



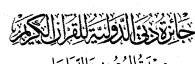
فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب تأليف: الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم © رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٢٠١٠/٧/١٠١٠) الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبّر عن رأي محققيه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة

ص. ب.٤٢٠٤٢ دبي - الامارات العربية المتحدة هاتف:۲۳۱،۳۳۳ + فاكس: ٩٧١٤٣٦١٠٠٨٨ + الموقع على الانترنت: www.quran.gov.ae البريد الالكتروني: Rs@quran.gov.ae



وخدةُ البُحُوثِ وَالدِّرَاسَات

أشهَ مَ فِي نَشْرِ هَٰذَا الْكِتَاب





وَهُوَ حَاشِيَةُ الطِّيْبِيِّ عَلَى الكَشَّافِ لِهُوَ حَاشِيَةُ الطِّيْبِيِّ لِهِمَامِ شَرَفِ الدِّيْنِ الحُسَيْنِ بْنِ عَبْدَاللهِ الطِّيبِيِّ المُتَوَقِّى سَنَة ٧٤٣ هِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ النُّوَقِّى سَنَة ٧٤٣ هِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ

الجزء التاسع

تَفْسِيرُ السُّوَرِمِنَ الحِجْرِ إِلَى الآيَة ٢٣ مِنْ سُوْرَةَ مَرْيَمَ حَقَّقَ هَذَا الجُزْء الدَّكْتُورِ عُمَرِحَسَن القِيَّامِ البَاحِد بِجَامِعَةِ المُلُومِ الإِنكَوْبَةِ المَالِيَةِ بِالأَدُهُ

النفرف العَامُ عَلَى الإخْرَاجِ العِلْمِيَ لِلِكِتَابِ الدَّكتورمُحَمَّدَ عَبْدا لرَّحِيْه سُلْطان العُلَمَاء





سورةُ الحجر مَكِّيَّة، وهي تسعُّ وتسعون آية بنيسساللالتِلاتِيْنِ

[﴿ الْرَّ تِلْكَ مَايَثُ ٱلْكِتَابِ وَقُرْءَانِ مُّبِينِ ﴾ [] ﴿ تِلْكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما تضمَّنتُه السورةُ من الآيات، والكتاب، والقرآنِ المبين:

قولُه: (﴿ تِلْكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما تضمَّنتُه السُّورةُ منَ الآيات)، وهُو على مِنوال: هذا أخوكَ. قال المصنِّفُ: لا يكونُ «هذا» إشارةً إلى غيرِ الأخ. قال ابنُ الحاجِب: المشارُ إليه لا يُشترَطُ أن يكونَ موجوداً ذِهْناً (١).

قالَ أبو البقاء: ﴿ يَلْكَ ﴾: يجوزُ أن يكونَ مبتداً، و﴿ مَايَنتُ الْكِتَابِ ﴾ »: خبَرُه، وأنْ يكونَ خبرَ ﴿ اللّ يكونَ خبرَ ﴿ الّر ﴾، و﴿ مَايَنتُ الْكِتَابِ ﴾ بدَلٌ أو عَطْفُ بيان (٢) ، واختارَ المصنَّف الأوّلَ لقولِه: «والمعنى: تلكَ آياتُ الكتابِ الكامِل في كونِه كتاباً »، فقولُه: «الكامِل في كونِه كتاباً »

 ⁽١) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٤٧٩).

⁽٢) قاله في تفسير فاتحة «الرعد» من «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٤٩)، وأحال عليه في أوائل تفسير سورة «الحجر» (٢: ٧٧٦).

السُّورة، وتنكيرُ القرآن؛ للتفخيم. والمعنى: تلك آياتُ الكتاب الكاملِ في كونه كتاباً، وآي قرآنٍ مُبين، كأنه قيل: الكتابُ الجامع للكهالِ والغرابةِ في البيان.

مُستفادٌ من التعريفِ الجِنْسيّ، وإيقاعُ ﴿ اَينَتُ ٱلْكِتَابِ ﴾ خبَراً منَ اسمِ الإشارةِ كما سبَقَ في «البقرة».

وقولُه: «وآي قرآنٍ» مستفادٌ منَ التنكيرِ التفخيميِّ في «قرآن».

وقولُه: «الجامعُ للكمالِ» مِن توسيطِ العاطف بينَ الوَصْفَيْن.

قوله: (وآي قرآنِ مبين) بالجر عطفاً على «كتابِ كامل»^(١).

قولُه: (والغَرابةِ في البيانِ) مِن إيقاعِ ﴿ تُبِينِ ﴾ وَصْفاً للقرآنِ بعدَ تَعدادِ حروفِ التهجّي، وأنّ المُبينَ مِن: أبانَ، بمعنى بانَ، للمبالغة. قالَ مُحيي السُّنة: فإنْ قيل: لِمَ ذكرَ الكتابَ ثُمّ قال: ﴿ وَقُرْءَانِ مُبِينٍ ﴾، وكلاهُما واحد؟ قيل: ليُفيدَ أنّ المرادَ بالكتابِ: ما يُكتبُ، وبالقرآن: ما يُجمّعُ بعضُه إلى بعض (٢)، ذهبَ إلى معنى العَطْف منَ الوَصْفَين.

فإن قلتَ: رَجَعَ المَالُ إلى أنَّ ﴿ٱلْكِتَابِ وَقُرْءَانِ ﴾ وَصْفانِ لموصُوفِ واحدٍ أُقيها مُقامَه، فها ذلك الموصوفُ؟ وكيف تقديرُه؟ فإنْ قدَّرتَه معرِفةً دَفَعَهُ ﴿وَقُرْءَانِ مُّبِينِ ﴾، وإن ذهبتَ إلى أنهُ نكِرةٌ، أباهُ لفظُ الكتاب؟

قلتُ: أُقدِّرُه معرفة، ﴿وَقُرْءَانِ مُّبِينِ ﴾: في تأويلِ المعرفة (٣)، لأنّ معناه: البالغُ في الغَرابة إلى حدِّ الإعجاز، فهُو إذا محدودٌ بل محصور، كأنهُ قيل: تلك آياتُ الكتابِ الكامِلِ المُعجِز (٤)، وإليه أشارَ بقولِه: «الكتاب الجامع بينَ الكمالِ والغَرابةِ في البيان»، فقولُه: «الكتاب» هُو

⁽١) هذه الفقرة أثبتُها من (ط)، وسقطت من (ح) و(ف)، وقوله: «عطفاً على (كتاب كامل)»، لفظُ «الكشاف»: «الكتاب الكامل».

⁽۲) «معالم التنزيل» (٤: ٣٦٧).

⁽٣) في (ف) و(ح): «في تأويل المُعرَّف».

⁽٤) في النسخة (ف) «الكتاب المعجز البالغ» دون قوله: «الكامل».

[﴿ زُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ۞ ذَرَّهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُّ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ ٢-٣]

قُرئ: (رُبَّما) و(رُبَّتَما) بالتشديد، و﴿ رُبَعَا ﴾، (ورَبَما) بالضمَّ والفتحِ مع التخفيف. فإنْ قلت: لـمَ دخلتْ على المضارع وقد أبوًا دخولَها إلّا على الماضي؟

الموصوفُ المُضمَر، وأحَدُ الوَصْفَين ما دَلَّ عليه قولُه: «للكمال»، لأنهُ معنى الكتابِ المذكور في التنزيل، ومعنى «الكمال» فيه مستفادٌ منَ التعريفِ الجِنْسيّ، كما سبَق، والآخَوُ قولُه: «الغَرابةِ في البيان»، وهُو المعْنيُّ مِن قولِه: ﴿وَقُرْءَانِ مُبِينٍ ﴾ على ما أسلَفْناه.

فإنْ قلتَ: جعلْتَ ﴿ ٱلْكِتَابِ وَقُرْءَ انِ مُبِينِ ﴾ وَصْفَينِ لموصوف، والمصنَّفُ جعَلَهما في قولِه: «والكتابُ والقرآنُ المبين: السُّورةُ نفْسُ السُّورة؟ » قلتُ: لمَّا قُلتُ: أُقيها مقامَ الموصوف، صَحَّ ذلك، ولا منافاة.

قولُه: (قُرِئ: «رُبَّما»)، نافعٌ وعاصِمٌ: بتخفيفِ الباء، والباقونَ بالتشديد^(١)، والبواقي شَواذّ^(٢).

قولُه: (وقد أَبُوا دُخولهَا إِلّا على الماضي). قالَ ابنُ الحاجِب: لأنّها لتقليلِ ما ثَبَتَ وتحقيقِه. وقيل: هِي لتقليلِ المحقَّق، وهُو بالماضي أُجدَرُ، نَصَّ عليه المُبرُّد^(٣).

قيل: إنَّ ﴿ يَوَدُّ ﴾، بمعنى: ودِّ؛ لأنه خبر من الله مقطوع به، فجرى مجرى الماضي المُحقَّق، و(ما) في ﴿ رُبَمًا ﴾: اسم نكرة، و﴿ يَوَدُّ ﴾ نعتُه، وإنها حذف فعل (رُبِّ) لأن الصفة قد أغنت عنه، وسدّت مسدّه. ذكره اليمني (٤).

⁽١) وعلله الكسائيّ بقوله: «هما لغتانِ والأصلُ التشديد، لأنّك لو صغّرتَ «ربَّ» لقُلْتَ: رُبَيْب، فرددْتَهُ إلى أصلِه». انتهى من «حجّة القراءات»، ص٣٨٠.

⁽٢) يعني قراءة «رُبُعا» بضمّ الرّاء والباء وتخفيفها، وبها قرأ محمّد بن حبيب الشموني. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالَو يُه، ص٠٧.

⁽٣) «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٥٥٣)، ولتهام الفائدة انظر: «الكامل» للمبرِّد (١: ٢٦٩).

⁽٤) من قوله: «قيل: إن يَودّ» إلى هنا، أثبتُّه من (ط).

قلت: لأنَّ المُترقَّب في إخبار الله عزَّ وجلَّ بمنزلةِ الماضي المقطوع به في تحقُّقه، فكأنه قيل: ربيا وُدَّ. فإن قلت: متى تكون وَدادتُهم؟ قلت: عند الموت، أو يومَ القيامة إذا عايَنُوا حالَهم وحالَ المسلمين. وقيل: إذا رأَوُا المسلمين يَخرُجون من النار، وهذا أيضاً من باب الوَدَادة. فإن قلت: فما معنى التقليل؟ قلت: هو واردٌ على مَذْهب العَرَب في قولهم: لعلَّك ستندَمُ على فِعْلك، وربَّما نَدِمَ الإنسانُ على ما فَعل، ولا يَشكُّون في

قوله: (وقيل: إذا رأوا المسلمينَ يخرُجونَ منَ النار، وهذا أيضاً بابٌ منَ الوَدادة). يعني: تأويلُ هذه الآية بهذا المعنى منَ الوَدادةِ الباطلة، وتفسيرٌ لها بها يُهوى ويُحبُّ، قال الإمام: هذا قولُ أكثرِ المفسِّرينَ، كابنِ عبّاس، ومجاهدِ (١). والعجَبُ مِن هذا الرجُل كيفَ يجبِرَئُ على هذا الكلام؟

وقلتُ: بل فسَّرَها مَن هبَطَ إليه التنزيلُ على ما رَوَينا عن النَّرِمذيّ، عن أبي هُريرةً، عن النبيِّ ﷺ، في تفسيرِ هذه الآية، قال: "إذا أُخرِجَ أهلُ التوحيدِ منَ النارِ وأُدخِلوا الجَنّة، ودَّ الذين كفَروا لو كانوا مسلمين (٢٠)، وعليهِ معنى التمني؛ وإنّها يحسنُ موقعُه (٣) إذا رأى الكافرونَ حُسنَ عاقبةِ المسلمين، وشاهَدوا سُوءَ مَغَبّةِ الكافرين، وأيقنوا اليأسَ التامَّ، والإقناطَ الكُلّي، كها يقولُ الكافر: ﴿ بَنَلِتَنِي كُنتُ ثُرَااً ﴾ [النبا: ٤٠] قالَ المصنف: "يُحشَّرُ الحيوانُ غيرُ المكلَّف، حتى يُقتَصَّ للجَهّاءِ مَن القَرْناءِ ثُمّ ثُردُ تُراباً، فيوَدُّ الكافرُ حالَه (٤٠). وقالَ الرّاغبُ: ومَنَ المَودةِ التي تقتضي معنى التمنّي قولُه تعالى: ﴿ رُبُمَا يَودُ ٱلذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٥٠).

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۱۹: ۱٥٤).

⁽٢) أخرجه الترمذيّ بعد الحديث رقم (٢٦٣٨) من حديث أبي هريرةَ رَضِيَ اللهُ عنه، والنّسائيّ في «السنن الكبرى» (١١٢٠٧) من حديثِ جابر رضيّ اللهُ عنه.

⁽٣) في (ط): «لأن أمثال هذا التمني إنها يحسن موقعه».

⁽٤) انظر: (١٦: ٢٦٢). وهو مستفادٌ من قولِه ﷺ: ﴿إِنَّ الجِّمَاءَ لَتَقَصُّ من القَرْنَاءِ يومَ القيامةِ أخرجه الإمام أحمد في ﴿المسندِ (٥٢٠) من حديثِ عثمان رضيَ اللهُ عنه، وصحّحه ابنُ حبّان (٧٣٦٣) من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه، وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص١٧٥.

تندُّمِه، ولا يَقصدون تقليلَه، ولكنَّهم أرادوا: ولو كان الندمُ مشكوكاً فيه أو كان

قولُه: (لو كانَ النَّدَمُ مشكوكاً فيه) يُشيرُ لقولِه: «لعلَّكَ ستَنْدمُ»، وقولُه: «ربّها نَدِمَ الإنسانُ عليه . الإنسانُ عليه . الإنسانُ عليه .

وخُلاصةُ الجَوابِ أَنْ يقال: لا شَكَّ أَنِهم يُكثِرونَ الوَدادةَ، ولكنِ استَعمَلَ رُبَّ لتقليلِها على الاستعارة، أي: تَقِلُّ وَدادتُهم للإسلام حينَئذِ على إرادةِ أَنَهم يُبالِغونَ في الوَدادة، ويُكثِرونَ منها لاقتضاءِ مقامِ التوبيخِ لهم، ثُمَّ تُفيدُ هذه الاستعارةُ على طريقةِ الكنايةِ الإيهائية - وهِيَ أَخُذُ الزُّبدةِ والخُلاصةِ منَ المجموع - معنى توخِي انتهازِ فُرصةِ الإسلام، أي: اغتَنِموا فُرصةَ الإسلام، وسارِعوا في تحصيلِه، فإنكم لو كنتُم تودونَهُ مرّةً واحدةً فبالحرى أن تُسارِعوا فيها، فكيفَ والحالُ ما ذكرُ ناها؟

الانتصاف: العرَبُ تُعبِّرُ عن المعنى بضِدِّه، ومنهُ: قد أَتُرُكُ^(۱) القِرْن مُصْفَرًا أناملُهُ^(۲)

وإنّما يُمتَدَحُ بالإكثارِ من ذلك، وعَبَّرَ عنهُ بـ «قد» المُفيدةِ للتقليل، ومنهُ ﴿وَقَد تَعَلَمُونَ الْقِي رَسُولُ ٱللّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ [الصفّ: ٥]، فإنّ القَصْدَ توبيخُهم على الأذى، معَ توفَّر عِلمِهم برسالتِه ونُصْحِه (٣).

قلتُ: ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ قَدْ زَكِىٰ تَقَلُّبَ وَجَهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٤٤] أي: مِن حَقِّ اهتهامِك بشأنِ القِبلة مع كثرةِ تقلُّبِ وَجُهِكَ في السهاءِ أن يكونَ أكثرَ ممّا وُجِدَ منكَ وشوهِدَ مِن حالِك، لأنّ أصلَ أمْرِك أن تَستقبِلَ قِبلةَ آبائك، ولكونِه أدْعى للعَربِ إلى الإيهان، ولوجوبِ مُخالفةِ اليهود.

⁽١) في النسخة (ف): «أنزل» بالزاي واللام، وهو تصحيف.

 ⁽٢) الأبي المُثلَّمِ الهذلي، كما في «شرح أشعار الهذليين» للسكّري (١: ٢٨٦)، وتمام البيت:
 كأنَّ في ريطتيه نضْحَ أَرْقانِ

وعزاه الحمدوني في «تذكرته» (١: ١٥٦)، لرجلٍ من بني جُذم. وانظر في معنى البيت: «لسان العرب» (قطر).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٦٩).

قليلاً لَحَقَّ عليك أن لا تفعلَ هذا الفعل؛ لأنَّ العقلاءَ يتَحرَّزون من التعرُّضِ للغمَّ المظنون، كما يتحرَّزون من المتيقَّنِ، ومن القليلِ منه كما مِنَ الكثير، وكذلك المعنى في الآية: لو كانوا يودُّون الإسلامَ مرَّةً واحدة؛ فبالحرى أن يُسارِعوا إليه، فكيفَ وهم يودُّونه في كلِّ ساعة. و ﴿ لَوَ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾: حِكاية وَدادتِهم، وإنها جيءَ بها على لفظ الغيبة؛ لأنهم مُحبَر عنهم، كقولك: حَلَفَ بالله لَيَفْعلنَّ. ولو قيل: حَلَفَ بالله: لأَفْعَلنَّ، ولو قيل: حَلَفَ بالله: لأَفْعَلنَّ، ولو كنّا مُسلمِين؛ لكان حَسَناً سديداً، وقيل: تَدهَشُهم أهوالُ ذلك اليوم فيبقَون ولو كنّا مُسلمِين؛ لكان حَسَناً سديداً، وقيل: تَدهَشُهم أهوالُ ذلك اليوم فيبقَون

قولُه: (فبالحَرى أن يُسارِعوا) قيل: «أن يُسارِعوا»: مبتدأٌ، و«بالحَرى»: خَبَرُه، وهُو مصدرٌ، وإلباءُ غيرُ زائدة، أي: المسارعةُ ثابتةٌ بالحَرى، وإذا جُعِلَ صفةً مشبَّهة، فالباءُ زائدةٌ، وبالحَرى: مبتدأٌ، و «أن يُسارِعوا»: الخبَر، كقولِك: بحَسْبِك زيدٌ، وقلتُ: جوابُ لو محذوف، والفاءُ في فيالحَرى جوابٌ لشَرْطِ محذوف، يعني: لو كانوا يَودونَ الإسلامَ مرة واحدة لكان الواجبُ المسارعة إليه، وإذا كانَ كذلك فبالحَرى أن يُسارعوا إليه، فكيفَ وهم يودُّونَه في الواجبُ المسارعة إليه، وإذا كانَ كذلك فبالحَرى أن يُسارعوا إليه، فكيفَ وهم يودُّونَه في كلِّ ساعة؟ ويجوزُ أن يكونَ جواباً لـ «لوْ»، لمعنى الشَّرطيّة فيها، وجاء في «البقرة» في قصةِ المنافقينَ أنّ قولهَم هذا لو صدرً عنهُم لا على وَجْهِ النَّفاق، وعقيدتُهم عقيدتُهم فهُوَ كفْر.

قولُه: (وإنّها جيءَ بها على لَفْظِ الغَيْبة لأَمّهم مُسخبَرٌ عنهم)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا بُدّ لقوله ﴿يَوَدُّ﴾ مِن مفعول، فـ«لَو» مَع ما بعدَه نُزِّلَ منزلتَه، كأنهُ قيل: ﴿ رُبَهَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَ فَرُوا ﴾ ما يُلازِمُ (١) لو كانوا مسلمين، [وهُو الحَلاصُ من النار ودخولُ الجَنّة، ولو قيل: لو كنّا فسلمينَ لكان التقديرُ: ﴿ رُبّهَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَ فَرُوا ﴾ الإسلامَ قائلين: لو كنّا مسلمينَ إِنّا بَاللّه باللّه ولكَ خَلْنا الجَنّة، فظَهَرَ مِن هذا أنّ الغَيبةَ أوْلى بالذّكر، لأنها أقلُّ مسلمينَ إلى التقدير.

وقلتُ: ولهذا قدَّمَهُ المصنِّفُ على الثاني، وقال: «ولو قيل: لكان كذا، لكان سَديداً».

قولُه: (وقيل: تدهَشُهم) جوابٌ آخَرُ للسّؤالِ معطوفٌ على قولِه: «هُو وارِدٌ»، ورُبَّ حينَتٰذِ: للتقليلِ حقيقةً.

⁽١) قولُه: «ما يلازم»: سقط من النسخة (ف).

⁽٢) سقط ما بين المعكوفين من النسخة (ف).

مَبْهُوتين، فإنْ كانت منهم إفاقةٌ في بعضِ الأوقات من سَكرتِهم تـمنَّوْا؛ فلذلك قلّل. ﴿ ذَرَهُمْ ﴾: يعني: اقطعْ طَمَعَك من ارْعِوَائهم، ودَعْهم عن النهي عمَّا هم عليه والصدِّ عنه بالتَّذكرةِ والنصيحة، وخلِّهم ﴿ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا ﴾ بدُنياهم وتنفيذِ شهواتِهم، ويشغلهم أملُهم وتوقَّعُهم لطُولِ الأعار واستقامةِ الأحوال، وأن لا يلقوا في العاقبة إلا خيراً ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ سوء صنيعهم. والغرضُ الإيذانُ بأنهم من أهلِ الخِذلان، وأنهم لا يجيءُ منهم إلا ما هُمْ فيه، وأنه لا زاجرَ لهم ولا واعظ إلّا مُعاينةُ ما يُخلِّدون به حين لا ينفعُهم الوَعْظ، ولا سبيلَ إلى اتّعاظهم قبل ذلك، فأمَر رسولَه بأن يُخلِّيهم وشأنهم ولا يَشتغل بها لا طائلَ تحتَه، وأن يبالغَ في تَغليتهم حتى يأمرَهم بها لا يُزيدُهم إلا نَدَماً في العاقبة.

قولُه: (منَ ارعِوائهم)، النَّهاية: لا يَرعَوي: أي لا ينكَفُّ ولا يَنزَجِرُ عن القَبيح.

قولُه: (وأن لا يَلْقَوْا) عطفٌ على سبيلِ البيانِ على قولِه: «لطولِ الأعمارِ واستقامةِ الأحوال»، أي: خَلِّهم يَشغَلْهم توقُّعُهم أَنْ لا يلقَوْا في العاقِبةِ إلّا خيراً.

قولُه: (حينَ لا ينفَعُهم): ظَرْفٌ لقولِه: «مُعايَنةً».

قولُه: (فأمرَ رسولَ الله(١) ﷺ) مُسبَّبٌ عن قولِه: «والغرَض» أي: الغرَضُ من إيرادِ قولِه: ﴿ ذَرَّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلِهِ هِمُ ٱلأَمَلُ ﴾ الإعلامُ بأنهم مِن أهلِ الخِذْلانِ على سبيلِ الكناية، لا حقيقةِ الأمر، فأمرَ رسولَه ﷺ بأن يُخلِيهم لذلك الغرَض، كما أنّ الأمرَ في قولِه: ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكُفُر ﴾ [الكهف: ٢٩] لطلبِ الكُفرِ ظاهراً، والغَرَضُ منه التهديدُ والوعيد (٢).

قُولُه: (وأَنْ يُبالغَ فِي تَخْليتِهم حتَّى يأمُرَهم بها لا يَزيدُهم إلَّا ندَماً)، فإن قلتَ: ليسَ

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «رسوله».

⁽٢) وهو حاصلُ عبارةِ ابن عطية في «المحررّ الوجيز» (٣: ٥١٣) حيث قال: الآيةُ توعُّدٌ وتهديد، أي: فليَختَرْ كلُّ امريْ لنفسِه ما يجده غداً عند الله عزّ وجلّ. انتهى.

وفيه إلزامٌ للحُجَّة، ومبالغةٌ في الإنذار، وإعذارٌ فيه.

في الآيةِ أمرٌ، فكيفَ قال: حتى يأمُرَهم؟ قلتُ: قولُه: ﴿ ذَرَهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُوا ﴾ كلمة موادَعة (١) ومُتارَكة، ولا يُذهَبُ إليه إلا بعدَ الإياس التامِّ والإقناطِ الكُليّ، كأنهُ قيل: «كُلوا وتمتَّعوا» كما في قولِه تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّادِ ﴾ [إبراهيم: ٣٠]، وقولِه تعالى: ﴿كُلُواْ وَتَمَنَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّادِ ﴾ [إبراهيم: ٣٠]، وقولِه تعالى: ﴿كُلُواْ وَتَمَنَّعُواْ فَإِنَّ مَالِيهِ إِلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

قولُه: (وفيهِ إلزامٌ) أي: في قولِه: ﴿ ذَرَهُمْ ﴾، وقلتُ: في الأمرِ بالتمتُّعِ والاشتغالِ بالتَّلَذُّذِ: إدماجٌ لهذا المعنى، لأنّ هذا القولَ لا يَصدُرُ عن الرَّسولِ إلّا بعدَ الإنذارِ البالغ حدَّه، والياسِ منَ الإيهان، أي: أبلَغْتَ في الإنذارِ وألزَمْتَ الحُجَّةَ عليهِم، فلله الحُجَّةُ البالغةُ.

قولُه: (وإعذارٌ فيه)، الجَوْهريّ: أعْذَر، أي: بالغَ في الإنذار، وقيل: يَجوزُ أن تكونَ الهُمزةُ للسَّلْب.

⁽١) في (ح) و(ف): «مرادعة» بالراء، والمثبت من (ط).

وفيه تنبيه على أنَّ إيثارَ التلذُّذِ والتنعُّم وما يؤدِّي إليه طُول الأَمَل ـ وهذه هِجِّيرى أكثرِ الناس ـ ليسَ من أخلاقِ المؤمنين، وعن بعضِهم: التمرُّغُ في الدنيا من أُخلاقِ الهالكين.

[﴿ وَمَا أَهْلَكُنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِلَابُ مَعْلُومٌ ۞ مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّـةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَنْخِرُونَ ﴾ ٤-٥]

﴿ وَلَمَا كِنَابٌ ﴾ : جُملةٌ واقِعةٌ صفةً لـ ﴿ قَرْيَةٍ ﴾ ، والقياسُ أَنْ لا يتوسَّطَ الواوُ بينهما ،

قولُه: (وفيه تنبيهُ) أي: في تخصيصِ الأكلِ والتمتَّعِ بالمُشتَهَياتِ والتَّلَهِي بالأمل إدماجٌ أيضاً بأنّ هذه الأشياءَ ليست مِن أخلاقِ المؤمنين، فقولُه: «وهذه هِجِّيرَى أكثرِ الناس» جملةٌ معترِضة، قال بعضُ المشايخ: التزَيَّنُ بالدُّنيا مِن أخلاقِ المنافقين، والتمتُّعُ بها مِن أخلاقِ الكافرين، والتمرُّعُ فيها مِن أخلاقِ الهالِكين (١).

قولُه: (وهذه هِجِّيرى أكثرِ الناس). الرّاغب: الهُجْرُ: الكلامُ المهجورُ لقُبْحِه، وأهْجَر فلانٌ: إذا أتى بهُجْرٍ منَ الكلامِ عن قَصْد، يقال: رَماهُ بهاجِراتِ فمِه، أي: بفضائح كلامِه، وقولُم : فلانٌ هِجِّيراهُ كذا، إذا أُولِعَ بذِكْرِه، وهذَى به هذَيانَ المريض المُهْجِر، ولا يكادُ يُستعمَلُ الهِجِّيرَى إلّا في العادةِ الذَّميمة (٢).

قولُه: (التمرُّغ في الدُّنيا)، الجَوْهريّ: مرّغْتُه في الترابِ فتمَرَّغَ، أي: معَكُتُه، وفي تخصيصِ التمرُّغ إشارةٌ إلى دَأبِ^(٣) الحيَوان.

قولُه: (أَنْ لا يتَوسَّطَ الواوُ) يعني: القياسُ أن لا يتوسَّطَ بينَ الصِّفةِ والموصُوفِ العاطفُ

⁽١) ذَمّ الدّنيا على الإطلاقِ ليسَ بالصّواب، وإنها تذمّ إذا لم تُسَخَّر للآخرة، وكان صاحبها عبداً لها، كها قالَ ﷺ: «تَعِسَ عبدُ الدينار» الحديث. أما من سخرها لآخرته فتكون محمودة، قال تعالى: ﴿ وَأَبْتَغِ فِيمَا ٓ ءَاتَـٰكَ اللّهُ الدَّارَ الْآخِرَةُ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۗ وَأَحْسِن كَمَّا أَحْسَنَ اللّهُ إِلَيْكَ ﴾ [القصص: ٧٧].

⁽۲) «مفردات القرآن»، ص۸۳۳-۸۳٤.

⁽٣) في النسخة (ف): «ذات».

كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا آهْلَكُنَامِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، وإنها توسَّطت؛ لتأكيدِ لُصوق الصِّفةِ بالموصوف، كما يقالُ في الحال: جاءني زيدٌ عليه ثَوْب، وجاءني وعليه ثَوْب.

لشِدةِ اتصالها به، كما في قولِه تعالى: ﴿ وَمَا آهْلَكُنَامِن قَرْبَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، لكنْ لمّا افتَرَقَ الحُكمُ بينَهما اختَصَّتْ هذه بها، فإنّ لُصوقَ الصَّفةِ فيها نحنُ فيه أشَدُّ من لُصوقِها في قولِه: ﴿ وَمَا آهْلَكُنَامِن قَرْبَيةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾،فإنّ إهلاك قريةٍ من القُرى لكونِ أَجَلِها مُقدَّراً لا ينفَكُّ عن قضائه وقدره، بخلافِ إهلاكِها عن إنذارِ مُنذِر، فإنهُ قد ينفَكُ عنه، قال تعالى: ﴿ وَإِن مِن قَرْبَةٍ إِلَّا غَنْ مُهْلِكُوهَا فَبَلَ يَوْمِ ٱلْقِيسَمَةِ أَوْ مُعَذِبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا كُانَ ذَلِكَ فِي ٱلْكِنَابِ مَسْطُورًا ﴾ [الإسراء: ٥٥].

قولُه: (كما يقالُ في الحال)، يعني: هذه الواوُ الداخِلةُ بينَ الصَّفةِ والموصوفِ كالواوِ الدَّاخِلةِ بينَ الحالِ وصاحبِها(١)، فكما أنّ معنى الحاليّةِ لا يتغيّرُ إذا قلتَ: جاءني زَيْدٌ عليه الدَّاخِلةِ بينَ الحالِ وصاحبِها أنّ معنى الحاليّةِ لا يتغيّرُ إذا قلتَ: جاءني زَيْدٌ عليه مُوْبٌ، كذلك هاهنا. وأيضاً، كما أنّ الواوَ هناك لمُجَرّدِ الرَّبْط، فكذلك هاهنا، وذلك أنّ الأصلَ في الجُملةِ إذا وقعت موقعَ الحالِ أنْ لا تدخُلها الواوُ لفواتِ المُغايرة؛ لأنّ حُكمَ الحالِ معَ صاحبِها حُكمُ الخبرِ معَ المُخبرِ عنه، والخبرُ ليسَ مَوضِعاً لدخُولِ الواو، وإنّها تدخُلُ لمجرَّدِ الرَّبْط، لا سيّما إذا كانت جُملة اسميّةً فإنّها أشَدُ التقاراً إلى الرَّبْط، فحُكمُ الحَرْدِ الرَّبْط، ويؤيّدُه قولُ أبي البقاء: وساغَ دخولُ الواوِ لمّا كانت صُورةُ الجُملةِ هاهنا كصُورتِها إذا كانتْ حالاً ٢٠٪.

وقال صاحبُ «التقريب»: في قولِ المصنّف نظر؛ لأنّ توسيطَ العاطفِ بينَ الصّفاتِ معهودٌ لا بينَ الصّفةِ والموصوف، والحالُ ليسَ وِزَائُها وِزانَ الصّفةِ، إذْ حقُّها الواو، وقد تُحذَف، وإنّها لم يجعَلْهُ حالاً لتنكيرِ ذي الحال، وهُو (قرية)، وجازَ أن يُقال: عمومُها يُصحّحُ كونَها ذا الحال، كما في المبتدأ، نحوَ: ما أحدٌ خيرٌ منك، وهُو تَبِعَ صاحبَ «المفتاح»، حيثُ

⁽١) في (ط): «بين الحال وذي الحال».

 ⁽۲) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٧٣) قاله في تفسير قولِه تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَــَكُوهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ إِن اللَّهِ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّالِي اللَّهِ اللّ

﴿ كَنَابُ مَعْ لُومٌ ﴾: مكتوبٌ معلوم؛ وهو أجَلُها الذي كُتِب في اللَّوح وبُيِّن، ألا ترى إلى قوله: ﴿ مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّ يَوْ أَجَلَهَا ﴾ في موضع كتابها؟ وأنَّث الأُمَّةَ أوّلاً ثم ذَكَّرها آخِراً؛ حملاً على اللفظ والمعنى، وقال: ﴿ وَمَا يَسْتَغْخِرُونَ ﴾ بحذف «عنه»؛ لأنه مَعْلوم.

[﴿ وَقَالُواْ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكُرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ ٦]

قراً الأعمش: (يا أيُّما الذي أُلقِيَ عليه الذِّكر)، وكأنَّ هذا النِّداءَ منهم على وجهِ الاستهزاء، كما قال فرعون: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِى آُرْسِلَ إِلَيْكُو لَمَجْنُونٌ ﴾ [الشعراء: ٢٧]، فكيف يُقِرُّون بنزول الذِّكر عليه ويَنسُبونه إلى الجنون؟! والتعكيسُ في كلامهم للاستهزاء والتهكُّم مَذْهبٌ واسع، وقد جاء في كتابِ الله في مواضع، منها: ﴿فَبَشِرَهُ مِعِكذَابٍ وَالتهكُّم مَذْهبٌ واسع، وقد جاء في كتابِ الله في مواضع، منها: ﴿فَبَشِرَهُ مِعِكذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران: ٢١]، ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٧]، وقد يوجد كثيراً في كلامِ العَجَم، والمعنى: إنك لَتقولُ قولَ المجانينِ حين تدَّعي أنَّ اللهَ نزَّل عليك الذِّكْر.

قال: فالوَجْهُ عندي هُو أنّ ﴿ وَلَهَا كِنَابُ مَعْلُومٌ ﴾: حالٌ (لقرية) لكونِها في حُكمِ الموصوفةِ، أي: قرية منَ القُرى، لا وَصْف، وحَملُه على الوَصْفِ سَهْوٌ لا خطأ، ولا عَيْبَ في السَّهو (١٠).

وقد أطالَ المالكيُّ (٢) في «شرح التسهيل» في الرَّدِّ قياساً ونَقْلًا، وجعَلَ مُصَحِّحَ وقوعَ النَّكِرة ذا الحال كوْنَهَا مَنْفيَّة، وقال: والمَنْفيُّ صالحٌ لأنْ يُجعَلَ صاحبَ حالِ بها هُو صالحٌ لأنْ يُجعَلَ صاحبَ حالٍ بها هُو صالحٌ لأنْ يُجعَلَ مبتدأً، ومِن أمثلةِ أبي عليٍّ في «التَّذكِرةِ» (٣): ما مرَرْتُ بأحدٍ إلاَّ قائمًا إلاَّ أخاكَ، فجعَلَ الحالَ مِن أحد، لاعتهادِه على النَّفي. وسنذكرُ الجوابَ إن شاءَ اللهُ في سورةِ «الكهف».

قولُه: (وأنَّتَ الأُمَّةَ أَوْلاً) يعني: في قولِه: ﴿ مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ ثُمّ ذكَّرَها آخِراً، أي: في قولِه: ﴿ مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ ثُمّ ذكَّرَها آخِراً، أي: في قولِه: ﴿ وَمَا يَسْتَغْخِرُونَ ﴾.

⁽١) «مفتاح العلوم» للسكّاكي، ص١٠٩.

⁽٢) يعني ابن مالك النحوي صاحب «الألفية» المشهورة.

⁽٣) وهو كتاب كبير لَخَّصه تلميذه ابن جنّى، ذكره القِفطي في «إنباه الرواة» (١: ٣٠٩) ولا أعلمُه مطبوعاً.

[﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَتِهِ كَمْ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّدِقِينَ ﴾ ٧]

«لَوْ» رُكِّبتْ مع «لا» و «ما» لمعنيَـيْن: معنى امتناعِ الشيءِ لوجود غيرِه، ومعنى التَّحضيض، وأمَّا «هَلْ» فلَمْ تُركَّب إلّا مع «لا» وحدَها للتَّحضيض، وأمَّا «هَلْ» فلَمْ تُركَّب إلّا مع «لا» وحدَها للتَّحضيض، وأمَّا

لَوْمَا الْحَيَاءُ وَلَوْمَا الدِّينُ عِبْتُكُمَا بِبَعْضِ مَا فِيكُمَا إِذْ عِبْتُمَا عَوَرِي

والمعنى: هلّا تأتِيْنا بالملائكةِ يَشهدون بصِدْقك ويَعضُدونك على إنذارك! كقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكُ فَيَكُونَ مَعَهُ, نَنْذِيرًا ﴾ [الفرقان: ٧]، أو: هلّا تأتِيْنا بالملائكةِ للعِقاب على تكذيبنا لكَ إنْ كنتَ صادِقاً كها كانت تأتي الأُممَ المكذّبةَ برُسلها!

[﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَتِهِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَمَاكَانُوٓ أَإِذَا مُنظَرِينَ ﴾ ٨]

قُرئ: (تَنَزُّلُ) بمعنى: تَتَنزُّلُ، و: (تُنَزُّلُ) على البناء للمفعول من نُزِّلَ، و: ﴿ نُنَزِّلُ الْمَلْكِكَةَ ﴾: إلّا تنزيلاً مُلتبِساً بالحِكْمة والمصلحة، ولا حكمة في أن تأتيكم عِياناً تُشاهِدونهم ويشهدون لكم بِصدْق النبيِّ ﷺ؛

قولُه: (لمعنَسَيْنِ) أي: على سبيلِ البدّل، إمّا الامتناعُ أو التحضيض، فإنّ قولَه: «لولا عليٌّ لهلَكَ عُمر» ليس فيه سوى الامتناع، كما أن قوله: ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا ﴾(١)، ليس فيه سِوى التحضيض.

قولُه: (لوما الحياءُ) البيت^(٢)، عَوَري أي: خلَلي ونَقْصي، ويُروى: عُودي أي: أَصْلي، والبيتُ يُستشهَدُ به لِـ«لَوْما» التي لامتناع الشيءِ لوجودِ غيرِه.

قولُه: (قُرئ: "تنَزَّلُ») كلُّهم إلّا عاصِهاً وحَمزةَ والكِسائيّ، و"تُنَزَّلُ»: أبو بكرٍ، و﴿نُنَزِّلُ ﴾: حفْصٌ وحمزةُ والكسائيُّ^(٣).

⁽١) قوله: ﴿ليس فيه سوى الامتناع كما أن قوله: ﴿ لَّوْمَا تَأْتِينَا ﴾؛ سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) لابن مُقْبل في «ديوانه»، ص٣٧.

⁽٣) ولمعرفة وجه الاختيار لدى كلّ قارئ، انظر: «حجّة القراءات»، ص ٣٨١.

لأنكم حينئذِ مُصدِّقون عن اضطرار، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَمَاخَلَقْنَا ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَنَنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الحجر: ٨٥]. وقيل: الحقُّ: الوَحْي أو العَذاب. و ﴿إِذَا ﴾ جوابٌ وجَزاء؛ لأنه جوابٌ لهم وجَزاءٌ لشَرْطٍ مقدَّر، تقديرُه: ولو نزَّلْنا الملائكة ما كانوا مُنظَرين وما أُخِرَ عذابُهم.

[﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَوَ إِنَّا لَهُ لَحَنْفِظُونَ ﴾ ٩]

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾: ردٌّ لإنكارِهم واسْتِهزائهم في قولهم: ﴿ وَقَالُواْ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِي نُرِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ ﴾؛ ولذلك قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ ﴾، فأكَّدَ عليهم أنه هو المُنزُّلُ على القَطْع والبّنَات،

قولُه: (وقيل: الحقُّ: الوَحْيُ أو العذاب) عطفٌ على قولِه: «بالحِكمة والمَصْلحة».

قولُه: (لأنهُ جوابٌ لهم، وجزاءٌ لِشَرْطٍ مُقدَّرٌ)، أمّا كونُه جَواباً لهم فظاهرٌ، وأمّا كونُه جزاءً لشرطِ مقدَّر، فإنهم لمّا قالوا: هَلّا تأتينا بالملائكة يشهَدونَ بصِدقِك؟ أُجيبوا بها يُنبِئُ عن قولِنا: "إنْ جاءتْكم الملائكةُ وشَهدوا بصِدقي فلم تؤمنوا ما أُخَرَ عذابُكم» كما قدَّرَ الزجّاجُ معنى قولِه: "إذَنْ أُكرِمُكَ، جواباً لمن قال: أنا آتيكَ إن كان الأمرُ كما ذكرْتَ فإنّي أكرِمُك (۱)، أو: إن جاءتْكُم ملائكةُ العذاب "ما أُخَرْتُم»، فقولُه: "ولو نَزَّلنا الملائكةَ ما كانوا مُنظرينَ وما أُخَرَ عذابُهم» يُحمَلُ على الوجْهَينِ المذكورَيْن، لكونِ قولِه تعالى: ﴿ مَا نُنَزِلُ مُنظرينَ وما أُخَرَ عذابُهم» يُحمَلُ على الوجْهَينِ المذكورَيْن، لكونِ قولِه تعالى: ﴿ مَا نُنَزِلُ الْمَلْتَهِكَةَ ﴾ الآية، وقد فسَّرَهُ فيها سبَقَ بالوجْهَيْن.

قولُه: (على القَطْع): حالٌ منَ الضَّميرِ في «فأكَّدَ»، أو: مفعولٌ مُطلَقٌ منَ المُنزَل، أي: إنزالاً على القَطْع، وإفادةُ القَطعِ عن تصَدُّرِ الجملة بـ«إنّ» وتوكيدِه بــ«نحن» والتعظيم بضميرِ الجَمْع.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٦٣).

وأنه هو الذي بَعَثَ به جبريلَ إلى محمَّد ﷺ وبَيْنَ يدَيْه ومِن خلفِه رَصَد، حتى نَزَلَ وبلَّغ محفوظاً من الشياطين، وهو حافِظُه في كلِّ وقت مِن كلِّ زيادةٍ ونقصانٍ وتحريفٍ وببديل، بخلافِ الكُتب المتقدِّمة؛ فإنه لم يَتولَّ حِفْظَها؛ وإنها استحفَظَها الربَّانيِّين والأحبارَ فاختَلَفُوا فيها بينهم بَغْياً؛ فكان التحريف، ولم يَكِلِ القرآنَ إلى غير حِفْظه. فإن قلت: فحين كانَ قولُه: ﴿ إِنَّا نَعَنُ نَزَلْنَا الذِّكُرَ ﴾ ردّاً لإنكارِهم واستهزائهم، فكيفَ اتَّصلَ به قولُه: ﴿ وَإِنَّا لَذَ لُمُ عَنرَ أَنه لَي لَكُ دلك دليلاً على أنه مُنزَّلٌ مِن عنده آية؛ لأنه لو كانَ مِن قولِ البَشَر أو غيرَ آية لَتطرَّقَ عليه الزِّيادةُ والنَّقُصانُ كما يَتطرَّق على لأنه لو كانَ مِن قولِ البَشَر أو غيرَ آية لَتطرَّقَ عليه الزِّيادةُ والنَّقُصانُ كما يَتطرَّق على

قولُه: (بَعَثَ به جِبريلَ) أي: بَعَثَ بالقُرآنِ جِبريلَ، فالباءُ بمعنى «معَ»، ويَجوزُ أن تكونَ سببيّة.

قولُه: (قد جَعَلَ ذلك دليلاً)، توجيهُ الجواب: أنّ الكفَرة حينَ قالوا: مُستهزئينَ: ﴿يَكَأَيُّهَا اللَّذِي نُزِلَ عَلَيْهِ اللَّهِ لَمُ يُنزِّلُ عليكَ اللَّهُ لَمُ يُنزِّلُ عليكَ اللَّهُ لَم يُنزِّلُ عليكَ اللَّهُ لَم يُنزِّلُ عليكَ اللَّهُ لَم يُنزِّلُ عليكَ اللَّهُ عَلَى اللَّه الله يَعْنَى: يا أَيُّها اللَّه تري، إنّ الله لم يُنزُلُ علي اللَّه على اللَّه عَلَى الله تعالى هُو المنزِّلُ على عليهم بقولِه: ﴿ إِنَّا يَحْتُ نُزِلِنَا اللَّهِ كَرُولِنَا لَهُ لَكُونِطُونَ ﴾، يعني: أنّ الله تعالى هُو المنزِّلُ على القَطْع والبَت، فإنهُ هُو الذي بعَثَ جِبريلَ إلى محمّدِ صلواتُ الله وسلامه عليهما، وبينَ يدَيْه ومِن خلْفِه رصدٌ من الملائكةِ حتى نُزِّلَ وبُلِّغَ محفوظاً من الشياطينِ والجِنّ، فها كان من الله ومعفوظاً من الشياطينِ والجِنّ، فها كان من الله ومحفوظاً من المشياطينِ والجِنّ، فها كان من الله ومحفوظاً من الجِنّ، كيفَ يكونُ منَ الجِنّ؟

قولُه: (مُنزَّلٌ مِن عندِ الله آية آية (١): حالٌ مِن ضميرِ «منزَّل»، أي: دِلالةَ وعلامةَ على كونِه مُعجزة، يعني: قولُه: ﴿ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَفِظُونَ ﴾ كالدليلِ لإثباتِ المَّدَّعَى، فإنهُ تعالى لمَّا رَدَّ بقولِه: ﴿ إِنَّا نَحَنُ نَزَّلُنَا ٱلذِّكُرُ ﴾ قولَم، ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكُرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ بمعنى: أنَّ المنزَّلُ ليس مِن قِبَلِ الجِنِّ كما تَزْعُمون (٢)، بل مِن قِبَلِ المليكِ المُعظَّم شأنُه، القاهرِ

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مُنزَّل من عنده آية».

⁽٢) في النسخة (ف) يزعمون. وهي مُتَّجهةٌ جَيِّدة.

كلِّ كلامٍ سواه. وقيل: الضميرُ في ﴿لَهُۥ﴾ لرسولِ الله ﷺ، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ ﴾ [الماندة: ٢٧].

[﴿ وَلَقَدَ أَرْسَلْنَا مِن قَبَلِكَ فِي شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ * وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِـ، يَشَنَهْزِءُونَ ﴾ ١٠ – ١١]

﴿ فِي شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ في فِرَقِهم وطوائفهم. والشَّيْعة: الفِرْقة إذا اتَّفقوا على مَذْهبٍ وطريقة. ومعنى أرسَلْناه فيهم: نبَّأْناه فيهم وجعَلْناه رَسُولاً فيها بينهم، ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم ﴾:

سُلطانُه، عقَّبَهُ بقولِه^(۱) ليكونَ دليلًا على ذلك المدَّعى، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لو كان مِن عندِ البَشَرِ أو يكونُ غيرَ آيةِ أي: مُعجزة لَتطرَّقَ إليه^(۲) الزِّيادةُ والنُّقصان».

وقالَ الإمامُ: إنّ اللهَ حفِظَهُ بأنْ جعَلَهُ مُعجِزاً مبايِناً لكلامِ البَشَر؛ لأنهُ يُعجِزُ الحَلْقَ عن الزّيادةِ والنُّقصانِ فيه؛ لأنّهم لو رامُوا ذلك لَتغيَّرَ نظْمُه، وظهَرَ للخَلْقِ أنهُ مِن كلامِ البشَر، وليسَ مِن خالقِ القُوى والقُدَر^٣).

قولُه: (والشَّيعة: الفِرقةُ إذا اتّفقوا على مذهب)، الرّاغِبُ: الشِّياعُ: الانتشارُ والتَّقوِية، تقولُ: شاعَ الحديثُ: إذا كثر وانتشَر، وشاعَ القومُ: انتَشَروا وكثُروا، وشَيَّعتُ النار: قوَّيتُها، والشّيعةُ: مَن يتقَوّى بهمُ الإنسانُ وينتشِرونَ عنه (٤).

قولُه: (أرسلناهُ فيهم: نبّاناه فيهم وجعَلْناه رسُولاً فيها بينَهم)، يعني: أنّ ﴿ أَرْسَلْنَا ﴾ استُعمِلَ بـ «في»، والأصلُ: أرسَلْنا إليهِم للإعلامِ بمزيدِ التمكُّنِ فيهم، فدَلَّ قولُه (٥): «نبّأناهُ فيهم على معنى: عَلَيْناهُ المُعجِزة، وقولُه: «وجعَلْناهُ رسولاً فيها بينَهم على معنى: صَيّرناه فيهم على معنى: أعطينناهُ المُعجِزة، وقولُه: «وجعَلْناهُ رسولاً فيها بينَهم على معنى: صَيّرناه

⁽١) في النسخة (ح): به.

⁽٢) في النسخة (ح) و(ط): «عليه». والمُثبتُ هو الأشْبهُ بالصواب.

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٦٠:١٦٠).

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص ٢٧٠.

⁽٥) من قوله: «وجعلناه رسولًا فيها بينهم» إلى هنا سقط من (ط).

حكايةُ حالٍ ماضية؛ لأنَّ (ما) لا تدخلُ على مضارعٍ إلّا وهو في معنى الحال، ولا على ماض إلّا وهو قريبٌ من الحال.

[﴿ كَذَٰ لِكَ نَسَلُكُمُهُۥ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ * لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ ۚ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ ١٢-١٢]

يقال: سَلَكتُ الخَيْطَ في الإبْرة، وأسلَكْتُه: إذا أدخَلْتَه فيها ونظَمْتَه. وقُرئ: (نُسْلِكُه)، والضميرُ للذِّكْر، أي: مِثْلَ ذلك السَّلْكِ ونحوَه نَسْلُك الذِّكْرَ في ﴿ قُلُوبِ

صاحبَ كتابِ وشريعة؛ لأنّ النبيّ كما تقرَّرَ صاحبُ المُعجِزة، والرِّسولُ صاحبُ الكتاب، فالآياتُ تسليةٌ للرَّسولِ ﷺ منَ استهزاءِ المشركين.

قولُه: (ونحوه: نَسلُكُ الذِّكُر) يريدُ أنّ المشارَ إليهِ بقولِه: «ذلك» في ﴿كَنَالِكَ ﴾ خُلاصةُ معنى قولِه: ﴿مَا يَأْتِهِ مِنِنَ رَسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِ بَسَتَهْزِءُونَ ﴾ ، ووَجْهُ التشبيهِ: التكذيبُ والاستهزاء، يعني: «مِثلَ ذلك السَّلْكِ» مكذَّباً مُستهزَأً به نَسلُكُه في قلبِ مَن هو مُجُرمٌ مكذَّبٌ مُستهزئ، فقولُه: «مكذّباً به مُستهزَأً»: حالٌ مُقدَّرة؛ لأنّ الذِّكْرَ ما كان مُكذَّباً حالَ مُقدَّرة في قلوبِهم، بل بعدَه بزَمان، واللامُ في ﴿ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ للجِنس، بدليلِ قولِه: «كذلكَ أنزَلهَا باللّنام».

قالَ في "الانتصاف": المرادُ إقامةُ الحُجّةِ على المكذّبينَ بأنّ اللهَ سلَكَ القرآنَ في قلوبِهم وأدخَلهُ في سُويداواتِها (١١)، كما سلَكَه في قلوبِ المؤمنين، فكذّب به هؤلاء، وصَدَّقَ به هؤلاء، كلٌ على عِلم وفَهْم، ﴿ لِيَهْ لِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيّنتَ وَيَحْيَى مَنْ حَيَ عَنْ بَيّنتَ ﴾ [الانفال: ٤٢]، ولتقع الحُجّةُ على الكُفّارِ بعِلمِهم بوَجْهِ الإعجاز، كما فَهِمَها المؤمنونَ، ولذلك عقَّبه بقولِه: ﴿ وَلَوْ فَنَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِنَ ٱلسَّمَاءِ ﴾ الآية، أي: لو أظهرَ لهم أيَّ دليل أظهرَ مِن إعجازِ أو صُعودٍ إلى السَّماء، وفي قولِه: ﴿ فَظُلُوا ﴾ التي لا تكونُ إلّا في النَّهارِ، إشعارٌ بوضُوح ذلك.

وقالَ القاضي: «الضَّميرُ في قولِه: ﴿كَلَالِكَ نَسُلُكُمُهُۥ ﴾ للاستهزاء، وفيه دليلٌ على

⁽١) في النسخة (ف): «سُوَيْداتها» على الإفراد.

الْمُجْرِمِينَ ﴾ على معنى: أنه يُلقِيه في قلوبهم مُكَذَّباً مُستَهزَأً به غيرَ مقبول، كها لو أنزلْتَ بلئيم حاجةً فلم يُجِبْك إليها، فقلت: كذلك أُنزِهُا باللِّنام، تعني: مثلَ هذا الإنزالِ أُنزِهُا بلئيم مردودةً غيرَ مقضيَّة. وعلَّ قوله: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ عَ النصبُ على الحال، أي: غيرَ مؤمّنِ به، أو هو بيانٌ لقوله: ﴿ كَذَلِكَ نَسَلُكُهُ مَ ﴾. ﴿ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾: طريقتُهم التي سَنَّها الله في إهلاكِهم حين كذّبوا برُسلِهم وبالذّكر المُنزلِ عليهم، وهو وعيدٌ لأهلِ مكَّة على تكذيبِهم.

أنهُ تعالى يوجِدُ الباطلَ في قلوبِهم، وقيل: للذِّكْرِ، فإنَّ الضَّميرَ الآخَرَ في قولِه: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُو بِهِ الضَّمير، والمعنى: مِثلَ ذلك السَّلْكِ نسلُكُ الذِّكرَ في قلوبِ المجرمين، مُكذَّباً غيرَ مؤمَنٍ به، أو بيانٌ للجُملةِ المتضمَّنة لهُ، وهذا الاحتجاجُ ضعيف، إذْ لا يَلزَمُ مِن تعاقُبِ الضهائر توافُقُها في المرجوعِ إليه ولا يتعيَّنُ أن تكونَ الجُملةُ حالاً منَ الضَّمير، لجوازِ أن تكونَ حالاً منَ ﴿ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾، ولا يُنافي كوْنَها مفسِّرةً للمعنى الأوّل (١٠).

قولُه: (طريقتُهم التي سَنَّها اللهُ في إهلاكِهم). روى الإمامُ عنِ الزجّاجِ أنهُ قال: «قد خلَتْ سُنّةُ الله في الأوّلينَ بأن يَسلُكَ الكُفرَ والضَّلالَ في قلوبهم»(٢).

وقالَ الإمام: هذا أليَقُ بظاهرِ اللَّفظِ مِن ذلك (٣).

وقلتُ: بيانُه أنّ التعريفَ في ﴿ اَلْمُجْرِمِينَ ﴾ للعَهْد، والمرادُ به المكذّبونَ مِن قـوم رسولِ الله ﷺ لأنهمُ المذكورونَ بعَد قولِه: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن فَبْلِكَ فِي شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ * وَمَا يَأْتِيهِم مِن رَّسُولِ إِلَّا كَانُوا بِهِ عَيْسَنَهْ إِءُونَ ﴾ أي: مِثلَ ذلك السَّلْكِ الذي سلَكْناهُ في قلوبِ أولئكَ المستهزِئينَ المُكذّبينَ اللهُ اللهُ

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۳٦۳–۳٦٤).

⁽۲) انظر كلام الزجّاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٧٤).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٩: ١٢٧).

[﴿ وَلَوْ فَنَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ * لَقَالُوٓ ۚ إِنَّمَا سُكِرَتَ أَبْصَدُونَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ ﴾ ١٤-١٥]

قُرئ: ﴿ يَعُرُجُونَ ﴾ بالضمِّ والكسر. و﴿ سُكِرَتُ ﴾: حُيِّرت، أو: حُبِسَتْ من الإَبْصار، مِن السُّكْرِ أو السَّكْر. وقُرئ: (سُكِرَتْ) بالتخفيف، أي: حُبِست كما يُحبَسُ

في بيانِ كَهَالِه وإعجازِه الدّرجة القُصْيا، ثُمّ حَكى عنهم أنّهم طَعَنوا فيه واستَهزَأوا بمَن نُزِلَ عليه بقولِه: ﴿ يَثَا يَهُ اللّهِ عَلَيْهِ الذِّكُرُ إِنّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾، وما عدُّوه من المعجزة حيثُ قالوا: ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَتِ كَدَ إِنَ كُنتَ مِنَ الصَّندِ قِينَ ﴾ وسَلّاه بقولِه: ﴿ إِنّا نَحْنُ نَزّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنّا لَهُ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَتِ كَدَ إِن كُنتَ مِنَ الصَّندِ قِينَ ﴾ وسَلّاه بقولِه: ﴿ إِنّا نَحْنُ نَزّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنّا لَهُ لَمُ اللّهُ فَي قُلُوبِ لَكَ فِي شَيْعِ الْأَوَلِينَ ﴾، قال: كذَلِكَ نَسلُكُهُ فِي قُلُوبِ هَوْلاء المُجرِمِينَ فلكَ أُسوةٌ بالرُّسُلِ الماضية معَ أَمُهِم المُكذّبة، ولستَ بأوْ حَدِيِّ فيه، وقد خلَتْ سُنَةُ الأوَّلِينَ، فيكونُ على هذا مَزيدَ تَسْليةِ للرَّسولِ ﷺ. والوعيدُ بعيد؛ لأنهُ لم يَسبِقْ لإهلاكِ الأُمَم ذِكْر، وإنّها آثَرَ المصنّفُ ذلك الوَجْه؛ لأنهُ أقربُ إلى مذهبِه.

قولُه: (﴿ يَعْرُجُونَ ﴾) بالضّمّ: السبعة، وبالكسرِ شاذّ (١)، و ﴿ سُكِرَتُ ﴾ بالتَّخفيفِ: ابنُ كثير.

قولُه: (منَ السُّكْرِ أو السَّكْر) فيه نشْر، الجَوهريُّ: السَّكرانُ: خلافَ الصّاحي، وقد سَكِرَ يَسْكَرُ سَكَراً، والاسمُ السُّكْرُ بالضَمّ، والسِّكْرُ بالكسر: العَزْم، والسَّكْرُ: مصْدَر سَكَرْتُ النَّهْرَ أَسْكُرُه سَكُراً: إذا سدَدْتَه (٢)، قيل: إنْ جُعِلَ منَ السُّكرِ بالضمّ فالتثقيلُ للتّعديةِ، وإن جُعِلَ من «السَّكْرِ» فالتَّثْقيلُ للإسنادِ إلى الجَهاعة.

وقالَ ابنُ جِنّي: كما أنّ السَّكْرَ يَعترِضُ على الماءِ ويَسُدُّ عليه مذهبَه، كذلكَ حالُ السَّكرانِ في وقوفِ فِكرِه، والاعتراضِ عليه بما يُنغِّصُه (٣) ويُحيَّرُه، فلا يجدُ مذهباً، وينكفي مُضطرِباً (٤).

 ⁽١) وممّن قرأ بها: الأعمش وابنُ أبي الزّنادِ وغيرهما، وهي لغةُ هُذَيل، انظر: «مختصر شواذّ القرآن»، ص٠٧، و«البحر المحيط» (٥: ٤٤٨).

⁽٢) في (ط): «شددته».

⁽٣) في (ط): ابها يقتضيه؟.

^{(3) «}المحتسب» (Y: ٣).

النهر من الجُرْي. وقرئ: (سَكِرَتْ) من السُّكْرِ، أي: حارت كما يَحارُ السَّكْران. والمعنى: أنَّ هؤلاءِ المشركين بَلَغَ من غُلوِّهم في العِناد: أنْ لو فُتِح لهم بابٌ من أبوابِ السهاء، ويُسِّرَ لهم معراجٌ يَصعدون فيه إليها، ورأوا من العِيان ما رأوا، لقالوا: هو شيء نتخايلُه لا حقيقة له، ولقالوا: قد سَحَرَنا محمَّدٌ بذلك. وقيل: الضميرُ للملائكة، أي: لو أريْناهم الملائكة يَصعَدُون في السهاء عِياناً لقالوا ذلك. وذكرَ الظُّلُول؛ ليَجعَل عُروجَهم بالنهار؛ ليكونوا مُستَوضِحِين لِم ايَرُون. وقال: ﴿إِنَّمَا ﴾، ليدُلَّ على أنهم يَبُتُون القولَ بأنَّ ذلك ليس إلا تَسْكيراً للأبصار.

الرّاغب: السُّكْرُ: حالةٌ تَعرِضُ بينَ المرءِ وعَقْلِه، وأكثرُ ما يُستعمَلُ ذلكَ في الشَّرابِ، وقد يَعتَري منَ الغضَبِ والعِشقِ، ولذلك قالَ الشاعر:

سُكْرانِ، سُكْرُ هَوىً وسُكرُ مُدامةٍ^(١)

ومنهُ سَكَراتُ الموت. والسَّكرُ: حَبْسُ الماء، وذلك باعتبارِ ما يَعرِضُ منَ السَّدِ بينَ المرءِ وعقلِه، والسِّكرُ: الموضعُ المسدود، وليلةُ ساكِرة، أي: ساكنة، اعتباراً بالسكونِ العارِض منَ السُّكر^(٢).

قولُه: وقالَ: (﴿إِنَّمَا ﴾ لِيَدُلَّ على أنهم يَبُتُونَ القولَ بأنّ ذلك ليس إلّا تسكيراً للأبصار)، قال الإمامُ: ﴿إِنَّمَا ﴾: للحَصْر، والحصرُ هاهنا في الأبصارِ لا في التسكير، فكأنهم قالوا: ما شُكِّرتْ إلّا أبصارُنا لا عقولُنا، فنحن وإن نتَخايلْ في أبصارِنا هذه الأشياء، لكنْ نعلَمُ بعقولِنا أنّ الحالَ بخلافِه، ثُمّ أضرَبوا عن الحَصْرِ في الأبصار، وقالوا: بل جاوزَ ذلك عقولَنا بسِحرِه (٣).

 ⁽١) للخليع الدِّمَشقي من أبيات ذكرها الثعالبي في «يتيمة الدَّهر» (١: ٨٩)، وتمام البيت:
 أتى يُفيقُ فتى به سُكرانِ

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص١٦.

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٩: ١٦٧).

[﴿ وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَهَا لِلنَّظِرِينَ ﴿ وَحَفِظْنَهَا مِن كُلِّ شَيْطُنِ ا رَّجِيعٍ ﴿ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَنْبَعَهُ، شِهَابُ ثَبِينٌ ﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَنَهَا وَٱلْقَيْتَ نَا فِيهَا رَوَسِىَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُرُّ فِبْهَا مَعَايِشَ وَمَن لَسْتُمْ لَمُ بِرَزِقِينَ ﴾ ١٦ - ٢٠]

﴿مَنِ اسْتَرَقَ ﴾ في محلِّ النَّصب على الاستثناء. وعن ابن عبَّاس: أنهم كانوا لا يُحجَبون عن السهاوات، فلمّا وُلِد عيسى مُنِعوا من ثلاثِ سهاوات، فلمّا وُلد محمَّدٌ مُنِعُوا من السهاواتِ كلّها. ﴿مَوْرَاوِنِ ﴾: وُزِنَ بميزان الحِكْمة، السهاواتِ كلّها. ﴿مَقْرَدُونِ ﴾: وُزِنَ بميزان الحِكْمة، وقُدِّر بمِقْدارِ تَقْتضيه، لا يَصلحُ فيه زيادةٌ ولا نُقصان، أو: له وزنٌ وقَدْر في أبوابِ النَّعمة والنَّفعة، وقيل: ما يُوزَنُ مِنْ نحوِ الذَّهَب والفَضَّةِ والنَّحاسِ والحديدِ وغيرِها. ﴿مَعَنِيشَ ﴾ بياءِ صَريحة، بخلاف: الشَّهائل والخبائث ونحوِهما؛ فإنَّ تصريحَ الياء فيها خطأ، والصوابُ الهمزة، أو إخراجُ الياءِ بَيْنَ بَيْن. وقد قُرئ: (مَعائِش) بالهمزة على خطأ، والصوابُ الهمزة، أو إخراجُ الياءِ بَيْنَ بَيْن. وقد قُرئ: (مَعائِش) بالهمزة على التشبيه، ﴿وَمَن لَسَمُ لَهُ بِرَزِقِينَ ﴾: عطفٌ على ﴿مَعَنِشَ ﴾، أو على محلٍ ﴿لكُورُ ﴾، كأنه التشبيه، ﴿وَمَن لَسَمُ لَهُ بِرَزِقِينَ ﴾: عطفٌ على ﴿مَعَنِشَ ﴾، أو على محلٍ ﴿لكُورُ ﴾، كأنه

قولُه: (﴿مَنِ اَسَّتَرَقَ ﴾: في محلِّ النصْبِ على الاستثناء)، قال أبو البقاء: هُو استثناءٌ منقطع، ويَجوزُ أن يكونَ مجروراً على البدّل، أي: إلّا مَنِ استرَقَ، والمُبدَلُ ﴿كُلِّ شَيْطَنِ رَجِيهٍ ﴾، والتقديرُ: لا يَدخُلُها شيطانٌ إلّا مَن استرَقَ، لدلالةِ «حفظناها» عليه (١١)، وقيل: فيه نظر؛ لأنهُ في كلامٍ موجَب (٢)، وأجيبَ: أنّ قولَه: ﴿وَحَفِظْنَهَا مِن كُلِّ شَيْطَنِ رَجِيمٍ ﴾ في معنى النّفْي، كقولِه تعالى: ﴿فَشَرِيُوا مِنْهُ إِلّا قَلِيهُ لَم مِنْهُ [البقرة: ٢٤٩].

قولُه: (أو على مَحَلِّ ﴿لَكُونِ﴾) وهُو النَّصْب؛ لأنهُ مفعولٌ بـه، كأنهُ قيـل: جعَلْنا لكُم معايش ولمَن لستُم، قال صاحبُ «التقريب»: وفيـه نظَـر، إذ العَطْفُ على محَلِّ ﴿لَكُونِ﴾ لا يقتضي إعادةَ اللام، بل كونُ ﴿وَمَن لَشِتْمَ ﴾ منصوباً، فلعلّه على تقديرِ الجارِّ تصحيحاً للمعنى، ثُمَّ نَزْعِه.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٧٨).

⁽٢) وهو حاصل كلام ابن الأنباري في «غريب إعراب القرآن» (٢: ٦٦).

قيل: وجعَلْنا لكم فيها معايش، وجعَلْنا لكم مَن لستم له برازقِين، أو: وجعَلْنا لكم معايشَ ولمن لستُمْ له برازقين.

وأرادَ بهم العِيالَ والمَهاليكَ والحَدَم الذين يَحْسَبون أنهم يَرزقونهم، ويُخطِئون، فإنَّ اللهَ هو الرزَّاق، يَرزقُهم وإيَّاهم، ويَدْخلُ فيه الأنعامُ والدوابُّ وكلُّ ما بتلك المَثابة، ممّا اللهُ رازِقُه، وقد سَبَقَ إلى ظنِّهم أنهم هم الرازقون. ولا يجوزُ أن يكونَ مجروراً؛ عطفاً على الضَّميرِ المجرور في ﴿لَكُونِ﴾؛ لأنه لا يُعطَفُ على الضمير المجرور.

[﴿ وَإِن مِّن شَيْءِ إِلَّا عِندَنَا خَزَآبِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُۥ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ ٢١]

ذكرُ الحَزائن تمثيلٌ. والمعنى: وما من شيءٍ ينتفعُ به العبادُ إلّا ونحن قادِرُون على إيجاده وتكوينِه والإنعامِ به، وما نُعطيه إلّا بمِقْدارِ معلومٍ نعلمُ أنه مَصْلحةٌ له؛ فضَرَبَ الحزائنَ مثلاً لاقتِدارِه على كلِّ مَقْدور.

وقال صاحبُ «التخمير»: قولُ النحْويِّين: المفعولُ هُو المجرورُ معَ الجارِّ سَهوٌ، ألا ترى كيف أنّ الباءَ في: خَرِجْتُ بزَيْد، بمنزلةِ الهمزة، وتثقيلِ الحَشْوِ في أخرَجْتُ وخرَّجت، فكها أنّها ليسا جُزءاً منَ المفعول وإنها هما جزء من الفعل كذلك هاهنا، ولأنّ هذا الفعلَ المتعدِّي بحرفِ الجَرِّ، يُجعَلُ مبْنيّاً للمفعول، ولو لم يكنِ الجارُّ جُزْءاً منَ الفعلِ لما جازَ بناؤه للمفعول؛ لأنّ الفعلَ اللازمَ لا يُجعَلُ مبْنيّاً للمفعول (١)، ولأنّ الجارَّ هاهنا قد يُعَدّى به الفعل، فصارَ معهُ بمنزلةِ الفعلِ المتعدّي، وشيءٌ منَ الفعلِ المتعدّي لا يكونُ جُزءاً منَ المفعول (٢).

قولُه: (ويُخطئونَ) جملةٌ معترِضةٌ، أو: حالٌ بحذفِ المبتدأ.

قولُه: (فضَرَبَ الخزائنَ مثلاً لاقتدارِه على كلِّ مقدور) يعني: أنَّ أصلَ الكلام: ما مِن شيء يَنتفِعُ به العِبادُ إلّا ونحنُ قادِرونَ على إيجادِه وتكوينِه، فشَبَّهَ اقتدارَه على كلِّ شيء وإيجادِه بالخزائن المودَعة فيها الأشياءُ المُهيَّأة المُعدَّة، ليؤذِنَ أنَّ مقدورَه كأنهُ حاصلٌ موجودٌ،

⁽١) من قوله: «ولولم يكن الجارُّ» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٢) «التخمير شرح المفصّل الصَدْرِ الأفاضل الخوارزمي (٣: ٢٦٩).

[﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّبَاحَ لَوَقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآهُ فَأَسْقَيْنَكُمُوهُ وَمَآ أَنشُمْ لَهُ، يِخَدرِنِينَ ﴾ ٢٢]

﴿ لَوَقِحَ ﴾ فيه قولان؛ أحدُهما: أنَّ الرِّيحَ لاقِحٌّ؛ إذا جاءت بخير، مِن إنشاءِ

فَهُو أقوى ممّا لو قيل: نحن قادرونَ على إيجادِه وتكوينِه (١)، فيكونُ مُوقعُ قولِه: ﴿ وَإِن مِّن الْ شَيءِ وُزِنَ بميزانِ شَيّءٍ ﴾ الآية كالتذييلِ للكلامِ السابق، إذا فُسِّرَ قولُه: ﴿ مَوْزُونِ ﴾ بأنَّ كلَّ شيءٍ وُزِنَ بميزانِ الحِكمة، وقُدِّرَ بمقدارِ يقتضيه. وكالتكميلِ إذا فُسِّرَ بغيرِ ذلك، قال القاضي: وفَذْلكةُ الآيةِ الاستدلالُ بجَعْلِ الأرضِ ممدودة بمقدارِ وشكل مُعيَّنَيْن مُختلفةَ الأجزاءِ في الوَضْع، محدَثةً فيها أنواعُ النّباتِ والحيوان المختلفةُ خِلْقةً وطبيعة، مع جَوازِ أن لا يكونَ كذلك، على (٢) كمالِ قُدرتِه وتَناهي حِكمتِه، والتفرُّدِ في ألوهيَّتِه، والامتنانِ على العبادِ بها أنعَمَ عليهم في ذلك (٣)، ثُمَّ ضَربَ الخزائنَ مثلًا لاقتدارِه.

قولُه: (أنّ الرّبِحَ لاقعٌ إذا جاءت بخيرٌ)، الجَوهريّ: الأصلُ فيه مُلْقِحة، ولكنّها لا تُلقِحُ إلّا وهِيَ في نفسِها لاقحٌ، كأنّ الرِّياحَ لَقِحت بخيْر، فإذا أنشأتِ السحابَ وفيها خيرٌ وصَلَ ذلك إليه، وقال ابنُ جنّي: قالوا: ألقَحتِ الرِّيحُ السحابَ وهِيَ لاقحٌ، هذا على حَذْفِ همزةِ أفعل، وإنّها قياسُه مُلْقِح، كأنهُ خرَجَ بحذفِ الزِّيادةِ تقديراً، وإنّ لم يَخرُجْ إلى اللَّفظِ استعهالاً، كها قالوا: أبقلَ المكانُ فهُو باقِل، وقال أيضاً: هُوَ من بابِ الاكتفاءِ بذكْرِ السّبَبِ عن المسبّب، فإنّها إذا لَقِحت ألقَحتْ غيرَها(٤).

وقلتُ: لا يَبعُدُ أن يكونَ مجازاً باعتبارِ ما كان، فيكونُ الرِّيحُ أَوَّلاً لاقِحةً ثمّ تَصيرُ مُلْقِحة، فقيل: لاقِحةٌ وأُريدَ مُلْقِحة، كقولِه: ﴿وَءَاتُواَٱلْيَنَكَىٰٓ أَمُواَلُهُم ﴾ [النساء: ٣]. قال أبو البقاء:

⁽١) من قوله: «فشبه اقتداره على كل شيء» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٢) في النسخة (ح): «مع»، والمثبتُ هو الأشبةُ بالصواب، وهو مُتَعلِّق بقوله: «الاستدلال».

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٦٥).

^{(3) «}المحتسب» (۲: ۱ ۲۲).

سَحابٍ ماطر، كما قيلَ للتي لا تأتي بخير: ريحٌ عَقيم. والثاني: أنَّ اللواقِحَ بمعنى المَلاقِح، كما قال:

ومُحْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ

يريـدُ المَطاوِحَ جمْعَ مُطِيْحة. وقُـرئ: (وأرسَلْنا الرِّيـحَ)، على تأويـل الجِنْس. ﴿فَأَسَّقَيْنَكُمُوهُ ﴾: فجعَلْناه لكم سُقْيا،

لَقِحَتِ الرِّيحُ إذا حَمَلتِ الماءَ، وألقَحتِ الرِّيحُ السحابَ: إذا حَمَّلَتْها الماء، كما تقول: ألقَعَ الفحلُ الأُنثى فلَقِحت، وانتصابُه على الحالِ المقدَّرة (١١).

قولُه: (أنّ اللواقعَ بمعنى المَلاقِع)، الجَوهريّ: المَلاقحُ: الفُحول، الواحدُ مُلقِع، والملاقحُ أيضاً: الإناثُ في بُطوِنها أولادُها، الواحدةُ ملقَحةٌ، بفتح القاف، وقال أبو البقاء: أصلُها مَلاقحُ، لأنه يقال: ألقَعَ الرَّيحُ السحابَ، كما يقال: ألقَعَ الفَحْلُ الأُنثى، أي: أحْبَلَها، وحُذِفتِ الميمُ لظهورِ المعنى، ومِثلُه الطّوائحُ، الأصلُ: المَطاوِح، لأنهُ مِن أطاحَ الشيءَ (٢).

الجوهريّ: طاحَ يطوحُ ويَطيح: هلَكَ وسَقَطَ، وطوَّحَه: حَيَّرَه وذهبَ به هاهنا وهاهنا، وطوَّحتْه الطّوائحُ: قذَفتْه القَواذفُ.

قولُه: (ومختبِطٌ ممّا تُطيح الطّوائحُ)، أوله:

لِيُبْكَ يَزِيدُ؛ ضارعٌ لِخِصُومةٍ

القائل: الحارثُ النَّهْشَليُّ يَرثي أخاهُ يَزيدَ.

لِيُبُكَ يزيد: بُني مجهولاً، كأنه قيل: مَن يَبكيه؟ فقال: ضارعٌ، أي: ليَبْكِه ضارعٌ (٣).

⁽۱) «التبيان في إعراب القرآن» (۲: ۷۸۰).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٧٨٠).

 ⁽٣) ذكره ابن جنّي في «المحتسب» (١: ٢٢٩)، وهو من شواهد سيبويه (١: ٣٦٦)، ولتهام الفائدة انظر:
 «خزانة الأدب» (١: ٢٩٧).

﴿ وَمَا آَنتُ مَ لَهُ بِحَدِنِينَ ﴾ نفى عنهم ما أثبتَه لنفْسِه في قوله: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآبِنُهُ ، كأنه قال: نحنُ الخازِنُون للهاء، على معنى: نحن القادِرُون على خَلْقه في السهاء وإنزالِه منها، وما أنتم عليه بقادِرِين؛ دلالة على عظيم قُدرتِه، وإظهاراً لعَجْزهم.

[﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ثَعِي، وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَرِثُونَ ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ * وَإِنَّا لَهُ مُعَالِمٌ ﴾ ٢٣-٢٥]

﴿وَغَنُ ٱلْوَارِثُونَ ﴾ أي: الباقُون بعدَ هلاك الحَلْق كلِّهم. وقيلَ للباقي: وارِث؛ استعارةً من وارثِ المَيت؛ لأنه يَبقى بعد فَنائه، ومنه قوله ﷺ في دُعائه: «واجعَلْه الوارثَ منّا».

قولُه: (نَفَى عنهُم ما أثبتَهُ لنفسِه) في قولِه: ﴿ وَإِن مِن شَيْءٍ إِلَّا عِنـدَنَا خَزَآبِنُهُۥ ﴾، هذا يُؤذِنُ أنّ قولَه: ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَنَحَ لَوَقِحَ ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ ﴾ عَطْفَ جبريلَ وميكائيلَ على ملائكتِه(١).

قولُه: (واجعَلُه الوارِثَ منّا) عن التَّرمذيِّ، عن ابنِ عمَرَ، أنهُ قال: ما كان رسولُ الله ﷺ يقومُ مِن مجلسِه حتّى يدعو بهذه الدَّعواتِ لأصحابِه: «اللهُمَّ أمتِعْنا بأسهاعِنا وأبصارِنا وقوّتِنا ما أحيَيْتَنا، واجعَلْه الوارثَ منّا…» الحديثُ مختصرٌ (٢)، وله ابتداءٌ وانتهاء.

النّهاية: أرادَبقاءَها وقوّتَها عندَ الكِبَر وانحلالِ القُوى النَّفْسانيّة، فيكونُ السَّمعُ والبصَرُ وارثَيْ سائرِ القُوى والباقيَيْنِ بعدَها، والهاءُ في «واجْعَلْه» للإمتاع(٣)، ولذلك وحَّدَه.

⁽١) يعني قولَه تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا يَلَهِ وَمَلَتَهِكَتِهِ وَرُسُـلِهِ . وَجِنْرِيلَ وَمِيكَـٰلَ فَإِكَ اللَّهَ عَدُوًّ لِلْكَنفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٩٨].

⁽٢) أخرجه الترمذيّ (٣٠٠٦)، والنسائيّ في «عمل اليوم والليلة» (٣١٠)، وابن السنّي في «عمل اليوم والليلة» (٤٤٨)، ووافقه الذهبي. وقال الترمذيّ: هذا حديثٌ حسَنٌ غريب.

⁽٣) في الأصول الخطية: «للامتتاع»، والتصويب من «النهاية»، يُريد بـ «الإمتاع» مصدر الفعل «أمتع» في قوله: «وأمتِعُنا بأسهاعنا...».

﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ﴾ مَنِ استَقْدَم وِلادةً وموتاً، ومَن تأخّر من الأوّلين والآخِرين. أو: مَن خَرَجَ من أصْلابِ الرِّجال، ومَن لم يَخرجُ بعد. أو: مَن تقدَّم في الإسلام وسَبقَ إلى الطاعة، ومَن تأخّر. وقيل: المُستقدِمين في صُفوف الجمّاعة والمُستأخِرين. ورُوي: أنَّ امرأة حسناء كانت في المُصلّيات خلف رسولِ الله ﷺ فكان بعضُ القوم يَستقدِم؛ لئلا يَنظُرُ إليها، وبعضُ يستأخِر؛ ليُبصِرَها؛ فنزلت. ﴿ هُو يَعَشَرُهُم ﴾ أي: هو وحده القادرُ على حشرِهم، والعالِم بحضرِهم مع إفراط كثرتهم وتباعد أطراف عددِهم، والعالِم بحضرِهم مع إفراط كثرتهم وتباعد أطراف عددِهم، والصواب، وقد أحاطَ عِلمَ بكلّ شيء.

قولُه: (منَ الأوّلينَ والآخِرين): بيانٌ على النَّشْرِ، أي: لقد عَلِمنا منِ استقدَمَ منكُم وِلادةً وموتاً.

قولُه: (**ورُوِيَ** أَنَّ امر**أةً حَسْناءً) الحديث** رَواهُ الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبَل والتِّرمذيُّ وابنُ ماجَه والنَّسائيُّ، عن ابنِ عبّاس^(١).

قولُه: (أيْ: هُو وحدَه القادرُ^(۲) على حَشِرْهم، والعالمُ بِحَصِرْهم، معَ إفراطِ كثرتهِم)، فيه إشعارٌ بأنهُ اختارَ الوجهَ الأوّلَ في تفسيرِ قولِه: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقَدِمِينَ مِنكُمُ ﴾ لأنّ الكثرةَ التي تَفوتُ الحَصْرَ ولا يُحصيها إلّا الله، إنّها تَحسُنُ إذا قُلنا: المرادُ مِن قولِه: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقَدِمِينَ ﴾ الآية، مَن استقدَمَ ولادةً ومَوْتاً ومَن تأخّرَ من الأوّلينَ والآخِرين، ويؤيّدُه السّباقُ، وهُو قولُه: ﴿ وَإِنّا لَنَحْنُ نُحِيء وَنُمِيتُ ﴾، والسّياق، وهُو قولُه: ﴿ وَإِنّا لَنَحْنُ نُحِيء وَنُمِيتُ ﴾، والسّياق، وهُو قولُه: ﴿ وَإِنّا لَنَحْنُ نُحِيء وَنُمِيتُ ﴾، والسّياق، وهُو قولُه: ﴿ وَإِنّا لَنَحْنُ نُحِيء وَنُمِيتُ ﴾، والسّياق، وهُو قولُه:

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٨٣)، والترمذيّ (٣١٢٢)، وابن ماجه (١٠٤٦)، والنسائيّ (٢: ١٠٤)، وصحّحه ابن حبّان (٤٠١) والحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٥٣)، وتصحيحه بعيد، فإنّ متنّه مُنكر، وإسنادُه ضعيف لضعفِ عمرو بن مالك النُّكريّ، لم يوتّقه غير ابن حبّان، وانظر تمام تنقيده في التعليق على «المسند».

⁽٢) سقط لفظ «القادر» من النسخة (ف).

[﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ مِن صَلْصَالِ مِّنْ حَمَا لِمَسْنُونِ * وَٱلْجَاَّنَ خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ مِن نَارِ ٱلسَّمُومِ ﴾ ٢٦-٢٧]

الصَّلصال: الطِّين اليابِسُ الذي يُصَلْصل، وهو غيرُ مَطْبوخ، وإذا طُبِخَ فهو فَخَّار. قالوا: إذا توهَّمتَ فيه تَرْجيعاً فهو صَلْصَلة. وقيل: هو تضعيفُ (صَلَّ)؛ إذا أنْتَن. والحَمَأ: الطِّينُ الأسود المتغيِّر. والمَسْنون: المصوَّر، من سُنَّةِ الوَجْه، وقيل: المَصبُوب المُفرغ، أي: أُفرِغَ صُورةَ إنسانِ كها تُفرَغُ الصُّور من الجواهرِ المذوَّبة في أمْثلتِها. وقيل: المُنتِن، من سَننتُ الحَجَرَ على الحجر؛ إذا حَككُته، به، فالذي يسيلُ بينها سَنِينٌ، ولا يكون إلا مُنتِناً، ﴿مِنْ مَلٍ ﴾ صِفةٌ لـ ﴿صَلَصَلِ ﴾، أي: خَلَقَه مِن صَلْصال كائنِ من حَمَا، وحقُ ﴿مَسْنُونِ ﴾ - بمعنى: مصوَّر - أن يكونَ صفة خَلَقه مِن صَلْصال كائنِ من حَمَا، وحقُ ﴿مَسْنُونِ ﴾ - بمعنى: مصوَّر - أن يكونَ صفة

ٱلْإِنسَانَ مِن صَلَّصَالِ ﴾ ودَلَّ على الحَصْرِ توسيطُ ضميرِ الفَصْلِ بينَ اسم "إنَّ» وخبَرِها.

قولُه: (إذا توَهَّمتَ في صوتِه مَدّاً فهُو صَليلٌ للهِ الْ في «صَليل»(١) من حرْفِ مَدّ ـ وإن توهَّمتَ فيه تَرجيعاً ـ أي: ترديداً ـ فهُو صَلْصَلة) لِما في الصَّلصلةِ مِن ترديدِ وتكرير، رعايةً لوجْهِ المناسبةِ بينَ الاسم والمسَمّى.

قولُه: (المُصوَّر مِن سنَّةِ الوَجْه)، الجَوْهريّ: سُنَّةُ الوَجْه: صورتُه، قال ذو الرُّمّة:

تُرينـكَ سُــنَةَ وجْهِ غَــئِر مُقرِفَةٍ

مَلْساءَ ليس بها خالٌ ولانكَبُ (٢)
والمسنونُ: المصوَّر.

قولُه: (وحَقُّ ﴿مَسْنُونِ ﴾ بمعنى: مُصَوَّر) أي: يكونُ صِفةً لـ ﴿ صَلَصَالِ ﴾ (٣)، لأنّ الحمَأُ هُو الطِّين، والطِّينُ هُو الذي يقبَلُ الصُّورةَ فيُقرَّغُ الحمَأُ ليُصوَّر منها التِّمثال ثُم يَيْبَسُ، فيصيرُ

⁽١) قوله: «لما في صليل» سقط من (ط).

⁽٢) «ديوان ذي الرمّة»، ص٤.

⁽٣) في النسخة (ف): «لتمثال» وليس بصواب.

لـ ﴿ صَلَصَالِ ﴾ ، كأنه أفرَغَ الحماً فصوَّر منها تمثالَ إنسان أَجُوَف ، فيبِسَ حتى إذا نُقِر صَلْصَل ، ثم غَيَّره بعدَ ذلك إلى جوهر آخر ، ﴿ وَلَلْجَآنَ ﴾ للجنِّ كآدمَ للناس. وقيل: هو إبليس. وقرأ الحسنُ وعمرُ و بن عُبيد: (والجَأَنَّ)، بالهمزة ، ﴿ مِن نَارِ ٱلسَّمُومِ ﴾ : من نارِ الحرِّ الشديد النافذِ في المسامِّ. قيل: هذه السمومُ جُزءٌ من سبعين جُزأً من سمومِ النار التي خَلَقَ اللهُ منها الجانَّ.

[﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَيْكَةِ إِنِّ خَلِقُ بَشَكُرًا مِّن صَلْمَنْلِ مِّنْ حَمَّلٍ مَّسْنُونِ * فَإِذَا سَوَيْتُهُ، وَنَفَحْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُ، سَنجِدِينَ * فَسَجَدَ ٱلْمَلَيْكَةُ حَكُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا سَوَيْتُهُ، وَنَفَحْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُ، سَنجِدِينَ * فَسَجَدَ ٱلْمَلَيْكَةُ حَكُلُهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِلِيسَ أَنَى أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَنجِدِينَ * قَالَ لَمْ إِلَيْسِ أَنَى أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَنجِدِينَ * قَالَ لَمْ أَكُن لِلْ سَكُونِ مَعَ ٱلسَنجِدِينَ * قَالَ لَمْ أَكُن لِلْأَسْجُدَ لِلسَّرِ خَلَقْتَهُ، مِن صَلْمَهُ لِ مِنْ حَمْلٍ مِّسْفُونِ * قَالَ فَأَخُرُجُ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيعٌ * وَإِنَّ عَلَيْكُ مِن اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللْعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

صَلْصالاً، كأنهُ قيل: من صلصال مصوّر كائن مِن حماً، ويُعلَمُ منهُ أنّ المسنونَ إذا كان بمعنى السُمُتَصَوَّرِ (١)، حقُّه أن يكونَ صِفةً لحماً، لأنّ الحمَا هُو المفرَّغُ المصبوبُ لا الصَّلْصالُ.

قال أبو البقاء: ﴿مِّنْ مَا ﴾ في مَوضع جَرِّ صِفةٍ لـ ﴿مَلْصَالِ ﴾، أي: صَلَصَالِ كاثنِ مِن حَماً، ويجوزُ أن يكونَ بدَلاً مِن ﴿مَلْصَالِ ﴾ بإعادةِ الجارِّ (٢).

قولُه: (﴿ مِن نَارِ ٱلسَّمُومِ ﴾: من نارِ الحرِّ الشّديدِ النافذِ في المسام)، قال القاضي في قولِه تعالى: ﴿ وَلَلْجَآنَ خَلَقْنَهُ مِن قَبْلُ مِن نَارِ ٱلسَّمُومِ ﴾ لا يَمتنعُ خَلْق الحياةِ في الأجرام البسيطةِ كها لا يَمتنعُ خَلْقُها في الجَواهرِ المفردةِ، فضلاً عنِ الأجسادِ المؤلَّفةِ التي الغالبُ فيها الجزءُ النارِيُّ، فإنها أقبَلُ لها منَ التي الغالبُ فيها الجزءُ الأرضيُّ (٣)، وقولُه: «مِن نارٍ»: باعتبارِ الغالبِ، كقولِه: ﴿ خَلَقَكُمْ مِن ثُرَابٍ ﴾ [فاطر: ١١].

⁽١) في النسخة (ف): «المنصوب» وهو تصحيف.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٨٠).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٦٨).

إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ * قَالَ رَبِّ بِمَا ٱغْوَيْنَنِى لَأُنْتِنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَهُمْ ٱجْمَعِينَ *إِلَا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ * قَالَ هَنذَا صِرَطُ عَلَىّ مُسْتَقِيمٌ * إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنَ لَ إِلَّا مَنِ ٱتَبَعَكَ مِنَ ٱلْفَاوِينَ * وَإِنَّ جَهَنَمَ لَمُوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ * لَمَا سَبْعَةُ ٱبْوَبِ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُنزُهُ مَقْسُومٌ ﴾ ٢٥-٤٤]

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾: واذكُر وقتَ قوله: ﴿ سَوَّبَتُهُ ، ﴾: عدلتُ خلْقتَه وأكملْتُها وهيَّأتها لنفْخِ الرُّوحِ فيها. ومعنى ﴿ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي ﴾: وأحيَيْتُه، وليس ثمَّة نفخٌ ولا مَنفُوخ، وإنها هو تمثيلٌ لتحصيلِ ما يَحْيا به فيه. واستثنى إبليسَ من الملائكة؛ لأنه كانَ بينهم مأمُوراً معهم بالسُّجود، فغلَّب اسمَ الملائكة، ثُمَّ استثنى بعدَ التغليب، كقولك: رأيتُهم إلا هنداً. و ﴿ أَنَ ﴾ استئنافٌ على تقديرِ قولِ قائلٍ يقول: هلَّا سَجَد! فقيل: أبى ذلك واستكبَرَ عنه.

قولُه: (ما يَحْيا بهِ فيه) المسترُفي قوله: «يَحْيا»، والمجرورُ في «فيه» للبشَر، وفي «به» لـ «ما»، أي: معنى نَفْخ الرُّوح: تحصيلُ شيء في قالَبِ البشَر يحيا بذلك الشيءِ البشَر، قال القاضي ﴿ وَنَفَخَتُ فِيهِ مِن رُّوحِي ﴾ معناه: جَرْيُ آثارِه في تجاويفِ أعضائه فحيي، وأصلُ النَّفْخ: إجراءُ الرِّيح في تجويفِ جسم آخَرَ، ولما كان الرُّوحُ يتَعلَّقُ أوّلاً بالبُخارِ اللَّطيفِ المنبعِثِ من القلبِ وتفيضُ عليه القوّةُ الحيوانيّةُ فيسري حامِلاً لها في تجاويفِ الشرايينِ إلى أعماقِ البدَن، جعَلَ تعلَّقَه بالبدَنِ نفْخا، وإضافةُ الرُّوحِ إلى نفْسِه للتشريفِ، كقولِه: ﴿ نَافَةَ ٱللَّهِ ﴾ [الشمس: ١٦]، و«بيت الله».

وقالَ الواحِديُّ: النَّفْخُ: إجراءُ الرِّيحِ في الشيء، والرُّوحُ: حِسمٌ رقيقٌ يحيا به البدَنُ، ولمّا أجرى اللهُ الرُّوحَ في بدَنِ آدمَ على صفةِ إجراءِ الرِّيح، كأنهُ قد نفَخَ الرُّوحَ فيه^(١).

وقلتُ: رَجع أقوالهُم إلى أنَّ قولَه: ﴿وَنَفَخَّتُ فِيهِ مِنرُّوجِي ﴾ على مِنوالِ قولِه تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ ﴾ [النمل: ٤٧] في أنْ لا قولَ ثَمَّ، بل هُو تصوُّرُ إيجادِ الشيءِ وتحصيلُه مِن غيرِ امتناع.

⁽١) «الوسيط» للواحديّ (٣: ٤٥).

وقيل: معناه: ولكنَّ إبليسَ أبي. حرفُ الجرِّ مع «أنْ» معذوفٌ، وتقديرُه: «ما لكَ في أنْ لا تكونَ مع السَّاجدين »، بمعنى: أيُّ غَرَضِ لكَ في إبائك السجود؟ وأيُّ داع لك إليه؟ اللامُ في ﴿ لِأَ سَجُدَ ﴾ لتأكيد النَّفي، ومعناه: لا يصحُّ مني ويُنافي حالي، ويستحيلُ أنْ أسجُدَ لَبَسَر. ﴿ رَحِيمَ ﴾ : شيطانٌ من الذين يُرجَمون بالشَّهب، أو: مَطْرُود من رحمة الله؛ لأنَّ من يُطرَد يُرجَمُ بالحِجارة. ومعناه: ملعون؛ لأنَّ اللعنَ هو الطَّرْد من الرحمة والإبعادُ منها. والضميرُ في ﴿ مِنهَا ﴾ راجعٌ إلى الجنَّة، أو إلى السهاء، أو إلى جُملة الملائكة. وضَرَبَ منها. والضميرُ في ﴿ مِنهَا لأنه أبعدُ غاية يضربُها الناسُ في كلامهم، كقوله: ﴿ مَا دَامَتِ عليهَ اللّهُ مَن حدّاً للّعنة؛ إمَّا لأنه أبعدُ غاية يضربُها الناسُ في كلامهم، كقوله: ﴿ مَا دَامَتِ في السّاوات والأرضِ إلى يوم الدِّين، من غيرِ أنْ تُعَذَّب، فإذا جاءَ ذلك اليومُ عُذَبت في السياوات والأرضِ إلى يوم الدِّين، من غيرِ أنْ تُعَذَّب، فإذا جاءَ ذلك اليومُ عُذَبت بها يُنسى اللَّعنُ معه. و ﴿ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الحجر: ٣٥]، و ﴿ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [الحجر: ٣٦]، و الله اليوم الذي فيه يُبعَثون؛ لئلًا يموت؛ الكلام طريقة البلاغة. وقبل: إنها سأل الإنظارَ إلى اليوم الذي فيه يُبعَثون؛ لئلًا يموت؛ الكلي عرف بي ما لئي الموتُ يومَ البعث أحد، فلم يُجَبْ إلى ذلك، وأنظرَ إلى آخر أيام التكليف.

وقولُـه: (وقيل: معناهُ: ولكنّ إبليسَ أَبَى)، عطفٌ على قولِـه: «واستَثنى إبليسَ منَ الملائكة»، وأبى حينتَذِ: خبرُ «لكنْ»، وعلى الأوّلِ جملةٌ مستأنّفةٌ كالتعليلِ عن امتناعِه عن السُّجود.

قولُه: (لأنّ اللَّعنَ هو: الطّردُ) يُريدُ أنّ «الرّجيمَ» كنايةٌ تلويحيّةٌ عن كونِه ملعوناً؛ لأنّ الرَّجيمَ هو: المطرودُ؛ لأنّ مَن طُرِدَ يُرجَم، والمطرودُ هو الملعونُ؛ لأنَّ مَن لُعِنَ طُرِد.

قولُه: (في معنى واحد) أي: عُبِّرت بها عن معنى انتهاءِ المُدّة.

قولُه: (وقيل: إنّها سألَ الإنظارَ)، هذا وجْهٌ آخَرُ، وفيه بيانُ اختلافِ العبارات، فإنّ قولَه: «لئلّا يموتَ» يَدُلُّ على أنَّ ضَرْبَ هذه المُدّة إلى عندِ الحَشْرِ، وقولُه: «إلى آخِرِ أَيّامِ التكليف» يدُلُّ على أنّ المُدّة قَبْلَ الحَشْر، وقولُه أوّلاً: «إلى يومِ الدِّينِ من غيرِ أن يُعذَّبَ» يدُلُّ على أنّ المُدّة عندَ الحسابِ والجزاء، وهُو بعدَ الحشْر.

﴿ عِمَّا أَغْرَيْنِ ﴾ الباءُ للقَسَم. و «ما» مَصْدريَّة، وجوابُ القسم: ﴿ لَأُزْيِنَنَ ﴾ المعنى: أُقسِمُ بإغوائك إيّا يَ لَأُزيننَّ لهم. ومعنى إغوائه إيّاه: تسبيبُه لغيّه، بأنْ أمرَه بالسَّجود لآدمَ عليه السلام، فأفضى ذلك إلى غيّه. وما الأمرُ بالسجود إلّا حَسَنٌ وتعريضٌ للثواب بالتواضُع والحضوع لأمْرِ الله، ولكنَّ إبليسَ اختارَ الإباءَ والاستكبار فهلك، واللهُ تعالى بريءٌ من غيّه ومن إرادتِه والرِّضا به، ونحوُ قولُه: ﴿ عَمَّا أَغُويَنَنِي لَأُرْيَننَ لَهُمْ ﴾ قولُه: ﴿ وَهَا أَغُويَننِي لَأُرْيَننَ لَهُمْ ﴾ قولُه: ﴿ وَهَا إِلّا أَنَّ أَحَدَهما إقسامٌ بصِفَته، والثانيَ بفِعْله، وقد فرَق الفقهاءُ بينها.

ويجوزُ أن لا يكون قَسَمًا، ويُقدَّر قَسَمٌ محذوف، ويكونُ المعنى: بسببِ تَسْبيبِك

قولُه: (بريءٌ مِن عَيِّه ومِن إرادتِه والرِّضا به). قولُه: «مِن إرادتِه» مذهبُه (١٠)، و «الرِّضا به» مذهبُ أهلِ السُّنَّة.

قولُه: (وقد فرَّقَ الفقهاءُ بينَهما) أي: بينَ الإقسامِ بصفةِ الله تعالى، وبينَ الإقسام بفعلِه، فقولُه: « ﴿ فَبِعِزَّ لِكَ ﴾ إقسامٌ بالصَّفة، و ﴿ مِمَا أَغْرَيْنِي ﴾ إقسامٌ بالفعل».

وفي «شَرْح الوافي»: قال العراقيّونَ: الحَلِفُ بصفاتِ الذّات، كالقُدرةِ والعظمة والعزّة والجَلالِ والكِبرياء، يمينٌ، وبصفاتِ الفعل، كالرَّحمةِ والسُّخْطِ والغضَبِ والرِّضا، ليس بيمين. وصفةُ الذّات: ما لا يجوزُ أن يوصَفَ بضِدِّه، وصفةُ الفعل ما يجوزُ أن يوصفَ بضِدِّه، فإنهُ تعالى يرضى بالإيهان، ولا يرضى بالكُفْر، ثُمَّ قال الشارح: والمذهبُ عندَنا أنَّ صفاتِ الله لا هُو ولا غيرُه، وكلُها قديمةٌ، فلا يستقيمُ الفَرْق، والأصَحُّ ما قُلنا، لأنَّ الأيْهانَ مَبْنيَةٌ على العُرفِ، لأنّ اليمينَ إنّها يَنعقدُ للحَملِ أو المَنع، وهذا إنّها يكونُ بها يَعتقدُ الخالفُ تعظيمه، وكل مؤمن يعتقد تعظيم الله وهو لجميع صفاته مُعَظِّم، فصارت حرمةُ ذاته وصفاتِه حاملاً").

⁽١) يعني: مذهب المعتزلة في أنَّ الله لا يريدُ الشرَّ ولا يخلُقُه.

⁽٢) للحالف على ذلك، والحقّ أن اليمين تنعقد إذا حلف الحالف بأحد أسهاء الله أو صفاته مطلقاً، ولا فرق في ذلك بين أيّ اسم، أو أيّ صفة؛ لأنّ الكُلّ معظّم عند الحالف، إذا كانَ قاصِداً الحلف باسمه أو صفته جلّ وعلا.

لإغوائي أُقسِمُ لَأَفعلنَّ بهم نحْوَ ما فعلتَ بي من التَّسبيبِ لإغوائهم؛ بأنْ أُزيِّنَ لهم المعاصي وأُوسوسَ إليهم ما يكونُ سببَ هلاكِهم، ﴿فِي ٱلأَرْضِ ﴾: في الدُّنيا التي هي دارُ الغُرور، كقوله تعالى: ﴿أَخَلَدَ إِلَى ٱلأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَنهُ ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، أو أراد: أني أقدِرُ على الاحتيال لآدمَ والتزيينِ له الأكلَ من الشَّجرةِ وهو في السهاء، فأنا

وقالَ حُجّةُ الإسلام: اليمينُ عبارةٌ عن: تحقيقِ ما يَحتَمِلُ المُخالفةَ، بذكْرِ اسم الله تعالى أو صفةٍ مِن صفاتِه. ثُمّ اليمينُ تنقسمُ إلى: صَريح وكِناية، بالإضافةِ إلى أسهاءِ الله تعالى، وهُو على أربع مراتب.

الأولى: أن يَذكُرَ اسماً لا يُطلَقُ إلّا على الله تعالى في مَعرِض التعظيم، كقولِه: بالله والرّحمٰن والخالقِ والرّازق... فهذا صريحٌ.

والثانيةُ: أن يذكُرَ اسماً مشتَرَكاً يُطلَقُ على الله وعلى غيرِه، كالعليمِ والحليمِ والرَّحيمِ والرَّحيمِ والجَبِّارِ والحَقِّ..، فهو كنايةٌ، إنّها يَصيرُ يميناً بالقَصْد.

والثالثة: أن يَذكُر ما يقبَلُ التّورِيةَ (١)، وهُو على وجهَينْ، أحدُهما: أن يكونَ مِن قَبيلِ حقّ الله وحُرمةِ الله وقُدرتِه وعِلمِه، إذْ قد يُرادُ بها حقوقُه منَ العباداتِ وحرُماتُه ومقدورُه ومعلومُه، وثانيهها: أن يكونَ مِن قَبيلِ جَلال الله وعظمتِه وكِبريائه، ففيه طريقانِ، أحدُهما: كالحَلِفِ بالله، وثانيهها: أنهُ كالحَلِفِ بالقُدرةِ، إذْ قد يقالُ: رأيتُ جلالَ الله، أي: آثارَ صَنْعتِه.

والرّابعةُ: ما لا يصيرُ يميناً وإنْ نَوى، وهُو ما لا تعظيمَ فيه، نحوَ: الشيءِ والمُربّي والموجودِ، وإنْ أُريدَ به الله.

هذا خُلاصةُ كلامِه في «الوسيط»(٢).

وفيه أنّ نحو : «بإغوائك»، ليس بيمين.

⁽١) في (ط): «التوبة»، وهو خطأ.

⁽٢) «الوسيط» للغزالي (٧: ٢٠٣).

على التزيينِ لأولادِه في الأرض أقدر. أو أراد: لأجعلنَّ مكانَ التزيينِ عندَهم الأرض، ولأُوقعنَّ تَزْيِينِ فيها، أي: لأُزيننَها في أعينِهم ولأُحدِّثنَّهم بأنَّ الزِّينةَ في الدنيا وحدَها، حتى يستحبُّوها على الآخرة ويَطمئنُّوا إليها دونها. ونحوه:

يَجرَح في عرَاقِيبها نَصْلِي

استثنى المُخلَصين؛ لأنه عَلِمَ أنَّ كَيْدَه لا يعملُ فيهم ولا يَقبَلُون منه، أي: ﴿ هَـٰذَا ﴾ طريقٌ حقٌ ﴿ عَلَى ﴾ أنْ أُراعِيه؛

قولُه: (أو أرادَ: لأجْعَلَنَّ مكانَ التزيين) يريدُ أنَّ تعدِيةً ﴿ لَأُزَيِّنَنَّ ﴾ بـ "في إمّا لإرادة الجهة السافلة بالأرض، وهي الدُّنيا، أو الأرض نفْسِها، فقاسَ تزيينَ أولادِ آدمَ، وهُم في الأرض، على تزيينِ أبيهم، وهُو في السَّماء، وقطَعَ بحصُولِه، فحَلَفَ بقولِه: ﴿ لَأَزَيِّنَنَّ لَهُمْ ﴾ و﴿ وَلَأَغْوِينَهُمْ ﴾ ومِن ثَمّ قال المصنف: "فأنا على تزيينِ أولادِه في الأرض أقدَرُ"، وإمّا لإرادةِ حقيقتِها والتجوُّزِ في استعمالِ (في) بجَعْلِ الأرضِ مكاناً للتزيين، وظَرْفاً له على التوسُع، فلا يَحْرُجُ منها شيءٌ منه، كقولِه تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ [القصص: ١٧٩]، التوسُع، فلا يَحْرُجُ منها شيءٌ منه، كقولِه تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ [القصص: ١٧٩]، وإليه الإشارةُ بقولِه: "ولاً حدِّئنَهم بأنّ الزِّينةَ في الدُّنيا وحدَها" لا في الآخِرة.

قولُه: (يَجَرَحْ في عَراقيبِها نَصْلِي) وصدرُه:

وإنْ تعتذِرْ بالمَحْلِ مِن ذي ضُروعِها إلى الضَّيفِ(١)

الضَّميرُ في تعتذرْ: للناقة، والباءُ في «بالمَحْل»: للتشبيه، يقال: اعتَذَرَ به، والمرادُ بـ «ذي ضُروعِها» اللّبَن، «يجُرَحْ»: متَعدِّ بنفْسِه، وقد عُدِّيَ بـ «في» لإجرائه مُجْرى اللازم، نحوَ: فلانٌ يُعطي ويَمنَع، ثُمَّ عومِلَ به معاملةَ اللّازم في تعديتِه بالجارِّ للمبالَغة، أي: ما أوقَعَ الجُرْحَ في عواقبِها وأوجَدَه فيها، ونحوه قولُه تعالى: ﴿وَأَصَّلِحَ لِي فِي ذُرِيَّتِيَ ﴾ [الاحقاف: ١٥] أي: الصَّلاحَ مظروفاً لذُريَّتي.

قولُه: (أي: ﴿ هَكَذَا ﴾ طريقٌ حَقّ ﴿ عَلَيَّ ﴾ أن أراعيه) بناءً على وجوبِ رعايةِ الأصلح (٢)،

⁽١) لذي الرمّة في «ديوانه»، ص٥٧٥.

⁽٢) انظر: الاحتجاج لمذهب المعتزلة في «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبّار، ص١٦٣.

.....

قالَ الإمامُ: إنَّ الإخلاصَ طريقٌ علَيِّ وإليَّ، أي: أنه يؤدِّي إلى كرامَتي وثُوابي، ومعناه: هذا صراطٌ (١) مَن مَرَّ عليهِ، فكأنهُ مَرَّ على رضواني وكرامتي، كما يقال: طريقُك عليّ. وقيل: هذا صراطٌ عليَّ تقريرُه، وهُو مستقيمٌ حَقٌّ وصِدق (٢). ورَوى ابنُ جِنِّي عن أبي الحسن أنهُ قال: هُو كقولِك: الدِّلالةُ اليومَ عليَّ (٣).

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: أي: دِينُ الإسلام حَقُّ عليَّ بيانُه، فمنِ اختارَه مِن عبادي ليسَ لك عليهم سُلطان.

وقال القاضي: والإشارةُ بقولِه: ﴿ هَلَذَا ﴾ إلى ما تضمَّنَهُ الاستثناء، وهُو تخلُّصُ المخلَصينَ مِن إغوائه، أو الإخلاصُ على معنى أنهُ طريقٌ عليَّ يؤدِّي إلى الوصولِ إليَّ مِن غيرِ اعوِجاج وضَلال(٤).

وقالَ الزجّاجُ: ﴿ هَاذَا صِرَطُّ عَلَىّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ أي: على إرادتي وأَمْري (٥) أي: شَأْني. وقلتُ: هذا الذي يقتضيهِ النَّظمُ والعِلمُ عندَ الله تعالى، فإنّ الإشارةَ بقولِه: «هذا» إلى قولِ إبليس: ﴿ وَلَأَغُوبِنَهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَا عِسَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ أي: هذا هُو الذي حَكَمْتُ به وقدَّرْتُ على عبادي، وهُو حتَّ وصِدْق. كقولِه تعالى: ﴿ وَلَاكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِي لَأَمْلَأَنَّ بِهِ وقدَّرْتُ على عبادي، وهُو حتَّ وصِدْق. كقولِه تعالى: ﴿ وَلَاكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّهُ مِنَ الْجِنَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة: ١٣]، وقولِه صلواتُ الله عليه، على ما رَواهُ التَّرَمذيُّ، عن عمْرِو بن العاص، أنهُ قال: خرَجَ علينا رسولُ الله ﷺ وفي يديْهِ كتابانِ... الحديث (١)، وهذا قرَّرَ قولَه: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْمِ مُ شُلْطَكُنُ إِلَّا مَنِ التَّبَعَكَ مِنَ الحديث (١)،

⁽١) في النسخة (ف): «هذا مِن طريق». وهو خطأ. وهو على الجادَّةِ في «مفاتيح الغيب».

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (١٨٩:١٨٩).

⁽T) "المحتسب" (T: T).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٧١).

⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٧٨).

⁽٦) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٥٦٣)، والترمذيّ (٢١٤١)، والنسائيّ في «السنن الكبرى» (٣١٤٧)، وأبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (٥: ١٦٨)، وفي إسنادِه مقال لأجلِ أبي قبيل المعافري، مُختلفٌ في توثيقه.

آلفَاوِينَ ﴾ على طريقةِ القولِ بالموجَب، وجعَلَ ما جعَلَهُ مستثنى منهُ: مستثنى، ليُؤذِنَ بأن المقصودَ الأقولى نَجاةُ المُخلَصين، كما أن مقصودَ اللَّعينِ أوّلاً الإغواء، وفيه أنّ اللّعينَ استقلّ عبادَ الله المخلَصينَ عدداً، حيثُ جعلَهم مستثنى، وأنّ الله سبحانهُ وتعالى استكثرُهم، اعتباراً وعَدداً، حيث قلبَ القضيّة، ثُمّ فرقَ ما لكلِّ واحدٍ منَ الفريقَيْنِ بقولِه: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَم لَتُوعِدُهُمُ المُعْمِينَ ﴾ وقولِه: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَم وَعُيُونٍ ﴾، ثُمّ أمرَ حبيبه بالإنباءِ عن صِفتَيْ رحيه وغضبه بقولِه: ﴿ إِن المُمنّقِينَ فِ جَنّتٍ وَعُيُونٍ ﴾، ثُمّ أمرَ حبيبه بالإنباءِ عن صِفتَيْ رحيه وغضبه بقولِه: ﴿ إِن المُمنّقِينَ فِي جَنّتٍ وَعُيُونٍ ﴾، ثُمّ أمرَ حبيبه بالإنباءِ عن صِفتَيْ رحيه وغضبه بقولِه: ﴿ وَإِنَّ عَمَادِي آلنَا الْفَفُورُ الرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَدَابِي هُوَ الْمَذَابُ الأَلْهِ ﴾، وغضب الموقع العذاب بالألم، بل وصَف التواب بالعِظم، كما وصَف العذاب بالألم، بل وصَف ذاتَه الأقدَسَ على سبيلِ التوكيدِ وتكريرِ الضَّمير وتعريفِ الخبرِ وإردافِ «الغفور» بـ «الرَّحيم»، وكذا في قولِه: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَم لَكُوع مُنْ كُلُ هذا يدُلُّ على أنّ المشارَ إليه ما قرَّرْناهُ، وأن براللَّ على أنّ المشارَ إليه ما قرَّرْناهُ، وأن سياقَ الآياتِ لبيانِ جرَيانِ المُشيئةِ واستبدادِ الحُكم، لا رعايةِ المصالح ووجوبِها، لأنّ الكلام في بُدُورٌ (١) إنشاءِ الإنسان.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿جُـزَءُ ﴾ بالتخفيفِ والتثقيل)(٢)، قال القاضي: قرَأَ أَبو بكرٍ: «جُزُّ»: بالتثقيل^(٣).

⁽١) في النسخة (ف): ﴿بَدْءِ».

⁽٢) انظر: «المحتسب» (٢: ٤).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٧٢).

كأنه حَذَفَ الهمزةَ وألقى حركتَها على الزاي، كقولك: خَبُّ في خَبْء، ثم وقَفَ عليه بالتشديد، كقولهم: الرَّجل، ثم أجرى الوصلَ مجرى الوقف.

[﴿ إِنَّ ٱلْمُتَقِينَ فِ جَنَّنتِ وَعُمُونٍ * أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ مَامِنِينَ * وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلِّ إِخْوَنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّنَقَابِلِينَ * لَا يَمَشُهُمْ فِيهَا نَصَبُ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ ٥٤-٨٤]

المتَّقي على الإطلاق: مَن يتَّقي ما يجبُ اتقاؤُه ممَّا نُهِيَ عنه. وعن ابن عبَّاسٍ رضي الله

قولُه: (المُتقي على الإطلاقِ: مَن يَتقي ما يجبُ اتقاؤُه ممّا نُبِي عنهُ)، قالَ الإمامُ: قال جمهورُ المعتزِلة: المتقونَ همُ الذينَ اتقوْا (١) جميعَ المعاصي، لأنهُ اسمُ مدْح، فلا يتناولُ إلا مَن يكونُ كذلك، وقال جمهورُ الصَّحابةِ والتّابِعين، وهُو المنقولُ عنِ ابنِ عبّاس: المُتقونَ همُ الذين اتّقوا الشِّركَ بالله سبحانه وتعالى، والكُفرَ به، وهذا هُو الحقُّ الصَّحيح؛ لأنَّ المتّقيَ هُو الذي أتى بالضَّربِ مرّةً، وكها أنه ليسَ الذي أتى بالضَّربِ مرّةً، وكها أنه ليسَ الذي أتى بالضَّربِ، فكذا هاهنا، ومِن مَن شَرْط صِدقِ الوَصْفِ بكونِه ضارباً كَوْنُه آتِياً بجميع أنواع الضَّرب، فكذا هاهنا، ومِن مَن هُمَّ ذهبَ المحقِّقونَ إلى أنّ ظاهرَ الأمرِ لا يُفيدُ التَّكرارَ، فظاهرُ الآية يقتضي حصولَ الجنّاتِ لكلِّ مَن اتقى عن شيءِ واحد (٢)، إلاّ أنّ الأمّة عجتمِعةٌ على أنّ التقوى عن الكُفرِ شُرَطُّ في حصُولِ هذا الحُكم، ولأنّ الآية ورَدَتْ عَقيبَ قولِه: ﴿ إِلّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلمُخْلَصِينَ ﴾، فكذاً الناهر، فكلًا كان فيه، ولا يزادَ قيْدٌ آخَرُ؛ لأنّ التخصيصَ خلافُ الظاهر، فكلًا كان التخصيصُ أقلَّ كان أوْفَق (٣).

وقلتُ: قد سَبَقَ أنّ الناسَ فِرقتان: الْمُخلَصون، والغاوون، وأنّ جَهَنَّمَ مقسومةٌ سَبعةً أقسام كها جاءَ عن المفسّرينَ أنّ الدَّرَكةَ الأولى للموحِّدينَ يُعذَّبونَ بقَدْرِ ذنوبِهم ثُم يُخرَجون،

⁽١) في النسخة (ح): «اتّقوا الشركَ جميع المعاصي».

⁽٢) سقط لفظ «واحد» من النسخة (ف) و(ط).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٩١: ١٩١–١٩٢).

عنهما: اتّقوا الكُفرَ والفواحش، ولهم ذُنوبٌ تكفّرُها الصلواتُ وغيرُها. ﴿ آدْخُلُوها ﴾ على إرادة القول. وقرأ الحسن: (أُدْخِلُوها)، ﴿ يَسَلَيْهِ ﴾: سالمِن، أو مُسلّماً عليكم: تُسلّم عليكم الملائكة. الغِلُ: الحِقْد الكامِنُ في القلب، من انْغلّ في جوفِه وتغَلْغل، أي: إنْ كان لأحدِهم في الدنيا غِلُ على آخر، نَزَعَ اللهُ ذلك من قلوبهم وطيّب نُفوسَهم. وعن عليّ رضي الله عنه: أرجو أنْ أكونَ أنا وعثمانُ وطلْحةُ والزُّبيرُ منهم. وعن الحارثِ الأعور: كنتُ جالساً عنده إذْ جاء ابنُ طلحة، فقال له عليٌّ: مرحباً بك يا ابن أخي، أمّا والله إني لأرجُو أن أكونَ أنا وأبوكَ عَن قال اللهُ تعالى: ﴿ وَنَزَعَنا مَا فِي صَدُورِهِم مِنْ غِلَ ﴾ فقال له قائل: كلّا، اللهُ أعدلُ مِن أنْ يَجمَعَك وطلحةً في مكانٍ واحد، فقال: فلِمَن هذه الآيةُ لا أُمَّ لك؟! وقيل: معناه: طهر اللهُ قلوبَهم مِن أن يَتحاسَدُوا على الدَّرَجاتِ في الجنَّة، ونَزَعَ منها كلَّ غِلٌ، وألقى فيها التواذَ والتَّحاب.

فإذاً لا بُدَّ مِن تفسيرِ المَّقينَ في هذا المقام بمَنْ (١) يتميَّزونَ عن الغاوِين؛ لئلاَّ يختَلَّ النَّظْمُ، وهُو تفسيرُ المصنِّفِ وإنْ لم يَقصِدْ به ذلك، لقولِه: «المتقي على الإطلاق»، ولأنّ المتّقينَ همُ المُخلَصونَ المخصوصونَ في قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ شُلُطَكَنُ ﴾، وأمّا إخراجُ العاصينَ منَ النارِ فيُعلَمُ مِن نُصوصٍ أُخَرَ، لا مِن هذه الآية (٢).

وقولُه: (وتغَلْغَلَ)، الجَوهريّ: تَغلغَلَ الماءُ في الشَّجَر: إذا تخلَّلَها، الرّاغبُ: الغلَلُ: الماءُ الجاري^(٣) بيّن الشَّجر، وانغَلَّ بيَن الشَّجر: دخَلَ فيه^(٤).

قُولُه: (اللَّهُ أَعَدَلُ مِن أَن يَجِمَعَك وطلحةَ في مكان) يعني: لِمَا جرَى بينَهما يومَ الجمَل، وهِي قصّةٌ مشهورة.

⁽١) في النسخة (ح): «بها».

⁽٢) مثل قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَادُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآهُ ﴾ [النساء: ٤٨].

⁽٣) من قوله: «في الشجر: إذا تخللها» سقط من (ط).

 ⁽٤) في (ح) و(ف): «وانغل بين الشجر ودخل فيها وتخللها»، والمثبت من (ط)، ومن «مفردات القرآن»، ص٠٦١.

و ﴿إِخْوَانًا ﴾ نصبٌ على الحال. و ﴿عَلَىٰ سُـرُرِمُّنَقَدَبِلِينَ ﴾ كذلك. وعن مُجاهدٍ: تدور بهم الأسِرَّةُ حيثها دارُوا، فيكونون في جميع أحوالهم مُتقابِلِين.

[﴿ نَيْنَ عِبَادِى آَيَ آَنَا ٱلْعَفُورُ ٱلرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ * وَنَقِتْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَهِيمَ * إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَنَمَا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ * قَالُواْ لَا وَنَقِهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَهِيمَ * إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَنَمَا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ * قَالُواْ لَا فَرَجُلُ إِنَّا بُنَيْقُرُكَ بِعُلَيْمٍ عَلِيمٍ * قَالَ أَبَشَرْتُمُونِي عَلَىٰ أَن مَسَنِى ٱلْكِيمِرُ فَهِمَ بُبَشِرُونَ * قَالُواْ بَشَرْنَكَ بِٱلْحَقِ فَلَا تَكُن مِّن ٱلْقَلَيْطِينَ * قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ * إِلَّا الشَّالُونَ ﴾ 19-20]

لمّ أتمَّ ذِكْرَ الوَعْدِ والوعيد أَتْبَعَه ﴿ نَتِيَّ عِبَادِى ﴾؛ تقريراً لِما ذكر، وتمكيناً له في النُّفوس. وعن ابنِ عبَّاس رضي الله عنه: غفورٌ لمن تاب، وعذابُه لمن لم يَتُب. وعطفَ ﴿ وَنَيِّمْهُمْ ﴾ على ﴿ نَتِيَّ عِبَادِى ﴾؛ ليتَّخِذوا ما أحلَّ من العذاب بقوم لُوطٍ عبرةً يَعتبرون بها سخطَ الله وانتقامَه من المُجرمين، ويتحقَّقوا عندَه أَنَّ عذابَه هو العذابُ الأليم.

قولُه: (﴿ إِخْوَانًا ﴾: نصبٌ على الحال). قال أبو البقاء: هُو حالٌ منَ الضّميرِ في قولِه: ﴿ وَلِهَ عَلَى الْحَال ﴿ فِ جَنَّتِ ﴾ أو منَ الفاعل في: ﴿ أَذْ خُلُوا ﴾ مقدَّرة، أو منَ الضّميرِ في ﴿ مَامِنِينَ ﴾ (١).

وقالَ القاضي: ويَجوزُ أن يكونَ حالاً منَ الضَّميرِ المضافِ إليه، والعاملُ فيها معنى الإضافة، وكِذا قولُه: ﴿عَلَىٰ سُرُرِمُنَقَدِيلِينَ ﴾، ويجوزُ أن يكونا صِفَتَيْنِ لـ﴿إِخْوَنَا ﴾ أو حاليْنِ مِن ضميرِه؛ لأنهُ بمعنى مُتصافينَ، وأن يكونَ ﴿مُنَقَدِيلِينَ ﴾ حالاً منَ المُستتر في ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ ﴾ (٢).

قولُه: (وعَطَفَ ﴿ وَنَيَتْهُمْ ﴾ على ﴿ نَيَةً عِبَادِى ﴾ ليتَّخِذُوا مَا أَحَلَّ مَنَ العذَابِ بقومِ لوطٍ عِبرةً) يعني: لمّا اشتَمَلتِ الآيتانِ على ذكْرِ العذاب، عطَفَ هذه القصّةَ لِتَضَمُّنِها معنى العذاب عليهما على سبيلِ الاستطراد. ويُمكنُ أن يقالَ: إنّ الآياتِ السابقةَ لمّا اشتمَلتْ على

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٨٣).

⁽۲) «أنوار التنزيل» (۳: ۳۷۳).

﴿ سَلَنَمًا ﴾ أي: نُسلِّم عليك سَلاماً، أو سَلِمْتَ سلاماً، ﴿ وَجِلُونَ ﴾: خاتفون، وكان خوفُه لامتناعِهم من الأكل. وقيل: لأنهم دَخلوا بغير إذْنِ وبغير وقت. وقرأ الحسن: (لا تُوْجَلُ) بضم التاء، مِن: أوْجله يُوجِلُه؛ إذا أخافه. وقُرئ: (لا تاجَلُ). و: (لا تُواجَل)، من واجَلَه، بمعنى أوْجَله. وقُرئ: (نَبْشُرُك) بفتح النُّون والتخفيف. ﴿ إِنَّا نَبُشِرُكَ ﴾: استئنافٌ في معنى التعليل للنهي عن الوَجَل؛ أرادوا: إنك بمثابة الآمن المبشّر؛ فلا تَوْجَل. يعني: ﴿ أَبَشَرْتُمُونِ ﴾ مع مس الكِبَر، بأنْ يولَد لي! أي: أنّ الولادة أمرٌ عَجيب مُستنكر في العادةِ مع الكِبَر، ﴿ فَهِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾: هي «ما» الاستفهاميَّةُ دَخَلَها معنى التعجُب، كأنه قال: فبأي أعجوبةٍ تبشّرونني، أو أراد: إنكم تبشّرونني بما هو غيرُ متصوَّر في العادة، فبأي شيء تبشّرون! يعني: لا تبشّرونني في الحقيقةِ بشيء؛ غيرُ متصوَّر في العادة، فبأي شيء تبشّرون! يعني: لا تبشّرونني في الحقيقةِ بشيء؛

الوَعْدِ والوعيد، وعُقِّبتْ بقولِه: ﴿ أَنِّ آَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيعُ ﴾ وقوله: ﴿ وَآنَّ عَذَالِي هُوَ ٱلْمَذَابُ الْأَلِيمُ ﴾ على الجَمعِ ليكونَ تقريراً لِما ذُكِرَ وتمكيناً له في النفوس كما ذكر، كما فُصِلَتْ بقصّتَيْ إبراهيمَ ولوطٍ عليهما السَّلام، ليكونَ حكايةُ سَلامِ الملائكة وبِشارتُهم بإسحاقَ وذكرُ الرَّحةِ تفصيلاً لقولِه: ﴿ وَأَنَا ٱلْفَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾، وقصّةُ لوطٍ ودمارِ قومِه واستئصالِ شأفتِهم تفصيلاً لقولِه: ﴿ وَأَنَا مَذَالِي هُو ٱلْمَذَابُ ٱلأَلِيمُ ﴾.

قولُه: (وكان خَوْفُه لامتناعِهم منَ الأكل)، قال في «هود»: قيل: كانت عادتُهم أنهُ إذا مَسَّ مَن يَطرقُهم طعامَهم أمِنوه، وإلّا خافُوه، ويُقدَّرُ في هذا المقام بعدَ قولهِم: ﴿سَلَامًا ﴾: قال: سلامٌ، ﴿فَمَا لَئِثَ أَن جَآءَ بِعِجّلٍ حَنِيدٍ * فَلَمَارَءَآ أَيْدِيَهُمْ لاَ تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ ﴾ [هود: ١٥-٧]، وقال: ﴿إِنَّامِنكُمْ وَجِلُونَ ﴾ (١٠) إلى آخرِه، وقد سبَقَ في «هودٍ» تحقيقُه.

قولُه: (وقُرِئَ: «نَبْشُرُكَ»): حمزةً.

قولُه: (أو أراد: إنَّكم تُبَشِّرونَني)، قيل: على الأوّل: الاستفهامُ للتفخيم، وعلى هذا: للتحقير. وقلتُ: الظاهرُ أنهُ عليه السَّلامُ لمّا أدخَلَ همزةَ الإنكارِ في قولِه: ﴿أَبَشَّرْتُمُونِ عَلَىٰ

⁽١) انظر: (٨: ١٢٩).

لأنَّ البشارةَ بمِثْل هذا بشارةٌ بغير شيء. ويجوزُ أن لا يكون صِلةً لبَشَر، ويكون سؤالاً عن الوجهِ والطَّريقة، يعني: بأيِّ طريقةٍ تبشِّرونني بالوَلد، والبشارةُ به لا طريقة لها في العادة! وقوله: ﴿بَشَرَنْكَ بِٱلْحَقِ ﴾ يحتملُ أن تكونَ الباءُ فيه صِلة، أي: بشَرناك باليَقين الذي لا لَبْسَ فيه، أو: بشَّرناك بطريقةٍ هي حقٌّ؛ وهي قولُ الله ووَعْده، وأنه قادرٌ على أنْ يوجد وَلداً من غير أبوَيْن، فكيف مِن شيخ فانٍ وعجوزٍ عاقر. وقُرئ: ﴿بَشِرُونَ ﴾، بفتح النون وبكسرِها على حذف نُون الجَمْع، والأصل: تبشِّرونني،

أَن مَّسَنِى ٱلْكِبَرُ ﴾ جاء باستفهام آخر، إمّا لبيانِ خَرْقِ العادة، وأنهُ أمرٌ عجيب، أو لتقريرِ ذلك الإنكار، وأنّ تلك البِشارة ليست ببِشارة، وإليه الإشارة بقولِه: «لأنّ البِشارة (١) بمثلِ هذا بِشارة بغيرِ شيء».

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿ بُنَشِرُونَ ﴾ بفتح النون) قراً نافعٌ: «فبم تُبشِّرونِ» بكسرِ النّونِ مخفَّفةً، وابنُ كثيرٍ: بكسرِ ها مشدَّدةً، والباقونَ: بفَتْحِها. قال أبو عليٍّ في «الحجّة»: أرادَ: فبِم تُبشِّرونَني، فعَدّى الفعلَ إلى المُضمَر المنصوب؛ لأنّ المعنى عليه، فأثبَتَ ما حذَفهُ غيرُه منَ الكسرةِ التي تدُلُّ على الياء المحذوفة (٢)، وحذَف النّونَ الثانية؛ لأنّ التكريرَ بها وقعَ، ولم تُحذَفِ الأولى التي هِي علامةُ الرَّفْع (٣)، والمصنَّفُ ذهبَ إلى أنّ المحذوف نونُ الجَمْع.

وقالَ الإمامُ: أمّا الكسرُ والتشديدُ فتقديرُه: (تُبَشَّرونني)، أدغِمَتْ نونُ الجَمْع في نونِ الإضافة، وأمّا الكسرُ والتخفيفُ فعلى حذْفِ نونِ الجَمْع؛ استثقالاً لاجتماع المِثْلَيْنِ⁽¹⁾.

وقالَ أبو حاتم: حذَفَ نافعٌ الياءَ معَ النّون، وإسقاطُ الحرفَيْنِ لا يجوزُ، وأُجيب: بأنّ المحذوفَ حرفٌ واحد، وهِي النّونُ التي هِي علامةُ الرَّفْع^(ه)، على أنّ حذْفَ الحَرْفَيْنِ شائع،

⁽١) قوله: «بقوله: لأن البشارة» سقط من (ط).

⁽٢) في (ح) و(ف): «التي تدل على المفعولية».

⁽٣) «الحجة للقرّاء السبعة» لأبي على الفارسي (٥: ٥٥).

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (١٩٧:١٩٧).

⁽٥) في النسخة (ف): «وهي نون الرفع».

و: (تبشرونٌ) بإدغام نونِ الجَمْع في نُون العِمَاد. وقُرئ: (مِن القَيْطِين) من قَنِطَ يَقنَط، وقُرئ: ﴿وَمَن يَقنطُ من رحمةِ ربِّه إلّا وقُرئ: ﴿وَمَن يَقنطُ من رحمةِ ربِّه إلّا المُخطِئون طريقَ الصواب، أو: إلّا الكافرون، كقوله: ﴿لَا يَأْيَّضُ مِن رَقِح اللّهِ إِلّا الْقَوْمُ اللّهُ فَنوطاً مِن رحمته، ولكنِ استبعاداً للهُ في العادةِ التي أَجْراها الله.

[﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ * قَالُوٓا إِنَّآ أَرْسِلْنَاۤ إِلَىٰ قَوْمِ تُجْرِمِينَ * إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا ٱمْرَاْتَهُ.فَذَرَّنَّاۤ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْفَنْهِرِينَ ﴾ ٥٧-٢٠]

فإن قلت: قولُه تعالى: ﴿ إِلَا مَالَ لُوطٍ ﴾ استثناءٌ متَّصل أَمْ مُنقطِع؟ قلت: لا يخلو مِن أَنْ يكونَ استثناءٌ من ﴿ قَوْمٍ ﴾؛ فيكون مُنقطعاً؛ لأنَّ القومَ موصوفون بالإجْرام؛ فاختلفَ لذلك الجِنْسان، وأن يكونَ استثناءً من الضَّميرِ في ﴿ تُجْرِمِينَ ﴾؛ فيكونَ متَّصلاً، كأنه قيل: إلى قومٍ قد أجرَموا كلُّهم إلّا آلَ لوطٍ وحدَهم، كما قال: ﴿ فَمَا وَجَدْنَا

قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُ ﴾، وأمّا فتحُ النّونِ فعلى غيرِ الإضافة، والنونُ علامةُ الرَّفْع، وهِي مفتوحةٌ أبداً.

قولُه: ﴿ وَمَن يَقْنَطُ ﴾ بالحَرَكاتِ الثلاثِ في النون): أبو عَمْرِو والكسائيُّ ويعقوبُ: بالكَسْرِ، والباقونَ: بالفَتْح، والضمُّ: شاذّ، قال ابنُ جِني: وهِيَ قراءَةُ الأشهَبِ (١).

قولُه: (وقُرِئَ: «من القَنِطين»)، قالَ ابنُ جنّي: قرأَها الأعمَشُ ويحيى وطلحةُ، وهُو مِن: قَنِطَ يَقنِطُ، بكسرِ النّون، و «القانطينَ» مِن: قنَطَ، بِفَتْحِها (٢).

قولُه: (استثناءً من الضَّميرِ في ﴿ تَجْرِمِينَ ﴾، فيكون متَّصِلاً)، قال في «الانتصاف»: جعْلُه منقطِعاً على الأوّل أوْلى وأمكَنُ؛ لأنّ الاستثناءَ: إخراجُ ما لولاهُ لدَخَلَ في حُكمِ

⁽١) يعني ابن رمَيْلة. انظر: «المحتسب» (١: ١٨٥)، ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» لأبي زرعة، ص٣٦٧، و«إعراب القراءات السبع وعِللَها» لابن خالويه (١: ٣٤٦).

⁽Y) «المحتسب» (Y: 3).

فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات: ٣٦]. فإن قلت: فهل يختلفُ المعنى لاختلافِ الاستثناءين؟ قلت: نعم؛ وذلك أنَّ آل لوط مُحْرَجون في المُنقطع مِن حُكمِ الإرسال، وعلى أنهم أُرسِلوا إلى القوم المُجرمين خاصَّة، ولم يُرسَلوا إلى آلِ لوط أصلاً. ومعنى

الأوّل، و﴿قَوْمِ ﴾ نَكِرة، فعَوْدُه إلى الضَّميرِ المعرِفة متعذِّر، ولذلك قَلَّ أن يُستَثنى منَ النَّكِرةِ إلّا في سياقِ النَّفْي؛ لأنّها تعُمُّ فيتحقَّقُ الدخولُ لولا الاستثناءُ، فلا يَحسُنُ: رأيتُ قوماً إلّا زيداً، ويَحْسُنُ: ما رأيتُ أحداً إلّا زيداً (١).

وقلتُ: ليس ما نحن بصَدَدِه مِن قَبيلِ: رأيتُ قوماً إلا زيداً، بل مِن قبيلِ: رأيتُ قوماً أساءوا إلا زيداً، على أن قوماً في الآيةِ قومٌ معروفونَ محصورون (٢)، وإن كان مَنْكوراً، بدليلِ قولِه تعالى في العنكبوت: ﴿قَالُواْ إِنَّا مُهْلِكُواْ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا بدليلِ قولِه تعالى في العنكبوت: ﴿قَالُواْ يَعْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيها لَوْطَا قَالُوا يَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيها لَنُنَجِيّنَهُ وَأَهْلَهُ وَالعنكبوت: (١٤ فَلَوْ إِنَّ أَهْلَهَا لُوطًا قَالُوا يَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيها لَنُهُ أَن يقالَ: ﴿إِنَّ فِيها لُوطًا ﴾، ولو لم يكن آلُ لوطِ داخِلينَ فيها سبق، لم يحسُنْ منهُ أن يقالَ: ﴿إِنَّ فِيها لُوطًا ﴾، ولو لم يكونوا محصورينَ لم يقولوا: ﴿فَحَنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيها ﴾ (٣)، وهاهُنا لمّا سألَ الخليلُ عليه السّلامُ عن الرّسُل: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾ أجابوا: ﴿إِنّا أَرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ مُجْرِمِينَ ﴾ أي قومِ معروفين، تَعرِفُهم أنت، ونحنُ لا يخفى علينا ولا عليكَ شيءٌ مِن أحوالهِم.

قولُه: (وعلى أتّهم أُرسِلوا) عطْفٌ على محذوفٍ عطْفَ تفسير، كأنهُ قيل: إنّ آلَ لوط مُحرَجون مِن حُكم الإرسال، بناءً على ما عُلِم، وعلى أنّهم أُرسِلوا إلى القوم المجرِمين خاصّة (٤)، وكذلك تقديرُ قولِه: «وعلى أنّ الملائكة» أي: فهم داخِلونَ في الإرسال، بناءً على ما عُرِف، وعلى أنّ الملائكة أُرسِلوا إليهم جميعاً.

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٢: ٥٨١).

⁽٢) في النسخة (ف): «مخصوصين».

⁽٣) مَن قوله: ﴿ لَنُنْتَجِيَّنَّهُ وَأَهَلَهُ ﴾ فلو لم يكن آلُ لوط الله هنا سقط من (ح).

⁽٤) وعلى هذا يكون الطيبي مرجحاً كون الاستثناء متصلًا، حيث جعل قوله ﴿قَوْمِ ﴾ كأنها معرفة وليست نكرة، وأن الملائكة أرسلوا إليهم جميعاً ليهلكوا هؤلاءِ وهم قوم لوط، وينجوا آل لوط، على أن الاستثناء منفصل، فإرسال الملائكة لقوم لوط لأجل إهلاكهم. انظر: «مفاتيح الغيب» (١٩٩:١٩٩).

إرسالهِم إلى القوم المُجرمين؛ كإرسالِ الحَجَر أو السَّهِم إلى المُرْميّ، في أنه في معنى التعذيب والإهلاك، كأنه قيل: إنَّا أهلكُنا قوماً مُجرمين، ولكنَّ آل لوط أنجيناهم. وأمَّا في المَتَّصِل فهم داخِلون في حُكْم الإرسال، وعلى أنَّ الملائكة أُرسِلوا إليهم جميعاً؛ ليُهلِكوا هؤلاء ويُنجوا هؤلاء، فلا يكونُ الإرسالُ مُخلصاً بمعنى الإهلاكِ والتعذيب كما في الوجه الأوّل. فإن قلت: فقولُه: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ ﴾ بمَ يتعلَّق على الوجهين؛ كما في الوجه الأوّل. فإن قلت: فقولُه: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ ﴾ بمَ يتعلَّق على الوجهين؛ قلت: إذا انقطع الاستثناءُ جَرى مجرى خَبر (لكنَّ » في الاتّصالِ بآل لوط؛ لأنَّ المعنى: لكنَّ آلَ لوط مُنجَوْن، وإذا اتّصل كانَ كلاماً مستأنفاً، كأنَّ إبراهيمَ عليه السلام قال لكنَّ آلَ لوط مُنجَوْن، وإذا أتّصل كانَ كلاماً مستأنفاً، كأنَّ إبراهيمَ عليه السلام قال المتثنى؛ وهل هو استثناءٌ مِن الاستثناء؟ قلت: استثناءٌ من الاستثناءِ إنها يكونُ السَّتُني؛ وهل هو استثناءٌ مِن الاستثناء في شيء؛ لأنَّ الاستثناءَ من الاستثناءِ إنها يكونُ فيها المُحد الحُكم فيه، وأن يقال: أهلكُناهم إلّا آلَ لُوط، إلّا امرأتَه، كما احَمد الحُكمُ في قول المُطلِّق: أنتِ طالقٌ ثلاثاً، إلّا اثنتين، إلّا واحدة، وفي قولِ المُقِرِّ: لفلانِ عليَّ عشرةُ من المُائمة، إلّا وبر ﴿جُمِرِيكِ ﴾، و﴿ إلّا امرأتَه، كا المُنَالَ في أو بـ ﴿ جُمِرِيكِ ﴾، و ﴿ إلّا امرأتَه، ﴾ قد تعلَّق بـ ﴿ لَمُنَامَهُومُمْمُ ﴾، متعلِّق بـ ﴿ لَمُنَامَهُومُمْمُ ﴾، متعلِّق بـ ﴿ لَمُنَامَةُ فِلهُ اللهِ فقد اختلف الحُكْمان؛ لأنَّ ﴿ إلَّا مَالَة مُن المُنتَعْمَ هُمَا في اللهِ فقد اختلف الحُكْمان؛ لأنَّ ﴿ إلَّا مَالَة مُن المُنتَعْمِهُمُ هُمَا مِن المُنتَعْمِينَ عَلَى المُنتَعْمُ المُنتَعْمِينَ مِن المُنتَعْمُ المُنتَعْمِينَ عَلَى المُنتَعْمُ المُنتَعْمَ عَلَى المُنتَعْمِينَ المُنتَعْمِينَ عَلَى المُنتَعْمُ المُنتَعْمُ المُنتَعْمُ المُنتَعْمُ المُنتَعْمُ المُنتَعْمُ المُنتَعْمِينَ المُنتَعْمَ المُنتَعْمُ المُنتَعْمِ المُنتَعْمُ المُنتَعْمُ

قولُه: (فقدِ اختَلَفَ الحُكُمان؛ لأنّ ﴿ إِلّا ءَالَ لُوطٍ ﴾ متعلّقٌ بـ ﴿ أَرْسِلْنَا ﴾ ...، و ﴿ إِلّا الرّسالَ المَرْاتَةُ ، ﴾ قد تعلّق بـ ﴿ لَمُنَجُّوهُم ﴾)، قال صاحبُ «التقريب»: وقد يُتَوهَّمُ أنّ الإرسالَ إذا كان بمعنى الإهلاك، فلا اختلافَ إذِ التقديرُ: إلّا آلَ لوطٍ لم نُهلِكُهم، فهُو بمعنى ﴿ لَمُنَجُّوهُم ﴾ . وجَوابُه: أنّ الاستثناءَ منَ الاستثناءِ شرطُه أيضاً أنْ لا يتخلّلَ لفظٌ بينَ الاستثناءَ في متعدّدٌ يصلُحُ مستثنى منهُ، ولههنا تخلّلَ ﴿ إِنّا لَمُنَجُّوهُم ﴾ ، فلو قال: إلّا آلَ لوطٍ إلّا امرأتَه، لجَازَ ذلك. وقلتُ: لا سيّما أنّ قولَه: ﴿ إِنّا لَمُنَجُّوهُم ﴾ على تقديرِ أن يكونَ الاستثناءُ متصلاً ـ جُملةٌ مُنْقَطعة عمّا قبلَها على تقديرِ سؤالِ سائل، فيبعُدُ منَ البليغِ أن يَجعَلَ ما في حيّزه متعلّقاً بها قبلَه.

وقال أبو البقاء: والاستثناءُ إذا جاءً بعدَ الاستثناءِ كان الاستثناءُ الثاني مضافاً إلى المبتدأ،

فأنَّى يكونُ استثناءً من استثناء. وقُرئ: ﴿لَمُنَجُوهُمْ ﴾ بالتخفيفِ والتثقيل. فإن قلت: لمَ جازَ تعليقُ فِعْلِ التقدير في قوله: ﴿قَدَّرُنَّا إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْفَكِيرِينَ ﴾ والتعليقُ من خصائص أفعالِ القُلوب؟ قلت: لتضمُّن فعلِ التقديرِ معنى العِلْم؛ ولذلك فسَّر العلماءُ تقديرَ الله أعهالَ العباد بالعِلْم. فإن قلت: فلمَ أسنَدَ الملائكةُ فِعْلَ التقدير ـ وهو لله وحدَه ـ إلى

كقولِك: له عندي عشَرةٌ إلّا أربعةً إلّا درهماً، فإنّ الدرهمَ مستثنى منَ الأربعة، فهُو مضافٌ إلى العشَرة، فكأنّك قلتَ: أحدَ عشَرَ إلّا أربعةً، أو: عشرةٌ إلّا ثلاثة (١).

قولُه: (وقُرِئَ ﴿لَمُنَجُّوهُمْ ﴾ بالتخفيفِ والتثقيلِ)، بالتخفيف: حمزةُ والكسائيُّ وأبو بكر^(٢).

قولُه: (ولذلك فسَّرَ العلماءُ تقديرَ اللهُ أعمالَ العبادِ بالعِلم) أي: المعتزلةُ يقولونَ: إنّ معنى قولِه: إنّ اللهَ قدَّرَ على العبادِ: عَلِمَ، بدليل قوله في تفسير قولِه تعالى: ﴿حَقَّتْ كَلِمَهُ ٱلْعَذَابِ عَلَى اللهُ وَلَا اللهُ الذي كتبَهُ في اللّوح المحفوظ، وتلك كنايةُ معلوم، لا كنايةُ مقدَّرِ ومراد، تعالى اللهُ عن ذلك. والأصلُ: ﴿قَدَّرْنَهَامِنَ ٱلْفَنبِينَ ﴾ فعَلَقهُ عنِ العملِ باللامِ، ثُمَّ جاءَ بـ﴿إنَّ ﴾. قال القاضي: ويجوزُ أن يكونَ ﴿قَدَّرْنَا لَهُ عُرَى جُرى قُلنا؛ لأنّ التقديرَ بمعنى القضاءِ قولٌ، وأصلُه جَعْلُ الشيءِ على مِقدارِ غيرِه (٣).

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: هذا مِن دَفائنِ الزنخشريِّ في الاعتزالِ في جَحْدِ القضاء والقدَر، إذِ المُعتزِلةُ يمنَعونَ تعلُّقَ القُدرة بالمعاصي، فالتقديرُ عندَهم: هُو العِلمُ، لا الإرادة، ثُمَّ استَدَلَّ على أَنَّ التقديرَ بمعنى العِلم، بتعليقِ فعلِه. وفي كلامِه شاهدٌ على رَدِّه؛ لأنّ التضمينَ مِن شأنِه أن يُبقيَ المعنى الأصليَّ مضافاً إليه المعنى الطارئ، فيُفيدُهما جميعاً،

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٥٨٥)، وهو الذي ذهبَ إليه أبو جعفر النحّاس في «إعراب القرآن» (٢: ٩٩٥).

⁽٢) يعني أبا بكر بنَ عيّاشِ الأسديّ (ت ٩٣ هـ) من الرواةِ عن عاصم، أخذَ عنه الكسائيّ وغيره، وتمن قرأ بالتخفيف كذلك خلفٌ ويعقوب. انظر: «إتحاف فضلاء البشر»، ص٧٥.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٧٦-٣٧٧).

أَنفُسِهم، ولَـمْ يقولوا: قدَّر الله؟ قلت: لِما لهم من القُرْب والاختصاصِ بالله الذي ليس لأحدِ غيرهم، كما يقولُ خاصَّةُ المَلِك: دبَّـرْنا كذا وأمَرْنا بكذا، والمدبِّرُ والآمِر

فالتقديرُ: كما أفادَ العِلمَ الطارئَ أفادَ الإرادةَ أيضاً، على أنّ منَ الناسِ مَن جعَلَ قولَه تعالى: ﴿ فَدَرَنَا ۚ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَلِمِينَ ﴾ مِن كلامِه تعالى غيرَ محكيٍّ عنِ الملائكةِ، وهُو الظاهر (١٠)؛ لأنّ القائلَ بالأوّلِ يحتاجُ إلى التأويل، كما قالَ الزنخشَريُّ: «إنهُ مِن بابِ قولِ خَواصِّ اللّلِكِ»، لأنّا إذا جعَلْنا ﴿ فَدَرْنا بَم عنى عَلِمنا أنها من الغابرين فلا غَرْوَ في علم الملائكة ذلك بإخبار الله إياهم به، إنّما يحتاجُ إلى التأويلِ من جعل قدّرنا بمعنى قَضَيْنا، وجعَلَهُ مِن قولِ الملائكة.

الإنصاف: القولُ بأنّ التضمينَ يقتضي إرادةَ الفعلَيْنِ: المضمَّنَ والمضمَّنَ فيه معاً مردودٌ، فإنهُ يَجوزُ أن يُؤتَى فيه بها يَقتضيهِ أحدُهما دونَ الآخَر، فكأنهُ معمولُ أحدِهما خاصّةً، ألا تَرى إلى قولِه:

قد قتلَ الله و زياداً عني (٢)

ضَمَّنَ «قَتَلَه» معنى: صَرَفه، وأتى بـ«عنِّي» التي هِيَ معمولُ «صرَفَه»، لا معمولُ «قَتَلَه».

وقلتُ: هذا خطأ؛ لأنّ التقديرَ: قد صرَفَ اللهُ زياداً عنّي قَتْلاً، أو «قتل» مستعارٌ للصّرفِ على سبيلِ التبَعيّة، والقرينةُ الجارّ.

الرّاغبُ: الغابرُ: الماكِثُ بعدَ مُضِيِّ ما معَه، قال تعالى: ﴿ إِلَّا عَجُوزًا فِي ٱلْعَكِينِ ﴾، يعني: قد طال أعهارُهم. وقيل: فيمَن بقِيَ في العذاب، ومنه الغُبرةُ: البَقيّةُ منَ اللّبَنِ في الضَّرع (٣).

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٨٢). ولتمامِ الفائدة انظر: «حاشية محيي الدين زاده على البيضاويّ» (٣: ١٥٩).

⁽٢) البيت للفرزدق، ولم أجدُّهُ في «ديوانه»، وصَدْرُه:

كيفَ تَراني قالباً مِجَنّي

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٦٠١.

هو المَلِك لا هم، وإنها يُظهِرون بذلك اختصَاصَهم، وأنهم لا يتميَّزون عنه. وقُرئ: (قدَرْنا)، بالتخفيف.

[﴿ فَلَمَّا جَاءَ ءَالَ لُوطِ الْمُرْسَلُونَ * قَالَ إِنَّكُمْ فَوْمٌ مُنْكَرُونَ * قَالُواْ بَلْ حِثْنَكَ بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ * فَالَّسِرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعِ مِّنَ ٱلْيَّلِ بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ * فَأَسَرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعِ مِّنَ ٱلْيَّلِ وَالْتَبِهِ فَالْمَا اللَّهُ مَنْ اللَّيْلِ الْأَمْرَ أَنَّ وَالْتَبِعُ أَدَّبُوهُمْ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنكُواْ أَحَدُّ وَامْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ * وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ وَابِرَ هَنَوْلَا إِلَيْهِ ذَلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَ

﴿ مُنْكَرُونَ ﴾ أي: تُنكِركم نَفْسي وتنفرُ منكم، فأخافُ أن تَطْرُقوني بشرٌ، بدليل قولِه: ﴿ بَلْ جِنْنَكَ بِمَا كَانُوا فِيهِ يَمْ تَرُونَ ﴾ أي: ما جِئناك بها تُنكِرنا لأجُله، بل جئناك بها فيه فَرَحُك وسُرورك وتشفيك من عدوّك، وهو العذابُ الذي كنتَ تتوعَّدُهم بنُزوله، فيَمْترون فيه ويكذِّبونك، ﴿ بِالْمَحِقِ ﴾: باليقينِ من عذابهم، ﴿ وَإِنَّا لَهَندِقُونَ ﴾ بنُزوله، فيَمْترون فيه ويكذِّبونك، ﴿ بِالْمَحِقِ ﴾: باليقينِ من عذابهم، ﴿ وَإِنَّا لَهَندِقُونَ ﴾ في الإخبارِ بنُزوله بهم. وقُرئ: (فأسر) بقطع الهمزة ووَصْلها، من أسرى وسَرى. وروى صاحب «الإقليد»: (فيسُ)، من السَّير. والقِطْع: في آخرِ الليل. قال:

قولُه: (بدليلِ قولِه: ﴿بَلْ جِنْنَكَ ﴾) يريدُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ كنايةٌ عن الفرح أنكم قومٌ يُخافُ منكمُ الشرّ؛ لأنّ قولَه: ﴿بَلْ جِنْنَكَ بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾ كنايةٌ عن الفرح والتشقي، لأنهُ أضرَبَ به عن الخوف، وذلك أنّ مَن يُنكِرُ شيئاً يَنفِرُ منه، وإنّها يَنفِرُ (١) منه إذا توهَّمَهُ شرّاً خَوفاً، وكذا قولُه: ﴿بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾: كنايةٌ عن العذابِ؛ لأنّهم كانوا يَشُكُونَ نزولَه، ونزولُه عليهم سببٌ لتشفّي لُوطٍ عن غَيْظِه؛ لأنهُ كانَ يُكابِدُ منهمُ المشاقّ، كأنهُ قال: إنّكم قومٌ يُخافُ منكم الشرُّ، فقالوا مجاوِبينَ: بل نحنُ مَن يُرجَى منّا الخيرُ والفرَح.

قولُه: (صاحبُ «الإقليد»)(٢) هو تفسير لأبي الفتح الهمداني ـ بإسكان الميم ، منسوب إلى قبيلة من اليمن.

⁽١) قوله: «وإنها يَنفِرُ» سقط من (ط).

 ⁽٢) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١: ٨)، ونقل عن صاحب «الكشف» أنّ العلاّمة_يعني:
 الزمخشري_طالعه.

افتَحِي البَابَ وانظُرِي في النُّجُوم كَمْ عَلَينا من قِطع لَيلِ بَهِيم

وقيل: هو بعدما يَمضي شيءٌ صالح من الليل. فإن قلت: ما معنى أمْرِه باتباع أَدْبارهم ونَهْيهم عن الالتفات؟ قلت: قد بعثَ اللهُ الهلاكَ على قومه، ونجَّاه وأهْلَه؛ إجابةً لدَعْوته عليهم، وخرجَ مُهاجراً، فلم يكن له بُدُّ من الاجتهادِ في شُكر الله وإدامة ذِكْره وتفريغِ بالِه لذلك، فأُمِرَ بأنْ يُقدِّمَهم؛ لنّلا يَشتغِلَ بمن خلْفَه قلبُه، وليكونَ مظلِعاً عليهم وعلى أحوالهم، فلا تَفْرُطْ منهم التفاتةٌ؛ احتشاماً منه ولا غيرُها من

قولُه: (افتَحي البابَ) البيتِ^(۱)، كأنهُ طالَ عليه اللّيلُ، يُخُاطبُ ضَجِيعتَه بذلك، أو كان يحبُّ طُولَ اللّيلَ للوِصال.

قولُه: (شيءٌ صالحٌ منَ اللّيل) أي: قطعةٌ طويلةٌ منه، العرَبُ تقول: مضَى من عمُري شيء، أي: مدّةٌ طويلة.

قولُه: (ما مَعنى أمرِه باتباع أدبارِهم ونَهْيهم عنِ الالتفات؟) يعني: كان يَكفي في الهجرةِ أن يُقالَ: ﴿ فَأَشرِ بِأَهْلِكَ ﴾ فما معنى التتميم بهذينِ القيدَيْن؟

وخلاصةُ الجواب: أنّ تلكَ النّجاةَ كانت نعمةً منَ الله مطلوبةً تستحقُّ الإقامةَ بمواجبِ (٢) الشُّكرِ لها، وذلكَ الشُّكرُ لا يتم إلاّ بفراغ من البال من كل وجه فأمر باتباع أدبارهم لئلا يشتغل عن إدامة الشكر بسببِ تعلُّقِ قلبِه بمَن خلفَه، وتُهوا عنِ الالتفاتِ، لئلا ترقَّ قلوبُهم إذا نظروا إلى ما ينزِلُ على قومِهم، فيشتغلَ قلبُه عن إدامةِ الشُّكر.

الانتصاف: اشتَمَلتِ الآيةُ معَ وَجازتِها على آدابِ المسافرينَ في دِينٍ ودُنيا مِن أميرٍ ومأمور، وتابع ومتبوع^(٣).

⁽١) لم أهتد إلى قائله.

⁽٢) في (ف): «بواجب»، وكلاهما صحيح.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٨٣ - ٥٨٤).

الهَفَوات في تلك الحالِ المَهُولة المَحْذورة، ولئلّا يتخلَّفَ منهم أحدٌ لغرض له فيُصِيبُه العذاب، وليكونَ مَسيرُه مسيرَ الهاربِ الذي يُقدِّم سِرْبَه ويفوتُ به، ونُهُوا عن الالتفات؛ لئلّا يَرَوْا ما يَنزِلُ بقومهم من العذابِ فيرتُّوا لهم، وليوطِّنوا نفوسَهم على المُهاجَرة ويطيِّبوها عن مَساكنهم، ويمضُوا قُدماً غيرَ مُلتفِتين إلى ما وراءَهم كالذي يتحسَّرُ على مُفارقةِ وطنِه فلا يزالُ يَلُوي إليه أخادِعَه، كما قال:

تَلَقَّتُ نَحِوَ الْحَيِّ حتى وجَدتُنِي وَجِعْتُ منَ الإصْغَاءِ لِيتاً وأخدَعَا

أو جعلَ النَّهي عن الالتفاتِ كِنايةً عن مُواصلةِ السَّير وتَرْكِ التَّواني والتوقُّف؛ لأنَّ مَن يتلفَّتُ لا بدَّ له في ذلك مِن أدنى وقْفة. ﴿حَيْثُ ثُوْمَرُونَ ﴾ قيل: هو مِصْر. وعُدِّي ﴿ وَأَمْضُوا ﴾ إلى ﴿ حَيْثُ ﴾ مُبهَم في الأمكنة، ﴿ وَأَمْضُوا ﴾ إلى ﴿ حَيْثُ ﴾ مُبهَم في الأمكنة،

قولُه: (يُقدِّمُ سِرْبَه)، النِّهاية: السِّربُ ـ بالكسر ـ والسِّربةُ: القَطيعُ من الظِّباء والقَطا والخَيْل ونحوها، ومنَ النِّساءِ على التشبيهِ بالظِّباء.

قولُه: (ويفُوتُ به) فاتني بكذا: سبَقَني به، وذهبَ به عني. في «الأساس»، والضميرُ في «به» راجعٌ إلى «السِّرب».

قُولُه: (ويَمضُوا قُدُماً) بِضَمَّتيْن، يقال: ومضَى قُدُماً: لم ينْثَنِ، ولم يُعرِّجْ.

قولُه: (تلفَّتُ نحوَ الحيِّ) البيت^(۱)، قالَ المرزوقيُّ: يقول: أَخَذْتُ مسيري لمّا أبصرتُ حالَ نفْسي، وتأثيرَ الصَّبابةِ فيها، ملتفتاً إلى ما خلَّفتُه منَ الحيّ، حتّى وجدتُني وَجِعَ اللِّيتِ، أي: صَفْحةِ العُنُق، والأخدَع، وهُو عِرقٌ فيها، لطولِ إصغائي ودوامِ التفاتي، كلُّ ذلك تحسُّراً في أثرِ الفائتِ مِن أحبابي ودِيارِهم، وتذكُّراً لطيبِ^(۲) أوقاتي معَهم فيها^(٣).

قُولُه: (وعُدِّيَ ﴿وَٱمْضُوا ﴾ إلى ﴿حَيْثُ ﴾ تعديتَه إلى الظَّرفِ المبهَم) يعني: ﴿حَيْثُ ﴾

⁽١) للصمّةِ بن عبد الله القُشَيريّ من أبياتٍ حِسانِ ذكرها القالي في «الأمالي» (١: ٩١).

⁽٢) سقط لفظ «لطيب» من النسخة (ح).

⁽٣) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٣٧٣).

وكذلك الضميرُ في ﴿ تُؤْمَرُونَ ﴾ . وعُدِّي ﴿ وَقَضَيْنَا ﴾ بإلى؛ لأنه ضُمَّن معنى: أوْحينا، كأنه قيل: وأوحَيْنا إليه مقضيًا مَبْتوتاً. وفسرَ ﴿ ذَلِكَ ٱلْأَمْرَ ﴾ بقوله: ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَنَوُلاَ هِ مَقْطُوعٌ ﴾ ، وفي إبْهامِه وتفسيرِه تفخيمٌ للأَمْر وتعظيمٌ له . وقرأ الأَعْمش: (إنَّ) ، بالكسرِ على الاستئناف، كأنَّ قائلاً قال: أخبِرُنا عن ذلك الأمْر ، فقال: إنَّ دابرَ هؤلاء . وفي قراءةِ ابن مسعود: (وقُلْنا إنَّ دابر هؤلاء) . ودابرُهم: آخرُهم، يعني: يُستأصَلون عن آخِرِهم حتى لا يبقى منهم أحَد.

﴿ وَجَآءَ أَهَـٰلُ ٱلْمَدِينَـٰكَةِ ﴾: أهـلُ سَـدُوم التي ضُـرب بقاضِيْها المَشَل في الجَـوْر، مُستبشِرين بالملائكة. ﴿فَلَانَفْضَحُونِ﴾ بفضيحةِ ضَيْفي؛ لأنَّ مَن أُسيء إلى ضَيْفه أو جارِه فقد أُسيء إليه، كما أنَّ مَن أُكرِمَ مَن يتَّصلُ به فقد أُكرِم، ﴿وَلَا تُخْـزُونِ﴾: ولا

على تقديرِ النصْبِ على الظَّرفِ لا يَحتاجُ إلى (في)؛ لأنهُ مُبهَم، والظَّرفُ المبهَمُ منصوبٌ، والمؤقَّتُ حُكمُه حكم ما ليسَ بظَرْف، فيحتاجُ إلى (في)، وكذلك الضَّميرُ في ﴿تُؤْمَرُونَ ﴾ مبهَم، نُظِرَ إلى تقديرِه، وهُو راجعٌ إلى حيث، ولو كان مؤقّتاً لَقيل: تُؤمَرونَ فيه.

قولُه: (يعني يُستأصَلونَ عن آخرِهم)، الرّاغب: قَطْعُ دابِرةِ الإنسان: إفناءُ نوعِه. قال تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [الأنعام: ٤٥](١).

قولُه: (أهلُ سَدُوم) في «تهذيب» الأزهَريِّ: سَذُوم بالذالِ المعجَمة، وفي «الصِّحاح»: بفَتْح السِّينِ والدّالُ غيرُ مُعجَمة: قريةُ قوم لوطٍ عليه السلام.

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص٦٧٨.

تُذِلُّونِ بإذلال ضَيْفي، من الخِزْي؛ وهو الهَوان. أو: ولا تُشوروا بي، من الخَزَاية؛ وهي الحيّاء. ﴿عَنِ الْعَلَمِينَ ﴾: عن أن تُجِيرَ منهم أحداً، أو تَدْفعَ عنهم، أو مَّنعَ بَيْننا وبينهم، فإنهم كانوا يتَعرَّضون لكلِّ أحد، وكان يقومُ ﷺ بالنَّهي عن المُنكر، والحجر بينهم وبين المتعرَّض له، فأوعَدُوه وقالوا: ﴿لَمِن لَرْ تَنْتَ مِينُوطُ لَتَكُونُنَ مِنَ المُخرَجِينَ ﴾ الشعراء: ١٦٧]. وقيل: عن ضِيافةِ الناس وإنْزالهم، وكانوا نَهُو أن يُضِيفَ أحداً قطّ. ﴿ هَتَوُلاَةٍ بَنَاتِي ﴾: إشارةٌ إلى النِّساء؛ لأنَّ كلَّ أُمَّةٍ أولادُ نبيّها رِجاهُم بَنُوه ونساؤُهم بناتُه، فكأنه قالَ لهم: هؤلاءِ بَناتي فانكِحوهن، وخلُّوا بَنِي فلا تتعرّضوا لهم، ﴿إن كَثُتُو فَنَعِلِينَ ﴾ شكَّ في قَبُولِهم لقوله، كأنه قال: إنْ فعلتُم ما أقولُ لكم، وما أظنُكم تفعلون. وقيل: إنْ كنتم تُريدون قضاءَ الشَّهوة فيها أحَلَّ الله دون ما حرَّم. ﴿ لَمَتُرُكَ ﴾ على إرادة القول، أي: قالت الملائحةُ للوطِ عليه السلام: لَعمْرُك. ﴿إِنَهُمْ لَنِي سَكَرَيْمِ ﴾ على إرادة القول، أي: قالت الملائحةُ للوطِ عليه السلام: لَعمْرُك. ﴿ إِنَهُمْ لَنِي سَكَرَيْمٍ ﴾ أي: غوايتِهم التي أذهبتْ عُقوهُم وتَمْييزهم بين الخطأ الذي هُمْ عليه وبَيْنَ الصوابِ عليه الذي تُومِينُ المعهم، مِن تَرْكِ البَنِينَ إلى البنات، ﴿ يَعْمَهُونَ ﴾: يتحبَّرون، فكيف الذي تُومِكُون ولك ويُصْغُون إلى نصيحتك! وقيل: الخطابُ لرسولِ الله ﷺ وأنه أقسمَ يَقبُلُون قولَك ويُصْغُون إلى نصيحتك! وقيل: الخطابُ لرسولِ الله يَسْحَمُ وأنه أقسمَ

قولُه: (إن كنتُم تريدونَ قضاءَ الشَّهوة) عن المصنِّف: الأوْجَهُ أن يكونَ ذلك بناءً على طريقتِهم وحالهم في ركوبِ ما لا يجِلُّ لهم، كأنهُ قيل: إن كنتُم ولا بدَّ راكبينَ ما لا يجِلُّ لكم، فعليكُم بمحالٌ المباشَرةِ التي قد تعارَفَها الناسُ دونَ المُنكرِ الذي لم تُسبَقوا إليه.

قولُه: (وقيل: الخطابُ لرسولِ الله ﷺ)، قال صاحبُ «الفرائد»: لمّا أمكنَ الحمْلُ على ما هُو المفهومُ مِن ظاهرِ الكلامِ وجَبَ الحَمْلُ عليه، إذِ التقديرُ بغير ضرورةٍ لا يجوز، وإلّا لم يَبْقَ للنّقْل اعتبارٌ أصلاً؛ لأنهُ ما مِن نَقْلٍ إلّا وأمكنَ التقديرُ فيه، فوجَبَ الحَمْلُ على أنهُ تعالى أقسَمَ بحياتِه ﷺ.

قولُه: (أو: ولا تُشَوِّرُوا بي)، الجَوهريّ: شَوَّرتُ الرجُلَ فتشوَّر، أي: خَجَّلتُه فتخَجَّلَ. قولُه: (وبينَ المُتعرَّضِ له) الضَّميرُ في «له» عائدٌ إلى اللام، لأنها موصولة.

بحياته، وما أقسَمَ بحياةِ أحدِ قط؛ كرامةً له. والعُمر والعَمر واحد، إلّا أنهم خصُّوا القَسَم بالمفتوح؛ لإيثارِ الأخفِّ فيه؛ وذلك لأنَّ الحَلِفَ كثيرُ الدَّوْر على ألسنتهم؛ ولذلك حَذَفُوا الفعل في قولك: بالله. ولذلك حَذَفُوا الفعل في قولك: بالله. وقُرئ: (في سُكْرِهم)، و(في سَكَراتهم). ﴿الصَّيْحَةُ ﴾: صيحةُ جبريلَ عليه السلام، ومُشرِقِينَ ﴾ داخِلين في الشُّروق؛ وهو بُنوع الشمس. ﴿مِّن سِجِيلِ ﴾: قيل: مِن طِيْن، عليه كتاب، من السِّجِل، ودليلُه: قولُه تعالى: ﴿حِجَارَةُ مِن طِينٍ * مُسَوَّمةً عِندَ وحقيقةُ المتوسِّمين المتأمِّلين المتأمِّلين. وحقيقةُ المتوسِّمين المتأمِّلين. وحقيقةُ المتوسِّمين النَّظَّار المتثبِّون في نَظَرهم حتى يَعرِفوا حقيقةَ سِمَةِ الشيء. يقال:

وقلتُ: أرادَ أَنَّ قولَه تعالى: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَغِي سَكَرَئِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ إذا كان خطاباً للوط يجب أن يُقدَّر: قالت الملائكة: لعمرك. وإذا كان خطاباً لرسولنا ﷺ لا يجب، ويكون جُملةً مُعترضةً للنَّعي عليهم، وتماديهم في ارتكابِ تلك الفاحشة؛ لأنّ في عَرْض نبيِّ الله لوط أفلاذ كبدِه على القوم، دليلاً على بلوغ الغاية في الأمر، وأنه بلغ السَّيلُ الزُّبي (١)، وجاوزَ الجِزامُ الطَّبْيينِ (٢)، كأنهُ قيل: يا محمّد، بحياتِكَ أُقسِم، إنهم لَفي سَكْرَمِهم يَعمَهون، مُستَمِرّونَ، فاستحضِرُ تلك الحالة في مشاهَدتِك، وتعجَّبْ لها، يدُلُكَ عليه صيغةُ المضارع.

وقالَ محيي السُّنَة: لعَمْرُك يا محمَّدُ وحياتِك، عن ابنِ عبّاس أنهُ قال: ما خلَقَ اللهُ نفْساً أكرَم عليهِ مِن محمّدِ صلَواتُ الله عليه، وما أقسَمَ بحياةِ أحدِ إلّا بحياتِه (٣)، وكذا عن الإمام (٤).

قولُه: (الْمُتثبِّتُونَ في نظَرِهم حتَّى يَعرِفوا حقيقةَ سِمةِ الشيء) كأنهُ حَدَّ المتفرِّسين، وهُو

⁽١) مثلٌ يُضَرِبُ لِما جاوَزَ الحدَّ. والزّبى: جْمَعُ زُبْيَةٍ وهي حفرةٌ ثَحْفَرُ للأسدِ إذا أرادوا اصطيادِه فإذا بلَغَها السيلُ كان جارفاً مُجْحفاً. انظر: «مجمع الأمثال» للميدانيّ (١: ٩١).

 ⁽٢) مثلٌ يُضرَبُ عند بلوغِ الشدَّةِ منتهاهاً. والطُّبيُ لذوي الحافرِ والسَّباع كالضَّرعِ لغيرِها. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ١٦٦).

⁽٣) «معالم التنزيل» (٤: ٣٨٧).

⁽٤) في «مفاتيح الغيب» (١٥٦:١٩).

توسَّمتُ في فلان كذا، أي: عرفتُ وَسْمَه فيه. والضميرُ في ﴿عَلِيَهَاسَافِلَهَا ﴾ لِقُرى قومِ لوط. ﴿ وَإِنَّهَا ﴾: وإنَّ هذه القُرى، يعني آثارَها ﴿لِبَسَبِيلِ مُّقِيمٍ ﴾: ثابتٍ يسلكُه الناسُ لم يندرِسْ بعد، وهم يُبصِرون تلك الآثار، وهو تنبيةٌ لقُريش، كقوله: ﴿ وَإِنَّكُرُ لَنَكُرُونَ عَلَيْهِم مُّصِيحِينَ ﴾ [الصافات: ١٣٧].

[﴿ وَإِن كَانَ أَصْحَنْكُ ٱلْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ ۞ فَٱنلَقَمْنَا مِنْهُمْ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامِرِ مُّبِينِ﴾ ٧٨-٧٩]

﴿أَضَحَبُ ٱلْأَيْكَةِ ﴾: قومُ شُعيب. ﴿ وَإِنَّهُما ﴾: يعني قُرى قوم لوط والأَيْكة. وقيل: الضميرُ للأَيْكة ومَدْين؛ لأنَّ شُعيباً عليه السلام كان مبعوثاً إليها، فلمَّا ذكرَ الأَيْكةَ دلَّ بذِخْرها على مَدْين؛ فجاءَ بضَميرِهما، ﴿لَيَإِمَامِ مُبِينٍ ﴾: لَبطريق واضح، والإمام: اسمٌ لِما يُؤْتمُّ به، فسُمِّي به الطريقُ ومِطْمَرُ البَنّاءِ واللوحُ الذي يُكتَب فيه؛ لأنها ممّا يُؤْتمُّ به.

[﴿ وَلَقَدْ كَذَبَ أَصْحَابُ ٱلْجِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿ وَءَانْيَنَاهُمْ ءَايَلَنَا فَكَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ وَكَانُواْ يَنْجَوْنُ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ ﴾ فَأَ أَغْنَى عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْضِبُونَ ﴾ ٨٠ – ٨٤] يَكْسِبُونَ ﴾ ٨٠ – ٨٤]

﴿ أَصَّابُ ٱلْحِجْرِ ﴾: فَمُود،

قولُ مجاهد (١)، قال السَّجاوَنْديّ: المتوسِّمُ: الذي يعلَمُ باطنَ الشيءِ بسِمةِ ظاهرِه، ورَوى الله»، التَّرمذيُّ، عن أبي سعيدٍ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «اتَّقوا فِراسةَ المؤمن، فإنهُ يَنظُرُ بنورِ الله»، ثُمّ قرأً: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَنتِ لِلَّمُتَوَسِّمِينَ ﴾ (٢).

قولُه: (ومِطْمَرُ البناء)، الجَوْهريّ: المِطْمَرُ: الزِّيجُ الذي يكونُ معَ البَنّائين.

⁽١) حكاه البغويّ في «معالم التنزيل» (٤: ٣٨٨).

⁽٢) أخرجه الترمذي (٣١٢٧) وقال: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلّا من هذا الوجه.

والحِجْر: وادِيْهِم، وهو بين المَدينةِ والشام، ﴿الْمُرْسَلِينَ ﴾: يعني بتكذيبِهم صالحاً؛ لأنَّ مَن كذَّب واحداً منهم فكأنها كذَّبَهم جميعاً، أو: أراد صالحاً ومَن معه من المؤمنين، كما قيل: الخُبَيْبُون؛ في ابنِ الزُّبير وأصحابِه. وعن جابر: مَرَرْنا مع النبيِّ عَلَيْ على الحِجْر، فقال لنا: «لا تَدخُلوا مساكنَ الذين ظَلَموا أنفُسَهم إلّا أنْ تكونوا باكِين؛

قولُه: (والحِجْرُ وادبهِم)، الرّاغبُ: سُمّيَ ما أُحيطَ به الحِجارَةُ حِجْراً، وبهِ سُمّيَ حِجْرُ الكعبة وديارُ ثمود (١).

قولُه: (لأنّ مَن كذَّبَ واحداً منهم فكأنّها كذَّبَهم جميعاً)، يعني: التعريفُ في ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ للاستغراق، فهُو هنا كنايةٌ؛ لأنّ الرسولَ: مَن أتى بكتابٍ بعدَ إظهارِ المُعجِزة، فكلُّ مَن لم يُصدِّقْ هذا المعنى ورَدَّه فقد أعَمَّ التكذيبَ والردّ(٢).

قُولُه: (الْخُنَبَيْنُبُونَ في ابنِ الزُّبَيرِ)، قال ابنُ عبدِ البَرِّ: كُنْيتُه أبو بكر، ولهُ كُنيةٌ أُخرى: أبو خُبَيْب^(٣).

الجَوْهريّ: الخَبْخَبةُ: رَخاوةُ الشيءِ واضطرابُه، وخُبَيْبٌ: اسمُ رجُل، وهُو: خُبَيْب بنُ عبدِ الله بن الزُّبيرِ وابنُه، عبدِ الله بن الزُّبير، وكان عبدُ الله يُكنّى بأبي خُبيَب، والخُبيبانِ: عبدُ الله بنُ الزُّبيرِ وابنُه، وقيل: هُو وأخوه مُصعَب، فمَن رَوى: «الْحَبَيْبُونَ»، على الجَمْع، يريدُ ثلاثتَهم، قال ابنُ السَّكِيت: يريدُ: أبا خُبَيْبٍ ومَن كان على رأيه (٤).

قولُه: (وعن جابر) الحديث، رَوَيناه عن البخاريِّ ومسلم عن ابنِ عُمرَ، معَ تغييرِ يسير^(ه).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۲۲۰.

⁽٢) سقط ما بين المعكوفين من النسخة (ف).

⁽٣) انظر: «الاستيعاب» (٣: ٩٠٥).

⁽٤) انظر: «إصلاح المنطق» لابن السكِّيت ص٢٨٢.

⁽٥) أخرجه البخاريّ (٣٣٨٠)، ومسلم (٢٩٨٠) من حديثِ عبد الله بن عمر رضَي اللهُ عنهما. والرّوايةُ عن جابرِ ذكرها البغوي في «معالم التنزيل» (٣: ٢٥٤) من غيرِ إسنادٍ.

حذراً أن يُصِيبَكم مِثْلُ ما أصابَ هؤلاء»، ثم زَجَرَ النبيُّ ﷺ راحلتَه فأسرعَ حتى خَلَفَها. ﴿ عَلَمِنِينَ ﴾ لوثاقةِ البيوتِ واستِحْكامِها مِن أن تتهدَّمَ ويتداعى بُنيائها، ومِن نَقْب اللُّصوص، ومن الأعداءِ وحوادثِ الدَّهر. أو: آمِنين مِن عذابِ الله يحسَبون أنَّ الجبالَ تَحْمِيهم منه. ﴿ مَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ مِن بناءِ البيوتِ الوَثيقة والأموالِ والعُدَد.

[﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَاۤ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَإِنَ ٱلسَّاعَةَ لَآنِيَةٌ فَٱصْفَحِ الصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ ﴾ ٨٥]

﴿ إِلَّا بِالْحَقِ ﴾: إلّا خَلقاً مُلتبِساً بالحقِّ والجِحْمة، لا باطلاً وعَبثاً. أو: بسببِ العَدْل والإنصافِ يومَ الجَزاء على الأعمال، ﴿ وَإِنَّ السّاعَةَ لَاّنِيَةٌ ﴾: وإنَّ الله يَنتقِمُ لك فيها من أعدائك، ويُجازيك وإيَّاهم على حسناتِك وسيِّئاتهم؛ فإنه ما خَلق السهاواتِ والأرضَ وما بَيْنهما إلّا لذلك، ﴿ فَأَصَفَحِ ﴾: فأعرض عنهم واحتمِلْ ما تَلقى منهم إعراضاً جَميلاً بحِلْم وإغضاء. وقيل: هو منسوخٌ بآيةِ السَّيْف. ويجوزُ أن يُرادَ به المُخالَقة؛ فلا يكونُ منسوخاً.

قولُه: (فإنهُ ما خلَق السهاواتِ والأرضَ وما بينها إلّا لذلك)، أي: للانتقام من الأعداء، وإعطاءِ الجزاءِ للأولياء، بيانُ الحَصْر هُو: أنّ الله سبحانَهُ وتعالى قال: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَنُوتِ وَإَلَا رَضَ وَمَا بَيْنُهُمَا إِلّا بِالْحَقِّ وَإِنَ ٱلسَّاعَةَ لَآلِيلَةٌ ﴾ والحقُّ: هُو العَدْلُ والإنصافُ، وهما إنّها يَسْتَتِبّانِ (١) بوجودِ جَزاءِ المُحسِن والمُسيء، وإنّ الدُّنيا ليست بدارِ جَزاء، بل هِي دارُ الابتلاءِ والتكليف، فلا بُدّ مِن يوم الدِّين ليصِلَ إلى كلِّ ذي حقِّ حقَّهُ، كقولِه تعالى: ﴿ إِنّهُ بَبِدُوا الْخَلْقَ مُنْ يَعِيمُ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَنْ حَمِيمٍ ﴾ والتكليف، فلا بُدّ مِن يوم الدِّين ليصِلَ إلى كلِّ ذي حقِّ حقَّهُ، كقولِه تعالى: ﴿ إِنّهُ بَبِدُوا الْخَلْقَ مَعْمِيمُ وَالّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ ﴾ والتكليف، فلا بُدِي عَامَنُوا وَعَلُوا ٱلصَّلِحَتِ بِالْقِسْطِ وَالّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ مَنْ عَمِيمٍ ﴾ [يونس: ٤]، ومِثلُ هذه الآيةِ قولُه تعالى: ﴿ حمّ * تَنزِيلُ ٱلْكِنْكِ مِنَ اللّهِ الْمَهُ الْمَا إِلَّهُ مِنْ وَالمَا مُنْ وَالمَا مُلَقِى وَأَجَلِ مُسَمَّى وَالّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أَنذِرُوا مُعْرِضُونَ ﴾ [الاحقاف: اللّهُ وَالْذِرُولُ مُعْرِضُونَ ﴾ [الاحقاف: اللهُ وَالدّين وَالدّين كَانَولُ عَمَّا أَنذِرُوا مُعْرِضُونَ ﴾ [الاحقاف: اللهُ وَالدّين كَانُولُ عَمَّا أَنذِرُوا مُعْرِضُونَ ﴾ [الاحقاف: اللهُ وَالدَيْنَ وَالمَالَهُ الْمَنْ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ الْمَالَقُلُولُ عَمَّا أَنذِرُوا مُعْرِضُونَ ﴾ [الاحقاف: اللهُ وَالمَالِهُ اللهُ ال

⁽١) في (ح) و(ف): «يَسْتَتِمّان».

[﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ٨٦]

﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُو الْخَلَقُ ﴾ الذي خَلَقَك وخلقَهم، وهو ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ بحالِك وحالِم، فلا يَخفى عليه ما يجري بَيْنكم، وهو يَحكُم بينكم. أو: إنَّ ربَّك هو الذي خَلقَكم وعَلِمَ ما هو الأصلحُ لكم، وقد عَلِمَ أنَّ الصفحَ اليومَ أصلحُ إلى أن يكونَ السيفُ أصلح. وفي مُصحف أبيَّ وعثمان: (إنَّ ربَّك هو الخالِقُ)، وهو يَصلحُ للقليلِ والكثير، والخلَّاق: للكثير لا غير، كقولك: قَطَّع الثياب، و: قَطَعَ الثوبَ والثياب.

[﴿ وَلَقَدْ ءَالَيْنَكَ سَبْعًا مِنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَاكَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ ٨٧]

قولُه: (أو إنّ ربّكَ هُو الذي خلقكم وعَلِمَ ما هُو الأصلَحُ لكم): عطفٌ على قولِه: « إِنّ رَبّكَ هُو الْخَلَقُ وَ الذي خلقك وخلقهم »، والوَجْهانِ مَبْنيّانِ (١) على تفسير ﴿ فَأَصْفَحِ الصَّفَحَ الْجَمِيلَ ﴾ لأنه كالتعليل له، فالوجْهُ الأوّلُ مَبْنيٌّ على أنّ الآية من بابِ المخالفة، وهِي غيرُ منسوخة. والثاني: على أنهُ مِن بابِ المداراةِ والاصطبار، هذا هُو الظاهرُ ؛ لأنهُ تعالى لمّا أنمَّ الاقتصاص (٢) تسلية لرسولِ الله ﷺ وإرشاداً له إلى الاكتساءِ بلباسِ الصَّبِر اقتفاءً بهم، أتى بخاتمة جامِعة للتسلّي، وهِي الانتقامُ في العاقبةِ مِن أعدائه، وإيصالُ الجزاءِ إليه لحسناتِه، وللأمرِ بالمُداراةِ والصَّبرِ على المكابرة، وجعلَها تخلُّصاً إلى مَشْرَع آخَرَ، وهُو قولُه: ﴿ وَلَقَدْ وَلِلاَمْ مِن اللهُ النَّانِ ﴾ الآيات، وفيه حديثُ الإعراض عن زَهْرةِ الحياةِ الدُّنيا، وهُو مِن أعظم أنواع الصَّبر.

قولُه: (كقولِك: قَطَّعَ الثيابَ)، قيل: فيه نظر؛ لأنّ بابَ التفعيلِ لا يختَصُّ بهذا، وشاهِدُه الصِّيغةُ الموضوعة، كالنسّاجِ والقَطّاع، لأجْلِ الحِرَفِ، وجَوابُه: أنهُ قد عَلِمَ أنّ بابَ التفعيلِ إذا كانَ مَا نُقِلَ مِن أصلِ إليه أفادَ بحسَبِ المقام: إمّا المبالغة وإمّا التكثير، كما سبقَ في قولِه تعالى: ﴿ليَسَ بِظُلَو لِلْتَهِيدِ ﴾ [الانفال: ١٥]، وإذا كان موضوعاً كذلك _ نحوَ: ﴿وَكُلَّمَ ٱللهُ مُوسَىٰ تَصَيِّلِيمًا ﴾ _ لم يُفِدْ ذلك، و﴿ آلْخَلَتُ ﴾ مِن قَبيل الأوّل.

⁽١) في النسخة (ف): «سيّان».

⁽٢) في النسخة (ف): «القصاص» وهو خطأ، وفي (ط): «اقتصاص الأنبياء».

﴿ سَبْعًا ﴾: سبع آياتٍ؛ وهي الفاتحة. أو: سبع سُور؛ وهي الطُّول، واختُلِفَ في السابعة؛ فقيل: الأَنفال وبَراءة؛ لأنها في حُكم سُورة واحدة؛ ولذلك لم يفصل بينها بآية التَّسمية. وقيل: سُورة يونس. وقيل: هي آلُ حمّ، أو: سبع صَحائف؛ وهي الأَسْباع. و ﴿ الْمَنَانِ ﴾: من التَّثنية؛ وهي التكرير؛ لأنّ الفاتحة مَّا تُكرَّر قراءتُها في الصلاة وغيرها، أو مِنَ الثَّناء؛ لاشتمالِها على ما هو ثناءٌ على الله، الواحدة: مَثناة أو مُثنية؛ صِفةٌ للآية. وأمَّا السُّور أو الأَسْباع؛ فلِما وقعَ فيها من تكرير القصص والمواعِظ والوعد وغير ذلك، ولِما فيها من الثَّناء، كأنها تُثني على الله تعالى بأفعالِه العُظمى وصِفاتِه الحُسنى. و ﴿ مِنَ لَهُ إِمَّا للبَيان أو للتَّبْعيض إذا أردتَ بالسَّبْع الفاتحة أو الطُّولُ، وللبَيانِ إذا أردتَ الأَسْباع. ويجوزُ أن يكونَ كُتبُ الله كلُّها مَثاني؛ لأنها تُثني

قولُه: (وقيل: هِي آلُ حمّ) عطفٌ على قولِه: «وهِي الطّوَلُ»، أي: السُّورُ المختَصّةُ بذكْرِ حمّ في أوائلِها، فإنهنّ جماعةُ: سُورِ اجتمَعْنَ اجتهاعَ القَرابات، ولأنّ الآلَ إنّها يُستعمَلُ في قَراباتِ مَن لهُ شأنٌ ورفعة، كما يقال: آلُ محمّدِ وآلُ إبراهيم، وقال تعالى: ﴿مِمَّاتَكُوكَ ءَالُ مُوسَى وَءَالُ هَكُرُونَ ﴾ (١).

قولُه: (مُثنّاة _ ورُوِيَ: «مَثْناة» عن نُسخةِ المصنّف _ أو مُثْنِية)، أي: المَثاني واحدُها: إمّا مَثْناةٌ؛ موضع الشيء، أو مُثْنِية؛ اسمُ فاعل، والتأنيثُ لكونها صفة آية، فإنّ الآية إمّا أن تُتْلى مكرَّرةً، أو هِيَ مُثْنِية، كأنها تُثني على الله بصِفاتِه الحُسنى، على الإسنادِ المجازِيِّ، أو الاستعارةِ المَكْنية.

قولُه: (وأمّا السُّوَرُ) عطفٌ من حيث المعنى على قولِه: «لأنّ الفاتحة» ممّا تُكرَّر، والتقديرُ: أمّا الفاتحةُ فكذا، «وأمّا السُّورُ» فكذا، كقولِه تعالى: ﴿وَالرَّسِخُونَ فِي اَلْمِلْمِ يَقُولُونَ ﴾ [آل عمران: ٧] بعدَ قولِه: ﴿ فَأَمَا اللَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَنْيَعٌ ﴾، كما سبَقَ في مَوضِعه.

قولُه: (وللبيانِ إذا أردتَ الأسباع) فلا يجوزُ على هذا البَعْضِيةُ كما جازَتْ في الصُّورَتَيْن،

⁽١) زاد في (ط): «أي: موسى وهارون»!

عليه، ولِما فيها من المواعظِ المُكرَّرة، ويكونُ القرآن بعضَها. فإن قلت: كيف صعَّ عَطْفُ القرآنِ العظيم على السَّبْع، وهل هو إلّا عطفُ الشيءِ على نَفْسه؟ قلت: إذا عنى بالسبع الفاتحة أو الطِّوال، فما وراءَهنَّ ينطلقُ عليه اسمُ القرآن؛ لأنه اسمٌ يقعُ على البعض كما يقعُ على الكُلّ، ألا تَرى إلى قولِه: ﴿ يِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَنَا ٱلْقُرْءَانَ ﴾ على البعض كما يقعُ على الكُلّ، ألا تَرى إلى قولِه: ﴿ يِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَنَا ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [يوسف: ٣] يعني سُورة يوسف؟ وإذا عَنيْتَ الأسباع؛ فالمعنى: ولقد آتيناك ما يقالُ له: السَّبْعُ المثاني والقرآنُ العظيم، أي: الجامعُ لهذَيْن النَّعْتَين؛ وهو الثَّناء _ أو التَّثْنية _ والعِظَم.

[﴿ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِدِهِ أَزْوَجُنَا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ * وَقُلْ إِفِّتِ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِيثُ ﴾ ٨٨-٨٩]

أي: لا تطمَعْ ببَصَرِك طُموحَ راغبِ فيه متمنّ له ﴿ إِلَىٰ مَامَتَعْنَا بِدِ = أَزُوَ جَامِنْهُمْ ﴾: أصنافاً من الكفّار. فإن قلت: كيف وصلَ هذا بما قَبْلَه؟ قلت: يقولُ لرسوله ﷺ:

لأنّ القُرآنَ في نفسِه أَسْباع، قال الزجّاجُ: دَخَلَتْ «مِن» للتبعيضِ، أي: ولقَدْ آتَيْناكَ سَبْعَ آياتٍ مِن جُملةِ الآيات التي يُثنَى بها على الله تعالى، وآتَيْناك القرآنَ العظيم، ويجوزُ أن تكونَ السَّبعُ هِيَ المثاني، وأن تكونَ «مِن» للصَّفة، كقولِه تعالى: ﴿فَٱجْتَكِنِبُوا ٱلرِّبِحْسَ مِنَ السَّبعُ هِيَ المثاني، وأن تكونَ «مِن» للصَّفة، كقولِه تعالى: ﴿فَٱجْتَكِنِبُوا ٱلرِّبِحْسَ مِنَ الْمُؤْتُدُنِ ﴾ [الحج: ٣٠] أي: فاجتَنِبوا الأوثان (١١).

قولُه: (ولقَد آتَيْناكَ مَا يُقالُ له: السَّبعُ المَثاني والقرآنُ العظيم)، وهُو كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَلَوْنَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيلَهُ ﴾ [الأنبياء: ٤٨] أي: كتاباً جامعاً بينَ هذَيْنِ الوَصْفَين.

قولُه: (أصنافاً منَ الكفّار) تفسيرٌ لقولِه: ﴿ أَزْوَجُا مِنْهُمْ ﴾. الرّاغبُ: الزَّوجُ يقالُ لكلِّ منَ القرينَيْن، منَ الذَّكرِ والأُنثى، كالحيواناتِ المُتزاوِجة، وفي غيرِها كالحُفِّ والنَّعْل، ولكلِّ ما يُقرَنُ بآخَرَ مُمَاثِلاً له أو مضادًا، قال تعالى: ﴿ أَخْتُرُوا اللَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَجَهُمْ ﴾ [الصافات: ٢٧]،

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٨٤).

قد أُوتِيتَ النَّعمةَ العظمى التي كلُّ نعمةٍ وإن عَظُمتْ فهي إليها حقيرةٌ ضَئيلة؛ وهي القرآنُ العظيم؛ فعليك أنْ تستغنيَ به، ولا تمدنَّ عينيَّك إلى متاعِ الدنيا. ومنه الحديث: «ليسَ منَّا مَن لم يتغنَّ بالقُرآن»، وحديثُ أبي بكر: «من أُوتِيَ القرآنَ فرأى أنَّ أحداً أُوتِيَ من الدنيا أفضلَ عمَّا أُوتِي؛ فقد صَغَّرَ عظيماً وعَظَّمَ صغيراً». وقيل: وافَتْ من بُصْرى

أي: أقرائهم المُقتَدينَ بهم في أفعالهِم، قال تعالى: ﴿لَا تَمُدُنَّ عَيْنَكَ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ الْزَوَجَا مِنْهُمْ ﴾ [الحجر: ٨٨]، أي: أشباهاً وأقراناً(١).

قولُه: (ليسَ منّا مَن لم يتغَنَّ بالقرآن)، قلتُ: هذا لا يَصلُحُ للاستشهادِ، لِما رَوَيناه عن أَي داودَ، عن أَي لُبابةَ: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ليسَ منّا مَن لم يتغَنَّ بالقرآن» (٢)، قال: فقلتُ لابنِ أَي مُلَيْكة: يا أَبا محمّد، أَرأيتَ إذا لم يكنْ حسَنَ الصَّوت؟ قال: يُحسِّنُه ما استطاع. النّهاية: ويَشهدُ لهُ الحديثُ الآخَرُ: «زَيّنوا القرآنَ بأصواتِكم» (٣)، وكلُّ مَن رفَع صوتَه ووالاهُ فصوتُه عندَ العرب غناءٌ.

قال في «الانتصاف»: حمَلَ كثيرٌ منَ العلماءِ الحديثَ على الغناءِ وقالوا: يُغني يُبنى (٤) منَ الغِناءِ الممدود، لا منَ الغِنى المقصور، وإنْ فعَلَهُ استَغْنى خاصّة، وقد وجَدتُ بناءَ «تغنّى» منَ الغِنى المقصور، ففي الحديثِ الصَّحيح: «وأمّا التي هي له سِترٌ فرجُلٌ ربَطَها تغنّيّاً وتعفُّفاً»، وإنّها هُو منَ الغِنى المقصور، وهُو مصدَرُ «تغنّى»، فدَلَّ على جوازِ استعمالِه في البناءَيْن جميعاً (٥).

قالَ الجوهريُّ: الغِناءُ بالكسرِ: منَ السَّماع، والمقصورُ: اليَسار، أي: استغنَى وأغناه الله.

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص٣٨٤.

 ⁽٢) أخرجه أبو داود (١٤٦٨)، وهو ثابتٌ في «صحيح البخاريّ» (٧٥٢٧) من حديثِ أبي هريرةَ
 رضي اللهُ عنه.

⁽٣) أخرجه أبو داود (١٤٦٥)، وابن ماجه (١٣٤٢)، والدّارميّ (٢: ٥٦٥)، وصححه الحاكم في «المستدرك» (١: ٥٧١) من حديثِ البراءِ بن عازبٍ رضيّ اللهُ عنه.

⁽٤) سقط لفظ «يُبْنى» من النسخة (ف).

⁽٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٨٨) والحديثُ المذكور أخرجه البخاريّ (٤٩٦٢)، ومسلم (٩٨٧)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

وأذْرِعات سبعُ قوافِلَ ليهودِ بني قُريظة والنَّضير، فيها أنواعُ البزِّ والطِّيب والجَوْهر وسائر الأمْتعة، فقال المسلمون: لو كانت هذه الأموالُ لنا لَتقوَّيْنا بها، ولأنفَقْناها في سبيل الله، فقال لهم اللهُ عزَّ وعلا: لقد أعطيتُكم سَبْعَ آيات هي خيرٌ من هذه القوافلِ السَّبْع. ﴿وَلَا تَعَرَنْ عَلَيْهِمْ ﴾ أي: لا تتمنَّ أموالهم ولا تحزنْ عليهم أنهم لم يؤمِنوا فيتقوَّى بمكانهم الإسلامُ وينتعِشُ بهم المؤمنون، وتواضَعْ لمن معك من فُقراءِ المؤمنين وضُعَفائهم، وطِبْ نفْساً عن إيهانِ الأغنياء والأقوياء، ﴿ وَقُلْ ﴾ لهم: ﴿ إِنِّ اَنَا النَّذِيرُ وَصُعَفائهم، وطِبْ نفْساً عن إيهانِ الأغنياء والأقوياء، ﴿ وَقُلْ ﴾ لهم: ﴿ إِنِّ اللهُ نَازِلُ بكم.

[﴿ كُمَا ٓ أَنَزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ * ٱلَّذِينَ جَعَـ لُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ ٩٠-٩١] فإن قلت: بمَ تعلَّق قولُه: ﴿ كُمَاۤ أَنزَلْنَا ﴾؟ قلت: فيه وجهان:

أحدُهما: أن يتعلَّق بقوله: ﴿ وَلَقَدْ مَانَيْنَكَ ﴾ [الحجر: ٨٧]، أي: أنزَلْنا عليك مِثْلَ ما أنزَلْنا على أهلِ الكتاب، وهم المُقتسِمُون ﴿ اللَّذِينَ جَمَلُوا الْقُرْمَانَ عِضِينَ ﴾ حيثُ قالوا بعنادهم وعُدوانهم: بعضُه حقٌّ موافِقٌ للتوراةِ والإنجيل، وبعضُه باطلٌ مخالِف لهما، فاقتَسَمُوه إلى حقَّ وباطل، وعَضَوْه. وقيل: كانوا يَستهزئون به فيقول بعضُهم: سُورةُ البقرة لي، ويقولُ الآخر: سورةُ آل عِمْران لي. ويجوزُ أن يُراد بالقرآن: ما يَقرؤونه مِن كُتبهم، وقد اقتَسَمُوه بتَحْريفهم، وبأنَّ اليهودَ أقرَّت ببعضِ التوراة وكذَّبتْ ببعض، والنصارى أقرَّت ببعض الإنجيل وكذَّبتْ ببعض،

قولُه: (وعَضَوْه) بفَتحِ الضّاد، أي: جعَلوا القرآنَ أعضاءً، أي: أجزاءً (١)، قيل: أمَرَ اللهُ أن يكونوا لرسول الله مُعزِّينَ فكانوا عليه عِزين، وأن يجعَلوا القرآنَ عِظات، فجعَلوه عِضين. قولُه: (وقيل: كانوا يستهزئونَ به) عطفٌ على قولِه: «قالوا بعِنادِهم وعُدُوانِهم» (٢).

⁽١) قوله: «أعضاءً، أي: أجزاءً» سقط من (ف).

⁽٢) في النسخة (ح): و«غباوتهِم».

وهذه تَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ عن صَنيع قومِه بالقرآن وتكذيبِهم، وقولِهم: سِحْرٌ وشِعْر وأساطير، بأنَّ غيرَهم من الكَفَرة فَعَلُوا بغيره من الكُتب نحْوَ فِعْلِهم.

والثاني: أن يتعلَّق بقوله: ﴿ وَقُلَّ إِنِّ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِيثُ ﴾ [الحجر: ٨٩]، أي: وأنذِرْ قُريشاً مثْلَ ما أنزَلْنا من العذابِ على المُقتسِمين، يعني اليهود، وهو ما جَرى على قُريظة والنَّضير، جعلَ المتوقَّع بمنزلةِ الواقع، وهو مِنَ الإعجاز؛ لأنه إخبارٌ بها سيكون، وقد كان. ويجوزُ أن يكونَ ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ منصوباً به ﴿ النَّذِيرُ ﴾، أي: أنذِرِ المُعضِينَ الذين يُجزِّنون القرآنَ إلى سِحْر وشِعر وأساطير، مِثْلَ ما أنزَلْنا على المُقتسِمين؛ وهم الاثنا عَشَرَ الذين اقتسَمُوا مَداخلَ مكَّةَ أَيَّامَ الموسِم، فقَعَدُوا في كلِّ مَدْخل متفرِّقين؛ لينفروا الناسَ عن الإيهان برسول الله ﷺ، يقولُ بعضُهم: لا تغترُّوا بالخارجِ متفرِّقين؛ لينفروا الناسَ عن الإيهان برسول الله ﷺ، يقولُ بعضُهم: لا تغترُّوا بالخارجِ

قولُه: (وهذه تسليةٌ لرسولِ الله على)، أجابَ عن السؤالِ بوجهيْن: أحدُهما: أن يتعلَقَ ﴿ كَمَا آَنْزَلْنَا ﴾ بقولِه: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَكَ سَبْعًا ﴾ والمُقتَسِمون: اليهودُ والنَّصارى، وهم إمّا اقتَسَموا القرآن أجزاءً استهزاءً واقتَسَموا كتُبهم تحريفاً فأقروا ببعض، وكذّبوا(١) ببعض، ومكانُ التسلية هذا الثاني، وذلكَ أنّ قُريشاً لمّا جَزّاوا القرآنَ إلى سِحرٍ وشِعرٍ وأساطيرَ، قيلَ لهُ عَلَيْ: لا تحزَنْ، ولا يكُنْ في صدرِكَ حرَجٌ، وللقرآنِ أُسوةٌ بالتَّوراةِ والإنجيل، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهذه تسلية» بأنّ غيرَهم منَ الكفرةِ فعلوا بغيرِه منَ الكُتُبِ نحوَ فعلِهم بالقرآنِ بعِنادِهم وعداوتِهم.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿ اَلَّذِينَ جَعَلُواْ الْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ منصوباً بـ ﴿ اَلنَّذِيرُ ﴾) عطفٌ على قولِه: «وهمُ المقتسِمونَ الذين جعَلوا القرآنَ عِضين» لأنهُ على ذلك التقديرِ مجرورٌ: صفةٌ للمقتسِمين، وعلى الأوّلِ النذيرُ مُطلَقٌ في المنذَرِ والمنذَرِ به، وعلى هذا المنذَرُ: الذين جعَلوا القرآنَ عضينَ، والمنذَرُ به ﴿ كَمَا ٓ الزَلْنَاعَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ﴾ (٢) وإليه الإشارةُ بقولِه: «أنذِر المُعَضِّينَ» وهُو بفَتح العَيْنِ: جمعُ مُعَضِّ: اسمُ فاعل مِن: عضَّى الشاةَ؛ إذا جَزَّاها.

⁽١) في (ط): «وكفروا».

⁽٢) من قوله: «وعلى الأول النذير مُطلِّقٌ» إلى هنا سقط من (ف).

منّا؛ فإنه ساحر، ويقولُ الآخر: كذَّاب، والآخر: شاعر، فأهلكهم الله يومَ بَدْر وقبْلَه بآفات، كالوليدِ بن المُظلب، وغيرِهم، أو: بن المُطلب، وغيرِهم، أو: مِثْلَ ما أَنزَلْنا على الرَّهْط الذين تقاسَمُوا على أن يُبيّتوا صالحاً عليه السلام، والاقتسام: بمعنى التقاسُم. فإن قلت: إذا علَّقتَ قوله: ﴿كُمّا أَنزَلْنا ﴾ بقوله: ﴿ وَلَقَدْ مَانَيْنَكَ ﴾ الحجر: ١٨] إلى آخره، بَيْنها؟ قلت: لما كان ذلك تَسْليةً لرسولِ الله ﷺ عن تكذيبِهم وعَداوتهم، اعترَضَ بها هو مَدَدٌ لمعنى

قولُه: (على أَنْ يُبَيِّتُوا صَالِحاً)، وذلك في قولِه تعالى: ﴿ قَالُواْتَقَاسَمُواْ بِاللَّهِ لَنُبَيِّ تَنَّهُ، وَأَهْ لَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِیِّهِ مَا شَهِدْنَامَهْ لِلَکَ أَهْلِهِ . ﴾ [النمل: ٤٩]، والقصّةُ مذكورةٌ في تفسيرِ هذه الآية.

تولُه: (لمّا كانَ ذلك تسليةً لرسولِ الله على أي: لمّا كانَ تشبيهُ إنزالِ السَّبعِ المثاني بإنزالِ الكتابَيْنِ على المُقتسِمينَ منَ اليهودِ والنّصارى على ما سبَقَ تسليةً لرسولِ الله على ولم يكن قولُه: ﴿ لاَ تَمُدَّنَ ﴾ الآيةُ تسليةً مِثلَها، فلم يكنِ اعتراضاً تامّاً، قال: "اعترض بها هُو مدَدٌ لعنى التسلية"؛ لأنّ الجملة المُعترضة مؤكّدة لمضمونِ المعترض فيه، وهذا مؤكّدٌ للازمِه، وذلكَ أنّ التسلية إنّها يصارُ إليها إذا وجدَ الحُرُنُ والكآبةُ منَ الشَّخص ممّا لا يُلاتهُهُ (١)، وذلكَ أنّ التسلية إنّها يصارُ إليها إذا وجدَ الحُرُنُ والكآبةُ منَ الشَّخص ممّا لا يُلاتهُهُ (١)، عصلُ مِن عَمهِ المستهزئينَ الذين يجعلونَ القرآنَ عِضينَ، كذلك يحصُلُ مِن جهةِ الالتفاتِ إلى ما مُتّع به الكُفّارُ مِن زَهرةِ الحياةِ الدُّنيا، وكما يُشغِلُه الأوّلُ مِن أن يُقبِلَ بمَجامِعِه على المؤمنينَ كذلك الثاني، وإليه أشارَ بقولِه: "ومنَ الأمر بأن يُقبِلَ بمَجامِعِه على المؤمنينَ كذلك الثاني، وإليه أشارَ بقولِه: "ومنَ الأمر بأن يُقبِلَ بمَجامِعِه على المؤمنينَ كذلك الثاني، وإليه أشارَ بقولِه: "ومنَ الأمر بأن يُقبِلَ بمَجامِعِه على المؤمنينَ المعظّمين، وقُلنا لهم: ﴿ وَلاَ تُنقَابِ وَلَعَدْ مَانَيْنَكُ سَبَعًا مِنَ المَنْ أَلْمَالِهُ اللهُ اللهُ اللهِ المُقالِم المُتَعْلَعُ اللهُ أوالمَا المُنافِ ولَوْ يُقالَى وحرَّ فوهُما فآمنوا ببعض أَخْلُدوا إلى الأرض، ومالوا إلى حُطامِ الدُّنيا وزُخرُ فِها، وحرَّ فوهُما فآمنوا ببعض عيث أَخْلَدوا إلى الأرض، ومالوا إلى حُطامِ الدُّنيا وزُخرُ فِها، وحرَّ فوهُما فآمنوا ببعض وكفَروا ببعض. وهذا الوجْهُ أحسَن؛ لأنَ النشبية تمثيلٌ، وكلًا كان أكثرَ تفصيلاً كان أكثر تفصيلاً كان أكثر تفصيلاً كان أكثر تفصيلاً على في الحُسْن، وعلى هذا لا يكونُ تسلية، بل يكونُ من بابِ الإلهابِ والتهييج، كقولِه تعالى:

⁽١) في (ط): (عا يُلائمُه).

التَّسَليةِ من النَّهيِ عن الالتفاتِ إلى دُنياهم والتأسُّفِ على كُفرهم، ومِنَ الأَمْرِ بأَن يُقْبِلَ بمَجامعِه على المؤمنين. ﴿غُضِينَ ﴾: أجزاءً، جمعُ عِضَة، وأصلُها: عِضْوة؛ فِعْلة، من: عَضَى الشاة؛ إذا جَعَلَها أعضاءً. قال رُؤبة:

وليسَ دينُ الله بالمعضِيّ

وقيل: هي فِعْلَة، من عَضَهْتُه؛ إذا بَهَتّه. وعن عِكْرمة: العِضَه: السِّحر، بلُغةِ قُريش، يقولون للساحرة: عاضِهَة.

ولَعَنَ النبيُّ ﷺ العاضِهَةَ والمُستعضِهة. نُقصائُها على الأوَّل واوَّ، وعلى الثاني هاء. [﴿ فَوَرَبَّكَ لَنَسْئَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّاكَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ ٩٢-٩٣]

﴿لَنَسْكَلَنَّهُمْ ﴾: عبارةٌ عن الوَعيد. وقيل: يَسأهم سؤالَ تَقْريع. وعن أبي العالِيَة: يسألُ العِبادَ عن خَلَّتَيْن: عمّا كانوا يَعبُدون، وماذا أجابوا المرسَلين.

[﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ٩٤]

﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَدِينَ ﴾ [يونس: ٩٤] منَ المشركين، أو أن يُخاطَبَ صلَواتُ الله وسلامُه عليه، والمرادُ أمتُه، واللهُ أعلم.

قولُه: (﴿عِضِينَ ﴾: أجزاءً) قالَ الواحِديُّ: ﴿عِضِينَ ﴾: جمعُ عِضة، مثلَ: عِزةٍ وعِزين، من: عَضَيْتُ الشيءَ: إذا فرَّقتَه، وكلُّ فرقةٍ عِضة (١).

قولُه: (هِيَ فِعْلَةٌ مِن عَضَهْتُه)، قالَ السَّجاوَنْديّ: أو هُو عَضَهَةٌ، كأصلِ «شِفَة»: شَفَهَةٌ، أي: الكذِب أو البَهْت أو السِّحر، مُشتقٌّ منَ العَضاه؛ لأنهُ يُؤذي ويَجرَحُ كالشَّوك، وجمعُ سَلامتِه عُوِّضَ نُقصانَ الواوِ والهاء، نحوَ: عِزينَ وثُبين.

قولُه: (وقيل: يسألهم سؤالَ تقريع) وعلى الأوّل، لم يُرِدْ به السؤالَ، وإنّما هُو كنايةٌ عن مجرّدِ الوعيد، كما تقولُ لِـمَن تُهدّدُه: إنّما تُسألُ عمّا تفعَل، أي: نُجازِيكَ به.

⁽١) «الوسيط» للواحدي (٣: ٥٢).

﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾: فاجهَرْ به وأظهِرْه. يقال: صَدَعَ بالحُجَّة؛ إذا تكلَّم بها جهاراً، كقولك: صرَّح بها، من الصَّدِيع؛ وهو الفَجْر، والصَّدْع في الزُّجاجة: الإبانة. وقيل: ﴿ فَأَصْدَعْ ﴾: فافرُقْ بين الحقِّ والباطل بها تؤمّر، والمعنى: بها تؤمّرُ به من الشرائع، فحذفَ الجارّ، كقوله:

أَمَرَتُكَ الحَيرَ فافعَل مَا أُمِرتَ بِهِ

ويجوزُ أن تكون «ما» مَصْدريَّة، أي: بأمْرِك، مَصْدرٌ من المبنيِّ للمفعول.

[﴿ إِنَّا كَفَيْنَكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ * ٱلَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَاهًا ءَاخَرٌ فَسَوَّفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [97-90]

عن عُروةَ بنِ الزُّبير في المُستهزئين: هم خمسةُ نفرِ ذَوُو أسنان وشَرَف: الوليدُ بن المُغيرة، والعاص بنُ وائل، والأسودُ بن عبدِ يَغُوث، والأَسُودُ بن المطَّلب، والحارثُ ابن الطُّلاطِلة.

وعن ابنِ عبَّاس رضي الله عنه: ماتوا كلُّهم قَبْلَ بَدْر. قال جبريلُ عليه السلام

قولُه: (والصَّدْعُ في الزُّجاجةِ)، الرَّاغب: الصَّدْعُ: الشِّقُ في الأجسام، كالزُّجاجةِ والحديد، يقال: صدَعتْه فانْصدَعَ، وصدَّعتُه فتصَدَّع، قال تعالى: ﴿ يَوْمَ بِذِ يَصَدَّعُونَ ﴾ [الرّوم: ٤٣]، وهُو ومنهُ استُعيرُ: صَدَعَ الأَمرَ، قالَ تعالى: ﴿ فَأَصَدَعْ بِمَا ثُوْمَرُ ﴾، وكذا استُعيرَ منهُ: الصُّداع، وهُو شِبهُ الانشِقاقِ في الرّأس منَ الوجَع، قال تعالى: ﴿ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴾ [الواقعة: ١٩]، ومنهُ: الصَّديعُ؛ للفَجْر، وصدَعْتُ الفَلاةَ (١٠): قطَعتُها، وتصَدَّعَ القومُ: تفرَّقوا(٢).

قولُه: (مصدَرٌ منَ المَبْنيِّ للمفعول)، أي: بمأموريتكَ، ومثله: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَهُ ﴾ [الحشر: ١٣] أي: مرهوبيّة. وقولُه: ﴿وَهُم مِّنُ بَعْدِغَلِبِهِمْ ﴾ [الروم: ١]، أي: مَغْلُوبيّتِهم.

⁽١) في النسخة (ف): «القلادة»، وهو خطأ.

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٤٧٨.

للنبي ﷺ أُمِرتُ أَنْ أَكفِيكَهم، فأوماً إلى ساقِ الوليد؛ فمَرَّ بنبَّال فتعلَّق بثوبه سَهْم، فلم ينعطف؛ تعظُّم الأخذه، فأصابَ عِرْقاً في عَقِبه فقطَعه؛ فهات، وأوماً إلى أخمَصِ العاصِ بن وائل؛ فدخلتْ فيها شوكة، فقال: لُدِغتُ لُدغت، وانتفختْ رِجلُه، حتى صارت كالرَّحى ومات، وأشار إلى عَيْنِي الأسودِ بن المطلب؛ فعمِي، وأشار إلى أَنْفِ الحارثِ بن قيس؛ فامتخطَ قَيْحاً فهات، وإلى الأسودِ بن عبد يَغُوث وهو قاعدٌ في أصل شجرة؛ فجعل يَنطَحُ رأسَه بالشجرة ويَضربُ وجْهَه بالشَّوك حتى مات.

[﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴿ فَسَيِّحْ بِحَمَّدِ رَبِّكِ وَكُن مِّنَ السَّنجِدِينَ ﴾ و - ٩٩]

﴿ بِمَا يَقُولُونَ ﴾ من أقاويلِ الطاعِنِين فيكَ وفي القرآن، ﴿ فَسَيِّعٌ ﴾: فافزَعْ فيما نابَكَ إلى الله، والفزعُ إلى الله: هو الذِّكْرُ الدائم وكثرةُ السُّجود؛ يَكْفِكَ ويَكشِفْ عنك الغمّ، ودُمْ على عبادة ربِّك ﴿ حَتَى يَأْنِيكَ ٱلْمَقِينُ ﴾ أي: الموت، أي: ما دُمتَ حيّاً فلا نُخِلَّ بالعبادة.

قولُه: ﴿ فَسَيِّعٌ ﴾ فافزَعْ فيها نابَكَ إلى الله)، يُريدُ أنّ قولَه: ﴿ فَسَيِّعٌ ﴾ أمرٌ بإزالةِ ما كان يَلحَقُه مِن ضيقِ الصَّدرِ، وفي الحقيقةِ المُزيلُ هو الفزَعُ إلى الله تعالى، فوَضَعَ التسبيحَ موضعَ اللَّجأ، واللّجأ إلى الخلقِ بالدخولِ في كنفِه، واللُّحوقِ إلى خِفارتِه، وإلى الله بالتضَرُّعِ إليه بالذَّكْرِ الدَّائمُ والخضوعِ بينَ يدَيْهِ بالسُّجودِ المتوالي.

قولُه: (يَكُفِكَ ويَكشِف عنكَ الغَمَّ): جوابُ الأمر، وهُو ﴿ فَسَيِّحٌ ﴾.

قولُه: (﴿حَتَّىٰ يَأْنِيكَ ٱلْمَقِيثُ ﴾ أي: الموت، أي: ما دُمتَ حيّاً فلا تُحِلَّ بالعبادة)، قال مُحيى السُّنّة: هذا معنى قولِه: ﴿وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوْةِوَٱلزَّكَوْةِ مَادُمْتُ حَيَّا ﴾(١)[مريم: ٣١]. وقال الإمام: سُمّى الموتُ يقيناً، لأنهُ أمرٌ متَيقَّن (٢).

⁽١) «معالم التنزيل» (٤: ٣٩٧).

⁽۲) «مفاتيح الغيب» (۲۱:۱۹).

.....

وقالَ الرّاغبُ: اليقينُ مِن صفةِ العِلم، فوقَ المعرفةِ والدِّرايةِ وأخواتِها، يقال: عِلمُ يقين، ولا يقال: مَعرفةُ يقين، وهُو سكونُ النفْسِ معَ ثَباتِ الحُكم، يقال: استَيْقَنَ وأيْقَن^(١).

أمّا دِلالةُ النَّظْم عليه، فإنّ في عطْفِ ﴿ وَأَعْبُدُ ﴾ على ﴿ فَسَيِّعْ ﴾ وترتيبِه بالفاء، على قولِه: ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدَّرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾ بعد الأمرِ بالإعراضِ عن المُشرِكينَ إشعاراً بمُتارَكةِ القومِ والإقناطِ مِن إيهانِهم، أي: بذَلْتَ جُهدكَ واستَفْرَغْتَ ما في وُسعِكَ من الإنذارِ والتبليغ، فأعرِضْ عنهُم، وفوض أمرَهم إلى مقتضى قولِنا: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ كما قالَ في حمّ: ﴿ وَقِيلِهِ - يَنرَبِ إِنَّ هَتَوُلاً وَقَمَّ لا يُؤْمِنُونَ * فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ قال في حمّ: ﴿ وَقِيلِهِ - يَنرَبِ إِنَّ هَتَوُلاً وَقَمَّ لا يُؤْمِنُونَ * فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلاَمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ والزخرف: ٩٩] واشتغِلْ بها هُو مختصٌ بكَ من العبادةِ حتى تختارَ جِوارَ الرَّفيقِ الأعلى.

وأمّا ما رَواهُ السُّلَميُّ (٢) عن الواسِطيِّ (٣): ﴿ وَآعَبُدُ رَبَّكَ ﴾ لا تُلاحِظْ غيره في الأوقاتِ ﴿ حَقّى يَأْنِيكَ ٱلْيَقِيثُ ﴾ فيتحقَّق عندَك أنك لا تُحِسُّ بغيرِ الحَقّ، ولا تَرى إلّا الحقَّ، ولا يُجاذِبُك إلّا الحقُّ (٤)، فهُو إشارةٌ إلى الإرشادِ إلى العُروجِ في درَجاتِ العُبوديّةِ والترَّقِي إلى مقام رَفْع الحَوْلِ والقوّة إلّا بالله كها ورَدَ في الحديثِ القُّدُسيِّ: «ما يتقرَّبُ إليَّ عَبْدي بشيء أحبَّ إليّ ممّا افترَضْتُه (٥) عليه، ولا يَزالُ يتقرَّبُ إليَّ بالنوافلِ حتّى أُحِبَّه، فإذا أحبَبْتُه، كنتُ سمعَهُ الذي يَسمَعُ به، وبصَرَهُ الذي يُبصِرُ به، ويدَهُ التي يبطِشُ بها، ورِجلَهُ التي يمشي بها، وإن استعاذَني أعَذْتُه... » الحديث، أخرَجَهُ البخاريُ عن أبي هريرةَ (٢).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۸۹۲.

⁽٢) يعنى أبا عبد الرَّحمن السلمي صاحب: «حقائق التفسير».

 ⁽٣) أبو بكر محمد بن موسى (ت ٣٢٠هـ) من قدماء أصحابِ الجُنيد وأبي الحسين النوري، وكلامُه في أصولِ التصوُّفِ كلامٌ بديعٌ وصادر عن ذوقٍ وتمكُّن. له ترجمة في «حلية الأولياء» (١٠: ٣٤٩)، و«طبقات الصوفية» لأبي عبد الرحمن السلمي، ص٣٠٢.

⁽٤) ذكره السلمي في «حقائق التفسير» (١: ٣٦١).

⁽٥) في النسخة (ح): «من أداءِ ما افترضتُه»، وفي (ط): «من أداءِ ما افترضتُ».

⁽٦) الصحيح البحَّاري، (٢٥٠٢) وتفرد به من بين أصحابِ الكتُبِ الستَّة، وأخرجه أبو نُعَيم في احلية =

ويُمكِنُ أَن يُقالَ: إِنَّ قُولَه: ﴿ فَسَيِّحْ عِمَدِ رَبِّكِ وَكُن مِّنَ ٱلسَّنجِدِينَ ﴾ لمَا كانَ حُكُماً مرتَّباً على قولِه: ﴿ وَلَقَدْ نَعَلَمُ ٱللّهِ يَضِيقُ صَدُرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾ وفيه (١) إرشادٌ إلى إزالةِ ذلك الضَّيقِ الذي هُو نتيجةُ القَلَقِ والاضطرابِ لأجْلِ النَظرِ إلى الغيرِ في ضِيقِ عالَم الشَّهادةِ بالأُخذِ بالتسبيحِ والعبادةِ المؤدِّي إلى حصولِ ثلَجِ اليقين، وانشراحِ الصَّدْرِ بسببِ النَظرِ إلى فُسْحةِ عالمَ الغَيْب، وأنّ الكائناتِ تابعةٌ لمرادِ الله ومقتضى مشيئتِه وحِكمتِه، استقامَ إجراءُ اليقينِ على حقيقتِه، أي: اعبُدْ ربَّكَ لكيْ يتحقَّق لكَ ذلك، فيزولَ عنكَ ذلك، وإلى هذا المعنى يَنظرُ مول فوله: ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّدْرِ قَلْ الطّعنى يَنظرُ رسولُ الله عَلَيْ إذا حزَبَهُ أُمرٌ فَزعَ إلى الصَّلاةِ (٢).

ورَوى السُّلَميُّ عن بعضِهم: ﴿ وَأَعَبُدُ رَبَّكَ ﴾: انقطاعاً إليه واعتباداً عليه، ﴿ حَتَى يَأْلِيكَ الْيَهِينَ ﴾ بأنّ الأمرَ كلَّه إلى الله، وهُو متَولِّي إضلالِ مَن ضَلَّ وهدايةِ مَن هدى (٣)، وعن الواسطيِّ: ﴿ حَتَّى يَأْلِيكَ ٱلْيَقِينُ ﴾ أنه لا إله يَسوقُ إليك المكارة ويَصرِ فُها عنكَ إلّا الله، ولا إله يَسوقُ إليك المحارة ويَصرِ فُها عنكَ إلّا الله، ولا إله يَسوقُ إليك المحابُ (٤).

وبهذا انكشَفَ أنَّ عبادةَ الله هي العُمدةُ العُظْمى، والمقصِدُ الأقصَى، وبها تُنالُ الدَّرَجاتُ العُليا، ولو أنّ أحَداً استَغنى عنها لكانَ أفضَلُ الحَلْقِ أوْلى وأحرى، وكيفَ لا وما شرُفَ بها شَرُف بها شَرُف به في أشرَف مقاماتِه إلّا بتشريفِ: ﴿ سُبْحَنَ ٱلَّذِي ٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ - لَيْلًا ﴾ [الإسراء: ١]؟

الأولياء» (١: ٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ٣٤٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٤٨).
 قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢: ٣٣٠): و«هو من غرائب الصحيح».

⁽١) من قوله: «ويُمكنُ أن يقال: إنّ قوله:» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٢) أخرجه أبو داود (١٣١٨)، وهو في «مسند أحمد» (٢٣٢٩٩)، و«مسند أبي عوانة» (٦٨٤٢)، و«دلائل النبوّة» للبيهقيّ (٣: ٤٥١)، وفي إسناده ضَعْفٌ، ولتهام الفائدةِ انظر التعليق على «مسند أحمد».

⁽٣) «حقائق التفسير» (١: ٣٦١).

⁽٤) قوله: «ويصرفها عنك إلا الله، ولا إله يسوق إليك المحاب» سقط من (ط).

⁽٥) «حقائق التفسير» (١: ٣٦١).

وعن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا حَزَبَه أمرٌ فَزِعَ إلى الصلاة.

ورَوى السُّلَميُّ عن ابنِ عطاء: لم يَرْضَ اللهُ من نبِيِّهِ ﷺ لمحةَ عَيْنِ إلَّا في عبادتِه (١٠). واللهُ أعلَمُ بأسرارِ كلامِه.

* * *

⁽١) «حقائق التفسير» (١: ٣٦١).

سورة النحل مكيَّة، غير ثلاثِ آيات في آخرِها وهي مئةٌ وثهانٌ وعشرون آية، وتسمَّى سورة النَّعَم بِيُسِسِيِّلْهُ الْكِيْلِيْكِيْدُ

[﴿أَتَى أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَننَهُ وَتَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [

كانوا يَستعجلون ما وُعِدوا به مِن قيام الساعة أو نُزولِ العذاب بهم يومَ بَدْر؛ استهزاء وتكذيبًا بالوَعْد، فقيلَ لهم ﴿أَنَ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾ الذي هو بمَنْزلة الآي الواقع وإن

سُورةُ النّحل وتُسمّى سورة النّعَم مَكِّيّة، وهِيَ مئةٌ وثهانٌ وعشرون آيةً بنيسسياليالينيني

قولُه: (﴿ أَنَىٰ آمَرُ اللهِ ﴾ أي: هُو بمنزلةِ الآنِ الواقع)، الرّاغِبُ: الإنْيانُ: جِيءٌ بسُهولة، ومنهُ قيل للسّيلِ المارِّ على وَجْهِه: أَتِيُّ وأتاويٌّ، وبه شُبّه الغريبُ، فقيل: أتاويٌّ، والإنْيانُ: يُقالُ للمجيءِ بالذاتِ وبالأمرِ وبالتدبير، ويقالُ في الخيرِ والشَّرِّ، وفي الأعيانِ والأعراض، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَتَنَكُمْ عَذَابُ اللهِ ﴾ [الأنعام: ٤٠] أي: بالأمرِ والتدبير، وقال: ﴿أَنَ أَمَرُ اللهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [النحل: ١](١).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص ۲۰.

كان مُنتظرًا؛ لقُرْبِ وقوعه، ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ رُوي: أنه له إنزلت: ﴿ أَقْتَرَبَ السّاعَةُ ﴾ [القمر: ١] قال الكفّارُ فيها بَيْنهم: إنَّ هذا يَزعمُ أنَّ القيامة قد قَرُبت، فأمسِكُوا عن بعض ما تَعمَلُون حتى ننظرُ ما هو كائن، فلمّا تأخّرتْ قالوا: ما نَرى شيئًا، فنزلت: ﴿ أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ [الأنبياء: ١] فأشفَقُوا، وانتظرُوا قُرْبَها، فلمّا امتدَّت الأيامُ قالوا: يا محمّد، ما نرى شيئًا عمَّا تخوِّفُنا به؛ فنزلت: ﴿ أَنْ آمَرُ اللّهِ ﴾، فوتَبَ رسولُ الله ﷺ، ورفع الناسُ رؤوسَهم؛ فنزلت: ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾؛ فاطمأنُوا. وقُرئ: ﴿ تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ بالتاء والياء. ﴿ سُبْحَننَهُ وَتَعَلَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ تبرًا عزَّ وجلَّ عن أن يكونَ له شَريك، وأن تكونَ آمَرُ المَّهُم له شُركاء، أو عن إشراكِهم. على أنَّ «ما» موصولةٌ أو مَصْدريّة. فإن تكونَ آمَلُ هذا باستعجالِم ؟ قلت:

وقال أيضًا: والعجَلةُ: طلبُ الشيءِ وتحرِّيهِ قبْلَ أُوانِه، وهِيَ مِن مقتضَى الشّهوة، فلذلك صَارتْ مذمومة في عامّةِ التنزيل (١)، حتّى قيلَ: العجَلةُ منَ الشيطانِ، وقولُه تعالى: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَرَبِ لِتَرْضَىٰ ﴾ [طه: ٨٤] فذكرَ أنّ عجَلتَه وإن كانت مذمومة فالذي دَعا إليها أمرٌ محمود، وهُو طلبُ رضى الله، وقولُه تعالى: ﴿ خُلِق ٱلْإِنسَانُ مِنْ عَجَلِ ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، قال بعضُهم: مِن حَمْا، وليسَ بشيءٍ، بل ذلك تنبيهٌ على أنهُ لا يتَعرّى مِن ذلك، وأنّ ذلك إحدى القُوى التي رُكِّبَ عليها، وعلى ذلك قال: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ عَجُولًا ﴾ [الإسراء: ١١]، والعُجالةُ: ما يُعَجّلُ أَكلُه، كاللَّهنَة (٢). وهي السُّفلَة، وهِي ما يَتَعلَّلُ به الإنسانُ قبْلَ إدراكِ الطّعام.

قولُه: (قُرئَ: ﴿ تَسَنَعَجِلُوهُ ﴾ بالتاءِ والياء)، بالتاءِ الفَوقانيَّة: هِي المشهورة، وبالياءِ: شاذَة (٣).

قولُه: (عن أن يكونَ له شَريكٌ)، هذا على أن تكونَ «ما»: موصولةً، وقولُه: «وأن تكونَ آلهتُهم شُرَكاء» عطفٌ على سبيلِ البيان، وقولُه: «أو عن إشراكِهم» على أنّ «ما» مَصْدَريّة.

⁽١) في «مفردات القرآن»: «عامّةِ القرآن»، انظر: ص ٥٤٨.

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص ٥٤٨.

⁽٣) وممّن قرأ بها سعيد بن جُبير. انظر: «مختصر شواذ القرآن»، ص٧٢.

لأنَّ استعجالَهم استهزاءٌ وتكذيب، وذلك مِنَ الشِّرك.

قولُه: (لأنّ استعجالهم استهزاءٌ وتكذيب، وذلك منَ الشّرك)، فـ «مِن» إمّا ابتدائيةٌ، فالمعنى: ذلك مِن أَجْلِ الشَّرك وبسَببه، أو تبعيضية، أي: وذلك بعضُ الشَّرك، والمعنى على الوَجْهَين هو: أنّ منِ استهزاً بوَعْدِ الله ووَعيدِه، وكذّبَهُ فيها أثبتَ لهُ العجْزَ والقصورَ والاحتياجَ إلى الغير، أو أنّ أحدًا يَحجُزُه مِن إنجازِ وَعْدِه وإمضاءِ وعيدِه، قال الإمامُ: قالَ الكُفّارُ: هَبْ أنّا سلّمنا لكَ ما تقولُ مِن أنهُ تعالى حكمَ بإنزالِ العذابِ علينا إلّا أنّا نَعبُدُ هذه الأصنامَ فإنها شفعاؤنا عندَ الله، فتشفعُ لنا فنتَخلّصُ منَ العذاب، فأجابَ الله تعالى بقولِه: (الشّبَكَننَهُ وَتَعَلَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾. وكذا لحص القاضى (١).

وقلتُ: ويُمكنُ أن يُقال: إنّ الخطابَ في قولِه: ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ عامٌّ يدُلُ عليه ما رَواهُ لِمَا نَرُلَتْ ﴿ أَنَى آمَرُ اللّهِ ﴾ ، فوثَبَ النبيُّ ﷺ وَرَفَعَ الناسُ رؤوسَهم وظنّوا أنها قد أتتْ حقيقةً ، فنزَلتْ ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ فاطمأنوا. ورَواهُ مُخْيى السُّنة بتهامِه ، عن ابنِ عبّاس (٢) ، كأنهُ قيل: قَرُبَ وأتى أمرُ الله فلا تستعجِلوه؛ لأنّ ما هُوَ آتِ ، آتِ ، كما يُقالُ لَن يَطلُبُ الإغاثة ، وقد قرُبَ حصولُها: جاءكَ الغوث ، ثُمّ التفتَ منَ الخِطابِ إلى الغَيْبةِ في قولِه: ﴿ سُبّحَننَهُ وَتَعَالَى عَمّا يُشْرِكُونَ ﴾ نَعْيًا على المشركينَ خاصةً إلى غيرِهم واستبعادًا لسوءِ صَنيعِهم ، يعني: ماذا يَستعجِلُ منهُ أولئكَ البُعَداءُ معَ هذه العظيمةِ على الرّبَكبوها، كقولِه تعالى: ﴿ مَاذَا يَستعجِلُ مِنْهُ أُولئكَ البُعَداءُ معَ هذه العظيمةِ قوم ، وما أجهَلهم مِن جيلٍ في إشراكِهم بالله تعالى معَ تعاضُدِ الأدلةِ السّمْعية والعَقْلية في قلْعِه (٣) واستعجالِهم فيها يُرْديهم!

وإلى السّمعيّة الإشارةُ بقولِه: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَتَهِكَةَ ﴾ [النحل: ٢] الآية، أي: يُنَزِّلُ الله تعالى ملائكتَهُ اللهُوّبينَ مُلتَبِسينَ بوَحْيِه وكلامِه الذي هُو بمنزلةِ الرُّوحِ للجَسَدِ وبمثابةِ الحياةِ

⁽١) «مفاتيح الغيب» للفخر الرازي (١٩: ١٨٠)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٣٨٤).

⁽٢) «معالم التنزيـل» (٥: ٨)، وأخرجه الواحـدي في «أسـباب النزول»، ص ٣٢١، والطـبريّ بنحوه في «جامع البيان» (١٤: ٧٥).

⁽٣) يعني قُلْعَ الشِّرك واستنصالَهُ من نفوسهم وصدورِهم الحرِجَةِ به.

وقُرئ: ﴿يُشْرِكُونَ ﴾ بالتاء والياء.

للقلوبِ الميَّتة، ويختارُ لرسالتِه والإنذارِ بها الجِيَرةَ مِن عبادِه، والمُصطَفَيْنَ من خلقِه ليُقيموا بالدّعوة إلى التوحيدِ وبالأمرِ بالتّقوى الذي هُو مِلاكُ الدّين.

وإلى العَقْليّة الإشارةُ بقولِه: ﴿ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِ ﴾ [النحل: ٣]، و﴿ خَلَقَ الإِسْنَ مِن نَظْفَةٍ ﴾، وهما مِن كِلا نَوعَي الدّليل: الآفاقيّ والأنفُسيّ، وضُمّ إلى الأوّلِ ما اللهِ مِن قولِه: ﴿ تَعَلَى اللهُ عَمّا يُشْرِكُونَ ﴾ تقديرًا، وإلى الثاني قولُه: ﴿ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُرَبِّهِ مُنكِرٌ على خالقِه، وَصْفًا لهُ بالإفراطِ في الوقاحةِ والجّهْلِ والتّهادي في كُفرانِ النّعمة، ثُمّ شَرَعَ في بيانِ النّعم السابِغةِ والآلاءِ المتتابِعةِ إلى الجهلِ والتّهادي في كُفرانِ النّعمة، ثُمّ شَرَعَ في بيانِ النّعم السابِغةِ والآلاءِ المتتابِعةِ إلى آخِرِ السُّورة، ولذلك سُمّيتُ السورة بسورةِ النّعَم، وفي كلِّ ذلك إسارةٌ للمؤمنينَ إلى آخِرِ السُّورة، ولذلك سُمّيتُ السورة بالأهمِّ والأخذِ في الاستعداد (١٠)، وتأهُّبِ تَرْكِ الاستعجالِ والتأتي في الأمورِ والاشتغالِ بالأهمِّ والاختساءِ بلِباسِ التّقوى، وتقريرِ الزادِ ليومِ المعاد، بالتزام (٢) التوحيد، والذَّكرِ الدّائم، والاكتساءِ بلِباسِ التّقوى، وتقريرِ الدّلائلِ للإرشادِ، والتذكيرِ بآلاءِ الله، شاكرينَ مُستعصِمينَ بحَبْلِه، مُستمسِكينَ بالعُروةِ الوُثقى. الدُّلائلِ للإرشادِ، والتذكيرِ بآلاءِ الله، شاكرينَ مُستعصِمينَ بحَبْلِه، مُستمسِكينَ بالعُروةِ الوُثقى.

فإنْ قُلتَ: ما مَوضعُ قولِه: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَتَهِكَةَ ﴾؟ قلتُ: إمّا حالٌ مِن واو ﴿يُشْرِكُونَ ﴾ مقرّرةٌ لجهةِ الإشكال، وإمّا استثنافٌ لبيانِ الاستبعاد، وكذا قولُه: ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَاوَتِ ﴾ .

فإن قلتَ: فلمَ خولِفَ بينَ العبارَتَيْنِ مُستقبَلًا وماضيًا معَ اتّحادِ المَغْزى؟ قلتُ: للإيذانِ بالاستمرارِ في الأوّلِ إنزالًا غِبّ إنزال وإرسالًا بعدَ إرسالُ^(٣). والتحقيقُ في الثاني، والله أعلم.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿يُشْرِكُونَ ﴾، بالياءِ والتاء)، حمْزةُ والكسائيُّ: بالتاءِ الفَوْقانيَّة، والباقونَ: بالياءِ، في المَوضِعين^(٤).

⁽١) في النسخة (ح): «بالاستعداد».

⁽٢) في (ط): «ليوم التناد بالتزام».

⁽٣) في النسخة (ح): "غِبّ».

⁽٤) انظر توجيه القراءتين في «حجّة القراءات»، ص٣٨٤-٣٨٥.

[﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَتِيكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِ ۚ أَنْ أَنذُ رُوٓا أَنَّهُ وَلَآ إِلَا أَنَا فَأَتَّقُونِ ﴾ ٢]

﴿ يُنَزِّلُ ﴾ قُرئ بالتخفيفِ والتشديد، وقُرئ: (تَنَزَّلُ الملائكةُ) أي: تتنزَّل، ﴿ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ . ﴾: بها يُحيي القلوبَ الميتة بالجَهْل من وَحْيه، أو: بها يقومُ في الدِّينِ مقامَ الرُّوحِ

قال القاضي: الياءُ التّحتانيّة على تلوينِ الخِطاب، أو على الخطابِ للمؤمنين، أو لهم ولغيرهم^(١).

قولُه: (﴿ يُنَزِّلُ ﴾ قُرِئَ بالتخفيفِ والتشديد)، بالتخفيفِ: ابنُ كثيرِ وأبو عمْرو (٢٠).

قولُه: (بها يُحْبِي القلوبَ المُيْتَة بالجَهْلِ مِن وَحيِه)، «مِن»: بيــانُ «ما»، تلخيصُه: يُنزِّلُ الملائكةَ بالوَحْي، شبَّهَ الوَحْيَ تارةً بالرُّوحِ لِما فيهِ مِن حياةِ الرُّوحِ المَيْتةِ بالجَهْل، وأُخرى بها لِمَا يَتَزِيّنُ به الدِّينُ كَمَا تَتَزَيّنُ الرُّوحُ بالجَسَّد، ثُمّ أُقيمَ الْمُشَبِّه به مقام المشُبَّه، فصارَ استعارةً تحقيقيّةً مُصرِّحة، والقَرينةُ الصارِفةُ عن إرادةِ الحقيقة: إبدالُ ﴿ أَنْ أَنذِرُوٓا ﴾ من «الرُّوح»، قيـل: ﴿مِنْ أَمْرِهِ ﴾ مخـرَجُ الاستعارةِ إلى النشبيه، كما في قولِه تعالى: ﴿حَقَّا يَتَبَيَّنَ لَكُو ٱلْخَيْطُ ٱلأَبْيَضُ مِنَ ٱلْفَيْطِ ٱلْأَسْوَدِمِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

قلتُ: بينَهما بَوْنٌ بعيد؛ لأنّ نفْسَ الفَجْرِ عينُ المُشَبّه الذي شُبَّهَ بالخَيْطَين، وليسَ مُطلَقُ الأمرِ هاهنا مشبَّهَا بالرُّوحِ حتَّى يكونَ بيانًا له؛ لأنهُ أمرٌ عامٌّ بمعنى الشأنِ والحال، ولهذا يَصِيُّ أَن يُفْسَرَ الرُّوحُ الْحَيْوانيُّ به، كقولِه تعالى: ﴿ وَيَشْنَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوجُ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْسِ رَبِّي ﴾ [الإسراء: ٨٥] أي: مِن شأنِه، وممّا استأثرَ الله بعِلمِه، وأن يُفسّرَ الرُّوحُ المرادُ منهُ الوحيُ به، أي: مِن شأنِه وممّا أنزله على أنبيائه. نعَمْ، هُو مجازٌ أيضًا؛ لأنَّ الأمرَ العامّ إذا أُطلِقَ على فردٍ مِن أفرادِه كان مجازًا، ومِن ثَمَّ قال المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿ يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ ٱمْرِهِ عَلَى مَن يَشَآمُ مِنْ عِبَادِهِ وَلِينُذِرَ يَوْمَ ٱلنَّلَاقِ ﴾ [غافر: ١٥]: الرُّوحَ مِن أمرِهِ الذي هُو سبَبُ الحياةِ مِن أمرِه،

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٨٤).

⁽٢) وحجَّتُهما في التخفيفِ قولُه تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَاۤ إِلَيْكَ ٱلذِّكِّرَ ﴾ [النحل: ٤٤]، وحجة الباقين في التثقيل قولُه تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنْنَا زَلْنَا إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَيْكِكَةَ ﴾ [الأنعام: ١١١]. انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨٥.

في الجسد، و ﴿ أَنْ أَنَذِرُوٓ أَ ﴾ بـدلٌ من الرُّوح، أي: يُنزِّهُم بأنْ أَنْذِروا، ، وتقديرُه: بأنه أَنذِروا، أي: بأنَّ الشأنَ: أقولُ لكم: أن ذِروا. أوْ تكونُ ﴿ أَنْ ﴾ مُفسَّرة؛ لأنَّ تنزيلَ الملائكة بالوَحْي فيه معنى القول. ومعنى ﴿ أَنذِرُوٓ النَّهُ رَلآ إِلَكَ إِلاّ آنَا ﴾ : أَعْلِموا بأنَّ الأمرَ ذلك، مِن: نَذِرْتُ بكذا؛ إذا عَلِمته. والمعنى: يقول لهم: أعلِمُوا الناسَ قولِ: ﴿ لاّ إِلَكَ إِلاّ آنَا فَا نَقُونِ ﴾ .

يريدُ الوَحيَ الذي هُو أمرٌ بالخَيْر، وبَعث إليه، فاستعارَ له الرُّوح. انتهى كلامُه (١).

فيكونُ البيانُ والمبيّنُ كلاهما مجازَيْنِ مترادفَيْن، ولمّا كان البيانُ والمُبَيّنُ كشيءِ واحد جمعَهما في قولِه: ﴿ الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ ، ﴾ الذي هُو سببُ الحياة، وأيضًا لو كان تشبيهًا لفُهِمَ التشبيهُ على تقدير الوَقْفِ على أمرِه، والله أعلَم.

قولُه: (بأنّ الشأنَ أقولُ لكم)، عن بعضِهم: إنّها زادَ في التفسيرِ "أقولُ" لأنّ الأمرَ لا يقعُ خبَرًا للمبتدأ، وهُو الشأن. وقلتُ: يعني أنّ ضميرَ الشأنِ مبتدأ، و ﴿أَنذِرُوٓا ﴾: خبرُ ، وهُو إنشاءٌ، فلا بدّ من تقديرِ القولِ ليصِحّ حمُّلُ الإنشائيِّ على المبتدأ، وأمّا تقديرُ "يقول" في الوَجْهِ الثاني، أي: يقولُ لهم الله: أعلِموا الناسَ، فهُو معنى ﴿ يُزَلُ ٱلْمَلَتمِكَةَ ﴾، لأنهُ حينئذِ في تقديرِ القولِ، قال القاضي: الآيةُ تدلُّ على أنّ نزولَ الوحيِ بوساطةِ الملائكةِ، وأنّ عاصلَهُ التنبيهُ على التوحيدِ الذي هُو كهالُ القُوّةِ العِلْميّة، والأمرُ بالتقوى الذي هُو أقصى كهالِ القوّة العَمَلِيّةِ (٢)، وأنّ النبُوّة عَطائيّة، والآياتُ التي بعدَها دليلٌ على وَحْدانيّتِه، من حيثُ إنها تدُلُّ على أنهُ تعالى هُو الموجِدُ لأصولِ العالمَ وفُروعِه على وَفْقِ الحِكمة والمصلحة، ولو كان له شَريكُ لقَدَرَ على ذلك، فيلزَمُ التهائع (٣).

قوله: (أُعلِموا بأن الأمرذلك) إنها فسّر الإنذار بالإعلام ليستقيم إيقاعه على قوله: ﴿ أَنَّهُ رُلَّ إِلَىٰهَ إِلَّا أَنَّا ﴾، كقوله: ﴿ فَأَعْلَرَأَنَّهُ رُلَّ إِلَّهَ إِلَّا أَلَّهُ ﴾ (٤).

⁽١) انظر: (١٣: ٤٨١–٤٨١).

⁽٢) قوله «والأمر بالتقوى الذي هو أقصى كهال القوة العملية» سقط من (ح) و(ط).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٨٥).

⁽٤) هذه الفقرة أثبتُّها من (ط)، وسقطت من (ح) و(ف).

[﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ تَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَانَ مِن نُطْفَةِ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ ثُمِينٌ ﴾ ٣-٤]

ثم دلَّ على وحدانيَّتِه وأنه لا إله إلا هو بها ذَكَرَ ممّا لا يقدِرُ عليه غيرُه مِن خَلْقِ السهاواتِ والأرض وخَلْقِ الإنسان وما يصلحُه، وما لا بدَّ له من خَلْقِ البهائم لأكله ورُكوبه وجرِّ أثقاله وسائرِ حاجاته، وخَلْقِ ما لا يَعلمون مِن أصنافِ خَلائقه، ومِثلُه مُتعالِ عن أن يُشرَك به غيرُه. وقُرئ: ﴿ يُشَرِكُونَ ﴾ بالتاء والياء. ﴿ فَإِذَا هُو خَصِيمُ مُبِينَ ﴾ فيه مَعْنيان: أحدُهما: فإذا هو مِنْطِيق مُجادِلٌ عن نفْسِه مُكافِح للخُصوم مُبِين للحُجَّة، بعدما كان نُطفة من منيِّ جَمادًا لا حِسَّ به ولا حَرَكة ؟

قولُه: (مِن خَلْقِ البهائِم)، بيانُ ما يُصلِحُه، و«خَلْقٌ» فيه مُقحَمٌ للتأكيد.

قُولُه(١): (وقُرئ: ﴿يُشَرِكُونَ ﴾) بالياءِ التّحتانيِّ: حمزةُ والكسائيُّ(٢).

قولُه: (﴿ فَإِذَا هُوَ خَصِيمُ مُّيِينٌ ﴾: فيه معنيانِ)، يعني: في ترتُّبِ ﴿ فَإِذَا هُوَ خَصِيمُ مُّيِينٌ ﴾ على كونِه نُطْفة معنيان، أحدُهما: الإيذانُ بانتهاءِ حالتَيْ حقارتِه وعظمتِه، وإفراطِه وتفريطِه (٣)، وثانيهما: الإشعارُ بتعكيسِ أمرِه حيث إنه تعالى نقلَهُ من أخس أحوالِه إلى أشرَ فِها ليَشكُرَ فَكَفَرَ، كقولِه تعالى: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزَقَكُمْ أَنَكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٦] وقلتُ: هذا المعنى مؤكِّدٌ لِما فسرنا به قولَه: ﴿ أَنَى آمرُ اللهِ فَلا تَسْتَعَجِلُوهُ الله عَمَا يُشْرِكُونَ ﴾ والعقلية والعقلية والعقلية.

⁽١) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٢) الصوابُ أنّ حمزةَ والكسائيّ قد قرآ بالتاءِ الفَوْقانيّة، وهو الذي جزمَ به ابن عطيّة في «المحرّر الوجيز»، ص١٠٨٣، ورجّح الطبريّ القراءة بالتاء.

⁽٣) ونظيُره قولُه تعالى: ﴿ فَلْيَنظُو ٱلْإِنسَنُ مِمْ خُلِقَ * خُلِقَ مِن مَلَوَ دَافِقِ * يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الشُّلْبِ وَالتَّرَآمِي ﴾ [الطارق: ٥-١٧].

دلالةً على قدرته. والثاني: فإذا هو خَصِيم لربّه، مُنكِر على خالقه، قائل: ﴿مَن يُحِي الْعِظَامَ وَهِى رَمِيكُ ﴾ [يس: ٧٨]؛ وصفًا للإنسانِ بالإفراطِ في الوَقاحةِ والجَهْل، والتَّمادي في كُفرانِ النّعمة. وقيل: نزلتْ في أُبيِّ بن خَلَف الجُمَحيِّ حين جاءَ بالعَظْم الرّميم إلى النبيِّ ﷺ، فقال: يا محمد، أترى الله يُحيي هذا بعدَما قد رَمّ؟!

[﴿ وَٱلْأَنْفُهُ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ ٥]

الأَنعام: الأَزواجُ الثَّمانية، وأكثرُ ما تقعُ على الإبل، وانتصابُها بمُضمَر يفسِّره الظاهر، كقوله: ﴿ وَٱلْقَمَرَقَدَّرْنَكُ ﴾ [يس: ٣٩]، ويجوزُ أن يُعطفَ على ﴿ ٱلإنسَنَ ﴾ [النحل: ٤]. أي: خَلَقَ الإنسانَ والأنعام، ثم قال: ﴿ خَلَقَهَا ٱللَّكُمُ ﴾ أي: ما خَلَقَها إلّا لكم ولمصالحِكم يا جِنْسَ الإنسان. والدِّف: اسمُ ما يُدْفأُ به، كما أنَّ المِلْ اسمُ ما يُملَا به،

قولُه: (دِلالةَ على قُدرتِه)، نَصْبُ؛ مفعولُ لهُ لُقدّر، أي: ذكرَ الله تعالى خلْق الإنسان مِن نُطفة وجعَلَهُ خَصيبًا مُبِينًا دِلالةَ على قُدرتِه تعالى، وكذا قولُه: «وَصْفًا للإنسان»، والفَرْقُ أنّ القَصْدَ الأوْلى في سَوْقِ الآية على الأوّل بيانُ قُدرةِ الله الكاملة (١)، وأنهُ تعالى خلَق منَ الشيءِ الحقيرِ هذا الحُلْق الحَصيم، كقولِه تعالى: ﴿ أَلَمْ غَلْقَكُم مِن مَآوِمَهِينِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ فَقَدَرْنَا الحقيرِ هذا الحَلْق الحَصيم، كقولِه تعالى: ﴿ أَلَمْ غَلْقَكُم مِن مَآوِمَهِينِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ فَقَدَرْنَا فَيْعُم ٱلْقَدْرُونَ ﴾ [المرسلات: ٢٠-٢٣]، وعلى الثاني: القَصْدُ إلى بيانِ وقاحةِ الإنسانِ وتعدّيهِ طَوْرَه، كقولِه تعالى: ﴿ أَوَلَدَيرَ ٱلْإِنسَانُ أَنَا خَلَقْنَهُ مِن نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَخَصِيمُ مُبِينٌ * وَضَرَبَ طَوْرَه، كقولِه تعالى: ﴿ وَالْأَنْفَلَامُ وَهِى رَمِيتُ ﴾ [يسّ: ٨٥-٨٨]، ويؤيّدُ الأوّل قولُه: ﴿ وَالأَنْعَدَ خَلَقَهَا لَكَ مَا مَانِي قولُه: ﴿ وَالأَنْعَدَ خَلَقَهَا لَكَ مُن مُنافِقُ لِمَانِي النَانِي قولُه: ﴿ وَالأَنْعَدَ خَلَقَهَا لَكَ مُن كُونَ لِهُ النّانِي قولُه: ﴿ وَالنّانِ أَوْفَقُ لِنَانِي أَوْفَقُ لِنَالِيفِ النّظُم.

قولُه: (وأكثرُ ما تقَعُ على الإبِل)، «ما»: مصْدَريّة: أي: «الأنعامُ» أكثرُ وقوْعِها على الإبل.

قولُه: (ما خلَقَها إلّا لكُم ولمصالحِكم)، ذلّ على الحَصْرِ لامُ الاختصاص في ﴿ لَكُمْ ﴾،

⁽١) في النسخة (ح): «قدرته».

وهو الدِّفَاءُ مِن لِباسٍ مَعمولٍ من صُوف أو وَبَرِ أو شَعر. وقُرئ: (دِفٌ) بطَرْح الهمزة وإلقاءِ حَرَكتِها على الفاء. ﴿ وَمَنَفِعُ ﴾: هي نَسْلُها ودَرُّها وغيرُ ذلك. فإن قلت: تقديمُ الظَّرْفِ في قول ه ﴿ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ مُؤذِنٌ بالاختصاص، وقد يؤكلُ مِن غيرِها. قلت: الأكلُ منها هو الأصلُ الذي يَعتمِدُه الناسُ في مَعايشهم، وأمَّا الأكلُ من غيرِها من الدَّجاج والبطِّ وصَيدِ البَرِّ والبَحْر، فكغيرِ المُعتدِ به، وكالجاري مجرى التفكُّه، ويحتملُ أنَّ طُعْمتكم منها؛ لأنكم تَحرُثون بالبَقر، فالحَبُّ والثار التي تأكلونها التفكُّه، ويحتملُ أنَّ طُعْمتكم منها؛ لأنكم تَحرُثون بالبَقر، فالحَبُّ والثار التي تأكلونها

مع فَحوى الخِطاب (١)، ولذلك قال: «يا جنسَ الإنسان»، ويُمكنُ أن لا يُعلَقَ ﴿لَكُمْ فِيهَاجَمَالُ حِينَ بِهِ خَلَقَهَا ﴾، بل يكونُ خبرَ ﴿دِفَ ۗ ﴾ لتطابِقَ قَرينتَها، وهِي ﴿ وَلَكُمْ فِيهَاجَمَالُ حِينَ تُرْجُونَ ﴾، فيحصلُ نوع من الاختصاص مِن تقديمِ الخبرَ، وأمّا تخصيصُ ذِكْرِ جِنسِ الإنسانِ فلإفادةِ الالتفاتِ، وهو الانتقالُ منَ الغَيْبةِ إلى الخِطاب (٢)، وفائدةُ المُكافَحة (٣): تتميمُ معنى الإنكارِ على كُفرانِ النَّعمة الذي يُعطيهِ قولُه: ﴿ فَإِذَا هُوَ خَصِيمُ مُبِينٌ ﴾.

قولُه: (مِن صوفِ أو وبَرِ أو شعَر)، أي: منَ الغنَم أو الإِيل أو المعز، والدِّفُّ: آلةُ الدّفء. قولُه: (التّفكُّه)، الأساس: ومنَ المجاز: تفكّهَ بكذا: تلذّذَ به، وفاكَهتُ القومَ مُفاكهةً: طايَبْتُهم.

قولُه: (ويَحتمِلُ أنَّ طُعمتكم منها)، فهُو مِن إطلاقِ السّبَبِ على المسبّبِ، ويجوزُ أن يُقال: ومنها يَنتفعون، فيكونُ المجازُ في «تأكلون»؛ لأنَّ الكلامَ معَ أربابِ المَواشي، وعلى الأوّلِ المجازُ في الأنعامِ مِن إطلاقِ مُعظم الشيءِ على كُلِّه، وكلَّ ذلك تعسّف^(٤)؛ لأنّ التقديم لمراعاةِ الفواصِلِ، ويكونُ مِن عطفِ الخاصِّ على العامِّ؛ لأنّ الأكلَ أصلُ الانتفاع.

⁽١) زاد في (ط) هنا: «وهو الانتقال من الغيبة إلى الخطاب، عرف من ذاق».

⁽٢) من قوله: «وأما تخصيص ذكر جنس الإنسان» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٣) يعنى المواجهة بالخطاب.

⁽٤) في النسخة (ح) و(ط): «مُتَعسّف».

منها، وتكتسِبون بإكْراءِ الإبل، وتَبيعون نِتاجَها وألبانَها وجُلودَها.

[﴿ وَلَكُمْ فِيهَاجَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ ٦]

منَّ الله بالتجمُّل بها كما مَنَّ بالانتفاع بها؛ لأنه مِنْ أغراضِ أصحاب المَواشي، بل هو من مَعاظمِها؛ لأنَّ الرُّعيانَ إذا روَّحوها بالعَشِيِّ وسرَّحوها بالغَداة فزيَّنتْ بإراحتِها وتَسْريجِها الأَفْنيةَ وتجاوَبَ فيها الثُّغاءُ والرُّغاء؛ آنَسَت أهلَها وفَرَّحَت أربابَها،

قولُه: (مَنّ الله تعالى بالتجمَّلِ بها)، الرّاغب: الجَهالُ: الحُسْنُ الكثير، وذلك ضَرْبان، أحدُهما: جمالٌ يختَصُّ به الإنسانُ في نفْسِه أو بدّنِه أو فعلِه، والثاني: ما يصِلُ به منهُ إلى غيرِه، وعلى هذا الوَجْهِ ما رُوِيَ: "إنّ الله جميلٌ يُحِبُّ الجهال»(١)، تنبيها أنهُ مِنهُ تَفيضُ الخيراتُ الكثيرة، فيُحِبُ مَن يختَصُّ بذلك، يقال: جامَلتُ فلانًا وأجمَلْتُ في كذا، والجمَلُ يقالُ: للبعير إذا بزل(٢)، والجاملُ: قطعةٌ منَ الإبلِ معَها راعيها، وتسميةُ الجملِ بذلك، يجوزُ أن يكونَ لِما قد أشارَ إليه بقولِه: ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ ﴾؛ لأنهم كان يَعُدّونَ ذلك جَمالًا لهم (٣).

قولُه: (وسَرِّحوها بالغَداة)، الرَّاغب: السَّرْحُ: شَجَرٌ لهُ ثمرةٌ، الواحدةُ سَرْحة، وسرحَت الإبل: إذا أُرسِلتْ أن تَرعاهُ السِّرح^(٤)، ثُمَّ جُعِلَ لكلِّ إرسالِ في الرَّعي، قال تعالى: ﴿حِينَ تُرَعُونَ ﴾، والسارحُ: الراعي، والتسريحُ في الطلاق: مستعارٌ مِن تسريحِ الإبل، كالطّلاقِ في كونِه مستعارًا مِن إطلاقِ الإبل^(٥).

قولُه: (الثَّغاء والرُّغاءُ)، الجَوْهريّ: الرُّغاءُ: صوتُ ذواتِ الحُثْفّ، وقد رَغا البعيرُ يَرْغو رُغاءً: إذا ضَجّ، والثُّغاءُ: صوتُ الشاةِ والمَعْزِ وما شاكلَها، وفي قولِه: «وتجاوبَ فيه الثُّغاءُ والرُّغاءُ» معنى قولِ أبي العلاء:

⁽١) هو جزءٌ من حديثٍ صحيحٍ أخرجه مسلم (٩١)، وأبو داودَ (٤٠٩١)، والترمذيّ (١٩٩٨)، وابن ماجه (٤١٧٣).

⁽٢) يعني فطَرَ نابُه وانشَقّ.

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٢٠٢.

⁽٤) عبارة الراغب في «المفردات»: وسّرَحتُ الإبل، أصلُه: أن تُرْعيَه السَّرْحَ. انتهى، وهو الأشْبَهُ بالصّواب.

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص ٤٠٦.

وأَجلَّتُهم في عُيون الناظرين إليها، وكسَّبَهم الجاهَ والحُرْمةَ عند الناس. ونحوُه ﴿ لِمَرْكَبُوها وَذِينَة ﴾ [النحل: ٨]، ﴿ يُورِي سَوْءَ يَكُمْ وَدِيشًا ﴾ [الأعراف: ٢٦]. فإن قلت: لم تُدَّمتِ الإراحةُ على التَّسريح؟ قلت: لأنَّ الجَهالَ في الإراحةِ أظهر، إذا أقبلتْ مِلاءَ البُطونِ حافِلةَ الضَّروع، ثم أَوَتْ إلى الحَظائر حاضرةً لأهلها. وقرأ عِكْرمة: (حِينًا تُريحون وحِينًا تَسرحون) على أنَّ ﴿ تُرِيحُونَ ﴾ و﴿ شَرَحُونَ ﴾ وصفٌ للحِيْن. والمعنى: تُريحون فيه وتَسْرحون فيه، كقوله تعالى: ﴿ يَوْمُا لَا يَجْزِعَ وَالِدُ ﴾ [لقان: ٣٣].

[﴿ وَتَعْمِلُ أَنْقَ الَكُمْ إِلَى بَلَدِ لَمْ تَكُونُواْ بَلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسُ إِنَ رَبَّكُمْ لَرَهُونُ رَجِيمٌ ﴾ ٧]

قُرئ: ﴿ بِشِقِ ٱلْأَنفُسِ ﴾ بكسر الشّين وفتْجِها. وقيل: هما لُغتانِ في معنى المشقّة، وبينهما فرق: وهي أنَّ المفتوحَ مصدرُ شَقَّ الأمرُ عليه شَقَّا، وحقيقتُه راجعةٌ إلى الشَّقِ الذي هو الصَّدْع. وأمَّا الشِّق؛ فالنِّصْف، كأنه يَذهبُ نصفُ قوَّتِه؛ لِما ينالُه من الجَهْد. فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿ لَمْ تَكُونُواْ بَلِفِيهِ ﴾ ؟ كأنَّهم كانوا زَمانًا يتحمَّلون المشاقَ في بُلوغِه حتى حَملتِ الإبلُ أثقالَهم! قلت: معناه: وتحملُ أثقالَكم إلى بلدٍ لم تكونوا بالِغِيه

مَعانٌ مِنْ أُحِبِّنا مَعانُ يُجيبُ الصّاهلاتِ بهاالقِيانُ (١)

وهُو مِن بابِ التكميل، ولهذا قال: «وكسّبَتْهُمُ الجاهَ والحُرمةَ عندَ الناس، ومنهُ قولُه: ﴿ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةٌ ﴾ جَمَعَ بينَ الانتفاع والزِّينة، كها جَمَعَ بينَ سَتْرِ العَوْرةِ والزِّينة قولُه تعالى: ﴿ يُوَرِي سَوْءَ يَكُمْ وَرِيشًا ﴾ [الأعراف: ٢٦]، لأنّ الرِّيشَ: الجَهَالُ والزِّينة.

قولُه: (مِلاَءَ البُطون)، الجَوهريّ: والمُلْءُ بالفَتح: مصدَرُ قولِك: ملأَتُ الإناء، فهُو مملوءٌ، والمِلءُ بالكسرِ: اسمُ ما يأخذُه الإنساءُ إذا امتَلاً، يقال: أعطَى مِلْأَهُ ومِلْآيُه، وضَرْعٌ حافل، أي: ممتلئّ لبنًا.

⁽١) «ديوان سقط الزند» لأبي العلاء المعرّي، ص٦٤.

في التَقدير لو لم تُخلَقِ الإبلُ إلّا بجَهْد أنفُسِكم، لا أنهم لمَ يكونوا بالنِفيه في الحقيقة. فإن قلت: كيف طابَق قولُه: ﴿ وَتَخمِلُ أَنْقَالَكُمُ ﴾؟ وهلّا قيل: لمَ تكونوا حامِلِيْها إليه؟ قلت: طباقُه مِن حيثُ إنَّ معناه: وتحملُ أثقالَكم إلى بلد بعيد قد علمتُم أنكم لا تَبلغُونه بأنفُسِكم إلا بجَهْد ومشقَّة، فضلًا أنْ تَحمِلوا على ظُهورِكم أثقالَكم. ويجوزُ أن يكونَ المعنى: لم تكونوا بالغِيهِ بها إلا بشقِّ الأنفُس. وقيل: ﴿ أَنْقَالَكُم . ويجوزُ أن يكونَ المعنى: لم تكونوا بالغِيهِ بها إلا بشقِّ الأنفُس. وقيل: ﴿ أَنْقَالَكُم . وَعَن عِكْرِمة: البَلَد: مكَّة . ﴿ لَرَهُونُ لَرَحِيمٌ ﴾ حيثُ رَحِمَم بخَلْق هذه الحوامِلِ وتيسيرِ هذه المَصالح.

[﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِعَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَعْلَقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ٨]

قولُه: (لم تكونوا بالغيه بها)، أي: بالأثقال، والباءُ فيه، ظرف كَغْوِ للتّعدِية، وفي بِشِقّ الأنفُسِ مستقرّ، قال أبو البقاء: ﴿ بِشِقّ ﴾: في مَوضع الحالِ منَ الضمير المرفوع في ﴿ بَلِغِيهِ ﴾، أي: مشقوقًا عليكُم (١)، وأمّا توجيهُ السؤالِ: كيفَ ناسَبَ قولُه: ﴿ فَرَّ تَكُونُوا بَلِغِيهِ ﴾ قولَه: ﴿ وَتَعْمِلُ أَتْقَالَكُمُ ﴾؛ لأنّ المناسِبَ أنْ يقال: لم تكونوا حامِليه، لأنّ الحملَ شيءٌ، والبلوغ شيءٌ آخر؟ وأجابَ: أنّ المناسَبة بحسبِ المعنى، وهُو على وجوه ثلاثة، أحدُها: أن تجعلَ التنكيرَ في ﴿ بَلَهِ ﴾ للتفخيم والتكثير (٢)، أي: بلدِ بعيدِ شاسع، ليُناسِبَه البلوغ، ويَلزَمُ منهُ الحديثُ في نَفْي الحملِ بالطريقِ الأولى (٣)، كما قال: فَضْلًا أن يُعمَلَ المُثقال على ظهورِكم، وثانيها: أن يُعدّرَ في ﴿ بَلِغِيهِ ﴾ ما يعودُ إلى الأثقال. وثالثها: أنْ يُحمَلَ الأثقال على الأجرام.

قال في «الانتصاف»: ويُمكنُ أن يقال: إنه استَغنى بذكْرِ البلوغ عن ذكْرِ خَمْلِها؛ لأنّ ذلك معلومٌ منَ العادة؛ لأنّ المسافرَ لا يَستغني عن أثقالٍ يَستصحِبُها، والأولُ أوْلى(^{٤)}.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٠).

⁽٢) قوله: «والتكثير» سقط من النسخة (ف).

⁽٣) في (ط): «ويلزم منه الحديث بالنفي بالطريق الأولى».

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٩٥٥).

﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْمِعَالَ وَٱلْحَمِيرَ ﴾ عطفٌ على (الأنعامَ) [النحل: ٥]، أي: وخَلَقَ هؤلاءِ للرُّكوب والزِّينة، وقد احتُجَّ على حُرمةِ أكْلِ لحومِهنَّ

قولُه: (﴿ وَٱلْحَيْلَ وَٱلْحَمِيرَ ﴾: عطفٌ على «الأنعام»)، الرّاغبُ: الحيالُ أصلُه الصُّورةُ المجرّدةُ كالصُّورةِ المتصوّرةِ في المنام وفي المِرآة، وفي القلبِ بعدَ غيبوبةِ المُرثيّ، ثُمَّ يُستعمَلُ في صورةِ كلِّ أمر متصوّر، وفي كلِّ شَخْص دقيق يجري مجرى الحيال، والتخييل: تصويرُ خيالِ الشيءِ في النفْس، والتخيُّل: تَصَوَّرُ ذلك، وخِلْتُ: بمعنى ظنَنْتُ، يقالُ اعتبارًا بتصوَّرِ خيالِ المظنون، ويقال: خَيلَتِ السهاءُ: أبدَتْ خَيالًا للمَطَر، وفلانٌ مَحيلٌ بكذا أي: خَليقٌ، وحقيقتُه أنهُ مُظهِرُ خيالِ ذلك، والحُيلاءُ: التكبُّر على تخيُّلِ فضيلةٍ تراءَتْ للإنسانِ في نفْسِه، ومنهُ الحَيْلُ للّ قيل: إنهُ لا يركَبُ أحدٌ فرَسًا إلّا وجَدَ في نفْسِه نَخْوة (١٠).

قولُه: (وقد احتُجّ على حُرْمةِ أكلِ خُومِهنّ)، قال الإمام: واحتَجّ القائلونَ بتحريم لحومِ الحَيْل بهذه الآية، قالوا: منفَعةُ الأكلِ أعظمُ مِن منفعةِ الرُّكوب، ولو كان أكلُ لحم الحَيْل جائزًا لكان هذا المعنى أوْلى بالذِّكْر، وحيثُ لم يُذكر عَلِمْنا تحريمَه، ولأنهُ تعالى قال في صفةِ الأنعام: ﴿ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ والتقديمُ يفيدُ الحَصْرَ، ثُمّ قَرَنَ بعدَه الخيلَ معَ البِغالِ والحمير، وذكرَ أنّها خلوقةٌ للرُّكوبِ والزِّينة، ولأنّ قولَه: ﴿ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ يقتضي أن يكونَ تمامُ المقصودِ مِن خَلْقِها الركوبَ والزِّينة، ولو حَل أكلُها لم يكنْ تمامُ المقصودِ مِن خَلْقِها الركوبَ والزِّينة ، ولو حَل أكلُها لم يكنْ تمامُ المقصودِ مِن خَلْقِها الركوبَ

وقال: أَجَابَ الواحِديُّ بجوابِ حسَن، قال: لو دَلّتِ الآيةُ على تحريمِ أَكْلِ هذه الحيوانات، لكانَ هذا (٣) التحريمُ معلومًا في مكّة؛ لأنّ السُّورةَ مكّية، ولو كان كذلك، لكان قولُ عامّةِ المفسِّرينَ والمحدّثينَ: إنّ لحومَ الحُمُر الأهليّة حُرِّمتْ عامَ خَيْبَرَ غيرَ صحيح؛ لأنّ التحريمَ لمّا كان حاصِلًا قَبْلَ يوم خَيْبَرَ، لم يَبْقَ لتخصيصِه بذلك اليوم فائدةٌ (١).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۳۰٤.

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (١٩: ٢٢٩).

⁽٣) سقط لفظ «هذا» من النسخة (ح).

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (١٩: ٢٢٩).

ويَعضُدُه مارُوِّينا عن التَّرمذيِّ وأبي داودَ وابن ماجَه، عن المِقْدادِ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ألا إنِّي أوتيتُ الكتابَ ومِثلَهُ معَه، ألا يوشكُ رجُلٌ شَبْعانُ على أريكتِه يقولُ: عليكُم بهذا القرآن، فها وجَدتُم فيه مِن حرام فحَرِّموه، ألا لا يحِلُّ للقرآن، فها وجَدتُم فيه مِن حرام فحَرِّموه، ألا لا يحِلُّ لكُمُ الحارُ الأهليُّ ولا أكلُ ذي نابٍ منَ السِّباع (١٠)، والحديثُ صرّحَ أنّ الحهارَ ما حُرِّمَ بالكتاب، بل بالسُّنة.

وقالَ مُحيي السُّنة: واحتَجَّ بهذه الآيةِ مَن حرّمَ لحومَ الحَيْل، وهُو قولُ ابنِ عبّاس، وتَلا هذه الآيةَ فقال: هذه للرّكوب، وإليهِ ذهبَ الحَكَمُ ومالكٌ وأبو حنيفة، وذهبَ جماعةٌ إلى إباحتِها، وهُو قولُ الحسَن وشُرَيْح وعطاء وسعيدِ بنِ جُبَيْر، وبه قال الشافعيُّ وأحمدُ وإسحاقُ، ومَن أباحَها قال: ليس المرادُ من الآيةِ بيانَ التحليل والتحريم، بل المرادُ منه تعريفُ الله عبادَه نِعمَه، وتنبيهُهم على كهالِ قُدرتِه وحِكمتِه، واحتَجّوا بها رَوى جابرٌ، أن رسولَ الله ﷺ بَهى يومَ خَيْبَرَ عن لحوم الحمرُ الأهْليّةِ وأذِنَ في لحوم الحيْل (٢)، أخرجَهُ البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ والنّسائيُّ والدّارِميُّ وابنُ ماجه (٣)، والتحقيقُ هذا.

وبيانُه: أنهُ سبحانَه وتعالى لمّا نَهى المشركينَ عنِ استعجالِ نزولِ العذابِ استهزاءً بقولِه: ﴿ أَنَّ آمَرُ اللهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ كأنهُ ما التَفْتَ إلى استهزائهم، وأخرَجَ الكلامَ على الأسلوبِ الحكيم، أي: لم تَستعجِلونَ بنزولِ ما يُرديكم ويَستأصلُكم؟ فهلّا تنتفعونَ بنزولِ ما يُحييكم، ويُنجيكم منه، وهُو هذا القرآنُ الذي هو بمَثابةِ الرُّوحِ لحياة القلوبِ المَيْتة، وهذا الرّسولُ الكريمُ، وبالمؤمنينَ رؤوفٌ رحيم، يدعُوكُم إلى التوحيدِ والتقوى، ويُبَصِّرُكمُ الدّلائلَ الدّالةَ على وَحْدانيّةِه لئلّا تُشرِكوا به شيئًا، ويُنبّهُكم على النّعَم السّابغةِ التي توجِبُ أن تَشكروه على وَحْدانيّةِه لئلّا تُشرِكوا به شيئًا، ويُنبّهُكم على النّعَم السّابغةِ التي توجِبُ أن تَشكروه

⁽١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، وابن ماجه (١٢)، والترمذيّ (٢٦٦٤) وقال: هذا حديثٌ حسَنٌ غريبٌ من هذا الوجه.

⁽۲) «معالم التنزيل» (٥: ١٠).

⁽٣) أخرجه البخاريّ (٢١٩٤)، ومسلم (١٩٤١)، وأبو داود (٣٧٨٨)، والنسائيّ (٧: ٢٠٢)، والدّارميّ (١٩٩٣)، وابن ماجه (٣١٩٨)، والترمذيّ (١٧٩٣) وغيرهم.

وتَعبُدُوهُ مِن دلائلِ الآفاقِ والأنفُسِ وما خلَقَ لكم من الأنعامِ وغيرِها لانتفاعِكم بها بالأكلِ والرّكوبِ وجَرِّ الأثقالِ والزِّينةِ على ما ألِفتُم واتّخذتُم شِعارًا لأنفُسِكم وافتَخرتُم بها؟ يدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ وَلَكُمُ فِيهَاجَمَالُ حِينَ ثَرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾.

وأمّا الجوابُ عن قولِم: «لو كانَ أكلُ لحوم الحَيْلِ جائزًا لكان هذا المعنى أوْلى بالذّكر»، فقد أشارَ إليه القاضي بأنْ قال: لا دليلَ فيه، إذ لا يلزَمُ مِن تعليل الفعل بها يُقصَدُ به غالبًا أن لا يُقصَدَ منهُ غيرُه أصلًا (١)، وأمّا الجوابُ عن الحَصْرِ بتقديم معمولِ ﴿ يَأْكُونَ ﴾، فهُو النّظرُ إلى رعايةِ الفواصِلِ لا غيرُ، كها سبَقَ هذا، ولو فَهِمَ الصّحابةُ رضوانُ الله عليهم مِن هذه الآياتِ غيرَ ما هِيَ عليه مِن بيانِ الامتنان، لم يكنْ فعلُهم يومَ خَيْبَر رشيدًا، على ما رَوَيْنا في «صحيح البخاريِّ»، عن البراء بنِ عازِب وعبد الله بن أبي أوْفى: أنهم كانوا مع النبيِّ عَيْقُ، فأصابوا حُرًا فطَبَخوها، فنادى منادى رسولِ الله عَيْقِ: أكفنوا القُدور (٢).

فإن قلت: لم لا يجوزُ أن يُستنبطَ التحريمُ على طريقةِ إشارةِ النّص؟ قلتُ: إشارةُ النّصٌ من الدّلائلِ الدّقيقة اللّطيفةِ المستخرَجة من الأحكام، والكلامُ مَسوقٌ للامتنانِ كما سبق. من الدّلائلِ الدّقيقة اللّطيفةِ المستخرَجة من الأحكام، والكلامُ مَسوقٌ للامتنانِ كما سبق، نعم، فيه إشارةٌ إلى جُلِّ الغرَض فيها، ومعظم الانتفاع منها ما ذكرَ من الرّكوبِ والزّينة، وأمّا التّحريمُ فلا، ولا بُدّ مِن دليل مُنفصِلِ للتحريمِ والتحليل، والدّليلُ مِن جانِبنا، ولولا أنّ ورودَ الآيةِ للامتنانِ بحَسبِ ما ألفوا واعتادوا لم يَذكُرِ الزّينةَ أصلًا، وكيف ذلك وقد ورَدَ النّهيُ عنها على ما رَوينا عن البُخاريُ ومسلم ومالكِ وأبي داودَ والنّسائيُ، عن أبي هريرةَ في حديثٍ طويل: قال رسولُ الله ﷺ: «الْخيلُ ثلاثة: هِي لرجُل أَجْر، ولرجُل سَتْر، وعلى رجُل وِزْر، فأمّا الذي له أجرٌ فرجُلٌ ربَطَها في سبيل الله»، وساق الحديثَ إلى قولِه: «ورجُلٌ ربَطَها تعَنيًا وتعفّقًا ثُمّ لم ينسَ حق الله في رِقابِها ولا ظهورِها، فهيَ لذلك الرّجُل سَتْر، ورجُلٌ ربَطَها فخرًا ورِياءً ونواءً على أهلِ الإسلام، فهيَ على ذلك وِزْر» الحديث الربال.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٨٧).

⁽٢) أخرجه البخاريّ (٢٢١)، ومسلم (١٩٣٨) وغيرهما.

⁽٣) سبق تخريجه.

بأن عَلَّل خَلْقَهَا بالرُّكوب والزِّينة، ولم يَذكرِ الأكْل بعد ما ذَكرَه في الأنعام. فإن قلت: لم انتصب ﴿ وَنِينَة ﴾ ؟ قلت: لأنه مفعولٌ له، وهو معطوفٌ على محل ﴿ لِبَرِّكَ بُوهَا ﴾ فإن قلت: فهلّا وَرَدَ المعطوفُ والمعطوفُ عليه على سَنَن واحد! قلت: لأنَّ الرُّكوب فعلُ المخاطبين، وأمّا الزِّينةُ ففِعلُ الزائن؛ وهو الخالق. وقُرئ: (لتركبوها زينةً) بغير واو، أي: وخَلَقَها لنرُكبوها. أو: تجعلُ (زينةً) حالًا منها، أي: وخَلَقَها لنرُكبوها واف وهي زينةٌ وجمال. ﴿ وَيَعَلَّقُ مَا لَا تَعَلَّمُ مَا لَا شَياءِ المعلومة مع الدلالةِ على تعلمُ كُنْهَه وتفاصيلَه، ويَمنُ علينا بذِكْره كها مَنَّ بالأشياءِ المعلومة مع الدلالةِ على قدرته. ويجوزُ أن يُزيدنا دلالةً على اقتدارِه قدرته. ويجوزُ أن يُجوزُ أن يُؤيرَنا بأنَّ له من الخلائق ما لا عِلْمَ لنا به؛ ليزيدَنا دلالةً على اقتدارِه

قولُه: (ما ذكرَهُ في الأنعام)، أي: في شأنِ الأنعام، وهُو قولُه تعالى: ﴿ وَٱلْأَنْفَامَ خَلَقَهَا ۗ لَكَّمُ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾.

قولُه: (وأمّا الزّينةُ ففعلُ الزائن، وهُو الخالق)، يعني: يكفي في شَرْطِ حذْفِ اللام أن يكونَ مصدرًا وفعلًا لفاعل المعلّل، وفيه دليلٌ على أنّ المقارنة ليست بشَرْط، قال صاحبُ "التخمير»: "المقارنة ليست بشَرْط، بدليلِ قولِه: ﴿وَزِينَةٌ ﴾ ف "زينة » منصوبٌ بمعنى اللام، ولم تكنْ موجودة وقتَ الحَلْق، فالمعنى: بالمقارنة أن لا يكونَ متقدِّمًا، ولا بأسَ بالتأخُر، نحوَ: شَربتُ الدّواءَ إصلاحًا للبدّن، والإصلاحُ (۱) متأخِّرٌ غيرُ واقع عندَ الشرُّب (۲). وقال السّجاوَنديُّ في "شرْحِ المفصّل»: ولا بدّ من أن يكونَ المصدرُ واقعًا بعدَ الفعل. وقال وقال السّجاوَنديُّ في "شرْحِ المفصّل»: ولا بدّ من أن يكونَ المصدرُ واقعًا بعدَ الفعل. وقال صاحبُ "الانتصاف»: والجوابُ القويُّ أنّ الرّكوبَ هُو المقصودُ الأصليُّ من هذه الأشياء، والتزيينُ تابع، فاقترَنَ المقصودُ باللام الصّريحة؛ لأنهُ أهمُّ الغرَضَيْن، وحُذِفت منَ الزِّينةِ والتزيينُ تابع، فاقترَنَ المقصودُ باللام الصّريحة؛ لأنهُ أهمُّ الغرَضَيْن، وحُذِفت منَ الزِّينةِ لأنهَ أهمُّ الغرَضَيْن، وحُذِفت منَ الزِّينةِ لأنهُ أهمُّ الغرَضَيْن، وحُذِفت منَ الزِّينةِ لأنهَ أهمُّ الغرَضَيْن، وحُذِفت منَ الزِّينةِ لأنهَ أهمُ العَرضَيْن، وحُذِفت منَ الزِّينةِ المُعْرَاءِ عن القاضى (٤).

قُولُه: (وخلَقَها زينةً لتركبوها)، أي: خلَقَ بمعنى: جعَلَ، وزينةً: ثاني مفعولَيْه.

⁽١) في النسخة (ف): «والصلاح».

 ⁽٢) «التخمير» لصدر الأفاضل الخوارزمي (١: ١٩ ٤ - ٤٢٠).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٥).

⁽٤) في ﴿أنوار التنزيلِ ﴿ ٣: ٣٨٧).

بالإخبار بذلك، وإنْ طَوى عنا عِلْمَه؛ لِحِكْمة له في طَيِّه. وقد حُمُلِ على ما خَلَقَ في الجنَّةِ والنار، مَّا لم يبلُغْه وَهْمُ أَحَد، ولا خَطرَ على قَلْبه.

[﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّكِيلِ وَمِنْهَا جَآيِرٌ وَلَوْ شَآَّةَ لَمَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ٩]

المرادُ بالسبيل: الجِنْس؛ ولذلك أضاف إليها القصد، وقال: ﴿وَمِنْهَا جَايِرٌ ﴾. والقَصْد: مصدرٌ بمعنى الفاعِل، وهو القاصِد. يقال: سبيلٌ قصد وقاصِد، أي: مُستقيم، كأنه يَقصِدُ الوجة الذي يؤمُّه السالِكُ لا يَعدِل عنه. ومعنى قولِه تعالى: ﴿وَعَلَى اللّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ ﴾: أنَّ هداية الطريقِ المُوصِل إلى الحقِّ واجبةٌ عليه، كقوله: ﴿إِنَّ عَيْنَا لَهُدَىٰ ﴾ [الليل: ١٢]. فإن قبلت: لِم عَيَّر أسلوبَ الكلام في قوله: ﴿وَمِنْهَا جَايَرٌ ﴾؟ قلت: ليُعلَمَ ما يجوزُ إضافتُه إليه من السبيليْن وما لا يجوز، ولو كان الأمرُ كما تزعم المُجبِرة لَقيل: وعلى الله قصدُ السبيل وعليه جائرُها، أو: وعليه الجائر. وقرأ عبدُ الله:

قولُه: (ولذلك أضاف)، يعني: دلّتِ الإضافة، وقولُه: ﴿ رَمِنْهَا جَابِرٌ ﴾، على أنّ المرادَ بالسّبيل الجنس، وهُو مِن إضافةِ الخاصِّ إلى العامّ، ونحوُه: خاتَمُ الفِضّة، سحْقُ الثّوب، لأنّ السبيلَ إمّا مُستقيمٌ وهُو المرادُ منَ القَصْد، وإمّا معوَجٌّ وهُو الجائر. وقال أبو البقاء: وقَصْدُ: مصْدَرٌ بمعنى إقامةِ السّبيلِ أو تعديلِ السّبيل، وليس مصدرَ قصَدتُه بمعنى أتَيْتَهُ (١).

قولُه: (كأنهُ يَقصِدُ الوجهَ الذي يؤمُّه السالكُ)، وهُو مِن بابِ: طريقٌ سائرٌ ونَهَرٌ جارٍ. قولُه: (ولو كانَ الأمرُ كما تَزعُمُ المُجبِرةُ لقيل. . . وعليه جائرُها)، قال الإمامُ: أجابَ أصحابُنا عنهُ بأنّ المرادَ: على الله _ بحسبِ الفَضْل والكرّم _ بيانُ الدِّينِ الحقّ، والمذهبِ الصّحيح، فأمّا بيانُ كيفيّةِ الإغواءِ والإضلالِ فذاك غيرُ واجب(٢).

وقلتُ: ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: على الله بيانُ استقامةِ الطريقِ بالآياتِ والبراهينِ على سبيلِ التّفضُّلِ والكرَم، وبيانُ اعوِجاجِ الطريق، فمنها مستقيمٌ كطريقِ الإسلام ليَهتَدوا بها،

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٠).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (١٩: ٢٣٢).

(ومنكم جائر)، يعني: ومنكم جائزٌ جارَ عن القَصْد بسُوءِ اختياره، والله بَريء منه. ﴿ وَلَوْ شَكَآءَ لَهَدَىٰكُمُ أَجْمَعِينَ ﴾ قَسْرًا وإلجاء.

ومنها جائرٌ كطريقِ سائرِ الأمم الضّالّة ليتَجَنّبوا منها، فاختصَرَ على تقديرِ اللّفِّ والنّشْرِ التقديرِيِّ، وإضافةُ طريقِ الحقِّ دونَ الجائرِ إلى الله تعالى على أسلوبِ قولِه تعالى: ﴿أَنْهَنْتَ عَلَيْهِمْ عَيْرِالْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضّالَانِينَ ﴾ [الفاتحة: ٧].

وقولُه: ﴿ وَإِذَا مَرِضَتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٨٠] ويَعضُدُ ما ذَكَرْنا مِن أنّ على الله تمييزَ الطريقَيْنِ وبيانَ السّبيلَيْنِ تفضُّلًا قولُ مُحيي السُّنّة: ﴿ وَعَلَى اللهِ قَصَدُ السّبيلِ ﴾ يعني: بيانَ طريقِ الهُدى منَ الضّلالة، فالقَصْدُ منَ السبيل: دينُ الإسلام، والجائرُ منها: اليهوديّةُ والنّصرانيّةُ وسائرُ مِلَلِ الكُفْر (١).

قالَ في «الانتصاف»: أينَ يذهبُ الزنخشريُّ عن تَتمّتِها: ﴿ وَلَوْ شَكَاءَ لَمُدَنكُمُ أَجْمَعِينَ ﴾؟ ولو كان بزَعْمِ القَدَريّةِ لقال: فقد (٢) هدَيْناكم أجمعين (٣)، ﴿ أَفَتُوْمِئُونَ بِبَغْضِ ٱلْكِئْبِ وَتَكَفُّرُونَ بِبَغْضِ ٱلْكِئْبِ وَتَكَفُّرُونَ بِبَغْضِ ﴾، ففسّر وها بالقَسْرِ والإلجاءِ وحرّفوا الكَلِمَ عن مَواضِعِه، وأمّا المخالفةُ بينَ الأسلوبَيْن، فلإقامةِ حُجّةِ الله على الخَلْق، وأنهُ بَيّنَ السبيلَ القاصِدَ والجائر، وهدى قومًا بينَ الأسلوبَيْن، فأضل قومًا اختاروا الضّلال، وقد عُلِمَ أنّ للفعلِ اعتبارَيْنِ، فإضافتُه إلى العبدِ باعتبارِ اختيارِه له (٤).

قولُه: (جائرٌ جارَ عن القَصْد)^(٥)، الرّاغبُ: الجارُ: مَن يَقرُبُ مَسْكَنُهُ منكَ. وهو منَ الأسهاءِ المتضايفة، ولمّا استُعظِمَ حقُّ الجارِ شَرْعًا وعَقْلًا عُبِّرَ عن كلِّ مَن يعظُمُ حقُّه أو يَستعظِمُ حقَّ غيرِه بالجار. قال تعالى: ﴿وَٱلْجَارِذِي ٱلْقُرْبَى ﴾ [النساء: ٣٦] ويقال: استجرْتُ فلانًا فأجارَني، وقال: ﴿وَهُو يُجِيرُ وَلَا يُجُكارُ

⁽١) «معالم التنزيل» (٥: ١١).

⁽٢) سقط لفظ «فقَدْ» من النسخة (ح).

⁽٣) قوله: «ولو كان بزعم القدرية لقال: فقد هديناكم أجمعين» سقط من (ط).

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٦).

⁽٥) في النسخة (ح): «الطريق».

[﴿ هُوَ ٱلَّذِى آَنَزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآَةً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ شَيِمُونَ * أَنْمِتُ لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ شِيمُونَ * يُنْهِتُ لَكُمْ بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّبُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَتُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآئِنَ فَي النَّمَرُونَ ﴾ ١٠-١١] ذَلِكَ لَآيَكُ لِقَوْمِ يَنْفَكَرُونَ ﴾ ١٠-١١]

﴿ لَكُرُ ﴾ متعلّق بـ ﴿ أَنزَلَ ﴾ ، أو بـ ﴿ شَرَابٌ ﴾ ، خبرًا له. والشَّراب: ما يُشرَب. ﴿ شَبَحَرُ ﴾ يعني: الشَّجَر الذي تَرْعاه المواشي. وفي حديث عِكْرمة: لا تأكُلوا ثَمَنَ الشَّجَر فإنه سُحْت. يعني الكَلاْ. ﴿ نُسِيمُونَ ﴾ مِنْ سامَتِ الماشية؛ إذا رَعَت، فهي سائمة، وأسامَها صاحبُها، وهو من السُّوْمَة؛ وهي العَلامة؛ لأنها تُؤثِرُ بالرَّعي

عَلَيْهِ ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، وباعتبارِ القُرب، قيل: جارَ عنِ الطريق، ثُمَّ جعَلَ ذلك أصلًا في العُدولِ عن كلِّ حقِّ، فبنى منهُ الجَوْرَ. قال تعالى: ﴿وَمِنْهَا جَارِّرٌ ﴾ أي: عادلٌ عنِ المحجّةِ (١).

قولُه: (والشّرابُ: ما يُشرَبُ)، عن بعضِهم: الشُّربُ: تناوُلُ كلِّ ماثع، ماءً كان أو غيرَه، والشّريبُ: المُشارِبُ والشّراب^(٢).

قولُه: (وفي حديثِ عِكرمةَ: لا تأكُلوا ثمنَ الشّجَر)، يعني: الكلاً، «النّهاية»: وفي الحديثِ: «لا يمنَعْ فضْلَ الماءِ ليمنَعَ به الكلاً» (") الكلاً: النّبات، والعُشْب، سواءٌ رَطْبُه ويابِسُه، ومعناه: أنّ البئرَ تكونُ في البادية ويكونُ قريبًا منهُ الكلاُ، فإذا ورَدَ عليها واردٌ، فعَلَبَ على مائها، ومنَعَ مَن يأتي بعدَه منَ الاستقاءِ منها، فهُو بمَنْعِه الماء، مانعٌ منَ الكلاِ، لأنهُ متى ورَدَ عليه رجلٌ بإبلِه فأرعاها ذلك الكلا، ثُمّ لم يَسْقِها، قتلَها العطشُ، فالذي يمنَعُ ماءَ البئرِ يمنَعُ النباتَ القريبَ منه، وقال الرّبّاجُ: كلُّ ما نبّتَ منَ الأرض فهُو شجَرٌ، قال الراجز:

نَعلِفُها اللَّحمَ إذا عَــزّ الشجَــرْ والخيلُ في إطعامِها اللَّحمَ ضرّرْ⁽¹⁾

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۲۱۱.

⁽٢) هذا كالمستمدِّ من الراغب في «مفردات القرآن»، ص ٤٤٨-٤٤٩

⁽٣) أخرجه البخاريُّ (٢٣٥٣)، ومسلم (١٥٦٦) وغيرهما من حديثِ أبي هريرةَ رضَي الله عنه.

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٩٢)، والرَّجَزُ المذكور للنمِر بن تَوْلب العُكلِّي.

عَلاماتٍ في الأرض. وقُرئ: ﴿ يُنْبِتُ ﴾ بالياء والنون. فإن قلت: لِمَ قيل: ﴿ وَمِن كُلِّ النَّمَرَاتِ ﴾ بالياء والنون. فإن قلت: لِمَ قيل: ﴿ وَمِن كُلِّ النَّمَرات لا تكونُ إلّا في الجنَّة، وإنها أُنبِتَ في الأرض بعضٌ مِن كلِّها؛ للتَّذْكرة. ﴿ يَنَفَرَدِت ﴾: يَنظُرون فيستدلُّون بها عليه وعلى قُدْرتِه وجَكْمته. والآية: الدّلالةُ الواضحة. وعن بعضِهم: (يُنبَّتُ) بالتشديد. وقرأ أبيُّ بن كَعْب: (يَنبُتُ لكم به الزرعُ والزيتونُ والنخيلُ والأعنابُ) بالرفع.

[﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْيَلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْفَمَرُّ وَالنَّجُومُ مُسَخَّرَتُ بِأَمْرِهِ ۗ إِكَ فِي ذَلِكَ لَاَيْنَ ِلِقَوْمِ يَعْقِلُوكَ ﴾ ١٢]

قُرئت كلُّها بالنَّصب على: وجَعَلَ النجومَ مُسخرًّات، أوْ على: أنَّ معنى تسخيرِها

قولُه: (﴿ يُنْبِتُ ﴾: بالياءِ والنّون)، بالنّونِ: أبو بكر (١١).

قولُه: (لأنّ كلّ الثمراتِ لا تكونُ إلّا في الجَنّة)، أي: إنّها قيل: ﴿مِن كُلِّ ﴾ بزيادةِ «مِنَ» التبعيضيّة ليدُلّ على أنّ كلّ الثمراتِ لا تكونُ إلّا في الجنّة (٢)، وإنّها أُنبِتَ في الأرضِ بَعْضٌ مِن كلّها.

قولُه: (بعضٌ مِن كلِّها: للتّذكرة)، أي: إذا رأَوْا ما في الجَنّةِ منَ الثمراتِ ذَكَروا ما في الدُّنيا ليَعلَموا التفاوتَ، كما ذكرَ في أوّلِ البقرة في قولِه تعالى: ﴿وَأَتُواْ بِهِـمُتَشَيْهِمَــا﴾ [البقرة: ٢٠].

قولُه: (على: وجعَلَ النّجومَ مُسخّراتٍ)، أي: يجعَلُ ناصبَ النَّجومِ مُضمَرًا وهُو جعَلَ، ومُسَخّرات: ثاني مفعولَيْه، والجُملةُ معطوفةٌ على جُملةِ قولِه: ﴿وَسَخَرَ لَكُمُ ٱلْيَلَ وَالنّهَارَ وَالشّمَسَ وَٱلْقَمَرَ ﴾، ولا يجوزُ على هذا أن يُعطَفَ على المنصوباتِ بـ﴿وَسَخَرَ ﴾، وهِي ﴿النّهَارَ وَالشّمَسَ وَٱلْقَمَرَ ﴾، ولا يُحِورُ على هذا أن يُعطَفَ على المنصوباتِ بـ﴿وَسَخَرَ ﴾، وهِي ﴿النّيَلَ وَالنّهَارَ وَالشّمَسَ وَٱلْقَمَرَ ﴾؛ لأنّ ﴿مُسَخَرَتٍ بِأَمْرِهِ ﴾ حينتذ : حالٌ من المذكورات (٣)، وقيل:

⁽١) وعلله أبو زُرعة بإخبارِ الله عن نفْسِه بلَفْظِ الملوك كما قال: ﴿ تَحَنُ قَسَمْنَا ﴾ [الزخرف: ٣٧]. انظر: «حجّة القراءات»، ٣٨٦.

⁽٢) من قوله: «أي: إنَّما قيل: ﴿ مِن كُلِّ ﴾ الى هنا سقط من (ح)

⁽٣) لتمامِ الفائدةِ انظر: «المحرّر الوجيز» لابن عطيّة، ص ١٠٨٦.

للناس: تَصييرُ هانافعةً لهم، حيثُ يَسكنون بالليل، ويَبتغُون مِن فَضْله بالنهار، ويَعلَمون عَدَدَ السِّنينَ والحِساب بمَسِيرِ الشَّمس والقَمَر، ويَهتدون بالنُّجوم. فكأنه قيل: ونَفَعكم بها في حالِ كونها مُسخَّراتٍ لِما خُلقن له بأمْرِه. ويجوزُ أن يكون المعنى: أنه سخَّرها أنواعًا من التَّسْخير، جَمْعُ مُسخَّر، بمعنى: تَسْخير، مِن قولِك: سخَّره الله مُسخَّرًا، كقولك: سرَّحه مُسرَّحًا، كأنه قيل: وسخَّرها لكم تسخيراتٍ بأمْره. وقُرئ بنَصْب كقولك: سرَّحه مُسرَّحًا، كأنه قيل: وسخَّرها لكم تسخيراتٍ بأمْره. وقُرئ بنَصْب (الليلَ والنهار) وحدَهما، ورفع ما بعدَهما على الابتداءِ والخَبَر. وقُرئ: ﴿وَالنَّبُومُ مُسَخَّرَتُ ﴾ بالرفع، وما قَبْلَه بالنصب. وقال: ﴿إِنَ فِي ذَلِكَ لَاَينتِ لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴾ مُسَخَّرَتُ ﴾ بالرفع، وما قَبْلَه بالنصب. وقال: ﴿إِنَ فِي ذَلِكَ لَاَينتِ لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴾ فجَمَعَ الآية. وذكر العَقْل؛ لأنَّ الآثارَ العُلُويَّة أَظهرُ دلالةً على القُدْرة الباهرة، وأبْينُ شهادةً للْكِبْرياء والعَظَمة.

للفعل، فكان المعنى: سخّر هذه الأشياء في حالِ كوْنِها مُسَخّراتٍ بأمرِه، فهُو خلَقَ. نعَمْ، يجوزُ أن يُستعارَ سَخّر لكم لقولِه: نفَعَكم؛ لأنّ الغرَضَ مِن تسخيرِها النفْعُ، فكأنهُ قيل: ونفَعَكم بها في حالِ كونِها مُسَخّراتٍ لِما خُلِقْن لهُ.

قولُه: (أنهُ سخّرها أنواعًا منَ التسخير)، أي: جعَلَ «مُسَخّراتِ»: مفعولًا مطلقًا، على تأويل مُسَخّر بمعنى تسخير، وإنّها جمعَ لإرادةِ الأنواع.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿وَالنَّبُومُ مُسَخَرَتُ ﴾ بالرّفع، وما قبلَه بالنّصب): ابنُ عامر: «والشمسُ والقمرُ والنّجومُ مُسَخَرَاتٌ» بالرّفع في الأربعة (١)، وحفْصٌ: برَفْع ﴿وَالنَّبُومُ مُسَخَرَاتٌ» فقطْ، والباقونَ: بالنّصب، وقال القاضي: هذا على الابتداء والخبر، فيكونُ تعميهًا للحُكمِ بعدَ تخصيصه (٢).

قولُه: (لأنّ الآثارَ العُلُوبةَ أظهَرُ دِلالةً)، أي منَ السُّفْليّة، يعني: حينَ ذكرَ الآثارَ

⁽١) وعلَّهُ اختياره أنهُ لا يصلحُ أن تقول: «وسخَّرَ النجومَ مسخِّرات» فقطَعها عمَّا قبْلَها، وجعل «النَّجوم» مبتدأ، و«مسخّرات» خبرًا. انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨٦.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٨٩).

[﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِ ٱلْأَرْضِ مُغْنَلِفًا ٱلْوَنْلُةُ إِنَّ فِى ذَلِكَ لَآبَةً لِفَوْمِ بَذَّكَّرُونَ ﴾ ١٣]

﴿ وَمَاذَراً لَكُمْ ﴾ معطوفٌ على ﴿ ٱلْيَلَ وَٱلنَّهَارَ ﴾ يعني: ما خَلَقَ فيها مِن حيوانِ وشَجَر وثمرٍ وغيرِ ذلك مُحتلِفَ الهَيْئاتِ والمَناظر.

[﴿ وَهُوَ الَّذِى سَخَرَ ٱلْبَصْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْبَةً تَلْبَسُونَهَا وَنَدَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ. وَلَعَلَكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ١٤]

﴿ لَحْمُ الطَّرِيُّ اللهِ : هو السَّمك، ووَصفه بالطَّراوة؛ لأنَّ الفسادَ يُسرِع إليه؛ فيُسارَعُ إلى أكْله؛ خيفةً للفساد عليه. فإن قلت:

السُّفليَّةَ أَفردَ الآيةَ، وذكَرَ التفكُّر^(۱)، وحيَن ذكَرَ العُلُويَّةَ جَمعَها، وذَكَرَ العقلَ، وذلك أنَّ الاَّثارَ السُّفليَةَ ^(۱) مُخْفَيَّةٌ، فتَحتاجُ إلى إمعانِ النظر، ودِقّةِ الفِكَر، والآثارُ العُلُويَّة تُدرك في بدُوً العقل، وهِيَ معَ ذلك متشَعِّبة، وفيها أنواعٌ من الدِّلالات.

قولُه: (ووصَفَه بالطّراوة، لأنّ الفسادَ يُسرعُ إليه فيُسارَعُ (٣) إلى أكلِه)، الراغب: طَريًا: غَضًّا، منَ الطراءِ والطَّراوة، يقال: طرّيتُ كذا فطَرِيَ، ومنهُ: المطرّاةُ منَ الثياب، والإطراءُ: مَدْحٌ يجَدّدُ ذكْرُه، وطَرَأَ بالهمزة: طلَعَ (٤).

الانتصاف: وفيه إرشادٌ لأن يُتناوَلَ طرِيًّا، فقد قال الأطبّاءُ: أكلُه بعدَ ذهابِ طَراوتِه مِن أُضَرِّ ما يكون^(ه).

⁽١) يعني قوله تعالى في الآية اللاحقة: ﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِٱلْأَرْضِ مُثْلِفًا ٱلْوَنْكُ إِنَ فِ ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمِ يَذَكَرُونَ ﴾ [النحل: ١٣].

⁽٢) من قوله: «أفردَ الآيةَ، وذكرَ التفكُّر» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٣) قوله: «إليه فيُسارَع» سقط من (ح).

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص ١٩٥٠

⁽٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٨).

ما بال الفقهاء قالوا: إذا حلف الرَّجلُ لا يأكلُ لحمًا، فأكل سَمكًا: لم يَحْنث، والله تعالى سمًّا لحمًا كما ترى؟ قلت: مَبْنى الأيهان على العادة، وعادةُ الناسِ إذا ذُكر اللَّحمُ على الإطلاق أن لا يُفهَمَ منه السَّمَك، وإذا قال الرَّجلُ لغُلامِه: اشترِ بهذه الدراهم لحمًا، فجاء بالسَّمك؛ كان حقيقًا بالإنكار. ومِثالُه: أنَّ الله تعالى سمَّى الكافرَ دابَّة في قوله: فإنَّ شرَّ الدَّوَآبِ عِندَ اللهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الأنفال: ٥٥]، فلو حَلفَ حالِفٌ لا يركبُ دابَّة، فركبَ كافرًا: لم يحنث. ﴿ عِلْيَةَ ﴾: هي اللَّؤلؤ والمَرْجان. والمرادُ بلُبسهم: لُبسُ نسائهم؛ فركبَ كافرًا: لم يحنث، ﴿ عِلْنَهُ إنها يتزيَّنَ بها مِن أَجْلِهم، فكأنَّها زِيْنتُهم ولِباسُهم. المَخْر: شَقُ الماءِ بحَيْزُومها. وعن الفرَّاء: هو صوتُ جَرْيِ الفُلك بالرِّياح. وابتغاءُ الفَضْل: التَّجارة:

[﴿ وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَسِى أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَا وَسُبُلًا لَعَلَكُمْ تَهْتَدُونَ * وَعَلَىمَتَ وَالْهَا وَسُبُلًا لَعَلَكُمْ تَهْتَدُونَ * وَعَلَىمَتَ وَوَالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ ١٥-١٦]

قولُه: (ما بالُ الفقهاء) قيل: «ما» مبتدأٌ، و «بالُ»: خبَرُه، و «قالوا»: حالٌ منَ «الفقهاء»، لأنهُ في المعنى: فاعل، لأنّ قولَك: ما بالُك؟ معناه: ما تصنَعُ؟ نحوَ: ما شأنُك؟

قولُه: (ولأنَّهنَّ إنَّها يتزَيّن بها مِن أُجلِهم، فكأنّها زينتُهم ولِباسُهم)، الانتصاف: لله دَرُّ مالكِ حيث جعَلَ للزّوجِ الحَجْرَ على زوجتِه فيها لهُ [بالّ](١) مِن مالهِا، وهُو مقدارُ الثلُث، فحَقُّه فيه بالتجَمّل(٢)، وفي هذه الآيةِ جعَلَ حظّ المرأةِ مِن زينتِها للزّوج، فجعَلَ لِباسَها لباسَه.

قولُه: (بحَيْزومِها)، أي: السفينة، والحَيْزومُ: وسَطُ الصّدر، وما يُضَمُّ عليه الحِزامُ (٣).

⁽١) زيادةٌ من «الانتصاف».

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٨).

⁽٣) ومنهُ قولُ طرَفة بن العبد في وصفِ ناقتِه وتشبيهها بالسفينة:

يشقُّ حبابَ الماءِ حيْزومُها بها كما قسّمَ التُّرْبَ المفايِلَ باليدِ انظر: «شرح القصائد العشر» للخطيب التبريزي، ص٩٨.

﴿ أَن تَعِيدَ بِحَكُمْ ﴾: كراهة أن تَميدَ بكم وتضطربَ. والمائِد: الذي يُدارُ به إذا ركبَ البَحْر. قيل: خَلَقَ الله الأرضَ فجعلتْ تَمُور، فقالت الملائكة: ما هيَ بمَقرَّ أحدِ على ظَهْرها، فأصبحتْ وقد أُرسِيَتْ بالجبال، لم تَدْرِ الملائكةُ ممَّ خُلقت. ﴿ وَآنَهُ رَا ﴾: وجَعَلَ فيها أنهارًا؛ لأنَّ ﴿ اللَّهَ ﴾ فيه معنى: جَعَل، ألا ترى إلى قوله: ﴿ النَّهَ خَلَقُ مَا لَا تَرَى إلى قوله: ﴿ النَّهَ خَلَلُمُ اللَّهُ وَكُلُ مَا اللَّرْضَ مِهَدَدًا * وَآلِهُ إِلَى اللهُ وَكُلُ مَا تَسْدِلُ بِهِ السَّابِلَةُ مِن جَبَلِ ومَنْهَلِ وغيرِ ذلك. والمرادُ بالنَّجم: الجِنْس، كقولك: تَستدِلُ بِهِ السَّابِلَةُ مِن جَبَلِ ومَنْهَلِ وغيرِ ذلك. والمرادُ بالنَّجم: الجِنْس، كقولك:

قولُه: (وَالمَائِدُ الذي يُدارُ به)، أي: الشخص الذي يَدورُ رأسُه، «الأساس»: والدّهرُ بالإنسانِ دوّارٌ أي يَدورُ بأحوالِه المختلِفة، قال القاضي: إنّ الأرضَ قبْلَ أن تُخلقَ فيها الجِبالُ كانت كالكُرةِ بسيطة الطّبع، وكان مِن حقِّها أن تتحرّكَ بالاستدارةِ كالأفلاك، أو أن تتحرَّكَ بالاستدارةِ كالأفلاك، أو أن تتحرَّكَ بأدنى سبب، فلمّا خلَقَ عليها الجِبالُ تفاوتَتْ جوانبُها، وتوجّهتِ الجبالُ بثِقْلِها نحوَ المركز، فصارت كالأوتادِ التي تمنعُها منَ الحركة (١).

قولُه: (لأنّ ﴿أَلْقَىٰ ﴾ فيه معنى: جَعَل)، يعني: لا يقالُ: أَلقَى فيها أَنهارًا، لكنُ لمّا تضمّنَ ﴿أَلْقَىٰ ﴾ معنى جعَلَ، صَحّ عطفُ ﴿أَنّهَنرًا ﴾ على ﴿رَوَسِي ﴾، قلتُ: ويجوزُ أن يكونَ مِن بابِ قولِه:

علفْتُها تِبْنَا وماءً باردًا(٢)

أي: وأجرى فيها أنهارًا.

قولُه: (والمرادُ بالنّجم: الجِنس)، الرّاغب: أصلُ النّجم: الكوكبُ الطّالعُ، وجمعُه نُجومٌ، ونَجَم: طَلَعَ، نَجْمًا ونُجومًا، فصارَ النّجمُ مرّةَ اسمًا ومرّةً مصدرًا، ومنهُ شُبّهَ به طلوعُ النّبات، والرّأيُ، فقيل: نجمَ النّبتُ والقَرْنُ، ونَجَمَ لي رأيٌ نَجْمًا ونُجومًا، ونَجمَ فلانٌ على السُّلطان: صارَ عاصِيًا، ونَجّمتَ المالَ عليه: إذا وزّعتَه، كأنّك فرَضْتَ أن يَدفَعَ عندَ طلوعِ كلّ نجْم

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٩٠).

⁽٢) سبق تخريجه.

كَثُرَ الدِّرهمُ في أيدي الناس. وعن السُّدِّيِّ: هو: الثُّرِيّا، والفَرْقدان؛ وبَناتُ نَعْش، والجَدْي. وقرأ الحسن: (وبالنَّجْم)، بضمَّتين، وبضمَّة وسكون، وهو جمعُ نَجْم، كُرُهُن ورُهْن، والسُّكون تخفيف. وقيل: حُذِفَ الواوُ من النُّجوم تخفيفًا. فإنْ قلت: قولُه: ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ مُحرَج عن سَننِ الخِطاب، مقدَّم فيه «النَّجم»، قولُه: ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ مُحرَج عن سَننِ الخِطاب، مقدَّم فيه «النَّجم»،

نصيبًا، ثُمّ صارَ متعارَفًا في تقديرِ دَفْعِه بأيّ شيءٍ قدّرتَ ذلك(١).

قولُه: (هُو الثُّرِيّا والفَرْقَدانِ وبناتُ نَعْش)، الثُّرَيّا(٢): هِي أَنجمٌ ستَّةٌ منتظِمةٌ تُشبِهُ عُنقودَ الكَرْم. والفَرْقدانِ: نجهانِ متوقِّدانِ مِن نجومِ البّنات، والجدي: نجمٌ عندَ القُطبِ تُعرَفُ به القِبْلة. المُغرِب: يقال: لكوكبِ القِبلة: جَدْيُ الفَرقَد، بفَتح الجيم وسكونِ الدّال، ومنهُ قولُ ابنِ المُبارَك في تحرّي القِبلةِ: أهلُ الكوفةِ يجعَلونَ الجَدْيَ خلْفَ القَفا. والمُنجّمونَ يُسمّونَهُ جُدَيًّا، على التصغير، فَرْقًا بينَه وبينَ البُرُج (٣).

قولُه: (وقراً الحسَنُ)، بضَمّتَيْن، قالَ ابنُ جِنّي: قراً الحسَنُ: «وبالنُّجُم»، وقراً يَحْيى: «وبالنُّجْمِ» بضَمَّ النون وسكونِ الجيم، النُّجُم: جمعُ نَجْم، ومثلُه ممّا كُسَّرَ مِن «فَعْل» على «فُعُل»: سَقْفٌ وسُقُفٌ، ورَهْنٌ ورُهُنٌ، وإن شئتَ [قل:] أرادَ النُّجومَ فقَصَرَ الكلمةَ فحذَف واوَها، ومِثلُه منَ المقصورِ مِن فُعول: قولُ أبي بكرٍ في أسُدٍ: إنهُ مقصورٌ مِن أسُودٍ، فصارَ أسُدًا ثمّ أُسكِن (1).

قولُه: (﴿ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْمَدُونَ ﴾ مُحَرَجٌ عن سَنَنِ الخِطاب)، يعني: أنَّ هذا التركيبَ مشتملٌ على خَواصٌ فنَّ المعنى بالمُسنَدِ إليه، أحدها: إنَّ الآياتَ السابقةَ مِن لَدُنْ فاتحةِ السّورةِ إلى على خَواصٌ فنَّ المغنى بالمُسنَدِ إليه، أحدها: إنَّ الآياتَ السابقةَ مِن لَدُنْ فاتحةِ السّورةِ إلى هذه أُخرِجتْ عنِ الخِطابِ إلى الغَيْبة؟ وثانيها: فيه هاهنا واردةٌ على سَنَنِ الخِطاب، فها بالُ هذه أُخرِجتْ عنِ الخِطابِ إلى الغَيْبة؟ وثانيها: فيه

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص ۷۹۱.

⁽٢) قوله: «الثريا» سقط من النسخة (ح).

⁽٣) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٣٥).

⁽٤) «المحتسب» (٢: ٨)، وانظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالَويْه، ص٧٢.

مُقحَم فيه ﴿هُمْ ﴾، كأنه قيل: وبالنَّجمِ خُصوصًا هؤلاءِ خُصوصًا يَهْتدون، فمَن المرادُب ﴿هُمْ ﴾؟ قلت: كأنه أراد قُريشًا: كان لهم اهتِداءٌ بالنجوم في مَسايرِهم، وكان لهم بذلك عِلْمٌ لم يكن مِثْلُه لغيرهم، فكان الشُّكرُ أوجبَ عليهم، والاعتبارُ ألزمَ لهم؛ فخُصِّصوا.

[﴿ أَفَمَن يَغْلُقُ كُمَن لَا يَعْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ ١٧]

فإن قلت: ﴿كُمَن لَا يَخَلُقُ ﴾ أُرِيدَ به الأصنام، فلمَ جيء بـ «مَن» الذي هو لأُولي العِلْم؟ قلت: فيه أوجه: أحدُها: أنهم سمَّوْها آلهةً وعَبَدُوها، فأجرَوْها مجرى أُولي

تقديمُ المنجرور، وهُو ﴿وَبِالنَّجْمِ ﴾ على عاملِه، وهُو ﴿يَمْتَدُونَ ﴾، وثالثها: توكيدُ التركيبِ بقولِه: ﴿هُمّ ﴾، فدَلَّ تلوُّنُ الخِطابِ على امتيازِ هؤلاءِ عنِ السابِق ذِكرُهم، ودَلَّ تقديمُ ﴿وَبِالنَّجْمِ ﴾ على اختصاصِ هؤلاءِ بالاهتداءِ بالنّجم دونَ غيرِها ممّا يُهتدَى به، ودَلَّ التوكيدُ بإقحام ﴿هُمْ ﴾ على اختصاصِهم بهذه الهِدايةِ، دونَ غيرِهم.

وأجابَ عن تلوينِ الخِطابِ بقولِه: «كأنهُ أرادَ قُرَيشًا»، وعن التوكيدِ بقولِه: «كانَ لهم اهتداءٌ بالنجومِ في مَسايِرِهم»، وعن التخصيصِ بقولِه: «وكانَ لهم بذلك عِلمٌ لم يكنْ مِثلُه لغيرِهم».

وقلتُ: ويُمكنُ أن يُقالَ: إنّ قولَه: «ألقى في الأرضِ سُبُلًا» عامٌّ في أهلِ القُرى والمدُنِ والمَبُوادي ﴿ لَمَلَكُ ﴾ ويكونُ (١) والبَوادي ﴿ لَمَلَكُ ﴾ اللَّهِ أو بقولِه: ﴿ سُبُلًا ﴾ ويكونُ (١) ﴿ لَمَلَ ﴾ للتحقيق، وأمّا الاهتداءُ بالنّجْمِ فمختصٌّ بمَن هو حاذقٌ في سُلوكِ البَحْر، والمَهامِهُ: البِيدُ التي لا منارَ لها ولا سبيل، وتقديمُ ﴿ وَبِالنّجْمِ ﴾ لأنّ معناه: وبالنّجم خصوصًا لا بغيرِه يهتدون، أو لمُراعاةِ الفَواصل، وإقحامُ ﴿ هُمْ ﴾ لتُقوِّي الحُكم، والعدولُ إلى الغَيْبةِ للالتفاتِ، والإيذانِ بأنّ هذا الاهتداءَ أغربُ منَ الأوّل، والمُعرِضُ عنهُ أَذْخَلُ في الكُفران، والفاءُ في «فكان الشُّكر»: للسّببيّة، وكذا في قولِه: «فخصَصوا».

⁽١)في (ح) و(ط): «تكوين».

العِلْم. ألا ترى إلى قولِه على أثرِه: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدَّعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْنًا وَهُمّ أَخْلَقُونَ ﴾ [النحل: ٢٠] والثاني: المُشاكلة بينه وبَيْن مَن يَخلق. والثالث: أن يكونَ المعنى: أنَّ مَن يَخلُق ليس كمن لا يَخلق من أُولِي العِلْم، فكيفَ بها لا عِلْمَ عنده! كقوله: ﴿ أَلَهُمْ أَرَّجُلُّ يَمْشُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، يعني: أنَّ الآلهة حالهم مُنحطَّةٌ عن حالِ مَن لهم أرجُل وأيدِ وآذانٌ وقلوب؛ لأنَّ هؤلاءِ أحياءٌ وهم أموات، فكيف تصحُ لهم العبادة؟! لا أنها لو صحَّت لهم هذه الأعضاءُ لصَحَّ أن يُعبَدوا. فإن قلتَ: هو إلزامٌ للذين عَبَدُوا الأوثانَ وسمَّوها آلهةً تشبيهًا بالله، فقد جَعَلُوا غيرَ الخالق مِثْلَ الخالق،

قولُه: (المُشاكلة بينَه وبينَ مَن يَخلُقُ)، يعني: جيءَ بـ «مَنْ» الذي هُو مختصٌ بأولي العِلم للجَهاد الذي هُو أصنام؛ لأنها مصحوبةٌ معَ ذكْرِ مَن يَخلُق، كقولِه تعالى: ﴿ وَبَحَزَوُا سَيِّعَةٍ سَيِّعَةً مِثْلُهَا ﴾ [الشورى: ٤٠].

قولُه: (لا أنّها لو صحّت لهم هذه الأعضاءُ لَصحّ أن يُعبَدوا)، يريدُ أنّ الآيتَيْنِ مِن بابِ المبالغةِ والإلزامِ بالطّريقِ الأوْلى، لا لتصحيحِ العبوديّةِ للأصنام بحصُولِ ما هُو مفقودٌ عنها موجودٌ في الناس.

الانتصاف: الزنخشَريُّ يَجِزِمُ على أنَّ العِبادَ يَخلُقونَ أفعالهَم، فالمُرادُ ظهورُ التفاوُت بينهم وبينَ مَن يخلُقُ ومَن لا يخلُقُ منهم، كالعاجِزينَ والزَّمْني، حتّى يَثبُتَ أنَّ التفاوُتَ بينهم وبينَ ما لا يخلُقُ، كالأصنام، أوْلى(١).

قولُه: (هُو إلزامٌ للّذينَ عَبَدُوا الأوثانَ)، وجهُ السؤال: أنّ المشركينَ ما شَبّهُوا الخالقَ بالأصنامِ حتّى يُنكِرَ عليهم بقولِه: ﴿ أَفَمَن يَعْلُقُ كَمَن لَا يَعْلُقُ ﴾، وإنّا شبّهُوا (٢) الأصنامَ بالخالق، فكانَ حتَّ الإلزام أن يُقال (٣): أفمَن لا يُخلُقُ كمن يَخلُق؟ ووجهُ الجوابِ: أنّ وجهَ التشبيهِ إذا قوي بينَ الطّرفَيْنِ، أعني المشبّة والمشبّة به، يَرجعُ التشبيهُ إلى التشابُه، فيُقال:

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۹۹٥).

⁽٢) من قوله: «الخالق بالأصنام حتى يُنكِر عليهم» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٣) من قوله: (أفمن يخلق كمن لا يخلق، وإنما شبهوا) إلى هنا، سقط من (ط).

فكان حقُّ الإلزامِ أن يُقال لهم: أفمَن لا يَخْلقُ كمن يَخْلُق! قـلت: حين جَعَلُوا غيرَ الله مِثْلَ الله في تسميته باسمِه والعبادةِ له وسوَّوْا بَيْنه وبينه؛ فقد جَعَلُوا الله تعالى مِن جِنْس المخلوقاتِ وشَبيهًا بها، فأنكرَ عليهم ذلك بقوله: ﴿ أَفَمَن يَغْلُقُ كَمَن لَا يَخْلُقُ ﴾.

[﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ اللَّهِ لَا يُحْصُوهَا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ رَّحِيثٌ * وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا شِيرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ ١٨ - ١٩]

﴿لَا تَحْصُوهَآ ﴾: لا تَضبطُوا عَدَدَها ولا تبلُغْه طاقتُكم، فَضْلَا أَن تُطيقوا القيامَ بحقِّها مِن أداءِ الشُّكر، أثْبَعَ ذلك ما عدَّد من نِعَمِه؛ تنبيهًا على أنَّ وراءَها ما لا يَنحصِرُ ولا ينعذ، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيثٌ ﴾ حيثُ يَتجاوَزُ عن تقصيرِكم في أداء شُكرِ النَّعمة،

وجهُ الخليفةِ كالقمر، والقمرُ كوَجْه الخليفة، والمشرِكونَ لمّا تعامَلوا معَ الأصنام بها ينبغي أن يُعامَلُ به الإلهُ الحَقُّ مِن تسمِيتِها بالآلهِة، والتوجُّهِ بالعبادةِ إليها، فلم يَبْقَ عندَهم فَرْقُ بينَها وبينَه، تعالى عمّا يقول الظالمونَ عُلُوًّا كبيرًا، حصَلَ التشابُه، فقيل ما قيلَ، أو ذهبَ إلى التعكيسِ: لأنّ مِن حقّ المشبّهِ أن يكونَ أحطّ منَ المشبّهِ به فيها وقَعَ فيه الشّبَه، فإذا قُلِبَ انعكَسَ مَزيدًا للتقريع والتجهيل.

قولُه: (أَتْبَعَ ذلك)، أي: أَتَبَعَ قولَه: ﴿ وَإِن تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ ما عدّدَ، أي: جميعَ ما عدّدَ مِن أوّلِ السُّورةِ إلى هاهنا منَ النِّعَم، فقولُه: ﴿ وَاللّهَ ﴾: مفعولٌ أوّلُ، وقولُه: «ما عدّدَ»: مفعولٌ ثانٍ، يعني: لمّا عدَّدَ النِّعَمَ المتكاثِرة، وأُريدَ استيفاءُ جميعِ أقسامِها وأنواعِها، وكانت ممّا لا تَنحصِرُ بحسبِ العباد (١١)، ختَمَ بجامع يحتويها كلّها تنبيها علىٰ أنّ وراءَ المذكورةِ ممّا لا يُعَدُّ، كقولِه تعالىٰ: ﴿ وَيَعَلَّقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

قولُه: ﴿ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيثٌ ﴾ حيثُ يتجاوزُ عن تقصيرِكم)، إلى آخرِه، فيهُ إشارةٌ إلى أنّ التعليلَ بقولِه: ﴿وَاللَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيثٌ ﴾ للتذييل، وفي قولِه: ﴿وَاللّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُونَ وَمَا تُعْلِيثُونَ ﴾ إلى أنّ التعليلَ بقولِه: ﴿وَاللّهُ مَا أَوْلاهُم مَنَ النّعَم، وذلك مِن مفهومٍ وَمَا تُعْلِيثُونَ ﴾ إشعارٌ بوجودِ تقصيرٍ في أداءِ شُكرِ ما أوْلاهُم منَ النّعَم، وذلك مِن مفهومٍ

⁽١) في (ح) و(ف): «بحسب العادّ»، وله وجه صحيح أيضًا.

ولا يَقطعُها عنكم لتَفْريطِكم، ولا يُعاجِلُكم بالعقوبة على كُفْرانها، ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُشِرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ مِنْ أعمالِكم، وهو وَعِيد.

[﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَغْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُغْلَقُونَ * أَمُوَتُ غَيْرُ أَخْيَا أَوْ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ ٢٠-٢١]

﴿ وَٱلنِّينَ يَدْعُونَ ﴾: والآلهةُ الذين يدعُوهم الكفّار ﴿ مِن دُونِ ٱللّهِ ﴾، وقُرئ بالتاء، وقُرئ: (يُدْعَوْن)، على البناء للمَفْعول، نفى عنهم خصائصَ الإلهيّة بنَفْي كونِهم خالِقين وأحياء لا يموتون وعالمين بوَقْتِ البَعْث، وأثبتَ لهم صفاتِ الحَلْق؛ بأنهم غلوقُون وأنهم أمواتٌ وأنهم جاهِلُون بالغيّب. ومعنى: ﴿ أَمُوتُ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ﴾: أنهم لو كانوا آلهةً على الحقيقةِ لكانوا أحياءً غيرُ أموات، أي: غيرُ جائز عليها الموتُ كالحيّ الذي لا يموت، وأمْرُهم على العكسِ من ذلك. والضميرُ في ﴿ يُعَنُونَ ﴾ للدَّاعِين، وقي لا يَعلمون أي: لا يَشعُرون متى تُبعَثُ عَبَدتُهم. وفيه تهكُم بالمشركين، وأنَّ آلهتهم لا يَعلمون وقتَ جزاءٍ منهم على عبادتهم. وفيه دلالةٌ على أنه لا

قولِه: ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾، يعني: أنّ أنعامَ الله لا نهاية لها، فإذًا لا يَقدِرُ أحدٌ أن يقومَ بحقِها، كما هُو حقُها، وهُو يقتضي سَلْبَ تلك النّعمة، وإنزالَ النّقمة بدَلَها، ﴿ وَاللّهُ عَفُورٌ ﴾ يتَجاوزُ عن التقصيرِ عاجلًا، ﴿ وَيَحِيثُ ﴾ لا يقطَعُ النّعمة، لكنْ لا بُدّ أن يُجازيكم آجِلًا على أعمالِكم، لأنهُ يعلَمُ ﴿ مَا شُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾، وفيه إشعارٌ بأنّ تكليفَ ما لا يُطاقُ جائز، لكنْ غيرُ واقع منَ الله تعالىٰ تكرُّ مًا وتفضَّلًا.

قولُه: (ومعنى: ﴿ أَمْوَتُ غَيْرُ أَخِيآ وَ ﴾ أنهم لو كانوا آلهةً)، يعني: كان يكفي أن يُقالَ: هم أمواتٌ، فقُرِنَ بقولِه: ﴿ غَيْرُ أَخِيآ وَ ﴾ ليكونَ تعريضًا بالإلهِ الحقِّ في أنهُ حيٌّ لا يموت، فمَن كان بعكسِهِ لا يكونُ إلهاً.

قولُه: (وفيه دِلالةٌ)، أي: في قولِه: ﴿وَمَايَشَعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ إدماجٌ، يعني: أنهُ لا بُدّ منَ البَعْث، وأنّ البعثَ مِن لوازِمِ التكليف، يعني: مِن شأنِ المعبودِ أن يُجازيَ عابدَه

بدّ من البَعْث، وأنه مِن لَوازِمِ التكليف. ووجة آخر: وهو أنْ يكونَ المعنى: أنَّ الناسَ يَخلُقونهم بالنَّحْت والتصوير، وهم لا يَقدِرُون على نحو ذلك، فهم أعجزُ مِن عَبدتهم أمواتٌ جَماداتٌ لا حياة فيها، ﴿غَيْرُ أَحْيَا وَ ﴾ يعني: أنَّ مِنَ الأموات ما يعقبُ موتَه حياة، كالنُّطَفِ التي يُنشِئُها الله حَيَوانًا، وأجسادِ الحيوان التي تُبعَث بعد موتها. وأمَّا الحِجارةُ فأمواتٌ لا يُعقِبُ موتها حياة، وذلك أعرقُ في موتها، ﴿وَمَا يَسْفُورَ لَا يَانَ شعورَ الْحِجارةُ فأمواتٌ لا يُعقِبُ موتها حياة، وذلك أعرقُ في موتها، ﴿وَمَا يَسْفُورَ لَا يَانَ شعورَ اللّه عَيْرُ اللّه مَتى تُبعَث الأحياءُ تهكُمُ ابحالها؛ لأنَّ شعورَ الجَهاد مُحال، فكيفَ بشُعور ما لا يَعلمه حَيُّ إلّا الحيُّ القيُّوم سبحانه؟! ووجة ثالث: وهو أنْ يُرادَ بالذين يَدْعُون: الملائكة، وكان ناسٌ منهم يَعبُدونهم، وأنهم ﴿ أَتَوَتُ ﴾، وهو أنْ يُرادَ بالذين يَدْعُون: الملائكة، وكان ناسٌ منهم يَعبُدونهم، وأنهم ﴿ أَتَوَتُ ﴾، أي: لا بُدَّهم من الموت، ﴿غَيْرُ الْحَيا وَ فَي غيرُ باقيةٍ حياتُهم. ﴿وَمَايَشُعُرُونَ ﴾؛ ولا عِلْمَ أَم بوقتِ بَعْنهم، وقُرئ (إيّان) بكسرِ الهمزة.

الذي كلّفَهُ على عبادتِه، وهُو في الدُّنيا مفقودٌ كها نشاهدُ في ظاهرِ الحال، فلا بُدّ مِن دارِ الجزاءِ وبَعْثِ الحَلْقِ للثقوابِ والعقاب، ثُمّ إذا كان كذلك، لا بُدّ للإلهِ منَ العِلم بالكائن الواجب، فنفَى عنهم ذلك العِلم لتنتفي إلهيتُهم، وعليهِ قولُه تعالى: ﴿ ذَلِكَ مُمَ اللّهُ رَبُكُمُ مَا اللّهُ وَعُلُهُ وَفُلُهُ تعالى: ﴿ ذَلِكَ مُمَ اللّهُ رَبُكُمُ مَ فَاعْبُدُوهُ اللّهِ عَلْمَ اللّهُ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَاللّهِ حَقَّا إِنّهُ يَبْدَوُا الْخَلْقَ ثُمّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِى الّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمْ اللّهُ مِنْ مَا لَهُ مَن عَمِيدٍ ... ﴾ [يونس: ٣-٤].

قولُه: (ووجُهٌ آخرُ، وَهو: أن يكونَ المعنى)، عطفٌ على قولِه: «نَفي عنهُم خصائصَ الإلهيّة».

قولُه: (وأنّهم ﴿ أَمَوْتُ ﴾، أي: لا بُدّ لهم من الموت، ﴿ غَيْرُ أَحْيَـا وَ ﴾: غيرُ باقية حياتُهم)، اعلَمْ أنّ المؤلّف حينَ أثبتَ الموت للأصنام، وكانت جماداتٍ أوّلَ توكيدَه بقولِه تعالى: ﴿ غَيْرُ أَحْيَـا وَ ﴾ بقولِه: «أنهُ غيرُ جائزٍ عليها الحياةُ»، تنبيها على أنّها أقلُّ من الحيوانِ ودونَ النّامي، لجوازِ إثباتِ الحياةِ لهما حقيقةً ومجازًا، وحينَ أثبتَه للملائكةِ وجعَلَهُ مجازًا باعتبارِ ما يؤولُ، أكّدَهُ بها يُناسِبُه مِن قولِه: «غيرُ باقيةٍ حياتُهم»، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتُ وَإِنَّهُم مَيِّتُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠].

[﴿ إِلَنْهُكُوْ إِلَهُ وَنَحِدُّ فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسَتَكْبِرُونَ * لَا جَرَمَ أَنَ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكَبِرِينَ ﴾ ٢٢-٢٣]

﴿ إِلَنَهُكُمْ إِلَهُ وَنِيدٌ ﴾ يعني: أنه قد ثَبَتَ بها تقدَّم مِن إبْطالِ أَنْ تكونَ الإلهيَّة لغيره، وأنها له وحده لا شَرِيك له فيها، فكانَ من نتيجةِ ثَباتِ الوحدانيَّة ووضوحِ دَليلها: استمرارُهم على شِرْكهم، وأنَّ قلوبَهم مُنكِرة للوحدانيّة، وهم مُستكبرون عنها وعن الإقرارِ بها. ﴿ لَا جَدَمَ ﴾: حقًّا ﴿أَتَ اللَّهَ يَعْلَمُ ﴾ سِرَّهم وعَلانِيتَهم فيُجازِيْهم، وهو

قوله: (يعني أنه قد ثبت بها تقدّم)، فاعل «ثبت» ضميرٌ يرجعُ إلى قولِه تعالى: ﴿ إِلَّهُكُوْ اللَّهُوْعِدُ ﴾ (١) فذلكةٌ لِمَا سِبَق وإعادةٌ للمدّعَى مجملًا إلد وقامةِ الحُجّةِ عليها مُفصّلًا، المعنى: قد ثبت بالدّلائلِ الدّالةِ على أنّ الإلهيّة مختصّةٌ بالله تعالى، وأنهُ واحدٌ مُتفرِّدٌ بالألوهيّةِ، وهُو المعبودُ الحقُّ، وإذا كانَ كذلك، فمِن حقّه أنْ يختصّ بالعبادة، وأنْ لا تُنكرَ إلهيّتُه، وهؤ لاءِ عكسُوا واستمرّوا على شِركِهم وقلوبُهم مُنكِرةٌ للوَحْدانيّة، فقولُه: «أنه قد ثبت بها تقدّم» إلى آخرِ قولِه: «وعنِ الإقرارِ بها» تفسيرٌ لقولِه تعالى: ﴿ إِلَاهُكُمْ إِللهُ وَعَوْدُ لَا يُؤمِنُونَ بِآلاَ خِرَةِ قُلُوبُهُم مُنكِرةً ﴾، فالفاءُ في قولِه: «فكان من نتيجة» هِيَ الفاءُ في قولِه: ﴿ وَعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

قولُه: (وهُم مُستكبرونَ عنها وعنِ الإقرارِ بها)، الرّاغبُ: الكِبْرُ والتكبُّرُ والاستكبارُ والكِبرياءُ متقارِبٌ، فالكِبْرُ: الحالةُ التي يتَخصّصُ بها الإنسانُ مِن إعجابِه، وذلك أنْ يَرى نفسه أكبَرَ مِن غيرِه، وأعظمُ التكبُّرُ التكبُّرُ على الله بالامتناعِ مِن قَبولِ الحقّ والإذعانِ له بالعبادة. ويقال: التكبُّرُ على وجهَيْن، أحدُهما: أن تكونَ الأفعالُ الحسنةُ كثيرةَ في الحقيقةِ وزائدة على محاسِنِ غيرِه، وعلى هذا وَصْفُ الله بالمتكبِّر، فهُو محمودٌ، يؤيدُه قولُه تعالى: ﴿ سَأَصَرِفُ عَنْ مَايَنِيَ اللَّهِ عَلَى وَصْفِ عامّةِ الناس، في قولِه تعالى: ﴿ فَلَيَئْسَ مَثْوَى يَكُونَ مُتكلِّفًا لذلك متشبّعًا، وذلك في وَصْفِ عامّةِ الناس، في قولِه تعالى: ﴿ فَلَيِئْسَ مَثْوَى يَكُونَ مُتكلِّفًا لذلك متشبّعًا، وذلك في وَصْفِ عامّةِ الناس، في قولِه تعالى: ﴿ فَلَيْئَسَ مَثْوَى

⁽١) قوله: «يريد: أنّ قولَه ﴿ إِلَّهُكُمْ إِلَّهُ وَعَدُّ ﴾» سقط من (ف).

وَعيد، ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُ ٱلْمُسْتَكَبِرِكَ ﴾ يجوزُ أن يريدَ المُستكبِرين عن التَّوحيد، يعني: المُشرِكين. ويجوزُ أن يعمَّ كلَّ مُستكبِر، ويَدخُل هؤلاءِ تحتَ عُمومه.

[﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوٓا أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ * لِيَحْمِلُوٓا أَوْزَارَهُمُ كَامِلَةُ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ٱلاَسَآةَ مَا يَزِرُونَ ﴾ كامِلَةُ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ٱلاَسَآةَ مَا يَزِرُونَ ﴾ ٢٤-٢٥]

المُتكَكِيرِن ﴾ [النحل: ٢٩]. والاستكبارُ يقالُ على وجهيْن، أحدُهما: أن يتَحرّى الإنسانُ ويَطلُبَ أن يصيرَ كبيرًا، وذلك متى كان على ما يجبُ وفي مكانِ يجبُ وفي زمانِ يجب^(۱) فمحمودٌ، والثاني: أن يتشبّع فيُظهِرَ مِن نفسِه ما ليسَ لهُ، وهُو مذموم، وعليه قولُه تعالى: ﴿ أَنِي وَاسْتَكْبُرُ ﴾ [البقرة: ٣٤]، وقال: ﴿ الّذِينَ يَتَكَبّرُون فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِ ﴾ [الاعراف: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيهِ مِنَا يُلِينَا فَأَسْتَكَبّرُوا وَكَانُواْ قَوْمًا تُحْمِين ﴾ [يونس: ٧٥]، نبّه بقولِه: ﴿ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهِ على إعجابِهم بأنفُسِهم وتعَظّمِهم عنِ الإصغاءِ إليه، ونبّة بقولِه: ﴿ وَكَانُواْ مُحْمِينَ ﴾ [هود: ١١٦] أنّ الذي حَلَهم عليه هُو ما قدّموا مِن جُرمِهم، وأنّ ذلكَ كان دَأْبَهم.

والكِبرياءُ: الترقُّعُ عن الانقياد، وذلك لا يَستحِقُّه غيرُ الله، قال تعالى: ﴿ وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآهُ فِي السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الجاثية: ٣٧](٢).

قولُه: (ويجوزُ أن يَعُمَّ كلَّ مستكبر)، يعني: أنَّ قولَه: ﴿الْمُسْتَكَبِرِتَ ﴾ إمّا مِن وَضْع المُظْهَر موضعَ ضميرِ المشركين، ويُرادُ بالاستكبارِ: الاستكبارُ عن التوحيدِ فقطْ، لقرائن المقام، والمرادُ منهُ مَن عرَفَ الحقّ أيّا كان واستكبَرَ، وتعرّفَ النَّعمةِ (٣) فغَمطَ وكفَر، فيكونُ من المستكبرين مطلقًا، على مِنوال: فلان يُعطي ويمنَع، ويَدخُلُ في هذا العامِّ من سِيق له الكلامُ دخولًا أوّليًا.

⁽١) عبارة الراغب في المفردات: «وفي المكان الذي يجب، وفي الوقتِ الذي يجب».

⁽٢) المفردات القرآن، ص٦٩٦-٢٩٨ بتصرُّف ملحوظ يكاد يقتربُ من الإخلال.

⁽٣) في النسخة (ح): «بالنعمة». وهو خطأ.

﴿مَّاذَآ ﴾ منصوبٌ بـ ﴿ أَنزَلَ ﴾ ، بمعنى: أَيَّ شيءٍ ﴿ أَنزَلَ رَبُّكُرُ ﴾ ،

قولُه: (﴿مَاذَآ﴾: منصوبٌ بـ﴿اَنزَلَ ﴾، بمعنى: أيّ شيءٍ ﴿اَنزَلَ ﴾؟)، قال صاحبُ «الفرائد»: الوَجْهُ أن يكونَ مرفوعًا بالابتداءِ، بدليلِ قولِه: ﴿أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ بالرّفع؛ لأنّ جوابَ المرفوع مرفوعٌ، وجوابُ المنصوبِ منصوبٌ، ولم يقرَأْ أحدٌ: «أساطيرَ الأوّلين» بالنّصب.

وقالَ صاحبُ «التقريب»: في كلامِ المصنّف نظر، إذ لا مقتضى للتقديرِ في أحدِهما بها فيه صُورة فعل، وهُو ما ﴿يَدْعُونَ﴾ وفي الآخر: «بالمنزَل». وأيضًا، لم خالَفَ بينَ لَفظي الدّعوى والإنزالِ في التقديرَيْنِ معَ أنهُ حمَلَ الإنزالَ على السُّخريةِ؟ ويُمكنُ أن يجابُ عن الأوّل بأنّ الرّفْعَ أذلُ على ثباتِ الإنزالِ منَ النّصب؛ لأنهُ جُملةٌ اسميّة، فقال فيه: «المُنزل ﴿أَسُطِيرُ﴾»، وفي النّصب: «ما يدّعونَ أساطيرُ»، أو أنّ (١) ﴿أَنزَلَ ﴾ في النّصبِ باقي على فعليّته فيقتضي في الجوابِ فِعْلا، ولم يمكنُ مطابقةُ الجوابِ السؤالَ مطلقًا؛ لأنّ أساطيرَ (٢) مرفوع، فأتى بها فيه صورةُ فعلِ على الجملة، وهُو «ما يدّعون»، «و﴿أَنزَلَ ﴾ في الرّفْع مقدّرٌ بمفرّد؛ لأنهُ خبر، أي: أيُّ شيءِ المُنزَلُ؟ فأتى في الجوابِ بها يُجانسُه، فقال: «المُنزَلُ: أساطيرُ المُؤلِين». تَمّ كلامُه.

وقلتُ: مدارُ المطابقةِ بينَ السؤالِ والجوابِ على مُوافقةِ السائل المُجيبَ ومخالفتِه، كها ذكرَهُ المصنَّفُ بُعَيْدَ هذا في قولِه: ﴿مَاذَاۤ أَنزَلَ رَبُّكُمُ قَالُواْ خَيْرًا ﴾، إنّها نصبَ هذا ورفعَ الأوّلَ للفَصْل بينَ جوابِ المُقِرِّ وجوابِ الجاحِد، فالمُجيبُ بقولِه: ﴿أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ هاهنا: المُشرِكونَ قطعًا، وأمّا السائلُ فيَحتمِلُ أن يكونَ أيضًا منهم، كها قال: «وهُو كلامُ بعضِهم لبعض»، وأن يكونَ من المسلمينَ أو الوافِدينَ كها صرّح بهما، والمُجيبُ في تلك الآيةِ ليسَ إلّا المسلمونَ، فلذلك طابَقوا في الجواب، فههنا على الأوّل، وهُو أن يكونَ كلامَ بعضِهم لبعضِ المطابقةِ اللازِمة (٣)، فالوَجْهُ الرّفْع، وأن يجابَ بقولِه: «المنزَلُ: أساطيرُ»، فيَرِدُ عليه لبعضِ المطابقةِ اللازِمة (٣)، فالوَجْهُ الرّفْع، وأن يجابَ بقولِه: «المنزَلُ: أساطيرُ»، فيَرِدُ عليه

في (ط): ﴿وَأَنَّ».

⁽٢) في النسخة (ح): «السؤال».

⁽٣) في (ط): «لازمة».

السؤالُ الذي ذكرَه، وأجابَ: أنه مِن بابِ السُّخْرِية، وعلى الثاني والثالثِ: الموافقةُ بينَ السائلِ والمُجيبِ مفقودة، فيجبُ الاختلافُ، وهُو ما قدّرَه: «ما تدّعونَ نزولَه أساطيرَ الأوّلين»، فلا يَرِدُ عليه السؤالُ، ولهذا قال القاضي: وإنّها سَمّوه مُنزَلًا على التهكُّم أو على الفَرْض، أي: على تقديرِ أنهُ منزَل، فهُو أساطيرُ الأوّلين، لا تحقيق فيه (١).

وتمامُ التحقيقِ في المسألة ما ذكرَهُ ابنُ الحاجِب، قال: وذكرَ - أي: الزخشريُ - في ماذا صنعت؟ وجهين، وقال: جوابُ أحدِهما بالرّفْع والآخرُ بالنّصبِ على ما ذكر، وهذا على سبيلِ الاختيار، وإلّا فالوجهانِ جائزانِ في الوجهين، لأنهُ لو صرَّحَ بها يُفسّرُ به كلُّ واحدِ منها لجازَ الوجهانِ، ثُمّ المناسِبُ في النّصبِ أن يُقدّرَ الفعل المذكور فينُصَبَ به، وفي الرّفع أن يُقدّرَ مبتداً على حسبِ المعنى، ليُطابقَ الجوابُ السؤالَ، وهذا كلَّه إذا كان المُجيبُ موافقًا أن يُقدّرَ مبتداً على حسبِ المعنى، ليُطابقَ الجوابُ السؤالَ، وهذا كلَّه إذا كان المُجيبُ موافقًا للسؤالِ (٢) في أحدِ جُزايه فيحذِفُه ويستغني بدِلالةِ كلام السائل عليه، مثلَ قولِه: ما كتَبْت؟ وهُو قد كتنبَ، فيقولُ: مُصحَفًا أو شِبههُ، فأمّا إذا لم يكنْ مُوافِقًا لهُ في الفعلِ تعَذَّرَ تقديرُه لإخلالهِ بالمعنى، إذ يُفهمُ منهُ الإثباتُ، وهُو غيرُ مُريدٍ له، كها إذا قال له، وقد سَمعَ صوتًا لا لإخلالهِ بالمعنى، إذ يُفهمُ منهُ الإثباتُ، وهُو غيرُ مُريدٍ له، كها إذا قال له، وقد سَمعَ صوتًا يستقيم؛ لأنهُ قاصدٌ نفيهُ في المعنى مُثبِتُ لغيرِه، فهو يُفسِدُ المعنى، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ وَإِذَا يَسَقِمُ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ اللهُ من الله، متعلّق بـ «أساطيرُ الأولين»، بل مُنكِرونَ الإنزالَ منَ الله مطلقًا، وقوهُم: ﴿أسَطِيرُ ٱلأَولِينِ ﴾؛ فلو نصبَ هاهنا لم يَستقِمُ اللهُ إنزالُ هُو وقوهُم: ﴿أسَطِيرُ ٱلأَولِينَ فيهَسُدُ تقديرُ الفعلِ على هذا (٣).

وقلتُ: ولهذا الأمرِ لمّا جعَلَهُ من كلام بعضِهم لبعضٍ وطابَقَ الجوابُ السؤال، قال: هُو على السُّخريةِ، ويَجوزُ أن يقالَ: هُو مِن أسلوبِ القولِ بالموجِب على التهكُّمِ، كأتّهم لمّا

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۳۹۳).

⁽٢) في (ط): «للسائل».

⁽٣) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب (١: ٤٩٥).

سالوا: ﴿مَاذَاۤ اَنَزَلَ رَبُكُو ﴾ أجابوا: المنزَلُ أساطيرُ الأوّلين، أي: هُو منزَلٌ، لكنْ أساطيرُ، كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أَذُنَّ قُلَ أَذُنُ خَيْرٍ لَكَّمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ٦١].

فيتَحامَلانِ الوِزْر. ومعنى اللام: التعليلُ مِن غيرِ أن يكونَ غَرضًا، كقولك: خرجتُ من البلدِ مخافة الشرّ. ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ حالٌ من المفعول، أي: يُضِلُّون مَن لا يعلمُ أنهم ضُلَّال، وإنها وَصَفَ بالضَّلال واحتمالِ الوِزْر مَن أَضلُّوه وإنْ لم يَعلم؛ لأنه كان عليه أنْ يَبحَثَ وينظُرَ بعَقْله حتى يميُّز المُحِقَّ والمُبطِل.

مِن آثامِهم شيئًا»(١)؛ لأنّ المرادَ ببعضِ أوزارِ مَن ضلّ: الذي تسبّبَ المُضِلُّ فيه، وكذلك الآثامُ في الحديث، وذهَبَ أبو البقاءِ إلى أنّ «مِن»: زائدةٌ، على مذهبِ الأخفَش(٢).

قولُه: (خرَجتُ منَ البلَدِ مخافةَ الشّرِّ)، ويجوزُ أن يكونَ اللامُ للصّيرورة، قال القاضي: قالوا ذلك إضلالًا للناس، فحمّلوا أوزارَ ضَلالهِم كاملةً، فإنّ إضلالهَم نتيجةُ رُسوخِهم في الضّلال (٣)، فعلى هذا اللامُ للصّيرورة، كقولِه: ﴿ فَالنّفَطَ ثُمَّ ءَالُ فِرْعَوْكَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُواً وَحَرَنًا ﴾ [القصص: ٨]، ويجوزُ أن يكونَ لامَ الأمرِ الذي هُو للغَيْبة.

قولُه: (وإنّما وصَفَ بالضّلالِ واحتمالِ الوِزْر مَن أَضَلّوه)، أي: إنّما نسبَ التابع إلى الضّلالِ في قولِه: ﴿ وَمِنْ أَوْزَالِ السّفِلالِ في قولِه: ﴿ وَمِنْ أَوْزَالِ الضّلالِ في قولِه: ﴿ وَمِنْ أَوْزَالِ الضّالَينَ، والحالُ أنهم غيرُ عالمِينَ بذلك لتقصيرِهم، اللّذِيثَ يُضِلُّونَهُم ﴾ أي: مِن أوزارِ الضّالّينَ، والحالُ أنهم غيرُ عالمِينَ بذلك لتقصيرِهم، والواحِديُّ جعَلَ ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ حالًا منَ الفاعل، حيثُ قال: إنّهم يفعلونَ ذلك جَهْلًا مِنهم بها كانوا يَكسِبون، ومِثلَ أوزارِ مَن تبِعَهم، ثُمّ ذَمّ صَنيعَهم فقال: ﴿ أَلَاسَاءَ مَا يَزُونِ مَن تَبِعَهم، ثُمّ ذَمّ صَنيعَهم فقال: ﴿ أَلَاسَاءَ مَا يَزُونِ مَن تَبِعَهم، ثُمّ ذَمّ صَنيعَهم فقال: ﴿ أَلَاسَاءَ مَا يَزُونِ مَن تَبِعَهم فَيْ اللّه الله الله الله الله عليه يَرْدُونَ ﴾ (٤).

ويُمكُن أَن يُجعَلَ حالًا منهما، كما قالَ ابنُ جِنِّي في قولِه تعالى: ﴿فَأَتَتْ بِهِ قُومُهَا

⁽۱) أخرجه مسلم (۲٦٧٤)، ومالك في «الموطأ» (۱: ۲۱۸)، وأبو داود (٤٦٠٩)، والترمذيّ (٢٦٧٤)، وصحّحه ابن حبّان (١١٢)، وفيه تمامُ تخريجِه.

⁽٢) «التبيـان في إعــراب القــرآن» (٢: ٧٩٣) وأبو البقــاء لم يُصرِّح باختيارِ كونهِا زائدةً وإنّما ذكر رأيَ الأخفش حَسْبُ.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٩٣).

⁽٤) «الوسيط» للواحدي (٣: ٦٠).

[﴿ قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَقَ اللّهُ بُنْيَنَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ * ثُمَّ يَوْمَ الْقِينَمَةِ يُغْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِ يَ الَّذِينَ كُنتُمْ تُشْتَقُونَ فِيمِمْ قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزَى وَيَعْمُ وَالشَّوَءَ عَلَى الْحَيْفِينَ * الَّذِينَ تَوَفَّنَهُمُ الْمَلَتِيكَةُ ظَالِمِي اَنْشُهِمْ فَالْقُولُ السَّلَمَ الْمَيْفَ وَالسُّوَءَ عَلَى الْحَيْفِينَ * الَّذِينَ تَوَفَّنَهُمُ الْمَلَتِيكَةُ ظَالِمِي اَنْشُهِمْ فَالْفُولُ السَّلَمَ الْمَيْفَى وَالسُّوَءَ عَلَى الْحَيْفِينَ * اللَّذِينَ تَوَفَّنُهُمُ الْمَلَتِيكَةُ ظَالِمِي اَنْشُهِمْ فَالْفُولُ السَّلَمَ مَا سَعَمْ بَلَى إِنَّ اللّهَ عَلِيمُ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * فَاذْخُلُوا أَبُونَ جَهَمَّمَ مَا حَيْفِيلًا الْبَوْنَ جَهَمَّمُ اللّهُ عَلِيمُ اللّهُ عَلِيمُ اللّهُ عَلِيمُ اللّهُ عَلِيمُ الْمُتَكَامِرِينَ فَي الْمُتَكَامِنَ اللّهُ عَلِيمُ اللّهُ عَلِيمُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُ وَقُولُونَ اللّهُ اللّهُ الْمُنَالُونَ عَنْ اللّهُ الْمُولُونَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الل

القَواعد: أساطِينُ البِناء التي تَعمِدُه. وقيل: الأساس. وهذا تمثيل، يعني: أنهم سوَّوْا منصوبات؛ ليَمكُروا بها الله ورسولَه، فجَعَلَ الله هلاكَهم في تلك المَنْصُوبات،

تَعْمِلُهُ, ﴾ [مريم: ٢٧]: ﴿ تَعْمِلُهُ, ﴾: يجوزُ أن يكونَ حالًا مِن كلِّ واحدٍ منها، ومنها معًا(١). وهذا أنسبُ لاقتضاء المقام، ثمّ قولُ الواحِديِّ أنسَبُ منها؛ لأنّ التذييلَ بقولِه: ﴿ أَلَاسَآ اللّهُ مَا يَزِرُونَ ﴾ لا يَحسُنُ إلّا على ذلك التقدير، وكذلك قولُه: ﴿ قَدْ مَكَ رَ الّذِينَ مِن مَا يَزِرُونَ ﴾، لأنّ الكلامَ واردٌ في ذمّ المشرِكينَ الذين اقتسَموا مَداخلَ مكّة يُضِلّونَ الوافِدينَ والمسلمين (١)، فتَجِبُ المبالغةُ في ذمّهم وتجهيلِهم.

قولُه: (منصوباتٍ)، قالَ المصنِّف: المنصوبةُ الحِيلة، يقال: سَوَّى فلانٌ منصوبَه، وفي الأصلِ صفةٌ للشّبَكة أو الحِبالة، فجَرتْ مجرَى الأسهاء كالدّابّةِ والعجوز، وفي الكلامِ حذْف، أي: هذا تمثيلُ حالهِم في أمِّهم سَوَّوا منصوباتٍ ليَمكُروا الله، فجعَلَ الله هلاكَهم فيها، كحالِ قوم بنَوا، إلى آخرِه، وهُو استعارةٌ تمثيليّة؛ لأنّ التشبية إنّها وقع في الحالِ والأمورِ المنتزَعة، وعلى هذا كان منَ الواجِبِ فيه مراعاةُ مفرَداتِ المعاني منَ الجانبَيْن، وعلى ما قرّرَه أخلّ

⁽۱) «المحتسب» (۱: ۲٥٤).

⁽٢) انظر: «الدرّ المنثور» للسيوطيّ حيث ذكر أنّ الوليدَ بن المغيرة كان قد بَعَثَ ستّةَ عشَر رجُلاً يقفون على فيجاجِ مكّة ومداخلِها يقولون للناس: «لا تغترّوا بهذا الخارج فينا يدّعي النبوّة، فإنه مجنون»، وكان الوليد ينتظر القادمينَ على بابِ المسجِدِ فإذا سألوه عن حالِ النبيِّ عليهُ، قال: صدّق أولئك.

كحالِ قومٍ بنَوْا بُنيانًا وعَمَدُوه بالأساطِين، فأتى البُنيانَ من الأساطين؛ بأن ضُعضِعَت، فسَقَطَ عليهم السَّقفُ وهَلَكُوا. ونحوه: مَن حَفرَ لأخيه جُبَّا، وقعَ فيه مُنكَبًّا. وقيل: هو نَمْرُوذُ بن كَنْعان حينَ بنى الصَّرْحَ ببابِلَ طولُه خمسةُ آلافِ ذراع. وقيل: فَرْسخان، فأهَبَّ الله الريح، فخرَّ عليه وعلى قومه فهَلكُوا. ومعنى إتيانِ الله: إتيانُ أمره. ﴿مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾: من جهةِ القواعد. ﴿مِنْ حَيْثُ لايَشْعُرُونَ ﴾: مِن حيثُ لا يَحتسِبون ولا يتوقّعون. وقرئ: (فأتى الله بَيْنهم). (فخرَّ عليهم السُّقُفُ) بضمَّتين. ﴿مُؤَنِيهِم ﴾: ينوقّعون. وقرئ: (فأتى الله بَيْنهم). (فخرَّ عليهم السُّقُفُ) بضمَّتين. ﴿مُؤَنِيهِم ﴾: يُذِلُهم بعذابِ الخِزْي، ﴿رَبَّنَا إِنَكَ مَن تُدَخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ ﴿ آلَ عمران: ١٩٢]، يعني: هذا لهم في الدُّنيا، ثم العَذابُ في الآخرة. ﴿شُرَكَآءِكَ ﴾ على الإضافةِ يعني: هذا لهم في الدُّنيا، ثم العَذابُ في الآخرة. ﴿شُرَكَآءِكَ ﴾ على الإضافة

في المشبّه به معنّى في المشبّه؛ لأنّ مَن بنَى بُنيانًا وعمَدَه بالأساطين، لا يعمَدُ فيه المُحْرَ كمَن يُسوّي المنصوبات. نعم، لو قدّرَ بأن يبني بنيانًا ويسوِّي فيه شِبهَ المنصوباتِ بلطائفِ الجِيَل، ويتخذَ مأدُبة ليَكيدَ بها عدوّه فينقلبَ عليه مِن حيثُ لا يشعُر، ويَسلَم العدوُّ، ونحوَ بناءِ نُمرودَ الصّرح، كما ذكر، لَصَحّ، ولعلّه قصدَ ذلك، ولذلك استشهدَ بها، وفي ذكْرِ لفظةٍ فَوْقُ معَ الاستغناءِ عنهُ ظاهرًا؛ لأنّ خُرورَ السّقفِ لا يكونُ إلّا مِن فَوقُ، مزيدٌ لتقريرِ التهويل.

قولُه: (فأتى البُنيان)، أي: خَرِبَ، «الأساس»: أتى عليهمُ الدّهرُ: أفْناهم. قولُه: (بَنى الصّرحَ)، الجَوهريّ: الصّرحُ: القَصْرُ، وكلُّ بناءِ عال.

قولُه: (﴿ مِنْ َ الْقَوَاعِدِ ﴾: مِن جهةِ القواعد)، يُشيرُ إلى أنَّ ﴿ مِنَ ﴾: ابتدائيةٌ، أي: نشأ تخريبُ بُنْياتَهم من القواعدِ مبالغة في الهدّم؛ لأنّ المتعارَفَ في التخريبِ الأُخدُ (١١) منَ السّقفِ إلى أن ينتهي إلى القواعد، وكان أمرُهم على العكس، وإليه الإشارةُ بقولِه: «بأنْ ضُعضِعَتْ فسَقطَ عليهمُ السّقفُ»، الجَوهريّ: ضَعْضَعَه: أي: هدَمَهُ حتى الأرض، وضَعضَعتْ أركانُه: أي: اتّضَعتْ.

قولُه: (هذا لهم في الدُّنيا، ثُمّ العذابُ في الآخِرة)، أي: العذابُ الكامل، وهُو الخِزْيُ

⁽١) من قوله: «قولُه: (﴿ مِينَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾ من جهةِ القواعد)، يشير » إلى هنا سقط من (ح).

إلى نفْسِه: حكايةٌ لإضافتهم؛ ليُوبِّخَهم بها على طريقِ الاستهزاء بهم. ﴿ تُشَكَّقُونَ فِيهِمْ ﴾: تُعادُون وتُخاصِمُون المؤمنين في شأنهم ومعناهم. وقُرئ: (تشاقونِ)، بكسرِ النُّون، بمعنى: تشاقُّونَنِي؛ لأنَّ مشاقَّةَ المؤمنين كأنها مُشاقَّةُ الله. ﴿ قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْمِانِ وَيَعِظُونهم، الْفِينَ عَانُوا يَدْعُونهم إلى الإيهان ويَعِظُونهم،

والهَوان، لدِلالةِ «ثُمَّ» على التفاوُتِ بينَ العذابَيْن، وفيه أيضًا معنى التَّراخي في الزّمان، كها هُو موضوعُ «ثُمَّ»، فيجبُ أن يُعتَبرَ فيها معنى الكِناية؛ وهُو مطلقُ البُعْد، لا المجاز، لثلّا يجتمعَ إرادةُ الحقيقة والمجازِ معًا.

قولُه: (حكايةٌ لإضافتِهم)، بالرّفع: خبرُ ﴿ شُرَكَآءِ كَ ﴾ على الحكاية، هُو الصّحيحُ، والنُّسخةُ الشائعةُ: بالنّصب، والمعنى على الأوّل: هذا القولُ حكايةٌ لإضافتِهم، يعني كانوا يقولونَ: هؤلاءِ شُرَكاءُ الله، فحكى الله الإضافةَ على ما كانوا يُضيفونَه. وعلى الثاني: قال الله تعالى: ﴿ شُرَكَآءِ كَ ﴾ على الإضافةِ حكايةً، فهُو إمّا حالٌ أو مفعولٌ له.

قولُه: (﴿ تُشَنَّقُوكَ فِيهِمْ ﴾: تعادُونَ)، الرّاغب: الشَّقاقُ: المخالَفة، وكونُك في شِقِّ غيرِ شِقِّ صاحبِك، أو مِن: شَقِّ العَصابينك وبينه، قال تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ الانفال: ١٣] أي: صارَ في شِقِّ غيرِ شِقِّ أوليائه، نحوَ: ﴿ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، ويقال: المالُ بينها شِق الشّعرة وشِق الأَبْلمةِ (١)، أي: مقسومٌ كقسمتِها (٢).

قولُه: (وقُرِئَ: «تُشاقونِ» بكسرِ النّون)، قرَأَها نافعٌ (٣)، يقولونَ ذلك، أي: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ الْمَوْرَةُ مَ وَالسُّوءَ عَلَى ٱلْكَيْفِينَ ﴾.

قولُه: (مِن أَتَمِهم)، «مِن»: ابتدائيّة، أي: مِن جهةِ أُتمِهم، كما في قوله: ﴿مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾،

 ⁽١) وهي خوصة النخلِ إذا أُخِذتْ فشُقت طولاً فانقسمت بقِسْمَين. ووقع في النسخة (ح): «الأنملة»،
 وهو تحريف.

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٤٥٩-٤٦٠.

⁽٣) أرادَ «تشاقونني» أي: تعادونَني، فحذف إحدى النونَينْ استثقالًا للجمْعِ بينهما، وحذفَ الياءَ اجتزاءً بالكسرة. انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨٨.

فلا يَلتَفِتُونَ إليهم ويتكبَّرون عليهم ويشاقُّونهم، يقولون ذلك شَهاتة بهم، وحَكى الله ذلك من قولهم؛ ليكونَ لُطفًا لمن سَمِعَه. وقيل: هُمُ الملائكة. قُرئ: ﴿نَوَفَنْهُمُ ﴾ بالتاء والياء. وقُرئ: ﴿نَوَفَنْهُمُ ﴾ بإدغام التاء في التاء. ﴿فَأَلْقَوُا ٱلسَّلَمَ ﴾ في فسالموا وأخبتُوا، وجاؤوا بخِلافِ ما كانوا عليه في الدُّنيا من الشِّقاق والكِبْر، وقالوا: ﴿مَا كُنَا نَعْمَلُ مِن سُوّعٍ ﴾ وجَحَدُوا ما وجدَ منهم من الكُفر والعُدُوان، فردَّ عليهم أُولو العِلم: ﴿إِنَّ اللهَ عَلِيمُ إِيمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ فهو يُجازيكم عليه، وهذا أيضًا من الشَّهاتة، وكذلك ﴿ فَأَدْخُلُوا أَبُونَ بَهَهُمْ ﴾.

أي: قال الأنبياءُ مِن جهةِ أُتمِهِم المُكذِّبة: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْيَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَنْفِرِينَ ﴾(١) شَماتةً بهم.

قولُه: (قُرِئَ: ﴿تَنَوَفَنهُمُ ﴾ بالتاء والياء)، قرَأَ حمزةً في المَوضِعَيْنِ بالياءِ التّحتانيّ^(٢)، والباقونَ: بالتاء.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿ٱلَّذِينَ تَوَفَّنَهُمُ ﴾ بإدغامِ الناءِ في الناء)، قرَأَها البزّي.

قولُه: (وأخبَتوا)، الجَوهريّ: الإخباتُ: الخُشوع، يقال: أخبَتَ لله، أي: تواضَعَ، وأصله: الإلقاءُ في الأجسام، فاستُعملَ في إظهارِهمُ الانقياد، إشعارًا بغايةِ خضوعِهم واستكانتِهم، وأنّها كالشيءِ المُلقَى بينَ يدَى الغالبِ القاهر.

قولُه: (وهذا أيضًا منَ الشّهاتة، وكذلك ﴿ فَأَدْخُلُوٓا أَبُوَبَجَهَنَمَ ﴾)، فالشّهاتةُ الأولى قولُهم: ﴿إِنَّ ٱلْمِخْرَى ٱلْمُوَمَ وَالشَّهَاتَةُ عَلَى ٱلْكَغْمِينَ * ٱلّذِينَ تَنَوَفَنْهُمُ ٱلْمَلَتَهِكَةُ طَالِمِي ٱنفُسِهِمَ ﴾، أي: الذينَ يموتونَ على الشَّرك، لقولِه: ﴿إِنَ ٱلقِّرْكَ لَظُلْمُ عَظِيمٌ ﴾ [نقهان: ١٣]، فلمّا ألقوا السّلَمَ، أي: ذَلُوا وخضَعوا قائلينَ: ﴿مَاكُنَّا نَعْمَلُ مِن شُوّعٍ ﴾ رَدَّ عليهم أولو العِلم:

⁽١) قوله: "من جهةِ أُعهم المُكَذِّبة: ﴿ إِنَّ ٱلْخِزْيَ ٱلْيُومَ وَالشُّومَ عَلَى ٱلْكَنْفِرِينَ ﴾ اسقط من (ف).

⁽٢) والحُجَّةُ فيه أنّ فِعلَ الجميع إذا تقدّمَ يُذكّرُ ويؤنّثُ، فإنْ ذكّرْتَه أردْتَ به جُمَعَ الملائكة، وإذا أنثتَهُ أردتَ جماعة الملائكة. وحجّةُ من قرأ بالتاءِ قولُه تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَكَيْكَةُ ﴾ [آل عمران: ٤٢]. انتهى من «حجّة القراءات»، ص٣٨٨.

[﴿ وَقِيلَ لِللَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا آنزلَ رَبُكُمْ قَالُوا خَيْراً لِلَّذِينَ آحْسَنُواْ فِ هَاذِهِ الدُّنْيَا حَسَنُةً وَلَدَارُ الْأَنْهَا لَمْ وَلَدَارُ الْأَنْهَا لَمْ وَلَا الْأَنْهَا لَمْ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّا اللَّهُ الل

﴿ خَيْرًا ﴾ أنزل خيرًا. فإن قلت: لم نصبَ هذا ورفعَ الأوَّل؟ قلت: فصلًا بين جوابِ المُقِرِّ وجوابِ الجاحِد، يعني: أنَّ هؤلاءِ لمَّا سُئلوا لَـمْ يَتَلعْثَمُوا، وأَطبَقُوا الجوابَ على السؤال بيِّنًا مَكشُوفًا،

بل كنتُم تعمَلونَ السُّوءَ ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمُ إِمَا كُنْتُمْ تَعَمَلُونَ ﴾ تحقيقًا لذلك الرِّدِ وتعليلًا له على وَجْهِ استَنْبَعَ إيجابَ العِقابِ وشَهاتةَ الأعداء (١٠)، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فهُو يُجَازِيكُم عليه»، فلمَّا ألزَمُوهم بذلك عقبوهُ بقولِه: ﴿ فَأَدْخُلُوا أَبْوَبَ جَهَنَمَ ﴾ تتميمًا للشّماتة.

وقالَ عيي السُّنة: قولُه: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمُ الْمُنتُمَّ تَعْمَلُونَ ﴾ مِن قولِ الملائكةِ (٢)، وقال صاحبُ «المُرشِد»: إنْ جعلتَ ﴿ النِّينَ تَنَوَفَنهُمُ الْمَلَتَكِكَةُ ﴾ في مَوضِع جَرِّ صفةً للكافرين، لم يكنِ الوقْفُ على الكافرينَ حسَنًا ولا كافيًا، وإن جعَلتَهُ في موضِع رَفْع خبرَ مبتدأٍ محذوف، كان الوقفُ على الكافرينَ تامًّا (٣)، والوقفُ على ﴿ ظَالِمِيٓ أَنفُسِمٍمْ ﴾ في هذا الوجْهِ أصلَحُ، وعلى ذلك الوَجْهِ صالحٌ ليسَ بكافٍ ولا حسن.

قولُه: (لم نصبَ هذا ـ أي: ﴿ خَيْرًا ﴾ ـ ورفَعَ الأوّل؟)، أي: ﴿ أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ في قولِه: ﴿ مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾.

> قولُه: (لم يتَلَعْثَموا)، أبو زيد^(١): تَلعْثَمَ الرّجُلُ في الأمرِ: إذا تَمَكّثَ فيه. قولُه: (بَيّنًا)، صفةُ مصدر محذوف، أي: طِباقًا بيّنًا.

⁽١) سقط لفظ «الأعداء» من النسخة (ف) و(ط).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٥: ١٧).

⁽٣) انظر: «تلخيص المرشد» للقاضي زكريا الأنصاريّ، ص٤٣٣.

⁽٤) الأنصاري، سعيد بن أوس. سبقت ترجمته.

مفعولًا للإنزال، فقالوا: خيرًا، أي: أنزل خيرًا، وأُولئك عَدَلُوا بالجوابِ عن السؤال، فقالوا: هو أساطيرُ الأوَّلين، وليسَ من الإنزالِ في شيء. ورُوي: أنَّ أحياءَ العرب كانوا يَبعثُون أيّامَ الموسِم مَن يأتِيْهم بخَبَر النبيِّ عَيَيْ، فإذا جاءَ الوافدُ كفَّه المُقتسِمون وأمَرُوه بالانصراف، وقالوا: إنْ لم تَلقَه كان خيرًا لك، فيقول: أنا شرُّ وافِد إنْ رَجعتُ إلى قومي دون أنْ أستطلِعَ أمْرَ مُحمّدِ وأراه، فيلقى أصحابَ رسولِ الله عَيَيْ، فيُخبِرونه بصِدْقه، وأنه نبيٌ مبعُوث، فهُمُ الذين قالوا خيرًا. وقوله: ﴿للَّذِينَ اَتَّقُوا ﴾، أي: قالوا هذا القول، فقدَّم عليه بدلٌ من ﴿خَيْرُ ﴾ حِكايةٌ لقوله: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقُوا ﴾، أي: قالوا هذا القول، فقدَّم عليه تسمِيتَه خيرًا ثم حَكاه. ويجوزُ أنْ يكونَ كلامًا مُبتدًا عِدَة للقائلين، ويجعلَ قولهم من جُملةِ إحسانهم ويُحمَدوا عليه. ﴿حَسَنَةٌ ﴾: مُكافأةٌ في الدنيا بإحسانهم، ولهم في الآخرةِ

قولُه: (مفعولًا)، حالٌ مترادِف، أو مفعولٌ له، أي: نُصِبَ هذا فصْلًا بينَ الجوابَيْنِ مفعولًا للإنزال.

قولُه: (بَدَلٌ مِن ﴿خَيْرًا ﴾ حكايةٌ) خَبَران (١) لقولِه: «وقولُه: ﴿لِلَّذِينَ ٱحْسَنُواْ ﴾».

قولُه: (أي: قالوا هذا القولَ، فقدّم عليه تسميته خيرًا ثُمَّ حكاه)، يريدُ أنّ جوابَ المتّقينَ عن قولِهم: ﴿مَاذَاۤ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ كأنْ أنزَلَ ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِهَنذِهِ ٱلدُّنيَاحَسَنَةٌ ﴾ إلى آخرِه، فقدّم تعالى عليه ﴿خَيْرُ ﴾ وجعَلَه توطئةً لقولِهم، ثمّ حَكى قولهَم: ﴿لِلَّذِينَ ٱحْسَنُوا ﴾ إلى آخرِه. قال القاضي: فعلى هذا قولُه: ﴿خَيْرُ ﴾: مفعولُ ﴿قَالُوا ﴾ (٢).

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ كلامًا مبتدأً)، عطفٌ على قولِه: «بدَل»، فعلى هذا هو مِن كلام الله تعالى يمدَحُ القائلينَ ويَعِدُهم على ما أحسنوا فيه منَ القول، وجاءَ به عامًّا في جميع ما أحسنوا لَيدخُلَ هذا القولُ فيهِ أيضًا. و﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا ﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ مَوْضعَ المُضمَر للإشعارِ بأنّهم مستأهِلونَ بأنْ يُحسَنَ إليهم دُنيا وعُقْبى.

⁽١) لفظه «خبران» سقطت من (ح) و(ف).

⁽۲) «أنوار التنزيل» (۳: ۳۹۵).

ما هو خيرٌ منها، كقوله: ﴿ فَعَالَنَهُمُ اللّهُ ثُوَابَ الدُّنيا وَحُسَنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ ﴾ [آل عمران: ١٤٨]، ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَقِينَ ﴾ دارُ الآخرة، فحذف المخصوص بالمَدْح؛ لتقدُّم ذِكْره. و﴿ جَنَّتُ عَدْنِ ﴾ خبرُ مبتدأ محذوف، ويجوزُ أنْ يكونَ المخصوصَ بالمَدْح. ﴿ طَيِّيِينَ ﴾: طاهِرين من ظُلم أنفُسِهم بالكُفر والمعاصي؛ لأنه في مُقابَلة ﴿ ظَالِينَ أَنفُسِهِم ﴾ [النحل: ٢٨]، ﴿ يَقُولُونَ صَلَكُم عَلَيْكُم ﴾ قيل: إذا أشرف العبدُ المؤمن على الموتِ جاءه مَلَكٌ فقال: السلامُ عليك يا وَلِيَّ الله، الله يَقرأ عليك السّلام، وبشَرَه بالجنَّة.

[﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَآ أَن تَأْنِيَهُمُ ٱلْمَلَكَيْكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَيِكُ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَنكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ۞ فَأَصَابَهُمْ سَيِّعَاتُ مَا عَمِلُواْ وَحَاقَ بِهِم مَا كَانُواْ بِدِ. يَسْتَهْ زِمُونَ ﴾ ٣٣ – ٣٤]

قولُه: (الأنهُ في مقابَلةِ ﴿ طَالِمِي أَنفُسِمٍ ﴾)، يعني: يجبُ تفسيرُ طيبينَ بطاهِرينَ مِن ظُلم أَنفُسِهِم بالكُفرِ والمعاصي للتقابُل، أمّا الكُفرُ فإنّ قولَه: ﴿ الَّذِينَ تَنَوفَنهُمُ ﴾ إمّا مجرورٌ: صفةً للكافِرين، أو مرفوعٌ: حبرَ مبتدأ محذوف، والجملةُ بيانٌ للكافِرين، كما سبَقَ، وأمّا المعاصي فإنّ قولَه (!): ﴿ طَالِمِي آنفُسِهِم ﴾ مجابٌ بقولِهم: ﴿ مَا كُنّا نَعْمَلُ مِن سُوّعٍ ﴾، فظهَرَ مِن هذا أنّ قولَه: ﴿ وَقِيلَ لِللَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزلَ رَبُّكُم ﴾ عطف على قولِه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مّاذَا أَنزلَ رَبُّكُم ﴾ عطف على قولِه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مّاذَا أَنزلَ رَبُّكُم ﴾ عطف على التقابُل، فينبغي أن يُراعي مضامينَ القِصّتينِ، ولذلك خُتِمتِ الأولى بقولِه: ﴿ فَأَدْخُلُوا أَلْجَنَّةَ ﴾، ولمّا كان ذِكْرُ (٢) المؤمنينَ واردًا على سبيلِ الاستطرادِ للتقابُل، وفرَغَ منهُ، عاذَ إلى نوْعٍ آخَرَ مِن حديثِ الكُفّار، أعني قولَه: ﴿ مَلْ يَنظُرُونَ ﴾ والله أعلَم.

⁽١) من قوله: ﴿﴿ ٱلَّذِينَ تَنَوَفَّنَّهُم ﴾ إما مجرورٌ: صفةً للكافرينۥ إلى هنا، سقط من (ف).

⁽۲) في (ح) و(ف): «ذات».

﴿كَذَلِكَ ﴾ أي: مِثْلَ ذلك الفِعْلِ من الشِّركِ والتكذيب ﴿فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللّهُ اللّهُ ﴾ بتدميرِهم ﴿وَلِنَكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾؛ لأنهم فَعَلُوا ما استوجَبُوا به التدمير. ﴿سَيِّئَاتُ مَاعَمِلُواْ ﴾ جزاءُ سيِّئات أعمالهِم. أو: هو كقوله: ﴿ وَيَحَزَّوُاْ سَيِّئَةِ سَيِّئَةُ مِنْهُمًا ﴾ [الشورى: ٤٠].

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَعْنُ وَلَا ءَا بَا أَوُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَفَنُ وَلَا ءَا بَا أَوُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءً كَذَاكِ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِ مَ فَهَلَ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَاعُ ٱلْمُئِينَ ﴾ 30]

هذا من مُجملة ما عدَّد

قولُه: (أو هُو كقولِه: ﴿ وَجَزَّ وَالسَيْمَةِ سَيِّمَةٌ ﴾ [الشورى: ٤٠]) يعني: قولُه: ﴿ فَأَصَابَهُمْ سَيِّنَاتُ مَاعَمِلُواْ ﴾ دَلَّ على أنّ ما أصابَهم سيِّمَة، وليسَ بهِ، فيجبُ أن يُقدَّرَ مضافٌ أو يُجعَلَ مِن بابِ المشاكَلة.

قولُه: (هذا مِن مُجملةِ ما عددً)، يعني قولَه: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ معطوفٌ مِن حيثُ المعنى على ما سبَقَ مِن أوّلِ السُّورةِ مِن أصنافِ كُفرِهم وعِنادِهم وشِركِهم بالله،

وإنكارِ وَحْدانيّتِه بعدَ قيامِ الحُجَجِ وإنكارِ البَعْثِ واستعجالِه، وتكذيبِهمُ الرسولَ وشِقاقِهم واستكبارِهم.

أمَّا إنكارُ البَعْثِ واستعجالُه فيُفْهَمُ مِن قولِه: ﴿ أَنَّ أَمُّرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾.

وأمّا شِركُهم: فهُو ما يَلزَمُ منَ استعجالِهِمُ العذابَ على ما سبَق.

وأمَّا إنكارُ وحْدانيَّتِه: فهُو ما دَلَّ عليهِ ﴿ أَفَكَن يَغْلُقُكُمَن لَّا يَغْلُقُ ﴾.

وأمّا الحُجَجُ السابقةُ، على هذا الإنكارِ، فهِيَ مِن قولِه: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَتَمِكَةَ بِٱلرَّرِجِ ﴾ ومِن قولِه: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَتَمِكَةَ بِٱلرَّرِجِ ﴾ ومِن قولِه: ﴿ خَلْقَ ٱلسَّمَاءَ ﴾، وقولِه: ﴿ أَنزَلَ مِن اللّهَ مَا هُ ﴾، وقولِه: ﴿ وَسَخَرَ لَكُمُ ٱلْتَكُ مَ ٱلنَّهَ مَا هُ ﴾، وقولِه: ﴿ وَسَخَرَ لَكُمُ ٱلْتَكُمُ ٱلْتَكَ وَٱلنَّهَارَ ﴾، و﴿ سَخَرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾ [الجاثبة: ١٢]، ومِن قولِه: ﴿ وَٱلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَّمِي ﴾.

وأمّا تكذيبُهم الرسول، فمِن قولِه: ﴿قَالُواْ أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾.

وأمّا استكبارُهم عن قَبولِ الحقّ، فمِن قولِه: ﴿فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّشْتَكَبِرُونَ﴾، وفيه إنكارُ البَعْث.

وخلاصتُه أنّ هذه السّورة مِن مُفتتحِها إلى هذا المقام، واردةٌ في بيانِ تَعدادِ أصنافِ قبائح المشركين، وما قد تخلّل بينها مِن ذكرِ أجنبيّ، فللتأكيدِ لإلزامِ الحُجّة وبيانِ العِنادِ والاستكبار، وهذا كلامٌ عالِ وبيانٌ شافٍ، لكنّ قولَه: «وهذا مذهبُ المُجبِرة بعَينِه» جاءَ عَقيبَه خارجًا عن سنَن الحقِّ ومحضَ فيه التعصُّب، فخرَم ذلك النّظمَ السّريّ، وذلك أنهُ تعالى لمّا عدد كُفْرَهم وشِركهم وتكذيبَهم إلى غيرِ ذلك على ما سبق، أتى بقولِه: ﴿كَنَالِكَ فَعَلَ اللّهِينَ مِن قَبْلِهِم ﴾، ولم يَبْقَ لهم اللّه على ما سبق، أتى بقولِه: ﴿كَنَالِكَ فَعَلَ اللّهِينَ مِن قَبْلِهِم ﴾، ولم يَبْقَ لهم متشبّثُ إلّا التعليلُ بالمشيئة (۱)، وهُو قولهُم: ﴿لَوْ شَاهَ اللّهُ مَاعَبَدْنَا مِن دُونِهِم مِن قَيْهِ ﴾، كما استَقْصَيْنا القولَ فيه في «الأنعام»، أعادَ قولَه: ﴿كَذَالِكَ فَعَلَ ٱلذّينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ (٢) ليرُيكَ أنّ

⁽١) قولُه: «بالمشيئة»: سقط من النسخة (ح).

⁽٢) من قولُه: «ولما ذكر ما يدل على إفحامهم» إلى هنا، سقط من (ط).

من أصنافِ كُفرهم وعِنادهم؛ من شِرْكِهم بالله، وإنكارِ وحدانيَّتِه بعد قيامِ الحُجَج، وإنكارِ البَعْث، واستعجالِه؛ استهزاء منهم به، وتكذيبهم الرَّسول، وشِقاقِهم، واستِكْبارِهم عن قَبُول الحقّ، يعني: أنهم أشرَكُوا بالله وحرَّموا ما أحلَّ الله، من البَحيرة والسائبة وغيرِهما، ثم نَسَبُوا فِعْلَهم إلى الله، وقالوا: لو شاءَ لم تفعل، وهذا مذهبُ المُجبِرة بعَيْنه. ﴿كَذَالِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم ﴾ أي: أشرَكُوا وحرَّموا حَلالَ الله، فلها المُجبِرة بعَيْنه فَي كَذَالِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم ﴾ أي: أشرَكُوا وحرَّموا حَلالَ الله، فلها نُبُهوا على قُبحِ فعْلِهم ورَّكوه على ربِّهم، ﴿فَهَلَّ عَلَى ٱلرُّسُلِ ﴾ إلّا أنْ يُبلِغوا الحق، وأنّ الله لا يشاءُ الشِّركَ والمعاصيَ بالبَيانِ والبُرْهان، ويُطلِعوا على بُطْلان الشِّركِ وقُبْحه وبَراءةِ الله تعالى من أفعالِ العِباد، وأنهم فاعِلُوها بقَصْدهم وإرادتهم واختيارِهم، والله تعالى باعِثُهم على جَميلها وموفِقُهم له، وزاجِرُهم عن قَبيحها ومُوعِدُهم عليه.

[﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِ كُلِ أُمَّتِهِ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّعُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتَ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَأَنظُرُوا كَيْفَ كَابَ عَقِبَةُ ٱلْمُكَذِيدِ ﴾ ٣٦]

ولقد أَمَدَّ إبطالَ قَدَرِ السُّوء ومشيئةِ الشرِّ بأنه ما مِن أُمَّة إلَّا وقد بَعَثَ فيهم

أحوالَ هؤلاءِ المشركينَ وأقوالهم لم تتجاوَزْ عن أفعالِ الأُمَم الخالية، ولا عن أقوالهِم حذْوَ القُذَةِ بالقُذَةِ بالقُذَةِ ، ثُمّ بيّنَ أنّ الرُّسُلَ سلَفًا وخلَفًا ما قصروا في الإنذارِ والتبليغ بقولِه: ﴿ فَهَلَ عَلَى الرُّسُلِ إِلّا الْبَلَاعُ الشَّمِينُ ﴾ ثُمّ عقب المجمَلَ بالتفصيلِ بقولِه: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِ أُمَّةٍ عَلَى الرَّسُولِ ﴾ تسلية للرّسولِ ﷺ وتحريضًا للقومِ على الاعتبارِ، وأن يَنظُروا إلى وَخامةِ عاقبةِ المكذّبينَ وسُوءِ خاتِمِتِهم، وأن لا تذهبَ نفسُه عليهم حسرات، ومِن ثَمّ خاطَبه صلواتُ الله عليه بقولِه: ﴿ إِن تَعْرِضَ عَلَى هُدَنهُمْ ﴾ فأين يَدخُلُ في الكلام حديثُ إنّي لا أُقدّرُ الشّر ولا أشاؤه.

قولُه: (ورّكوه)، الجَوهريّ: ورّكَ فلانٌ ذَنْبَه على غيرِه، أي: قرَفَه به.

قُولُه: (ولقد أمَدّ إبطالَ قَدَرِ السُّوءِ)، يعني: أبطَلَ الله تعـالى في قولِه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِيكَ

رسولًا يأمُرُهم بالخيرِ الذي هو الإيبانُ وعِبادةُ الله، وباجتنابِ الشرِّ الذي هو طاعةُ الطاغوت، ﴿ فَمِنْهُم مَنْ هَدَى اللهُ ﴾ أي: لَطَفَ به؛ لأنه عَرَفَه من أهل اللَّطف؛ لأنه ﴿ وَمِنْهُم مَنْ حَقَّتَ عَلَيْهِ الظَّمَلَالَةُ ﴾ أي: ثَبَتَ عليه الخِذْلان والتَّرْكُ من اللَّطف؛ لأنه عَرَفَه مصمِّمًا على الكُفرِ لا يأتي منه خير، ﴿ فَسِيرُوا فِي ٱلأَرْضِ فَانْظُرُوا ﴾ ما فَعلتُ بالمكذّبين؛ حتى لا يَبقى لكم شُبْهةٌ في أن لا أُقدِّر الشرَّ ولا أشاؤه، حيثُ أفعلُ ما أفعل بالأشرار.

[﴿ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَنهُمْ فَإِنَّ أَلَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُ مِين نَّصِرِينَ ﴾ ٣٧]

ثم ذكر عِنادَ قُريش وحِرْصَ رسولِ الله ﷺ على إيهانهم، وعرَّفه أنهم مِن قسْمِ مَن حَقَّت عليه الضَّلالة، وأنه ﴿لاَيَهُدِى مَن يُضِلُ ﴾ أي: لا يلطفُ بمن يَخذل؛ لأنه عَبَث، والله تعالى مُتعالى عن العَبَث؛ لأنه مِن قبيلِ القَبائح التي لا تجوزُ عليه.

أَشْرَكُواْ لَوْ شَـَآءَ اَللَّهُ مَاعَبَـدُنَا ﴾ إلى آخرِه، نسبةَ أفعالِ السّوءِ إلى قدَرِ الله تعالى، ثُمّ أمَدّ ذلك الإبطالَ بقولِه: ﴿ وَلَقَدْ بَعَشْنَا فِى كُلِ أَمْتَةِ رَسُولًا ﴾.

الانتصاف: وَجْهُ استدلالِه بها أنّ الله قسّمَ العِبادَ قسمَيْنِ، والأمرُ والنّهيُ يرجِعانِ إلى المشيئة، بناءً على زَعْمِهم في إنكارِ كلامِ النّفْس، فعندَه أنّ الله شاءَ أن تَعبدوهُ وشاءَ أن يَجتنبوا الطاغوتَ، ولم يشأ إشراكهم، ومبنَى استدلالِه على إنكارِ كلام النفْس، والعجَبُ غَفْلتُه عن قولِه: ﴿وَمِنْهُم مَنْ حَقّتُ عَلَيْهِ الضّكَلَةُ ﴾، كما قال في الأنعام: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَ نَكُمُ آجَمُونِ ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وتقدّمَ هناك ما فيه كفاية (١).

قولُه: (في أتّى لا أُقدِّرُ الشّر ولا أشاؤهُ حيثُ أفعَلُ ما أفعَلُ بالأشرار)، يريدُ أنّ النظرَ في أحوالِ الأشرارِ منَ الهلاكِ والدّمارِ، يدُلُّ على أنّى ما قدّرتُ الشّرَّ فيهم ولا قضَيْتُه عليهم، لأنّى لو فعلتُ ذلك، ثُمّ عاقبتُهم به، لم أكُنْ عادِلًا، لكنّهم إنّها استحقّوا ذلك لأنّهم همُ الذين فعلوا ما استحقّوا به الهلاكَ، وعُلِمَ مِن قبلُ أنّ ما ذكرَهُ خارجٌ عن مقتضى المقام.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۲۰٤).

وقُرئ: (لا يُهدَى) أي: لا تقدِرُ أنتَ ولا أحدٌ على هِدايته وقد خَذَلَه الله. وقولُه: ﴿ وَمَا لَهُ مِ مِن نَّنْصِرِينَ ﴾ دليلٌ على أنَّ المرادَ بالإضلال الخِذْلانُ الذي هو نقيضُ

قولُه: (وقُرِئَ: «لا يُهدى»)، على ما لم يُسَمّ فاعلُه، الكوفيّونَ (١٠): ﴿لاَ يَهْدِى ﴾ بفَتْحِ اللهاءِ وكسرِ الدّال. والباقونَ بضم الياءِ وفَتْح الدّال (٢٠)، قالَ أبو البقاء: في قراءةِ الضمّ وجُهان، أحدُهما: أنّ ﴿مَن يُضِلُ ﴾ مبتداً، و﴿لاَ يَهْدِى ﴾: خبرُه. والثاني: أنّ ﴿لاَ يَهْدِى ﴾ نجرُه. والثاني: أنّ ﴿لاَ يَهْدِى ﴾ من يُضِلُ ﴾ بأشرِه: خبرُ ﴿ إِنّ ﴾، كقولِك: إنّ زَيْدًا لا يُضرَبُ أبوه (٣) يعني: أنّ التركيبَ سبَبيّ، ومعناه: أنّ زيدًا بمكانٍ من الشّرفِ والكرامة بحيثُ استَحق أن يُكرَمُ أبوهُ ولا يُهانَ بالضّرب، ونَظيرُه في المعنى: خَوْلانِ فانكِحْ، ثُمّ ما في التنزيلِ مع ذلك التقديرِ واقعٌ جزاءً للشّرطِ ولم يكنْ يَصلُحُ جزاءً إلّا بتأويلِ الإعلام والإخبار، وقد تقرّرَ أنّ مثلَ هذا الأسلوبِ النّا يَرِدُ للتقريع، أو التنبيهِ على أمرِ خطير خَفِيَ على السامع، ولا سيّما في جَعْلِ اسم "إنّ الاسمَ الجامعَ للأسهاءِ الحُسنى، كأنهُ قيل: ﴿ إِن تَعْرِضٍ ﴾ أنتَ وكلُّ مخلوقِ على هِداية مَن أرادَ الله إضلالَه، فاعلَمْ وتنبّهُ أنك قد حاولتَ مزَاولةَ أمرِ لا يُرام، ومُحالٍ لا يُستطاع، هذا أرادَ الله إضلالَه، فاعلَمْ وتنبّهُ أنك قد حاولتَ مزَاولةَ أمرٍ لا يُرام، ومُحالٍ لا يُستطاع، هذا معنى قولِه: «لا تَقدِرُ أنتَ ولا أحدٌ على هدايتِه»، ووجَدتُ لبعض الفُضَلاءِ على الحاشيةِ: هذه كلمةُ حقّ، وقد أخرَجَها الله تعالى مِن فيه بلا اختيارِ منه.

قولُه: (﴿ وَمَالَهُ مِن نَصِرِينَ ﴾ دليلٌ على أنّ المرادَ بالإضلالِ الخِذْلانُ)، كأنهُ قيل: ﴿ إِن تَعَرِضَ عَلَىٰ هُدَنهُمْ ﴾، فاعلَمْ أنّ الله لا يَهدي مَن يخذُلُه (٤)، وما لهُ من ناصرِ يَنصُرُه.

وقلتُ: ليسَ تأويلُ ﴿مَن يُضِلُ ﴾ بالخِذْلانِ أَوْلَى مِن تأويلِ ﴿ مِّن نَصِرِينَ ﴾ بالهادينَ، أي: ﴿ إِن تَعَرِضَ عَلَى هُدَنهُم ﴾، فاعلَمْ أنّ الله لا يهدي مَن يُضِلُّه وما لهُ مِن هادٍ قَطُّ، لا أنتَ

⁽١) في النسخة (ح): «الكوفيين»، وهو خطأ.

⁽٢) انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨٨- ٣٨٩ حيث أجاد في تعليل اختيار القرّاء.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٥).

⁽٤) في (ط): «من يضلّه».

النُّصْرة. ويجوزُ أن يكونَ ﴿لاَ يَهْدِى ﴾ بمعنى: لا يَهْتدي. يقال: هَداه الله، فهَدى. وفي قراءة أُبيِّ: (فإنَّ الله لا هادِيَ لمن يُضِلّ)، و(لمن أَضَلَّ)، وهي مُعاضِدة لمن قرأ: (لا يُهْدَى) على البناءِ للمفعول. وفي قراءة عبدِ الله: (يَهِدِي) بإدغام تاءِ «يَهْتدي»، وهي مُعاضِدة للأُولى. وقُرئ: (يَضِلُّ) بالفتح. وقرأ النَّخَعي: (إنْ تَحْرَصْ) بفتحِ الراء، وهي لُغَيَّة.

[﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِ مِنْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوثُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًا وَلَكِئَ الشَّمُ اللَّهِ مَن يَمُوثُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًا وَلَكِئَ الْحَثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * لِيُمَيِّنَ لَهُمُ اللَّذِي يَعْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ اللَّذِي كَفُرُوا أَنَهُمُ كَانُوا كَنْهُمُ اللَّهُمُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ

﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ ﴾ معطوفٌ على ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ﴾ [النحل: ٣٥]؛ إيـذانًا

ولا غيرُك (١)، وهذا أوْلى؛ لأنّ أوّلَ الكلام في الهدايةِ لا في النُّصرةِ والخِذلان، وأمّا الخَتْمُ بعدَ النُّصرةِ فللمبالغةِ في عدَم توخّي الهدايةِ والخَيْبة فيه وعدَم الاهتداء.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَا يَهْدِى ﴾ بمعنى: لا يَهتَدي)، الجَوهريّ: هدَى واهتَدى بمعنى، قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُ ﴾، قال الفَرّاءُ (٢): يريدُ: ﴿لا يهتدي ، يعني: ﴿لا يهتدي مَن يُضِلُّه ﴾.

قولُه: (ِهَداهُ الله فهَدى)، أي: «هدى» مطاوعُ «هَداه»، كما أنّ «اهتدى» مطاوعُه.

قولُه: (وهي مُعاضِدةٌ لَمَن قرَأَ: «لا يُهْدى»)، أي: لا هاديَ موجودٌ لَمَن يُضِلَّه، فإذا لم يكنْ هاديهِ موجودًا فلا يُهدى أبدًا.

قولُه: (وهِيَ معاضِدَةُ للأولى)، أي: قراءةُ مَن قرَأَ: «لا يَهِدِّي» بمعنى: لا يَهتَدي (٣).

⁽١) ونظيُره قولُه تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِئَ اللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآهُ ﴾ [القصص: ٥٦]، وكذا قولُه تعالى: ﴿ وَمَن يُسَرِّدُ أَن يُضِلُّهُ بِيَعَمَلُ صَدْرَهُ, ضَيِّقًا حَرَبًا كَأَنَّما يَضَّعُكُونِي ٱلسَّمَلَهِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

⁽٢) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٩٩).

⁽٣) وهي قراءةُ ابن مسعودٍ وأصحابِه، كما حكاه الفرّاء في «معاني القرآن» (٢: ٩٩).

قولُه: (كَفْرتان)، الجوهريّ: الكَفْرُ، بالفَتح: التّغطيةُ، قال ابنُ السِّكَيت: ومنهُ سُمّيَ الكافرُ؛ لأنهُ يَستُرُ نِعَمَ الله تعالى عليه (١)، وفي التخصيص فائدةٌ، وهِي أنّ الكفّارَ يحاولونَ تغطيةَ ما هُو في غايةِ الظهورِ والجَلاء، والأوْلى أن يَعطِفَ الجُملةَ كما هِي على جُملةِ الشّرطِ والجزاء، كأنهُ تعالى يُخبِرُ عن مبالغةِ حِرْصِ النبيِّ ﷺ على هدايتِهم، وعن تَناهي ضَلاهِم مُفوِّضًا ترتُّبَ إحدى الجُملتَيْنِ على الأُخرى إلى فَهْمِ السّامع.

قُولُه: (أو أنهُ وَعُدُّ واجبٌ)، أي: ﴿ وَلَكِكِنَّ أَحَّ ثُرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أنهُ وعدٌ واجِبٌ على الله ، لأنهم يقولونَ: «لا يجبُ على الله شيءٌ، لا ثوابُ عاملٍ ولا غيرُه»، وفيه تعريضٌ بأهلِ السُّنة (٢)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا دِلالةَ في الآيةِ على ما قال، لكنّ المعنى: لا يعلَمونَ كَمَالَ قُدرتِه، وبالغَ حِكمتِه في بَعْثِه بعدَ إماتتِه.

وقلتُ: الذي دَلِّ عليه السِّياقُ أَنَّ معناه: ﴿ وَلَكِكَنَّ أَحَـُمُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ذلك الوَعْدَ الحقي والقول الصِّدق لقولِه: ﴿ وَعَدَّا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾ كقولِه تعالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ وَعَدَاللَّهِ حَقًّا إِنَّهُ يَبَدُوا الطَّيْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِى الذِّينَ ءَامَنُوا وَعِمُوا الصَّلِحَتِ بِالقِسَطِ وَالَذِينَ عَمَلُهُ وَعَدَّا الْهَدَّوَ الْفَيْدَ وَاللَّهِ عَمْلُهُ وَعَمْلُوا الصَّلِحَتِ بِالقِسَطِ وَالَّذِينَ اللَّهُ تعالى عَمْلُهُ الوَاجِبُ بحسَبِ أَنهُ تعالى لا يُخلِفُ الميعاد، لا أَنَّ العبدَ يوجبُ عليه ذلك بسَببِ عمَلِه. وأمّا الجزاء من الثوابِ والعقاب، فهُو تابعٌ للبَعْثِ، أو ﴿ وَلَكِكَنَّ أَحَـُهُ وَالنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أنه تعالى يَبعثُهم، أي: بمسألةِ البغثِ التي مَبْناها على كونِه تعالى عاليًا بكلِّ المعلومات، قادِرًا على كلِّ المقدورات، كالفلاسِفةِ وأَضْرابِهم خذَهَمُ الله.

⁽۱) «إصلاح المنطق» ص١٢٧.

⁽٢) الذين لا يقولون بوجوبِ رعايةِ الأصلح على الله تعالى، ولا يوجبون على الله تعالى شيئًا.

شيء، لا ثوابُ عامِلٍ ولا غيرُه من مَواجِب الجِكْمة. ﴿لِكُبَيِّنَ لَهُمُ ﴾ متعلِّق بها دلَّ عليه ﴿بَكَ ﴾ أي: يَبْعثُهم لِيبُيِّن لهم. والضميرُ لمن يَمُوت، وهو عامٌّ للمؤمنين والكافرين. والذي اختَلَفُوا فيه: هو الحقّ. ﴿وَلِيَعْلَمُ اللَّيْبَ كَفَرُوا أَنَهُمُ ﴾ كَذبوا في قولهم: ﴿لَوْ شَاءَ اللهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِ مِو هُ إِللهُ مَن يَمُوتُ ﴾ النحل: ٣٥]، وفي قولهم: ﴿لَا يَبْعَثُ اللهُ مَن يَمُوتُ ﴾ [النحل: ٣٨]. وقيل: يجوزُ أن يتعلَّق بقوله: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمْتِو رَسُولًا ﴾ [النحل: ٣٦]، أي: بعثناه ليبيِّن لهم ما اختَلَفُوا فيه، وأنهم كانوا على الضَّلالة قَبْلَه، مُفترِين على الله الكَذِب.

[﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَحْ مِ إِذَا آَرَدْنَكُ أَن نَّقُولَ لَكُركُن فَيَكُونُ ﴾ ٤٠]

﴿ وَوَلْنَا ﴾ : مُبتدأ ، و ﴿ أَن نَقُولَ ﴾ : خَبرُ ه . ﴿ كُن فَي كُونُ ﴾ مِن «كانَ » التامَّةِ التي بمعنى الحُدوثِ والوجود ، أي : إذا أردْنا وجودَ شيء فليسَ إلّا أن نقولَ له : احدُث ، فهو يَحدُث عَقِيبَ ذلك لا يتوقَّف ، وهذا مَثَل ؛ لأنَّ مُرادًا لا يَمتنِعُ عليه ، وأنَّ وجودَه عند إرادته تعالى غيرُ متوقِّف ، كو جودِ المأمور به عند أمْرِ الآمر المُطاعِ إذا وَردَ على المأمور المُطيع المُمتثِل ، ولا قولَ ثَمّ . والمعنى : أنَّ إيجادَ كلِّ مقدورٍ على الله تعالى جذه السُّهولة ،

ويُؤيّدُ أنّ الكلامَ في البَعْثِ قولُه: ﴿ لِلْبَيْنِ لَهُمُ ٱلَّذِى يَغْتِلِغُونَ فِيهِ ﴾ أي: في البَعْث، ﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَلَمُ ٱلَّذِينَ كَانُوا كَانُونَ كَانُوا كَانُونَ كَانُوا كَانُونَ لَهُ كُونَ كَانُونَ كَانُونَ كَانُونَ لَهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَالْإِرَادَةِ الشَّامِلَةِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقُولِهِ: ﴿ وَالْمُعْنَى: أَنَّ إِيجَادَ كُلِّ مَقَدُورِ عَلَى اللهُ بَهِذَهُ النَّهُ عَلَيْهِ الْبُعْثُ الذي هُو مِن شِقِّ المقدورات؟ ».

قولُه: (لأنّ مرادًا)، نكِرة، واللامُ متّصلٌ بـ «مَثَل»، أي: أيّ مرادٍ يكونُ؟

وقولُه: (وأنّ وجودَه عندَ إرادتِه غيرُ متوقّف)، عطفٌ تفسيريٌّ، على أنّ مرادًا لا يَمتنعُ عليه. فَكَيْفَ يَمَتَنَعُ عَلَيْهِ البَعْثُ الذي هو من شقّ المَقْدُورات! وقُرئ: (فيكونَ)؛ عطفًا على ﴿ نَقُولَ ﴾.

[﴿ وَالَّذِينَ هَاجَكُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنْبَوِّثَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ
اَكْبُرُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ * الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ ٤١ - ٤٢]

﴿ وَاللَّذِينَ هَاجَكُرُوا ﴾: هم: رسولُ الله ﷺ وأصحابُه، ظَلَمَهم أهلُ مكَّةَ ففرُّوا بدينهم إلى الله، منهم مَن هاجَرَ إلى الحَبَشة ثُمَّ إلى المدينةِ فجَمعَ بين الهجرتَيْن، ومنهم مَن هاجَرَ إلى الحَبَشة ثُمَّ إلى المدينةِ فجَمعَ بين الهجرةِ رسولِ الله ﷺ، هاجَرَ إلى المدينة. وقيل: هم الذين كانوا تحبُوسِين معذَّبين بعد هجرةِ رسولِ الله ﷺ،

قولُه: (في^(١) شِقَ المقدورات)، فيه توهيّن لأمرِ البَعْث، «الأساس»: قَعَدَ في شِقَّ منَ الدَّار: في ناحيةٍ منها، وخُذْ مِن شِقَ الثِّيابِ، من عُرضِها ولا تَخْتَرْ.

قولُه: (وقُرِئَ: «فيكونَ»)، ابنُ عامر والكسائيُّ: بالنّصب، والباقونَ: بالرّفْع، قال الزّجَاجُ (۲): فالرّفعُ على: فهُو يكونُ، أي ما أرادَ الله فهُو يكونُ، والنّصبُ: إمّا على (۳): ﴿أَن تَقُولَ ﴾؛ أي: نقولَ فيكونَ، أو على أنهُ جوابُ ﴿ كُن ﴾. و﴿قَوْلُنَا ﴾: رَفْعٌ بالابتداء، وخبَرُه ﴿ كُن ﴾ و و أرادَ خَلْقَ الدُّنيا والسهاواتِ ﴿ أَن تَقُولَ ﴾ معناه: ماذا أرادَ الله فهُو كائنٌ على كلِّ حال، ولو أرادَ خَلْقَ الدُّنيا والسهاواتِ والأرضِ في قَدْرِ لَمح البصر لَقدَر، لكنّ العبادَ خوطِبوا بها يَعقِلون، فأعلَمَهمُ الله سهولة خَلْقِ الأشياء، فعُلِمَ أنهُ متى أرادَ الشيءَ كان، وليسَ أنّ الشيءَ قبْلَ أن يُحَلَقَ موجودٌ.

وقال أبو علي (٤): ﴿ كُن ﴾ وإن كانَ على لَفْظِ الأمرِ، فليسَ القَصْدُ هنا الأمرَ وإنّها هُو والله أعلم: الإخبارُ عن كوْنِ الشيءِ وحُدوثِه، وإلى هذا ذهَبَ أبو العبّاس، وسَيجيءُ تَمَامُ بحثِه في «يسّ».

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «من».

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٩٨ – ١٩٩).

⁽٣) أي: إما عطفًا على، وهو لفظُ الزجاج.

 ⁽٤) يعني الفارسي. انظر: «الحُجّة للقرّاءِ السبعة» (٣: ٣٧).

وكلًا خَرَجُوا تَبِعُوهم فردُّوهم؛ منهم: بلال، وصُهيب، وخَبَّاب، وعَبَار. وعن صهيب: أنه قال لهم: أنا رجلٌ كَبير، إنْ كنتُ معكم لم أنفَعْكم، وإن كنتُ عليكم لم أضَرَّكم، فافتدى منهم بهالِه وهاجَر، فلمّا رآه أبو بكر رضي الله عنه قال له: رَبِحَ البيعُ أَضَهيب، وقال له عمر: نِعْمَ الرجلُ صُهيب، لو لم يَخْفِ الله لم يَعْصِه. وهو ثناءٌ عظيم؛ ياصُهيب، لو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِه. وهو ثناءٌ عظيم؛ يريد: لو لم يَخلُقِ الله نارًا لأطاعه، فكيف وقد خلق! ﴿ فِي الله فِي حَقَّه ولِوَجْهه. وحسنة ﴾: في حَقَّه ولوَجْهه. (لَنُنُوينَهُمْ)، ومعناه: إثواءة حسنة. وقيل: لننزلنهم في الدنيا منزلة حسنة؛ وهي الغلَبَهُ على أهلِ مكَّة الذين ظَلَمُوهم، وعلى العَربِ قاطبة، وعلى أهلِ المَشْرِق والمَعرب. وعن عمر رضي الله عنه: أنه كان إذا أعطى رَجلًا من المهاجرين عطاءً قال: خُذْ باركَ الله عمر رضي الله عنه: أنه كان إذا أعطى رَجلًا من المهاجرين عطاءً قال: خُذْ باركَ الله عنه، هذا ما وَعَدَك ربُّك في الدنيا، وما ذخرَ لك في الآخرةِ أكثر. وقيل: لنبوً ثنَهم

قولُه: (فكيفَ)، متعلِّقةٌ بمحذوف، تقديرُه: لو لم يَخلُقِ الله نارًا لأطاعَه، فكيفَ وقد خلَقَ، أي: لا يُطيعُ الله لخوفِ النار فتكونُ طاعتهُ لأغراضٍ وعِلَل، والعارفُ مَن يُطيعُ الله لله، ومعنى (لو) في الحديثِ ليس لامتناع الشيءِ لامتناع غيرِه، بل لمجرّدِ الفَرْضِ والتقدير.

قولُه: (﴿ فِي ٱللَّهُ ﴾: في حقّه)، أي: الذين هاجَروا مُخلِصينَ لوَجْهِ الله، لا لأمرِ آخَرَ دُنيَويّ، كقولِه صلَواتُ الله عليه: «فمَن كانت هِجرتُه إلى دُنيا يُصيبُها أوِ امرأةٍ يتزوّجُها، فهجرتُه إلى ما هاجَرَ إليه»، رواهُ الشّيخانِ وغيرُهما (١١).

قولُه: (لَـنُنزِلَنَّهم في الدُّنيا منزلة حسنة)، يريدُ أنّ التَّبُونة في المكانِ بمعنى إعطاءِ المنزِلة، فيجوزُ أن يُستعمَل في التمكينِ في الأرض، نحوَ: ﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّكُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الأعراف: ١٠]، ولذلك قال: وهِي «الغلَبةُ على أهلِ مكّة» إلى قولِه: «وعلى أهلِ المشرِق والمغرِب»، ولا يَبعُدُ أَنْ يُقالَ: إنّ هذا هو الوعدُ المذكورُ في قولِه تعالى: ﴿ وَعَدَاللَّهُ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُرُ وَعَكِمُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَانَهُمُ وَيَنهُمُ وَينهُمُ وَينهُمُ اللَّذِيبَ إِلَى النور: ٥٥]، والله أعلم.

⁽١) سبق تخريجه.

مَباءةً حَسَنة؛ وهي المدينة، حيثُ آواهم أهلُها ونَصَرُوهم ﴿ لَوَ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ الضميرُ للكفّار، أي: لو عَلِمُوا أنَّ الله يَجمعُ لهؤلاءِ المُستضعفين في أيديهم الدُّنيا والآخرة، لرَغِبوا في دِيْنهم. ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ إلى المُهاجِرين، أي: لو كانوا يَعلمون ذلك لزادُوا في اجتهادِهم وصَبْرِهم ﴿ الّذِينَ صَبَرُوا على العذابِ وعلى مُفارَقة الوَطَنِ الذي الذين صَبروا، وكلاهما مَدْح، أي: صَبَرُوا على العذابِ وعلى مُفارَقة الوَطنِ الذي هو حَرَمُ الله المحبوبِ في كلِّ قلب، فكيف بقُلوبِ قومٍ هو مَسقَطُ رُؤوسهم، وعلى المُجاهَدةِ وبَذْلِ الأرواح في سبيلِ الله.

[﴿ وَمَاۤ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّارِجَالَا نُوْجِىٓ إِلَيْهِمْ فَسَنَكُوٓا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ * بِٱلْبَيْنَاتِ وَٱلزَّبُرُّ وَٱنزَلْنَاۤ إِلَيْكَ ٱلذِّكَرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا ثُرِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنَفَكَّرُونَ ﴾ 23-25]

قالت قُريش: الله أعظمُ مِن أن يكونَ رسولُه بَشرًا، فقيل: ﴿وَمَاۤ آرَسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّارِجَالَا يُوحَى إِلَيْهِمْ ﴾ على ألسِنةِ الملائكة ﴿فَسَـَـٰلُوۤا أَهْـلَ اَلذِّكِرِ ﴾ وهم أهـلُ الكِتاب؛ ليُعلموكم أنَّ الله لم يَبعَثْ إلى الأُممِ السالفة إلّا بَشرًا. فإنْ قلت: بِمَ تعلَّق قولُه ﴿ بِالْبِيّنَاتِ ﴾؟ قلت: له متعلَّقات شتَّى؛ فإمَّا أن يتعلَّق بـ (ما أرسلنا) داخلًا تحت حُكمِ الاستثناء مع ﴿ رِجَالًا ﴾، أي: وما أرسَلْنا إلّا رِجالًا بالبيِّنات، كقولك: ما ضربتُ إلّا زيدًا بالسَّوط؛

قولُه: (و﴿ ٱلَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ على: هم الذين صبَروا)، أي: ﴿ ٱلَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ واردٌ على: همُ الذينَ صبَروا، أو: أعني، كلاهُما لإرادةِ المَدْح.

قولُه: (قالتَ قُرَيشٌ: الله أعظمُ مِن أن يكونَ رسولُه بشَرًا)، هذا التقريرُ يقتضيهِ قولُه: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فَهَا لِلَّهِ مِهَا اللَّهُ طِئُ المُصِرُّ عَمَا أَرْسَلْنَا فَهَا إِنَّمَا يَتَلَقَّى بهمَا اللَّهُ طِئُ المُصِرُّ على خطابِه، المبالِغُ في إنكارِه.

⁽١) من قوله: (المدح) آخر الفقرة السابقة إلى هنا سقط من (ف).

لأنَّ أَصْلَه: ضربتُ زيدًا بالسَّوط؛ وإما بـ ﴿ رِجَالًا ﴾ صفةً له، أي: رجالًا مُلتبِسين بالبيِّنات. وإمَّا بـ ﴿ أَرْسَلْنَا ﴾ مُضمَرًا، كأنها قيل: بِمَ أُرسِلوا؟ فقلت: بالبيِّنات، فهو على كلامَيْن، والأوَّلُ على كلام واحد. وإمَّا بـ (يوحى)، أي: يُوحى إليهم بالبيِّنات. وإمَّا بـ ﴿ لَا تَعْلَمُونَ ﴾، على أنَّ الشَّرْطَ في معنى التَّبْكيت والإلزام، كقول الأجير: إن

قولُه: (لأنّ أصلَه: ضرَبْتُ زيدًا بالسّوْط)، يعني: "إلّا الله فله كُفُوّ، والاستثناءُ على خلافِ المشهور، عن بعضِهم، التقديرُ: لم يوجَدْ ضَرْبٌ منهُ أصلًا، لا بالسَّوْطِ ولا غيره. وقال أبو البقاء: في تعلُّقِ ﴿ بِالْبَيِنَاتِ ﴾ بـ﴿أَرْسَلْنَا﴾ بمعنى: أرسَلْناهُم بالبيّنات (١) ضعف (٢)؛ لأنّ ما قبلَ إلا لا يعمَلُ فيها بعدَها إذا تَمّ الكلامُ على ﴿إِلّا ﴾ وما يكيها، إلاّ أنهُ قد جاءَ في قولِ الشاعر:

نُبَّتُهُمْ عَذَّبُوا بالنارِ جارَتَهُمْ ولا يُعذَّبُ إلَّا الله بالنارِ ^(٣)

وقالَ صاحبُ «المفتاح»: لك أن تقولَ: ما ضرَبَ إلّا عمْرًا زيدٌ، وما ضرَبَ إلّا زيدٌ عمْرًا، وتُقدِّم وأَوْخِّر، إلّا أنّ هذا التقديمَ والتأخيرَ لمّا استلزَمَ قَصْرَ الصَّفةِ قَبْلَ تمامِها على الموصوف، قلّ دورُه في الاستعمال (٤).

قولُه: (والأوّلُ)، قال: في الأوّلينَ والأوّلِ، نظرًا إلى أنهُ لا إضهارَ فيه.

قولُه: (وإمّا بـ ﴿لَا تَعْلَمُونَ ﴾)، على أنّ الشّرطَ في معنى التبكيتِ والإلزام، لأنّ ﴿إِن ﴾ (٥) استُعمِلتْ في أمرٍ مقطوع معلوم، وذلكَ أنّ الكلامَ معَ قُريْش كما قال: «قالوا: الله أعظَمُ مِن أن يكونَ رسولُه بشَرًا»، فقيل: ﴿وَمَا آرْسَلْنَا مِن تَبْلِكَ إِلَارِجَالَا نُوْجِي إِلَيْهِمْ فَسَتَلُوّاً

⁽١) قوله: «بـ﴿أَرْسَلْنَا﴾ بمعنى: أرسلناهم بالبينات، سقط من (ف).

⁽٢) في النسخة (ف): ضعيف. وهو خطأ.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٦). والبيت المذكور ذكره الفرّاء في «معاني القرآن» (٢: ١٠١) من غير عزو لأحد.

⁽٤) «مفتاح العلوم»، ص١٣٣.

⁽٥) سقط لفظ «إن» من النسخة (ح).

كنتُ عملتُ لكَ فأعطِني حقِّي. وقولُه: ﴿فَسَنَكُوا أَهْلَ الذِّكِرِ ﴾ اعتراضٌ على الوجوهِ المتقدِّمة. وأهلُ الذِّكر: أهلُ الكتاب. وقيل للكتاب: الذِّكر؛ لأنه موعظةٌ وتنبيهٌ للغافلين. ﴿مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ يعني: ما نَزَّلَ الله إليهم في الذِّكر ممّا أُمِروا به ونُهُوا عنه ووُعِدوا وأُوعِدُوا، ﴿وَلَعَلَهُمْ يَنَفَكَرُونَ ﴾: وإرادةَ أن يُصغُوا إلى تنبيهاتِه فيتنبَّهوا ويتأمَّلوا.

[﴿ أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّعَاتِ أَن يَغْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ يَأْلِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ * أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِي تَقَلِّبِهِمْ فَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ * أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَغَوُّفِ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَهُونَ تَرْجِيمُ ﴾ 20 - 22]

﴿مَكَرُوا ٱلسَّيِّئَاتِ ﴾ أي: المُكَراتِ السيِّئات، وهم أهلُ مكَّة، وما مَكَروا به

أَهْلُ الذِّكِرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ * بِالْبَيِّنَتِ وَالزَّبُرِ *، وقد عَلِمَ وحقّقَ أَنّ قُريشًا لم يكونوا عالمِينَ بالبيّناتِ والزُّبُر، فتعليقُه بالسؤالِ يفيدُ التبكيتَ والإلزام، يعني: لا ارتيابَ في أنّكم غيرُ عالمِينَ بها، ولستُم أيضًا ممّا تُسألونَ عنهم؛ لأنّكم تعلَمونَ أنّهم لا يجيبونكم إلّا بها ذكرْنا، مِن أنّا ما أرسلْنا مِن قبلِه إلّا رِجالًا يُوحَى إليهم، فلم يَبْقَ لكم طريقٌ سِوى التسليمِ والإذعان، وعليه قولُه: «إن كنتُ عمِلتُ لك (۱) فأعطِني حقّي»، وصاحبُ «المفتاح» أخرَجَ هذا المثالَ في مَعرِضِ النّفْي، حيثُ قال: ومنه ما قد يقولُ العامِلُ عندَ القاضي بالعَمالةِ إذا امتَدّ التسويفُ وأخذَ يُترجِمُ عن الحِرمان: إن كنتُ لم أعمَلُ فقولوا: أقطَع الطّمَعَ، نزَّهُم لتوهُم أن يَحرِموه منزلةَ مَن لا يعتقِدُ أنهُ عَمِلَ مُجهّلًا (۱).

قولُه: (﴿ فَسَـٰكُوٓا أَهَـٰلَ ٱلذِّكْرِ ﴾: اعتراضٌ على الوجوهِ المتقدِّمة)، يعني: في هذا الوجه، ليسَ باعتراضٍ وليسَ بجوابٍ للشّرط، لتقَدُّمِه عليه، لكنّهُ دالٌّ عليه.

قولُه: (وهم أهلُ مكّة وما مكروا به)، أي: الضّميرُ في ﴿ مَكَرُوا ﴾ لأهلِ مكّة، والمرادُ

⁽١) سقط لفظ «لك» من النسخة (ف).

⁽٢) «مفتاح العلوم»، ص١٠٥.

رسولَ الله ﷺ ﴿ فِي تَقَلِّمِهِمْ ﴾ : مُتقلِّبِين في مَسايرِهم ومَتاجرهم وأسبابِ دُنياهم. ﴿ عَلَى تَغَوُّنِ ﴾ : متخوِّفين؛ وهو أن يُهلِكَ قومًا قبْلَهم فيتخوَّفوا فيأخُذَهم بالعذاب وهم متخوِّفون متوقِّعون، وهو خلاف قوله: ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ . وقيل: هو مِن قولِك: تخوَّفْتُه وتخوَّنْتُه؛ إذا تنقَّصْتَه. قال زُهير:

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا قَرِدًا كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ

أي: يأخذهم على أنْ يتنقَّصَهم شيئًا بعد شيء في أنفُسِهم وأموالهِم حتى يَهلِكُوا. وعن عمرَ رضي الله عنه: أنه قال على المنبر: ما تقولون فيها؟ فسَكَتُوا، فقام شيخٌ من هُذيل، فقال: هذه لُغَتُنا: التخوُّف: التنقُّص. قال: فهل تعرفُ العربُ ذلك في أشعارِها؟ قال: نعم، قال شاعرنا. وأنشدَ البيت. فقال عمر: أيها الناس، عليكم

بالمكر: ما مكروا به في دارِ النّدوة، الرّاغبُ: المكرُ: صَرْفُ (١) الغيرِ عمّا يقصِدُه بحِيلة (٢).

قولُه: (وهُو خلافٌ قولِه: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾)، كأنه قيل: أو يأتيهم العذابُ من حيث لا يشعرونَ ومِن حيثُ يَشعرونَه.

قولُه: (مِن قولِك: تخوّفتُه وتخوّنتُه)، الرّاغب: تخوّفناهم: تنقّصناهُم تنقُصّا اقتضاهُ الخوفُ منه، والتخوُّفُ: ظهورُ الخوفِ منَ الإنسان، قالَ الله عزّ وجلّ: ﴿ أَوْ يَأْخُذُهُمْ عَكَ تَخَوُّفِ ﴾ (٣).

قولُه: (تخوّفَ الرّحْلُ منها)، البيتُ (٤): تامِكًا: أي: سنَامًا مُشرفًا. الأساس: صوفٌ قَرِدٌ: ملتصِقٌ مُتلبّد. الجَوهريّ: سَحابٌ قَرِدٌ: يَركَبُ بعضُه بعضًا، والنّبعُ: شجرٌ يتّخَذُ منهُ القِسِيّ، والسّفَنُ، بالتحريك: المِبْرَد، يَصِفُ ناقةً أثّر الرّحْلُ في سَنامِها، وتَنقّصَ، كما يَنقُصُ المِبْرَدُ منَ العُود.

⁽١) سقط لفظ «صرف» من (ف).

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٧٧٢.

⁽٣) المصدر السابق، ص٣٠٣، ٣٠٥.

⁽٤) لم أجده في ديوان زهير. والبيت قد اختُلِفَ في نسبته، فقيل: هو لذي الرّمّة كما في «تاج العروس» (٣٥: ١٩٣)، وقيل لأبي كبيرِ الهذلي، وقيل لغيره.

بِدِيْوانكم لا يَضِلّ. قالوا: وما ديوانُنا؟ قال: شِعرُ الجاهليَّة؛ فإنَّ فيه تفسيرَ كتابكم. ﴿ فَإِنَّ رَبَّكُمُ لَرَهُوفُ رَّحِيثُ ﴾ حيثُ يَحلُمُ عنكم، ولا يعاجِلُكم مع استحقاقِكم.

[﴿ أَوَلَدْ يَرَوْا إِلَى مَاخَلَقَ ٱللَّهُ مِن ثَنَّ ءِ يَنَفَيَّوُا ظِلَنَكُهُ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّ مَآبِلِ سُجَّدَا يَلَهِ وَهُرُ دَخِرُونَ ﴾ ٤٨]

قُرئ: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا ﴾ و ﴿ يَنَفَيَّوُا ﴾ بالياء والتاء. و ﴿ مَا ﴾ موصولةٌ بـ ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ﴾ ، وهو مبهَم، بيانُه: ﴿ مِن شَيْءٍ يَنَفَيَّوُا ظِلَالَٰهُۥ ﴾ . واليَمين: بمعنى الأيهان. و ﴿ سُجَدًا ﴾ : حالٌ من الضَّمير في ﴿ ظِلَنَكُهُۥ ﴾ ؛ لأنه في معنى الجَمْع؛ حالٌ من الضَّمير في ﴿ ظِلَنَكُهُۥ ﴾ ؛ لأنه في معنى الجَمْع؛

قولُه: (بديوانِكم)، المُغرِب: الدِّيوانُ: الجَريدة، مِن دَوِّنَ الكتُبَ: إذا جَمَعها، لآنه قِطعٌ منَ القراطيس مجموعة. ويُروى أنَّ عُمَرَ رضيَ الله عنهُ أوَّلُ مَن دَوِّن الدَّواوينَ، أي: رتّبَ الجَرائدَ للوُلاةِ والقُضَاة (١).

قولُه: (لا يَضِل)، مجزومٌ؛ لأنهُ جوابٌ لقولِه: عليكُم، وهُو بمعنى الأمرِ، وفي «اللُّبابِ»: عليكُم بدِيوانِكم لا تَضِلّوا.

قولُه: (قُرِئَ: «أولم يَروْا» و«يتفيؤا»)، «أولم تروْا» بالتاءِ الفَوْقانيِّ: حمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بالياء.

أبو عمْرِو: «تَتَفَيّأُ» بالتاءِ الفَوْقانيّ^(٢)، والباقون: بالياء.

قولُه: (﴿ سُجَدًا ﴾: حالٌ منَ الظِّلال، ﴿ وَهُمْ دَخِرُونَ ﴾: حالٌ منَ الضميرِ في ﴿ ظِلَنَالُهُۥ ﴾)، فالمعنى: ظِلالهُم ساجِدة، وهُم في أنفُسِهم مُتواضِعونَ صاغِرونَ، فيتّفقُ الباطنُ معَ الظاهر.

فإنْ قلتَ: لمَ جعَلَ الحال الثانيةَ حالًا منَ الضّميرِ في ﴿ظِلْلَهُۥ ﴾، ولم يُجعَلُ منَ الضّميرِ المرفوع(٢) المحذوفِ العائدِ إلى الموصول؟

⁽١) ﴿ الْمُغْرِبِ فِي ترتيبِ المعربِ ١٠ (٢٩٩).

 ⁽٢) وحُجَّنُهُ أن كل جُمع خالفَ الآدميين فهو مؤنّث، تقول: هذه المساجد، وهذه الظلال، وحُجَّةُ مَن قرأ بالياءِ أنّ الفِعلَ إذا تقدّمَ جازَ التذكيرُ منه. انظر: «حُجّة القراءات»، ص ٣٩١.

⁽٣) في (ط): «المفعول».

وهو ما خَلقَ الله من كلِّ شيء له ظلّ، وجُمِعَ بالواو؛ لأنَّ الدُّخورَ من أوصاف العُقَلاء، أو لأنَّ في جُملة ذلك مَن يَعقِل؛ فغُلِّب. والمعنى: أوَ لم يرَوْا إلى ما خَلقَ الله من الأجْرام التي لها ظِلالٌ متفيِّئة عن أيها هم إثلها! أي: عن جانبَيْ كلِّ واحد منها وشقَيْه؛ استعارةٌ من يَمينِ الإنسان وشِهاله لجانِبَي الشيء، أي: ترجعُ الظِّلالُ مِن جانبٍ إلى

قلتُ: لأنهُ حالٌ مؤكّدة، فإذا جعَلْتَ الظّلالَ ساجدة، يلزَمُ منهُ المبالغةُ في سُجودِ الأجرامِ بالطريقِ الأولى، وهُو معنى الدُّخور، فيقَعُ الحالُ تأكيدًا، كما في قولِه: ﴿ مُمَّ وَلَيْتُم الْأجرامِ الطّرينِ كَ [التوبة: ٢٥] ولا يُفيدُ الأول هذا المعنى، وفيه إدماجٌ لمعنى تسخير الأجرام العُلويّة؛ لأنّ الظّل إنّما يَحصلُ مِن حرَكاتِ الكواكِب والشّمس، ولمّا بيَّن ذلك، وأرادَ أنْ يُبيّنَ الاختصاصَ وأنّها تَسجُدُ لله لا لغيرِه، قال: ﴿ وَلِلّيَكِسُجُدَ ﴾، قال القاضي: قولُه: ﴿ سُجَدَاتِهِ وَلَمْ رَخُونَ ﴾ هما حالانِ منَ الضّميرِ في ﴿ ظِلْلَلْهُ ﴾، والمرادُ منَ السُّجودِ: الاستسلامُ، سَواءً كان بالطّبْعِ أو الاختيار، يقال: سجَدَتِ النّخلةُ: إذا مالَتْ لكثرةِ الحِمْل، وسجَدَ البعيرُ: إذا طأطاً رأسَهُ ليُركّب، والمعنى: تَرجِعُ الظّلالُ بارتفاعِ الشّمسِ وانحدارِها مُنقادةً لما قُدَرَ لها من التفيّق، أو واقعة على الأرض مُلتصِقةً بها على هيئةِ الساجِد، والأجرامُ في أنفُسِها أيضًا صاغرةٌ منقادةٌ لأفعال الله فيها (١).

قَـالَ أبو البقـاء: ﴿ سُجَّدًا ﴾ حالٌ من الظِّلال، ﴿ وَهُمُّ دَخِرُونَ ﴾ حالٌ منَ الضّميرِ في ﴿ سُجَّدًا ﴾، ويجوزُ أن يكونَ حالًا ثانيةً معطوفة (٢).

قولُه: (ومُجِمِعَ بالواو؛ لأنّ الدُّخورَ مِن أوصافِ العُقَلاء)، وذلك أنّ مَن لا يَعقِلُ إذا وُصِفَ بصفةِ العُقلاءِ أُجرِيَ مُجرى العُقلاءِ في الاستعمالِ، وإذا حُكِمَ على العُقلاء، وغيرِ العُقلاء، تغلّبَ العُقلاءُ "كلى غيرهم.

قولُه: (استعارةً)، خبرُ مبتدأٍ محذوف، أيْهانُ الظِّلال وشمائلُ الظِّلال في قولِه تعالى:

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠١).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٧).

⁽٣) قَولُه: «تغَلّبَ العُقلاء»: سقط من النسخة (ح).

جانب مُنقادةً لله، غيرَ مُمتنِعة عليه فيها سخَّرَها له من التفيُّق، والأَجْرامُ في أَنفُسِها داخرةٌ أيضًا، صاغرةٌ مُنقادةٌ لأفعالِ الله فيها، لا تَمتنِع.

[﴿ وَبِلَهِ يَسَجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن دَآ بَغِ وَٱلْمَلَيْهِ كَةُ وَهُمَّ لَا يَسَتَكُيرُونَ * يَخَافُونَ رَبَّهُم مِن فَرِقِهِ مْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ٤٩ – ٥٠]

﴿ وَمِن دَاتَبَةِ ﴾ يجوزُ أن يكونَ بيانًا لِما في السهاواتِ وما في الأرض جميعًا، على أنّ في السهاواتِ خَلْقًا لله يدِبُّون فيها كها يَدِبُّ الأنَاسِيُّ في الأرض، وأن يكونَ بيانًا لِما في الأرض وحْدَه، ويُراد بها في السهاوات: الحَلْقُ الذي يقالُ له: الرُّوح، وأن يكونَ بيانًا لِما في الأرض وحْدَه، ويرادُ بها في السهاوات: الملائكة، وكرَّر ذِخْرَهم على معنى: والملائكة خصوصًا مِن بَيْنِ الساجدين؛ لأنهم أطوَعُ الحَلْق وأعبَدُهم. ويجوزُ أن يرادَ بها في السهاوات: ملائكة خصوصًا مِن بَيْنِ الساجدين؛ لأنهم أطوَعُ الحَلْق وأعبَدُهم. ويجوزُ أن يرادَ بها في السهاوات: ملائكتُهنّ ويقوله: ﴿ وَٱلْمَلَتَهِكَةُ ﴾: ملائكة الأرض مِن الحَفَظة وغيرِهم. في السهاوات: سجودُ المكلّفين عنّا انتَظمَه هذا الكلامُ خلافُ سجودِ غيرهم، فكيف

قولُه: (منَ التفيُّؤ)، بيانُ ما سخّرَها لهُ، تتفَيّأُ: تتفَعّلُ منَ الفَيْء، يقال: فاء يَفيءُ فَيْنًا، إذا رجَع.

قولُه: (الخَلْق الذي يُقالُ لهُ: الرُّوحُ)، فعلى هذا الرُّوحُ غيرُ الملائكة، وقال فيه: الرُّوحُ جِبريل، أو أَفْرَده عنهم لشَرَفِه، لقولِه تعالى: ﴿ نَنَزَّلُ ٱلْمَلَتَهِكَةُ وَٱلرُّوحُ ﴾ وقيل: خَلْقٌ منَ الملائكةِ لا تَراهُم الملائكةُ إلّا تلك اللّيلة.

قولُه: (والملائكةُ خصوصًا مِن بينِ السّاجِدين)، يريدُ أنهُ تعالى لمّا عَمّ مَن يَتأتَى منهُ السَّجودُ في قولِه: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِ ٱلْأَرْضِ ﴾، ثُمّ خَصّ مِن بينِهم هذا الجنسَ مَنَ المكلّفينَ في قولِه: ﴿ وَٱلْمَلَتَهِ كَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكَبِّرُونَ ﴾ ، ذلّ على أنهم أولى وأقدَمُ في هذا النّوع من العبادة، ثُمّ تَتمَه بقولِه: ﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَكَبِّرُونَ ﴾ .

[﴿]عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآبِلِ ﴾: استعارةٌ مِن يمينِ الإنسانِ وشِمالِه لجانبَي الشيءِ (١).

⁽١) هذه الفقرة سقطت من (ط).

عبرَ عن النوعَيْن بلفظ واحد؟ قلت: المرادُ بسُجودِ المكلَّفين: طاعتُهم وعِبادتهم، وبسُجودِ غيرهم: انقِيادُه لإرادة الله، وأنها غيرُ مُمتَنِعةٍ عليها، وكلا السجودَيْن يجمعُها معنى الانقياد؛ فلمْ يَختلِفا؛ فلذلك جازَ أن يعبرَ عنهما بلفظ واحد. فإن قلت: فهلا جيء بـ «مَن» دون ﴿مَا﴾؛ تغليبًا للعُقلاءِ من الدوابِّ على غيرِهم؟ قلت: لأنه لو جيء بـ «مَن»؛ لم يكن فيه دليلٌ على التَّغليب؛ فكان مُتناوِلًا للعُقلاءِ خاصة؛

قولُه: (وكِلا السُّجودَيْنِ يجمَعُهما معنى الانقيادِ فلم يَختلِفا)، «الانتصاف»: استَدلّ بالآيةِ مَن أَجازَ استعمالَ المُسْتَرَكِ في معْنَيَيْهِ وفي حقيقتِه ومجازِه شمولًا، والزّخشَريُّ يُنكِرُه في مواضعَ مِن كتابِه، فحمَلَهُ على القَدْرِ المُسْتَرَكُ وجعَلَهُ مُتواطئًا ليَسلَمَ منَ الجَمْع بينَ الحقيقةِ والمجاز، ويُبطِلُه أنّ الآيةَ آيةُ سَجْدة، وفيه دليلٌ على أنّ المرادَ منَ السُّجودِ المذكور: ما هُو منسوبٌ إلى المكلّفِ منَ الفعلِ المتعارَفِ شَرْعًا، فيبطُلُ القولُ بالقَدْرِ المشترَكُ(۱).

قلتُ: ويُمكنُ أن يقالَ: إنّ قولَه: ﴿يَسَجُدُ ﴾ واردٌ على عمومِ المجازِ الذي يكونُ كلٌّ منَ الحقيقةِ والمجازِ فَرْدًا مِن أفرادِه، والمكلّفُ إنّما يسجُدُ لمقتضى ما يُناسبُه.

الراغب: السُّجودُ أصلُه: التَّطامُنُ والتذَلُّل، وجُعِلَ ذلك عبارةً عن التذَلُّل لله وعبادتِه، وهُو عامٌ في الإنسانِ وغيرِه، وذلك ضَرْبان: اختياريُّ: وليسَ ذلك إلاّ للإنسانِ (٢) وبه يَستجقُ الثواب، قالَ الله تعالى: ﴿ فَأَمْعُدُوا لِللّهِ وَأَعْبُدُوا ﴾. وتَسخيريُّ، وهُو للإنسانِ وغيرِه، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿ وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكُرُها ﴾ [الرعد: ١٥] الآية، وهُو الدِّلالةُ الصّامتةُ الناطقةُ المُنبَّهةُ (٣) على كونها مخلوقةً، وأنها خلقُ فاعل حكيم، قولُه تعالى: ﴿ وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِن دَآبَةٍ وَالْمَلَتِهِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكَبُرُونَ ﴾ ينطوي على النّوعين (٤).

قوله: (لم يكن فيه دليل على التغليب)، قلت: ما أبيَّنه (٥) من دليل، فإنه لو جيء

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۲۰۹).

⁽٢) قوله: «وغيره، وذلك ضَربان: اختياريِّ: وليسَ ذلك إلا للإنسان» سقط من (ح).

⁽٣) في (ط) «المشبّهة».

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص٣٩٦ بتصرُّفِ ملحوظِ في العبارة.

⁽٥) في (ط): «ما أبين»، وأصلحناه بحسب السياق.

فجيء بها هو صالحٌ للعُقلاءِ وغيرِهم؛ إرادةَ العُموم. ﴿ يَخَافُونَ ﴾ يجوزُ أن يكون حالًا من الضَّمير في ﴿لاَيَسَتَكْبِرُونَ ﴾، أي: لا يَستكبِرون خاتفين، وأن يكونَ بيانًا لنفْي الاستكبار وتأكيدًا له؛ لأنَّ مَن خاف الله لم يَستكبِرْ عن عبادته. ﴿مِن فَوْقِهِمْ ﴾ إنْ علَقته بـ ﴿ يَخَافُونَ ﴾؛ فمعناه: يَخافونه أن يُرسِلَ عليهم عَذابًا مِن فوقهم، وإنْ علَقته بـ ﴿ رَبَّهُم ﴾ حالًا منه؛ فمعناه: يَخافون ربَّهم عالِيًا لهم قاهرًا، كقوله: ﴿ وَهُو اَلْقَاهِرُ فَوْقَ

به "مِنِينَ بقوله: ﴿ مِن دَآبَةٍ ﴾ ، والدابة كما صَرَّحَ في قوله تعالى: ﴿ فَينْهُم مَن يَشْمِ عَلَى بَطْنِهِ . ﴾ الآية ، بقوله: «ولما كان اسمُ الدابة مُوقَعًا على المُميِّز وغيرِ المُميِّز » لكفى به دليلًا ظاهرًا على التغليب، ولكن إنها اختير «ما» للوصفية المشعرة بالتواضع والاستصغار، لاقتضاء السجود ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَتِ وَٱلأَرْضُ كُلُّ لَهُ قَايِنْتُونَ ﴾ كأنه جاء بـ «ما» دون «مَن» تحقيرًا لهم وتصغيرًا لشأنهم. ومما يَعضُدُه أن هذه الآية معطوفة على الآية السابقة عطف الخاص على العام، وقد فُصِلَت السابقة بقوله: ﴿ وَهُمُ دَخِرُونَ ﴾ . وأما تكريرُ ذِكرِ الملائكة على الوجه الثاني في الكتاب فتعريضٌ بمن عند الملائكة ، وأنهم أحرياء بأن يخضعوا لله تعالى، ويتضاءلوا لجلاله عز وجل، ومن ثمّة: أتبعه بقوله: ﴿ لاَ نَشَخِذُوا إِلنَهَيْنِ النَّيْنِ ﴾ . والله أعلم (١) .

قولُه: (﴿ يَخَافُونَ ﴾ يجوزُ أن يكونَ حالًا)، وأن يكونَ بَيانًا لنَفْيِ الاستكبارِ وتأكيدًا له، الانتصاف: الثاني أصَحُّ؛ لأنّ الحالَ تُعطي انتقالًا وتُوهِمُ تقييدًا، والواقعُ عدَمُ استكبارِهم مطلقًا غيرَ مقيِّد بحال (٢).

قولُه: (إِنْ عَلَقْتَه بِـ ﴿ يَمَافُونَ ﴾)، أي: جعلتَه متّصِلًا بِه وتَتِمّةً لمعناهُ، ولم تُرِدْ بِه تعلُّقَ المعمولِ بِالعامل، فعلى هذا ﴿ مِن فَرْقِهِمْ ﴾: متعلِّقُ بِمتعلِّقِ ﴿ يَمَافُونَ ﴾، يدُلُّ عليه جَعْلُ المصنَف «أَن يُرسَلَ» بدَلًا منَ الضّميرِ في «يخافونَه»، ويُمكنُ أَن يُقدِّرَ: ويخافونَ عذابَ ربِّهم كائنًا مِن فوقِهم.

⁽١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتُها من (ط).

⁽۲) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۲۱۰).

عِبَادِهِ ﴾ [الأنعام: ١٨، ٢١]، ﴿ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَنْهِرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، وفيه دليلٌ على أنَّ الملائكة مُكلَّفون مُدارُون على الأمْرِ والنَّهي والوَعْد والوَعيد كسائرِ المكلَّفين، وأنهم بَيْنَ الخوفِ والرَّجاء.

[﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا نَنَّخِذُوٓ أَ إِلَنَهَ يْنِ آثْنَيْنَّ إِنَّمَا هُوَ إِلَنَّهُ وَنَجِدٌّ فَإِيَّنَى فَأَرْهَبُونِ ﴾ ٥١]

قولُه: (دالٌ على شَيْئينِ، على الجِنسيّة والعدّد)، وفيه أنّ العددَ عارِ عن الدِّلالةِ على ماهيّةِ المعدودِ، فيجوزُ أن يكونَ بيانًا لأحَدِ مفهومَيْه.

قولُه: (والذي يُساقُ إليه الحديثُ هُو العدد)، «هو العدد»: خبرُ «أنَّ»، و «الذي يُساقُ إليه الحديثُ» تفسيرٌ لقولِه: «المَعْنيَّ به»، و «شُفِع»: جوابُ «إذا».

قولُه: (شُفِعَ بِها يؤكِّدُه)، لا يُنافي قولَ صاحبِ «المفتاح»: ففسَّرَ ﴿ إِلَنَهَ يَٰنِ ﴾ بـ﴿ آتَنَيْنِ ﴾ و ﴿ إِلَنَهُ يَنِ ﴾ بـ﴿ آتَنَيْنِ ﴾ و ﴿ إِلَنَهُ يَنِ أَنْ التَّاكِيدَ أَيضًا بِيانٌ مِنْ وَجُه، أَلا وَ إِلَنَهُ ﴾ بـ ﴿ وَنَحِهُ أَلا تُرى إِلَى قولِ المصنِّفِ قُبَيْلُ هذا في قولِه: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ : «هُو بَيانٌ لقولِه: ﴿ وَهُمَّ مَلَ اللهُ لَمُ يَسْتَكُيرُ عَن عَبادتِه». وتأكيدٌ له؛ لأنّ مَن خافَ الله لم يَستكبِرْ عن عبادتِه».

⁽١) «مفتاح العلوم»، ص٨٢.

لو قلت: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ ﴾، ولم تؤكَّذُه بـ ﴿وَنَحِدٌ ﴾، لم يَحسُن، وخِيْلَ أنك تُثبِتُ الإلهيَّةَ لا

قولُه: (لو قلتَ: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَّهُ ﴾، ولم تؤكَّذُه بـ﴿وَبَعِدُ ﴾، لم يَحسُنْ، وخِيلَ أَنْك تُثبِتُ الإلْهَةَ لا الوَحْدانيّة)، قال صاحب «التقريب»: فيه نظرٌ، إذْ «إله» يُطلَقُ على الجِنس مجرّدًا عن العدد (١)، فجاء فيه التخييلُ، وأمّا ﴿إِلْهَيْنِ ﴾ فلا يُتخيّلُ فيه غيرُ التثنية، معَ أنهُ المبحَث، وفي حاشية «التقريب»: وفي الأصلِ نظرٌ؛ لأنّ نحوَ إله وُضعَ للجِنْسِيّةِ، والوحدةُ لا يجيءُ التخيُّلُ أيضًا إذا جُرِّدَ عن الواحِد، وإن وُضِعَ للجِنسيّةِ المُطلَقة لم يكنْ شَفْعُه بالواحدِ تأكيدًا، إذِ التأكيدُ: تَقُويةُ ما فُهِمَ منَ الأوّل، والمُقدّر عدَمُ دِلالتِه على الوحدة.

وقلتُ: إنّ المصنَّفَ لمّ بيّنَ دِلالةَ الوَضْع أوّلًا، وأنّ مثلَ رجُلٍ ورجُلَينِ معدودانِ فيهما دِلالةً على العدَد، بُني عليه معنى التأكيد، واستَدلّ باستواءِ مؤدّى اللَّفْظَينِ _ أعني: ثلاثة رجالٍ، ورجلَيْن (٢) _ في المقصودِ (٣) مِن إرادةِ المعدودِ معَ العدّد، فلو لم يحمِلْ شَفْعَه بالواحدِ على التأكيدِ وبَيانِ الغرَض، لكان زائدًا، فوجَبَ المصيرُ إلى التأكيد، ولأن التأكيدَ إنّما يصارُ إليه لاحتمالِ ما عسى أن يتوهمَ السامعُ خلافَ المقصود، وكلُّ لفظِ أخلِيَ عن التأكيدِ لا يمنعُ الاحتمال، وقد نَصّ الزجّاجُ: أنّ ﴿آثَنيْنِ ﴾: توكيدٌ لقولِه: ﴿إِلَاهَيْنِ ﴾، كـ «الواحد» في يمنعُ الاحتمال، وقد نَصّ الزجّاجُ: أنّ ﴿آثَنيْنِ ﴾: توكيدٌ لقولِه: ﴿إِلَاهَيْنِ ﴾، كـ «الواحد» في قولِه: ﴿إِلَاهَمْنِ أَلَهُ وَكِيدٌ لَهُ وَلِهِ الْمُؤَالِلَةُ وَكِيدٌ لَكُولُهُ . ﴿

وقال الإمامُ: إنّ ﴿ إِلَنهَ يَنِ ﴾: لفظٌ واحدٌ يدُلُّ على أمرَيْن: ثبوتِ الإله، وثبوتِ التعدُّد، فإذا قيلَ: ﴿ لَا نَنَّخِذُوٓا إِلَاهَ يَنِ ﴾ لم يُعرَفْ منهُ أنّ النهي وقَعَ عن إثباتِ الإلهِ أو عن إثباتِ التعدُّدِ فقطْ، التعدُّدِ أو عن مجموعِها، فلمّا شُفِعَ بقولِه: ﴿ آتَنَيْنِ ﴾ ثبتَ أنّ النّهي عن إثباتِ التعدُّدِ فقطْ، وكذا عن صاحبِ «المفتاح» (٥٠).

⁽١) في النسخة (ح): المعدود.

⁽٢) في النسخة (ف): ورجلان.

⁽٣) في النسخة (ح) و(ط): «فيها يقصدُه منهما».

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٠٤).

⁽٥) «مفتاح العلوم»، ص٨٢.

الوحدانيَّة؟ ﴿ فَإِنَّنَى فَأَرَهَبُونِ ﴾ نقلٌ للكلام عن الغَيْبة إلى التكلُّم، وجاز؛ لأنَّ الغالبَ هو المتكلِّم، وهو أبلغُ في التَّرهيبِ من قوله: وإيَّاهُ فارهبون، ومِن أنْ يجيءَ ما قبْلَه على لفظِ المتكلِّم.

وأمّا بيانُ النّظم فإنّ قولَه: ﴿ وَقَالَ اللّهُ لَا نَنَّخِذُوٓ اللّهَ يَنِ اثْنَيْنِ ﴾ الآية، معطوفٌ على قولِه: ﴿ مَاخَلَقَ اللّهُ مَاخَلَقَ اللّهُ مَا خَلَقَ اللهُ مَا خَلَقَ اللهُ مَا خَلَقَ اللهُ مَن الدّلائلِ المنصوبةِ الشاهِدة على وَحْدانيّةِ الله تعالى، وأنهُ لا مَعبودَ سِواه، وأوَلم يَسمَعوا إلى ما قالَ وأوحاهُ الله في الكُتُبِ المنزَلة، مِن بيانِ التوحيدِ، ونَفْيِ الشُّرَكاء؟ (١)

قولُه: (وجازَ لأنّ الغائب)، أي: وجازَ النّقُلُ؛ لأنّ الغائبَ في قولِه: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَنَعِدٌ ﴾ هُو بعينِه المتكلِّمُ في قولِه: ﴿فَإِنَّكَ فَأَرْهَبُونِ ﴾؛ لأنّ شريطةَ الالتفاتِ هُــو الانتقالُ مِن إحدى الصّيغ الثلاثِ إلى الأُخرى، لمفهوم واحد.

قولُه: (وهُو أَبلَغُ في الترهيبِ مِن قولِه: فإيّاهُ^(٢) فارْهَبون)، لِما أنّك تجدُ في الانتقالِ منَ الغَيْبةِ إلى المواجَهةِ هازًّا^(٣) مِن نفْسِ المخاطَب ما لا تجدُ إذا استمرَرْتَ على لَفْظِ الغَيْبة.

وقوْلُه: (ومِن أن يجيءَ ما قبلَه على لفظِ المتكلِّم)، أي: هذا الانتقالُ والاختلافُ أبلغُ مِن أن يُجاءَ به على سَنَنِ واحد، وهُو أن يجيءَ على لفظِ الغَيْبةِ كها يقالُ: إنّها هُو إلهٌ واحدٌ فإيّاهُ فارهبون، وأن يجيءَ ما قبلَه على لفظِ التكلُّم، كها يقال (٤): إنّها أنا إلهٌ واحدٌ فإيّايَ فارهبون. قال صاحبُ «الفرائد»: فائدةُ الالتفاتِ أنْ يُعلَم أنّ ذلك الواحدَ هُو المتكلِّم، لا غيرُه؛ لأنه لمّا أفادَ قولُه: ﴿لَا نَنْ خِذُوا إِلَنَهُ يِنِ آثَنَيْنِ ﴾، وأفادَ قولُه: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَحِدٌ ﴾ الأمرَ باتّخاذِ الواحد، وجَبَ أن يُبَيِّنَ أنّ ذلك الواحدَ هُو المتكلِّمُ، فعبّرَ عن ذلك بقولِه: ﴿فَإِنّنَى فَا أَنْ ذَلْكُ الواحدَ هُو المتكلِّمُ، فعبّرَ عن ذلك بقولِه: ﴿فَإِنّنَى فَا أَرْهَبُونِ ﴾.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۰: ۲۸).

⁽٢) كذا في الاصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وإياه».

⁽٣) قوله: «هازًا» سقط من (ف)، وفي (ح): «مارًا».

⁽٤) من قوله: «إنَّما هو إلهٌ واحدٌ فإيَّاهُ فارهبون، وأن يجيءَ» إلى هنا، سقط من (ح).

[﴿ وَلَهُ مَا فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا أَفَعَيْرَ ٱللَّهِ لَنَقُونَ ﴾ ٥٦]

﴿ اَلِيِّينُ ﴾: الطاعة ﴿ وَاصِبًا ﴾ حالٌ عَمِلَ فيه الظّرف. والواصب: الواجِبُ الثابت؛ لأنَّ كلَّ نِعْمَةٍ منه، فالطاعةُ واجبةٌ له على كلِّ مُنعَم عليه. ويجوزُ أن يكونَ من الوَصَب، أي: وله الدِّين ذا كُلْفة ومشقَّة؛ ولذلك سمِّي تكليفًا. أو: وله الجزاءُ ثابِتًا دائمًا سَرْ مدًا لا يَزُول، يعني: الثوابَ والعِقاب.

وقلتُ: وتحريرُه أنّ قولَه تعالى: ﴿ وَقَالَ اللهُ لاَ نَشْرِكُوا بِي شَيئًا فِي العبادة؛ لأنّ المعبودَ واحد، مُفرّغٌ فِي قالَبٍ واحد؛ لأنّ أصلَ الكلام: لا تُشرِكُوا بِي شَيئًا فِي العبادة؛ لأنّ المعبودَ أنا، فخُصُّونِ فانظُرُ وا بنظرِ الإنصافِ أنهُ مَن هو؟ فإذا أدّاكُم النظرُ إلى أن ذلك المعبودَ أنا، فخُصُّونِ بالرّهبة، مثلُه فِي الانتقالِ والتخصيصِ قولُه تعالى: ﴿ إِيَاكَ نَشِهُ وَإِيّاكَ نَشَيْمِ ﴾ [الفاتحة: ٤] بعدَ قولِه تعالى: ﴿ أَخْتَمَدُ لِلّهِ ﴾، وإجراءِ الصِّفاتِ عليه تعالى. ثُمّ عطفَ قولَه: ﴿ وَلَهُ مَا لَهُ وَاللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ تعالى اللهُ تعالى الللّهُ تعالى اللهُ تعالى اللهُ تعالى الللهُ تعالى اللهُ وَعَلُوا ما يؤدّي إلى أن يكونوا شاكِينَ، فاستقرارُها مجهولة أو مشكوكة سبَبٌ للإخبارِ بكونِها مِنَ اللله تعالى .

قولُه: (أو: ولهُ الجزاءُ [ثابتاً] دائمًا) (٢)، عطفٌ على قولِه: ﴿ آلَيْنِ ﴾: الطاعةُ... والواصِبُ يَجُوزُ أن يكونَ بمعنى والواصِبُ يَجُوزُ أن يكونَ بمعنى الواجِب، فيكونُ المعنى: الطاعةُ واجبةٌ لله تعالى؛ لأنّ كلّ نعمةٍ منهُ، وأن يكونَ بمعنى الكُلْفةِ والمشقّة، ويكونَ المعنى: ولهُ الطاعةُ التي فيها كُلْفةٌ ومشقّة، ابتلاءً للعبادِ ليتميّزَ المُخلِصُ مِن غيرِه، وإذا فُسِّرَ بالجزاءِ كقولِه تعالى: ﴿ مَلِكِ يَوْرَ النِّيْنِ ﴾ [الفاتحة: ٣] فالواجبُ

⁽١) من قوله: «وأفاد قوله ﴿إِنَّمَاهُوَ إِلَنَّهُ وَحِيَّهُ ﴾ الأمر؛ إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٢) في النسخة (ح): «وله الجزاء بها دلّ عليه».

[﴿ وَمَا بِكُم مِن نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَكُمُ الضُّرُ فَإِلَيْهِ تَجْنَرُونَ * ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرُ عَاكُمُ إِنَا فَرِيقٌ مِن نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَكُمُ الضُّرُ عَاكُمُ إِنَا فَرِيقٌ مِنكُم بِرَبِهِم يُشْرِكُونَ *لِيَكْفُرُواْ بِمَا ءَانَيْنَهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ الضُّر عَنكُم إذا فَرِيقٌ مِنكُم بِرَبِهِم يُشْرِكُونَ *لِيكُفُرُواْ بِمَا ءَانَيْنَهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ الضَّر عنده ٥٥ م

﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِمْ مَةِ ﴾: وأيُّ شيء حلَّ بكم، أو اتَّصل بكم مِن نِعْمة، فهو مِنَ الله. ﴿ فَإِلَيْهِ تَجَعَرُونَ ﴾: فما تَتضرَّ عون إلّا إليه. والجُوَّار: رفعُ الصوتِ بالدُّعاء والاستِعاثة. قال الأعشى يَصِفُ راهِبًا:

يُــراوِحُ مِنْ صَــلُواتِ المَلِيـ لِي طَوْرًا سُجُودًا وطَوْرًا جُؤارا

وقرئ: (تَجَرُون) بطَرْح الهَمْزةِ وإلقاءِ حركتِها على الجِيم. وقرأ قَتادة: (كاشَفَ الضُّرَّ) على: فاعَل بمعنى فَعَل، وهو أقوى من كَشَف؛ لأنَّ بناءَ المُغالَبة يـدلُّ على المبالَغة. فإن قلت: فها معنى قولِه: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾؟

بمعنى: الثابِتِ فقَطْ، والمعنى: ولهُ الجزاءُ دائهًا ثابِتًا، والضّميرُ في قولِه (١): «ولذلك سُمّيَ» ﴿ اَلَذِيبِ ﴾ المُفسّر بالطاعة.

الراغبُ: الوَصْبُ: السُّقْم الدَّائم، وقد وَصِبَ فهُو وَصِبٌ، وأوصَبْتُه كذا فهو يتوصّبُ، نحو: يتوجِّعُ، قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَاتُ وَاصِبُ ﴾ [الصافات: ٩]، وقولُه: ﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا ﴾ فتوعُدٌ لمنِ اتَخَذَ إلهَيْنِ، وتنبيهٌ أنّ جزاءَ مَن فعلَ ذلك لازِمٌ شديد، ومعنى الواصِب: الدَّائم، أي: حَقُّ الإنسانِ أن يُطيعَه دائمًا في جميع أحوالِه (٢).

قولُه: (يُراوحُ مِن صَلواتِ)، البيت^(٣)، يَصِفُ راهبًا. المُراوَحةُ في العمَلَينْ: أن يعمَلَ هذا مرّةً وهذا مرّةً.

قُولُه: (فَمَا مَعْنَى قُولِه: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم ﴾؟)، أتى في السؤالِ بالفاءِ للإيذانِ بالإنكارِ

 ⁽١) زيادة من (ح).

⁽٢) «مفر دات القرآن»، ص٨٧٢.

⁽٣) للأعشى في «ديوانه»، ص١٠٣.

على الكلام السابق، يعني: مقتضى قولِه: ﴿ وَمَا بِكُمْ مِن نِمْمَةِ فَمِنَ اللّهِ ﴾ الإخبارُ عن قوم استقرّت بهم نِعمٌ جهلوا مُعطيها، وقد ذكرتُ أن قولَه: ﴿ وَمَا آرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَارِجَالَا ﴾ رَدُّ لطَمْنِ قُرِيشٍ فِي رسالتِه صلواتُ الله عليه، وقولهم: «الله أعظمُ مِن أن يكونَ رسولُه بشرًا»، وذكرْتُ ثانيًا أن قوله: ﴿ أَفَامِنَ اللّذِينَ مَكُرُوا السَّيّئاتِ ﴾ نازِلةٌ فيهم، وهِي متصِلةٌ بتلك الآية، بمعنى: أفامِن مُنكرو الرّسالةِ الباذِلونَ جُهدَهم في المُكْرِ بإبطالها أن يخسِفَ بهم وكيْت وكيْت؟ وقولُه: ﴿ أَوَلَمْ بَرَوَا إِلَى مَاخَلَقَ الله على على ﴿ أَوْلَمْ بَرَوَا ﴾ على منوالِ قولِه: مُتقلّدًا وقولُه: ﴿ وَاللّه بَدُوا إِلله على اللّه الله الله على ﴿ أَوْلَمْ بَرَوَا ﴾ على منوالِ قولِه: مُتقلّدًا سَيْفًا ورُخًا، أي: أولم يروا إلى دلائلِه الدالّةِ على القُدرةِ القاهِرة المسخّرةِ لكلّ شيء، وأولمُ يَسمَعوا بآياتِه الشّافيةِ في إثباتِ التوحيد، وأنّ لهُ المُلكَ الواسع، والدّينَ الواصِب، ليعرِفوا أن لا بُرينَ الواصِب، ليعرِفوا أن لا بُله الله الدّينَ الواصِب، وأن يضَع الشريعة المستقيمة ليوضّحَ مِنهاجَ الطريقةِ القويمة، وتُصوصًا الدّينَ الواصِب، وأن يضَع الشريعة المستقيمة ليوضّحَ مِنهاجَ الطريقةِ القويمة، وثانيًا على كُفْرانِهم نوبيخَ هؤلاءِ أوّلًا على ما هُم فيه من الإشراكِ بقولِه: ﴿ أَفَنَكُمُ اللّهِ لَنْقُونَ ﴾، وثانيًا على كُفْرانِهم نعمة الله بقولِه: ﴿ وَمَايِكُمُ مِن يَعْمَةً فَمِنَ اللّهِ مَ عَنكُمُ إِنّا فَرِيقٌ مِنكُمُ يرَبِهمْ يُشْرِكُونَ ﴾.

وإذا كان كذلك فكيفَ يدخُلُ في المعنى ذكْرُ فريق وكأنَّ بعضًا مِن أولئكَ المُوبّخينَ ما أشرَكوا؟ وأجابَ بأنه يجوزُ أن يكونَ الخطابُ ﴿ يَكُم ﴾ عامًّا ويُرادُ بالفريقِ أولئك المشركون، على أنّ الناسَ كُلّهم فعلوا ما يؤدّي إلى أنّ يُستجهَلوا أو يُنسَبوا إلى الكُفْران، خصوصًا هؤلاءِ المشركين؛ ضمّوا مع الجهل والكُفْرانِ ما هُو أعظَمُ منها، مِن أنّهم إذا مسّهم الشُّرُ تضرّعوا إلى الله، ثُم إذا كشَفَ الله عنهم ذلك الضَّر ليُوحِّدوهُ بدّلوا بالشِّرك، وأن يكونَ الخطابُ خاصًا في أولئك المشركين، ثُمّ ﴿ مِن ﴾ إمّا بيانٌ، والمعنى على التجريد، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿ وهُم أنتُم ﴾، أو: تبعيضٌ، على أنّ المرادَ من لم يصدُرْ منه ذلك الإشراك الخاصّ فهُو المُقتصِدُ المتوسِّطُ الذي حفّضَ مِن غُلَوائه في الكُفر، فظهَرَ مِن هذا البيانِ أنّ الحاصّ فهُو المُقتصِدُ المتوسِّطُ الذي حفّضَ مِن غُلَوائه في الكُفر، فظهَرَ مِن هذا البيانِ أنّ الحاصّ فهُ قولِه: ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَكُمُ الضُّرُ ﴾ للتراخي في المُرْتبة. والثانيةُ: على حقيقتِها.

قلت: يجوزُ أن يكونَ الخِطابُ في قوله: ﴿ وَمَايِكُم مِّن يَعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾ عامًّا، ويريدَ بالفَريق: فريقَ الكَفَرة. وأن يكونَ الخِطابُ للمُشركين و ﴿ مِنكُم ﴾ للبَيان، لا للتَّبعيض، كأنه قال: فإذا فريقٌ كافر، وهُمْ أنتم. ويجوزُ أن يكونَ فيهم مَنِ اعتَبَر، كقوله: ﴿ فَلَمَّا بَخَنهُمُ اللّهِ فَلَمَّا بَخَنهُم اللّهُ مَن فِعْمَةِ الكشفِ عنهم، إلى البَرِّ فَمِنهُم مَّقَطُونَ ﴾ [لقمان: ٣٢]. ﴿ لِيكَفْنُواْ بِمَا ءَائِناهُم ﴾ مِن نِعْمَةِ الكشفِ عنهم، كأنهم جعلوا غَرَضَهم في الشّرك كُفرانَ النّعمة، ﴿ فَتَمَتّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ تَخْليةٌ وَوَعيد. وقُرئ: ﴿ فَيُمْتَعُوا ﴾ بالياء مبنيًّا للمفعول؛ عطفًا على ﴿ لِيكُفُرُواْ ﴾، ويجوزُ أن يكون: ليكفُروا فيُمتعوا، من الأمْرِ الوارد في معنى الخِذْلان والتّخلية، واللامُ لامُ الأمْر.

وأمّا قطعُ قولِه: ﴿لِيَكُفُرُواْ بِمَا ءَانَيْنَهُمْ ﴾ فلأنهُ جملةٌ طلَبيّةٌ واردةٌ (١) كالطّبعِ على جُمُلةِ الكلام، وكالتخلُّصِ إلى نوع آخَر مِن قبائِح المشركين، ولذلك عدَلَ منَ الخطابِ إلى الغَيبة إيذانًا بالإياسِ عن إيهانِهم، ونَعْيًا عليهم بسُوءِ الخاتمة، وبأنْ يقالَ لهم: دُوموا على كُفرِكم فسوفَ تعلَمون وَخامة عاقبةِ أمرِكم.

ولله دَرُّ فاءٍ فائقة (٢)، جلَبتْ هذه المعاني الرائقة، رحِمَ الله واضعَها في هذا المقام، والله أعلَم.

قولُه: (تَخْلِيةٌ ووعيدٌ)، نَشْرٌ لقولِه: ﴿ فَنَمَتَعُوا فَسَوْفَ تَمْلَمُونَ ﴾، يعني: حلّيناكم وأمهَلْناكم ونُمتَّعُوا فَسَوْفَ مَغَبّتِه ووَخامةُ عاقبتِه. قال أبو البقاء: الجمهورُ ﴿ فَنَمَتَّعُوا ﴾: على أنهُ أمرٌ، ويُقرَأُ بالياء (٣)، وهُو معطوفٌ على ﴿ لِيكُفُرُوا ﴾ ثُمّ رجعَ إلى الخطابِ فقال: ﴿ فَسَوْفَ تَمْلَمُونَ ﴾، وقُرِئَ بالياءِ أيضًا (٤).

قولُه: (منَ الأمرِ الواردِ في معنى الجِنْدُلانِ والتّخلِية)، وهُو كقولِه تعالى: ﴿قُلْتَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ﴾ [الزمر: ٨].

⁽١) من قوله: ﴿ ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلصُّرُّ ﴾ للتراخي في المرتبة ؛ إلى هنا سقط من (ح)

⁽٢) يعنى: الفاء في قول الزمخشري «فها معنى قوله...».

 ⁽٣) أي: «فيُمتَّعوا»، وهي قراءة أبي العالية، ورواها مكحول عن أبي رافع مولى رسول الله على. انظر:
 «المحتسب» (٢: ١١)، و«الدُّر المصون» (٢: ٢٤١).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٨).

[﴿ وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَا رَزَقَنَهُمُ ۚ تَأَلِيهِ لَتُشْتَلُنَّ عَمَا كُنتُمْ تَقْتَرُونَ ﴾ ٥٦]

﴿ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أي: لآلهتهم. ومعنى لا يَعْلمونها: أنهم يسمُّونها آلهة، و يَعتقِدون فيها أنها تضرُّ و تَنفعُ و تشفعُ عند الله، وليس كذلك. وحقيقتُها أنها جَمادٌ لا يَضرُّ ولا ينفع، فهم إذًا جاهِلُون بها. وقيل: الضميرُ في ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ للآلهة، أي: لأشياءَ غير موصوفة بالعِلْم، ولا تَشعُر أَجَعلُوا لها نصيبًا في أنْعامِهم وزُروعهم أمْ لا؟ وكانوا يَجعلون لهم ذلك؛ تقرُّبًا إليهم. ﴿ لَتُشْتَعُلُنَ ﴾ وَعِيد ﴿ عَمَّا كُنتُمَّ تَفْتَرُونَ ﴾ من الإفْكِ في زَعْمِكم أنها آلهة، وأنها أهلٌ للتقرُّبِ إليها.

[﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ * وَإِذَا بُشِرَ أَحَدُهُم بِٱلْأَنْفَى ظَلَ وَجَهُهُ مُسْوَدًا وَهُو كَظِيمٌ * يَنَوَرَى مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوَّةٍ مَا بُشِرَ بِدِيْ اَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُهُ وَفِ اللَّهُ اللَّلْمُ ا

كانت خُزَاعةُ وكِنانةُ تقول: الملائكةُ بناتُ الله. ﴿ سُبْحَننَهُ ﴾ تنزيةُ لذاتِه مِن نِسْبة الوَلدِ إليه. أو تعجُّبٌ من قولِهم. ﴿ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ يعني البَنين. ويجوزُ في ﴿ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ المرفعُ على الابتداء، والنصبُ على أن يكون مَعْطوفًا على ﴿ الْبَنَتِ ﴾ ، أي: وجَعلوا لأنفُسِهم ما يَشتَهُون مِنَ الذُّكور. و ﴿ طَلَلَ ﴾ بمعنى صار، كما يُستعمل باتَ

قولُه: (وقيل: الضّميرُ في: ﴿لاَيعَلَمُونَ ﴾ للآلهة)، يعني: لمّا نفَوْا عنها ما يَصِحُّ أن يُنفى عن ذوي العِلم، أَجْرَوْها مجرَى أولي العلم، وعلى الأوّل: الضّميرُ للمشركين، ومفعولُ ﴿لاَيعَلَمُونَ ﴾: ضميرُ «ما» المُعبِّرُ عنِ الأصنام، وعلى الثاني: مفعولُ ﴿لاَيعَلَمُونَ ﴾ غيرُ منويّ، ولذلك قال: «لأشياءَ غيرِ موصوفة بالعِلم»، وقولُه: «لا تَشعُر، أجعلوا لها نَصيبًا»: صفةٌ أخرى لأشياءَ، وعلى هذا الرّاجعُ إلى الموصولِ ضميرُ الفاعلِ في ﴿لاَيعَلَمُونَ ﴾.

قولُه: (الرّفعُ على الابتداء، والنّصبُ على أن يكونَ معطوقًا على ﴿ٱلْبَنَاتِ ﴾، أي: وجعَلوا لأنفُسِهم ما يَشتَهونَ منَ الذُّكور)، نَقَلَ الإمامُ عنِ الفَرّاءِ أنهُ قال: المختارُ الرّفعُ؛ لأنهُ لو كان

وأَصْبِحَ وأَمْسَى بِمَعْنَى الصَّيرورة. ويجوزُ أَن يجِيء: ظَلَّ؛ لأنَّ أكثرَ الوضعِ يتَّفَقُ بِالليل، فيظلُّ نهارَه مغتمًّا مُرْبَدَّ الوجه من الكآبةِ والحياء مِنَ الناس. ﴿وَهُوكَظِيمٌ ﴾ مملوءٌ

نصْبًا لقال: لأنفُسِهم ما يَشتَهون^(١)، لأنّك تقول: جعَلتَ لنفْسِك كذا ولا تقول: جعلت لك كذا^(٢)، وقال الزجّائج: لا يجوزُ النّصبُ؛ لأنّ العرَبَ تقول: جعَلَ لنفْسِه ما يَشتهي، [ولا تقول: جعَلَ لنفْسِه ما يَشتهي، ولا تقول: جعَلَ لهُ ما يَشتهي]^(٣)، وهُو يَعني نفْسَه (٤)، وقال أبو البقاء: وضَعّفَ قومٌ هذا الوجْه، وقالوا: لو كان كذلك لقالَ: ولأنفُسِهم، وفيه نظرٌ (٥). وقال القاضي: يجوزُ النّصْبُ عَطْفًا على البَنات، على أنّ الجَعْلَ بمعنى الاختيار، وهُو وإنْ أفضى إلى أن يكونَ ضميرُ الفاعلِ والمفعولِ لشيء واحد، لكنهُ لا يَبعُدُ تجويزُهُ في المعطوف (١).

قولُه: (ويبجوزُ أَن يجيءَ: ظَلَّ)، أي: بمعناه، الجَوهريّ: ظَلِلْتُ أَعمَلُ كذا، بالكسرِ ظُلُولًا: إذا عَمِلتَه بالنّهارِ دونَ الليل، قـالَ صاحبُ «الانتصاف»: وكذا الاحتمالُ في قولِه: ﴿فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾ [الحجر: ١٤] إمّا صَاروا، وإمّا أن يُرادَ نهارًا لقَصْدِ المبالغةِ في الوضوح (٧).

قولُه: (فَيَظلّ نهارَه)، «نهارَه»: بالنّصْبِ والرّفْع، بالنّصْبِ: ظَرْف، وبالرّفْع: على الإسنادِ المَجازيّ، نحوَ: نهارُه صائمٌ.

قولُه: (مُرْبَد الوَجْه)، الجَوهريّ: ترَبّدَ وَجْهُ فلان، أي: تغيّرَ منَ الغضَب، وتَرَبّدَ أيضًا: تعَبّسَ.

قولُه: (منَ الكآبة)، الكآبة: سوءُ الحالِ والانكسارُ منَ الحُزْن.

⁽١) من قوله: «من الذِّكور نقَلَ الإمام عن الفراء» إلى هنا، سقط من (ح) و(ط).

⁽٢) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ١٠٥).

⁽٣) ما بين الحاصر تين زيادة من «معاني القرآن» للزجاج يقتضيها السياق.

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٠٦).

⁽٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٧)، ومن قوله: «قال الزجاج» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٦) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠٤).

⁽V) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (Y: ۲۱۲).

حَنَقًا على المرأة، ﴿ يَنَوَرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾: يَستخفِي منهم ﴿ مِن ﴾ أَجْلِ ﴿ سُوَهِ ﴾ المبشَّرِ به، ومن أَجْلِ تَعْيِيرهم، ويُحدِّثُ نفْسَه وينظُرُ أيُمسِكُ ما بشِّر به ﴿ عَلَىٰ هُونٍ ﴾: على هوانٍ وذُل ﴿ أَمْ يَدُسُهُ أَلُهُ مِنْ أَمْ يَئِدُه ؟ وقُرئ: (أيُمسِكُها على هون أم يدشُها) على التأنيث. وقُرئ: (على هوان). ﴿ أَلَا سَاءَ مَا يَحَكُمُونَ ﴾ حيثُ يَجعلون الوَلدَ الذي هذا محلَّه عندَهم لله، ويَجعلون لأنفُسِهم مَن هو على عكسِ هذا الوَصْف.

[﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰۚ وَهُوَ ٱلْعَذِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ ٦٠]

﴿مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ﴾: صِفةُ السوء؛ وهي الحاجةُ إلى الأولادِ الذُّكور وكَراهةُ الإناث ووَأَدُهنَّ خشيةَ الإمْلاق، وإقرارُهم على أنفُسِهم بالشُّحِّ البالغ، ﴿وَلِلَهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَى ﴾: وهو الغنيُّ عن العالمَين، والنَّزاهةُ عن صِفات المخلوقين، وهو الجُوادُ الكريم.

[﴿ وَلَوْ يُوَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِمِ مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَاّتِةٍ وَلَكِن يُوَخِرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلِ مُسَتَّى فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَغْخِرُونَ سَاعَةً ۚ وَلَا يَسْتَغْدِمُونَ ﴾ ٦١]

﴿ بِظُلْمِهِم ﴾: بكُفرِهم ومَعاصيهم ﴿ مَا زَكَ عَلَيْهَا ﴾ أي: على الأرض ﴿ مِن دَابَةٍ ﴾ قطّ، ولأهلَكَها كلَّها بشُؤم ظُلمِ الظالمين. وعن أبي هُريرة رضي الله عنه: أنه سَمِعَ رَجلًا يقول: إنَّ الظالمُ لا يضرُّ إلا نفْسَه، فقال: بلى والله، حتى إنَّ الحُبَارَى لَتموتُ في وُكرِها بظُلم الظالم.

قولُه: (وهُمو الغنيُّ عن العالَمين)، مقابِلٌ لقولِه: «وهِيَ الحاجةُ إلى الأولاد»، وقولُه: «وهُو والنّزاهةُ عن صِفاتِ المخلوقين» في مقابِل: «ووَأَدُهُنّ خَشيةَ الإملاق»، وقولُه: «وهُو الجوادُ الكريم» في مقابِل: «وإقرارُهم على أَنفُسِهم بالشُّحِّ البالغ»، وكلَّ ذلك نتيجةَ قولِه: ﴿ وَيَجْعَلُونَ بِنَّهِ ٱلْبَنَتِ سُبَحَنَهُ وَلَهُم مَا يَشْتَهُونَ ﴾، وقولِه: ﴿ وَإِذَا بُشِرَ آَحَدُهُم بِٱلْأُنثَى ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَإِذَا بُشِرَ آَحَدُهُم بِٱلْأُنثَى ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَإِذَا بُشِرَ آَحَدُهُم بِاللَّانَى ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَإِذَا بُشِرَ آَحَدُهُم بِاللَّانَى ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَإِذَا بُشِرَ آَحَدُهُم بِاللَّانِي ﴾ .

قولُه: (فقالَ: بَلَى والله، حتَّى إنَّ الحُباري لَتموتُ في وُكَرِها)، النَّهاية: وفي حديثِ أنس:

وعن ابنِ مسعود رضي الله عنه: كادَ الجُعَلُ يَهلِك في جُمحره بذَنْب ابنِ آدم. أو: مِن دائيَّةٍ ظالمة. وعن ابنِ عبّاس: ﴿مِن دَآبَةٍ ﴾: مِن مُشرِك يَدِبُّ عليها. وقيل: لو أُهلِكَ الآباءُ بكُفرِهم لم تَكُنِ الأبناء.

[﴿ وَيَجْعَلُونَ بِلَهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ ٱلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَ لَهُمُ ٱلْمُسَنَّىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَمُ ٱلنَّارَوَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴾ ٦٦]

"إِنَّ الحُبَارى تموتُ هَزْلًا بذنبِ بني آدم (١)، يعني: أنَّ الله تعالى يحبِسُ القَطْرَ بشُومِ ذنوبهِم، إِنَّ الحَبَّةُ الطّيرِ نُجْعة، فربّما تُذبَحُ بالبَصرةِ ويوجَدُ في حَوْصَلتِها الحبّةُ الحَبّةُ المَامِها أَيّام.

وقلتُ: «بَلَى» إيجابٌ لِما بعدَ النّفْي، والنّفْيُ هاهنا مُستفادٌ مِن دليلِ الحَصْر، كأنه قيل: يَضُرُّ نَفْسَه، وَلا يَتَعدّى الضّرَرُ إلى غيرِه، فأجابَ: بلى والله، يتَعدّى الضّرَرُ إلى غيرِه حتّى الحُبارى، فظَهرَ أنّ «حتّى» غايةٌ تتعدّى المُقدّر.

قولُه: (أو مِن دابّةٍ ظالمة)، عطفٌ على قولِه: «مِن دابّةٍ قَطُّ»، فعلى الأوّلِ التنكيرُ فيها للجِنس، وعلى هذا للنّوع.

قولُه: (ومنَ الاستخفافِ برُسُلِهم)، أي: برُسُل المشرِكينَ الذين كانوا يُرسِلونَهم.

⁽١) وَأَخرِجه الطبريّ في «التفسير» (١٧: ٢٣١)، والبيهقيّ في «شُعَب الإيهان» (٧٠٧٥) من حديثِ أبي هريرةَ رضيّ الله عنه، وفي إسنادِه محمد بن جابر التهامي، متروك الحديث.

إذا قال الله تعالى: هاتُوا ما دُفع إلى السَّلاطين وأعوانِهم، فيؤتى بالدوابِّ والثياب وأنواعِ الأموال الفاخرة، وإذا قال: هاتُوا ما دُفع إليّ، فيؤتى بالكِسَرِ والحِرَق وما لا يُؤْبَه له؟! الأموال الفاخرة، وإذا قال: هاتُوا ما دُفع إليّ، فيؤتى بالكِسَرِ والحِرَق وما لا يُؤْبَه له؟! أمَا تَسْتحي من ذلك الموقف؟ وقرأ هذه الآية. وعن مجاهد: ﴿أَنَّ لَهُمُ المُّسَنَى ﴾: بَدَلٌ من ﴿الْكَذِبَ ﴾. وقُرئ: هو قولُ قُريش: لنا البَنُون، و﴿أَنَ لَهُمُ المُسْتَى ﴾: بَدَلٌ من ﴿الْكَذِبَ ﴾. وقُرئ: (الكُذُبُ) جمع كَذُوب؛ صِفة للألسنة. ﴿مُفَرَّطُونَ ﴾ قُرئ مفتوحَ الراء ومكسورَها، خفقًا ومشدَّدًا، فالمفتوح: بمعنى: مقدَّمون إلى النار مُعجِّلون إليها، مِن أفرطتُ فلانًا، وفرَّطتُه في طَلَبِ الماء؛ إذا قَدَّمْتَه. وقيل: مَنسيُّون مَترُوكون، مِن أفرطتُ فلانًا خَلْفي؛ إذا خلَّفْتَه ونسِيتَه. والمكسورُ المخفَّف: من الإفراطِ في المعاصي. والمشدَّد: من التفريطِ في الطاعات وما يَلزمهم.

[﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ أُمَرِ مِن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلِيدٌ ﴾ ٦٣]

﴿ فَهُو َ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾: حكايةُ الحالِ الماضية التي كانَ يزيِّن لهم الشيطانُ أعمالهُم فيها. أو: فهو وليَّهم في الدنيا، فجعلَ اليوم عبارةً عن زَمانِ الدنيا. ومعنى ﴿ وَلِيُّهُمُ ﴾: قرينُهم، وبئسَ القَرين.

قولُه: (إذا قالَ الله: هاتُوا)، أي: قال للحَفَظةِ: هاتُوا.

قولُه: (﴿مُغْرَطُونَ﴾، قُرِئَ مفتوحَ الرّاء)، نافعٌ: «مُفرِطونَ» بكسرِ الرّاء (١)، والباقونَ: بفَتحِها مُشَدّدًا ومُخَفّقًا (٢)، والمشدّدُ شاذّ (٣)، فالمفتوحُ بمعنى: مقَدّمون، يريدُ مخفّقًا ومشدّدًا.

 ⁽١) أي: مُسِرفون مكثرون من المعاصي كها تقول: «أفرطَ فلانٌ في كذا» وإذا تجاوزَ الحدّ وأسرْف. ومَنْ قرأً بفتح الرّاء مخفّفًا فعلى معنى: متروكون في النار، مُنْسيّون فيها. انظر: «حُجّة القراءات»، ص ٣٩١.

⁽٢) سقط لفظ «مُشَدّدًا» من النسخة (ف) و(ط).

⁽٣) وتمن قرأ بالشاذّ: أبو جعفر المدني والأعرج. انظر: «مختصر شواذّ القرآن»، ص٧٣.

أو يجعلُ ﴿ فَهُو وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ حكاية للحالِ الآتية؛ وهي حالُ كونِهم معذَّبين في النار، أي: فهو ناصِرُهم اليومَ لا ناصرَ لهم غيرُه؛ نفيًا للناصرِ لهم على أَبْلَغِ الوجوه، ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ إلى مُشركي قُريش؛ أنه زيَّن للكفَّارِ قَبْلَهم أعهاهَم، فهو

قولُه: (أو يُجعَلُ ﴿فَهُو وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ ﴾)، عَطفٌ على قولِه: ﴿فَهُو وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ ﴾ حكاية الحالِ الماضية»، بناءً على أنّ هذا الكلام إمّا أنْ يُقال: في الآخِرة أو في الدُّنيا. أمّا الأوّلُ: فعلى وجهَيْن، أحدُهما: أنْ يُرادَ باليوم: يومُ الآخِرة استحضارًا لِما جَرى على الكفَرةِ في الدُّنيا مِن مُتَولِّي أمورِهم، الذي هُو الشّيطانُ وما زَيِّنَ لهم مِن سوءِ أعمالهم، وسَوّلَ لهم (١) منَ المعاصي والكُفْر، كأنّ السامع حينتذ يُستحضِرُ يومَ الدُّنيا وتلك الحالة فيتعجّبُ منها. وثانيهما: أنْ يُرادَ باليوم حينتذ: الزمانُ الممتدُّ في الدّنيا، فالتعريفُ في اليوم: للعَهْد، والمَغنيُ بالوَلِيِّ: القرين، الذي هُو قرينُهم في الدُّنيا، وليسَ في هذا الوَجْهِ ذلك الاستحضارُ، بل مجرّدُ الإخبار.

وأمّا الثاني: فعلى أنّ إخبارَ الله عنِ الكائنِ^(٢) بمنزلةِ الواقع الثابِت، فيَستحضِرُ الآنَ ما يَجري عليهِم في القيامة، وهذا على عكسِ الوَجْهِ الأوّل. والوَليُّ حينئذِ بمعنى: الناصِر، وإثباتُ النُّصْرة على سَبيلِ التهكُّم، وإليه أشارَ بقولِه: «نَفْيًا للناصِر للله على أبلغ الوجوه»، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَكَ إِنِ الظَّلِلمُونِ مَوْقُونُونِ عِندَرَيِّهِمْ ﴾ [سبأ: ٣١]، والغرَضُ استحضارُ صُورةِ الظالمينَ موقوفينَ عندَ ربِّم مُتقاوِلينَ تلك المقالة.

قولُه: (ويجوزُ أن يَرجعَ الضّميرُ)، يعني في قولِه: ﴿وَلِيَّهُمُ ﴾، وهُو عطفٌ على قولِه: ﴿وَلِيَّهُمُ الْمَوْمَ وَهُو عطفٌ على قولِه: ﴿وَلِيَّهُمُ الْلَوْمَ مَن والاهُ الشيطانُ، المعنيُّ الشيطانُ قَبْلَ قُرَيش، زَيِّنَ للأُمَمِ الماضيةِ منَ الكُفَّارِ أعهاهَم، فهُو الآنَ وليُّ هؤلاءِ الخلف؛ لأنهم متّصِلونَ بهم في الدِّين، كقولِه تعالى: ﴿ ٱلمُنْفِقُونَ وَٱلمُنَفِقَاتُ بَعَضُهُم مِّنَ الْكُفَّارِ المَالَونَ وَالمُنْفِقَاتُ بَعَضُهُم مِّنَ المُعَنِي السَّيْفِ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللِّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللْمُولِلَةُ الللْمُولِلَّةُ الللللِّهُ الللللِّهُ اللللْمُولِمُ الللللْمُولَا اللللللللِّلْمُ اللللللْ

⁽١) سقط لفظ «لهم» من النسخة (ح).

⁽٢) في النسخة (ح): «للكافرين»، وسقط منها لفظ «عن».

وليُّ هؤلاء؛ لأنهم منهم. ويجوزُ أن يكونَ على حذفِ المُضاف، أي: فهو وليُّ أمثالِهم اليوم.

[﴿ وَمَاۤ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَنَبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَمُنْمُ ٱلَّذِى ٱخْنَلَفُواْ فِيلِهِ وَهُدُى وَرَحْمَةُ لِقَوْمِرِ يُؤْمِـنُونَ *وَاللّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءُ فَأَخْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمِ يَشْمَعُونَ ﴾ ٦٤ – ٦٥]

﴿وَهُدَى وَرَحْمَةُ ﴾ معطوفانِ على محلّ ﴿لِتُبَيِّنَ ﴾، إلّا أنها انتصبا على أنها مفعول لهما؛ لأنها فِعْلا الذي أنزَلَ الكتاب. ودخل اللامُ على ﴿لِتُبَيِّنَ ﴾؛ لأنه فِعلُ المخاطَب لا فِعْلَ المذيلِ. وإنها يَنتصِبُ مفعولًا له ما كانَ فِعلَ فاعلِ الفِعْل المعلَّل. والذي اختلَفُوا فيه: البعث؛ لأنه كانَ فيهم مَن يؤمِنُ به، ومنهم عبدُ المطَّلب، وأشياءُ من التَّحريم والتحليلِ والإنكارِ والإقرار. ﴿لِقَوْمِ يَسْمَعُونَ ﴾ سماعَ إنصافٍ وتدبُّر؛ لأنَّ مَن لم يَسمَعْ بقَلْبه، فكأنه أصمُّ لا يَسمع.

قولُه: (وإنّها ينتصبُ مفعولًا له)، قولُه: «مفعولًا له» تمييزٌ، والفاعلُ «ما» في «ما كان». قولُه: (وأشياءُ منَ التحريم)، عطفٌ على قولِه: «البَعثُ».

وقلتُ: هذا هو الوَجْهُ، وعليه النّظْمُ الفائق؛ لأنّ في تصدُّرِ القَسَميّةِ بقولِه: ﴿ وَاللّهِ ﴾ بعدَ إنكارِهمُ الرّسالةَ، وتَعْدادِ قبائحِهم، الإشعارَ بأنّها كالتّسليةِ لرسولِ الله ﷺ، فإنّ الأُمَم الخاليةَ معَ الرُّسُل السالفةِ لم تزَلْ على هذه الوتيرة فَلكَ أُسوةٌ بتلك الأنبياء، وقومُكَ حلَفٌ لتلك الأمَم، فلا تَهْتَم لذلك، فإنّ ربّكَ يَنتقمُ لكَ منهم بالقَتْلِ والدّمارِ في الدُّنيا، وبعذابِ النارِ في العُقْبَى، فاشتَغِلْ أنتَ عنهُم بتبليغ ما أُنزِلَ عليكَ من الكتابِ الفَيْصل بينَ الحقَّ والباطل، الهادي إلى الصراطِ المستقيم، والرّحمة للمؤمنين، وبتقريرِ أنواع الدّلائلِ المنصوبة على الوَحدانيّة، وبالتنبيهِ على إقامةِ الشُّكرِ على نِعَمِ الله المتظاهرة، وهذا التقريرُ يُؤاخي التقريرَ في فاتحةِ هذه السُّورةِ الكريمة، والله أعلَم.

[﴿ وَإِنَّ لَكُوْ فِي ٱلْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ نَسْقِيكُم مِّمَا فِي بُطُونِهِ ـ مِنْ بَيْنِ فَرَثِ وَدَمِ لَبَنَا خَالِصَا سَآبِعُنَا لِلشَّدِرِبِينَ ﴾ ٦٦]

ذكرَ سِيْبَويهِ الأنعامَ في بابِ ما لا يَنصرِ ف في الأسماء المُفردة الواردةِ على أفعال، كقولهم: ثوبٌ أكْياش؛ ولذلك رجعَ الضميرُ إليه مُفرَدًا. وأمّا ﴿ فِي بُطُونِهَا ﴾ في سورة المؤمنين [٢١]؛ فلأنَّ معناه الجمع. ويجوزُ أن يُقال: في ﴿ اَلْأَنْعَكِم ﴾ وجهان: أحدُهما: أن يكونَ تكسيرَ نَعَم، كأجبال في جَبَل، وأنْ يكونَ اسمًا مُفرَدًا مُقتضِيًا لمعنى الجمع، كنَعَم، فإذا ذُكِّرَ فكما يُذَكَّرُ «نَعَمٌ» في قوله:

فِي كُلِّ عَامٍ نَعَمٌ تَّحُوُونَهُ يُلْقِحهُ قَوْمٌ وتَنتِجُونَهُ

وإذا أُنَّت؛ ففيه وجهان: أنه تكسيرُ نَعَم، وأنه في معنى الجمع. وقُرئ: ﴿ فَنُعَيِكُمُ ﴾ بالفتح والضم، وهو استئناف، كأنه قيل: كيفَ العِبْرة؟ فقيل نسقيكم. ﴿ مِنْ بَيْنِ فَرَثِ

قولُه: (تَوْب أكياش)، وفي الحاشية: الأكياشُ (١): ضُرَبٌ منَ الثَّيابِ تُعَزَلُ مرّتين. قولُه: (في كلِّ عام نَعَمٌ) البيت (٢)، وبعده:

هَيْهاتَ (٣) هيهاتَ لِما يَرْجونَهُ أربابُه نَـوْكَى، فـلا يَحمـونَهُ ولا يُــلاقونَ طِعانــا دونَهُ

يُروى: «أفي كلِّ عام»، ذكّر الضّميرَ في «تَحوونَه»، الراجعَ إلى «نعَم»؛ لأنهُ اسمٌ مفرَدٌ بمعنى الجَمْع، يُخاطِبُ لُصوصًا، يقولُ لهم: تَحوونَ كلّ عام نعَمًا لقوم ألقَحوهُ، وأنتُم تُنْتِجونَه في حَيَّكم.

قُولُه: ﴿ فَتُتَّقِيكُمُ ﴾ بالفَتح والضِّمِّ)، بالضّمِّ: كلُّهم إلَّا نافعًا وابنَ عامرٍ وأبا بكر،

⁽١) سقط لفظ «الأكياش» من النسخة (ح).

⁽٢) لقيس بن الحُصَين الحارثي كما في «مشاهد الإنصاف» (٢: ٦١٥).

⁽٣) في النسخة (ح): هيهات العقيق هيهات. ولا وَجْمَّ له.

وَدَمِ ﴾ أي: يَخلق الله اللَّبَنَ وَسيطًا بين الفَرْث والدم يَكتنِفانِه، وبَيْنَه وبينهما بَرْزخٌ مِن قدرة الله لا يَبْغي أحدُهما عليه بلونِ ولا طَعْم ولا رائحة، بل هو خالصٌ من ذلك كلّه. قيل: إذا أكلتِ البهيمةُ العَلفَ فاستقرَّ في كرشِها طَبَختْه، فكان أسفلُه فَرْثًا، وأوسطُه

قال الزجّاج: سَقَيْته وأسقَيْتُه (١) بمعنى. وقال سِيبويهِ والخليل: سَقَيْتُه ـ كقولِك: ناوَلتُه ـ فَشُرِبَ، وأسْقَيتُه: جعَلتُ له سُقيًا، وكذلك قولُ لَبيدٍ (٢) يحتمِلُ المذهَبَينُ:

سَقى قومي بني مجدٍ وأَسْقى نُمَيرًا والقبائــلَ مِن هلالِ

وهـذا البيتُ وضعَهُ النَّحْويّونَ على أنَّ «سقى» و «أسقى» بمعنى، وهُـو يَحتَمِلُ التفسيـرَ الثاني (٣).

وقيل: لا يُريدُ الشاعرُ بَسْقي قومه: أن يُروى عِطاشُهم، يريد: رَزَقَهم الله سَقْيًا لبلادِهم يُخصِبون منها، وبَعيدٌ أن يَسألَ لقومِه ما يُروي العِطاشَ ولغيرِهم ما يُخصِبون، ومعنى ﴿ نُسْتَقِيكُم ﴾ بالضّمّ: جعلْناهُ في كثرتِه وإدامتِه كالسَّقْيا، فهُو كقولِه: أَسْقَيتُه نهرًا.

الجَوهريّ: سَقيتُه لشَفَتِه، وأَسْقَيتُه لماشِيتِه وأرضِه، والاسمُ السِّقْيُ بالكسر، والجَمعُ الأَسْقية.

قولُه: (قيل: إذا أكلَتِ البَهيمةُ العلفَ فاستقرّ في كَرِشِها) إلى آخرِه. وقيل: الأطباءُ يزعُمونَ على خلافِه، قال الإمام: المرادُ منَ الآيةِ هُو أنّ اللّبَنَ إنّها يتَولّدُ مِن بعضِ أجزاءِ الدّم، والدّمُ يتولّدُ منَ الأجزاءِ اللطيفةِ التي في الفَرْث، وهِي منَ الأشياءِ الحاصِلة في الكَرِش، فاللّبَنُ يَتَولّدُ منَ الأجزاءِ التي كانت حاصلةً فيها بينَ الفَرْثِ أوّلًا ثُمّ ممّا كانت حاصلةً فيها بينَ الفَرْثِ أوّلًا ثُمّ ممّا كانت حاصلةً فيها بينَ الفَرْثِ العَليظة، فإذا تناوَلَ حاصلةً فيها بينَ الدّم ثانيًا، فصَفّاهُ الله تعالى عن تلك الأجزاءِ الكثيفةِ الغَليظة، فإذا تناوَلَ الحَيْوانُ الغِذاءَ ووصَلَ إلى مَعدَتِه أو إلى كَرِشِه، فإذا طُبِخَ وحصَلَ الهَضْمُ الأوّلُ فيه، فها

⁽١) سقط لفظ «أسقيتُه» من النسخة (ح).

⁽۲) في «معاني القرآن»: «الشاعر».

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٠٨-٩٠١) وانظر البيت في «ديوان لبيد»، ص١٢٨.

لَبُنًا، وأعلاه دَمًا. والكَبِدُ مسلَّطة على هذه الأصنافِ الثلاثة تقسِمُها، فتُجرى الدمّ في العُروق، واللَّبنَ في الضَّرْع، وتُبقي الفَرْثَ في الكِرْش. فسُبحانَ الله ما أعظمَ قُدْرتَه وألطفَ حِكْمته لمن تفكَّر وتأمَّل! وسُئل شَقِيقٌ عن الإخلاص، فقال: تمييزُ العملِ من العُيوب، كتمييزِ اللبن من بَيْن فَرْثِ ودم. ﴿سَآبِعًا ﴾: سَهْلَ المرور في الحَلْق، ويقال: لم يغصَّ أحدٌ باللبنِ قطّ. وقُرئ: (سَيِّعًا) بالتشديد. و: (سَيْعًا) بالتخفيف، كهَيِّن ولَيِّن. فإن قلت: أيُّ فَرْق بين ﴿مِنَ ﴾ الأولى والثانية؟ قلت: الأولى للتَّبعيض؛ لأنَّ اللبنَ بعضُ ما في بطونها، كقولك: أخذتُ من مالِ زَيْد ثوبًا. والثانيةُ لابتداءِ الغاية؛ لأنَّ بين الفَرْث والدم مكانُ الإسقاء الذي منه يُبتدأ، فهو صِلة لـ ﴿ فَتَقِيكُمُ ﴾، كقولك: سقيتُه الفَرْث والدم مكانُ الإسقاء الذي منه يُبتدأ، فهو صِلة لـ ﴿ فَتَقِيكُمُ ﴾، كقولك: سقيتُه

كان صافيًا انْجذَبَ إلى الكبِد، وما كان كثيفًا نزَلَ إلى الأمعاء، والحاصلُ في الكبِدِ ينهضِمُ ثانيًا ويصيرُ دمًا، ثُمَّ الدِّمُ يَدخُلُ في الأوردةِ، وهِي العروق النابتةُ منَ الكبِد، وهناك يَحصلُ الهَضْمُ الثالثُ، وبينَ الكبِد والضُّروعِ عُروقٌ، فيَصُبُّ الدَّمَ منها إلى الضّرع، وفيه لحمٌ غُدَديٌّ رِخُوٌ أبيضُ، فينقلبُ الدَّمُ فيه إلى اللَّبَن، وذلك تقديرُ العزيزِ العليم^(۱).

قالَ القاضي بعدَ ما ذكرَ نحوًا مِن هذا: «ومَن تدبّرَ صُنعَ الله في إحداثِ الأخلاطِ والألبانِ وإعدادِ مقارِّها (٢) ومجاريها والأسبابِ المولِّدةِ لها والقُوى المتصرِّفةِ فيها كلّ وقتِ على ما يَليقُ به، اضْطُرَ إلى الإقرارِ بكمالِ حِكمتِه وتَناهي رحمتِه (٣)، وعلى هذا الأقربُ أن يكونَ ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثِ وَدَمِ ﴾ حالًا مِن ﴿لَبَنَا خَالِصًا ﴾ ولا يكونَ ظَرْفًا لَغْوًا.

قولُه: (لأنّ بينَ الفَرْثِ والدّمِ مكانُ الإسقاء)، رُويَ: «مكان» بالرّفْع. وقيل: «بين»: اسمٌ لا ظَرْف وانتصابُه على الحكاية، وليسَ (أنّ) بعامل هذا النّصب، وإنّها هُو عاملُ نصبِ آخَرَ مقدّر، والتقديرُ: لأنّ محلّ الفَرْثِ والدّم مكانُ الإسقاء، أو أنّ المتوسَّطَ والمُتخلِّلُ بينَ الفَرْثِ والدّم مكانُ الإسقاء، وفيه نظرٌ، لأنهُ حينَئذِ: ظَرْفٌ لا اسم، والظاهرُ أنّ التقديرَ: أنّ

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٦٥).

⁽٢) في النسخة (ح): مقاديرها. وما أثبتناه هو الموافق لكلام البيضاوي في «أنوار التنزيل».

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠٧).

مِنَ الحوض، ويجوزُ أن يكون حالًا من قوله: ﴿ لَمَنّا ﴾ مقدَّمًا عليه، فيتعلَّق بمحذوف، أي: كاننًا مِن بين فَرْثِ ودم؛ كان أي: كاننًا مِن بين فَرْثِ ودم؛ كان صِفةً له؟ وإنها قدِّم؛ لأنّه موضعُ العِبْرة، فهو قَمِنٌ بالتقديم. وقد احتجَ بعضُ مَن يرى أن المنيَّ طاهر على مَن جَعلَه نجسًا؛ لجَرْيه في مَسلَكِ البَوْلِ بهذه الآية، وأنه ليس بمُستَنكرٍ أن يسلكَ مَسْلَكَ البول وهو طاهر، كها خرج اللبنُ من بينِ فَرْثٍ ودم طاهرًا.

[﴿ وَمِن ثَمَرَتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَابِ نَنَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۚ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَآيَةً لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ﴾ ٦٧]

فإن قلت: بِمَ تعلَّق قولُه: ﴿ وَمِن ثَمَرَتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَبِ ﴾؟ قلت: بمحذوف، تقديره: ونُسقِيكم مِن ثَمراتِ النخيلِ والأعناب، أي: مِن عَصيرِها، وحذف؛ لدلالة ﴿ فَتُتَقِيكُم ﴾ قبْلَه عليه، وقولُه: ﴿ نَتَخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا ﴾ بيانٌ وكَشْف عن كُنْهِ الإسقاء. أو تَعَلَّق بـ ﴿ نَتَخِذُونَ ﴾ . و ﴿ مِنْهُ ﴾ مِن تكريرِ الظَّرف للتَّوكيد، كقولك: زيدٌ في الدار فيها، ويجوزُ أن يكون ﴿ نَنَّخِذُونَ ﴾ صفة موصوفٍ محذوف، كقوله:

وسطَ الفَرْثِ والدّم مكانُ الإسقاء، كقراءةِ مَن قرَأَ: «لقدْ تقَطّعَ بَيْنُكُمْ»(١) بالرّفْع(٢).

قولُه: (أو تعلّق بـ ﴿ نَتَخِذُونَ ﴾)، أي: قولُه: ﴿ وَمِن ثَمَرَتِ النَّخِيلِ ﴾، وقلتُ: البيانُ والكشفُ أوْلى لمقابلتِه قولَه: ﴿ فَلَمْ عِنَافِ بُطُونِهِ ، ﴾ وهُو بيانٌ لقولِه: ﴿ وَإِنَّ لَكُرُ فِي الْأَنْعَلِمِ وَالكشفُ أَوْلى لمقابلتِه قولَه: ﴿ وَإِنَّ لَكُرُ فِي الْأَنْعَلِمِ وَالكشفُ أَوْلى لمقابلتِه قولَه: ﴿ وَإِنَّ لَكُرُ فِي الْأَنْعَلِمِ اللّه الظاهر، لكونِه غيرَ صالح للبيان. قال أبو البقاء: وقيل: التقديرُ: وتتّخذونَ مِن ثمراتِ النّخيلِ سكرًا، وأعادَ ﴿ مِن ﴾ للبيان. قال أبو البقاء: وقيل: التقديرُ: وتتّخذونَ مِن ثمراتِ النّخيلِ معنى الثّمَرات، وهُو للبين وأنه على النّخل، أي: مِن ثمرِ النّخل، أو على الجنسِ أو على البعضِ أو على المذكور (٣).

قولُه: (زيدٌ في الدّارِ فيها)، قالَ في سورة «الأنبياء»: «أورَدَ سيبويهِ ـ في بابِ ما يُثَنَّى فيه

⁽١) يعنى الآية (٩٤) من سورة «الأنعام».

⁽٢) وانظر الاحتجاج لهذا الاختيار في «الدرّ المصون» (٣: ١٢٩).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٠١).

جادت بكَفَّيْ كانَ مِنْ أرمى البَشَرْ

تقديرُه: ومِن ثمراتِ النَّخيلِ والأعناب ثَمَرٌ تَتَّخِذون منه سَكَرًا ورزقًا حسنًا؛ لأنهم يأكُلون بعضَها ويتَّخِذون من بَعضِها السَّكر. فإن قلت: فإلام يرجعُ الضميرُ في فينهُ ﴾ إذا جعلتَه ظَرْفًا مكرَّرًا؟ قلت: إلى المُضافِ المحذوف الذي هو العصير، كها رجعَ في قوله تعالى: ﴿أَوْ هُمْ قَآبِلُونَ ﴾ [الأعراف: ٤] إلى الأهلِ المحذوف. والسَّكر: الخَمْر، سُمِّيتُ بالمَصْدر مِن سَكِرَ شُكْرًا وسَكَرًا. نحو رَشِدَ رُشْدًا ورَشَدًا. قال:

فأجلى اليَوْمُ والسَّكْرانُ صاحي

وجـاۋونـــا بهمْ سَــكُرٌ عَلَينا

المستقَرُّ توكيدًا: عليكَ زيدٌ حَريضٌ عليك، وغيرَ ذلك»(١١).

قولُه: (بِكَفِّي كان من أرمَى البشر)، وقبلَه:

ما لَكَ مِنِّي غيرُ سَهْم وحَجَرُ وغيرُ كَسَبْداءَ شديدةِ الوتَـرُ جادتْ بكَفِّي كان مِن أرمَى البشَرُ (٢)

كَبِدُ القوس: مِقبَضُها، والضّميرُ في «جادَتْ» راجعٌ إلى «كَبْداء»، أي: صارت جيّدة، قولُه: «بكَفّيْ كان»، أي: بكَفّيْ رجُلِ كان مِن أرمَى البشَر.

قولُه: (فإلامَ يرجِعُ الضّميرُ في ﴿مِنْهُ ﴾؟)، في السؤالِ إنكارٌ بشهادةِ الفاء، يعني: إذا جعَلتَ ﴿مِن ثَمَرَتِ﴾ مِن بابِ: زيدٌ في الدّارِ فيها، كان الضّميرُ في «منه» لغيرِ مدخولِ ﴿ مِن﴾ والثّمراتُ مؤنّثة، وأجابَ بأنّها في تأويلِ العصير.

قولُه: (إلى الأهلِ المحذوف)، أي: في قولِه تعالى: ﴿وَكُمْ مِن قَرْيَةٍ أَهْلَكَنَهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيْنَا أَوْ هُمْ قَآبِلُونَ﴾ أي: ومِن عَصير ثمراتِ النّخيل.

قولُه: (وجاؤونا بهِمْ سَكرٌ)، البيتُ (٣)، الضّميرُ في «جاؤونا»: للجِنس، «سكّرٌ»: غضَبٌ

⁽١) انظر: (١٠: ٢٨٢)، وانظر كلامَ سيبويه في «الكتاب» (٢: ١٢٥).

⁽٢) ذكره الزبيديُّ في «تاج العروس» (٣٦: ٧٣) روايةً عن الفرّاء.

⁽٣) سبق وروده في (٨: ٧٦) من غير عزُو لأحد، وذكره الزّبيديّ في «تاج العروس» (١٢: ٦٠) روايةً عن اللّحياني وابن السّكّيت.

وفيه وجهان: أحدُهما: أن تكونَ منسوخة. وممن قال بنَسْخها: الشَّعْبيُّ والنَّخَعي.

والثاني: أن يجمع بين العِتاب والمِنَّة. وقيل: السَّكَر: النَّبيذ؛ وهو عَصِيرُ العِنَب والزَّبيب والتمر إذا طُبخ حتى يَذهَبَ ثُلثاه، ثم يُترك حتى يشتد، وهو حلالٌ عند أبي حنيفة إلى حدِّ السُّكر، ويحتجُّ بهذه الآية، وبقوله ﷺ: «الخمرُ حَرامٌ لعَيْنها

وسَفَه، أرادَ بصَحْوِهم: عِلمَهم بعَجْزِهم عن مقاومتِنا، «سكَر»: مبتدأٌ، و «بهم» خبرٌ مقدّمٌ عليه، و «علينا»: متعلِّقٌ بـ «سَكَر»، والجملةُ: حال، فأجلَى بمعنى جَلّى، أي: انكشَفَ، قيل: استَشهدَ بالبيتِ على أنّ السّكَرَ مصدرٌ في الأصل (١).

قولُه: (وفيه وجُهان)، أي: في الجَمْع بينَ السّكرِ والرِّزقِ الحسَن، مَنَّ عليهِم قَبْلَ النّسخِ بتمكينِهم على أن يتَّخذوا منهُ السّكرَ والرِّزقَ الحسَن كسائرِ ما عددَ عليهم من النَّعَم لقولِه: «لأُتّهم كانوا يأكُلونَ بعضَها ويتّخِذونَ مِن بعضِها السّكر» ثُمَّ نسَخَ السّكر.

قولُه: (أَن يَجِمَعَ بِينَ العتابِ والِنّة)، يعني: خلَقْنا لكُم ثمَراتِ النّخيلِ والأعناب، بأَنْ تَجعَلوها ذَريعة إلى الطاعات، فجعَلتُم بعضًا منها مادّة المعاصي، ولهذا قيّدَ إحدى القَرينتَيْن بقولِه: ﴿حَسَنًا ﴾.

قولُه: (وهُو حلالٌ عندَ أبي حنيفةَ، رضيَ الله عنه إلى حدِّ الشَّكْر، ويحتَجُّ بهذه الآية)، وعن مُحيي الشَّنة: وأوْلى الأقاويلِ قولُ مَن قال: إنها منسوخة (٢)؛ لأنهّا نازلةٌ قبْلَ تحريم الحَمْر، وإلى هذا ذهَبَ ابنُ مسعودٍ وابنُ عُمرَ وسعيدُ بنُ جُبَيْر والحسنُ ومُجاهد، وقلتُ: في الآيةِ نفْسِها ذِلالةٌ على قُبحِ تناوُلِها تعريضًا، وذلك من عَطْفِ قولِه: ﴿وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ عليه، وقد فُسِّرَ بالحَلِّ والرُّب.

قولُه: (الخَمْرُ حرامٌ لعَيْنِها)، فيحرُمُ قليلُها وكثيرُها(٣).

⁽١) قوله: «قيل: استشهد بالبيت على أن السّكر مصدرٌ في الأصل» سقط من (ح).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٩).

⁽٣) أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨: ٣٢١)، وفي «السنن الكبرى» (٥١٧٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ٢٩٧) من حديثِ ابنِ عبّاس بلفظ: «حُرِّمت الخمرُ بعينها: قليلها وكثيرها، والسكر من كل شراب»، وفي البابِ عن عليَّ رضيَ الله عنه عند العُقيليِّ في «الضعفاء الكبير» (١٨٤٩)، وفي إسنادِه محمد بن الفرات الكوفي، منكر الحديث.

والسُّكْر مِن كُلِّ شَراب»، وبأخبار جمَّة. ولقد صنَّف شيخُنا أبو عليِّ الجُبَّائي قدَّس الله رُوحَه، غيرَ كتابِ في تحليل النبيذ، فلمَّا شيَّخ وأخذتْ منه السِّنُّ العالية قيلَ له: لو شربتَ منه ما تتقوَّى به، فأبى. فقيل له: فقد صنَّفتَ في تحليله، فقال: تَناولتُه الدَّعارة فسَمُجَ في المروءة. وقيل: السَّكر: الطُّعْم، وأنشد:

جَعَلْتَ أعراضَ الكِرامِ سَكَرا

أي: تنقَّلتُ بأعراضهم. وقيل: هو من الخمر، وإنه إذا ابْتَرَكَ في أغراض الناس، فكأنه تخمَّر بها. والرِّزق الحَسَن: الخَلُّ والرُّبُّ والتمر والزَّبيب وغيرُ ذلك. ويجوزُ أن يُجعلَ السَّكرُ رِزقًا حسنًا، كأنه قيل: تتَّخذون منه ما هو سَكرٌ ورِزْق حَسَن.

قولُه: (والسُّكرُ مِن كلِّ شَراب)، أي: السُّكرُ أيضًا حرامٌ مِن كلِّ شراب، فلا يَحرُمُ شُربُه إلّا إذا انتَهى إلى حدِّ السُّكُرِ فيَحرُم.

قولُه: (تناوَلتُه الدّعارةُ)، الأساس: رجُلٌ داعِر: خَبيثٌ فاجرٌ، وفيه دَعارةٌ، فهُو على حذفِ المضاف، أي: طَعِمَهُ أصحابُ الدّعارة، فقَبُحَ في المُروءةِ التشبُّهُ(١) بهم.

قولُه: (أي: تنقّلتُ)، أي: جعَلَتْ أعراضَهم نُقْلَا (٢). «وقيل: هُـو» أي: «سَكَـرًا» في البيت.

قولُه: (إذا ابترك)، قيل: ابترك فلانٌ في عِرضِ فلان: إذا اعتمدَ في ذمّه.

الأساس: وابتَركَ الفَرَسُ في عَدْوِه: اعتمدَ فيه واجتَهدَ.

قولُه: (ويجوزُ أن يُجعَلَ السّكَرُ رِزْقًا حَسَنًا)، عطفٌ على قولِه: «أَنْ يجمَعَ بينَ العِتابِ والمِنّة»، فعلى هذا العطفُ مِن بابِ البيانِ والتفسير.

⁽١) في (ح) و(ف): (التشبيه).

⁽٢) وهو ما يُتنَفَق لُ به على الشراب.

[﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْغَلِ أَنِ اَتَّخِذِى مِنَ لَغِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ * ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَاسَلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً يَغُرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ ثُخْلِفُ ٱلْوَنُهُ، فِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمِ يَنْفَكُرُونَ ﴾ ٢٨-٦٦]

الإيحاءُ إلى النَّحل: إلهامُها والقَذْف في قُلوبها وتعليمُها على وجهِ هو أعلمُ به، لا سبيلَ لأحدِ إلى الوقوف عليه، وإلّا فنيْقتُها في صنْعتِها، ولُطفُها في تدبيرِ أمْرها، وإصابتُها فيها يُصلحها، دلائلُ بيِّنةٌ شاهدة على أنَّ الله أودَعَها عِلمًا بذلك وفطَّنها، كها أولى أولى العقولِ عقولهُم. وقرأ يحيى بن وثَّاب: (إلى النَّحلِ) بفتحتَيْن. وهو مذكَّر كالنَّحْل، وتأنيثُه على المعنى. ﴿ أَنِ النِّيْذِي ﴾ هي ﴿ أَنِ ﴾ المفسِّرة؛ لأنَّ الإيحاءَ فيه معنى القول. وقرئ: (بيوتًا) بكسرِ الباء؛ لأجْل الياء. و ﴿ يَعْرِشُونَ ﴾ بكسرِ الراء وضمّها: يرفعُون من شقوفِ البيوت. وقيل: ما يَبنُون للنَّحل في الجبالِ والشَّجَر والبيوتِ من الأماكن التي تتعسَّل فيها. والضميرُ في ﴿ يَعْرِشُونَ ﴾ للناس. فإن قلت: ما معنى من الأماكن التي تتعسَّل فيها. والضميرُ في ﴿ يَعْرِشُونَ ﴾ للناس. فإن قلت: ما معنى

قولُه: (وإلّا فنيقَتُها)، أي: حُسْنُ صُنْعِها، وعن بعضِهم: أي: إنْ لم يَقْلْ: بعِلمِها وإدراكِها، لم يَصحّ؛ لأنّ نِيقتَها دليلٌ ظاهرٌ على علِمِها، فأقامَ سببَ الجوابِ مقامَ الجواب، أو يُقال: (إنْ) شرطيّة، ولذلك دخلَتِ الفاءُ في الجزاء، أي: وإنْ لم تصدَّقْني على ما ذكرْتُ فنيقَتُها ولُطفُها وإصابتُها دلائلُ بيِّنةٌ على أنّ الله تعالى أودَعَها عِليًا، أمّا نِيقَتُها في صنعتِها في ما ترى في بنائها البيوتَ المسدّسةَ مِن أضلاعِ متساوية لا يَزيدُ بعضُها على بعض، فهي ما ترى في بنائها البيوتَ المسدّسةَ عِندَ دخولِها فيها، ولو كانت مُستديرةً بقيتِ الفُرَجُ بينَ البيوتِ ضائعة، وأمّا فيطنتُها كها أعطَى أُولِي العِلم، فهي ما ذكرَهُ الإمام: أنّ لها مقدّمًا كالرئيسِ يكونُ أعظمَ جُثّة منها، نافذَ الحُكم بينَها، وأنّها إذا نفَرَتْ عن أوكارِها، ذهبَتْ بأجمَعِها، ثُمّ إذا أُريدَ عَوْدُها ضرَبوا لها آلاتِ الملاهي والموسيقا، وبواسطةِ تلك الألحانِ تُردُدُ إلى أوكارها(١).

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۰: ۷۰).

﴿مِنَ ﴾ في قوله: ﴿أَنِ التَّخِذِى مِنَ لَلِبَالِ بَيُونَا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾ ؟ وهلا قيل: في الجبالِ وفي الشجر ؟ قلت: أُريدَ معنى البَعْضيَّة، وأنْ لا تَبنِيَ بيوتَهَا في كلِّ جبل وكلِّ شجر وكلِّ ما يُعرَش ولا في كلِّ مكان منها. ﴿مِن كُلِّ الثَّمَرَتِ ﴾ إحاطة بالثمراتِ التي تَجُرُسُها النَّحْلُ وتعتادُ أَكْلَها، أي: ابْنِي البيوت، ثم كُلي من كلِّ ثمرةٍ تَشتهيْنَها، فإذا أكلتِها ﴿فَاسْلُكِي سُبُلُ رَبِّكِ ﴾ أي: الطُّرقَ التي ألهمَكِ وأفهمكِ في عَمَلِ العَسل. أو: فاسلُكي ما أكلتِ في سُبل ربِّك، أي: في مَسالكِه التي يُحِيلُ فيها بقُدرته النَّوْرَ الرَّ عسلًا من أجوافِكِ ومنَافذِ مآكلِك. أو: إذا أكلتِ الثهارَ في المواضع البعيدة من المُرَّ عسلًا من أجوافِكِ ومنَافذِ مآكلِك. أو: إذا أكلتِ الثهارَ في المواضع البعيدة من

قولُه: (﴿ مِن كُلِ النَّمَرَتِ ﴾: إحاطةٌ بالشّمَرات)، مبتدأٌ وخبَر، أي: هذا اللّفظُ مُفيـدٌ للإحاطةِ الْعُرْفيّة، كقولِه تعالى: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْرٍ ﴾ [النمل: ٢٣].

قولُه: (تَجَرُسُها النّحٰل)(١)، الجوهريّ: الجَرْسُ: الصّوتُ الخَفِيُّ، ويقال: سَمِعتُ جَرْسَ الطّير: إذا سَمِعتَ صوتَ مَناقيرها على شيءٍ تأكلُه.

قولُه: (مِن أجوافِكِ ومَنافذِ مَآكلِك)، فيه إشارةٌ إلى الخلافِ في أنّ العسَلَ هل يَحْرُجُ مِن بطونِها أو مِن منافذِ مَآكلِها كالأفواه؟ قال القاضي: واحتَجّ بالآيةِ مَن زَعَمَ أنّ النحلَ تأكُلُ الأزهارَ والأوراقَ العطِرةَ فتستحيلُ في باطنِها عسَلًا، ثُمّ تقيءُ ادّخارًا للشّتاء، ومَن زَعَمَ أنّها تَلتقطُ بأفواهِها أجزاءً طَلِيّةً حُلُوةً صغيرةً متفرِّقةً على الأوراقِ والأزهارِ وتضَعُها في بيوتِها ادّخارًا، فإذا اجتمَعَ في بيوتِها شيءٌ كثيرٌ منها كان العسَل، فسّرَ البطونَ بالأفواه (٢) وكذا عن الإمام، وقال: يُسمّى كلُّ تجويفٍ داخلَ البدَنِ بَطْنًا، ألا تَراهم يقولونَ: بطونُ الدِّماغ (٣)، والذي يدُلُّ على أنهّا تحُاولُ بها تفعلُ الادّخارَ، أنّ صاحبَها بعدَما يَشْتارُ (١) منهُ يَترُكُ لغذائِها بقيّةً في بيوتِها.

⁽۱) ومنهُ قولُ بعضِ أزواج النبيِّ ﷺ رضوان الله عليهنّ لرسولِ الله ﷺ في شأنِ شُرُبِه من عُكَةِ عسلِ عند حفصة: «جرسَتْ نحلُه العُرْفط»، وهو شجر له صمغٌ كريه الرائحة. أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (۲٤٣١٧)، والبخاريّ (۹۹ ٥٥)، ومسلم (١٤٧٤)، وغيرهم من حديثِ عائشةَ رضيَ الله عنها وعن أبيها.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠٩).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٧٧-٧٧).

⁽٤) في (ح) و(ف): «يشار».

بُيوتك، فاسلُكي إلى بيوتكِ راجعةً سُبلَ ربَّك، لا تتوعَّر عليكِ ولا تضلِّين فيها، فقد بَلَغني أنها ربَّها أجدَبَ عليها ما حولها فتُسافِرُ إلى البلدِ البعيد في طلبِ النُّجعة. أو أراد بقولِه: ﴿ ثُمَّ كُلِي ﴾: ثم اقصِدي أكْلَ الثَّمراتِ فاسلُكي في طلبِها في مَظانِّها سُبلَ ربَّك ﴿ ذُلُلا ﴾ جمعُ ذَلُول، وهي حالٌ من السُّبل؛ لأنَّ الله ذللها لها ووطاًها وسهَّلها، كقوله: ﴿ هُوَ اللّهِ عَمَلَ لَكُمُ ٱلأَرْضَ ذَلُولًا ﴾ [الملك: ١٥]، أو من الضَّميرِ في ﴿ فَاسَلُكِي ﴾، أي: ﴿ هُوَ النّبِ ذُلُلٌ مُنقادة لِما أُمرتِ به غيرُ مُعتنِعة. ﴿ شَرَابٌ ﴾: يريدُ العَسَل؛ لأنه ممّا يُشرَب

قولُه: (أو أرادَ بقولِه: ﴿ ثُمَّ كُلِي ﴾ ثُمّ اقصِدي)، عَطفٌ على قولِه: «كُلِي مِن كلِّ ثمرة تَسْتَهينَها»، وهُو على أسلوبِ قولِه: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ ﴾ [النحل: ٩٨]، وعلى الأوّل: أي: على غير هذا الأسلوب، الفاءُ جوابُ شَرْطِ محذوف. وعلى الثاني: سُلوكُ السّبيلِ على الحقيقة قَطْعًا، وعلى الأوّلِ تَحتَمِلُ المجازَ أيضًا، وهُو على وجهيْنِ، أحدُهما: المرادُ: استعمالُ الصّنعة الغريبة في العمَل، ومنهُ سُلوكُ العارف، ومِن ثَمّ قال: الطُّرُقَ التي أُلِهمُكِ، وثانيهها: المرادُ استعمالُ المأكولِ في أجوافِها ومسالِكِها التي تُحيلُ فيها النّوْرَ المُرّ عسَلا، ومنه: سلكتُ الخيطَ استعمالُ المأكولِ في أجوافِها ومَسالِكِها التي تُحيلُ فيها النّوْرَ المُرّ عسَلا، ومنه: سلكتُ الخيطَ في الإبرة. وأمّا الحقيقةُ فهُو قولُه: «فاسلُكي إلى بيوتِكِ راجعةً ﴿سُبُلَ رَبِّكِ ﴾»، والفَرْقُ بينَ هذا الوجْهِ وبينَ قولِه: ثُمّ اقصِدي، أنّ السلوكَ على هذا مِن مَراعيها إلى البيوتِ راجعةٌ، وعلى ذلك: مِن بيوتِها إلى مَراعيها قاصِدةً.

الانتصاف: وكل الأكلَ إلى شَهوتِها فلم يَحجُرْ عليها، كما حجَرَ في البيوت؛ لأنّ مصلحة الأكلِ حاملةٌ على الإطلاقِ. وأمّا البيوت، فلا يحصُلُ مصلحتُها في كلِّ موضِع، ولذلك دخلتْ (ثُمّ) لتفاوُتِ الأمرِ في الحَجْر في البيوت، والإطلاقِ في الأكل، كما تقولُ: راع الحلالَ فيها تأكلُه، ثمّ كُلْ مما شئتَ (١).

وقلتُ: إنّما عدَلَ مِن خِطابِها إلى الغَيبة في قولِه: ﴿يَغْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا﴾ للتخلُّصِ إلى المتنانِ الناس؛ لأنّ المقصودَ مِن خَلْقِ النّحْل وإلهامِه: انتفاعُهم به.

قُولُه: (وَأَنْتِ ذُلُلٌ)، جَمَعَ الخبَر، والمبتدأُ مفرَد؛ لأنَّ الخطابَ في قولِه تعالى: ﴿فَٱسْلُكِي

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦١٨).

﴿ عُنْلِفٌ ٱلْوَنَهُ ، ﴾ منه أبيضُ وأسودُ وأصفرُ وأحمر، ﴿ فِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ ﴾؛ لأنه من جُملةِ الأشفِية والأَدْوية المشهورةِ النافعة، وَقلّ مَعْجُونٌ من المعاجِين لم يَذكُرِ الأطبّاءُ فيه العسل، وليس الغَرَضُ أنه شِفاءٌ لكلّ مريض، كما أنَّ كلَّ دواء كذلك. وتنكيره: إمَّا لتعظيمِ الشَّفاء الذي فيه، أو لأنَّ فيه بعضَ الشفاء، وكلاهما مُحتمل. وعن النبيِّ عَلَيْهُ أنَّ رَجلًا جاء إليه فقال: إنَّ أخي يَشتكي بَطْنَه، فقال: «اذهبْ واسقِه العَسَل»، فذهب ثم رجع، فقال: قد سَقَيتُه فها نفع، فقال: «اذهبْ واسقِه عسلًا، فقد صدق الله.

سُبُلَ رَبِّكٍ ﴾ لجِنسِ النحْلِ بدليلِ قولِه: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْغَلِ ﴾، وقولُه: «وتأنيثُه على المعنى»، المجَوهريّ: النّحلُ والنّحلةُ: الدّبُرُ، يقَعُ على الذّكرِ والأنثى، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا آلْإِنسَنُ إِنّكَ كَادِحُ إِلَى رَبِكَ كَدْحًا فَمُلَقِيهِ * فَأَمّا مَنْ أُوتِ كِنبَهُ, بِيَمِينِهِ ، ﴾ [الانشقاق: ٦-٧]، ويجوزُ أن يكونَ الخطابُ لكلِّ واحدةٍ منها فجمَعَ الخبرَ للمبالغة في الذلة كجَمْعِ الوَصْفِ في قولِه تعالى: ﴿ مِعى جِياعًا » (٢) والأوّلُ هو الوجه (٣).

قولُه: (أنّ رِجُلًا جاءَ إليه فقال: إنّ أخي) الحديث، رواهُ البخاريُّ ومسلمٌ والترمذيُّ، عن أبي سعيدٍ، معَ تغييرِ فيه (٤)، وليسَ في آخرِه: «كأنّها أُنْشِطُ مِن عقال».

النّهاية: أُنشِطُ، أي: حُلّ، يقال: نشَطتُ العُقدةَ: إذا عقدتَها، وأُنشِطُها وأنشَطْتُها: إذا حلَّتها، وكثيرًا ما يجيءُ: كأنّها نَشِطَ مِن عِقال، وليس بصحيح لِما ذكَرْنا.

⁽١) في (ط): «في قوله: ﴿شِهَابًا رَّصَدًا﴾ في وجه، ولم يذكر: «وقوله».

⁽٢) تمامُ روايةِ البيت:

⁽٣) في (ح) و(ف): «والأول أوجه».

كَانَّ قتودَرحلي حينَ ضُمّتْ حوالبَ غُزِرًا ومِعى جياعًا أنشدَهُ الزنخشريُّ، انظر: (١٦: ٥٣).

⁽٤) أخرجه البخاريّ (٥٦٨٤)، ومسلم (٢٢١٧)، والترمذيّ (٢٠٨٢)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١١١٤٦).

وكذبَ بطنُ أخيك»، فسقاه فشفاه الله فبراً، كأنها أُنشِطَ مِن عِقال. وعن عبدِ الله بن مسعود: العسلُ شِفاءٌ مِن كلِّ داء، والقرآنُ شفاءٌ لِها في الصُّدور، فعليكم بالشفاء يُن: القُرآن والعسل. ومِن بِدَع تأويلاتِ الرافضة: أنَّ المرادَ بالنَّحل عليٌّ وقومُه. وعن بعضِهم: أنه قال عند المَهْدي: إنها النَّحل بنو هاشم، يخرجُ مِن بطونهم العِلْم، فقال له رَجل: جَعَلَ الله طعامَك وشرابك ممَّا يخرجُ مِن بطونهم. فضَحِكَ المهديُّ وحدَّث به المنصور، فاتَّخذوه أضحوكةً من أضاحِ يُكِهم.

[﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ بِنُوفَائِكُمْ وَمِنكُمْ مَن يُرَدُّ إِلَىٰ أَوْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَىٰ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمِ شَيْئًا إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيهِ مُنْ أَنْ ٱللَّهَ عَلِيهِ مُنْ اللَّهُ عَلِيهُ قَدِيرٌ ﴾ ٧٠]

﴿ إِلَىٰٓ أَوْلِ ٱلْعُمُرِ ﴾: إلى أخسِّه وأحقرِه، وهو خمسٌ وسبعون سنة، عن عليِّ رضي الله عنه، وتسعونَ سَنة، عن قتادة؛ لأنه لا عُمرَ أسوأ حالًا من عُمرِ الهَرِم، ﴿ لِكَنْ لَا يَعْلَمَ بَعْدُ

قولُه: (وكذَبَ بطنُ أخيك)، النّهاية: الكذِبُ هاهنا مجازٌ، حيثُ هُو ضدُّ الصَّدق، والكذِبُ يختَصُّ بالأقوال، فجعَلَ بَطْنَ أخيه حيثُ لم يَنْجَعْ فيه العسَلُ كاذِبًا؛ لأنّ الله تعالى قال: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنّاسِ ﴾ يريـدُ أنـهُ منَ المقابلـةِ والمشاكَلـة، فلمّا قال: صـدَقَ الله، حسُنَ أن يقولَ: كذَبَ بطنُ أخيك (١).

قولُه: (وعن عبدِ الله بن مَسْعود: العسَلُ شفاءٌ)، الحديثُ، رواهُ ابنُ ماجَه عن عبدِ الله مرفوعًا (٢)، ورَواهُ رَزينٌ أيضًا.

قولُه: (أنهُ قال عندَ المَهْديِّ)، هوَ أبو عبدِ الله محمِّدُ بنُ أبي جعفرِ المنصورِ، ثالثُ خُلفاءِ بني العبّاس، كان أبوه أبو جعفرِ المنصورُ خليفةً، وعمُّه أبو العبّاس السّفّاحُ خليفةً، وأخوه موسى الهادي، وابنُه هارونُ الرّشيدُ وإخوتُه وأولادُه كلُّهم خُلفاء^(٣).

⁽١) من قوله: «النهاية: الكذب هاهنا مجاز» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٢) «سنن ابن ماجه» (٣٤٥٢)، وصحّحَه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٣٠٠)، ووافقه الذهبيُّ.

⁽٣) انظر: «تاريخ الخلفاء» للسيوطي، ص١٧٣.

عِلْرِشَيْنًا ﴾: ليصيرَ إلى حالةٍ شَبيهة بحالِ الطُّفولة في النِّسيان، وأن يعلمَ شيئًا ثم يُسرع في نسيانِه فلا يَعلمُه إنْ سُثل عنه. وقيل: لئلّا يعقلَ مِن بعدِ عَقْلِه الأوَّل شيئًا. وقيل: لئلّا يعلمَ زيادةَ عِلْمِ على عِلْمه.

[﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضِ فِي الرِّزْقِ ۚ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِى رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَنْهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ أَفَهِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ ٧١]

أي: جَعَلَكم مُتفاوِتين في الرِّزق، فرزَقكم أفضلَ ممّا رزقَ مَمالِيككم وهم بَشَرٌ مِثْلُكم وإخوانُكم، فكان ينبغي أن تردُّوا فَضْلَ ما رُزقتموه عليهم، حتى تتساوَوا في اللَّبُس. والمطعم، كما يُحكى عن أبي ذَرِّ: أنه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقول: "إنها هُمْ إخوانُكم

قولُه: (ليصيرَ إلى حالةٍ شَبيهةٍ بحالِ الطّفولة)، يعني: قولُه: ﴿لِكَنْ لَا يَعْلَمُ بَعْدَ عِلْمِ شَيْئًا ﴾ كنايةٌ عن النِّسيان؛ لأنّ الناسِيَ يعلَمُ الشيءَ ثُمّ يَنْساه، فلا يَعلَمُه بعدَ ما علِمَه، وهذه صفةُ الأطفال. قال تعالى: ﴿ وَمَن نُعَمِرَهُ نُنَكِيْسَهُ فِ ٱلْخَلْقِ ﴾، والعِلمُ (١) بمعنى الإدراكِ والتعقُّل، المعنى: لا يترقى في إدراكِ عقلِه الأوّل؛ لأنّ الشابّ في الترقي، والشيخ في التوقُّفِ والنَّقصانِ، وعلى هذا إذا أجرى العِلمَ على معناه، كما في الوجهِ الأخير، وإنّها خصّ الزيادة به؛ لأنّ العِلمَ يزدادُ بالتردادِ. قالَ الشيخُ الشاطبيُّ (٢):

وخيرُ جليسِ لا يُمَلُّ حديثُهُ وتَردادُه يزدادُ فيه تجمُّلا (٣)

قولُه: (كما يُحكى عن أبي ذَرِّ رضيَ الله عنه)، الحديثُ مِن روايةِ البخاريِّ ومسلم، قال

⁽١) في (ط): «أو العلم».

 ⁽٢) الإمام الجليل أبو محمد، القاسم بن فِيرُه بن خلف الرُّعَيْني الشاطبيّ (ت ٩٠٥)، إمامُ القرّاء، وصاحب المنظومة المشهورة في فنّ القراءات الموسومة بـ «حرز الأماني»، كان من أوعيةِ العلم باللغةِ والتفسيرِ والحديث، له ترجمةٌ في «وفيات الأعيان» (٤: ٧١)، و «غاية النهاية في طبقات القرّاء» (٣: ٢٠).

⁽٣) من منظومتِه «حرز الأماني» وقَبْلَه:

وإنّ كتابَ الله أوثَقُ شــافع وأغنى غَناءِ واهبًا مُتفَضّلا

فاكسُوهم ممَّا تَلْبَسون، وأطعِمُوهم مما تَطْعَمون»، فها رُوِي عبْدُه بعد ذلك إلا ورِداوُه رِداوُه وإزارُه إزارُه مِن غيرِ تفاوُت. ﴿ أَفَينِعْمَةِ ٱللّهِ يَجْحَدُون ﴾ فجَعَلَ ذلك من جُملَةِ جُحود النّعمة. وقيل: هو مَثَلٌ ضربَه الله للذين جَعَلُوا له شُركاء، فقال لهم: أنتم لا تُسوُّون بينكم وبَيْن عَبيدِكم فيها أنعمتُ به عليكم، ولا يَجعلُونهم فيه شُركاء، ولا تَرْضون ذلك لأنفُسِكم، فكيف رَضيتم أن تَجعلُوا عَبيدي لي شُركاء؟! وقيل: المعنى: أنَّ الموالي والمَهاليكَ أنا رازِقُهم جميعًا، فهم في رِزْقي سَواء، فلا تحسبَنَّ المواليَ المهم مِن عندِهم شيئًا من الرِّزق، فإنها ذلك رِزْقي أجرِيه إليهم أنهم عن عندِهم شيئًا من الرِّزق، فإنها ذلك رِزْقي أجرِيه إليهم

المعْرورُ بنُ سُوَيْد: رأيتُ أبا ذَرِّ وعليه حُلّة، وعلى غُلامِه حُلّةً مِثلُها، فسألتُه عن ذلك، فذكرَ أنهُ سابّ رجُلًا فقالَ لهُ النبيُّ ﷺ: «إنّك امرُوَّ فيكَ جاهليّة»، قلتُ: على ساعتي هذه مِن كِبَرِ السِّنّ؟ فقال: «نعَمْ، هُم إخوانُكم وخَوَلُكم، جعَلَهُم الله تحتَ أيديكم، فمَن كان أخوهُ تحتَ يدِه فلْيُطعمْه ممّا يأكُلُ وليُلبِسْه ممّا يَلبَس، ولا تُكلِّفوهم ما يَغلِبُهم»(١).

قولُه: (فجعَلَ ذلك)، أي: عدّم المساواةِ أو الرّدَّ بفَضْلِ ما رَزَقُوهم عليه، المعنى: الله الذي فضّلَ بعضكم على بعضٍ في الرِّزْق، فشكْرُ ذلك أن تُواسُوا إخوانكم فيه، فها بالُكم لا تُواسُونَ، أولا تَرُدّونَ رِزقَكم عليهم فتستَووا في الرِّزق؟ فسّرَ الآيةَ بوجوه، أحدُها: بيّنَ فيه حُكمَ حُسنِ الملكة كها سبَق. وثانيها: أنْ يكونَ تمثيلًا، والممثّل به ما تُعورِفَ بينَ الناس فيه حُكمَ حُسنِ الملكة كها سبَق. وثانيها: أنْ يكونَ تمثيلًا، والممثّل به ما تُعورِفَ بينَ الناس مِن أحوالِ السّاداتِ معَ المهاليك، فذكرَه لتوبيخِ المشرِكين. وثالثُها: بيّنَ أنّ جميعَ النّعَم التي عدّها مِن أوّلِ السّورة، واصلة منَ الله تعالى إلى العَبيد، سواءٌ كانوا أحرارًا أو مماليكَ، لئلًا يمُن أحدً على أحد.

فإنْ قلتَ: لا يجوزُ أن يكونَ تمثيلًا لِخُلوِّ الكلامِ عنِ القَرينةِ الدَّاعيةِ إلى التمثيل؟

قلتُ: يُمكنُ أن تُجعَلَ القرينةُ كوْنَ الآيةِ تخلُّصًا إلى نوع آخَرَ مِن بيانِ قبائحِ الكُفَّارِ وكُفْرانِهم نِعَمَ الله المتواترة، وهُو قولُه: ﴿وَيَقَبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ ﴾ إلى قولِه: ﴿فَلَانَضَّرِبُواللّهِ ٱلْأَمَّثَالَ﴾، والتنبيهُ على القَرينةِ قولُه: ﴿أَفَينِعْمَةِ اللّهِ يَجْمَدُونِكَ ﴾.

⁽١) أخرجه البخاري (٣٠) ومسلم (١٦٦١).

على أيديهم. وقرئ: ﴿يَجْمَدُونَ ﴾ بالتاءِ والياء.

[﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَجُا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ ٱلطَّيِبَاتِ أَفَيَالْبَطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ ٢٧]

﴿ مِنَ أَنفُسِكُمُ ﴾: من جِنْسكم. وقيل: هو خَلْقُ حواءً مِن ضِلع آدم. والحَفَدة: جمعُ حافِد؛ وهو الذي يَحفِد، أي: يُسرِع في الطاعة والخِدْمة. ومنه قول القانت: وإليكَ نَسْعى ونَحفِد. وقال:

حَفَدَ الولائدُ بَينَهُنَّ وأُسلِمَت بِأَكُفِّهِنَّ أَزِمَّـــةُ الأَجْمَالِ واختُلف فيهم؛ فقيل: هم الأَخْتان على البنات، وقيل: أولادُ الأولاد، وقيل: أولادُ المرأة من الزوجِ الأوَّل، وقيل: المعنى: وجعلَ لكم حَفَدة، أي: خَدَمًا يَحفِدُون

قولُه: (وقُرئ: ﴿ بَعِمَدُونَ ﴾ بالياءِ والتاءِ)، الفَوْقانيّة: أبو بكرٍ، والباقونَ: بالياء (١٠).

قولُه: (وهُو الذي يَحِفِدُ، أي: يُسْرِعُ في الطاعة)، الرّاغبُ: الحافِدُ: المتحرِّكُ المُتبرِّعُ بالخِدِمة، أقاربَ كانوا أو أجانب. قال المفسَّرون: همُ الأسباطُ ونحوُهم، وذلك أنّ خِدمتَهم أصدَقُ، وفلانٌ محفودٌ، أي: محدوم، وسَيْفٌ مُحتفِدٌ، أي: سريعُ القَطْع. قال الأصْمَعيُّ: أصلُ الحَفْدِ: مقارَبةُ (٢) الخَطْو (٣).

قولُه: (حفَدَ الولائدُ) البيت^(١)، الولائد: الإماءَ، يقول: إنّ الإماءَ يُسِرعْنَ بينَهنّ، وأَزِمّةُ الجِمالِ أُسلِمتْ بأكُفَّهِنّ، يريدُ أنّهنّ متنعًماتٌ مخدوماتٌ ذواتُ الإماءِ والأجمال.

قُولُه: (وقيل: المعنى: وجعَلَ لكم حفَدةً، أي: خدَمًا)، عطفٌ على قولِه: ﴿وهُو الذي

 ⁽١) والحجّة فيه أنّ الله تعالى وبّخهم على جحودِهم، ويتقوّى هذا الاختيار بقولِه تعالى بعدَها: ﴿وَينِعْمَتِ اللّهِ
 هُمّ يَكُفُرُونَ ﴾ [النحل: ٧٧]. انظر: ﴿حُجّة القراءات، ص٣٩٢.

⁽٢) وفي «المفردات»: مداركة.

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٢٤٣-٢٤٤.

⁽٤) ذكره أبو عبيد في غريب الحديث (٣: ٣٧٤)، وعزاه للأخطل، وليس في «ديوانه». وذكره الأزهري في «تهذيب اللغة» (٤: ٣٤٧) من غير عَزُّو لأحد.

في مَصالِحِكم ويُعينونكم. ويجوزُ أن يُرادَ بالحَفَدة: البَنُون أنفُسُهم؛ كقوله: ﴿ سَكَرًا وَرَزَقًا حَسَنًا ﴾ [النحل: ٦٧]، كأنه قيل: وجعلَ لكم منهنَّ أولادًا هم بَنُونَ وهم حافِدون، أي: جامِعُون بين الأمرَيْن. ﴿ مِّنَ الطَّيِبَاتِ ﴾ : يريدُ بعضها؛ لأنَّ كلَّ الطيِّبات في الجنَّة، وما طيِّباتُ الدنيا إلا أُنموذَج منها. ﴿ أَفَا لَبْطِلِ يُوْمِنُونَ ﴾ وهو ما يَعتقِدون من منفعةِ الأصنام وبَركتِها وشفاعتِها، وما هو إلا وهم باطل لم يتوصَّلوا إليه بدليلٍ ولا أمارة، فليس لهم إيهانٌ إلّا به، كأنه شيءٌ معلوم مُستيقَن. ونِعمةُ الله المشاهَدةُ المعايَنة التي لا شُبْهةَ فيها لذي عقلٍ وتمييز هم كافرونَ بها مُنكِرون لها كها يُنكر المُحالُ الذي لا يَتصوَّره العُقول. وقيل: الباطل: ما يسوِّل لهم الشيطانُ مِن تحريمِ البَحيرة والسائبةِ

يَحِفِد، أي: يُسرِعُ (١) في الطاعة»، فعلى الأوّل: الحفَدةُ عامٌّ فيمَن يُسِرعُ في الطاعةِ والخِدمةِ منَ القرائب، وعلى هذا: في معنى الخدّم نفْسِه، وعلى الوّجْهِ الأخيرِ يكونُ العطفُ مِن بابٍ قولِه تعالى: ﴿ إِذْ يَكُونُ الْمُنَافِقُونَ وَاللَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضُ ﴾ [الأنفال: ٤٩].

قولُه: (إلّا أُنموذَجٌ منها)، المُغرِب: النّموذَجُ _ بالفَتح _ والأُنموذَجُ _ بالضّمّ _ تعريبُ نُموذَه (٢).

قولُه: (﴿ أَفِيا الْبَطِلِ يُؤْمِنُونَ ﴾ وهُو ما يعتقِدونَ)، إلى آخرِه، فيه إنكارٌ وتوبيخٌ على ما آمنوا وعلى ما كَفَروا، وفي التركيبِ الأوّلِ تقديم، فيفيدُ التخصيص، وتكريرٌ فيُؤذِنُ بالتأكيدِ والتحقيق؛ لأنّ الفاءَ تستدعي فعلا يُعطَفُ المذكورُ عليه، أي: كفَروا بالحقِّ فآمنوا بالباطل، وإلى التخصيصِ الإشارةُ بقولِه: «فليسَ لهم إيهانٌ إلّا به»، وإلى التحقيقِ بقولِه: «كأنهُ شيءٌ معلومٌ مُستَيْقَنٌ». والتركيبُ الثاني أيضًا كذلك: التأكيدُ مِن بناءِ يَكفُرونَ على هُم، وإلى التخصيصِ الإشارةُ بقولِه: «ونِعمةُ الله المشاهدةُ المُعاينةُ التي لا شُبهةَ فيها لذي عَقْل وتمييز هم كافرونَ جا»؛ لأنهم إذا كفروا نعمةَ الله معَ وجودِ ما يوجبُ الشُّكرَ مِن جَلائِها وظهورِها، وأنها كالمحسوسِ المشاهد، فكأنهم أنكروا أنها نعمةٌ، أو أنها منَ الله، وإليه الإشارةُ بقولِه:

⁽١) من قوله: «متنعماتٌ مخدومات ذواتُ الإماء والأجمال» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٢٨).

وغيرِهما. ونعمةُ الله: ما أحلَّ لهم.

[﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَنَوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ ٧٣]

الرِّزقُ يكون بمعنى المَصْدر، وبمعنى ما يُرزَق، فإن أردتَ المصدرَ نَصَبْتَ به ﴿ شَيْنًا ﴾ ، كقوله: ﴿ أَوْ إِطْعَدُ فِي يَوْمِ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِمَا ﴾ [البلد: ١٤]، على: لا يَملِكُ أن يرزُقَ شيئًا . وإن أردتَ المرزوق؛ كان ﴿ شَيْنًا ﴾ بَدَلًا منه بمعنى قليلًا. ويجوزُ أن يكون تأكيدًا لـ ﴿ لَا يَملِكُ * أي: لا يَملِكُ شيئًا من المِلْك. و ﴿ مِّنَ السّمَوَ تِ وَالْأَرْضِ ﴾ صِلةً للرِّزق إنْ كان مَصْدرًا، بمعنى: لا يَرزُق مِن السّماوات مَطَرًا، ولا مِنَ الأرضِ نباتًا. أو صِفةٌ إنْ كان اسمًا لِما يُرزَق. والضميرُ في ﴿ وَلَا يَسَتَطِيعُونَ ﴾ لـ ﴿ مَا ﴾؛ لأنه في معنى الآلهة، بعدما قيل: ﴿ لَا يَمْلِكُ ﴾ على اللَّفظ. ويجوزُ أن يكونَ للكُفّار، يعني: معنى الآلهة، بعدما قيل: ﴿ لَا يَمْلِكُ ﴾ على اللَّفظ. ويجوزُ أن يكونَ للكُفّار، يعني:

«مُنكِرونَ لها كها يُنكَرُ المُحال» وإلى التأكيدِ الإشارةُ بقولِه: «هُم يكفُرونَ بها ومُنكِرونَ لها»، وقولُه: «نعمةُ الله»: مبتدأٌ، وقولُه: «هم كافرونَ بها»: خبَرُه، وفيه ضربٌ منَ التأكيد.

قولُه: (ونعمةُ الله ما أحَلّ لهم)، قيل: «ما»: مَصْدَريّة، أي: إحلالُ الله، أو موصولة، أي: أحلّهُ الله، أو موصولة، أي: أحلّهُ الله، والأوْلى الثاني؛ لأنهُ مقابِلٌ لقولِه: «الباطلُ ما يُسَوِّلُ لهمُ الشيطانُ»، وهِي موصولةٌ؛ لأنّ «مِن» في قولِه: «من تحريم البَحيرة» بيانٌ لها.

قولُه: (تأكيدًا لـ ﴿ لَا يَمْلِكُ ﴾ »)، أي: ﴿ شَيْنًا ﴾ مفعولٌ مُطلَق، ولذلك بيّنه بقولِه: «من المِلْكِ» بكسر الميم، كما تقول: ضَربتُ نوعًا منَ الضّرب.

قولُه: (بعدَما قيل: ﴿لاَيمْلِكُ ﴾) على اللفظِ إشارةٌ إلى خلافٍ ذكَرْناهُ عن ابنِ جِنّيّ (١). قالَ صاحبُ «الانتصاف» فيها سبَق: إنّ العَوْدَ إلى المعنى بعدَ الحَمْل على اللّفظِ أنكرَهُ بعضُهم، لِما يلزَمُ منَ الإجمالِ بعدَ البيان، وهُوَ خلافُ البلاغة. وهُو مردودٌ لمجيئِه في أفضح الكلام (٢).

⁽١) في «المحتسب» (١: ١٧٢)، وعبارتُه: «لو انصرفَ عن اللفظِ إلى المعنى لم يَمخسُنُ العَوْدُ بعدُ إلى اللفظ».

 ⁽٢) انظر كلام ابن المُنيِّر في «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧١) في تفسير قولِ تعالى:
 ﴿ وَقَالُواْ مَا فِ بُطُونِ هَكَذِهِ ٱلْأَنْمَكِ خَالِصَةٌ لِنَكُورِنَا وَمُحَكِّمٌ عَلَىٓ أَزْوَاجِنَا ﴾ [الانعام: ١٣٩].

ولا يستطيعُ هؤلاءِ مع أنهم أحياءٌ متصرِّفون أُولو ألباب _ مِن ذلك شيئًا، فكيف بالجَهَادِ الذي لا حِسَّ به! فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ بعد قولِه: ﴿لَا يَمْلِكُ ﴾؟ وهل هُما إلا شيءٌ واحد؟ قلت: ليسَ في ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ تقديرُ راجع، وإنها المعنى: لا يَملكون أن يَرْزُقوا، والاستطاعةُ منفيَّة عنهم أصلًا؛ لأنهم مَوَات، إلا أَنْ يقدَّرَ الراجع ويُرادَ بالجمع بين نفْي المِلْك والاستطاعة التوكيد، أو يُراد: أنهم لا يَملِكون الرِّزق ولا يُمكنهم أن يَملكوه، ولا يتأتّى ذلك منهم ولا يَستقيم.

[﴿ فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ٧٤]

﴿ فَلَا تَضْرِبُواْ بِلَهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾: تمثيلٌ للإشراكِ بالله والتشبيه به؛ لأنَّ مَن يضربُ الأمثالَ مُشبّه حالًا بحال وقصَّة بقصّة، ﴿إِنَّ اللّهَ يَعْلَمُ ﴾ كُنْهَ ما تَفعَلون وعِظَمه، وهو معاقِبُكم عليه بها يُوازيه في العِظَم؛ لأنَّ العقابَ على مِقْدار الإثم، ﴿وَأَنتُمْ لاَتَعْلَمُونَ ﴾ كُنْهَه وكُنْهُ عِقابه، فذاك هو الذي جرَّكم إليه وجرَّ أكم عليه. فهو تعليلٌ للنَّهي عن

قولُه: (ما معنى قولِه: ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾؟)، وجُهُ السُّوالِ أنّ مفعولَ ﴿ لاَ يَسْتَطِيعُونَ ﴾ على على على على على المراجعُ إلى الرَّزْق، بدليلِ سِياقِ الكلام عليه، فيكزَمُ عطْفُ الشيءِ على نفْسِه. وأجابَ: «ليسَ في ﴿ لاَ يَسْتَطِيعُونَ ﴾ » أي: لا نُسلِّمُ اسْتَهالَه على الراجع، بل هُو مطلقٌ مِن بابِ: فلانٍ يُعطي ويَمنع، فيكونُ «فلا يَستطيعون» تذييلًا للكلامِ السابق، ثُمَّ قال: «إلّا أن يُقدّرَ »، أي: ولئنْ سُلِّمَ اسْتَهالُه على الرّاجِعِ فيكونُ مِن بابِ التأكيد، نحو قولِه تعالى: ﴿ لاَ يَعْصُونَ اللّهُ مَا أَمَرَهُمْ وَيَقْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم: ٦] أو مِن بابِ الترقي، فإنّ قولَه تعالى: ﴿ لاَ يَعْشُونَ اللّهُ مَا يَوْمَرُونَ ﴾ [التحريم: ٦] أو مِن بابِ الترقي، فإنّ قولَه تعالى: ﴿ لاَ يَعْشُونَ الرِّزِقَ ولا يُمكنُهُم أَن فَيْ مُلكِ الرَّزِقِ عنهم مُطلقًا، وقولَه: ﴿ لاَ يَمْلِكُونَ الرِّزْقَ ولا يُمكنُهُم أَن فَيْ مِلكِ الرَّرْقِ عنهم مُطلقًا، وقولَه: ﴿ لاَ يَمْلِكُونَ الرِّزْقَ ولا يُمكنُهُم أَن نَمْيَا. وَلَا يَمْلِكُونَ الرَّزْقَ ولا يُمكنُهُم أَن يَمْلِكُونَ الرِّزْقَ ولا يُمكنُهُم أَن يَمْلِكُونَ الرَّزْقَ ولا يُمكنُهُم أَن يَمْلِكُونَ الرَّزْقَ ولا يُمكنُهُم أَن يَمْلِكُونَ الرَّزِقَ ولا يُمكنُهُم أَن يَمْلِكُونَ الرَّزْقَ ولا يُمكنُهُم أَن يَمْلِكُونَ الرَّزْقَ ولا يُمكنُهُم أَن يَمْلِكُونَ الرَّزْقَ ولا يُمكنُهُم أَن يَمْلِكُونَ الرَّزِقَ ولا يُمكنُهُم أَن يَمْلِكُونَ الرَّزِقَ ولا يُمكنُهُم أَن يَمْلِكُونَ الرَّزِقَ ولا يُمكنُهُم أَن

قولُه: (وجرّ أكم عليه)، الجَوهريّ: الجُرأةُ: الشّجاعةُ، وتقولُ: جرّ أتّكَ على فلانِ حتّى الجَرّ أتَ عليه.

الشَّرك. ويجوزُ أن يراد: فلا تَضرِبوا لله الأمثال، إنَّ الله يَعلمُ كيف يَضرِبُ الأمثال، وأنتم لا تَعلمون.

[﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَنَكُ عَبْدُامَ مُلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَن زَزَقْنَ ثُهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنَا فَهُو يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَحْتَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٧٥]

قولُه: (ويجوزُ أن يُرادَ: ﴿ فَلا تَضْرِيُوالِيّهِ ﴾)، عطفٌ على قولِه: ﴿ فَلا تَضْرِيُوالِيّهِ الْأَمْنَالَ ﴾: تمثيلٌ »، وعلى التمثيلِ لا قولَ ثمّة، ولا مثلَ، ولا ضرْبَ، لأنّ الفاء في: ﴿ فَلاَ تَصْرِيُوا ﴾ رتب النّهي على قولِه تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ ﴾ الآية، كأنّ حالهم في مُزاولةِ عبادةِ الأصنامِ المُستلزِم لتشبيهِ حالِها بحالِ المعبودِ الحقِّ في استحقاقِ العبادة، حالُ مَن يُحاولُ انتزاع أمورِ متعدِّدةٍ غيرِ حقيقية بينَ المشبّهِ والمُشبّهِ به ليُلحقه به ويُقيمَه مُقامَ تشبيه، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿ وَأَنتُم لَا تَصْرِبُ الأَمثالُ مشبّةٌ حالًا بحال »، وقولُه: ﴿ وَأَنتُم لَا تَعْمَلُونَ ﴾ تعليلٌ للنّهي، كأنهُ قيل: لا تُشرِكوا بالله شيئًا وأنتُم قومٌ جهَلة (١١)، ولذلك صدرَ منكم هذه الغَفْلة. وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿ فذاك هُو الذي جرّكُم إليه ». وقولُه: ﴿ إِنَّ الله يَعلَمُ كُنْهُ ما تَعمَلُون ، وهُو مُعاقِبُكم عليه ».

وعلى الثاني: النّهيُ واردٌ على مثل ضربوه، وتشبيه انتحلوه، وقولُه: ﴿إِنَّ اللّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ برُمّتِه: تعليلٌ، أي: ضرْبُ الأمثالِ منَ العلومِ الدّقيقة يَستدعي لُطفَ إدراكِ وخِبرة لا سيّها في ذاتِ الله عزّ وجَلّ، فلا يقدِرُ على الشروع فيه إلّا الله والرّاسِخونَ في العِلم. ومِن ثَمّ عقبه بقولِه: ﴿ضَرَبَ اللّهُ مُثَلّا عَبْدُا مَمْلُوكًا ﴾، وأشار المصنّفُ إليه بقولِه: "ثُمّ علّمَهم كيف تُضرَب». وأمّا بيانُ اتصالِه على الوَجْهِ الأوّل، فإنهُ تعالى لمّا نهاهُم عن ضَرْبِ المثل الفعليِّ، وهُو الإشراكُ بالله المُستلزِمُ له، عقبَهُ بها يَكشِفُ لذي البصيرةِ عن حالِم في اللّهَ الفَعْلة، وحالِ مَن يُخالفُهم فيها مِن قولِه تعالى: ﴿ضَرَبَ اللّهُ مَثَلًا عَبْدُا مَمْلُوكًا ﴾ الآية. تلكَ الفَعْلة، وحالِ مَن يُخالفُهم فيها مِن قولِه تعالى: ﴿ضَرَبَ اللّهُ مَثَلًا عَبْدُا مَمْلُوكًا ﴾ الآية.

 ⁽١) من قوله: «الحق في استحقاقي العبادة، حال من يُحاولُ، إلى هنا سقط من (ف).

ثم علَّمهم كيف يَضرب، فقال: مَثَلُكم في إشراكِكم بالله الأوثان: مَثُلُ مَن سوّى بين عبدٍ مملوك عاجزٍ عن التصرُّف، وبين حُرِّ مالك قد رَزَقَه الله مالا فهو يتصرَّف فيه ويُنفِقُ منه كيفَ شاء. فإن قلت: لِمَ قال: ﴿مَمَلُوكًا لَايقَدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ وكلُّ عبدٍ مملوك، وغيرُ قادر على التصرُّف؟ قلت: أمّا ذِكْرُ المملوك؛ فليُميَّز من الحُرِّ؛ لأنَّ اسمَ مملوك، وغيرُ قادر على التصرُّف؟ قلت: أمّا ذِكْرُ المملوك؛ فليُميَّز من الحُرِّ؛ لأنَّ اسمَ العبد يقعُ عليهما جميعًا؛ لأنها مِن عبادِ الله. وأمّا ﴿لَا يَقَدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴾؛ فليُجعل غيرَ مُكاتَب ولا مأذونِ له؛ لأنها يَقدِران على التصرُّف. واختَلفوا في العبد: هل يصحُّ له مِلْك؟ والمذهبُ الظاهر: أنه لا يصحُّ له.

قولُه: (واختلَفوا في العبد: هَلْ يَصِحُّ لهُ مِلْك؟ والمذهبُ الظاهرُ أنهُ لا يَصِحُّ له)(١) الانتصاف: مالكٌ رحمهُ الله يَرى أنه يُملّكُ، والآيةُ تَعضُدُه، أي: مملوكًا ليسَ ممن ملّكه سيّدُه فَملَكَ، بل هُو على أصل الملكة، عاجزٌ، فلو لم يُتصوّرُ له مُلكٌ، لكانَ قولُه: ﴿لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ تكرارًا، وقولُه: «احترازًا من المكاتب» بعيدٌ مِن فصاحةِ القرآن، إذْ لو لم يَملِكُ منَ العبيدِ إلّا مكاتبٌ لكانت إرادتُه باللفظِ إيجازًا مع إخلالٍ لا يليق بالبلاغة. وأنكرَ إمامُ الحبيدِ إلّا مكاتبٌ لكانت إرادتُه باللفظِ إيجازًا مع إخلالٍ الا يليق بالبلاغة، لِيُعدِ القَصْدِ الحرمين (٢) حَمْلَ قولِه ﷺ: «أيها امرأةٍ نُكِحتْ بغير إذنِ وَليّها» (٣) على المكاتبة، لِيُعدِ القَصْدِ البها على شُذوذِها. وأمّا المأذونُ فينبني على القوْلِ بأنّ المرادَ بعدَمِ القُدرة (٤) عدَمُ المُكنةِ منَ التصرُّفِ أو المِلْك، وبعدِ الأوّلِ عن مُطابقةِ قولِه: ﴿ وَمَن زَرَفَقْنَهُ مِنَا رِزْقًا حَسَنَا﴾. ولقائلٍ التصرُّفِ أو المِلْك، وبعدِ الأوّلِ عن مُطابقةِ قولِه: ﴿ وَمَن زَرَفَقْنَهُ مِنَا لِذَقَ حَسْرَبِ المثل، أي: أن يقولَه: ﴿ لَا يَقدِ رُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ صفةٌ لازِمةٌ، كالإيضاحِ لفائدةِ ضَرْبِ المثل، أي: أن يقولَه: ﴿ لَا نَه ومنه: ﴿ وَمَن اللازمة له المعروفة به أنهُ لا يَقدِرُ على شيء، ومنه: ﴿ وَمَن

⁽١) وهو الذي جزم به الملّا علي القاري من الحنفية في «فتح باب العناية» (٢: ٦٧).

⁽٢) في «الانتصاف»: أبو المعالي، وهي كنيةُ إمامِ الحرمين، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوَيْني، الإمام العلم المشهور.

⁽٣) أخرجه أبو داود (٢٠٨٣) والترمذيّ (١١٠٢) وابن ماجه (١٨٧٩) وغيرهم من حديثِ عائشةَ رضيَ الله عنها، وصحّحه ابن حبّان (٤٠٧٤)، وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٤) في (ط): «بأن المراد بالقدرة»، وهو خطأ.

يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَىٰهُاءَاخَرَ لَا بُرْهِمَنَ لَهُ بِهِ ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وكلُّ مَدْعوٌ معَ الله لا بُرهانَ له به، إنّا المرادُ به أنهُ من لوازِمِ دُعائه معَ الله إلىها. ولنا أن نقولَ في دَفْعِه: الأصلُ في الصّفةِ والحالِ التخصيصُ والتقييد، وما وردَ بخلافِ ذلك فهُو خلافُ الأصل (١).

وقالَ الإمام: احتَجّ الفقهاء بهذه الآية على أنّ العبدَ لا يُملّكُ شيئًا، فإن قالوا: ظاهرُ الآية يدُلُ على أنّ عبدًا من العبيدِ لا يَقدِرُ على شيء، فلمَ قُلتُم: إنّ كلّ عبدٍ كذلك؟ فنقولُ: الذي يدُلُ عليه وجُهان، الأوّل: أنهُ ثبَتَ في أصولِ الفقهِ أنّ الحُّكمَ المذكورَ عَقيبَ الوَصْفِ المناسِب يدُلُ على كوْنِ ذلك الوَصْفِ عِلّة لذلك الحُّكم، وكوْنُه عَبْدًا وصْفٌ مُشعِرٌ بالذُّلِ والمَقْهوريّة، وقولُه: ﴿ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ حُكمٌ مذكورٌ عَقيبَه، فهذا يقتضي أنّ العِلّة لعدَمِ القدرةِ على الشيء، هُو كوْنُه عَبْدًا، وبهذا الطريقِ ثبَتَ العمومُ. والثاني: أنهُ تعالى قال بعدَه: ﴿ وَمَن رَزَقَنْكُ مِنَا رِزَقًا حَسَنًا ﴾ فمَيّزَ هذا القِسمَ الثانيَ على القِسمِ الأوّل، وهُو العبدُ بهذه الصّفة، وهُو أنهُ يَرزُقُه رِزقًا (٢)، فوجَبَ ألاّ يحَصُلَ هذا الوصْفُ للعَبْدِ حتى يحصُلَ الامتيازُ بينَ القِسم الثاني وبينَ القِسم الأوّل، ولو مُلّكَ العبدُ لكانَ الله قد آتاهُ رِزْقًا حسَنًا؛ لأنّ المِلْكَ الحلالَ رِزقًا حسَنًا؛ لأنّ

وقلت: لا شك أنّ قولَه: ﴿ وَمَن رَزَقْنَ لُهُ مِنَا رِزْقًا حَسَنَافَهُ وَيُنفِقُ مِنْهُ سِرًا وَجَهَرًا ﴾ مقابِلٌ لقولِه: ﴿ عَبْدُا مَلَى شَيْءٍ ﴾ ، والمقصودُ مِن ذكْرِهما الحَجْرُ والمَنْعُ والإطلاقُ والتوسِعة؛ لأنّ التمثيلَ في الأصنام والمَلكِ العلّام، فلا بدّ مِن تصوُّرِ العَجْزِ التامّ، فإذا أجرَيْناه على ما قال، لزِمَ التصرُّفُ المحذور. والحاصلُ أنّ إتيانَ صِفتَينِ (٤٠ لمزيدِ التصويرِ والكَشْفِ عن حالةِ العَجْزِ لا للتمييز والتَفْصِلة، ألا تَرى كيفَ ترقى في التمثيلِ الثاني، وزادَ البَكم والكَلْ، وعدَمَ الإنجاحِ في المُهمّاتِ ليَدُلّ على كمالِ ذلك المعنى؟ وكذا في

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٢٢).

⁽٢) من قوله: «فميّز هذا القسم الثاني» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٨٤).

⁽٤) في (ح) و(ف): «صفتان» وهو خطأ.

فإن قلت: ﴿مَنْ ﴾ في قوله: ﴿وَمَن رَزَقَنْكُ ﴾ ما هي؟ قلت: الظاهرُ أنها موصوفة، كأنه قيل: وحُرَّا رزقناه؛ ليطابِقَ عبدًا. ولا يمتنعُ أن تكونَ موصولة. فإن قلت: لِمَ قيل: ﴿يَسْتَوُرُكَ ﴾ على الجمع؟ قلت: معناه: هل يستوي الأحرارُ والعبيد؟

[﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُ مَا أَبْكُمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيءٍ وَهُوَ كَلُّ عَلَى مَوْلَـنَهُ أَيْنَـمَا يُوَجِّهِ لَهُ لَا يَأْتِ بِحَنَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْمَدَّلِ وَهُوَ عَلَى صِرَطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ٧٦]

الأبكم: الذي وُلد أَخْرس، فلا يَفهَم ولا يُفهِم. ﴿ وَهُوَ كُلَّ عَلَى مَوْلَىٰهُ ﴾ أي: ثِقَل وعِيال على مَن يَلِي أَمْرَه ويَعُوله، ﴿ أَيْنَكَمَا يُوَجِّهِهُ ﴾: حيثها يُرسِلْه ويُصرِّفْه في مَطْلب حاجةٍ أو كِفايةِ مُهِمَّ، لم يَنفَعْ ولم يأتِ بنُجْح، ﴿ هَلَ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن ﴾ هو سَليم الحواسِّ نفَّاعٌ ذو كِفايات، مع رُشْد ودِيانة، فهو ﴿ يَأْمُرُ ﴾ الناسَ ﴿ إِلَّهُمَدُ لِ ﴾ والخير،

جانبِ المشبّه به، فإنهُ ترَقّى مِن تَصرُّفِه كيف شاء إلى كوْنِه آمِرًا بالعَدْل، ومِن كونِه مرزوقًا، إلى كونِه مَهْدِيًّا إلى صِراطٍ مستقيم.

قوله: (ولا يمتنعُ أن تكونَ موصولة) يريد أن الآية من باب التضادِّ والطباق، فيحتملُ من أن تكون موصوفة، كما يُقال: عبدًا مملوكًا وحرًا مرزوقًا، وأن تكون موصوفة، بأن يقال: والحر الذي ززقناه، لكن المطابع ممن رُزِقَ الذوقَ السليم لا يُعرج عنه إليه، وهذا ينظرُ إلى قول المصنف في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾ [البقرة: ٨]: «و «مَن» في ﴿ مَن يَقُولُ ﴾ [موصوفة] إن جعلت اللام للجنس، وإن جعلتها للعهد فموصولة »(١).

قولُه: (﴿ هَلَ يَسْتَوِى هُوَوَمَن﴾ هُو سليمُ الحَواسّ؟)، يعني: لا بدّ منَ المقابِل بينَ العَدْلِ وما سبَق، ولا يَأْمُرُ بالعدلِ إلّا من يكونُ موصوفًا بصفاتِ الكهال، وتخصيص المذكوراتِ للتقابُل.

⁽١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتها من (ط)، وما بين معكوفين استدركته من «الكشاف».

﴿وَهُوَّ ﴾ في نَفْسِه ﴿عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾: على سِيرةٍ صالحة ودِيْنٍ قَويم. وهذا مَثَلٌ الله لنَفْسِه ولِها يُفيض على عبادِه ويَشملهم من آثارِ رحمتِه وألطافِه ونِعَمه الله ينتِة والدُّنيوية، وللأصنامِ التي هي أمواتٌ لا تَضرُّ ولا تنفع. وقُرئ: (أينها يُوجِّهُ)، بمعنى: أينها يَتَوجَّه، من قولِهم: «أينها أُوجِّه أَلْقَ سَعدًا». وقرأ ابنُ مسعود: «أينها يُوجَّهُ»، على البناء للمفعول.

[﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا آمَرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ إِنَ اللَّهَ عَلَى كُلِ شَيْءِ قَدِيرٌ ﴾ ٧٧]

﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ ﴾ أي: يختصُّ به عِـلْمُ ما غاب فيها عن العبادِ وخَفِيَ عليهم عِلْمُه. أو: أرادَ بغيب السهاوات والأرض: يومَ القيامة، على أنَّ عِلْمَه غائبٌ عن أهل السهاوات والأرض لم يطَّلِعْ عليه أحدٌ منهم. ﴿ إِلَّا كُلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْهُو أَقْرَبُ ﴾ أي: هو عندَ الله وإنْ تَراخى، كها تقولون أنتم في الشيءِ الذي تَستقرِبُونه: هو كلَمْح البصر أو هُوَ أقرب، إذا بالغتُم في استِقْرابِه. ونحوُه قولُه: ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونِكَ فِٱلْعَذَابِ وَلَن يُغْلِفَ اللهُ وَعْدَهُ وَلِهَ : ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونِكَ فِٱلْعَذَابِ وَلَن يُغْلِفَ اللهُ وَعْدَهُ وَإِن كَالْفِ سَنَةِ مِتَمَا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج: ٤٧]، أي: هو يُغْلِفَ اللهُ وَعْدَهُ وَإِن كَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَٱلْفِ سَنَةٍ مِتَمَا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج: ٤٧]، أي: هو

قولُه: (أَيْنَهَا أُوَجِّهُ أَلْقَ سَعْدًا)، يُضرَبُ لَمَن يتَلقّى الشرّ أَيّةٌ سلَك (١)، وعن بعض: أصلُه أنّ أضبَط (٢) كان سيِّدَ قومِه، فأصابَه منهم جَفْوةٌ، فادِتَحَلَ عنهُم إلى آخَرين، فرآهم يصنَعونَ بساداتِهم مثْلَ صَنيعِ قومِه، فقال: «أَيْنَهَا أُوجّهُ أَلْقَ سَعْدًا»، وسَعَدٌ كان شِرّيرًا.

قولُه: (ونحوه قولُه: ﴿ يَشْتَعْجِلُونِكَ ﴾)، أي: نحوُه في استعمالِ الله تعالى ما يَستقرِبُ المدةَ فيها هُو بعيدٌ عندَ الناس، قولُه تعالى: ﴿ وَإِنَ يَوْمًا عِندَ رَيِّكَ كَأَلْفِ سَنَةِ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ المدة فيها هُو بعيدٌ عندَ الله عندَكم بعيدٌ، وعندَ الله مِقدارُ يومٍ على عُرْفِكم وعادتِكم.

⁽١) هذه عبارة الزمخشري في «المُستقصى في أمثال العرب» (١: ٤٤٩).

 ⁽٢) يعني الأضبَطَ بنَ قُريع كما صرحَ به الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٥٣).

عندَه دانٍ وهو عندَكم بَعيد. وقيل: المعنى: أنَّ إقامةَ الساعةِ وإماتةَ الأحياءِ وإحياءَ الأمواتِ من الأوَّلِين والآخِرين، يكونُ في أقربِ وقتٍ وأَوْحاه، ﴿إِكَ اللَّهَ عَلَى كُلِّ لَلْمُ مواتِ من الأوَّلِين والآخِرين، يكونُ في أقربِ وقتٍ وأَوْحاه، ﴿إِكَ اللَّهَ عَلَى كُلِّ لَلْمُ مُواتِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللللْمُ ا

[﴿ وَاللَّهُ ٱخْرَجَكُم مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَالْأَبْصَلَرَ وَالْأَفْدِدَةُ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ٧٧]

قُرئ ﴿أُمَّهَكِتِكُمٌ ﴾ بضمَّ الهمزة وكسرِها، والهاءُ مَزيدة في أمَّهات، كما زِيدتْ في أَراق، فقيل: أَهْراق. وشذَّت زيادتُها في الواحدة، قال:

قولُه: (وأوحاهُ)، أي: أسرَعه، الأساس: استَوحيْتُه: استَعْجَلتُه.

«النّهاية»: في الحديث: «إذا أردتَ أمرًا فتدَبّرْ عاقبتَه، فإن كان شَرًّا فانْتَهُ، وإنْ كان خيرًا فتوحّهُ (١)» أي: أسْرع إليه، والهاءُ للسّكْت.

قولُه: (﴿إِكَ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءِ قَدِيرٌ ﴾ فهُو يقدِرُ على أَنْ يُقيمَ الساعة)، إشارة إلى أنهُ كالتعليلِ لإثباتِ أمرِ الساعةِ وسُهولة تأتيها. ولمّا كان البَعْثُ والحشرُ موقوفًا على مسألتي العِلم والقُدرة، عطفَ جُملة ﴿أَمْرُ السّاعَةِ ﴾ على جُملةِ ﴿غَيْبُ السّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ ﴾ عطفَ «جِبريلَ» على «الملائكة»، ثُم علله بقولِه: ﴿إِنَ اللّهَ عَلَى كُلّ شَيْءِ قَدِيرٌ ﴾، فكما عطفَ ذلك عَقِبَ قولِه: ﴿وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِنْ بُطُونِ أُمّ هَنِكُم ﴾ قوله: ﴿إِنَ اللّهُ عَلَى كُلّ شَيْءِ فَدِيرٌ ﴾ وأتى بالواو إيذانًا بأنّ مقدورَ الله لا نهاية له، والمذكورُ بعضٌ منها. وإليه أشارَ بقولِه: «ثم ذَلٌ على قُدرتِه بها بعدَه».

قولُه: (قُرِئَ ﴿أُمَّهَا عِلْمُمَّ ﴾ بضمِّ الهمزة)، كلُّهم إلَّا حمزةَ والكسائي (٢).

⁽١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد»، ص١٤، وضعّف إسنادَه الحافظ العراقي في «تخريج أحاديثِ الإحياء» (٣: ١٥٣).

⁽۲) ولتعليل ذلك انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٧٩-٣٨٠).

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ والْيَاسُ أبي

﴿ لَا تَعَلَمُونَ شَيْتًا ﴾ في موضع الحال، ومعناه: غيرَ عالِين شيئًا من حقّ المُنعِم الذي خَلَقَكم في البُطون، وسوَّاكم وصوَّركم، ثم أخرَجَكم من الضِّيقِ إلى السَّعة. وقولُه: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمُ ﴾ معناه: وما ركَّب فيكم هذه الأشياءَ إلّا آلاتٍ لإزالة الجَهْل الذي

قولُه: (أمّهتي خِندِفُ والياسُ أبي)، لقُصيُّ بن كِلاب، قَبْلَه:

إنّى لَدى الحربِ رَخيُّ اللّبَبْ مُعتزِمُ الصّولة عالى النسَبْ

يقالُ: فلانٌ في لَبَبٍ رَحيٍّ، أي: في حالٍ واسِعة، «الاعتزام»: لزومُ القَصْد.

قولُه: (وما رَكّبَ فيكُم هذه الأشياءَ إلّا آلاتٍ لإزالةِ الجَهْل)، الحَصْرُ مستفادٌ مِن فَحْوى الكلامِ وانصبابِه في قالَبِ جَوامِع الكلامِ، وهُو أنهُ تَعالى ما خلَقَ الحَلْقَ إلّا ليُعبَدَ، ويُعرَفَ لقولِه تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقَتُ لَلِّنَ وَٱلْإِنسَ إِلّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فأخبَرَ تعالى أنهُ أخرَجَهم مَن ظُلُهاتِ الرّحِم إلى فضاءِ عالم التكليفِ وهم غيرُ عالمِن لِما خُلِقوا له، كما قال: غيرَ عالمِن السيئًا مِن حقِّ المُنعِم، فخلَقَ هُم السمعَ ليسمَعوا آياتِه البينات، وبَصرًا لينظُروا إلى الدّلائلِ الدالةِ على وجودِه، وفُؤادًا ليتفكّروا في آلائهِ وحِكمتِه، فيجعَلوها وسيلةً إلى ما خُلِقوا له منَ الشَّكرِ والعبادة، كما قال: ﴿لَعَلَكُمْ مَنْكُرُونَ ﴾ فظهَرَ أنّ هذه آلاتٌ ما خُلِقتْ إلّا لاجتلابِ العِلم والعمَل به، فمَن جعَلَها آلاتٍ لغيرِ ذلك فقد أبطَلَ حِكمةَ الله في صِلكِ ﴿أُولَتَهِكَ كَالْأَنْعَلِمِ بَلْ هُمْ أَصَلُ ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

قال القاضي (٢): ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ جُهّالًا مُستصحِبينَ جَهْلَ الجهاديّة ﴿وَجَعَلَلَكُمُ ﴾ أداةً تَعْلمونَ (٣) بها فتُحِسّونَ بمَشاعرِكم جُزْئيّاتِ الأشياءِ فتُدركونهَا، ثُم تتنبّهونَ بقلوبِكم لمشارَكاتٍ ومبايناتٍ بينَها بتكريرِ الإحساس، حتّى تَحصُلَ لكمُ العلومُ البديهيّةُ وتتمكّنوا من

⁽١) قوله: الما خُلِقوا له، كها قال: غير عالمِينَ» سقط من (ح).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ١٣٤).

⁽٣) في «أنوار التنزيل»: «تتعلّمون»، وهو الأشبه بالصواب.

وُلدتم عليه، واجتِلابِ العِلْم والعمل به؛ من شُكرِ المُنعِم، وعبادتِه، والقيام بحُقوقه، والترقِّي إلى ما يُسعِدُكم. والأفئِدةُ في فُؤاد، كالأغْرِبة في غُراب، وهو مِن جُموع القِلَّة التي جَرت مجرى جُموع الكثرة، والقِلَّةُ إذا لم يَرِدْ في السَّماع غيرُها، كما جاء: شُسُوع في جمع شِسْع لا غير؛ فجَرَتْ ذلك المجرى.

َ [﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَتِ فِ جَوِّ ٱلسَّكَمَآءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱللَّهُ إِنَّ فِ ذَلِكَ لَاَيْنَتِ لِقَوْرِ يُؤْمِنُونَ ﴾ ٧٩]

قرئ: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا ﴾ بالتاء والياء. ﴿ مُسَخَرَتِ ﴾: مُذلّلات للطَّيران بها خلق لها من الأجنحة والأسبابِ المُواتية لذلك. والجَوِّ: الهواءُ المُتباعِد من الأرض في سَمْت العُلوّ، والسُّكَاكُ أبعدُ منه، واللَّوْح مِثْله. ﴿ مَا يُمْسِكُهُنَ ﴾ في قَبْضِهنَّ وبَسْطهنَّ ووقوفِهنَّ ﴿ إِلّا اللهُ ﴾ بقُدرته.

تحصيلِ المعالم الكَسْبيّة بالنَّظَرِ فيها لكي تَعرِفوا ما أنعَمَ عليكُم طَوْرًا بعدَ طَوْرٍ فتشكروه (١١).

وفي هذا التقرير إشعارٌ بأنّ قولَه: ﴿لَعَلَكُمْ تَشَكُّرُونَ ﴾ تعليلٌ للجَعْل لا للإخراج، فيُفيدُ معنى الحَصْرِ الذي قرّرَه المصنّف، كأنهُ قيل: خلَقَكم وأنتُم كالجَهاد، ثُمّ جعَلَ لكُم أدواتٍ لتتميّزوا عنه.

قولُه: (جَرَتْ مَجْرَى جُمُوع الكثْرةِ والقِلّة)، أي: هيَ مشتركةٌ تُستَعمَلُ تارَةً في القِلّة وأخرى في الكثرة، واستُعمِلت هُنا في الكثرة؛ لأنّ الخطابَ في ﴿أَخْرَجَكُم ﴾ عامّ.

قولُه: (﴿مَا يُمْسِكُهُنَ ﴾ في قَبْضِهِنَ وبَسْطِهِنَ ووُقوفِهِنَ ﴿إِلَّا اللَّهُ ﴾)، كقولِه تعالى: ﴿أَوَلَدْ يَرَوْا إِلَى الطَّايِرُ فَوْقَهُمُ مَا يُمْسِكُهُنَ إِلَّا الرَّحْمَنُ ﴾ [الملك: ١٩]، قال القاضي: إنّ ثِقَلَ جسَدِها يقتضي سُقوطَها، ولا عِلاقة فوقها، ولا دِعامة تحتَها تُمُسِكُها، وحلقَ الجوّ بحيثُ يُمكنُ الطيرانُ فيه (٢).

⁽١) في النسخ الخطية: (فتشكرونه) بإثبات النون، وهو خطأ، وهو على الجادة في (أنوار التنزيل).

⁽٢) (أنوار التنزيل) (٣: ٤١٣). وفي الأصول الخطية: (فيها)، والتصويب منه.

[﴿ وَاللَّهُ جَمَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِن جُلُودِ ٱلْأَفْكِ بُيُوتَا تَسْتَخِفُونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَنَا وَمَتَنعًا إِلَى حِينِ ﴾ [٨٠]

﴿ مَنْ بُيُوتِكُمْ ﴾ التي تَسكُنونها من الحَجَر واللَّذر والأَخْبِية وغيرها. والسَّكَن: فَعَل بمعنى مَفْعُول، وهو ما يُسكَنُ إليه ويُنقطَعُ إليه مِن بيتٍ أو إلْف. ﴿ بُيُوتًا ﴾: هي القِبابُ والأَبْنية من الأُدم والآنطاع، ﴿ تَسْتَخِفُونَهَا ﴾: ترَوْنها خفيفة المَحْمل في الضَّرْبِ والنَّقْض والنَّقل ﴿ يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ﴾ أي: يومَ تَرحلون خَفَ عليكم حملُها ونقلُها، ويومَ تَنزِلون وتُقيمون في مكانٍ لم يثقُل عليكم ضَرْبُها. أو: هي خفيفةٌ عليكم في أوقاتِ السَّفَر والحَضرِ جميعًا،

قولُه: (﴿ مَنْ بُيُوتِكُمْ ﴾ التي تَسكُنونَها)، الرّاغب: أصلُ البيت: مَأْوى الإنسانِ باللّيلِ، وُمُعُه أبياتٌ وبيوت، والبيوتُ بالسكنِ أخص، والأبياتُ بالشعر، وشُبّه به بيتُ الشّغر، وصارَ «البيتُ» مُطلَقًا متعارَفًا في آلِ النبيِّ عَيَالِاً (١)، ونبّه عَيْلاً بقوله: «سلمانُ مِنّا أهل البيت» (٢) أن مولى القوم يصح نسبته إليهم، كما قال: «مولى القوم منهم، وابنه من أنفسهم (٣).

قوله: (خفيفة المحمل) الراغب^(٤): الخفيف بإزاء الثقيل، ويقال ذلك باعتبار المضايفة بالقرن، وقياس أحد الشيئين إلى الآخر، تقول: درهم خفيف ودرهم ثقيل، وباعتبار مضايفة الزمان، نحو: فرس خفيف وفرس ثقيل، إذا عدا أحدهما أكثر في زمان واحد، وقد مرَّ مبسوطًا في سورة التوبة^(٥).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص ۱۰۱.

⁽٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٠٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣: ٦٩١) من حديث كثير ابن عبد الله المزنى، عن أبيه، عن جده.

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٧٦١) من حديث أنس بن مالك بلفظ: «مولى القوم من أنفسهم».

⁽٤) في «مفردات القرآن» ص ٢٨٨.

⁽٥) من قوله: «ونبه ﷺ بقوله» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

على أنَّ اليومَ بمعنى الوقت. ﴿وَمَتَنعًا ﴾: وشيئًا يُنتفَعُ به ﴿إِلَىٰ حِينِ ﴾: إلى أن تَقضُوا منه أو طارَكم. أو: إلى أن يَبْلى ويَفنى، أو: إلى أنْ تموتوا. وقُرئ: ﴿يَوْمَ ظُعَّنِكُمْ ﴾ بالسُّكون.

[﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلْلَا وَجَعَلَ لَكُو مِنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ ٱلْجِبَالِ أَكُمْ مَمَّا خَلَقَ ظِلْلَا وَجَعَلَ لَكُو مِنَ ٱلْجِبَالِ أَكُمْ مَنْ بِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ مُنْ لِكُ يُتِدُّ يَعْمَتُهُ، عَلَيْكُمْ الْمَكُمُ مُنْسَلِمُونَ ﴾ [8] لَعَلَكُمْ الشَّلِمُونَ ﴾ [8]

﴿ مِمَا خَلَقَ ﴾: من الشَّجَر وسائرِ المُستظَلَّات. ﴿ أَكَنْنَا ﴾: جمع كِنّ؛ وهو ما يُستكنُّ به من البيوتِ المُنْحوتة في الجبال والغِيْرانِ والكُهوف. ﴿ سَرَبِيلَ ﴾: هي القُمْصانُ والثياب من الصُّوفِ والكَتَّان والقُطْن وغيرِها، ﴿ تَقِيكُمُ ٱلْحَرِّ ﴾ لم يَذكُرِ البَرْد؛ لأنَّ الوقاية من الحرِّ أهمُّ عندَهم، وقلَّما يهمُّهم البَرْد؛ لكونه يَسيرًا مُحتملًا. وقيل: ما يَقي من الحَرِّ يقي من البَرْد، فدلَّ ذِكرُ الحَرِّ على البرد، ﴿ وَسَرَبِيلَ تَقِيكُمُ

قولُه: (على أنّ اليومَ بمعنى الوَقْت)، أي: الزّمانِ المُمتَدّ؛ لأنّ عادتَهم إمّا الإقامةُ أو الظّعْن، كقولِه تعالى: ﴿وَهَمْمُ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ [مريم: ٢٦]، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿فِي أُوقَاتِ السّفَرِ والحضرِ جميعًا ». الانتصاف: الوَجْهُ الأوّل أوْلى، إذْ ظهورُ المِنّةِ في خِفْتِها في السّفَر أتمُّ، أمّا المقيمُ فلا عليهِ مِن ثِقْلِها (١).

قُولُه: (وقُرِئَ: ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ﴾: بالسّكون^(٢))، ابنُ عامر وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ.

قولُه: (وقيل: مَا يَقِي مِنَ الحَرِّ يقِي مِن البَرْد)، الانتصاف: الوجْهُ الأوّل أَوْلى؛ لأنهُ قدّمَ المِنّة بالظّلال الواقيةِ مِنَ الضُّحى بقولِه: ﴿مِمَّا خَلَقَ ظِلَنَلَا ﴾، فالأهَمُّ إذَنْ وقايةُ الحرِّ، وليسَ كلُّ ما يَقي الحرِّ يقي البَرْدَ كشفوفِ القُمصان، بل لو لبِسَ إنسانٌ لَبوسَ الحرِّ في البردِ أو عكسَ لعُدّ مِنَ الثُّقَلاءِ (٣).

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٢٥).

 ⁽۲) يعني سكون العين. وقد قرأ بفتحها أبو جعفرٍ ونافعٌ وابن كثيرٍ وأبو عمرٍ و ويعقوب.
 انظر: «النشر في القراءات العشر» (٣: ١٤٦).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٢٥).

بَأْسَكُمْ ﴾ يريدُ الدُّروعَ والجواشِن، والسِّرْبال عامٌّ يقعُ على كلِّ ما كان من حَديدٍ وغيرِه. ﴿لَعَلَكُمْ تُسَلِمُونَ ﴾ أي: تَنظُرون في نِعَمِه الفائضةِ فتؤمِنُون به وتَنقادُون له. وقُرئ: (تَسْلَمُونَ) مِنَ السَّلامة، أي: تَشكُرون فتَسْلَمون من العذاب. أو: تَسْلَم قُلوبكُم من الشِّرك. وقيل: تَسلَمون من الجِراح بلُبْس الدُّروع.

[﴿ فَإِن تَوَلَّوا فَإِنَمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلِنَعُ ٱلْمُبِينُ * يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللّهِ ثُـكَ يُنكِرُونَهَا
 وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَلْفِرُونَ ﴾ ٨٢-٨٣]

﴿ فَإِن تَوَلَّواً ﴾ فلم يَقبَلُوا منكَ فقد تمهَّد عُذْرُك بعدما أَدَّيْتَ ما وَجَبَ عليك من التبليغ، فذكرَ سبب العُذر، وهو البلاغ؛ ليدلَّ على المسبَّب. ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ﴾ التي عدَّذناها حيثُ يَعترِ فون بها وأنها مِنَ الله ﴿ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا ﴾ بعبادتهم غيرَ المُنعِم بها، وقولِهم: هي مِنَ الله ولكنها بشفاعةِ آلهتنا. وقيل: إنكارُهم: قولهُم: وَرِثْناها مِن آبائنا. وقيل: وقيل: وإنها لا يجوزُ التكلُّم بنحو هذا وقيل: قولهُم: لولا فلان ما أصبتُ كذا، لبعضِ نِعَم الله. وإنها لا يجوزُ التكلُّم بنحو هذا إذا لم يعتقد أنها من الله، وأنه أُجْراها على يدِ فُلان وجَعَلَه سَببًا في نَيْلها، ﴿ وَأَكَ ثُرُهُمُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَمْدَ عليه اللهُ عَمْدَ عليه اللهُ عَمْدُ عليه اللهُ عَمْدُ عليه اللهِ عَمْدُ عليه اللهُ عَمْدُ عليه اللهِ عَلْمُ اللهِ عَمْدُ عليه اللهِ عَمْدُ عَلَمُ اللهِ عَمْدُ عَلَيْهُ اللهُ عَمْدُ عَلَهُ اللهُ عَمْدُ عَلَهُ اللهِ عَمْدُ عَلَيْهُ اللهُ عَمْدُ عَلَهُ اللهُ عَمْدُ عَلَهُ اللهِ عَمْدُ عَلَهُ اللهُ عَمْدُ عَلَهُ اللهُ عَمْدُ عَلَهُ عَمْدُ عَلَهُ عَمْدُ عَلَهُ اللهُ عَمْدُ عَلَهُ عَمْدُ عَلَهُ اللهِ عَمْدُ عَلَهُ اللهُ عَمْدُ عَلَهُ اللهُ عَمْدُ عَلَهُ اللهُ عَمْدُ عَلَهُ عَمْدُ عَلَهُ عَمْدُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَمْدُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَمْدُ عَلَهُ عَالَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَالُهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَالَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَالْهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَالَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَالَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَا

قولُه: (﴿ تُسْلِمُونَ ﴾ أي: تَنظُرونَ)، أي: الإسلامُ هاهنا بمعنى الاستسلام والانقياد، وضِعَ موضعَ سَبَيْه، وهُو ينظُرونَ ويتفكّرونَ، المعنى: مُنِحوا كذا وكذا منَ النَّعَم الظاهِرةِ والباطنةِ ليتَفكّروا ويَنظُروا ويَعرِفوا اللَّنعِمَ فينقادوا له، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّا وَالْبَاطنةِ لَيتَفكّروا ويَنظُروا ويَعرِفوا اللَّنعِمَ فينقادوا له، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ فَإِن تَولَّوا فَإِنَّا وَلَا اللّهُ عَلَيْكَ ٱلْمُلِينُ ﴾؛ لأنّ مَن تولّى أبى الانقيادَ، ثُمّ ترقّى إلى بيانِ عِنادِهم وأنّهم يَعرِفونَ النَّعِمَ المولي، ثُمَّ يُنكِرونَها.

قولُه: (فَذَكَرَ سببَ العُذْرِ...، ليدُلّ على المسبّب)، يعني: كان منَ الظاهرِ أنْ يقال: فإنْ لم يَنقادوا لله تعالى بعدَ تذكيرِكَ إيّاهم آياتِ الله (١)، فقد تمهّدَ عُذْرُكَ، لأنّك قد أدّيتَ ما عليكَ منَ الواجِب، فوُضعَ مَوضِعَ المذكور قولُه: ﴿ فَإِنَّمَاعَلَيْكَ ٱلْمَبِينُ ﴾ وضْعًا للسببِ موضعَ المسبّب، ففي العدولِ الإشعارُ بإلزام الحُجّة واستئهال العقاب، وفي الظاهرِ تمهيدٌ للعذر.

⁽١) زيد في الأصول الخطية هنا: «والآية»!

الصلاة والسلام، كانوا يَعرِفونها ثم يُنكِرونها عِنادًا، وأكثرُهم الجاحِدُون المُنكِرون بِقُلوبهم. فإن قلت: ما معنى ثُمَّ؟ قلت: الدِّلالةُ على أنَّ إنكارَهم أمْرٌ مُستبعَد بعد حصول المعرفة؛ لأنَّ حقَّ مَن عرف النعمة أن يَعترِفَ لا أن يُنكِر.

[﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْذَتُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ وَلَا هُمَّ يُسْتَعْنَبُونَ * وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلْعَذَابَ فَلَا يُحَفَّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمُّ يُنظَرُونَ ﴾ ٨٤-٨٥]

﴿ شَهِيدًا ﴾ نبيًا يَشهد لهم وعليهم بالإيهانِ والتَّصديق، والكُفرِ والتكذيب، ﴿ وَلَا لَهُ مَ نَدُّ لِلَّذِينَ كَ عَلَى الْاعتِذَار، والمعنى: لا حُجَّة لهم، فدلَّ بتَرْك الإذْنِ على أن لا حُجَّة لهم ولا عُذر، وكذا عن الحَسَنِ رحمه الله. ﴿ وَلَا هُمْ يُسْتَعْنَبُونَ ﴾ : ولا هم يُستَرْضَوْن، أي: لا يقالُ لهم: أَرْضُوا ربَّكم؛ لأنَّ الآخرة ليست بدارِ عَمَل. فإن قلت: فها معنى ﴿ ثُمُ مَ هذه ؟ قلت: معناها: أنهم يُمَنَّوْنَ بعد شهادة الأنبياءِ عليهم بها هو أطمُّ منها؛ وهو أنهم يُمنَعُون الكلامَ فلا يؤذَنُ لهم في إلقاءِ مَعْذرة ولا إذلاءِ بحُجَّة. وانتصابُ اليومِ بمحذوف، تقديرُه: واذكرْ يومَ نَبْعث، أو: يومَ نَبْعث وَقَعُوا فيها وقعوا فيه، وكذلك إذا رأوُا العذابَ بَعْتَهم وثَقُل عليهم. ﴿ وَلَلا يُحَقَفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمُ يُنظرُون ﴾ كقوله: ﴿ بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَهُمُ فَتَهُمْ فَلَا الْمَدابَ بَعْتَهم وثَقُل عليهم. ﴿ وَلَلا يُحَقَفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمُ يُنظرُون ﴾ كقوله: ﴿ بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَهُ فَتَهُمْ فَتُهُمْ ﴾ الآية [الأنبياء: ١٤].

قولُه: (لا يُقالُ لهم: أَرْضُوا ربّكم)؛ لأنّ الاستعتابَ: طلَبُ إزالةِ العِتاب، وعتابُ الله عبارةٌ عن سَخَطِه وعَدَمِ رِضاه، أي: لا يُطلَبُ منهم إزالةُ سخَطِ الله عنهم.

قُولُه: (أَنَّهُم يُمَنُّونَ)، أي: يُبتَلَوْنَ، الجوهريّ: مَنَّوْتُه ومَنْيْتُه، أي: ابتَلَيْتُه.

قولُه: (وكذلك إذا رأوا العذابَ)، قيل: «إذا رأوا العذابَ» أيضًا منصوبٌ بمحذوف، ويقال: إنّ وجْهَ الشّبَه يقتضي أيضًا تأخير (١) المحذوفِ في التقدير، أي: يومَ يُبعَثُ وَقَعوا فيها وَقَعوا، وكذلك إذا رَأوا العذابَ وقَعوا فيها وقَعوا أيضًا، وإليه أشارَ بقولِه: «بَغَتَهم» وكذا وكذا، وفي تركيبِه _ أعني: إذا رأوا العذابَ بغَتَهم وثَقُلَ عليهم، فلا يُحَفّفُ _ إيذانٌ

⁽١) من قوله: «(وكذلك إذا رأوا العذاب)، قيل:» إلى هنا سقط من (ف).

[﴿ وَإِذَا رَهَا الَّذِينَ أَشْرَكُواْ شُرَكَاءَ هُمْ قَالُواْ رَبَّنَا هَنَّوُلَآهِ شُرَكَآ وَُنَا الَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا مِن دُونِكُ فَالْقَوَّا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَذِبُونَ * وَأَلْقَوْاْ إِلَى اللَّهِ يَوْمَهِذِ السَّلَمَّ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَقْتَرُونَ ﴾ ٨٦-٨٧]

إِنْ أَرَادُوا بِالشَّرِكَاءِ آلهَتَهِم؛ فمعنى ﴿ شُرَكَ آوُنَا ﴾: آلهتُنا التي دَعَوْنَاهَا شُرِكَاء. وَإِنْ أَرَادُوا الشياطين؛ فلأنهم شُركاؤُهم في الكُفر وقُرَناؤهم في الغيّ: و ﴿ نَدْعُوا ﴾: بمعنى: نَعبُد. فإن قلت: لِم قالُوا: ﴿ إِنَّكُمْ لَكَ يَبُونِ ﴾ وكانوا يَعبُدُونهم على الصحَّة؟ قلت: لمّا كانوا غير راضِينَ بعبادتهم فكأنَّ عبادتهم لَمْ تكن عِبادة.

بان قولَه: ﴿ اللَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ، مُظهرٌ وُضعَ موضعَ المُضمَر للإشعارِ بأنّ العذابَ إنّها لم يُحقّفُ عنهم؛ لأنّهم ظلَموا، وأنّ الفاء في: ﴿ فَلَا يُحَقّفُ ﴾ فصيحةٌ ، وليست بجوابِ ﴿ إذا ﴾ والجزاءُ المقدّرُ ، هُو قولُه: ﴿ بَلَ تَأْتِيهِم بَغْتَ هُ فَتَبّهَ يُهُمّ فَلَايَسُهُمْ فَلَايَسُومُ وَلَهُ اللّه وَاللّه مُمْ يُنظرُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠]، فقوله: ﴿ بَلَ تَأْتِيهِم مَثل ﴿ فَأَتِيهِم بَغْتَ هُ ﴾ ، وقوله: ﴿ فَلَا يُحَقّفُ عَنّهُمْ ﴾ مثل ﴿ فَلَا يَتَطِيعُونَ رَدَّهَا ﴾ ، وقوله: ﴿ فَلَا يُحَقّفُ عَنّهُمْ ﴾ مثل ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا ﴾ ، وقوله: ﴿ وَلَا هُمْ يُنظرُونَ ﴾ مِثلُه في الآيةِ المُستشهَدِ [بها] (١٠).

قولُه: (لمَّا كانوا غَيرَ راضِينَ)، يعني: المرادُ بالشُّركاءِ في قولِه: ﴿ وَإِنَا رَءَا الَّذِيكَ أَشَرَكُواْ شُرَكَآءَ هُمْ ﴾، وهُم كلُّ مَن عُبِدَ مِن دونِ الله منَ الملائكة والمسيح وعُزَيْرٍ والحِنِّ والإنس^(۲) والشياطينِ بَما سَبَقَ آنِفًا، إذِ المقامُ يقتضي العمومَ لقولِه تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةِ شَهِيدًا ﴾، ومَن هُو مِثلُ الملائكة يكذبونهم لوجهين: أحدهما: يكذبونهم لمِا أنهم كانوا مُعرِضين عبادتهِم. وثانيهِما: التكذيبُ راجعٌ إلى تسميتِهم شرُكاءً، وقولِم، فمرضين عبادتهِم في الأوّلِ إلى فعلِهم وعبادتهم لهم، وإنّها قُلنا: مِثلُ الملائكة لاستشهادِه بقولِه: ﴿ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَ ﴾.

⁽١) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٢) سقط لفظ «الإنس» من النسخة (ف).

⁽٣) سقط لفظ معرضين من النسخة (ح).

والدليلُ عليه: قولُ الملائكة: ﴿كَانُواْيَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ﴾ [سبأ: ٤١]، يعنون: أنَّ الجنَّ كانوا راضِينَ بعبادتهم لا نحن، فهم المعبُودون دوننا. أو كذَّبوهم في تَسْميتهم شُركاءَ وآلهة ؛ تنزيهًا لله من الشَّريك. وإن أُرِيدَ بالشُّركاء الشياطين؛ جاز أن يكونوا كاذِبِينَ في قولهم: ﴿إِنَّ كُمُ لَكَ يَدِبُونَ ﴾، كما يقولُ الشيطان: ﴿إِنِّ كَفَرَّتُ بِمَا أَشَرَكَ تُمُونِ مِن قَبَلُ ﴾ [إسراهيم: ٢٢]، ﴿ وَأَلْقَوْاً ﴾: يعني: الذين ظَلَموا. وإلقاءُ السَّلَم: الاستِسلام لأمْرِ الله وحُكمِه بعد الإباءِ والاستِكْبار في الدُّنيا، ﴿وَضَلَ عَنْهُم ﴾: وبطلَ عنهم في أنَّ لله شركاء، وأنهم يَنصُرونهم ويَشفعون لهم حين كذَّبوهم وتبرَّ ووا منهم.

[﴿ اَلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَكَدُواْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ ﴾ ٨٨]

﴿ اَلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ في أنفُسِهم، وحَمَلُوا غيرَهم على الكُفر: يُضاعِفُ الله عِقابَهم كما ضاعَفُوا كُفرَهم. وقيل في زيادة عذابهم: حيَّاتٌ أمثالُ البُخْت وعقاربُ أمثالُ البِغال تَلسَعُ إحداهنَّ اللَّسعة فيجد صاحبُها مُحَتَها أربعين خَريفًا. وقيل: يخرجون من النارِ إلى الزَّمْهرير فيبادِرُون من شدَّة بَرْده إلى النار. ﴿ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ ﴾: بكونهم مُفسِدين الناسَ بصدِّهم عن سبيل الله.

قولُه: (جازَ أَن يكونوا كاذِبِينَ)، أي: الشياطينُ قالوا للمشرِكينَ: إنّكم لَكاذبونَ فيها تقولونَ علينا، فالشياطينُ كاذبونَ في هذا التكذيب؛ لأنّهم في الدُّنيا زَيّنوا وسَوّلوا ووَسُوسوا وما قصّروا فيه: ﴿ وَلِخْوَنَهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَيّ ثُمّدَ لَا يُقْصِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، كما قال: ﴿ إِنّ كَفَرّتُ بِمَا آشَرَكَ تُمُونِ مِن قَبَلُ ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وكذَبَ في هذا القولِ، وهذا لا يَصحُّ في حقّ الملائكة.

قولُه: (مُحَتَها)، الجَوهريّ: مُمَةُ العَقْرب: سُمّها وضُرُّها، وأصلُها حوٌّ وحُمى، والهاءُ عِوَض. [﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّتِهِ شَهِيدًا عَلَيْهِ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَجِثْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَتُوُلَآءً وَنَزَلْنَا عَلَيْهِ لَهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُثْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [٨٩]

﴿ شَهِيدًا عَلَيْهِ مِن أَنفُسِمٍ ﴾ يعني: نبيهم؛ لأنه كان يَبعثُ أنبياءَ الأُممِ فيهم منهم، ﴿ وَجِئْنَا بِك ﴾ يا محمَّدُ ﴿ شَهِيدًا عَلَى هَلَوُلآ ﴾: على أُمَّتك. ﴿ بَيْكَنَا ﴾: بَيانًا بَليغًا، ونظير، «تبيان»: «تلقاء» في كُسْر أوَّله، وقد جوَّز الزجَّاجُ فتْحَه في غير القرآن. بَليغًا، ونظير، «تبيان»: وتلقال تبيانًا لكلِ شيء؟ قلت: المعنى: أنه بيَّن كلَّ شيء من أمورِ الدِّين، حيثُ كان نصًّا على بعضها وإحالةً على السنَّة، حيثُ أمَرَ فيه باتبًاع رسولِ الله عَلَيْ وطاعتِه، وقيل: ﴿ وَمَا يَطِقُ عَنِ الْمُوكِنَ ﴾ [النجم: ٣]. وحثًا على الإجماع في قوله: ﴿ وَمَا يَطِقُ عَنِ النّهِ عَنِ اللّهِ اللهُ عَلَيْ لأُمّته البّاع أَلْمُومِينِ ﴾ [النساء: ١١٥]، وقد رضي رسولُ الله عَلَيْ لأُمّته البّاع أصحابه والاقتداءَ بآثارِهم في قوله عَلَيْ : «أصحابي كالنّجوم بأيّهم اقتدَيْتُمُ اهتدَيتُم اوقيد اجتَهَدُوا وقَاسُوا ووطَّوُوا طُرقَ القِياس والاجتهاد، فكانت السنَّةُ والإجماع والقياسُ والاجتهاد، مُستَنِدةً إلى تِبْيان الكتاب، فمن ثَمَّ كان تِبْيانًا لكلَّ شيء.

قولُه: (وقيل: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْمُوكَىٰ ﴾) [النجم: ٣]، عطفٌ على قولِه: «أَمَرَ فيه باتباع الرّسولِ وطاعتِه»، يعني: أُحيلَ البيانُ على السُّنَةِ بوجهَيْنِ حيثُ أَمرَ فيه، أي: في قولِه تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْمُوكَىٰ ﴾ [النور: ٥٤]، وحيث قيل في حقّه: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْمُوكَىٰ ﴾.

قولُه: (أصحابي كالنَّجوم بأيِّهُمُ اقتَديتُمُ اهتَدَيتُم) (١)، مِثلُه في اجامع الأصول، رَواهُ رَزينٌ العَبْدريُّ عن ابنِ المُسَيِّب، وفي رواية «أخبارِ الشِّهاب»: «أصحابي مِثلُ النُّجوم منِ اقتدى بشيءٍ منها اهتَدَى»، وذكرَه الصّغاني في قسمِ الحِسان(٢).

⁽١) أخرجه عبد بن حميد في «المسند» (٧٨٣) من حديث ابن عمر، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٣٤٦) من حديثِ أبي هريرة، والإسنادان ضعيفان، وفي الباب عن ابن عباس وجابر، وقد استقصى الحافظ الزّيلَعيُّ طرق الحديث في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٢٢٩).

 ⁽٢) تحسينه مرفوعًا بعيد. انظر: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ ابن حجر (١٥٩)؛
 و«جامع الأصول» لابن الأثير (٨: ٥٥٦).

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدُلِ وَٱلْإِحْسَانِ وَإِينَآيِ ذِى ٱلْقُرْفَ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآهِ وَٱلْمُنْكَرِ وَٱلْبَغْيُ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ ٩٠]

العَدْل: هو الواجب؛

قولُه: (العَدْلُ هُو الواجب)، فيه إيهاءٌ إلى مذهبِه، فكنّى عن الواجِب بالعَدْل؛ لأنّ الواجبَ ملزومُ العدْل (١)؛ لأنّ الله تعالى جعَلَ ما فرَضَ على عبادِه واقعًا تحتَ طاقتِهم، أي: لا يُكلّفُهم فوقَ طاقتِهم، لئلّا يكونَ جَوْرًا، ومِن ثَمّ سَمّوا أنفُسَهم بالعَدْليّة. هذا تخصيصٌ مِن غيرِ دليل (٢)، سيّما المقامُ يقتضي العمومَ، ولهذا قال ابنُ مَسْعود: أَجَعُ آيةٍ في القرآنِ هذه الآية (٣).

وقالَ القاضي: لو لم يكنُ في القرآنِ غيرُ هذه الآيةِ لَصَدَقَ عليه أنهُ تِبْيانٌ لكلِّ شيءٍ وهُدى ورحمةٌ للعالمَين، ولعلّ إيرادَها عَقيبَ قولِه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَنَبَ ﴾ للتنبيهِ عليه(٤).

وقالَ الإمام: إنّا يَحسُنُ تفسيرُ اللّفظِ بمعنى إذا حصَلَ بينَها مناسَبة، وإلّا كان فاسدًا، وبناءً على مجرِّدِ التحكُّم، فإنّ الله تعالى أمرَ بالعَدْلِ والإحسان، فالعَدلُ عبارةٌ على المتوسِّطِ بينَ طَرَفي الإفراطِ والتفريط، وذلك أمرٌ واجبٌ في جميع ما يَصحُّ فيه هذا المعنى، والواجِباتُ إمّا في الاعتقاد، وإمّا في الأعهال، أو في الأخلاق، فالعَدلُ في الاعتقاد: أمّا في التوحيدِ فيجبُ أن يَعتقِدَ أنّ الإلهَ موصوفٌ بصفاتِ الكهال، فهذا وسَطٌ بين التعطيلِ والتشبيه. وأمّا في الأفعال: فيجبُ أن يَعتقدَ أنّ العبدَ يصدُرُ عنهُ الفعلُ كَسْبًا بواسطةِ داعيةٍ وقُدرةٍ يَخلُقُها الله تعالى؛ لأنهُ وسَطٌ بينَ الجيرُ والقَدَر. أمّا الأعهال: فالعَدلُ فيها أنْ يأتيَ بالطاعاتِ على الطّريقِ السّويّ. قالَ الله تعالى: ﴿ لَا يُكِكِّفُ اللهُ نَقْسًا إِلّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] (٥).

⁽١) وفي النسخة (ح): لأن العَدْلَ ملزومُ الواجب. وهو الأشبه بالصواب.

 ⁽۲) يوضّحه قولُ ابن المُنيَّر في «الانتصاف» (۲: ۲۲۸): «وهذه وليجةٌ من الاعتزال، ومعتقدُ المعتزلةِ استحالةُ تكليفِ ما لا يُطاقُ لانهُ ظُلمٌ وجَوْر، وذلك على الله محال، والحقُّ والسنّةُ أنَّ كلَّ قضاءِ الله عَذْل، وأنَّ تكليف ما لا يُطاق جائزٌ عليه وعَذْلٌ منه ﴿ لَا يُشْتَلُ مَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ ﴾» انتهى.

⁽٣) ذكره البغويّ في «معالم التنزيل» (٥: ٣٩).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٤١٧).

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٠١-١٠٢).

لأنَّ الله تعالى عَدَلَ فيه على عباده، فجعلَ ما فَرَضَه عليهم واقعًا تحت طاقتِهم. والإحسان: النَّدْب؛ وإنها علَّق أمْرَه بهما جميعًا؛ لأنَّ الفرضَ لا بدَّ مِن أنْ يقعَ فيه تفريطٌ فيَحبُرَه النَّدْب؛ ولذلك قال رسولُ الله ﷺ لمن علَّمه الفرائضَ فقال: والله لازدتُ فيها ولا نقصت: «أفلَحَ إنْ صَدَق»، فعقد الفلاحَ بشرطِ الصِّدقِ والسلامةِ من

رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم، عن عائشةَ رضيَ الله عنها، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «أيُّها الناس: خُذوا منَ الأعمالِ ما تُطيقون، فإنَّ الله تعالى ما يَملُّ حتّى تملّوا»(١).

وعن أبي داودَ، عن سَهْل^(٢)، عن رسول الله ﷺ قال: «لا تُشَدّدوا على أنفُسِكم فيشدّدَ عليكم. . . الحديث» (٣).

وأمّا الأخلاق: فالعَدلُ في الجُود: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَاۤ اَنفَقُوا لَمْ يَسْرِفُواْ وَلَمْ يَقَتُمُواْ وَكَانَ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح: بَيْنَ ذَالِكَ قَوَامُنا ﴾ [الفرقان: ٢٧]، وفي الشّجاعة: ﴿ أَشِدَآ عُلَى ٱلْكُفّارِرُ مَا آهُ يَنبُهُمْ ﴾ [الفتح: ٢٩] ﴿ أَذِلَةٍ عَلَى ٱلمُؤْمِنِينَ أَعِزَةٍ عَلَى ٱلكَفْدِينَ ﴾ [المائدة: ٤٥]، ثُمّ الزِّيادةُ على العَدلِ قد تكونُ إحسانًا، وقد تكونُ إساءةً، والإحسانُ إمّا أن يكونَ بحسَبِ الكميّة أو الكَيْفية. فالكميّة: كالاستغراقِ في شهودِ مقاماتِ العبوديّةِ والربوبيّة، قال عَلَيْ الإحسانُ أن تَعبُدَ الله كأنك تراه، فإن لم تكنْ تَراهُ فإنهُ يراك (٤)، وهذه الآيةُ استئنافٌ، كالبيانِ لكونِ الكتاب تبيانًا لكلَّ شيء.

قولُه: (فقال: والله لا زِدتُ فيها ولا نقَصتُ)، وفي رواية البخاريِّ ومسلم: «لا أَزيدُ على هذا ولا أنقُصُ» (٥).

قولُه: (فعقَدَ الفَلاحَ)، أي: قيّدَه، مِن قولِم.: عقدتُ الحَبْل والبَيْع.

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٧٠)، ومسلم (٧٨٢)، وصحّحه ابن حِبّان (٣٥٣)، وفيه تمامُ تخريجِه.

⁽٢) من قوله: «أنّ رسولَ الله على قال: » إلى هنا سقط من (ف).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٤٩٠٦) من حديثِ سهل بن أبي أمامةً رضيّ الله عنه.

⁽٤) سبق تخريجه.

⁽٥) أخرجه البخاريّ (٤٦)، ومسلم (١١) من حديث طلحة بن عُبيَد الله رضّي الله عنه.

التفريط، وقال ﷺ: «استَقِيمُوا ولن تُحْصُوا»، فها يَنبغي أن يُتْرَكَ ما يَجبُرُ كَسْرَ التفريط من النَّوافل. والفواحش: ما جاوَزَ حُـدودَ الله. والمُنكَر: ما تُنكِرُه العُقول.

قولُه: (استقيموا ولن تُحصوا)، الحديث، مِن روايةِ مالكِ وأحمدَ بن حَنْبلِ وابنِ ماجَهْ، عن ثَوبانَ، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «استقيموا ولن تُحصوا، واعلَموا أنّ خيرَ أعمالِكم الصّلاةُ، ولا يُحافِظُ على الوضوءِ إلّا مؤمن»(١).

النَّهاية: أي: استقيموا في كلِّ شيءٍ حتَّى لا تَمَلُّوا، ولن تُطيقوا الاستقامةَ، مِن قولِه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَن تُحْصُوهُ ﴾ [المزمل: ٢٠] أي: تُطيقوا عَدّه وضَبْطَه.

قولُه: (فها ينبغي أن يُتوكَ ما يَجبُرُ كَسْرَ التفريطِ منَ النّوافل)، هذا متصلٌ بقولِه: «ولذلك قال»؛ وهو تعليلٌ لقولِه: «ولا بُدّ مِن أن يقَعَ تفريطٌ فيَجبُرَه النّدبُ، أي: ولأجْلِ أنْ لا بُدَّ من أن يقَعَ في الواجبِ التفريطُ عقدَ رسولُ الله ﷺ الفَلاحَ بشَرْطِ الصّدق، ولم يَجزِم القوْلَ فيه، وأتى بـ «إنْ التي للشكّ، وقال أيضًا: «استقيموا ولن تُحصوا» أي: وَلن تُطيقوا، وجيءَ بـ «لن» التي للتوكيد، وإذا كان الأمرُ على هذا فلا بُدّ ممّا يُجبَرُ به هذا التفريطُ، وليس ذلك إلّا النوافلُ، لِما رَوينا في «مسندِ الإمام أحمدَ بنِ حَنبل»، عن رجُلِ من أصحابِ النبيِّ ﷺ: «أوّلُ ما يُحاسَبُ به العَبْدُ صَلاتُه، فإنْ كان أثمّها كُتِبت له تامّةً، فإنْ لم يكن أثمّها النبيِّ الذي انظُروا هل تَجدون لعَبْدي مِن تطوّع، فتُكمِلوا بها فريضتَه؟ ثُم الزّكاةُ كذلك، قال الله تعالى: انظُروا هل تَجدون لعَبْدي مِن تطوّع، فتُكمِلوا بها فريضتَه؟ ثُم الزّكاةُ كذلك، ثم تؤخذُ الأعمالُ على حسَبِ ذلك» (٢)، ورواهُ أبو داودَ عن أنس بن حَكيم (٣).

قولُه: (والمُنكَرُ: ما تُنكِرُه العُقولُ)، الانتصاف: هذا اعتزالٌ، والمُنكَرُ: ما أنكَرَهُ الشّرع(١).

⁽١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٣٤)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٢٣٧٨)، والدّارميّ (٢٥٥)، وابن ماجه (٢٧٧)، وصحّحه ابن حبّان (١٠٣٧)، وفيه تمام تخريجه.

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد (١٦٦٦٥) بهذا الإسناد، وأخرجه برقم (٧٨٨٩) من حديث أبي هريرةَ رضَي الله عنه، وهو في «سنن ابن ماجه» (١٤٢٥) و«سنن النسائيّ» (١: ٣٣٣).

⁽٣) السنن أبي داود ١ (٨٦٤).

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٢: ٦٢٩).

والبَغْي: طلبُ التَّطاوُلِ بالظُّلم، وحين أُسقِطتْ من الخُطَبِ لعنةُ الملاعين على أميرِ

الرّاغب: المُنكر: كلُّ فعل عَكُمُ العقولُ السّليمةُ بقُبْحِه أو تتوقّفُ في استقباحِه، فتَحكُمُ بقُبْحِه الشَّريعةُ، وإلى ذلك قصدَ بقولِه تعالى: ﴿ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُونِ وَالْتَاهُونَ عَنِ الْمُنكِي ﴾ [التوبة: ١١٢] (١) ، وقالَ في قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَ الإِحْسَنِ عَنِ الْمُنكِي فَي الْفَحْشَاءَ وَالْمُنكِي ﴾ يَحُثُّ على فعلِ الحَيْر، ويَنْهى (٢) عن الشِّر، وذلك بعضُه بالشّرع الذي شَرَعَهُ لنا وبعضه بالعَقْلِ الذي ركّبه فينا؛ والنّهي عن الشِّر، وذلك بعضُه باللّفظُ والمعنى، فأما المعنى فكما في قولِه: ﴿ وَنَهَى النّفَسَ عَنِ الْمُوكَى ﴾ حينئذِ أعَمُّ مِن حيثُ اللّفظُ والمعنى، فأما المعنى فكما في قولِه: ﴿ وَنَهَى النّفَسَ عَنِ المُوكَى ﴾ النازعات: ٤٠] لأنهُ لم يعْنِ أن يقولَ لنفسِه: لا نفْعلُ، بل أرادَ قمْعَها عن شهوتِها ودَفْعَها عبّا وَالنّا الله فل فكما تقولُ: اجتنب كذا، وأصلُ النّهي: الزّجرُ عن الشيء، وهُو مِن حيثُ المعنى لا فَرْقَ بينَ أن يكونَ بالقولِ أو بغيره.

قولُه: (والبَغْي: طلَبُ التطاوُلِ بالظُّلم)، الانتصاف: البَغيُ أصلُه الطلَبُ، ومنه ﴿ اَبْتِعٰكَ آءَ مَرْضَكَاتِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، وإطلاقُه في العُرفِ مخصوصٌ بالظُّلم (٣).

قولُه: (وحينَ أُسقِطتُ منَ الخُطَبِ لعنهُ الملاعين)، ذكرَ صاحبُ «الكامل في التاريخ»: كان بنو أُميّة يَسُبّونَ أميرَ المؤمنينَ عليّ بن أبي طالبِ رضيَ الله عنه، إلى إن وُلِيَ عمرُ بنُ عبدِ العزيز الجنلافة، فترَكَ ذلك وكتبَ إلى العُمّالِ في الآفاقِ بتَرْكِه، وكانَ سببُ محبّيه عليًّا أنهُ قال: كنتُ بالمدينةِ أَتَعلّمُ العِلمَ، وكنتُ أَلزَمُ عبيدَ الله بنَ عبدِ الله بن عُتبةَ بنِ مسعود رضيَ الله عنه (٤)، فبلَغهُ عني شيءٌ مِن ذلك، فأتنتُه يومًا وهُو يُصلّي، فأطالَ الصّلاةَ، فقعدتُ أنتظرُ فراغَه، فلمّ التفتَ إليّ، وقال: متى علِمتَ أنّ الله تعالى غضِبَ على أهلِ بدرٍ وبَيْعةِ الرّضوانِ فلمّ المقرّغَ التفتَ إليّ، وقال: متى علِمتَ أنّ الله تعالى غضِبَ على أهلِ بدرٍ وبَيْعةِ الرّضوانِ

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۸۲۳.

⁽٢) في النسخة (ح): ﴿ويَذُبُّ ﴾، وهي محتملةٌ.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٢: ٦٢٩).

 ⁽٤) في النسخ الخطية: «عبد الله بن عبد الله» وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه. وعُتْبةُ المذكور هو أخو
عبد الله بن مسعود الصحابي الجليل. انظر: «تهذيب التهذيب» (٦: ٢٧).

المؤمنين عليِّ رضي الله عنه؛ أُقيمَت هذه الآيةُ مقامَها. ولَعَمري إنها كانت فاحشةً ومُنكَرًا وبغيًا، ضاعفَ الله لمن سنَّها غَضَبًا ونكالًا وخِزْيًا؛ إجابةً لدعوة نبيِّه: «وعادِ مَن عاداه».

بعدَ أَنْ رضيَ عنهم؟ قلتُ: لم أسمَعْ بذلك، قال: فما الذي بلَغَني عنكَ في علي؟ فقلت: مَعذِرةً إلى الله وإليك، وتركتُ ما كنتُ عليه. وكان أبي إذا خطَبَ فنالَ مِن عليٌ تلَجْلَجَ في كلامِه، فقلت: يا أبَتِ، إنّك تمضي في خُطبتِكَ فإذا أتَيْتَ إلى ذكْرِ عليٌ عرَفتُ منك تقصيرًا. قال: أو فَطِنتَ ذلك؟ قلتُ: نعَمْ. فقال: يا بُنيّ، إنّ الذين حَوْلَنا لو يَعلَمون مِن عليٌ ما نعلَمُ لتفرّقوا عنّا إلى أو لادِه، فلمّا وُلِيّ الحلافة لم تكنْ عندَه مِنْ الرّغبةِ في الدُّنيا ما يَرتكبُ هذا الأمرَ العظيمَ لأُجْلِها، فترَكَ ذلك، وكتبَ بتَرْكِه، وقرأ عِوضَه: ﴿إِنَّ ٱللّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدُلِ وَالْإِحْسَنِ ﴾ الآية، فحلّ هذا الفعلُ عندَ الناسِ محلًا عظيمًا، وأكثروا مَدْحَهُ، فمنهُ قولُ كُثيرً:

علِيًّا ولم تُخِفْ بِرَيَّا ولم تَتْبَعْ مقالة بُجرمِ عِلَيًّا ولم تُخِفْ تَسبيّنُ آياتُ الهُدى بالتكلُّمِ لذي قلتَ بالذي فعلتَ فأضحى راضيًا كلُّ مسلمِ فتى بعددَ زَيْغِهِ منَ الأودِ البادي ثِقافُ المُقوّم

وَليتَ فلم تَشتُمُ علِيًّا ولهم تُخِفُ
تَكلَهمتَ بالحسقِّ المُبينِ وإنّما فَصَدَّقت معروفَ الذي قلتَ بالذي ألا إنّها يَكفي الفتَى بعهد زَيْغِهِ

فقالَ عمرُ رحمَه الله حينَ أنشدَهُ هذا الشِّعر: أفلَحْنا إذَنْ (١).

قولُه: (وعادِ مَن عاداه)، ذكر ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»(٢)، قال: رَوى بُرَيدةُ وأبو هُريرةَ وجابرٌ والبَراءُ بنُ عازِب وزَيْد بنُ أَرقَمَ، كلُّ واحدٍ منهم، عن النبيِّ ﷺ أنهُ قال يومَ عَديرِ خُمِّ: «مَن كنتُ مَولاهُ فعَليٌّ مَوْلاه، اللهم والِ مَن والاه وعادِ مَن عاداه»(٣)، وبعضُهم

⁽١) انظر: ﴿الكامل في التاريخِ (٤: ١٥٤). وانظر الشعر في ﴿ديوان كُثيرٌ عَزَّةٌ ص ٢١٠.

⁽٢) «الاستيعاب» (٣: ١٠٩٩).

⁽٣) أخرجه الترمذيّ (٣٧١٣) والحاكم في «المستدرك» (٣: ١١٦)، والنسائيّ في «خصائص علّي» (٩٣)، وابن حبّان (٦٩٣١)، وغيرهم بإسنادٍ حسن.

وكانت سببَ إسلامِ عُثمانَ بنِ مَظْعُون.

[﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ اللّهِ إِذَا عَهَدَثُمْ وَلَا لَنَقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللّهَ عَلَيْحُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ * وَلَا تَكُونُوا كَالّتِي نَقَضَتْ عَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ ثُوَّةٍ أَنصَكُمْ لَتَخْدُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا يَشْكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةً إِنّمَا يَبْلُوكُمُ اللّهُ بِهِ وَلَا يَكُونَ ﴾ ١٩-٩٢] مِنْ أُمَّةً إِنّمَا يَبْلُوكُمُ اللّهُ بِهِ وَلَيُكِيّنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيكَمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَغْنَلِفُونَ ﴾ ٩١-٩٢]

عهدُ الله: هي البَيْعةُ لرسولِ الله ﷺ على الإسلام، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا

لا يزيدُ على: «مَن كنتُ مَولاهُ فعَليٌّ مَولاه». ورَواهُ أحمدُ بنُ حنْبلٍ عنِ البراءِ وحدَه(١).

قولُه: (وكانت سبب إسلام عثمانَ بنِ مظْعون)، ورَوى الإمامُ في «تفسيره» عنِ ابنِ عبّاس: أنّ عثمانَ بنَ مظعونِ الجُمَحيَّ قال: ما أسْلَمتُ أولًا إلّا حياءً من رسولِ الله ﷺ، ولم يتقرّرِ الإسلامُ في قلبي، فحضَرتُه ذاتَ يوم، فبَيْنا هو يُحدِّثُني إذْ رأيتُ بصَرَهُ شخَصَ إلى السهاءِ، ثُمّ خفَضه عن يمينِه ثُمّ عادَ لمثلِ ذلك، فسألتُه، فقال: بَيْنا أنا أُحَدِّثُك إذْ نزَل جِبريلُ عن يميني فقال: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْمَدْلِوَ الإحسنِ ﴾ إلى آخره، فقال عثمانُ: فوقعَ الإيمانُ في عن يميني فقال: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْمَدْلِوَ الإحسنِ ﴾ إلى آخره، فقال عثمانُ: فوقعَ الإيمانُ في قلبي، وأتَيْتُ أبا طالب فأخبرتُه، فقال: يا معشَرَ قُريش: اتبِعوا ابنَ أخي، إنْ كان صادِقًا أو كاذبًا فإنهُ ما يَامُرُكم إلّا بمكارِم الأخلاق(٢).

ونحوَه رأيتُ بخطِّ مولايَ المرحوم بهاءِ الدِّين القاشِيِّ رحمَهُ الله.

قولُه: (عَهْدُ الله: هِيَ البَيْعةُ لرسولِ الله ﷺ)، وإنّها أسنَدَ إلى الله لأنّ عهْدَ رسولِ الله ﷺ عهدُ الله، لقولِه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ اللّهَ ﴾ [الفتح: ١٠] وهُو مُستشهَدٌ لفظًا ومعنى؛ لأنهُ في أهلِ بَيْعةِ الرِّضُوان، وإنّها خصّهُ بِبَيْعةِ الرِّضُوان لأنّ قولَه: ﴿أَن تَكُونَ

⁽۱) «مسند أحمد» (۱۸٤۷۹) بإسنادِ صحيحِ لغيره، وأخرجه ابن ماجه (۱۱٦)، والنسائيّ في «السنن الكبرى» (۸٤۷۳) وغيرهم.

 ⁽۲) (مفاتيح الغيب، (۲۰: ۱۰۰). وانظر قصة إسلام عثمان بن مظعون رضَي الله عنه في (مسند أحمد)
 (۲۹۱۹)، و «الأدب المفرد، للبخاري (۹۳٪)، و «المعجم الكبير، للطبراني (۸۳۲۲)، و جَود وإسنادها الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٤: ۹۷).

يُبَايِعُونَ اللهَ ﴾ [الفتح: ١٠]. ﴿ وَلَا نَنقُضُوا ﴾ أيمانَ البَيْعة ﴿ بَعَدْ تَوْكِيدِهَا ﴾ أي: بعد تَوْثيقِها باسمِ الله. وأكّد ووكّد: لُغتانِ فصيحتان، والأصلُ الواو، والهمزةُ بَدَل. ﴿ وَلَا صَلَى اللهِ مَهْ اللهِ اللهِ مُهْ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

أَمَّةُ هِى اَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾ في قُريش يعني: أو فوا بها عاهَدْتُم الله، ولا تَنقُضوهُ مخافة الأعداءِ مِن قُريش، وتو فَرِعدهم وعُدَدِهم، وإنها جعَلكم مُستضعفينَ، وأعداء كم أقوياء، ليتميّز الثابتُ منكُم والناكصُ على عَقِبَيْه، وإليه أشارَ بقولِه: ﴿إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللّهُ بِهِ ﴾، وقولُه: ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَمْدِ اللّهِ ﴾: عطفٌ مِن حيثُ المعنى على قولِه: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِوَ الإحسنين ﴾، الآية، عطفَ الخاص على العامِ اهتهامًا بوفاءِ العَهْدِ والثباتِ عليه، ولذلك عقبَه بالتمثيلَين، وجيء بقولِه: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللّهُ لَجَعَلَكُمُ أُمَّةً وَبَعِدَةً ﴾ اعتراضًا بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

قولُه: ﴿ ﴿ بَمَّدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ ، أي: بعد توثيقِها) ، الرّاغب: وكّدتُ الق [ولَ والعهد وأكّدتُه بمعنى أحكَمتَه. والسّيرُ الذي يُشدُّ به القَربوسُ يُسمّى التأكيدَ، ولا يقال: توكيدٌ ، قال الخليل: «أكّدتُ في عَقْدِ الأيْهان» أجودُ، و ﴿ وَكّدتُ في القولِ » أجود، تقولُ: إذا عقَدْتَ فأكّدْ، وإذا حلَفْتَ فوكَدْ. ووكّد وكُده: إذا قصَدَ قَصْدَه وتخلّقَ بخلُقِه (١).

قولُه: (أَنْحتْ على غَرْلِها)، الأساس: أنْحي عليه بالسَّوْطِ: أقبَلَ عليه.

قولُه: (﴿ أَنَكَنَا ﴾: جَمْعُ نِكْثُ)، الأساس: نكَثَ الحَبْلَ، ومنَ المجاز: نكَثَ العهدَ والبَيْعةَ. الرّاغب: نكْثُ الأكسِيةِ والغزْلِ قريبٌ منَ النّقْص، واستُعيرَ لنقْضِ العَهْدِ، والنّكْث كالنّقْض، والنّكيثةُ كالنّقيضة، وكلُّ خَصلةٍ يَنكُثُ فيها القومُ، يقال لها: نكيثةٌ (٢).

قَالَ أَبُو البِقَاء: ﴿ أَنْكُنَّ ﴾: جمعُ نَكْث، بمعنى: المنكوثُ، أي: المنقُوض، ونُصِبَ

⁽١) «مفردات القرآن»، ص٨٨٢. والقَرَبوس: هو حِنْوُ السُّرْج.

⁽٢) المصدر السابق، ص٨٨٢.

ابن تَيْم وكانت خَرْقاء؛ اتَّخذت مِغْزلًا قَدْرَ ذراع وصنَّارة مِثْلَ أصبع وفَلْكةً عظيمة على قَدْرها، فكانت تَغزِلُ هي وجوارِيْها من الغَداة إلى الظُّهر، ثم تأمرُهنَّ فينقُضْنَ ما غَزَلْن. ﴿نَتَخِدُونَ ﴾ حال، و ﴿دَخَلًا ﴾: أحدُ مفعولَيْ اتَّخذ. يعني: ولا تنقُضُوا أيانكم متَّخِذيها

على الحالِ مِن ﴿غَزْلَهَا ﴾، ويجوزُ أن يكونَ مفعولًا ثانيًا على المعنى؛ لأنّ معنى ﴿نَقَضَتْ ﴾: صَبّرتْ (١٠).

وفي الحاشية: ﴿أَنَكُنُّا ﴾: نَصبٌ على المصدر (٢)؛ لأنّ معنى «نكفَتْ»: نقَضَتْ، وهذا أولى وعلى ما في الكتابِ: هُو مفعولٌ به لفعل محذوف، لقولِه: «فجعَلَتْه أنكانًا»، وهذا أولى الوجوه، وأدخَلُ في معنى التمثيلِ؛ لأنّ التركيبَ مِن بابِ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوَةِ فَأَغْسِلُوا ﴾ اللوجوه، وأدخَلُ في معنى التمثيلِ؛ لأنّ التركيبَ مِن بابِ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوَةِ فَأَغْسِلُوا ﴾ [المائدة: ٦]، ولذلك قد أنْحَتْ على غَزْ لِها، وجاءَ بالفاء في «فجعلته» فجمَعَ بينَ القصدِ والفعل، والتشبيهُ التمثيليُّ كلّها كان أكثرَ تفصيلًا وأوفَرَ تصويرًا كانَ أحسَنَ، ولذلك أوثرَ الجمعُ في: ﴿أَنصَى ثَلُهُ على الإفرادِ لتنويعِ النُّكوثِ، وأُقيمَ الوَصْفُ في قولِه: ﴿كَالَّتِي نَقَضَتَ ﴾ منزلة الموصُوفِ ليُشعِرَ بأنّ الناقضة جامعةٌ لمعانٍ، تُوجِبُ انحطاطَ شأنها من كونها خَرْقاءَ عاجزةً عَجوزًا إلى غيرِ ذلك.

وهذا التمثيلُ بجُملتِه توكيدٌ لقولِه: ﴿ وَلَا نَنقُضُوا ٱلْأَيْمَانَ بَعَدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ ، وهُو إمّا استعارةٌ مَكْنيّة بأنْ تكونَ الاستعارةُ في الأيّانِ ، والنقْضُ القرينة ، وتوكيدُها الترشيح ، أو تمثيليّةٌ ، والتمثيلانِ ، أعني : «لا تَنقُضوا » ، و ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَٱلْتِي نَقَضَتُ غَزْلَهَا ﴾ ، وأرادَ أنّ على الأمرِ بوفاءِ العهد ، أعني : وأوفوا بالعَهْد ، على الطّرْدِ والعكس ؛ لأنّ منطوقَ الأمرِ بإيفاءِ العَهْدِ مؤكّدٌ لمفهومِ النّهيِ عن النّقْض وبالعكس ، فظهَرَ أنّ الغرضَ من التشبيهِ إبرازُ حالِ ناقضِ العَهْد ، وأنه خارجٌ مِن جُملةِ الرّجالِ الكَمَلةِ والعُقَلاءِ المراجيح ، داخلٌ في زُمْرةِ النّساء ، بل في أدونِها حالًا وأنقصِها عَقْلًا .

قوله: (صُنّارة)، الجَوهريّ: «الصُّنّارة: رأسُ المِغزَل».

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن، (٢: ٨٠٥).

⁽٢) وهو قولُ ابن الأنباريّ في «البيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣).

دَخَلا، ﴿بَيْنَكُمْ ﴾ أي: مفسدة ودَغَلا، ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةً ﴾: بسببِ أَنْ تكونَ أُمَّة ، يعني: جماعة قُريش، ﴿ هِي أَرْبَى مِن أُمَّةٍ ﴾: هي أَزْيَدَ عَددًا وأوفرَ مالا من أُمَّةٍ من جماعة المؤمنين، ﴿ إِنَّمَا يَبْلُوكُ مُ اللهُ بِهِ إِن الضميرُ لقوله: ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةً ﴾؛ لأنه في معنى المصدر، أي: إنها يَحتبِرُكم بكونهم أربى؛ لينظُر أتتمسّكون بحبل الوفاء بعهد الله وما عقدتم على أنفسِكم ووكّدتم من أيمان البَيْعة لرسول الله عَلَيْنَ أَمْ تغترُون بكثرة قُريش وثروتهم وقوّتهم وقلّة المؤمنين وفقرهم وضعفِهم، ﴿ وَلَيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ إنذارٌ وتحذيرٌ من مُخالَفة مِلَّة الإسلام.

[﴿ وَلَوْ شَاءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَحِدَةً وَلَكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِى مَن يَشَاءً وَلَكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءً وَيَهْدِى مَن يَشَاءً وَلَكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءً وَيَهْدِى مَن يَشَاءً وَلَكُن يُضِلُّ مَا كُنتُم تَعْمَلُونَ ﴾ ٩٣]

﴿ وَلَوْ شَاءَ ٱللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ حَنِيفة مُسلمة على طريق الإلجاء والاضطرار، وهو قادرٌ على ذلك، ﴿ وَلَاكِن ﴾ الجِكْمةُ اقتضتْ أَنْ يُضِلَ ﴿ مَن يَشَاءُ ﴾ ؛ وهو أن يَخذُلَ مَن عَلِمَ أنه يختارُ الكُفرَ ويصمِّمُ عليه، ﴿ وَيَهْدِى مَن يَشَاءُ ﴾ ؛ وهو أن يَلطُف بمن عَلِمَ أنه يختارُ الإيهان. يعني: أنه بنى الأمرَ على الاختيارِ وعلى ما يُستَحقُّ به اللَّطْفُ والجِذلانُ والثوابُ والعِقاب، ولم يَبْنِه على الإجبار الذي لا يُستَحقُ به شيءٌ من ذلك، وحققه بقوله: ﴿ وَلَنَتُ اللَّهُ اللّهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى ا

قولُه: ﴿ دَخَلاً بَيْنَكُمُ ﴾ أي: مفْسَدةً ودَغَلاً)، الرَّاغبُ: الدِّخلُ كنايةٌ عن الفسادِ والعَداوةِ المُستبطِنة، كالدِّغَل، وعن الدَّعوةِ في النسَب، يقال: دَخِلَ دَخَلًا، ويقال: دُخِلَ فلانٌ فهو مَدخول، كنايةٌ عن بلَهٍ في عَقْلِه، وفسادٍ في أصلِه، ومنه قيل: شَجرةٌ مدخولة (١١).

قولُه: (ولو كانَ هُو المضْطرَّ إلى الضّلالِ والاهتداءِ لمَا أَثبَتَ لَـهُم عمَلًا يُسألُونَ عنه)، «المُضطَرُّ»: اسم فاعل. وقلتُ: إثباتُ العمَل لهم على طريقِ الكَسْب، لا يَدفَعُ السُّؤال.

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص ۳۰۹.

[﴿ وَلَا نَنَّخِذُوٓا أَيْمَنَنَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَلَزِلَ قَدَمُ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا ٱلسُّوٓ، بِمَا صَدَدتُ مَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَكُرْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ ٩٤]

ثم كرَّر النهيَ عن اتِّخاذِ الأَيَّمان دَخَلَا بينهم؛ تأكيدًا عليهم، وإظهارًا لعِظَم ما يُركَبُ منه، ﴿ فَأَزِلَ قَدَمُ أَبَعْدَ ثُبُوتِهَا ﴾: فتزلَّ أقدامُكم عن محَجَّةِ الإسلام بعد ثُبوتها عليها، ﴿ وَبَذُوتُوا السُّوَءَ ﴾ في الدنيا بصدودكم ﴿ عَن سَكِيلِ اللهِ ﴾ وخُروجِكم من الدِّين. أو: بصدِّكم غيرَكم؛ لأنهم لو نَقضُوا أَيْهانَ البَيْعة وارتدُّوا، لا تَّخذوا نَقْضَها سُنَّةً لغيرهم يَستنُون بها، ﴿ وَلَكُمْ عَذَابُ عَظِيمٌ ﴾ في الآخرة.

[﴿ وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُو إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ٩٥]

كأنَّ قومًا عَنَّ أسلمَ بمكَّةَ زيَّن لهم الشيطانُ لِجَزَعِهم ممَّا رأوًا مِن غَلبةِ قُريش واستضعافِهم المسلمين، وإيذائهم لهم، ولِما كانوا يَعِدُونهم إنْ رَجَعوا من المَواعيدِ أن يَنقُضوا ما بايَعوا عليه رسولَ الله ﷺ، فثبتَهم الله، ﴿ وَلَا نَشْتَرُواْ ﴾: ولا تستَبدِلوا

قالَ الإمامُ: اعلَمْ أنهُ تعالى لمّا كلّفَ القومَ بالوفاءِ بالعَهْدِ وتحريم نَقْضِه، أَتْبَعَه ببيانِ أنهُ تعالى قادرٌ على أن يجمَعَهم على هذا الوفاءِ بالعَهْدِ وَعلى سائرِ أبوابِ الإيهان، ولكنّه تعالى بحُكم الإلهية يُضِلُّ مَن يشاء، ويهدي مَن يشاء (١). يريدُ أنّ قولَه: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَةِ ﴾ الآية، دخلتْ مُعترِضة بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، أعني قولَه: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَتِي نَقَضَتُ عَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُورَةٍ أَنكَ نَا نَتَخُدُونِ أَيْمَنكُمْ مَ خَدَلاً بَيْنكُمْ ﴾ توكيدٌ لمعنى الابتلاء، وأنه بُحكم الإلهيّة يُختبرُ القليلَ الضعيفَ القديمَ بالقويِّ الكثيرِ ذي الشّوْكةِ كها أشارَ إليه بقولِه: ﴿ وَلَا تَكُونُوا مَالًا ﴾ إلى آخرِه، كها أنهُ بحُكم الإلهيّة يُضِلُ مَن يشاءُ ويَهدي مَن يشاء، فقولُه: ﴿ وَلَكُبُيّانَ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيلَدَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَغَلّلِفُونَ ﴾ مقابلٌ لقولِه: ﴿ وَلَلتُتَعَلَنُ عَمّا أَنْ عُمْدُونَ ﴾ مقابلٌ لقولِه: ﴿ وَلَاتُتَعَلَنُ عَمّا أَنْ عُمْدُونَ ﴾ .

قولُه: (أن يَنقُضوا ما بايعوا)، متعلِّقٌ بقولِه: «زَيَّن لهمُ الشيطانُ».

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۰: ۱۰۹).

﴿ بِمَهْدِ ٱللَّهِ ﴾ وبيعةِ رسولِ الله ﷺ ﴿ ثُمَنًا قَلِيلًا ﴾: عَرَضًا من الدنيا يَسيرًا؛ وهو ما كانت قُريشٌ يَعِدُونهم ويمنُّونهم إِنْ رَجَعوا، ﴿ إِنَّمَاعِندَ ٱللَّهِ ﴾ مِن إظهارِكم وتَغْنِيمكم، ومن ثوابِ الآخرة ﴿ خَيْرٌ لَكُرُ ﴾.

[﴿ مَاعِندَكُمْ يَنفَدُّ وَمَاعِندَ ٱللَّهِ بَاقِ ۗ وَلَنَجْزِيَنَ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓا أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَاكَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ ٩٦]

﴿ مَاعِندَكُمْ ﴾ مِن أعراضِ الدنيا ﴿ يَنفَكُّ وَمَاعِندَ اللّهِ ﴾ مِن خَزائنِ رحمته ﴿ بَاقِ ﴾ لا يَنفد، وقُرئ: ﴿ لَنَجزِيَنَ ﴾ بالنون والياء، ﴿ اللّذِينَ صَبَرُواً ﴾ على أذى المُشرِكين ومشاقً الإسلام. فإن قلت: لاستعظامِ أن تزلَّ قدمٌ واحذة عن طريقِ الحقِّ بعد أن ثَبتتْ عليه، فكيف بأقدام كثيرة؟

[﴿ مَنْ عَمِلَ صَلِحًا مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنُ ۚ فَلَنُحْيِيَنَـٰهُۥ حَيَوٰةً طَيِّـبَةً وَلَنَجْـزِيَنَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَاكَانُواْيَعْـمَلُونَ ﴾ ٩٧]

فإن قلت: ﴿ مَنْ ﴾ مُتناوِلٌ في نفْسِه للذَّكر والأنثى، فها معنى تبيينِه بهها؟ قلت: هو مُبهَم صالحٌ على الإطلاق للنوعيْن، إلا أنه إذا ذُكِرَ كان الظاهرُ تناوُلَه للذُّكور، فقيل: ﴿ مِن ذَكِر أَوْ أُنثَىٰ ﴾ على التبين؛ ليعمَّ الموعدُ النوعيْن جميعًا. ﴿ حَيَوْةً طَيِّبَةً ﴾ يعني:

قولُه: (ليَعُمَّ الموعدُ النَّوعَيْنِ جميعًا)، قال صاحبُ «الفرائد»: لو لم يَذكُر الأُنثى لكانت داخلةً في الحُكمِ بطريقِ التغليب، ألا تَرى إلى قولِه تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ دخَلتِ

قولُه: ﴿ لَنَجزِينَ ﴾ بالنّونِ والياء)، بالنونِ: ابنُ كثيرِ وعاصم (٢).

⁽١) الآية ٩٤.

⁽٢) وابن عامر أيضًا، وحُجّتُهم أنّ الله عزّ وجلّ قد أخبَر عن نَفْسِه، وإجماعُهم على قولِه تعالى في الآيةِ بعدَها ﴿وَلَنَجْزِينَهُمْ ﴾ بالنّون. وقرأ الباقون بالياء، إخبارًا عن الله عزّ وجلّ، وحجّتُهم ذِكرُ الله قبله وهو قولُه: ﴿وَمَا عِندَ اللّهِ بَاقِهُ وَلَنَجْزِيرَتَ ﴾ فإذا عُطِفت الآيةُ على مِثلِها كان أحسنَ من أن تُقْطعَ ممّا قبْلها. انتهى بتصرُّف من «حُجّةِ القراءات»، ص٣٩٣-٣٩٤.

في الدنيا، وهو الظاهر؛ لقوله: ﴿ وَلَنَجْ زِينَهُمْ ﴾، وَعَدَه الله ثوابَ الدُّنيا والآخِرة ، كقوله: ﴿ فَالنّهُمُ اللّهُ ثُوَابَ الدُّنيا وَ صُمّسَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ ﴾ [آل عمران: ١٤٨]؛ وذلك أنَّ المؤمن مع العملِ الصالح مُوسِرًا كان أو مُعسرًا يعيشُ عيشًا طيبًا؛ إن كان موسرًا؛ فلا مقال فيه. وإن كان معسرًا؛ فمعه ما يُطيبُ عيشَه؛ وهو القناعةُ والرُّضا بقِسْمة الله. وأمَّا الفاجرُ فأمْرُه على العكس: إنْ كان مُعسِرًا؛ فلا إشكالَ في أمره، وإن كان مُوسرًا؛ فالحرصُ لا يَدَعُه أن يتهناً بعيشه. وعن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهها: الحياةُ الطيبة: الرِّزقُ الحلال. وعن الحسن: القناعة. وعن قتادة: يعني: في الجنّة. وقيل: هي حلاوةُ الطاعةِ والتوفيق في قَلْبه.

[﴿ فَإِذَا فَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّحِيمِ * إِنَّهُ لِيَسَ لَهُ سُلْطَنُ عَلَى ٱلَّذِينَ عَمَ الَّذِينَ عَلَى ٱلَّذِينَ مَ اللَّهِ عَلَى ٱلَّذِينَ مَ اللَّهِ مَ اللَّهُ مِنْ مَ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَ اللَّهُ مَ اللَّهُ مَ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ اللّهُ مُلْمُ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِل

لَــّا ذكرَ العملَ الصالح ووَعَد عليه، وَصَلَ به قولَه: ﴿ فَإِذَا فَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِدُ اللهِ اللهُ عَلَيها الثواب.

النَّساءُ في الخطابِ بطريقِ التغليب؟ ولمَّا كان المرادُ مِن (مَن) العمومَ والاستيعابَ لحصولِ التَّسويةِ بينَها في الحُكم، لا بطريقِ التغليبِ بيّن بقولِه: ﴿ مِّن ذَكَرٍ أَوَ أُنثَى ﴾.

وقال الإمام: إنهُ تعالى لمّا رغّبَ المؤمنينَ في الصّبرِ على ما التزَموهُ مِن فعلِ الواجِباتِ والمندوباتِ دونَ المُباحاتِ بقولِه: ﴿وَلَنَجْزِينَ ٱلَّذِينَ صَبَرُواً ﴾ ثُمّ رغّبَهم في الإيهانِ بكلّ ما كان مِن شرائعِ الإسلام بقولِه: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَلِلَحًا ﴾، أثْبَعَ ذلك بقولِه: ﴿مِنْ عَمِلَ صَلِلَحًا ﴾، أثْبَعَ ذلك بقولِه: ﴿مِنْ حَمِلَ صَلَلَحًا ﴾، أثْبَعَ ذلك بقولِه: ﴿مِنْ حَمِلَ مَلْكَمَا وَفَضْلًا (١).

قولُه: (لمّا ذكرَ العملَ الصّالحَ ووعَد عليه، وصَلَ بهِ قولَه: ﴿ فَإِذَا قَرَأَتَ ٱلْقُرُّمَانَ فَاسْتَعِذُ بِٱللّهِ ﴾ إيذانًا بأنّ الاستعاذةَ مِن مُجملةِ الأعمال الصّالحة)، قال القاضي: وفيه دليلٌ على أنّ

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١١١).

والمعنى: فإذا أردتَ قراءةَ القرآنِ فاستعذْ، كقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّكَوْةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦]، وكقولك: إذا أكلتَ فسَمُّ الله. فإن قلت: لِـمَ عبَّر عن إرادة

المُصلِّيَ يستعيذُ في كلِّ ركعة؛ لأنَّ الحُكمَ المترتَّبَ على شَرْطٍ يتكرَّرُ بتكرُّرِه قياسًا(١).

قلتُ: ويُمكنُ أن يُقالَ: إنّ قولَه: ﴿ فَإِذَا قَرَأَتَ ٱلْقُرُانَ فَآسَتَعِذَ ﴾ متصلٌ بالفاء بها سبَقَ مِن قولِه: ﴿ وَنَزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَبَ بِبْيَنَا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدُى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾، وذلكَ أنهُ تعالى لمّا من عليه صلواتُ الله عليه بإنزالِ كتابِ جامع لصفاتِ الكِتاب، وأنهُ تبيانٌ لكلِّ شيء ونبّة على كونِه تبيانًا لكلِّ شيء بالكلمةِ الجامعة، وهِي قولُه: ﴿ إِنَّ ٱللّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ شيء ونبّة على كونِه تبيانًا لكلِّ شيء بالكلمةِ الجامعة، وهِي قولُه: ﴿ وَأَنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ ﴾ الآية، وعطف عليه: ﴿ وَأَوقُوا بِٱلْمَهْدِ ﴾ وأكّدَهُ ذلك التأكيد، قال بعد ذلك: ﴿ وَإِذَا مَرَاء قِهِ هذا الكتابِ الشّريفِ الجامِع الذي نُبّه تَ على بعضِ ما اشتملَ عليه، ونازَعَكَ فيه الشيطانُ بهَمْزه ونَفْخِه ونفيْه، فاستَعذْ بالله (٢٠)، والمقصودُ: والشّمَ عليه، ونازَعَكَ فيه الشيطانُ بهَمْزه ونَفْخِه ونفيْه، فاستَعذْ بالله (٢٠)، والمقصودُ: ولمذا قُلنا: الكتابُ الشّريفُ الجامع، وينتظِمُ معهُ قولُه: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آايَةُ مَكَانَ والشّم، والله ألنا: الكتابُ الشّريفُ الجامع، وينتظِمُ معهُ قولُه: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آايَةُ مَكَانَ مِن مَنْشَأِ النّزعِ الذي يُورِدُه حِزبُ الشيطان، ويقولُ: لو كان مِن عندِ الله السّخُ والتبديل، والله أعلم.

قولُه: (كقولِه: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّكَاوَةِ فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ [الماندة: ٦])، قال صاحبُ «الفرائد»: المُستشهَد ليسَ مِن قَبيلِ ما نحنُ فيه؛ لأنّ هناكَ تَرْكًا للظاهِرِ بدليل، وهنا بغيرِ دليل.

قلتُ: دليلُه إجماعُ الفُقهاء (٣)، وسندُه ما رَواه أبو داودَ وابنُ ماجَه، عن جُبَيْرِ بنِ مُطعِم، أنهُ رَأى النبي ﷺ يقولُ بعدَ تكبيرِ الصّلاة: «أعوذُ بالله منَ الشيطانِ الرّجيم، مِن نفْخِه ونَفْيْه وهُرْده (٤).

 ⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ١٩٤).

⁽٢) قوله: «ونازَعَكَ فيه الشيطانُ بَهمْزه ونَفْخِه ونفثِه، فاستَعذْ بالله، سقط من (ف).

⁽٣) هذا قول فيه نظر، فإنّ مالكًا رحِمَه الله لا يرى التعوّذَ ولا البّسْملةَ في الفرّض، فالإجماع غَيرُ متحقّق.

⁽٤) أخرجه أبو داود (٧٦٥)، وابن ماجه (٨٠٧)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (١: ٢٣٥)، وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند أحمد» (١٦٧٣٩).

الفعلِ بلَفْظ الفعل؟ قلت: لأنَ الفعلَ يوجَدُ عند القصدِ والإرادةِ بغير فاصلِ وعلى حَسَبه، فكانَ منه بسببٍ قويَّ ومُلابَسةٍ ظاهرة. وعن عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه: قرأتُ على رسولِ الله ﷺ، فقلت: أعوذُ بالسميعِ العَليم من الشيطانِ الرَّجيم، فقال لي: «يا ابنَ أمَّ عبد، قل: أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم، هكذا أقرَأنيه جبريلُ عليه السلام عن القَلمِ عن اللَّوْحِ المحفوظ». ﴿ لَيْسَلَهُ أَسُلُطُكُنُ ﴾ أي: تسلُّط وولايةٌ على أولياءِ الله، يعني: أنهم لا يَقبَلُون منه ولا يُطيعونه فيها يُريدُ منهم من اتباع خطواتِه. ﴿ إِنَّمَا سُلُطُكُنُهُ وَ على الضميرُ يرجعُ إلى ﴿ إِنَّمَا سُلُطُكُنُهُ وَ عَلَى مَن يتولّاه ويُطيعه. ﴿ إِنِّمَا معنى: بسَببِه وغُروره ووسُوستِه. ﴿ وَرَبِهِمْ كُونَ وَسُوستِه. ﴿ وَمُورِه ووسُوستِه.

[﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا ءَايَةً مَّكَاتَ ءَايَةٍ وَاللَّهُ أَعْسَلَمُ بِمَا يُنَزِّكُ قَالُوٓا إِنَّمَاۤ أَنتَ مُفْتَرِ بَلْ أَكْثَرُهُمُولَا يَعْلَمُونَ ﴾ ١٠١]

تبديلُ الآيةِ مكانَ الآية: هو النَّسخ، والله تعالى يَنسَخُ الشرائعَ بالشرائع؛ لأنها مصالح، وما كان مصلحة أمْسِ يجوزُ أن يكونَ مفسدة اليوم، وخلافه مصلحة، والله تعالى عالم بالمصالح والمفاسد، فيُثبت ما يشاءُ وينسخُ ما يشاءُ بحِكْمته، وهذا معنى قوله: ﴿وَاللهُ أَعْلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَجدوا مَدخلًا للطّعن

قولُه: (تبديلُ الآية مكانَ الآية هُو النّسْخُ)، يعني: أنهُ تعالى عبرَ عن النّسخِ بهذه العبارةِ. قالَ الإمامُ: التبديلُ: رفْعُ الشيءِ معَ وضْع غيرِه مكانَه، وتبديلُ الآيةِ رفْعُها بآيةٍ أُخرى مكانَه، وهُو نَسْخُها بآيةٍ سواها(١). وقلتُ: فيكونُ التبديلُ مُضمّنًا معنى الوَضْع، أي: وضَعْنا آيةً مكانَ آيةٍ تبديلًا. وقال القاضي: وإذا بدَّلنا آيةً بالنّسخِ فجعَلْنا الآيةَ الناسِخةَ مكانَ المنسوخة (٢).

قولُه: (وهذا معنى قولِه: ﴿وَاللَّهُ أَعْسَلُمُ سِمَا يُنْزِلْكُ ﴾)، قال الإمامُ: ﴿وَاللَّهُ أَعْسَلُمُ

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١١٦).

⁽٢) ﴿أَنُوارُ الْتَنزِيلِ﴾ (٣: ١٩٩ – ٤٢٠).

فطَعَنوا؛ وذلك لجَهْلِهِم وبُعدِهم عن العِلْم بالناسخِ والمنسوخ، وكانوا يقولون: إنَّ محمدًا يسخرُ مِن أصحابه: يأمُرُهم اليومَ بأمرِ ويَنهاهم عنه غدًا، فيأتِيْهم بها هو أهون. ولقد افترَوْا؛ فقد كان ينسخُ الأشقَّ بالأهون، والأهونَ بالأشقّ، والأهونَ بالأهون، والأشقّ. فإن قلت: هل في ذِكْرِ والأشقَّ بالأشقّ؛ لأنَّ الغرضَ المصلحة، لا الهوان والمشقّة. فإن قلت: هل في ذِكْرِ تبديل الآية بالآية دليلٌ على أنَّ القرآنَ إنها يُنسَخُ بعِثْله، ولا يصحُّ بغيره من السُّنَّة والإجماع والقياس؟ قلت: فيه أنَّ قُرآنَ يُنسَخ بمِثْله، وليس فيه نفيُ نسخِه بغيره، على أنْ القرآنِ في إيجاب العِلْم، فنسخُه بها كنسْخِه بمِثْله، وأمَّا الإجماعُ والقياس والسنَّةُ غيرُ المقطوعِ بها فلا يصحُّ نسخُ القُرآن بها.

[﴿ فَلْ نَزَلَهُ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن زَّيِكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَيِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدُى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ ١٠٢]

في ﴿ يُنَزِّكُ ﴾ و ﴿ نَرَّكُ ﴾ وما فيهما من التنزيل شيئًا فشيئًا على حسبِ الحوادثِ والمُصالح: إشارةٌ إلى أنَّ التبديلَ من بابِ المَصالح، كالتنزيل، وأنَّ ترُكَ النسخِ بمنزلةِ

بِمَا يُنَزِلُ ﴾ اعتراضٌ دخَلَ بينَ الشّرطِ وجَزائه، أي: هُو أعلمُ بها يُنزِّلُ (١) منَ الناسِخ والمنسوخ والتغليظِ والتخفيفِ لمصالح العباد، وهذا توبيخٌ للكُفّارِ على قولِهم: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾ أي: إذا كانَ هُو أعلَمَ بها يُنزِّلُ فها بالهُم يَنسُبونَ محمّدًا إلى الافتراءِ لأجْلِ التبديلِ والنّسخ، وقولُه: ﴿بَلَ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ معناه: لا يَعلَمون حقيقةَ القرآن، وفائدةَ النسخ والتبديل، كها أنّ الطّبيبَ الحاذِقَ يأمُرُ المريضَ بشَرْبة، ثُمّ بعدَ ذلك يَنْهاهُ عنها ويَأْمُرُ بضِدً تلك الشّربة (٢).

قولُه: (إنّ السُّنةَ المكشوفةَ المتواترةَ مثلُ القرآن)، وقد سبَّقَ الكلامُ عليه في سُورةِ البقرة (٣).

⁽١) قوله: «اعتراضٌ دَخَل بين الشّرطِ وجزائه، أي: هوِ أعلمُ بها يُنزِّلُ» سقط من (ف).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٢٧٠).

⁽٣) يعني في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿مَا نَنسَخَ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ ثُنسِهَا نَأْتِ بِحَنْيُو مِنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ [البقرة: ٢٠٠٦].

إنزالهِ دفعة واحدة في خُروجِه عن الجِكْمة. و ﴿ رُوحُ الْقُدُسِ ﴾: جبريلُ عليه السلام، أُضِيفَ إلى القُدس؛ وهو الطُّهر، كما يقال: حاتِمُ الجُود، وزَيْدُ الخَيْر، والمراد: الرُّوحُ المقدِّس، وحاتمٌ الجَواد، وزيدٌ الخير. والمقدَّس: المطهَّر من المآثم. وقُرئ بضم الدال وسُكونها. ﴿ يِالْحَقِيّ ﴾ في موضع الحال، أي: نزَّله مُلتبِسًا بالحكمة، يعني: أنَّ النسخَ من جُملةِ الحقّ؛ ﴿ لِيُكْبِّتَ الذِينَ عَامَنُوا ﴾: ليَبلُوهم بالنَّسخ، حتى إذا قالوا فيه: هو الحقُّ من ربِّنا والحِكْمة؛ حَكمَ هم بثباتِ القَدَم وصحَّةِ اليقين وطُمأنينةِ القلوب، على أنَّ الله حكيمٌ فلا يفعلُ إلّا ما هو حِكمةٌ وصَواب، ﴿ وَهُدُى وَبُشْرَك ﴾ مفعولٌ لها أنَّ الله حكيمٌ فلا يفعلُ إلّا ما هو حِكمةٌ وصَواب، ﴿ وَهُدُى وَبُشْرَك ﴾ مفعولٌ لها

قولُه: (حكمَ لهُم بثباتِ القدَم)، حزاءٌ لقولِه: «إذا قالوا فيه، وحتّى: داخِلةٌ على الجُملةِ الشّرُطيّة»، وهِي غايةٌ لُقدّرِ هُو تعليلٌ لقولِه: ﴿ نَزَّلَهُ ﴾ في الحقيقة.

وقولُه: (على أن الله حكيم)، متعلِّقٌ بـ «قالوا»، أي قالوا فيه ذلك، بناءً على مُعتقدِهم أنّ الله حكيم. وقيل: متعلِّقٌ بثباتِ القدّم، وفيه ضَعْفٌ (١). المعنى: ﴿ نَزَلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَبِّكَ ﴾ مُلتبِسًا بالحقِّ، ليَبلُو المؤمنينَ بالنَسْخِ فيَجتهدوا، ويَعلَموا أنهُ لَصالحِ العبادِ حتى إذا قالوا فيه: هُو الحقُّ مِن ربِّنا، حكم للهم بثباتِ القدّم، ويُمكنُ أن يُقال: إنّ مَن عرَفَ أنّ الله تعالى أنزَل كلامَهُ المجيدَ على سيِّدِ المُرسَلين بواسِطةِ الرُّوحِ المقدِّسة، عَلِمَ أنّ ذلك لا يكونُ إلّا نورًا وهُدى، وإن لم يقفْ على حقيقةِ المراد، حتى إذا قال: هُو الحقُّ مِن ربِّنا، وآمَنَ بهِ ووكلَ عِلمَه إلى الله تعالى، سواءٌ كان مِن قسمِ المتشابِه، أو تبديلِ آيةٍ مكانَ آية، فحينئذٍ حُكِمَ له بثباتِ القدّم والرّسوخ في العِلم، كقولِه تعالى: ﴿ وَالرّسِحُونَ فِي الْمِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَا بِهِ عَلَّ مِنْ عَلَى عَندِ رَبِّنا﴾ [آل عمران: ٧].

ويَعضُدُ هذا التأويلَ مجيءُ قولِه: ﴿وَهُدُى وَبُشْرَكِ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ عَقيبَ هذا، أي: هُدى وبُشرى للذينَ ينقادُونَ لحُكمِ ربِّم ويَستَسلِمونَ لِما ورَدَ مِن جنابِه الأقدَس، لا كالزّائغينَ الذينَ يَتّبِعونَ ما تَشابَه مِنهُ ابتِغاءَ الفِتْنَةِ وابْتِغاءَ تَأْوِيلِه، وكالذين يَطعُنونَ في النّسْخ،

⁽١) في (ط): ﴿وهو ضعيفٌ، والمعنى قريب.

مَعطوفان على محلِّ ﴿لِيُثَيِّتُ ﴾، والتقدير: تثبيتًا لهم وإرشادًا وبِشارة، وفيه تعريضٌ بحُصول أضدادِ هذه الخِصالِ لغيرهم. وقُرئ: (لِيُثْبِتَ) بالتَّخفيف.

[﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرُّ لِسَاتُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَكِينٌ وَهَلَذَا لِسَانٌ عَكَرِيثٌ ثَمِيثٌ ﴾ ١٠٣]

أرادوا بالبَشَر: غُلامًا كان لحُويطبِ بنِ عبد العُزَّى قد أسلمَ وحَسُن إسلامُه اسمُه عائِشٌ أو يَعِيش، وكان صاحبَ كتب. وقيل: هو جَبْر، غلامٌ رُوميٌّ كان لعامرِ بن الحَضْرميّ. وقيل: عَبْدان: جَبْر ويَسار، كانا يَصنعانِ السُّيوفَ بمكَّة ويَقرأان التوراةَ

هذا مُوافِقٌ لِمَا ذَهَبَ إليه القاضي في «المنهاج»^(١) في الناسخ والمنسُوخ: أنّ حُكمَه أن يتّبعَ المصالحَ فيتَغيّرَ بتغيُّرها، وإلّا فلهُ كيفَ يشاء.

تولُه: (وفيه تعريضٌ) أي: في إثباتِ التثبيتِ والهُدى والبِشارةِ للمؤمنينَ تعريضٌ بحصولِ أَصدادِها في المشرِكينَ والزائغين، وذلك أنّ قولَه: ﴿ قُلْ نَزَلَهُ رُوحُ ٱلْقُدُسِ ﴾ الآية جوابٌ عن قولِ المشركين: ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾، وهو قريبٌ مِن بابِ الأسلوبِ الحكيم، فإنهم أرادوا بقولِهم: ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾: أنّ هذا ليسَ مِن كلامِ الله تعالى؛ لأنّ الله تعالى لا يَسخَرُ مِن أحد، يأمُرُهم اليومَ بشيءِ ويَنْهاهُم غدًا عنهُ، بل هُو مِن تلقاءِ نفْسِك، فأجيبوا بأنّ هذا من الله، فزيد في التصويرِ بأنْ قيلَ: ﴿ نَزَلَهُ رُوحُ ٱلقُدُسِ ﴾ ثُمّ زِيدَ قولُه: ﴿ إِلَهُ قَي لَينَبُهُ على اللّهُ عِن الطّعنِ بألطفِ الوجوه، أي: تنزيلُه مُلتَبِسٌ بالحقِّ والحِكمةِ ومصالح الخلق، ثُمّ اللّه على النّعيُ على قُبحِ أفعالِمِ مبأنْ قيل: ﴿ لِيُثَيِّبَ ٱلذِّينَ عَامَنُوا ﴾ إلى آخرِه تعريضًا بأنّ أضداد النّعيُ على قُبحِ أفعالِمِ مبأنْ قيل: ﴿ لِيُثَيِّبَ ٱلذِّينَ عَامَنُوا ﴾ إلى آخرِه تعريضًا بأنّ أضداد هذه الجِنصالِ حاصلةٌ فيهم، وأنّهم مُتزَلزِلونَ ضالّونَ موبّخونَ منذرونَ بالجِزْي والنكالِ والنّعنِ في الدُّنيا والآخِرة، وأنّ أعداءَهم على خلافِ ذلك، ليزيدَ في غَيْظِهم وحنَقِهم، ما أحسنَ هذا البيانَ! لله درُّه.

⁽١) «منهاج الأصول» للبيضاوي بشرح السبكي (٣: ٣٣٣).

والإنجيل، فكان رسولُ الله ﷺ إذا مرَّ وقفَ عليهما يسمعُ ما يقرأان، فقالوا: يُعلِّمانه، فقيل الأحدِهما، فقال: بل هو يعلِّمُني. وقيل: هو سَلَمانُ الفارسيّ. واللِّسان: اللَّغة. ويقال: أَخْدَ القبرَ ولَحَدَه، وهو مُلْحَد ومَلْحُود؛ إذا أمالَ حفْرَه عن الاستقامة، فحَفَرَ في شقَّ منه، ثم استُعير لكلِّ إمالةٍ عن استقامة، فقالوا: ألْحَدَ فلانٌ في قوله، وألحدَ في شيّة منه، ثم استُعير لكلِّ إمالةٍ عن استقامة، فقالوا: ألْحَدَ فلانٌ في قوله، وألحدَ في دِين إلى دين. في دِينه. ومنه المُلْحِد؛ النه أمالَ مَذْهبَه عن الأديان كلِّها، لم يُمِلْه عن دِينٍ إلى دين.

قولُه: (فقيل لأحَدِهما)، يعني: قيلَ لأحدِ هذَيْنِ العَبْدَين: أَتُعلِّمُه أنت؟ فقال: بل هُو يُعلِّمُني. وقيل: هذا المُجيبُ هُو سلمانُ الفارسيُّ، وهُو غيرُ صحيح؛ لأنّ سَلمانَ أتى النبي ﷺ بالمدينة، والآيةُ مَكَيّة.

قولُه: (ثُمَّ استُعيرَ لكلِّ إمالةٍ عنِ استقامة)، الرَّاعْبُ: الإلحادُ ضَرْبانِ: إلحادٌ إلى الشَّرائِ بالله، وإلحادٌ إلى الشِّركِ بالأسباب، فالأوّلُ يُنافي الإيهانَ ويُبطِلُه، والثاني يُوهِنُ عُرَاه ولا يُبطِلُه، وقال: ﴿اللَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي السَّمَنِيدِ ﴾ والإلحادُ في أسهائه على وجهَيْنِ، أحدُهما: أن يوصَفَ بها لا يصحُّ وصْفُه به، والثاني: أن يتأوّلَ أوصافَهُ بها لا يَليقُ به (١).

قولُه: (ومنهُ المُلحِد؛ لأنهُ أمالَ مذهبه عن الأديانِ كلّها). قال الشّهرِ سْتانيُ (٢) في كتاب «اللّلَل والنّحَل»: «وفِرَقُ الباطنيّةِ أورَدَهم أصحابُ التصانيفِ في كتُبِ المقالاتِ إمّا خارجةٌ عن الفِرَق وإمّا داخلةٌ فيها، وبالجُملةِ هم قومٌ مُخالِفون، اثنين وسبعونَ فِرقةً، ثُمّ إنّ الباطنيّةِ القديمة خلطوا كلامَهم ببعضِ كلامِ الفلاسفةِ وصَنّفوا كتبَهم على ذلك المنهاج، وسُمّوا باطنيّة لائهم. يقولون: لكلّ ظاهرِ باطن، ولكلّ تنزيلِ تأويل، ولهم ألقابٌ كثيرة، فبالعراقِ: يُسمّون الباطنيّة والقرامِطة والمُزدكيّة، وبخُراسان: التعليمية والمُلحِدة، وهم يقولون: نحن أساعيليّة المناسلة عن فِرَقِ الشّيعة بهذا الاسم وبهذا الشخص، وقال: الإسماعيليّة المتازَتْ عن المُوسَوِيّة والاثنيُ عشريّة بإثباتِ الإمامةِ لإسماعيلَ بنِ جعْفَرٍ، وهُو ابنُه الأكبرُ المنصوصُ عليه في بَدْءِ الأمر» (٣).

⁽١) «مفردات القرآن»، ص٧٣٧.

⁽۲) في النسخة (ف): «الشارشاني»، وهو تحريف.

⁽٣) «المِلَل والنَّحَل» (١: ١٩٠).

قولُه: (وقُرِئَ: «يلحدونَ» بفتح الياء والحاء)، قرَأها حمزة (١٠).

قولُه: (مُستأنفةٌ: جوابٌ لقولهِم)، فإنهُ تعالى لمّا قال: ﴿ وَلَقَدْ نَمْ لَمُ أَنَهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعُكِمُهُ وَمَرجِعُه أَنه مُفتَرٍ، وأن ما جاء بهِ ليسَ مِن عندِ الله، اتَّجَهَ لقائلِ أَنْ يقول: فهاذا أجابَ الله عن ذلك؟ فقيل: قال: ﴿ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْتِهِ أَعْجَعِيٍّ ﴾.

قولُه: (ومِثلُه قولُه: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْمَلُ رِسَالَتَهُ، ﴾) [الانعام: ١٢٤]، وجُهُ التشبيه: هُو اَنَّ قولَهُم: ﴿لَن نُوْمِنَ حَقّى نُوْقَى مِشْلَ مَا اُوقِى رُسُلُ اللهِ ﴾ [الانعام: ١٢٣] كقولِم، ﴿إِنَّمَا يُمُكُمُهُ اللهُ عَلَيْهُ وَلَن قولَهم: ﴿ إِنَّ مَا يَنبغي أَن يكونَ عليه، ومَرجِعُهما: أَنَّ رسولَ اللهُ عَلَيْهُ مُفْتَر، وأَنَّ ما جاءَ به ليسَ مِن عندِ الله، بل مِن قِبَلِ غيرِه، ألا تَرى كيفَ عقبه بقولِه: ﴿ إِنَّمَا مُفْتَرِ وَأَن ما جاءَ به ليسَ مِن عندِ الله ، بل مِن قِبَلِ غيرِه، ألا تَرى كيفَ عقبه بقولِه: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَى الْكَذِبَ الذِينَ لا يُؤمِنُونَ وَعَلَيْتِ اللّهِ ﴾؟ وخُلاصةُ الرّدَيْنِ: تجهيلُ القوم، وعدَمُ عيرِهم بينَ الحقِّ الصَّراح والباطل المَحْض، وأنّ كلامَهم منَ الجُرُافِ الذي يُرمى من غيرِ فَكِر ورَويّة، ألا تَرى إلى قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ اللّذِينَ لَا يُؤمِنُونَ بِتَايَنتِ اللّهِ لاَ يَهْدِيمُ اللهُ ﴾ كأنهُ عيل إنّ النبوّةَ ليست بالمالِ والحسَب، وإنّ النّهِ مِن فضائلَ نفْسانيّة يختصُّ بها مَن يشاءُ مِن عبادِه، فيَجتبيَ لرسالتِه مَن علِمَ أنه يصلُحُ لها؟ فكيفَ تُؤتَوْنها وأنتم لسْتُم بمكانها، بل عبادِه، فيَجتبيَ لرسالتِه مَن علِمَ أنه يصلُحُ لها؟ فكيفَ تُؤتَوْنها وأنتم لسْتُم بمكانها، بل عبادِه، في عَلَي بن المُعلَّ بكم كلُّ هوانٍ وخِزْي ونكالٍ بقولِكم: ﴿ إِنَّ البَعْلُمُهُ اللهُ عليه كلامٌ الله عليه كلامٌ المتعلِّمُ إنّما يَستفيدُ منَ المُعلَّم من المُعَلِمُ منه، وأقدَمُ منه، وما أتى به صلَواتُ الله عليه كلامٌ المتعلِّم إنّا يَستفيدُ منَ المُعلَم ما هُو أعلَمُ به، وأقدَمُ منه، وما أتى به صلَواتُ الله عليه كلامٌ

⁽١) وكذا قرأً بها خلفٌ والكسائيّ. انظر في تعليل هذا الاختيار «حجّة القراءات،، ص٣٩٤.

[﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُوْمِنُونَ بِنَايَنتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابُ الِيدُ * إِنَّمَا يَفْتَرِي اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْنَ لَا يُوْمِنُونَ بِنَايَتِ اللَّهِ وَأُولَتِهِكَ هُمُ الْكَاذِبُ اللَّهِ عَلَيْنَ لَا يُوْمِنُونَ بِنَايَتِ اللَّهِ وَأُولَتِهِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ لَا يُوْمِنُونَ بِنَايِنَ اللَّهِ وَأُولَتِهِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ لَا يُوْمِنُونَ فِي اللَّهِ اللَّهِ وَأُولَتِهِكَ هُمُ الْكَاذِبُ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللْكَالِيلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْلِلْمُ اللَّهُ اللْمُولِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

عربيٌّ مُبيْن: أي: بليغٌ فَصيحٌ بلَغَ غايتَه في البلاغةِ والفصَاحة، حيث عجَزتُم عنِ الإثْيانِ بسورةِ من مِثلِه، فكيفَ يؤخَذُ مِن عجَميٍّ الْكَنَ جاهل؟

قُولُه: ﴿ ﴿ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ ﴾: لا يَلطُفُ بهم)، وعندَ أهلِ السُّنَّةِ على الحقيقة.

قولُه: ﴿ ﴿وَأُولَتِهِكَ ﴾ إشارةٌ إلى قُريش)، اعلَمْ أنّ المشارَ إليه بقولِه: ﴿ أُوَلَتِكَ ﴾ إمّا قولُه: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ لأنهُ المذكور، أو قُريشٌ؛ لأنّ سياقَ الكلام فيهم، لأنّهم همُ الذين قالوا: ﴿إِنَّكَا آنَتَ مُفْتَرٍ ﴾، وقالوا: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَـّرٌ ﴾.

فعلى الأوّلِ عامٌ في قريش وغيرهم، وحينئذ يكونُ التعريفُ في ﴿ٱلْكَامِلُونَ فِي الْكَامِلُونَ فِي الْكَذْبِ، للجِنس، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: ﴿هُمُ ٱلْكَذْبِ، عَلَى الْحَقِيقَةِ، الكاملُونَ في الكذبِ، فيدخُلُ في هذا العامِّ قُريشٌ دخولًا أوّليًّا، يعني: المُفتَري مُطلقًا مَن لا يؤمنُ بالله ولا بآياتِه، وهُو الكاملُ فيه؛ لأنّ تكذيبَ آياتِ الله لا شيءَ أعظمُ منه.

وأمّا الثاني فعلى وجْهَين: أحدُهما: ﴿الْكَذِبُونَ ﴾: مُطلَقٌ فلا يُقدَّرُ في أيِّ شيءٍ كذبوا، وهُو أيضًا على وجهين: إمّا أن يكونَ قولُه: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ عامًّا والكلامُ واردٌ على الاستدراج، المعنى: اعلَموا أنّ اللفتري منّا ومِنكُم: الذي لا يؤمِنُ بالله ولا باليومِ الآخِرِ ولا بعقابِه، فلا يُبالي بالكذِب، وقد ظهَرَ أنْكمُ الموصوفونَ بذلك، فيلزَمُ أنْكمُ الكاذبون، ودَلّ على هذا الاستلزامِ الفاءُ في قولِه: «فهم الكاذبون». وإمّا أن يُرادَ

الكاذِبُون، أو: إلى الذين لا يؤمِنُون، أي: أولئك هم الكاذبون على الحقيقة الكامِلُون في الكذب؛ لأنَّ تكذيب آيات الله أعظمُ الكذب. أو: أولئك هم الذين عادَتُهم الكذبُ لا يُبالُون به في كلِّ شيء، لا تحجبُهم عنه مُروءةٌ ولا دِين. أو: أولئك هم الكاذِبون في قولهم: ﴿إِنَّمَا آتَتَ مُفْتَرٍ ﴾ [النحل: ١٠١].

[﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَنِهِ اللَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَيْنٌ بِأَلْإِيمَنِ وَلَكِن مَن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِ مْ غَضَبٌ مِن اللّهِ ولَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * ذَلِك بِأَنَّهُمُ السّتَحَبُّوا الْحَيَوةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَ اللّهَ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الْكَفِرِينَ * أُولَتِهِكَ الّذِينَ طَبَعَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِ مَ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ وَأُولَتِهِكَ هُمُ الْعَدَفِلُونَ * لا جَرَمَ أَنْهُمْ فِي الْعَدِفِلُونَ * لا جَرَمَ أَنْهُمْ فِي الْآخِيرِةِ هُمُ الْخَلْسِرُونَ ﴾ ١٠٦-١٠٩]

﴿ مَن كَفَرَ ﴾ بدلٌ مِن ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِنَايَنتِ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١٠٥]، على

بالذين لا يؤمنونَ: قُرَيشٌ، وكان مِن حقِّ الظاهرِ: لم يؤمنوا، فعدَلَ إلى: ﴿لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ لإفادةِ الاستمرار، أي: المُفتري: من استمَرّ على الكُفْرِ ولم يُتوقَّعْ منه تجدُّدُ الإيهان، فيستمرُّ على الكُفْرِ الم يُتوقَّعْ منه تجدُّدُ الإيهان، فيستمرُّ على الكذِب المروءة، ومَن لا إيهانَ له لا مُروءة له، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أولئكَ همُ الذين عادَتُهم الكذِب» لا يَحجُبُهم عنه مروءةٌ ولا دين.

وثانيهها: ﴿ٱلْكَلْدِبُونَ ﴾ مُقَيِّدٌ بحسَبِ اقتضاءِ المقام، وهو المرادُ مِن قولِه: ﴿وَأَوْلَكَيْكَ هُمُ ٱلْكَلْدِبُونَ ﴾ في قولِهم: ﴿إِنَّمَا آنَتَ مُفْتَرٍ ﴾.

قولُه: (﴿ مَن كَفَرَ ﴾: بِـدَلٌ مِنَ: ﴿ اللَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾)، فـإنْ قلتَ: كيفَ يصحُّ البدَلُ، وأنّ قولَه (١): ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِ ﴾ وهم ما كَفَروا بعدَ الإيهان؟ قلتُ: كلّها كان الرّدُّ أبلَغ كان في الإفحام أدخَل.

وإنَّما عدَلَ من ظاهرِ قولِه: «بل أنتُم مفتَرونَ» إلى قولِه: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ

⁽١) من قوله: ﴿ وَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلْكَلْدِبُوكَ ﴾ في قولهم: ﴿ إِنَّمَاۤ أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾ إلى هنا، سقط من (ح).

أن يجعلَ ﴿وَأُولَكَمِكَ هُمُ ٱلْكَذِبَ مَن كَفَرَ بالله من بعدِ إيهانه، واستثنى منهم المُكْرَه فلَمْ منه. والمعنى: إنها يَفتري الكذبَ مَن كَفَرَ بالله من بعدِ إيهانه، واستثنى منهم المُكْرَه فلَمْ يدخلُ تحت حُكمِ الافتراء، ثم قال: ﴿وَلَكِكن مَن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ أي: طابَ به نفسًا واعتقدَه، ﴿ فَعَلَيْهِمْ غَضَبُ مِن اللّهِ ﴾. ويجوزُ أن يكون بَدَلًا من المبتدأِ الذي

لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ليكونَ إشعارًا بأنّ بينَ الإيهانِ وبينَ الكذِبِ مُنافاةً، والكذِبُ مِن شيمةِ مَن عَدِمَ الإيهان (١)، تعريضًا بهم، وبَعْثًا على التفكُّرِ في أنّ الكاذبَ منهُ ومنهم مَن هُو، ثُمّ إذا ذهبَ إلى إبدالِ: ﴿ مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَنهِ * [النحل: ١٠٦] منهُ على أنّ المرادَ: مَن كان متمكِّنًا منَ الإيهان، ثُمّ أعرَضَ للعِنادِ والتمرُّدِ، كقولِه: ﴿ أُولَتِكَ الّذِينَ اَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِاللّهُ مَن المُناقِ القُصْيا في المطلوبِ، وأيضًا جعَلَ ذلك سُلّمًا وتخلُّصًا إلى ما فعَلوا بأولئكَ السادةِ منَ المُثلةِ، والصّدِّ عن الدِّين، فإنهُ أشنَعُ وأقبَحُ.

قولُه: (﴿ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا ﴾ أي: طابَ به نَفْسًا)، بَيْنَ بهذا مآلَ معناه وإعرابِه، أمّا المعنى، فلأنّ الشَرحَ هُو الكشْف، تقولُ: شرَحْتُ الغامضَ: إذا فسّرتَه، فإنّ الغامضَ عمّا يَضيقُ به الصّدرُ ولا تَطيبُ به النفْس. وأمّا الإعراب، فلأنّ ﴿ نَفْسًا ﴾: منصوبٌ على التمييز، كذا ﴿ صَدْرًا ﴾، وفي «اللّباب»، أي: شرَحَ صَدْرَهُ، فصَرفَ الفعلَ إلى المضاف فانتَصَبَ على التمييز، فكأنهُ قال: شرَحَهُ صَدْرًا، أي: قَبِلَهُ على اختيار.

الرّاغب: أصلُ الشّرح: بَسْطُ اللّحمِ ونحوِه، يقال: شرَحتُ اللّحمَ وشرّحتُه، ومنهُ شَرْحُ الصّدر، أي: بَسْطُه بنُورٍ إلهي وسَكينةٍ مِن جهةِ الله ﴿ٱلرّنَشَرَحُ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: ١]، وشرحُ المُشكِل منَ الكلام: بَسْطُه وإظهارُ معانيه(٢).

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ بدَلًا منَ المبتدأِ)، عطفٌ على قولِه: « ﴿وَمَن كَفَرَ ﴾: بدَلٌ من ﴿ اللَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ عِنَايَنتِ اللَّهِ ﴾».

⁽١) من قوله: «الذين لا يؤمنون ليكون إشعارًا» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٤٤٩.

هو ﴿ أُولَتِكَ ﴾ على: ومَن كَفَرَ بالله مِن بعدِ إيهانه هم الكاذبون. أو مِن الحَبَرِ الذي هو ﴿ الْكَذِبُوبَ ﴾ على: وأُولئك هم مَن كَفَرَ بالله من بعدِ إيهانه. ويجوزُ أن ينتصبَ على الذمّ. وقد جوّزوا أن يكونَ ﴿ مَن كَفَرَ بِاللهِ ﴾ شرطًا مُبتدأ، ويُحذف جوابُه ؛ لأنّ جوابَ ﴿ مَن شَرَحَ ﴾ دالٌ عليه، كأنه قيل: مَن كَفَرَ بالله فعليهم غضب، إلا مَن أكرِه، ولكن مَن شرحَ بالكُفرِ صدرًا فعليهم غضب. روي: أنّ ناسًا من أهلِ مكّة فُينُوا فارتدُّوا عن الإسلام بعد دُخولِهم فيه، وكان فيهم مَن أكرِه فأجرى كلمة الكُفرِ على لسانِه وهو مُعتقِد للإيهان، منهم: عيّار، وأبواه ياسِرٌ وسميّة، وصُهيب، وبِلال، على لسانِه وهو مُعتقِد للإيهان، منهم: عيّار، وأبواه ياسِرٌ وسميّة، وصُهيب، وبِلال،

قولُه: (وقد جَوّزوا أن يكونَ ﴿ مَن كَفَرَ بِأَنَّهِ ﴾ شَرْطًا مُبتدأً)، وهُو قولُ أبي عليِّ الجُبّائي، أي: مَن كفَرَ استَحقّ الغَضَبَ والعقابَ إلّا مَن أُكرِه.

قولُه: (رُوِيَ أَنَّ ناسًا مِن أهلِ مكّةَ فُتِنوا) إلى آخرِه، ذكرَ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»: عن ابن عمر: كان عمّارٌ وأمُّهُ سُمَيّةُ ممّن عُذَّبَ في الله، ثُمّ أعطاهُم عمّارٌ ما أرادوا بلسانِه واطمأنّ قلبُه بالإيهان، فنزَلتِ الآية، وهذا ممّا اجتمَعَ عليه أهلُ التفسير^(١).

ورَوى النّسائيُّ، عن عَـمْرِو بن شُـرَحْبيل، عن رَجُل منَ الصّحابة، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مُلِئَ عَمَّارٌ إيهانَا إلى مُشاشِه» (٢). المُشاش، بالضمِّ: جمعُ مَشاشَةٍ، وهِيَ رؤوسُ العظام الليِّنة.

قولُه: (منهم عمّارٌ)، مبتدأٌ وخَبَرٌ، «وأبواهُ» معَ ما بعدَه معطوفٌ على «عمّار»، وقولُه: «عُذّبوا»: جملةٌ مستأنفة، فكأنهُ قيل: ما فُعِلَ بهم؟ فقيل: عُذّبوا، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿ يَنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا ﴾ [الأحزاب: ٢٣] إلّا أنّ صدَقُوا: صفةٌ لرجال، هذا على أنّ عمّارًا ممّن عُذّبَ على ما رُويَ في «الاستيعاب»، فقولُه: «فأمّا سُمَيّةُ وأمّا عمّارٌ» تفصيلٌ لقولِه: «عُذّبوا»، وقيل أبواه: مبتدأٌ والخبَرُ: «عُذّبوا»، وأنّ عمّارًا ما عُذّبَ على ما عليه ظاهرُ كلام المصنّف.

⁽۱) «الاستيعاب» (۳: ١١٣٦).

⁽٢) أخرجه النسائيّ (٨: ١١١)، وابن ماجه (١٤٧)، وأبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (١: ١٣٩)، وصحّحه ابن حِبّان (٧٧٦)، وفيه تمامُ تخريجه.

وخبّاب، وسالم: عُذّبوا، فأمّا سميّة: فقد رُبِطتْ بين بعيرَيْن ووُجئ في قُبلها بحرْبة، وقالوا: إنكِ أسلمتِ من أُجلِ الرِّجال. فقُتِلت، وقُتل ياسر، وهما أولُ قتيلَيْن في الإسلام، وأمّا عبّارٌ فقد أعطاهم ما أرادُوا بلسانِه مُكرَهّا. فقيل: يا رسولَ الله، إنَّ عهارًا ملي ٌ إيهانًا من قَرْنه إلى قَدَمِه، واختلطَ الإيهانُ بلَحْمِه عارًا كَفَر، فقال: «كلّ، إنَّ عهارًا ملي ٌ إيهانًا من قَرْنه إلى قَدَمِه، واختلطَ الإيهانُ بلَحْمِه ودَمِه» فأتى عبّارٌ رسولَ الله يَسِيُّ وهو يبكي، فجعل النبيُ يَسِيُّ يمسحُ عينيه وقال: «ما لكَ ؟! إنْ عادوا لك فعُدْ لهم بها قُلْت». ومنهم جَبْر مولى الحَضْرميّ، أكرهه سيّدُه فكفَر، ثم أسلمَ مولاه وأسلم، وحَسُن إسلامُهما، وهاجَرا. فإن قلت: أيُّ الأمرَيْن أفضل: أفِعلُ عبَّارٍ أمْ فعل أبوَيْه؟ قلت: بل فعلُ أبويْه؛ لأنَّ في ترْكِ التقيَّة والصبرِ على القتل إعزازًا للإسلام.

وقد رُوي: أنَّ مُسيلمةً أخذ رجلَيْن فقال لأحدِهما: ما تقولُ في محمد؟ قال: رسولُ الله. قال: فها تقولُ في؟ قال: أنتَ أيضًا، فخلّاه. وقال للآخر: ما تقولُ في محمد؟

قوله: (إعزازًا للإسلام)؛ لأنّ المُخالف إذا رأى أنّ المسلم يَبدُلُ مالَه ورُوحَه دونَ دينِه أيقَنَ أنّ مِثلَ هذا الدِّين لا يكونُ إلّا حقًا، يَنصُرُه قولُه تعالى: ﴿ وَقَالَت طَآبِفَةٌ مِنْ اَهْلِ الْكِتَبِ اَيْقَنَ أَنْ مِثلَ هذا الدِّين لا يكونُ إلّا حقًا، يَنصُرُه قولُه تعالى: ﴿ وَقَالَت طَآبِهَ مُنَاهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهِ اللهُ عَن رسولِ الله عَلَيْهُ مَا وَصَحابِه: «هل يَرتَدُّ أحدٌ منهم عن دينِه بعدَ أن يَدخُلَ فيه سَخْطةً له؟ قال: قلتُ: لا. قال: ... وكذلك الإيمانُ إذا خالطَ بَشاشتُه القلوبَ... الحديث (٢).

⁽١) من قوله: ﴿ ﴿مَامِنُواْبِالَّذِى أَنْزِلَ عَلَى اَلَّذِينَ مَامَنُوا وَجَمَهُ النَّهَارِ وَأَكْفُرُواْ ءَاخِرَهُۥلَعَلَهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾؛ إلى هنا، لم يرد في (ح).

⁽٢) أخِرجه البخاريّ (٧)، ومسلم (١٧٧٣)، من حديثِ ابن عبّاسِ رضيّ الله عنهما.

قال: رسولُ الله. قال: فها تقول في ؟ قال: أنا أصم . فأعادَ عليه ثلاثًا، فأعادَ جوابَه، فقتَلَه، فبلغ ذلك رسولَ الله عَلَيْ ، فقال: «أمَّا الأوَّلُ فقد أخذ برُخصة الله، وأمّا الثاني فقد صَدَعَ بالحق ، فهنيتًا له ». ﴿ ذَلِك ﴾: إشارةٌ إلى الوَعيد، وأنَّ الغضب والعَذابَ يَلحقانِهم بسبب استحبابِهمُ الدُّنيا على الآخرة ، واستحقاقِهم خِذْلانَ الله بكفرهم ، ووَأُولَكَ مِكُ هُمُ ٱلْفَنْفِلُون ﴾: الكامِلُون في الغَفْلة الذين لا أحَدَ أغفلُ منهم ؛ لأنَّ الغفلة عن تدبُّرِ العواقب هي غايةُ الغَفْلة ومُنتهاها.

قولُه: (واستحقاقِهم خِذْلانَ الله بكُفرِهم)، جعَلَ سببَ وَعيدِ مَن شرَحَ بالكُفْرِ صَدْرًا ـ وهمُ الذين ارتَدّوا بعدَما دَخَلُوا في الإسلام ـ شيتَيْنِ؛ أحدُهما: استحبابُ الحياةِ الدُّنيا على الآخِرة، وفيه إشارةٌ إلى فَضْلِ ما فعَلَ أبو عبّارٍ على عبّار. وثانيها: استحقاقُ خِذلانِ الله بكُفرِهم، وإنّها علّلَ الخِذلانَ بالكُفْر؛ لأنّ قولَه: ﴿لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَنْوِينَ ﴾ مِن وضعِ المُظهَر موضعَ المُضمَرِ للعِلّية.

ثُم آذَنَ بأنهم أحِقّاءُ بأنْ يُطبَعَ على قلوبِهم وعلى سَمْعِهم وعلى أبصارِهم لذلك الوَصْفَينِ بقولِه: ﴿ أُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْغَنْفِلُونَ ﴾ ، بقولِه: ﴿ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْغَنْفِلُونَ ﴾ ، بقولِه: ﴿ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْغَنْفِلُونَ ﴾ ، وتمّم بقولِه: ﴿ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْغَنْفِلُونَ ﴾ ، واللامُ للجِنس، ليُفيدَ ما قال: ﴿ أُولئكَ همُ الكامِلُونَ فِي الغَفْلَةِ » ، أي: إن تُصُوِّرَ حقيقةُ الغافِلين، فهم لا يَعْدُونَ تلك الحقيقة، ومِن ثمّ قال: ﴿ الذين لا أَحَدَ أَغْفَلُ منهم، ثُمّ لمّا أرادَ أَن يُبَيِّنَ المَوْيقَيْنِ والبُعدَ بيْنَ المُرْتَبَيْن، أعني: الثابِتينَ على الإسلام، والنّاكِصِينَ عنه ، قيل: ﴿ ثُمَّ إِنَ كَالَةُ على تباعُدِ حالِ هؤلاءِ مِن حالِ أولئك ».

وقوبِلَ تلك التوكيداتُ السابقةُ بمجرّدِ اللام في قولِه: ﴿لِلَّذِينَ هَاجَكُواْ ﴾ حيثُ أُوقَعَه خبَرًا لـ إنّ»، على ما قال: ﴿إنّهُ هُم لا عليهم، بمعنى أنهُ: وَلَيُّهم وناصِرُهم لا عَدوُّهم وخاذِهُم »، يدُلُّ على المقابَلةِ تفسيرُ المؤلَّف قولَه: ﴿وَأَتَ اللّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَنْوِينَ ﴾ بقولِه: ﴿واستحقاقِهم خِذلانَ الله بكُفْرِهم »، ووضَعَ المُظهَرَ موضعَ المُضمَر في المتقابلين؛ لأنّ قولَه: ﴿لِلّذِينَ هَاجَكُواْ مِنْ بَعَدِ مَا فُتِسْنُواْ ﴾ وُضِعَ موضعَ الرّاجِع إلى قولِه: ﴿إِلّا لَانَّ قُولَه: ﴿ إِلَّا لَا اللهِ مِنْ إِلَا لِيمَنِنَ ﴾ ، ففي الآياتِ جمعٌ معَ التقسيم والتفريق، فالجمعُ:

[﴿ ثُمَّةً إِنَ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَكُواْ مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَنَهَدُواْ وَصَكِبُووۤا إِنَ رَبِّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيثٌ ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسِ تَجَدِلُ عَن نَفْسِهَا وَتُولَقَى كُلُّ نَفْسِ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ ١١٠-١١١]

﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ ﴾ دِلالة على تباعُدِ حالِ هؤلاء من حالِ أُولئك، وهم عمَّارٌ وأصحابُه. ومعنى: إنَّ ربك لهم: أنه لهم لا عليهم، بمعنى: أنه وليُّهم وناصِرُهم لا عدوُّهم وخاذِهُم، كما يكونُ المَلِكُ للرَّجل لا عليه؛ فيكون محميًّا منفوعًا غيرَ مضرور. ﴿ مِنْ بَعَدِ مَا فُتِتُ نُوا ﴾ بالعذابِ والإكراهِ على الكُفر.

وقُرئ: (فَتَنُوا) على البناءِ للفاعل، أي: بعدَما عذَّبوا المؤمنين،

قُولُه: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ ۚ ﴾، والتقسيم: ﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ ﴾، ﴿ وَلَاكِن مَن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِصَدْرًا﴾، والتفريقُ: ﴿وَأَكَ اللَّهَ لَا يَهْدِى ﴾، و﴿ ثُمَّ إِكَ رَبَّكَ لِلَّذِيبَ هَاجَكُرُوا ﴾، والله أعلَمُ بمُرادِه من كلامِه.

ونحنُ إنَّها ساعَدَنا تفسيرُه ﴿لَا يَهْدِى﴾ بالخِذلان، وتعليلُه بالكُفْر، ليقابلُه قولُه: ﴿لِلَّذِينَ هَاجَكُوا ﴾ إلى قولِه: ﴿لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾؛ لأنَّ الغُفْرانَ مقابِلٌ للخِذْلان؛ لأنَّا نُشبتُ للعبدِ أيضًا قُدرةً تُمِّيَّزُ بينَ الفعل الاختياريِّ والقَسْريِّ لتقومَ حُجَّةُ الله عل عبادِه، وعُلِمَ مِن مفهوم كلامِه أنَّ قولَه: ﴿لِلَّذِينَ هَاجَـُرُواْ ﴾: خبرُ ﴿إِنَّ»، والمقدَّرُ نحوَ ناصِرٌ ووَلِيَّ للذين هاجَرُوا، لِقَرينةِ قولِه: خِذلانُ الله بكُفْرِهم، لأنهُ مُقابِلٌ له، كما سبَق.

وقالَ أبو البقاء: خبرُ «إنَّ»: ﴿لَغَفُورِّ رَّحِيمٌ ﴾، و«إنَّ» الثانيةُ واسمُها: تَكريرٌ للتوكيدِ، ومِثْلُه في هذه السُّورة: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِثُوا ٱلسُّوَّءَ بِجَهَالَةٍ ﴾ [النحل: ١١٩] الآية. وقيل: خبَرُه محذوفٌ؛ لأنّ خبرَ الثانيةِ أغنى عن ذلك(١).

قولُه: (وقُرِئَ: «فَتَنوا»، على البناءِ للفاعل)، قرَأَها ابنُ عامر (٢).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٠٨).

⁽٢) جعل الفِعْلَ لهم. يقال: فتَنْتَ الذّهبَ: إذا امتحَنْتَه، فعرَفْتَ جَيِّدَه من رديثِه، فمعنى القراءةِ أنهم هجروا أوطائهم وقد عرفوا ما في ذلك من الشدّة. انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٩٥.

كَالْحَضْرِمِيِّ وَأَشْبَاهِهِ. ﴿ مِنْ بَعْدِهَا ﴾: مِن بعد هذه الأفعال؛ وهي: الهِجرةُ والجهادُ والصَّبر. ﴿ يَوْمَ تَأْتِى ﴾ منصوبٌ بـ ﴿ رَّحِيمٌ ﴾، أو بإضهار: اذكر. فإن قلت: ما معنى النَّفْسِ المُضافة إلى النفس؟ قلت: يقال لعَيْن الشيءِ وذاتِه: نفْسُه، وفي نقيضِه: غيرُه، والنفْسُ: الجُملة كما هي، فالنَّفْس الأُولى: هي الجُملة، والثانية: عَيْنُها وذاتُها، فكأنه قيل: يومَ يأتي كلَّ إنسان يُجادِلُ عن ذاتِه لا يهمُّه شأنُ غيره، كلَّ يقول: نَفْسي نفسي. قيل: يومَ يأتي كلَّ إنسان يُجادِلُ عن ذاتِه لا يهمُّه شأنُ غيره، كلَّ يقول: نَفْسي نفسي.

قولُه: (كالحَضْرَميِّ وأشباهِه)، بيانٌ للفاعل في «عَذَّبوا»، فإنَّ الحضرميِّ كما سبَقَ في «الكشّاف» عذّبَ عبدَه جَبْرًا وأكرَهَه على الكُفرِ، ثُمَّ أسلَمَ الحَضْرميُّ.

قولُه: (﴿ وَمِنْ بَعْدِهَا ﴾ مِن بعدِ هذه الأفعال، وهِي الهجرةُ والجهادُ والصّبرُ)، بناءً على أنّ الثانية ليست بتكريرٍ، وعلى قولِ أبي البقاء: التقديرُ ﴿ إِنَّ رَبَّكَ ﴾ مِن بعدِ الفتنةِ والجهادِ والصّبر.

قولُه: (﴿ وَيَوْمَ تَأْتِى ﴾: منصوبٌ بـ ﴿ رَجِيتُ ﴾ أو بإضهارِ: اذْكُرْ)، والأوّلُ أَدْخَلُ في تأليفِ النّظْم، ليقابِلَ قولَه: ﴿ لَا جَكَرَمَ أَنَّهُمْ فِ ٱلْآخِرَةِ هُـمُ ٱلْخَاسِرُونَ ﴾ [النحل: ١٠٩].

قولُه: (فكأنهُ قيلَ: يومَ يأتي كلَّ إنسانٍ يُجادِلُ عن ذاتِه)، قال صاحبُ «الفرائد»: المُغايَرةُ شَرْطٌ بينَ المضافِ والمضافِ إليه لامتناعِ النِّسبةِ بدونِ المنتسبّيْنِ، فلذلك قالوا: يَمتنعُ إضافةُ الشيءِ إلى نفْسِه، إلّا أنّ المُغايرَةَ قبْلَ الإضافة كافيةٌ، وهِيَ محقّقةٌ هاهنا؛ لأنّ مِن (١) مُطلَق النفْس لا يلزَمُ نفْسُك، ومِن نفْسِك يلزَمُ النفْس، فلمّا أضيف ما لا يكزمُ أن يكونَ نفْسَكَ يكونَ نفْسَك إلى نفْسِك، ومِن نفْسِك يلزَمُ النفْس، فلمّا أضيف ما لا يكزمُ أن يكونَ نفْسَكَ يكونَ نفْسَك محتّ الإضافة، وإنِ اتّحدتا بعدَ الإضافة، فلهذا جازَ «عَيْنُ الشيء»، و«نفْسُ الشيء»، و«كلّ الشيء»، ونحوُها، ولمّا لم تكنِ المُغايَرةُ قبْلَ الإضافةِ في الأسَدِ واللّيث، والحَبْس والمَنْع، لم يجُزُ: أسدُ اللّيث: وحَبْسُ المَنْع، وإنّما قُلنا: إنّ الاتّحادَ بعدَ الإضافةِ لا

⁽١) سقط لفظ «مِن» من النسخة (ح).

ومعنى المجادَلة عنها: الاعتذارُ عنها، كقوله: ﴿ مَتَوُلآهِ أَضَلُونَا ﴾ [الأعراف: ٣٨]، ﴿ مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣]، ونحوُ ذلكُ.

[﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةُ مُطْمَبِنَةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدُامِن كُلِّ مَكَانِ فَكَ فَرَتْ فَرَتْ إِنَّا مِنْكُلُ مَكَانِ فَكَ فَرَتْ بِأَنْفُهُ مَلَا مِنْكُ أَنِهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ * فَكَذَبُوهُ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ وَهُمْ ظَلِمُونَ ﴾ ١١٢-١١٣] وَلَقَدْ جَآءَ هُمْ رَسُولٌ مِنْهُمْ فَكَذَبُوهُ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ وَهُمْ ظَلِمُونَ ﴾ ١١٢-١١٣]

﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْبَيَةً ﴾ أي: جعل القرية التي هذه حالهًا مَثَلًا لكلِّ قوم أنعَمَ الله

يُحِلُّ بالإضافة؛ لأنّ الاتّحادَ يحصُلُ بالاختصاص، والاختصاصُ يحصُلُ بالإضافة، فيكونُ الاتّحادُ أثَرَ الإضافة، فكيفَ يكونُ مانعًا للإضافة؟

وقلتُ: قولُ المصنّف: «فالنّفْسُ الأولى هِي الجُملة، والثانيةُ عَيْنُها، معناه: أنّ اعتبارَ الماهيّةِ غيرُ اعتبارِ الجُملة، فإنّ الجُملةَ يقَعُ فيها اعتبارُ الماهيّة معَ اعتبارِ أفرادِها.

قولُه: (أي: جعَلَ القرية التي هذه حالهًا مثلًا)، ضمّنَ ﴿ضَرَبَ ﴾ معنى (جعَلَ) ليصحّ المعنى؛ لأنّ معنى ضرْبِ المثل: اعتهادُه وصُنعُه، مِن ضرْبِ اللّبِنِ والحاتَم، كأنهُ جعَلَ القرية الموصوفة بها يَليها مفعولًا أوّلًا، و «مثلًا»: مفعولًا ثانيًا، وقريبٌ منه ذكرَ مكّيٌ في قولِه تعالى: ﴿وَاضْرِبُ لَمُم مَثَلًا أَصْحَبُ الْقَرْيَةِ ﴾ [يسّ: ١٣] قال: أصحُ ما يُعطي القياس والنظر في «مثلٍ» و «أصحابِ» أنها مفعولانِ لـ «اضرب»، دليلُه قولُه تعالى: ﴿إِنّمَا مَثُلُ الْحَيَوْقِ الدُّنيَا كَمَاتٍ ﴾ و «أصحابٍ النها مفعولانِ لـ «اضرب»، دليلُه قولُه تعالى: ﴿إِنّمَا مَثُلُ الْحَيَوْقِ الدُّنيَا كَمَاتٍ ﴾ وراحم على المنابِ والمنورِبُ هُم مَثَلَ المَيْوَ الدُّنيَا كَمَاتٍ ﴾ الله المنابِ إلى مفعولينِ بلا خلافٍ والحبر، فعمِلَ فيها، فقد تعدّى «اضرب» الذي هُو لتمثيلِ الأمثالِ إلى مفعولينِ بلا خلافٍ في هذا، فو جَبَ أن يَجْرِي في غيرِ هذا الموضع على ذلك (١).

والفاءُ في قولِه: «فيجوزُ أن يُرادَ قرية» تفصيليّة، والفاءُ في «فضَرَبَها الله مثَلًا» متعلّقٌ بقولِه: «أن يكونَ في قُرى الأوّلينَ قرية».

⁽١) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكّي بن أبي طالب القيسي (٢: ٢٠٠).

عليهم فأبطرَتْهم النَّعمة، فكفَرُوا وتولَّوا، فأنزل الله بهم نِقْمتَه. فيجوزُ أن ترادَ قريةٌ مقدَّرة على هذه الصِّفة، وأن تكونَ في قُرى الأوَّلين قريةٌ كانت هذه حالها، فضَرَبَها الله مَثلًا لمكَّة؛ إنذارًا من مثلِ عاقبتِها. ﴿مُطْمَيِنَةٌ ﴾: لا يُزعِجُها خوف؛ لأنّ الطُّمأنينة مع الأمن، والانزعاجَ والقلقَ مع الخوف. ﴿رَغَدًا﴾: واسعًا. والأنعُم: جمع نِعْمة، على تَرْك الاعتدادِ بالتاء، كدِرْع وأَدْرُع. أو: جمع نُعْم، كبُوْس وأَبُوس. وفي الحديث: نادى منادي النبيِّ ﷺ بالموسم بمِنى: ﴿إنها أيامُ طُعْم ونُعْم فلا تَصُوموا». فإن قلت: الإذاقةُ واللّباس استِعارَتان، فها وجهُ صحَّتِهها؟ والإذاقةُ المُستعارة مُوقَعةٌ على اللّباس المستعار، فها وجهُ صحَّتِهها؟ والإذاقةُ المُستعارة مُوقَعةٌ على اللّباس المستعار، فها وجهُ صحَّتِها؟ والإذاقةُ المُستعارة مُوقعةٌ على اللّباس المستعار، فها وجهُ صحَّتِها؟ قلت: أمّا الإذاقةُ فقد جَرَتْ عندهم مجرى

قولُه: (إِنّها أَيّامُ طُعْم ونُعْم)(١)، وفي روايةٍ لمسلم: أنهُ صلَواتُ الله عليه أمرَ خادِمَه أن يُناديَ أيّامَ التشريق: إنّها أيامُ أكلِ وشُرب(٢).

قولُه: (الإذاقةُ واللّباسُ استعارَتانِ)، خُلاصةُ السُّؤالِ: أنهُ سألَ عن بيانِ استعارةِ ﴿فَأَذَاقَهَا ﴾ واستعارةِ ﴿لِهَاسَ ٱلْجُوعِ ﴾، وعن نسبةِ إحداهُما إلى الأُخرى، فإنهُ تعالى أوقَعَ إحدى الاستعارَتَيْنِ مفعولًا للأُخرى.

قولُه: (أمّا الإذاقة)، يريدُ أنّ الإذاقة بعدَما كانت مستعارة للإدراكِ والإصابة، صارت حقيقة في الإصابة بسبب كشرةِ استعمالِها وشُيوعِها فيها، ثُمّ انتهضَ لبيانِ الجوابِ عن الاستعارةِ الأولى على سبيلِ الاستئناف، بأنْ قال: شبّة ما يُدرَكُ، أي: شبّة ما يُدرِكُ الإنسانُ مِن أثرِ الضّرَر بها يُحِسُّ مِن طَعْم المُرُ والبَشِع، ثُمّ أدخلَ المشبّة في جِنسِ ما يُدرَكُ منَ الطّعم، ثُمّ أطلَقَ ما يُدرَكُ بالفعل على اسم ما يُحسُّ بالفَم، هذا تقريرُ أصل الاستعارة، وأنّها مسبوقة لأن قولَه: «ما يُدرَكُ مِن أثرِ الضّرّر»، بفتحِ إِنْ هذا التشبيه، لا بيانِ أنهًا استعارةٌ تبعيّة؛ لأنّ قولَه: «ما يُدرَكُ مِن أثرِ الضّرّر»، بفتحِ

⁽١) ذكره الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٢: ٢٤٨) وقال: غريبٌ جدًّا.

⁽۲) أخرجه مسلّم (۱۱٤۱)، وأبو داود (۲۸۱۳)، والنسائيّ (٥: ۲٥٢)، والترمذيّ (۷۷۳)، وصحّحه ابن حبّان (۳۲۰۳)، وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٣) في النسخ الخطية: «مسبوقةٌ بمثلٍ»، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشبهُ بالصواب.

الحقيقة؛ لشُيوعِها في البلايا والشدائدِ وما يمسُّ الناسَ منها، فيقولون: ذاقَ فلانٌّ البؤسَ والضرّ، وأذاقَه العذاب؛ شُبِّه ما يُدرَك من طعمِ

الرّاء، اسمُ مفعول، وهُو مِثلُ الفِعْلِ في امتناعِ إيقاعِ الاستعارةِ فيه لامتناع وقوعِه موصُوفًا، ولو أُريدَ تقريرُ التّبَعيّةِ لقيل: شُبّهتْ إصابةُ العذابِ ولحُوقُه بِهم بإذاقةِ (١) الطّعمِ البَشِع المُرّ، ثُمّ سَرَتِ الاستعارةُ من الإذافةِ (٢) إلى «أذاق»، فيكونُ استعارةً مُصرِّحةً تبَعيّة؛ لأنّ المُشبّة المتروكَ أمرٌ عقليّ، وإنّها اضطر إلى هذا التأويل، لأنّ الاستعارة وقعت في لِباسِ الجوع، وقد فرّعَ عليها ﴿فَأَذَاقَهَا ﴾، وهُو لا يُناسبُها ترشيحًا ولا تجريدًا فيُجعَلُ بمعنى الإصابةِ ليكونَ تجريدًا.

الرّاغب: الذّوقُ: وجودُ الطّعم بالفَم، وأصلُه فيها يَقِلُّ تناوُلُه دونَ ما يَكثُر، فإنّ ما يكثُر منهُ يقالُ له: الأكلُ، واختِيرَ في التنزيلِ لفظُ الذّوقِ في العذابِ لأنّ ذلك وإن كان في التعارُفِ للقليلِ فهُو مُستصلَحٌ للكثير، فخصّهُ بالذّكرِ ليعُمّ الأمْرينِ، وكثُر استعهالُه في العذابِ نحوَ: ﴿ لِللّهُ وَقُولُ الْعَذَابَ ﴾ [النساء: ٥٦]، وقد جاء في الرّحمةِ نحوَ: ﴿ وَلَهِنَ أَذَقَنُا ٱلْإِنسَانَ مِنَا رَحْمَةٌ ﴾ [هود: ٩] ويُعبّرُ به عن الاختبار، فيقال: أذَقتُه كذا فذاقَ. ويقال: فلانٌ ذاق كذا، وأنا أكلتُه، أي: خبرتُه أكثرَ ممّا خبر (٣).

وقال: الطّعمُ: تناوُل الغذاء، ويُسَمّى ما يُتناوَلُ منه طَعمٌ وطَعام، ورجلٌ طاعم: حسَنُ الحالِ (٤). وقولُه تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللّهُ لِهَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ ﴾، فاستعمالُ الذّوقِ معَ اللّباسِ مِن أجلِ أنهُ أُريدَ به التجرِبةَ والاختبارَ، أي: فجَعَلَها بحيث تُمارِسُ الجوعَ والحَوْف. وقيل: إنّ ذلك على تقديرِ كلامَيْنِ، كأنهُ قيل: أذاقَها الجُوعَ والحوف والبَسَها لِباسَهما.

⁽١) في النسخة (ف): وتحرُّفه.

⁽٢) في (ح) و(ف): «الإضافة».

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٣٣٢.

⁽٤) «المصدر السابق»، ص٥٢٠.

المُرُ والبَشِع. وأمَّا اللِّباس: فقد شُبِّه به؛ لاشتهالِه على اللابس؛ ما غَشِيَ الإنسانَ والتبَسَ به مِن بعضِ الحوادث. وأمَّا إيقاعُ الإذاقة على لباسِ الجُوع والحوف؛ فلأنه لمَّا وقعَ عبارةً عَمَّا يُغشى منهما ويُلابَس، فكأنه قيل: فأذاقه ما غَشِيهم من الجوعِ والحوف، وهم في نحو هذا طريقانِ لا بدَّ من الإحاطةِ بهما، فإنَّ الاستنكارَ لا يقعُ إلا لمن فَقَدَهما: أحدُهما: أن يَنظُروا فيه إلى المستعارِ له، كما نُظِر إليه هاهنا، ونحوه قولُ كُثيَّر:

قولُه: (وأَمَّا اللّباسُ)، هذا هُو الجوابُ عن بيانِ الاستعارةِ الثانية، أي: شبّهَ ما يغشَى الإنسانَ ويتَلبّسُ به مِن أثرِ الجوع والحَوفِ باللّباسِ الحقيقيّ، والجامعُ: كونُهما مُشتملَيْنِ على الإنسانِ وغاشيَيْنِ له، ثمّ أطلَقَ اسمَ اللّباسِ على ما يَغشى الإنسانَ من أثرِهما، وجعَلَ إضافتَه إليهِما قَرينةً مانعةً عن إرادةِ الحقيقة، فهِيَ استعارةٌ مصرِّحةٌ أَصْليّةٌ تحقيقيّة، لكونِ المشبّهِ المتروكِ عَقْليًّا.

قولُه: (وأمّا إيقاعُ)، هُو الجوابُ عن نسبةِ إحدى الاستعارَتَيْنِ إلى الأُخرى، وتقريرُه أنّ نسبة الاستعارة الأولى إلى الثانيةِ بعدَما جُعِلت حقيقة في الإصابةِ والإدراكِ بسببِ كثرة الاستعالِ نسبةُ تفريع شيء على أصل، ولمّا كانتِ الإذاقة (١) التي هِي بمعنى الإصابةِ صفة ملائمة لغَشَيانِ الجُوعِ والخوف المُشبّهِ باللّباسِ جُعِلت تجريدًا لها، وهذا هو المرادُ مِن قولِه: «فلأنه لمّا وقع عبارة عما يَغْشى ـ منهما» فكأنهُ قيل: فأذاقهم، أي: أصابَهم ما غَشِيهم.

قولُه: (ولهم في نحوِ هذا)، أي: العرَبِ في نحوِ تفريع أذاقَها على لباسِ الجُوع، طريقانِ: طريقُ التجريد، وهُو أن يُفرِّعَ على الاستعارةِ بعدَ تمامِها صفةً ملائمةً للمستعارِ له كما نحن بصَدَدِه. وطريقُ الترشيح، وهِي أن يُفرِّعَ عليها صفةً ملائمةً للمستعارِ منهُ كما في المثالِ الآتي.

في (ح) و(ف): «الإضافة».

غَمْرُ الرِّداءِ إذا تَبَسَّمَ ضاحِكًا غَلِقَتْ لِضِحْكتِهِ رِقابُ المالِ

استعارَ الرداء للمَعْروف؛ لأنه يَصُونُ عِرْضَ صاحبِه صَوْنَ الرداء لِما يُلقى عليه. ووَصَفَه بالغَمْر الذي هو وصفُ المعروفِ والنَّوال، لا صِفة الرِّداء؛ نظرًا إلى المُستعار، كقوله:

رُوَيْدَكَ يا أخاعَمْرِو بنِ بَكْرِ ودُونَـكَ فاعتَجِرْ مِنهُ بشَطْرِ يُنازِعُنِي رِدائي عَبْدُ عَمْرِو ليَالشَّطْرُالذيمَلكَتْيَمِيني

قوله: (غَمْرُ الرِّداءِ إذا تَبَسَمَ) البيت (١)، «غمر الرداء» أي: كثيرُ العطاء، يقال: غَلِقَ الرِّهْنُ: إذا استحَقّه المُرْتهِن، وذلك إذا لم يُفْتَكّ في الوقتِ المشروط. قال زُهير:

وفارَقَتْكَ بروهن لا فِكاكَ لهُ يومَ الوداع فأمسَى الرّهنُ قدغلقا (٢)

أي: ارتَهَنتْ قلبَه فذَهبتْ به، يقولُ: إذا ضحِكَ ضِحكةً أيقنَ السائلُ أنهُ بذلك التبسُّم استَغْلَقَ رقابَ مالِه ويُعطي بلا خلاف.

قولُه: (ووصَفَهُ بالغَمْر الذي هو وَضفٌ للمعروف (٢))، أي: فرَّعَ على المستعارِ له، لأنَّ الغَمْرَ مناسبٌ للرِّداء. وقلتُ: وفيه لأنَّ الغَمْرَ مناسبٌ للرِّداء. وقلتُ: وفيه عُدولٌ عن الظاهرِ؛ لأنَّ الغَمْرَ ليسَ صفةً حقيقيّةً للنّوالِ والمعروف، بل هُو وَصْفٌ للبحرِ المستعارِ أوّلًا للمعروف، يقال: غمَرَهُ الماءُ يغمُرُه غَمْرًا، أي: عَلاه، والغَمْرُ: الماءُ الكثير، فهُو هاهنا تجريدٌ للاستعارةِ بعدَ أنْ كان ترشيحًا، وهذا المثالُ المستشهَدُ به يُشبِهُ استعالُه استعالَ الآية في أنّ التجريدَ ليسَ تجريدًا مَحْضًا.

قولُه: (يَنظروا فيه إلى المستعار)، أي: المستعارِ منه.

قولُه: (يُنازعُني رِداثي)، البَيْتَيْن (٤)، الاعتِجارُ: لفُّ العِمامةِ من غيرِ إدارةِ تحتَ الحنك.

⁽١) لكثيرٌ عزّة في «ديوانه»، ص١٨٣.

⁽۲) «ديوان زهير»، ص٧.

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وصفُ المعروف»، والأمرُ فيه قريب.

⁽٤) لم أهتدِ إلى قائل البيتين فيها بين يديّ من مصادر التخريج.

أراد بردائه سَيْفَه، ثم قال: «فاعتجِرْ منه بشَطْر»، فنظرَ إلى المُستعارِ في لفظ الاعتِجَار، ولو نَظَرَ إليه فيها نحنُ فيه لقيل: فكساهم لباسَ الجُوع والخوف، ولَقالَ كُثَيِّر: ضافي الرداء إذا تبسَّم ضاحكًا. ﴿وَهُمْ ظَلِمُونَ ﴾ في حالِ التِبَاسهم بالظُّلْم، كَثَيْر: ضافي الرداء إذا تبسَّم ضاحكًا. ﴿وَهُمْ ظَلِمُونَ ﴾ والنحل: ٢٨]. نعوذُ بالله من مُفاجأة كقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ تَنُوفَنَهُمُ ٱلْمُلَيِّكُةُ ظَالِيقَ ٱنفُسِمِمْ ﴾ [النحل: ٢٨]. نعوذُ بالله من مُفاجأة النَّقْمةِ والموت على الغَفْلة. وقُرئ: (والحَوْف)؛ عطفًا على اللِّباس، أو على تقديرِ حذفِ المُضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامَه، أصلُه: ولباسَ الخوف. وقُرئ: (لباسَ الخوف. وقُرئ).

[﴿ فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ حَلَىٰلًا طَيِّبُا وَالشَّكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ * إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْنَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ * فَمَنِ اَضْطُرَ غَيْرَ بَاغِ وَلَاعَادٍ فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيثٌ ﴾ ١١٤-١١٥]

لمًّا وعَظَهم بها ذَكَرَ مِن حالِ القرية وما أُوتِيتْ به من كُفرِها وسـوءِ صَنيعها،

الجَوهريّ: الاعتجارُ: لفُّ العِمامةِ على الرّأس. قال الرّاجِز(١):

جاءَتْ به مُعتَجِرًا ببُرْدِه

يقول: يُجاذبُني سَيْفي عبدُ عَمْرو، يريدُ أن يأخُذَه منّي، فقلت: رُوَيْدَكَ! فلي النّصفُ الأعلى منهُ الذي هُو في يميني، وخُذْ أنت النصفَ الأخيرَ منه، فلُفّ على رأسِك. ومِثلُه قولُ الآخَر:

تُقاسِمُهُــم أسيافُنا شـرّ قسمةٍ ففيناغَواشيهاوفيهِمْ صُدورُها(٢)

قولُه: (ضافي الرّداء)، أي: سابِغُه.

قولُه: (وما أوتِيَتْ به مِن كُفْرِها)، أي: أهلكت، الضميرُ في (به) للموصول، يقال: أتى عليهمُ الدّهر، أي: أهلكَهم وأفناهُم، وأصلُه مِن إثيانِ العدوّ.

⁽١) هو دُكَين الرّاجِز. انظر: «الصّحاح» للجوهريّ (٢: ٧٣٧).

 ⁽۲) البیت لجعفر بن عُلْبة الحارثيّ. ذكره الحمدوني في «التذكرة» (۱: ۲۲۲)، وقَبْله:
 لا يكشفُ الغيّاء إلّا ابنُ حُرّةٍ

وصَلَ بذلك بالفاءِ في قوله: ﴿ فَكُلُوا ﴾؛ صدَّهم عن أفعالِ الجاهليَّة ومَذاهبِهم الله من الحلالِ الطيِّب، وشُكرِ الفاسدةِ التي كانوا عليها، بأنْ أمَرَهم بأكْلِ ما رَزَقَهم الله من الحلالِ الطيِّب، وشُكرِ

قولُه: (وصَل بذلك بالفاء في قولِه: ﴿ فَكُلُوا ﴾ صدَّهم عن أفعالِ الجاهليّة ومذاهبِهم الفاسدة)، بيانٌ لرَبْطِ الآياتِ مِن لدُنْ مفتَتح السُّورة، ولقد أسلَفْنا أنّ هذه السُّورة في بيانِ سوءِ أفعالِ قُريْش وقبائحِهم، وفي تذكارِهم ما خوّلَ الله لهم من أنواع النَّعَم، وفي إنذارِهم بيقَم الله وما حَلّ بمَن سبَقَ منَ الأُمَم الخالية، ولمّا عدّد عليهم النَّعَم المتكاثرة من ذِحْرِ الأنعام وفوائدِها وثَمَراتِ النّخيل ومنافع ما يَصِلُ إليهم منَ النّحٰل، وأنذَرَهم بأنواع منَ النّذُر، ثُمّ نعى عليهم ما كانوا يَفتَرونَ على الله منَ اتّخاذِ البناتِ، وقال: ﴿ وَمَعْمَلُونَ يَلِيمَا النّذُر، ثُمّ نعى عليهم ما كانوا يَفتَرونَ على الله منَ اتّخاذِ البناتِ، وقال: ﴿ وَمَعْمَلُونَ يَلِيمَا النّذُر، ثُمّ نعى عليهم ما كانوا يَفتَرونَ على الله منَ المُّلَّقَ في [النحل: ٢٦]، وأرادَ أن يَذكُر نوعًا آخَرَ مِن أفعالِهم، وهُو تحليلهم بأهوائهم ما حرّمَ الله مِن أكلِ المَيْتَة والدّم ولحمِ الخنزير، وتحريمِهم ما أحلَّهُ الله منَ البحائرِ والسّوائبِ والوصائل والحام، وقولِهم: ﴿ مَا فِى بُعلُونِ وَحَريمِهم ما أحلَّهُ اللهُ منَ البحائرِ والسّوائبِ والوصائل والحام، وقولِهم: ﴿ مَا فِى بُعلُونِ اللّهُ مَن المِحائِدِ والسّوائبِ والوصائل والحام، وقولِهم: ﴿ وَصَرَبَ اللّهُ مَثَلُا مُنْ المَائِدَ عَلَى اللهُ مَن البحائِدِ النّه مَن البحائِدِ والسّوائبِ والوصائل والحام، وقولِهم: ﴿ وَصَرَبُ اللّهُ مَثَلُا مُنْ مَنَ البحائِدِ اللّهُ مَن كالتَخلُصُ إلى قولِه: ﴿ وَصَرَبُ اللّهُ مُثَلُا قَرْيَدَ هُ الْكَذِبُ هَنْ اللهِ اللّهُ وَلَكُ عَلْمَ الْكَذِبُ وَلَا تَصَلّهُ الْسَلَائُومُ الْمُنْ الْمَائِ الْكَانِ بَعْ مُلْكَا حَلْلُهُ الْمُنْ الْمَائِدَ وَلَا الْمَامِ الْمَائِولِهُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَلَا مَلْولُهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

فظَهَرَ مِن هذا التقريرِ أنّ المأمورَ به هُو ما عدّدَ الله مِن أوّلِ السُّورةِ منَ المأكولِ والمشروب. أمّا المأكولُ فمنها قولُه: ﴿ وَٱلأَنْعَلَمْ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾ إلى ﴿ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [النحل: ٥] ومنها قولُه: ﴿ وَنُولِ النَّرْعَ وَالزَّيْوُنَ وَالنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَبَ وَمِن كُلِّ النحل: ١١]، ومنها قولُه: ﴿ وَهُو الذِّي سَخَرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُولُوا مِنْهُ لَحْمَا طَرِيًا ﴾ [النحل: ١١]، وأمّا المشروبُ فمنها قولُه: ﴿ أَنزَلَ مِن السّمَاءِ مَأَةً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ ﴾ النحل: ١٠]، ومنها قولُه: ﴿ وَإِنَّ لَكُرُ فِ الْأَعْلَمِ لَعِبْرَةٌ ثَمْتِهِ مُرْمِنَا فِي بُطُونِهِ ٤ [النحل: ٢٦]،

⁽۱) من قوله: ﴿وَمَنهَا قُولُه: ﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُواْ مِنْهُ لَحْمَا طَرِيًا﴾؛ إلى هنا لم يرد في (ح).

إنْعامِه بذلك، وقال: ﴿إِن كُنتُم إِيّاهُ تَعَـ بُدُونَ ﴾ يعني: تُطيعون. أو: إنْ صحَّ زعمُكم أنّكم تَعبُدون الله بعبادة الآلهة؛ لأنّها شُفعاؤكم عنده. ثم عدَّد عليهم محرَّماتِ الله، ونَهاهم عن تحريمِهم وتحليلِهم بأهْوائهم وجَهالاتِهم، دونَ اتّباعِ ما شَرَعَ الله على لسانِ أنبيائه.

وانتصابُ «الكذب» بـ ﴿ لَا تَقُولُوا ﴾، على: ولا تَقُولُوا الكذبَ لِما تَصِفُه السِنتُكم من البَهائم بالحلِّ والحُرمة في قولِكم: ﴿ مَا فِ بُطُونِ هَكَذِهِ ٱلْأَنْعَكِم خَالِصَةٌ السِنتُكم من البَهائم بالحلِّ والحُرمة في قولِكم: ﴿ مَا فِ بُطُونِ هَكِذِهِ ٱلْأَنْعَكِم خَالِصَةٌ لِنَاكُومِ وَكُونَا وَمُحَكَّمٌ مَكَ أَزُوبَحِنَا ﴾ [الأنعام: ١٣٩] مِن غيرِ استنادِ ذلك الوصفِ إلى وحي مِنَ الله أو إلى قياسٍ مُستنِد إليه. واللهمُ مثلُها في قولِك: ولا تقولوا لِما أحلَّ الله: هو حَرام. وقوله: ﴿ هَذَا كُلُّ وَهَذَا حَرَامٌ ﴾ بدلٌ من ﴿ ٱلْكَذِبَ ﴾. ويجوزُ أن يتعلق بـ ﴿ وَتَصِفُ ﴾ على إرادةِ القول، أي: ولا تقولوا الكذبَ لِما تَصِفُه ٱلسنتُكم، فتقول: هذا

ومنها: ﴿ وَمِن ثَمَرَتِ النَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَبِ نَنَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَّرًا ﴾ [النحل: ٦٧]، ومنها: ﴿ يَغْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ ثَخْلِكُ ٱلْوَنْهُ, فِيهِ شِفَآةٌ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٦٩]، والله أعلَم.

قولُه: (أو إنْ صَحِّ زَعْمُكم أنّكم تعبُدونَ الله)، يعني: جاءتِ الشَّرطيَّةُ مؤكِّدةً للكلام، فإمّا أن تُحمَل العبادةُ على الطاعةِ ليُطابِقَ الأمرَ، وهُو: ﴿فَكُلُواْ ﴾، أو أن تُجرى على حقيقتِها، لكنْ على الزّعم الكاذِب.

قولُه: (وانتصابُ «الكذِبِ» بـ ﴿لَا تَـُقُولُوا ﴾)، وهُو يَحتمِلُ أَن يكونَ مفعولًا به، وأَن يكونَ مفعولًا به، وأَن يكونَ مفعولًا به أَن مِثلَ هذا يبتني على أَن القولَ يتَعدّى أَو لا يتعدّى، ففيه قولانِ: فإنْ تعَدّى فهُو مفعولٌ به، وإلّا فمفعولٌ مطلَقٌ.

قولُه: (ويجوزُ أن يتَعلَّق _ أي: ﴿ هَلَا احلَكُ وَهَلا احرامٌ ﴾ _ ب ﴿ تَصِفُ ﴾ على إرادةِ القول)،

حلالٌ وهذا حرام. ولك أن تنصبَ ﴿ ٱلْكَذِبَ ﴾ بـ ﴿ تَصِفُ ﴾، وتجعلَ «ما » مصدريَّة ، وتُعلِّق ﴿ هَذَا حَلالٌ وهذا وتُعلِّق ﴿ هَذَا حَلالٌ وهذا حرام ؛ لوصفِ السنتِكم الكذب، أي: لا تحرِّموا ولا تحلِّلوا لأجْلِ قولِ تَنطِقُ به السنتُكم ويجولُ في أفواهِكم ، لا لأجْلِ حُجَّةٍ وبيِّنة ، ولكن قولٌ ساذَج ودَعُوى فارغة . فإن قلت: هو مِن فصيحِ الكلام وبَلِيْغه ، فإن قلت: هو مِن فصيحِ الكلام وبَلِيْغه ، جعلَ قولَهم كأنه عَيْنُ الكذب وتحْضُه ، فإذا نطقتْ به السنتُهم فقد حَلَّت الكذب

فالفاءُ في: «فتقولَ» في الكتابِ كالفاءِ في قولِه: ﴿فَتُوبُواْ إِلَى بَارِيكُمْ فَأَقْنُلُواْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٥].

قولُه: (ولك أن تَنصِبَ ﴿ ٱلْكَذِبَ ﴾ بـ ﴿ تَصِفُ ﴾)، عطفٌ على قولِه: «وانتصابُ الكذِبِ بـ ﴿ لَا تَعُولُوا ﴾ »، و ﴿ مَا ﴾ : مَصْدَريّة، واللامُ بمعنى: لأجل، وعلى الأوّلِ موصولة، واللامُ صلةٌ لقولِه: ﴿ لَا تَعُولُوا ﴾ .

قولُه: (جعَلَ قولُهم كأنهُ عَيْنُ الكذِبِ وتَحْضُه)، قال الإمامُ والقاضي: كأنّ ماهيّةَ الكذِب وحقيقتَه مجهولةٌ، وكلامُهم يكشفُ عن حقيقةِ الكذِب ويوضِّحُ ماهِيّته (١)، أرادَ أنّ قولَه: ﴿تَصِفُ ﴾ بمعنى: تُوضِّحُ وتُبيِّن؛ لأنّ بعضَ الصَّفاتِ بمنزلةِ الكاشِفِ عن المحدود، والتعريفُ في الكذِبِ للجِنس، فكأنّ الستتَهم إذا أخذتْ في النُّطقِ وصَفتْ ذلك الجِنسَ وكشَفتْ عن حقيقتِه، وعليه قولُ أبي العلاء:

سَرَى بَــرْقُ المَعَرَّةِ بعدَ وهْنِ فباتَ بِرامةٍ يَصِفُ الكَلالا(٢)

هذا، وأمّا ما عليه ظاهرُ كلام المصنّف، فهُو أنّ أصلَ الكلام: لا تقولوا: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ، لأُجْلِ قولِكمُ الكذِبَ. فالقَولُ وصْفٌ بالكذِب في قولِه: «لأُجْلِ قولِ تَنطِقُ به ألسنتُكم» ليُؤذِنَ بأنّ ذلكَ تفَوَّهُ وتقوُّلُ مِن غيرِ تحقيق، كقولِه: ﴿ ذَلِكُمْ مَوَّلُكُمْ بِأَفَرَهِكُمْ ﴾ السنتُكم» ليُؤذِنَ بأنّ ذلكَ تفَوَّهُ وتقوُّلُ مِن غيرِ تحقيق، كقولِه: ﴿ ذَلِكُمْ مَوَّلُكُمْ بِأَفَرَهِكُمْ ﴾ اللهالغة بأنْ قيلَ: [الأحزاب: ٤]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لا لأُجْلِ حُجّةٍ وبَيّنة»، ثُمّ زيدَ في المبالغة بأنْ قيلَ: ﴿ تَصِفُ أَلْسِننَكُ مُ ٱلْكَذِبَ ﴾ ليُعلَم أنّ قولَم مل كثرةِ اتصافِه بالكذب ما ركثرة بمنزلة

⁽١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٣٢)، و«أنوار التنزيل» (٣: ٤٢٤).

⁽٢) «ديوان سقط الزند» للمعرّي، ص٥١.

بَحِلْيَتِهُ وَصُوَّرَتُهُ بِصُورِتِه، كَقُولُم: وجَهُها يَصِفُ الجَهَال، وعَيْنُها تَصِفُ السَّحر. وقُرئ: (الكَذِبِ) بالجرِّ صفةً لـ«ما» المصدريّة، كأنه قيل: لوصْفِها الكذب، بمعنى

الواصفِ له، فإذا نطَقتْ ألسنتُهم بالكذِب، فقد حَلّتِ الكذِبَ بِحلْيتِه، ونحوُه في المبالغة: خارُه صائمٌ وليلُه قائم، فوُصِفَ اليومُ الذي يَصومُ فيه هذا الشخصُ بصفتِه، لكثرةِ صُدورِ هذا الفعلِ فيه، ولذلك وَجهُها(١١) كانَ موصوفًا بالجالِ الفائق، ثُمَّ صارَ حقيقةَ الجالِ ومنبَعَه، بحيثُ هُو الذي يَصِفُ الجَهَال، كقولِ القائل:

أضحَتْ يمينُك مِن جُودٍ مصَوّرةً لابل يمينُكَ منها صورةُ الجُودِ (٢)

فالأسلوبُ منَ الإسنادِ المَجازيِّ. أو تقولُ: إنَّ وجْهَها يَصِفُ الجَمَالَ بلسانِ الحال، على الاستعارةِ المَكْنيَّة، بأنْ تقولَ: إنّها بي منَ الشَّكَلِ والغَنج والدّلال والمَلاحة، هُو الجَمَالُ بعَيْنِه، وقريبٌ منه:

وبي ظَبْيُ أُنسٍ كَمَّلَ الله حُســنَهُ وقالَ لأبصارِ الخلائقِ عَوِّذي (٣) وعن بعضِهم: يعني وَجهَهُ يَذَكُرُ ويُظهِرُ فيه شيئًا فيه الجمال، وهُو الملاحةُ التي هِي

قولُه: (صفة لـ«ما» المصدَريّة)، وهِي حَرْف، والحروفُ لا توصَفُ، والمرادُ وَصْفُ «ما» معَ مدخولهِا، وهُو وَصْفُ السنتِكم، ويُعلَمُ منهُ أنّ «ما» معَ ما بعدَها مَعرِفة؛ لأنّها شبيهةٌ بـ«أن» المصدَريّة وهي حرفٌ والحروفُ لا توصفُ، وهِي معَ ما بعدَها مَعرِفة. قال أبو البقاء في قولِه تعالى: ﴿ وَمَاكَانَ قَوْلَهُمْ إِلّا آن قَالُوا ﴾: الجُمهورُ على فَتْحِ اللام على أنّ اسمَ «كان» ما بعدَ «إلّا»، وهُو أقوى مِن أن يُجعَلَ خبرًا، والأوّلُ اسمًا؛ لأنّ ﴿أن قَالُوا ﴾ يُشبهُ

سبث الجمال.

⁽١) يعني: وجْهُها يصِفُ الجمال.

⁽٢) البيت للحسَين بن مُطيْرٍ، قالَهُ في مدْحِ المهديّ. انظر: «الأغاني» (١٦: ٢٩)، وعزاه ابن حمدون في «التذكرة» (١: ٩٤) لأعرابيّ يمدَحُ معن بن زائدة، وبَعده:

بنورِ وجْهِكَ تُضحي الأرضُ مشرقةً ومِن بنانِكَ يجسري الماءُ بالعسودِ (٣) البيت لابن مُمَدونَ في «تذكرته» (١: ٥٠) من أبياتٍ ومُقطّعاتٍ قالها في أيامِ الغرارةِ والصّبا.

الكاذِب، كقوله تعالى: ﴿ يِدَمِ كَذِبِ ﴾ [يوسف: ١٥]. والمراد بالوَصْف: وصفُها البهائم بالحلِّ والحُرمة. وقُرئ: (الكُذُب)؛ جمع كَذُوب، بالرَّفع، صفةً للألسنة، وبالنصب على الشَّتم، أو بمعنى: الكلِم الكواذب، أو هو جمعُ الكِذاب من قولك: كَذَبَ كِذابًا، ذكرَه ابنُ جنِّي. واللامُ في ﴿ لِنَفْتَرُوا ﴾ من التَّعليل الذي لا يتضمَّنُ معنى الغرض. ﴿ مَتَنَعُ قَلِيلٌ ﴾ خبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: منفعتُهم فيها هم عليه من أفعالِ الجاهليَّة منفعةً قليلة وعِقابُها عظيم.

[﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِن قَبَلٌ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلِكِينَ كَانُوٓا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ ١١٨]

المُضمَر في أنه لا يوصف وهُو أعرَف^(١)، وذهبَ هنا إلى أنّ الكذِبَ: بدَلٌ مِن «ما»، سواءً جعَلْتَها مَصْدَريّةً أو بمعنى «الذي» (٢). وكذا عن ابن جِنّيّ (٣).

قولُه: (﴿ بِدَمِرِكَذِبِ ﴾ [يوسف: ١٨])، قال أي: ذي كذِب، أو وَصْفٌ بالمصدرِ مبالغةً، كأنهُ نفْسُ الكذِب.

قولُه: (أو هُو جمعُ الكِذَابِ)، قال أبو البقاء: ويُقرَأُ بضمِّ الكافِ والذَّالِ وفَتْح الباء، وهُو جمعُ كِذَاب، بالتخفيفِ، مثلَ: كِتابٍ وكُتُب، وهُو مصدَرٌ. وهِيَ معنى قراءةِ مَن قرَأ بفَتحِ الكافِ والباءِ وكسرِ الذّال، وهُو منصوبٌ بـ﴿تَصِفُ ﴾ وهما مصدريّة (١٠).

قولُه: (ذكرَهُ ابنُ جنّيٌ)، وعن بعضِهم: ابنُ جِنّي، بسكونِ الياء، وليست بياءِ النّسَب، وهُو في الأصلِ كُنّيَ فعُرّب وبُنِيَ بالسكون، وكذا وجَدتُ بخَطّ مولاي بهاءِ الدّين القاشيّ رحمهُ الله.

قولُه: (منَ التعليلِ الذي لا يتضمّنُ معنى الغرَض)، فيكونُ للعاقبةِ والصّيرورة.

⁽١) (التبيان في إعراب القرآن) (١: ٣٠٠).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٨٠٩).

⁽٣) قالَه في (المحتسب، (٢: ١٢)، وهو الذي نزع إليه ابن الأنباريّ في (البيان في إعراب القرآن، (٢: ٨٤).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن (٢: ٨٠٩).

﴿مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ ﴾: يعني: في سُورة الأنعام.

[﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا ٱلسُّوَءَ بِجَهَالَةِ ثُمَّ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُواْ إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ١١٩]

﴿ بِهَ هَالَةِ ﴾ في موضع الحال، أي: عَمِلُوا الشُّوءَ جاهلين غيرَ عارفين بالله وبعِقابه، أو: غيرَ متدبِّرِين للعاقبة؛ لغَلَبةِ الشَّهوة عليهم. ﴿ مِنْ بَعْدِهَا ﴾: مِن بعدِ التَّوبة.

[﴿ إِنَّ إِبْرَهِيمَ كَانَ أُمَّةً فَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَرْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ * شَاكِرًا لِأَنْعُمِهُ آخْتَبَنَهُ وَهَدَنهُ إِلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ * وَءَاتَبْنَهُ فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلِنَّهُ فِي ٱلْآخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾ ١٢٠-١٢٠]

﴿ كَاكَ أُمَّةً ﴾ فيه وَجُهان: أحدُهما: أنه كان وحدَه أُمَّةً من الأُمم؛ لكَمالِه في جميع صفاتِ الخير، كقوله:

ليس مِنَ الله بمُسْتَنْكُرِ أَنْ يَجِمَعَ العالَمَ في واحِدِ

قولُه: (يعني: في سورةِ الأنعام)، أي: قولَه: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَاكُلَّ ذِى ظُفُرِ﴾ [الأنعام: ١٤٦] الآيــة، واتّصالُ هذه بما قبلَها كاتّصالِها بــه، وسيجيءُ بيانُ الرّبطِ^(١) إن شاءَ الله.

قولُه: (ليسَ منَ الله بمُستنكرٍ) البيت^(٢)، يُروى: «لله»^(٣)، يعني: أنَّ الله تعالى قادرٌ على أن يجمَعَ في واحدٍ ما في الناسِ مِن معاني الفَضْل والكهال.

⁽١) في (ط): (وسيجيء بيانه).

⁽٢) لأبي نواس في «ديوانه»، ص٢٨٨، قاله في وصف الفضل البرمكيّ مستعطفًا الرّشيد في إقالةٍ عثرتِه.

 ⁽٣) لكن بإثبات واو في أوله: «وليس لله»، وهو ما وقع في الأصل الخطي من «الكشاف»، والأول هو ما
ورد في متن «الكشاف» من (ط).

وعن مُجاهد: كان مؤمنًا وحدَه والناسُ كلُّهم كفّار. والثاني: أن يكون «أُمَّة» بمعنى: مأمُوم، أي: يَوْمُه الناس؛ ليأخُذوا منه الخير، أو بمعنى: مؤتمٌ به، كالرُّحْلَة والنَّحْبة، وما أشبة ذلك ممّا جاء من فُعلة بمعنى مَفْعُول، فيكونُ مثلَ قوله: ﴿قَالَ إِنِّ جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ وما أشبة ذلك ممّا جاء من فُعلة بمعنى مَفْعُول، فيكونُ مثلَ قوله: ﴿قَالَ إِنِّ جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ المَامَا ﴾ [البقرة: ١٢٤]. وروى الشّعبيُّ عن فَرُوةَ بنِ نوفلِ الأَشجعيّ، عن ابنِ مسعود أنه قال: إنَّ مُعاذًا كان أُمَّة قانتًا لله، فقلت: غلطت، إنها هو إبراهيم. فقال: الأُمَّة: الذي يُعلِّم الخير، والقانت: المُطيعُ لله ورسولِه، وكان مُعاذٌ كذلك. وعن عمرَ رضي الله عنه أنه قال حين قيل له: ألا تَستخلِف؟ ـ: لو كان أبو عُبيدة حيًّا لاستخلفتُه، ولو كان معاذٌ حيًّا لاستخلفتُه، ولو كان معاذٌ عقول:

قولُه: (بمعنى: مأموم)، أي: مقصود، «يؤُمُّهُ الناسُ» أي: يَقصِدونَهُ ليأخُذوا منهُ الخيرَ. الجوهري: الأمّ، بالفَتح: القَصْد. يقال: أمّه وأمَّه وتأمّه؛ إذا قصدَه.

قولُه: (أو بمعنى: مؤتمٌّ به)، الجَوهريّ: أَعْتُ القومَ في الصّلاةِ إمامةً، واثتَمّ به، أي: اقتَدى به.

قولُه: (كالرُّحلة والنُّخبة)، الجَوهريّ: الرُّحلةُ بالضّمِّ: الوجهُ الذي يُريدُه، يقال: أنتُم رُحْلَتي، أي: الذين أرتحلُ إليهم، والانتخابُ: الاختيارُ، والنُّخبةُ مثلُ النَّجبة، يقال: جاءني في نُجَبِ من أصحابِه، أي: خِيارِهم.

قولُه: (ورَوى الشّعبيُّ عن فَروةَ بنِ نَوْفل)، الحديثُ بتَمامِه رَوى قريبًا منهُ ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعاب»(١).

قولُه: (ولو كان سالمٌ حيًّا لاستَخلفْتُه)، وفي «الكامل» لابنِ الأثيرِ: أنَّ عُمرَ رضيَ الله عنه قيل له: لوِ استخلفْتُه، وقلتُ لربِّي إنْ سألني (٢):

⁽۱) «الاستيعاب» (٣: ٧٠)، وأخرجه الطبريُّ في «التفسير» (١٤: ١٩١)، والطبرانُّ في «المعجم الكبير» (٩٤٦)، والحاكمُ في «المستدرك» (٣: ٢٧١). وقال الهيثميِّ في «مجمع الزوائد» (٩: ٣٧٩): رواه الطبرانيّ، ورجالُه رجال الصحيح، غير حجّاج بن إبراهيم، وهو ثقة.

⁽٢) في النسخة (ح): «لو».

«أبو عُبيدة أمينُ هذه الأُمَّة، ومُعاذ أُمَّةً قانت لله، ليس بينَه وبين الله يومَ القيامة إلا المُرسَلون، وسالِمٌ شديدُ الحُبِّ لله، لو كان لا يَخافُ الله لم يَعْصِه»، وهو ذلك المعنى، أي: كان إمامًا في الدِّين؛ لأنَّ الأئمّة: مُعلِّمو الخَير. والقانت: القائمُ بِما أَمَرَه الله. والحَنيف: المائلُ إلى مِلَّة الإسلام غيرُ الزائلِ عنه. ونفى عنه الشَّرك؛ تكذيبًا لكفَّار

سمعتُ نبيّك يقول: «إنهُ أمينُ هذه الأمّة»، ولو كانَ سالمٌ مَوْلى أبي حُذَيفةٌ حيًّا لاستخلَفْتُه، وقلتُ لرَبّي إنْ سألَني: سَمِعتُ نبيّكَ يقول: «إنّ سالًا شديدُ الحُبِّ لله»، ولم يذكُرْ فيه حديثَ معاذ.

وهذا مؤوّلٌ لِما ذكرَ في «الاستيعاب»، عن عُمرَ أنهُ قال: لو كان سالم حيًّا ما جعَلتُه شورى، وذلك بعدَ أنْ طُعِنَ، وهذا عندي أنهُ كانَ يَصدُرُ فيها عن رأيه، يريدُ أنه لم يكنْ ممّن يَستحِقُ الخلافة؛ لأنّ الأئمّة مِن قُريش، وسالم كان مَوْلى.

قولُه: (أبو عُبيدةَ أمينُ هذه الأمّة)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتَّرمذيِّ، عن أنس، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: ﴿إِنَّ لَكُلِّ أُمَّةٍ أُمينًا، وأمينُ هذه الأمّةِ أبو عُبيدةَ بنُ الجرّاحِ، (١٠).

قولُه: (وهُو ذلك المعنى)، أي: قولُ عمرَ رضيَ الله عنه: «ومعاذٌ أمّةٌ، قانتٌ لله، ليسَ بينَه وبينَ الله يومَ القيامةِ إلّا المُرسَلون^(٢)، ذلك المعنى الذي قالَهُ ابنُ مسعود، وهُو الأمّةُ الذي يُعلِّمُ الخَيْرَ.

قولُه: (والقانتُ: القائمُ بها أمرَهُ الله)، الرّاغب: القُنوتُ: لزومُ الطاعةِ معَ الخضوع، وفُسَّرَ بكلِّ واحدٍ منهُ با في قولِه: ﴿ وَقُومُوا لِللّهِ قَنْنِتِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقولُه تعالى: ﴿ كُلُّ لَلَهُ قَنْنِنُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨] وقولُه تعالى: ﴿ كُلُّ لَلَهُ قَانِنُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٨] قيل: خاضِعونَ، وقيل: طائعونَ، وقيل: ساكنونَ، ولم يَعْنِ به كلّ السُّكوتِ، وإنّا عنى به ما قالَ ﷺ: ﴿ إِنَّ هذه الصّلاةَ لا يصلُحُ فيها شيءٌ مِن كلام الآدَميّين، وإنّا هِي

⁽١) أخرجه البخاريّ (٧٣٤٤)، ومسلم (٢٤١٩)، والترمذيّ (٣٧٩٠)، من حديثِ أنسٍ رضيّ الله عنه.

⁽٢) لم أهتدِ إليه بهذا اللفظ، لكن روى الطبرانيُّ في «الكبير» (٢٠: ٢٩) من حديثِ محمّد بن كعبِ القرَظيِّ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «معاذ بن جبل أمام العلماءِ برَتُوة»، والرّتوة: المنزلة. قال الهيشميَّ في «مجمع الزوائد» (٩: ٣٧٩): رواه الطبراني مرسلًا، وفيه محمّد بن عبد الله بن أزهر الأنصاريّ ولم أعرفه، وبقيّةُ رجاله رجالُ الصحيح.

قُريشٍ في زعمِهم أنهم على ملَّةِ أبيهم إبراهيم. ﴿ شَاكِرًا لِّأَنْفُمِهِ ﴾ رُوي: أنه كان لا يتغدَّى إلا مع ضَيْف، فلم يَجِدْ ذاتَ يوم ضيفًا، فأخَّر غداءَه، فإذا هو بفَوْج من الملائكةِ في صُورة البَشَر، فدَعاهم إلى الطَّعام فخيَّلوا له أنَّ بهم جُذامًا، فقال: الآنَ وَجَبَتْ مُوْاكلَتُكم شُكرًا لله على أنه عافاني وابتَلاكم. ﴿آجْتَبَنُهُ ﴾: اختصَّه واصطَفَاه

قرآنٌ وتسبيح»(١)، وعلى هذا(٢) سُئِلَ: أيُّ الصّلاةِ أفضَل؟ فقال: «طُولُ القُنوت»(٣)، أي: الاشتغالُ بالعبادةِ ورَفْضُ كلِّ ما سِواه، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ إِبْرَهِيمَ كَاكَ أُمَّةً قَانِتًا ﴾(١).

قولُه: (الآنَ وَجَبَتْ مُوَاكِلَتُكُم شُكرًا لله تعالى)، يعني: إنّها يَصِحُّ الشُّكرُ في المُواكَلة إذا كان فيها التكلُّفُ والمشَقّة، ولا شَكَّ أنّ المؤاكلةَ معَ المجذومِ ممّا يَتَقزَّزُ^(٥) منهُ الناسُ وتَنفِرُ منهُ النّفْسُ^(١).

قولُه: (﴿ آَجَتَبَنَدُ ﴾: اختَصَهُ)، قال الرّاغب: جبَبْتُ الماءَ في الحَوْض: جمَعته، والاجتباءُ: الجَمْعُ على سبيلِ الاصطفاء، واجتباءُ العبدِ: تخصيصُه إيّاه بفَيْض (٧) إلهيّ، يتَحصّلُ لهُ منهُ أنواعٌ منَ النّعَم بلا سَعْي منَ العبد، وذلك للأنبياءِ ومَن يُقارِبُهم منَ الصَّديقينَ والشُّهداء، قال تعالى: ﴿ يَجْتَبِي ٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَبَهِدِى ٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيثُ ﴾ [الشورى: ١٣] (٨).

⁽١) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائيّ (١: ١٧٩)، والبغويّ في اشرح السنّة؛ (٣: ٢٣٨)، من حديثِ معاوية بن الحكم السُّلميِّ رضيَ الله عنه.

⁽٢) من قوله: (به كلّ الشُّكوت، وإنّما عني به الى هنا سقط من (ح).

 ⁽٣) أخرجه مسلم (٧٥٦) وابن ماجه (١٤٢١) والترمذيّ (٣٨٧) من حديثِ جابر رضّي الله عنه. وفسره
الإمام النوويّ بقولِه: «المرادُ بالقنوتِ هنا القيامُ باتفاقِ العلماء. وفيه دليلٌ للشافعيَّ ومن يقول كقوله: إن
تطويلَ القيام أفضَلُ مِن كثرةِ الرّكوعِ والسجود». انتهى بحروفِه من «شرح صحيح مسلم» (٣: ٢٩١).

⁽٤) «مفردات القُرآن»، ص٦٨٥.

⁽٥) في (ح) و(ف): ايتضررا.

⁽٦) وذلك لما ثبتَ من قولِه ﷺ: «فِرّ من المجذومِ فِرارَكَ من الأسد»: أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٧٢٢)، وعلّقه البخاريّ (٥٠٠٧)، من حديثِ أبي هريرةً رضى الله عنه. ووقع في النسخة (ح): «وينفر منه الطبع».

⁽٧) في (ط): (بفضل).

⁽٨) لامفر دات القرآن، ص١٨٦ -١٨٧.

للنبوَّة، ﴿وَهَدَنهُ إِلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾: إلى مِلَّةِ الإسلام. ﴿حَسَنَةٌ ﴾ عن قَتادة: هي تَنُويهُ الله بذِكْره، حتى ليس مِن أهل دِينِ إلّا وهم يتولَّونه. وقيل: الأموالُ والأولاد، وقيل: قولُ المصلِّي منّا: كما صلَّيتَ على إبراهيم. ﴿لَينَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾: لِمَنْ أهل الجنَّة.

[﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا ٓ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَاكَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ١٢٣]

﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ في ﴿ ثُمَّ ﴾ هذه ما فيها من تَعْظيمِ منزلةِ رسول الله ﷺ وإجلالِ محلّه، والإيذانِ بأنَّ أشرفَ ما أُوتي خليلُ الله إبراهيمُ عليه السّلام من الكرامة، وأجلَّ ما أُولِيَ من النّعمة: اتّباعُ رسولِ الله ﷺ مِلّتَه. من قِبَلِ أنها دلَّت على تباعُدِ هذا النَّعْت في المَرْتبةِ مِن بَين سائرِ النُّعوت التي أثنى الله عليه بها.

[﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيدٍ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ فِيمَاكَانُواْ فِيدِيمَخْلِفُونَ ﴾ ١٢٤]

قولُه: (هِيَ تنْويهُ الله بذِكْرِه)، وهُو مِن إضافةِ المصدَر إلى الفاعل، ناهَ يَنُوهُ: إذا ارتفَعَ، ونوّهتُ باسمِه: إذا رَفَعْتَ بذِكْرِه.

قولُه: (في ﴿ فَكُمّ ﴾ هذه ما فيها)، إبهاميّة ، نحوَها في قولِه: ﴿ فَغَشِيهُم مِنَ ٱلْيَمِ مَا غَشِيهُم ﴾ [طه: ٧٨]، وفيها تكريرٌ للظّرف، نحوَ قولِهم: فيك زيدٌ راغبٌ فيك، أي: حصَلَ مِن إنْيانِ (ثُمّ) التي تُعطي معنى التّراخي في علُو الرُّتبة مجازًا، تعظيمُ منزِلة رسولِ الله ﷺ ، وإيذانُ أنّ أشرَفَ ما أُوتِيَ خليلُ الله اتّباعُ رسولِ الله ملّتَه، يعني: لمّا أُمِرَ حبيبُ الله باتّباع مِلّةِ خَليل الله حصَلتْ لخليلِ الله منزلةٌ عاليةٌ لا يُدانيها ما وُصِفَ بهِ منَ ابتداءِ قولِه: ﴿ إِنَّ إِبْرَهِيمَ كَانَ حَصَلتُ اللهِ هنا.

قال صاحبُ «الانتصاف»: كأنهُ قال: وههُنا ما هُو أعلى مِن ذلك قَدْرًا ورُتبةً، وهُو أنّ سيَّدَ البشَرِ مأمورٌ بالوَحْي باتّباعِه، ونَصيبُ النبيِّ ﷺ في هذا التعظيم أوفَرُ وأكبر(١).

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۲٤٣).

﴿السَّبَتُ ﴾ مصدرُ سَبَتِ اليهود؛ إذا عظَّمت سَبْتَها. والمعنى: إنها جُعل وَبالُ السَّبت؛ وهو المَسْخ ﴿عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُواْ فِيهِ ﴾ واختلافُهم فيه: أنهم أحلُّوا الصيدَ فيه تارةً وحرَّموه تارة، وكان الواجبُ عليهم أن يتَّفقوا في تحريمِه على كلمةٍ واحدة بعدما حتَّم الله عليهم الصبرَ عن الصيدِ فيه وتعظيمَه. والمعنى في ذِكْر ذلك نحوُ المعنى في ضَرْبِ القرية التي كفرتُ بأنعُم الله مَثلًا، وغيرِ ما ذكر؛ وهو الإنذارُ من سخطِ الله في ضَرْبِ القرية التي كفرتُ بأنعُم الله مَثلًا، وغيرِ ما ذكر؛ وهو الإنذارُ من سخطِ الله

قولُه: (وبالُ السّبتِ)، أي: وبالُ تَـرُكِ تعظيمِ السَّبت. قال مُحيي السُّنّة: قيل: معناه: إنّه جُعِلَ السّبتُ لعنةً على الذين اختَلَفوا فيه، أي: خالَفوا فيه، وقيل: معناه: ما فرَضَ الله تعظيمَ السبتِ إلّا على الذين اختلَفوا فيه (١).

⁽١) «معالم التنزيل» (٥: ٥١) وزاد: أي: خالفوا فيه... فاختاروا تعظيمَ غيِر ما فرضَ الله عليهم، وقد افترضَ الله عليهم تعظيمَ يوم الجمُعة.

على العُصاة والمخالِفين لأوامرِه والخالِعين رِبْقة طاعته. فإن قلت: ما معنى الحُكم بينهم إذا كانوا جميعًا مُحِلِّين أو محرِّمين؟ قلت: معناه: أنه يُجازيهم جزاءَ اختلاف فِعْلِهم في كونهم مُحِلِّين تارَةً ومحرِّمين أُخرى. ووجة آخر؛ وهو: أنَّ موسى عليه السَلام أمَرَهم

قولُه: (فما معنى الحُكم بينَهم؟)، يعني: إنّها يَحسُنُ إطلاقُ الاختلافِ والحُكمُ بينَ الفريقَيْنِ إذا وقَعَ التنازُعُ بينَهم، بأنْ كان بعضُهم مُحِلّين، وبعضُهم مُحرّمين. وأمّا إذا كانوا جميعًا مُحِلّينَ تارةً، ومحرّمينَ أُخرى، فلا يقّعُ التنازُعُ والاختلاف، فها معنى قولِه تعالى: ﴿ لِيَعْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾؟ ووَجْهُ الجوابِ أنّ الاختلاف كها يقَعُ بينَ المتنازعَيْنِ، يقَعُ أيضًا بينَ فعلَيْن وإن لم يقّع التنازُع بينَ القوم.

قولُه: (ووَجْدٌ آخَرُ، وهُو أنّ موسى عليه السلامُ أمرَهم)، إلى آخرِه، هذا الوجهُ رَواهُ الإمامُ عن ابنِ عبّاس، وقال: معنى «اختَلَفوا على نبيّهم» حيثُ أمرَهم بالجمُعةِ فاختاروا السبّت، لأنّ اختلافَهم في السّبتِ كان اختلافَهم على نبيّهم في ذلك اليوم (١).

ويَنصُرُ هذا التأويلَ، ما رَواه البخاريُّ ومسلمٌ وابنُ ماجَه والنّسائيُّ، عن أبي هريرةً رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «نحنُ الآخِرونَ السّابِقونَ يومَ القيامة، بيندَ أنّهم أوتوا الكتابَ مِن قَبْلِنا، وأوتيناهُ مِن بعدِهم، ثُمّ هذا يومُهمُ الذي فُرضَ عليهم، يعني: الجمعة، فاختلفوا فيه، فهدانا الله له، فالناسُ لنا فيه تبَع، اليهودُ غدّا والنّصارى بعدَ غَده (٢)، رواهُ الإمامُ أحمدُ عنه، وقال: إنّ رسولَ الله ﷺ قال: «ما طَلَعتِ الشّمسُ ولا غرَبت على يوم خير مِن يوم الجمعة، هدانا الله له، وأضلّ الناسَ عنهُ، فالناسُ لنا فيه تبَع، اليهودُ يومَ السّبت، والنّصارى يومَ الأحد، إنّ فيه لساعة لا يُوافقُها مؤمنٌ يُصلّي يسألُ الله شيئا إلّا أعطاهه (٣).

⁽١) المفاتيح الغيب، (٢٠: ١٣٧) وقد سبقَ نقلُه عن الإمام البغوي.

 ⁽٢) أخرجه البخاريّ (٨٧٦) ومسلم (٥٥٥) والترمذيّ (٤٨٨) والنسائيّ (٣: ٥٥)، وانظر تمامَ تخريجه في دمسند الإمام أحمده (٧٣٩٩).

 ⁽٣) قمسند الإمام أحمد، (٩٢٣) وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة، (٩٢)، وصحّحه ابن خزيمة (١٧٢٦)، وانظر تمام تخريجه في «المسند».

أن يَجعلوا في الأسبوع يومًا للعبادة، وأن يكونَ يومَ الجُمعة، فأبُوا عليه وقالوا: نريدُ اليومَ الذي فرغَ الله فيه من خَلْق السهاوات والأرض؛ وهو السبت، إلّا شِرُ ذمة منهم قد رَضُوا بالجمعة، فهذا اختلافُهم في السبت؛ لأنَّ بعضهم اختارَه وبعضهم اختارَ عليه الجمعة، فأذِنَ الله لهم في السبتِ وابتلاهم بتحريم الصَّيد فيه، فأطاعَ أمْرَ الله الراضُون بالجُمعة، فكانوا لا يَصِيدُون فيه، وأعقابُهم لم يَصبِرُوا عن الصَّيد، فمسَخَهم الله دون أولئك، وهو يَحكُمُ ﴿بَينَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ ﴾ فيُجازي كلَّ واحد من الفريقين بها يَستوجِبُه. ومعنى ﴿جُعِلَ السَّبَ على البناءِ للفاعل، وقرأ عبدُ الله: (إنَّا أنزَلْنا السَّبتَ).

[﴿ أَدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَبَحَدِلْهُم بِٱلَتِي هِيَ ٱحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّعَن سَبِيلِةٍ * وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْنَدِينَ ﴾ ١٢٥]

﴿ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِكَ ﴾: إلى الإسلام ﴿ بِالْخِكْمَةِ ﴾: بالمقالةِ المُحكَمة الصَّحيحة؛ وهي الدليلُ المُوضح للحقِّ المُزيل للشَّبهة ﴿ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ﴾ وهي التي لا يَخفى عليهم أنك تُناصِحُهم بها وتقصدُ ما ينفعُهم فيها. ويجوزُ أن يريدَ القرآن، أي: ادعُهم بالكتابِ الذي هو حكمةٌ وموعظةٌ حسنة، ﴿ وَجَدَدِلْهُم بِاللَّقِي هِيَ ٱحْسَنُ ﴾: بالطريقةِ

وقال الإمامُ: إنهُ تعالى أمرَ محمّدًا صلواتُ الله عليه بمُتابعةِ إبراهيمَ عليه السّلام، وهذه المتابعةُ إنها تَحصُلُ إذا قُلنا: إنّ إبراهيمَ عليه السلامُ قدِ اختارَ يومَ الجمُعة. وعندَ هذا للسائلِ أن يسألَ: فلمَ اختارَ اليهودُ السبتَ؟ فأُجيبَ: ﴿ إِنَّمَا جُمِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ ﴾ (١).

قولُه: (ومعنى ﴿جُعِلَ ٱلسَّبْتُ ﴾: فُرِضَ عليهِم تعظيمُه)، فعلى هذا ضمّنَ ﴿جُعِلَ ﴾ معنى: فُرِضَ، فأَوْجَبَ باستعانةِ ﴿عَلَى ﴾، وعلى الوجْهِ الأوّلِ قدّرَ مضافّا لتعلُّقِ الجارِّ به، وهُو قولُه: ﴿جُعِلَ وَبِالُ السَّبِتِ على الذين اختلَفوا فيه».

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٢٨٥).

التي هي أحسنُ طُرقِ المُجادَلة مِنَ الرَّفْقِ واللَّين، من غيرِ فَظاظةٍ ولا تَعْنيف، ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُو أَعْلَمُ ﴾ جمم، فمَن كان فيه خيرٌ كَفاه الوعظُ القليل والنَّصيحةُ اليَسيرة، ومَن لا خيرَ فيه عجزتْ عنه الحِيَل، وكأنك تَضربُ منه في حديدٍ بارد.

قولُه: (﴿إِنَّ رَبَّكَ هُو اَعْلَمُ ﴾ بهم)، إلى آخرِه، وضَعَ المُضمَرَ موضعَ قولِه: ﴿مَن يَضِلُ عَن سَبِيلِهِ وَهُو اَعْلَمُ عِالْمُهُ تَدِينَ ﴾، ثُم فصّلَهُ بفَحْوى القرينتَيْنِ، ليُؤْذِنَ بأنّ المدعو في قولِه: ﴿وَيَحْدِلْهُم ﴾، كأنهُ تعالى في قولِه: ﴿وَيَحْدِلْهُم ﴾، كأنهُ تعالى يُسلّيهِ صلَواتُ الله عليه وسلامُه على إذهابِ نفْسِه حسَراتٍ على عدَم إيهانِ القوم، أي: ما عليكَ إلاّ الدّعوةُ إلى الله بالحِكمةِ والموعِظة الحسنة، والمُجادَلةُ على طريقِ اللّين. وأمّا الهِدايةُ والإيهانُ فلا عليكَ. وأشارَ إلى التسليةِ بالإياسِ في قولِه: «وكأنك تَضرِبُ منهُ في حديدِ بارِد»، وإنّها قدّمَ في التنزيلِ ذكْرَ الضّالّين؛ لأنّ الكلامَ فيهم، وبه تقَعُ التسليةُ، وأخرَهُ المصنّفُ بناءَ على قضيّةِ النظم ظاهرًا، ثُمّ إنهُ صلواتُ الله عليه لمّا جَدّ في الإبلاغ، وبالغَ فيه وفي مُجادلتِهم حِرْصًا منهُ على إيهاجِم، وظنًا منهُ أنهُ المُسيطِرُ على الكُلِّ، والقادِرُ على إيجادِ المحدايةِ فيهم، أمِرَ بالدّعوةِ إلى الله بالحِكمةِ والمجادلةِ باللّينِ والرّفق، وعلنَ الأمريْنِ بقولِه: وإنّ رَبّك هُو أَعْلَمُ في وكرّرَ العِلمَ، أي: ما عليكَ إلّا البلاغُ بالحِكمةِ والمجادلةُ باللّينِ اللهُ فيه خيرًا كَفَاهُ ذلك البلاغُ، ومَن عَلِمَ أنهُ لا خيرَ فيه، لا تُجْديهِ تلك المبالغة.

قولُه: (كَأَنْكَ تَضرِبُ منهُ في حديدٍ بارِد)، قال المَيْدانيُّ: هذا مثَلٌ يُضرَبُ لَمَن طمِعَ في غير مَطمَع (١). قالَ الشاعر:

فإذا تساعَدتِ النفوسُ على الهَوى فالخَلْقُ يَضرِبُ في حديدِ بارِدِ (٢)

رَمِن) في قولِه: «مِنهُ»: تجريديّة؛ لأنهُ جَرّدَ منهُ مثلَ الحديدِ الباردِ، و (في حديد » كـ (في » في قولِه تعالى: ﴿وَأَصَّلِحَ لِي فِي ذُرِيَّتِيّ ﴾ [الأحقاف: ١٥].

هيهاتَ تضربُ في حديدٍ بارِدِ

يا خادعَ البخلاءِ عن أموالهِم انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٣٨٦).

⁽١) «مجمع الأمثال» (١: ١٢٥).

⁽٢) لم أهتَدِ إليه. ونظيُره قولُ الشاعر:

[﴿ وَإِنْ عَاقَبَتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوفِبْتُه بِهِ ﴿ وَلَهِن صَبَرَتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّكِينِ * وَاصْبِرُ وَمَاصَبُرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَعَرَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا بَمْ كُونَ * إِنَّ اللَّهَ مَعَ اللَّهِ وَلَا تَعَدُونَ * إِنَّ اللَّهَ مَعَ اللَّهِ وَلَا تَعَدُونَ * إِنَّ اللَّهَ مَعَ اللَّهِ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا بَمْ كُونَ * إِنَّ اللَّهَ مَعَ اللَّهِ مَا أَنْ اللَّهُ مَعَ اللَّهُ مَعَى اللَّهُ مَعَ اللَّهُ مَعَ اللَّهُ مَعْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَلْكُونَ اللَّهُ مَعْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَعْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللِهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللْمُولِقُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُولُولُونَ اللْمُعَالِمُ اللَّهُ اللْمُعَلِّمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعُولُولُولُولُولُولُولُولُولُ اللْمُعُلِيْ اللْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللَّهُ اللْع

سُمِّيَ الفعلُ الأولُ باسم الثاني؛ للمُزاوجة. والمعنى: إنْ صُنِعَ بكم صنيعُ سوء؛ مِن قتل أو نحوِه، فقابِلُوه بمِثْله ولا تَزيدوا عليه. وقُرئ: (وإن عَقَّبْتُمْ فَعَقَّبُوا)، أي: وإن قَفَّيْتُم بالانتصارِ فَقَفُّوا بمِثْل ما فُعِلَ بكم. رُوي: أنَّ المشركين مَثَّلوا بالمسلمين يوم أحد: بَقَروا بُطونهم وقَطعوا مَذاكِيرَهم، ما تَركوا أحدًا غيرَ مُمْثولِ به إلّا حنظلة بن الراهِب، فوقف رسولُ الله ﷺ على حمزة وقد مُثَّل به، ورُوي: فرآه مَبْقُورَ البطن،

قولُه: (سُمِّيَ الفعلُ الأوَّلُ)، أي: ﴿فَعَاقِبُواْ ﴾ باسمِ الثاني، وهُـو: ﴿بِمِثْلِ مَا عُوفِبْتُهُ بِهِـ﴾، وهُو مِن بابِ المشاكلة، سَمَّاهُ المُزاوَجةَ لُغةً، وإنّها المزاوَجةُ: بينَ معنيَيْنِ في الشَّرطِ والجزاء، كقولِ الشاعر:

إذا ما نَهِي النَّاهِي فلَجّ بِيَ الهوى أصاخَ إلى الواشي فلَجّ بهِ الهَجْرُ (١)

قولُه: (إنْ صُنِعَ بَكُم صَنيعُ سَوْءِ مِن قتلِ أو نحوِه، فقابِلوه بمثلِه)، قال القاضي: لمّا أمرَهُ ﷺ بالدّعوةِ وبيّنَ له طرُقَها، أشارَ إليه وإلى مَن يُتابِعُه بتَرْكِ المخالفة، ومُراعاةِ العَدْلِ معَ مَن يُناصِبُهم، فإنّ الدّعوةَ لا تنفَكُّ عنه، مِن حيثُ إنّها تتضمّنُ رفْعَ العاداتِ وتَرْكَ الشهوات، والقَدْحَ في دينِ الأسلاف، والحُكمَ عليهِم بالكُفرِ والضّلال (٢).

قولُه: (حنْظَلَةَ بنَ الرّاهِب)، وفي «الاستيعاب»: هُو حَنْظَلَةُ بـنُ أبي عامرٍ، الرّاهبِ الأنصاريُّ، أبوه: أبو عامر، يُعرَفُ بالرّاهبِ في الجاهليّةِ، قَدِمَ معَ قُريشٍ يومَ أَحُدٍ مُحارِبًا، فَسَيَّاهُ رسولُ الله ﷺ أبا عامرِ الفاسِق، ماتَ بالرّوم كافرًا.

⁽١) للبحتري في «ديوانه» (٢: ٨٤٤).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٢٧).

فقال: «أمّا والذي أحلِفُ به، لئنْ أظفَرن الله بهم لأُمثّلَنَّ بسبعينَ مكانَك»؛ فنزلت، فكفَّر عن يَمينه وكفَّ عمَّا أرادَه. ولا خلاف في تحريم المُثلة، وقد وردتِ الأخبارُ بالنهي عنها حتى بالكَلْب العَقُور. إمّا أن يرجعَ الضميرُ في ﴿لَهُو﴾ إلى صَبْرهم، وهو مصدرُ ﴿صَبَرْتُمْ ﴾، ويراد بالصابرين: المُخاطبون، أي: ولئنْ صَبرتم لَصبرُكم خيرٌ لكم، فوُضِعَ «الصابرون» موضعَ الضمير؛ ثناءً من الله عليهم بأنهم صابرُون على

وأمّـا ابنُهُ حَنْظَلَةُ فهُو المعروفُ بغَسيلِ الملائكة، قُتلَ يومَ أُحُدِ شهيدًا. قالتِ امرأتُه: حَنْظلَةُ أَجْنـبَ وغَسّـلتُ إحدى شِقَيْ رأسِه، فلمّا سـمعَ الهَيْعة (١) خـرجَ، فقُتِلَ، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «رأيتُ الملائكةَ تُغسِّلُه»(٢).

قولُه: (فَوُضِعَ «الصّابِرون» موضعَ الضّميرِ ثناءً منَ الله)، الرّاغب: الصّبرُ: الإمساكُ في ضِيق، يقال: صبَرتُ الدّابّة؛ حبَسْتُها بلا علَف، وصَبَرتُ فلانًا: خلَفتهُ خِلْفةٌ لا خروجَ لهُ منها، والصّبرُ: حبْسُ النفْس على ما يَقتضيهِ العقلُ أو الشّرعُ أو كلاهما، فالصّبرُ: لفظٌ عامّ، وربّها خولِفَ بينَ أسهائِه بحسبِ اختلافِ مَواقِعه، فإنْ كان حبَسَ النّفْسَ لمُصيبة، سُمِّي صَبْرًا لا غيرُ، ويُضادُّه الجُزع، وإن كانَ في مُحاربة سُمّيَ شجاعة، ويُضادُّهُ الجُبْن، وإن كانَ في نائبةِ مُضْجِرة، سُمِّي رَحْبَ الصّدر، ويُضادُّه الضّجَر، وإن كان في إمساكِ الكلامِ سُمِّي كِتْهَانًا، ويُضادُّه المَذْلُ، وقد سَمّى الله تعالى كلّ ذلك صَبْرًا، ونَبّة عليه بقولِه: ﴿وَالصّنبِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالفَمْرَةِ وَجِينَ الْبَأْسِ ﴾ [البقرة: ١٧٧] (٢)، يقالُ: رجُلٌ مَذِلٌ، أي: باذِلٌ لِما عندَهُ مِن مالٍ أو سِرّ (٤).

⁽١) يعني الصيحة، والمرادُ به النفيرُ لجهادِ العدق.

⁽٢) «الاستيعاب» (١: ٣٨٠–٣٨١). والحديثُ المذكور ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» (١: ٥٤٢)، والحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٢: ١٣٧)، من طريقِ ابن إسحاقَ في «المغازي».

⁽٣) المفردات القرآن، ص٤٧٤.

⁽٤) ومنهُ قولُ الشاعر:

ولا تَمَذُلُ بِسِرِّكَ، كلُّ سِرِّ الْمَا جَاوَزَ الإثنين فاشِ انظر: «أساس البلاغة» (مذل).

الشَّدائد. أو وَصَفَهم بالصَّفة التي تحصُلُ لهم إذا صَبَرُوا عن المعاقبة. وإمَّا أن يرجعَ إلى جنسِ الصَّبْر، وقد دَلَّ عليه ﴿صَبَرْتُمْ ﴾، ويُرادَ بالصابرين جِنْسُهم، كأنه قيل: وللصَّبرُ خيرٌ للصابرين، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَ وَأَسْلَحَ فَأَجُرُهُ، عَلَى اللّهِ ﴾ [الشورى: ٤٠]، ﴿وَأَن تَمْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقُوك ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. ثم قال لرسولِه ﷺ: ﴿ وَأَصْبِرُ ﴾ أنت، فعَزَمَ عليه بالصَّبر، ﴿ وَمَاصَبُرُكَ إِلّا بِاللّهِ ﴾ أي: بتوفيقِه وتَثْبيته ورَبْطِه على قلبك، ﴿ وَلا تَحَدَرُنْ عَلَيْهِمْ ﴾ أي: على الكافرين، كقولِه: ﴿ فَلا تَأْسَ عَلَى الْفَوْمِ الْكَفْرِينَ ﴾ وقُرئ: [المائدة: ٢٨]، أو على المؤمنين وما فَعَل بهم الكافرون، ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ ﴾ وقُرئ:

قولُه: (أو وصَفَهم بالصِّفةِ)، عطفٌ على قولِه: «ثناءٌ عليهم منَ الله»، يعني: وضَعَ «الصابِرينَ» موضعَ ضمير المخاطبينَ بَجَازًا؛ لأنهم عندَ الخطابِ ما كانوا صابِرين، فسَهّاهمُ الله به، إمّا لمجرِّدِ المَدْح والثناء؛ لأنّ الصّبرَ مِن أعظم أوصافِ المتقين، وإمّا لاكتسائهم بلِباسِ الصّبرِ جُعِلوا صابِرينَ ترغيبًا على الصّبرِ، وعلى أنْ يُرادَ بالصّابِرينَ الجنسُ لا يكونُ مِن وضع المُظهَر موضعَ المُضمَر، فلا يكونُ مجازًا، بل يكونُ مِن بابِ الكِناية، فيَدخُلُ في هذا العامِّ المخاطبونَ دخولًا أوّليًا.

قولُه: (كَانَهُ قيل: ولَلصَّبرُ خيرٌ للصّابِرينَ)، حاصلُ الوجوهِ: أنَّ معنى التركيبِ أنَّ الصّبرَ عنِ المُعاقَبةِ وتَرْكِ المقابلة خيرٌ منَ استيفائها، كقولِه تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوۤ ا أَقْرَبُ لِلتَّقُوَكِ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿فَمَنَّ عَفَكَا وَأَسْلَحَ فَأَجْرُهُ، عَلَى اللّهِ ﴾ [الشورى: ٤٠].

قولُه: (فعَزَمَ عليه بالصّبر)، الأساس: عزَمْتُ عليكَ (١) لمَا فعَلْتَ كذا، بمعنى: أقسَمْتُ، أي: وَكّد عليه أمرَ الصّبرِ بأنْ أمرَهُ وحدَه بالصّبر، بعدَما حقَهم عليه بالتّركيبِ القسَميّ؛ لأنّ اللامَ في ﴿وَلَهِن صَبَرْتُمْ ﴾ موطّئةٌ للقسَم، وفيه معنى الأمرِ، ثُمّ بيّنَ بأداةِ الحَصْرِ أنّ الصّبرَ عليه سَهْلٌ لكونِه بتوفيق الله وتسديدِه.

قولُه: (وما فعَلَ بهمُ الكافرون)، أي: منَ المُثْلة.

⁽١) قوله: (عزَمْتُ عليك) سقط من (ف).

(ولا تَكُنْ في ضَيْقٍ) أي: ولا يضيقَنَّ صدرُك من مَكرِهم، والضَّيْقُ: تخفيفُ الضَّيِّق، أي: في أمْرِ ضَيِّق. ويجوزُ أن يكون الضَّيْق والضَّيْق مصدرَيْن، كالقِيْل والقَوْل. ﴿ إِنَّ اللّهَ مَعَ اللَّذِينَ اتَّقَواْ ﴾ أي: هو وليُّ الذين اجتَنبُوا المعاصيَ ووليُّ ﴿ ٱلذِينَ هُمْ تُحْسِنُوكَ ﴾ في أعلهم. وعن هَرِم بن حَيَّان: أنه قيل له حين احتُضر: أوص. فقال: إنها الوصيَّةُ من المال، ولا مالَ لي، وأوصيكم بخواتيم سُورةِ النحل.

قولُه: (ولا يَضيقَنَ صَدرُك)، وهُو مِن بابِ «لا أرينَك هاهنا»، أي: ولا تكنْ بحيثُ يَضيتُ صَدرُكَ إذا نابَكَ مِنهم مكروهٌ، أي: لا تُباشِرِ القلَقَ والضّجَر، وذلك مستفادٌ مِن نَهْي كَيْنونَتِه في.ضَيقِ، والعدولِ مِن: «ولا يَضيقُ صدرُك».

قولُه: (والضّيْقُ تخفيفُ الضّيّق)، قال أبو البقاء: ﴿ضَيّقِ ﴾، بفَتحِ الضّاد، فيه وجهانِ: أحدُهما: أنهُ مصدّرُ ضاقَ، مِثلَ: سارَ سَيْرًا، والثاني: هُو مخفّفٌ منَ الضّيّق، أي: في أمرِ ضَيّق، مثلَ سيّد ومَيِّت (١).

قوله: (أي: هو وليُّ الذين اجتنبوا المعاصي، ووليُّ ﴿ ٱلَّذِينَ هُمُ تُحْسِنُونَ ﴾ في أعمالهم)، راعى المُطابقةَ في تفسير الصِّلتَين، ففسَّر الفعليةَ بالفعلية، والاسميةَ بالاسمية.

فإن قلت: ما الوجه في تخصيص إحدى الصّلتين في كونها فعلية، والأخرى اسمية؟ قلت: ليؤذن بأن التقوى مُقدِّمةُ الإحسان، فمن حاول مُلازمةَ الإحسانِ والمواظبةَ عليه يجبُ استِحداثُ التقوى قبله؛ لأنّ التحليةَ بعد التصفية، ثم تخصيصَ الإحسان بالذكر، وإيرادَ الجملة اسمية، وبناءَ ﴿ مُحْسِنُونَ ﴾ على ﴿ هُمْ ﴾ على سبيل تقوِّي الحكم: مُؤذِنٌ باستِدامةِ الإحسانِ واستِحكامِه، وهو مُستَلزِمٌ لاستمرارِ التقوى؛ لأن الإحسانَ إنما يتمُّ إذا لم يَعُدْ إلى ما كان عليه من الإساءة. وإليه الإشارةُ بما ورد: «من حُسْنِ إسلام المرء تركه ما لا يَعنيه "(٢)، وقَطْعُ مُتعلِّقِ التقوى والإحسان ـ على طريقة قوله: فلانٌ يُعطي ويمنع مشعرٌ باتحاد حقيقتيهما، فلا تختصُّ بمُتَّقِ دون مُتَّق، وبمُحسِنِ دون مُحسِن، فيجبُ أن

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٠)، وزاد بعده: «ويُقرَأُ بكَسِرُ الضّاد، وهي لغةٌ في المصدر».

⁽٢) أخرجه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ النحل لم يحاسِبُه الله بها أنعَمَ عليه في دارِ الدُّنيا، وإن ماتَ في يوم تَلاها أو ليلتِه، كانَ له من الأُجْرِ كالذي ماتَ وأحسَنَ الوصيَّة».

يتناولَ جميعَ ما يجب أن يُتقى منه، وما يجبُ أن يُؤتى به من الإحسان، ومن ثَمَّ قدَّر المُصنفُ مُتعلَّقهما جمعًا مُحلَّى باللام الاستغراقي، ومُضافًا إلى المعرفة.

والمعنيُّ بهذه المعيّة: معيّةُ المحبةِ كما ورد: «فإذا أحبَبتُه كنتُ سمعَه...»(١) الحديث.

وهذه التقوى بمنزلة التوبة للعارف، والإحسانُ بمنزلةِ السَّيْرِ والسُّلوك في الأحوال والمقاماتِ إلى أن ينتهيَ إلى مَحْوِ الوهم والوصولِ إلى مخدع الإنسان.

> تمتِّ السّورةُ بحمدِ الله وعَوْنِه وحُسنِ توفيقِه والله أعلَم.

> > * * *

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٢) من بداية الفقرة «قوله: أي: هو وليُّ الذين اجتنبوا الله هنا أثبتُّه من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

سورةُ بَني إسرائيل مكيّة، وآياتُها إحدى عشرةَ ومِئة بنوسسيالة التيمالية

[﴿ سُبْحَنَ الَّذِى أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ - لَيَلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَنَرَكْنَا حَوْلَهُ لِلْإِيَّهُ مِنْ اَيَنْهِنَا ۚ إِنَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ ١]

﴿ سُبْحَنَ ﴾: عَلَمٌ للتَّسبيح كَعُثمانَ للرَّجُل، وانتصابُه بفِعلٍ مُضمَرٍ متروكٍ إِظْهَارُه، تقديرُه: أُسبِّحُ اللهَ سُبْحان، ثُمَّ نَـزَّلَ ﴿ سُبْحَنَ ﴾ مَنزلــةَ الفِعل، فسَدَّ مَسَدَّه،

قولُه: (﴿ سُبَحَنَ ﴾: علم للتسبيح، كعُثمان)، الرّاغبُ: السَّبُحُ: المَرُّ السّريعُ في الماءِ، أو الهواء، يقال: سَبَحَ سَبْحًا وسِباحة، واستُعيرَ لمرِّ النَّجوم في الفَلك، نحو: ﴿ وَكُلُّ فِي فَلَكِ يَسَّبَحُونَ ﴾ [يسّ: ٤٠]، ولَمُجرى الفرّس، نحو: ﴿ وَالسّنِحَنِ سَبْمًا ﴾ [النازعات: ٣] ولسُرعةِ الذّهابِ في العمَل: ﴿ إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًاطُويلًا ﴾ [المزمل: ٧]. والتسبيحُ: أصلُه التنزيةُ للباري سبحانه (١)، وأصلُه المَّرُ السرّيعُ في عبادةِ الله، وجُعِلَ ذلك في فعلِ الخير، كما جُعِلَ الإبعادُ في الشرّ فقيل: أبعدَهُ الله، ثُمّ جُعِلَ التسبيحُ عامًا في العبادات، قولًا كان أو فعلًا أو نيّة، في الشرّ فقيل: أبعدَهُ الله، ثُمّ جُعِلَ التسبيحُ عامًا في العبادات، قولًا كان أو فعلًا أو نيّة،

⁽١) في (ط): (أصله تنزيه الله).

ودلَّ على التنزيهِ البليغِ من جَميعِ القبائحِ التي يُضيفُها إليه أعداءُ الله. و﴿ أَسْرَىٰ ﴾ و «سرى»

قال تعالى: ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَيِّحِينَ ﴾ [الصافّات: ١٤٣]، وقال: ﴿ وَنَحْنُ نُسَيِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾ [البقرة: ٣٠]، و قال: ﴿ وَنَحْنُ نُسَيِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾ [البقرة: ٣٠]، و ﴿ سُبْحَنَ ﴾: أصلُه مصدرٌ كغُفران (١).

قالَ أبو البقاء: سُبحانَ: اسمٌ واقعٌ موقعَ المصدَر، وقد اشتُقَّ منهُ: سبَّحتُ والتسبيحُ، ولا يكادُ يُستعمَلُ إلّا مُضافًا؛ لأنّ الإضافةَ تبيّنُ مَن المعظَّم، فإذا أُفرِدَ عن الإضافةِ كان اسمًا علمًا للتسبيح لا ينصرفُ للتعريف، والألفُ والنّونُ في آخرِه مثلُ عثمان(٢).

وقالَ ابنُ الحاجِب: والدليلُ على أنَّ سُبحانَ علَمٌ للتسبيحِ قولُ الشاعر:

قد قلتُ لِمَا جاءَني فَخْرُهُ سُبحانَ مِنْ عَلْقمةَ الفاخر (٣)

ولولا أنهُ عَلمٌ لوجَبَ صَرْفُه؛ لأنّ الألِفَ والنونَ في غيرِ الصَّفاتِ إنّها يُمنَعُ معَ العلَميّة، ولا تُستعمَلُ علمًا إلّا شاذًا، وأكثرُ استعمالِه مضافًا، وليسَ بعَلَم؛ لأنّ الأعلامَ لا تُضافُ. والتسبيحُ مصدَرُ سبَّحَ، أي: قال: سبحانَ الله، ومدلولُ سُبحانَ: تنزيهٌ لا لَفْظ، لكنْ ورَدَ التسبيحُ بمعنى التنزيه (٤).

قولُه: (ودَلَّ على التنزيهِ البليغ)، وذلك في جَلْبِ هذا المصدرِ في أصلِ التركيبِ للتوكيد، وهُو أُسَبِّحُ تسبيحًا، ثُمَّ أُسَبِّحُ سُبحانًا، ثُمَّ في حَذفِ العامل وإقامتِه مقامَ الدِّلالةِ على أنّ المطلوبَ بالذّاتِ المصدَرُ، والفعلُ تابعٌ، فيُفيدُ الإخبارَ بسُرعةِ وجودِ التنزيه.

وأمّا قولُه: «التَّنزيهِ البليغ من جميعِ القبائح التي يُضيفُها إليهِ أعداءُ الله»، ممّا يَأباهُ مقامُ «الإسراء» إبـاءَ العَيوفِ الوِرْدَ^(٥)، وهُو مُزَيَّفٌ، بل معناه التعجُّب، كما قـال في «النُّور»:

⁽١) «مفردات القرآن»، ص٣٩٣-٣٩٣.

 ⁽٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩) في تفسير قولِه تعالى: ﴿ قَالُواْ سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَمْ تَنَا إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ [البقرة: ٣٢].

⁽٣) للأعشى في «ديوانه»، ص١٤٣.

⁽٤) انظر: «كافية ابن الحاجب» بشرح الرّضّي الإستراباذي (٣: ٢٤٨).

⁽٥) قوله: «إباء العيوفِ الوِرْدَ»؛ العيوف من الإبل الذي يَشَمُّ الماء. وقيل: الذي يَشَمُّه وهو صافٍ فيَدَعه وهو عطشان. والورد: الماء. «اللسان» (عيف) و(ورد).

لُغتان. و ﴿ لَيْلَا ﴾ نَصبٌ على الظَّرف. فإن قُلت: الإسراءُ لا يكونُ إلّا باللَّيل، فها مَعنى ذِكرِ اللَّيل؟ قُلت: الإسراء، وأنه أسرى ذِكرِ اللَّيل؟ قُلت: أرادَ بقَولِه: ﴿ لَيَلَا ﴾ بلَفظِ التَّنكير: تقليلَ مدَّةِ الإسراء، وأنه أسرى به في بعضِ اللَّيلِ

الأصلُ في ذلك أن يُسَبِّحَ اللهَ عندَ رُؤيةِ العجيب مِن صنائعِه، ثُمَّ كثُرَ حتَّى استُعمِلَ في كلِّ متعجَّبِ منه^(۱).

قولُه: (أرادَ بقولِه: ﴿لَيَلا ﴾ بلفظِ التنكيرِ: تقليلَ مُدّة الإسراء، وأنهُ أَسْرى بهِ ﷺ في بعضِ اللّيل). قالَ صاحبُ «الفرائد»: قولُه: أرادَ بقولِه: ﴿لَيَلا ﴾ بلفظِ التنكيرِ تقليلَ اللّذةِ مُسَلّمٌ، وأمّا قولُه: «في بعضِ اللّيل»، فغيرُ مُسلّم؛ لأنّ (ليْلا) يَحتمِلُ الكُلّ، فلا يَلزَمُ البعضُ، فالبَعْضيّةُ بحسَبِ العدَد لا بحسَبِ الجُزّء؛ ولأنهُ لو لم يَذكُرْ (لَيْلاً) بعدَ الإسراءِ لم يُعلَمْ مقدارُ الإسراء، لأنهُ يُمكنُ أنه أسرى به لياليّ، كقولِه تعالى: ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيّ ﴾ [سبا: ١٨].

ومَن قال: إنّ ذكْرَه للتأكيد ليسَ بشيء؛ لأنهُ لا بُدَّ مِن ذِكْرِه، وقراءة عبد الله وحُذَيفة (٢) لو كانت بدونِ لام التعريف، أعني: بعضَ لَيْل، لكانت شاهدة لذلك؛ لأنّ بعضَ اللّيلِ يُمكنُ أن يكونَ المرادُ به بعضَ الليالي، فيكونُ الذي أشرى به ليلًا. وأجيبَ أنّ الاسمَ الحاملَ لمعنى التنكيرِ مُحتمِلٌ لأن يكونَ المراد به (٣) شخصًا أو نوعًا، ويحتمِلُ أن يكونَ للتعظيم والتَّهويل، أو التكثير، أو التقليل، فهُو إذًا كاللّفظِ المشترَك، وإنّها يتبيّنُ معناه بقيامٍ قَرينةٍ مبيّنة، فقولُه: ﴿لَيْلا ﴾ يَحتَملُ أحدَ هذه المعاني، وإنّها يتعيّنُ بمُقيّد. ولا خلافَ أنّ الإسراءَ لم يكنْ أكثرَ مِن ليلة، فجيءَ بليل وقُللَ ليدُلَّ على أنّها كانت في بعضٍ مِن تلك الليلةِ المعلومة، على أنّ تصديرَ السّورة بالكلِمةِ الدالّةِ على التعجُّبِ البليغ، مُنادٍ بحدوثِ أمرِ خارِق للعادةِ وآيةٍ عظيمة لا يَقدِرُ عليها إلّا اللهُ عزَّ وجلّ، وهِي كها قال: «أشرى به في بعضِ اللّيلِ مِن مكة إلى الشام مسيرة أربَعينَ ليلةً». وكذا دِلالةُ قراءةِ عبد الله وحُذَيفة، وما ذهبَ إليه أنّ

⁽١) انظر: (١١:١٤).

⁽٢) يعني: «سبحان الذي أسرى بعبدِه من الليل». انظر: «تفسير الطبري» (٩: ٢).

⁽٣) في (ط): «يكون للافراد».

بعضَ اللَّيل يُمكنُ أن يكونَ المرادُ بهِ (١) بعضَ اللّيالي بعيدٌ جدًّا، ولا يَخفى على أحدٍ أنّ قولَه:

وقالَ في «الانتصاف»: وقد جَرى ذكرُ اللّيلِ في موضع لا يَليقُ بهِ الجوابُ الذي ذكرَه الزخشريُّ، وهُو قولُه: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعِ مِنَ ٱلَّيْلِ ﴾ [هود: ٨١] والظاهرُ أنّ ذكرَ اللّيلِ لتصويرِ السُّرى بصورتِه، أو لأنّ السُّرى دَلَّ على أمرَيْن: السيرِ وكوْنِه ليلا، فأفرِدَ أحدُهما بالذِّكْر تقوية له في ذهنِ المخاطَب، مِثلُه قولُه تعالى: ﴿لَانْنَخِدُوا إِلَنَهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ [النحل: ٥١]، فإنّ الاسمَ الحاملَ للتثنيةِ دالٌ عليها وعلى الجنسيّةِ، فأكّدَ التثنيةَ لأنّها مقصودةٌ بالإبطالِ كها مَرّ (٢).

وأُجيبَ: أنَّ بينَ المقامَيْن بَوْنَا بعيدًا؛ لأنهُ ما وقَعَ النِّراعُ في أنَّ عُروجَه صلَواتُ اللهُ عليه كان ليلًا أو نهارًا، كما وقَعَ في اتّخاذِ الإله والعدّدِ في تلك الآية، وإنّما هُو بيانُ إبداءِ أمرٍ غريبٍ خارِق للعادات.

وأمّا قولُه: ﴿ وَقِطْعِ مِنَ اللَّهِ لَهُ لا عليه، لأنهُ أَنَى باللَّيلِ هناك، ونُكّرَ ليُضمَّنَ المعنى المقصود في الإيرادِ منَ التبعيض. وجيءَ بقولِه: ﴿ مِنَ النَّيلِ ﴾ هنا ليُبيَّنَ أنّ البعض ما هُو، فهذا مَقصُودٌ منصوصٌ فيه البَعْضيّةُ، وذاكَ مُضمَّن. والحاصلُ أنّ إعادةَ الشيءِ لإناطةِ أمرِ زائدٍ أسلوبٌ منَ الأساليب.

وأقولُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ : ويُمكنُ أن يُرادَ بالتنكيرِ التعظيمُ والتفخيم، والمقامُ يقتَضيه، ألا تَرى كيف افتُتِحت السُّورةُ بالكلمةِ المُنبِئة (٣) عنه؟ ثُمَّ وصَفَ المسْرِيَّ به بالعُبوديّة، ثُمَّ أردَفَ تعظيمَ المكانَيْنِ بالحرامِ وبالبَركةِ لِما حولَه تعظيمًا للزّمان (٤)، ثُم تعظيمَ الآياتِ

 ⁽١) في (ف): «يُرادَ به».

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٤٦).

⁽٣) في (ح): «المبنية».

⁽٤) في (ح): «تعظيم الزمان».

.....

بإضافتِها إلى صيغةِ التعظيم وجَمْعِها ليشملَ جميعَ أنواعِ الآيات، وكلُّ ذلك شاهدُ صِدْقِ على ما نحنُ بصَدَدِه، والمعنى: ما أعظمَ شأنَ مَن أسرَى به بمَن حقَّقَ له مقامَ العُبوديّة، وحقَّق (١) استثهالَه للعنايةِ وصحَّح له النِّعمةَ (٢) السَّرمَديّةَ.

﴿لَكُلُ ﴾، أي: ليلٌ له شأنٌ جليل، ليلٌ ذنا فيه الحبيبُ منَ المحبوب، وفازَ في مقامِ الشُّهودِ بالمطلوب، ﴿فَنَدَكُ * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوَ أَدْفَى * فَآوَحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى * مَا كَذَبَ الْغُوَادُ مَا رَأَى ﴾ [النجم: ٨-١١]، فحينئذِ ينطبقُ عليه التعليلُ بقولِه: ﴿إِنَّهُ هُو السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾، أي: السَّميعُ بأحوالِ ذلك العَبْد، والبصيرُ لأفعالِه، العالمُ بكونها مُهذّبة خالصةً مِن شوائبِ الهوى، مقرونة بالصّدقِ والصَّفا، مُستأهِلة للقُربةِ والزُّلْفي. ولا بُعدَ أن يَرجع الضميرُ إلى العبد(٣)، كما نقلَ أبو البقاءِ عن بعضِهم، قال: إنهُ السميعُ لكلامِنا، والبصيرُ لذاتِنا(٤).

وأمّا توسيطُ ضميرِ الفَصْل فللإشعارِ باختصاصِه بهذه الكرامةِ وحده. ولهذا عَقَّبَه بقولِه: ﴿ وَهَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِئْلَ ﴾؛ لأنهُ جاءً مُستطرِدًا لحديثِ الإسراءِ، وسَماعِ الكلامِ ومَنْح القُربةِ والزُّلْفى، والجامعُ أنّ موسى عليه السلامُ إنّها أُعطِيَ التّوارةَ عندَ مَسيرِه إلى الطُّور، وهُو بمنزِلةِ مِعراجِه عليه السلامُ؛ لأنهُ هنالِكَ شُرِّفَ بالكلام، ومُنحَ التكليمَ، وطلَبَ الرُّؤيةَ بمنزِلةِ مِعراجِه عليه السلامُ؛ لأنهُ هنالِكَ شُرِّفَ بالكلام، ومُنحَ التكليمَ، وطلَبَ الرُّؤية وسيَجيءُ في سورةِ النَّجمِ إن شاء اللهُ تعالى الكلامُ في إثباتِ الرُّؤيةِ لسيِّدِنا صلَواتُ الله عليه، وأقوالُ الصَّحابةِ والعلماءِ فيه مستوفى (٥).

⁽١) في (ح): اوصحَّح).

⁽٢) قوله: «وصحح له النعمة» سقط من (ط).

⁽٣) يعني النبي على كما صرَّحَ به أبو البقاء.

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن (٢: ٨١١).

⁽٥) وهي مسألةٌ فيها خلافٌ منصوبٌ بين العلماء. والرؤية بالبَصَرِ قد نقلها البغويُّ في «معالم التنزيل» (٧: ٢٠٥) عن أنسٍ والحسن وعكرمة. وجعلها ابن كثير مقيدةً بالرؤية بالفؤاد، وقال: ومن روى عنه _____ يعني ابن عباس_[الرؤية] بالبصرِ فقد أغرب، فإنهُ لا يصحُّ في ذلك شيءٌ عن الصحابةِ رضيَ اللهُ عنهم. انظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٧: ٤٤٨).

ولعلَّ السَّرَّ في مجيءِ الضَّميرِ مُجمَلاً المُعتمِلاً للأمرَيْنِ: الإشارةُ إلى المطلوب، وأنهُ صلَواتُ الله عليه وسلّم إنّها رأى ربَّ العِزّةِ وسمعَ كلامَه به.

رَوَينا في «صحيح البخاريِّ»، عن أبي هُرَيرة، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «قالَ اللهُ تعالى: مَن عادى لي وَليًّا فقد آذَنْتُه بحَرْب، وما تقرَّبَ إليَّ عَبْدي بشيء أحبَّ إليَّ مِن أداء ما افترضتُ عليه، ولا يزالُ عبْدي يتقرَّبُ إليَّ بالنّوافِل حتّى أُحِبَّه، فإذا أحبَبْتُه كنتُ سمْعَهُ الذي يَسمعُ به، وبصرَهُ الذي يُبصِرُ به، ويدَهُ التي يَبطِشُ بها، ورِجله التي يمشي بها، وإن سألني أعطَيْتُه، وإن استعاذَني أعَذْتُه» الحديث (٢).

وفي «حقائق السُّلَميِّ»(٣): قالَ ابنُ عطاء: طَهُرَ مكانُ القُربةِ وموقفُ الدُّنوِّ عن أن يكونَ فيه تأثيرٌ لمخلوقٍ بحالٍ، فسارَ بنَفْسِه، وسَرى برُوجِه، وسِيرَ^(٤) بسِرِّه، فلا السرُّ عَلِمَ ما فيه الرُّوح، ولا الرُّوحُ عَلِمَ ما يُشاهِدُ السِّر، ولا النَّفْسُ عندَها شيءٌ من خبرِهما، وما هُما فيه، وكلُّ واقفٌ معَ حدِّه، مشاهِدٌ للحقّ مُتلقيّا عنهُ بلا واسطةٍ (٥) ولا بقاءِ بَشَريّةٍ، بل حقٌ تحقَّقَ بعَبْدِه، فحقَّقهُ وأقامَه حيثُ لا مقامَ، وأو حَى إليه ما أو حى جلَّ ربُّنا وتعالى (٢).

وقال: قال رجلٌ لجعفرِ بن محمّد (٧٠): صِفْ ليَ المِعراج، قال: كيفَ أَصِفُ لكَ مَقامًا لم يَسمَعْ فيه جِبريلُ مَعَ عِظَم محلِّه؟

وقال النَّصر اباذيُّ: أسقَطَ العِلَلَ والاعتراضات بقولِه: ﴿أَشْرَىٰ ﴾، ولم يقُلْ: «سَرى»؛ لأنَّ القُدرة تَحْتَمِلُ كلَّ شيء.

⁽١) في (ف): المُنْفَصِلاً ١.

⁽٢) سبقَ تخريجه في أواخرِ تفسير (الحِجْرا.

⁽٣) يعني «حقائق التفسير» لأبي عبد الرّحن السُّلَميّ. سبقَ التعريفُ به.

⁽٤) في (ح) و(ف): ﴿وَسَبَرَ ٤.

⁽٥) في المطبوع من «حقائق التفسير» للسلمي (١: ٣٨١): "مُتَلَقَّ عنه بلا واسطة» دون قوله: «مشاهد للحقِّ». وجاء ما بعده باختلاف يسير، فانظره.

⁽٦) «حقائق التفسير» (١: ٣٨١).

⁽٧) المعروف بالصادق، المتوفى سنة ١٤٨، رحمه الله تعالى.

وقالَ بعضُهم: قيل: ﴿لِلْزِيَهُ مِنْ اَلْاَئِلَا ﴾ فغَمَضَ عيْنَه عن الآياتِ شُغلًا منه بالحقّ، ولم يلتفتْ إلى شيء من الآياتِ والكرامات، فقيلَ له: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٤]، حيثُ لم يَشغَلْك ما لنا عنّا. انتهى ما في «الحقائق»(١).

قولُه: (فقيل: هو المسجدُ الحرام بعَيْنِه)، وهُو الظاهر، لِما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ، عن قَتادة، عن أنسِ بنِ مالكِ بن صَعْصَعة، أنَّ نبِيَّ الله حدَّثهم عن ليلةِ أُسرِيَ به، قال: بَيْنا أنا في الحَطيم، وربَّما قال: في الحِجْر، مضْطَجِعٌ، ومنهم مَن قال: بينَ النائم واليَقْظان، إذْ أتاني آتِ^(٢)، وفي روايةٍ أخرى للبخاريِّ ومسلم، عن أنسٍ قال: كان أبو ذرِّ يُحدَّثُ أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «فُرِجَ سقفُ بَيْتي وأنا بمكّة» (٣).

قولُه: (قال: «وإن كَذَّبوني»)، أي: أنا أُخبِرُهم وإن كذَّبوني.

⁽١) «حقائق التفسير» (١: ٣٨١) بتصرُّف ملحوظ.

⁽٢) أخرجه البخاريّ (٣٣٩٣)، ومسلم (١٦٨)، والترمذيّ (٣٣٤٦)، والنسائيّ (١: ٢١٧).

⁽٣) أخرجه البخاريّ (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣).

بحديثِ الإسراء، فقالَ أبو جَهل: يا مَعشرَ بني كَعبِ بنِ لُؤيّ، هَلمّ، فحدَّنَهم، فمِن بَينِ مُصفِّق وواضِع يدَه على رأسِه تَعجُّباً وإنكاراً، وارتَدَّ ناسٌ مَن كانَ قَد آمنَ به، وسعى رِجالٌ إلى أبي بكر رضي الله عنه فقال: إنْ كانَ قالَ ذلك لقد صَدَق، قالوا: أَتُصدِّقُه على ذلك؟! قال: إنّي لَأُصَدِّقُه على أبعَدَ من ذلك، فسُمِّي الصِّدِيق، وفيهم مَن سافرَ إلى ما ثَمّ، فاستَنْعَتُوه المسجد، فجُلِّي له بَيتُ المَقْدِس، فطفِق يَنظُرُ إليه ويَنعَتُه لهم، فقالوا: أمّا النَّعتُ فقد أصاب، فقالوا: أخبِرْنا عن عِيْرِنا، فأخبَرَهم بعدد جِمالها وأحوالها، وقال: «تَقدَمُ يومَ كذا مع طُلوعِ الشمس، يَقدُمُها جَمَلٌ أوْرَق»، فخرَجوا

قولُه: (هلُمَّ، فحدَّثَهم)، أي: قال: هَلُمَّ فجاؤوا واستمَعوا لحديثِه فحَدَّثهم، فالفاءُ فَصيحة.

قولُه: (تعجُّبًا وإنكارًا)، يشيرُ لقولِه: «مُصفِّقٌ وواضعٌ» من غير ترتيب، وتقديرُه: فلمَّا سمِعوا هذا الكلامَ افترَقوا فِرقَتَيْنِ مِن غيرِ ترتيب، فبعضُهم مُصفِّقٌ مُنكِر، وبعضُهم واضعٌ يدَه على رأسِه متعجّبًا.

قولُه: (مَن ساقَرَ إلى ما ثَمَّ)، ثَمَّ: عبارةٌ عن المسجدِ الأقصى، وما: كنايةٌ عنِ المواضعِ التي حولَ المسجدِ الأقصى.

قولُه: (فاستَنعَتُوهُ المسجد)، رَوَينا في «صحيح البخاريِّ» عن جابـرِ قـال: قـال رسولُ الله ﷺ: لمَّا كذّبني قُريشٌ حينَ أُسرِيَ بي إلى بيتِ المقدِس، قُمتُ في الحِجَر، فجَلى اللهُ تعالى بيتَ المقدِس، فطَفِقتُ أُخبِرُهم عن أبوابه (١) وأنا أنظُرُ إليه» (٢).

قولُه: (جملٌ أورَق)، قال الأصمَعيُّ: الأورَقُ منَ الإبِل: الذي في لونِه بياضٌ إلى سَواد^(٣).

⁽١) وفي (ح) و(ط): «آياته».

⁽٢) أخرجه البخاريّ (٣٨٨٦)، ومسلم (١٧٠).

⁽٣) وحكاةُ عنه الجوهريُّ في «الصِّحاح» (٤: ١٥٦٥).

يَشْتَدُّونَ ذلك اليومَ نحو الثنيّة، فقالَ قائلٌ منهم: هذه والله الشمسُ قد شَرقتْ، فقالَ آخَر: وهذه والله العِيرُ قد أقبلَتْ يَقدُمُها جَملٌ أَوْرَقُ كها قالَ مُحَمَّد، ثُمّ لم يُؤمِنُوا وقالوا: ما هذا إلّا سِحرٌ مُبين، وقد عُرِجَ به إلى السهاءِ في تِلكَ اللَّيلة، وكان العُروجُ به من بَيتِ المَقدِس، وأخبرَ قُريشًا أيضًا بها رأى في السَّهاءِ منَ العَجائب، وأنه لَقِيَ الأنبياءَ وبلغَ البَيتَ المَعمُورَ وسِدْرةَ المُنتَهى.

واختَلَفُوا في وَقتِ الإسراء؛ فقيل: كانَ قَبَلَ الهِجرةِ بسَنة. وعن أنسٍ والحسَن: أنه كانَ قَبَلَ البَعث.

واختُلِفَ في أنه كانَ في اليَقَظةِ أم في المَنام؛ فعَن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها أنها قالت: والله ما فُقِدَ جَسدُ رَسولِ الله ﷺ، ولكن عُرِجَ برُوحِه. وعن مُعاوية: إنّها عُرِجَ برُوحِه. وعن مُعاوية: إنّها عُرِجَ برُوحِه. وعن الحسن: كانَ في المَنامِ رُؤيا رآها، وأكثرُ الأقاويلِ بخِلافِ ذلك، والمسجِدُ الأقصى: بَيتُ المَقدِس؛ لأنه لم يكن حينَيْذِ وراءَهُ مَسجِد. ﴿بَرَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ يُريد: بَركاتِ

قولُه: (وكان العُروجُ بهِ مِن بيتِ المقدس)، رَوى البخاريُّ ومسلمٌ عن أنس، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «قد أُتِيتُ بالبُراق» إلى قولِه: «فَرَكِبتُه حتّى أتَيْتُ بيت المقدِس» (١) إلى قولِه: «ثُمَّ عُرِجَ بنا إلى السّاء» الحديث (٢).

قولُه: (وأكثرُ الأقاويل بخلافِ ذلك)، وقال الشيخُ محيي الدِّين النواويُّ في «شَرْح صَحيح مسلم» (٣): قد خُصَ القاضي عِياضٌ رحَهُ الله في الإسراءِ جُمَلًا حسنَةَ نفيسة، فقال: اختَلَفَ الناسُ في الإسراءِ برسولِ الله ﷺ، فقيل: إنّها كان جميعُ ذلك في المنام (١٤). والحقُّ الذي عليه أكثرُ الناسِ ومُعظَمُ السَّلَف وعامّةُ المتأخّرينَ منَ الفُقَهاءِ والمحدِّثينَ

⁽١) في (ف): به.

⁽٢) أخرجه البخاريُّ (٣٨٨٧)، ومسلمٌ (١٦٢).

⁽٣) يعني النووي في «شرح صحيح مسلم» (١: ٤٩٥).

⁽٤) قائلُّ ذلك هو الإمامُ المازريُّ صاحبُ «المُعلِم بفوائد مسلم»، كما في «إكمال المُعلِم» للقاضي عياض (١: ٩٦).

الدِّينِ والدُّنيا؛ لأنه مُتعبَّدُ الأنبياءِ مِن وَقتِ موسى عليه السَّلام، ومَهبِطُ الوَحي، وهو تَحفُوفٌ بالأنهارِ الجاريةِ والأشجارِ المُثمِرة. وقَرأَ الحسن: (لِيُرِيَهُ) بالياء، ولقد تصرَّفَ الكلامُ على لَفظِ الغائب والمتكلِّم؛ فقيل: ﴿أَشْرَىٰ ﴾ ثُمَّ ﴿بَنَرَكَنَا ﴾ (ليُرِيَه) على

والمُتكلِّمين، أنهُ أُسْرِيَ بجَسَدِه ﷺ، والآثارُ تدلُّ عليه لمَن طالَعَها، ولا يُعدَّلُ عن ظواهرِها إلاّ بدليل، ولا استحالة في حَمْلِها عليه، فيحتاجُ إلى تأويل^(١).

وقالَ مُحيي السُّنّةِ في «المَعالِم»: والأكثرونَ على أنهُ صلَواتُ الله عليه أُسْرِيَ بجَسَدِه في اليقَظة، وتَواتَرتِ الأخبارُ الصَّحيحةُ على ذلك (٢).

وقلتُ: ورَوينا عنِ البُخارِيِّ والتَّرمذيِّ، عن ابنِ عبّاسٍ في قولِه تعالى: ﴿وَمَاجَمَلْنَا اللَّهِ عَالَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُو

وفي «مسند الإمام أحمدَ بن حنبل» عن ابنِ عبّاس رضي الله عنه، قال: شيءٌ أُريَه النبيُ عَيَّةُ فِي اليَقَظةِ، رَآهُ بعَيْنِه حينَ ذُهبَ به إلى البيت (٤)، ولأنهُ قد أنكرتُهُ قُريشٌ وارتدّت جماعةٌ مَن كانوا أسلَموا حينَ سَمِعوه، وإنّها يُنكرُ إذا كان في اليقظة، فإنّ الرُّؤيا لا يُنكرُ منها ما هُو أبعدُ مِن ذلك، على أنّ الحقّ أنّ المعراجَ مرّتانِ، مرّةٌ بالنّومِ وأخرى باليقظه. قالَ محيي السُّنة: رُؤيا أراهُ اللهُ تعالى قَبْلَ الوَحي، بدليلِ قولِ مَن قال: فاستيقظ وهو في المسجدِ الحرام، ثُم عُرجَ به في اليَقظةِ بعدَ الوحي قبلَ الهجرِة بسنةٍ تحقيقًا لرُؤياهُ، كما أنهُ رَأى فتْحَ مكّةَ في المنامِ سنةَ ستَ من الهجرة، ثُمَّ كان تحقيقُه سنةَ ثمانٍ (٥).

 ⁽١) «إكمال المُعْلم بفوائد مسلم» (١: ٩٧٤). ولتمام الفائدة انظر: «الشّفا» للقاضي عياض حيث أوفى على
 الغاية في بحثِ هذه المسألةِ وتحريرِ الخلافِ المنصوبِ فيها على المعهودِ من منهجِه السديدِ رحمةُ الله.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٥: ٥٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٧١٦)، والترمذي (٣١٣٤).

⁽٤) أي: بيت المقدس، كما هو لفظ رواية الإمام أحمد في «المسند» (٣٥٠٠) بإسنادٍ صحيح. وفي (ح) و(ف): «إلى السماء».

⁽٥) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ٦٥).

قِراءةِ الحسَن، ثُمّ: ﴿مِنْءَايَنِينَا ﴾، ثُمّ ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾، وهِيَ طَريقةُ الالتِفاتِ التي هيَ من طُرقِ البَلاغة. ﴿إِنَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ﴾ لأقوالِ مُحمّد ﴿ٱلْبَصِيرُ ﴾ بأفعالِه، العالِـمُ بتَهذُّبِها وخُلوصِها، فيُكرِمُه ويقرِّبُه على حَسَبِ ذلك.

[﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَابَ وَجَعَلْنَهُ هُدًى لِبَنِيَّ إِسْرَّهِيلَ أَلَّا تَنَّخِذُواْ مِن دُونِي وَكِيلًا *ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوجً إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾ ٢-٣]

﴿ أَلَّا تَنَخِذُوا ﴾ قُرِئَ بالياءِ على: (لِئلّا يَتَّخِذُوا)، وبالتاء على: (أي: لا تَتَّخِذُوا) كَقُولِك: كتبتُ إليه: أن افعَلْ كذا، ﴿ وَكِيلًا ﴾: ربًّا تَكِلُون إليه أمورَكُم. ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا ﴾ نَصبٌ على الاختِصاص. وقيل: على النِّداءِ فيمَن قَرَأ: ﴿ أَلَا تَنَّخِذُوا ﴾

قُولُه: ﴿ ﴿ أَلَّا تَنَّخِذُوا ﴾ قُرِئَ بالياء)، أبو عمْرو، والباقونَ: بالتَّاءِ الفَوْقانيَّة (١).

قالَ أبو البقاء: أمّا تقديرُ الياءِ التّحتانيّةِ، فهُو ﴿وَجَعَلْنَهُ هُدَى ﴾؛ لئلّا يتّخِذوا، أو: ﴿ وَمَاتَئِننَا مُوسَى ٱلْكِئنَبَ ﴾ لئلّا يتّخِذوا، وأمّا تقديرُ التاءِ ففيهِ وَجْهان، أنّ «أن» بمعنى: أي، وهِيَ مُفسِّرةٌ لِما تضمَّنَهُ الكتابُ من الأمرِ والنَّهي، وثانيهما: أنّ «لا» زائدة، والتقدير: مخافة أن تتّخِذوا، وقد رجَعَ في هذا منَ الغَيْبةِ إلى الخِطاب(٢).

 ⁽١) والمعنى فيهها متقارب. قال الأزهريّ: «فمَن قرأ بالتاءِ فعَلى الخِطاب، ومَن قرأ بالياءِ فللغَيْبةِ، وكلُّه جائز. انتهى من «معاني القراءات»، ص٢٥٢.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١١-٨١٢).

بالتّاءِ على النّهي، يعني: قُلنا لهم: لا تتَّخِذُوا من دُوني وَكيلاً يا ﴿ دُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا ﴾ مَفعولي ﴿ تَنْخِذُوا ﴾، أي: لا مَعَ نُوجٍ ﴾، وقد يُجعَل ﴿ وَكِيلًا * دُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا ﴾ مَفعولي ﴿ تَنْخِذُوا ﴾، أي: لا تَجعَلُوهُم أربابًا كقولِه: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمُ أَن تَنْخِذُوا الْلَهَ كَةَ وَالنّبِيِّينَ أَرْبَابًا ﴾ [آل عمران: ٨]، ومِن ذُريّةِ المَحمُولينَ معَ نوح: عيسى وعُزيرٌ عليهمُ السّلام. وقُرِئ: (ذُرّيّةُ مَن حملنا) بالرّفع بَدَلًا من واو ﴿ تَنْخِذُوا ﴾. وقرأ زيدُ بنُ ثابت: (ذِرّيّة) بكسرِ

قوله: (أي: لا تَجعلُوهم أَربابًا)، يريد أنَّ في اختصاص هذا الوَصْف، وهو كَوْنُهم ذُرِّيَّة المَحْمُولينَ مع نوحٍ، وترتيبُ حُكم النَّهي عن الإشراك على ذلك إشعارًا بأنَّهم لا يَصْلُحونَ أن يكونوا أربابًا من دُون الله؛ لأنَّهم عاجزونَ تَحْصورونَ في ذاتِ ألواحٍ ودُسُرٍ، فكيف يَصِحُّ أن تتَّخذوا وكيلًا من دُون الله؟!

قولُه: (وقُرِئَ: «ذُريّةُ مَن حَمَلْنا» بالرَّفْع، بدَلًا مِن واو ﴿تَنَّخِذُوا ﴾)، قال أبو البقاء: هذا على القراءة بالياء، لأنهم غُيَّب (١). قالَ صاحبُ «التخمير»: إنّها لم يَجُزْ إبدالُ المظهّرِ منَ المُضمّرِ المتكلّم والمخاطَبِ لا يكونُ لغيرِ واحد، بخلافِ ضميرِ الغَيْبة، والإبدالُ للتَّبين، فيَختَصُّ بمَوْضعٍ فيه احتمالٌ، فلذا جازَ: مرَرْتُ به زَيْد، ولم يجُزْ: مرَّ بي المسكين، ولا عليكَ الكريم.

فإن قلتَ: فما تقولُ في قول الله تعالى: ﴿ لَقَدْكَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَسْوَةً حَسَنَةً لِمَنَ كَانَ يَرْجُوا ﴾ [الأحزاب: ٢١] فقد أُبدِلَ فيه الغائبُ منَ المخاطب؟ قلتُ: لأنّ الخطابَ ليسَ لقوم بأعيانهم، فنُزَّلوا منزلة الغائب؛ لأنّ المعنى: لقد كان للنّاسِ فيهِم أُسوةٌ حسَنةٌ لَمن كانَ يرجو الله.

وذكَرَ الرُّكسي(٢): أنَّ الكوفيِّينَ والأخفَشَ أجازوا إبدالَ المُظهَر منَ المُضمَرِ الحاضر(٣)

⁽١) وجعلَها من بابِ الشاذّ. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٢)، و«مختصر شواذّ القرآن» لابن خالويه، ص٧٤.

⁽٢) لم أهتدِ إلى ترجمتِه. وفي (ط): «الركني».

⁽٣) في (ف): «المخاطب».

مطلقًا، تمسُّكَا بقولِه تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَهَ مَوَلَارَيْبَ فِيهِ اللَّذِينَ خَسِرُوٓا أَنفُسَهُمْ ﴾ [الانعام: ١٦]، فإن ﴿الَّذِينَ ﴾ بدَلُ مِن «كُم»، قال: وإنّما ساغَ لأن ﴿الَّذِينَ ﴾: بدَلُ البعض، وأما غير بَدَل الكُلّ، فيجوزُ لفِقدانِ المانع، وهُو أن يكونَ المقصودُ بالنِّسبةِ أقلَّ دِلالة، فإنّ بدَلَ البعضِ والاشتبالِ ليسَ مدلولهما مدلولَ الأوّل، فيجوزُ: اشتَرَيْتُكَ نِصفَك، وأعجَبني عِلمُك، ومنهُ قولُ الشاعر:

فريني إنَّ أمرَكِ لسن يُطاعا وما ألفَيْتني حِلْمي مُضاعا(١)

وهاهُنا مفهومُ قولِه تعالى: ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ كَمَلَّنَا مَعَ نُوجٍ ﴾ أَبْيَنُ دِلالةً من مفهومِ الضَّميرِ في (تتَّخِذوا) المُعبِّرِ عن بني إسرائيل.

قوله: (ولا تُشركوا بي)، عطفٌ تفسيريٌّ لقوله: «لا يتَّخذوا من دوني وكيلًا».

قوله: (إنّ نوحًا كان عبدًا شكورًا)، أي: إنه كان موحِّدًا؛ لأنَّ الشاكرَ مَن يقوم بجُمْلتِهِ وشراشِرِه في خدمة المُنعِم عليه. قال:

⁽١) لعديّ بن زيد العبادي في «ديوانه»، ص٣٥. ولتهامِ الفائدةِ انظر: «خزانة الأدب» (٢: ٣٦٨).

مَن آمنَ به وحُمِلَ معه، فاجعَلُوه أُسوَتَكم كما جَعَلَه آباؤُكم أُسوَتَهم، ويجوزُ أَن يكونَ تَعليلًا لاختِصاصِهم والنَّناءِ عليهم بأنهم أولادُ المَحمُولينَ معَ نوح، فهم مُتَّصِلون به، فاستَأهَلُوا لذلك الاختصاص، ويجوزُ أن يُقالَ ذلك عند ذِكْرِه على سبيلِ الاستِطراد.

[﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِيَ إِسْرَهِ يِلَ فِي ٱلْكِنْكِ لَنُفْسِدُنَّ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَنَعْلُنَ عُلُوًّا كَنْ الْفُسِدُنَّ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَنَعْلُنَّ عُلُوًّا كَيْرَا * فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولِئُهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْحَمُ عِبَادًا لَّنَا أَوْلِي بَأْسِ شَدِيدٍ فَجَاسُواْ خِلَالَ الدِّيَارِ وَكِيرَا فَكُمُ الْكُمُ ٱلْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَكُمْ بِأَمْوَلِ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَكُمْ أَكْثُرَنَفِيرًا ﴾ ٤ - ٦]

﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَتِهِ يلَ ﴾: وأوحَيْنا إليهم

أَفَادَتُكُمُ النَّعْمَاءُ منِّي ثلاثةً (١)

فإذا توهَّم أدنى شِركِ فيه لم يكن شاكرًا حقًّا، لا سِيَّما والشَّكُورُ من أَبنِيَةِ الْمُبالَغة.

قوله: (فاجْعَلُوه أُسوَتَكُم)، الرّاغبُ: الأُسْوَةُ والإِسْوَةِ كالقُدُوةِ والقِدْوَة: وهي الحالةُ التي يكون عليها الإنسانُ في اتّباع غيرِه، إنْ حُسنًا أو قُبْحًا، وإن سارًا أو ضارًا؛ ولهذا قال تعالى: ﴿ أُسْتَوَةً حَسَنَةً ﴾ [الأحزاب: ٢١]، فوصفها بالحسنة (٢).

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ تعليلًا)، مَبْنيٌّ على أنّ «ذرِّيّةَ» منصوبٌ على الاختصاصِ والمَدْح، يعني: إنّها خصَّصْناكم بهذا الخِطاب لأنكم أولادُ آباءِ مُكرَمين، كقولِه تعالى: ﴿وَيَكَانَ أَبُوهُمَا صَلِحًا ﴾ [الكهف: ٨٦]، قال القاضي: فيه إيهاءٌ بأنّ إنجاءَه ومَن معَهُ كان ببَركةِ شُكرِه، وحثٌ للذريّةِ على الاقتداءِ به (٣).

وقلتُ: اعتبَرَ اختصاصَ الحَمْلِ بالذِّكْرِ وأَدمَجَ هذا المعنى فيه. قولُه: (على سبيلِ الاستطراد)، فعلى هذا لا يكونُ تعليلًا.

⁽١) البيت غير منسوب في «الفائق» (١: ٣١٤) وغيره، وتمامه: يدي ولساني والضميرَ المُحجَّبا.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٧٦.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٣٢).

وَحِيًا مَقْضِيًّا، أي: مَقطُوعًا مَبْتُوتًا بأنهم يُفْسِدُون في الأرض لا مَحَالة، ويَعْلُون، أي: يَتعظَّمونَ ويَبْغُون. ﴿فِي ٱلْكِنْبِ ﴾: في التَّوراة، و﴿لَنُفْسِدُنَ ﴾ جَوابُ قَسَم مَحَذوف، ويَجوزُ أن يَجِرِي القَضاءُ المَبْتُوتُ بَجرى القَسَم، فيكون ﴿لَنُفْسِدُنَ ﴾ جَوابًا له، كأنه قال: وأقسَمْنا لَتفسِدُنّ، وقُرئ: (لَتُفْسَدُنَّ) على البِناءِ للمَفعول، و(لَتَفْسُدُنَّ) بفتح التّاءِ؛ من: فَسَد، ﴿مَرَّتَيْنِ ﴾ أُولاهُما: قَتلُ زكريّا عليه السلام، وحَبسُ إرْمِيّا حينَ أنذَرَهُم سَخَطَ الله. والآخِرة: قتلُ يَجيى بنِ زَكريّا وقَصْدُ قتلِ عيسى بنِ مَريّم. ﴿عِبَادًا لَنَا ﴾ وقُرِئ: (عَبِيداً لنا)، وأكثرُ ما يُقال: عِبادُ الله وعَبِيدُ الناس، سَنْحارِيبَ وجنودَه،

قولُه: (وَحْيًا مَقْضِيًّا أَي: مقطوعًا)، الرّاغب: القضاءُ: فَصْلُ الأمرِ قولًا كان أو فعلًا، وكلَّ منهما على وجهَيْن: إلهيُّ وبَشَريّ، فمنَ القولِ الإلهيُّ (١): ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِيَ إِسْرَهِ يلَ فِي الْكِلْمِ مَنْ القولِ الإلهيُّ أَي: أَعْلَمْنَاهُم وأَوْحَيْنَا إليهِم وَحيًّا الْكِلْمِ وَحيًّا اللهِم وَحيًّا بَعْنَا اللهِم وَحيًّا جَزْمًا، ومنَ الفعلِ الإلهيّ: ﴿ فَقَضَنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [فصلت: ٢١]؛ لأنهُ إشارةٌ إلى إيجادِهِ الإبداعيِّ والفَراغ منه (٢).

قولُه: (وقُرِئَ: «لَتُفْسَدُنَّ» على البناءِ للمفعول، و«لتَفْسُدُنَّ» بِفَتْحِ التاءِ؛ مِن: فسَدَ)، قال أبو البقاء: المعنى على الأوّلِ: يُفسِدُكم غيرُكم، وعلى الثاني: تفسدُ أمورُكم (٣).

قولُه: (وأكثرُ ما يقالُ: عبادُ الله)، قالَ ابنُ جِنّي: أكثرُ اللَّغةِ أَنْ يُستعمَلَ العَبيدُ للنّاس والعبادُ لله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَكنُ ﴾ [الحجر: ٤٢]، ﴿يَعِبَادِ فَاتَقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، وهُو كثير، وقال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّمِ لِلْعَبِيدِ ﴾ [فضلت: ٤٦](٤).

قولُه: (سَنْحارِيَبَ) نَصْبٌ عطفُ بيانٍ لـ«عبادًا»، ويُروى بالرَّفع، أي: هم سَنْحاريبُ وجُنودُه.

⁽١) في (ف): «البشري»، وفي (ط): «الأول».

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص ٦٧٤.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٢).

^{(3) «}المحتسب» (٢: ١٤).

وقيل: بُخْتُنَصَّر. وعن ابنِ عبّاس: جالوت. قَتَلُوا عُلماءَهم وأحرَقُوا التَّوراة، وخرَّبُوا المسجد، وسَبَوْا منهم سَبعينَ ألفًا. فإنْ قُلت: كيفَ جازَ أن يَبعثَ اللهُ الكفَرةَ على ذلك ويُسلِّطَهم عليه؟ قُلت: مَعناه: خلَّيْنا بينَهم وبَينَ ما فَعَلُوا ولم نَمنَعْهم، على أنّ اللهَ عزَّ وعَلا أسنَدَ بعثَ الكفَرةِ عليهم إلى نَفسِه، فهو كقولِه تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُولِ بَعْضَ الظَّلِمِينَ بَعْضَ الظَّلِمِينَ بَعْضَ الظَّلِمِينَ بَعْضَ الظَّلِمِينَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

قولُه: (معناهُ: خَلَّينا بينَهم وبينَ ما فعَلوا)، يعني: معنى تسليطِ الكفَرةِ على ذلك، أي: قَتْلِ العلماءِ وإحراقِ التوراقِ وتخريبِ المسجد والسَّبْي. الانتصاف: السُّؤالُ يتَوجَّهُ على القدريّة، وأمّا السُّنِّ فيقول: ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ [الأنبياء: ٢٣] (١).

قولُه: (على أنّ الله عزَّ وعلا أسند بعث الكفرة عليهم)، يعني أنّ البَعْثَ مجازٌ، على أنّ الحقيقة جائزة ايضًا؛ لأنّ الله تعالى أسند بعث الكفرة عليهم إلى نفْسِه؛ لأنّهم ظلَموا بقَتْلِ زكريًا ويَحيى، وقصد قَتْلِ عيسى عليه السلام، فهُو كقولِه تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ ثُولِي بَعْضَ الظَّلِلِمِينَ بَعْضَ الظَّلِلِمِينَ بَعْضَ الظَّلِلِمِينَ بَعْضَ الطَّلِلِمِينَ بَعْضَ الطَّلِلِمِينَ

قولُه: (وكقولِ الدَّاعي: وخالِفْ بينَ كَلِمِهم)، يعني: مِثلُ هذا الإسنادِ جائزٌ بل مندوبٌ إليه، يقولونَ في الدُّعاءِ على الكفَرةِ: اللهُمَّ زَلْزِلْ أقدامَهم، ونكَّسْ أعلامَهم، وخالِفْ بينَ كلِمتِهم، وهُو مِن قولِه تعالى: ﴿وَجَعَكَلَ كَلِمتِهم، وَلَكْسُ أَلَابِهِكَ ٱلذَّيرَ كَعَمَرُوا ٱلسُّفْلَى﴾ كلِمتِهم، وكلِمتُهم: دَعوتُهم إلى الكُفرِ واتّفاقُهم عليه.

قولُه: (وأسنَدَ الجَوْسَ)، إلى آخرِه، مُرادُه: أنهُ تعالى أسنَدَ إلى نفْسِه ما يَصحُّ أن يُسنَدَ إلى فشِه ما يَصحُّ أن يُسنَدَ إليهِ مِن بَعْثِ الكفَرةِ عليهم؛ لأُجْلِ فسادِهم، وأسنَدَ ما لا يَصحُّ أن يُسنَدَ إليه من الكفَرةِ مِن تخريبِ المسجدِ وإحراقِ التَّوراة. فيقالُ له: لولا بَعْثه وتمكينُه إيّاهُم كيفَ قدروا على ذلك؟ فهُو كإعطاءِ سيفِ باتِر ظالمًا يقطعُ الطريقَ ويَسبِي الحَريمَ، فوقعَ فيها فَرَّ منهُ.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۹ ۲۶).

من جُملةِ الجَوْسِ المُسنَدِ إليهم، وقَراً طَلحة: (فحاسُوا) بالحاء، وقُرِئ: (فَحَوَّسُوا)، و(خَلَلَ الدِّبارِ). فإنْ قُلت: ما مَعنى: ﴿وَعْدُأُولَـهُمَا﴾؟ قُلت: مَعناه: وَعدُ عِقابِ أُولاهما. ﴿وَكَانَ وَعَدُ العِقابِ وَعدًا لا بُدَّ أَن يُفعَل. ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْحَكَرَةَ ﴾ أي: الدَّولة والغَلَبة على الذين بُعِثوا عليكم حين تُبْتُم ورَجَعتُم عن الفسادِ والعُلُق. قيل: هي قَتلُ بُختُنصَّر واستِنقاذُ بني إسرائيل أَسْراهم وأموالهم ورُجوعُ المُلْكِ إليهم. وقيل: هي قَتلُ داودَ جالوت. ﴿ أَكُثَرَ نَفِيرًا ﴾ ممّا وأموالهم ورُجوعُ المُلْكِ إليهم. وقيل: هي قَتلُ داودَ جالوت. ﴿ أَكُثَرَ نَفِيرًا ﴾ ممّا كنتُم، والنَّفير: مَن يَنفِرُ معَ الرَّجلِ من قومِه. وقيل: جَع نَفْر، كالعَبيدِ والمَعِيز.

قولُه: (وقرَأَ طلحةُ: «فحَاسُوا»)، قال ابنُ جِني: قالَ أبو زَيْدِ أو غيرُه، قلتُ له: إنّما هو فجَاسوا بالجِيم، قال: جَاسوا وحَاسُوا واحدٌ، وهذا يدُلُّ على أنّ بعضَ القُرّاء يتخيَّرُ بلا رواية، ولذلك نظائرُ (١).

قولُه: (وقُرِئَ «فَحَوَّسُوا»)، في «الموضِح»: «حوَّسوا» بالحاءِ غيرِ المعجَمة مُشَدَّدَ الواو. الرّاغب: ﴿فَجَاسُواْ خِلَلَ الدِّيَارِ ﴾، أي: توسَّطوها وترَدَّدوا بينَها، ويُقارِبُ ذلك «جاسوا» و«داسُوا»، وقيل: الجوسُ: طلبُ ذلك الشيء باستقصاء (٢)، والخلَلُ: فُرجةٌ بين الشيئين، وجمْعُه خِلال، نحو: خِلالُ الدِّيارِ والسَّحابِ والرَّماد، قالَ تعالى: ﴿فَنَرَى ٱلْوَدْقَ يَغْرُبُمُ مِنْ خِلَالِهِ ، كَا الرّوم: ١٤٨، وعن بعضِهم: خلَلُ إمّا مُفرَد جَمْعُه: خِلالٌ، كجَبَل، وإمّا بمعنى الخِلال، والخِلالُ حينئذِ مفرَد.

قولُه: (واستنقاذ بني إسرائيلَ أَسْراهم)، قالَ القاضي: وذلك بأنْ ألقَى اللهُ في قَلْبِ بَهْمَن بنِ أَسْفَقةً عليهم، فرَدَّ أَسْراهم إلى الشام وملَّك دانْيالَ عليهم، فاستَولُوا على مَن كان فيها مِن أَتْباع بُخْتِ نصَّر (٣)، واللهُ أعلَمُ بحقيقةِ ذلك.

⁽١) «المحتسب» (٢: ١٥) وتمن قرأ بذلك أيضًا أبو السّمال. انظر: «شواذّ القرآن» لابن خالَويه، ص٧٥.

⁽۲) «مفردات القرآن»، ص۲۱۲.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٣٤).

[﴿ إِنْ أَحْسَنَتُمْ أَحْسَنَتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۗ وَإِنْ أَسَأَتُمْ فَلَهَا ۚ فَإِذَا جَآءَ وَعَدُ ٱلْآخِرَةِ لِيَسْتَعُوا وَهُوهَ كَا أَوْلَ مَرَّةٍ وَلِيُسْتَقِرُواْ مَاعَلَوْا تَشِيرًا ﴾ [٧]

أي: الإحسانُ والإساءة كِلاهُما مختَصَّ بأنفُسِكم، لا يتعدَّى النَّفعُ والضَّررُ إلى غَيرِكم. وعن عليَّ رضيَ اللهُ عنه: ما أحسَنتُ إلى أحَدِ ولا أسَاتُ إليه. وتَلاها. ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ ﴾ المَرَّة ﴿ اَلْآخِرَةِ ﴾ بَعثْناهُم ﴿ لِيَسْتُوا وُجُوهَ كُمُ ﴾ حُذف؛ لدلالةِ ذِكرِه أَوَلًا عليه، ومعنى ﴿ لِيسَنَعُوا وُجُوهَ كُمُ ﴾: ليَجعَلُوها باديةً آثارُ المَساءةِ والكآبةِ فيها، كقولِه: ﴿ سِيتَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الملك: ٢٧]، وقُرِئ: (لِيَسُوءَ)، والضَّميرُ لله

قولُه: (لِدِلالَةِ ذَكْرِه أَوَّلًا)، يعني: جوابُ (إذا) قولُه: "بعَثناهم"، بدليلِ قولِه: ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعُدُ أُولَكُهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْحَكُمْ ﴾، فعلى هذا قولُه: ﴿ وَلِيَدَخُ لُوا ﴾ عطفٌ على ﴿ لِيَسْتَعُوا ﴾ لاتّفاقها.

قولُه: (وقُرئ: الِيسُوءَ)، أبو بكر وابنُ عامرٍ وحمزةُ: بالياءِ ونصبِ الهمزةِ على التوحيد، والكسائيُ: بالنُّونِ ونصبِ الهمزةِ على الجَمْع، والباقونَ: بالياءِ وهمزةِ مضمومةٍ

⁽١) في (ف): أنْسَبُ.

عزَّ وجلّ، أو للوَعد، أو للبَعث، و(لِنسُوع) بالنُّون. وفي قِراءةِ عليَّ رضيَ اللهُ عنه: (لَنسُوءَنَّ)، و(لَيسُوءَنَّ). وقُرِئ: (لَنسُوءَنْ) بالنُّونِ الخفيفة. واللّامُ في ﴿ليَدخُلُوا﴾ على هذا مُتعلِّقٌ بمحذوف؛ وهو: وبَعثناهُم لِيَدخُلوا. و(لنسُوءنَّ) جوابُ "إذا جاء». ﴿مَاعَلَوْا ﴾ مَفعولُ ﴿ليُتَبِّرُوا﴾، أي: ليُهلِكُوا كلَّ شَيءٍ غَلَبُوه واستَوْلُوا عليه، أو بمَعنى: مُدَّةَ عُلوَّهم.

[﴿ عَسَىٰ رَبُّكُو أَن يَرْحَمُّكُو ۚ وَإِنْ عُدَّتُمْ عُدْناً وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَنفِرِينَ حَصِيرًا ﴾ ٨]

﴿ عَمَى رَبُكُونَا نَرَ مَكُرٌ ﴾ بعدَ المرّةِ الثانيةِ إِنْ تُبتُم تَوبةً أخرى وانزَجَرتُم عنِ المعاصي، ﴿ وَإِنْ عُدِثُمْ ﴾ مَـرّةً ثالثة ﴿ عُدْنَا ﴾ إلى عُقوبَتِكم، وقد عادُوا، فأعادَ اللهُ إليهم النّقمةَ بتَسليطِ الأكاسِرةِ وضَرْبِ الإِتاوةِ عليهم. وعن الحسَن: عادُوا فبَعثَ اللهُ محمّدًا ﷺ،

بينَ واوَيْنِ على الجَمع»(١)، قال أبو البقاء: التقديرُ على الجمع: ليَسوءَ العبادُ، أو النَّفيُر. ويُقرَأُ «لِيسوءَ» بغيرِ واو، أي: لِيَسوءَ البَعْثَ أو المبعوثَ أو النَّفيرَ أو اللهَ تعالى(٢).

قولُه: («لِنَسوءَ»، بالنّونِ) الخفيفة. قال ابنُ جِنّي: قرَأَ أُبَيُّ بنُ كعبِ: «لِنسُوءًا» بالتنوين، فطريقُ القولِ فيه أن يكون أراد ألِفًا فحذَفَها، أي: فلْيَسوءًا وجوهَكُم، على لفظِ الأمرِ، كها تقول: إذا سألتني فلأُعطِكَ، كأنَكَ تأمُّرُ نفْسَك، ومعناه: فلأُعطِينَك، واللّامانِ بعدَه للأمرِ أيضًا، وهما ﴿وَلِيَدَّخُهُوا ٱلْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِلمُتَبِرُوا ﴾. ويُقَوِّي ذلك أنهُ لم يأتِ لـ «إذا» جوابٌ فيها بعدُ، فالتقديرُ: فلنسوءًا وجوهَكُم، أي: فلنسوءَنَّ (٣). وهذا يدُلُ على أنْ في «فلنسُوءَنَّ» ألِفًا مقدَّرةً.

قولُه: (وضَرْبِ الإتاوة عليهِم)، أي: الحَراج، فإن قلتَ: ما وَجْهُ استقامةِ هذا الوَجْه، وهُو تسليطُ الأكاسِرةِ عليهم، وقد مضى، معَ قولِه: ﴿وَإِنْ عُدَّتُمْ عُدْنَا﴾ وهُو للاستقبال(٤٠)؟

⁽١) لتهام الفائدةِ انظر: ﴿إِتَّحَافَ فَضَلاءِ البشرِ ﴾، ص٢٨٢.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن، (٢: ٨١٣).

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١٥).

⁽٤) في (ط): «للاستقبال».

فَهُم يُعطونَ الْجِزيةَ عن يَدِ وهم صاغِرُون. وعن قَتادة: ثُمّ كانَ آخِرُ ذلك أَنْ بَعثَ اللهُ عَلَيهِم هذا الحيَّ من العَرَب، فهم منهم في عَذابٍ إلى يومِ القيامة. ﴿حَصِيرًا ﴾ تحبسًا، يُقالُ للسِّجن: محصرٌ وحَصِير. وعن الحسن: بساطاً كما يُبسَطُ الحَصيرُ المَرْمُول.

[﴿ إِنَّ هَاذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِي هِ أَقَوَمُ وَلِيَشِرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّالِحَاتِ أَنَّ لَكُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿ وَأَنَّ ٱلْذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمُّ عَذَابًا ٱلِيسَمَا ﴾ ٩-١٠]

﴿ لِلَّتِى هِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللهِ اللهُ اللهُ

قلتُ: استقامتُه من حيثُ إنّ هذه المذكوراتِ كلُّها كانت مُثْبتةً في التّوراةِ مقْضيّةً عليهم، لقولِه تعالى: ﴿وَقَضَيّنَاۤ إِلَى بَنِيَ إِسۡرَبَهِ بِلَ فِي ٱلۡكِنَابِ ﴾، والكتابُ: التّوراةُ، كها نَصَّ عليه المصنّف.

قولُه: (المَرْمول)، الجوهريّ: رمَلتُ الحَصِيرَ، أي: سفَفْتُه، بمعنى نسجتُه، وأرْملتُه: مِثلُه.

قولُه: (لِمَا فِي إِبِهامِ الموصوفِ بِحَذْفِه مِن فخامةٍ تُفقَدُ معَ إيضاحِه)، فإنّكَ إذا أَضرَبْتَ عن ذكْرِ إحدى هذه المقدَّراتِ صَفْحًا بقِيَ اللَّفظُ مُجمَلًا يصلحُ أن يتناوَلَ كلَّا منها وما شاكلَها، فإذا قيَّدتَها بواحدةٍ منها اختَصَّ بها، فكأنّك قلتَ: يَهْدي لِما لا يدخُلُ تحتَ الوَصْفِ والحَصْرِ ممّا ذُكِرَ فِي الكتاب، وممّا لم يُذكَرْ، كقولِك: جاءَ بعدَ اللَّتيّا والَّتي.

قولُه: («ويَبشُرُ»، بالتخفيف): حمزةُ والكِسائيّ.

قولُه: (وإنَّها حدَثَ أصحابُ المنزلةِ بينَ المنزِلتَيْنِ بعدَ ذلك)، قيل: هذا مِن أبي حُذَيفةَ

فإنْ قُلت: عَلامَ عُطِف ﴿وَأَنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾؟ قُلت: على ﴿أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾، على معنى: أنه بشَّرَ المؤمنينَ ببِشارَتَيْنِ اثنتَين: بنَوابِهم، وبعقابِ أعدائِهم. ويَجوزُ أن يُراد: ويُخبرُ بأنّ الذين لا يؤمِنُون مُعَذَّبون.

واصِل بن عطاء (١). وقلتُ: هذا مِن جُملةِ البِدَعِ المنْهيِّ عنها في قولِه ﷺ: «خيُر الهَدْيِ هَدْيُ عَمْد، وشَرُّ الأمورِ محدثاتُها، وكلُّ بِدعةٍ ضَلالةً». أخرَجَهُ مسلمٌ، والتُّرمذيُّ عن جابر (٢).

قولُه: (ويجوزُ أَن يُرادَ: ويُخبِرُ بِأَنّ الذين)، يعني: هُو عطفٌ على قولِه: ﴿يَهْدِى ﴾ أي: ﴿ إِنَّ هَلَا الْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِي هِ َ أَيَّ الذينَ لا يؤمنونَ معَذَّبون، هذا أوجَهُ منَ الأوّلِ وأحسَنُ التئامًا، كأنهُ قيل: بشيرٌ للمؤمنينَ ونَذيرٌ (٣) للكافِرين. ويُمكنُ أن يكونَ معطوفًا مِن حيثُ المعنى على قولِه: ﴿ وَبُشِيرٌ الْمُؤْمِنِينَ ﴾، أي: يُبَشِّرُ المؤمنين ويُنذرُ الكافِرين.

وأمّا اتّصالُ الآية بها قبلَها، فقد قالَ الإمامُ: إنهُ قال: لمّا شرَحَ ما فعلَهُ في حقّ عبادِه المخلِصين، وهُو الإسراءُ برسولِ الله ﷺ، وإيتاءُ التّوراةِ لموسى عليهِ السّلامُ، وما فعلَهُ في حقّ العُصاةِ والمتمرّدين، وهُو تسليطُ أنواعِ البلاءِ عليهم، كان ذلك تنبيهًا على أنّ طاعةَ الله تُوجبُ كلَّ خيْر وكرامة، ومعصيتَه تُوجبُ كلَّ بَليّةٍ وغرامة، لا جرَمَ قال: ﴿ إِنَّ هَلَا الْفُرْءَانَ يَهِدِي لِلّتِي هِ اللّهِ مَ عَطَفَ عليه: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلتِّلَ وَالنّهَارَ ءَاينَيْنِ ﴾ الآية، لجامع دليلي السَّمع والعَقْل، أو نعمَتي الدِّين والدُّنيا، وأمّا اتّصالُ قولِه: ﴿ وَيَدَعُ الإِنسَنُ بِاللّهَ رِكَاءَهُ السَّمع والعَقْل، أو نعمَتي الدِّين والدُّنيا، وأمّا اتّصالُ قولِه: ﴿ وَيَدَعُ الإِنسَانُ بِاللّهَ مَن الْمَدِي فَهُو أَنهُ تعالى لمّا وصَفَ القرآنَ حتّى بلَغَ به الدَّرَجةَ القُصْيا في الهِداية أتى بذِكْرِ مَن أَوْرَطَ في كُفْرانِ هذه البُغيةِ الأَسْنى و النَّعمةِ (٤) العُظمى، قائلاً: ﴿ اللّهُ مَ إِن كَانَ هَلَا اللّهُ مَن عَندِكَ فَا مُولِد عَلَيْ النّهُ مَ إِن كَانَ هَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَهُ اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ والنّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللهُ اللهُ عَلَى الللهُ اللهُ اللهُ

⁽١) رأسُ المعتزلةِ في زمانِه وكان في مسلاخِ عمْرو بن عبَيد، له ترجمةٌ في «سير أعلام النبلاء؛ (٥: ٣٦٤).

⁽٢) أخرجه مسلمٌ (١٠٧٢).

⁽٣) في (ف): ﴿وَيُنْذُرُ ١٠

⁽٤) في (ف): ﴿السنيَّةُ ﴾.

⁽٥) (مفاتيح الغيب) (٢٠: ١٦٠).

[﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءُهُ بِٱلْخَيْرُ وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ عَجُولًا ﴾ ١١]

أي: ويدعو الله عند غَضَبِه بالشرِّ على نَفْسِه وأهلِه ومالِه، كما يدعُوه لهم بالخير، كَقُولِه: ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُم بِالْخَيْرِ ﴾ [يونس: ١١]. ﴿ وَكَانَ الْإِنسَنُ عَجُولًا ﴾: يتَسرَّعُ إلى طَلَبِ كُلِّ ما يَقعُ في قَلبِه ويخطُرُ ببالِه، لا يتأتى فيه تأتي المتبصِّر. وعنِ النبيِّ ﷺ: أنه دَفعَ إلى سَوْدةَ بنتِ زَمْعةَ أسيرًا، فأقبلَ يثنُ باللَّيل، فقالت له: ما لكَ تَثِنَ ؟ فشكا ألّمَ القَدّ، فأرْخَتْ من كِتافِه، فلمّا نامَت أخرَجَ يدهُ وهَرَب، فلمّا أصبَحَ النبيُ ﷺ دَعا به، فأعلِم بشأنِه، فقال ﷺ: "اللَّهمَّ اقطَع يَديها"، فرَفعَت سُودةُ يَديها تتوقعُ الإجابة، وأن يقطعَ اللهُ يَديها، فقالَ النّبيُ ﷺ: "إنّي سألتُ اللهَ أن سَودةُ يَديها توقعُ من أهلي رحمة؛ لأني بَشرٌ أغضبُ كما يَغضَبُ البشر، فلْتُرُدَّ سودةُ يديها». ويَجوزُ أن يريدَ بالإنسانِ الكافر، وأنه يَدعُو بالعَذابِ السّهزاءُ ويَستعجِلُ به، كما يَدعو بالخيرِ إذا مَسَّتهُ الشِدّة. ﴿ وَكَانَ ٱلإِنسَنُ عَبُولًا ﴾ يعني:

قولُه: (كما يَدعوهُ لهم)، أي: يدعو الله لأجُلِ نفْسِه ومالِه وأهلِه، ففي الضّميرِ تغليبٌ. قال: وَجُهُ النَّظم: أنّ الإنسانَ بعدَ إنزالِ الله هذا القرآنَ واختصاصِه بهذه النَّعمةِ الجَسيمةِ والمكرُمة العظيمة، قد يَعدِلُ عن التمسُّكِ بشرائعِه، ويَقدُمُ على ما لا فائدةَ فيه (١).

قولُه: (لا يَستحقُّ) أي: لا يَستحقُّها، يعني اللّعنةَ. «مِن أهلي»: بيانُ «مِن». و«رحمةً»: مفعولٌ ثانٍ كِ«يَجعَل».

قولُه: (لأنّي بشَرٌ أغضَبُ كها يَغضَبُ البشَرُ)، رَوَينا عن البُخاريِّ ومسلم، عن أبي هريرةَ قال: قال ﷺ: «إنّها أنا بشَرٌ أغضَبُ كها يغضَبُ البشَر، فأيُّها رجُلٍ منَ المُسلِمينَ سَبَئتُه أو لعنتُه أو جلَدْتُه فاجعلها لهُ صلاةً وزكاةً وقُربة» (٢)، وزاد أحمد: «تُقرِّبُه بها يومَ القيامة».

⁽١) زاد في (ط) هنا: «قوله: (دعائه)، الأساس: دعوتُ فلانًا وبفلان: ناديتُه وصِحْتُ به، وليس لها موضع يرتبط بها من «الكشاف»، و الله أعلم.

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٣٦١)، ومسلم (٢٦٠١)، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (٧٣١١).

أنّ العذابَ آتِيه لا محالة، فما هذا الاستِعْجَال؟!. وعن ابنِ عبّاسِ رضيَ اللهُ عنهُما: هو النَّضْرُ بنُ الحارث قال: ﴿اللَّهُ مَا إِن كَانَ هَنذَاهُوَ ٱلْحَقّ مِنْ عِندِكَ ﴾ الآية [الانفال: ٣٣]، فأُجِيبَ له، فضُربَتْ عنقُه صَبْراً.

[﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَنَيْنِ ۚ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُواْ فَضْلَا مِن زَّيِكُمْ وَلِتَعْلَمُواْ عَكَدَاً لِسِّنِينَ وَٱلْجِسَابُ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَهُ تَفْصِيلًا ﴾ ١٦]

فيه وَجهان: أحدُهما: أن يُرادَ أنّ الليلَ والنّهارَ آيتانِ في أنفُسِهما، فتكونَ الإضافةُ في آيةِ اللّيلِ وآيةِ النّهارِ للتّبين، كإضافةِ العَدَدِ إلى المعدود، أي: فمَحَوْنا الآيةَ التي هي النّهارُ مُبصِرة. والثاني: أن يُراد: وجَعلْنا نَيِّرَيِ اللّيلِ هيَ النّهارُ مُبصِرة. والثاني: أن يُراد: وجَعلْنا اللّيلَ ممحوّ والنهارِ آيتَيْن، يُريدُ الشمسَ والقَمَر. ﴿ فَمَحَوْنا آياَةَ ٱليّلِ ﴾ أي: جَعلْنا اللّيلَ ممحوّ الضّوءِ مَطمُوسَه مُظلِمًا، لا يُستَبانُ فيه شيءٌ كها لا يُستَبانُ ما في اللّوحِ المَمْحوّ، وجعلْنا النّهارَ مُبصِرًا، أي: تُبصَرُ فيه الأشياءُ وتُستَبان، أو: فمَحَوْنا آيةَ اللّيلِ التي هي القمَر، النّهارَ مُبصِرًا، أي: تُبصَرُ فيه الأشياءُ وتُستَبان، أو: فمَحَوْنا آيةَ اللّيلِ التي هي القمَر، حيثُ لم يَخلُقُ لها شُعاعًا كشُعاعِ الشمس، فتُرى به الأشياءُ رؤيةً بينّة؛ وجعلْنا الشمسَ ذاتَ شُعاعِ يُبصَرُ في ضَوئِها كلُّ شيء؛ ﴿ لِتَبْتَغُواْ فَضَلًا مِن ذَبِكُمُ ﴾: لتتوصَّلوا ببياضِ النّهارِ إلى اسْتِبانةِ أعالِكم والتصرُّفِ في مَعايشِكم، ﴿ وَلِتَعْلَمُواْ ﴾ باختِلافِ ببياضِ النّهارِ إلى اسْتِبانةِ أعالِكم والتصرُّفِ في مَعايشِكم، ﴿ وَلِتَعْلَمُواْ ﴾ باختِلافِ

قولُه: (فَضُرِبت عَنْقُهُ صَبْرًا)، يقال: قُتِلَ فلانٌ صَبْرًا: إذا حُبِسَ عن القتلِ حتّى قُتِل، وقد مضت قصّةُ النَّضْر.

قولُه: (ممحوَّ الضَّوءِ مطموسَه)، الرّاغب: المَحْوُ: إزالةُ الأثَر، ومنهُ قيلَ للشَّمالِ محوة؛ لأنّها تَمَحُو السَّحابِ والأثَر، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآهُ وَيُثْبِثُ ﴾ [الرعد: ٣٩](١).

قولُه: (فثرى به الأشياءُ)، جوابٌ لقولِه: «لم يخلُقْ له شُعاعًا»، كقولِك: ما تأتينا فتُحدِّثُنا.

⁽١) لامفردات القرآن، ص٧٦٢.

الجَديدُيْن ﴿عَكَدَدَالسِّنِينَ﴾ جنسَ (والحسابِ) وما تحتاجُونَ إليه منه، ولولا ذلك لَما عَلِمَ أحدٌ حُسْبانَ الأوقات، ولَتعطَّلتِ الأمور، ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ﴾ ممّا تَفتَقِرونَ إليه في دِينِكم ودُنياكُم، ﴿فَصَّلْنَهُ ﴾: بيَّنَاه بيانًا غيرَ مُلتَبِس، فأزَحْنا عِلَلَكم، وما تَركنا لكم حُجّةً علينا.

[﴿ وَكُلَ إِنسَانِ ٱلْزَمْنَاهُ طَكِيرَهُ، فِي عُنُقِهِ ۚ وَغُرِّجُ لَهُ، يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ كِتَبُا يَلْقَنهُ مَنشُورًا * اقْرَأْ كِئنْبَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ ١٣ – ١٤]

﴿ طَكَيْرَهُ ﴾: عَمَلُه، وقد حقَّقْنا القولَ فيه في سُورةِ النَّمْل. وعنِ ابنِ عُييَنة: هو مِن قَولِك: طارَ لهُ سَهم؛ إذا خَرَج، يعني: ألزَمْناه ما طارَ من عَمَلِه، والمعنى: أنّ عَمَلَه لازِمٌ له لُزُومَ القِلادةِ أو الغُلُ لا يُفَكُّ عنه، ومنه مَثلُ العرَب: «تقَلَّدُها طَوْقَ

قولُه: (وقد حقَّقنا القولَ فيه في سورةِ النّمل)(١)، والمذكورُ فيها هُو: كان الرّجُلُ يخرُجُ مسافرًا فيَمُرُ بطائرِ فيرَجُره، فإنْ مرَّ سانِحًا(٢) تيمَّنَ، وإنْ مَرَّ بارِحًا(٣) تشاءَم، فلمًا نسَبوا الحيرَ والشرَّ إلى الطّائر، استُعيرَ لِما كان سببُهما مِن قدرِ الله وقسمتِه، ومِن عمَلِ العبدِ الذي هُو السببُ في الرَّحةِ والنَّقمة، ومنهُ قالوا: طائرُ الله لا طائرُك، أي: قدَرُ الله الغالب الذي يُنسبُ إليه الخيرِ والشرّ، لا طائرُك الذي يتشاءمُ به ويُتَيمَّنُ به.

قولُه: (والمعنى أنَّ عمَلَه لازِمٌ لهُ لزومَ القِلادةِ أو الغُلِّ لا يفَكُّ عنه)، قال الإمامُ: إنّما خصَّ العنُقَ من بينِ سائرِ الأعضاء؛ لأنّ الذي يكونُ عليه إمّا أن يكونَ خَيْرًا يَزينُه، أو شرَّا يَشينُه، وما يُزَيِّنُ يكونُ كالطَّوقِ والحُيِّلِيِّ، وما يشينُ يكون كالغُلِّ (٤٠).

واعلَمْ أنّ هذا مِن أدَلّ الدّلائلِ على أنّ كلّ ما قدَّرَهُ اللهُ تعالى للإنسانِ وحكَمَ به في سابقِ عِلمِه واجبُ الوقوعِ ممتنعُ العدّم؛ لأنّ قولَه: ﴿أَلْزَمْنَكُ ﴾ صَريحٌ في أنّ ذلك الإلزامَ

⁽١) يعنى: في تفسير قولِه تعالى: ﴿ قَالُواْ أَطَّيَّرَنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ ﴾ [النمل: ٤٧].

⁽٢) وهو ما مرَّ من جهةِ اليسار إلى اليمين.

⁽٣) وهو ما مرَّ من جهةِ اليمين إلى اليسار.

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٦٨).

الحمامة»، وقَولُهُم: الموتُ في الرَّقاب، و:هذا رِبْقةٌ في رَقَبَيه. عن الحسَنِ رحمَه الله: يا ابنَ آدم، بسَطتُ لكَ صَحيفةً إذا بُعثتَ قُلِّدتَها في عُنْقِك. وقُرِئ: (في عُنْقِه) بسُكونِ النُّون. وقُرِئ: ﴿ فَخُرْجُ ﴾ بالنَّون، و(يُخْرِجُ) بالياء، والضَّميرُ لله عزَّ وجَلّ، و(يُخْرَجُ) على البِناءِ للمَفعول، و(يخرُج) من: خَرَج، والضَّميرُ للطائر، أي: يَخرُجُ الطائرُ كتابًا، وانتصابُ ﴿ كِتَبَا للمفعول. و ﴿ يَلْقَنهُ وانتصابُ ﴿ حَيَدَا للمفعول. و ﴿ يَلْقَنهُ وانتصابُ ﴿ حَيَدَا الله على الحال. وقُرِئ: (يُلقَاهُ) بالتَّشديدِ مبنيًّا للمفعول. و ﴿ يَلْقَنهُ

الذي لا ينفَكُّ عنه صدَرَ منهُ تعالى، وأنّ كلَّ ما حكَمَ بِهِ في الأزَل لا بُدَّ أن يظهَرَ أثَرُه في الأبَد، ويؤيِّدُه ما رَوَيْناه، عن أبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن عُبادةَ بنِ الصّامتِ قال: سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «أوّلُ ما خلَقَ اللهُ القلم، قال له: اكتُبْ، فقال: يا ربّ، وما أكتُبُ؟ قال: اكتُبْ مقاديرَ كلِّ شيءٍ حتّى تقومَ الساعة» (١١).

قوله (٢): (وقُرئ: ﴿ نُخْرِجُ ﴾ بالنون) وهي المشهورة، المراغب: خرج: بَرَزَ من مَقرَّه أو حالِه، سواء كان مقرَّه دارًا أو بلدًا أو ثوبًا، وسواء كان حالُه حالة في نفسه أو أسبابه الخارجة، قال تعالى: ﴿ فَنَرَبَ مِنْهَا فَأَمْنَ ﴾ وقال: ﴿ فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرُ فِيهَا فَأَخْرَ ﴾ [الأعراف: ١٣]، وقال: ﴿ وَمَا تَغَرُّمُ مِن ثَمَرَتِ مِنْ أَكْمَامِهَا ﴾ [فصلت: ٤٧]، ﴿ وُمِيدُوتَ أَن يَغَرُّمُوا مِن أَلنّالِ ﴾ وقال: ﴿ وَمَا تَغَرُّمُ مِن ثَمَرَتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا ﴾ [فصلت: ٤٧]، ﴿ وَمِن تَعَرَّمُ وَالنّالِ ﴾ [المائدة: ٣٧]، والإخراج: أكثر ما يُقالُ في الأعيان، كقوله تعالى: ﴿ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ ﴾ [الأنعام: ٣٥]، ويقال في التكوين الذي هو الأنعام: ٣٩]، وقال: ﴿ أَخْرَجَكُمْ مِن بُعُلُونِ أُمّهَائِكُمْ ﴾ [النحل: ٢٥]، والتخريج: أكثر ما يُقالُ في العلوم والصناعات (٣).

قولُه: («يُلَقَاه»، بالتَشديد): ابنُ عامر، والباقونَ: مخفّفًا والياءُ مفتوحة (٢)، قيل: هُو من: لَقِيتُ الكتابَ، فإذا ضعّفتَ، قلت: لقّانيهُ زيدٌ، فيتَعدّى إلى مفعولَيْنِ، فإذا بُنِيَ للمفعولِ قامَ

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٧٠٥)، والترمذي (٢١٥٥) وغيرهما.

⁽٢) هذه الفقرة إلى آخرها سقطت من (ح) و(ف).

⁽٣) المفردات القرآن، ص ٢٧٨.

⁽٤) انظر: ﴿إِتَّحَافَ فَضِلا الْبِشرِ ﴾، ص٢٨٢.

مَنشُورًا ﴾: صِفَتانِ للكتاب، أو: ﴿ يَلْقَنهُ ﴾: صِفة، و ﴿ مَنشُورًا ﴾: حالٌ مِن ﴿ يَكُن فِي الدُّنيا قارِئاً. ﴿ أَقَرَأُ ذَلك اليومَ مَن لَم يَكُن فِي الدُّنيا قارِئاً. و ﴿ إِنفَسِكَ ﴾ فاعلُ ﴿ كَفَى ﴾. و ﴿ حَسِبًا ﴾ تمييز، وهو بمَعنى: حاسب، كضريبِ القِداحِ بمَعنى: ضارِبِها، وصَرِيْم بمَعنى: صارِم، ذَكرَهما سيبَوَيه. و «على »: مُتعلَّقٌ به مِن قَولِك: حَسِبَ عليه كذا، ويجوزُ أن يكونَ بمَعنى: الكافي، وُضِعَ مَوضِعَ الشَّهيدِ فعد يُعدِّي به لأنّ الشاهِد يكفي المُدَّعيَ ما أهمّ. فإنْ قُلت: لَم ذَكَرَ ﴿ حَسِبُ ﴾؟ فعل الشَّهيدِ والقاضي والأمير؛ لأنّ الغالبَ أنّ هذه الأمورَ يتولّاها قلت: لأنه بمنزِلةِ الشَّهيدِ والقاضي والأمير؛ لأنّ الغالبَ أنّ هذه الأمورَ يتولّاها الرَّجال، فكأنه قيل: كفي بنَفْسِك رَجُلًا حَسِبًا، ويجوزُ أن تُتأوَّلَ النَّفسُ بالشَّخص، كما يُقال: ثلاثةُ أنفُس، وكانَ الحسَنُ إذا قرَأها قال: يا ابنَ آدم، أنصَفَك _ والله _ مَن جَعلَك حَسِبَ نَفْسِك.

أحدُهما مقامَ الفاعل(١)، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّـةُ وَسَلَنَّمًا ﴾.

قولُه: (كضَريبِ القِداحِ)، الجَوهريّ: الضَّريبُ الذي يَضرِبُ بالقِداحِ وهُو الموكَّلُ بها، والقِدْحُ، بالكسرِ: السَّهمُ قبْلَ أن يُراشَ ويُركَّبَ نصْلُه، وقِدْحُ المَيسِرِ أيضًا، والجمعُ: قِداحٌ.

قولُه: (بمعنى: الكافي)، أي: الحَسيبُ، بمعنى: الكافي. الأساس: احتسَبْتُ بكذا: اكتَفَيْت، واحْتسَبْني: كفَاتْي، وعلاقةُ المجازِ أنّ الكافي كها يَكفي الشَّخصَ ممّا أهمَّهُ، كذلك الشاهدُ يكفى المدَّعى ما أهمَّه.

قولُه: (فكأنهُ قبل: كفَى بنفْسِك رجُلًا حَسيبًا)، يعني: جَرِّدْ منَ النَّفْسِ رجُلًا شاهدًا، وهُو هي.

قولُه: (يا ابنَ آدم، أنصَفَكَ والله من جعلَك حَسيبَ نفْسِك)، وفي «شَرْحِ السُّنّة»: قالَ الحسَنُ في قولِه تعالى: ﴿كَفَى بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾: لكلِّ آدَميٌّ في عنُقِه قِلادةٌ يُكتَبُ فيها نسخةُ عمَلِه، فإذا ماتَ طُوِيت، وقُلِّدَها، وإذا بُعِثَ نُشِرتْ، وقيلَ له: ﴿ ٱقْرَأَ كِننَبُكَكُنَى

⁽١) في (ف): الأخر.

[﴿ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِ ۚ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّـمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰٓ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ ١٥]

أي: كلُّ نَفسِ حامِلةٍ وزْراً، فإنّها تَحمِلُ وزرَها لا وِزْرَ نَفْسِ أخرى. ﴿ وَمَا كُنّا مُعَذّبِينَ ﴾: وما صَحَّ منّا صحّة تدعو إليها الحِكمة أن نُعذّب قومًا إلّا بعدَ أن ﴿ نَعَثُ الله م ﴿ رَسُولًا ﴾ فنُلزِمَهم الحُجّة. فإن قُلت: الحُجّة لازِمة هم قَبْلَ بَعثةِ الرَّسول؛ لأنّ مَعَهم أَدلّة العَقلِ التي بها يُعرَفُ الله، وقد أَغفَلُوا النَّظرَ وهم مُتمَكّنون منه، واستيجابُهم العذاب؛ لإغفالِ النَّظرَ فيها معهم، وكُفرُهم لذلك، لا لإغفالِ الشَّرائع التي لا سبيلَ إليها إلّا بالتَّوقيف، والعمَلُ بها لا يصِحُ إلّا بعدَ الإيهان. قُلت: بَعثة الرَّسولِ من جُملةِ التَّنبيهِ على النَّظرِ والإيقاظِ من رَقدةِ الغَفْلة، لئلا يَقُولُوا: كنّا غافِلين الرَّسولِ من جُملةِ التَّنبيهِ على النَّظرِ والإيقاظِ من رَقدةِ الغَفْلة، لئلا يَقُولُوا: كنّا غافِلين

بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾. يا ابن آدم، أنصَفَكَ مَن جعَلَك حَسيبَ نفْسِك (١).

قولُه: (الحُجّةُ لازمةٌ لهم قبْلَ بَعْثِه الرُّسُل^(۲)؛ لأنّ معَهم أُدِلَةَ العَقْل)، ثمّ قولُه: (بَعْثةُ الرَّسُل مِن جملةِ التنبيه على النظر). الانتصاف: هذا مذهبٌ باطلٌ اعتزاليٌّ، ومذهبُ أهل السُّنةِ أنهُ لا حُكمَ قبْلَ الشَّرعِ ولا تكاليفَ إلّا به، ولا تجِبُ الحُجّةُ إلّا بالبَعثةِ، والآيةُ دالَةٌ عليه، فلا معنى لتحريفِها^(۳). وقالَ محيى السُّنةِ: وفي الآيةِ دليلٌ على أنّ ما وجَبَ، وجَبَ بالسَّمْعِ لا بالعَقْل (٤)، وكذا عن الواحديُّ (٥).

قلتُ: يؤيَّدُه قولُه تعالى: ﴿ رُسُلًا مُبَشِرِينَ وَمُنذِرِينَ لِثَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللّهِ حُجَّةً ﴾ [النساء: ١٦٥]؛ لأنّ البِشارة والنَّذارة إنّما يكونانِ بالجَنّةِ والنّار، والعقلُ لا مجالَ لهُ في إثباتِهما.

⁽١) ﴿شرح السنَّة للبغويُّ (١٥: ١٤٥)، وذكره بتمامه في «معالم التنزيل» (٥: ٨٢).

 ⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي الأصل الخطي من «الكشاف»: «الرسول»، وكذا في نص «الكشاف» من
 (ط)، لكن في بعض النسخ المطبوعة: «الرسل» كما هنا.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٥٣).

⁽٤) «معالم التنزيل» (٥: ٨٢).

⁽٥) «الوسيط» للواحديّ (٣: ١٠١).

فلولا بعثتَ إلينا رَسولًا يُنبِّهُنا على النَّظرِ في أدِلَّةِ العقل.

[﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُهُلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتَرَفِهَا فَفَسَقُواْ فِهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَهَا تَدْمِيرًا ﴾ ١٦]

﴿ وَإِذَاۤ أَرَدُنآ ﴾: وإذا دَنا وقتُ إهلاكِ قَومِ ولم يَبقَ من زَمانِ إمهالهِم إلّا قليل، أمَرْناهم ﴿ فَفَسَقُوا ﴾ أي: أمَرْناهُم بالفِسقِ ففَعَلُوا، والأمرُ بَجاز؛ لأنّ حقيقةَ أمرِهم بالفِسق: أن يقولَ لهم: افسُقوا، وهذا لا يكون؛ فبَقِيَ أن يَكونَ جَازًا، ووَجهُ المَجاز: أنه صَبَّ عليهم النَّعمةَ صبًّا، فجَعَلوها ذَريعةً إلى المَعاصي واتِّباعِ الشَّهوات، فكأنهم

واعلَمْ أَنَّ قُولَه تعالى: ﴿ مَّنِ اَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِ ﴿ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُ عَلَيْهَا ﴾ توكيدٌ لمعنى تلك الآية، وأن كلَّ مكلَّف مرهونٌ بعمَلِه، وعمَلُه كالقِلادة في عنقِه غيرُ منفَكَّ عنهُ لا يُفارِقُه ولا يتعدّى إلى غيرِه، ثمّ جاءً: ﴿ وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أَخْرَىٰ ﴾ تقريرًا لهذا المعنى، ومفهومُ ذلك كلَّه أنهُ تعالى بيَّنَ للمكلَّفِ ما عليهِ وما له وما يحتاجُ إليه وما خُلِقَ لأَجْلِه، إذا لهُ لأعذارِ، ثُمَّ أَتَى بقولِه: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِبِينَ حَقَى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ تذييلًا لها وتقريرًا لإزالةِ الأعذار.

قولُه: ﴿ وَإِذَا أَرَدُنَا ﴾: وإذا دنا وقتُ إهلاكِ قوم)، جعَلَ الإرادةَ التي هِيَ السببُ في الإهلاكِ تابعة لدُنُوِّ الوقت. قال القاضي: إذا تعلَّقتْ إرادتُنا بإهلاكِ قوم لإنفاذِ قضائنا السابق، أمرْنا متنعِّميها بالطاعة على لسانِ رسولِ بعَثناهُ إليهم، أو إذا دَنا وقتُه المُقدَّرُ، كقولِهم: إذا أرادَ المريضُ أن يموتَ ازدادَ مرَضُه شدّةً (١).

قوله: (كأنهم) إشارةٌ إلى أنه من باب التمثيل، شبه إيلاء النعمة عليهم وجعلهم ذلك ذريعة إلى الفسق، بالمأمور الذي ورد عليه أمر الآمر المطاع، فامتثل لأمره من غير توقف، ثم أخرج مخرج الاستعارة لطيّ ذكر المشبه، والجامع ترتب الثاني على الأول لفظ الأمر (٢).

 ⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٣٦).

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ف) و(ط).

مأمُورون بذلك؛ لتسبُّبِ إيلاءِ النَّعمةِ فيه، وإنها خوَّلهم إيّاها؛ ليشكُروا ويَعمَلُوا فيها الخير، ويتمكَّنُوا من الإحسانِ والبِرّ، كها خَلَقهم أصحّاءَ أقوياء، وأقْدَرَهم على الحَيرِ والشرّ، وطَلَبَ منهم إيثارَ الطّاعةِ على المَعصية، فآثَرُوا الفُسوق، فلمَّا فَسقُوا حقَّ عليهمُ القَول؛ وهو كَلِمةُ العَذاب، فدمَّرَهم. فإن قُلت: هلّا زعمتَ أنّ معناه: أمَرناهُم بالطّاعةِ ففَسَقُوا! قُلت: لأنّ حَذفَ ما لا دَليلَ عليه غيرُ جائز، فكيفَ بحَذْفِ

قولُه: (لأنّ حذْفَ ما لا دليلَ عليه غيرُ جائز)، يعني: إذا كانَ لفعلِ متعلِّقٌ غيرُ مذكور، فإنْ وُجِدَ في اللّفظِ ما يدُلُ على ذلك المقدَّر، وكانَ مُناسِبًا له، قُيدَ المطلقُ به، كقولِك: أمَرْتُه فقامَ، فإنّ قولَه: "فقامَ" دليلٌ على أنّ المأمورَ به القيامُ، وعلى هذا: أمَرْناهم ففسقوا، معناهُ: أمرناهم بالفِسقِ ففسقوا، كما قُدِّر، وعلى هذا القياسِ يقال في قولِم: أمَرْتُه فعصاني (١)، لكنّه لا يستقيمُ؛ لأنّ الأمرَ والعِصيانَ متقابِلانِ من حيثُ التضادُّ، وإليه الإشارةُ بقولِه: "ولا تكونُ ما يُناقضُ الأمرَ مأمورًا به"، فإذَنْ ليسَ في اللّفظِ ما يُقيَّدُ به المطلقُ، فيُترَكُ على إطلاقِه ويُجعَلُ تمثيدً، كما قال. فكأنهم مأمورونَ بذلك.

قال الإمام: ولقائل أن يقولَ: كما أنّ قولَه: أمَرْتُه فعصاني، يدُلُّ على أنّ المأمورَ به شيءٌ غيرُ المعصِية من حيثُ إنّ المعصِية مُنافيةٌ للأمرِ ومُناقضةٌ له، فكذلك: أمرْتُه ففَسَق، يدُلُّ على أنّ المأمورَ به شيءٌ غيرُ الفِسق؛ لأن الفسق عبارةٌ عن الإتيانِ بضدِّ (٢) المأمور به، فكونُه فِسقًا يُنافي كوْنَه مأمورًا به. وهذا الكلامُ في غايةِ الظهور، فلا أدري لمَ أصَرَّ صاحبُ «الكشاف» على قولِه (٣)!

وقلتُ: هـذا هـوَ الحقُّ، لقولِـه تعالى: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ آمْرِ رَبِّهِ ۗ ﴾، وتفسيرُ المصنَّفِ الفاسقَ بالخارجِ عن أمرِ الله، والمعنى: أمرْناهم على لسانِ الرّسولِ ﷺ بالأعمالِ الصّالحةِ وهُم خالَفوا الأمْرَ وأقدَموا على الفِسق، فالآيةُ مِن بابِ الطَّباقِ المعنَويُ، قال

⁽١) في (ف): الفعَصي،

⁽٢) في (ف): (بقَيْد).

⁽٣) (مفاتيح الغيب) (٢٠: ١٧٤).

ما الدَّليلُ قائمٌ على نَقيضِه! وذلك أنَّ المأمورَ به إنها حُذِف؛ لأنَّ «فسَقُوا» يدُلُّ عليه، وهو كَلامٌ مُستَفيض، يُقال: أمَرتُه فقام؛ وأمَرتُه فقَرَأ، لا يُفهَمُ منه إلَّا أنَّ المأمورَ به قِيامٌ أو قِراءة، ولو ذهبتَ تقدِّرُ غيرَه فقد رُمتَ من مُخاطِبك عِلْمَ الغَيب، ولا يَلزَمُ على هذا قولهُم: أمرتُه فعَصاني، أو فلَمْ يَمتَثِل أمْري؛ لأنّ ذلك مُنافِ للأمْرِ مُناقِضٌ له، ولا يكونُ ما يُناقِضُ الأمرَ مأمورًا به، فكانَ مُحالًا أن يُقصَدَ أصلًا حتَّى يُجعَلَ دالًّا على المأمورِ به، فكانَ المأمورُ به في هذا الكلام غيرَ مَدلولٍ عليه ولا مَنويّ؛ لأنَّ مَن يتكَلَّمُ بهذا الكلام فإنه لا يَنْوي لأمْرِه مأمورًا به، وكأنه يَقول: كان منِّي أمرٌ فلَمْ تَكُن منه طاعة، كما أَنَّ مَن يقول: فُلانٌ يُعطي ويَمنع، ويَأْمُرُ ويَنهى، غيرُ قاصدٍ إلى مفعول. فإنْ قُلت: هلَّا كان ثُبوتُ العِلمِ بأنَّ اللهَ لا يأمرُ بالفَحشاءِ وإنَّما يأمرُ بالقِسْطِ والخير، دَليلًا على أنَّ المُراد: أمَرناهُم بالخَيرِ ففَسَقُوا؟ قُلت: لا يَصِيحُ ذلك؛ لأنَّ قولَه: ﴿ فَفَسَقُوا ﴾ يُدافِعُه، فكأنَّك أظهَرتَ شيئًا وأنتَ تدَّعي إضْهارَ خِلافِه، فكانَ صَرفُ الأَمْرِ إِلَى الْمَجَازِ هُو الْوَجْهُ، ونَظيرُ «أَمَر»: شاء؛ في أنَّ مفعولَه استفاضَ فيه الحَذْف؛ لدَلالةِ ما بعدَه عليه، تَقول: لو شاءَ لأحسَنَ إليك، ولو شاءَ لأساءَ إليك، تُريد: لو شاءَ الإحسان، ولو شاءَ الإساءة، فلو ذَهبتَ تُضمِرُ خِلافَ ما أَظهْرتَ وقُلت: قد دَلَّت حالُ مَن أُسنِدَتْ إليه المشيئةُ أنه مِن أهلِ الإحسان، أو مِن أهلِ الإساءة، فأترُكُ الظاهرَ المنطوقَ به وأُضمِرُ ما دلَّت عليه حالُ صاحبِ المشيئة: لم تكن على سَداد، وقد فَسَّرَ بَعْضُهِم ﴿أَمَرْنَا ﴾ بـ «كَثَرْنا»، وجَعلَ «أَمَرْتُه فأَمِر» مِن باب: فَعَلْتُه فَفَعَل،

صاحبُ «الانتصاف»: قولُ الزمخشريِّ حسَنٌ، إلَّا قولَه: أَنْعَمَ عليهم ليشكروا، والحقُّ أنّهم خُوِّلوا النَّعمةَ وأُمِروا بالشُّكرِ ففَسَقوا وكفَروا مخالفةً للأمرِ لا للإرادة (١).

قولُه: (وقد فسَّرَ بعضُهم ﴿أَمَرْنَا ﴾: بـ «كَثَّرْنا»)، قالَ ابنُ جِنِّي: وكان أبو عليَّ يَستحسِنُ قولَ الكسائيُّ في قولِه تعالى: ﴿لَقَدْ جِنْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴾ [الكهف: ٧١]، أي: كثيرًا، مِن قولِه

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف؛ (٢: ٥٥٥).

ك « ثَبَرَتُه فَثَبَر »، وفي الحديث: « خَيرُ المالِ سِكَةٌ مأبورة ومُهرةٌ مأمورة » أي: كثيرةُ النِّتَاج، ورُوي: أنَّ رَجُلًا من المُشركينَ قبالَ لِرَسولِ الله ﷺ: إنّي أرى أمْرَك هذا حَقيرًا، فقالَ ﷺ: إنّي أرى أمْرَك هذا حَقيرًا، فقالَ ﷺ: «إنبه سيأمُر »، أي: سيكثُر وسيكبُر. وقُرِئ: (آمَرْنا) مِن: أَمِرَ وآمَرَهُ عَيرُه، و: (أَمَّرُنا) بِمَعنى: آمَرْنا، أو مِن: أَمُرَ أمارةً، وأمَّرَهُ الله، أي: جَعَلْناهم أُمَراءَ وسَلَطناهم.

تعالى: ﴿ أَمْرَنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ﴾ ، ومِن قولِهم: أمِرَ الشيءُ ، إذا كثُر ، ومنهُ قولُه: «خيرُ المال سِكةٌ مأبورةٌ ومُهرةٌ مأمورة » (١) ، السِّكة: الطريقةُ المصطفّة منَ النَّخل ، مأبورة : ملقحة مأمورة: مُكثِرةُ النَّسل ، والأصلُ: مؤمّرة ؛ لأنهُ مِن أمرَها الله ، لكن أتبَعَها قولَه : مأبورة للسَّجع ، وأمّا قولُه : ﴿ أَمْرَنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ فمنقولُ من : أمِرَ القومُ ، أي : كثُروا ، كعَلِمَ وعلمتُه ، وسَلِمَتُه . ورُوِيَ عن المصنف ، أنهُ قال : ما عوَّلَ مَن زعَمَ أنّ «أمَرْتُه» بمعنى : كثَّرتُه ، وسَلِمَ وسَلَمتُه . ورُوِيَ عن المصنف ، أنهُ قال : ما عوَّلَ مَن زعَمَ أنّ «أمَرْتُه» بمعنى : كثَّرتُه ، إلاّ على قولِه : ومُهرةٌ مأمورة ، وما هُو إلّا من الأمرِ الذي هو نقيضُ النَّهي ، وهُو مِجازٌ أيضًا كما في الآية ، لأنّ الله تعالى قال لها : كوني كثيرةَ النِّتَاج ، فكانت ، فهِيَ إذَنْ مأمورةٌ على ما حَبُهُ (٢) .

قَوْلُه: كـ «ثُبَّرتُه»، الجوهريّ: النُّبور: الهلاك.

قولُه: («آمَرْنا» مِن: أَمِرَ)، الجوهريّ: آمَرْتُه _ بالمَدّ _ وأمَرْتُه: لُغتانِ بمعنى: كثّرتُه.

قولُه: («وَأَمَّرْنَا» بِمعنى: آمَرْنا)، قال أبو البقاء: ويُقرَأُ بالتشديدِ والقَصْر، أي: جعَلناهُم أُمراء، وقيل: هُو بِمعنى الممدودةِ؛ لأنهُ تارةً يُعدَّى بالهمزةِ وأُخرى بالتضعيف، واللازمُ منهُ: أَمِرَ القومُ، أي: كثُروا^(٣).

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٨٤٥)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٦٤٧١) والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (١٠: ٦٤)، وغيرهم من حديث شُوَيد بن هُبيرةَ بإسنادٍ مرسلٍ ضعيف، فيه مُسْلم بن بُدَيل لم يوثّقه غَيرُ ابنِ حِبّان.

⁽٢) «المحتسب» (٢: ١٦-١٧) بتصرُّف ملحوظ في العبارة.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٦).

[﴿ وَكُمْ أَهْلَكُنَا مِنَ ٱلْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوجٌ وَكَفَىٰ بِرَيِكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ عَبِي أَبْصِيرًا ﴾ ١٧]

(كَمْ) مفعولُ ﴿أَهْلَكُنَا﴾، و﴿مِنَ ٱلْقُرُونِ﴾ بَيانٌ لـ(كَمْ) وتمييزٌ له، كما يُميَّز العَدَدُ بالجِنْس. يعني: عادًا وثمودًا وقُرونًا بَينَ ذلك كثيراً، ونبَّه بقَولِه: ﴿وَكَفَىٰ بِرَيِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَضِيرًا ﴾ على أنّ الذُّنوبَ هي أسبابُ الهلَكةِ لا غير، وأنه عالِمٌ بها ومُعاقِب عليها.

[﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْمَاجِلَةَ عَجَلَنَا لَهُ, فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ, جَهَنَمَ يَصْلَنهَا مَذْمُومًا مَّذْحُورًا * وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَمَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَتِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَشْكُورًا ﴾ ١٨-١٩]

مَن كانت العَاجِلةُ هَمَّه ولم يُرِدْ غيرَها كالكَفَرةِ وأكثرِ الفَسَقة، تفضَّلْنا عليه من

قولُه: (على أنّ الذَّنوبَ هِي أسبابُ الهلكةِ لا غيرُ)، وذلك مِن ترتُّبِ قولِه: ﴿كُمْ الْمَلْكُمَا ﴾ على قولِه تعالى: ﴿خَيرًا بَهِ الْمَا بَدُنوبِ العبادِ وبصيرًا بها، لِما يعلم (١) أَمْلَكُمَا ﴾ على قولِه تعالى: ﴿خَيرًا بَهُ وَتَعْلَى اللهُ اللهُ وَقَتْلُ الأنبياءِ وغيرُ ذلك، قالَ اللهُ أنّ الذنوبَ نتائجُها الكُفرُ والكُفرانُ وتكذيبُ آياتِ الله، وقَتْلُ الأنبياءِ وغيرُ ذلك، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَهُمْ كَانُوا يَكُفُرُونَ بِعَايَنتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النّبِيتِينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَاعَصُوا ﴾، فضح قولُه: «إنّ الذنوبَ هِيَ أسبابُ الهلكة لا غير»، والذي يدُلُّ على فَظاعةِ شأنها قولُه: ﴿وَكَفَهُ رِبِّكَ ﴾.

قولُه: (مَن كانتِ العاجِلةُ هَمَّه ولم يُرِدْ غيرَها)، يدُلُّ على القَيْدِ معنى الإرادة، فإنّ الإرادة هِيَ: عَقْدُ القلبِ بالشيءِ وخُلوصُ همَّه فيه، وإنّها قال: كالكَفَرةِ «والفَسَقة»؛ لأنّ الآية قوبِلتْ بها. قولُه تعالى: ﴿ وَمَنْ أَرَادَٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَمَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾، فإنّ الكافرَ يُنكرُ الأجَل، والفاسقُ وإن لم يُنكِرْ لكنّه (٢) مُنهمِكٌ في الشَّهَوات، فكأنهُ مُعرِضٌ عن الآخِرةِ، وفيه إيهاءٌ إلى مذهبِه.

⁽١) سقط لفظ "يعلم" من (ف).

⁽٢) في (ح): «فإنّه»، وسقطت هذه اللفظة من (ط).

مَنافِعِها بها نشاءُ لَمَن نُريد. فقيَّد الأمرَ تقييدَيْن: أحدُهما: تقييدُ المُعجَّلِ بمَشيئتِه، والثاني: تَقييدُ المعجَّلِ له بإرادتِه، وهكذا الحال، تَرى كثيرًا من هؤلاءِ يتَمنَّونَ ما يتمنَّونَ ولا يُعطَوْنَ إلّا بعضًا منه، وكثيرًا منهم يَتمنَّونَ ذلك البعض وقد حُرِموه، فاجتمعَ عليهم فقرُ الدُّنيا وفقرُ الآخرة، وأمّا المؤمِنُ التَّقيُّ فقد اختارَ مُرادَه؛ وهو غنى الآخرة، فها يُبالي: أو يَ حَظًّا مِنَ الدُّنيا أوْ لَم يُؤت، فإنْ أُوتِي فَبِها وإلّا فرُبَّا كان الفقرُ خَيرًا له وأعونَ على مُرادِه. وقولُه: ﴿لِمَن نُرِيدُ ﴾ بدَلٌ من ﴿لَهُۥ ﴾، وهو كان الفقرُ خَيرًا له وأعونَ على مُرادِه. وقولُه: ﴿لِمَن نُرِيدُ ﴾ بدَلٌ من ﴿لَهُۥ ﴾، وهو يَمنى الكُثرة. وقُرِئ: بنَ القِراءَتَينِ في المعنى. ويَجوزُ أن يكونَ (يَشَاءُ)، وقبل: الضّميرُ لله تَعالى، فلا فَرقَ إذَن بينَ القِراءَتَينِ في المعنى. ويَجوزُ أن يكونَ للعَبْد، على أنّ للعَبدِ ما يَشاءُ من الدُّنيا، وأنّ ذلك لواحدٍ منَ الدَّهَاءِ يُريدُ به اللهُ ذلك،

قولُه: (فإنْ أُوتِي فَبِها)، النَّهاية: وفي الحديثِ: «مَن توضَّأَ للجُمعةِ^(١) فبِها»، والباءُ متعلِّقةٌ بفعل مضمَر، أي: فبهذه الخَصْلةِ والفَعْلة يعني الوضوء، يَنالُ الفَضْلَ.

قولُه: (لأنّ الضَّميرَ يَرجعُ إلى «مَن»)، أي: الضّميرُ والمجرورُ في قوله: يَرجِعُ إلى (مَن) في قولِه: كَرجِعُ إلى (مَن) في قولِه: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْمَاجِلَةَ ﴾، وهُو يقتضي العموم لأنّ مُريدي العاجِلة لا حَصْرَ فيهم. وأمّا المُعجَّلُ لهُ فمحصُورون.

قولُه: (فلا فرق إذَنْ بينَ القراءتَيْنِ)، أي: قراءة «يشاءُ» بالياء، والضَّميرُ لله، والقراءةِ المشهورة بالنُّونِ في كوْنِ المشيئةِ لله تعالى، فدَلَّ النُّونُ على التعظيم، والياءُ على التّجريدِ، كأنهُ قيل: ﴿عَجَلْنَا لَهُ بِهِمَا مَا نَشَآهُ ﴾ مَن لهُ المشيئةُ المُطلقةُ وبيَدِه أَزِمّةُ كلِّ الأمور يفعَلُ بمشيئتِه ما أراد، لا يمنعُه مانعٌ.

قولُه: (الدَّهماء)، الجَوْهريّ: الدَّهم: العدَدُ الكثير، ودَهْماءُ الناسِ: جماعتُهم.

قولُه: (يُريدُ به الله)، ذلك الضّميرُ للعَبْدِ، والمشارُ إليه ما يشاءُ منَ الدُّنيا، والجملةُ صفةٌ لـ «واحِد»(٢).

⁽١) في (ف): يومَ الجمعة.

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

وقيل: هُو مَن يُريدُ الدُّنيا بِعَمَلِ الآخِرة، كَالْمَنافِق، والْمُراثي، واللَّهاجِرِ للدُّنيا، والمُجاهدِ للغَنيمةِ والذِّكْر، كما قال ﷺ: «فَمَن كَانَت هِجرَتُه إلى الله ورَسولِه فهِجرَتُه إلى الله ورَسولِه فهِجرَتُه إلى الله ورَسولِه، ومَن كانت هِجرَتُه لدُنيا يُصيبُها أو امرأة يتزوَّجُها فهِجرَتُه إلى ما هاجَرَ إليه». ﴿مَدْحُورًا ﴾: مَطرُودًا من رَحمةِ الله. ﴿سَعْيَهَا ﴾: حقَّها من السَّعيِ وكِفاءَها من الأعمالِ الصّالحة. اشتَرطَ ثلاثَ شرائِطَ في كونِ السَّعيِ مشكورًا: إرادةَ الآخِرة؛ بأن يَعقِدَ بها همَّه ويتَجافى عن دارِ الغُرور، والسَّعيَ فيها كُلِّفَ من الفِعلِ والتَّرك، والإيمانَ يَعقِدَ بها همَّه ويتَجافى عن دارِ الغُرور، والسَّعيَ فيها كُلِّفَ من الفِعلِ والتَّرك، والإيمانَ

قولُه: (فمَن كانت هِجَرتُه إلى الله)، الحديثُ مشهور، أخرجَهُ الأثمَّةُ (١)، وهُو مِن بابِ قولِهم: مَن أدرَكَ الصَّمَّانَ فقد أدرَكَ (٢).

قولُه: (﴿مَدَّحُولًا ﴾: مطْرودًا)، الرّاغبُ: الدَّحرُ: الطَّرْدُ والإبعادُ، يقالُ: دَحَرَهُ دُحورًا، قال تعالى: ﴿وَنَفَقَدَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴾ قال تعالى: ﴿وَنَفَقَدَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴾ [الصافّات: ٩] ، ولم يَذكُرِ الدَّحْرَ في «الصّحاح».

قولُه: (ويتجافى عن دارِ الغُرور)، مُقتبَسٌ ممّا رَوى المفسِّرونَ، أنهُ ﷺ سُئلَ: ما علامةُ شَرْحِ الصَّدر؟ قال: «التّجافي(٤) عن دارِ الغُرور، والإنابةُ إلى دارِ الخُلود»(٥).

قولُه: (والسَّعيَ فيها كُلِّفَ من الفعلِ والتَّرُك)، استفادَه مِن إقرانِ الإيهانِ بالسَّعيِ ليكونَ على وِزانِ قولِه: ﴿ النَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّللِحَاتِ ﴾ [العصر: ٣] والظاهرُ أنَّ المرادَ مِن قولِه: ﴿ وَسَعَىٰ لَمَا سَعَيْهَا وَهُو مُؤْمِنٌ ﴾: السَّعيُ المُختَصُّ بها، وما يُنسَبُ إليها، وعرَفَ أنّ ذلك السَّعيَ ما هُو، وهُو قَمْعُ الهوى وتَرْكُ زينةِ الدُّنيا ومُراقبةُ الأحوالِ بينَ يدَي المُولى، كها قال

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ط) أيضًا.

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٣٠٨.

⁽٤) في (ف): «التحامي»، وهي جَيِّدةٌ متَّجهة.

⁽٥) هو جزءٌ من حديث أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٦٧١)، والترمذيّ (٣٤٥٨)، وقال: هذا حديثٌ غريب.

الصَّحيحَ الثابت. وعن بَعضِ المتَقدِّمين: مَن لـم يكُن معَهُ ثلاثٌ لـم يَنفَعه عملُه: إيهانٌ ثابت، ونيَّةٌ صادِقة، وعمَلٌ مُصيب، وتلا هذه الآية، وشُكرُ الله: الثَّوابُ على الطَّاعة.

[﴿ كُلَّا نُمِذُ هَنَوُلَآء وَهَنَوُلآء مِنْ عَطَآهِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآهُ رَبِّكَ مَعْظُورًا ﴾ ٢٠]

﴿ كُلَّا ﴾: كلُّ واحدِ من الفَريقَين، والتَّنوينُ عِوَضٌ من المُضافِ إليه، ﴿ نُمِدُ ﴾ هُم: نَزيدُهم مِن عطائنا، ونجعَلُ الآنِفَ منه مَدَدًا للسالِفِ لا نَقطعُه، فنرزُقُ المطيعَ والعاصيَ جَمِيعًا على وَجهِ التفضُّل، ﴿ وَمَاكَانَ عَطَآهُ رَبِّكَ ﴾ وفَضْلُه ﴿ مَظُورًا ﴾ أي:

تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِهِ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهُوَىٰ * فَإِنَّ ٱلْجُنَّةَ هِى ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات: ٤٠- ١٤]، وفي الألفاظ النبويّة: ﴿ وَمَن أَرادَ الآخِرةَ تَرَكَ زينةَ الدُّنيا ﴾، ولمّا كانت هذه الخَصْلةُ واسطةَ القِلادة، جُعِلتْ مقدِّمتَها الإرادةُ، وقاعدتَها الاستقامةُ على الإيهان، وبَنى الجوابَ عليها. وقيل: ﴿ وَأَوْلَكِنَكَ كَانَ سَعْيُهُم مَشْكُورًا ﴾.

الرّاغب: السَّعيُ: المَشْيُ السَّريعُ، وهُو دونَ العَدْوِ، ويُستعمَلُ للجِدِّ في الأمرِ، خيرًا كان أو شرًّا. قال تعالى: ﴿وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا ﴾ [البقرة: ١١٤]، ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَاسَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩]، وأكثرُ ما يُستعمَلُ في الأفعالِ المحمودة، قال الشاعرُ:

إِن أَجْزِ علقمةَ بنَ سعدٍ سَعْيَهُ لا أَجْزِهِ ببَلاءِ يوم واحدِ (١)

وقالَ تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْى ﴾ [الصافّات: ١٠٢]، أي: أدرَكَ ما سَعى في طلبِه، وخُصَّ المَسْعاةُ(٢) بطلبِ المكرُمةِ والسِّعايةِ بأُخْذِ الصَّدَقة، وبكسْبِ المُكاتَب لعتقِ رقَبته، وبالنَّميمةِ والمساعاةِ بالفُجور(٣).

قولُه: (الآنِف). الجَوهريُّ: الاستثنافُ: الابتداءُ، وكذلك الائتنافُ.

⁽١) البيت لفَذْكيُّ بن أعبد. ذكره الجاحظ في «الحيوان» (٣: ٢٦٨)، و «البيان والتبيين» (٣: ٣٣٣).

⁽٢) في (ح): «السعادة»، وفي (ف): «السعي».

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص ١١٤.

تمنوعًا، لا يمنعُه من عاصٍ لعِصْيانِه.

[﴿ ٱنْظُرْكَيْفَ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضِ وَلَلْأَخِرَهُ أَكْبَرُ دَرَجَتِ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴾ ٢١]

﴿ ٱنْظُرُ ﴾ بِعَينِ الاعتبار ﴿كَيْفَ ﴾ جعَلْناهُم مُتفاوِتين في التَّفَضُّل، وفي الآخِرةِ التَّفاوُتُ أَكْبَر؛ لأنها ثَـوابٌ وأغـواض وتفضُّل، وكلُّها مُتفاوِتـة، ورُوِي: أنّ قومًا مِنَ الأشْرافِ فمَن دُونَهم اجتَمَعُوا ببابِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه، فخَرجَ الإذنُ لبِلالٍ

قولُه: (الأنّها ثُوابٌ وأَعُواضٌ وتفَضُّلُ، وكلّها مُتفاوِتة)، الضَّميرُ في «أنّها» مُبهَم، يُفسِّرُه ما بعدَه، كقولهِ تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَالُنَا ٱلدُّنِيا ﴾ [الأنعام: ٢٩]، قال: «هذا ضميرٌ لا يُعلَمُ ما يُعنى به إلّا ما يَتْلُوه مِن بيانِه»، إلى قولِه: «الأنّ الخبرَ يدُلُّ عليها». ويجوزُ أن يكونَ المضافُ معذوفًا، أي: أفعالُ الآخِرة، يعني: أفعالُ الله في الآخِرةِ معَ العَبْدِ ثوابٌ وأعواضٌ وتفَضُّل.

وفي بعض الحواشي الواردِ على أصولِهم: أفعالُ الله تعالى اليومَ لا تَخْلُو مِن صَلاحُ وإصلاحِ ولُطف، وأفعالُه غدًا على سبيلِ الجزاءِ إمّا ثوابٌ أو عوضٌ أو تفضُّل، فالصَّلاحُ ضِدُّ الفساد، وكلُّ ما عَرِيَ عن الفسادِ شُمَّيَ صَلاحًا، وهُو: الفعلُ المتوجَّهُ إلى الخيرِ مِن قوامِ العالم، وبقاءِ النَّوعِ عاجِلًا، والمؤدّي إلى السعادةِ السَّر مَديّةِ آجِلًا. والأصلَح، وهُو إذا كان صَلاحانِ أو خَيْرانِ، وكان أحدُهما أقرَبَ إلى الخيرِ المطلق فهُو الأصلح. واللَّطفُ: هُو وَجُهُ التيسيرِ إلى الخيرِ، وهُو الفعلُ الذي عَلِمَ الرَّبُّ سبحانه وتعالى أنّ العبدَ يُطبعُ عندَه، وليسَ في مقدورِ الله لُطفٌ وفعلٌ لو فعلَه لأمِنَ الكُفّار. ثُمّ القوابُ هُو: الجَزاءُ على أعمالِ الخير، والعِوضُ هُو: البدَلُ عن الفائتِ، كالسّلامةِ التي هي بدَلُ الألم، والنَّعَمِ التي هيَ في الخير، والعِوضُ هُو: البدَلُ عن الفائتِ، والتفضُّلُ هُو: إيصالُ منفَعةٍ خالصَة إلى الغيرِ مِن غيرِ استحقاقِ، يَستحِقُ، أي: اللهُ بذلك مَلامًا وذَمًّا.

قولُه: (ورُوِيَ أنّ قومًا منَ الأشرافِ فمَن دونهم اجتَمعوا ببابِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه)،

⁽١) في (ف): «لم يستحق».

وصُهَيب، فشَقَّ على أبي سُفيان، فقالَ سُهَيلُ بنُ عَمْرو: إنّها أُتِينا مِن قِبَلِنا، إنهم دُعوا ودُعينا ـ يعني: إلى الإسلام ـ فأسرَعُوا وأبطأنا، وهذا بابُ عُمَر، فكيفَ التفاوُتُ في الآخِرة! ولثن حَسدتُمُوهُم على بابِ عُمرَ لها أعدَّ اللهُ لهم في الجنّةِ أكثر. وقُرِئ: (وأكثرُ تَفضيلًا). وعن بَعضِهم: أيّها اللهاهي بالرَّفعِ منكَ في مجَالسِ الدُّنيا، أما تَرخَبُ في المباهاةِ بالرَّفعِ في مجَالسِ الآخِرةِ وهي أكبَرُ وأفضل؟!

[﴿ لَّا بَغَمَ لَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَاهًا ءَاخَرَ فَنَقَعُدَ مَذْمُومًا تَخْذُولًا ﴾ ٢٢]

﴿ فَنَقْعُدَ ﴾ مِن قَولِهِم: شَحَذَ الشَّفرةَ حتَّى قَعَدَتْ، كأنَّها حَرْبة، بمَعنى: صارَت،

ورَوى ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»، عن الحسن: حضَرَ جماعةٌ من الناسُ ببابِ عمرَ رضي اللهُ عنه، وفيهم سُهيْل بنُ عمْرِو القُرشيّ، وكان أحدَ الأشرافِ في الجاهليّة، وأبو سُفيانَ بنُ حرْبِ وأولئكَ الشيوخُ مِن قُريش، فأذِنَ لصُهيْب وبلالِ وأهلِ بدْر، وكان يُحبُّهم، وكان قد أوصى بهم، فقالَ أبو سُفيان: ما رأيْتُ كاليوم قَطَّ! إنهُ لَيُؤذَنُ لهؤلاءِ العبيدِ ونحنُ جلوسٌ لا يُلتفَتُ إلينا، فقال سُهيل، وكان أعقلَهم: أيَّها القوم، إني والله قد أرَى الذي في وجوهِكم، فإنْ كُنتم غِضابًا فاغضَبوا على أنفُسِكم، دُعِيَ القومُ ودُعيتُم، فأسرَعوا وأبطَآتُم، أمّا والله لمَا سبقوكُم به منَ الفَضْل أشَدُّ عليكم فؤتًا مِن بابِكم هذا الذي تنافسونَ عليه (۱).

ورَوى أيضًا: أنّ الحارِثَ بنَ هشام وسُهَيْلًا هذا دخَلا على عُمرَ رضيَ اللهُ عنه فجلسا^(۲) وهُو بينَهما، فجعَلَ المهاجِرونَ الأوّلونَ يأتونَ فيقول: هاهنا يا سُهَيْل، هاهنا يا حارث، فيُنحِّيهما عنهُ، وجعَلَ الأنصارُ يأتونَ فيُنحِّيهما حتّى صارا في آخِرِ النّاس، فلمّا خرَجا قالَ الحارثُ لسُهيل: ألم ترَ ما صنَعَ بنا؟ فقالَ سهيل^(۳): إنّ الرَّجُلَ لا لوْمَ عليه، ينبغي أن نَرجِعَ باللَّومِ على أنفُسِنا، دُعِيَ القومُ فأسرَعوا ودُعينا فأبطأنا^(٤)، تمامُه ذُكِرَ في سورةِ التَّوبة.

⁽۱) «الاستيعاب» (۲: ۲۷۱).

⁽٢) في (ف): «مُجَلسًا».

⁽٣) سقط لفظ «سهيل» من (ف).

⁽٤) «الاستيعاب»، (٢: ٢٧٢).

يعني: فتصيرُ جامِعًا على نفْسِك الذمَّ وما يَتبَعُه من الهَلاكِ من إلىٰهك، والخذلانَ والعَجْزَ عن النُّصْرةِ مَّن جعلتَه شَريكًا له.

[﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوۤا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنُا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَمُّمَا أَنِي وَلَا نَنَهُرْهُمَا وَقُل لَهُمَا فَوَّلًا كَوْرِيمًا * وَاخْفِضْ لَهُمَاجَنَاحَ الذُّلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَيانِ صَغِيرًا ﴾ ٢٣-٢٤]

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ وأَمَرَ أَمرًا مقطوعًا بِه ﴿ أَلَا تَعْبُدُوۤا ﴾ «أَنْ » مُفسِّرة ، و «لا تَعبُدوا » الذين إحسانًا ، أو : بأن لا تَعبُدوا . ﴿ وَبِالْوَلِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ : وأحسِنُوا بالوالدَيْنِ إحسانًا ، أو : بأن تُحسِنُوا بالوالدَيْنِ إحسانًا . وقُرِئ : (وأَوْصَى) ، وعن ابنِ عبّاسِ رضي الله عنها : (وقَضَاءُ رَبُّك) ، ولا يَجوزُ أن يتعلَّقَ الباءُ في (بالوالِدَين) بالإحسان ؛ لأنّ المَصدَرَ لا يتقدَّمُ عليه صِلَتُه . ﴿ إِمَّا ﴾ هي «إنْ »

قولُه: (جامعًا على نفْسِكَ الذَّمَّ وما يَتْبعُه منَ الهلاكِ مِن إلْجِك)، يعني: أنَّ المشرِكَ قد ذَمَّهُ اللهُ، ومَن ذَمَّهُ اللهُ يُهْلِكُهُ، وما يَتْبعُه تفسيرُ الذَّمّ. الخِذْلان: عطفٌ على الذمّ وإنّها دَلّ على الجَمْع إيقاعُ ﴿مَذْمُومًا تَخْذُولَا ﴾ خبَرًا بعدَ خبر لقولِه: ﴿فَنَقَعُدَ ﴾. قال القاضي: ومفهومُه أنّ الموحِّدَ يكونُ ممدوحًا منصورًا (١).

قولُه: ﴿ ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ ، وأمرَ أَمْرًا مقطوعًا به › ، ضَمَّنَ «قَضى» معنى الأمر؛ ليكونَ جامعًا للمعنيَيْنِ: الأمرِ والقضاءِ الذي هُو القَطْع، ولذلكَ كان «أَنْ» في قولِه: ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا ﴾ مُفسِّرة، وكأنَّ النَّهْيَ في معنى الأمْرِ، أي: اعبُدوا، ليُناسِبَ عطفَ «وأحسِنوا» عليه، وسبَقَ في «الأنعام» عند قولِه: ﴿ أَلَّا ثُمْرِكُوا بِدِ شَكَيْعًا وَبِالْوَلِدَيْنِ إِحْسَدَنَا وَلاَ تَقْدُلُوا أَوْلَدَكُم ﴾ في «الأنعام» عند قولِه: ﴿ أَلَّا ثُمْرِكُوا بِدِ شَكَيْعًا وَبِالْوَلِدَيْنِ إِحْسَدَنَا وَلاَ تَقْدُلُوا أَوْلَدَكُم ﴾ [الأنعام: ١٥١] الآية، ما يَقرُبُ مِن هذا العَطْف.

قولُه: (أو: بأنْ تُحسِنوا بالوالِدَيْنِ إحسانًا)، هذا على أن تكونَ «أنْ» موصولة لا مفسّرة، ففيه لَفٌّ ونَشْر.

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ٤٣٨).

الشَّرطيّةُ زِيدَت عليها «ما» تأكيداً لها؛ ولذلك دَخلَتِ النُّونُ المؤكِّدةُ في الفِعل، ولو أُفردَت «إنْ» لم يَصِحَّ دُخولُها، لا تَقول: إنْ تُكرِمَنَّ زيداً يُكرِمْك، ولكن: إمّا تُكرِمَنه. وهو فيمَن قَرأ (يَبلُغانً) بَدلٌ مِن ألِفِ الضَّمير الراجِع إلى الوالدَيْن. و ﴿ كِلَاهُمَا ﴾ عَطفٌ على ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ فاعِلًا وبَدلًا. فإنْ قُلت: لو قيل: إلى الوالدَيْن. و ﴿ كِلَاهُمَا ﴾ عَطفٌ على ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ فاعِلًا وبَدلًا. فإنْ قُلت: لو قيل: إلى الوالدَيْن. و ﴿ كِلَاهُمَا ﴾ عَطفٌ على ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ فاعِلًا وبَدلًا. فإنْ قُلت: لو قيل: لا بَدلًا، فها لك زَعمت أنه بَدَل؟ قُلت: لأنه مَعطوفٌ على ما لا يَصِحُّ أن يكونَ تَوكيدًا للاثنين، فانتَظمَ في حُكمِه؛ فوجبَ أن يكونَ توكيدًا للاثنيْن، فانتَظمَ في حُكمِه؛ فوجبَ أن يكونَ مِثلَه. فإنْ قُلت: ما ضرَّكَ لو جعَلتَه تَوكيدًا مع كونِ المعطوفِ عليه بَدَلًا، وعطفتَ التوكيدَ على البَدَل؟ قُلت: لو أريدَ تَوكيدُ التَّنية لَقيل: كلاهما، فحسب،

قولُه: (وهُو فيمَن قرأً: «يَنْلُغانَّ»)، بالتشديد (١)، حزةُ والكِسائيُّ: «إِمّا يَبْلُغانً» بكسِر النّونِ والألِفِ قبلَها، والباقونَ بفَتحِها من غيرِ ألِف (٢). قال أبو البقاء: ألِفُ «يَبْلُغانً» بالتشديد: فاعلٌ، و﴿أَحَدُهُمَا أَوْكِلاَهُمَا ﴾: بدَلٌ منه، وقال أبو عليٌّ: هُو توكيدٌ. ويجوزُ أن يكونَ ﴿أَحَدُهُمَا ﴾ مرفوعًا لفعل محذوف، أي: إنْ بلَغَ أحدُهما أو كلاهُما، وفائدتُه التوكيدُ أيضًا. ويَجوزُ أن تكونَ الألِفُ حرفًا للتَّنية، والفاعلُ ﴿أَحَدُهُمَا ﴾ (٣).

قولُه: (لو قيل: إمّا يَبْلُغانِّ كلاهُما، كان ﴿ كِلَاهُمَا ﴾ توكيدًا لا بَدَلًا)؛ لأنهُ مِثلُ قولِك: جاءَني الزَّيدانِ كلاهُما، فإنَّ كلاهُما: توكيدٌ باتّفاق؛ لأنهُ يَدُلُّ على ما دَلَّ عليه الزَّيْدانِ، فكذا يُفهَمُ مِن كلاهُما ما يُفهَمُ مِن ضميرِ الأبوَيْنِ. قالَ صاحب «التقريب»: وفيه نظر، إذْ جازَ كُونُه تأكيدًا.

وقولُه: (لو أُريدَ توكيدُ التَّنيةِ لَقيل: كلاهُما، فحَسْبُ)، ممنوعٌ، وأنه إنّها يَلزَمُ لو أُريدَ التأكيدُ فحَسْبُ مِن غيرِ تقدُّم ذكْرِ أحدهما، فكأنهُ قال: إمّا يَبلُغانٌ أحدُهما، أو يَبلغانٌ كلاهُما، والأوّلُ: بدَلٌ، والثانى: تأكيد.

⁽١) سقط لفظ «بالتشديد» من (ح) و(ط).

⁽٢) انظر: «إتحاف فضلاء البشر»، ص٢٨٢.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٧).

فلمّا قيل: ﴿أَحَدُهُمَا أَوْكِلَاهُمَا ﴾، عُلِمَ أنّ التَّوكيدَ غيرُ مُواد؛ فكان بَدَلًا مِثلَ الأوّل. ﴿أَنِّ ﴾: صَوتٌ يَدلُّ على تَضجُّر. وقُرِئ: ﴿أَنِّ ﴾ بالحرَكاتِ الثلاثِ مُنوَّنًا وغَيرَ

وقلتُ: كلامُ المصنّفِ مبْنيٌّ على أنّ ﴿كِلَاهُمَا ﴾ عَطْفٌ على «أحدُهما»، لا على التقديرَين، فإنهُ يعودُ إلى عطفِ الجُملةِ على الجُملة، والمقصودُ أحدُ الأمرَيْنِ لإفادةِ الشَّمولِ والإحاطةِ في أحَدِهما دونَ الآخر. وأيضًا، لو كان أُريدَ الشُّمول لم يقُلُ: أحدُهما، لكونِه مُنافيًا للشُّمولِ والإحاطة، فإنهُ لدَفْع التجوُّزِ في إرادةِ الوِحدة.

وقال صاحب «الفرائد»: لمّا كانَ ﴿أَحَدُهُمَا ﴾ لم يَصلُحْ أن يكونَ توكيدًا للتَّننيةِ وهُو ضميرُ «يَبلُغانٌ»، وجَبَ أن يكونَ بدَلًا، والبدَلُ في حُكم تكريرِ العامل، فلَزِمَ أن يكونَ التقديرُ: يَبلُغُ أحدُهما، ولمّا كانَ ﴿كِلاَهُمَا ﴾ عطفًا على ﴿أَحَدُهُمَا ﴾، انقطَعَ عن الضَّميرِ، فلم يُمكنْ أن يكونَ مؤكِّدًا لهُ؛ لأنهُ فاعلُ فعلِ آخرَ، والمؤكِّدُ لا فعْلَ لهُ إلّا الفعلُ المذكور.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿أُنِّ ﴾ بالحرَكاتِ الثلاث)، نافعٌ وحَفْصٌ: بالتنوينِ وكسرِ الفاء، وابنُ كثيرِ وابنُ عامر: بفَتْح الفاءِ مِن غيرِ تنوين، والباقونَ بكسرِها مِن غيرِ تنوين.

وقالَ ابنُ جِنّي: قرَأَ أبو السّهال «أُفُّ» مضمومةً غيرَ مُنَوّنة، وقرَأَ ابنُ عبّاس: «أفْ» خفيفة، وقالَ هارونُ النّحويُّ: ويُقرَأُ «أفٌّ» بالتنوين، ولو قُرِئت «أُفَّا» لجَاز، ولكنْ ليس في الكتاب ألِفٌ.

وقالَ ابنُ جنّي: فيها ثهاني لُغات: أُفّ، وأُفّ، وأُفّا، وأُفّ، وأُفّ، وأُف ممالٌ، وأفْ خفيفةً ساكنة. وأمّا قولُه: (والتشديد كثُمَّ) فمعناهُ أنهُ على وَزْنِه (١).

وقالَ أبو البقاء: مَن كَسَرَ بَناه على الأصل؛ لأنهُ: اسمُ فعل، ومعناه التضجّرُ والكراهَة، أي: لا تقُلْ لهما: كُفّا، أو: اثْرُكا. وقيل: هي: اسمٌ للجُملةِ الخبَريّة، أي: كرِهتُ، أو ضَجِرتُ مِن مُداراتِكما. ومَن فتحَ طلَبَ التخفيفَ مثلَ رُبَّ، ومَن ضمَّ أَتْبَعَ، ومَن نوَّنَ أرادَ التنكير، ومَن لم يُنوِّنْ أرادَ التعريف، ومن خفّفَ الفاءَ حذف أحدَ المثلين تخفيفًا (٢).

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۱۸).

⁽۲) «التبيان في إعراب القرآن» (۲: ۸۱۷ – ۸۱۸).

وقال ابن جني: وكان القياسُ إذا خَفّفت أن تُسكِّنَ آخِرَها؛ لأنهُ لم يَلتَقِ فيها ساكنان فتُحرَّك، لكنّهم بَقُوا الحركةَ معَ التخفيف أمارةً ودِلالةً على أنها قد كانت مُثقلةً مفتوحةً(١).

الراغب: أصلُ الأُفّ: كلُّ مستقذَر مِن وسَخ وقُلامةِ ظُفْرٍ ونحوِهما، ويقالُ ذلك لكلَّ مُستخَفِّ به استقذارًا له، نحوَ: ﴿ أَفِّ لَكُرُ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [الانبياء: ٦٧]، وقد أَفَّتُ لكذا، إذا قلتَ ذلك استقذارًا لهُ، ومنهُ قيلَ للضَّجَرِ منَ استقذارِ شيء: أَفَّفَ فلان (٢٠).

قولُه: (هُو أَن يَكبَرا ويَعجِزا)، يعني: معنى ﴿عِندَكَ ﴾ هاهُنا: كنايةٌ عن العَجْزِ وعن كونِها كَلَّا على وَلَدِهما.

^{(1) «}المحتسب» (۲: ۱۸).

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٧٩.

الدُّعّار. قالوا: ولا بأسَ به في غير وَجهِه، كها قالت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها: نَحَلني أبو بكر كذا. وقُرِئ: ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِ ﴾ و (الذِّلِ) بالضَّمِّ والكسر. فإنْ قُلت: ما مَعنى قولِه: ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِ ﴾؟ قُلت: فيه وَجهان: أحدُهما: أنْ يكونَ المعنى: واخفِضْ لهما جَناحَك، كها قال: ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الحجر: ٨٨]، فأضافه إلى الذُّلِ أو الذِّل، كها أُضِيفَ حاتمٌ إلى الجُود، على معنى: واخفِضْ لهما جَناحَك الذليلَ أو الذَّلُول. والثاني: أن تجعَلَ لذُلَّه أو لذِلَّه لهما جَناحًا خَفيضًا، كها جَعَلَ لَبيدٌ للشَّهالِ يَدًا، وللقُرَّة زِمامًا؛

قولُه: (الدُّعَار)، الجَوهريّ: الدّعارةُ: الفِسقُ والخُبثُ، يقال: هُـو خَبيثٌ داعِرٌ بيِّنُ الدَّعارةِ. الدَّعارةِ.

قولُه: (نحَلَني أبو بكر كذا)، عَامُه: ما ذُكِرَ في النَّسائيِّ من حديثِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: إنّي كنتُ نَحلْتُكِ جداد (١) عشرينَ وَسْقًا بالعالية (٢).

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿ جَنَاحَ ٱلذُّلِ ﴾ و «الذّل» بالضّمّ والكسر)، بالضّمّ: السبعة، والكسر: قرَأَهُ ابنُ عبّاس وعُروةُ بنُ الزُّبَر، قال ابنُ جِنّي: الذَّلُ بالكسرِ في الدّابّة: ضدُّ الصّعوبة، وبالضّمّ للإنسان، وهُو ضِدُّ العِزّ، كانّهم إنّها فرَّقوا لأنَّ ما يلحَقُ الإنسان أكثرُ قَدْرًا ممّا يَلحَقُ الدّابة، فاختاروا الضمّة لقوّتِها للإنسان، والكسرة لضعفِها للدّابّة، ولا تَسْتَنكِرْ مِثلَ هذا ولا تَنْبُ عنهُ، فإنهُ مَن عرَفَ أنِس، ومن جهِلَ استوحَش (٣)، وفي قولِ المصنف: جناحَكَ الذَّليلَ أو الذّلول، لمحةٌ مِن هذا المعنى.

قولُه: (جعَلَ لَبيدٌ للشَّمالِ يدًا، وللقُرَّةِ زِمامًا؛ مبالغةً)، يعني: في قولِه:

⁽١) في (ح): «جادًّ»، وكلاهما بمعنى قطع ثمر النخل.

⁽٢) هو في «موطّأ مالك» (٢: ٧٥٢)، و «السنن الكبرى» للبيهقيّ (٦: ١٦٩)، ولتمامِ الفائدةِ انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعيّ (٢: ٢٦٣).

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١٨).

مُبالغةً في التذَلُّلِ والتواضُعِ لهما. ﴿مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾: مِن فَرْطِ رَحمتِك لهما وعَطفِك

وغَداةَ رِيح قد كشَفْتَ وقُرّةِ إِذْ أَصبَحتْ بيدِ الشَّمالِ زِمامُها(١)

شَبَّهَ الشَّهَالَ بالإنسان، ثُمَّ خَيَّلَ أَنّهَا إنسانٌ بعَيْنِه، ثمّ أُضيفَ إليه على سَبيلِ الاستعارةِ التخييليّةِ ما يُلازم الإنسانَ عندَ التصرُّفِ، وهُو اليَدُ قائلًا: بيدِ الشَّهال، وحُكمُ الزِّمام معَ القُرَةِ حُكمُ اليدِ معَ الشَّهال عند التصرف (٢)، كذا هاهنا: شَبَّهَ الذُّلَّ بالطائر، ثُمَّ أَثبَتَ لهُ ما يُلازمُ الطائرَ عندَ انحطاطِه وانخفاضهِ منَ الجناح. وعلى الأوّلِ خَفْضُ الجناح كنايةٌ عن التواضُع، وكان في الأصلِ استعارةً تمثيليّة، شَبَّهَ ما يُتصوَّرُ منَ الإنسانِ في حالِ التواضُعِ منَ الانخفاض، بها يُشاهَدُ منَ الطائرِ عندَ انحطاطِه (٣) منَ الجَوِّ، ثم كثرَ استعالُه فيه حتّى صارَ عبارةً عن مجرَّدِ التواضُع، ثُمَّ أُضيفَ إلى الذُّلِّ تتميّا لإرادةِ التواضع.

الرّاغب: الجناحُ: جَناحُ الطائر، يقال: جَنَحَ الطّائرُ: إِذَا كُسِرَ جَناحُه، وسُمّيَ جانبا الشيءِ جَناحَه، كجناحي العسكرِ والسَّفينةِ والوادي. وقال تعالى: ﴿ وَأَضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ ﴾ أي: جانبِك، وقولُه: ﴿ وَالسَّفينةِ والوادي. وقال تعالى: ﴿ وَأَضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ ﴾ أي: جانبِك، وقولُه: ﴿ وَالتَّفِيضَ جَنَاحَكَ ﴾ عبارةٌ عن اليد لِكُوْنِ الجناح كاليد. وقولُه: ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَاجَنَاحَ ٱلذُّلِ ﴾ استعارةٌ، وذلك أنّ الذُّلَ ضربان: ضَرْبٌ يَضَعُ الإنسان، وضَرْبٌ يرفعُه، وقصَد في هذا المكان الى ما يرَفعُه، فكأنهُ قيل: استَعمِل الذُّلَّ الذي يَرفعُكَ عندَ الله تعالى مِن أَجْلِ رحمتِك لهما. وجَنَحَ اللَّيلُ: إِذَا أَظَلَّ بظلامِه، والجُنحُ: قطعةٌ منَ اللّيلِ مُظلِمة، وجنحَتِ السَّفينةُ: إذا مالتْ إلى أحدِ جانبَيْها، وسُمِّيَ الإثمُ المائلُ بالإنسانِ عن الحقِّ جُناحًا، ثُمَّ سُمِّيَ كلُّ إثمِ جناحًا، وجَوانِحُ الصَّدْر: الأضلاعُ المتصلةُ رؤوسُها في وسَطِ الزّور، الواحدةُ جانِحة، لِا فيها منَ الميل (٤).

قُولُه: (مبالغةً في التذَلُّلِ والتواضُع لهم)، أي: للوالدَيْن.

قُولُه: (﴿مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ مِن فَرْطِ رحمتِك لهما)، جعَلَ (مِن) في ﴿مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ ابتدائيَّةً

⁽١) ديوان لبيد بن ربيعة، ص١٠٤.

⁽٢) قوله: «عند التصرف» سقط من (ح) و(ط).

⁽٣) في (ف): الانحطاط.

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص٢٠٧.

عليهما؛ لكِبَرِهما وافتقارِهما اليومَ إلى مَن كان أفقَرَ خَلقِ الله إليهما بالأمس، ولا تَكتَفِ برَحمتِك عليهما التي لا بقاءَ لها، وادعُ اللهَ بأن يَرحمَهما رحمَتَه الباقية، واجعَلْ ذلك جَزاءً لرَحمتِهما عليك في صِغرِك وتَربيَتِهما لك. فإن قُلت: الاستِرْحامُ لهما إنّما يَصِحُّ إذا كانا

لا بيانية، إذْ لو بيَّنَ الجَناحَ بها لَرجعَتِ الاستعارةُ إلى التشبيهِ التجريديِّ، كقولِه تعالى: ﴿ حَقَّىٰ يَتَبَيِّنَ لَكُوْ اَلْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِمِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، قال أبو البقاء: مِن أَجْلِ رفْقِكَ بهما، ف «مِن» متعلِّقةٌ بـ «اخفِضْ»، ويجوزُ أن تكونَ حالًا مِن جَناح (١)، وقالَ صاحبُ «الفرائد»: التواضعُ والتذلُّلُ ربَّما يكونان لأمرِ آخَر لا للرحمةِ والعطف، فقولُه: ﴿ مِن الجلِ الرّحمة، يعني ينبغي أن لا يكونَ ذلك التذلُّلُ للخوفِ أو لأمرِ آخَر.

قولُه: (وادْعُ الله بأنْ يَرِحَها رحمته الباقية، واجعَلْ ذلك جَزاءً لرحمتِها عليك في صِغَرِكَ وتربيتِهما لك)، هذا المعنى يُعطيه معنى كافِ التشبيه. قالَ أبو البقاء: ﴿كَمَّ ﴾: نعتُ مصدر محذوف، أي: رحمةً مِثلَ رحمتِها عليَّ وتربيتِهما وإرشادِهما لي في صِغَري وفاء بوَعْدِك للرّاحِين (٢). وقلتُ: «ما» في ﴿كَمَّ ﴾: مصدريّة، والوقتُ فيه مقدَّر، أي: ارحمهما في وقتِ أحوجَ ما يكونانِ إلى الرحمةِ من جميع الاوقات، كوقتِ رحمتهما عليَّ وأنا في حالةِ الصَّغرِ كلحم على وضمٍ وليسَ ذلك إلا في القيامة، والرّحةُ هي الجنّة. ولهذا قال: رحمته الباقية. هذا هُو التحقيق.

ونقَلَ صَاحِبُ «اللَّباب» عن بعضِهم: أنّ الكافَ في ﴿كَا رَبِّيافِ﴾: لتأكيدِ الوجود. وذكرَ الشارحُ في توجيهه أنهُ ليسَ الكافُ فيه للقِرانِ في الوقوع، كما في قولِك: كما حضَرَ زيدٌ قام عمرو، لأنّ التربية منَ الوالِدَيْنِ واقعةٌ والرّحة لِمُها مطلوبُ الوقوع؛ لأنّها مذكورةٌ بصيغةِ الأمرِ في ﴿رَبِّ اَرْحَمْهُ مَا ﴾، فالكافُ ليسَ للمقارنةِ (٤) في الوقوع، بل لتأكيدِ وجودِ الرّحة،

⁽۱) «التبيان في إعراب القرآن» (۲: ۸۱۸).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٨١٨).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٤١).

⁽٤) في (ح): «للمقاربة».

مُسلِمَين. قُلت: وإذا كانا كافِرَين فلَهُ أَن يَستَرجِمَ لهما بشَرْطِ الإيهان، وأن يَدعُو اللهَ لهما بالهِ بالهِ اللهِ بالذِيمان، وأن يَدعُو اللهَ لهما بالهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَينة عن الصَّدقة عن الميّت، فقال: كُلُّ ذلك واصِلٌ إليه، ولا شَيءَ أنفَعُ له من الاستِغفار، ولو كانَ شَيءٌ أفضَلَ منه لأمرَكُم به في الأبوَيْن، ولقد كَرَّر اللهُ سبحانه في كِتابِه الوصيّة بالوالدَين. وعنِ النبيِّ عَيَلِيْنَ: «رِضا الله في رِضا الوالدَيْن، وسَخَطُه في سِخَطه الله في رِضا الوالدَيْن، وسَخَطُه في سَخَطه الله في رَضا الوالدَيْن، وسَخَطُه في

أي: أوجِدْ رحمتَهما إيجادًا مؤكَّدًا محقَّقًا كما أوجَد الوالدانِ التربيةَ إيجادًا محققًا(١) في الزمانِ الماضي.

قولُه^(٢): (فقال: كلَّ ذلك واصِلٌ إليه)، يعني: لا يسألْ عن الصَّدَقةِ وحدَها، فإنّ كُلاَّ ممّا تعورِفَ منَ الميراثِ واصلٌ إليه.

قولُه: (ولا شيءَ أَنفَعُ [له]منَ الاستغفار)، يؤيِّدُه ما رَوَينا عن أبي داودَ وابنِ ماجَهْ، عن أُسَيْدِ الساعِديِّ قال: ينهَا نحنُ عندَ رسولِ الله ﷺ، إذْ جاءَه رجُلٌ فقال: يا رسول الله عن أُسَيْدٍ الساعِديِّ شيءٌ أبرُّهُما بهِ بعدَ موتِها؟ قال: «نعَمْ، الصَّلاةُ عليها والاستغفارُ لها، وإنفاذُ عَهْدِهما مِن بعدِهما، وصِلةُ الرَّحِم التي لا تُوصَلُ إلّا بِهِا، وإكرامُ صديقِهما» (٣).

قولُه: (الْمُمَرَكم به في الأبَويْنِ): أي: المأمورُ به الاستغفار. وفي الآيةِ المأمورُ به الاسترحامُ لقولِه: ﴿وَقُل رَبِّ ٱرْحَمْهُمَا ﴾؛ لأنّ الاسترحامَ بمعنى الاستغفار.

قولُه: (رضا الله في رضا الوالدين) عن ابن عمرو بن العاص: أن رسول الله عَلَى قال: «رِضا الرَّبِّ في رِضا الوالد، وسَخَطُ الرَّبِّ في سَخَطِ الوالد»، أخرجَهُ الرِّمذيُّ (٤٠).

⁽١) قولُه: «إيجادًا محققًا» سقط من (ف).

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٥١٤٢)، وابن ماجه (٣٦٦٤).

⁽٤) «سنن الترمذيّ» (١٨٩٩)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤: ١٥٥)، والبغويّ في «شرح السنّة» (٣٤٢٤)، وصحّحَه ابن حبّان (٢٩٤)، وفيه تمامُ تخريجه.

ورُوِي: «يَفْعَلُ البارُّ ما يشاءُ أن يَفْعَلَ فلَن يَدخُلَ النَّار، ويَفْعَلُ العاقُّ ما يشاءُ أن يَفْعَلَ فلن يَدخُلَ النَّار، ويَفْعَلُ العاقُّ ما يشاءُ أن يَفْعَلَ فلن يَدخُلَ الجنّة».

ورَوى سَعيدُ بنُ المسيّب: إنّ البارَّ لا يَموتُ مَيْتة سَوْء، وقالَ رَجُلٌ لرَسولِ الله ﷺ قال: إنّ أَبُويَّ بَلَغا من الكِبَرِ أَتِي أَلِي منها ما وَليا مني في الصّغَر، فهل قضَيْتُهما؟ قال: «لا، فإنّها كانا يَفعلانِ ذلك وهما يُحبّانِ بقاءَك، وأنتَ تفعلُ ذلك وأنتَ تُريدُ موتَها» وشكا رَجلٌ إلى رَسولِ الله أباه، وأنه يأخُذُ مالَه، فدَعا به، فإذا شَيخٌ يتوكّأ على عَصّا، فسألَه، فقال: إنه كان ضَعيفًا وأنا قويّ، وفقيرًا وأنا غنيّ، فكنتُ لا أمنعُه شيئًا مِن مالي، واليومَ أنا ضَعيفٌ وهو قويّ، وأنا فقيرٌ وهو غَنيّ، ويَبخُلُ عليّ بهالِه، فبكى رَسولُ الله ﷺ، وقال: «ما مِن حَجرٍ ولا مَدر يَسمَعُ هذا إلّا بكى»، ثمّ قال للولد: «لم الله تَعليُهُ الحُلق، والله آخَرُ سُوءَ خُلُقِ أُمّه، فقال: «لم تكن كذلك تكن سيّئةُ الحُلق حينَ أَسْهَرَتْ لكَ حين أَسْهَرَتْ لكَ ليلَها وأظمَأتْ نهارَها» قال: إنها سيّئةُ الحُلق، قال: «لم تكن كذلك حينَ أَسْهَرَتْ لكَ ليلَها وأظمَأتْ نهارَها» قال: لقَد جازَيتُها، قال: «ما فعلْت؟» قال: حَجَجْتُ بها على ليلَها وأظمَأتْ نهارَها» قال: لقَد جازَيتُها، قال: «ما فعلْت؟» قال: حَجَجْتُ بها على ليلَها وأظمَأتْ نهارَها» قال: لقَد جازَيتُها، قال: «ما فعلْت؟» قال: حَبَعْتُ بها على ليلَها وأظمَأتْ نهارَها» قال: لقَد جازَيتُها، قال: «ما فعلْت؟» قال: حَبَعْتُ بها على ليلَها وأظمَأتْ نهارَها» قال: لقَد جازَيتُها، قال: «ما فعلْت؟» قال: حَبَعْتُ بها على ليلَها وأظمَأتْ نهارَها» قال: لقَد جازَيتُها، قال: «ما فعلْت؟» قال: حَبَعْتُ بها على الله قال: هذه الله الله المؤلفة والمؤلفة وا

قولُه: (ورُوِيَ: يفْعَل البارُّ)، إنْ رُوِيَ بضمِ اللام يكونُ حَبَرًا في معنى الطلب، كقولِه تعالى: ﴿ وَٱلْوَلِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَنَدُهُنَّ ﴾ [البقرة: ٣٣٣]، وإنْ رُوِي بكسرها، يكونُ مِن قَبيل: محمّدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نَفْس، أي: لِتَفْدِ.

قولُه: (أنتَ ومالُك لأبيك)، رَوى أبو داودَ، عن ابنِ عمْرِو بن العاص، أنّ رسولَ الله ﷺ أتاهُ رجُلٌ فقال: يا رسولَ الله، إنّ لي مالًا وولدًا، وإنّ والدي يجتاحُ مالي، قال: «أنتَ ومالُك لأبيك» (١). النّهاية: يجتاحُ مالي، أي: يَستأصِلُه، ويأتي عليه أخذًا وإنفاقًا، والاجتياحُ منَ الجائحة، وهِي الآفةُ التي تُهلِكُ النّمارَ والأموالَ وتستأصِلُها.

⁽۱) أخرجه أبو داود (۲۲۹۱)، وابن ماجه (۲۲۹۲)، والطحاويّ في «شرح معاني الآثار» (٤: ١٥٨)، وصحّحه ابن حبّان (٤١٠)، وفيه تمامُ تخريجه.

عاتِقي. قال: «ما جَزَيتَها **ولو طَلْقة**». وعنِ ابنِ عُمر: أنه رأى رَجُلًا في الطَّوافِ يحمِلُ أمَّه ويقول:

إِنِّي لَهَا مَطِيَّةٌ لا تُذعَرُ إِذَا الرِّكَابُ نَفَرَتُ لا تَنفِرُ مَا حَمَلَتْ وأَرضَعَتني أَكثَرُ اللهُ رَبِّي ذُو الجَلالِ الأكبَرُ

ثُمّ قال: تظنُّي جزَيتُها يا ابنَ عُمَر؟ قال: لا ولو زَفرةً واحدة. وعنهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «إيّاكُم وعُقوقَ الوالِدَين، فإنّ الجنّةَ توجَدُّ رِيحُها من مَسيرةِ أَلْفِ عام، ولا يَجِدُ رِيحُها عاقٌ ولا قاطِعُ رَحِم ولا شَيخٌ زانٍ ولا جازٌ إزارَه خُيَلاء، إنّ الكِبْرياءَ لله ربِّ العالمَين».

وقالَ الفُقهاء: لا يذهبُ بأبيه إلى البِيْعة، وإذا بَعَثَ إليه منها ليَحمِلَه؛ فعل، ولا يُناوِلُه الحَمر، ويأخُذُ الإناءَ منه إذا شَرِبَها، وعن أبي يوسف: إذا أمرَه أن يُوقِدَ تحتَ قِدْرِه وفيها لحمُ الخنزير؛ أوقد. وعن حُذَيفة: أنه استأذنَ النبيَّ ﷺ في قَتلِ أبيه وهو في صَفِّ المُشرِكين، فقال: «دَعْهُ يَلِهِ غَيرُك». وسُئِلَ الفُضيلُ بنُ عِياضٍ عن بِرِّ الوالِدَينِ فقال: أنْ لا تَقومَ إلى خِدمَتِها عن كَسَل. وسُئلَ بعضُهم فقال: أنْ لا تَرفعَ صوتَك عليهما، ولا تَنظُرَ شَزْرًا إليهما، ولا يَرَيا منكَ مُخالفةً في ظاهرٍ ولا باطن، وأن تترَحَّمَ عليهما ما عاشا، وتَدعو لهما إذا ماتا، وتَقومَ بخِدْمةِ أودّائِهما مِن بَعدِهما، فعَنِ النبيِّ ﷺ:

قولُه: (ولو طَلْقةً). النّهاية: وفي حديثِ ابنِ عُمرَ، أنَّ رجُلًا حَجَّ بأُمِّهِ فحمَلَها على عاتِقِه فسألَه: هل قضى حقَّها؟ قال: «لا، ولا طَلْقةً واحدة». الطَّلقةُ: وجَعُ الوِلادة. والطَّلقةُ: المَرَّةُ الواحدة.

قولُه: (لا تذعر) الذُّعر: الفزَع.

قولُه: (ولو زَفْرةً واحدة). الأساس: على ظهرهِ زِفْرٌ منَ الأزفار: حِمْلٌ ثقيلٌ، يَزفِرُ منه وقد زَفِرَه يَزفِرُه: حَمْلُه.

«إِنّ مِن أَبُرِّ البِرِّ أَن يَصِلَ الرَّجُلُ أَهْلَ وُدِّ أَبِيه».

[﴿ زَيُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ ۚ إِن تَكُونُواْ صَلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلأَوَّبِينَ عَفُورًا ﴾ ٢٥]

﴿ بِمَا فِي نَفُوسِكُمْ ﴾: بها في ضَهائِركُم من قَصْدِ البِرِّ إلى الوالدَيْنِ واعتقادِ ما يجبُ لهما من التَّوقير.

قولُه: (إنَّ مِن أَبَرٌ البِرِّ) الحديثُ مِن روايةِ مسلم والتِّرمذيِّ وأبي داودَ، عن ابنِ عمَر، وقال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إنَّ مِن أبرٌ البِرِّ صِلةَ الرَّجُلِ أهلَ وُدَّ أبيه بعدَ أن توكَّى»(١).

قولُه: (من قَصْدِ البِرِّ)، بيانٌ لـ «ما في ضهائرِ كم»، وإنّها خصَّهُ ببِرِّ الوالِدَيْن، وهُو عامٌ، لِما سببَقَ منَ التوصيةِ بهِما، وفَصَلَ قولَه: ﴿ رَبُّكُمْ آعَلَمُ ﴾ عمّا قبله للاستئناف على سبيلِ التعليل، أي: أحسِنوا إليهِما؛ لأنَّ ربَّكم أعلَمُ بها في نفوسِكم مِن قَصْدِ البِرِّ فلا تقصِّروا فيه، وابذُلوا بُحد كم وطاقتكم، فإنهُ يُجازيكُم على إحسانِكم، ثُم اتّجَه لهم أنْ يقولوا: نِحنُ بشَرٌ رُبَّها يفرُطُ منّا فرَطاتٌ وتسبقُ هَناتٌ مِن غيرِ اختيارِ منّا في بعضِ الأوقات، فكيفَ يكونُ حالُنا؟ فقيل: ﴿ إِن تَكُونُواْ صَلِحِينَ ﴾، أي: قاصِدينَ الصَّلاح، فإنّ الله عَفور بكم.

ولمّا كان قولُه: ﴿ فَإِنَّهُ ، كَانَ لِلأَوْبِينَ عَفُورًا ﴾ جزاءً لقولِه: ﴿ إِن تَكُونُواْ صَلِحِينَ ﴾ ولم يَستقِمْ بظاهرِه أن يكونَ مسبَّبًا عنهُ؛ لأنَّ الغُفرانَ يَستدعي الذنبَ، لا جرَمَ قدَّرَ ما يقتضيهِ المقامُ مِن قولِه: «ثُمّ فرَطَتْ مِنكم» إلى قولِه: «ثُمّ أُبْتُم إلى الله تعالى واستغفَرتُم منها».

قُولُه: (هَنَةً). الجَوهريّ: في فُلانٍ هَناتٌ، أي: خَصلاتُ شَرّ، ولا يُقالُ ذلك في الخير.

⁽١) أخرجه مسلم (٢٥٥٢)، وأبو داود (٥١٤٣)، والترمذيّ (١٩٠٣).

﴿ لِلْأَوْرِينَ ﴾: للتوابين، وعن سَعيدِ بنِ جُبَير: هي في البادِرةِ تكونُ من الرَّجُلِ إلى أبيه لا يُريدُ بذلك إلّا الخير، وعن سَعيدِ بنِ المسيّب: الأوّاب: الرَّجلُ كلَّما أَذْنَبَ بادرَ بالتَّوبة، ويَجوزُ أن يكونَ هذا عامًا لكلِّ مَن فَرَطَتْ منه جِنايةٌ ثمّ تابَ منها، ويَندَرِجُ تَحتَه الجاني على أبويهِ التّائبُ من جِنايَتِه؛ لورودِه على أثرِه.

[﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا نُبَذِرْ تَبْذِيرًا * إِنَّ ٱلْمُبَذِينَ كَانُوٓ ا إِخْوَنَ ٱلشَّيَطِينِۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطِئُ لِرَبِّهِ ، كَفُورًا ﴾ ٢٦-٢٧]

﴿ وَمَاتِ ذَا ٱلْقُرْبِي حَقَّهُ ﴾ وصى بغيرِ الوالِدينِ من الأقاربِ بعدَ التَّوصيةِ بها، وأن

قولُهُ: ﴿ لِللَّأَوَّبِينَ ﴾: للتوّابين)، الرّاغب: الأَوْبُ: ضَرْبٌ منَ الرُّجوع، ولا يقالُ إلّا في الحيوانِ الذي لهُ إرادة، والرُّجوعُ عامّ، والأوّابُ كالتوّاب، وهُو الرّاجعُ إلى الله تعالى من المعاصي، وفَعَلَ الطاعات، ومنهُ قيل للتّوبةِ: أوْبةٌ (١).

قولُه: (في البادِرة). الجَوهريّ: هيَ الحِدَّةُ.

الرّاخب: يُعبَّرُ عنِ الخطأِ الذي يقَعُ عن حِدّةٍ: بادِرةٌ، يقال: كانت مِن فُلان بَوادرُ في هذا الأمرِ (٢).

قُولُه: (كلُّما أَذْنَبَ): صفةٌ للرَّجُلِ لإرادةِ الجنسيَّة^(٣) منه.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ هذا عامًا): عطفٌ على قولِه: «فرَطَتْ، أي: فَرَطَتْ هنَةٌ تؤدِّي إلى أذاهُما»، وفُسِّرتْ بقولِه: «هي البادِرةُ تكونُ منَ الرَّجُلِ إلى أبيه».

قولُه: (وصّى بغيرِ الوالِدَيْن). الأساس: وصَّيتُكَ بفُلانٍ أن تبَرَّهُ، ووَصّى الشيءَ بالشيء: وَصَلَهُ له (٤).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۹۷.

⁽٢) المصدر السابق، ص١١٠.

⁽٣) في (ف): «الحقيقة».

⁽٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «أساس البلاغة»: «وصله به»، وهو الأشبه بالصواب.

يُؤتَوْا حقَّهم؛ وحَقُّهم إذا كانوا تحارِم، كالأبَوَينِ والوَلَد،

قولُه: (وحقُّهم إذا كانوا تحارمَ كالأبَوَيْن) بعدَ قولِه: "وصّى بغيرِ الوالدَيْنِ (١) منَ الأقارب»، يوهمُ التناقُض، وكذلك قولُه: "وإن كانوا مَياسيرَ فحَقُّهم صِلتُهم بالمَودّة»، مُخالفٌ لقولِه: "وهذا دليلٌ على أنّ المرادَ بها يؤتي ذَوي القُربى منَ الحَقِّ هُو تعهُّدُهم بالمال»، ويُمكنُ أن يقال: إن ذا القُربى مُطلَقٌ شائعٌ [فيمَن يوجدُ فيه معنى القرابة منَ الوالدَيْنِ والولَدِ وغيرِهم، فقُيَّدَ بغيرِ الوالدَيْن لعطفِ هذه التوصيةِ على التوصيةِ بالوالدَيْن، وهو المرادُ بقولِه: "وصّى بغيرِ الوالدين بعد التوصية بها».

وأمّا قولُه: «وأن يُؤتَوْا حقَّهم»، فعَطَفَ على مجموع قولِه بغير الوالدين من الأقارب بعدَ التوصيةِ بها.

وأمّا قولُه: «وحَقُّهم»، فالضمير فيه راجعٌ إلى الأبُويْنِ وذوي القُربى؛ وكذلك حقّه مطلقٌ شائع آ^(۲) فيها يجبُ فيه مراعاةُ حقّ الأقرباء من النَّفقة، والزَّكاةِ والموَدّةِ وحُسنِ المعاشَرة، فيُقيَّدُ أيضًا بالزّكاة، لعطفِ ﴿وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ على ذي القُربى، وهُو الذي عَنى بقولِه: «آتِ هؤلاءِ حقَّهم منَ الزّكاة، وهذا دليلُ» إلى آخرِه.

قال الإمامُ: «آتِ ذا القُربي» مُجمَل، وليسَ فيه أنّ ذلك الحقَّ ما هُوَ؟ وعندَ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه: لا يجبُ الإنفاقُ إلّا على الوالدِ والولدِ بقَدْرِ الحاجة، واتَّفَقوا على أنّ من لم يكنْ منَ المحارِمِ كأبناءِ العمِّ، لا حقَّ لهم إلّا المودَّةُ وحُسنُ المعاشَرة. وأمّا المسكينُ وابنُ السبيل فقد تقدَّمَ حُكمُهما في سُورةِ التّوبة (٣).

وقلتُ: ويُمكنُ أن يُترَكَ ﴿ذَا ٱلْقُرْبَى ﴾ و﴿حَقَّهُ ﴾ على إطلاقِهما، ويُحمَلَ ﴿ وَمَاتٍ ﴾ على عُموم المجاز، لتكونَ الآيةُ منَ الجوامع، فيَدخُلُ فيه الإنفاقُ على الوالِدَيْنِ وبِرُّهما فيها دخولًا أوَّليًّا، واللهُ أعلَم.

⁽١) في (ف): «الأبُوْين».

⁽٢) ما بين المعقوفين سقط من (ف).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٩٣).

وفُقراءَ عاجِزينَ عن الكسب، وكانَ الرَّجُلُ مُوسِرًا: أَن يُنفِقَ عليهم عندَ أبي حنيفة، والشافعيُّ لا يَرى النَّفقة إلّا على الولَدِ والوالدَينِ فحَسْب؛ وإن كانوا مَياسير أو لم يكونوا مَعارِم، كأبناءِ العَمّ: فحَقُّهم صِلَتُهم بالمودة والزِّيارةِ وحُسنِ المُعاشَرةِ والمُؤالَفةِ على السرَّاءِ والضرّاءِ والمُعاضَدةِ ونَحو ذلك.

﴿وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ﴾: يعني: وآتِ هؤلاءِ حقَّهم منَ الزَّكاة، وهذا دَليلٌ على أنَّ الْمُرادَ بما يُؤتى ذَوي القَرابةِ من الحقّ: هو تَعهُّدُهم بالمال، وقيل: أرادَ بذي القُربى: أقرِباءَ رسولِ الله ﷺ.

التَّبذير: تَفريقُ المالِ فيها لا يَنبَغي، وإنفاقُه على وَجهِ الإسراف، وكانت الجاهليَّةُ

قولُه: (وفُقراءَ عاجِزينَ) عطفٌ على «مَحارِمَ»، و «أن يُنفِقَ عليهم»: خبَرُ «حقُّهم».

قولُه: (وإن كانوا مَياسيرَ أو لم يكونوا تحارمَ... فحَقَّهم): الجُثملةُ معطوفةٌ على قولِه: «وحَقُّهم إذا كانوا محارِمَ»، إلى آخرِه.

قولُه: (أرادَ بِذي القُربى: أقرِباءَ الرَّسولِ^(۱) ﷺ)، قال الإمام: ﴿ وَمَاتِ ﴾ خِطابٌ معَ مَن؟ فيهِ قولان: أحدُهما: أنهُ خِطابٌ للرسول ﷺ، فأُمِرَ أن يُؤتِيَ أقارِبَه الحقوقَ التي وجَبَتْ لهم في الفَيْءِ والغنيمة، وأوجَبَ عليه أيضًا إخراجَ حقِّ المسكينِ وأبناءِ السَّبيلِ مِن هذَيْنِ المَالَيْن. وثانيهِها: أنهُ خِطابٌ للكُلِّ للإلاةِ عطفِه على قولِه: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا ﴾ (٢).

قولُه: (التبذيرُ: تفريقُ المالِ فيها لا ينبغي). الرّاغبُ: وأصلُه إلقاءُ البَدْرِ وطَرْحُه، فاستُعيرَ لكلِّ مضيِّع لمالِه، فتبذيرُ البَدْرِ تضييعٌ في الظاهِرِ لمَن لم يعرِفْ مَآلَ ما يُلقيه (٣)، قال تعالى: ﴿ وَلَا نُبُذِرْ تَبْذِيرًا ﴾ (٤).

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أقرباء رسول الله»، ولعله اختصار من المؤلف رحمه الله .

⁽٢) «مفاتيح الغيب»، (٢٠: ١٩٣).

⁽٣) في (ف): «يلقاه».

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص١١٤.

تنحَرُ إِبِلَها وتتياسَرُ عليها وتُبلِّرُ أموالها في الفَخرِ والسُّمْعة، وتَذكرُ ذلك في أشعارِها، فأمرَ الله بالنفقة في وُجوهِها ممّا يُقرِّبُ منه ويُزلِف. وعن عبدِ الله: هو إنفاقُ المالِ في غيرِ حقّه. وعن مجُاهِد: لو أنفَق مُدَّا في باطل: كان تَبذيرًا. وقد أنفَق بعضُهم نَفقة في خيرِ فأكثر، فقال له صاحبه: لا خيرَ في السَّرَف، فقال: لا سرَف في الحير. وعن عبدِ الله بنِ عَمرو: مَرَّ رَسولُ الله ﷺ بسَعْدِ وهو يتوضَّأ، فقال: «ما هذا السَّرَفُ يا عبدِ الله بن عَمرو: مَرَّ رَسولُ الله ﷺ بسَعْدِ وهو يتوضَّأ، فقال: «ما هذا السَّرَفُ يا سعد!» قال: أوَ في الوضوءِ سَرَف؟ قال: «نَعم، وإن كنتَ على نَهرِ جار». ﴿ إِخْوَنَ الشَيطان. أو: أَمثالُهُم في الشَّرارة، وهي غايةُ المذمّة؛ لأنه لا شَرَّ من الشيطان. أو: هُم إخوانَهم وأصدقاؤُهم؛ لأنهم يُطيعونَهم فيما يأمُرُونَهم به مِنَ الإسراف، أو: هُم أَخوانَهم وأصدقاؤُهم؛ لأنهم يُطيعونَهم فيما يأمُرُونَهم به مِنَ الإسراف، أو: هُم

قولُه: (مَرَّ رسولُ الله ﷺ بسَعْدِ وهُوَ يتوَضَّأُ) الحديثُ مخرَّجٌ في «مسندِ الإمامِ أحمدَ بن حنبل»، عن ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنه (١).

قولُه: (أمثالهُم في الشَّرارةِ)، يريدُ أنَّ ﴿إِخُونَ ﴾ في قولِه: ﴿إِخُونَ ٱلشَّيَطِينِ ﴾ إمّا معمولٌ على معنى التشبيه، كما جاء في الحديثِ: «كأخي السِّرار»(٢)، أي: كمِثلِه، وهُو المرادُ مِن قولِه: «أمثالهم»، ولمّا كان هذا التشبيهُ مِن بابِ إلحاقِ الناقِص بالكامِل قال: «لأنهُ شَرٌ منَ الشياطين»، وإمّا مجازٌ، كما في «الأساس»: بينَ السَهاحةِ والشّجاعةِ تَآخ، ولَقيتُه بأخي الشَّرِ، أي: بالخير، فهُو إما بمعنى الصَّديق، وذلك في الدُّنيا؛ لأنّهم يُطيعونهم فيها يَأمرونهم. أو بمعنى القَرين، وذلك في النّار، وهذا وارِدٌ على الوعيدِ والتّهديد، والوَجْهانِ على الذّم والتّهبيح.

قولُه: (لأنهُ لا شرَّ منَ الشّيطان)، عن بعضِهم: الأَولى: لا شرَّا؛ لأنَّ «مِن» صِلَةَ «شرَّا»، فيكونُ مُشابِهًا للمُضاف، نحوَ: لا خيرًا مِن زَيْد عندَنا.

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٧٠٥٩)، وابن ماجه (٤٢٥)، بإسنادٍ ضعيفٍ لضعف حُمَيّ بن عبدالله، وابن لهيعة.

⁽٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاريُّ (٧٣٠٢)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١٦١٣٣).

قُرَناؤهم في النّارِ على سَبيلِ الوَعيد. ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ،كَفُورًا ﴾ فها يَنبَغي أن يُطاع؛ فإنه لا يَدْعُو إلّا إلى مِثلِ فِعلِه، وقرَأَ الحسَن: (إخْوانَ الشَّيْطان).

[﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآ دَحْمَةِ مِن زَّبِكَ نَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلُا مَّيْسُورًا ﴾ ٢٨]

وإنْ أعرَضتَ عن ذي القُربى والمِسكينِ وابنِ السَّبيلِ حياءً من الرَّدِ ﴿ فَقُل لَهُمْ فَوْلَا مَيْسُورًا ﴾ فلا تَترُكُهم غيرَ مُجابينَ إذا سَألوك، وكان النبيُّ عَلَيْ إذا سُئِلَ شيئًا وليسَ عندَه أَعْرَضَ عنِ السائل وسَكَتَ حَياء. قولُه: ﴿ أَبْتِغَآ وَمَهْ مِن رَبِكَ ﴾ إمّا: أن يتعلَّق بحوابِ الشَّرْطِ مُقدَّمًا عليه، أي: فقُل لهم قولا سَهْلا ليِّنًا وعِدْهُم وَعدًا جَميلًا؛ رحمة لهم وتَطييبًا لقُلوبِم؛ ﴿ أَبْتِغَآ وَحَمَةٍ مِن رَبِكَ ﴾ ، أي: ابتغ رَحمة الله التي تَرجُوها برَحمتِك لهم وتَطييبًا لقُلوبِم؛ ﴿ أَبْتِغَآ وَرَحْمة مِن رَبِك ﴾ ، أي: ابتغ رَحمة الله التي تَرجُوها برَحمتِك عليهم وإمّا: أن يتعلَّق بالشَّرط، أي: وإنْ أعرضتَ عنهم لفَقْدِ رزقِ من ربّك تَرجُو أن يُفتح لك، فسمَّى الرِّزقَ رَحْمة؛ فَرُدَّهم رَدًّا جَميلًا، فوضعَ الابتِغاءَ مَوضِعَ الفقد؛ لأنّ فاقِدَ الرِّزقِ مُبتغ له، فكان الفَقدُ سَببَ الابتغاء، والابتغاءُ مُسبَّبًا عنه، فوضعَ المسبَّب موضِعَ السَّبب. ويجوزُ أن يكونَ معنى ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَ عَنْهُم ﴾ : وإنْ لم تَنفَعُهم المسبَّب موضِعَ السَّبب. ويجوزُ أن يكونَ معنى ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَ عَنْهُم ﴾ : وإنْ لم تَنفَعُهم المسبَّب موضِعَ السَّبب. ويجوزُ أن يكونَ معنى ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَ عَنْهُم ﴾ : وإنْ لم تَنفَعُهم

قولُه: (فها ينبَغي أن يُطاعَ)، يعني قولُه: «وكانَ الشيطانُ لربِّه كَفورًا» تذييلٌ للكلام، ولذلك أجراهُ بَجْرى التّعليل.

قولُه: (أي: ابتَغِ رحمةَ الله)، فسَّرَ المفعولَ له بالأمرِ ليؤذِنَ بأنهُ داخلٌ في حيِّز الجزاء، عطفٌ على «قُلْ» مِن حيثُ المعنى، فيكونُ مأمورًا بإنشاءِ القولِ الليِّن وإنشاءِ طلَبِ الرَّحمة.

قولُه: (ويَجوزُ أن يكونَ معنى ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَ عَنْهُمُ ﴾: وإن لم تنفَعْهم): عطفٌ على: «وإن أعرَضْتَ عن ذي القُربى والمساكينِ وابنِ السَّبيل حياءً منَ الرّدّ»، وقولُه: «كنايةٌ بالإعراض عن ذلك» خبرُ: «أن يكونَ»، والإعراضُ عن الأوّلِ مُجرى على صراحتِه لقولِه: «أعرَضَ عن ذلك» خبرُ: «أن يكونَ»، والإعراضُ عن الأوّلِ مُجرى على صراحتِه لقولِه: ﴿فَقُلُ عن السائلِ (١) وسَكَتَ حياءً»، ثُمَّ قولُه: ﴿أَيْتِفَاتَهُ ﴾ على الأوّل: إمّا أن يتَعلَّق بقولِه: ﴿فَقُلُ عَنْ السَّائِلِ (١) وسَكَتَ علَّق بالإعراض، لَهُمْ وَلَهُ اللهُعولِ لقولِه: ﴿أَبْتَغِ رَحْمَةَ اللهُ»، وإمّا أن يتعلَّق بالإعراض،

⁽١) في (ف): «السائلين».

ولم تَرفَعْ خَصاصَتَهم لعدَم الاستِطاعة، ولا يُريدُ الإعراضَ بالوَجهِ كِنايةً بالإعراضِ عن ذلك؛ لأنّ مَن أبى أن يُعطِي: أعرَضَ بوَجهِه. يقال: يُسِرَ الأمرُ وعُسِر، مثل: سُعِدَ الرَّجلُ ونُحِس، فهو مَفعُول. وقيل: معناه: فقُل لهم: رَزَقَنا اللهُ وإيّاكم من فَضلِه، على أنه دُعاءٌ لهم يُسِرُ عليهم فَقرَهُم، كان مَعناه: قولاً ذا مَيْسُور، وهو اليُسْر، أي: دُعاءً فيه يُسْر.

[﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا نَبْسُطُهَ كُلُّ ٱلْبَسْطِ فَنَقْعُدَ مَلُومًا تَحْسُورًا ﴾ ٢٩]

هذا تمثيلٌ لمَنعِ الشَّحيحِ وإعطاءِ المُسرِف، وأمرٌ بالاقتِصادِ الذي هو بَينَ الإسرافِ والتَّقتير. ﴿فَنَقَعُدَ مَلُومًا ﴾: فتَصيرَ مَلومًا عندَ الله؛ لأنّ المُسرِفَ غيرُ مَرضيٌ عندَه وعندَ

وعلى أن يكونَ كنايةً يختَصُّ تعلُّقُه بالشَّرط، ويكونُ الابتغاءُ موضوعًا موضعَ عدَم الاستطاعة وضْعًا للمسبَّب موضعَ السِّبَب.

قولُه: (خَصاصتهم)، الأساس: أصابتُه خَصاصةٌ: خَلَّة، واختَصَّ الرجلُ: اخْتَلَّ، أي: افتَقَرَ، وسدَدْتُ خصاصةً فُلان: جبَرْتُ فقْرَه.

قولُه: (ولا يريدُ الإعراض) بالنّصب، عطفٌ على «أن يكونَ».

قولُه: (فَهُو مَفْعُولُ)، أي: ميسورًا، والمعنى: قُلْ لهم قَوْلًا ليّنًا، وعِدْهُم وَعْدًا جميلًا. ويجوزُ أن يُرادَ بالقولِ الميسورِ الدّعاءُ لهم باليُسر، أي: يَذكُرُ فيه معنى اليُسرِ وما أشبهَه مِثْل: أغناكُم الله ورزقنا اللهُ وإيّاكم، فعلى هذا يكونُ مصدرًا، وإليهِ الإشارةُ بقوله: قولًا ذا ميسور، وهو اليُسْر.

قولُه: (تمثيلٌ لَمَنْعِ الشَّحيعِ وإعطاءِ المُسرِف) مثَّلَ حالَ مَن يَمنَعُ لشُحِّهِ بحالِ مَن يدُهُ مغلولةٌ إلى عنُقِه، فلا يَقدِرُ على شيءٍ منَ التصرُّفِ، وحالَ مَن يُسرِفُ بحالِ مَن بسَطَ كَفَّهُ كلَّ البَسْطِ فلا يَثبُتُ شيءٌ في كفِّه، ثُمَّ استعمَلَ ألفاظَ الممثَّلِ بهِ في الممثَّل. الناس، يقولُ المُحتاج: أعطى فُلانًا وحَرَمَني، ويقولُ المُستغني: ما يُحسِنُ تَدبيرَ أمرِ المعيشة، وعندَ نَفسِك: إذا احتَجتَ فندِمْتَ على ما فَعلْت، ﴿ تَحْسُورًا ﴾: مُنقَطَعًا بك لا شيءَ عندَك، مِن: حَسَرَه السَّفَر؛ إذا بَلغَ منه، وحَسَرَه بالمسألة. وعن جابر: بَيْنا رَسولُ الله عَلَيْ جالِسٌ أتاه صبيٌ فقال: إنّ أمّي تَسْتَكسِيكَ دِرعًا، فقال: «مِن ساعةٍ إلى ساعةٍ يظهر، فعُدْ إلينا»، فذَهبَ إلى أُمّةِ فقالَتْ له: قُل له: إنّ أُمِّي تَستَكسيكَ الدِّرعَ

قولُه: (وعندَ نفسِك إذا احتَجْتَ): معطوفٌ على قولِه: «عندَ الله»(١)، أي: هُو مَلومٌ عندَ الله لأنهُ غيرُ راضٍ عنه، ومَلومٌ عندَ الناسِ، الفقيرُ يَلومُه ويقولُ: أعطى فلانًا وحرَمَني، والغنيُّ يقول: ما تُحسِنُ تدبيرَ المعيشةِ، ومَلومٌ عندَ نفْسِه: إذا احتاجَ نَدِمَ على ما فعَل، والحاصلُ أنّ ﴿مَلُومًا﴾ قُطِعَ عن مُتعلَّقِه ليُعلَمَ التقديرُ.

الرّاغب: اللّوم: عَذْلُ الإنسانِ بنسبتِه إلى ما فيه لَوْم، قال تعالى: ﴿ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ [المؤمنون: ٦]، ذكرَ اللّومَ تنبيهًا على أنهُ إذا لم يُلاموا لم يفعل بهم ما فوقَ اللوم، ورجلٌ لُومَةٌ: يلومُ النّاسَ، ولُومَةٌ: يَلومُه الناسُ (٢)، واللائمةُ: الأمرُ يُلامُ عليه الإنسان (٣).

قولُه: (مُنقطَعًا بكَ)، انقُطِعَ بالمسافر، على بناءِ المفعول: إذا أُعطِبَتْ دابَّتُه أو نفِدَ زادُه، فانقَطَعَ به السَّفرُ دونَ طِيَّتِه (٤)، فهُو مُنقطَعٌ به، مِثلُه في «الأساس».

قولُه: (إذا بَلَغَ منهُ)، يقال: بلَغَ منهُ المرض، أي: أثَّرَ فيه تأثيرًا بليغًا.

قولُه: (وحَسَرَهُ)، الجَوهريّ: حسَرَ البعيرُ يَحْسُرُ حسورًا: أعْياه، وحسَرتُه أنا حِسْرًا، يتَعدّى ولا يتغدّى.

قولُه: (مِن ساعة إلى ساعة)، قيل: مِن: متعلِّقٌ بمحذوف، أي: أخِّرْ سُؤالَكَ مِن ساعة ليس لنا فيها دِرعٌ إلى ساعة يَظهرُ لنا دِرع. ودِرعُ المرأة: قميصُها، ويُمكنُ أن يتَعلَّقَ بقولِه: يَظهَر.

⁽١) في (ط): «عند الناس».

⁽٢) قوله: «يلوم الناسَ» سقط من (ح)، وكذا قوله: «يلومُه الناس».

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص ٧٥١.

⁽٤) وهي المسافةُ يقطعها المسافر. ووقع في (ف): «وَطَنِه»، وفي(ط): «طيه».

الذي عليك، فدَخلَ دارَهُ ونَزعَ قميصَه وأعطاهُ وقَعَدَ عُرْيانًا، وأذّنَ بلالٌ وانتظَرُوا فلم يَخرُج للصَّلاة. وقيل: أعطى الأقرَعَ بنَ حابِسٍ مثةً من الإبِل وعُييَنة بَنَ حِصْن، فجاءَ

قلتُ: يُمكنُ أن يقال: إنهُ لمّا طلَبَ الدَّرعَ قال ﷺ: مطلوبُك لا يَحضُرنا الآنَ، لكنْ نترقَّبُه ونَرْجو حصُولَه وظهورَه مِن ساعةٍ إلى ساعة، وينطبقُ على هذا معنى قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَاءَ رَحْمَةِ مِن رَبِكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَهُمْ قَوْلُا مَيْسُورًا ﴾، وبهذا اقتدى الفضلُ (١) حينَ أجابَ عن سؤالِ سائل: أكرَهُ أن أقولَ: نعم، فأكونَ ضامِنًا، أو لا، فأكونَ مُؤْيِسًا، ولكنْ ننظُرُ فيسُهِّلُ اللهُ.

قولُه: (وقيل: أعطى الأقرَعَ بنَ حابِس)، الحديثُ مِن روايةِ مسلم، عن رافع بن خَديج، قال: أعطى رسولُ الله ﷺ أبا سُفيانَ بنَ حرْب يومَ حُنَين وصَفُوان بنَ أَمَيّةَ وعُيَيْنةَ بنَ حِصْن والأقرعَ بنَ حابِس وعلقَمةَ بنَ عُلاثة كلَّ إنسانِ منهم مئةً من الإبِل، وأعطى عبّاسَ بنَ مِرداسِ دونَ ذلك، فقال عبّاسٌ الأبياتَ الثلاثةَ المذكورة. وفيه: «فها كان بَدْرٌ ولا حابسٌ»، و«مَن خَفْضِ اليوم»: بدَلَ «تضَعْ»، قال: فأتمَّ له رسولُ الله ﷺ مئة (٢).

وروايةُ ابنِ عبدِ البَرِّ: قال رسولُ الله ﷺ: «اذهَبوا فاقطَعوا عنّي لسانَه»، فأعطَوهُ حتّى رضِيَ (٣).

النّهاية: العُبَيدُ - بضَمِّ العَيْنِ وفَتْحِ الباءِ الموحَّدة -: اسمُ فرَس العبّاس بنِ مِرْداسِ السُّكوت، السُّكميِّ. ومعنى: «اقطَعوا عنّي لسانَه»: أعطُوه حتّى يسكُت، فكنّى بالقَطْعِ عنِ السُّكوت، ومنهُ أتاهُ رجُلٌ فقال: إنّي شاعر، فقال: يا بلال، اقطَعْ لسانَه، فأعطاهُ أربعينَ درهمّا (٤). قالَ الخطّابيُّ: يُشبِهُ أن يكونَ هذا ممّن لهُ حَقٌّ في بيتِ المال، كابنِ السَّبيلِ وغيرِه، فتعرَّضَ لهُ بالشَّعرِ فأعطاهُ لحقَّه أو لحاجتِه، لا لشِعره.

⁽١) يعني الفضل بن يحيى البرمكيّ، كبير الوزراء في عصر هارون الرشيد، كان عاقلًا حكيمًا.

⁽٢) أخرجَهُ مسلم (١٠٦٠)، وينحوه البخاريّ (٣١٥٠).

⁽٣) «الاستيعاب» (٢: ٨١٨).

⁽٤) أخرجه البيهقيّ في «السنن الكبرى» (١٠: ٢٤١).

عبَّاسُ بنُ مِرْداس، وأنشَأَ يقول:

ــدِ بَيـنَ عُـــيَنةَ والأقرَعِ يَفُوقانِ جَـدِّيَ فــي مَجَمَــعِ ومَنْ تَضَع اليَــومَ لا يُرفَع أَتَّجْعَلُ نَهْبِي ونَهْـبَ العُبَيْـ وما كانَ حِصْنٌ ولا حابِسٌ ومَا كُنتُ دونَ امرئ مِنهُما

فقال: «يا أبا بكر، اقطع لسانَه عني، أعطِه مئةً من الإبل»؛ فنزلَتْ.

[﴿ إِنَّ رَبُّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآهُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ عَنِيرًا بَصِيرًا ﴾ ٣٠]

ثُمَّ سلَّى رَسولَ الله ﷺ عمّا كانَ يَرهَقُه من الإضاقة، بأنَّ ذلك ليسَ لهَوانٍ منك

قولُهُ: (يَرهَقُهُ مِنَ الإضافة)، أي: يَغْشاهُ، النّهاية: أرهَقَني فلانٌ إثمّا حتَى رَهِقُتُه، أي: حَمَّني إثمّا حتّى حملتُه له، جعَلَ قولَه: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَآهُ وَيَقْدِرُ ﴾ تعليلًا له لقولِه: ﴿ وَإِمّا نُعْرِضَنَ عَنْهُمُ البِّغَآةَ رَحْمَةٍ مِن رَبِّكَ رَجُوعاً ﴾، يعني: إن أعرَضْتَ عن العُفاةِ لفَقْدِ رِزْقِ مِن ربّكُ تَرْجو أن يَفتَحَ لكَ ﴿ فَقُلُ لَهُمْ فَوَلاَمّيْسُورًا ﴾ ولا تهتم بذلك، فإن ذلك ليسَ لهوانِ منكَ عليه، ولكنْ بيدالله مقاليدُ الرَّزق، وهُو يقبضُ ويبسُطُ كيف يشاءُ، وحِكمتُه تابعة (١) للشيئتِه، لا بالعكس كها قال، ففَوضِ الأمرَ إليه، فيكونُ قولُه: ﴿ وَلا بَعْعَلْ يَدَكَ مَعْلَولَةً إِلْكَ عُنْفِكَ وَلا بَسُطُهُ عَلَى اللّهُ مِن البَسْط، وأمرًا بالتَّاسِي بسُنَةِ الله، كما هُو في الوَجْهِ الثالث، وهُو أن يُرادَ بالنّهي عن البَسْطِ والقَبْض والبَسْط، وأمرًا بالتَّاسِي بسُنَةِ الله، كما هُو في الوَجْهِ الثالث، وهُو أن يُرادَ بالنّهي عن البَسْطِ والقَبْض والبَسْط، وأمرًا بالتَّاسِي بسُنَةِ الله، كما هُو في الوَجْهِ الثالث، وهُو أن يُرادَ بالنّهي عن البَسْطِ والقَبْض الأمرُ بالاقتصاد، على الوجْهيْنِ الآخَرَيْن، تعليلٌ للأمرِ بالاقتصاد، على الوجْهيْنِ الآخَرَيْن، تعليلٌ للأمرِ بالاقتصاد، وعلى الوجه الثاني التعليلُ خالفٌ لِم يعني أن يفعلَهُ العبد، يعني: البَسْطُ المُوطُ والقَبْضُ المُوطُ والقبض وعلى الفرحِهِ الثاني التعليلُ خالفٌ لِم يعني أن يفعلَهُ العبد، يعني: البَسْطُ المُوطُ والقبض المُؤطُ والعبض، وأمعتصِدُ أنتَ واترُكُ ما هُو مُعتَصِّ بالله تعالى من البسط المفرط والقبض المفرط (٣)، وعلى الثالثِ مُوافِقٌ لهُ يعني أنكم إذا تحققتُم فيها بسَطَ الله تعالى وقبَضَ، وأمعتصِدًا، فاقتصِدُ الوسَتَو السَتَو السَتَو السَتَو السَتَقَا من البسط المفرط والعبض، وأمعتصِدُ العنور المنتو السَتَو السَتَو السَتَوا السَتَو السَتَوْد السَتَو السَتَوْد السَلَا اللهُ وعَدَمُوهُ مُقتصِدًا، فاقتصِدوا واستنوا السَتَواد السَقْمُ اللهُ المُعْلَقُولُولُ السَقِي السَقِي السَقِي المُعْلَقُولُ المَعْلَقُ العبد المُعْلَقُولُ المَعْلَقُولُ المُعْلِقُولُ المُعْلَقُولُ المَعْلَقُولُ المُعْلَقُولُ المُعْلَقُولُ المُعْلَقُولُ المَعْلَقُ المُعْلَقُولُ المُعْلَقُ المُعْلَقُ المَعْلَقُ المُعْلِقُ المَعْلَقُ المُ

⁽١) في (ف): «بالغة».

⁽٢) من قوله: «وعلى الوجه الثاني التعليل» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٣) قوله: قمن البسط المفرط والقبض المفرط، سقط من (ح) و(ط).

عليه، ولا لبُخلِ به عليك، ولكن لأنّ مَشيئتَه في بَسْطِ الأرزاقِ وقَدْرِها تابعةٌ للحِكمةِ والمصلحة. ويجوزُ أن يريدَ أنّ البَسْطَ والقَبضَ إنّها هما من أمرِ الله الذي الخزائنُ في يَدِه، فأمّا العَبيدُ فعَليهم أن يَقتَصِدوا، ويُحتملُ أنه عزَّ وعَلا بَسطَ لِعبادِه أو قَبَض، فإنه يُراعي أوسَطَ الحالَين، لا يَبلُغُ بالمَبسوطِ له غاية مُرادِه، ولا بالمَقبوضِ عليه أقصى مكروهِه، فاستنُّوا بسُنَّتِه.

[﴿ وَلَا نَفْنُلُوٓا اَوْلَندَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَقِ غَنْ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَنْلَهُمْ كَانَخِطُتَاكِبِيرًا ﴾ ٣١]

قَتْلُهُم أُولادَهُم: هُو وَأُدُهُم بِناتِهِم، كانوا يَئدُونَهِنَّ خَشْيةَ الفاقة؛ وهِيَ الإملاق، فَنَهاهُمُ اللهُ وضَمِنَ لهم أُرزاقَهم، وقُرِئ: (خِشْية) بكَسرِ الخاء، وقُرِئ: ﴿خِطْئا ﴾؛ وهُو الإثم، يُقال: خَطِئَ خِطْئًا، كـ ﴿أَثِمَ إِثْمًا ﴾، و(خَطأً)؛ وهو: ضِدُّ الصَّواب، اسمٌ مِن: أخطأً. وقيل: هُو والخِطْء كالحَذرِ والحِذر، و(خِطاءً) بالكَسرِ والمَد، و(خَطاءً) بالفَتحِ والمَد، و(خَطاءً) بالفَتحِ والمَد، و(خَطاءً) بالفَتح وحَذفِ الهمزة والمَدّ، وعن الحسن: (خَطًا) بالفَتح وحَذفِ الهمزة كالحَب، وعن أبي رَجاء: بكَسرِ الخاءِ غير مَهْموز.

قولُه: (و «خِطاءً» بالكسرِ والمَدِّ)، قالَ أبو عليٍّ: قرَأَها ابنُ كثير، ويَحتمِلُ أن يكونَ مصدرَ «خاطاً»، وإن لم يُسمَعْ. قالَ أبو عُبيد: هُو من قولِم.

تخاطأتِ النَّبلُ أحشاءَهُ(١)

يدُلُّ على خاطاً؛ لأنَّ تفاعَلَ مُطاوعُ فاعَلَ، وقرَأَ ابنُ عامِر: «خَطاً» بفَتحِ الخاءِ والطّاءِ مِن غيرِ مَدُّ^(۲)، وقرَأَ الباقونَ: ﴿ خِطْتًا ﴾ بكسِر الخاءِ وسكونِ الطّاءِ وقَصْرِها.

قولُه: (أن تَغْصِبَ على غيرك امرأته). الأساس: غُصِبَ على عَقْلِه، واغْتُصِبَتْ فلانةُ نفْسَها: جُومِعتَ مقهورةً.

⁽١) البيتُ لأوفى ابن مطرِ المازنِّ كما في االحجّةِ؛ لأبي عليّ الفارسي (٥: ٩٦).

⁽٢) قوله: «وقرأ ابن عامر: «خَطأًا بفتح الخاء والطاء من غير مدًّا سقط من (ح).

[﴿ وَلَا نَقْرَبُوا ٱلزِّنَيُّ إِنَّهُ كَانَ فَنْحِشَةً وَسَآهَ سَبِيلًا ﴾ ٣٢]

﴿ فَلْحِشَةً ﴾: قبيحة زائدة على حَدِّ القُبح، ﴿ وَسَآ هَسَبِيلًا ﴾: وبِسْ طَريقًا طريقُه، وهو أَن تَغصِبَ على غَيرِك امرأته أو أختَه أو بِنتَه من غيرِ سبَب، والسَّببُ مُحكِن؛ وهو الصَّهرُ الذي شَرَعَه الله.

[﴿ وَلَا نَقْتُلُوا ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَمَن قُيْلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ-شُلْطَنَا فَلَا يُشْرِف فِٱلْقَتْلِ إِنَّهُمَانَ مَنصُورًا ﴾ ٣٣].

﴿ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾: إلّا بإحدى ثلاث: إلّا بأن تكفُر، أو تقتُلَ مُؤمِنًا عَمْدًا، أو تَزْنَى بعدَ إحْصَان. ﴿ مَظْلُومًا ﴾: غيرَ راكبٍ واحدةً منهنّ. ﴿ لِوَلِيّهِ ، ﴾ الذي بَينَه وبَينَه قرابةٌ تُوجِبُ المطالبة بدَمِه، فإن لم يكن له وليٌّ فالسُّلطانُ وليُّه. ﴿ سُلْطَنَا ﴾: تسلُّطًا على القاتِلِ في الاقتِصاصِ منه، أو: حُجّة يَثِبُ بها عليه. ﴿ فَلَا يُسْرِف ﴾ الضَّميرُ للوَليّ، أي: فلا يَقتُلُ غيرَ القاتل، ولا اثنينِ والقاتِلُ واحِد، كعادةِ الجاهِليّة؛ كان إذا قُتِل منهم واحِدٌ قَتَلُوا به جماعة، حتّى قال مُهلهِلٌ حين قَتَلَ بُجَيْر بنَ الحارثِ بنِ عبّاد:

قولُه: (إلّا بإحدى ثلاثٍ)، يريدُ الحديثَ الذي رَواهُ عبدُ الله بنُ مسعود: «لا يجِلُّ دَمُ الله بنُ مسعود: «لا يجِلُّ دَمُ امرِئِ مسلم يشهَدُ أَنْ لا إلهَ إلّا اللهُ وأتي رسولُ الله إلّا بإحدى ثلاثٍ (١): النَّفْسُ بالنَّفْس، والثَّيْبُ الزَّانِ، والمُفارِقُ لدِينِه التارِكُ للجهاعة»، أخرجَهُ الشيخانِ والتَّرمِذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ (٢).

قولُه: (حتّى قال مُهَلهِلٌ حينَ قتَلَ بُجَيْرَ بنَ الحارث) قصّتُه سبَقت في «البقرة» عندَ قولِه تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوْةٌ ﴾ [البقرة: ١٧٩] مستقصى.

⁽١) من قوله: «يريد الحديث الذي رواه عبد الله بن مسعود» إلى هنا سقط من (ح).

⁽۲) أخرجه البخاريّ (۲۸۷۸)، ومسلم (۱۲۷۲)، وأبو داود (۴۳۵۲)، والترمذيّ (۱٤۰۲)، والنسائيّ (۲: ۱۲۰).

بُو بشِسْع نَعلِ كُلّيب، وقال:

كُلُّ قَتِيلٍ فِي كُلَيْبِ غُرَّهُ حَتَّى يَنالَ القَتلُ آلَ مُرَّهُ

وكانوا يَقتُلون غيرَ القاتلِ إذا لم يكن بَواء. وقيل: الإسراف: المُثْلة، وقرأ أبو مُسلم صاحب الدولة: (فلا يُسرِفُ) بالرَّفعِ على أنه خَبرٌ في مَعنى الأمر، وفيه مُبالَغةٌ ليسَتُّ في الأمر. وعن مُجاهِد: أنّ الضميرَ للقاتِلِ الأوّل.

قولُه: (بُو بشِسْعِ) (١). الأساس: باءَ فلانٌ بفُلان: صارَ كُفْوًا له، وأَبَأْتُ فُلانَا بفلان: قَتَلْته به، يعني: قُم مقامَ شِسْعِه، فإنّك لستَ كُفْوًا له.

قولُهُ: (كُلُّ قَتيلٍ في كُلَيْبِ غُرَّه)، الغُرَّةُ: مَن يُفدى به في قَتْلِ الجَنين، عبدًا كان أو أمَةً، المعنى: كلُّ قتيلٍ يُقتَلُ فِداءً لكُلَّيب كَلا فِداءً؛ لأنهُ لا يُساويه.

قولُه: («فلا يُسْرِفُ» بالرَّفْع)، قالَ ابنُ جِنِّي: رُفِعَ هذا على لفظِ الخبر، بمعنى الأمرِ، كقولِم: يَرحَمُ اللهُ زيدًا، ويَجوزُ أن يكونَ معناهُ دونَ الأمر، أي: ينبغي أن لا يُسرِف، وعليه قولُه:

على الحَكَمِ المَأْتِيِّ يومًا إذا قَضى قَضيَّـــتَه أَلَّا يَجــورَ ويَقصِدُ فرَفَعَهُ على الاستثناف، ومعناه: أن يَقصِدَ^(٢).

قولُه: (وعن مجاهد أنَّ الضّميرَ للقائلِ الأوّل)، عطفٌ على قولِه: «الضَّميرُ للوَليّ»، المعنى: لا يُسرِفِ القاتلُ في القَتْلِ بأنْ يَقتُلَ مَن لا يحِقُّ قَتْلُه فيُقتَلَ، فيكونُ قد أسرَفَ في القَتْل، حيثُ كانَ سببًا لهلاكِ نفسِه وهلاكِ غيرِه، وفي الارتداعِ سلامةُ نفسِه وسَلامةُ نفسِ الغَيْر، ففيه لمَحةٌ من معنى قولِه تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾، وعلى هذا الضميرُ في

⁽١) وهو السير الذي يُصلَحُ به النَّعلُ.

⁽٢) «المحتسب» (٢: ٢٠) والبيت المذكور لأبي اللحّام التغلبيّ، من شعراء الجاهليّة. انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٤٣١).

وقُرِئ: (فلا تُسْرِفْ) على خِطابِ الوَلِيّ أو قاتلِ المظلوم، وفي قراءة أبيّ: (فلا تُسرِفُوا) رَدَّه على: ﴿ وَلَا نَقْتُلُوا ﴾. ﴿ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا ﴾ الضميرُ إمّا للوَليّ، يعني: حَسْبُه أنّ الله قد نَصرَه بأنْ الله قد نَصرَه بمعونة قد نَصرَه بأن الله قد نَصرَه بمعونة السُّلطانِ وبإظهارِ المؤمنينَ على استيفاءِ الحقّ، فلا يَبغ ما وراءَ حقِّه، وإمّا للمَظلوم؛ لأنّ الله ناصِرُه حيثُ أو جَبَ القِصاصَ بقتلِه، ويَنصرُه في الآخِرةِ بالثواب، وإمّا للذي يَقتلُه الوليُّ بغيرِ حقِّ ويُسرِفُ في قَتلِه، فإنه مَنصورٌ بإيجابِ القِصاصِ على المُسرِف.

[﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغُ أَشُدَّهُ وَأَوْفُواْ بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَاكَ مَسْفُولًا ﴾ ٣٤]

﴿ بِٱلَّتِي هِىَ أَحْسَنُ ﴾: بالخَصلةِ أو الطَّريقةِ التي هيَ أحسَن؛ وهيَ حفظُه عليه وتَثميرُه ﴿ إِنَّ ٱلْعَهْدَكَاكَ مَسْتُولًا ﴾ أي: مَطلوباً يُطلَبُ من العاهِدِ أن لا يضيِّعَه ويَفي

قولِه: ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا ﴾ للمقتول، أي: لا يُسرِفِ القاتلُ الْمُبتدِئُ (١)؛ لأنّ مَن قُتِلَ مظلومًا كان منصُورًا بأنْ يَقتَصَّ له وَليُّه أو السُّلطانُ.

قولُه: (وقُرِئَ: «فلا تُسرِفْ» على خِطابِ الوليِّ): حمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بالياء (٢).

قولُه: (﴿إِنَّ ٱلْمَهَدَكَاكَ مَسْتُولًا ﴾، أي: مطلوبًا، يُطلَبُ منَ المُعاهَد أن لا يُضيِّعَه ويَهْيَ به)، الانتصاف: هذا التأويلُ أرجَحُ، ويُحذَفُ الجازُ والمجرورُ الذي هُو (عنهُ) تخفيفًا كها جاءَ في قولِه: ﴿كُلُّ أُوْلَيْكَ كَانَ عَنْهُ مَسْتُولًا ﴾، ويُعضِّدُ سُؤالَ العهدِ على وَجْهِ التمثيلِ وقوفُ الرَّحِم بينَ يدَي الله وسؤالهًا عمَّنْ وصَلَها أو قَطَعَها في الحديثِ الصَّحيح (٣).

وقلتُ: الثاني أبلَغُ عندَ أربابِ البلاغةِ وفُرسانِ الطِّراد، وكان تَرْكُ (عنهُ) هنا دونَ الآيةِ

⁽١) في (ف): «الْمَتَعدِّى».

⁽٢) والفاءُ مجزومةٌ في القراءتين. انظر: «معاني القراءات» للأزهريّ، ص٢٥٦.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٦٥).

ويَجوزُ أَن يكونَ تخييلاً، كأنه يُقالُ للعَهد: لمَ نُكِثْت؟ وهلا وُفِيَ بك! تَبْكيتًا للنّاكِث، كما يُقالُ للمَوْقُدة: ﴿ بِأَيّ ذَنْ ِ قُلِلَتْ ﴾ [التكوير: ٩]، ويَجوزُ: أن يُرادَ أنّ صاحبَ العَهْدِ كانَ مسؤولًا.

[﴿ وَأَوْفُوا ٱلْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِٱلْقِسْطَاسِٱلْمُسْتَقِيمُ ذَالِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ ٣٥]

وقُرِئ: ﴿ بِٱلْقِسَطَاسِ ﴾ بالضَّمِّ والكسر، وهو: القَرَسْطُون. وقيل: كُلُّ ميزانِ صَغُرَ أو كَبُرَ من مَوازينِ الدَّراهمِ وغيرِها. ﴿ وَالْحَسَنُ تَأْوِيلًا ﴾: وأحسَنُ عاقبة، وهو تَفْعيل، مِن: آلَ؛ إذا رَجَع، وهو: ما يَؤُولُ إليه.

المُستشهَدِ به دليلًا عليه، والحديثُ المذكور، وسؤالُ المَوْءودةِ مُعاضِدَيْنِ له.

قوله: (ويجوز أن يكون تخييلًا) أي: المسؤول، فحينئذ يكون «العهد» استعارة مكنية، وهُمَّسُولًا ﴾ استعارة تخييلية، شُبَّة العهدُ المنكوثُ بإنسانٍ ظُلِم عليه تشبيهًا بليغًا، وتُوهِمَ أنه هو، ثم أُطلقَ اسمُ المشبّه على المشبّه به، ثم خُيِّلَ للمُشبَّه ما يُلازم المُشبَّة به من السُّؤالِ عنه تعريضًا، فقيل له: لِمَ نكثت.

قولُه: (ويَجوزُ أن يُرادَ) على تقديرِ السؤالِ على التَّبكيت، بأنْ يُقالَ: لمَ نكثت العهد؟ فعلى هذا يكون الإسناد مجازيًا، وعلى الأوّل ليسَ في الكلامِ توبيخٌ، وعلى الثاني: توبيخٌ على سَبيل التعريض به. وعلى الثالث: توبيخٌ على التصريح.

تُولُه: (قُرِئَ: ﴿ بِالْقِسَطَاسِ ﴾): حفصٌ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿ بِالْقِسَطَاسِ ﴾ هنا وفي «الشُّعَراء»: بكسرِ القاف، والباقونَ بضمِّها (١).

الرّاغبُ: القِسْطاسُ يُعبَّرُ به عن العَدالة، كما يُعبَّرُ بالميزانِ عنها (٢)، قال تعالى: ﴿وَزِنُواْ عِلَى الرّاغبُ: اللِّسراء: ٣٥] (٣).

⁽١) قال الأزهري: وهما لغتان معروفتان. انظر: ﴿معاني القرآنِ»، ص٢٥٧.

⁽٢) في (ف): ﴿بِهَا﴾.

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص ٦٧٠.

[﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ، عِلْمُ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَتِهِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْتُولًا ﴾ ٣٦]

﴿ وَلَا نَقْفُ ﴾ ولا تتبع. وقُرِئ: (ولا تَقُفْ)، يُقال: قَفَا أثرَه وقافَه، ومنه: القافة، يعني: ولا تكن في اتباعِكَ ما لا عِلمَ لكَ به من قول أو فعل، كمَن يتبع مَسلكًا لا يدري أنه يُوصِلُه إلى مَقصَدِه فهو ضالّ، والمراد: النَّهيُ عن أن يَقولَ الرَّجُلُ ما لا يعلم، وأن يعمَل بها لا يعلَم، ويَدخُلُ فيه النَّهيُ عن التَّقليدِ دُخولًا ظاهرًا؛ لأنه اتباعٌ ليعلم، وأن يعمَل بها لا يعلَم، ويَدخُلُ فيه النَّهيُ عن التَّقليدِ دُخولًا ظاهرًا؛ لأنه اتباعٌ لي لا يُعلَم صحَّتُه من فَسادِه. وعن ابنِ الحنفيّة: شهادةُ الزُّور، وعن الحسن: لا يقفُ أخاكِ المسلمَ إذا مرَّ بك، فتقول: هذا يفعَلُ كذا، ورأيتُه يَفعَل، وسَمِعتُه، ولم تَر ولم تَسمَع. وقيل: القَفوُ شَبيةٌ بالعَضيهة، ومنه الحديث: «مَن قَفا مُؤمِنًا بها ليس فيه حَبسَهُ اللهُ في ردغة الخبال حتى يأتي بالمخرَج» وأنشَد:

قولُه: (القافة). النِّهاية: القائفُ: الذي يَتتبَّعُ الآثارَ ويَعرِفُ شَبَهَ الرَّجُل بأخيه وأبيه، والجَمْعُ: القافةُ.

قُولُه: (شَبيهٌ بالعضيهةِ). الجوهريّ: هي البَهيتةُ، وهِي الإفكُ والبُهتان.

قولُه: (رَدْغَةُ الحَبال)، الحديثُ مِن روايةِ أبي داودَ، عن يحيى بن راشِد: «مَن قال في مؤمنِ ما ليسَ فيه أسكنَهُ اللهُ رَدْغَةَ الحَبالِ حتّى يخرُجَ ممّا قال»(١).

النّهاية: ومنهُ حديثُ حسّانَ بنِ عطيّة: «مَن قَفا مُؤمنًا بها ليسَ فيه وَقفَهُ اللهُ في رَدْغةِ الحّبَال»(٢).

جاءَ في تفسيرِها: أنَّها عُصارةُ أهلِ النَّار^(٣)، والرَّدْغةُ بسُكونِ الدَّالِ وفَتْحِها: طينٌ

⁽١) أخرجه أبو داود (٣٥٩٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٢٧)، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (٦: ٨٢)، وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند أحمد» (٥٣٨٥).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٥٤٤)، وابن ماجه (٢٣٢٠) وغيرهما بإسنادٍ حسن.

⁽٣) في (ف): «الفساد».

بَهِـنَّ الحَياءُ لا يُشِـعْنَ التَّقافِيا

ومِثلُ الدُّمى شُمُّ العَرانينِ ساكِنٌ

أي: التَّقاذُف، وقال الكُمَيت:

ولا أرمِي البَرِيُّ بغَيرِ ذَنبٍ ولا أقفُو الحَواصِنَ إِنْ قُفِينا

وقدِ استدل به مبطل الاجتهاد، ولم يَصِح؛ لأنّ ذلك نَوعٌ من العِلم، فقد أقامَ الشرعُ غالبَ الظّنّ مَقامَ العِلم، وأَمرَ بالعَملِ به، ﴿أُولَكِيكَ ﴾: إشارةٌ إلى السّمعِ والبَصَرِ والفُؤاد، كقولِه:

والعَيشَ بَعْدَ أُولِئِكَ الأَيّامِ

ووَحلٌ كثير، وفي الحديث: «إنّ الخبالَ: عُصارةُ أهلِ النّار»، وهُو في الأصل: الفَسادُ، وقولُه: «حتّى يَخرُجَ مِمّا قال» أي: يَخرُجَ مِن عهدةِ قوله، يريدُ، واللهُ أعلَم: أنه يَحمِلُ عليه مِن ذنوبِ المُغتابِ فيُعذَّبُ في النارِ على مقدارِه، ثُمّ يَحرُجُ منها.

قُولُه: (ومِثلُ الدُّمَى)، البيت^(۱). الدُّمَى: جُمَعُ دُمْية، وهي: الصُّنُمُ والصُّورُ المنقوشةُ، والشَّمَمُ: ارتفاعُ الأنْف، وشُمُّ العَرانين: كِنايةٌ عن التكبُّر، لا يُشِعْنَ، أي: لا يُظهِرْنَ، التقافيا، أي: التقاذُف. الأساس: يقال: وما لكَ تقْفو صاحبَك؟ أي: تقذِفُه، وإيّاك والقَفْق، وما هَجا فلانٌ ولا قَفا. يَصِفُ جماعةً منَ النِّساءِ بالجَمَالِ والتَكبُّرِ والحَيَاء، وصَوْنِ لسانِهنَّ عنِ القَذْفِ، مِثله قول حسّانَ في أمِّ المؤمنينَ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها:

حَصَانٌ رِزانٌ مَا تُرَنُّ بِرِيبةٍ وتُصبِحُ غَرْثِي مِن لِحُومِ الغَوافِلِ(٢)

قولُه: (ولا أزمي) البيت، الحواصِنُ: النِّساءُ العَفائفُ، قُفينا: أصلُه قُفينَ.

قولُه: (والعَيشُ بعدَ أولئك الأيّام)(٣)، أوّلُه:

ذُمَّ المنازِلِ بعدَ منزلةِ اللَّوى

⁽١) للنابغة الجعدي.

⁽۲) «ديوان حسّان» (۲:۲۹۲).

⁽٣) البيت لجرير في «ديوانه»، ص٦١٣.

و ﴿ عَنْهُ ﴾ في مَوضِع الرَّفعِ بالفاعليّة، أي: كلُّ واحدٍ منها كانَ مَسؤولًا عنه، فمَسؤول: مُسنَدٌ إلى الجارِّ والمجرور، كالمَغضوبِ في قوله: ﴿ عَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧]، يُقالُ

ذُمّ: أمرٌ أي: العيشةُ الطيِّبةُ: ما مضى بمنزلةِ اللَّوى، وما سِوى ذلك مذمومٌ في جَنْبِه.

والغرَضُ منَ الاستشهادِ أنَّ لفظةَ: أُولاءِ ليست مخصوصةٌ بالمُعقَلاء، بل تقعُ على جماعة (١) الرِّجالِ والنِّساءِ والحيوانِ والجَهادِ والأعراض، قال الكواشيُّ: «أولئك»: غالب لَن يعقِلُ، وقال القاضي: الأصل(٢): كلُّ هذه الأعضاء، فأجراها مُجْرى المُقلاء، لمَّا كانت مسؤولةً عن أحوالها شاهدةً على صاحبِها، أو إنّ «أُولاءِ» وإنْ غلَبَ في المُقلاءِ لكنهُ مِن حيثُ إنه اسمُ جَمْع لـ «ذا» وهُو يعُمُّ القبيلينِ، جاءَ لغيرِهم (٣).

قولُه: (فمسؤولٌ: مُسنَدٌ إلى الجارِّ والمجرور)، قال أبو البقاء: ما ذكرَهُ الزخشَريُّ غَلَط؛ لأنّ الجارَّ والمجرور)، قال أبو البقاء: ما ذكرَهُ الزخشَريُّ غَلَط؛ لأنّ الجارَّ والمجرور يُقامُ مقامَ الفاعل إذا تقدَّمَ الفعل، أو ما يقومُ مَقامَه، فأمّا إذا تأخّر فلا يَصِحُّ ذلك فيه؛ لأنّ الاسم إذا تقدَّمَ على الفعل صارَ مبتداً، وحرفُ الجرِّ إذا كانَ لازمًا مبتدًا لا يكونُ مبتداً، ونظيرُه قولُك: بزيد انطلِق، ويَدُلُك على ذلك أنّك لو ثنيتَ لم تقُلْ: بالزَّيدَيْنِ انطلِقا، ولكنّ تصحيحَ المسألةِ أن يُجعَلَ الضَّميرُ في «مسؤول» للمصدر، فيكونُ (عنهُ) في انطلِقا، ولكنّ تصحيحَ المسألةِ أن يُجعَلَ الظّميرُ في «مسؤول» للمصدر، فيكونُ (عنهُ) في مؤضع نَصْبِ كما يُقدَّرُ في قولِك: بزَيدِ انطلِقْ (٤٠).

وقالَ صاحبُ «التقريب»: وإنّما جازَ تقديمُه مع أنهُ فاعلٌ لَـمْحًا لأصالةِ ظرفيّتِه لا لعروضِ فاعليتِه، ولأنَّ الفاعلَ لا يتقدَّمُ لالتباسِه بالمبتدأِ ولا التباسَ هاهنا؛ ولأنهُ ليسَ بفاعلِ حقيقةً، وجازَ أن يكونَ فاعلُه ضميرَ كلّ لحَذْفِ المضاف، أي: كان مسؤولًا صاحبُها عنهُ. وجازَ أن تكونَ مرفوعةَ المصدَر، وهُو السؤالُ. سألَ ابنُ جِنِّي أبا عليٌّ عن قولِم. فيك يُرغَبُ، فقال: المصدر، أي: فيك يَرغَبُ فيك يُرغَبُ، فقال: المصدر، أي: فيك يَرغَبُ

⁽١) في (ف): ﴿ جُمُلةٍ ﴾.

⁽٢) في (ف): «أي».

⁽٣) «أنوا ر التنزيل» (٣: ٥٤٤).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢١).

للإنسان: لِم سَمِعتَ ما لم يَحلَّ لك سماعُه؟ ولِم نَظرتَ إلى ما لمَ يَجلَّ لك النظرُ إليه؟ ولَومَ: (والفَوَاد) بفَتحِ النظرُ إليه؟ وقُرِئ: (والفَوَاد) بفَتحِ الفاءِ والواو، قُلِبَتِ الهَمزةُ واوًا بعدَ الضَّمّةِ في الفُؤاد، ثُمَّ استُصحِبَ القلبُ معَ الفَتح.

[﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۚ إِنَّكَ لَن تَغْرِفَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغُ ٱلْجِبَالَ طُولَا * كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَرَتِكِ مَكُرُوهًا ﴾ ٣٧-٣٨]

﴿مَرَجًا ﴾: حال، أي: ذا مَرَح.

الرّاغبُ، وفيك: ظَرْفٌ لا فاعل(١).

وفي «شرح ابنِ المُعطي (٢) في الألفيّة»: إن كان مفعولُ المجهولِ جارًّا ومجرورًا فلا يتَقدَّمُ على الفعل؛ لأنهُ لو تقَدَّمَ اشتغَلَ الفعلُ بضميرِه، ولا يُمكِنُ جَعْلُه مبتدًا لأُجْلِ حرفِ الجَرِّ. ومنهم مَن أجازَ محتَجَّا بهذه الآية؛ لأنّ ما لم يُسَمَّ فاعلُه مفعولٌ في المعنى.

قولُه: (وقُرِئَ: «والفَوَادَ»)، قالَ ابنُ جِنِّي: قرَأَها الجِرَّاحُ^(٣): «والبَصَرَ والفَوَاد»، وأنكرَ أبو حاتم فَتْح الفاء ولم يذكُرْ هو ولا ابنُ مُجاهدِ الهَمْزَ ولا تَرْكَه، وقد يجوزُ ترْكُ الهَمْزِ معَ فَتْحِ الفاء، كأنهُ كان: ﴿ٱلفَوْادُ﴾ بضمِّها والهَمْزِ ثُمَّ خُفِّفت، فخَلُصت في اللَّفظِ واوًا، وفُتِحَتِ الفاءُ على ما في ذلك فبَقِيتْ واوًا (٤).

⁽١) انظره بنحوه في «المحتسب» (٢: ٢٤٣) من غير ذِكْر أبي عليٌّ.

⁽٢) يعني الإمام النحويَّ زين الدين أبا الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي الحنفي الشهير بابن مُغطِ (ت ٦٢٨هـ) صاحب «الألفية» في النحو، له ترجمةٌ في «وفيات الأعيان» (٦: ١٩٧)، و«سير النبلاء» (٢: ٣٢٤).

⁽٣) ابن عبد الله الحكمي، (ت ١١٢هـ)، كان قائدًا شجاعًا وقارئًا وزاهدًا ثخين الورع. أخذ عن ابن سيرين، له ترجمة في «طبقات خليفة»، ص ١٥٦، و«سيَر النبلاء» (٥: ١٨٩)، وانظر القراءةَ أيضًا في «مختصر شواذُ القراءات» لابن خالَويْه، ص٧٦.

^{(3) «}المحتسب» (٢: ٢١).

وَقُرِئ: (مَرِحاً)، وفضَّلَ الأخفَشُ المصْدرَ على اسمِ الفاعل؛ لِما فيه من التأكيد. ﴿ لَنَ تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ ﴾: لن تَجعَلَ فيها خَرْقًا بدَوْسِكَ لها وشِدّةِ وطْأَتِك، وقُرِئ: (لن تَخْرُقَ)

قُولُه: (وقُرِئَ: «مَرِحًا») وهِي شاذَّةٌ^(١).

الرّاغبُ: المَرَحُ: شِدَّةُ الفَرَحِ والتوسُّع فيه، ومَرحى: كلمةُ تعجُّب (٢).

قالَ أبو البقاء: «مَرِحًا» بكسرِ الرّاء: حالٌ، وبفَتحِها: مصدَرٌ في مَوضِعِ الحالِ أو مفعولٌ له (٣).

وفي كلامِ المصنّفِ تَسامُح؛ لأنهُ قال: وفضَّلَ الأخفَشُ المصدرَ على اسم الفاعل بعدَما أوَّلَ المصدَرَ بقولِه: ذا مرَح، وبعَّدَ القراءةَ الدالَّةَ على أنهُ اسمُ فاعل، وإنّما يكونُ المصدّرُ مُفيدًا للمبالغةِ إذا تُرِكَ على حالِه، نحوَ: رجُلٌ عَدْل.

قولُه: (لن تَجَعَلَ فيها خَرْقًا بدَوسِك)، الرّاغبُ: الحَرْقُ: قَطْعُ الشيء على سبيل الفَسادِ مِن غيرِ تفكُّرٍ وتدَبُّر، قال تعالى: ﴿ أَخَرَقُهُ اللّهُ غَيْرِ اللّهُ فَعَلُ اللّهِ عِنْدِ وَلَقَ مَا لَا تُعْلَى: ﴿ وَخَرَقُواْ لَلّهُ بَنِينَ وَبَنَاتِ بِغَيْرِ لَا نَهُ فَعَلُ الشيءِ بتقديرٍ ورِفْق، والحَرْقُ بغيرِ تقدير، قال تعالى: ﴿ وَخَرَقُواْ لَلّهُ بَنِينَ وَبَنَاتِ بِغَيْرِ عِلْمَ فَعَلُ الشيءِ بتقديرٍ ورِفْق، والحَرْقُ بغيرِ تقدير، قال تعالى: ﴿ وَخَرَقُواْ لَلّهُ بَنِينَ وَبَنَاتِ بِغَيْرِ عِلْمِ النّوبَ عِلْمِ اللّهِ اللّهُ عَلَى: حَكَمُوا بذلكَ على سبيلِ الحَرْق، وباعتبارِ القَطْعِ قيل: خَرَقَ الثوبَ وتخرّقُ وامرأةٌ خرقاء، ومنهُ الحديث: «ما دَخَلَ الحَرْقُ في أمرٍ إلّا شانَه ﴾ (٤)، ومَن الخَرْقِ استُعيرَت المِخْرَقَةُ، وهُو إظهارُ الخَرْقِ توصُّلاً اللهِ حِيلة، والمِخْراق: شيءٌ يُلعَبُ به، كأنهُ يَغْرِقُ لإظهارِ الشيءِ بخِلافِه (٥).

⁽١) ذكرها ابن خالويه في «مختصر شواذّ القرآن»، ص٧٦.

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٧٦٤.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٢).

⁽٤) ذكره العجلونيُّ في «كشف الخفاء» (١: ٢٦٧)، والمحفوظ من ذلك قولُه ﷺ: "يا عائشةُ، لم يدخل الرفقُ في شيء إلّا زانَه، ولم يُنزَعْ من شيء إلّا شانَه». أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٣٥٣١)، والبخاريّ في الأدب المفرد (٥٨٠)، وأبو داود (٢٤٧٨)، وغيرهم، وصحّحه ابن حبّان (٥٥٠)، وانظر تمام تخريجِه في «المسند».

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص٢٨٠.

بضَمِّ الرّاء. ﴿ وَلَن تَبْلُغُ ٱلْجِبَالَ طُولًا ﴾ بتَطَاوُلِك، وهو مَهَكُمٌ بِالْمُختال. قُرِئ: (سَيِّنَةً) و و ﴿ سَيِّئُهُ ﴾ على إضافة «سيِّئ» إلى ضَميرِ ﴿ كُلُّ ﴾، و(سيِّنًا) في بَعضِ المَصاحِف، و:(سيِّئات)، وفي قِراءَةِ أبي بكرِ الصِّديقِ رضيَ اللهُ عنه: (كان شَأَنُه).

فإنْ قُلت: كيفَ قيل: ﴿سَيِّئُهُۥ ﴾ معَ قَولِه ﴿مَكَّرُوهَا ﴾؟

قُلت: السيِّنَةُ في حُكمِ الأسماءِ بمَنزِلةِ الذَّنبِ والإثم زالَ عنهُ حُكمُ الصِّفات، فلا اعتبارَ بتأنيثِه، ولا فَرقَ بينَ مَن قَرأ: (سيِّئة) ومَن قرأ: (سيِّئة)، ألا تَراكَ تَقول: الزّنى سيِّئة، كما تَقول: السَّرِقةُ سيِّئة، فلا تُفرِّقُ بين إسنادِها إلى مُذَكَّرٍ ومؤنَّث؟ فإنْ قُلت: فما ذكرَ من الجِصال بعضُها سيِّئ وبَعضُها حَسَن؛ ولذلك قَرأً مَن قَرأً ﴿سَيِّئَهُ ﴾ بالإضافة، فما وَجهُ مَن قَرأ (سيئة)؟ قُلت:

قولُه: (وهُو تَهَكُّمٌ بِالمُختال). الانتصاف: لقد حرَسَ اللهُ عَوامٌ زمانِنا مِن هذه المِشْيةِ المُنْهِيِّ عنها، ووقَعَ فيها قُرَّاؤنا وفُقهاؤنا، إذا حفِظَ أحدُهم مسألتَيْن، وجلَسَ بينَ يدَيْه طالبان، أونالَ طرَفًا مِن رِئاسةٍ مَشى خُيلاء، ووَدَّ لو حَكَّ بِيافُوخِه السهاءُ(١)، يمُرّونَ بهذه الآيةِ وهُم عنها مُعرِضون، وماذا يُفيدُ أن يَقرَأُ القرآنَ، أو يُقرَأُ عليه، وقلبُه عن تدَبُّرِه بمَراحِل (٢).

قولُه: (وقُرِئَ: «سَيِّعَةً» و ﴿سَيِّعُهُ ﴾): الكوفِيّونَ وابنُ عامر: ﴿كَانَسَيِّعُهُ ﴾، بضَمَّ الهمزةِ والهاءِ على التذكير (٣)، والباقونَ: بفَتجِها معَ التنوينِ على التأنيث. قالَ أبو البقاء: «سيِّئة» يُقرَأُ بالتأنيثِ والنَّصب، أي: كُلُّ ما ذُكِرَ منَ المَناهي وذُكِرَ: ﴿مَكُرُوهًا ﴾ على لفظِ «كُلِّ»، أو لأنّ التأنيثَ غيرُ حقيقيٌّ. ويُقرَأُ بالرَّفْع، أي: سيّع ما ذُكِر (1).

⁽١) وهو ملتقى عظم مقدَّم الرأس ومؤخِّره.

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٢: ٢٦٧).

⁽٣) وحُجَّتُهم في ذلك قولُه تعالى: ﴿مَكُرُوهَا﴾ بالتذكير، ولو كان «سيَّتُه» غيَر مضافٍ للزِمَ أن يكون مكروهة بالتأنيث لأنهُ وصفٌ للسيِّنة. انتهى من «حجّة القراءات»، ص٤٠٣.

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٢).

كُلُّ ذلك إحاطةٌ بها نُهِيَ عنه خاصّةً لا بجَميعِ الخِصالِ المَعدُودَة.

[﴿ ذَالِكَ مِمَّا آوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ وَلَا يَجْعَلُ مَعَ ٱللهِ إِلَهُا ءَاخَرَ فَنُلْقَى فِ جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا ﴾ ٣٩]

﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما تقدَّمَ من قَولِه: ﴿ وَلَا تَجَعَلُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ ﴾ [الإسراء: ٢٦]، إلى هذه الغاية، وسبّاه حِكْمة؛ لأنه كلامٌ مُحكمٌ لا مَدخَلَ فيه للفَسادِ بوَجه. وعن ابنِ عبّاسِ رضيَ اللهُ عنه: هذه الثّماني عَشرةَ آيةً كانت في ألواحٍ مُوسى عليه السلام، أوّهُ أ: لا تَجعَلُ معَ الله إللها آخر، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَالُهُ فِي ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِ شَيْءٍ مَوْعِظَةً ﴾ [الاعراف: ١٤٥]، وهي عَشرُ آياتٍ في التّوراة، ولقد جَعلَ اللهُ فاتِحتَها شَيْءٍ مَوْعِظَةً ﴾

قولُه: (كلَّ ذلك إحاطةٌ بها نُبِيَ عنه خاصَّةً، لا بجميع الخِصالِ المعدودة)، قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يُقالَ: الإحاطةُ بالجميع، إلا أنّ المرادَ فيها يكونُ حسَنًا ما يقابِلُه كنَقْضِ العَهْد، وهُو كقولِه تعالى: ﴿ قُلْ تَكَالَوْا أَتَلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ ثُمّ قال: ﴿ أَلّا وردت تَقْشَرِكُوا بِدِ شَكَمْ أَو بِالْوَامِنِ فِي تفسيرها: «لما وردت تَقْشَرِكُوا بِدِ مَن النواهي وتقدمهن جميعا فعل التحريم واشتَرَكْنَ في الدخول تحت حكمه، علم أن التحريم راجع إلى أضدادها. وهي الإساءة إلى الوالدين وبخس الكيل والميزان الله آخره.

قولُه: ﴿ ﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما تقدَّم)، وقال القاضي: ﴿ كُلُّ ذَلِكَ ﴾: إشارةٌ إلى الخِصالِ الخمسةِ (١) والعشرينَ المذكورةِ في قولِه: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ ﴾ (٢).

قولُه: (كلامٌ محكم لا مَدْخلَ فيه لِلْفسادِ بوَجْه)، أي: هيَ ممّا^(٣) لا تُنسَخُ ولا تُحمَلُ على وَجْهٍ من وجوهِ التأويلِ التي يَدخُلُ فيها الفسادُ كالمتَشابِه.

قوله: (وهِي عشْرُ آياتٍ في التّوراة) بعدَ قولِه: «هذه الثماني عَشْرةَ آيةً»، فيه إشكالٌ،

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «أنوار التنزيل»: «الخمس»، وهو الجادة.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٤٧).

⁽٣) سقط لفظ «مما» من (ح).

وخاتِمَة النَّهيَ عن الشِّرك؛ لأنَّ التَّوحيدَ هُوَ رأسُ كُلِّ حِكمةٍ ومِلاكُها، ومَن عَدِمَه لَـم تنفَعهُ حِكمهُ وعُلومُه وإن بَذَّ فيها الحُكماء، وحَكَّ بيافُوخِه السَّماء، وما أغنَتْ عن الفَلاسِفةِ أسفارُ الحِكم، وهم عن دِينِ الله أضلُّ من النَّعَم.

[﴿ أَفَأَصْفَكُو رَبُّكُم إِلْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَيْكَةِ إِنَكًا ۚ إِنَّكُو لَنَقُولُونَ فَوْلًا عَظِيمًا ﴾ ٤٠]

ولعلّ المرادَ بالآياتِ في التنزيل: الكلامُ الممَيَّزُ بالفواصِل، وبالآياتِ العَشْرِ في التوراة: المعاني المُستقِلَّةُ، وبالخِصالِ الخمسةِ والعشرينَ (١): كلُّ خَصْلةِ مأمورِ بها، ومَنْهيُّ عنها، ورَوَيْنا عن اللهِّ عن صَفُوانَ، أنَّ يهودِيَّيْنِ أتيا رسولَ الله ﷺ فسَألا عن تسع آياتٍ بيِّناتِ، فقال رسولُ الله ﷺ: «لا تُشرِكوا بالله شيئًا ولا تَسرِقوا ولا تَزْنوا ولا تَقتُلوا النَّفْسَ التي حرِّمَ الله... الحديثُ (٢).

قولُه: (ما أغنَتْ عن الفلاسِفةِ حذَلَهُمُ اللهُ السفارُ الحِكَم)، قيل: وُجِدَ بخطِّ المصنَّفِ رضي الله عنه: كان في زمنِ نَبيِّ حَكيم صنَّفَ في الحكمةِ ثلاثَ مئةٍ وستِّينَ تصنيفًا، فأوحى اللهُ إلى نبيِّ زمانِه: قد مَلأْتَ الدُّنيا بَقاقًا (٣)، وإنّ اللهَ لم يقبَلْ مِن بَقاقكَ شيئًا. كذا ذكرَهُ حُجّةُ الإسلام رحمَهُ الله في كتابِه «الإحياء» (٤)، والبَقاقُ، بالباءِ الموحَّدة: كثرةُ الكلام.

قَالَ الشَّهِرِسْتَانِيُّ^(ه) في «المِلَل والنِّحل»: الفلسفةُ باليونانيَّة: محبَّةُ الحِكمة، والفيلسوفُ: هُو فيلاسوفا، وفيلا: هو المُحِبُ، وسُوفا: هُو الحِكمة (٢). أمَّا قولُه: «أضَلُّ منَ النَّعَم» فمقتبَسٌ مِن قولِه تعالى: ﴿أَوْلَيَهِكَ كَالْأَنْهَوِ بَلْ هُمَّ أَضَلُ ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

⁽١) في (ف): «والعشر ون». وهو خطأ.

⁽٢) أخرجه الترمذيّ (٢٧٣٣) والنسائيّ (٧: ١١١)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (١: ٩) ووافقه الذهبئُ.

⁽٣) في (ف) «نباقًا» بالنون. والصوابُ ما أثبتناه.

⁽٤) لم أهتد إليه في «الإحياء». وذكره الزبيدي في «تاج العروس» (٢٥: ٩٠) (بقق).

⁽٥) في (ح): «الشارستاني».

⁽٦) «المِلَل والنَّحَل» (٢: ٣٦٣).

﴿ أَفَأَصَفَكُمْ ثُونَ خِطَابٌ للّذين قالوا: الملائِكةُ بَناتُ الله، والهَمزَةُ للإنكار، يعني: أفخَصَّكُم ربُّكم على وَجهِ الخُلوصِ والصَّفاءِ بأفضلِ الأولاد، وهمُ البَنون، لم يَجعَلْ فيهم نَصيبًا لنفسِه، واتَّخذَ أَدْوَنَهم، وهي البنات؟! وهذا خِلافُ الحِكْمةِ وما عليه مَعقُولُكم وعادَتُكم؛ فإنّ العَبِيدَ لا يُؤثَرونَ بأجوَدِ الأشياءِ وأصْفاها من الشَّوْب، ويكونَ أردَأُها وأدوَنُها للسّادات. ﴿ إِنَّكُو لَنَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾ بإضافَتِكُم إليه الشَّوْب، ويكونَ أردَأُها وأدوَنُها للسّادات. ﴿ إِنَّكُو لَنَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾ بإضافَتِكُم إليه الأولادَ وهي خاصّةٌ بالأجسام، ثُمّ بأنكم تُفضِّلونَ عليه أنفُسكم حيثُ تَجعَلونَ له ما تكرَهُون، ثمّ بأن تَجعَلُوا الملائكة _ وهم أعلى خَلْقِ الله وأشرَ فُهم _ أَدْوَنَ خَلقِ الله، وهمُ الإناث.

[﴿ وَلَقَدْ صَرَّفَنَا فِي هَذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذْكَّرُواْ وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نَفُورًا ﴾ ٤١]

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا ٱلْقُرَءَانِ ﴾: يجوزُ أن يُريدَ بـ ﴿ هَذَا ٱلْقُرَءَانِ ﴾ إبطال إضافَتِهم إلى الله البنات؛ لأنه ممّا صَرَّفَه وكرَّرَ ذِكْرَه، والمعنى: ولقد صرَّفْنا القَولَ في هذا المعنى. وأوْقَعْنا التَّصريفَ فيه وجَعَلْناه مكاناً للتكرير، ويجوزُ أن يُشيرَ بـ ﴿ هَذَا ٱلْقُرَءَانِ ﴾ إلى التَّنزيل، ويُريد: ولقد صرَّفناه، يعني هذا المعنى في مَواضِعَ من التَّنزيل، فتَركَ الضَّمير؛ لأنه مَعلوم، وقُرِئ: (صَرَفْنا) بالتَّخفيف، وكذلك ﴿ لِيَذَكَرُوا ﴾ قُرِئَ مُشَدِّدًا ومُحُقَّفًا،

قولُه: (ويَجوزُ أن يُريدَ بـ ﴿ هَذَا اَلْقُرَءَانِ ﴾ إبطالَ إضافتِهم إلى الله البَنات)، وهُو مِن بابِ إطلاقِ الحالِّ على المحلّ؛ لأنهُ تعالى لمّا كرَّرَ هذا الإبطالَ في هذا القرآنِ الكريم، سُمَّيَ الإبطالُ باسمِ القرآن لهذه الملابَسة، أو أوقَعْنا التصريفَ فيه وجعَلْناه مكانًا للتكرير، يريدُ أنهُ مِن بابِ: يَجْرَحْ في عراقيبِها نَصْلي (١١). والأول أبلغ لأنه جعل المعنى ظرفا والقرآن مظروفًا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةً ﴾.

قُولُه: (﴿لِيَذَكَّرُوا﴾، قُرِئَ مُخفَّفًا ومشدَّدًا): حمزةُ والكسائيُّ: مُخفَّفًا بإسكانِ الذَّالِ وضمّ الكاف، والباقونَ: بفَتحِهما مشدَّدًا، فالمعنى على التشديد: التدبُّر، كقولِه تعالى: ﴿كِنَتُ

⁽١) سبق تخريجه من « ديوان ذي الرّمة».

أي: كرَّرْناه؛ ليَتَّعِظوا ويَعتَبِروا ويَطمَئِنُّوا إلى ما يُحتَجُّ به عليهم، ﴿ وَمَا يَزِيدُهُمُ إِلَّا نَفُورًا ﴾ عنِ الحقِّ وقِلَةَ طُمأنينةِ إليه. وعن سُفيان: كان إذا قَرَأها قال: زادَني لكَ خُضوعًا ما زادَ أعداءَكَ نُفورًا.

[﴿ قُل لَوْ كَانَ مَعَهُۥ ءَالِمَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَا بَنَغَوَا إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا * سُبْحَنَهُ، وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّاً كَبِيرًا ﴾ ٤٢-٤٣]

قُرِئ: (كما تقولون) بالناء والياء، و ﴿إِذَا ﴾ دالَّهُ على أنَّ ما بَعدَها ـ وهو ﴿لَا بَنَعَوْا ﴾ ـ جَوابٌ عن مَقالةِ المُشرِكين، وجَزاءٌ لـ ﴿لَوْ﴾، ومَعنى ﴿لَا بَنَعَوّا إِلَى ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾:

أَرْلَنَهُ إِلَيْكَ مُبْرَكُ لِيَنَبَّرُواْ ءَايَتِهِ وَلِيَنَذَكَّرَ أُوْلُواْ الْأَلْبَبِ ﴾ [سّ: ٢٩]، وعلى التخفيف: معنى قولِه تعالى: ﴿خُذُواْ مَا وَيُهُ مِنْ عَلَى النَّظَرِ فَي هذا بَعْثُ على النَّظَرِ فيه والتدبُّر.

قولُه: (ليتَّعِظوا ويَعتبروا ويطمئنوا إلى ما يحتَجُّ به عليهم)، إنّها فُسِّرَ: ﴿لِيَتَذَّكُرُوا﴾ بذلك ليُطابِقَ قولَه: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلّانَفُورُ ﴾، فإنّ النفورَ يقابلُ الاطمئنانَ، ووضَعَ ما يَحتَجُّ به عليهم مَوضعَ الراجِع إلى المشارِ إليه بقولِه: هذا المعنى كأنهُ قيل: كرَّرْناهُ ليطمئنوا إليه كها قال: وقلّةَ طُمَأنينةٍ إليه، وفيه تعكيسٌ، أي: كرَّرْنا عليهِم هذا المعنى ليطمئنوا فعَكسوا وزادوا نُفورًا.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿كَمَايَقُولُونَ ﴾ بالياءِ والتاء): ابنُ كثيرٍ وحَفْضٌ: بالياءِ التَّحتانيّة، والباقونَ: باليّاء(١).

قولُه: (و ﴿إِذَا ﴾ دالةٌ على أنّ ما بعدَها... جوابٌ... وَجَزَاء)، مضى بيانُه في سُورةِ يوسُفَ عليه السلام. قالَ صاحبُ «الفرائِد»: إنّ في ذكْرِ ﴿إِذَا ﴾ هاهنا ـ معَ الاستغناءِ عنها لقيام ما بعدَها جَوابًا وجزاءً لِما قبلَها ـ فائدةً، وهِي أنّ ﴿إِذَا ﴾ مُشعِرةٌ بأنّ الجزاءَ لا يكونُ إلّا المذكورَ، فإنّ قولَكِ لصاحبِك: إنّكَ ما أعطَيْتني، فيُجيبُك: لو أتَيْتني إذًا لأعطَيتُكَ، فُهِمَ منهُ

⁽١) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد، ص٣٨١.

لَطلَبُوا إلى مَن له المُلكُ والرُّبوييةُ سَبيلًا بالمُغالَبةِ كها يَفعَلُ الْلُوكُ بعضُهم معَ بَعض، كَقُولِه: ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَا ءَالِهَ أَهُ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الانبياء: ٢٧]، وقيل: لَتقرَّبُوا إليه، كقَولِه: ﴿ أُولَئِكَ النَّينَ يَدْعُوكَ يَبْنَغُوكَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء: ٧]، ﴿ عُلُوا ﴾ في مَعنى تعاليًا، والمُرادُ البَراءةُ عن ذلكَ والنَّزاهة، ومَعنى وَصفِ العُلوِّ بالكِبَر: المُبالغةُ في مَعنى البَراءةِ، والبُعدُ ممّا وَصَفوه به.

[﴿ تُسَيِّحُ لَهُ ٱلسَّمَوَاتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَيِّحُ بِمَدِهِ. وَلَلَكِن لَّا لَفْقَهُونَ تَسْيِيحَهُمُّ إِنَّهُ.كَانَ حَلِيمًا غَفُولًا ﴾ ٤٤]

والمُرادُ أنها تُسبِّحُ له بلِسانِ الحال، حيثُ تَدُلُّ على الصّانعِ وعلى قُدرتِه وحِكمَتِه، فكأنها تَنطِقُ بذلك، وكأنها تُنزِّهُ الله عزَّ وجَلَّ ممّا لا يَجوزُ عليه من الشُّرَكاءِ وغيرِها. فإنْ قُلت: فها تصنعُ بقَولِه: ﴿ وَلَكِن لَا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحُهُمْ ﴾ وهذا التَّسبيحُ مَفقُوهٌ مَعلُوم؟ قُلت: الخِطابُ للمُشرِكين، وهُم وإنْ كانُوا إذا سُئِلوا عن خالقِ السَّهاواتِ والأرضِ قالوا: الله؛ إلّا أنهم لمّا جَعلُوا معه آلهةً معَ إقرارِهم، فكأنهم لـم يَنظُروا ولـم يُقِرّوا؛

أنَّ الإعطاءَ مخصوصٌ بإنَّيانِه غيرُ مرْجوٌّ بدونه، فلو لم يُذكَّرْ لم يُفهَمَ الاختصاص.

قولُه: (إلى مَن لهُ اللُّكُ والرّبوبيّة)، وضَعَ المُلكَ والرُّبوبيّة موضعَ العَرْش على الكِناية، كما سيجيءُ في سهورة «طه» في قولِه: ﴿الرَّحْنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥].

قولُه: (كقولِه: ﴿ لَوَكَانَ فِيهِمَآءَالِمُهُ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتًا ﴾) [الانبياء: ٢٢]، وحاصِلُه يَرجعُ إلى دليل التهائع، كما سيجيءُ في سورة الأنبياء.

قوله: (لتقرَّبوا إليه)، أي: معنى ﴿ لَا بَنَغَوَّا ﴾: لتقرَّبوا إلى ذي العَرْش، قال صاحبُ «الفرائد»: مَن تقرَّبَ إلى الغيرِ وطلَبَ الوسيلةَ لم يَصلحُ لأنْ يُطلَق عليه لَفظ الإله، ومعنى كُوْنِهم آلهةً مُنافِ لذلك المعنى، على هذا، لو كان مَعَهُ آلهةٌ لم يكونوا آلهةً، بل عِبادٌ محتاجونَ إليه، فيَلزَمُ عدَمُ الشيءِ على تقديرِ وجودِه، ويُمكن أنْ يُجابَ: لمّا كان عدَمُ الشيءِ على تقديرِ وجودِه، ويُمكن أنْ يُجابَ: لمّا كان عدَمُ الشيءِ على تقديرِ وجودِه، ويُمكن أنْ يُجابَ: لمّا كان عدَمُ الشيءِ على تقديرِ وجودِه، فكان مُحالًا.

لأنَّ نَتيجةَ النَّظَرِ الصَّحيحِ والإقرارِ الثَّابتِ خِلافُ ما كانوا عليه؛ فإذًّا لم يَفقَهُوا التَّسبيحَ

قولُه: (فإذًا لم يَفقَهوا)، أي: جُعِلوا في أنّ نظرَهم لم يُثمِرِ التوحيدَ، كأنّهم نظروا ولم يَفقهوا، وتحريرُه أنّ المشركينَ لمّا نظروا إلى ملكوتِ الساواتِ والأرض وعَلِموا أنّ الله خالقُه، ومع هذا الإقرار جعلوا معه آلهةً، فكأنّهم بالحقيقةِ ما فَقِهوا، وهُو على هذا تجريدٌ لاستعارةِ التسبيحِ للدّلالة. ويُمكن أن يُجرى على الترشيحِ لها على أنّ معنى: ﴿لَا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ لا يَفقَهون نُطقَهم به، كقولِه تعالى: ﴿وَجَدَمِن دُونِهِ مَا قُومًا لَا يكادُونَ يَفْقَهُونَ مَشْلِيحَهُمْ ﴾ لا يَفقَهون نُطقَهم به، كقولِه تعالى: ﴿وَجَدَمِن دُونِهِ مَا قُومًا لَا يكادُونَ يَفْقَهُونَ مَولًا ﴾ [الكهف: ٣٣]، كأنهُ قيل: الكائناتُ تَنطِقُ بلِسانِها تنزية ذاتِ الباري عزَّ شأنه وجَلَّ سُلطانُه عنِ الشَّريكِ، والمُشرِكونَ صُمَّ لا يَسمعونَ ذلك. والأصلُ: وذلّت الموجوداتُ على توحيدِ صانعِها، وهُم لا يَعقِلونَ ذلك.

قال صاحبُ «الانتصاف»: إن كانَ الخطابُ للمُشرِكينَ، فيا تصنَعُ بقولِه: ﴿إِنَّهُۥكَانَ عَلِيمًا غَفُورًا ﴾؟ وإنّها يُخاطَبُ بالحِلم والمغفرة المؤمن، والظاهرُ أنّ الخطابَ للمؤمنين، وأمّا عدّمُ فِقهِنا لتسبيحِ الجهاداتِ، فكنايةٌ عن عدّمِ العمَلِ بمقتضى تسبيحِها، ولو تفَطَّنَ الإنسانُ إلى أنّ النملة والبَعوضة وكلَّ ذَرّة في الكونِ تُنزّهُ الله تعالى وتشهَدُ لجكلاله و كِبريائهِ وقَهرِه، لشَعْلَهُ عن قوتِه، فضلًا عن فضولِ الكلامِ والغِيبة. والظاهرُ أنّ الآية ورَدَتْ على الغالبِ مِن أحوالِ الغافِلين، وإن كانوا مؤمنينَ، فالحمدُ لله الذي كان حليمًا غَفورًا (١).

وقلتُ: أخطاً في جَعْلِ الجِنطابِ(٢) للمؤمنين؛ لأنّ معنى النَّزاهةِ والبرَاءةِ في قولِه: ﴿ سُبْحَنَدُ ﴾، ومعنى العُلُوِّ والكبرياءِ في قولِه تعالى: ﴿ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًا كَبِيرًا ﴾ راجعٌ إلى ما وصفوهُ من اتخاذِ الملائكةِ بناتٍ في قولِه: ﴿ وَاَتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَتِهِ كَذَ إِنَّنَا ﴾ ومنِ اتخاذِ الآلهةِ شُركاءَ في قولِه: ﴿ وَاللَّهُ مَانَهُ وَاللَّهُ مَا مَعَنَى قُولُه: ﴿ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَعْلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَعْلَى التعبُّب، فكانهُ قيل: ما أحلَمَهُ وأشَدَّ غُفرانَه! حيثُ يَعلَمُ مِن هؤلاءِ المُعانِدةِ عَفُولًا ﴾ فعلى التعبُّب، فكأنهُ قيل: ما أحلَمَهُ وأشَدَّ غُفرانَه! حيثُ يَعلَمُ مِن هؤلاءِ المُعانِدةِ

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۲٦٩).

⁽۲) في (ف): «الحاجات».

ولم يَستَوضِحُوا الدَّلالةَ على الخالِق. فإنْ قُلت: مَن فِيهِنَّ يُسبِّحون على الحقيقة، وهمُ المَلائكةُ والشَّقَلان، وقد عُطِفُوا على السَّماواتِ والأرض، فما وَجهُه؟ قُلت: التَّسبيحُ المَجازيُّ حاصِلٌ في الجَميع؛ فوَجبَ الحَمْلُ عليه، وإلّا كانتِ الكَلِمةُ الواحِدَةُ في حالةٍ

ذلك، ولا يُعاجِلُهم بالعقوبة، وإليه أشارَ بقولِه: ﴿إِنَّهُۥكَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ حينَ لا يُعاجِلُكم بالعقوبة على سوءِ نظرِكم وجَهْلِكم بالتسبيحِ وشِركِكم. ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَمْـلُمُ ٱلسِّرَ فِي ٱلسَّمَوَرِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥكَانَ عَفُورًا رَّحِيًا ﴾ [الفرقان: ٦]،

قالَ المصنّفُ رحمه الله تعالى: «نبَّه على أنّهم استَوجَبوا بمُكابَرتِهم هذه، أن يُصبُّ عليهمُ العذابُ صبًّا، ولكنْ صرَفَ ذلك عنهم: «أنهُ غفور رحيم» يُمهِلُ ولا يُعاجِل».

قولُه: (التسبيحُ المَجازِيُّ حاصلٌ في الجميع، فوَجَبَ الحَمْلُ عليه). الانتصاف: تقَدَّمَ منهُ مَنْعُ هذا عندَ سَجْدةِ النَّحل، لكنْ ذكرَ هناك أنهُ يَشمُلُها الانقيادُ بطريقِ التواطؤ، وههُنا جعَلَهُ مجَازًا، ومنَ الجائزِ أنهُ أرادَ ثمّةَ التواطُؤ معَ المجاز^(۱)، وكما يتّفقُ التواطُؤُ معَ الحقيقة، فقد يتَّفقُ معَ المجاز.

الراغب: هذه الآية، وقولُه تعالى: ﴿ وَيَقْدِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعَا وَكُرْهَا ﴾ [النحل: ٢٥]، ﴿ وَيَقْدِ يَسَجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَةٍ وَٱلْمَلَتِ كَةُ ﴾ [النحل: ٢٩] يقتضي أن يكونَ تسبيحًا على الحقيقة، وسُجودًا له على وَجْهٍ لا يُفقَه، بدِلالةٍ قولِه: ﴿ وَمَن فِيهِنّ ﴾ بعد ذِكرِ السّهاواتِ والأرض، ولا يَصِحُ أن يكونَ تقديرُه: يُسبِّحُ له مَن في السّهاواتِ ويَسجُدُ له مَن في الأرض؛ لأنّ هذا ممّا نفقهُه، ولأنه عُالٌ أن يكونَ ذلك تقديرَه، ثُمّ يَعطِفُ عليه بقولِه: ﴿ وَمَن فِيهِنّ ﴾ والأشياء كلُها تُسبِّحُ له، ويَسجُدُ بعضُها بالاختيار، ولا خلافَ أنّ السهاواتِ والأرضَ والدّوابَ مُسبِّحاتٌ بالتسخير مِن حيثُ إنّ أحوالهَا تذُلُّ على حِكمة الله تعالى، وإنّها الخلافُ في السّهاواتِ والأرضَ في السّهاواتِ والأرضَ والدّواتِ والأرضَ في السّهاواتِ والأرضَ في السّهاواتِ والأرض. هل تُسبِّحُ بالاختيار؟ والآيةُ تقتضي ذلك بها ذكَرْتُ، واللهُ أعلم.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۲۷۰).

واحدة محمولةً على الحقيقةِ والمَجازِ. ﴿إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ حينَ لا يُعاجِلُكم بالعُقوبةِ على غَفْلَتِكم وسُوءِ نَظَرِكُم وجَهْلِكم بالتَّسبيح وشِركِكُم.

[﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَنَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ حِجَابَا مَسْتُورًا * وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ آكِنَةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي ّاذَانِهِمْ وَقُرَا وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُ، وَلَوْا عَلَىٰ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ آكِنَةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي ّاذَانِهِمْ وَقُرا وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُ، وَلَوْا عَلَىٰ أَدَبُرِهِمْ أَعُونًا * يَقُولُ ٱلظَّلِمُونَ إِن اللَّهُ وَإِذَا هُمْ يَعُونَ إِذَ هُمْ يَعُوكَ إِذْ يَقُولُ ٱلظَّلِمُونَ إِن اللَّهُ عَلَىٰ مَنْ وَعَلَمُ اللَّهُ عَلَىٰ مَنْ مَا لَا مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنَالَ فَصَلُواْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴾ تَنْعُمُونَ إِنَّ وَحُدًا * ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْنَالَ فَصَلُواْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴾ [٤٨-٤٥]

﴿ حِجَابُا مَسْتُورًا ﴾: ذا سِتْر، كقَولِهم: سَيلٌ مُفعَم: ذو إفْعام، وقيل: هو حِجابٌ لا يُرى فهُو مَستور، ويجوزُ أن يُرادَ أنه حِجابٌ من دُونِه حِجابٌ أو حُجُب، فهُو مَستُورٌ بغيرِه، أو: حِجابٌ يُستَرُ أن يُبصَر، فكيفَ يُبصَرُ المُحتَجِبُ به؟! وهذه حِكايةٌ لِما كانوا يَقُولُونَه: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِي آكِنَةٍ مِمَّا لَذَعُونَا إِلَيْهِ وَفِي ءَاذَانِنَا وَقَرُ وَمِنَ بَيْنِنَا كَانُوا يَقُولُونَه: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِي آكِنَةٍ مِمَّا لَنَعُونَا إِلَيْهِ وَفِي ءَاذَانِنَا وَقَرُ وَمِنَ بَيْنِنَا كَانُوا يَقُولُونَه: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِي آلَوهُ مِنَا اللّهُ وَاللّهُ وَفِي عَاذَا عَلَى زَعوِهم. ﴿ أَن وَبَنَيْنِكَ جِمَابُ ﴾ [فصلت: ٥]، كأنه قال: وإذا قرأتَ القُرآنَ جِعَلْنَا على زَعوِهم. ﴿ أَن يَفْقَهُوه، أو لأنّ قولَه: ﴿ وَجَمَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَةً ﴾ فيه مَعنى المَنع من الفِقْه، فكأنه قيل: ومَنعْناهُم أن يَفقَهوه. يقال: وَحَدَ يَجِدُ وَحُدًا وَجِدة، نحو

قولُه: (سَيْلٌ مُفْعَمٌ)، بفَتْحِ العَيْن، يعني جَعلَ اسْمَ المفعول بمعنى الفاعل، فإنّ الحجابَ هُو الساتر، والمستورُ ما وراءَه، نحوَ: سَيْلٌ مفْعَمٌ، فإنّ السَيْلَ مُفْعَمٌ والواديَ مفْعَمٌ، فعكسَ مبالغةً في ذلك، فهُو منَ الإسنادِ المجازيِّ.

قولُه: (فيه معنى المَنْعِ منَ الفقه)، يعني: ﴿أَن يَفْقَهُوهُ ﴾، إمّا مفعولٌ لهُ على تقديرِ مضاف، أو مفعولٌ به على تأويلِ الجُملة، بمعنى المَنْع، كقولِه تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْـهُ إِلّا قَلِيـلَامِنْهُمْ ﴾، [البقرة: ٢٤٩]، فإنهُ في معنى: لم يُطيعوهُ.

قال القاضي: ولمّا كانَ القرآنُ مُعجِزًا من حيثُ اللّفظُ والمعنى أَثْبَتَ لمُنكِريهِ ما يَمنَعُ عن فَهُم المعنى بقولِه: ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ ﴾، وعن إدراكِ اللّفظِ بقولِه: ﴿ وَإِذَا

وَعَدَ يَعِدُ وَعدًا وعِدةً، و ﴿وَحْدَهُۥ ﴾ من باب: رَجعَ عَوْدَه على بَديْه، وافعَلْهُ جَهدَكُ وطاقتَك، في أنه مصدرٌ سادٌ مسَدَّ الحال، أصلُه: يَجِدُ وَحدَه، بمَعنى: واحدًا وَحدَه، والتُقُور: مصدرٌ بمَعنى التَّوْلِية، أو: جَمعُ نافِر، كقاعِدٍ وقُعُود، أي: يُحبُّونَ أن تُذكرَ معَه والتُقُور: مصدرٌ بمَعنى التَّوْلِية، أو: جَمعُ نافِر، كقاعِدٍ وقُعُود، أي: يُحبُّونَ أن تُذكرَ معَه آلهَتُهم؛ لأنهم مُشرِكون، فإذا سَمِعُوا بالتَّوحيدِ نَفَرُوا. ﴿يمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ عَنَ الهُنْءِ بِلَا شَع بِدِ الدَّار، ورَجُلانِ من عبدِ الدَّال، كما تَقول: يَستَمِعونَ بالهُنْء، أي: هازِئين، و ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ ﴾ نَصبٌ بـ ﴿ أَعَلَانُ ﴾ الحال، كما تَقول: يَستَمِعونَ بالهُنْء، أي: هازِئين، و ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ ﴾ نَصبٌ بـ ﴿ أَعَلَانُ ﴾ المُعْرَانِ هن عنه بالأسْعار، ورَجُولِهُ عن يَسْتِمُونَ بالهُنْء، أي: هازِئين، و ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ اللَّهُ وَالْمُونُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُونُ اللَّهُ وَالْمُونُ اللْعُلْمُ الللْعُلْمُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللْعُ

قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَيَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ حِجَابَامَسْتُورًا ﴾(١).

قولُه: (و ﴿ وَحَدَهُ, ﴾ من بابِ رَجَعَ عَوْدَه على بَدْنه)، أي: أنهُ مصدرٌ سادٌ مسدَّ الحال، كأنهُ (٢) قال: عائدًا على بَدْنه، ثُمَّ أُقيمَ يَعودُ مقامَ عائدًا، ثمَّ عَودُه مقامَ يعودُ (٣).

قولُه: (وافْعَلْهُ جَهدَك) الجُهدُ بالضَّمِّ: الطاقة، وبالفَتْحِ: مِن قولهم: اجهَدْ جَهْدَكَ في هذا الأمر، أي: ابلُغْ غايتَك، فهُو أيضًا مصدَرٌ أُقيمَ مقامَ الحال.

قولُه: (أصلُه: يَجِدُ وحْدَه) يعني: أصلُ الآية: ﴿ذَكَرْتَ رَبُّكَ ﴾ يَجِدُ وحدَه، بمعنى: واحدًا وحْدَه، ثُمّ حذَفَ «يجِدُ» وأُقيمَ المصدرُ مقامَه.

قولُه: (والنّفورُ مصدّر)، قال أبو البقاء: ﴿نُقُورُكِ﴾، جمعُ نافِر، ويَجوزُ أن يكونَ مصدّرًا كالقُعود، فإنْ شئتَ جَعَلْتَه حالًا، وإن شئتَ جعَلتَه مصدّرًا لِـ ﴿وَلَوْأَ﴾؛ لأنهُ بمعنى: «نَفَروا»(٤).

قولُه: (و ﴿ بِهِ ٤ ﴾: في مَوضع الحال)، أي: يَستَمِعُونَ مُلتَبِسينَ بِالْهُرَء، قال أبو البقاء:

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۵۰۰).

⁽٢) في (ف): لأنه.

⁽٣) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٣).

أي: أعلَمُ وقتَ استِماعِهم بها به يَستَمِعون، ﴿ وَإِذْ هُمْ نَخُوكَ ﴾: وبها يتَناجَوْنَ به، إذ هُم ذَوُو نَجْوى، ﴿ إِذْ يَقُولُ ﴾ بَــدلٌ من ﴿ إِذْ هُمْ ﴾. ﴿ مَسْحُورًا ﴾: سُحِـرَ فَجُنّ، وقيـل: هو

قيل: الباء بمعنى اللام، وقيل: هي على بابها، أي: يستمعونَ بقلوبهم أم بِظاهر أسهاعهم. وقال القاضي: ﴿ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ * ﴾ أي: بسَبَبه ولأجْلِه منَ الْهُزْءِ بكَ وبالقرآن (٢)، وهو مأخوذٌ من قول المصنف أولًا: ﴿ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ * من الهزء بك وبالقرآن (٣)، ولا بُدًّ مِن تقريرِ الهُزْء؛ لأنّ قولَه: ﴿ غَنْ أَعْلَمُ ﴾ وَعيدٌ وتهديدٌ على ما كانوا عليه عندَ سَماعِهم بالقرآنِ منَ الهُرْء؛ بالنبيِّ ﷺ وبالقرآنِ على ما قالَ: «كان يقومُ عن يمينِه إذا قرأ… إلى آخرِه».

قولُه: (﴿إِذْ يَقُولُ ﴾: بمدلٌ مِن ﴿ إِذْ هُمَ ﴾)، وقال أبو البقاء: هُو بدَلٌ مِن ﴿ إِذْ ﴾ الأولى.

اعلَمْ أَنْ ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ ﴾ ظرْفٌ لقولِه: ﴿أَعْلَمُ ﴾ و ﴿يِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ يَ ﴿ مَعلَقٌ بِه ، و ﴿ وَإِذَهُمْ جَوَىٰ ﴾ على الظّرف على الظّرف على الظّرف على المعطوف عليه ليستقيم المعنى، فالتقديرُ: نحنُ أعلَمُ بها به يَستمِعونَ وبها به يَتَناجَوْنَ وقت استهاعِهم ووقت تناجيهم، وإنّها قدّم المصنف الظّرف على المفعول به في قوله: بِ ﴿أَعَلَمُ ﴾ بوقت استهاعِهم بها به يَستَمِعونَ ليُؤذِنَ بأنّ ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ ﴾ متعلّقٌ بـ ﴿أَعَلَمُ ﴾ لا بـ ﴿يَسْتَمِعُونَ بِهِ ﴾ لأنّ تعلّق ﴿إذْ ﴾ به يُوهِمُ فسادَ المعنى من حيثُ المفهومُ، ثُمّ المناسبُ أن يكونَ قولُه: ﴿إِذْ يَسْتُمُونَ ﴾ يَقُولُ الظّنِامُونَ ﴾ : بدَلًا من المعطوفِ، لا المعطوفِ عليه؛ لأنّ قولَم: ﴿إِنّ تَنْبِعُونَ إِلّا رَجُلًا كَانَ خِطابًا مِنهم معَ أصحابِهم على الحديث. وأمّا الاستهاعُ عن النبيِّ عَيْقُ كانَ على سَبيلِ الْمُزْءِ فبينَهما تنافِ.

قال القاضي: ﴿إِذْ يَقُولُ ﴾: بدَلٌ من ﴿وَإِذْ هُمْ نَجُوكَ ﴾ على وَضْع ﴿الظَّالِمُونَ ﴾ موضعَ الضَّميرِ للدِّلالةِ على أنْ تَناجيَهم هُو قولُه: ﴿إِن تَنْبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا ﴾. رَجُلًا مَسْحُورًا ﴾.

⁽١) من قوله: «بالْهُزء، قال أبو البقاء: قيل: الباء» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٥٠).

⁽٣) سقط ما بين المعكوفين من (ح).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٥٠).

من السَّحْر؛ وهــو الرِّئة، أي: هــو بَشَرٌ مِثلُكم. ﴿ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ ﴾: مَثَّلُوك بالشاعرِ

قولُه: (منَ السَّحْر، وهو الرّئة). المعنى: هُو بشَرٌ مِثلُكم، في كونِه ذا رِئةٍ، قال القاضي: المعنى: إنْ تتَّبِعونَ إلّا رجُلّا يتنفَّسُ، ويَأْكُلُ ويشرَب^(١)، كقولِه تعالى: ﴿مَالِ هَذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ السَّكُلُ السَّكُلُ السَّكُ أَلْقَالَ عَالَى: ﴿مَالِ هَذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ السَّكُلُ السَّكُ أَن يُرادَ به الوجهُ الأوّلُ، أي: يَأْكُلُ السَّكُلُ اللَّمَالَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ ال

الرّاغبُ: السَّحْرُ: طرَفُ الحُلقوم والرِّئة، وقيل: انتفَخَ سَحْرُه، وبَعيرٌ سَحيرٌ: عظيمُ السَّحْرِ، والسُّحارةُ: ما يُنتَزَعُ منَ السَّحْرِ عندَ الذَّبح، فيُرمَى به، وجُعِلَ بناؤه بناءَ النُّفاية والسُّقاطة (٢). وقيل: منهُ اشتُقَ السِّحْرُ، وهُو إصابةُ السَّحر، والسِّحْرُ يقالُ على معانٍ:

الأوّلُ: خِداعُ، وتَخْييلاتٌ لا حقيقة لها نحوُ ما يفعلُه المُشعبِذةُ مِن صَرْفِ الأبصارِ عمّا يفعلُه بخِفّة يدِ، وما يفعلُه النمّامُ، بقَوْلِ مزَخْرَفِ عائقِ للأسماع، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿ سَحَرُوا اَعْيُک اَلنّاسِ ﴾ [الأعراف: ١١٦]، وقال: ﴿ يُخْيَلُ إِليّهِ مِن سِخْرِهِمْ أَنَّهَا نَسْعَىٰ ﴾ [طه: ٢٦]، وبهذا النظر سمَّوا موسى عليه السلامُ ساحرًا، فقالوا: ﴿ يَكَأَيْهُ السَّاحِرُ النَّمُ لَنَارَيَّكَ ﴾ [الزخرف: ٤٩].

والثاني: استجلابُ مُعاونةِ الشَّيطانِ بضَرْبِ منَ التقرُّبِ إليه، كقولِه تعالى: ﴿ هَلَ أَنْ يَتُكُمُّمْ عَلَى مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَشِيعٍ ﴾ [الشعراء: ١٢١-١٢١]، وعليه دَل قولُه تعالى: ﴿ وَلَنَكِنَّ ٱلشَّيَطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

والثالث: ما يذهبُ إليه الأغتَامُ (٣)، وهُو اسمٌ لفعل يَزعُمونَ أنهُ مِن قوَّتِه يُغيُرِّ الصُّورَ والطبائع، فيجعَلُ الإنسانَ حمارًا، ولا حقيقةَ لذلكَ عندَ المُحصِّلينَ، وقد تُصوِّرَ منَ السِّحرِ حُسْنُه، فقيل: إن من البيان لسحرًا، وتارةً دقّةُ فعلِه حتّى قالتِ الأطبّاءُ: الطبيعةُ ساحرة،

 [«]أنوار التنزيل» (٣: ٤٥٠).

⁽٢) في (ف): «والشفاعة»، والصوابُ ما أثبتناه، وهو على الجادة في «مفردات القرآن».

⁽٣) وهم العاجزون عن الإفصاح لما اعتَوَرَ ألسنتَهم من العُجْمةِ وسوءِ المنطق.

والساحِرِ والمَجنُون، ﴿ فَضَلُوا ﴾ في جميع ذلك ضلالَ مَن يَطلُبُ في التَّيْهِ طَريقًا يَسْلُكُه فلا يَقدِرُ عليه، فهو مُتحَيِّرٌ في أمرِه لا يَذري ما يَصنَع.

[﴿ وَقَالُوٓاْ أَوِذَا كُنَّا عِظْمًا وَرُفَكُنَا أَوِنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا * قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا * أَوْ خَلْقًا مِّمَا يَكُبُرُ فِ صُدُورِكُمُ ۚ فَسَيقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ۚ قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّقً فَسَيُنْفِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قُلْ عَسَىٰۤ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴾ ٤٩-٥١]

لمّا قالوا: ﴿ أَوِذَا كُنّا عِظْلُما ﴾ قيل لهم: ﴿ كُونُواْحِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ فرَدَّ قولُه: ﴿ كُونُواْ ﴾، على قولِهم: ﴿ كُنّا ﴾، كأنه قيل: كُونُوا حِجارةً أو حَديدًا ولا تكونُوا عِظامًا، فإنه يَقدِرُ

وسَمَّوا الْغذاءَ سِحرًا من حيثُ إنه يَدِقُ ويَلطُفُ تأثيرُه، قال تعالى: ﴿ بَلْ غَنُ قَوْمُ مُسَحُورُونَ ﴾ [الحجر: ١٥] أي: مَصْر وفونَ عن معرفتنا بالسِّحر، وعليه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحِّرِينَ ﴾ [الشعراء: ١٥٣]، قيل: ممّن جُعلَ لهُ سِحْرٌ، تنبيها أنه محتاجٌ إلى الغذاء، كقولِه تعالى: ﴿ مَا لِهِ مَذَذَا الرَّسُولِ يَأْكُ لُ الطَّعَامَ ﴾ [الفرقان: ٧]، ونبَّه على أنهُ بشَرٌ كما قال: ﴿ مَا أَنتَ إِلَا بَشَرٌ مَا قَلْ عَلَى الْهُ بَشَرٌ كما قال: ﴿ مَا أَنتَ إِلَا بَشَرٌ مَا قَلْ عَلَى الْعَلَى الْعَلْمَ اللَّهُ عَلَى الْعَلْمَ اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلْمَ اللَّهُ عَلَى اللهُ وعلى الوجهين مُولًا قولُه تعالى: ﴿ إِن تَنْبِعُونَ إِلّا رَجُلاً مَسْحُولًا ﴾ [الإسراء: ٤٧]، وقولُه تعالى: ﴿ إِن تَنْبِعُونَ إِلّا رَجُلاً مَسْحُولًا ﴾ [الإسراء: ٤٧]، وقولُه تعالى: ﴿ وَعَلَى الثانِي دَلَ قولُه تعالى: ﴿ إِنْ هَلْذَا إِلّا سِحْرٌ عَرْنُ إِنّ كُلُولُ اللهُ عَلَى اللهُ عَالَى اللهُ عَلَى الل

قولُه: ﴿ وَفَضَلُوا ﴾ في جميع ذلك ضلالَ مَن يَطلُب)، إشارةٌ إلى أنّ قولَه: ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَيِلًا ﴾ تمثيلٌ، مثّل حال هؤلاء في تحيُّرِهم وضَلالهِم فيها يجادلونه في أمر النبي ﷺ بحال من ضل في التيه ويطلب طريقًا يسلكه فلا يقدر عليه والجامع التحير وعدم الدراية فيها يَصنَعُ.

قولُه: (فَردَّ قولَه: ﴿كُونُوا ﴾ على قولِهِم: ﴿كُنَا ﴾)، أي: أطبَقَه جَوابًا على طريقةِ المشاكلة، المعنى: أورَدَ هذا القولَ على قولهِم: وقذَفَ بالحقِّ على باطلِهم، فإنهم لمّا استبْعَدوا أن يُبعَثوا خَلْقًا جديدًا بعدَ كونِهم عِظامًا قيلَ لهم: ﴿كُونُوا ﴾ الآنَ أبعدَ شيءٍ منَ الحياةِ، فإنّكم

⁽۱) «مفر دات القرآن»، ص ٤٠٠-٤٠١.

على إحيائِكُم، والمعنى: أنّكم تَستَبعِدونَ أن يُجدِّدَ اللهُ خَلقَكم، ويَردَّه إلى حالِ الحياةِ وإلى رُطوبةِ الحيِّ وغَضاضَتِه بعدما كُنتُم عِظاماً يابسة، معَ أنّ العِظامَ بعضُ أجزاءِ الحيّ، بل هي عَمودُ خَلْقِه الذي يُبنَى عليه سائرُه، فليسَ ببِدعِ أن يَردَّها اللهُ بقُدرَتِه إلى حالَتِها الأُولى، ولكنْ لو كُنتُم أبعَدَ شيء من الحياةِ ورُطوبةِ الحيِّ ومن بقدرَتِه إلى حالَتِها الأُولى، ولكنْ لو كُنتُم أبعَدَ شيء من الحياةِ ورُطوبةِ الحيِّ ومن جِنْسِ ما رُكِّبَ منه البَشَر، وهو أن تَكونُوا حِجارةً يابسةً أو حَديدًا معَ أنّ طِباعَها الجَساوةُ والصَّلابة لكانَ قادِرًا على أن يَرُدَّكم إلى حالِ الحياة. ﴿ أَوْ خَلْقًا مِمَا يَكبُرُ عندَكم عن قَبُولِ الحياةِ ويَعظُمُ في زَعمِكُم في صُدُورِكُمْ كَ يعني: أو خَلْقًا ممّا يَكبُرُ عندَكم عن قَبُولِ الحياةِ ويَعظُمُ في زَعمِكُم على الخالقِ إحياؤه، فإنه يُحْيِيه، وقيل: ما يَكبُرُ في صُدورِهم: الموت، وقيل: السَّماواتُ على الخالقِ إحياؤه، فإنه يُحْيِيه، وقيل: ما يَكبُرُ في صُدورِهم: الموت، وقيل: السَّماواتُ والأرضُ. ﴿ فَسَيُمْ فَنُولَ الْحَمَا لَلْعَا مَا يَكبُرُ فَي صُدورِهم: الموت، وقيل: السَّماواتُ والأرضُ. ﴿ فَسَيُحْرَكُونَهَا نَحوَكَ تَعجُّبًا واستهزاءً.

[﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْنَجِيبُوكَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّهِ ثَتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ٥٢]

والدُّعاءُ والاستِجابةُ كِلاهُما عَجاز، والمعنى: يَومَ يَبعَثُكم فَتَنبَعِثُونَ مُطاوِعينَ مُنقادِينَ لا تَمَتَنِعون، وقَولُه: ﴿ يُحَمَّدُوهِ ﴾ حالٌ منهم، أي: حامِدين، وهيَ مُبالَغةٌ في

ستُبعَثون، والأمرُ للتسخير، وإنّما فسَّره بقولِه: ﴿ لَوَكُنتُم ﴾ ليُعلَم أنّ المرادَ بالعبارةِ الفَرْضُ والتقدير، إذْ لو أُريدَ به حقيقةُ التسخيرِ لصَاروا حِجارةً مِن غيرِ رَيْبٍ وانقلَبوا حَديدًا من غيرِ مُكْث، فيقولُ المصنَف: لكانَ قادرًا على أن يَرُدَّكم إلى حالِ الحياة، لا يُطابِقُ ظاهرًا قولَه: ﴿ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ﴾ لأنّ الكلامَ أوّلًا في حصولِ البَعْثِ لا القادِرِ على البَعْث، ولذلك سألوا ثانيًا عن الباعثِ بقولِهم: ﴿ مَن يُعِيدُنَا ﴾ فأجيبوا بقولِه: ﴿ اللّذِى فَطَرَكُم أَوَّلَ مَرَّوٍ ﴾، فإنهُ منَ الأجوبةِ الدامِغة، فلذلك أنْغَضُوا رؤوسَهم قائلينَ ثالثاً: ﴿ مَتَى هُو ﴾ ؟ وقيل: ما يكبُرُ في صُدورِهم الموت، وهُو مَرْويٌّ عن ابنِ عبّاس رضي الله عنها (١)، ومعناه: لو كنتُم يكبُرُ في صُدورِهم الموت، وهُو مَرْويٌّ عن ابنِ عبّاس رضي الله عنها (١)، ومعناه: لو كنتُم عينَ الحياةِ لأماتكم الله، وإلّا فالموتُ عرَضٌ لا ينقلبُ الجسمُ إليه، ولا هُو ينقلبُ إلى ضدِّه الذي هُو الحياة.

قولُه: (والمعنى: يـومَ يبعثُكم فتَنبعِثونَ مُطاوِعينَ مُنْقادين)، إشارةٌ إلى أنّ قولَه:

⁽١) وذكره الطبريُّ في «التفسير» (٩: ٩٨) عن ابن عمر أيضًا.

انقِيادِهم للبَعْث، كَقُولِكَ لَمْ تَأْمُوه برُكوبِ ما يَشُقُّ عليه فيتَأْبَى ويتمَنَّع: ستَركَبُه وأنتَ حامِدٌ شاكر، تعني: أنّكَ تُحمَلُ عليه وتُقسَر قَسْرًا حتّى إنّك تَلينُ لِينَ المُسْمِحِ الرّاغبِ فيه الحامِدِ عليه. وعن سَعيدِ بنِ جُبَير: يَنفُضونَ التُّرابَ عن رُووسِهم ويقولون: سُبحانكَ اللَّهُمَّ وبِحَمدِك. ﴿وَتَظُنُّونَ ﴾: وتَرَونَ المَوْل، فعِندَهُ تَستقصِرونَ مُدّةَ لُبثِكم في الدُّنيا، وتَحسِبُونَها يَومًا أو بعض يوم. وعن قتادة: تحاقرَتِ الدُّنيا في أنفُسِهم حينَ عاينُوا الآخِرة.

[﴿ وَقُل لِمِبَادِى يَقُولُوا ٱلَّتِي هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَنَ يَنزَعُ بَيْنَهُمُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَنَ كَاكَ لِلْإِنسَنِ عَدُوًا تُمْيِنًا * رَبُّكُوْ أَعْلَمُ بِكُرِّ إِن يَشَأْ يَرَحَمْكُوْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبَكُمْ ۚ وَمَا أَرْسَلْنَكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ ٥٣-٥٤]

﴿ وَقُل لِمِبَادِى ﴾: وقُل للمُؤمِنين ﴿ يَقُولُوا ﴾ للمُشرِكينَ الكلمةَ ﴿ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ وأليّنُ ولا يُخاشِنُوهم، كقَولِه: ﴿ وَجَدِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥]، وفَسَّرَ

﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْنَجِيبُوكَ ﴾ تمثيل، على مِنوالِ قولِه تعالى: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ في أَنْ لا دُعاءَ ثَمّ. قال القاضي: استعارَ للله الدُّعاءَ والاستجابةَ للتنبيهِ على سُرعتِهما وتيسُّرِ أمرِهما، وأنّ المقصودَ منهما الإحضارُ للمحاسَبة والجزاء (١).

قولُه: (تَلينُ لِينَ المُسْمِح) أي: المُنقاد، يقال: أَسْمَحَتْ قَرونَتُه، أي: ذَلّت نَفْسُه وتابِعَت. «الأساس»: أسمَحتْ قَرونتُه: إذا تبِعتْه نفسُه وأطاعتْهُ.

قولُه: (لينَ المُسْمِح) فيه تمثيلٌ معَ رائحةٍ من التهَكُّم.

قولُه: (﴿ يَقُولُوا ﴾ للمشرِكِينَ الكلمةَ ﴿ الَّتِي هِى آخْسَنُ ﴾ والذي الدُّلُ على أنَّ المرادَ منه المشركونَ أنه تعالى لمّا أمرَ نبيَّهُ ﷺ في أنْ لا يُخاشِنَ المشركينَ في الرَّدِّ عليهم ويُجادِلهُم بالتي هِيَ أحسَنُ في الأجوبةِ الثلاثةِ في أمرِ البَعْث، أمرَهُ بأنْ يُعلمَ المؤمنينَ سلوكَ هذه

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٥١).

﴿الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ بِقُولِه: ﴿ زَيُكُمْ أَعْلَمُ بِكُوْ إِن يَشَأْ يَرَحَمْكُو أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِبْكُمْ ﴾ يعني: يَقُولُوا لهم هذه الكَلِمة ونَحوها، ولا يقولوا لهم: إنّكم من أهل النّار، وإنّكم مُعذّبون وما أشبة ذلك ممّا يَغيظُهم ويُهيِّجُهم على الشرّ، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَنَ يَنَكُمُ بَيّنَهُمْ ﴾ اعتِراض، يعني: يُلقي بينَهمُ الفسادَ ويُغري بعضهم على بعض؛ لتقع بينهم المُشارّة والمُشاقة. ﴿وَمَا آرْسَلْنَكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ أي: ربًّا مَوْكُولًا إليك أمْرُهم تَقسِرُهم على الإسلام وتُحبِرُهم عليه، وإنّها أرسَلْناكَ بَشيرًا ونذيرًا، فدارِهم ومُرْ أصحابَك بالمُداراةِ والاحتِهالِ وتَركِ المُحاقّةِ

الطريقة، وأن يَسْتنوا بسُنتِه، وذلك أنّهم لمّا أنكروا البَعْثَ إنكارًا بليغًا بقولِهم: ﴿ أَوْ ذَا كُنّا عَظٰكا وَرُفَنَا أَوِنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ أمره بأنْ يجيبهم بقولِه: ﴿ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ أي: لا بُدَّ منَ البَعْثِ للجَزاءِ الموعود، ولا مجالَ للاستبعاد، إذْ لو صِرتُم أبعدَ شيءٍ من الحياةِ فإنكم مبعوثون له، كقولِه تعالى: ﴿ إِنّهُ يَبَدُوا الْفَلْقَ ثُمّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِى الّذِي يَقدِرُ على هذا الأمرِ إلى آخرِه، وعند ذلك لا بُدَّ أن يقولوا: هَبْ أنه كذلك، فمنِ الذي يقدِرُ على هذا الأمرِ العظيم؟ فأُمِرَ بأنْ يُجيبَهم بقولِه: هُو الذي شاهَدتُم منه أعظم مِن هذا، وهُو إخراجُكم منَ العدَم إلى الوجود. ثُمّ إنهم إذا قالوا مُستهزئينَ: سلَّمْنا ذلك، فمتى إرساؤها؟ فقُلْ لهم: ﴿ عِلْمُ يَعْدَرُ مِن هذه الأجوبة وسُلوكُ طريقةِ اللّين فيها فإنهم ما أورَدوا (٢) تلك الأسئلة للاسترشاد، بل للعِنادِ والاستهزاءِ البليغ والانحرافِ عن الطريقِ المستقيم، لكنْ أخرِجت للاسترشاد، بل للعِنادِ والاستهزاءِ البليغ والانحرافِ عن الطريقِ المستقيم، لكنْ أخرِجت الأجوبة على مِنوالِ الجَدِّ والطريقِ السَّويّ، وعدَم المبالاةِ بالاستهزاءِ أو الإنكار.

قولُه: (المُشارَّةُ)، المفاعَلَة، منَ الشرّ. الجوهري: المُشارِّةُ: المُخاصَمة.

قولُه: (وتَرْكِ المُحاقّةَ)، الجَوهريّ: حاقّه: إذا خاصَمَهُ وادّعى كلُّ واحدٍ منهُما الحقّ، فإذا غلَبَهُ قيل: حقّه.

⁽١) في (ف): «بحَمْدِه». وهو صواب.

⁽٢) في (ف): «أرادوا».

والمُكاشَفة، وذلك قَبلَ نُزُولِ آيةِ السَّيف، وقيل: نَزلَتْ في عُمرَ رَضِيَ اللهُ عنه: شَتمَهُ

قولُه: (والمُكاشفة) هِيَ مِن كاشَفَهُ العَداوة، أي: بادأه^(١) بها.

قولُه: (﴿ وَكِيلًا ﴾ أي: ربًّا موكولًا إليك أمرُهم)، إلى قولِه: «فدارِهِم ومُرْ أصحابَك بالمُداراةِ» إشارةٌ إلى نَظْم الآيات، وفي سُلوكِه صعوبة، قد رمَزَ إليه رَمْزًا خفِيًّا لا يكادُ يُدرَكُ في بَـدْءِ الفِكـرة. فقولُـه تعالى: ﴿ زَبُّكُمْ أَعْلَرُ بِكُرٌّ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوَّ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ﴾ مَقولٌ لقولِه: ﴿ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ توطئةٌ وتمهيد له. وقولُه: ﴿ إِنَّ ٱلشَّيْطَانَ لَكُو عَدُو ﴾ الآية، اعتراضٌ بينَ المفسِّر والمفسَّر. وقولُه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ كالتذييلِ لمجموع مُجادَلتِه معَ المشركين، وأَمْرِهِ المؤمنينَ بها مِن لدُنْ قولِه: ﴿وَقَالُوٓاْ أَوَذَا كُنَّا عِطَامُا ﴾ إلى هاهناً. وقولُه: ﴿ وَرَبُّكَ أَعَكُرُ بِمَن فِي ٱلسَّمَوَاتِ ﴾ [الإسراء: ٥٥] كما قال، رَدَّ على المشركينَ في إنكارهم واستبعادِهم أمْرَ النبُوّةِ بعدَ الردِّ على استبعادِهم أمر البَعثَ بقولِهم: ﴿ وَقَالُوٓا أَوَذَا كُنّا عِظَامًا ﴾، وذلك أنهُ تعالى لمَّا استجهَلَهم بقولِه: ﴿ أَنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ وأرادَ قولهُم: إنَّك شاعرٌ وساحرٌ ومجنون، وحَكي عنهم مجادلاتِهم، أتى بنَوع آخَرَ منَ الكلام الدّالُّ على رَدُّهمُ استبعادَهم نُبُوَّةَ محمّدٍ صلَواتُ الله عليه وسلم، وأنه كيفُ يكون يتيمُ أبي طالب نبيًّا، وأنْ يكونَ العُراةُ والجياعُ أصحابَه، فقيل له: إن كانوا لا يَعلَمونَ كيفيّةَ نُبُوّتِك، وتقدُّمَ أصحابك في الدِّين، فاعلَمْ أنَّ ربَّك عالمٌ بأحوالِ مَن في السهاواتِ والأرض وبمقاديرِهم وبها يَستأهلُ كلُّ واحدٍ منهُم منَ الفَضْل، ولذلك تفاوَتَت مَراتبُ الأنبياء، فبعضُهم أفضَلُ مِن بعض، ألا تَرى كيف اصطَفَيْناكَ مِن بينِهم وجعَلْناك خاتِمًا لهم، وجعَلْنا أمَّتكَ خيرَ الأُمَّم، وهذه المَنقبةُ ثابتةٌ لكَ في الكُتبِ السالفة، منها الزَّبور، قال اللهُ تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَتَ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَ ادِى ٱلصَّدِاءُ وَنِي ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْ مَنْهُم مَّن كُلُّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

قولُه: (وقيل: نزَلَت في مُمرَ رضيَ اللهُ عنه (٢)): عطفٌ على قولِه: «وقُلْ للمؤمنيَن:

⁽١) في (ف): «ناداه» بالنون.

⁽٢) انظر: «أسباب النزول» للواحدي، ص٣٣٣.

رَجلٌ فأمرَهُ اللهُ بالعَفو. وقيل: أفرَطَ إيذاءُ المُشرِكينَ للمُسلِمينَ فشكَوْ الله رسولِ الله ﷺ؛ فنزَلَتْ. وقيل: الكَلِمةُ التي هيَ أحسَن: أن يَقولوا: يَهدِيكُمُ الله، يَرحُمُكم الله. وقرأ طَلحة: (يَنْزِغُ) بالكَسْر، وهما لُغَتان، نحو: يَعْرُشونَ ويَعْرِشون.

[﴿ وَرَبُّكَ أَعَلَمُ بِمَن فِي ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَلَقَدْ فَضَلَّنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّئَ عَلَى بَعْضٍ وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ ٥٥].

هو رَدُّ على أهلِ مَكَة في إنكارِهم واستِبعادِهم أن يكونَ يَتيمُ أبي طالبِ نبيًا، وأن تكونَ العُراةُ الجوَّعُ أصحابَه، كصُهَيبٍ وبلالٍ وخَبّاب وغيرِهم، دونَ أن يكونَ ذلك في بَعضِ. أكابرِهم وصَناديدِهم، يعني: ورَبُّك أعلَمُ بمَن في السَّماواتِ والأرضِ وبأحوالهِم ومَقاديرِهم وبها يَستأهِلُ كلُّ واحِدِ منهم. وقولُه: ﴿وَلَقَدْ فَضَلْنَا بَمْضَ ٱلتَيتِينَ عَلَى بَعْضٍ ﴾ إشارةٌ إلى تَفضيلِ رَسولِ الله ﷺ، وقولُه: ﴿وَمَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ دَلالةٌ على وَجهِ تَفْضيلِه؛ وهو أنه خاتَمُ الأنبياء، وأنّ أُمَّتَه خَيرُ الأُمَم؛ لأنّ ذلكَ مَكتوبٌ في زَبُورِ

يقولوا للمشركين»، فعلى هذا ﴿ زَيُّكُوْ أَعْلَوُ بِكُوْ ﴾ لا(١) يكونُ تفسيّرا ﴿لِلَّتِي هِي ٱحْسَنُ ﴾(٢)، ويكونُ معناه نحوَ ما قال: «يهديكمُ الله، يَرحَمُكمُ الله».

قولُه: (وقيل: الكلمةُ التي هِيَ أحسَن: أن يقولوا: يَهديكمُ الله)، فعلى هذا قولُه: ﴿إِنَّ الشَّيْطَنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ﴾ يكونُ تعليلًا للأمرِ بقولِه: ﴿قُلْ ﴾ ، أي: قُلْ لهم أن يُجامِلوا في القَوْلِ ولا يُخاشِنوا ولا يُبالِغوا في الجِدالِ؛ لئلّا تُنفِّر المشركينَ بنَزْغِه ويُلبسَهم جِلدَ النَّمِرِ ولا يورِّثَ المؤمنين الخيُلاء؛ لأنّ المجادَلةَ الباطلةَ ممّا تُفسِدُ ذاتَ البَيْن، فيكونُ قولُه: ﴿ زَبُكُمُ أَعْلَرُ بِكُرْ ﴾ خطابًا للمؤمنينَ ليتركوا المِراءَ، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿ وَمَا آرْسَلْنَكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ يعني: إذا لم تكنْ أنتَ وكيلًا على المشركينَ فالمؤمنونَ أخرى به.

قُولُه: (﴿ وَمَا تَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾) دِلالةٌ على وَجْهِ تفضيلِه) إلى قولِه: (وإنَّ أُمَّتَه خيرُ الأُمَم)،

⁽١) سقط لفظ (لا) من (ف).

⁽٢) في (ح): «أقوم».

داود؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَلِقَدْ كَتَبْنَ افِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكِرِ اَكَ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَ ادِى السَّهَ لِلِهِ تَعَالَى اللهُ تَعَالى: ﴿ وَلَقَدْ كَا الزَّبُورِ كَا السَّهَ لِلْحُورِ كَا النَّبُورِ ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]! قُلت: يَجُوزُ أن يكونَ الزَّبُورِ ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]! قُلت: يَجُوزُ أن يكونَ الزَّبُورُ وَوَضْل، وأن يُريد: وآتينا داودَ بعضَ الزُّبُر؛ وهيَ وزَبور، كالعَبّاسِ وعبّاس، والفَضْلِ وفَضْل، وأن يُريد: وآتينا داودَ بعضَ الزُّبر؛ وهيَ

ووَجْهُ الدِّلَالَةِ أَنهُ سبحانه وتعالى عطف ﴿ وَمَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ على قولِه: ﴿ فَضَّلْنَا ﴾ على طريق الوجودِ والحصولِ وعَوْلِ التعليل إلى ذِهنِ البليغ، كأنهُ تعالى قال: نحن أجمَلْنا بيانَ تفضيلِ بعضِهم على بعض، ونحنُ فصَّلْناهُ بأنْ بَيَّنَا ذلك فيها أعطَيْنا عبدَنا داودَ منَ الزَّبورِ، وفيه أنَّ الأرضَ يَرِثُها عبادي الصَّالحونَ، وإلى التعليلِ الإشارةُ بقولِه: لأنّ ذلك مكتوبٌ في زَبورِ داود عليه السلامُ، ونحوُه في التعويلِ إلى الذِّهن: ما رُوِيَ أنّ المنصورَ وعَدَ المُنكَيُّ بجائزةٍ ونسِي، وحجّا معًا، ومَرّا في المدينةِ ببَيْتِ عاتِكة، فقال: يا أمير المؤمنين، هذا بيت عاتكة الذي يقولُ فيه الأحوَصُ:

يا بَيْتَ عاتكةَ الذي أتعزَّلُ(١)

فأنكَرَ عليه ذلك، فلمّا رجع أمرَّ القصيدةَ التي فيها هذا المِصراعُ على قلبِه، فإذا فيها^(٢): وأراكَ تفعَلُ ما تقولُ وبعضُهمْ مَذِقُ اللّسانِ يقولُ ما لا يفعَلُ

فذكرَ المواعيدَ وأنجَزَ لهُ واعتذَرَ إليه، ويُسمّى هذا الأسلوب بالتلميح (٣).

قولُه: (كالعبّاسِ^(٤) وعَبّاس)، قال أبو البقاء: إنهُ علَمٌ، يقال: زَبورٌ والزَّبور، كما يقال: عَبّاسٌ والعَبّاس، أو هُو نكِرةٌ، أي: كِتابًا مِن جُملةِ الكتُب^(٥)، وقال القاضي: الزَّبورُ في

⁽١) للأحوص في «ديوانه»، ص١٦٦، وتمامُ البيت:

حذَرَ العِدي وبكَ الفؤادُ مُوكَّلُ

⁽٢) في (ح): «في القصيدة المذكورة».

 ⁽٣) في (ح) و(ط): (بالتمليح»، والصوابُ ما أثبتناه، وهو الموافق لما ذكره الطيبي في كتابه (التبيان»
 ص ٢١٠، وذكر القِصّة بتمامِها.

⁽٤) في (ح): «العباس»، وهو خطأ.

⁽٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٥٢٥).

الكُتُب، وأن يريدَ ما ذكرَ فيه رَسُولُ الله ﷺ من الزَّبور، فسَمَّى ذلك زَبُورًا؛ لأنه بعضُ الزَّبور، كما سَمَّى بعضَ القُرآنِ قُرآناً.

[﴿ قُلِ ٱدْعُوا ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِن دُونِهِ عَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلْضُرِّ عَنكُمْ وَلَا تَعْوِيلًا * أُوْلَيْكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْنَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيَّهُمْ ٱقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ، وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ ٥٦ – ٥٧]

﴿ قُلِ ٱدْعُوا ٱلَّذِينَ زَعَمْتُهُ مِن دُونِهِ ﴾: هم الملائكة. وقيل: عيسى بنُ مَريَم، وعُزَير. وقيل: نَفَرٌ من الجنّ، عَبدَهُم ناسٌ من العَرَبِ ثُمّ أسلَمَ الجِنُّ ولهم يَشعُروا، أي: ادعُوهم فهم لا يَستَطيعونَ أن يَكشِفُوا عنكم الضُرَّ من مرضٍ أو فَقْرِ أو عذاب، ولا أن يُحوِّلُوه من واحِد إلى آخَر أو يُبدِلُوه، و﴿ أُولَيّك ﴾ مُبتَداً، و﴿ اللَّذِينَ يَدْعُونَ ﴾ ولا أن يُحوِّلُوه من واحِد إلى آخَر أو يُبدِلُوه، و﴿ أُولَيّك ﴾ مُبتَداً، و﴿ اللَّذِينَ يَدْعُونَ ﴾ مُبتَداً، و﴿ اللَّذِينَ يَدْعُونَ ﴾ صِفتُه، و﴿ يَبْنَعُونَ ﴾ مُبتَداً، و﴿ أَيْتُهُم ﴾ بَدلٌ من واو ﴿ يَبْنَعُونَ الوسيلة وهي القُربة وسَلَمْ عَنَى وَحِلّ. و﴿ أَيُّهُم ﴾ بَدلٌ من واو ﴿ يَبْنَعُونَ ﴾، و «أيُّ » مَوصولة، أي: يَبتَغي مَن هُو أَقْرَبُ منهم وأذْلَفُ الوسيلة إلى الله، فكيفَ بغيرِ الأقرب! أو ضَمَّنَ «يبتَغُونَ الوسيلة» مَعنى: يَحرِصُون،

الأصل فَعولٌ للمفعول، كالحَلوب، أو المصدَر كالقَبول، ويُؤيِّدُه قراءةُ حمزةَ بالضَّمِّ، فهُو كالعبّاسِ والفَضْل^(١).

قولُه: (أو ضَمَّنَ «يبتَغونَ الوسِيلةَ» معنى: يَحرِصون)، معنى الجُملةِ كما هِيَ بمعنى: يَحرِصون. قالَ صاحبُ «التقريب»: أيُّ: موصولةٌ، وهُو بدَلٌ مِن واوِ يَبتغون، أي: آلهتُهم أولئك يَبتغي مَن هُو أقرَبُ مِنهم الوسيلةَ إلى الله، فكيفَ بغيرِ الأقربِ، أو ﴿أَيَّهُمُ ﴾ استفهام، وضُمَّنَ يَبْتغون الوَسيلةَ معنى يَحرِصون، أي: يَحرِصونَ أيُّهم يكونُ أقرَبَ إلى الله بالطاعةِ وزيادةِ الحَيْرِ، فعلى الأوّل: يَطلُبُ مَن هُو أقرَبُ الوسيلة، وعلى الثاني: يَطلُبُ آلهتُهم أي:

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ٤٥٢).

أن يكونوا أقرَبَ^(١) إلى الله^(٢) بها هو وَسيلة. وقال أبو البقاء: ﴿أَيَّهُمْ ﴾: مبتدأٌ، و﴿أَقْرَبُ ﴾: خبَرُه، وهُو استفهام، والجُملةُ في موضع نَصْبِ بـ﴿يَدْعُونَ ﴾، ويَجوزُ أن يكونَ ﴿أَيَّهُمْ ﴾ بمعنى الذي، وهُو بدَلٌ منَ الضّميرِ في ﴿يَدْعُونَ ﴾^(٣)

واعلَمْ أنّ لهُم في مثلِ هذا مذهبين: أحدُهما: أنّ ﴿أَيُهُمْ ﴾ استفهام، وهُو مذهبُ الخليل. وثانيها: هي موصولةٌ، وصَدْرُ الصِّلة محذوف، وإليه ذهبَ سِيبويه، وسيجيءُ مَامُ تقريرِه في قولِه: ﴿ ثُمَّ لَنَهْزِعَكَ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّمْنِ عِنْيَا ﴾ فالوَجْهُ الأوّلُ في الكشّاف» محمولٌ على مذهبِ سيبويه، ولذلك صَرّحَ بذِكرِ صَدْرِ الصِّلة، وقال: «يبتغي مَن هُو أقرَبُ منه». والثاني على مذهبِ الخليل، حيث قال: «يجرِصونَ أيّهم»، ولا بُدَّ مِن تقديرِ متعلِّق بـ «يجرِصون»، كقولِه تعالى: ﴿ جَرِيثُ عَلَيْكُمُ ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ﴿ إِن تَحْرِصون عَلَيْكُمُ ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ﴿ إِن تَحْرِصون عَلَيْ اللهُ عَلَى ما يقال فيهم: أيهم (٤) أقرَبُ إلى الله: بسببِه من الطاعة ازديادِ الخير، ففي الآيةِ تقديمٌ وتأخير؛ لأنّ قولَه: ﴿ إِلَى رَبِّهِمُ ﴾ حينَذِ متعلِّق بـ ﴿ أَقْرَبُ ﴾، كما قُدِّرَ في قولِه: «تَحرِصونَ أيّهم أَوْرَبُ إلى الله».

وأمّا قولُ أبي البقاء: والجُملةُ نَصْبٌ بـ «يَدْعون» فتقديرُه: أنّ آلهتهم أولئك يَدْعونَ الله الله، الذين يتفعونَ بالدّعوة، كقولِه: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ اللَّذِينَ يَغَافُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥]، وقوله: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ اللَّذِينَ يَغَافُونَ ﴾ [الانعام: ١٥]، وقوله: ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَغْشَلْهَا ﴾ [عبس: ١٥]، وقوله: ﴿ وَلَهُ مَن يَنْفُونَ إِلَى اللهُ يَنْ عَلَى مَا يَقالُ وقوله: أَيّهم أقرَبُ إِلَى الله بسببه من العبادةِ والطاعةِ يَبتَغونَ إلى ربّهمُ الوسيلةَ بتلك الدّعوة، فقُدَّمَ «يبتغون» اهتهامًا، والله أعلم.

⁽١) من قوله: «منهم الوسيلة إلى الله، فكيف بغير الأقرب» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٢) من قوله: «بالطاعة، وزيادة الخير» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٥) وزاد: وفيها كلامٌ طويلٌ يُذكُّرُ في «مريم».

⁽٤) قوله: «بأن يقال: يحرصون على ما يقال فيهم أيهم» سقط من (ح).

فكأنه قيل: يَحرِصُونَ أَيُّهم يكونُ أقرَبَ إلى الله، وذلك بالطّاعةِ وازدِيادِ الحَيرِ والصَّلاح، ويَرجُون، ويَخافون، كما غيرُهم من عِبادِ الله، فكيفَ يَزعُمونَ أنهم آلهة؟! ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ ﴾ حَقيقًا بأن يَحذَرَه كُلُّ أحدٍ من مَلَكٍ مُقرَّبٍ ونَبيٍّ مُرسَل، فَضلًا عن غَيرِهم.

[﴿ وَإِن مِن قَرْبَةٍ إِلَّا خَنْ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيكَمَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا كَانَ ذَلِكَ فِٱلْكِنَابِ مَسْطُورًا ﴾ ٥٥]

﴿ غَنُ مُهْلِكُ وَهَا ﴾: بالمَوتِ والاستِنصال. ﴿ أَوْ مُعَذِبُوهَا ﴾: بالقَتلِ وأنواعِ العَذاب. وقيل: الهلاكُ للصّالحة، والعَذابُ للطّالحِة. وعن مُقاتِل: وَجدتُ في كُتبِ الضحّاكِ بنِ مُزاحِم في تَفسيرِها: أمّا مكّةُ فيُخرِّبُها الحبشة، وتَهلِكُ المَدينةُ بالجوع، والبَصرَةُ بالغَرَق، والكُوفَةُ بالتُّرْك، والجِبالُ بالصّواعقِ والرَّواجِف، وأمّا خُراسانُ فعَذابُها ضُروب. ثُمَّ ذَكرَها بَلَداً بَلَداً. ﴿ فِ ٱلْكِنَابِ ﴾: في اللَّوح المحفوظ.

[﴿ وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُرْسِلَ بِٱلْآيَاتِ إِلَّا أَن كَذَبَ بِهَاٱلْأَوَّلُونَ وَءَالَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْآيِكَتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾ ٥٩]

استُعِيرَ المَنعُ لتَركِ إرسالِ الآياتِ من أَجْلِ صارِفِ الحكمة. و﴿أَن ﴾ الأُولى:

قولُه: (كما غَيْرُهم)، أي: كغيرِهم، (ما): كافَّةٌ، أي: كما هُو غيرُهم.

قولُه: ﴿بِأَنْ يَحِذَرَهُ كُلَّ أَحدٍ مِن مَلَكٍ مُقرَّبٍ﴾، هذا العمومُ يُعطيه معنى التعليل، والعمومُ الذي في إطلاقِ قولِه: ﴿مَحْذُولًا ﴾.

قُولُه: (والجبالُ بالصُّواعِقِ)، وفي الحاشية: الجبالُ: منَ الرِّيِّ إلى بغدادَ.

قولُه: (استُعيرَ المنتُع لتَرُكِ إرسالِ الآيات)؛ لأنّ أصلَ المعنى: وما تركنا إرسالَ الآياتِ التي اقترحَتْها قُريش، إلّا لأُجْلِ عِلمِنا السّابِق والتقديرِ الماضي، وهُو تأخيرُ أمرِ مَن بُعِثتَ إليهِم إلى يوم القيامة، ولمّا كانَ الصّارِفُ وهُو العِلمُ والتقديرُ قويًّا، استُعيرَ المَنْعُ للتّرك، وذلك أنّ المَنْعَ حقيقة هُو صَرْفُ الغيرِ عن فعلٍ يفعَلُه، وذلك في حقّ الفاعل المختارِ مُحال، فوجَبَ الحَمْلُ على المُجاز.

مَنصُوبة، والثانية: مَرفوعة، تَقديرُه: وما مَنعَنا إرسالَ الآياتِ إلّا تَكذيبُ الأوَّلين، والمراد: الآياتُ التي اقترَحَتْها قُريشٌ من قلبِ الصَّفا ذَهبًا، ومِن إحياءِ المَوتى وغيرِ ذلك، وعادةُ الله في الأُممِ أَنْ مَن اقترَحَ منهم آيةً فأُجيبَ إليها ثُمَّ لَم يُؤمِنْ أَن يُعاجِلَ ذلك، وعادةُ الله في الأُممِ أَنْ مَن اقترَحَ منهم آيةً فأجيبَ إليها ثُمَّ لَم يُؤمِنْ أَن يُعاجِلَ بعَذابِ الاستِنصال. فالمعنى: وما صَرَفنا عن إرسالِ ما يَقتَرِحُونَه من الآياتِ إلّا أَن كذَّب بها الذينَ هُم أمنالُهم من المَطبوعِ على قُلوبِهم، كعادٍ وثَمُود، وأنها لو أُرسِلَتْ لكذَّبوا بها الذينَ هُم أمنالُهم من المَطبوعِ على قُلوبِهم، كعادٍ وثَمُود، وأنها لو أُرسِلَتْ لكذَّبوا بها لكا يَقُولونَ في غَيرِها، واستَوجَبُوا العَذابَ المُستأصِل، وقد عَزَمْنا أَن نُوخَرَ أَمْرَ من بُعِثتَ إليهم إلى يَوم القِيامة. ثُمَّ ذَكرَ من تِلكَ الآياتِ الله الآياتِ الله المَالِيقِ من حُدودِهم يُبصِرُها من تَلكَ الآياتِ المَنتِ المَن آثارَ هَلاكِهم في بلادِ العرَبِ قَريبةٌ من حُدودِهم يُبصِرُها صادِرُهم ووارِدُهم هوارِدُهم هوارِدُهم في بينة. وقُرِئ: (مَبْصَرةً) بفَتحِ الميم. ﴿ فَظَلَمُوا بِهَا ﴾ فكفرُوا بها. ﴿ وَمَا نُرْسِلُ إِلَاّينَتِ ﴾ إنْ أرادَ بها الآياتِ المُقترَحة؛ فالمعنى: لا نُرسِلُها فكَفُرُوا بها. ﴿ وَمَا نُرْسِلُ إِلَاّيَنَتِ ﴾ إنْ أرادَ بها الآياتِ المُقترَحة؛ فالمعنى: لا نُرسِلُها في في المَالِيقِ والمُقدّمةِ له، فإن لم يَخافوا: وقعَ فَالْمَالِهُ والله في الله المَالِيةِ والمُقدّمةِ له، فإن لم يَخافوا: وقعَ

قولُه: (لا نُرسِلُها ﴿إِلَّا تَغْيِيفُا﴾ مِن نزولِ^(٢) العذابِ العاجل). الرّاغب: الآياتُ هاهنا قيل: إشارةٌ إلى الجُرادِ والقُمَّلِ ونحوِهما منَ الآياتِ التي أُرسِلتْ إلى الأُمَمِ المتقدِّمة،

قُولُه: (أنَّ منِ اقْتَرَحَ)، «أنَّ» معَ اسمِها وخبَرِها: خبرُ «وعادةُ الله»، وخبرُ «أنَّ»: «أنْ يعاجَلَ».

قولُه: (وأنّها لو أُرسِلت): عطفٌ على قولِه: «إنْ كذّبَ بها الأولون الذينَ هُم أمثالهُم»، على مِنوالِ: أعجَبَني زيدٌ وكرَمُه.

قولُه: (وقُرِئَ: «مَبْصَرةً» بفَتْحِ الميم). قال أبو البقاء: أي: تَبصِرةً (١).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٦).

⁽٢) في (ح): «لنزولِ» بحذف «مِن».

عليهم؛ وإن أرادَ غيرَها؛ فالمعنى: وما نُرسِلُ ما نُرسِلُ من الآياتِ ـ كآياتِ القُرآنِ وغَيرِها ـ إلاّ تَخويفًا وإنذارًا بعَذابِ الآخِرة.

[﴿ وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِٱلنَّاسِ وَمَاجَعَلْنَا ٱلرُّءَيَا ٱلَّتِيَ أَرَيْنَكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِ ٱلْقُرْمَانِ وَنُحْوِفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَنًا كِبِيرًا ﴾ ٦٠]

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ ﴾: واذكُرْ إِذ أُوحَيْنَا إِلَيكَ أَنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِقُرَيش، يعني: بشَّرْنَاكَ بوقعة بَدر، وبالنُّصرة عليهم؛ وذلكَ قَولُه: ﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُولُونَ ٱلدُّبُرُ ﴾ [القمر: ٢٥]، ﴿ قُل لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران: ويُولُونَ ٱلدُّبُرُ ﴾ [القمر: ٢٥]، ﴿ قُل لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٢]، وغيرُ ذلك، فجعلَهُ كأنْ قَد كانَ ووُجِد، فقال: ﴿ أَحَاطَ بِالنَّاسِ ﴾ على عادَتِه في إخبارِه. وحينَ تزاحَفَ الفريقانِ يومَ بَدرٍ ورسولُ الله ﷺ في العَريشِ مع أبي

فنبَّه أنّ ذلكَ إنّما يُفعَلُ بمَن يفعَلُه تخويفًا، وذلك أخَسُّ (١) المنازِلِ للمأمورينَ، فإنّ الإنسانَ يتَحرّى فعلَ الخيرِ لأحدِ ثلاثةِ أشياء: إمّا أن يتحرّاهُ لرغبةِ أو لرَهْبة، وهُو أدنى منزِلة، وإمّا أن يتحرّاهُ لمحمَدة، وإمّا أن يتحرّاهُ للفضيلة، وهُو أن يكونَ ذلك الشيءُ في نفسِه فاضلًا، وذلك أشرَفُ المنازِل، فلمّا كانت هذه الأُمّةُ خيرَ أمّةٍ رفَعَهم عن هذه المنزلةِ، ونبّة أنه لا يعمّهم بالعذاب، وإن كانت الجهلة منهم كانوا يقولون: ﴿ فَأَمْطِرَ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ الشَّكَمَاءِ أَوْ النّينا بِعَذَابٍ أليهِ ﴿ الأنفال: ٣٢]، وقيل: الآياتُ إشارةٌ إلى الأدلة، ونبّه (٢) أنه يقتَصِرُ معَهم على الأدلةِ ويُصانونَ عنِ العذابِ الذي يَستعجِلونَه (٣).

قولُه: (ورسولُ الله ﷺ في العَريش)، الجَوهريّ: العَريشُ: ما يُستظَلُّ به. رَوَينا في «صحيح البخاريّ»، عن ابنِ عبّاس، أنّ رسولَ الله ﷺ قال وهُو في قُبّةِ يوم بَدْر: «اللهُمَّ أنشُدُكَ عهدَك ووعدَك، اللهُمَّ إنْ تشَأْ لا تُعبَدِ اليوم»، فأخذَ أبو بكرٍ رضي الله عنه بيَدِه، فقال: حسبُك (٤).

⁽١) في (ح): ﴿أَحْسَنُ ۗ﴾ بالحاء والنون، وهو تحريفٌ شنيع، وفي (ط): ﴿أَخْصُ».

 ⁽٢) من قوله: «أنه لا يعمهم بالعذاب، وإن كانت الجهلة» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص١٠٢.

⁽٤) أخرجه البخاري (٣٩٥٣).

بكر رضي الله عنه كان يَدعو ويقول: «اللَّهمَّ إنّي أسألُكَ عَهدَكَ ووَعدَك»، ثُم خَرجَ وعليه الدِّرعُ يحرِّضُ الناسَ ويقول: ﴿ سَيُهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ ﴾، ولَعلَّ اللهَ تعالى وعليه الدِّرعُ يحرِّضُ الناسَ ويقول: ﴿ سَيُهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ ﴾، ولَعلَّ اللهَ تعالى أراهُ مَصارِعهم في منامه، فقد كان يقولُ حينَ وردَ ماءَ بدر: «والله لَكأنّي أنظرُ إلى مَصارعِ القوم»، وهو يُومِئُ إلى الأرضِ ويقول: «هذا مَصْرَعُ فُلان، هذا مَصرَعُ فُلان»، فتسامعَتْ قُريشٌ بها أُوحِيَ إلى رَسولِ الله ﷺ من أمْرِ يَوم بَدرٍ وما أُرِيَ في مَنامِه من مَصارِعِهم، فكانُ وا يَضحَكُونَ ويَستَسخِرونَ ويَستَعجِلونَ به استهزاء، وحين سَمِعُوا بقولِه: ﴿ إِنَ شَجَرَتَ ٱلزَّقُومِ * طَعَامُ ٱلأَيْشِمِ ﴾ [الدخان: ٤٣-٤٤]،

قولُه: (وهُو يُومِئُ إلى الأرض، ويقولُ: هذا مصرَعُ فُلان). رَوى مسلمٌ وأبو داودَ، عن أنس، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «هذا مَصْرَعُ فلان»، ويضَعُ يدَهُ على الأرضِ هاهُنا وهاهُنا. قال: فيا ماطَ أحدُهم عن مَوضعِ يد رسولِ الله ﷺ (١١). ماط، أي: بعُدَ وذهَبَ.

قولُه: (فتَسامعَت)، هُو متّصلٌ بقولِه: "ولعلّ الله" وما عُطِفَ عليه مِن قولِه: "وحينَ تزاحف الفريقانِ" بدليلِ قولِه من أمْرِ بَدْرٍ، وما أُرِيَ في مَنامِه، والمعطوفُ والمعطوفُ عليه تفسيرانِ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطُ بِالنَّاسِ ﴾، ولقولِه: ﴿وَمَاجَعَلْنَا ٱلرُّيْنَا ٱلرُّيْنَا ٱلرُّيْنَا ٱلرُّيْنَا كَهُ وَهُو تأويلٌ لقولِه: ﴿وَمَاجَعَلْنَا ٱلرُّيْنَا ٱلرُّيْنَا لَكُونَةَ أَلْمَلْعُونَةَ أَرْبَاكُ ﴾، و «جعلوها سُخْريةً»: عاملُ «حينَ سمِعوا»، وهُو تأويلٌ لقولِه: ﴿وَالشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِي ٱلْقَرْمَانِ ﴾.

وأمّا قولُه: «حينَ تزاحف»، فظُرْفٌ لقولِه: «يَدْعو ويقولُ»، كما أنّ قولَه: «حينَ ورَدَ ماءَ بدر»: ظَرْفُ «يقولُ»، أي: كانَ يَدعو ويقولُ حينَ تزاحَفَ الفريقانِ: اللهُمَّ إنّي أسألُك، وقد كان حينَ ورَدَ ماءَ بدر: والله لَكأنّي أنظُرُ، وإنّما جَمَعَ المعنييْنِ في قِرانٍ واحدٍ وأفرزَ الثالثَ لاتّحادِ قصّتِهما واختلافِ الثالث، فقولُه: «وحينَ سَمِعوا» عَطفٌ على جُملةِ قولِه: «حينَ تزاحَفَ الفريقان» مع ما عُطِفَ عليه، وهُو قولُه: «ولعلّ الله»، ثمّ إنه لخص المعاني الثلاث في قولِه: «والمعنى أنّ الآياتِ إنّما نُرسِلُ بها تخويفًا للعباد» إلى آخرِه.

⁽١) أخرجه مسلم (١٧٧٩)، وأبو داود (٢٦٨٣)، والنسائيّ (٤: ١٠٩)، وغيرهم.

جَعَلُوها سُخرية، وقالوا: إنّ مُحمَّدًا يَزعُمُ أنّ الجَحيمَ تَحرِقُ الحجارة، ثُمّ يَقول: يَنبُتُ فيها الشَّجر! وما قَدَرَ اللهَ حقَّ قَدرِه مَن قالَ ذلك، وما أنكرُوا أنْ يَجعلَ اللهُ الشَّجرة من جِنْسٍ لا تأكلُه النار؟! فهذا وَبَرُ السَّمَنْدَر .. وهو دُويبّة ببلادِ التُّرك . تُتَّخذُ منه مناديل، إذا اتَّسخَتْ طُرِحَت في النارِ فذَهبَ الوسَخُ وبَقيَ المِنديلُ سالِمًا لا تَعمَلُ فيه النار، وتَرى النَّعامةَ تَبتَلِعُ الجَمْرَ وقِطَعَ الحَديدِ الحُمْر كالجَمْرِ بإحماءِ النَّارِ فلا تَضرُّها، في النار فرَرى النَّعامةَ تَبتَلِعُ الجَمْرَ وقِطَعَ الحَديدِ الحُمْر كالجَمْرِ بإحماءِ النَّارِ فلا تَضرُّها، في أن أن أن الآياتِ إنها يُرسِلُ بها تَخويفًا للعِباد، وهؤلاءِ قد النَّارِ شَجرةً لا تَحرِقُها! والمعنى: أنّ الآياتِ إنها يُرسِلُ بها تَخويفًا للعِباد، وهؤلاءِ قد خُوفُوا بعَذابِ الدُّنيا، وهوَ القَتلُ يَومَ بَدر، فها كانَ ما أرَيناكَ منه في مَنامِكَ بعدَ الوَحي خُوفُوا بعَذابِ الدُّنيا، وهوَ القَتلُ يَومَ بَدر، فها كانَ ما أرَيناكَ منه في مَنامِكَ بعدَ الوَحي

قولُه: (وما قَلَرَ اللهَ حَقَّ قَدرِه مَن قال ذلك)، «مَن»: فاعلُ «قدَروا». الانتصاف: العُمْدةُ في ذلك أنّ النارَ لا تؤثّرُ إحراقاً، إلّا أنّ اللهَ تعالى أجرَى العادةَ أنْ يَحُلُقَ الإحراقَ عَقيبَ مُلاقاتِها بعضَ الأجسام(١).

قولُه: (وما أنكروا)، قيل: «ما» يجوزُ أن يكونَ منصوبًا على أنه مفعولٌ مطلق، أي: أيَّ إنكارِ أنكروا (٢)؟ و «ما» استفهاميّةٌ إنكاريّة. ويجَوزُ أن تكونَ شُرَطيّة، والجزاءُ قولُه: «فهذا وَبرُ السَّمَنْدَل» (٣)، على طريقِ الإخبارِ والإنكارِ لقولِه تعالى: ﴿ وَمَايِكُمْ مِن يَعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ ﴾ وَبرُ السَّمَنْدَل» (٣)، على طريقِ الإخبارِ والإنكارِ لقولِه تعالى: ﴿ وَمَايِكُمْ مِن يَعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ ﴾ [النحل: ٥٦]، والمعنى متصلٌ بقولِه: «ثُمّ أقربُ مِن ذلك» أي: أقربُ ممّا ذكرْنا، أنهُ خلَقَ في كلِّ شجرةٍ نارًا فلا تَحرِقُها، وهُم يشاهدونَها، فأيَّ إنكارِ أنكروا هذا؟

قولُه: (في كلِّ شجرةٍ نارًا)، وفي المثَل: في كُلِّ شجَرٍ نار، واستَمْجَدَ المَرْخُ والعَفار^(؛)، شَبَّهَهُما بِمَن يُكثرُ العطاءَ طلبًا للمَجْد؛ لأنتها يُسرِعانِ الوَرْيَ، خلاف ساثرِ الأشجار.

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٧٥).

⁽۲) سقط لفظ «أنكروا» من (ح).

⁽٣) طائر ببلاد الهند، يبيضُ ويُفَرِّخُ في النار، ولا تؤثّرُ فيه النار، ويُعمل من ريشِه مناديل تَحُمَلُ إلى بلاد، الشام. انظر: «حياة الحيوان الكبرى» للدميرى (١: ٤٠٤).

⁽٤) ذكره الميدانيُّ في «مجمع الأمثال» (٢: ٧٤).

إليكَ إلّا فِتنةً لِمُم حَيثُ اتَّخذُوه سُخرِيّاً، وخُونُوا بِعَذابِ الآخِرةِ وشَجَرةِ الزَّقُوم فَمَا أَثَىر فيهم. ثُمَّ قَالَ فيهم: ﴿وَكُنُونُهُمْ ﴾ أي: نُخوِّفُهم بِمَخاوِفِ الدُّنيا والآخِرَة ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ ﴾ التَّخويفُ ﴿إِلَّا طُغْيَنَا كِمِيلًا ﴾، فكيفَ يُخافُ قَومٌ هذه حالهُم بإرسالِ ما يَقَرَرُحُونَ مِنَ الآيات! وقيل: الرُّؤيا: هي الإسراء، وبه تَعلَق مَن يقول: كان الإسراءُ

قولُه: (وخُوِّفوا بعذابِ الآخِرة): عطفٌ على قولِه: "وقد خُوِّفوا بعذابِ الدُّنيا". والفاءُ في: "فها أَثَّرَ فيهم" هي الفاءُ في قولِه تعالى: ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ ﴾، والتخويفُ بعذابِ الدُّنيا حصَلَ مِن شيئين: منَ الوحي بإحاطةِ النّاس، ومنَ الرُّوْيا التي أراها في مصارع القوم، والتخويفُ بعذابِ الآخِرةِ حصَلَ مِن إنزالِ شجرةِ الزَّقومِ في القرآن، ولذلك جعَلَ المصنَّفُ عطفَ قولِه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ﴾ على ﴿وَإِذْ قُلْنَا ﴾ بمنزلةِ شيءٍ واحد، وأتى بالفاء، حيث قال: "فها كان ما أرَيْناكَ منه في منامكَ بعدَ الوحي إليك ﴿إِلّا فِتْنَةً ﴾".

قولُه: (فكيفَ يُجابُ قومٌ) بالجيم والباء، وفي أكثرِ النَّسخ (١٠): "يَخَافُ»، بالخاءِ والفاء، وفيه إيهاءٌ إلى اتصالِ قولِه تعالى: ﴿ وَمُحْوَفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلّا طُغْيَنا كَيِيرً ﴾ بقولِه: ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَن نُرْسِلَ بِآلاَينَتِ التي اقترَحَتْها قُريشٌ من مَنعَنَا أَن نُرْسِلَ بِآلاَينَتِ التي اقترَحَتْها قُريشٌ من قلبِ الصَّفا ذهبًا وإحياءِ المؤتى وغيرِها إلّا لنزولِ عذابِ الاستئصال، وقد عزَمْنا تأخيرَ أمرِهم. ثُمَّ قال: ﴿ وَمَاثر سِلُ إِلَا يَكْبَ لِلاَ يَغْوِيفًا ﴾ أي: وما نُرسل (٢٠) بآياتِ القرآنِ إلا تخويفًا وإنذارًا ممّا نزلَ بالأوّلينَ كعادٍ ونَمودَ وفِرعونَ منَ الاستئصالِ بسببِ اقتراحِهم على أنبيائهم لينزَجروا ويَعتبِروا وتخويفًا ممّا حَلّ بهؤلاءِ يومَ بدْر، وما يحُلُّ بهم يومَ القيامةِ مِن أكلِ الشَّجرةِ الملعونة ليتّعِظوا، فها يزيدُهم كلُّ ذلكَ إلّا طُغْيانًا، فإذا كانَ الأمرُ على هذا أكلِ الشَّجرةِ الملعونة ليتّعِظوا، فها يزيدُهم كلُّ ذلكَ إلّا طُغْيانًا، فإذا كانَ الأمرُ على هذا فكيفَ يُجابوا إلى ما اقترَحوا بإرسالِ الآيات، فوضَعَ موضع ضمير يُجابوا قومٌ هذه حالهم، ايذانًا بأنهم قومٌ مُعانِدةٌ مُكابِرة، أو يقال: كيفَ يُجابونَ بإرسالِ ما يَقترِحونَ منَ الآيات، وإنه أكالطّليعةِ المقدِّمةِ لعذابِ الآجِل، وقد خُوفوا هذه التخويفاتِ فها اتّعَظوا؟ واللهُ أعلَم.

⁽١) وهي النسخة التي بين أيدينا من «الكشاف».

 ⁽٢) قولة: «﴿إَلْآيَكنتِ إِلَّا تَغْوِيفًا﴾ أي: وما نُرسل» سقط من (ف).

في المنام، ومَن قال: كانَ في اليَقَظة، فسَّر الرُّؤيا بالرُّؤية. وقيل: إنّها ستاها رُؤيا على قَولِ المُكذِّبين؛ حيثُ قالوا له: لعلَّها رُؤيا رأيتَها، وخَيالٌ خُيِّلَ إليك؛ استبعادًا منهم، كها سمَّى أشياءَ بأسامِيها عندَ الكَفَرة، نحوَ قَولِه: ﴿ فَرَاغَ إِلَى اَلِهَ بِمِ ﴾ [الصافات: ٩١]، ﴿ فَأَيْ إِلَى اللّهِ الْهَالِمِ ﴾ [الدخان: ٩١]، ﴿ وَقُلْ اللّهَ اللّهُ وَلَدَ الحَكَرِيمُ ﴾ [الدخان: ٤٩]. وقيل: هي رُؤياهُ أنه سَيدخُلُ مكّة. وقيل: رأى في المَنامِ أنّ وَلدَ الحَكم يَتَداوَلُونَ مِنبَرَه كها يَتداوَلُ الصِّبيانُ الكُرة. فإنْ قُلت: أينَ لُعِنتْ شَجَرةُ الزَّقُومِ في القُرآن؟ قُلت:

قولُه: (ومَن قال: كانَ في اليقظة، فَسَّرَ الرُّوْيا بالرُّوْية)، يعني: على الأصل، قال المصنف في سُورةِ يوسف: والرُّوْيا بمعنى الرُّوْية، إلّا أنّها محتصة بما كان فيها في المنام (١) دونَ اليقظة. وفرَّقَ بينَهما بحرفي التأنيث، كما قيل: القُربةُ والقُرْبي (٢)، ومِثلُه استعمالُ الوَعْدِ والوَعيد. ورَوَينا عن البخاريِّ وأحمدَ بن حنبلِ والتِّرمذيِّ، عن ابنِ عبّاس في قولِه تعالى: ﴿وَمَاجَعَلْنَا الرُّيَّا الَّيِّ أَرِيَّا النبيُّ ﷺ ليلةَ أُسرِي به إلى بيتِ المقدس (٣).

قُولُه: (وقيل: إنَّها سبَّاها رُؤيا على قُولِ المكذَّبين)، يعني: على زَعْمِهم والتَّهكُّمِ بهم، ويُمكنُ أن يكونَ هاهُنا من بابِ المشاكَلة.

قولُه: (كما سمّى أشياءَ بأساميها عندَ الكفَرة)، سمّى أصنامَهم بالآلهةِ والشُّركاءِ في الآيتَيْنِ، وأنفُسَهم بالعزيزِ الكريم في الآخرة على زَعْمِهم، وكما هُو عندَهم.

قولُه: ﴿ فَرَاغَ﴾، الجَوهريّ: راغَ إلى كذا، أي: مالَ إليهِ سِرًّا، ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرَّهُا بِٱلْمَدِينِ ﴾ [الصافّات: ٩٣]، أي: أقبَلَ. قال الفرّاءُ: مالَ عليهم (٤٠).

قولُه: (رأى في المنام أنّ ولدَ الحَكَمِ يتداوَلُونَ مِنبرَه). الحكمُ هو ابنُ العاصِ بن أمَيّةَ بن

⁽١) قوله: «فيها في المنام» سقط من (ح).

⁽٢) انظر: (٨: ٢٥٣).

⁽٣) أخرجه البخاري (٣٨٨٨)، والترمذي (٣١٣٤)، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (١٩١٦).

⁽٤) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٣٨٨).

لُعِنَت حيثُ لُعِنَ طَاعِمُوها مِنَ الكَفَرةِ والظَّلَمة؛ لأنّ الشَّجَرةَ لا ذَنبَ لها حتّى تُلعَنَ على الحقيقة، وإنّها وُصِفَتْ بلَعْنِ أصحابِها على المَجاز. وقيل: وصَفَها اللهُ باللَّعن؛ لأنّ اللَّعن: الإبعادُ منَ الرَّحمة، وهي في أصْلِ الجَحيمِ في أبعَدِ مكانٍ منَ الرَّحمة. وقيل: تقولُ العَرَبُ لكلِّ طَعامٍ مَكرُوهٍ ضارّ: مَلعُون، وسألتُ بَعضَهم، فقال: نَعَم، الطَّعامُ المَلعون: القَشْبُ المَمْحُوق. وعن ابنِ عبّاس: هي الكَشُوثُ الذي يتلوّى بالشَّجَرِ يُجعَلُ المَلعون: القَشْبُ المَمْحُوق. وعن ابنِ عبّاس: هي الكَشُوثُ الذي يتلوّى بالشَّجَرِ يُجعَلُ

عبدِ شمسِ بن عبدِ مَنافٍ، وولَدُه الذين ملَكوا بعدَ معاوية: يزيدُ بنُ معاوية بنِ أبي سُفيانَ بن حرْب بنِ أميّة بن عبدِ شمس، أوّلهُم: مروانُ بنُ الحكم، ثمّ عبدُ الملِك ابنُه، ثمّ ابنُه الوليدُ، ثُمّ أخوهُ سُليهانُ بنُ عبدِ الملِك، ثُمّ عُمرُ بنُ عبدِ العزيز، ثُمّ يزيدُ بنُ عبدِ الملِك، ثُمّ هشامُ بنُ عبدِ الملك، ثُمّ الوليدُ بن عبدِ الملك، ثُمّ إبراهيمُ بنُ الوليدِ بن عبدِ الملك، ثمّ إبراهيمُ بنُ الوليدِ بن عبدِ الملك، وآخِرُهم مروانُ بنُ محمّدِ الحهار (١٠).

قولُه: (لُعِنتْ حيثُ لُعِنَ طاعِموها منَ الكفَرة)، أي: أيُّ موضع منَ القرآنِ وُجِدت فيه لعنةُ الكافرين، فهِيَ ملعونةٌ هناك؛ لأنّ المرادَ بالشّجَرةِ الملعونةِ أنّ طاعِمَها ملعونٌ؛ لأنّ الشجَرةَ لا ذنبَ لها.

قولُه: (وسألتُ بعضَهم) عن صحّةِ نَقْلِ المعنى، فقلتُ: هل تُسمّي العرَبُ (٢) كلَّ طعامِ مكروهِ ملعونًا؟ قال: نعَمْ. وزادَ في الجوابِ أنَّ الطعامَ الملعونَ هُو المذمومُ الذي لا خيرَ فيه.

قولُه: (القَشبُ الممحوقُ)، الفائق: القَشبُ: القذَر، والقَشِبُ: الذي خالَطَهُ قذَر، قيل: القَشبُ أيضًا: السُّمُّ، والجمعُ أقشابٌ، وقشَبَه أيضًا: إذا ذكرَهُ بسوء (٣).

قولُه: (الممحوقُ): محقّه يمحَقُه مَحْقًا، أي: أبطَلَهُ ومَحاه، والكَشوثُ: نَبْتٌ يتعلَّقُ بأغصانِ الشجرِ مِن غيرِ أن يَضرِبَ بعِرقٍ في الأرض.

 ⁽١) في (ط): «مروان بن محمد بن الحكم»، ولا يستقيم؛ لأنه مروانُ بنُ محمدِ بنِ مروانَ بنِ الحكم، والحمارُ لقبٌ كان يُعرفُ به لصَبْره وجَلَدِه.

⁽٢) من قوله: «لأنّ المرادَ بالشجرة الملعونة أنّ طاعمها» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٣) «الفائق في غريب الحديث» (٣: ١٩٨).

في الشَّراب، وقيل: هي الشيطان. وقيل: أبو جَهْل. وقُرِئ: (والشجرةُ الملعونةُ) بالرَّفع، على أنها مُبتدَأُ مَحَذوفُ الخبَر، كأنه قيل: والشَّجَرةُ الملعونةُ في القُرآنِ كذلك.

[﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَتِكَ قِ السَّجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلَّا إِلِيسَ قَالَ ءَأَسَجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيبَ * قَالَ أَرَيْنَكَ هَلَا اللَّذِي كَرَّمْتَ عَلَى لَبِنَ أَخَرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيلَمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ فَلَا أَذَهُبَ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآ وَكُمْ جَزَآءُ مَوْفُورًا * وَأَسْتَفُوزُ مَنِ السَّتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبُ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْولِ وَأَلْمُولِ فَالْأَوْلَادِ وَعِدْهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا * إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِم سَلْطَنُ وَكَفَى بِرَيِكَ وَكِيلَكَ عَلَيْهِم سَلْطَنْ أَلَا عُرُورًا * إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِم سَلْطَنْ أَوْلَا فَوَلِ وَكَهْلِكُ وَكُولُونَ فَي اللَّهُ فَا اللَّهُ عَلَيْهُمْ السَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا * إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سَلَطَكُ أَنْ وَكُفَى بِرَيِكَ وَكِيلًا كَا عَلَيْهِم اللَّهُ عَلْمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ اللَّهُ عَلَيْهُ مَا اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُمْ إِلَى اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُ عَلَيْكُ فَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ اللَّهُ وَالْمَالِكُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ وَكُولَا عَلَيْهُمْ اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُ لَكُولُولُهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُولُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْلِ اللَّهُ عَلَيْكُولُولُولُولُولُولُهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّلْكُ عَلَيْكُولُ اللَّهُ الللَّهُ اللّهُ اللّهُ

﴿ طِينَ ﴾: حالٌ إمّا من المَوْصولِ والعامِلُ فيه «أسجُد»، على: أأسجُدُ له وهو طِين. أي: أصلُه طِين، أو مِنَ الرّاجِعِ إليه من الصّلة، على: أأسجُدُ لـمَن كانَ في وَقتِ خَلْقِه طينًا. ﴿ أَرَهَ يَنَكَ ﴾: الكافُ للخِطاب، و ﴿ هَذَا ﴾ مَفعولٌ به. والمعنى: أخبِرْني عن هذا ﴿ الّذِى كَرَّمْتَ عَلَى ﴾ أي: فضّلتَه،

قولُه: (وقيل: هِي الشّيطانُ)، أي: الشَّجَرةُ الملعونة. الانتصاف: يُبعِدُه قولُه: ﴿ طَلَقُهَا كَأَنَّهُ, رُءُوسُ الشَّيَطِينِ ﴾ [الصافّات: ٢٦](١). قلت: هو القائل لم يذهب إلى أن هذه الشجرة المذكورة هنا على هذا التأويل هي شجرة الزقوم بل ذهب إلى المجاز وسمى الشيطان بالشجرة وأن الله تعالى لعنه في كتابه المجيد في غير موضع.

قولُه: (أو منَ الراجع)، والفَرْقُ أنهُ إذا كانَ حالًا منَ المفعول يكونُ قَيْدًا لـ «أَسْجُد» (٢)، وإذا كان حالًا من الرّاجع، كان قَيْدًا لـ ﴿ خَلَقْتَ ﴾ فيَختلفُ التقديرانِ، والأوّلُ أبلَغُ؛ لأنهُ مِن بابِ المَجازِ باعتبارِ ما كان، أي: أسجُدُ للطّين، والطّينُ لا يُسْجَدُ له. والمعنى على الثاني: أسجُدُ لَمَن كان في وقتِ خَلْقِه طينًا، أي: أصلُه طين.

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٧٦).

⁽٢) في (ف): ﴿ لَا يَتَّخَذُوا ﴾.

لِمَ كرَّمتَه عليَّ وأَنا خَيرٌ منه؟ فاختَصَر الكلامَ بحَذفِ ذلك، ثُمَّ ابتَداً فقال: ﴿لَهِنَ الْخَرْتَيْنَ وُ وَاللّامُ مُوطِّئَةٌ للقَسَمِ المحذوف، ﴿لَأَحْتَنِكَنَ ذُرِّيَّتَهُۥ ﴾: لأستأصِلَنَّهم بالإغْواء، من: احتَنَكَ الجرادُ الأرض؛ إذا جَرَدَ ما عليها أكْلًا، وهو من الحَنك. ومنه

قولُه: (لم كرّمْتَه عليّ وأنا خيرٌ منه؟ فاختصرَ الكلامَ بحذْفِ ذلك)، أي: السؤالُ عن العِلّةِ، ويُمكنُ أن يُقالَ: إنّ اللّعينَ لمّا أنكرَ أنْ يَسجُدَ لهُ تحقيرًا لشأنِه، وجعْلُه طينًا مشاهَدًا ترقّى منهُ إلى أبلغ، أي: أخبِرْني عن حالِ هذا المشاهَد المحسوس المكوَّنِ منَ الطِّينِ والصَّلْصالِ كالفَخّارِ، المجبولِ بالشّهَواتِ، أي: كيفَ يَرتفعُ عليَّ وأنا أقهَرُهُ بالوَساوِس، وأجعلُه مِطواعًا لي، سيّما ذرِّيَّتَه، فأستَأصلَهم إغواءً؟ ومِن ثَمّ أتى بالجُملةِ المؤكَّدةِ بلام القسم في قولِه: ﴿لَمِنْ أَنَّى بِالجُملةِ المؤكَّدةِ بلام القسم في قولِه: ﴿لَمِنْ أَنِّى إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ ﴾، ﴿لاَحْتَنِكَنَ ذُرِيَّتَهُ وَ له ولفظةُ «هذا» مِثلُها في قولِه:

تقولُ ووَقِّــتْ نحرَها بيَمينِها أَبعْليَ هذا بالرَّحى المتقاعِسُ (١)

ويؤيّدُه قولُ الإمام: ﴿هَنَدَا﴾: مبتدأٌ محذوفٌ عنه حرفُ الاستفهام، و «الذي» معَ صِلتِه: الخبرُ، أي: أخبِرْني: أهذا الذي كرَّمتَه عليَّ؟ وذلك على وَجْهِ الاستصغار، وإنّها حذَفَ الاستفهامَ (٢)؛ لأنّ حصولَه في قولِه: ﴿أَرَهَ يَنْكَ ﴾ أغنَى عن تَكرارِه (٣).

قولُه: (وهُو منَ الحنك). الرّاغب: الحنكُ: حنكُ الإنسانِ والدّابّة، وقيلَ لِنقارِ الغُرابِ: حنكٌ، لكونِه كالحنكِ منَ الإنسانِ، وقيل: أَسْوَدُ مِثلُ حنكِ الغُراب، وحلكِ الغُراب، فحنكُه: مِنقارُه، وحلكُه: سوادُ ريشِه. وقولُه: ﴿ لَأَحْتَ نِكُنَّ ذُرِّيَّتَهُ وَ إِلّا قَلِيلًا ﴾ يجوزُ أن يكونَ مِن: حنكْتُ الدابّة: أصَبْتُ حنكَها باللّجامِ والرَّسَن، فيكونُ كقولِك: لأَجُمُنَ فلانًا ولأُرسِننَه، ويجوزُ أن يكونَ مِن قولهم: احتَنَكَ الجرادُ الأرضَ، أي: استَوْلى بحَنكِه عليها،

 ⁽١) البيت للهذلول بن كعب الغنوي، ذكره في «التذكرة السعدية» (١: ٨) وبعده:
 فقلتُ لها لا تعجلي وتبيّني بلائي إذا التفّت عليّ الفوارِسُ
 في أبياتِ فاخرة جياد كأنهُ مجاطبُ بها زوجتَه.

⁽٢) قوله: «وإنما حذف الاستفهام» سقط من (ط)، ومن قوله: «و «الذي» مع صلته»، إلى هنا سقط من (ف).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٣).

فأكلَها واستأْصلَها، فيكونُ المعنى: استَولى عليهِمُ استيلاءَه على ذلك، وفلانٌ حنكَهُ الدَّهرُ، كقولِك: نجَّذَهُ وقَرَعَ سِنَّه وافْتَرَّه، ونحو ذلك منَ الاستعاراتِ في التجرِبة (١).

قولُه: (والظاهرُ أنهُ قال ذلك)، أي: ﴿لَمِنْ أَخَرْتَنِ ﴾، يعني: أنّ قولَه: ﴿لَمِنْ أَخَرْتَنِ ﴾، إلى آخرِه، داخلٌ (٢) في حيِّز القَوْل، فيكونُ صدورُ هذا القول بعدَ الإباءِ عن السُّجود، ومكانُ الوَسْوَسة الجَنّة، وهُو مُختلفٌ عن هذا بزمان، أي: هذا (٣) القولُ مردودٌ.

قولُه: (كما قال موسى عليه السَّلام للسَّامِريّ)، يعني: كما رتَّبَ موسى عليه السلامُ على قولِه: ﴿فَانَهُ هُلَهُ وَلَهُ: ﴿فَارَتَ لَكَ فِي ٱلْحَيَوْةِ أَن تَقُولُ لَا مِسَاسَ ﴾ [طه: ٩٧] للإيذانِ بأنّ المرادَ منَ الأمرِ الجِندلان، لتَعقُّبِه بالعقاب، كذلك هاهُنا، فقولُه: «وعقَّبَه» عطفٌ على عذوف، وهُو معلَّلُ لقولِه: «خِذلانًا و تَخلِيةً»، و قولِه: ﴿فَمَن تَبِعَكَ ﴾ ظَرْفٌ لقولِه: «تذكرة له»، أي: قال اللهُ تعالى لإبليسَ: امضِ لشأنِك خِذلانًا و تَخلِية، و عقَّبَهُ بذكْرِ ما جَرَّهُ سوءُ اختيارِه، حتى يقالَ في حقِّه: ﴿فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنْ جَهَنَامَ جَزَآ وَكُمْ ﴾.

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۲۶۰-۲۲۱.

⁽٢) في (ط): «جملة داخلة».

⁽٣) قوله: «بزمان، أي: هذا» سقط من (ح).

لَيَرِجِعَ إِلَى «مَن تَبِعَك»؟ قُلت: بلى، ولكنَّ التَّقدير: فإنَّ جهَنَّمَ جَزاؤُهم وجَزاؤك، فَمَّ غُلِّبَ المخاطَبُ على الغائبِ فقيل: ﴿جَزَآؤُكُمْ ﴾. ويجوزُ أن يكونَ للتَّابِعينَ على طريقِ الالتِفات، وانتَصَبَ ﴿جَزَآءُ مَّوْفُورًا ﴾ بها في ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ ﴾ من معنى: «تُجازَوْن». أو على الحال؛ لأنّ الجزاء مَوصوفٌ بالمَوفُور، والمَوفُور، والمَوفُور؛ المُوفِر: المُوفِر: المُوفِر: المُوفِر: المُوفِر: المُوفِر: المُوفِر: المُوفِر؛ فِنْ لصاحِبِك عِرْضَه فِرَةً. استفزَّه: استخفَّه. والفَرُّ: الخَفِيف.

قولُه: (لأنّ الجزاءَ موصوفٌ بالموفور)، هذا تصحيحُ وقوعِ الجزاءِ حالًا، وهُو كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَهُ قُرُءَنًا عَرَبِيّا﴾ [يوسف: ٢]، وقيل: التقديرُ: ذَوي جزاءِ موفُور، فيكونُ حالًا منَ الضّميرِ في «تُجازَوْنَ»، وهُو معنى جَزاؤكم، وإلّا فالعاملُ مفقودٌ، والأظهَرُ أنهُ حالٌ مؤكِّدةٌ، كقولِك: زيدٌ حاتمٌ جُودًا. قال أبو البقاء: هُو حالٌ موطّتة. وقيل: هُو تمييز (١).

قولُه: (فِرْ لصاحبِكَ عِرضَه)، مِثلُه في قولِ زُهير:

ومَن يجعَلِ المعروفَ مِن دُونِ عِرضِه يَفِرْه، ومَن لا يتَّقِ الشَّتمَ يُشتَمِ (٢)

قالَ الزَّوْزنَيُّ: وفَرتُ الشيءَ وفْرةً ووَفْرًا: أكثرتُه، ووفَرْتُه وفورًا، تقولُ: ومَن يَجْعَلْ معروفَه ذابًا عن عِرضِه وفَرَ مَكارِمَه (٣).

الرّاغب: الوَفْرُ: المَالُ^(٤) التامّ. يقال: وفَرْتُ كذا: تَمْمتُه، أَفِرهُ وَفْرًا ووفُورًا وفِرَةً، ووَفَّرْتُه: على التكثير، والوَفْرةُ: الشَّعَرُ الوافر، ومَزادَةٌ وَفْراءُ، وسِقاءٌ أُوفَرُ: لم يَنقُصْ مِن أَديمِها شيءٌ، ورأيتُ فلانًا ذا وَفارة وفِرَةً، أي: تامَّ المروءةِ والعَقْل^(٥).

قُولُه: (والفَزُّ: الخفيف). الرّاغب: قالَ تعالى: ﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ ﴾

⁽۱) «التبيان في إعراب القرآن» (۲: ۸۲۷).

⁽۲) «ديوان زهير»، ص٦.

⁽٣) «شرح المعلقات السبع» ص١٥٠.

⁽٤) سقط لفظ «المال» من (ح).

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص٨٧٧.

من الجَلَبة؛ وهي الصَّياح. والحَيْل: الحَيّالة، ومنه قولُه ﷺ: «يا خَيلَ الله ارْكَبي». والرَّجْل: ﴿وَرَجِلاكَ ﴾، على والرَّجْل: اسمُ جَمع للراجِل، ونظيرُه: الرَّكْب والصَّحْب، وقُرِئ: ﴿وَرَجِلاكَ ﴾، على

[الإسراء: ٦٤] أي: أَزعِجْ، وفَزَّني فلانٌ: أزعَجَني، والفَزُّ: وَلَدُ البِقَرة، سُمِّيَ بِه لِمَا تُصُوِّرَ فيه منَ الخِفّة، كما سُمِّيَ عِجْلًا لِما فيهِ منَ العجَلة (١).

قولُه: (منَ الجَلَبة، وهِيَ الصِّياح). الرّاغب: أَجْلَبْتُ عليه: صِحتُ عليه بقَهْرِ (٢). قولُه: (يا خيلَ الله اركبي) (٣)، النِّهاية: أي: يا أصحابَ خيلِ الله.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿وَرَجِلِكَ ﴾). قرأ حفص: بكسر الجيم، والباقون: بإسكانها (٤) قالَ ابنُ جِنِّي: رَوَيناها عن قُطرُب، عن أبي عبدِ الرِّحن، وقال: الرَّجِلُ: والرِّجالُ، وعليه قراءةُ عِكرِمةَ وقَتادةَ: «رِجالِكَ»، ويقالُ: رَجُلٌ: جمعُ راجِل، [كتاجِر وتَجْرٍ، وهذا عندَ سيبوَيْهِ اسمٌ للجَمْع غيرِ مكسَّر بمنزلة الباقِر (٥).

الرّاغب: الرجُلُ يختَصُّ بالذَّكِرِ منَ النّاس، ويقالُ رجُلَةٌ للمرأةِ إذا كانت متشبّهةً بالرّجُلِ في بعضِ أحوالها، وفلانٌ أرْجَلُ الرّجُلَيْن، واشتُقَ منَ الرّجْلِ رَجِلٌ] (٢) وراجِلٌ للماشي بالرّجْلِ بَيْنَ الرُّجلَةِ، فجَمْعُ الرّاجِلِ رَجّالةٌ ورَجْلٌ نحوَ رَكْب، ورجالٌ نحوَ: للماشي، بالرّجْلِ بَيْنَ الرُّجلَةِ، فجَمْعُ الرّاجِلِ رَجّالةٌ ورَجْلٌ نحوَ رَكْب، ورجالٌ نحوَ قولِه: ركابٍ لجمع الرّاكب، ويقالُ: رَجُلٌ راجِل، أي: قويٌّ على المَشْي، وجمعُه رِجالٌ، نحوَ قولِه: ﴿ وَرَجُلَةٌ أَوْ رُكّبَانًا ﴾ [البقرة: ٢٣٩]، وكذا رَجيلٌ ورَجْلةٌ. والأرجَلُ: الأبيضُ الرّجُل منَ الجرادِ ولزمانِ الإنسان، يقال: كان الفَرَس، والعظيمُ الرّجْلِ، واستُعيرَ الرّجْلُ للقطعةِ منَ الجرادِ ولزمانِ الإنسان، يقال: كان

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص٦٣٥.

⁽٢) المصدر السابق، ص١٩٨.

 ⁽٣) هو جزءٌ من حديثٍ عزاه الزَّيلعيُّ (للناسخ والمنسوخ) للحازمي، وابن سيِّد الناس في «عيون الأثر»،
 وعليه ترجم أبو داود في (السنن) في كتاب الجهاد (٥٤) فقال: باب في النّداءِ عند النّفير: (يا خَيْلَ الله اركبي).
 اركبي». انظر: «تخريج أحاديثِ الكشّاف» (٢: ٧٥٥).

⁽٤) قوله: «قرأ حفص بكسر الجيم، والباقون بإسكانها» سقط من (ح) و(ف).

^{(0) «}المحتسب» (۲:۲۲).

⁽٦) سقط ما بين المعكوفين من (ح).

أَنَّ فَعِلَا بِمَعنى: فاعل، نحو: تَعِب وتاعِب. ومَعناه: وجَمْعِكَ الرَّجِل، وتُضَمُّ جِيمُه أيضًا؛ فيكون مثل: حَدِثٍ وحَدُث، ونَدِس ونَدُس، وأخواتٍ لهما، يقال: رَجُلٌ رَجِل. وقُرِئ: (ورِجَالِك) و(رُجّالِك)، فإنْ قُلت: ما مَعنى استِفزازِ إبليسَ بصَوتِه وإجلابِه بخيلِه ورَجلِه؟ قُلت: هُو كَلامٌ وَرَدَ مَورِدَ النَّمثيل، مُثَلَّتْ حالُه في تَسلُّطِه على مَن يُغوِيه بمِغوارٍ أَوْقَعَ على قَومٍ فصوَّتَ بهم صَوْتًا يَستفِزُهم مِن أماكنِهم ويُقلِقُهم عن يُغوِيه بمِغوارٍ أَوْقَعَ على قَومٍ فصوَّت بهم صَوْتًا يَستفِزُهم مِن أماكنِهم ويُقلِقُهم عن

ذلك على رِجْلِ فلان، كقولِك: على رأسِ فلان، وترَجَّلَ الرجلُ: نزَلَ عن دابِّتِه، وترَجَّلَ النَّهارُ: انحَطَّتِ الشمسُ عن الجِيطان، كأنها ترَجَّلتْ، ورجَّلَ شعرَهُ، كأنهُ أنزَلَهُ إلى حيثُ الرِّجلُ، والمِرْجَلُ: القِدْرُ المنصوب، وأرْجلتُ الفَصيلَ: أرسَلتُه (١) معَ أمِّه، كأنّها جعَلْتَ له بذلكَ رِجْلًا (٢).

قولُه: (حَدُِّث) أي: حَسَنُ الحديث، والنَّدُّسُ: الفَطِن.

قولُه: (ورَدَمورِدَ التمثيل)، وهُو على وجهَيْنِ: أحدُهما: التمثيلُ المَحْضُ بأنْ مُثَّلَتْ حالُ الشَّيطانِ في تسَلُّطِهِ وإغوائهِ مِن غيرِ تصَوَّرِ استفزازِ وصوتٍ وخَيْلٍ ورَجِلٍ بحالةِ مِغْوارِ مقدَّرةِ فيها هذه المذكوراتُ، فاستُعمِلَ في تلك الحالِ ما يُستعمَلُ في هذه، نحوُه قولُه تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ، يَوْمَ ٱلْقِيدَمَةِ وَٱلسَّمَوَاتُ مَطْوِيّنَتُ بِيَعِيدِهِ ﴾ [الزمر: ٦٧].

وثانيهِما: التمثيلُ غيرُ المَحْض، وذلك بأن يُتصوَّرَ له استفزازٌ وصوتٌ ورَجِلٌ وخَيْلٌ (٣) بَجازيٌّ، كما قال (٤): «بدُعاثهِ إلى الشّرّ»، ورَجِلُه: كلُّ راكبٍ وماشٍ من أهلِ العبَث.

قولُه: (بمِغوار). الجَوهريّ: رجلٌ مِغْوارٌ ومُغاوِرٌ، أي: مُقاتِل، وقومٌ مَغاوِيرُ، وخيلٌ مُغيرة.

⁽١) في (ف): «أدخلتُه».

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٤٤٣-٥٤٥.

⁽٣) من قوله: «بحالة مغوار مقدرة فيها» سقط من (ط).

⁽٤) يعني الزمخشري.

مَراكزِهِم، وأجلَبَ عليهم بجُندِه من خَيّالةٍ ورَجّالةٍ حتّى استأصلهم. وقيل: بصَوتِه: بدُعائِه إلى الشَّر. وخَيلَه ورَجْلِه: كلُّ راكبٍ وماشٍ من أهلِ العَيْث. وقيل: يجوزُ أن يكونَ لإبليسَ خَيلٌ ورِجال، وأمّا المشاركةُ في الأموالِ والأولاد: فكُلُّ مَعصِيةٍ يَحمِلُهم عليها في بابهما، كالرِّبا، والمُكاسِب المُحرَّمة، والبَحيرةُ والسّائبة، والإنفاقِ في الفُسوق، والإسْراف، ومَنعِ الزّكاة، والتَّوصُّلِ إلى الأولادِ بالسَّبَ الحرام، ودَعوى وَلدِ بغيرِ سبب، والتَّسميةِ بعبدِ العُزّى وعبدِ الحارث، والتَّهويدِ والتَّنصير، والحملِ على الحِرَفِ سبب، والتَّسميةِ والأعهالِ المُحظُورة، وغَيرِ ذلك. ﴿وَعِدَهُمْ ﴾ المواعيدَ الكاذبة؛ من شَفاعةِ اللَّميمةِ والكَرامةِ على الله بالأنسابِ الشَّريفة، وتسويفِ التَّوبةِ ومَغفِرةِ الذُّنوبِ بدُونِها، والاتَّمالِ على الرَّحة، وشَفاعةِ الرَّسولِ في الكبائر، والحُروجِ من النّارِ بعدَ أن يَصيروا والاتَكالِ على الرَّحة، وشَفاعةِ الرَّسولِ في الكبائر، والحُروجِ من النّارِ بعدَ أن يَصيروا حُمّمًا، وإيثارِ العاجلِ على الآجل. ﴿ إِنَّ عِبَادِى ﴾: يُريدُ الصّالحين ﴿ لَسَ لَكَ عَلَيْهِمْ صُمّاً، وإيثارِ العاجلِ على الآجل. ﴿ إِنَّ عِبَادِى ﴾: يُريدُ الصّالحين ﴿ لَسَ اللّه عَلَيْهِمْ وَولُهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ مَلَى عَبَادِهُ وَعَلَى اللّهُ عَلَى عَادِهُ مَعْوِياً مُضِلّا، داعياً إلى الستعاذةِ منك، ونَحوُ، قولُه: ﴿ إِلّا عِبَادَكُ مِنْهُمُ ٱلللّهُ عَلَى عبادِه مُعْوِياً مُضِلًا، داعياً إلى فإنْ قُلت: كيفَ جازَ أن يأمُرَ اللهُ أبليسَ بأن يتَسلَط على عبادِه مُعْوِياً مُضِلًا، داعياً إلى

قولُه: (وتسويفِ التوبةِ ومغفرةِ الذّنوبِ بدونِها والاتكالِ على الرّحمةِ وشَفاعةِ الرّسولِ ﷺ في الكبائر)، الانتصاف: «وعَدَاللهُ المغفرةَ وعلَّقَها بالمشيئةِ مِن غيرِ توبة، وجعَلَها الزّخشَريُّ مِن وعْدِ الشّيطان، وكذلك جعَلَ وعْدَ الصّادِقِ المصدوق بالشفاعةِ من مواعيدِ الشّيطان، وأقلُّ عقوبتِه في ذلك حِرمائها»(١).

قولُه: (ونحوُه قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ ﴾)، أي: نحوُ قولِه: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلَطَنَنُ وَكَفَى بِرَيِّكَ وَكِيلًا ﴾ [الإسراء: ٦٥].

قولُه: (﴿ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾)؛ لأنّ مَن كفَاهُ مالِكُ اللَّعينِ والقادرُ عليه وكيلًا، لا يكونُ إلّا عبدًا مُكرَمًا مُخلَصًا.

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٧٨).

الشرِّ، صادًّا عن الخير؟ قُلت: هو مِنَ الأوامرِ الواردةِ على سَبيلِ الخِذْلانِ والتَّخْلية، كما قالَ للعُصاة: ﴿أَعْمَلُواْ مَاشِئْتُمْ ﴾ [فصلت: ٤٠].

[﴿ زَبُكُمُ ٱلَّذِى يُزْجِى لَكُمُ ٱلْفُلُكَ فِى ٱلْبَحْرِ لِتَبْنَغُواْ مِن فَضْلِهِ ۚ إِنَّهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿ وَإِذَا مَسَكُمُ ٱلضُّرُ فِ ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّنَكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ آلإنسَنُ كَفُورًا ﴾ ٦٦-٦٧]

﴿ يُرْجِى ﴾: يُجِرِي ويُسيِّر. والضُّرّ: خَوفُ الغَرَق. ﴿ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيّاهُ ﴾: ذَهبَ عن أوهامِكُم وخواطرِكم كلُّ مَن تَدعُونه في حَوادِثكُم إلّا إيّاه وحده، فإنكم لا تَذكُرون سِواه، ولا تَدعُونه في ذلك الوقتِ ولا تَعقِدُون برَحمتِه رجاءَكم، ولا تُعطِرونَ ببالِكُم أَنّ غَيرَه يَقدِرُ على إغائتكم، أو لـم يَهتَدِ لإنقاذِكُم أَحَدٌ غيرُه من سائرِ المَدعُوِّين. ببالِكُم أَن غُيرَه يَقدِرُ على إغائتكم، أو لـم يَهتَدِ لإنقاذِكُم أَحَدٌ غيرُه من سائرِ المَدعُوِّين. ويجوزُ أَن يُراد: ضلَّ مَن تَدعُون من الآلهةِ عن إغاثتكم، ولكنَّ اللهَ وحده هو الذي ترجُونَه وحده، على الاستِثناءِ المُنقطع.

[﴿ أَفَأَمِنتُمْ أَن يَغْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُو وَكِيلًا * أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّبِح بِمَا كَفَرْثُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُواْلَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ-نَبِيعًا ﴾ ٦٨-٦٩]

﴿ أَفَأَمِنتُمْ ﴾: الهمزَةُ للإنكار، والفاءُ للعَطفِ على محذوفِ تَقديرُه: أَنجَوتُم فأمِنتُم، فَحَمَلَكم ذلك على الإعراض؟! فإنْ قُلت: بِمَ انتصَبَ ﴿ جَانِبَ ٱلْبَرِّ ﴾؟ قُلت: بـ ﴿ يَغْسِفَ ﴾ مَفعولًا به، كالأرضِ في قَولِه: ﴿ فَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾ [القصص: ٨١]، و ﴿ بِكُمْ ﴾:

قولُه: (على الاستثناءِ المُنقطع)، أي: على الوَجْهِ الأخير، ويُفهَمُ أنهُ على الأوّلِ والثاني متصل، أمّا على الأوّل فـ «﴿ ضَلَ ﴾ مضَمَّنٌ لمعنى «ذهَبَ»، وفاعلُه الذِّكْر، أي: ذهبَ عن أوهامِكم ذِكرُ كلِّ مَن تَدعونَهُ إلّا ذِكْرُ الله، يدُلُّ عليه قولُه: «لا يَذكُرونَ سِواه»، وعلى الثاني: «ضَلَّ» مُجرى على حقيقتِه، ولذلك قال: أوَلم يهتدِ لإنقاذِكم؟

حال، والمَعنى: أن يخسِفَ جانبَ البَرّ، أي: يَقلِبَه وأنتم عليه. فإنْ قُلت: فها مَعنى فِحْرِ الجانب؟ قُلت: مَعناه: أنّ الجَوانِبَ والجِهاتِ كلَّها في قُدرَتِه سواء، وله في كُلِّ جانبِ بَرَّا كانَ أو بَحرًا سَبَبٌ مُرْصَدٌ مِن أسبابِ الهَلكة، ليسَ جانبُ البَرِّ وحدَه مُحَتصًا بذلك، بل إنْ كانَ الْغَرَقُ في جانبِ البحر، فغي جانبِ البَرِّ ما هو مِثلُه، وهو الحَسْف؛ لأنه تَغييبٌ تحتَ الماء، فالبَرُّ والبحرُ عندَه سِيّان يَقدِرُ لأنه تَغييبٌ تحتَ الماء، فالبَرُّ والبحرُ عندَه سِيّان يَقدِرُ في البَرِّ على نَحوِ ما يَقدِرُ عليه في البحر، فعلى العاقلِ أن يَستَويَ خَوفُه مِن الله في جميع البوانبِ وحيثُ كان، ﴿ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمُ مَاصِبًا ﴾؛ وهي: الرِّيحُ التي تَحصِب، الجوانبِ وحيثُ كان، ﴿ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمُ مَا الْحَصْباءُ يَرجُمُكم بها، فيكونَ أشدَّ عليكم أي به مِن فَوقِكم بريحٍ يُرسِلُها عليكم فيها الحَصباءُ يَرجُمُكم بها، فيكونَ أشدَّ عليكم من الغَرَقِ في البحر. ﴿ وَكِيلًا ﴾: مَن يتَوكَّل بصَرفِ ذلك عنكم. ﴿ أَمُّ أَمِنتُكُم منه من الغَرَقِ في البحر. ﴿ وَكِيلًا ﴾: مَن يتَوكَّل بصَرفِ ذلك عنكم. ﴿ أَمُّ أَمِنتُكُم منه أَنْ يُقوِّي دواعِيكم ويُوفَّر حوائِحكم إلى أن تَرجِعُوا فتَركَبوا البحرَ الذي نجاكُم منه أنْ يُقوِّي دواعِيكم ويُوفَر حوائِحكم إلى أن تَرجِعُوا فتَركَبوا البحرَ الذي نجاكُم منه

قولُه: (فها معنى ذكْرِ الجانب؟)، دلّتِ الفاءُ في السؤالِ على السّبَبيّة، يعني: ذكَرْتَ أنّ ﴿ جَانِبَ ٱلْبَرِ ﴾: مفعولٌ به، ك﴿ اَلْأَرْضَ ﴾ في قولِه: ﴿ فَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾ [القصص: ٨١]، فها معنى زيادةِ الجانبِ في هذه الآية؟ وأجابَ عنه: أنّ الزَّيادةَ دَلَّتْ على أنّ الكلامَ في هذا المقامِ في الجانب، وأنّ جانبي البَرِ والبحرِ سِيّانِ تحتَ قهْرِه وسُلطانِه سبحانَه وتعالى، وذلك أنهم قبطَعوا أنّ الهلاكَ مختصٌّ بجانبِ البحر، وأنّ جانبَ البَرِّ مكانُ الأمْنِ ومَنزِلُ وذلك أنهم قبطَعوا أنّ الهلاكَ مختصٌّ بجانبِ البحر، وأنّ جانبَ البَرِّ مكانُ الأمْنِ ومَنزِلُ الرّفاهيةِ ومَهبِطُ البَطَرِ والأشَر، دَلَّ على ذلك فِعلُهم: ﴿ فَإِذَا رَكِبُواْ فِٱلْقُلْكِ دَعُواْ ٱللّهَ مُغْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَعَمَّ لَهُ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [العنكبوت: ٢٥].

قولُه: (أن يُقوِّيَ دواعيكم ويُوفِّر حَوائجكم)، إعلامٌ بأنّ «أمْ» في قولِه: ﴿ أَرَّ أَمِنتُمْ ﴾ مُنقطِعةٌ، والهمزةُ فيها للإنكارِ والتّوبيخ، ويؤيِّدُه تقديرُه «نَجَوْتُم» بعدَ الهمزة، وعَطفُ ﴿ أَمِنتُمْ ﴾ عليه في القرينةِ الأولى، يعني: هَبُوا آنكم تخلَّصْتُم منَ الغرَقِ في البحر، فكيفَ تتخلَّصونَ منَ الخَسْف، بل كيف تأمّنونَ تتخلَّصونَ منَ الحَسْف، بل كيف تأمّنونَ أَنَّ اللهَ يقوِّي دواعيكم فتورِثَ البُخْلَ الحالعَ والحِرصَ الهالع، فتعودونَ إلى ما نجَوْتُم منهُ فيُغرِقكم به. وفي تذييلِ كلَّ منَ الآيتَيْنِ معنى التَّرَقِي؛ ذُيِّلتِ الأولى بقولِه: ﴿ ثُمَّ لَا يَجَدُوا لَكُونَ فَيُعرِقَكُم به. وفي تذييلِ كلَّ منَ الآيتَيْنِ معنى التَّرَقي، ذُيِّلتِ الأولى بقولِه: ﴿ ثُمَّ لَا يَجَدُوا لَكُونَ

فأعرضتُم، فيَنتَقِمُ منكم بأنْ يُرسِلَ ﴿قَاصِفًا ﴾؛ وهيَ الرِّيحُ التي لها قَصِيف؛ وهوَ الصَّوتُ الشديد، كأنها تتقصَّف، أي: تتكسَّر. وقيل: التي لا تمرُّ بشيء إلّا قَصفَتْه ﴿فَيُغُرِقَكُم ﴾، وقُرِئ بالتاء، أي: الرِّيح، وبالنُّون، وكذلك: ﴿يَغْسِفَ ﴾، و ﴿فَرُسِلَ ﴾، و ﴿فَيُعْرِقَكُم ﴾، قُرِئَت بالياء والنُّون. التَّبيع: المُطالِب، من قولِه تعالى: ﴿فَالْبِنَاعُ المَعْرُونِ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، أي: مُطالَبة. قال الشيّاخ:

كها لاذَ الغَرِيمُ مِنَ التَّبيعِ

وَكِيلًا ﴾، أي: مَن يتوكُّلُ بصر فِ ذلك عنكم؟ والثانيةُ بقولِه: ﴿ثُمَّ لَا تَجِمَدُواْلَكُمْ عَلَيْنَا بِهِـ، نَبِيمًا ﴾ أي: مطالبًا يُطالبُنا بها فعَلْنا درَكًا للثَّارِ؛ لأنّ طلبَ الثَّار بعدَ الهلاكِ والتوكُّلِ قبلَه.

قولُه: (فأعرَضتُم فينتقمُ منكم، بأنْ يُرسِلَ) الفاءُ في «فأعرَضتم» عاطفةٌ عَقَبتْ «نجّاكم» بـ «أعرضتُم»؛ وفي «فينتقم» مؤذِنة بأنّ الفاءَ في قولِه تعالى: ﴿فَيُرْسِلَ ﴾ فصيحةٌ مُقتضيةٌ لتقريرِ «فينتقِم»؛ لأنّ مجرَّدَ إعادتِهم في البحرِ ليسَ موجبًا لإرسالِ ما يُغرِقُهم، بل سببُ ذلك إرادةُ الانتقام منَ الإعراضِ السابِق بواسطة الرِّيح القاصِف.

قولُه: (﴿فَيُغُرِقَكُم ﴾، وقُرِئَ بالتاء): ابنُ كثيرِ وأبو عمْرِو: بالنّون^(١)، والباقونَ: بالياءِ التّحتانيّة، وبالتاءِ: شاذّة، وعلى هذا ﴿نُعِيدُكُمْ ﴾.

قولُه: (كها لاذَ الغَريمُ من التَّبيعِ)(٢)، لاذَ: أي التجَاّ. الأساس: ما وجَدْتُ لي على فلانِ تَبيعًا، أي: مُتابعًا ناصِرًا لي عليه.

⁽۱) وحُجَّتُهما قولُه تعالى بعد ذلك: ﴿ ثُمُّ لَا يَجَدُواْلَكُرُ عَلَيْنَا بِهِ ، نَبِيمًا ﴾ كأنه لمّا أتى الكلامُ عقيبَه بلفظِ الجمع جعلَ ما قَبْلَه على لفظهِ ليأتلِفَ نظامُ الكلامِ على لفظ واحد. وقرأ الباقونَ بالياءِ إخبارًا عن الله وحُجَّتُهم أنّ الكلامَ ابتُدئَ به بالخبرِ عن الله بلفظ التوحيد، فقال: ﴿ رَبُّكُمُ ٱللَّذِى يُرْجِى لَكُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ مَن اللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ مَن اللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ مَن اللهُ اللَّهُ عَلَيْهُ مِن اللهُ عَلَيْهُ مِن اللَّهُ عَلَيْهُ مِن اللهُ عَلَيْهُ مِن اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ مِن اللَّهُ عَلَيْهُ مِن اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلِي عَلَيْهُ عَلِيْهُ عَلِيهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلِيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ ع

⁽٢) البيتُ للشمّاخ الذبياني في «ديوانه»، ص٢٢٧، وصدرُه: تلوذُ ثعالبُ الشرقَيْن مِنها

يُقال: فُلانٌ على فلانٍ تَبيعٌ بحَقِّه، أي: مسَيطِرٌ عليه مُطالِبٌ له بحَقِّه، والمعنى: إنّا نَفعَلُ ما نفعَلُ بهم، ثُمَّ لا تَجِدُ أحدًا يُطالِبُنا بها فعَلْنا؛ انتصارًا منّا ودَركًا للثأر مِن جِهَتِنا، وهذا نَحوُ قولِه: ﴿وَلَا يَعَافُ عُقْبَهَا ﴾ [الشمس: ١٥]. ﴿يِمَا كَفَرْتُمْ ﴾: بكُفرانِكُم النّعمة، يريد: إعراضَهم حينَ نجّاهم.

[﴿ وَلَقَدْ كُرِّمَنَا بَنِيَ ءَادَمَ وَحَمَلَنَاهُمْ فِي ٱلْبَرِ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقَنَاهُم مِّنَ ٱلطَّيِبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ ٧٠]

قيل في تكرمةِ ابنِ آدم: كرَّمَه اللهُ بالعَقل، والنَّطق، والتَّمييز، والحَطّ، والصُّورةِ الحَسنة، والقامةِ المُعتَدِلة، وتَدبيرِ أمرِ المَعاشِ والمَعاد. وقيل: بتَسليطهم على ما في الأرض وتسخِيره لهم. وقيل: كُلُّ شَيءٍ يأكلُ بِفيهِ إلّا ابنُ آدم. وعنِ الرَّشيد: أنه أَحضَرَ طَعامًا فدَعا بالمَلاعِق وعنده أبو يُوسف، فقالَ له: جاء في تفسيرِ جدِّكَ ابنِ عبّاس: قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي ءَادَمَ ﴾: جَعَلْنا لهم أصابع يأكُلُونَ بها، فأُحضِرَتِ الملاعِقُ فردًها وأكلَ بأصابعِه. ﴿عَلَى حَيْيرِ مِّتَنْ خَلَقْنَا ﴾: هو ما سِوى الملائكةِ صلواتُ الله عليهم، وحَسبُ بَني آدَمَ تَفضيلًا أن تُرفَعَ عليهم الملائكةُ وهُم هم، ومَنزِلتُهم عندَ الله عليهم، وحَسبُ بَني آدَمَ تَفضيلًا أن تُرفَعَ عليهم الملائكةُ وهُم هم، ومَنزِلتُهم عندَ الله

قولُه: (وهذا نحوُ قولِه: ﴿ وَلَا يَخَافُ عُقْبُهَا ﴾ [الشمس: ١٥])، أي: لا يخافُ الله عاقبتَها وتَبِعتَها، كما يخافُ كلُّ معاقبِ منَ المُلوك فيُبقيَ بعضَ الإبقاء.

قولُه: (وحَسْبُ بني آدمَ تفضيلًا)، يعني: دَلَّ قولُه تعالى ﴿وَلَقَدْكُرَّمْنَا بَنِيَ ءَادَمَ ﴾ على كرامتِهم، ويَكفيهِم مِن هذه الكرامةِ أنْ يكونوا دونَ الملائكةِ فيها ونازِلينَ عن منزلةِ الذين همُ المشهورونَ الكامِلونَ وبقُربٍ منَ الله معروفون، أو يكونوا مفضَّلينَ على غيرهم، كها تقولُ: يَكفيكَ منَ الشَّرَفِ أن تكونَ ثانيَ الأميرِ في المنزلة.

قولُه: (وهُم هُم)، وقولُه: «ومنزِلتُهم منزِلتُهم»، مِثلُ قولِ أبي النّجم:

مَنزِلتُهم. والعَجبُ من المُجبِرة كيف عَكَسُوا في كُلِّ شيءٍ وكابَروا، حتى جسَّرتهم عادةُ المكابَرةِ على العَظيمةِ التي هي تفضيلُ الإنسانِ على المَلك، وذلكَ بعدما سَمِعُوا تفخيمَ الله أمرَهُم وتكثيرَه معَ التَّعظيمِ ذكرَهم، وعَلِمُوا أينَ أسكنَهم، وأنّى قَرَّبَهم، وكيفَ نَزِّهُم من أنبيائِه منزلةَ أنبيائِه من أُمُهِم، ثُمَّ جرَّهم فَرطُ التعَصُّبِ عليهم إلى أن

أنا أبو النَّجمِ وشِعري شِعري(١)

أي: أنا ذلك المشهورُ الموصوفُ بالكمال، وشِعري هُو الموصوفُ المشهورُ بالبلاغة.

قولُه: (وتكثيرَهُ معَ التعظيم ذِكْرَهم)، أي: تكثيرَ الله ذِكرَهم معَ التعظيم في كتابِه، «معَ التعظيم» حالٌ منَ الفاعلِ والمفعول.

قالَ صاحبُ «التقريب»: ولقد تشنّعَ هاهنا حتّى أفحَش، فالقَوْلُ بتفضيلِ المَلَكِ أحدُ قَوْلَيْ أهلِ السُّنة، ومذهبُ ابنِ عبّاس واختيارُ الزجّاج (٢)، وأيضًا غايتُه التمسُّكُ بالمفهوم، وهُو أن تخصيصَ الكثير يدلُّ على أنّ القليلَ يضاد (٣) ذلك، واختلف في كونه حجة على أي حنيفة رضي الله عنه يقول بالمفهوم (٤)، ثم المفهوم إنها يدلُّ على أنه ليس مُفضَّلًا على القليل (٥)، ولا يَلزَمُ منهُ مذهبُه، وهُو تفضيلُ القليل، فقد يَستويان، ثُمّ ليُحتملُ أنْ يُرادَ به المفهوم وعلى المخلوقين، فيكونُ بنو آدمَ أفضَلَ بنهم، وعلى الجملةِ فذلك التشنيعُ شنيع (١).

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) انظر بحث هذه المسألة في «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١: ٢٩٢) ففيه بحثٌ نافعٌ محرَّر.

⁽٣) في (ط): «بصدد»، ولعل الصواب ما أثبتنا.

⁽٤) كذا في (ط)، وفي العبارة خلل، ولعله سقطت منها كلمة أو جملة، مثل: «فكيف يقول بالمفهوم» أو نحو ذلك، والله أعلم.

⁽٥) من قوله: "يضاد ذلك، واختلف في كونه حجة" إلى هنا، سقط من (ف)، وكذا من (ط) كما سيأتي التنبيه إليه.

⁽٦) من قوله: «قال صاحب التقريب» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

لفَّقُوا أقوالًا وأخبارًا؛ منها: قالتِ الملائكة: ربَّنا إنَّك أعطَيتَ بَني آدمَ الدُّنيا يأكُلُونَ منها ويتَمتَّعُونَ ولم تُعطِنا ذلك، فأعطِناهُ في الآخرة، فقال: وعِزَّتي وجَلالي، لا أجعَلُ ذُرَيَّةَ مَن خَلقتُ بيَديَّ كَمَن قُلت له: كُن، فكان. ورَوَوا عن أبي هُرَيرة: أنه قال: لَـمُؤمِنٌ أكرَمُ على الله مِنَ الملائكةِ الذينَ عندَه. ومن ارتكابِهم: أنهم فَسَّروا «كثيرًا» بمَعنى: «جميع» في هذه الآية،

قولُه: (ربَّنا إنّك أعطَيْتَ بني آدمَ الدُّنيا يأكُلُونَ منها ويتمتَّعونَ) الحديث، نحوُه رواهُ عُيي السُّنةِ في «المصابيح» (١)، وفي «المعالم» (٢): ورَوى شيخي في «المعتمد»، والبَيهقيُّ في «شُعب الإيهان» (٣)، عن جابرِ أنّ النبيَّ ﷺ قال: «لمّا خلقَ اللهُ آدمَ وذرَّيتَه قالتِ الملائكةُ: يا ربِّ، خلقتَهم يأكلونَ ويشرَبونَ ويَنكِحونَ ويَركَبون، فاجعَلْ لهمُ الدُّنيا ولنا الآخِرةَ. قالَ اللهُ تعالى: لا أَجعَلُ مَن خَلقتُه بيَدي ونفَخْتُ فيه مِن رُوحي كمَن قلتُ له: كنْ، فكان» (١٤). وأمّا الحديثُ الآخَرُ فقد رَواهُ ابنُ ماجه، عن أبي هُرَيرةَ، يقولُ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «المؤمنُ أكرَمُ على الله مِن بعضِ ملائكتِه» (٥٠).

قُولُه: (فَسَّرُوا «كثيرًا» بمعنى: جميع) قالَ مُحيي السُّنَّة: وظاهرُ الآيةِ أَنهُ فضَّلَهم على

⁽١) «مصابيح السنّة» للبغويّ (٤: ٣١).

⁽۲) «معالم التنزيل» (٥: ١٠٩).

 ⁽٣) «شعب الإيمان» (١٤٧) وقال: في ثبوتِه نظر، ومَن قال في الملائكة: هم قبيلان أشْبَه أن يقولَ في هذا:
 أرادَ القَبيلَ الذين كان منهم إبليس دون الملاِ الأعلى، وهمُ الأشرافُ والعُظهاء، والله تعالى أعلم.

⁽٤) وأخرجهُ الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٤٧٨)، وفي «المعجم الأوسط» (٦١٧٣) من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص، وذكره الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (١: ٩٧) وقال: رواه الطبرانيُّ في «الكبير» و «الأوسط»، وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي وهو كذّابٌ متروكٌ، وفي سندِ «الأوسط» طلحةُ بن زيد، وهو كذّابٌ أيضًا.

⁽٥) أخرجهُ ابن ماجه (٣٩٤٧)، وضعّفه البوصيريُّ في «زوائد ابن ماجه» (٣: ٢٢٧) وأعلَّه بأبي المُهَزَّم، يزيد بن سفيان، ضعيف الحديث.

وأخرجه البيهةيُّ في «شعب الإيهان» (١٥٠) موقوفًا على أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه وقال: كذا رواهُ أبو المُهزَّم عن أبي هُرَيرةَ موقوفًا، وأبو المهزَّم متروك. ولتهامِ الفائدةِ انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعيّ (٢: ٢٧٨).

وخُذِلُوا حتّى سُلِبوا الذَّوقَ.

قولُه: (سُلِبوا الذَّوق)، أرادَ بالذَّوق: ما تجدُه نفْسُ الفَطِن الذّكيّ منَ التفاوتِ بينَ اللّفظَين، ووَضْعِ جَميعٍ موضعَ كثير، فإنّ هذا التركيبَ مِن بابِ تعليق الحُّكم بإحدى صِفتَي الذّاتِ (٣) للدِّلالةِ على نَفْيِ الحُكم عمَّ عدَاه، ومعناه: أنهُ حصَلَ في المخلوقاتِ ما لا يكونُ الإنسانُ أفضَلَ منه، وهمُ الملائكةُ، وهذا تقديرُ الإمام (٤)، وإلاّ فأيُّ فائدةٍ في العُدولِ مِن لفظِ الكلِّ والجميع إليه؟

ونحوُه ما رُويَ عن أبي عُبَيدة (٥) _ وهُو من علماءِ العربيّة _ أنه قالَ في مثلِ قولِهم: الميّتُ الليّهوديُّ لا يُبصِرُ، أنهُ يتبادَرُ منه إلى الفَهْمِ أنّ الميّتَ المسلمَ يُبصِر، ولذلك يتعجَّبُ ويضحَكُ منهُ كلُّ أحد، وإلّا لم يكنْ لذلك الضَّحِك والتعجُّبِ (٢) وجه.

ولعلّ إحالتَه إلى الذّوقِ تعريضٌ بأصحابِه الذين منَعوا القولَ بالمفهوم، فنقولُ: الظاهرُ أَنّ المفضَّلَ عليه كثيرٌ، و ﴿ مِّمَّنَ خَلَقْنَا ﴾: بيانٌ له، وفي الحقيقةِ بالعكسِ على ما سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿ كَأَنَّمَا أُغْشِيتُ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِنَ ٱلنَّتِلِ مُظْلِمًا ﴾ [يونس: ٢٧]، قال: عاملُ ﴿ مُظْلِمًا ﴾

⁽۱) "معالم التنزيل" (٥: ١٠٨) ثمّ قال: "والأوْلى أن يُقال: عوامُّ المؤمنين أَفْضَلُ من عوامٌ الملائكة، وخواصُّ المؤمنين أَفضَلُ من خواصٌ الملائكة. قالَ اللهُ تعالى: ﴿ إِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّللِحَتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْمَرْيَةِ ﴾ [البيّنة: ٧].

⁽٢) انظر: (٧: ٥٨٥).

⁽٣) في (ح): «الصفتين للذات».

⁽٤) في «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٢).

⁽٥) مَعمَر بن المثنّى، سبقتْ ترجمتُه.

⁽٦) سقط لفظ: «والتعجّب» من (ح).

﴿ أُغْشِيَتَ ﴾ مِن قِبَلِ أَنَّ ﴿ مِنَ ٱلَّيلِ ﴾: صفةٌ لقولِه: ﴿ قِطَعًا ﴾، فكانَ إفضاؤه إلى الموصوفِ كإفضائه إلى الصِّفةِ (١).

وحقّقه شيخي المغفور [له] أمينُ الدِّينِ الشَّرْفَشاهيُّ بأنْ قال: إنّ نسبة ﴿ أُغَشِيتَ ﴾ إلى ﴿ وَطَعًا ﴾ إنّما هي باعتبارِ ذاتِها المُبهَمة المفسَّرةِ باللّيل، لا باعتبارِ مفهوم القِطَع في نفْسِها، وإنّما ذُكِرَتْ لبيانِ مقدارِ ما أُغشِيتْ به، وهُو اللّيل، كما إذا قيل: اشتَريتُ أرطالًا منَ الزَّيت، فإنّ المُسترى الزيتُ، والأرطالُ مبيّنةٌ لمقدارِ ما اشتَرى، وهاهُنا المفضَّلُ عليه ممّن ﴿ خَلَقْنَا ﴾ و حَرَيْدٍ ﴾ مُبيِّنٌ لمقدارِ كميّية، وعليه قولُك: رأيتُ أسدًا منكَ، على التجريدِ، فإنّ المرئيَّ والمخاطَب، والأسدُ: لبيانِ كيفيّةِ حالِ المرئيِّ منَ الجُرأةِ والشّجاعة، ولا شكَّ أن ﴿ مِتَنَ خَلَقْنَا ﴾ متناوِلٌ لمن يَعقِلُ من المخلوقات، وهُو مُنحصِرٌ في الملائكةِ والثّقَلَيْن، وخرَجَ منهُ بَنو آدَمَ؛ لأنّ الشيءَ لا يُفضلُ على نفسِه، فيبقَى الملائكةُ والجِنُّ.

فظَهَرَ أَنَّ فائدةَ استجلابِ الوَصْف ليسَ إلَّا لبيانِ كميَّةِ المفضَّل عليه الذي يَقتضيه مقامُ المدحِ للمُفَضَّل، فلا يُحمَلُ على المفهوم، نحوِ: "في سائمةِ الغنَم زكاةٌ" (٢)، إذْ لا فائدةَ فيه للوَصْفِ سِوى التخصيص.

وأمّا كونُ المقامِ مقامَ مَدْحِ فإنّ الآية أُخرِجتْ مُحْرِجَ القَسيمةِ، وكرَّرَ فيها ما يُنبِئُ عن غايةِ المَدْحِ مِن ذَكْرِ الكرامةِ والتفضيلِ وتسخيرِ الأشياءِ على سبيل الترَقّي، كأنهُ قيل: ﴿ وَلَقَدْ كَرَمْنَا بَنِي َ اَدَمَ ﴾ بكرامةِ أبيهم، ثُمّ سخَّرنا لهم الأشياءَ ﴿ وَرَزَقَنَاهُم مِّ الطَّيِبَاتِ ﴾، ثُمّ فضَّلناهُم تفضيلًا أيَّ تفضيلٍ، ولهذا عقَّبَ بها قولَه: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَتِكِكَةِ ٱسْجُدُوا ﴾، وهُو لبيانِ كرامةِ أبيهِم، بجَعْلِ سُجودِ الملائكةِ المقرَّبينَ بعدَ ذَكْرِهم فيه ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ [البقرة: ٣٠]، ومِن ثَمّ طُرِدَ اللعينُ حيثُ قاسَ الفَضْلَ بالعقلِ وامتنَعَ عنِ السّجودِ

⁽١) انظر: «الكشاف» (٧: ٤٧٣).

⁽٢) هذا مستفادٌ من حديثٍ مرفوعٍ ثابتٍ في «صحيح البخاريّ» (١٤٥٤)، و«سنن أبي داود» (١٥٦٧) وغيرهما من حديثِ أنسِ رضيّ اللهُ عنه.

الذي يدُلُّ على فضلِه وكرامتِه، وما توسَّطتْ بينَهما منَ الآياتِ كالاستطرادِ والاعتراضِ يدُلُّ عليه الاتّفاقُ بينَ قولِه: ﴿وَمَمَلْنَاهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّكَ ٱلطَّيِبَاتِ ﴾، وقولُه: ﴿ رَبُّكُمُ ٱلَذِى يُرْجِى لَكُمُ ٱلفُلُكَ فِي ٱلْبَحْرِ لِتَبْنَغُواْ مِن فَضْلِهِ * ﴾ [الإسراء: ٦٦] كما بيَّنَ هذه الكرامة والكرامة والكرامة والكرامة والكرامة السُّجود. ويَعْضُدُه الحديثُ المُرْويُّ عن جابرِ كما مَرِّ.

هذا على أن يكونَ ﴿ مِن ﴾ بيانًا، وإذا جُعِلَ تبعيضًا كان ﴿ مِّمَنْ خَلَقْنَا ﴾ : بدَلًا، أي : فضّلناهُم على بعضِ المخلوقين، وذِكرُ البعضِ في هذا المقامِ يدُلُّ على تعظيمِ المُفَضَّلِ عليه، كما سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَنتِ ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، وأيُّ مَدْح لبني آدمَ وإثباتِ للفَصْلِ والكرامةِ بالجُملةِ القسَميّة، إذْ جُعِلوا مفَضَّلينَ على الشّياطينِ والجنِّ ؟ على أنّ صفة الكثرة، إذا جُعِلت مخصَّصةً لإخراجِ البعض، كانت بالملائكةِ أوْلى منَ الجِنِّ والشياطين؛ لأنّهم همُ الموصوفونَ بالكثرة، وإليه يَنظُرُ قولُ صاحبِ «التقريب».

ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَن يُرادَبِ ﴿ كَثِيرِ مِّمَّنْ خَلَقْنَا ﴾: الملائكة، إذْ هم كثيرٌ منَ العُقَلاء المخلوقين. رَوَينا عن التِّرِمِذيِّ، عن أبي ذَرِّ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إنّي أرى ما لا تَروْن، وأسمَعُ ما لا تسمعون، أطَّتِ السهاءُ وحُقَّ لها أَن تَبْطَ، ما فيها مَوضعُ أربع أصابعَ إلّا وملَكُ واضعٌ جبهتَه لله ساجدًا » (١)، الحديث.

وذكرَ شيخُنا شيخُ الإسلام في كتابِ «الرّشف»(٢)، أنهُ ورَدَ أنّ البيتَ المعمورَ يَطوفُ به كلّ يومِ سبعونَ (٣) ألفًا لا يَعودونَ إليه إلى يومِ القيامة (٤). ووَرَدَ أنّ كلّ قَطْرَةٍ تنزِلُ منَ

⁽۱) أخرجه الترمذيّ (۲۳۱۲)، وابن ماجه (۱۹۰)، والبزّارُ في «المسند» (۳۰۲۶)، والطحاويّ في «شرح مشكل الآثار» (۱۱۳۵)، وغيرهم، وهو حديثٌ حسَنٌ لغيره، وانظر تمامَ تخريجِه وتنقيدِه في «مسند الإمام أحمد» (۲۱۵۱۲).

⁽٢) يعني كتاب «كشف الفضائح اليونانيّة ورَشْف النصائح الإيهانيّة» للشهاب السُّهُرَوَرْديّ، سبقَ التعريفُ به.

⁽٣) في (ح): سبعين، وهو خطأ.

⁽٤) انظر: «كشف الفضائح اليونانية»، ص١٧٩. والحديثُ المذكور هو جزءٌ من حديثِ المعراج الطويل، أخرجه البخاريّ (٣٨٨٧)، ومسلم (١٦٢) (٢٥٩) من حديثِ أنسِ رضيّ اللهُ عنه.

فلم يُحِسُّوا ببَشاعةِ قَولِهِم: وفضَّلْناهُم على جَميع مِن خَلَقْنا، على أنَّ مَعنى قَولِهِم: «عَلى جَمِيع مِن خَلَقْنا، على أنَّ مَعنى قَولِهِم: «عَلى جَمِيع مِمَّن خَلَقْنا» أشجى لحُلوقِهم وأقْذى لعُيونِهم، ولكنّهم لا يَشعُرون، فانظُرْ إلى تحصُّلِهم وتشَبُّثِهم بالتأويلاتِ البَعيدةِ في عَداوةِ الملاِّ الأعلى، كأنَّ جِبريلَ عليه السَّلامُ عاظَهُم حينَ أهلكَ مَدائنَ قَومِ لوط، فتِلكَ السَّخيمةُ لا تَنحَلُّ عن قلوبهم.

السَّحابِ إلى الأرضِ يَصحَبُها ثلاثةُ أملاك^(١)، فظَهَرَ أَنْ ليسَ المرادُ مِن قولِنا: «فُضَّلوا على الجميع»، أنهُ وضعَ «الكثيرَ» موضعَ «الجميع» في التلاوةِ ليَلزَمَ البَشاعةُ التي ذكرَها، بل الجميعُ لازمُ المعنى.

وأمّا قولُه: (أشْجى لُحلوقِهم)(٢) فلعَلَّ مرادَه أنهم إنّها فَرّوا مِن دلالةِ المفهومِ وفسَّروا «الكثيرَ» بــ«الجميعِ» لئلّا يَلزَمَ فَضْلُ الملائكةِ عليهم، لكنْ لزِمَهم مِن هذا ما هو أفظعُ منه، وهُو فضلُ الحدّادينَ والحيّاكين، بل الكافِرينَ، على النفوسِ الطاهرةِ الزّكيّة.

وأُجيبَ عنه: أنهُ كما لا يلزَمُ مِن قولِنا: "الرّجالُ أفضَلُ منَ النِّساءِ" فضْلُ كلِّ فَرْدٍ على كلِّ فرد، كذلك لا يَلزَمُ ذلك. وفي حديثِ أبي هُرَيرة: "المؤمنُ أكرَمُ على الله مِن بعضِ الملائكة" (٣)، إشارة إلى تفضيلِ الآية، وحديثِ جابر، وهُو ما قيلَ: خوَاصُّ الإنسانِ مِثلَ الأنبياءِ أفضَلُ مِن خَواصِّهِم (٤)، وبعضُ عوامِّ الإنسانِ منَ المؤمنين (٥) أفضَلُ مِن عوَامِّهِم، واللهُ أعلَم.

قُولُه: (السَّخيمة)، أي: الضَّغينة والمَوْجِدة في النَّفْس. قالَهُ الجَوهريُّ.

⁽١) وزادَ السّهروردي فقال: «ملك يصونهَا أن تمتزجَ بغيرها، وملك يؤديها إلى الأرضِ التي قُدُّرَ لها، وملك يجعلها غذاءَ النبات الذي قُدُّرَ لها» انتهى من «كشف الفضائح اليونانيّة»، ص١٧٩.

⁽٢) والشجا: هو كلُّ ما اعترضَ الحَلْقَ مِن عَظْمِ وغيره.

⁽٣) سبق تخريجه.

⁽٤) يعني الملائكة عليهم السلام.

⁽٥) قوله: «من المؤمنين» سقط من (ح).

[﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلِّ أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمٌّ فَمَنْ أُوتِى كِتَابَهُ، بِيَمِينِهِ، فَأُولَتِهِكَ يَقْرَهُ ونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ [٧]

قُرِئ: ﴿ نَدْعُوا ﴾ ، بالياءِ والنّون، و: (يُدعَى كُلُّ أناسٍ) على البناءِ للمَفعول، وقَرأُ الحسَن: (يُدْعَوْ كُلُّ أناسٍ) على قلبِ الألفِ واوّا في لُغةِ مَن يَقول: أفعو، والظّرفُ نَصبٌ بإضهار: اذكر. ويجوزُ أن يُقال: إنّها عَلامةُ الجَمْع، كما في ﴿ وَأَسَرُّوا ٱلنَّجُوى ٱلّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [الانبياء: ٣]، والرَّفعُ مُقدَّرٌ كما في ﴿ يُدْعَنَ ﴾ [الصّف: ٧]، ولم يُؤتَ بالنُّون؛ قلّة مُبالاةٍ بها؛ لأنّها غيرُ ضَمير، ليسَت إلّا عَلامة. ﴿ يَإِمَنهِمْ ﴾ : بمَن ائتمُّوا به من نَبيّ، أو مُقدَّمٍ في الدِّين، أو كتاب، أو دِيْن، فيقال: يا أثباعَ فُلان، يا أهلَ دِينِ كذا وكتابِ كذا. وقيل: بكتابِ أعلهم، فيقال: يا أصحابَ كتابِ الخير، ويا أصحابَ كتابِ الشَّر. وفي قراءةِ الحسَن: (بكِتابهم). ومن بِدَع التَّفاسير: أنّ «الإمام» جمعُ «أمّ»، وأنّ الناسَ يُدعونَ ومَا القِيامةِ بأمّهاتِم، وأنّ الخِكمة في الدُّعاءِ بالأُمّهاتِ دونَ الآباءِ رِعايةُ حقّ عيسى يومَ القِيامةِ بأمّهاتِم، وأنّ الحِكمة في الدُّعاءِ بالأُمّهاتِ دونَ الآباءِ رِعايةُ حقّ عيسى

قُولُه: (قُرِئَ: ﴿نَدْعُواْ ﴾، بالياءِ والنون) بالنُّونِ: السبعةُ، وبالياءِ: شاذٌّ (١).

قولُه: (وقَرَأَ الحسنُ: «يُدْعُو»)، أي: بضم الياءِ وفَتْح العَيْن، قال ابنُ جِنّي: هذا على لغةِ مَن أبدَلَ الألِفَ في الوَصْلِ واوًا، نحوَ: «أفعَوْ» و«حُبْلُوْ»، ذكرَ ذلك سيبَويْه، وأكثرُ هذا القلبِ إنّها هُو في الوَقْف؛ لأنّ الوَقْفَ مِن مواضع التغيير، وهُو أيضًا في الوصل محكيٌّ على حالِه في الوَقْف. ومنهُم مَن يُبدِهُا ياء (٢).

قولُه: (ولم يُؤتَ بالنُّون؛ قِلَةَ مُبالاةٍ بها، لأنّها غيرُ ضمير). قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظَرٌ، لأنّها علامةُ الرَّفْع، ولا موجبَ لحَذْفِها.

قولُه: (ومِن بدَع التفاسيرِ: أنّ «الإمامَ» جمعُ «أُمَّ»)، رَوى مُحيي السُّنّة، عن محمّدِ بن كعْبِ ﴿ إِمَامِهِمْ ﴾: الإمامُ: جمعُ أمّ، كخُفّ وخِفافٍ، وفيهِ ثلاثةُ أُوجُه منَ الحِكمةِ، أحدُها:

⁽١) وممّن قرأ بالشاذّ: قتادةً والحسن والسجستاني. انظر: «مختصر شواذّ القراءات» لابن خالويه، ص٧٧.

⁽Y) «المحتسب» (Y: YY).

عليه السَّلام، وإظهارُ شَرَفِ الحَسَنِ والحُسَين، وأن لا يفتَضَحَ أولادُ الزِّني. وليتَ شِعري أَيُّها أبدَع؟ أصِحَةُ لَفظِه أَمْ بَهاءُ حِكمَتِه؟ ﴿ فَمَنْ أُوتِي ﴾ من هؤلاءِ المدعوِّين شِعري أَيُّها أبدَع؟ أصِحَةُ لَفظِه أَمْ بَهاءُ حِكمَتِه؟ ﴿ فَمَنْ أُوتِي ﴾ من هؤلاءِ المدعوِّين فِحكَتَبَهُم عَلى: أولئك؛ لأنّ «مَن أوتي» في معنى الجَمع. فإنْ قُلت: لم خُصَّ أصحابُ اليَمينِ بقِراءةِ كتابِهم؟ كأنّ أصحابَ الشّهالِ لا يقرؤونَ كتابَهم! قُلت: بلى، ولكن إذا اطلَّعُوا على ما في كتابِهم، أخذَهم ما يأخُذُ المُطالَبَ بالنِّداءِ على جِناياته، والاعترافِ بمَساوِيه، أمامَ التَّنكيلِ به والانتقامِ منه، مِنَ الحَياءِ والخَجَلِ والانْخِزال، وحُبسةِ اللِّسان، والتَّتَعتُع، والعَجزِ عن إقامةِ حُروفِ الكلام، والذَّهابِ عن تَسْويةِ القَول؛ فكأنّ قِراءَتَهم كَلا قِراءة، وأمّا أصحابُ عُروفِ الكلام، والذَّهابِ عن تَسْويةِ القَول؛ فكأنّ قِراءَتَهم كَلا قِراءة، وأمّا أصحابُ

لأَجْلِ عيسَى عليه السلامُ، والثاني: لشَرَفِ الحسَنِ والحُسَين، والثالثُ: لئلّا يُفتضَحَ أولادُ الزِّني (١).

الانتصاف: وأمّا بِدع لفظِهِ^(٢)، فإنّ جمعَ الأُمِّ المعروفُ: أُمَّهاتٌ، وأمّا رعايةُ عيسى بذِكْرِ أُمَّهاتِ الحٰلاثق لذِكرِ أمَّه، فيُوهِمَ أنّ خلْقَ عيسى مِن غيرِ أبِ غَضٌّ مِن مَنصِبِه، وهُو عكسُ الحقيقة، بل ذلك ذِكْرٌ له وشرَف^(٣).

قولُه: (ما يَأْخُذُ المُطالَبَ)، وهُو بفَتح اللام، وفاعلُ «يَأْخُذُ» ضميرٌ يرجعُ إلى «ما»، وسمن في «من الحياء» بيانُ «ما» الثانيةُ، والباءُ في «بالنّداءِ» سببيّةٌ متعلّقةٌ بـ «يأخُذ»، و «أمامَ التنكيل» ظَرْفُ «يأخُذُ»، المعنى: يأخُذُهم الخجَلُ والانخزالُ وحُبْسة اللِّسانِ (٤) أخْذًا مثلَ أخذِ مَن طولِبَ بجناياتِه ومَساوته وأوقف بينَ يديّ جَبّارٍ منَ الجبابِرة، فيأخذُه الحياءُ والحَبْسُةُ بسببِ النّداءِ على جناياتِه، وبسببِ اعترافِه بمساوته، والحالُ أنهُ مشاهِدٌ لتهيُّؤ أسباب نكالِه وهَلاكِه.

⁽۱) «معالم التنزيل» (٥: ١١٠).

⁽٢) عبارة ابن المُنيرّ في «الانتصاف»: «ولقد استبدَعَ بدَعًا لَفْظًا ومعنى».

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٨٢).

⁽٤) في النسخة (ح) و(ط): والحُبْسة دون قوله: «اللسان».

اليَمينِ فأمرُهُم على عكسِ ذلك، لا جَرَمَ أُنّهم يَقرَؤُونَ كتابَهم أحسَنَ قِراءةٍ وأبينَها، ولا يَقنَعُونَ بقِراءَتِهم وحدَهم حتّى يقولَ القارِئُ لأهلِ المَحْشَر: ﴿ هَآوُمُ اَقْرَمُوا كِنَئِيمَ ﴾ [الحاقة: ١٩]. ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾: ولا يُنقَصُونَ من ثَوابِهم أدنى شَيء، كقولِه: ﴿ وَلَا يُنقَصُونَ مَن ثَوابِهم أدنى شَيء، كقولِه: ﴿ وَلَا يُنقَلُمُونَ شَيْعًا ﴾ [طه: ١١٢].

[﴿ وَمَن كَانَ فِي هَاذِهِ وَأَعْمَىٰ فَهُو فِ ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ ٧٦]

مَعناه: ومَن كانَ في الدُّنيا أعمى، فهُو في الآخِرةِ أعمى كذلك، ﴿وَأَضَلُسَبِيلا﴾ مِنَ الأعمى. والأعمى مُستعارٌ ممّن لا يُدرِكُ المُبصَرات؛ لفَسادِ حاسَّتِه، لـمَن لا يُمتدي إلى طَريقِ النَّجاة، أمّا في الدُّنيا فلِفقدِ النَّظَر، وأمّا في الآخرة؛ فلأنه لا ينفَعُه الاهتِداءُ إليه، وقد جوَّزُوا أنْ يكونَ الثاني بمَعنى: التَّفْضيل، ومِن ثَمّ قَرأ أبو عَمرٍو الأوّلَ مُمالًا، والثاني مُفخَمًا؛ لأنّ أفعَلَ التفضيلِ تمامُه بـ «مَن»، فكانت ألِفُه في حُكمِ

قولُه: (ولا يُنقصونَ مِن ثوابِهم أدنَى شيء)، الرّاغبُ: الفَتيلُ: المفتولُ، وسُمِّيَ ما يكونُ في شِقِّ النَّواةِ فَتيلًا لكونِه على هيئته، وقيل هُو ما تَفتِلُه بين أصابعِك من خَيْطٍ أو وسَخ (١)، ويُضرَبُ به المَثَلُ في الشيءِ الحقير (٢).

قولُه: (ومِن ثَمَّ قرَأَ أبو عَمْرٍو الأوّلَ مُمالًا، والثانيَ مُفخَّمًا)، قالَ الزجّاجُ: ﴿فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ آعَمَىٰ﴾ وهذا مِن عمى القلب، أي: هُو في الآخِرةِ أشدُّ عمَى^(٣).

وقالَ أبو عليٌّ في «الحُجّة»(٤): وأمّا قراءةُ أبي عمرو: ﴿أَعْمَىٰ﴾ الأوّلَ تمُالًا والثانيَ مَفَخَّهَا، فإنّه يُجُوّزُ أن لا يجعَلَ الثانيَ عبارةً عن العُيوبِ(٥) في الجارِحة، ولكنّه جعَلَه من

⁽١) من قوله: «لكونه على هيئته» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٦٢٣.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٥٣).

⁽٤) «الحُجّة للقرّاءِ السبعة» (٣: ٦٦).

⁽٥) في «الحُجّة»: «العوار» وهو جيّدٌ مُتَّجه.

الواقعةِ في وسَطِ الكلام، كقَولِك: أعمالُكم، وأمّا الأوّلُ فلَمْ يتعلَّق به شَيىء؛ فكانَت أَلِفُه واقعةً في الطَّرَفِ مُعرَّضةً للإمالة.

[﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِنَفْتَرِي عَلَيْنَا غَيْرَةٌ, وَإِذَا

بابِ: أَبْلَهُ (١) مِن فُلان، فجازَ أَن يكونَ فيه: أفعَل مِن كذا، وإِن لَمْ يُجزُ أَن يُقالَ ذلك في المُصابِ ببَصَرِه، فإذا جعَلَهُ كذلك لم يقَع الألِفُ في آخِرِ الكلمة؛ لأنّ آخرَها هُو مِن كذا، وإنّها تحسُنُ الإمالةُ في الأواخِر، وقد حُذِف من أفعَلَ الذي هُو للتفضيل، الجارُّ والمجرور، وهُما مرادانِ في المعنى معَ الحَذْفِ، كقولِه تعالى: ﴿ يَعْلَمُ ٱلبِّرَ وَأَخْفَى ﴾ [طه: ٧]، أي: أخفى من السَّرِّ، كذلك قولُه: ﴿ أَعْمَى ﴾ أي: أعمى منهُ في الدُّنيا، ومعنى العَمى في الآخِرة: أنهُ لا يَهتدي إلى طريقِ الثّواب، ويؤكّدُ لك ظاهرُ ما عُطِف عليه مِن قولِه: ﴿ وَأَضَلُ سَبِيلًا ﴾ ، فكما أنّ هذا لا يكونُ إلّا على أفعَل، كذلك المعطوفُ عليه، ومعنى ﴿ وَأَضَلُ سَبِيلًا ﴾ في الآخِرةِ أنّ هذا لا يكونُ إلّا على أفعَل، كذلك المعطوفُ عليه، ومعنى ﴿ وَأَضَلُ سَبِيلًا ﴾ في الآخِرةِ أنّ هذا لا يكونُ إلّا على أفعَل، كذلك المعطوفُ عليه، ومعنى ﴿ وَأَضَلُ سَبِيلًا ﴾ في الآخِرةِ أنّ

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: هذه الآيةُ قسيمةٌ، لقولِه: ﴿ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَبَهُم بِيَمِينِهِ ﴾ [الإسراء: ٧١]، فهُو يتبَصَّرُه ويَقرؤه، ومَن كان في الدُّنيا أعمَى غيرَ متبصِّر ولا ناظِر في مَعادِه فهُوَ في الآخِرةِ غيرُ متبصِّر في كتابِه، بل أعمَى عنه أو أشَدُّ عمى على اختلافِ التأويلَيْن (٢)، فهُو في الآخِرةِ غيرُ متبصِّر في كتابِه، بل أعمَى عنه أو أشَدُّ عمى على اختلافِ التأويلَيْن (٢)، فهو قي الآخِرةِ عَيرُ متبصِّر في كتابِه، بل أعمَى عنه أو أشَدُّ عمى على اختلافِ التأويلَيْن (٢)، فعلى هذا لا (٣) يكونُ قولُ المصنَّف: «لَم خَصَّ أصحابَ اليمين بقراءةِ كتابِهم متَوجِّها؟».

وقالَ القاضي: وتعليقُ القراءةِ بإيتاءِ الكتابِ باليمينِ يدُلُّ على أنَّ مَن أُوتِي كتابَه بشِمالِه إذا اطلّع على ما فيه غَشِيَهم منَ الخجَلِ والحَيْرة ما يَحبِسُ السنتَهم عنِ القراءة، ولذلك لم يَذكُرْهُم معَ أنَّ قولَه تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَنذِهِ الْعَمَىٰ فَهُو فِ ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾ أيضًا مُشعِرٌ بذلك، فإنّ الأعمى لا يقرأُ الكتابَ(٤).

⁽١) في «الحُجّة»: «أبلكه بالدّال المهملة.

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٨٣).

⁽٣) سقط لفظ «لا» من (ف).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٥٩).

لَاَ تَخَدُوكَ خَلِيلًا * وَلَوْلَا أَن ثَبَنْنَكَ لَقَدْ كِدتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْتًا قَلِيلًا * إِذَا لَآذَكُ فَرَكَ نُرَكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْتًا قَلِيلًا * إِذَا لَآذَفَنْنَكَ ضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا يَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴾ ٧٣-٧٥]

رُوِي: أَنَّ ثَقيفًا قالت للنبيِّ ﷺ: لا ندخُلُ في أمرِكَ حتّى تُعطِينا خِصالًا نفتَخرُ بها على العرب: لا نُعْشَر؛ ولا نُحشَر، ولا نُجبِّي في صلاتِنا، وكُلُّ رِبًا لنا فهو لنا، وكُلُّ رِبًا علينا فهُوَ مَوضوعٌ عنّا، وأَنْ تُمتِّعنا باللّاتِ سَنة، ولا نكسرَ ها بأيدينا عند رأسِ الحول، وأن تمنعَ مَن قصدَ وادِينا «وَجّ» فعَضَدَ شَجرَه، فإذا سألَتْكَ العرَب: لِمَ فَعلتَ ذلك؟ فقل: إنّ الله أمرَني به. وجاؤوا بكِتابِهم، فكتب: بسمِ الله الرَّحمنِ الرَّحيم: هذا كِتابٌ من مُحمَّدٍ رسولِ الله لئقيف: لا يُعشَرون ولا يُحشَرون، فقالوا: ولا يُجبُّون، فسَكتَ

قولُه: (لا نُعْشَرُ، ولا نُحْشَرُ، ولا نُجَبِّي)، النّهاية: في الحديث: «أنّ وفْد ثَقيفِ اشترَطوا أنْ لا يُحشَروا ولا يُعشَروا ولا يُجبّوا»(١)، أي: لا يُؤخَذُ عُشُر أموالهم. وقيل: أرادوا به الصَّدَقة الواجِبة، وإنّها فسَح لهم في تَرْكِها لأنّها لم تكنْ واجبة يومَنْذِ عليهم، وإنّها تجبُ بتَهامِ الحوّل، وسُئلَ جابرٌ عن اشتراطِ ثقيفِ أنْ لا صَدَقة عليهم، ولا جهادَ، فقال: عَلِمَ أنّهم سيتصدّقونَ ويُجاهِدونَ إذا أسلَموا وقال: يَجوزُ أن يُسَمّى آخِذُ ما يجبُ على المسلمينَ مِن رُبعِ العُشْرِ: عاشِرًا، لإضافةِ ما يَأخُذُه إلى العُشْرِ ونصفِ العُشْر، كيفَ وهو يأخُذُ العُشرَ جميعَه، وهُو زكاةُ ما سَقَتْهُ السهاءُ؟

وقولُه: «ولا يُحشّروا»، أي: لا يُندَبوا إلى المغازي ولا تُضرَبُ عليهمُ البُعوث.

قولُه: (ولا نُجبِّي)، النَّهاية: أصلُ التَّجْبية: أن يقومَ الإنسانُ قيامَ الرَّاكع، وقيل: هُو أن يضَعَ يدَيْه على رُكبتَيْه وهُو قائم، وقيل: هُو السّجودُ، والمرادُ: لا يُصَلّونَ، ولفظُ الحديثِ يدُلُّ على الرّكوع، لقولِه في جوابِهم: «لا خيرَ في دِينٍ ليسَ فيه ركوع»، فسَمّى الصَّلاةَ ركوعًا، لأنهُ بعضُها.

⁽١) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٩١٣)، وأبو داود (٣٠٢٦)، وابن خزيمة (١٣٢٨)، وغيرهم بإسنادٍ رجاله ثقات، وانظر تمامَ تخريجِه في «المسند».

رَسُولُ الله ﷺ، ثُمَّ قالوا للكاتب: اكتُب: ولا يُجَبُّون، والكاتب يُنظُرُ إِلَى رَسُولِ الله، فقامَ عُمَرُ بنُ الخطّابِ رضيَ الله عنه، فسلَّ سيفه وقال: أَسْعَرتُم قَلَبَ نَبيّنا يا مَعشرَ تَقيفِ أَسْعَر اللهُ قلوبَكم نارًا، فقالوا: لسنا نُكلِّمُ إيّاك، إنّها نُكلِّمُ مُحمَّدًا، فنزلت. ورُوِيَ أَن قُريشًا قالوا له: اجعلُ آية رحمة آية عذاب، وآية عذابِ آية رحمة، حتى نُؤمِنَ بك، فنزلت. ﴿ وَإِن كَادُوا لَيَقْتِنُونَكَ ﴾: ﴿إنْ اللهُ عَنْفَةٌ من الثَّقيلة، واللهمُ هي الفارِقةُ بينَها وبينَ النَّافية، والمعنى: أنّ الشأن: قارَبُوا أن يَفتِنوك، أي: يُخدَعُوك فاتِنين ﴿عَنِ اللّذِي وَبِينَ النَّافية، والمعنى: أنّ الشأن: قارَبُوا أن يَفتِنوك، أي: يُخدَعُوك فاتِنين ﴿عَنِ اللّذِي وَعَدِ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيه مِن أوامِرِنا ونَواهِينا ووَعِدِنا ووَعِيدِنا؛ ﴿لِلْفَتْرِي عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيه مَن تَبديلِ الوَعِدِ وَعِيدًا والوعيدِ وَعدًا، وما اقترحَتْه نَقِيفُ مِن أن يُضِيفَ إِلَى الله ما لم يُنزِّلُهُ عليه، ﴿وَإِذَا لَاتَغَنَدُوكَ ﴾ أي: ولوِ اقترحَتْه نَقِيفُ مِن أن يُضِيفَ إلى الله ما لم يُنزِّلُهُ عليه، ﴿وَإِذَا لَاتُغَنَدُوكَ ﴾ أي: ولوِ اتَبْعَتُ مُرادَهم لا يَخذُوك ﴿ خَلِيلًا ﴾، ولكُنتَ لهم وليًّا وخَرجتَ من ولايتي، ﴿ وَلَوَلاَ اللهُ عَلَيه مُولِيّا وَخَرجتَ من ولايتي، ﴿ وَلَولاَ اللهُ عَلَى اللهُ له وفَضَلُ تثبيت، وفي ذلك لُطفٌ للمُؤمنين. ألى خَدْعِهم ومَكْرِهم، وهذا تَهيبَحُ من الله له وفَضَلُ تثبيت، وفي ذلك لُطفٌ للمُؤمنين.

قولُه: (لسنا نُكلِّمُ إياك)، بالياءِ تحتَها نُقطتان، ويُروى: «أباكَ»، بالباءِ الموحَّدة، أي: لسنا نُكلِّمُ أباكَ حتّى تتعصَّبَ له، ولعلَّ وَجْهَ فصلِ الضَّميرِ المنصوبِ للإبهام والتبيينِ تأكيدًا، ولذلك قالوا: إنّها نكلِّمُ محمّدًا.

قولُه: (أي: يخدَعوكَ فاتِنينَ)، إشارةً إلى أنّ قولَه: ﴿لَيَفْتِنُونَكَ ﴾، مضمَّنٌ معنى الجِداعِ ومُعَدّى تعديتَه.

قولُه: (ما أداروهُ عليه)، أي: على الافتراءِ والتقَوُّل، والضميرُ في «عليه»: لــ«ما»، والمنصوبُ لرسولِ الله ﷺ و«ما» عبارةٌ عن الافتراءِ والتقَوُّل، أي: أداروا رسولَ الله ﷺ على الافتراءِ.

الأساس: ومنَ المجاز: أدَرْتُه على هذا الأمر: حاولتُ منهُ أن يفعَلَهُ، وأدَرْتُه عنهُ: حاولتُ منهُ أن يَترُكَه.

﴿ إِذَا ﴾ لو قارَبتَ تَركَنُ إليهم أدنى ركنةٍ ﴿ لَأَذَفْناكَ ضِعْفَ ٱلْحَيْوَةِ وَضِعْفَ ﴾:
أي: لأذقناكَ عذاب الآخِرةِ وعَذابَ القَبرِ مُضاعفَيْن. فإنْ قُلت: كيفَ حَقيقةُ هذا الكلام؟ قُلت: أصله: لأذقناكَ عذابَ الحياةِ وعذابَ المات؛ لأنّ العَذابَ عذابان: عذابٌ في المهات؛ وهُو عَذابُ النار، عذابٌ في الحياةِ الآخرة؛ وهُو عَذابُ النار، والضِّعفُ يوصَفُ به، نَحو قولِه تَعالى: ﴿ فَعَاتٍ مَ عَذَابًا ضِعفًا مِن النَّارِ ﴾ [الأعراف: ٣٨]، بمعنى: مُضاعَفاً، فكانَ أصلُ الكلام: لأذقناكَ عذابًا ضِعفًا في الحياة، وعَذابًا ضِعفًا في الممات، ثُم حُذِفَ الموصوفُ وأُقيمَتِ الصَّفةُ مَقامَه؛ وهُو الضِّعف، ثُم أُضيفَ الصَّفةُ إضافة الموصوفِ فقيل: ﴿ ضِعْفَ ٱلْحَيْوَةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ﴾، كما لو قيل: الصَّفةُ ألمَماتِ هُ، كما لو قيل: لأذقناكَ أليمَ الحياة عذابُ الحياةِ الدُّنيا، وبضِعفِ الحياة: عذابُ الحياةِ الدُّنيا، وبضِعفِ المهات: ما يَعقُبُ الموتَ من عَذابِ القَبرِ وعَذابِ النّار، والمعنى: لَضاعَفنا وبضِعفِ المهات: ما يَعقُبُ الموتَ من عَذابِ القَبرِ وعَذابِ النّار، والمعنى: لَضاعَفنا

قولُه: ﴿ إِذَا ﴾، لو قارَبْتَ تركَنُ إليهم أَدنَى رَكْنةٍ ﴿ لَأَذَقْنَكَ ﴾)، وهُو صريحٌ في أنهُ ﷺ ما هَمَّ بإجابتِهم معَ قوّةِ الدّاعي إليها، ودليلٌ على أنّ العِصمةَ بتوفيقِ الله وحِفظِه.

قولُه: (ويَجُوزُ أَن يُرادَ بضِعْفِ الحياة: عذابُ الحياةِ الدُّنيا)، الفَرْقُ بينَ هذا الوَجُه والوَجْهِ الأوّل بعدَ إجراءِ الضَّعفِ على المُضاعَفةِ أَنَّ عذابَ المَهاتِ في الأوّلِ عذابُ القبر، وعذابُ الحياةِ في الآخرة، وهنا المرادُ بعذابِ المَهاتِ عذابُ القبر، وبعذابِ الحياة: عذابُ الحياةِ الدُّنيا» (١)، قال القاضي: أي: عذَّبْناكَ ضِعفَ ما نُعذَّبُ به في الدَّارَيْنِ بمِثلِ هذا الفعلِ غيرَك؛ لأنّ خطأً الخطيرِ أخطَر. وقيل: الضَّعفُ مِن أسماءِ العذاب (٢).

الرَّاغب: الضَّعفُ منَ الألفاظِ المتضايفة التي يقتَضي وجودُ أحدِهما وجودَ الآخر^(٣)، كالنَّصفِ والزَّوج، وهُو ترَكُّبُ زوجَيْنِ^(٤) متساوِيَيِنْ، ويختَصُّ بالعدَد، فإذا قيل: أضعَفْتُ

⁽١) من قوله: «الفرق بين هذا الوجه والوجه الأول» إلى هنا سقط من (ط).

⁽۲) «أنوار التنزيل» (۳: ٤٦٠).

⁽٣) قوله: «التي يقتضي وجودُ أحدهما وجود الآخر» سقط من (ح) و(ط).

⁽٤) في «المفردات»: «قَدْرَين».

لكَ العذابَ المُعجَّلَ للعُصاةِ في الحياةِ الدُّنيا، وما نؤخِّرُه لِما بعدَ الموت. وفي ذِكرِ الكَيدُودةِ وتقليلِها، مع إنْباعِها الوَعيدَ الشَّديدَ بالعَذابِ المُضاعَفِ في الدَّارَينِ: دَليلُّ الكَيدُودةِ وتقليلِها، مع إنْباعِها الوَعيدَ الشَّديدَ بالعَذابِ المُضاعَفِ في الدَّارَينِ: دَليلُّ بَيِّنٌ على أَنَّ القَبيحَ يَعظُمُ قُبحُه بمِقدارِ عِظمِ شَأْنِ فاعِلِه وارتفاعِ مَنزلَتِه، ومن ثَمَّ استَعْظمَ مشابِحُ العَدْلِ والتوحيد _ رِضوانُ الله عليهم _ نِسبةَ المُجبِرةِ القبائحَ إلى الله، تعالى عن ذلك عُلوًا كبيرًا، وفيه دَليلٌ على أَنْ أدنى مُداهَنةٍ للغُواةِ مُضادّةٌ لله وخُروجٌ

الشيء وضعّفتُه وضاعَفتُه: ضمَمْتَ إليهِ مِثلَه فصاعدًا، قال بعضُهم: ضاعَفْتُ أَبلَغُ مِن ضعَفْتُ، ولهذا قرَأَ أكثرُهم: ﴿ يُكْتَبَعَفْ ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿ مَن جَاةً بِالْحَسَنَةِ ضَعَمْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فالمُضاعفةُ على قضيّةِ هذا القَوْلِ تقتضي أن يكونَ عشْرَ أَمثَالِها ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فالمُضاعفةُ على قضيّةِ هذا القَوْلِ تقتضي أن يكونَ عشْرَ أَمثالِها. وقيل: ضعَفْتُه، ـ بالتّخفيفِ ـ ضِعْفًا، فهُو مضعوفٌ، فالضَّعفُ مصدرٌ، والضِّعْفُ: اسمٌ كالتَّني والثَّني، فضِعفُ الشيءِ هُو الذي يُثَنِّه، ومتى أُضيفَ إلى عدد اقتضى ذلك العدد ومثلك، نحو أن يُقال: ضِعْفُ العشرة، فذلك عشرونَ بلا خلاف، وإذا قيل: أعطِهِ ضِعْفَيْ واحد، فإنّ ذلك اقتضى الواحد ومثليّه، وذلك ثلاثةٌ؛ لأنّ معناه: الواحدُ واللّذانِ يُزاوِجانِه، هذا إذا كانَ الضَّعفُ مُضافًا، فأمّا إذا لم يكنْ مضافًا، فقلتَ: الضَّعْفَين، فإنّ ذلك يَجري عرَى الرّوجَيْنِ في أنّ كلّا منها يُزاوِجُ الآخر فيقتضي ذلك اثنين؛ لأنّ كلّا منها يُضاعِفُ عَرَى الرّوجَيْنِ في أنّ كلّا منها يُزاوِجُ الآخر فيقتضي ذلك اثنين؛ لأنّ كُلّا منها يُضاعِفُ الآخر، فلا يَخرُجانِ عن الاثنين، بخلافِ ما إذا أُضيفَ الضَّعفانِ إلى واحدٍ فيُثلِّقُها، نحوَ: طِعْفَى الواحد، قال الله تعالى: ﴿ فَأَوْلَيْكِكَ لَمُ مُزَاةً الضِيفَ الضَّعفانِ إلى واحدٍ فيُثلِّقُها، نحوَ: ضِعْفَى الواحد، قال الله تعالى: ﴿ فَأَوْلَيْكِكَ لَمُ مُزَاةً الْضِعْفِ ﴾ [سبا: ٣٧](١).

قولُه: (وفي ذَكْرِ الكَيْدودةِ وتقليلِها)، إلى قولِه: (دليلٌ بيَّنٌ على أنّ القَبيحَ يعظُمُ (٢) قُبحُهُ بمقدارِ عِظَمِ شأنِ فاعِلِه، ومِنْ ثَمّ استعظمَ مشايخُ العَدْلِ (٣) نسبةَ المُجرِةِ القبائحَ إلى الله تعالى)، الانتصاف: أمّا تقليلُ الكَيْدودة فيُحمَلُ على كؤنِ الله تعالى يَعلَمُ ما لم يكنْ لو كانَ تعالى)، وهُو خبرٌ كيفَ يكونُ، فعَلِمَ تعالى أنّ الرُّكونَ الذي كاذَ يحصُلُ لو كان قليلًا فهُو عظيم، وهُو خبرٌ

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۸۰۸-۹۰۹.

⁽٢) سقط لفظ «يعظّم» من (ف).

⁽٣) يعني مشايخ المعتزلة كما سيُصرِّحُ به صاحبُ االانتصاف.

عن وِلاَيَتِه، وسَبَبٌ مُوجِبٌ لغَضَبِه ونَكالِه، فعَلَى المؤمِنِ إذا تَلا هذه الآيةَ أن يَجثُو عندَها ويتدبَّرها، فهِيَ جَديرةٌ بالتَّدبُّر، وبأنْ يَستَشعِرَ النَّاظِرُ فيها الخشيةَ وازديادَ التَّصلُّبِ في دين الله. وعنِ النبيِّ ﷺ: أنّها لمَّا نَزلَت كانَ يقول: «اللَّهُمَّ لا تَكِلْني إلى نَفسي طَرفةَ عين».

[﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۗ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيبَلَا * سُنْةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ۗ وَلَا تَجِدُ لِسُنَتِنَا تَحْوِيلًا ﴾ [٧٧-٧٦]

﴿ وَإِن كَادُواْ ﴾: وإنْ كَادَ أَهُلُ مَكَّة ﴿ لَيَسْتَفِزُّونَكَ ﴾: ليُزعِجونَكَ بعَداوَتِهم وَمَكْرِهُم ﴿ وَإِنْ اللهُ مُعَلَّمُ مُكَة ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ ﴾: لا يَبقَونَ بعدَ إخراجِك ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ كَا قَالَ ؛ فقد أُهلِكُوا ببَدرٍ 'بعدَ ﴿ إِلَّا ﴾ زمانًا ﴿ وَلِيلًا ﴾ ؛ فإنّ الله مُهلِكُهم، وكانَ كما قال؛ فقد أُهلِكُوا ببَدرٍ 'بعدَ

عنِ الواقعِ في عِلمِه، فلا يَليقُ مُلُه على المبالغة، فإنها لا تَليقُ في الأخبار، فإنهُ لو كان الواقعُ كَيْدودَةَ رُكونٍ كثير، كان تقليلُه خُلفًا في الخبر، والذنبُ يَعظُمُ بحسَبِ فاعلِه. وأمّا تعظيمُ مشايخِ المعتزلةِ نسبةَ القبائحِ إلى الله تعالى فقدِ استعظَموا عظيمًا، ولكنْ جَهِلوا في اعتقادِهمُ القُبحَ وَصْفًا ذاتيًا للقبيح، وكلُّ ما استقْبَحوهُ منَ العبدِ استقْبحوهُ من الله تعالى، والقبيحُ عندنا: ما نهى اللهُ عنه، ولله عزَّ وجلّ أن يفعلَه، لا يُسأَلُ عمّا يفعَلُ، فالمَلِكُ يَستقبحُ مِن عبدِه أن يَجلسَ على كُرسيًّ المُلك، ولا يَقبُحُ ذلك منه، ولقد كان لمشايخِه شُعُلٌ بها لزِمَهم منَ الإشراكِ عن هذا، لكنْ زُيِّنَ لهم سوءُ اعتقادِهم فرَاؤهُ حسَنًا (١).

في أوّلِ كلامِه نظرٌ، وفي قولِ المصنّف_أعني: «وفي ذِكْرِ الكَيْدُودةِ وتقليلِها»_إشكالٌ؛ لأنّ ﴿شَيْئًا قَلِيلًا ﴾ مَصْدرُ ﴿تَرْكَنُ ﴾ ظاهر، فيَلزَمُ التقليلُ فيه لا في الكَيْدُودة، ويُمكِنُ أن يُقال: إنّ «كاد» لمّا كانت لمُقارَبةِ الخبَر في الوجودِ فجُعلت القِلّةُ التي في الخبَرِ فيها عجَازًا.

قولُه: (﴿ إِلَّا ﴾ زمانًا ﴿ قَلِيــ لَا ﴾)، اعلَمْ أنَّ إخراجَ الكُفَّارِ رسولَ الله ﷺ يَحْتَمِلُ وُجوهًا

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۱۸۶).

إخراجِه بقليل، وقيل: معناه: ولو أخرَجُوكَ لاستُؤْصِلُوا عن بَكرةِ أبيهم، ولم يُخرِجُوه، بل هاجَرَ بأمرِ رَبِّه، وقيل: من أرضِ العرَب، وقيل: من أرضِ المدينة؛ وذلك: أنّ رَسولَ الله ﷺ لمّا هاجَرَ حسَدَتْه اليَهودُ وكَرِهُوا قُربَه منهم، فاجتَمَعُوا إليه وقالوا: يا أبا القاسم، إنّ الأنبياءَ إنّما بُعِثوا بالشام، وهي بلادٌ مقدَّسةٌ وكانت مُهاجَرَ إبراهيم، فلو خَرجتَ إلى الشام لآمنًا بك واتَّبعناك، وقد عَلِمْنا أنه لا يَمنَعُك من الخُروجِ إلّا خَوفُ الرُّوم، فإن كنتَ رَسولَ الله؛ فاللهُ مانِعُكَ منهم. فعَسكرَ رَسولُ الله عَلَيْهُ على أميالٍ من المدينة، وقيل: بِذِي الحُليفة؛ حتّى يَجتَمِعَ إليه أصحابُه رَسولُ الله ﷺ على أميالٍ من المدينة، وقيل: بِذِي الحُليفة؛ حتّى يَجتَمِعَ إليه أصحابُه

منَ التأويلِ بحسَبِ تفسيرِ الأرض، فإذا فُسِّرت بأرضِ مكّةَ فالتأويلُ على وجهَيْن: أحدُهما: أنّ ﴿ وَلِيلًا ﴾: صفةُ موصوفِ محذوف، فقد حصَلَ الإخراجُ وعدَمُ لُبُوهم وهَلاكِهم بعدَه حقيقة، وهُو المرادُ مِن قولِه: «فقد أُهلِكوا ببَدْرِ بعدَ إخراجِه بقليل»، وأنّ ﴿ وَلِيلَا لَا يَعني العدَم، كقولِه تعالى: ﴿ وَلَلِلا مَا نُومِتُونَ ﴾ [الحاقة: ٤١] وإليه الإشارةُ بقولِه: «لاستُؤصِلوا عن بَكْرةِ أبيهم»، لكن لم يحصل الإخراجُ على الحقيقة، ولذلك لم يحصل هذا الاستئصال، وإذا فُسِّرت بأرض العَرْض فلم يحصل هذا الإخراجُ لا حقيقةً ولا مجازًا، فلم يحصُل الاستئصالُ أيضًا، وإذا فُسِّرت بأرضِ المدينةِ يَعودُ معنى القليل على التقدير يُن.

قولُه: (لاستُؤصِلوا عن بكرةِ أبيهم)، قالَ المَيْدانيُّ: أصلُ المثل: «جاءوا على بَكْرةِ أبيهم»، قالَ أبو عُبيد: أي: جاءوا جميعًا لم يتَخلَّفْ منهم أحدٌ، وليسَ هناكَ بَكُرةٌ في الحقيقة، والبَكرةُ تأنيثُ البَكْرِ، وهُو الفَتِيُّ منَ الإبل، وقيل: البَكْرةُ هاهنا: التي يُستَقى عليها، أي: جاءوا بعضُهم على (٢) أثرِ بعض كدَوَرانِ البَكْرةِ على نسقِ واحدٍ لم ينقطع. والبَكرةُ إذا كانتُ لأبيهِمُ اجتمعوا عليها مُستَقينَ لا يمنعُهم عنها أحدٌ، فشبَّة اجتهاعَ القومِ في المجيءِ باجتماع أولئكَ على بَكْرةِ أبيهم (٣).

⁽١) من قوله: «الإخراج على الحقيقة، ولذلك لم يحصل» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) في (ح): «في».

⁽٣) «مجمع الأمثال» (١: ١٧٦).

قولُه: (أمّا الشائعةُ)، يعني: القراءةَ المشهورة، وهِيَ ﴿ لَا يَلْبَثُونَ ﴾ بإثباتِ (١) النّون: مرفوعٌ، عطفٌ على ﴿ لَيَسْتَفِزُونَكَ ﴾: خبر كاد، وهُو مرفوعٌ، نحوَ: كاد زَيدٌ يخرجُ، وفي «المُفصَّل»: خبَرُها مشروطٌ فيه أن يكونَ فعلًا مضارعًا متأوَّلًا باسمِ الفاعل (٢). قالَ ابنُ الحاجِب: إنّها شَرَطَ أن يكونَ فعلًا مضارعًا، للتنبيهِ على أنهُ المقصودُ بالقُرب (٣)، فعلى هذا: ﴿ إِذَا ﴾ واقعةٌ في أثناءِ الكلام، لا جوابَ لها، لأنَ ﴿ إِذَا ﴾ لا تعمَلُ إذا كانَ مُعتَمِدًا ما بعدَها على ما قبلَها، قالَ أبو البقاء: وإثباتُ النّونِ إلغاءُ ﴿ إِذَا ﴾؛ لأنّ الواوَ العاطفة تُصيِّرُ الجُملة عُتَلِطةً بها قبلَها، فتكونُ ﴿ إِذَا ﴾ حشوًا (١).

قولُه: (الجُملةُ برأسِها) إلى قولِه: (عطفٌ على جُملةِ قولِه: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ ﴾)، قالَ نورُ الدِّين الحَكيم: فيه نظرٌ ؛ لأنهُ على هذا التقديرِ لا يتَحقَّقُ معنى قولِ سيبوَيه: إذًا: جوابٌ وجزاء (٥٠). قلتُ: ولا يُمكنُ أن يُفهَمَ كونُه جوابًا وجَزاءً مِن حيثُ المعنى، نحوَ: وإذا كانَ كذلك إذًا لا يَلبَثوا.

قُولُه: (وقُرِئَ: ﴿خِلَافَكَ ﴾)، قالَ القاضي: قرَأَ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ ويعقوبُ

⁽١) في (ح): «باجتهاع».

⁽٢) ﴿ اللُّفَصُّل ﴾ بشرح ابن يعيش (٧: ١١٩).

⁽٣) "الإيضاح في شرح المفصّل" (٢: ٩١).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٩).

⁽٥) انظر كلام سيبويه في «الكتاب» (٤: ٢٣٤).

عَفَىتِ الدِّيارُ خِلافَهُم فَكَأَنَّها بَسَطَ الشَّواطِبُ بَينهُنَّ حَصِيرا

أي: بعدَهم. ﴿ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا ﴾: يعني: أنّ كُلَّ قَوم أَخرَجوا رسولهَم مِن بَينِ ظَهْرانيهم، فسُنَّةُ الله أنْ يُهلِكَهم، ونُصِبَت نَصبَ المصدَرِ المؤكِّد، أي: سَنَّ اللهُ ذلك سُنّة.

[﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ ٱلْيَلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا * وَمِنَ ٱلْيَلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ، نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰۤ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا تَحْمُودًا ﴾ ٧٩-٧٨]

دَلَكتِ الشَّمس: غَرَبت. وقيل: زالت. ورُوِيَ عنِ النبيِّ ﷺ: «أتاني جِبريلُ عليه السلام لدُلوكِ الشَّمسِ حينَ زالتِ الشمس، فصَلَّى بي الظُّهر»، واشتِقاقُه من الدَّلك؛

وحَفْصٌ (١): ﴿خِلَافَكَ ﴾، وهُو لغةٌ (٢).

قولُه: (عَفَتِ الدِّيارُ خِلافَهم)، البيت^(٣)، «عَفت»: اندرَست، «خِلافَهم»: بَعْدَهم، «الشَّواطبُ»: النِّساءُ اللَّواتي يَشْتَقِقْنَ الجَريدَ ليُعمَلَ منهُ الحُصُر، والشُّطبُ: سُعفُ النَّخْلِ الأَخضَر. يَصِفُ دروسَ ديارِ الأحبابِ بعدَهم، وأنّها غيرُ مسكونة (٤)، كأنّها بُسِطَ فيها سُعفُ النَّخْل.

قولُه: (دَلَكُتِ الشمسُ: غرَبت)، الرّاغبُ: دُلوكُ الشمس: مَيلُها إلى الغُروب، وهُو من قولِم: دَلَكتُ الشّمسَ: دفعتُها بالرَّاح، ومنه: دَلكتُ الشّيءَ في الرّاحة، ودالكتُ الرّجُلَ: إذا ماطلْتَه، والدَّلُوكُ: ما دلَكْتَهُ مِن طِيب، والدَّليكُ: طعامٌ يُتَّخَذُ من زُبدٍ وتَمر (٥).

⁽١) في (ف): «وحمزة»، وهو خطأ.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٦١).

⁽٣) للحارث بن خالد المخزومي من أبياتٍ ذكرها الأصبهاني في «الأغاني» (١٧: ٥٣-٥٥).

⁽٤) في (ح): «منكوسة»، وهو خطأ.

⁽٥) المفردات القرآن، ص٣١٧.

لأنّ الإنسانَ يَدلُكُ عَينَه عندَ النَّظرِ إليها، فإنْ كانَ الدُّلوكُ الزَّوال؛ فالآيةُ جامِعةٌ للصَّلَواتِ الحَمس، وإنْ كانَ الغُروب؛ فقد خَرجَت منها الظُّهرُ والعصر. والغَسَق: الظُّلْمة، وهو وَقتُ صَلاةِ العشاء. ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ﴾: صَلاةُ الفَجر، سُمِّيت قُرآنًا، وهو القِراءَة؛ لأنها رُكن، كما سُمِّيت رُكوعًا وسُجودًا وقُنوتًا. وهِي حُجّةٌ على ابنِ عُليَّةَ والأصمِّ في زَعمِهما أنّ القِراءة ليسَت برُكن. ﴿مَشْهُودًا ﴾: يشهَدُه ملائكةُ اللَّيلِ

قولُه: (وهي حُجِّةٌ على ابنِ عُلَيَةَ (١) والأصَمّ (٢)... أنّ القراءة ليست برُكن) في صَلاةِ الفَجْر، قال القاضي: واستُدِلَّ (٣) به على وجوبِ القراءةِ فيها، ولا دليلَ فيه لجوازِ أن يكونَ التجوُّزُ؛ لكونِها مندوبة فيها، نعَمْ، لو فسَّرْنا بالقراءةِ في صَلاةِ الفجر، دَلَّ الأمرُ بإقامتِها على الوجوب فيها نصًّا، وفي غيرِها قياسًا (٤).

والجوابُ عن الأوّل: أنه لو لم تكنْ رُكْنًا لم يَجُزْ إطلاقُه عليها، كالركوع والسُّجودِ والقيام؛ لأنهُ مِن بابِ إطلاقِ مُعظَمِ الشيءِ على كلِّه. والمندوبُ ليسَ كذلك.

وقالَ أبو البقاء: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾ فيه وَجْهان: أحدُهما: هو معطوفٌ على ﴿الصَّلَوْةَ ﴾، أي: وأقِم الصلاة (٥) صَلاةَ الفَجْر، وعليه قولُه: سُمِّيت صَلاةُ الفَجْرِ قُرآنًا، لأنهّا رُكن. وثانيهها: هُو على الإغراء، أي: عليكَ قرآنَ الفَجْر، أو: الزَم (١).

وعليه قولُه: «ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ﴾ حثًا على طُولِ القراءةِ في صَلاةِ الفَجْرِ»، كأنهُ قيل: الزَمْ قراءةَ القرآنِ في صَلاةِ الفجرِ، أي: القرآنِ المنسوبِ إلى الفجر.

⁽١) أبو بِشر إسهاعيل بن إبراهيم الأسدي البصري الشهير بابن عُليّة (ت ١٩٣هـ) إمامٌ حافظ، له ترجمة في «سير النبلاء» (٩: ١٠٧).

 ⁽۲) شيخ المعتزلة أبو بكر الأصمّ (ت ۲۰۱هـ) كان ديّنًا وقورًا صبورًا على الفقر، له كتاب «خلق القرآن»
 و «الحجّة والرسل» وغير ذلك، له ترجمة في «سير النبلاء» (۹: ۲۰۲).

⁽٣) في (ط): «لا دليل فيه»!

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٢٦٤).

⁽٥) سقط لفظ «الصلاة» من (ح).

⁽٦) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٥٣٠).

والنهار، يَنزِلُ هؤلاء، ويَصعَدُ هؤلاء؛ فهُو في آخرِ دِيوانِ اللَّيلِ وأوّلِ ديوانِ النَّهار. أو: يَشهَدُه الكثيرُ من المُصلِّينَ في العادة. أو: من حَقِّه أن يكونَ مَشهودًا بالجَماعةِ الكثيرة. ويَجوزُ أن يكون ﴿وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ ﴾ حثَّا على طُولِ القِراءةِ في صَلاةِ الفجر؛ لكونِها مَكثُورًا عليها، ليسمَعَ الناسُ القُرآنَ فيكثُرَ الثَّواب؛ ولذلك كانت الفَجرُ أطوَلَ الصَّلواتِ قِراءة. ﴿ وَمِنَ ٱليَّلِ ﴾: وعَليكَ بعضُ اللَّيل ﴿فَتَهَجَدَدِهِ عَهُ والتَّهجُد: تَركُ المُتجودِ للصَّلاة، ونَحوُه: التأثُمُ والتَّحرُّج. ويُقالُ أيضاً في النوم: تهجَد، ﴿نَافِلَةُ لَكَ عِبادةً زائدةً لك على الصَّلواتِ الخَمْس، وَضَعَ ﴿نَافِلَةَ ﴾ مَوضِعَ «تهجُدا»؛ لأنّ

قولُه: (فهُو في آخِرِ ديوانِ اللَّيلِ وأوّلِ ديوانِ النّهار). رَوى الإمامُ أحمدُ بنُ حنْبَل في «مُسنَدِه»، عن أبي هُرَيرة، في صَلاةِ الفَجْرِ وصَلاةِ العصر، قالَ رسول الله ﷺ: «يَجتمعونَ في صلاةِ العصر، في صلاةِ الفجر فتَصعَدُ ملائكةُ اللّيلِ، وتثبتُ ملائكةُ النّهار، ويجتمعون في صلاةِ العصر، في صلاةِ العصر، في صلاةِ العامر، في صلاةِ العامر، في صلاةِ العامر، في صلاةِ العامر، في صلاتِ النهارِ وتثبت ملائكةُ الليل (١) فيسافمُ ربّهُم: كيفَ تَركتُم عبادي؟ فيقولونَ: أَتَيْناهم وهُم يُصلّون» (١).

وفي روايةِ البخاريِّ ومسلم: قال أبو هريرةَ: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ويَجتمعُ ملائكةُ اللّيلِ وملائكةُ النّهارِ^(٣) في صَلاةِ الفجر»، ثمّ قالَ أبو هريرةً: اقرؤوا إن شئتُم: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ لَانَ ٱلْفَجْرِكَانَ مَشْهُودًا ﴾ (٤).

قولُه: (مكثورًا عليها)، أي: مَغْلوبًا عليها بالكَثْرة. الجَوهريّ: عن ابنِ السِّكِّيت: فلانٌّ مكثورٌ عليه: إذا نفِدَ ما عندَه وكثُرت عليه الحقوق.

قولُه: (ونحوُه التأثُّمُ والتحَرُّج) أي: ترْكُ الإثم والحرَج.

قولُه: (وضعَ ﴿نَافِلَةُ ﴾ موضعَ «تَهَجُّدًا»)، أي: ﴿نَافِلَةُ ﴾: مفعولٌ مطلَق، من حيثُ

⁽١) من قوله: «وتثبت ملائكةُ النَّهار، ويجتمعون في» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩١٥١)، وصحّحه ابن خزيمة (٣٢٢)، وابن حبّان (٢٠٦١)، وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٣) سقط لفظ «ملائكة» من (ف).

⁽٤) أخرجه البخاريّ (٤٧١٧) ومسلم (٦٣٢).

التهجّد عِبادَةٌ زائدة، فكانَ التهجّدُ والنّافِلَةُ يَجمعُها معنى واحد، والمعنى: أنّ التهجّدُ زِيدَ لكَ على الصّلَواتِ المفروضةِ فريضةً عليك خاصّةٌ دونَ غَيرِك؛ لأنه تَطوُّعٌ لهم. ﴿مَقَامًا عَتَمُودًا ﴾ نَصبٌ على الظَّرف، أي: عسى أن يَبعَثكَ يومَ القِيامةِ فيُقيمَك مَقامًا محمودًا. أو صُمِّنَ ﴿يَبَعَثُكَ ﴾ مَعنى: يُقيمَك. ويجوزُ أن يكونَ حالًا بمَعنى أن يَبعثكَ ذا مقام محمود. ومَعنى القام المحمود: المقامُ الذي يحَمَدُه القائمُ فيه، وكلُّ مَن رآهُ وهر مُطلَقٌ في كُلِّ ما يَجلِبُ الحَمدَ من أنواعِ الكرامات. وقيل: المُراد: الشّفاعة، وهر مُطلَقٌ في كُلِّ ما يَجلِبُ الحَمدَ من أنواعِ الكرامات. وقيل: المُراد: الشّفاعة، والآخرون، وتَشرُفُ فيه على جَميعِ الخلائق: تَسألُ فتُعطى، وتَشفَع فَتُشفَعُ ليسَ أحدٌ وعن أبي هُريرةَ عنِ النبيِّ ﷺ: "هو المقامُ الذي أشفَعُ فيه لأمّتي"، وعن حُذيفة: يُجمَعُ الناسُ في صَعيدٍ واحد، فلا تتكلَّمُ نفس، فأوَّلُ مَدعوٌ مُحمدٌ ﷺ: فيقول: "لبيّكَ وسَعدَيك، والشرُّ ليس إليك، والمَهديُّ مَن هَدَيت، وعبدُكَ بينَ يَدَيك، فيقول: "لبيّكَ وسَعدَيك، والشرُّ ليس إليك، والمَهديُّ مَن هَدَيت، وعبدُكَ بينَ يَدَيك، وبِكَ وإليك، لا مَلجاً ولا مَنجَى منكَ إلّا إليك، تباركت وتَعالَيْت، سُبحانك رَبُّ وبِكَ وإليك، لا مَلجاً ولا مَنجَى منكَ إلّا إليك، تباركت وتَعالَيْت، سُبحانك رَبُّ وبيكَ وإليك، لا مَلجاً ولا مَنجَى منكَ إلّا إليك، تباركت وتَعالَيْت، سُبحانك رَبُّ البَيت»، قال: فهذا قُولُه: ﴿عَسَى آنَ يَبْعَنُكَ رَبُّكُ مَقَامًا مُعَمُودًا ﴾.

المعنى، وفائدةُ العُدولِ ما ذَكرَه: أنَّ التهَجُّدَ زِيدَ لكَ على الصَّلاةِ المفروضةِ فريضةً عليكَ خاصّةً

قولُه: (فيُقيمَك مَقامًا محمودًا)، قالَ أبو البقاء: هُو على هذا نَصْبٌ على المصْدَر(١١).

قولُه: (ليسَ أحدٌ إلّا تحتَ (٢) لوائك)، وفي حديثِ أبي سعيدِ عن التِّرمذيِّ: «وما مِن نبِيِّ يومَئذِ، آدَمُ فمَن سِواه، إلّا تحتَ لوائي (٣)، وأمّا الحديثُ بطُولِه فمشهورٌ مِن روايةِ أهلِ هذه الصِّناعة (٤).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٠).

⁽٢) في (ح): «يَحُبُّ».

⁽٣) «سنن الترمذيّ» (٣٦١٥).

⁽٤) انظر: «صحيح البخاريّ» (١٥١٠).

[﴿ وَقُل رَّبِ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقِ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقِ وَأَجْعَل لِي مِن لَّدُنكَ سُلْطَكنًا نَصِيرًا ﴾ ٨٠]

قُرِئ: ﴿مُدْخَلَ ﴾ و﴿مُخْرَجَ ﴾ بالضَّمِّ والفَتح: بمَعنى المصدر. ومَعنى الفتح: ادخِلْني فأدخُلَ مَدخَل صِدق إدخالًا مَرْضِيًّا على طَهارةٍ وطِيبٍ من السيِّئات، وأخرِجْني منه عندَ البَعثِ إخراجًا مَرضيًّا، مُلْقَى بالكرامة، آمِنًا من السُّخْط، يَدُلُّ عليه ذِكرُه على أثَرِ ذِكرِ البَعث. وقيل: نَزلَتْ حينَ أَمِرَ بالهجرة، يُريدُ إدخالَ المَدينةِ والإخراجَ من مكّة. وقيل: إدخالُه مَكّةَ ظاهرًا عليها بالفَتح، وإخراجُه منها آمِنًا من المُشركين. وقيل: إدخالُه الغارَ وإخراجُه منه سالمًا.

قولُه: (﴿مُدْخَلَ﴾ و﴿مُخْرَجَ﴾، بالضَّمِّ)، القراءةُ الشائعة، والفتحُ: شاذّ. قالَ الزجّاجُ: فمَن قرَأَ بضمِّ الميم فهُوَ مصدَرُ «أدخَلتُه مدخَلا»، ومَن فتَحَ فهُو على: أَدْخَلْتُه فدخَلَ مدْخَلَ صِدق(١)، وإنّها ترَكَ المصنِّفُ تقديرَ الضمِّ لأنهُ ظاهرٌ لا يحتاجُ إلى تقديرِ فعلٍ مطابِق للمصدرِ، كما في الفَتْح.

قولُه: (إِذْ خَالًا مَرْضَيًّا على طَهارة)، معنى الإضافة في ﴿ مُدْخَلَ صِدْقِ ﴾ و﴿ مُخْرَجَ مِنْ أَوصافِ مِدْقِ ﴾ وأَخْرَجَ مِن أُوصافِ مِنْ أَو الصِّدقُ إِنّها هُو مِن أُوصافِ مَنْ وَي العِلم، فإذا وُصِفَ غيرُه كانَ دالًا على أنّ ذلك الشيءَ مَرْضيٌّ محمودٌ في بابِه. قالَ المصنَّفُ في قولِه تعالى: ﴿ كُمْ آنَبُنْنَا فِهَا مِن كُلِّ زَوْجَ كَرِبِمٍ ﴾ [الشعراء: ٧]: ﴿ وصَفَ الزَّوجَ منَ النَّباتِ بالكرَم، والكرَمُ صفةٌ لكلِّ ما يُرضى ويُحمَدُ في بابه (٢).

ولمّا عقَّبَ هذه الآية قولَه: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثُكَ رَبُّكَ مَقَامًا تَحْمُودًا ﴾ وَجَبَ اختصاص الوصف بها يناسبُ المقام، وكأنّ ما ذكره، وإليه أشار بقوله: «يدلّ عليه ذكرُه على أثرِ ذكر البعث»، وعلى هذا تجري جميع الوجوه المذكورة من تقدير وصف الإدخال والإخراج في كلّ مقام بحسب ما يناسبه.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٥٧).

⁽٢) انظر: (١١: ٣٢٠).

وقيل إدخالُه فيها مُمِّلَه من عَظيم الأمر؛ وهوَ النُبوّةُ وإخراجُه منه مُؤَدِّيًا لما كُلِّفه مِن غَيرِ تَفريط. وقيل: الطاعة. وقيل: هو عامٌ في كُلِّ ما يَدخلُ فيه ويُلابِسُه من أمْر ومكان. في سُلَطَنا ﴾: حُجّة تَنصُرُني على مَن خالَفني. أو: مُلكًا وعِزَّا قويًّا ناصرًا للإسلامِ على الكُفرِ مُظهِرًا له عليه، فأُجِيبَتْ دَعوتُه بقولِه: ﴿ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ [المائدة: ١٥]، ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ صُلِّهِ عِلَهُ وَاللَّهُ مِنْ النَّاسِ ﴾ [المائدة: ٢٥]، ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ صُلِهِ عَلَهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّينِ صُلِهُ وَاللَّهُ فَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَي اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

[﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَنطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَنطِلَكَانَ زَهُوقًا ﴾ ٨١]

كَانَ حُولَ البَيْتِ ثلاثُ مَنْةِ وَسَتُّونَ صَنْمًا، صَنْمُ كُلِّ قَومٍ بَحِيالِهِم. وعن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما: كانت لقبائلِ العَرَبِ يحجُّونَ إليها ويَنحَرون لها، فشكا البيتُ

قولُه: (وقيل: هُو عامٌ في كلِّ ما يَدخُلُ فيه ويُلابِسُه مِن أمر ومكان)، هذا أقربُ لسباقِ الكلامِ وسِياقِه. أمَّا السّباقُ، فكما قال: «يدُلُّ عليه ذِكره على أثَرِ ذكْرِ البَعث»، وأمَّا السِّياق فعطفُ، ﴿ وَقُل رَّبِ آدْخِلِني ﴾ على ﴿أقِرِ ٱلصَّكَلَوْةَ ﴾، وعطفُ ﴿وَاَجْعَل لِيَ مِن لَدُنكَ سُلطَننا نَصِيرًا ﴾ على ﴿أَدْخِلِني ﴾، وكلُّ ذلك يقتضي غيرَ واحدةٍ منَ الحالاتِ والأمكنة.

قوله: (فأُجيبَتْ دعوتُه)، الفاء فصيحة، يعني: أَمَرَه الله تعالى بالدعاء، فامتثَلَ أَمْرَه ودعا، فأُجيبت دعوتُه.

إلى الله عزَّ وجَلّ فقال: أيْ رَبّ، حتّى متى تُعبَدُ هذه الأصنامُ حَوْلي دونَك، فأوحى اللهُ إلى البيت: إنّي سأُحدِثُ لكَ نَوبةً جديدة، فأملاًكُ خُدودًا سُجَّدًا، يَدِفُونَ إليكَ دَفيفَ النُسور، ويجنُّونَ إليك حَنِينَ الطَّيرِ إلى بَيضِها، لهم عَجِيجٌ حولك بالتَّلبية. ولمّا نزلَتْ هذه الآيةُ يومَ الفَتحِ قالَ جِبريلُ عليه السَّلامُ لرَسولِ الله ﷺ: خُذْ مِخْصَرَ تَكَ ثُم القِها، فجعلَ يأتي صَنمًا صَنمًا وهو يَنكُتُ بالمِخْصَرةِ في عَينِه ويقول: «جاءَ الحقُّ وزَهقَ الباطل»، فينكَبُّ الصَّنمُ لوَجهِه حتّى ألقاها جَميعًا، وبَقِي صَنمُ خُزاعةً فوقَ الكَعبةِ وكان من قواريرِ صُفْرٍ فقال: «يا عليّ، ارمِ به»، فحَملَه رَسولُ الله ﷺ حتّى صَعِدَ فرَمى به فكسرَه، فجَعلَ أهلُ مكّة يتعجَّبونَ ويقولون: ما رَأينا رَجُلًا أَسْحرَ من فَرَمى به فكسرَه، فجَعلَ أهلُ مكّة يتعجَّبونَ ويقولون: ما رَأينا رَجُلًا أَسْحرَ من مُحمّدٍ يَعْشِلُ وتَخييل.

قولُه: (يَدفُّونَ)، الجَوهريّ: الدَّفيفُ: الدَّبيبُ، وهُو السَّيرُ اللِّينَ.

قولُه: (مِخْصَرتك)، الجَوهريُّ: المِخْصَرة: كالسَّوط، وكلُّ ما اختَصَرَ الإنسانُ بيَدِه فأمسَكَه مِن عصًا ونحوها.

رَوى الإمامُ أَحمدُ بن حنبل والبُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ، عن ابنِ مسعودٍ: دخَلَ رسولُ الله ﷺ مكّةَ يومَ الفَتْحِ وحولَ البيتِ ثلاثُ مثةٍ وسِتّونَ صَنْهَا، فجعَلَ يَطعنُها بعودٍ في يَدِه ويقول: ﴿ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَاطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ (١).

وفي «مسنَدِ الإمام أحمدَ بن حنبل»، عن عليَّ رضيَ اللهُ عنه قال: كان على الكعبةِ أصنامٌ، فذهبْتُ لأحِلَ النبيَّ ﷺ فلم أستَطِعْ، فحمَلني فجعَلتُ أقطَعُها، ولو شنتُ لَنلتُ السّماء(٢).

⁽١) أخرجه البخاريّ (٤٧٢٠)، ومسلم (١٧٨١).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٣٠٢)، والبزّار (٧٦٩)، وأبو يعلى في «المسند» (٢٩٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٦٦)، وإسناده ضعيف، وانظر تمامَ تخريجه في «المسند».

كَانَ مُضمَحِلًا غيرَ ثابتٍ في كُلِّ وَقت.

[﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ ٨٢]

﴿ وَنُنَزِلُ ﴾ قُرِئ بالتَّخفيفِ والتَّشديد ﴿ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾: «من » للتَّبين، كقوله: ﴿ مِنَ ٱلْأَوْشَى اللَّبِين، كقوله: ﴿ مِنَ ٱلْأَوْشَى اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ وَيَستَصلِحونَ به دِينَهم، فمَوقِعُه منهم مَوقِعُ الشِّفاءِ من للمُؤمِنين، يَزدادونَ به إيانًا، ويَستَصلِحونَ به دِينَهم، فمَوقِعُه منهم مَوقِعُ الشِّفاءِ من للمُؤمِنين، يَزدادونَ به إيانًا، ويَستَصلِحونَ به دِينَهم، فمَوقِعُه منهم مَوقِعُ الشِّفاءِ من المُرضى. وعنِ النبيِّ ﷺ: «مَن لم يَستَشفِ بالقُرآنِ فلا شَفاهُ الله »، ولا يَزدادُ به الكافرون

قولُه: (كانَ مضْمَحِلًا)، الرّاغب: زَهِقَت نفْسُه منَ الأسَف على الشيء، قالَ عزَّ وجَلّ: ﴿وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَيفِرُونَ ﴾ [التوبة: ٥٥](١).

قُولُه: (﴿ وَنُنَزِّلُ﴾) قرَأَ بالتخفيف: أبو عمْرو(٢).

قولُه: («مِن»: للتبيين، كقولِه: ﴿مِنَ ٱلْأَوْئُنِ ﴾ [الحجّ: ٣٠])، يعني: «منَ القرآنِ» بَيانٌ لمفعولِ «نُنَزّلُ»، وهُو «ما هُو شِفاءٌ» وحالٌ منه، كما أنّ ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَنِ ﴾ في قولِه: ﴿فَاجْتَكِنِبُوا ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَنِ ﴾: حالٌ منَ الرِّجْس وبيانُه، وعلى أن يكونَ تبعيضًا يكونُ ﴿مِنَ ٱلْقُرْمَانِ ﴾: مفعولًا به، و﴿مَا هُوَشِفَآءٌ ﴾: بذلًا منه، ولذلك قال: «كُلُّ شيء نزَلَ منَ القرآنِ فهُو شفاءٌ» أي: كلُّ حِصة ونصيبِ وبَعْض (٣).

فالتفسير الأول نازلٌ منزلةَ الجنس من حيث هو هو، والثاني منزلةَ الاستغراق، فـ«الكل» في كلام المصنف أفرادي.

قُولُه: (فموقعُه منهم موقعُ الشِّفاءِ منَ المرضَى)، الرّاغب: إنَّ اللهُ تعالى جعَلَ لنا

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص٣٨٤.

⁽٢) انظر: «إتحاف فضلاء البشر»، ص٢٨٦.

⁽٣) في (ف): «كارهون»، وهو خطأ.

طِبَّين (١): بدَنيًّا ودينيًّا (٢)، وكلَّ منهما إمّا إعادةٌ للصِّحة أو حِفظٌ لها، والطِّبُ البدَنيُ الذي تُعادُ به الصِّحةُ: الغذاءُ والأطعمة. وأمّا الطِّبُ الدِّينيُّ، فالذي تَعودُ به الصِّحةُ صَفْلُ العقلِ واستعمالُه في تدبُّر (٣) الدَّلالاتِ وتَعرُّفِ الدِّينيُّ، فالذي تَعودُ به الصِّحةُ صَفْلُ العقلِ واستعمالُه في تدبُّر (٣) الدَّلالاتِ وتَعرُّفِ الدِّينيُّ، فالذي تَعودُ به الصِّحةُ تدبُّرُ الكتابِ المُعجِزات ومعرِفةِ النَّبوّاتِ، والقرآنُ مشحونٌ به، والذي تعود (٤) به الصِّحةُ تدبُّرُ الكتابِ المُنزَل، وتتبُّع سُننِ النبيِّ المرسَل، والعملُ بمُقتضاهما، وعلى ذلك قولُه: ﴿ وَنُنزِلُ مِنَ الشَّرَانِ مَا هُوَ شِفَاءً وَرَحْمَةٌ لِلْمُقْمِنِينَ وَلاَيزيدُ الظَّلالِينَ إلَّا خَسَارًا ﴾.

وقلتُ: لَمَحَ في قولِه: «تعودُ به الصحّةُ» إلى قولِه صلَواتُ الله عليه: «كلُّ مولودٍ يولَدُ على الفِطرةِ فأبوَاهُ يُهوِّ دانِه...» الحديث (٥٠).

ورَوَينا عن الدارمي (٢)، عن قتادَةً: «ما جالَسَ القرآنَ أحدٌ، فقامَ إلاّ بزيادةٍ أو نُقْصان» ثُمّ قرأً: ﴿ وَنُنزِلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَاهُوَ شِفَآءٌ ﴾ (٧) الآية.

وعن الدَّارِميِّ أيضًا: قالَ أبو موسى: «إنَّ هذا القرآنَ كائنٌ لكم أَجْرًا، وكائنٌ لكم ذِكْرًا^(٨)، وكائنٌ عليكم وِذْرًا^(٩)، اتَّبِعوا القرآنَ ولا يتَّبِعْكمُ القرآن، فإنهُ مَن يتَّبع القرآنَ يَهبِطْ

⁽١) سقط لفظ «طِبَّينْ» من (ح).

⁽٢) في (ح) و(ف): «دينًا ودنياً»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لما في «تفسير الراغب» (١: ٧٧).

⁽٣) في (ف): «تدبير».

⁽٤) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «تحفظ»، وهو لفظ الراغب في «المفردات» لكن سيأتي في كلام المؤلف بعد أسطر بلفظ: «تعود».

⁽٥) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٢٤١)، والبخاريّ (١٣٨٥)، وأبو داود (٤٧١٦)، وانظر تمامّ تخريجِه في «صحيح ابن حبّان» (١٢٩).

⁽٦) في (ح) و(ف): «الترمذي»، وهو خطأ.

⁽٧) «سنن الدّارِميّ» (٤٤٣٤)، وذكره البغويّ في «شرح السنّة» (٤: ٤٣٧).

⁽٨) قوله: «وكائنٌ لكن ذِكْرًا» سقط من (ف).

⁽٩) قوله: «وكائنٌ عليكم وزرًا» سقط من (ح).

﴿ إِلَّا خَسَارًا ﴾ أي: نُقصانًا؛ لتكذيبهم به وكُفرِهم، كقَولِه تعالى: ﴿ فَزَادَ تَهُمُ رِجْسًا إِلَى رِجْسًا إِلَى رِجْسًا إِلَى رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ ﴾ [التوبة: ١٢٥].

[﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَنِ أَعْرَضَ وَنَنَا بِجَانِيهِ ۚ وَلِذَا مَسَهُ ٱلشَّرُّكَانَ يَنُوسَنَا ﴿ قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَأَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴾ ٨٣ – ٨٤]

﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَانِ ﴾ بالصحّةِ والسَّعة ﴿ أَعْرَضَ ﴾ عن ذِكرِ الله، كأنه مُستَغنِ عنه مُستَبنً بنفسِه ﴿ وَنَنَا بِمَانِيهِ ، ﴾ تأكيدٌ للإعراض؛ لأنّ الإعراض عن الشَّيء: أن

به في رياضِ الجَنّة، ومنِ اتّبَعَهُ القرآنُ يزخُّ في قفاه فيَقذِفُه في جهَنّم ١٠٠٠. يقال: زَخَّه، أي: دفَعَهُ في وَهْدِه (٢٠).

ولّما فرَغَ مِن بيانِ عِلمِه شرع في بيانِ (٣) مُعجِزاتِه صلَواتُ الله عليه، وأنهُ تما لم يُؤتَ أحدٌ منَ الأنبياء، قال: ﴿ قُل لَمِنِ آجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَكَىٰ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَلَا ٱلْقُرْءَانِ ﴾ الآية، وجعَلَ ما يتصلُ به مِن قولِه: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفَنَا لِلنَّاسِ فِي هَلَا ٱلْقُرْءَانِ ﴾ الآية، تَخَلُّصًا إلى ذِكرِ حديثِ قومِه بقولِه: ﴿ وَقَالُواْ لَن نُوْمِنَ لَكَ ﴾ الآية (٤)، ولهذا أخرَه عن سائرِ أنواعِ الإفضالِ والإكرام، واللهُ أعلم.

ولمّا احتوى القرآنُ عِلمًا (٥) ومُعجِزةً قالَ ﷺ: «ما مِن نَبيٌ منَ الأنبياءِ إلاّ أُعطِيَ منَ الآياتِ ما مِثلُه آمَنَ عليه البشَر، وإنّما كان الذي أوتيتُه وَحْيًا أوحاهُ اللهُ عز وجل إليّ، فأرجو أن أكونَ أكثرَهم تابِعًا يومَ القيامة»، أخرَجَهُ البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي هُرَيرةَ (٦).

⁽۱) «سنن الدّارميّ» (۳۳۲۸).

⁽٢) وهي الأرضُ المنخفضة.

⁽٣) قوله: «عِلمِه شرع في بيان» سقط من (ف).

⁽٤) قوله: «بقوله ﴿ وَقَالُواْ لَن نُؤْمِر } لَكَ ﴾ الآية ، سقط من (ف).

⁽٥) في (ح): ذِكْرًا.

⁽٦) البخاريّ (٤٩٨١)، ومسلم (٢١٧).

يُولِّيَه عُرضَ وَجهِه، والنَّايُ بالجانب: أن يَلوِيَ عنه عِطفَه ويولِّيَه ظَهرَه، أو أراد الاستكبار؛ لأنّ ذلك مِن عادةِ المُستكبرين، ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُ ﴾ مِن فَقرِ أو مَرضِ أو نازلةٍ من النَّوازل ﴿كَانَ يَتُوسَا﴾: شديدَ اليأسِ من رَوْحِ الله، ﴿إِنَّهُ, لَا يَأْيَنَسُ مِن رَقْحِ الله النَّوازل ﴿كَانَ يَتُوسَا﴾: شديدَ اليأسِ من رَوْحِ الله، ﴿إِنَّهُ, لَا يَأْيْنَسُ مِن رَقْحِ الله الله إلا القَوْمُ الْكَنفِرُونَ ﴾ [يوسف: ٨٧]. وقُرِئ: (وناءَ بجانبِه) بتقديم اللهم على العَيْن، كَقُولِهم: «راء» في «رأى»، ويَجوزُ أن يكونَ من «ناء» بمَعنى: «نهض». ﴿ قُلَ ﴾ كلُّ أحَدِ فَيَعَمُلُ عَلَى شَاكِلُ حالَه في الهُدى والضَّلالة، ﴿ يَعْمَلُ عَلَى مَذَهَبِه وطَرِيقَتِه التي تُشاكِلُ حالَه في الهُدى والضَّلالة،

قولُه: (أو أرادَالاستكبارَ)، يريدُ: قولُه: ﴿وَنَابِجَانِهِ هِ ﴾ إمّا أن يكونَ كنايةً عن الإعراض؛ لأنّ من يلوي عن الشيءِ عطفَه ويُولِي ظهرَه فقد حاولَ الإعراضَ عنه، فيكونَ تأكيدًا لمعنى ﴿أَعْرَضَ ﴾ ودخلتِ الواوُ بينَ المؤكّدِ والمؤكّد، وإمّا أن يكون كنايةً عن الاستكبار؛ لأنّ ذلك مِن عادة المتكبَّرين، فيكونَ تكميلًا لكوْنِ مفهومِه غيرَ (١) مفهوم الإعراض، فقد جَمعوا بين الهيئتين.

قولُه: (وقُرِئَ: «وناءَ بجانبِه»)، قرَأَها ابنُ ذَكُوان.

الرّاغب: ناءَ بجانبه يَنوءُ ويَناءُ، أي: ينهضُ، قالَ تعالى: ﴿ مَاۤ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥلَنَنُوٓ أُ بِالْعُصِّبِ فِ القصص: ٢٦]، ويقال: ناءَ بجانبه يَنْأَى نأيًا، مِثلَ: نَعى: أعرَضَ. قالَ أبو عُبَيدةَ: تباعد، وقيل: وقرئ: «وفاء بجانبه»، أي: تباعد، ومنهُ: النُّويُ؛ لحفيرة حولَ الخِباءِ تُباعِد الماءَ عنه. وقيل: نأيَ بجانبه مثلَ نعَيَ، أي: نهضَ به، عبارة عن التكبُّر كقولك شمخَ بأنفِه وازْوَرَّ بجانبه، وانْتأى: الموضعُ البعيد(٢).

قولُه: (وطريقتِه التي تُشاكلُ حالَه في الهُدى والضّلالة)، إشارة إلى اتّصالِ هذه الآيةِ بقولِه: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَشِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظّلِامِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾.

الرّاغب: على شاكِلتِه، أي: سَجِيّتِه التي قيَّدتْه، مِن شكَلْتُ الدّابّة، وذلكَ أنّ سُلطانَ

⁽١) لفظة «غير» سقطت من (ط).

⁽۲) «مفردات القرآن»، ص۸۳۱.

مِن قَولِهِم: «طَرِيقٌ ذو شَواكل»؛ وهِيَ الطُّرقُ التي تتشعَّبُ منه، والدَّليلُ عليه قوله: ﴿ فَرَبُكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَاهُ ذَى سَبِيلًا ﴾ أي: أسدُّ مَذْهبًا وطَريقَة.

[﴿ وَيَشْنَالُونَكَ عَنِ ٱلرُّوجُ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْدِ رَبِّى وَمَاۤ أُوتِيتُ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ٨٥]

الأكثَرُ على أنه الرُّوحُ الذي في الحَيَوان. سَأَلُوه عن حَقيقَتِه فأَخبَرَ أنه من أَمْرِ الله، أي: ممّا استأثرَ بعِلمِه. وعن ابنِ بُرَيدة: لقَد مَضى النبيُّ ﷺ وما يَعلَمُ الرُّوح. وقيل: هُوَ

السَّجِيَّةِ على الإنسانِ قاهرٌ حسْبَها بيَّنتُ في «الذَّريعة إلى مكارمِ الشَّريعة»(١)، هذا كما قالَ ﷺ: «كلُّ مُيسَّرٌ لِما خُلِقَ له»، والأشكلة: الحاجةُ التي تُقيِّدُ الإنسان(٢).

وقلتُ: الحديثُ هو ما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم وأحمدَ والتَّرمِذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجَه، عن عليِّ رضيَ اللهُ عنه، أنهُ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ما مِنكم مِن أحدٍ إلّا وقد كُتِبَ مقْعَدُه منَ النار، ومَقْعَدُه منَ الجَنّة»، قالوا: يا رسولَ الله، أفلا نتكِلُ على كتابِنا؟ فقال: «اعمَلوا، فكُلُّ مُيسَّرٌ لِما خُلِقَ له؛ أمّا مَن كان مِن أهلِ السعادةِ فسَيصيرُ لعمَلِ السّعادة، وأمّا مَن كانَ مِن أهلِ السّعادةِ فسَيصيرُ لعمَلِ الشّقاوةِ فسَيصيرُ لعمَلِ الشَّقاء»، ثُمَّ قرأً ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْلَىٰ وَأَنْقَىٰ ﴾ [الليل: ٥] الآية.

قولُه: (مِن أَمْرِ الله)، أي: ممّا استأثَرَ الله بعلمِه، يعني: مِن أمرِ ربّي لا مِن أمرِي، فلا أقولُ لكم ما هي؟ والأمرُ بمعنى الشأن، أي: معرِفةُ الرّوحِ مِن شأنِ الله لا مِن شأنِ غيرِه، ولذلكَ طابَقَهُ قولُه: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِن ٱلْمِلْمِ إِلّا قَلِيكُ ﴾. قال الإمامُ: المختارُ: أنّهم سألوهُ

⁽١) وهو كتابٌ حاول فيه الجمع بين الشريعة والحكمة الإنسانية، وهو مطبوعٌ متداول، وانظر: منه ص٣٩، حيث قال: «وأمّا حدوثُ السجيّة إلى خلافِ ما خُلِقَت له فمُحال، فالسَّجِيّة فِعْلُ الخالِق عزَّ وجلّ، والعادةُ فِعْلُ المخلوق، ولا يُبْطِلُ فِعْلُ المخلوقِ فِعلَ الخالق». انتهى. وانظر كلام الراغب في «مفردات القرآن» ص ٤٦٢-٤٦٣.

⁽۲) «أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (۲۲۱) والبخاريّ (٤٩٤٦) ومسلم (٢٦٤٧) والترمذيّ (٢١٣٦) وأبو داود (٤٦٩٤) وابن ماجه (٧٨) وصحّحه ابنُ حبّان (٣٣٤) وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند أحمد».

خَلقٌ عظيمٌ رُوحانيُّ أعظمُ من المَلك. وقيل: جِبريلُ عليه السلام. وقيل: القرآن، و ﴿مِنْ الْمَرْرَبِينَ ﴾ أي: مِن وَحيه وكلامِه، ليس من كلامِ البَشَر. بعَثَتِ اليَهودُ إلى قُريش: أن سَلُوه عن أصحابِ الكَهف، وعَن ذي القَرنَيْن، وعن الرُّوح، فإن أجابَ عنها أو سكت؛ فليسَ بنَبيّ، وإن أجابَ عن بَعضٍ وسَكَتَ عن بَعض؛ فهو نَبيّ، فبيَّن لهم القصَّتين وأَبْهَمَ أمرَ الرُّوح، وهو مُبهَمٌ في التَّوراة، فنَدِمُوا على سُؤالهم.

﴿وَمَآ أُوتِيتُم﴾ الخطابُ عامٌ.` .

عن الرُّوح، وأنهُ صلَواتُ الله عليه أجابَ عنهُ بأحسَنِ الوجوهِ (١١) بقولِه: ﴿ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَصْرِ رَبِي ﴾، يعنيٰ أنهُ موجودٌ محدَثُ بأمرِ الله، وتكوينِه، وتأثيرُه إفادَةُ الحياةِ للجَسَد، ولا يَلزَمُ مِن عدَمِ العِلمِ بحقيقتِه المخصوصة نَفْيُه، فإنّ أكثرَ حقائقِ الأشياءِ وماهيّاتِها مجهولة، ولم يَلزَمْ مِن كونِها مجهولة نَفْيُها، ويؤيّدُه قولُه: ﴿ وَمَا آلُوتِيتُم مِنَ الْعِلْمِ إِلّا قَلِيلًا ﴾، وقالَ القاضي: يجوزُ أن يكونَ السؤالُ عن قِدَمِهِ وحُدوثِه، فأُجيبَ: أنهُ وُجِدَ بأمرِه وحدث بتكوينِه (٢).

قولُه: (﴿ وَمَا أُوتِيتُم ﴾ الخطابُ عامٌ)، قالَ القاضي: يعني قولَه: ﴿ وَمَا أُوتِيتُ مِنَ الْعِلْمِ النَّا وَلِيلًا ﴾ أنّكم تستفيدونه بتوسُّطِ حواسِّكُم، فإنّ اكتسابَ العقلِ للعلومِ النظريّة مُستفادٌ مِن إحساسِ الجُزئيّات، ولذلك قيل: مَن فقدَ حِسَّا فقدَ عِلْمًا، ولعلَّ أكثرَ الأشياءِ لا يُدرِكُه الحِسُّ ولا شيئًا مِن أحوالِه المُعَرِّفَةِ لذاتِه، وهُو إشارةٌ إلى أنّ الرُّوحَ ممّا لا يُمكنُ معرفةُ ذاتِه إلّا بعوارِضَ ثُمِينُهُ عمّا يَلتبسُ به، فلذلك اقتصَرَ على هذا الجواب، كما اقتصَرَ موسى عليه السلامُ في جوابِ ﴿ وَمَارَبُ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٣] بذِكْرِ بعضِ صِفاتِه. تمّ كلامُه (٣).

فإنْ قلتَ: ما موقعُ هذا السؤالِ في هذا المقام؟ قلتُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: الرُّوحُ والعِلمُ توأمانِ ومَوْهبتانِ عظيمتانِ لا سيّها الوَحْيُ، ولذَلك قُرِنَ بقولِه: ﴿وَمَاۤ أُوتِيتُدمِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيـكَا ﴾ وعقّبَه بقولِه: ﴿ وَلَهِن شِنْنَا لَنَذْهَ بَنَ بِٱلَّذِىۤ أَوْحَيْنَاۤ إِلَيْكَ ﴾، وعقّبَ به ﴿ وَنُنْزَلُ

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۱: ۳۷).

 ⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٦٤) وعبارةُ القاضي ثمّة: «على أنّ السؤالَ عن قِدَمِه وحدوثِه» انتهى. فهو جازمٌ بموردِ السؤال، لا على الجوازِ كها ذهبَ إليه الطيبي رحِمَهُ الله.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٢٦٤).

مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَشِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ ﴾، وقد تقدَّم (١) مِرارًا وأطوارًا أنّ فواتح السُّورِ بمقتضى بَراعةِ الاستهلالِ مُؤذِنةٌ باشتهالِ السُّورِ على ما تضمَّنتِ الفاتحةُ منَ المعنى، ولمّا افتُتِحت هذه السُّورةُ الكريمةُ بالكرامةِ السَّنيةِ والموهِبةِ الرَّفيعة لسيِّدِنا صلَواتُ الله عليه، وهِي بيانُ مقام الدُّنُو والزُّلفى، واستجلَبَ ذلك حديثَ الكليم عليه السّلامُ وبني إسرائيل، ثُمّ حديثَ الكُفّارِ مِن هذه الآية، وأُريدَ العَوْدُ إلى البِدْء، وتَعدادُ كرائمَ ومَوانحَ أُحرى، ابتُدِئ بها يُناسِب «الإسراء» مِن إقامةِ الصَّلواتِ مقرونةً بذكْرِ أوقاتِها، فقيل: ﴿ أَقِرِ ٱلصَّلَوةَ لِدُلُوكِ بِهِ الشَّمْسِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَمِنَ ٱلمَّلُواتِ مقرونةً بذكْرِ أوقاتِها، فقيل: ﴿ أَقِر ٱلصَّلَوةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَمِنَ ٱليَّلِ فَتَهَجَدْ بِهِ عَلَى ومِن ثَمَ قال صلَواتُ الله عليه: «وجُعِلت قُرَةُ عَيْني فِي الصّلاة» (٢)، وأخرى: «أن تَعبُدَ الله كَانَك تراه» (٣)، وتارةً: «أرِخنا يا بلال» (٤)، وجعَلَ ذلك ذَريعة إلى ذكْرِ مَنقَبَتَيْنِ جَليلتَيْن: أُخْرَويّة، وهِيَ مقامُ الشّفاعة.

وقيل: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّعْمُودًا ﴾. رَوَينا عن التَّرمذيّ، عن أبي هُرَيرةَ رضي الله عنه، قال: هُو الشَّفاعة (٥٠).

وعن الدّارِميِّ عن ابنِ مسْعود، عن النبيِّ ﷺ، أنّه قال له: ما المقامُ المحمود؟ قال: «ذاك يومُ يَنزِلُ اللهُ تعالى على كُرسِيِّه، ويُجاءُ بكُم حُفاةً عُراةً غُرْلًا، فيكونُ أوَّلَ مَن يُكْسى إبراهيمُ، فيُوتى بِرَيطَتَيْن (٦) مِن رِياطِ الجَنّة، ثُمّ أُكسى على أثَرِه، ثُم أقومُ عن يمين الله مقامًا يَغْبِطُني الأوّلونَ والآخِرون (٧).

⁽١) في (ف): «تقرَّرَ».

⁽٢) هُو جزءٌ من حديثِ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٢٩٣)، والنسانيّ (٧: ٦١)، وأبو يعلى في «المسند» (٣٤٨٢)، والطبرانيّ في «المعجم الأوسط» (١٩٩٥)، وصحّحه الضياء المقدسيّ في «المختارة» (١٧٣٧) من حديثِ أنس بن مالك رضيّ اللهُ عنه، وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند أحمد».

⁽٣) سبق تخريجه.

⁽٤) أخرجه أبو داود (٤٩٨٧) بلفظ: «يا بلال، أقِمِ الصلاةَ أرِحْنا بها»، والطبرَانّي في «المعجم الكبير» (٢٠٩٠).

⁽٥) «سنن الترمذيّ» (١٣٧») وقال: هذا حديثٌ حسَن، وأخرجه الطبريُّ في «جامع البيانُ» (١٥: ٩٨).

⁽٦) مُفرَدهُ رَيْطَةٌ، وهي كلُّ ثوبٍ ليِّن رقيق.

⁽٧) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجَهُ الإمامُ أحمد في «المسند» (٣٧٨٧)، والدَّارميِّ في «السنن» (٢٨٠٠)، =

وعن الترمذي، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا سيّد ولَدِ آدم يوم القيامة ولا فَخْر، بيدي لواءُ الحَمْد (١) ولا فَخْر، وما مِن نبِي يومئذٍ، آدَمُ فمَن سواه، إلا تحت لوائي، وأنا أوّلُ مَن تنشَقُّ عنه الأرضُ ولا فَخْر»، قال: «فيَفْزَعُ الناسُ ثلاثَ فزْعاتٍ، فيأتونَ آدمَ فيقولون: أنت أبونا آدمُ فاشفَعْ لنا إلى ربّك. فيقول: إنّي أذنَبْتُ...» وساقَ الحديثَ إلى قولِه: «فأخِرُ ساجدًا فيلْهِمُني اللهُ من الثناءِ والحَمْد، فيقال لي: ارفَعْ رأسَك، وسَلْ تُعْطَه، واشفَعْ تُشَافَعُ مُوكُلُ يُسمَعُ لقولِك، وهُو المقامُ المحمودُ الذي قالَ اللهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿عَسَىٰ آن يَبْعَثَكَ رَبُكَ مَقَامًا مُحْمُودُ الذي قالَ الله عزَّ وجَلَّ: ﴿عَسَىٰ آن يَبْعَثَكَ رَبُكَ مَقَامًا مُحْمُودُ الذي قالَ الله عزَّ وجَلَّ: ﴿عَسَىٰ آن يَبْعَثَكَ رَبُكَ مَقَامًا مُحْمُودُ الذي قالَ الله عزَّ وجَلَّ: ﴿عَسَىٰ آن يَبْعَثُكَ

وأمّا المَنقبةُ الدُّنيويّةُ فمُفتتَحُها الأمرُ بالهجرةِ إلى دارِ النُّصرةِ، وقولُه: ﴿ وَقُل رَبِّ آدَخِلِني مُدْخَلَ صِدْفِ وَاَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْفِ ﴾ إشارةٌ إلى ذلك. رَوَينا في «شَرْحِ السُّنة» عن ابنِ عبّاسٍ والحسن وقتادة: أدْخِلني: كان النبيُّ ﷺ بمكّة، أُمِرَ بالهجرة، فنزلت عليه: ﴿ وَقُل رَبِّ آدُخِلني مُدْخَلَ صِدْفِ وَالْمِرْخِي مُخْرَجَ مِدْقِ ﴾ (٣). ألا ترى كيف ذيّلَ الإخراجَ والإدخالَ بها يُنبِئُ عنِ استنزالِ النَّصْرِ من جَنابِ الفَرْدانيّة، والحَضْرةِ الصَّمَدانيّة، مِن قولِه: ﴿ وَالْجَعَل لِي مِن لَدُنكَ سَلْطَننَا نَصِيرًا ﴾، ﴿ لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَبُعِلُ الْبَعِل وَلُوكُورَ الشَّمَدانيّة، وحينَ أرادَ اللهُ أن يَشرَحَ غَزارةَ عِلمِه ﴿ وَقُلْ جَلّةَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ يعني: أنهُ صلَواتُ الله رَمَزَ إليه بقولِه: ﴿ وَنُنزّلُ مِن اللّه الذي تَنفُدُ الأبحُرُ السبعةُ دونَ نفاذِه (٤)، ولمّا كان السؤالُ عن عليه يَغْتَرِفُ عِلمَه منَ البحرِ الذي تَنفُدُ الأبحُرُ السبعةُ دونَ نفاذِه (١٤)، ولمّا كان السؤالُ عن عليه يَغْتَرِفُ عِلْمَه منَ البحرِ الذي تَنفُدُ الأبحُرُ السبعةُ دونَ نفاذِه (١٤)، ولمّا كان السؤالُ عن عليه يَغْتَرِفُ عِلْمَه منَ البحرِ الذي تَنفُدُ الأبحُرُ السبعةُ دونَ نفاذِه أَنهُ اللهُ كَان السؤالُ عن الله عَلْ الله عَلْمَه منَ البحرِ الذي تَنفُدُ الأبحُرُ السبعةُ دونَ نفاذِه أَنه كان السؤالُ عن المَدَالِي اللهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ المَا كان السؤالُ عن عليه يَغْتَرِفُ عَلَاهُ اللهُ عَلْمُ اللّه عَلَى الله عَلَا كان السؤالُ عن الله عَلَا الله عَلَى الله الفَرْدَانِي اللهُ عَلْمُ السُولُ الله اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَا كَانَ السؤالُ عَن اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

⁼ والبزّار في «المسند» (٣٤٧٨)، والطبرانيّ في «المعجم الكبير» (١٠٠١٧)، بإسناد ضعيف لضعف عثمان بن عُمَير البجَليّ.

⁽١) أخرجه مسلم (٢٢٧٨)، والترمذي (٣١٤٨).

⁽٢) سبق تخريجه.

 ⁽٣) «شرح السنّة» للبغوي (١٣: ٣٥٣). وهذا نقلٌ غير محرَّر، فالذي في «شرح السنّة»: يُروى عن ابن
 عبّاس والحسن وقتادة: «أدخِلني مُدْخَلَ صِدق»: المدينة، «وأخرِ جني مخرَجَ صِدق»: مكّة.

⁽٤) فيه إيبًا * إلى قولِه تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةِ أَقَلَدُ ۗ وَٱلْبَحْرُ يَمُذُهُۥ مِنَ بَعْدِهِ عَسَبْعَةُ أَجْسُرِ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَنْتُ ٱللَّهِ ﴾ [لتهان: ٢٧].

ورُوِي: أنّ رَسولَ الله ﷺ ليّا قالَ لهم ذلكَ قالُوا: نَحنُ مُحْتَصُّونَ بهذا الجِطابِ أمْ أنتَ معنا فيه؟ فقال: «بل نَحنُ وأنتُم لم نُؤتَ من العِلمِ إلّا قليلاً»، فقالوا: ما أعجَبَ شانك! ساعة تقول: ﴿وَمَن يُؤتَ ٱلْحِكَمةَ فَقَدَّا وَي خَيرًا كَثِيرًا ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، وساعة تقولُ هذا؛ فنزلَت: ﴿ وَلَوْ أَنَّما فِي ٱلأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَكُ ﴾ [لقمان: ٢٧]، وليسَ ما قَالُوهُ بِلازِم؛ لأنّ القِلّةَ والكثرة تَدُورانِ مع الإضافة، فيُوصَفُ الشيءُ بالقِلّةِ مُضافًا إلى ما تحتَه، فالحِكمةُ التي أُوتِيَها العَبدُ خَيرٌ كثيرٌ في نَفسِها؛ إلّا أنّها إذا أُضِيفَت إلى عِلْمِ الله فهِي قليلة. وقيل: هُوَ خِطابٌ لليَهودِ خاصّة؛ نَفسِها؛ إلّا أنّها إذا أُضِيفَت إلى عِلْمِ الله فهِي قليلة. وقيل: هُوَ خِطابٌ لليَهودِ خاصّة؛

فإنْ قلتَ: فما وَجْهُ اتّصالِ قولِه: ﴿ وَإِذَا آنَهُمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَانِ ﴾ الآيتين، بالكلام؟

قلتُ: هُو اعتراضٌ لمعنى الزِّيادةِ والنُّقصان، جاءَ مُستطرِدًا في أثناءِ الكلام؛ لأنّ السِّياقَ دَلَّ على كوْنِ القرآنِ رحْمةً وسبَبًا لمَزيدِ المؤمنين، وما ينالونَ به الإفضالَ والقُربَ والزُّلفي عندَ الله، وخَسارًا وبُعدًا للقوم الظالمين.

وقد تقرَّرَ أن ذلك السؤال كان امتحانًا منَ الظَّلمةِ، وتَضَمَّنَ الإشعارَ بنَزارةِ عِلمِهم وغَزارةِ عِلمِه صلَواتُ الله عليه، فلذلك كان مؤكِّدًا للمعنيَيْن، ويَنصرُه قولُه: ﴿ قُلْكُلُّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ۦ﴾.

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٠٠٩)، والترمذيّ (٣١٤٠)، والنسائيّ في «السنن الكبرى» (١١٣١٤)، وأبو يعلى في «المسند» (٢٥٠١)، وصحّحه ابن حبّان (٩٩)، وفيه تمامُ تخريجه.

لأُنّهم قالوا للنّبيِّ ﷺ: قد أُوتِينا التَّوراةَ وفيها الحِكْمة، وقد تَلَوْت: ﴿وَمَن يُؤْتَ النَّوراةِ قَليلٌ فِي الْحِكْمة فَقَدْ أُوتِى خَيْرًا ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، فقيلَ لهم: إنّ عِلمَ التَّوراةِ قَليلٌ في جَنبِ عِلمِ الله.

[﴿ وَلَهِن شِنْنَا لَنَذْهَ بَنَ بِٱلَّذِى أَوْحَيْنَاۤ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا يَجِدُ لَكَ بِهِ. عَلَيْنَا وَكِيلًا *إِلَّا رَحْمَةً مِن رَّبِكَ ۚ إِنَّ فَضْلَهُ، كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا ﴾ ٨٦-٨٧]

﴿ لَنَذْهَبَنَ ﴾ : جَوابُ قَسَم مُحَذُوفِ مَعَ نِيابَتِه عَن جَزاءِ الشَّرِط. واللّامُ الدّاخِلةُ على ﴿ إِنْ » موطِّنةٌ للقَسَم. والمُعنى: إنْ شِئنا ذَهَبنا بالقُرآنِ ومُحَوناه عنِ الصُّدورِ والمُصاحِفِ فلَم نَترُك له أثراً، وبَقِيَت كها كنتَ لا تَدري ما الكتاب، ﴿ مُمَ لَا يَجِدُلكَ ﴾ بعدَ الدَّهابِ ﴿ إِهِ عَن يتوكَّلُ علينا باستِردادِه وإعادَتِه محفوظًا مسطورًا، ﴿ إلَّارَحْمَةُ مِن رَبِك ﴾ : إلّا أن يَرحمَكَ ربُّكَ فيرَدَّه عليك، كأنّ رحمته تتوكَّلُ عليه بالرَّدّ، أو يكونُ على الاستِثناءِ المُنقَطِع، بمَعنى: ولكنْ رَحمةً من ربًك تَركته غيرَ مَذهُوب به. وهذا امتِنانٌ منَ الله تَعالى ببقاءِ القُرآنِ مَحفوظًا بعدَ المنةِ العَظيمةِ في تَنزيلِه وتَحفيظِه، فعلى كُلِّ امتِنانٌ منَ الله تَعالى ببقاءِ القُرآنِ مَحفوظًا بعدَ المنةِ العَظيمةِ في تَنزيلِه وتَحفيظِه، فعلى كُلِّ ذي عِلم أن لا يَعفلَ عن هاتَينِ المِنتَينِ والقيامِ بشُكرِهما؛ وهما: مِنةُ الله عليه بحِفظِ ذي عِلم أن لا يَعفلَ عن هاتَينِ المِنتَينِ والقيامِ بشُكرِهما؛ وهما: مِنةُ الله عليه بحِفظِ ذي عِلم أن لا يَعفلَ عن هاتَينِ المِنتَينِ والقيامِ بشُكرِهما؛ وعن ابنِ مَسعود رضيَ اللهُ العِلمِ ورُسوخِه في صَدرِه، ومِنَّتُه عليه في بقاءِ المحفوظ. وعنِ ابنِ مَسعود رضيَ اللهُ عنه: إنّ أوّلَ ما تَفقِدُونَ من دينِكُمُ الأمانة، وآخِرَ ما تَفقِدُونَ الصلاة، ولَيُصلَينَ قَومٌ عنه: إنْ أوّلَ ما تَفقِدُونَ من دينِكُمُ الأمانة، وآخِرَ ما تَفقِدُونَ الصلاة، ولَيُصلَينَ قَومٌ

قُولُه: (مَن يتوكَّلُ علينا باستردادِه)، أي: يصيرُ وكيلًا علينا. والتوكُّلُ والموكَّلُ بمعنى.

قولُه: (ولكنْ رحمةً مِن ربِّكَ تركتُه غيرَ مذهوبِ به) يُريدُ أنّ الاستثناءَ منقطعٌ والمستدرَكُ قُولُه: ﴿ وَلَهِن شِنْنَا لَنَذْهَ بَنَ ﴾، وعلى الأوّلِ الاستثناءُ متّصل، والمستثنى منهُ: ﴿ وَكِيلًا ﴾. وقالَ أبو البقاء: ﴿ إِلَّا رَحْمَةً ﴾: مفعولٌ لهُ، أي: حِفظناهُ عليكَ للرّحمة، ويجوزُ أن يكونَ مصدَرًا، أي: لِكنْ رَحِناك رحمةً (١).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣١).

ولا دِينَ لهم، وإنّ هذا القُرآنَ تُصبِحُونَ يَومًا وما فيكم منه شَيء، فقالَ رَجُل: كيفَ ذلك وقد أثبَتْناه في قُلوبِنا وأثبَتْناه في مَصاحِفِنا نُعلِّمُه أبناءَنا ويُعلِّمُه أبناؤنا أبناءَهم؟ فقال: يُسرَى عليه لَيلًا فيُصبِحُ الناسُ منه فُقراءَ تُرفَعُ المصاحِفُ ويُنزَعُ ما في القلوب.

[﴿ قُل لَهِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنشُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَلَذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضِ طَهِيرًا ﴾ ٨٨]

﴿ لَا يَأْتُونَ ﴾: جَوابُ قَسَمٍ مَحذوف، ولولا اللَّامُ المُوطِّنَة لَجازَ أَن يكونَ جَوابًا للسَّرْط، كَقُولِه:

قولُه: (كيفَ ذلك وقد أثبتناهُ في قلوبنا؟)، رَوَينا عن الإمامِ أَحمدَ بنِ حنبلِ والتِّرمذيِّ وابنِ ماجَه والدَّارِميِّ، عن زيادِ بنِ لَبيدِ قال: ذكرَ النبيُّ ﷺ شيئًا فقال: «ذلكُ عندَ أوانِ ذهابِ العِلمِ» فقلتُ: يا رسولَ الله، وكيفَ يذهبُ العِلمُ ونحنُ نقرأُ القرآنَ ونُقرِئُه أبناءنا ويقرئهُ أبناؤنا أبناءهم إلى يوم القيامة؟ فقال: «ثكلتُكَ أمَّكَ يا زياد، إن كنتُ لأراكَ مِن أفقهِ رجُلِ بالمدينة، أوليسَ هذه اليهودُ والنصارى يقرأونَ التوراةَ والإنجيلَ لا يَعملونَ بشيءٍ ممّا فيهاً؟»(١).

وفي «شَرْح السُّنّة»: عن عبدِ الله بن عمْرو: «لا تقومُ السّاعةُ حتّى يرجِعَ القرآنُ مِن حيثُ نزَل، لهُ دَوِيٌّ حولَ العَرْشِ كدَويِّ النَّحل. يقولُ الرَّبُّ: ما لك؟ فيقول: يا ربِّ، أُتلى، ولا يُعمَلُ بي (٢).

وفيهِ أيضًا، عنِ ابنِ مسعود: لا تقومُ السّاعةُ حتّى (٣) يُرفَعَ القرآنُ، ثُمّ يُفيضونَ في الشّع (٤).

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٤٧٣)، وابن ماجه (٤٠٤٨)، والطّحاويّ في «شرح مشكلِ الآثار» (٣٠٥)، والطبرانيّ في «المعجم الكبير» (٢٩١) بإسنادٍ صحيح.

⁽۲) «شرح السنّة» (۱: ۳۱۷).

 ⁽٣) من قوله: «يرجع القرآن من حيثُ نزل، لهُ دويٌ الى هنا سقط من (ف).

⁽٤) «شرح السنة» (١: ٣١٧).

يقولُ لا غائِبٌ مالي ولا حَرِمُ

لأنّ الشَّرطَ وَقعَ ماضِيًا، أي: لو تَظاهَرُوا على أن يأتُوا بمِثلِ هذا القُرآنِ في بَلاغتِه وحُسنِ نَظمِه وتأليفِه، وفيهم العَرَبُ العارِبةُ أربابُ البَيان؛ لعَجَزُوا عن الإتيانِ بمثلِه. والعَجَبُ من النَّوابِتِ ومِن زَعمِهم أنّ القُرآنَ قَديمٌ معَ اعتِرافِهم بأنه مُعجِز،

قُولُه: (يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرِمُ)، أوَّلُه:

وإن أتاهُ خليلٌ يومَ مَسْغَبةٍ﴿'

المَسْغَبَةُ: المجاعة، ورُوِيَ: مسألةُ. البيتُ لزُهيرِ يمدَّحُ هَرِمَ بنَ سِنانَ، يقول: إذا أتاهُ فقيرٌ وقد رفَعَ إليه حاجتَه، لم يتَشاغَلْ بنوع العِلَلِ. وعَنى بالمالِ: الإبِلَ.

قولُه: (لأنّ الشَّرطَ وقَعَ ماضيًا)، تعليلٌ بجوازِ وقوع ﴿لَا يَأْتُونَ ﴾ جوابًا للشّرط، يعني: لو لم تكن اللامُ في (لئن) لجَازَ لا يَأْتُونَ مَعَ وجودِ النّونِ أن يقَعَ جوابًا للشّرطِ؛ لأنّ قولَه: ﴿آجْتَمَعَتِ ﴾ ماضٍ، فلمّا لم تعمَل الأداةُ في الجزءِ الأوّل لا يعمَلُ في الثاني (٢٠).

قولُه: (منَ النَّوابِت)، والنّوابتُ: الأحداثُ الأغمار (٣). قالَ صاحبُ «التقريبُ»: واستَدَلَّ صاحبُ «الكشاف» بإعجازِه على حدوثِه، إذ لو كانَ قديمًا لم يكنْ مقدورًا، فلا يكونُ مُعجِزًا كالمُحالِ، وجَوابُه: منْعُ المُلازمة، إذْ مصحِّح المَقْدوريّة هُو الإمكان، وهُو حاصلٌ، لا الحدوث.

وأيضًا، المُعجِزْ لفْظُه و لا يقالُ بقِدَمِه، والقديمُ كلامُ النَّفْس ولا يقالُ بإعجازِه.

وأيضًا، سلَّمْنا أنَّ القديمَ لا يَقدِرُ البشَّرُ على عينيه، لكنْ لمَ لا يُقدَرُ على مِثلِه؟

قال صاحبُ «الانتصاف»: القديمُ: مدلولُ العبارات، وهُو صفةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذاتِ الله

⁽١) سبق تخريجه من «ديوان زهير». ووقع في (ف): يوم مسألةٍ.

⁽٢) تقدمت هذه الفقرة في الأصول على التي قبلها، وأخّرناها مراعاةً لـ «الكشاف».

 ⁽٣) وهو لفظٌ تَنْبِرُ به المعتزلة مخالفيها من أهلِ السنّة تصغيّرا لشأنهِم، وللجاحظِ لَهْج كثير بهذا اللفظِ البَشيع، على عادةِ المعتزلة في قَرْفِ خصومِهم وإطلاقِ ألسنتِهم فيهم.

وإنّها يكونَ العَجزُ حيثُ تَكونُ القُدرة، فيُقال: اللهُ قادِرٌ على خَلقِ الأجسامِ والعِبادُ عاجِزونَ عنه، وأمّا المُحالُ الذي لا بَجالَ فيه للقُدرة، ولا مَدخَلَ لها فيه، كثاني القديم؛ فلا يُقالُ للفاعل: قد عَجَزَ عنه، ولا هو مُعجِز، ولو قيل ذلك لَجازَ وَصفُ الله بالعَجز؛ لأنه لا يوصَفُ بالقُدرةِ على المُحال، إلّا أن يُكابِروا فيتَولُوا: هو قادِرٌ على المُحال، فإنّ رأسَ ما لهِم المُكابَرةُ وقَلبُ الحقائق.

[﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلِ فَأَنِّنَ ٱكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّاكُفُورًا ﴾ ٨٩]

﴿ وَلَقَدَّ صَرَّفَنَا ﴾: ردَّدْنا وكرَّرنا ﴿ مِن كُلِّ مَثَلِ ﴾ : مِن كُلِّ مَعنَى هو كالمَثَل في غَرابَتِه وحُسنِه. والكُفُور: الجُحود. فإنْ قَلت: كيفَ جَازَ ﴿ فَأَبَى آكُثُرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ ولم يَجُز: ضربتُ إلّا زيدًا؟ قُلت: لأنّ «أبى» مُتأوَّلُ بالنَّفي، كأنه قيل: فلم يَرضَوْا إلّا كُفُورًا.

[﴿ وَقَالُواْ لَن نُوْمِنَ لَكَ حَتَىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلأَرْضِ يَلْبُوعًا * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةً مِن أَخِيلٍ وَعِنَبِ فَنُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَقْجِيرًا * أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ

تعالى، ويُسمّى قرآنًا وكلماتٍ أيضًا، والمُعجِزُ: الدَّليلُ لا المَدْلولُ، لكنّ أهلَ السُّنّة يتَحرَّزونَ مِن إطلاقِ المخلوقِ لوجهَيْن: لإيهامِه، ولأنّ السّلَفَ الصّالحَ كَفّوا عنهُ، وكم مِن مُعتَقدٍ لا يُطلَقُ القول به خَشْيةً مِن إيهامٍ غيرِه، فلا يَصِحُّ إلزامُ الزَّخَشريّ^(۱).

وقلتُ: الوَجْهُ الأخيرُ لصاحبِ «التقريب» هُو الوجْه، لِمَا قرَّرَهُ المصنَّفُ في قولِه: ﴿ فَأَنُّوا مِسُورَةٍ مِن مِشْلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٣] فإن قلتَ: ما مِثلُه حتّى يأتوا بسورةٍ مِن ذلك المِثْل؟ قلتُ: معناهُ بسورةٍ ممّا هو على صفتِه في البيانِ الغريبِ وعلوِّ الطبقةِ في حُسنِ النَّظْم (٢)، ومِن ثَمَّ لم تكنْ سائرُ الكتُبِ السَّماويّةِ مُعجِزةً، وإن كُنَّ مِثْلَ القرآنِ في ذلك المعنى.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۲۹۲).

⁽٢) انظر: (٢: ٣٢٢).

عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِى بِاللَّهِ وَالْمَلَيْهِكَةِ فَبِيلًا *أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِن ذُخْرُفٍ أَوْ تَرْفَى فِ ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُؤْمِنَ لِرُفِيِّكَ حَتَى ثُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِنَبًا نَقَرَوُهُۥ قُلْ سُبْحَانَ رَقِي هَمَل كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴾ ٩٠-٩٣]

لمّ تَبيّنَ إعجازُ القُرآنِ وانضمَّتْ إليه المُعجِزاتُ الأُخرُ والبيِّناتُ ولزِمَتهمُ الحُجّةُ وغُلِبوا، أَخذوا يتَعلَّلونَ باقتراحِ الآيات؛ فِعْلَ المَبهُوتِ المَحْجُوجِ المَتعثِّرِ فِي أَذْيالِ الحَيْرة، فقالوا: لن نُومِنَ لكَ حتى وحتى. (تُفَجِّرَ): تُفَتِّح. وقُرِئ: ﴿ تَفْجُرَ ﴾ بالتَّخفيف، ﴿ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ : يعنُونَ أرضَ مكّة، ﴿ وَلَئبُوعًا ﴾ : عَينًا غزيرةً مِن شَانِها أن تَنبُعَ بالماء لا تَقطعُ، ﴿ يَفُولَ اللهُ اللهُ عَلَيهِ مَ المَاء. ﴿ كُمَا زَعَمْتَ ﴾ : يَعنُونَ قولَ الله تَعالى: ﴿ إِن نَسَعَ المَاء، كَ الْيَعبُوبِ » من: عَبَّ الماء. ﴿ كُمَا زَعَمْتَ ﴾ : يَعنُونَ قولَ الله تَعالى: ﴿ إِن نَسَمَ أَلُمْ رَضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِن السَّمَاءَ ﴾ [سبا: ١٩]،

قولُه: ﴿ كُمَا زَعَمْتَ ﴾: يَعنونَ قولَ الله تعالى: ﴿ إِن نَّشَأْ نَغْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَي عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِن السَّمَاءِ ﴾)، وكان ذلك عِنادًا وتمرُّدًا، بدليلِ قولِه: ﴿ وَإِن يَرَوْأَ كِسْفُا مِنَ السَّمَاءِ

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿تَغَجُرَ﴾، بالتّخفيف)، الكوفيّونَ: بفَتحِ التاءِ وضمَّ الجيم مخفَّفًا (١)، والباقونَ: بضمَّ التّاءِ وكسرِ الجيم مشدَّدًا (٢).

قوله: (لا تَقْطَعُ)، مرفوعٌ بعد حذف «أن»، أي: لا تنضب، القاضي: اليَنبوعُ: عينٌ لا يَنضَبُ ماؤها (٣)، كأنّ البناءَ دَلَّ على المبالغة.

قولُه: (عبَّ الماءُ)، أي: زخَرَ، منَ العُبابِ. الجَوهريّ: العُبابُ: ـ بالضَّمَّ ـ: مُعظَمُ الماء وكثرتُه وارتفاعُه.

⁽١) وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿يَنْبُوعًا ﴾ والينبوعُ واحد، والتشديدُ إنّها يكونُ للتكثيرِ مرّةَ بعد مرّة، فلا يحسُنُ معه (فعَّلَ) لمّا كان الينبوع واحدًا. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٠٩.

 ⁽٢) وحُجَّتُهم إجماعُ الجميع على التشديدِ في قولِه تعالى: ﴿وَفَجَرْنَا خِلْلَهُمَا نَهُرًا ﴾ [الكهف: ٣٣] والنهرُ واحدٌ كالينبوع، فشددوا في فعلِ الواحِد لتكرُّرِ الانفجارِ منه مرّة بعدَ مرّة. انظر: ﴿حُجّة القراءاتِ، ص ٤١٠.
 (٣) ﴿أنوار التنزيلِ» (٣: ٤٦٦).

قُرِئ: (كِسْفًا) بِسُكونِ السِّين جَمعِ كِسْفةٍ كَسِدْرَةٍ وسِدر، وبفَتحِه. ﴿ فَبِيلًا ﴾: كَفيلًا بها تَقولُ شاهِدًا بصِحَّتِه. والمعنى: أو تأتيَ بالله قَبيلًا، وبالملائكةِ قُبلاء، كقَولِه:

أُو مُقابِلًا، كالعَشير بمَعنى المُعاشِر، ونَحوُه: ﴿لَوْلَا أَنزِلَ عَلَيْـنَا ٱلْمَلَتـمِكَةُ أَوْ نَرَىٰ

سَاقِطَا يَقُولُواْ سَمَاتُ مَرَكُومٌ ﴾ [الطور: ٤٤]، قالَ: لو أسقَطناهُ عليهم لَقالوا: سَحابٌ مَرْكوم (١)، ولم يُصدُّقوا أنهُ كِسْفٌ ساقطٌ للعذاب(٢).

قولُه: (قُرِئَ «كِسْفًا» بسكونِ السِّين) نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ: ﴿كِسَفَا﴾ بفَتْحِ السِّين، والباقونَ: بإسكانِها^(٣).

قولُه: (أو مقابِلًا): عطفٌ على قولِه: «كفيلًا»، يعني: إذا كانَ ﴿ فَبِيلًا ﴾ بمعنى: كفيلًا، كان التقديرُ: أو يأتي بالله قبيلًا وبالملائكة قبيلًا، وإذا كانَ بمعنى «مُقابِلًا» يعودُ المعنى: تأتي بالله مقابِلًا وبالملائكة مقابِلينَ، واستشهَدَ للأوّلِ بقولِه: ﴿ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ﴾ [الفرقان: ٢١] بناءً على مذهبه (٤٠)؛ لأنَّ النظرَ إلى الشيء يقتضي المقابَلَة، وللثاني: ﴿ لَوْلَا أَنْ لِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَتُهِكَةُ ﴾ [الفرقان: ٢١]، وقولُه: «أو جماعةً» احتمالٌ آخرُ، بمعنى قولِه: ﴿ وَٱلْمَلَتِهِكَةِ فَبِيلًا ﴾.

الجَوهزيُّ: القَبيلُ: الجماعةُ، تكونُ منَ الثلاثةِ فصاعِدًا مِن قومٍ شَتَّى، وعلى هذا يجوزُ أن يكون ﴿ مَبِيلًا ﴾: حالًا منَ اللائكةِ معًا، قالَ أبو البقاء: ﴿ مَبِيلًا ﴾: حالٌ منَ الملائكة، أو منَ الله والملائكة (٥).

⁽١) قوله: «عليهم لقالوا: سحابٌ مركوم» سقط من (ف).

⁽٢) انظر: (١٥: ٦٥).

⁽٣) انظر: «معاني القراءات، للأزهريّ، ص٢٦١-٢٦٢، حيث أجادَ في تحرير هذا المقام.

⁽٤) يعني في نَفْي رؤيةِ الله تباركَ وتعالى.

⁽٥) «التبيان في أعراب القرآن (٢: ٨٣٢).

رَبّنا ﴾ [الفرقان: ٢١]، أو جَماعةً حالًا منَ الملائكة. ﴿ مِن رُخُرُفٍ ﴾: من ذَهَب. ﴿ فِي السُّمَاءِ ﴾: في مَعارِجِ السَّماء، فحُذِفَ المُضاف. يقال: رَقِيَ في السُّلَمِ وفي الدَّرَجة، ﴿ وَلَن نُوْمِنَ لأَجلِ رُقيّكَ ﴿ حَتَى تُنَزِلَ عَلَيْنا كِنَبًا ﴾ مِنَ السَّماء فيه تَصديقُك. عن ابنِ عبّاسٍ رضي اللهُ عنهما: قالَ عبدُ الله بنُ أبي أمَية: لن نُؤمِنَ لكَ حتى تَتَخِذَ إلى السَّماءِ سُلِّمَا، ثمّ تَرقى فيه وأنا أنظُرُ حتى تأتيبَها ثُمّ تأتي مَعكَ بصكً منشور، معه أربَعةٌ من الملائكة يَشهدونَ لكَ أَنْكَ كما تقول. وما كانوا يقصِدُونَ بهذه الاقتراحاتِ إلّا العِنادَ واللَّجَاج، ولو جاءَتْهم كُلُّ آيةٍ لَقالُوا: هذا سِحْر، كما قالَ عزَّ وجَلّ: ﴿ وَلَوْ فَنَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَظُلُوا فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾ [الحجر: ١٤]، وحينَ أَنكُو واالآيةَ الباقِيةَ التي هي القُرآن وسائرَ فظلُوا فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾ [الحجر: ١٤]، وحينَ أَنكُو واالآيةَ الباقِيةَ التي هي القُرآن وسائرَ فظلُوا فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾ [الحجر: ١٤]، وحينَ أَنكُو واالآيةَ الباقِيةَ التي هي القُرآن وسائرَ الآياتِ وليسَت بدُونِ ما اقترَحُوه، بل هي أعظم ل عبَكُن إلى تَبْصِرتِهم سَبيل. ﴿ وَثُلُ سُبَحَانَ رَبّ ﴾ وقُولِ كنا أَي الرَّسُول ﴿ وَلُو سُبَحَانَ رَبِ ﴾ وقُولِ عَنْ الرَّسُل ﴿ بَشَلَ ﴾ ومُثرِئ: (قالَ سُبحانَ ربّي) أي: قالَ الرَّسول. و ﴿ سُبَحَانَ رَبّ ﴾ مِثلَهم، وكانَ من اقتراحاتِهم عليه ﴿ هَلَ كُنتُ إِلَّه ﴾ رَسُولًا كسائرِ الرُّسُل ﴿ بَشَلَ ﴾ مِثلَهم، وكانَ الرَّسُلُ لا يأتُونَ قومَهم إلّا بها يُظهِرُه اللهُ عليهم من الآيات، فليسَ أمرُ الآياتِ إلى، إنهُ المِّا المَّاتِ الرَّسُلُ الْمَاتِ السَّرِ الرَّسُلُ الْمَاتُ الرَّسُولَ عَلَيْ اللَّيَاتِ إلى الْمَاتِ الْمَاتِ الرَّسُلُ الْمَاتِ الرَّسُلُ الْمَاتَ الرَّسُ عَلَى الْمَاتِ الرَّسُلُ الْمَاتِ الرَّسُلُ الْمَاتِ الرَّسُلُ الْمَاتِ الرَّسُلُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ الْمَاتِ الرَّالَةُ اللَّهُ الْمَاتِ الرَّالِيَ الْمَاتِ ا

قُولُه: ﴿ وَمِن زُخْرُفٍ ﴾: من ذَهَب)، الرّاغب: الزُّخرُفُ: الزِّينةُ المزَوَّقة، ومنه قيلَ للذَهَب: زُخْرُف، وقال: ﴿ أَخَذَتِ ٱلأَرْضُ زُخْرُفَهَا ﴾ [يونس: ٢٤].

وقالَ تعالى: ﴿ أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتُ مِن زُخْرُفٍ ﴾ [الإسراء: ٩٣]، أي: ذهبٍ مُزَوَّق. وقالَ تعالى: ﴿ زُخْرُكَ ٱلْقَوْلِ عُرُوزًا ﴾ [الانعام: ١١٢]، أي: المُزَوَّقاتِ منَ الكلام (١١).

قولُه: (وقُرِئَ: «قال سُبْحانَ ربِي»): ابنُ كثيرِ وابنُ عامر: «قالَ» بالألف (٢)، والباقونَ: بغيرِ ألف.

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۳۷۹.

⁽٢) قالَ الأزهريّ: وكذلك هي في مصاحفِ أهلِ مكّةَ وأهلِ الشام. فمن قرأً: ﴿قَالَ﴾ فهو خَبَـرٌ عمّن قاله، ومَنْ قرأ: ﴿قُلُ﴾، فهو أمرٌ للنبيِّ ﷺ. انظر: «معاني القراءات»، ص٢٦٢.

[﴿ قُلْ كَ فَى بِ اللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَيَيْنَكُمْ أَإِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ ، خَبِيرًا بَصِيرًا ﴾ [9]

﴿ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ على أنّى بلّغتُ ما أُرسِلتُ به إليكم، وأنكم كذَّبتُم وعانَدتُم. ﴿ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ ، ﴾ المُنذِرينَ والمُنذَرينَ ﴿ خَبِيرًا ﴾ عالِمًا بأحوالهِم، فهو مُجازيهم، وهذه تَسليةٌ لرَسولِ الله ﷺ، ووَعيدٌ للكَفَرة. و﴿ شَهِيدًا ﴾: تمييز، أو حال.

[﴿ وَمَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُو الْمُهْنَدِّ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن يَجِدَ لَمُمْ الْوَلِيَاءَ مِن دُونِهِ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِينَاءَ مِن دُونِهِ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِينَاءَ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيَا وَبُكُمًا وَصُمَّا مَّا وَنِهُمْ جَهَنَمُ حَكَلَما خَبَتْ زِدْنَهُمْ سَعِيرًا * ذَلِكَ جَهَنَمُ حَكَلَما وَرُفَنتًا أَءِنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقَا جَدِيدًا ﴾ ٩٧ - جَزَا وُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِعَايَدِنِنَا وَقَالُواْ أَءِ ذَا كُنَا عِظْلَمَا وَرُفَنتًا أَءِنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقَا جَدِيدًا ﴾ ٩٧ - ٩٠]

﴿ وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ ﴾: ومَن يُوفَقُه ويَلطُفُ به ﴿ فَهُو ٱلْمُهْتَدِ ﴾؛ لأنه لا يَلطفُ إلّا بِمَن عَرَفَ أنّ اللُّطفَ يَنفَعُ فيه، ﴿ وَمَن يُضْلِلْ ﴾: ومَن يَخذُل ﴿ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ ٱوَلِيآ ﴾: أنصارًا. ﴿ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ﴾ [القمر: ٤٨].

والإثبات في السؤالِ والجواب، ولم يَحسُنْ هذا الحُسنَ، ألا ترى إلى قولِ صاحبِ «المِفتاح»: قال في «سورة المؤمنون»: ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا نَعْنُ وَمَاكَآوُنَا هَلَذَا ﴾ [المؤمنون: ٨٦]: فذَكَرَ بعدَ المرفوعِ وما تَبِعَهُ المنصوب، وهُو موضعُه، وقال في «النّمل»: ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَاهَذَا نَحْنُ وَمَاكَآوُنَا ﴾ [النمل: ٨٦]: فقُدِّمَ لكونِه مِنها أهَمّ (١).

وإنّها خالَفْنا المصنّف في قولِنا: لأنّ الجِنسَ إلى الجِنسِ أميَل، لئلّا يَلزَمَنا الاعتزالُ الذي عَناهُ بقولِه: «وأمّا الإنسُ فها هم بهذه المثابة»، ولذلك عدّلَ القاضي إلى قولِه: ﴿لَنَزَلْنَا عَلَيْهِم مِنَ الاجتهاعِ بِهِ والتلقّي منه، والإنسُ عامّتُهم عُماةٌ عن إدراكِ الملكِ والتلقّفِ منه، فإنّ ذلك مشروطٌ بنوعٍ منَ التناسُبِ والتجانُس(٢).

⁽١) «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص١٠٤.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٢٨ ٤).

وقيل لِرَسولِ الله ﷺ: كيف يَمشُونَ على وجوهِهم؟ قال: "إِنّ الذي أَمْشاهُم على أَقدامِهم، قادِرٌ على أن يُمشِيهم على وُجوهِهم" ﴿عُمْيًا وَيُكَا وَصُمّا ﴾ كما كانُوا في الدُّنيا، لا يَستَبصِرونَ ولا يَنطِقُونَ بالحقّ، ويَتصامُّونَ عن استهاعِه، فهُم في الآخِرةِ كذلك: لا يُبصِرونَ ما يُقِرُّ أعينَهم، ولا يَسمَعُونَ ما يلذُّ مَسامِعَهم، ولا يَنطِقُونَ بها يُقبَلُ منهم. ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُو فِ ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [الإسراء: ٢٧]. ويجوزُ أن يُقبَلُ منهم. ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُو فِ ٱلْآخِر مِ قَاعَىٰ فَهُو فِ الله النّارِ بعدَ الجِساب، فقد أُخبِرَ عنهم في مَوضِع يُحشَروا مَؤُوفِي الحواسِّ من المَوقِفِ إلى النّارِ بعدَ الجِساب، فقد أُخبِرَ عنهم في مَوضِع آخرَ أنهم يقرؤونَ ويتكلّمون. ﴿ كُلّمَا خَبَتْ ﴾: كما أكلَتْ جُلُودَهم ولحومَهم وأفنتُها فسَكَنَ هُبُها، بُدُلُوا غيرَها، فرَجعَتْ مُلتَهِبةً مُستَعِرة، كأنهم ليّا كنَّبوا بالإعادة وأفنتُها فسَكَنَ هُبُها، بُدُلُوا غيرَها، فرَجعَتْ مُلتَهِبةً مُستَعِرة، كأنهم ليّا كنَّبوا بالإعادة ولا يَزلونَ على الإفناءِ والإعادة؛ ليزيدَ ذلك في تَحشِرهم على تكذيبِهمُ البَعث؛ ولأنه ولأنه أدخلُ في الانتقامِ منَ الجاحِد، وقد دَلّ على ذلك بقولِه: ﴿ وَلَاكَ جَزَآؤُهُم ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَلَاكَ جَزَآؤُهُم ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَلَانَ خَلَقُا جَدِيدًا ﴾.

[﴿ أَوَلَمْ يَرُوا أَنَّ اللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِدُ عَلَىٰٓ أَن يَعْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَارَيْبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴾ ٩٩]

قُولُه: (مَوْوِفِي الحَوَاسِّ)، الجَوهريّ: الآفَةُ: العاهَة، وقد أُيِفَ الزَّرِعُ، على ما لم يُسَمَّ

قولُه: (إنّ الذي أمشاهُم على أقدامِهم)، رَوَينا عن التِّرمذيِّ، عن أبي هُرَيرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ ثلاثةَ أصناف، صِنْفًا مُشاةً، وصِنْفًا رُكْبانًا، وصِنفًا على وجوهِم»، قيل: يا رسولَ الله، كيفَ يَمشون؟» (١) الحديث.

قولُه: (ويَجوزُ أَن يُحشَروا): عطفٌ من حيثُ المعنى على قولِه: «كما كانوا في الدُّنيا»، وعلى «عُمْيًا وبُكْمًا وصُمَّا» على المجاز، والحَشْرُ الثاني بمعنى: الجَمْع والسَّوق، كقولِه تعالى: ﴿وَأَن يُحْشَرُ النَّاسِ يومَ القيامة.

⁽١) «سنن الترمذيّ» (٣١٤٢) وهو في «مسند أحمد» (٨٧٥٥) بإسناد ضعيف.

فإنْ قُلت: عَلامَ عُطِفَ قَولُه: ﴿وَجَعَلَ لَهُمْ آَجَلًا ﴾؟ قُلت: على قَولِه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْآ ﴾؛ لأنّ المعنى: قَد عَلِمُوا بدَليلِ العَقلِ أنْ مَن قَدرَ على خَلقِ السَّهاواتِ والأرضِ فَهُوَ قادِرٌ على خَلقِ أمثالهِم منَ الإنس؛ لأنهم لَيسُوا بأشَدَّ خَلْقاً مِنهُنّ، كما قال: ﴿مَأَنتُمْ أَشَدُ خَلْقاً أَمِ السَّمَاةِ ﴾ [النازعات: ٢٧]. ﴿وَجَعَلَ لَهُمْ آَجَلًا لَا رَبِّ فِيهِ ﴾: وهو الموت، أو القيامة، فأبوا مع وُضوحِ الدَّليلِ إلّا جُحُودًا.

[﴿ قُلُ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآبِنَ رَحْمَةِ رَبِيّ إِذَا لَأَمْسَكُمْمُ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ قَتُوزًا ﴾ ١٠٠]

فاعلُه، أي: أصابتُه آفة، فهُو مؤوفٌ، مثلَ معُوف.

قولُه: (على قولِه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوَّا ﴾)، أي: ﴿وَجَعَلَ لَهُمَّ ﴾ عطفٌ على ﴿أَوَلَمْ يَرَوَّا ﴾، يعني: لا يَجوزُ أن يُعطَفَ على ﴿أَوَلَمْ يَرَوَّا ﴾، يعني: لا يَجوزُ أن يُعطَفَ على ﴿خَلَقَ ﴾ ويَدخُلَ في حيِّز صلةِ الموصول للفصل بخبرِ (إنّ)، وهو ﴿قَادِرُ عَلَىٰ أَن يَعْلُقَ ﴾ لفظًا ومعنى؛ لأنهُ لا يَحسُنُ إيقاعُ القُدرةِ على الآجِل، فينبغي أن يكونَ عطفًا على ﴿أَوْلَمْ يَرَوّا ﴾.

وأمّا قولُه: ﴿وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَارَبّ فِيهِ ﴾ فليسَ تقديرًا لتصحيحِ معنى العَطْف، إذْ لا يلتئمُ أن يُقالَ: ﴿أُولَمْ يَرُوا ﴾ وجعَلَ لهم أجلًا، بل هُو ابتداءُ تفسير بشهادةِ قولِه: «وهُو الموتُ أو القيامة»، فإذًا التقديرُ: قد عَلِموا بدليلِ العقلِ أنّ مَن قدرَ على خَلْقِ السهاواتِ والأرض فهُو قادرٌ على خَلْقِ أمثالِهم، كقولِه تعالى: ﴿ أَوَلَيْسَ الّذِي خَلَقَ السّمَوَتِ وَالْأَرْضَ بِقَدْدٍ عَلَى أَن فَهُو قادرٌ على خَلْقِ أمثالِهم، كقولِه تعالى: ﴿ أَوَلَيْسَ الّذِي خَلَقَ السّمَوَتِ وَالْأَرْضَ بِقَدْدٍ عَلَى أَن يَعْفَى مِثْلَهُم ﴾ [بسّ: ١٨] أي: في الصّغرِ والقَمْأة، وأنّ مَن جعلَ لهم أجلًا لا رَيْبَ فيه، وهُو يومُ القيامةُ، لا بُدّ أن يَأْتِي به، كقولِه تعالى: ﴿ وَأَنَّ السّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لا رَيْبَ فِيها ﴾ [الحج: ٧].

فظَهَرَ أَنَّ المرادَ بقولِه: «عطفٌ على قولِه: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا ﴾ » أنهُ عطفٌ على التقديرِ، وأن يُضمَرَ في الكلامِ ما يَتِمُّ به المعنى، ويؤيِّدُه قولُ الإمام: لمّا بيَّنَ اللهُ تعالى بالدّليلِ المذكورِ أَنَّ البَعْثَ والقيامةَ أَمرٌ مُمكنُ الوجودِ في نفْسِه أردَفَهُ بأنّ لِوقوعِه ودُخولِه في الوجودِ وقتًا عندَ الله تعالى (١).

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۱: ۲۲).

"لَوْ" حَقُّها أَن تَدخُلَ على الأفعالِ دُونَ الأسهاء، فلا بُدَّ من فِعلِ بعدَها في ﴿ لَوَ النَّمُ تَمْلِكُونَ ﴾، وتقديرُه: لو تَمَلِكُونَ تَمَلِكُونَ، فأُضمِرَ " تَمَلِكُونَ ﴾، إضهاراً على شَريطةِ التَّفسير، وأُبدِلَ مِنَ الضَّميرِ المتَّصِلِ الذي هو الواوُ ضَميرٌ مُنفَصِل، وهو: ﴿ أَنتُمْ ﴾، التَّفسير، وأُبدِلَ مِن الضَّميرِ المتَّصِلِ الذي هو الواوُ ضَميرٌ مُنفَصِل، وهو: ﴿ أَنتُمْ ﴾، لسُقوطِ ما يتَّصِلُ به من اللَّفظ، ف ﴿ أَنتُمْ ﴾: فاعلُ الفِعلِ المُضمَر، و ﴿ تَمْلِكُونَ ﴾: تفسيرُه، وهذا هو الوَجهُ الذي يَقتضيه عِلمُ الإعراب. فأمّا ما يَقتضيه عِلمُ البَيان؛ فهوَ: أنّ وهذا هو الوَجهُ الذي يَقتضيه عِلمُ الإحراب. فأمّا ما يَقتضيه عِلمُ البَيان؛ فهوَ: أنّ ﴿ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ فيه دَلالةٌ على الاختصاص؛ وأنّ الناسَ هُمُ المُختَصُّونَ بالشُّحِ المتبالِغ،

والنَّظْمُ يساعدُ هذا التقديرَ الذي قدَّرْناهُ وتخصيصَ ما خصَّصناهُ مِن أنَّ المرادَ بالأجَل: القيامةُ لا غيرُ، لورودِ الآيةِ بعدَ إنكارِ ما أنكَروهُ في قولِهم: ﴿وَقَالُوۤاْ أَوَذَا كُنَّا عِظْدُمَا وَرُفَنَنَّا أَوِنَا لَيَبَعُوثُونَ خُلْفًا جَدِيدًا ﴾ [الإسراء: ٤٩].

قولُه: («لو» حقَّها أن تَدخُلَ على الأفعال)، قالَ ابنُ الحاجِب في «الشَّرح»(١): لا بُدَّ أَن يَلِيَهَا الفعلُ لأنّها حرْفُ شَرْط، والشَّرطُ إنّها يُعقَلُ بالفعل، فالتَزَمَ وقوعَ الفعل لفظًا أو تقديرًا. قالَ صاحبُ «المِفتاح»: وأمّا كلمةُ «لو» فحينَ كانتْ لتعليقِ ما امتَنَعَ بامتناعِ غيرِه على القَطْعِ امتَنعتْ جُملتاها عن الثَّبوت، ولَزِمَ أن يكونا فِعْلِيَتَيْن والفعلُ ماضٍ (٢).

قولُه: (فأمّا ما يَقتضيه عِلمُ البيانِ فهُو أنّ ﴿ أَنتُمْ تَمَلِكُونَ ﴾ فيه دلالةٌ على الاختصاص، وقالَ صاحبُ «الفرائد»: لمّا كان التقديرُ: لو تملكون تملكون، وهذا لا يُفيدُ الاختصاص، وحَبَ أنْ لا يُفيدَه هذا أيضًا؛ لأنهُ غيرُ مُخالفٍ في تأديةِ المعنى لذلك؛ لأنّ (أنتُم) وُضعَ مَوضعَ الضَّميرِ المتّصِل، فالفعلُ مرادٌ والتّكرارُ حاصلٌ على التقديرَيْن، نفى أن يُقالَ: إنَّ «أنتُم تملِكون»، على صورةِ الجُملةِ الاسميّةِ بدونِ معناها، فالاختصاصُ مِن لوازِمِ معنى الاسميّةِ لا مِن صُورتِها، ويُمكنُ أن يُقالَ في الجواب: الأصلُ «تملكونَ» بدونِ التّكرار، فكرّرَ للسميّةِ لا مِن صُورتِها، ويُمكنُ أن يُقالَ في الجواب: الأصلُ «تملكونَ» بدونِ التّكرار، فكرّرَ ليفيدَ التّأكيد (٣)، فلمّا تركَ الفعلَ الأوّلَ وأضمِرَ لبقاءِ فاعلِه، وهُو في المعنى غيرُ ضميرِ الثاني

⁽١) يعني: «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ٥٨ ٢).

⁽۲) «مفتاح العلوم»، ص۱۰۷.

⁽٣) في (ح): «التكثير».

ونَحوُه قَولُ حاتم: «لَو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني»، وقَولُ المتلمِّس:

ولَو غَيرُ أُخُوالِي أُرادُوا نَقِيصَتي

المتصل، عُلِمَ بأنّ الاهتمامَ بذِكرِ فاعلِ هذه الجُملةِ أكثرُ مِن ذَكْرِ فعلِها، فكانَ تقديمًا للفاعلِ على الفعلِ مِن حيثُ المعنى، والثاني بمنزلةِ المكرَّرِ للتأكيد، فأفادَ الاختصاصَ.

وقلتُ: نظرُ أصحابِ المعاني في أمثالِ هذا التركيبِ إلى اللّفظ، ألا تَرى إلى قولِ صاحبِ «المِفتاح»: ترك «يَوَدُّوا» إلى الماضي المؤذِن بالتحقُّقِ نظرًا إلى لفظِه (١)، فكذا هاهُنا النظرُ إلى صُورةِ ﴿أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ لا إلى أصلِه، وهُو مِثلَ: أنا سَعَيْتُ في حاجتِك، في وَجُهِ إفادةِ الاختصاص، وإلى هذا الإشارةُ بقولِه: «برَزَ الكلامُ في صورةِ المبتدأِ والخبر».

قولُه: (لو ذاتُ سِوار لطَمَتْني)، قالَ المَيْدانيُّ: لو لطَمَتْني ذاتُ سِوار؛ لأنّ «لو» طالبةٌ للفعلِ داخلةٌ عليه، والمعنى: لو ظلَمَني مَن كان كُفُوَّا لي لهانَ عليَّ، ولكنْ ظلَمَني مَن هُو دوني، وقيل: أرادَ: لو لطَمَتْني حُرَّةٌ، فجعَلَ السِّوارَ علامةً للحُرِّيةِ؛ لأنّ العربَ قلّما تُلْبِسُ الإماءَ السِّوارَ، فهُو يقول: لو كانتِ اللاطمةُ حُرَّةً لكانَ أَخَفَّ عليّ (٣).

قولُه: (ولو غيرُ أخوالي أرادوا نَقيصَتي)، تمامُه:

جعَلتُ لهم فوقَ العرانينِ مِيسَما(٤)

⁽۱) «مفتاح العلوم»، ص ۱۰٥. وعبارتهُ ثمّةَ: «قلّما يُتركُ المضارعُ في بليغ الكلامِ على الماضي المؤذنِ بالتحقُّقِ نظرًا على لفظه لغيرِ نكْتة مِثْلَ ما ترى في قولِه عَلتْ كلمته: ﴿إِنبَثْنَعُكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعَداتُهُ وَيَبُسُطُوا إِلْيَكُمُ لَظُوا على لفظ لغيرِ نكْتة مِثْلَ ما ترى في قولِه عَلتْ كلمته: ﴿إِنبَثْنَعُمُ وَالْكُمْ أَعَداتُهُ وَيَدُوا لَكُمْ أَعَدَاتُهُ مَن الشبهةِ ما كانَ يحتملُها كوئهم إن يثقفوهم أعداءً لهم، وباسطي الأيدي والألسنة إليهم للقتل والشتم. انتهى.

⁽٢) في (ط): «لطمتني».

⁽٣) «مجمع الأمثال» (٢: ١٧٤) و(٢: ٢٠٢).

⁽٤) للمتلِّمَس الضُّبَعيِّ. انظر: «الأصمعيات»، ص٢٨، و«الأغاني» (٢١٨ : ٢١٨).

وذلك؛ لأنّ الفِعلَ الأوّلَ لمّ سَقطَ لأَجْلِ المفسِّر، بَرزَ الكَلامُ في صُورةِ المبتدَأ والخبَر. ورحمةُ الله: رِزقُه وسائِرُ نِعَمِه على خَلِقه، ولقد بَلغَ هذا الوصفُ بالشُّحِّ الغايةَ التي لا يَبلُغُها الوَهم. وقيل: هو لأهلِ مكّةَ الذين اقترَحُوا ما اقترَحُوا من اليَنبوع والأنهارِ وغيرِها، وأنهم لَو مَلكوا خَزائِنَ الأرزاق لَبَخِلوا بها. ﴿قَتُورًا ﴾: ضيقًا والأنهارِ وغيرِها، فأنهم لَو مَلكوا خَزائِنَ الأرزاق لَبَخِلوا بها. ﴿قَتُورًا ﴾: ضيقًا بَخيلًا. فإنْ قُلت: لا؛ لأنّ مَعناه: لَبَخلتُم، من قولِك للبَخيل: مُعسِك.

[﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا مُوسَىٰ يَسْعَءَايَنتِ بَيِنَنَتُ فَسَّثَلَ بَنِيَ إِسْرَاءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُ، فِترَعَوْنُ إِنِي لَأَظُنَّكَ يَنْمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾ ١٠١]

عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: هيَ العَصا، واليَد، والجَراد، والقُمَّل، والضَّفادع،

العَرانينُ: الأُنوف. والِيْسَم: العلامةُ، يقولُ: لو كانَ الظَّلمُ والنّقيصةُ جاءتْني مِن غيرِ أخوالي لوسَمْتُهُم بسِمةِ الذُّلّ ليُشتهَروا بها ولم يُمكنْهم إخفاؤها.

قولُه: (﴿ قَتُورًا ﴾: ضيّقًا بخيلًا) الرّاغب: القَتْرُ: تقليلُ النفقة، وهُو بإزاءِ الإسراف، وكلاهُما مذمومان، قالَ تعالى: ﴿ وَاللَّذِينَ إِذَا اَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلِمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ وَكَلاهُما مذمومان، قالَ تعالى: ﴿ وَكَانَ اللَّهِ مَا يَكُولُ ﴾ [الإسراء: قَوامًا ﴾ [الفرقان: ٢٧]، ورجلٌ قَتورٌ ومُقتِرٌ. وقولُه تعالى: ﴿ وَكَانَ اللَّهِ عَلَى مَا جُبِلَ عليه الإنسانُ مِنَ البُخل، وقد قتَرت الشيءَ وأقترته وقتَّرتُه أي: قلّتُه، ومُقْتِرٌ: فقير، قالَ تعالى: ﴿ وَعَلَى المُقتِرِقَدَرُهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٦] وأصلُ ذلك منَ القُتارِ والمَقتَر، وهُو الدُّخانُ السّاطعُ منَ الشّواءِ والعُودِ ونحوِهما، فكأنّ المُقتِرَ والمَقتِّر هُو الذي يتناوَلُ منَ الشّيءِ قُتَارَهُ (١٠).

قولُه: (لا؛ لأنَّ معناهُ: لَبَخِلتُم)، وفيهِ وجُهان: أحدُهما: أن يكونَ مُضَمَّنًا معنى البُخْلِ، والبُخْلِ لا يتَعدَّى بنفسِه، وثانيهما: أن يُجعَلَ مفعولُه مَنْسِيًّا كقولِهم: فلانٌ يعطي ويَمنَعُ، فيكونَ كنايةً عن البُخل، ذكرَهُ صاحبُ «الفرائد».

⁽۱) «مفردات القرآن» ص٦٥٥.

والدَّم، والحَجَر، والبَحْر، والطَّورُ الذي نَتَقَه على بني إسرائيل. وعن الحسن: الطُّوفان، والسِّنُون، ونَقصٌ منَ الثَّمَرات مكان الحجر ، والبَحر، والطُّور. وعن عُمرَ بنِ عبدِ العَزيز: أنه سألَ مُحمّد بنَ كَعب، فذكرَ اللِّسانَ والطَّمْس، فقال لهُ عُمَر: كيفَ يكونُ الفَقيهُ إلّا هكذا! أخرِجْ يا غلامُ ذلك الجِراب، فأخرَجه فنَفضه، فإذا بَيْضٌ مَكسورٌ بنِصفَين، وجَوزٌ مَكسور، وفُومٌ وحِمَّصٌ وعَدَس، كلُّها حِجارة. وعن صَفْوانَ بنِ عسّال: أنّ بعضَ اليَهودِ سألَ النبيَّ عَيْنِ عن ذلك، فقال: «أوْحى اللهُ إلى

قولُه: (فذَكَرَ اللِّسانَ وهُو انحلالُ العُقْدة والطَّمْس)، وهُو قلبُ أموالِ القِبطِ حجارةً، يعني: كما أنّ الحسَنَ ذكرَ مكانَ الحجرِ والبحرِ والطّورِ، فيما ذكرَهُ أوّلًا منَ الآياتِ التَّسْعِ الطُّوفانِ والسِّنينَ ونَقْصِ الثَّمَرات، ووضَعَ محمّدٌ مكانَ البحرِ والطُّورِ: اللِّسانَ والطَّمسَ، قالَ الواحِديُّ: قالَ المفسِّرونَ: صارت أموالهُم حجارةً (١١)، وقالَ القُرَظيُّ (٢): جعلَ سُكَرَهم حجارةً. وقالَ قتادةُ: بلَغَنا أنّ حُروثَهم صارت حِجارةً (٣)، ولمّا وافقَ هذا القولُ دونَ ما عندَ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ قال: كيفَ يكونُ الفقيهُ إلّا هكذا، إعجابًا وتعجّبًا، وتعجّبًا، أمرَ بإخراج الجِرابِ تصديقًا له.

قولُه: (وعن صَفْوانَ بنِ عسّال)، الحديثُ أخرَ جَهُ التِّر مذيُّ والنَّسائيُّ (٤) عنهُ مع تفاوت يسير، وفيه إشكالٌ؛ لأنّ المذكورَ عشَرةٌ، والسؤالُ عن تسع، وقد أجابَ عنهُ التورِبشْتيُّ بأجوبة، والذي نقولُه: كانَ رسولُ الله ﷺ يقول: اعلَموا معاشِرَ اليهودِ أنّ الآياتِ التي أوتِيَ موسى ولم تَنسَخْها شريعةٌ، نحنُ وأنتُم فيها سواءٌ هذه المذكوراتُ، لكنّ له آيةً أُخرى

⁽١) «الوسيط للواحدي» (٣: ١٣٠).

⁽٢) في (ح) و(ف): «القرطبي»، والمثبت من (ط)، وهو الصواب، وهو محمد بن كعب القُرظي من مُفَسِّري التابعين. له ترجمة في «طبقات المفسّرين» للأدنوي (١: ٩).

⁽٣) قوله: «وقال قتادةً: بلَغَنا أنّ حُروثَهم صارت حجارةً»، سقط من (ح).

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٠٩٢)، وابن ماجه (٣٠٠٥)، والترمذيّ (٣١٤٤)، والنسائيّ (٧: ١١١)، وفي «السنن الكبرى» (٢١٥)، والطحاويّ في «شرح مشكلِ الآثار» (٦٤)، وغيرهم بإسنادٍ ضعيفي لضعفِ عبد الله بن سَلِمةَ المراديّ.

موسى: أن قُلْ لِبَني إسرائيل: لا تُشرِكُوا بالله شيئًا، ولا تَسْرِقُوا، ولا تَزنُوا، ولا تَقتُلوا النَّهُ التي حَرَّمَ اللهُ إلّا بالحقّ، ولا تَسحَرُوا، ولا تأكُلوا الرِّبا، ولا تمشُوا ببريء إلى ذي سُلطانِ ليَقتُلَه، ولا تَقذِفُوا مُحْصَنة، ولا تَفرُّوا من الزَّحف، وأنتم يا يَهودُ خاصّةً لا تعدُّوا في السَّبْت». ﴿ فَسَنَلْ بَنِي إسرائيل ﴾: فقُلنا له: سَلْ بني إسرائيل، أي: سَلْهُم من فرعون، وقُل له: أرسِلْ معيَ بني إسرائيل، أو سَلْهم عن إيهانهم، وعَن حالِ دينهم، أو: سَلْهم أن يُعاضِدُوكَ وتكونَ قُلوبُهم وأيدِيهم مَعك. وتدلُّ عليه قِراءةُ رَسولِ الله ﷺ: (فسَالَ بني إسرائيل)، على لَفظِ الماضي بغيرِ هَمْز، وهي لُغةُ قُريش. وقيل: فسَلْ يا رَسولَ الله المُؤمِنينَ من بني إسرائيل؛ وهُم: عبدُ الله بنُ سَلام وأصحابُه، عنِ الآيات؛ لِيَردادُوا يَقينًا وطُمَانينةَ قَلب؛ لأنّ الأدِلّةَ إذا تظاهَرَت كانَ ذلكَ أقوى وأثبَت، كقولِ إبراهيم: ﴿وَلَكِن لِيَظْمَهِنَ قَلِي ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. فإنْ قُلت: بِمَ تَعلَّق ﴿إِذْ جَآءَهُمْ ﴾؟ إبراهيم: أمّا على الوّجهِ الأوّل: فبالقولِ المُحذوف،

تختَصُّ بكم، وهِيَ هذه، وهذه الزِّيادةُ كالإيغال^(١) والتتميم، يعني: خُذوا ما سألتُموني عنهُ وأزيدُكم ما يختَصُّ بكم لتَعلَموا وُقوفي على ما يَشتمِلُ عليه كتابُكم.

قولُه: (أمّا على الوَجْهِ الأوّلِ فبالقولِ المحذوف)، رُوِيَ عن صاحبِ «التهذيب للكشّاف» أنهُ قال: رأيتُ في «حاشِية الكشّاف» دِلالةَ الآيةِ على تقديرِ: «ما(٢) قلنا » من حيث إنهُ خبرٌ، كما أنّ ذاك خبر، والأوْلى عندي أن يُقالَ: إنّ دِلالتَها مِن حيثُ إنها تدُلُّ على أنّ السائلَ مِن بني إسرائيلَ هُو موسى لا محمّدٌ صلواتُ الله عليها.

وقلتُ: تحقيقُه أنْ يُفصَّلَ ما أجمَلَهُ المصنَّفُ ليَظْهرَ الحقّ، فإنهُ ذكرَ في الآيةِ وُجوهّا كثيرةً، لكنْ يَجمَعُها معنيان؛ لأنّ السائلَ إمّا موسى عليه السلامُ أو رسولُ الله ﷺ، وعلى أن يكونَ السائلُ موسى ﴿إِذْ جَآءَهُمُ ﴾ إمّا أن يتعلَّق بـ «قُلنا» المحذوفِ أو بالسؤالِ نفسِه.

⁽١) في (ح) و(ف): «كالإيصال».

⁽۲) لفظة «ما» سقطت من (ح) و(ف).

والأوّلُ على وجهَيْن: أحدُهما: المسؤول فِرعَون، والمسؤولُ عنهُ إنقاذُ بني إسرائيلَ منه، المعنى: ولقد آتَيْنا موسى تسعَ آياتِ بَيِّنات، وأرسَلناهُ إلى فرعونَ وملَئه وقُلنا له إذْ جاءَهم: سَلْ بني إسرائيلَ مِنْ فِرعَون؟ أي: قُل له: أرسِلْ معي بني إسرائيلَ وخَلَّهم وشأنَهم؛ لأنّهم كانوا كالأسْرى بيلِ فِرعَون، قالَ تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَيْنَاكُمُ مُونَ مَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمُ مُونَ المَلْبِ ﴾ [البقرة: ٤٩]، فالسؤالُ بمعنى الطّلَب.

وثانيهما: المسؤولُ: بنو إسرائيل، والمسؤول عنهُ شيئان.

والمعنى على الأوّل: قُلنا لموسى: ﴿فَسَّئَلَ بَنِيّ إِسْرَهِ مِلَ إِذْ جَآءَهُمْ ﴾ عن حالِ دينِهم، أنتُم ثابِتونَ على مِلّةِ إبراهيم؟ أم دخَلتُم في دينِ فِرعون؟

والمعنى على الثانى: قُلنا له إذْ جاءَهم: سَلْهُم أَن يُعاضِدوكَ، وتكونَ قلوبُهم وأيديهم معَك، حتى يُخلِّصَهمُ اللهُ منَ الأسرِ ويورِّثَهم أَرضَ أعدائهم، كما قالَ موسى لقومِه: ﴿ السَّتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوٓا إِلَى الْأَرْضَ لِلَهِ يُورِثُهَ مَن يَشَاهُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْمَقِبَةُ لِللَّهِ عَلَى قراءةِ النبيِّ عَلَيْهُ لِللَّهُ عَلَى قراءةِ النبيِّ عَلَيْهُ لِللَّهُ عَلَيه على قراءةِ النبيِّ عَلَيْهُ لَلْمَوْلَانَ عَلَيه المعانيَ الثلاثة كلَّها، وهذه القراءةُ تُرجِّحُ احتمالَ أَن يكونَ الأمرُ (١) بقولِه: ﴿ فَسَنَلَ ﴾ في القراءةِ المشهورة، وهُو موسى، دونَ رسولِ الله عَلَيْهِ.

وعلى البناني، وهُو أن يكونَ السائلُ رسولَ الله ﷺ، ومُتعلَّقُ ﴿إِذْ جَاءَهُمْ ﴾ إمّا ﴿ اتَّيْنَا ﴾ المذكور، أي: ولقد آتَيْنا موسى تسعَ آياتٍ بيّناتٍ إذْ جاءَ بني إسرائيلَ وفِرعَون، وقُلنا لكَ: سلْ عن ذلك مُسلِمي أهلِ الكتابِ يُخبِروك به كما أُخبِرت، وهُو مِن أسلوبِ قولِه تعالى: ﴿ فَإِن كُنْتَ فِي شَكِي مِّمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسَّئَلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَبُونَ ٱلْكِتَبَ مِن تَبْلِكَ ﴾ [يونس: ٩٤]، وهُو مِن بابِ التهييجِ والإلهابِ تثبيتًا ومَزيدَ طُمَأنينةٍ، أو مُتعلِّقُه محذوفٌ، وهُو إمّا «اذْكُر»، وهُو مِن بابِ التهييجِ والإلهابِ تثبيتًا ومَزيدَ طُمَأنينةٍ، أو مُتعلِّقُه محذوفٌ، وهُو إمّا «اذْكُر»، والمعنى: ولقد آتينا موسى تسعَ آياتٍ بيّناتٍ وأرسَلْناهُ إلى فِرعَونَ ومليه «اذْكُر» إذْ جاءَهم فقالَ له فِرعَونُ ومليه «اذْكُر» أو هُو يُغبِروك»

⁽١) في (ح) و(ط): المأمور.

أي: فقُلْنا له: سَلْهم حينَ جاءَهم، أو بـ(سال) في القِراءةِ الثانية، وأمّا على الأخير: فب ﴿ وَالنَّبْنَا ﴾، أو بإضهار: اذكُر، أو: يُخبِروك. ومعنى ﴿ إِذْ جَآءَهُمُ ﴾: إذ جاءَ آباءَهم. ﴿ وَمُشَحُّورًا ﴾: سُحِرتَ فِخُولِطَ عَقلُك.

[﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَـُوُلَاءِ إِلَّا رَبُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآبِرَ وَإِنِي لأَظُنْكَ يَنفِرْعَوْثُ مَنْ مُوَّدَ مَنْ مُعَدُ جَمِيعًا * وَقُلْنَا مِنْ يَعْدِمَ وَنُ مُنْ أَلْأَرْضِ فَأَغْرَفَّنَهُ وَمَن مَعَدُ جَمِيعًا * وَقُلْنَا مِنْ يَعْدِمِهُ لِيَنِيَ إِسْرَةِ مِلْ ٱسْكُنُوا ٱلْأَرْضَ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْآخِرَةِ جِثْنَا بِكُمْ لَفِيفًا ﴾ ١٠٢-١٠٤]

﴿لَقَدْ عَلِمْتَ ﴾ يا فِرعَونُ ﴿مَا أَنزَلَهَ نَوُلآ ۽ ﴾ الآياتِ إلّا اللهُ عزَّ وجَلّ ﴿بَصَآبِرَ ﴾ بيّناتٍ مَكشُوفات، ولكنّك مُعانِدٌ مُكابِر: ونَحوُه: ﴿وَحَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتُهَا أَنفُسُهُمْ ظُلّمًا وَعُلُوّاً ﴾ [النمل: ١٤]. وقُرِئ: (عَلِمْتُ) بالضَّمّ، على معنى: إنّى لَستُ بمَسحورٍ كما وصفتني، بل أنا عالِمٌ بصِحّةِ الأمر، وأنّ هذه الآياتِ مُنزِهُا رَبُّ السَّماواتِ والأرض. ثُمَّ قارَعَ ظَنَّه بظنّه، كأنه قال: إنْ ظننتني مَسحُورًا فأنا أظنَّك ﴿مَثْ بُورًا ﴾:

على تقديرِ جَوابِ الأمر، المعنى: سَلْ بني إسرائيلَ عن حالِ الآياتِ التَّسع، فإنّهم يُخبرونَكَ القصّةَ بتَهامِها مِن لدُنْ مجيءِ موسى مِن مَدْيَنَ إلى مِصرَ عند آبائهم وهُم أَسْرى بيَدِ فرعَونَ وملَئِه يَسومونَهم سوءَ العذابِ، ثُم ذهابِه إلى فِرعونَ وطلَبِه منهُ إرسالَ بني إسرائيلَ معه وادّعائه النبُوَّة، وإظهارِ تلكَ الآياتِ القاهرات بأَسْرِها وظُهورِ عَجْزِ فرعَونَ وعِنادِه، وقولُه: ﴿إِنِّ لِأَظْنُكَ يَمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾ فالفاءُ في قولِه تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُ فِرْعَونَ ﴾ فصيحةٌ.

قولُه: (﴿ بَصَآبِرَ ﴾: بيِّناتٍ مكشوفات)، الأساس: هذه الآيةُ مُبصِرة، وأبصَرَ الطريقُ: استَبانَ ووضُحَ.

قولُه: (وقُرِئَ: «عَلِمْتُ» بالضّمِّ)، الكسائيُّ (١)، والباقونَ: بفَتْحِها.

قولُه: (ثمّ قارَعَ ظنَّه بِظنِّه)، الأساس: قرَعَهُ بالرُّمح، وقارَعَهُ، وتقارَعوا بالرِّماح، وقارَعتُه.

⁽١) وحُجَّتُه ما رُوِيَ عن عليٌ بن أبي طالب رضَي اللهُ عنه قال: «والله ما علِمَ موسى عدوُّ الله، إنّما عَلِمَ موسى صلّى اللهُ عليه» قرأها بالرَّفع. انظر: «حُجّهُ القراءات»، ص٢١٨.

هالِكًا، وظنّي أصَحُّ من ظنّك؛ لأنّ له أمارة ظاهرة؛ وهي إنكارُكَ ما عَرفت صحّته، ومُكابر تُك لآياتِ الله بعد وُضوحِها، وأمّا ظنّك فكذِبٌ بَحْت؛ لأنّ قولَكَ مع عِلمِكَ بصِحّة أمري: إنّي لأظنّك مَسحُورًا: قولُ كذّاب. وقالَ الفَرّاء: ﴿مَثْبُورًا ﴾: مَصروفًا عن الخير مَطبُوعًا على قلبِك، مِن قولِم، ما ثَبرَكَ عن هذا؟ أي: ما مَنعَكَ وصَرَفك؟ وقرأ أُبيُّ بنُ كعب: (وإنْ إخالُكَ يا فرعونُ لمثبورًا) على «إنْ» المخفّفة واللام الفارقة وقرأ أُبيُّ بنُ كعب: (وإنْ إخالُكَ يا فرعونُ لمثبورًا) على «إنْ» المخفّفة واللام الفارقة في أرادَ فرعونُ الله مِعمَّ ويُخرِجهم منها، أو يُنهيهم عن ظهرِ الأرض بالقتلِ والاستئصال، فحاق به مَكرُه بأن استفزّهُ الله بإغراقِه مع قِبْطِه. ﴿ اللهُ الأرض بالقتلِ والاستئصال، فحاق به مَكرُه بأن استفزّهُ الله بإغراقِه مع قِبْطِه. ﴿ اللهُ الله عَلهُ الله عَلهُ اللهُ عَلهُ عَلهُ عَلهُ اللهُ عَلهُ اللهُ عَلهُ مَعْلَهُ اللهُ مَعْلهُ وَاللهُ مَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلهُ اللهُ اللهُ المَاعَة ﴿ حِثْنَا بِكُمْ لَفِيفًا ﴾ جَمعًا مُختَلِطينَ إيّاكم وإيّاهم، ثُمَّ يَحكُمُ النيكم ويُميّرُ بينَ سُعَدائِكم وأشقيائِكم. واللّفيف: الجَماعاتُ مِن قَبائلَ شتى. بينكم ويُميّرُ بينَ سُعَدائِكم وأشقيائِكم. واللّفيف: الجَماعاتُ مِن قَبائلَ شتى.

[﴿ وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلُ وَمَاۤ أَرْسَلْنَكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ ١٠٥]

﴿ وَبِالْغَيَّ أَنْزَلْنَهُ وَبِالْخَقِّ نَزَلَ ﴾: وما أنزَلْنا القُرآنَ إلّا بالحِكمةِ المُقتَضِيةِ لإنزاله، وما نزَلَ إلّا مُلتَبِسًا بالحقِّ والحِكمة؛ لاشتِهالِه على الهِدايةِ إلى كُلِّ خَير، أو: ما أنزَلناهُ منَ السَّماءِ إلّا بالحقِّ محفوظًا بالرَّصدِ منَ الملائكة، وما نَزلَ على الرَّسولِ إلّا محفوظًا بهم

قولُه: (إلا بالحقِّ محفوظًا بالرَّصد)، فسَّرَ الحقَّ تارةً بالحِكمة، وأُخرى بالثابتِ الذي يُقابِلُ الباطل، فقولُه: «محفوظًا بالرَّصد» تفسيرٌ لمعنى الحقّ، وتوضيحٌ لمحلّه، وأنهُ نَصْبٌ على الحال، يعني: هو محفوظٌ بالرَّصد، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ونحوه قوله تعالى: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلَمِهِ عَلَى إِلنَّاهَ : ١٦٦]قال المصنف: «أنزله وهو رَقيبٌ عليه حافظٌ لهُ منَ الشّياطينِ برَصَدِ منَ الملائكة، كما قالَ في آخرِ سورة الجِنّ: ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْمٍ ﴾ [الجنّ: ٢٨].

قالَ أبو البقاء: ﴿ وَيَالَحَقَ أَنزَلْنَهُ ﴾ أي: وبسببِ إقامتِه الحقَّ ﴿ أَنزَلْنَهُ ﴾ فتكونُ الباءُ متعلَّقةً بـ ﴿ أَنزَلْنَهُ ﴾، ويجوزُ أن يكونَ حالًا، أي: أنزَلْناهُ ومعَهُ الحقُّ، أو: وفيهِ الحقُّ، ويجوزُ أن يكونَ من تَخليطِ الشياطين، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَكَ ﴾ إلّا لِتُبشِّرَهم بالجنّة، وتُنذِرَهم منَ النّار، ليسَ إليكَ وراءَ ذلك شَيء، مِن إكراهِ على الدّينِ أو نَحوِ ذلك.

[﴿ وَقُرْءَ اَنَا فَرَقْنَهُ لِنَقْرَأَهُ مُكَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثِ وَنَزَّلْنَهُ نَنزِيلًا ﴾ ١٠٦]

﴿ وَقُرْءَانَا ﴾ منصوبٌ بفِعلٍ يُفسِّرُه ﴿ فَرَقْنَهُ ﴾. وقَرأ أَبَيّ: (فرَّقناه) بالتَّشديد، أي: جَعَلنا نُزولَه مُفرَّقًا مُنجَّمًا. وعن ابنِ عبّاسِ رضيَ اللهُ عنه: أنه قَرأ مُشدِّدًا، وقال: لم ينزِل في يَومَينِ أو ثلاثة، بل كانَ بينَ أوَّلِه وآخِرِه عشرون سَنة. يعني: أنّ «فَرَقَ» بالتَّخفيفِ يَدُنُّ على فَصْلٍ مُتقارِب. ﴿ عَلَى مُكْثٍ ﴾ بالفَتحِ والظَّمَّ: على مَهْلِ

حالًا منَ الفاعل، أي: أنزَلناهُ ومعَنا الحقُّ، ﴿وَيِالْمَقِ نَزَلَ ﴾ فيه الوجْهانِ الأوّلانِ دونَ الثالث، لأنهُ ليسَ فيه ضميرٌ لغيرِ القرآن(١).

قولُه: (﴿ وَمَا آَرْسَلْنَكَ ﴾ إلّا لتُبَشِّرَهم بالجَنّةِ، وتُنذِرَهُم منَ النّار، ليسَ إليكَ وراءَ ذلك)، أي: التركيبِ منَ القَصْرِ الإفراديِّ، نُزَّلَ صلواتُ الله عليه _ لحِرصِهِ على إيهانِ قومِه _ منزِلةَ مَن يَعتقدُ أنهُ بشيرٌ ونذير، ومعَ ذلك: يُكرِهُ (٢) على الدِّين أيضًا، فقُصرِ على البِشارةِ والنّذارةِ، ونَفى (٣) كوْنَه مُكرِهًا (٤).

قولُه: (يعني أنّ «فرَقَ» بالتخفيف، يدُلُّ على فَصْلِ متقارِب)، كأنهُ يَرُدُّ القراءةَ بالتخفيف، فإنّها تدُلُّ على خلافِ الواقع، وهُو الفصلُ المتباعِد. وقالَ ابنُ جِنّي: ويؤيِّدُه قولُه: ﴿عَلَىٰ مُكْنِ ﴾ (٥).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٥٣٥).

⁽٢) في (ح) و(ف): «ومع ذلك ينكروا».

⁽٣) في (ح): وبَقيَ. وهو تصحيف ظاهر.

⁽٤) في (ح) و(ف): «كونه منكراً».

⁽٥) «المحتسب» (٢: ٢٣) وعبارتُه ثمّة: «وقُرآنًا فرَّقْناه» بالتشديد، تفسيُره: فصَّلْناهُ، ونزَّلْناه شيئًا بعدَ شيء، ودليلُه قولُه تعالى: ﴿عَلَىٰ مُكْثِ ﴾ انتهى.

وتُؤَدةٍ وتَشَبُّت. ﴿ وَنَزَّلْنَهُ لَنزِيلًا ﴾ على حَسَبِ الحوادث.

[﴿ قُلُ ءَامِنُواْ بِهِ عَ أَوْلَا تُوْمِنُوا أَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهِ * إِذَا يُتُسَلَى عَلَيْهِمْ يَغِرُّونَ لِلْأَذَقَانِ سُجَدًا * وَيَضِوُلُا * وَيَضِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا * وَيَضِرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا * وَيَضِرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا * ﴿ وَيَضِرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا * ﴿ وَيَضِرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا * ﴿ وَيَضِرُونَ لِللَّاذَ قَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا * ﴿ وَيَضِرُونَ لِللَّاذِقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا * ﴿ وَيَضِرُونَ لِللَّاذِقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا * وَيَضِمُ اللَّهُ وَيَعْلُونُ اللَّهُ وَمُونَا لِللَّهُ وَيَعْلَى اللَّهُ وَعُلُونَ اللَّهُ وَيُونَا لِللَّهُ وَعُلَى اللَّهُ وَعُلَى اللَّهُ وَعُلُونَ اللَّهُ وَعُلُونَا اللَّهُ وَعُلُونَ اللَّهُ وَعُلَى اللَّهُ وَعُلُونُ اللَّهُ وَعُلُونُ اللَّهُ وَعُلَالًا اللَّهُ وَعُلُونَ اللَّهُ وَعُلَالًا اللَّهُ وَعُلُونَ اللّهُ اللّهُ وَعُلُونَ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَعُلُونَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَعُلَالًا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَعُلَالِكُونَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَعُلُونَ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَعُلَالِيلُونَ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ

قولُه: (وتُؤدةٍ)، النِّهاية: يقالُ: اتَّأَدَ في فعلِه: إذا تأنَّى وتَثبَّت، ولم يَعجَلْ.

قولُه: (﴿ قُلُ عَامِنُواْ بِهِ مِ أَوْلَا تُؤْمِنُواْ ﴾)، أُمِرَ بالإعراضِ عنهم، يعني: إنّها يُؤمَرُ بهذا القولِ مَن أَيِسَ مِن إِيهانِه ولم تَعْتَدَّ بحالهِ، فكأنهُ قال له: اترُكهُم ولا تُبالِ بهِم.

قولُه: (تعظيمًا لأمرِه، والإنجازِه ما وعَدَ)، «الإنجازِه» عطفٌ على «تعظيمًا»، وهُو مفعولٌ لهُ: ﴿ خَرُوا ﴾، وإنها لم يأتِ باللامِ في الأوّلِ وأتى بها في الثاني، الأنّ الأوّل فعلٌ لفاعلِ الفعلِ المعلّل، والثاني ليسَ كذلك.

وعلى الأوّل: إنْ لمم تُؤمِنُوا به لقد آمَنَ به مَن هُو خَيرٌ منكم. فإنْ قُلت: ما مَعنى الحُرُورِ للذَّقَن؟ قُلت: السُّقوطُ على الوَجْه، وإنّما ذَكرَ الذَّقَن وهو مُجتمَعُ اللَّحيَيْن؛ لأنّ الساجِدَ أوّلُ ما يَلقى به الأرضَ من وَجهِه الذَّقَن. فإنْ قُلت: حَرفُ الاستِعلاءِ ظاهرُ

قولُه: (وعلى الأوّل: إن لم تُؤمِنوا لقد آمَنَ)، يعني: على الوجْهِ الثاني: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُواْ الْمِهُمُ ﴾ المُولِ الله ﷺ، وعلى الوجهِ الأوّلِ اللهُ ا

وقلتُ: الوجهُ أن يَقصِدَ التسلية، ويكونُ التقريعُ مُفَرَّعًا عليها؛ لأنّ في المعلّلِ إشعارًا بأنّ الرسولَ قد قضى ما عليه من الإبلاغ، وأنّ الحُجّة قد لزِمتهم، فعليه أن يُتارِكهم ويشتخِلَ بمَن يُجدي فيهمُ الإندارُ وينجَعُ فيهم الوَعظ، وبخاصّةِ نفْسِه من عبادةِ ربّه، وإلى الأوّلِ الإشارةُ بقولِه: ﴿ وَلَى الإندارُ وينجَعُ فيهم الوَعظ، وبخاصّةِ نفْسِه من عبادةِ ربّه، وإلى الأوّلِ الإشارةُ بقولِه: ﴿ وَلَا يَوْبُوا لَهُ وَإِلَى الثانِي بقولِه: ﴿ وَلَا يَعْرَبُوا ﴾ وإلى الثاني بقولِه: ﴿ وَلَى الأعراصِ عنهُم وأن لا يَكترثَ بإيمانهم، فإنّ خيرًا منهم وأفضلَ قد وَمِن ثمَّ قال: أُمِرَ بالإعراضِ عنهُم وأن لا يَكترثَ بإيمانهم، فإنّ حيرًا منهم وأفضلَ قد وَلَى المثالثِ بقولِه (٢): ﴿ وَلَا جَنّه مَلَاكِكَ وَلا تُعَالِي الله عَدَّ مناقبَ حبيبِه وَلُول الله عليه في مُفتتَحِ السُّورةِ وختَمَها ببيانِ المُعجِزة، وهي قولُه: ﴿ قُل لَينِ اجْتَمَعَتِ ومُعانَدَتِهم في دَفْعِ السَّورةِ وختَمَها ببيانِ المُعجِزة، وهي قولُه: ﴿ قُل لَينِ اجْتَمَعَتِ ومُعانَدَتِهم في دَفْعِ (٣) آياتِ الله البيّنات، فذكرَ شيئًا صالحًا منه، فأرادَ أن يُسلِيّ حبيبَه، ذكرَ ومُعانَدَتِهم في دَفْعِ (٣) آياتِ الله البيّنات، فذكرَ شيئًا صالحًا منه، فأرادَ أن يُسلِيّ حبيبَه، ذكرَ حديثَ الكليم وعجيته بالآياتِ البيّنات، فذكرَ شيئًا صالحًا منه، فأرادَ أن يُسلِيّ حبيبَه، ذكرَ حديثَ الكليم وعجيته بالآياتِ البيّناتِ إلى قومِه وتكذيبهم، ثمّ إهلاكهم، وكانَ الأمرُ بقولِه: ﴿ وَفَسَلَ بَنِهِ اللهُ عَلَى النّسلية، وختَمَ السُّورة بها، واللهُ أعلم.

قولُه: (أوَّلُ ما يَلقى به الأرضَ مِن وَجْهِه الذَّقَنُ)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نظر؛

⁽١) من قوله: «الأوّل فعلٌ لفاعل الفعل المعلل والثاني» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٢) من قوله: «﴿ قُلْ مَامِنُواْ بِهِ ۚ أَوْلَا تُؤْمِنُوا ﴾ وإلى الثاني ، إلى هنا سقط من (ط).

⁽٣) في (ط): «وقع».

المعنى إذا قُلت: خَرَّ على وجهِه وعلى ذَقَنه، فها مَعنى اللَّامِ في: خَرَّ لذَقَنِه ولوَجهِه؟ قال:

فخَرَّ صَريعاً لليَدَينِ ولِلفَمِ

قُلت: مَعناه: جَعلَ ذَقَنَه ووَجهَه للخُرور واختَصَّه به؛ لأنَّ اللَّامَ للاختِصاص.

لأنّ أوَّلَ ما يَلقى الأرضَ الجبهةُ أو الآنف، ووَجْهُهُ أَنهُ إذا ابتداً الحُرُورَ، فأقربُ الأشياءِ مِن وجهِهِ إلى الأرضِ هُو الذَّقَن، أو أرادَ مبالغةً في الخضوع، وهُو تعفيرُ اللِّحى على التُّراب، والأَذقانُ كنايةٌ عنها، أو أنهُ ربَّما خَرَّ على الذَّقْنِ كالمَغْشيِّ عليه لِخَشْيةِ الله تعالى، وقولُه:

فخَرَّ صَريعًا لليدَيْنِ وللفَمِ

أوَّلُه مِن روايةِ «المطلع»:

دَلَفْتُ له بالرُّمِحِ مِن دونِ^(۱) ثوبِه^(۲)

الدَّليفُ: المَثْئُ رُوَيدًا، دلَفَتِ الكتيبةُ في الحرب، أي: قَدِمت.

ويُروى:

أُمَكَّنُهُ بِالرُّمحِ حِضْنَي قميصِه

الحضينُ: ما دونَ الإِبْطِ إلى الكَشْح، حِضْنا الشِّيء: جانِباهُ.

قولُه: (جعَلَ ذَقَنَهُ ووَجْهَه للخُرور)، وقالَ صاحبُ «الفرائد»: لمّا كانَ الذَّقَنُ أبعدَ شيءٍ مِن وجْهِهِ منَ الأرضِ في حالِ السُّجودِ، وهِي حالُ وَضْعِ الجَبْهة، كانَ القَصْدُ بالخُرورِ إلى وصولِ الأذقانِ إلى الأرضِ أبلَغَ منَ القَصْدِ إلى وصولِ الجبهةِ إليها، فكأنهُ قيل: يخرّون^(٣)

⁽١) في (ح): «فوق».

⁽٢) سبق تخريجه، وأنهُ ممّا يُزاد في معلّقةِ عنترة. انظر: «ديوان عنترة»، ص١٧ ٧. ويقال: هو لجابر بن حُنيّ التغلير .

⁽٣) في (ف): «الحرور».

فإنْ قُلت: لَـمَ كرَّرَ ﴿ يَخُرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾؟ قُلت: لاختِلافِ الحالَين؛ وهُما: خُرورُهم في حالِ كونِهم باكين.

[﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَنَّ أَيَّا مَا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَالِكَ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَالِكَ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَالِكَ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَالِكَ وَلَا تَجْهَرُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ

عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: سَمِعَه أبو جَهلٍ يقول: يا الله يا رَحْن، فقال: إنه ينهانا أن نَعبُدَ إللهَين وهو يَدعُو إللهَا آخَر. وقيل: إنّ أهلَ الكِتابِ قالوا: إنّك لتُقِلُّ ذِكْرَ الرَّحْنِ وقَد أكثرَ اللهُ في التَّورِاةِ هذا الاسمَ فنزلَت. والدُّعاء: بمَعنى التَّسمية، لا بمَعنى النِّداء، وهو يتَعدَّى إلى مَفعولَين، تقول: دَعوتُه زيدًا، ثُمَّ يُترَكُ أحدُهما؛ استغناءً عنه فيُقال: دَعوتُ زيدًا، واللهُ والرَّحْن: المُرادُ بهما الاسمُ لا المُسمّى. و ﴿ أَوَ ﴾ للتَّخيير، فمَعنى ﴿ آدَعُوا الدَّمْنَ ﴾: سَمُّوا بهذا الاسمِ أو بِهذا،

لأَجْلِ وصولِ الأذقانِ إلى الأرض؛ لأنّ الانحطاطَ أكثرُ في وصولِ الأذقانِ مِن وصولِ الْجُبهةِ إليها، وحاصِلُه أنّهم يُبالِغونَ في الحُرور، ويُلصِقونَ بالأرضِ ما أمكنَ إلصاقُه بها منَ الوَجْهِ. تَمّ كلامُه.

فإنْ قلتَ: قولُه: «جعلَ ذقنَه ووَجهَه للخُرورِ واختصَّه به» مُخالفٌ لظاهرِ الآية؛ لأنهُ جَعلَ الخُرورَ فِلهَ اللَّقِن اللَّذَقَانِ ﴾. قلتُ: إنّ الحُرورَ إذا اختَصَّ بالذَّقَنِ الخَرُورَ إذا اختَصَّ بالذَّقَنِ اختَصَّ الذَّقَنُ به، وما عليه التلاوةُ أدَلُ على خُضوعِهم وتَواضُعِهم.

قولُه: (فمعنى ﴿أَدْعُواْ اللّهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَنَ ﴾ سَمّوا بهذا الاسم أو بهذا)، قالَ القاضي: المرادُ بالتّسوية بينَ اللّفظين، هُو أنّها يُطلَقانِ على ذاتٍ واحدة، وإنِ اختلَفَ اعتبارُ إطلاقِها، والتوحيدُ إنّها هُو للذّاتِ الذي هُو المعبودُ (١)، هذا إذا كانَ رَدًّا لقولِ المشركين، وعلى أن يكونَ ردًّا لليهود، المعنى: أنّها سِيّانِ في حُسنِ الإطلاقِ والإفضاءِ إلى المقصود، وهُو أجوَدُ، لقولِه: ﴿أَيّا مَا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ الْخُسْنَى ﴾.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٢٧٤).

وقلت: إنها كان أجود لأن اعتراض اليهود، كان تعييرًا للمسلمين على ترجيح أحد الاسمين على الآخر، واعتراض المشركين كان تعييرًا على الجمع بين اللفظين فقوله: ﴿أَيّا كَانَ مُوا ﴾ مطابق للرد على اليهود؛ لأن المعنى: أي اسم من الاسمين دعوتموه فهو حسن كا ذكره المصنف، وهو لا ينطبق على اعتراض المشركين الجواب: هذا مسلم إذا كان أو للتخيير فلم يمتنع أن يكون للإباحة كها في قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، فحينئذ: يكون ذلك أجوب، وتقريره: كل سموا ذاته المقدسة «بالله» أو بـ«الرحمن» فهما سيّان في استصواب التسمية بها فبأيها سميته فانت مصيب، وإن سميته بهما جميعاً فأنت أصوب؛ لأن له الأسهاء الحسنى وقد أمرنا بأن ندعوه بها في قوله: ﴿فَلَهُ ٱلْأُسَمَاءُ ٱلمُحْتَيَى ﴾ فعلى هذا الآية من فنون الإيجاز الذي هو من جلية التنزيل وعلى ما قال المصنف، والمعنى ﴿أَيّا مَا تَدْعُوا ﴾ فهو حسن فوضع موضعه قوله: ﴿فَلَهُ ٱلْأُسَمَاءُ ٱلْحُمْتَيَى ﴾ هو من باب الإطناب فظهر من هذا أن الإباحة أنسب من التخيير لأن أبا جهل حظر الجمع بين الاسمين فرد إباحة أن يجمع على أن الجواب بالتخيير في الرد على أهل الكتاب غير مطابق لأنهم اعترضوا بالترجيح.

وأجيب بالتسوية لأن ﴿أَوَ ﴾ يقتضيها وكان الجواب العتيد أن يقال: إنها رجحنا «الله» على «الرحمن» في الذكر لأنه جامع لجميع صفات الكهال بخلاف «الرحمن»، ويساعد ما ذكرنا من أن الكلام مع المشركين قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَمَّدُ لِلّهِ ٱلّذِى لَرَّيَّ عَلَى اللّهُ وَلَدًا وَلَمْ لَكُولُ اللّهُ عَلَى المُسْرِيكُ فَي الْمُسْرِيكُ وَاللّهُ عَلَى المسركين، كها يقول بعد إفحام الخصم: والمُمد لله على ظهور الحق وزهوق الباطل، وأما بيان تنزيل الآية على الرد على المشركين فهو أن نداء ابن عباس: «يا الله يا رحمن» يحتمل وجهين: أحدهما: أن يراد بها المسمى فيلزم منه التعدد في المسمى، والثاني: أن يراد بهما الاسم فلا يلزم التعداد إلا في الاسم، فحمل أبو جهل على الأول وقال ما قال، فرد الله تعالى زعمه بأن نَزَّلَه على الاحتمال الثاني قائلًا: ﴿ قُلِ المَّهُ وَلَا لَمُ اللّهِ عَلَى ما سبق تقريره (١).

⁽١) من قوله: ﴿وقلت إنها كان أجود ﴾ إلى هنا أثبتُه من (ط)، وورد بَدَلَه في (ح) و(ف): ﴿وقلتُ: الذي=

واذكُروا إِمّا هذا وإِمّا هذا، والتّنوينُ في ﴿ أَيّا ﴾ عِوضٌ من المضافِ إليه. و ﴿ مَمّا ﴾ : صِلةٌ للإبهامِ المؤكِّدِ لِيها في «أيّ»، أي: أيَّ هَذَينِ الاسمَيْنِ سمَّيتُم وذكرتُم ﴿ فَلَهُ ٱلأَسْمَاءُ المُسْتَىٰ ﴾ ، والضميرُ في: ﴿ فَلَهُ ﴾ ليسَ براجِع إلى أحَدِ الاسمَيْنِ المَذكورَين، ولكنْ إلى مُسمّا هما؛ وهو ذاتُه تعالى؛ لأنّ التسمِية للذّاتِ لا للاسم، والمعنى: أيّا ما تَدعُو فَهُو حسن، فوَضَعَ موضِعَه قوله: ﴿ فَلَهُ ٱلأَسْمَاءُ ٱلْمُسْتَىٰ ﴾ ؛ لأنه إذا حَسُنَ أسماؤهُ كلّها حَسُنَ هذانِ الاسمان؛ لأنها منها، ومَعنى كَونِها أحسَنَ الأسماء: أنّها مُستَقلّةٌ بمَعانى التّمجيدِ والتّقديسِ والتّعظيم. ﴿ بِصَلَائِكَ ﴾ : بقِراءةِ صَلاتِك، على حَذفِ بمَعانى التّمجيدِ والتّقديسِ والتّعظيم. ﴿ بِصَلَائِكَ ﴾ : بقِراءةِ صَلاتِك، على حَذفِ بمَعانى التّمجيدِ والتّقديسِ والتّعظيم. ﴿ بِصَلَائِكَ ﴾ : بقِراءةِ مَلاتِك، على حَذفِ بمَعانى التّمجيدِ والتّقديسِ والتّعظيم. ﴿ بِصَلَائِكَ ﴾ : بقِراءةِ مَلاتِك، على حَذفِ بَمَعانى التّمجيدِ والتّقديسِ والتّعظيم. ﴿ بِصَلَائِكَ ﴾ : بقِراءةِ مَلاتِك، على حَذفِ بَمَعانى التّمجيدِ والتّقديسِ والتّعظيم. ﴿ بِصَلَائِكَ ﴾ : بقِراءةِ مَلاتِك، على حَذفِ بَمِره والصّلاةُ أفعالُ وأذكار، وكانَ رسولُ الله يَعْنِي يَرفَعُ صَوتَه بقِراءَتِه، فإذا سَمِعَها المُسْرِكونَ لَغُولُ وسَبّوا، فأُمِرَ بأن يَخفِضَ من صَوتِه، والمعنى: ولا تَجهر حتّى تُسمِع المُشرِكينَ ﴿ وَلَا تُحْفِى صَوتَه بالقِراءةِ في صَلاتِه المُشرِكينَ ﴿ وَلَا أَنْ عَلْهُ عَنْ عَنْ عَلْهُ عَنْ عَنْ عَلْهُ عَنْ عَنْ يَرفُعُ صَوتَه بالقِراءةِ في صَلاتِه ويقول: أُناجِي رَبِّي وقد عَلِمَ حاجَتِي. وكانَ عُمُرُ رضِيَ اللهُ عنه يَرفُعُ صَوتَه ويقول: أَنْ أَبا بكر والنَّ عُمُرُ وضَى اللهُ عنه يَرفعُ صَوتَه ويقولَ الرَّجُرُ الشَّيطانَ وأُوقِظُ الوَسْنان. فأمَرَ أَبا بكرٍ أَن يَرفَعُ قليلًا وعُمرَ أَن يَخْفَقَ قليلًا وعُمرَ أَن يَخْفَقَ قليلًا وعُمرَ أَن يَخْفَقَ

قولُه: (يَرفَعُ صوتَه بقراءتِه) الحديثُ معَ التفسيرِ متَّفقٌ عليه، رَواهُ البخاريُّ ومسلم، عن ابنِ عبّاسِ رضيَ اللهُ عنهما^(١).

قولُه: (رُوِيَ أَنَّ أَبا بكرٍ) الحديثُ مختصَرٌ مِن روايةِ أبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن أبي قَتادةَ (٢).

يقتضيه النَّظْمُ أن يكونَ رَدًّا للمشركين؛ لأن قولَه: ﴿ وَقُلِ الْخَمَّدُ يَتِّو الَّذِي لَرَيْنَ خِذْ وَلَدًا وَلَا يَكُن لَدُ شَرِيكُ فِي الشَّلَكِ ﴾ مناسبٌ لهم، والظاهرُ ما ذكرهُ المصنَّفُ أنْ قولَه: ﴿ فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْخُسْنَىٰ ﴾ وُضعَ موضِعَ (فهُوَ حسنٌ)».

⁽١) أخرجه البخاريّ (٤٧٢٢)، ومسلم (٤٤٦)، والترمذيّ (٣١٤٥) وغيرهم.

⁽٢) أخرجه أبو داود (١٣٢٩)، والترمذيّ (٤٤٧)، والحاكم في «المستدرك» (١: ٣١٠)، وقالَ الترمذيّ: هذا حديثٌ غريب.

وقيل: مَعناه: ولا تَجَهَرْ بصلاتِك كُلِّها ولا تُخافِت بها كلِّها، وابتَغ بينَ ذلك سَبيلاً بأن تَجَهَرَ بصَلاةِ النَّهار، وقيل: ﴿ بِصَلَافِك ﴾: بدُعائِك. وذَهبَ قَومٌ إِلى أَنَّ الآيةَ مَنسوخةٌ بقَولِه: ﴿ أَدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ [الأعراف: ٥٥]. وابتِغاءُ السَّبيل: مَثلٌ لانتِحاءِ الوَجْهِ الوَسطِ في القِراءة.

[﴿ وَقُلِ ٱلْحَمَٰدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَرَيَنَخِذُ وَلَدًا وَلَوْ يَكُن لَهُ، شَرِيكُ فِي ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَهُ، وَلِئٌ مِنَ ٱلذُّلِّ وَكَيْرَهُ تَكْبِيرًا ﴾ ١١١]

﴿وَلِيُّ مِنَ ٱلذُّلِ ﴾: ناصِرٌ من الذُّلِّ ومانعٌ له منه؛ لاعتِزازِه به، **أو لم يُوالِ أحدًا** من أَجْلِ مَذَلَّةٍ به ليَدفَعَها بمُوالاتِه.

فإنْ قُلت: كيفَ لاقَ وصفُه بنَفي الوَلدِ والشَّريكِ والذَّل بكَلِمةِ التَّحميد؟ قُلت: لأنّ مَن هذا وَصفُه هو الذي يَقدِرُ على إيلاءِ كُلِّ نعمة، فهو الذي يَستَحِقُّ جِنسَ

قولُه: (مثلٌ لانتحاءِ الوَجْه)، يعني: شبَّهَ مَن ينبغي أن يتَوسَّطَ في القراءةِ بمَن يتَوخّى بينَ السّبيلَيْنِ قَصْدًا سَويًا.

قولُه: (أو لم يُوالِ أحدًا)، جعَلَ «وَليًّا» على الأوّلِ بمعنى الناصِر، وعَلَّق «مِن» به على تضمينِ معنى المَنْع، المعنى: ليسَ لهُ ذُنُّ ولا مانعٌ منَ الذُّلِّ يمنَعُه لاعتزازِه بنفسِه؛ لأنهُ عزيزٌ بذاتِه، مانعٌ لغيرِه منه، وعلى الثاني: إجراؤهُ على ظاهِرِه، وجَعْلُ «مِن» ابتدائيّة، ومِن ثَمّ قال: «ولم يُوالِ أُخدًا» مِن أجلِ مذَلّةٍ، وعلى التقديرين، التركيبُ مِن بابٍ قولِه:

على لاحب لا يُهتدى بمنارِهِ (١)

قولُه: (لأنَّ مَن هذا وَصْفُه هُو الذي يَقدِرُ على إيلاءِ كلِّ نعمة)، وذلك أنَّ مَن اتَّخَذَ ولَدًا يحتاجُ إلى الإمساكِ لأجْلِه، ومِن ثَمّ قالَ صلَواتُ الله عليه: «الولَدُ بَجُبُنةٌ مبْخَلَة»^(٢)، ومَن

⁽١) سبق تخريجه.

 ⁽۲) أخرجهُ أبو يعلى في «المسند» (۱۰۳۲)، والحاكم في «المستدرك» (۳: ۱۷۹)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٦٤٦) من حديثِ أبي سعيدِ الحُدْريِّ رضيَ اللهُ عنه، وذكرهُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٨:
 ۲۷) وقال: رواهُ أبو يَعْلى والبزّار، وفيه عطيةُ العوفيُّ، وهو ضعيف.

الحَمد. وكانَ النبيُّ ﷺ إذا أفصَحَ الغُلامُ من بَني عَبدِ المطَّلبِ علَّمَه هذه الآية.

عن رَسُولِ الله ﷺ: "مَن قَرأً سُورةً بَني إسرائيلَ فَرَقَّ قلبُه عندَ ذِكرِ الوالدَينِ

كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي مَا يَتَصَرَّفُه، فَهُو مَمْنُوعٌ مَنَ التَصَرُّفِ التَّامِّ، وَمَنِ احْتَاجَ إِلَى نَاصِر يَدْفَعُ عَنْهُ اللَّهُ لَنْ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْم

وإنّها سلَكَ هذا التأويلَ لأنّ الحمدَ هُو: الثناءُ على الجميلِ الاختياريِّ مِن نعمةٍ أو غيرِها، وعدَمُ اتّخاذِ الولَدِ ونَفْيُ الشَّريكِ عنه ليسَ من الفضائلِ الاختياريّةِ ظاهرًا، وقد رَتَّبَ عليه الحَمْدَ، فعدَلَ^(۱) إلى لازِم هذه المذكورات، وهُو القُدرةُ على إيلاءِ كلِّ نعمة، ورَتَّبَ عليها الحَمْدَ.

قَالَ القَاضي: نَفَى أَن يَكُونَ لَهُ مَا يُوالِيهِ ويُشَارِكُه مِن جِنسِه ومِن غيرِ جنسِه اختيارًا واضطرارًا، وما يُعاوِنُه ويُقوِّيه، ورتَّبَ الحمدَ عليهِ للدِّلالةِ على أَنهُ مستحِقٌّ جِنسَ الحَمْد؛ لأنهُ كاملُ الذَّاتِ المُنفَرِدُ بالإيجادِ، المُنعِمُ على الإطلاق، وما عَداهُ ناقصٌ، مملوك نعمةٍ أو مُنعَمٌّ عليه، ولذلك عطَفَ عليهِ قولَه: ﴿وَكَيْرَهُ تَكْيِيرًا ﴾(٢).

وقلتُ: والآيةُ مِن بابِ التقسيمِ الحاصِر؛ لأنّ المانعَ منَ الإيتاءِ: إمّا فوقَه فهُو القِسمُ الثالث، أو دونَه فهو القِسمُ الأول، أو مِثلُه فهذا القِسمُ الثاني.

ثُمّ المناسِبُ أَن يُجعَلَ التعريفُ في الحَمْدِ للاستغراقِ لا للجِنسِ كما قال؛ لأنّ موجِبَه مُستغرِقٌ للمَراتِبِ كلّها. وسُورةُ الإخلاصِ واردةٌ على هذا التقسيمِ فلْيَحْذُ حذوَها.

قولُه: (إذا أفصَحَ الغلامُ)(٣)، الأساس: أفصَحَ الصَّبيُّ في مَنطِقِه: فُهِمَ ما يقولُ في أوَّلِ

⁽١) في (ف): فظهر العدولُ إلى لازم. وحاصل العبارتين واحد.

⁽۲) «أنوار التنزيل» (۳: ۲۷۳).

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٣٥ ٥٧) و(٣٠٩٠٨)، وعبد الرزّاق في «المصنّف» (٧٩٧٦)، وابن السنّيّ في «عمل اليوم والليلة» (٤٢٣).

ما يتكلَّمُ، يقالُ: أفصَحَ فلانٌ ثم فَصُحَ، وأفصَحَ العجَميُّ: تَكلَّمَ بالعربيَّة، وفَصُحَ: انطلَقَ لسانُه بها وخلَصت لُغتُه منَ اللُّكُنة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

انتهت السُّورة

* * *

[﴿ الْحَمْدُ بِلَهِ الَّذِى أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِئْبَ وَلَمْ يَجْعَلُ لَهُ عِوَجًا * فَيِسَمَا لِيُسُنذِرَ بَأْسَا شَدِيدًا مِن لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّلِحَتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنَا * مَّنكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا * وَيُسْذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَدَ ٱللَّهُ وَلَدًا * مَّا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَابِهِمْ كَبُرَتَ كِلْمَةُ تَغْرُجُ مِنْ أَفْوَهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ ١-٥]

لَقَّنَ اللهُ عبادَه وفَقَّههم كيف يُتنونَ عَليهِ ويحمَدونه على أجزَلِ نَعْما ثهِ عليهم؛

قولُه: (لقَّنَ اللهُ عبادَه وفقَّهَهُم كيفَ يُثنونَ عليه)، ضَمَّنَ «لقَّنَ» معنى العِلم، ولذلك فسَّرَهُ بالفقه، والمفعولُ الأوّل: «عبادَه»، والثاني: الجُملةُ الاستفهاميّةُ، وليسَ (٢) بتعليق لذِكْرِ

⁽۱) في (ط): «وهي مئة وخمُسُ آيات»، وهذا إنها يستقيم على عَدِّ المدنيين والمكيين، أما على عَدِّ الشاميين فهي مئة وست آيات، وعلى عَدِّ الكوفيين فمئة وعشر آيات، وعلى عَدِّ البصريين فمئة وإحدى عشرة آية.

⁽٢) من قوله: «معنى العِلم، ولذلك فسرهُ بالفقه» إلى هنا سقط من (ف).

وهي نعمةُ الإسلام، وما أنزلَ على عبدهِ مُحمَّدٍ على عبدهِ مُحمَّدٍ على عبدهِ مُحمَّدٍ عليهم الكتابِ الذي هو سببُ نجاتِهم

المفعولِ الأوّل، يُريدُ ما ذكرَهُ في الفاتحة: «﴿ الْمَحْمَدُ لِلَّهِ ﴾ مَقولٌ على ألسِنةِ العِباد، ومعناهُ: تعليمُ عبادِه كيفَ يتَبرّكونَ باسمِه، وكيفَ يحمَدونَهُ ويُمجِّدونَهُ ويُعظِّمونَه »(١).

قولُه: (وما أنزَلَ على عبدِه محمّدٍ صلَواتُ الله عليه)، عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «نعمةُ الإسلام»، وفيه: أنّ المذكورَ ـ مِن كونِه مُنزَلًا على عبدِه مستقيًّا بريثًا منَ الاعوجاجِ بشيرًا للمُوحّدينَ الذين يعمَلُونَ الصّالحات، نَذيرًا لَمَن أَشرَكَ بالله وعمِلَ عمَلًا غيرَ صالح ـ هُو الإسلام.

الرّاغب: العبدُ يُطلَقُ على الإنسانِ الذي يَصِحُّ بيعُه نحو: ﴿ العَبْدُ بالعَبْدِ ﴾ [البقرة: المِرة: وعلى عبد بالإيجاد، وإيّاهُ عنى بقولِه: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا مَاقِي السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا مَاقِي السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا مَاقِي السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا مَاقِي اللَّهُ اللَّهُ عَلَمَا، وعلى عبد بالعبادةِ والخِدمة، والناسُ فيهِ ضَرْبان: عَبْدٌ لله مُحلَصًا، وهُو المقصودُ بنحوِ قولِه تعالى: ﴿ اَلْمَمْدُ لِلَّهِ اللَّذِي اَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِنْبَ ﴾؛ وعبدُ الدُّنيا، وهُو المعتكرفُ على خِدمتِها ومُراعاتِها، وإيّاهُ عنى ﷺ: «تعس عبد الدرهم، تَعِسَ عبدُ الدِّينار»، وعلى هذا يَصحُّ أن يُقالَ: ليسَ كلُّ إنسانِ عَبْدًا لله تعالى (٢).

وقلتُ: الحديثُ مِن روايةِ البخاريِّ، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «تَعِسَ عبْدُ الدِّينارِ وعَبْدُ الدِّرهم وعَبْدُ الحَميصة، إنْ أُعطيَ رضيَ، وإنْ لم يُعطَ سَخِط، تَعِسَ وانتكس، وإذا شِيكَ فلا انتقَش، طُوبى لعبيد آخِذِ بعِنانِ فرَسِهِ في سَبيلِ الله، أشعَثَ رأسُه، مُغْبَرَّةِ قدَماهُ، إن كان في الحِراسةِ، كان في الحِراسةِ، وإن كانَ في السَّاقةِ، كانَ في السَّاقةِ، إن استَأْذَنَ لم يُؤذَنْ له، وإن شَفَعَ لم يُشَفَّعُ »(٤) الحديثُ جمعَ بين النَّوعينِ منَ العَبْدَيْن.

⁽١) لتمام الفائدة انظر: «لطائف الإشارات» للقشيري (٢: ٣٧٦).

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٤٢٥.

⁽٣) قوله: «كان في الجراسة» سقط من (ح).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٨٨٧).

وفوزِهم، ﴿ وَلَوْ يَجْعَلُ لَشُعِوَجًا ﴾ ولم يجعلْ له شيئًا من العِوَج قطّ، والعِوجُ في المعاني كالعِوجِ في الأعيان، والمرادُ نفيُ الاختلافِ والتناقُضِ عَن معانيه، وخروج شيء منه من الحكمة والإصابة فيه. فإنْ قلت: بِمَ انتَصَبَ ﴿ وَيَدَعُمُ ﴾؟ قلت: الأحْسَنُ أَن يَنتَصِبَ مَن الحكمة والإصابة فيه. فإنْ قلت: بِمَ انتَصَبَ ﴿ وَلَوْ يَجْعَل ﴾ معطوفٌ على ﴿ أَنزَل ﴾ ، مضمر ولا يُجعلَ حالًا مِن الكِتابِ لأنّ قولَه: ﴿ وَلَوْ يَجْعَل ﴾ معطوفٌ على ﴿ أَنزَل ﴾ ، فهو داخلٌ في حَيِّز الصِّلة، فجاعِلُهُ حالًا من الكتابِ فاصلٌ بين الحالِ وذي الحالِ بعضِ الصِّلة، وتقديرُه: ولم يجعلْ له عِوجًا جَعَلهُ قيِّمًا؛ لأنه إذا نفى عنه العِوجَ فقد أبيتَ لهُ الاستِقامة، وفي أبيتَ لهُ الاستِقامة. فإنْ قلت: ما فائدةُ الجمع بينَ نفي العِوجِ وإثباتِ الاستِقامة، وفي أحدِهما غنى عنِ الآخر؟ قلت: فائدتُهُ التأكيد، فرُبّ مستقيمٍ مشهودٍ له بالاستقامةِ ولا يخلُو من أدنى عِوج

قولُه: (والعِوَجُ في المعاني)، الرَّاغب: العِوَجُ: العَطْفُ عن حالِ الانتصابِ، يقال: عُجْتُ البعيرَ بزِمامِه، وفلانٌ ما يَعوجُ عن شيءٍ يهُمُّ به، أي: لا يَرجِعُ، والعَوَجُ: يقالُ فيها يُدرَكُ بالبصيرةِ والفِكْر، كها يكونُ في أرضٍ بسيطة، وكالدِّينِ والمعاش^(١).

قولُه: (وخروج شيء منهُ منَ الجِكمةِ والإصابةِ فيه)، الضَّميرُ المجرورُ في «فيه» عائدٌ إلى الشيء، المعنى: لا تجِدُ شيئًا في القرآنِ المَجيد، ولا كلمةً إن أمعَنْتَ النّظَرَ فيه خارجًا عن إصابةِ محَـزٌ البلاغَتَيْن، من حيثُ اللّفظُ، ومُتجاوِزًا عن الاشتهالِ على الجِكمتَيْنِ، أعني: العِلْميّةِ والعمَليّةِ مِن حيثُ المعنى.

قولُه: (ولا يُجْعَلُ حالًا مِنَ الكتاب)، لئلّا يلزَمَ الفَصْلُ بينَ الحالِ وذي الحالِ بأجنَبيّ، وهُو ﴿وَلَمْ يَجْعَلُ لَلَّهُ عِوَجًا﴾، وهُو معطوفٌ على الصّلةِ، قالَ أبو البقاء: ويجوزُ أن يكونَ حالًا منَ الضّميرِ في ﴿لَمُ ﴾، ويجوزُ أن تكونَ الواوُ في: ﴿وَلَمْ يَجْعَلُ ﴾ للحال؛ فيكونانِ حالَيْنِ، أي أنزَلَهُ مَنْفيّا عنهُ العِوَجُ قَيِّمًا (٢).

⁽١) «مفردات القرآن»، ص٩٢٥.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٧).

عندَ السَّبْرِ والتَّصَفُّح. وقيل: ﴿قَيِمَا ﴾ على سائِرِ الكتُبِ مُصدِّقًا لها، شاهدًا بصِحَّتِها. وقيل: قَيِّمًا بمصالِح العبادِ وما لا بُدَّ لهم منهُ منَ الشَّرائِع، وقُرئ: (قَيِمًا). (أنذَرَ) مُتعدًّ إلى مفعولين، كقوله: ﴿إِنَّا أَنذَرْنَكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا ﴾ [النبأ: ٤٠]، فاقتصرَ على أحدِهما، وأصلُهُ ﴿لِيُنذِرَ ﴾ الذينَ كفروا ﴿بأسًا شَدِيدًا ﴾ والبأسُ من قوله: ﴿بِعَذَابٍ بَعِيسٍ ﴾ وأصلُهُ ﴿لِيُنذِرَ ﴾ الذينَ كفروا ﴿بأسًا شَدِيدًا ﴾ والبأسُ من قوله: ﴿مِعَذَابٍ بَعِيسٍ ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، وقد بَؤُسَ العذاب وبَؤُس الرجل بأسًا وبآسةً، ﴿مِينَ لَدُنّهُ ﴾ صادرًا

قولُه: (عندَ السَّبْرِ)، النِّهاية: وفي حديثِ الغارِ: قالَ لهُ أبو بكرِ رضيَ اللهُ عنه: لا تدْخُلُه حتى أسبُرَهُ قبلَك، أي: أختبِرهُ وأعتبِرَهُ وأنظرَ فيه، هل فيه أحدٌ أو شيءٌ يُؤذي.

قولُه: (وقيل: ﴿قَيْمَا ﴾ على سائسِ الكتُبِ): عطفٌ على قولِه: ﴿لأنهُ إذا نَفى عنهُ العِوجَ فقد أثبتَ لهُ الاستقامة ﴾، وعلى هذا لا يَرِدُ السُّوالُ (١). وتلخيصُ الجواب (٢): أنّ ﴿قَيْمَا ﴾ إذا لم يُقدَّرُ له متعلَّقٌ كان بمعنى مستقيًا، فكانَ توكيدًا دَفْعًا للتجَوُّزِ، مِن بابِ الطَّردِ والعكس (٣) إذْ مفهومُ الثاني مؤكِّدٌ لمنطوقِ الأوّل، وبالعكس، وإذا قُدِّرَ لهُ مُتعلَّقٌ فإمّا أنْ يُقدَّرَ: (على)، كما في قولِه تعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَقَآمِرُ عَلَى كُلِّ نَقْسٍ بِمَا كَسَبَتَ ﴾ [الرّعد: ٣٣] أي: رقيبٌ حافظٌ شَهيد، كانَ تتميمًا؛ لأنهُ حيننذِ كاملٌ في نفْسِه مُكمِّلٌ لغيرِه، فيكونُ بالغًا في الاستقامةِ حَدَّها، أو يُقدَّرُ لهُ الباءُ، على نحوِ قولِم: فلانٌ قيِّمٌ بهذا الأمر، فيكونُ تكميلًا؛ في الاستقامةِ حَدَّها، أو يُقدِّرُ لهُ الباءُ، على نحوِ قولِم: فلانٌ قيِّمٌ بهذا الأمر، فيكونُ تكميلًا؛ لأنهُ إذن مستقيمٌ في نفْسِه، قيَّمٌ بأمورِ غيرِه. وقالَ القاضي: ﴿قَيِّمَ المُعلِ بعدَ وَصْفِه لِلمَالِهُ المَالِمُ العباد، فيكونُ وَصْفًا لهُ بالتكميلِ بعدَ وَصْفِه بالكاللُ (٤٠).

قولُه: (﴿ بِعَذَابِ بَعِيسٍ ﴾)، الأساس: وقَعَ في البُّؤْسِ والبّأساءِ، وفي أمرٍ بَئيس: شديد.

⁽١) من قوله: "بين الحال وذي الحال" _ في الفقرة السابقة _ إلى هنا سقط من (ح).

⁽٢) في (ح): «الوجوه».

⁽٣) انظر: «التعريفات» للجرجاتي ص١٤٦، ١٥٨ على التوالي حيثُ عرَّفَ الطردَ بقولِه: ما يوجبُ الحُكْمِ الحُكْمَ لوجودِ العلّةِ وهو التلازُم في الثبوت، وعرَّفَ العكس بأنهُ: عبارةٌ عن تعليق نقيضِ الحُكمِ المُذكورِ بنقيضِ علّتِه المذكورة ردًّا إلى أصلِ آخر. انتهى.

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٧٥).

من عندِه. وقُرئ: (مِن لَدْنِهِ) بسكون الدال مع إشهام الضمة وكسر النون، ﴿وَيُبَشِّرَ ﴾ بالتخفيفِ والتثقيل. فإنْ قلت: قد جَعَلَ المخفيفِ والتثقيل. فإنْ قلت: قد جَعَلَ المخفيفِ والتثقيل. فإنْ قلت: قد جَعَلَ المُنذَرَبِه هو الغرضَ المسوقَ إليه، فوجَبَ الاقتصارُ عليه. والدليلُ عليه تكريرُ

قولُه: (وقُرِئَ «من لَدْنِهِ»)، أبو بكر يقرَأُ: «من لَدْنِهِ» بإسكانِ الدّالِ وإشامِها شيئًا منَ الضَّمِّ، وبكسِ النّونِ والهاء، ويَصِلُ الهاء بياء. والباقونَ: بضمّ الدّالِ وإسكانِ النّونِ وضمّ الظَّمَّ، وبكسِ النّونِ والهاء، يَصِلُها بواو^(٢).

قُولُه: (﴿ وَرُبُسِ مَ ﴾ بالتخفيفِ والتثقيل)، بالتخفيف: حمزةُ والكسائيُّ (٣).

قولُه: (قد جَعَلَ المُنذَرَ به هُو الغرَضَ)، اعلَمْ أنّ الفعلَ المتعدّيَ إلى مفعولِ واحد إذا لم يُنْوَ مفعولُه بقِيَ مُطلَقًا فيكونُ الغرَضُ منه الإطلاقَ، كقولِك: فلانٌ يُعطي ويَمنَعُ، فالغرَضُ: إيجادُ حقيقتِها، والمتعدّي إلى المفعولَيْنِ إذا اقتصَرَ على واحدٍ يَجري ذلك الحُكمُ على المذكور، فيكونُ هُو الغرَضَ لا المَنْسيَّ.

قولُه: (والدليلُ عليه)، أي: على أنّ المُنذَرَبه هُو الغرَضُ الذي سيقَ لهُ الكلامُ: تكريرُ ﴿ وَمُنذِرَ اللَّذِيبَ قَالُواْ النَّخَذَ اللَّهُ وَلَذَا ﴾ الآية، وجَعْلُها قَرينةً لقولِه: ﴿ وَيُبشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ اللَّهِ مَا اللَّهُ مَا لَهُ وَكُلاً ﴾ الآية، وجَعْلُها قَرينةً لقولِه: ﴿ وَيُبشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ اللَّذِينَ يَعْمَلُونَ الطَّيْلِحَنْتِ أَنَّ لَهُمَّ أَجْرًا حَسَنًا ﴾ الآية، وهُو موجِبٌ لأنْ يُذْكَرَ فيها المُنذَرُ والمنذَرُ به كما ذُكِرَ في أُختِها المبشَّرُ والمبشَّرُ به، وإنّها تُوكَ المُنذَرُ به في الثالثةِ للاكتفاءِ بها سيقَ لهُ الكلامُ، ولو لم يكنْ أصلًا [و] ثابتًا في نفْسِه وأنهُ هُو الغرَضُ الأَوْلَى لم يُستَغْنَ به عن ذِكْرِ مِثْلِه في القَرينةِ الثالثة.

فإنْ قلتَ: لَمَ لَم يُجعَلُ قولُه: ﴿ لِيَسُنذِ رَبَأْسَا شَدِيدًا ﴾ قَرينةً لقولِه: ﴿ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّلِحَدَتِ (٤) أَنَّ لَهُمُ أَجَرًا حَسَنًا ﴾؟ فيقدَّرَ المنذَرُ فيه، وتُتَرَكَ القَرينةُ الثالثةُ على إطلاقِها ليكونَ الغرَضُ في الإيرادِ ذكْرَ المُنذَرين؟

⁽١) قوله: «وضمِّ الهاء» سقط من (ح).

⁽٢) وانظر الاحتجاج لهذه الاختيارات في «حُجّةِ القراءات»، ص٤١٢.

⁽٣) انظر: «إتحاف فضلاء البشر»، ص٢٨٨.

⁽٤) من قوله: «الأولى لم يُستَغْنَ به عن ذِكْرِ مِثلِه» إلى هنا سقط من (ف).

الإنذارِ في قوله: ﴿ وَيُمْذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ أَغَنَدَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴾ مُتعلِّقًا بالمُنذَرين من غير ذكر المُنذَر به، كما ذكر المُبشَّر به في قوله: ﴿ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴾ استغناءً بتقدُّم ذكره. والأجرُ الحَسَن: الجنةُ. ﴿ مَا لَمُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ أي: بالوَلَدِ أو باتخاذِه، يعني: أنَّ قولَم هذا لم يَصدُرْ عن علم ولكن عن جَهْل مُفرِطٍ وتقليدِ للآباء، وقد استَملَتُهُ آباؤُهم من الشيطانِ وتَسْويلِه. فإنْ قلت: اتخاذُ الله وَلَدًا في نفسِه مُحال، فكيفَ قيل: ما هُم

قلتُ: ليسَ جَعْلُ ساقة (١) الكلام أصلاً في الاعتبارِ ومقدَّمتِه (٢) فَرْعًا أَوْلَى منَ العكس؛ لأنّهم يُقدِّمونَ الأهَمَّ وما هُم ببيانِه أعنَى (٢)، على أنّ ﴿ بَأْسًا ﴾: ثاني مفعولَي الإنذارِ، وهُو أَوْلَى بالحَذْفِ، فتَرْكُ الأوّلِ إلى ذِكْرِ الثاني أوغَلُ في إرادةِ خلافِ مُقتضى الظاهِر، والذهابُ إليه أحرى وأنسَبُ؛ لأنهُ مِن حِلْيةِ التنزيل، ولأنّ ذِكْرَ المُنذَرِ به، لا سيّما اختصاصُه بذِكْرِ البأس، أنفَعُ للناس: مُؤمِنِهم وكافرِهم، فلو قُدِّرَ المنذَرُ لاختَصَّ الإنذارُ بالكافرينَ، والمرادُ: الشُمول.

قولُه: (وقد استَمْلَتْهُ)، النّهاية: يقالُ: أَمْلَلْتُ الكتابَ وأَمْلَيْتُه: إذا أَلقيتَه على الكاتِبِ ليكتُبَه.

الجَوهريّ: استَمْلَيْتُه الكتابَ: سألتُه أن يُمْليَه عليّ.

قولُه: (اتَّخاذُ الولَدِ في نفْسِه مُحالٌ(٤))، يعني: إنَّما ينبغي منَ الشَّخصِ العِلمُ بالشيءِ إذا

⁽١) وهي مؤخّرةُ الشيء.

⁽۲) في (ط): «وقدمته».

⁽٣) وهذا كالمستفاد مِن قولِ سيبَويْهِ بعد أن تكلّم عن طريقة العربِ في التقديم والتأخير ثمّ قال: «كأنهّم إنّم يُقدّمُون الذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم ببيانِه أعنى، وإن كان جميعًا يُهمّانِهم ويعنيانهم» انتهى من «الكتاب» (١: ٣٤)، ولتهم الفائدةِ انظر: «دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجاني، ص١٠٧.

⁽٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «اتخاذ الله ولدًا في نفسه محال».

بهِ من علم؟ قلت: معناهُ ما لهم بهِ من عِلم؛ لأنه ليس مما يُعلَم لاستِحالَتِه، وانتفاءُ العلمِ بالشَّيءِ إمّا للجَهْلِ بالطَّريقِ المُوصِلِ إليه، وإمّا لأنه في نفسِهِ مُحالٌ لا يستقيمُ تَعَلُّقُ العِلم بِه. قُرئ: ﴿كَبُرَتَ كَلِمَةٌ ﴾ و(كلمةٌ)؛ بالنصب على التمييزِ والرفعِ على الفاعِليّة، والنصبُ أقوى وأبلغ،

كَانَ ذَلْكَ الشيءُ ثَابِتًا فِي نَفْسِه، وأَنهُ فَاقدٌ للطريقِ المُوصِلِ إليه، واتّخاذُ الولَدِ فِي نَفْسِهِ مُحَالٌ، فَكَيفَ قيل: ﴿قَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾؟ وتلخيصُ الجواب: جازَ ذلكَ إرادةً للمبالغة، وأنّ ما تفوّهوا به مَعْدومٌ بالطريقِ البُرهانيِّ، كأنهُ قيلَ: ﴿قَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾؛ لأنهُ ليسَ ممّا يتَعلَّقُ به العِلمُ؛ لأن العِلمَ به، لكنّ هذا السؤالَ به العِلمُ؛ لأنهُ قالَ أولًا: إنّ قولهم هذا لم يصدُرْ عن عِلم لكنْ عن جَهْلٍ مُفْرِطٍ وتقليدِ للزّباء (۱).

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿كَبُرَتَ كَلِمَةٌ ﴾، و«كلمةٌ»)، قالَ ابنُ جِنّي: بالرَّفْع قرَأَ يَخْيى بنُ يَعْمَر، والحسَنُ، وابنُ مُحَيْصِن.

سَمّى قولَهُم: ﴿ أَنَّفَ كَذَاللّهُ وَلَدًا ﴾: كلمة، كما سَمّوا القصيدةَ _ وإن كانتْ مئةَ بيْتٍ _ كلمة، وهذا كوَضْعِهمُ الاسمَ الواحدَ على جِنسِه، ولله فصاحةُ الحَجَّاجِ وكثرةُ قولِه على النِبَر: يا أيُّها الرِّجُلُ وكُلُّكُم ذلك الرَّجُل (٢).

الرّاغب: وتُستَعمَلُ الكبيرةُ فيها يَشُقُّ ويَصعُبُ، نحو: ﴿وَإِنَّهَا لَكَهِيرَةُ إِلَّا عَلَى آلْتَشِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٥]، وقولُه: ﴿كَبُرُتَ كَلِمَةً ﴾ ففيهِ تنبيةٌ على عِظَمِ ذلك مِن بيْنِ الذُّنوبِ، وعِظمِ عقوبتِه، وكذلك: ﴿كَبُرَمَقْتًا عِندَاللَّهِ ﴾ [الصفّ: ٣](٣).

قولُه: (والنَّصبُ أقوى)؛ لأنهُ فاعلٌ مُزالٌ عن أصلِه للإبهام والتبيين.

⁽١) ونظيُره ما قالَهُ في تفسير قولِه تعالى: ﴿وَأَن تُشْرِكُواْ مِاللَّهِ مَا لَدُ يُغَرِّلُ بِهِ مُسْلَطَنْنَا ﴾ [الاعراف: ٣٣]: فيه تهكُّم؛ لأنهُ لا يجوزُ أن يُنزِّلَ برهانًا بأنْ يُشرَكَ به غيرُه.

 ⁽۲) المحتسب (۲: ۲۲) وزاد: ألا ترَهُ لمّا أشفَقَ أن يُظنَّ به أنهُ يريدُ رجُلًا واحدًا بعَيْنِه قال: وكُلُّكم ذلك الرَّجُل.

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٦٩٦-٦٩٧.

وفيه معنى التعجُّب، كأنه قيل: ما أَكْبَرَها كلمة. و﴿ تَغْرُجُ مِنْ أَفْوَهِم ﴾ صفةٌ للكلمةِ تفيدُ استعظامًا لاجتِراثِهم على النُّطْقِ بِها وإخراجِها من أفواهِهِم،

قولُه: (وفيه معنى التعَجُّب)، قال في قولِه تعالى: ﴿كَبُرَمَقْتًا عِندَاللَّهِ ﴾ [الصف: ٣]: «قصدَ في ﴿كَبُرَ ﴾ التعجُّبَ مِن غير لفُظِه، كقولِه:

.....غَلَتْ نابٌ كُليبٌ بواؤُها(١)

ومعنَى التعجُّب: تعظيمُ الأمرِ في قلوبِ السّامِعين؛ لأنّ التعَجُّبَ لا يكونُ إلّا مِن شيءٍ خارِج مِن نظاثرِه.

قولُه: (و﴿ غَنْرُجُ مِنْ أَفَرَهِهِمَ ﴾: صفةٌ للكلمة)، هذا إذا كانت مرفوعة ظاهرٌ، وإنْ نُصِبَتْ تمييزًا يَلزَمُ وَصْفُ التمييز، وهُو جائزٌ (٢)، وقد جاءَ معرِفةً في قولِه تعالى: ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة: ١٣٠]، وقولِ الشاعر:

ولا بفَزارةَ الشَّعَرِ الرِّقابا^(٣)

على أنّ الوضفَ غيرُ مخصَّص، بل هُو مؤكِّدٌ، نحو قولِه: ﴿ وَلاَ طَلَيْمِ يَعْلِيمُ بِجَنَا حَيْهِ ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقالَ أبو البقاء: ﴿ صَلَمَهُ ﴾: تمييزٌ، والفاعلُ مُضمَر، أي: كَبُرتْ مَقالتُهم، وفي: ﴿ مَعْنَرُجُ ﴾ وَجُهان، أحدُهما: هُو في موضع نَصْبِ صفةٍ لـ «كلِمةٌ »، والثاني: في موضع رَفْع تقديرُه: «كَبُرَتْ كلمةٌ كلمةٌ تَحْرُج »؛ لأنّ «كَبُرَ» بمعنى «بَسَسَ»، فالمحذوفُ هُو المخصوصُ بالذَّم (٤).

فها قومي بثَعْلبةً بن سعدٍ

انظر: «المقتضب» للمبرّد (١: ٢٤١)، و «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٢٠٨).

 ⁽۱) هو جزءٌ من بيتٍ لرجلٍ من بني بكر، ذكره الزمخشري بتهامه في «الكشاف» (۲۰۸:۱۱) وروايتُه ثمّةً:
 وجارةُ جسَّاسِ أَبَأْنَا بنابِها كُلَيْبًا، غَلَتْ نَابٌ كليبٌ بواؤها

⁽٢) وتقديره: كبرُتْ كلمةً خارجةً كلمة. انظر: «الدرّ المصون» (٤: ٣٣٣).

⁽٣) للحارث بن ظالم، وصَدْره:

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٨).

فإنّ كثيرًا مما يُوسوسُهُ الشيطانُ في قلوبِ الناسِ ويُحدِّثون به أنفسَهم من المُنكراتِ لا يَتَالكونَ أن يَتفوَّهوا بهِ ويطلقوا بهِ ألسِنتَهم، بل يَكظِمونَ عليهِ تشوُّرًا من إظهارِه، فكيفَ بمِثلِ هذا المُنكر؟ وقُرئ: (كَبْرَت) بسكونِ الباءِ مع إشهامِ الضمّة. فإنْ قلت: إلى قولهم: ﴿أَتَّخَكَذَ اللّهُ وَلَدًا ﴾، وسُمَّيتُ «كلمةً» كما يُسمُّونَ القصيدة بها.

[﴿ فَلَعَلَّكَ بَنْخِعٌ نَفْسَكَ عَلَىٰ ءَاتْرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُواْ بِهَذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ ٦]

شبَّهَهُ وإِيّاهُم حين تَولَّوا عنهُ ولم يُؤمنوا بهِ وما تداخَلَهُ من الوَجْدِ والأَسَفِ على تَولِّيهُم، ويَبْخَعُ نفسَهُ تَولِّيهِم، برجلٍ فارَقَهُ أحبَّتُهُ وأعِزَّتُهُ فهو يَتَساقَطُ حَسَراتٍ على آثارِهِم، ويَبْخَعُ نفسَهُ

قولُه: (فإنّ كثيرًا ممّا يُوسُوسُه الشّيطانُ)، إلى قولِه: (بل يَكظِمونَ عليه تشوُّرًا مِن إِظهارِه)، مُقتَبَسٌ مِن قولِه ﷺ عنِ الله بن مَسْعود، قال: سُئلَ رسولُ الله ﷺ عنِ الوَسْوَسة، فقالوا: إنّ أحدَنا لَيجِدُ في نفْسِه لأنْ يُحرَقَ أو يَخِرَّ منَ السّماءِ أحبُّ إليهِ مِن أن يتكلَّمَ به، قال: «ذلك مَحْضُ الإيهان»، أخرَجَهُ مسلمٌ (١).

قُولُه: (شَبَّهُهُ وَإِيّاهُم)، يعني: شَبّهَ اللهُ رسولَ الله ﷺ وقومَهُ في قولِه: ﴿ فَلَمَلَّكَ بَنجِعٌ نَفْسَكَ عَلَىٓءَاتَىٰرِهِمْ ﴾، فالاستعارةُ تمثيليةٌ لكوْنِ المُشَبَّهِ: حالَهُ وحالَ قومِه، والمُشَبَّهِ به: حالَ الرجُلِ معَ أُحِبَتِه.

قُولُه: (وَيَبَخَعُ نَفْسَه). الرّاغب: البَخْعُ: قَتْلُ النفْسِ غَيَّا، وقُولُه تَعَالَى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَنْخِعُ نَفْسَكَ عَلَى ءَاثَرِهِمْ ﴾ حَثٌ على ترْك التأشف، نحو: ﴿فَلَائَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْمِمْ حَسَرَتٍ ﴾ [فاطر: ٨]، قال الشاعر:

ألا أيهذا الباخعُ الوَجْدَ نفْسَه(٢)

وبَخَعَ فلانٌ بالطاعة، وبها عليه منَ الحقِّ: إذا أقرَّ به وأذْعَنَ معَ كراهةٍ شديدةٍ تَجْري عِجْرى: بخَعَ نفْسَه في شِدَّتِه.

⁽۱) «صحيح مسلم» (۱۳۳).

⁽٢) لذي «الرَّمَّة» في ديوانه، ص ٢٥١، وتمام البيت: «لشيء نَختْهُ عن يدَيْهِ المقادِرُ».

وَجُدًا علَيهِم وتَلهُّفًا على فِراقِهِم. وقُرئ: ﴿ بَنجِعٌ نَفْسَكَ ﴾ على الأصل وعلى الإضافة، أي: قاتِلُها ومُهلِكُها، وهو للاستقبالِ فيمنْ قَرَأ: ﴿ إِن لَمْ يُؤْمِنُوا ﴾ ، وللمُضِيِّ فيمن قَرَأ: ﴿ إِن لَمْ يُؤْمِنُوا ﴾ ، وللمُضِيِّ فيمن قَرَأ: ﴿ إِن لَمْ يُؤْمِنُوا ﴾ ، وللمُضِيِّ فيمن قَرَأ: ﴿ إِن لَمْ يُؤْمِنُوا ﴾ مَفعولٌ (أَنْ لَم يؤمنوا) ، بمعنى: لأَنْ لَم يُؤمنوا ﴿ بِهَانَذَا ٱلْحَدِيثِ ﴾ بالقرآن، ﴿ أَسَفًا ﴾ مَفعولٌ له، أي: لِفرطِ الحُزنِ والعَضَبِ. له، أي: لِفرطِ الحُزنِ والعَضَبِ. يقال: رَجُلٌ أُسِفٌ وأسِيف.

[﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَمَّا لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا * وَإِنَّا لَجَعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا * أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَبَ الْكُهْفِ وَالرَّفِيمِ كَانُواْ مِنْ ءَايَلِنَا عَجَبًّا * إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُواْ رَبَّنَا ءَالِنَا مِن لَدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِئَ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدُا * * إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُواْ رَبَّنَا ءَالِنَا مِن لَدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِئَ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدُا * فَضَرَبْنَا عَلَى ءَاذَانِهِمْ فِ الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ ٧ - ١١]

﴿ مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ يعني: ما يصلح أن يكون زينةً لها ولأهلها من زخارِفِ الدُّنيا وما يُستَحسَنُ منها، ﴿لِنَـبَّلُوَهُمْ أَيَّهُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ وحُسْنُ العَمَل: الزُّهْدُ فيها وتركُ

قولُه: (وللمُضيِّ فيمَن قرَأَ: «أَنْ لم يُؤمِنوا»)، قالَ أبو البقاء: «أَنْ لم يُؤمِنوا» بالفَتْح: شاذَةٌ، والجمهورُ على الكسرِ (١). ومُرادُ المصنِّفِ أنّ المناسِبَ على قراءةِ مَن قرأَ «أَنْ لم يُؤمِنوا» بفَتح (أَنْ) حَمْلُ ﴿بَنجِعٌ ﴾ على المعنى بناءً على حكايةِ الحالِ الماضية، قال أبو البقاء: كأنهُ قيلَ: لعلك بخَعْت نفْسَكَ لأَجْلِ عدم إيهانهم، فجيءَ باسم الفاعلِ لتصويرِ تلك الحالةِ في ذِهْنِ السّامعِ واستحضارِها، وعلى مَن قرَأَ (إنْ) بالكسرِ، المناسِب حَمُلُ ﴿بَنجُعُ ﴾ على الاستقبال لأَجْلِ الشَّرْط، كأنهُ قيلَ: لعلّكَ تبخَعُ نفْسَكَ الآنَ أو غدًا إنْ لم يَصدُرْ منهُم إيهانٌ.

قولُه: (رجلٌ أسِفٌ وأسيف)، رُوِيَ عن المصنِّف: الأسَفُ أصلٌ معناهُ: الجَهْدُ دونَ العَفْو^(۲)، ومنهُ الأسيف: الأجيُر، لجَهْدِه في العمَل، ألا تَراهُ سُمّيَ عَسيفًا منَ العَسف؟ قولُه: (وحُسنُ العمَل: الزُّهدُ فيها). قال القاضي: « ﴿ لِنَا بَلُوهُمْ أَيَّهُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ في

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٨). ولتهامِ الفائدةِ انظر: «مختصر شواذَ القراءات»، ص٧٨.

⁽٢) في (ف) العقوبة. وهو خطأ.

الاغترارِ بها، ثُمَّ زَهَّدَ في الميلِ إليَهُا بقولِه: ﴿ وَإِنَّا لَجَعِلُونَ مَاعَلَيْهَا ﴾ مِن هذهِ الزِّينة، ﴿ صَعِيدًاجُرُزًا ﴾ يعني: مثلَ أرضٍ بيضاءَ لا نباتَ فيها، بعدَ أن كانت خَضْراءَ مُعْشِبة، في إزالةِ بَهجتِه، وإماطةِ حُسنِه، وإبطالِ

تعاطِيه، وهُو مَن زَهِدَ فيه ولم يغتَرَّ به، وقَنَعَ مِنهُ بها يُزجي به أَيَّامَهُ وصَرَفه على ما ينبغي فيه، وفيه تسكينٌ لرسولِ الله ﷺ (١٠).

قولُه: (ثُمَّ زَهَدَ فِي المَيْلِ إليها بقولِه: ﴿ وَإِنَّالَجَعِلُونَ ﴾)، يعني: قال أوَّلًا: إنّا زَيّنا وَجْهَ الأرضِ ابتلاءً واختبارًا، ثُم بيَّنَا أنّها في عُرضِ الفَناءِ ووَشْكِ الزّوالِ ليزهدوا^(٢)فيه، كقولِه تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَدَتِ الْأَرْضُ رُخُوْفَهَا وَازَّيَـنَتْ وَطَلَ الْقَلُهَا آنَهُمُ قَدْرُونَ عَلَيْهَ آأَتَهُا آمَّهُما لَيْلًا أَوْبَهَارًا فَجَعَلْنَهَا حَصِيدًا كَأَن لَمَّ تَغْرَبِ الْأَمْسِ ﴾ [يونس: ٢٤].

قولُه: (مِن هذهِ الزِّينة)، جاءَ بـ (هذه) ليُشيرَ إلى تحقيرِ شأنِ الزِّينة.

قولُه: (بيضاءَ لا نباتَ فيها)، الرّاغبُ: ﴿جُرُزًا ﴾، أي: مُنقطِعَ النّباتِ مِن أصلِه، وأرض مجْروزةٌ: أُكِلَ ما فيها، والجَروزُ: الذي يأكُلُ ما على الخِوان^(٣)، وفي المثَل: «لا تَرضى شانئةٌ إلّا بجَرْزة»، أي: بالاستئصالِ، والجَرْزُ: القَطْعُ بالسَّيفِ، وسيفٌ جُرازُ^(٤).

قولُه: (بَهْجَتِه)، الجَوهريّ: البَهْجةُ: السُّرور.

الرّاغب: البَهْجةُ: حُسنُ اللَّونِ وظهورُ السُّرورِ فيه، قالَ تعالى: ﴿حَدَآبِقَ ذَاتَ بَهْجَكَةٍ ﴾ [البنمل: ٦٠]، وقد بَهُجَ فهُو بَهيجٌ، ويقال: باهِجٌ (٥)، وقدِ ابتَهجَ بكذا، أي: سُرَّ به سُرورًا بانَ أثرُهُ على وَجْهه، وأَبْهَجَهُ كذا(٢).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٧٨).

⁽٢) في (ح): «للزهد»، وهما بمعنى.

⁽٣) بكسر الخاء، وهو المائدةُ التي يؤكُّلُ عليها.

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص١٩١، وانظر المثلَ المذكور في «مجمع الأمثال» (٢: ٢١٢) ومعنى المثل: أنَّ المبغضةَ لا ترضى إلَّا باستئصالِ مَنْ تُبْغضِهُ.

⁽٥) كذا في الأصول الخطية، وفي «المفردات»: «ويقال: بَهِجِ»، ثم استشهد له بقول الشاعر: «ذاتِ خَلْقِ بَهِجِ».

⁽٦) «مفردات القرآن»، ص١٤٨.

ما بهِ كَانَ زِينةً: من إماتةِ الحَيوان، وتَجفيفِ النّباتِ والأشجار، ونحو ذلك. ذَكرَ من الآياتِ الكُلِّيَّةِ تزيينَ الأرض بها خَلقَ فوقَها من الأجناسِ التي لا حَصْرَ لَهَا وإزالةِ ذلكَ كُلِّهِ كَانْ لم يَكُن، ثمَّ قال: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ ﴾ يعني: أنَّ ذلكَ أعظمُ من قِصّةِ

قولُه: (ما به كانَ زِينةً)، أي: ما كانتِ الأرضُ (١) مزيَّنةً به، أو: الذي كان ما على الأرضِ مُزَيِّنًا به.

قولُه: (مِن إماتةِ الحيوان)، بيانٌ لقولِه: «إزالةُ بَهْجتِه» أو «ما» في «ما به».

قولُه: (ثُمَّ قالَ: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ ﴾)، يعني: أنّ ذلكَ أعظَمُ مِن قصّةِ أصحابِ الكهف، يعني: (أمْ): مُنقطِعةٌ، والهمزةُ فيه للتعجُّب، يعني: يُتعجَّبُ مِن قصّةِ أصحابِ الكهفِ ويُترَكُ ما سبق، والإنسانُ من عادتِه أن يتعجَّبَ مِن شيءٍ قَلَّ إيناسُهُ به، وإن كانَ الذي بحضرتِه أعجَبَ منهُ، وتلخيصُ ما ذكرهُ الإمامُ في هذا المعنى هُو: أنهُ تعالى لمّا قال: ﴿ إِنّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةَ لَمّا ﴾ أي: أخرجنا أنواع زَخارفِ الأرض وزينتها، كما قالَ تعالى: ﴿ حَقَّ إِنَا آلْفَذَتِ الْأَرْضُ رُخُوفُهَا وَازَيّيَنَتُ ﴾ [يونس: ٢٤]، وأصنافَ المنافع الفائتةِ للحَصْرِ على طبائع مُتباعدةٍ، وهَيْئاتٍ متخالفةٍ، مِن مادّةٍ واحدةٍ، ابتلاءً لبني آدَمَ، قالَ بعدَهُ: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَ أَحُواهُم كانت أعجَبَ مِن آياتِنا؟ فلا تَحسَبْنَ أَن أحواهُم كانت أعجَبَ مِن آياتِنا؟ فلا تَحسَبَنَ ذلك، فإنّ آياتِنا كلّها أعجَبُ، فإنّ مَن كانَ قادِرًا على خَلْقِ السّماواتِ والأرضِ، ثُم تزيينِ ذلك، فإنّ آياتِنا كلّها أعجَبُ، فإنّ مَن كانَ قادِرًا على خَلْقِ السّماواتِ والأرضِ، ثُم تزيينِ الأرضِ بأنواعِ المعادِن والنّباتِ والحيوان، ثُمَّ تَقليبِها ﴿ صَعِيدًا جُولًا ﴾ كيفَ يُستبعدُ مِن قُدرتِه ورحتِه حِفظُ طائفةٍ في النَّومِ سنينَ متطاولةً ؟ (٢٠).

وقالَ مُحيي السُّنّة: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ ﴾: أظَننْتَ يا محمّدُ ﴿ أَنَّ أَصْحَبَ ٱلْكُهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُواْ مِنْ ءَايَنتِنَا عَجَبًا ﴾، أي: هُم عجَبٌ مِن آياتِنا. وقيل: معناهُ: ليسوا بأعجَبَ مِن آياتِنا، فإنّ ما خَلفْتُ منَ السّهاواتِ والأرضِ وما فيهِنَّ أعجبُ (٣) منهم (٤).

⁽١) سقط لفظ «الأرض» من (ح).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٨٠).

 ⁽٣) في النسخ الخطية: «بأعجب»، وهو غير سائغ في العربية، وصوّبناه من «معالم التنزيل».

⁽٤) «معالم التنزيل» (٥: ١٤٤).

أصحابِ الكَهفِ وإبقاءِ حياتِهم مدّةً طويلة. و﴿ الْكُهْفِ ﴾: الغارُ الواسِعُ في الجبل، ﴿ وَالرَّقِيمِ ﴾ العارُ الواسِعُ في الجبل، ﴿ وَالرَّقِيمِ ﴾ اسمُ كلبِهِم. قال أُميّةُ بنُ أبي الصّلت:

وقلتُ: تقريبُ هٰذَيْنِ المعنَيَيْنِ إِنّها يَظهرُ بتحقيقِ معنى الهمزةِ في «أمْ»؛ لأنّها مُنقطِعةٌ متضمّنةٌ للهمزةِ و«بَلْ»، كما قال الرّاغب: «أمْ»، إذا قُوبِلَ به همزة الاستفهام، فمعناه: أيّ، نحو: أزَيدٌ عندَك أم عَمْرٌو، أي: أيّهما؟ وإذا جُرِّدَ عن ذلك يقتضي معنى ألِفِ الاستفهام مع «بَلْ»، نحو: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنّهُمُ ٱلأَبْقَينُ ﴾ [صّ: ٦٣]، أي: بل زاغَتْ (١). فإنْ حِمُلَتْ على الإنكارِ أفاذَ النفْي، أي: لا يُتعجَّبُ منهُ، وإن حُمِلتْ على التنبيهِ أفادَ التقريرَ، أي: هم عجَبٌ مِن آياتِنا فاعلَمْهُ، ولعلّ هذا أقربُ؛ لأنّ الإضرابَ عن الكلامِ الأوّل إنّها يَحسُنُ إذا كانَ الكلامُ الثاني أغرَبَ وأحسَنَ ليحصُلَ الترَقي. وأيضًا، يقتضي المُنكرُ أن يكونَ مُقرَّرًا عندَ السّامع معلومًا عندَه، وما لا يعلَمُهُ كيفَ يقالُ لهُ: لا تتعَجَّبْ منه؟ وكيف لا (٢) وإنّ هذا ابتداءً إعلامٍ منَ الله بقصّتِهم بشَهادةِ سُؤالِ المُنكِرين، وإمساكِ النبيِّ ﷺ وانقطاع الوَحْي أربعينَ أو خسةً عشَرَ يومًا (٣)، ثُمّ نزولِ الآياتِ تصديقًا لهُ؟ فالوَجْهُ أن يُجرى الكلامُ على التسَليّ والاستفهامُ على التنبيه.

ويقال: إنه ﷺ لمّا أخذَهُ منَ الكآبةِ والأسَفِ من إباءِ القومِ وامتناعِهم عنِ الإيهان ما بلَغَ أن يَبْخَعَ نفسَه، قيلَ لهُ: ﴿ فَلَعَلَكَ بَنِعُ نَفْسَكَ عَلَىٓ ءَاثَرِهِمْ إِن لَّذَ يُؤْمِنُواْ بِهَذَا ٱلْحَدِيثِ السَفَّا ﴾، وعلَّلَ ذلك بقولِه: ﴿ إِنَّاجَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلأَرْضِ زِينَةٌ لَمَّا لِنَبلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾، أي: جعَلْنا ذلك لنَختبرَهم، وحينَ لم تتعلَّقُ إرادتُنا بإيهانهم بها، تلهّوا بها، وتشاغلوا عن شُكرِها، وبدَّلوا الإيهانَ (٤) بالكُفرانِ، فلا تُبالِ بهم، فإنّا لجاعِلونَ عن آياتِنا، وغفلوا عن شُكرِها، وبدَّلوا الإيهانَ (٤) بالكُفرانِ، فلا تُبالِ بهم، فإنّا لجاعِلونَ أبدائهم جرزًا لأسيافِكم، كما إنّا لجَاعِلونَ ما عليها صَعيدًا جرُزًا، ألا ترى إلى أولئكَ الفِتيانِ

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۸۸.

⁽٢) في (ح): «وكيف يقال لا».

⁽٣) وسيأتي تخريجُه في بيانِ سبب نزولِ قولِه تعالى: ﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَاْئَ عِلِنِّ فَاعِلُّ ذَلِكَ غَدًا ﴾ [الكهف: ٢٣].

⁽٤) من قوله: «ما بلَغَ أن يبخَعَ نفسَه، قيلَ لهُ:» إلى هنا سقط من (ف) و(ح).

وليسَ بها إلا الرقيمُ مُجاوِرًا وصِيدَهُمُ والقَومُ في الكَهْفِ هُمَّدُ

وقيل: هو لوحٌ من رصاصٍ رُقِمَت فيهِ أسماؤُ هُم، جُعِلَ على بابِ الكهف. وقيل: إنّ الناسَ رَقَموا حديثَهم نَقْرًا في الجبل. وقيل: هو الوادي الذي فيهِ الكَهْف. وقيل: الجبل. وقيل: وقيل: في الكهف. وقيل: الجبل. وقيل: قريتُهُم. وقيل: مكائم بين غضبانَ وأيْلة دونَ فِلسَّطينَ ﴿كَانُوا ﴾ آية ﴿عَبَّا ﴾ مِن آياتِنا، وصْفًا بالمصدر، أو على: ذاتِ عَجَب، ﴿مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ﴾ أي: رحمة من خزائِنِ رحمتك، وهي المغفرةُ والرِّزقُ والأمْنُ منَ الأعداء، ﴿وَهَيِّيَ لَنَامِنْ أَمْرِنا ﴾ من خزائِنِ رحمتك، وهي المغفرةُ والرِّزقُ والأمْنُ منَ الأعداء، ﴿وَهَيِّيَ لَنَامِنْ أَمْرِنا ﴾ الذي نحنُ عليهِ من مفارَقةِ الكُفّار، ﴿رَشَدُنا ﴾ حتى نكونَ بسببهِ راشِدينَ مُهتَدين، أو اجعَل أمرنا رَشَدًا كُلَّه، كقولِك: رأيتُ منكَ أسَدًا، ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى ءَاذَانِهِمْ ﴾

كيفَ اهتَدَوْا وفَرّوا إلى الله وتَركوا زِينةَ الدُّنيا وزُخرُفَها فأوَوْا إلى الكهفِ قائلينَ: ﴿رَبَّنَا عَالِينَا مِن لَدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِتَى لَنَامِنْ أَمْرِنَا رَشَكَا ﴾، وكها تعلَّقتِ الإرادةُ بإرشادِهم فاهتَدُوْا، يتعلَّقُ بإرشادِ قومٍ من أمّتِك: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ آذِلَةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَةً عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة: ٤٥]، واللهُ يقولُ الحقَّ وهُو يَهدي السّبيل.

قولُه: (وليسَ بها إلّا الرّقيمُ) البيت (١)، الوَصيدُ: فِناء البيت، وهُو مفعولُ «مجاورًا»، يعني: أنّ أصحابَ الكهفِ كانوا رُقودًا في الغارِ وكلبُهم مُجاوِرًا لوَصيدِهم.

قولُه: (أَيْلَةَ): دونَ فِلَسطين. النَّهاية: أَيْلةُ _بفَتحِ الهمزةِ وسكونِ الياء_: البلدُ المعروفُ فيها بينَ مصرَ والشام (٢).

قولُه: (أو: اجعَلْ أمرَنا رشَدًا كلَّه، كقولِك: رأيتُ مِنكَ أسدًا)، ﴿ مِن ﴾ على الأوّل: صِلةُ ﴿ هَيِّئُ ﴾، وعلى هذا بيانٌ وتجريد، جَرَّدَ منَ الأمرِ رشَدًا وهُو الأمرُ بعَيْنِه مبالغةً في رَشادِه، ولهذا قال: رَشَدًا كلَّه (٣).

⁽١) لأميّة بن أبي الصّلت، ولم أجِده في «ديوانه»، صنعة الدكتور بهجت الحديثي.

⁽٢) وهي العقبةُ الآن في جنوبِ الأردنّ.

⁽٣) من قوله: «رأيت مِنكَ أسدًا ﴿ مِن ﴾ على الأول» إلى هنا سقط من (ف) و (ح).

أي: ضَرَبْنا عليها حِجابًا منْ أنْ تَسْمَع، يعني: أَنَمْناهم إِنامةً ثقيلةً لا تُنبَّهُهُم فيها الأصوات، كما ترى المُستَثقِل في نومِهِ يُصاحُ به فلا يَسمَعُ ولا يَستَنبه، فحذَفَ المفعولَ الذي هو الحِجاب. كما يقال: بنى على امْرَأْتِه، يُريدون: بنى عليها القُبّة، ﴿سِنِينَ عَدَدًا ﴾ ذواتِ عَدَد، فيُحتَمَلُ أن يريدَ الكثرة وأنْ يريدَ القلّة؛ لأنّ الكثيرَ قليلٌ عنده، كقولِه: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلّاسَاعَةً مِن نَهَارٍ ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وقال الزّجّاج: إذا قلّ فُهِم مقدارُ عددِهِ فلم يَحتَجُ أن يُعَدّ، وإذا كَثُرَ احتاجَ إلى أنْ يُعَد.

قولُه: (أَنَمْنَاهُم إِنَامَةً ثَقِيلَةً)، يريدُ أَنَّ قولَه تعالى: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٓ ءَاذَانِهِمْ ﴾: كنايةٌ عن الإنامةِ الثقيلة؛ لأنّ المُستثقِلَ في نَوْمِه يُصاحُ به فلا يَسمَعُ، وإنّما خُصَّتِ الآذانُ دونَ العيون، معَ أَنَّ النّومَ يتعلَّقُ بها؛ لأنّ المرادَ المبالغةُ في النَّوم، فإنّ النائمَ في الأكثرِ يتنبَّهُ بسببِ نُفوذِ الصَّراخ في مَنفَذِ الصَّماخ (١).

قولُه: (بَني على امرأتِه)، الأساس: بَني على أهلِه: دخَلَ عليها، وأصلُه أنَّ المُعْرِسَ كان يبني على أهلِهِ خِباءً.

قولُه: (وقالَ الزجّاجُ: إذا قَلَّ فُهِمَ مقدارُ عددِه، فلم يَحتَجُ أَن يُعَدَّ، وإذا كثُرَ احتاجَ إلى أن يُعَدَّ) (٢)، هذا مختصَرٌ مِن كلامِه، وكلامُه أنّ ﴿عَدَدًا ﴾: منصوبٌ على ضرَبَين، أحدُهما: على المصدَر، المعنى (٣): يَعدُّ عددًا، ويجَوزُ أن يكونَ نَعْتًا للسِّنين: والمعنى سِنين ذاتَ عدَد، والفائدةُ في قولِك: عدَدٌ في الأشياءِ المعدودات: آنك تريدُ توكيدَ كثرةِ الشيء؛ لأنهُ إذا قَلَّ والفائدةُ في قولِك: عدَدٌ في الأشياءِ المعدودات: آنك تريدُ توكيدَ كثرةِ الشيء؛ لأنهُ إذا قَلَّ فَهِمَ مِقدارُ عددِه فلم يَحتجُ إلى أن يُعَدَّ، وإذا كثرُ يحتاجُ إلى أن يُعَدَّ، والعددُ في قولِك: أقمتُ أيامًا عَدَدًا، تريدُ به الكثرة، وجائزٌ أن يؤكدَ بعَددٍ معنى الجهاعةِ أنها قد خرجَتْ من معنى الواحد.

وقلتُ: ويؤيِّدُه ما رَوَيْنا عن البُخاريِّ ومسلم، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها في حديثِ بَدْءِ

⁽١) وهو خَرْقُ الأذن، ويقال بالسّين أيضًا.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧١).

⁽٣) سقط لفظ «المعنى» من (ف).

[﴿ ثُمَّ بَعَفْنَهُمْ لِنَعْلَرَ أَيُّ ٱلْحِنْ يَنْ أَحْصَىٰ لِمَا لِيَثُوَّا أَمَدًا ﴾ ١٦]

﴿ أَنَّ ﴾ يتضمَّنُ معنى الاستفهام، فعَلَّقَ عنه ﴿ لِنَعْلَمَ ﴾ فلم يعْمَل فيه. وقُرئ: (لِيَعْلَمَ) وهو مُعَلَقٌ عنه أيضًا؛ لأنَّ ارتفاعَه بالابتداء لا بإسناد (يعلمُ) إليه، وفاعلُ (يعلمُ) مضمونُ الجُملةِ كما أنه مفعولُ (نعلمَ)، ﴿ أَيُّ لَلْحِزْبَيْنِ ﴾ المختلفَيْن منهم في مدّة لُبْشِهِم؛ لأنهم ليّا انتبَهوا اختلفوا في ذلك، وذلكَ قولُه: ﴿ قَالَ قَآبِلٌ مِنْهُمْ صَحَمْ لِمِثْتُمْ فَالُوا لِبَثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمِ قَالُوا رَبُكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَمِثْتُمْ ﴾ [الكهف: ١٩]، وكانَ الذينَ قالُوا رَبُّكُم أعلمُ بها لبنتُم: همُ الذينَ علموا أنَّ لُبْنَهُم قَد تطاوَل، أو أيَّ الحزبَيْنِ المختلفيْنِ مِن غيرهِم، و ﴿ أَخْصَىٰ ﴾ فعلٌ ماضٍ، أي: أيُّهم ضَبطَ ﴿ أَمَدًا ﴾ لأوقاتِ المختلفيْنِ مِن غيرِهِم، و ﴿ أَخْصَىٰ ﴾ فعلٌ ماضٍ، أي: أيُّهم ضَبطَ ﴿ أَمَدًا ﴾ لأوقاتِ

الوَحْي: وكان يخلو بغارِ حِراءَ فيتَحنَّثُ فيه، وهو التعَبُّدُ، اللياليَ ذواتِ العدَد. الحديث (١)، قيل: فيه نظرٌ؛ لأنّ العدَدَ يُعبَّرُ بهِ عن القِلّةِ، كقولِه تعالى: ﴿ دَرَهِمَ مَعَدُودَةِ ﴾ [يوسف: ٢٠]، أي: قليلة تُعدُّ عَدًّا، ولأنّ الكثيرة (٢) يَمنَعُ مِن عَدِّها كثر تُها، فإنّما تُهالُ هَيْلًا، أو تُكالُ كَيْلًا. وأجيبَ: بأنَّ الكثرة والقِلّة بحسبِ اقتضاءِ المقام، فإنّ مقامَ التعجُّبِ مِن خَرْقِ العادةِ يقتضي الكثرة، على أنّ المراد بقولِه: ﴿ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ [الكهف: ١١]، ﴿ ثَلَثَ مِأْتَةِ سِنِينَ وَمَقامُ التّهاوُنِ بيوسُفَ والزُّهدِ في قيمتِه يقتضي القِلّة.

قولُه: (أيُّ الحِزْبَين المختَلفَيْن)، الرَّاغب: الحِزبُ: جماعةٌ فيها غِلَظٌ، وحِزبُ الشَّيطان. وقولُه تعالى: ﴿وَلَمَّارَهَا ٱلْمُؤْمِثُونَ ٱلْأَحْزَابَ ﴾ [الأحزاب: ٢٢] عبارةٌ عن المُجتمعينَ لمُحاربةِ النبيِّ ﷺ، ﴿ فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ ٱلْفَلِبُونَ ﴾ (١٤).

قولُه: (﴿ أَخْصَىٰ ﴾ فعلٌ ماضٍ)، الرّاغب: الإحصاءُ: التّحصيلُ بالعَدَد، يقال: أحصَيْتُ كذا، وذلك مِن لَفْظِ الحصى، واستعمالُ ذلك فيهِ مِن حيثُ إنّهم كانوا يعتمِدونَهُ بالعَدِّ كاعتمادِنا

⁽١) أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠) (٢٥٣).

⁽٢) في (ط): «الكثير»، وفي (ح): «القليل»، وهو خطأ.

 ⁽٣) من قوله: «الكثرة والقلة بحسب اقتضاء المقام» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٤) «مفر دات القرآن»، ص ٢٣١.

لُبْثِهِم. فإن قلت: فها تقولُ فيمنْ جَعَلهُ من «أفعَلَ» التفضيل؟ قلت: ليسَ بالوجْهِ

فيه على الأصابع. قال تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءِ عَدَدًا﴾ [الجنّ: ٢٨]، أي: حصَّلَهُ وأحاطَ به. وفي الحديث: «مَن أحصاها دخَلَ الجَنّة»(١)، وفيه: «نَفْسٌ تُنجيها خيِّر لكَ مِن إمارة لا تُحصيها»(٢)، وفيه: «استقيموا ولن تحصوا»(٣)، أي: لن تُحَصِّلوا ذلك، ووَجْهُ تَعذُر (٤) إحصائِه وتحصيلِه: هُو أنّ الحقَّ واحدٌ والباطلَ كثيرٌ، بلِ الحقُّ بالإضافةِ إلى الباطلِ كالنُّقطةِ بالإضافةِ إلى سائرِ أجزاءِ الدَّائرة، وكالمَرْمى منَ الهدَفِ، فإصابةُ ذلك شديد (٥).

وقالَ أبو البقاء: ﴿ أَيُّ ٱلْجِزْبَيْنِ ﴾: مبتدأٌ، والخبَرُ: ﴿ أَحْصَىٰ ﴾، و﴿ أَمَدُا ﴾: مفعولُه: و﴿ لِمَا لَبِثُواْ ﴾: نَعْتُ لهُ، قُدِّمَ فصارَ حالًا أو مفعولًا لهُ، أي: لأَجْلِ لُبْرِهِم (١).

قولُه: (فها تقولُ فيمَن جعلَه مِن «أفعَل» التفضيل؟)، هذا السؤالُ وجوابُه إشارةٌ إلى ما ذهبَ إليهِ الزجّاجُ في «تفسيره»، وما أورَدَ عليه أبو عليٍّ في «الإغفال». قالَ الزجّاجُ: الأمَدُ: الغايةُ، وهُو منصوبٌ، إمّا على التمييزِ أو على أنهُ مفعولُ ﴿أَحْصَىٰ ﴾، كأنهُ قيل: لِنعلَمَ أهؤلاءِ الغايةُ، وهُو منصوبٌ، إمّا على التمييزِ أو على أنهُ مفعولُ ﴿أَحْصَىٰ ﴾، وأيما ﴾: متعلَّقٌ بـ﴿أَحْصَىٰ ﴾. المعنى: أيُّ الحِربينِ أحصى للبيهم في الأمد (٧). وقالَ أبو عليٍّ: الحَمْلُ على التمييزِ عندي غير مستقيم؛ لأن ﴿أَحْصَىٰ ﴾ لا يجوزُ أن يكونَ أفعلَ التفضيلِ لأمرين، أحَدُهما: أنّ أفعلَ يَفْعَلُ لا يُبنى منهُ أفعِلْ مِن كذا. وأمّا قوهُم: ما أوْلاهُ للخيرِ وما أعطاهُ للدِّرهم! فمنَ الشاذِ النادرِ الذي لا يُقاسُ عليه.

⁽١) يعني أسماءَ الله الحُسْنى. والحديثُ أخرجه البخاريّ (٢٧٣٦)، ومسلم (٢٠٦٢)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه.

⁽٢) هو جزءٌ من حديثِ أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٣٣٢١١)، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (٩٦:١٠) من حديثِ العبّاس رضيَ اللهُ عنه.

⁽٣) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١ : ٣٤)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٢٤٣٢)، وابن ماجه (٢٧٨)، وغيرهم من حديثِ ثوبان رضيَ اللهُ عنه، وصحّحه ابن حبّان (١٠٣٧)، وفيه تمامُ تخريجِه.

⁽٤) في (ح) و(ف): «ووجه بُغد».

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص ٢٤٠. وفيه: «فإصابة ذلك شديدة».

⁽٦) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٩).

⁽٧) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧١).

السَّديد، وذلكَ أنّ بناءَه مِن غيرِ الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ ليسَ بقياس. ونحوُ: (أعدى مِن

وثانيها: أنّ التمييزَ في نحوِ: هو أكثرُ مالًا وأحسَنُ وَجْهَا: فاعلٌ في المعنى، وإن كانَ مُنتصِبًا في اللّفظ؛ لأنّ الوَجْهَ هُو الذي حَسُنَ، والمالَ هو الذي كثُرَ، ليسَ الأمَدُ هُو الذي أحصى (١). كذا ذكرَ ابنُ الحاجِب في «الأمالي» (٢). وقالَ أبو عليّ: وفيه وَجْهٌ آخَرُ لو جُوّزَ مَلُ ﴿أَحْمَىٰ ﴾ على أفعلِ التفضيلِ في الشّذوذِ، يكونُ ﴿أَمَدًا ﴾ مُنتصِبًا بفعلٍ يَدُلُّ عليه ﴿أَحْمَىٰ ﴾.

وقالَ صاحبُ «التقريب»: التفضيلُ هُو السابقُ إلى الفَهْم، والتقسيمُ غيرُ مُنحصِر، لجَوازِ انتصابِه تمييزًا ﴿لِمَا ﴾، والمعنى: أضبَطُ للأمَدِ الذي لَبِثوه.

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: لقائلِ أن يَنصِبَهُ تمييزًا لقولِه: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجنّ: ٢٨]، وإن كانت ﴿أَحْصَىٰ ﴾ هناكُ فعلًا، ويؤيّدُه أنّ الواقعةَ في اختلافِ الأحزابِ مِقدار اللُّبْث، ﴿إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةٌ ﴾ فأمثلُهم طريقةً هُو أحصاهُم أمَدًا(٣).

وقالَ صاحبُ «الإنصاف» (٤): لا بُعْدَ فيها استبعَدَه الزمَخشريُّ مِن إضهارِ فعلٍ مِن جِنس أفعلَ، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُو أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ. ﴾ [النحل: ١٢٥] يحتاجُ إلى إضهارِ فعلِ آخَرَ مِن جِنسِ أفعَلَ؛ إذِ الإضافةُ مُستحيلةٌ هناك، وللزنخشريِّ أن يُجيبَ بأنّ هناكَ بناءً على ضرورة، ولا ضَرورة هاهُنا؛ ولذلك قال: «أبعَدْتَ المتناوَلَ وهُو قريب».

قولُه: (أَنَّ بِنَاءَهُ مِن غيرِ الثُّلاثيِّ المجرَّد ليسَ بقياس)، الانتصاف: جعَلَ بعضُ النُّحاةِ بِنَاءَ أفعلَ مَنَ المَزيدِ فيه الهمزةُ قياسًا، ونَسَبَه إلى سيبَويْه، وعلَّلَهُ بأنَّ بِناءَه منهُ لا يُغيِّرُ نَظْمَ الكلمة، إنّها هُو تعويضُ همزة جمزة جمزة (٥٠).

⁽١) «الإغفال» (١: ٣٢٩).

⁽٢) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٢٧٧).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٠٥).

⁽٤) في (ف): «الانتصاف»، وهو خطأ.

⁽٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٠٥). ولتهام الفائدةِ انظر: «شرح المفصَّل» لابن يعيش النحوي (٦: ٩٢).

الجرب) و(أفلسُ مِن ابن المُذَلَّقِ) شاذّ. والقياسُ على الشاذّ في غيرِ القُرآن ممتنِع، فكيفَ به؟ ولأن ﴿أَمَدًا ﴾ لا يخلو: إما أن ينتصبَ بـ «أَفْعَلَ»، فـ «أَفْعَلُ» لا يعمل، وإما أن يُنصَبَ بـ ﴿لِمَثْوَا ﴾، فلا يُسَدُّ عليه المعنى. فإن زعمتَ أني أنصُبُهُ بإضهارِ فعلِ يدلُّ عليهِ ﴿أَحْصَىٰ ﴾، كما أَضْمَرَ في قولِه:

وأضرَبَ مِنّا بالشُّيُوفِ القَوَانِسا

قولُه: (وأفلَسُ مِن ابنِ الْمُذَلَّق)، قال المَيْدانيُّ: يُروى بالدَّالِ والذَّال، وهُو رجُلٌ من بني عبدِ شَمْس، وأبوه وأجدادُه يُعرَفونَ بالإفلاس. قالَ الشاعرُ في أبيه:

فإنَّك إذْ تَرجو تميـــمَّا ونَفْعَها كراجي النَّدى والعُرْفِ عندَ المُذلَّقِ (١)

قولُه: (وإمّا أن يُنصَبَ بـ ﴿ لِمِثُوا ﴾، فلا يُسَدُّ عليه المعنى)، هو رَدُّ على الزَجّاج، أو يكونُ منصوبًا بـ ﴿ لِمِثُوا ﴾ أي الحِزْبَينِ أحصى للُبثِهم في الأمَد؟ لأنّ المعنى: أيُّكم أضبَطُ للأمَدِ الذي لَبِثوه؟ فالمُحصى الأمَدُ لا اللَّبث. وقيل: إنّها لا يُسَدُّ عليه المعنى لأنّ «أمَدًا» معناه: انتهاءُ اللّه و فايتها، وليسَ المعنى على أنهم لبِثوا انتهاءَ المُدّةِ، وفيهِ نظرٌ ؛ لأنّ «الأمَدَ» يُطلَقُ على المُدّةِ على المِدْبِ المُدّةِ على ال

النَّهاية: قالَ الحَجّاجُ للحسَن: ما أمَدُك؟ قال: سنتانِ لخلافةِ عُمر، وللإنسانِ أمَدانِ: مولِدُه وموتُه.

قولُه: (فلا يُسَدُّ عليه) بفَتحِ السِّين في النُّسَخ. الجَوهريّ: سدَّ قولُه يَسِدُّ، بالكسرِ، أي: صارَ سَديدًا. الأساس: وسَدَّ الرِّجُلُ يَسِدُّ: صارَ سَديدًا، وسَدَّ قولُه وأمْرُه يَسِدُّ، وأمرُهُ سَديدٌ، وقلتُ لهُ سَدادًا منَ القولِ، وسددًا: صَوابًا.

قولُه: (وأضرَبَ منّا بالسُّيوفِ القَوانِسا)، قبلَه:

ولم أرَ مثلَ الحيِّ حيًّا مُصَبَّحًا ولا مِثلَنا يومَ التقَيْنا فَوارِسا

 ⁽١) «مجمع الأمثال» (٢: ٨٣).

على: نضربُ القوانِس، فقد أبعدتَ المُتناوَلَ وهو قريب، حيث أبيْتَ أن يكونَ ﴿ أَحْصَىٰ ﴾ فِعلّا، ثم رجعتَ مُضطرًا إلى تقديرِهِ وإضهارِه. فإن قلت: كيف جَعلَ اللهُ تعالى العلمَ بإحصائِهمُ المدّةَ غَرَضًا في الضَّرْبِ على آذانِهم؟ قلت: اللهُ عز وجلَّ لم يَزَلْ عالمًا بذلك، وإنَّا أرادَ ما تَعَلَّق بهِ العلمُ مِن ظهورِ الأمرِ لهم؛ ليزدادوا إيهانًا واعتبارًا، ويكونَ لُطفًا لمؤمِني زمانِهم، وآية بَيِّنةً لكُفّارِه.

[﴿ يَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّ إِنَّهُمْ فِشْيَةٌ ءَامَنُوا بِرَبِهِمْ وَزِدْنَهُمْ هُدَى * وَرَبَطْنَاعَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ فَامُوا فَقَالُوا رَبُنَا رَبُ السَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَدْعُوا مِن دُونِهِ يَ وَرَبَطْنَاعَلَى قُلُوبِهِمْ إِذَ فَامُوا فَقَالُوا رَبُنَا رَبُ السَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَدْعُوا مِن دُونِهِ وَالْمَا اللَّهَ لَوْلا يَأْتُونَ إِلَيْهَا لَقَوْلا يَأْتُونَ وَلِيهِ عَالِهَةٌ لَوْلا يَأْتُونَ

أُكَــرَّ وأَحْمــى للـحقيقــةِ منهُمُ وأَضرَبَ منَّا بالسُّيوفِ القَوانسا(١)

المُصَبَّحُ: المُغارُ عليه وقتَ الصُّبح، وحقيقةُ الرَّجُل: ما لزِمَهُ الدِّفاعُ عنهُ مِن أهلِ بيتِه، والقَوانس: جَمْعُ قَوْنَس: وهُو أعلى البَيْضة (٢)، مدَحَ كِلا الفريقَينْ عدُوَّهمْ ونفْسَهُم، يقول: لم أزَ مُغارًا عليهم كالذين صَبَّحناهُم، ولا مُغيرًا مثلَنا يومَ لَقيناهُم.

قولُه: (فقد أَبَعْدتَ المُتناوَلَ)، وهُو أنهُ منصوبٌ بـ﴿أَخْصَىٰ ﴾؛ لأنَّك أثبَتَ أوَّلًا أنهُ منصوبٌ به، ثُمّ يُقدِّرُه بعدَ ارتكابِ هذه التكاليف.

قولُه: (وإنّها أرادَ ما تَعلَّقَ به العِلمُ مِن ظهورِ الأمرِ لهم)، يعني: ضرَبْنا على آذانِهم ليَظهَرَ معلومُ العِلم، وهُو أيُّهم أحصى أمَدَ لُبثِهم، فالتعليلُ ليسَ لحصولِ العِلم، بل لظهورِ المعلوم، يعني: كان هذا الأمرُ العجيبُ معلومًا لله تعالى في الأزَل، فتَعلَّقَتْ إرادتُه بإظهارِه للمُكلَّفينَ ليتَعجَّبوا منهُ ويعتبِروا به، فيكونَ مَزيدًا لإيهانِهم ولُطفًا لمُؤمِني زمانِهم، بأنْ يَستَنّوا بسُنَّتِهم، ودليلًا ظاهرًا على وجودِ الصّانع لكافريهم، فيَستَدِلّوا بهِ ثُمّ يؤمنوا.

⁽١) للعباس بن مرداس السلمي من أبياتٍ ذكرها أبو تمام في «الحياسة» بشرح المرزوقي (١: ٤٤١).

⁽٢) وهي ما يوضَعُ على الرأسِ يُتَّقَى به في الحرب.

عَلَيْهِ مِ بِسُلْطَ نِ بَيِنِ ۖ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ آفَتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ ١٣ – ١٥]

﴿ وَزِدْنَهُمْ هُدُى ﴾ بالتوفيقِ والتثبيت، ﴿ وَرَبَطْنَاعَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ وقوَّيْناها بالصَّبْر على هَجِرِ الأوطانِ والنَّعيم، والفِرار بالدِّينِ إلى بعضِ الغِيْران، وجَسَّرْناهُمُ على القِيامِ بكلمةِ الحقِّ والتظاهُرِ بالإسلام ﴿ إِذْ قَامُوا ﴾ بين يَدَيْ الجَبَّارِ وهُو دِقيانُوس، مِن غيرِ مُبالاةٍ بهِ حينَ عاتبَهُم على تَركِ عبادةِ الصَّنَم، ﴿ فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ اللهِ اللهِ والإبعادُ فيه، السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ اللهُ ومنه: أشَطَ في السَّوْمِ وفي غيره، ﴿ هَنَوُلاَهِ ﴾ مبتدأ، و﴿ قَوْمُنَا ﴾ مِن: شَطَّ إذا بَعُد. ومنه: أشطَّ في السَّوْمِ وفي غيره، ﴿ هَنَوُلاَهِ ﴾ مبتدأ، و﴿ قَوْمُنَا ﴾

قولُه: ﴿ وَرَبَطْنَاعَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ وقوَّيْناها بالصَّبر)، الأساس: ربَطَ الدابّة: شدَّها بالرِّباطِ (١)، والمِرْبَطُ هُو الحَبْلُ، ومن المجازِ: ربَطَ اللهُ على قلبِه: صبَرَه، ورجُلُ رابِطُ الجَأْش، فالرَّبطُ هُنا تمثيلٌ، ومعنى الاستعلاءِ في ﴿عَلَى ﴾ المبالغةُ؛ لأنّ ربَطَ يتعدّى بنفْسِه، فجُعِلَ بمنزلةِ اللازِم، وعُدِّيَ بـ«عَلى»، نحوَ قولِه:

..... يَجْرَحْ في عراقيبِها نَصْلي (٢)

قولُه: (ومنهُ: أَشَطَّ في السَّوْم)، الأساس: أَشَطَّ في السَّوْم واشتَطَّ، يقال: «لا وَكُسَ ولا شَطَط» (٣)، وأَشَطَّ في الحُكم، وأَشَطّوا في طلَبِه: أمعَنوا. الرّاغب: الشَّطَطُ: الإفراطُ في (٤) البُعد، يقال شَطَّتِ الدّارُ، وأشَطَّ، يقالُ في المكان، وفي الحُكم، وفي السَّوم، قال:

شَطَّ المَزارُ بِحَزْوى (٥) وانتَهى الأمَلُ (٦)

⁽١) وفي (ف): «بالرُّبُطِ».

⁽٢) سبق تخريجه من شعر ذي الرمّة.

⁽٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه مسلم (١٢٨٧)، من حديثِ ابن عمر رضَي اللهُ عنهما.

⁽٤) من قوله: «أَشَطَّ في السَّوم وأشتطَّ» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٥) في (ف): «بحزولي»، وهو خطأ، وفي «المفردات»: «بجدوي».

⁽٦) لابن أحمر في «ديوانه»، ص١٣٣، وتمام البيت:

فلا خيالٌ ولا عَهْدٌ ولا طلَلُ

عطفُ بيان، ﴿ أَتَّخَذُوا ﴾ خبر، وهوَ إخبارٌ في معنى إنكار، ﴿ لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم ﴾ هَلَّا يأتونَ على عِبَادَتِهِم، فحَذَفَ المُضافَ ﴿ بِسُلْطَكُنِ بَيِّنِ ﴾ وهو تَبْكيتٌ ؛ لأنّ الإتيانَ بالسُّلْطانِ على عبادةِ الأوثانِ مُحال، وهو دليلٌ على فسادِ التقليد، وأنهُ لا بُدَّ في الدِّينِ من الحُجّةِ حتى يَصِحَّ ويَثبُتَ، ﴿ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ بنسبةِ الشَّرِيكِ إليه.

[﴿ وَإِذِ آعَنَزَ لَتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْنُوا إِلَى ٱلْكَهْفِ يَنشُر لَكُو رَبُّكُم مِن رَحْمَتِهِ، وَيُهَيِّئْ لَكُرُ مِنْ أَمْرِكُم مِرْفَقًا ﴾ ١٦]

وعُبِّرَ بِالشَّطَطِ عِنِ الجَوْرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَقَدْ قُلْنَآ إِذَا شَطَطًا ﴾، وشَطُّ النَّهَرِ: حيث يَبعُدُ عنِ الماءِ مِن حافّتِه (١).

قولُه: (وهُو دليلٌ على فسَادِ التقليد)، قالَ القاضي: وفيه دليلٌ على أنّ ما لا دليلَ عليه من الدِّياناتِ مردودٌ، وأنّ التقليدَ فيهِ غيرُ جائز (٢).

قولُه: (﴿ إِلَّا اللَّهَ ﴾ يجوزُ أن يكونَ استثناءً متّصلًا)، فـ(ما) في ﴿ مَا يَعْبُدُونَ ﴾: موصولةٌ، و ﴿ إِلَّا اللَّهَ ﴾: يجوز أن يكون استثناءً متصلًا، و ﴿ إِلَّا اللَّهَ ﴾ مستثنى مِن (ما)، أو منَ العائدِ المحذوف.

قُولُه: (وقيلَ: هُو كلامٌ مُعترِضٌ)، فالتقديرُ: وإذِ اعتَزَلتُموهُم فأُوُوا إلى الكهف،

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص٤٥٣.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٨٢).

﴿ مِّرْفَقَا﴾ قُرئ بفتح الميم وكشرِها، وهو ما يُرتَفَقُ به، أي: يُنتَفَع، إما أنْ يقولوا ذلكَ ثقةً بفضلِ الله وقُوّة في رجائِهِم لتوكُّلِهِم عَليه ونُصوع يَقينِهم، وإمّا أن يخبرَهُم به نبيًّ في عصرِهِم، وإمّا أن يكونَ بعضُهُم نبيًّا.

[﴿ وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَزَوَرُ عَن كَهْفِهِ مِ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْ أَذَلِكَ مِنْ ءَايَتِ ٱللَّهِ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِّ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن يَجِدَ لَهُ، وَلِيًّا ثُمُّ شِدًا ﴾ ١٧]

﴿ تَرَوَرُ ﴾ أي: تمايَل، أصلُه: تَتَزاوَرُ، فخُفُّفَ بإدغام التاءِ في الزاي أو حذفِها. وقد قُرئ بِها، وقد وتُوئ فَرئ بِها، وقد قُرئ بِها، وقُرئ: (تَزْوَرُ) و(تَزْوارُ) بوزن: تحمر وتحارّ، وكلُّها من الزّور، وهو المَيل،

فاعترَضَ بيْنَ الشَّرطِ والجَزاءِ جُملةٌ مَنفِيّةٌ مؤكِّدةٌ لمعنى ما اعترَضتْ فيه، وهُو إخلاصُ العبادةِ لله تعالى.

قولُه: ﴿ ﴿ مِّرْفَقَا﴾ قُرِئَ بِفَتْحِ الميم وكسرِها ﴾، نافعٌ وابنُ عامرٍ: بفَتْحِ الميم وكسرِ الفاء، والباقونَ: بكسرِ الميم وفَتْح الفاء (١٠).

قولُه: (ونُصوعِ يقينِهم)، الجَوهريّ: النّاصعُ: الخالصُ مِن كلِّ شيء.

قولُه: (وقد قُرِئَ بهما، وقُرِئَ: «تَزُورُه»)، ابنُ عامرٍ: بإسكانِ الزّايِ وتشديدِ الرّاء، والكُوفيّونَ: بِفَتْحِ الزّاي خَفّفةً، وألفٍ بعدَها، والباقونَ: يُشَدّدونَ الزّايَ ويُثبِتونَ الألف.

قولُه: (و "تَزْوارُ") (٢)، قالَ ابنُ جِنِي: قرَأَها الجَحدَريُّ (٣)، وقلَّما جاءتْ «افعالَّ» إلّا في الألوانِ، نحوَ: احْوَلَّ واحْوالَّ، واعْورً في الألوانِ، نحوَ: اسوادَّ واحمارَّ واصفارَّ، أو العيوبِ الظاهرةِ نحوَ: احْوَلَ واحْوالَّ، واعْورً واعْوارَّ، وقد جاءتْ افعالَّ وافعَلَ، وهِيَ مقصورةٌ (٤) منَ افْعالَ، في غير الألوان، قالوا:

⁽١) والرّاجحُ فيهما أنّهما لُغَتان. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤١٢.

⁽٢) في (ف): «تزاور».

⁽٣) أبو يحيى، كامل بن طلحة، (ت٢٣١هـ).

⁽٤) في (ح): «مقصودة»، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

ومنه: زاره: إذا مالَ إليه. والزَّوَر: المَيلُ عن الصِّدق، ﴿ذَاتَ ٱلْمَمِينِ ﴾ جهةَ اليَمين، وحقيقتُها: الجِهةُ المُسمّاةُ باليمين، ﴿تَقْرِضُهُمْ ﴾ تقطَعُهُم لا تَقرَبُهُم، من معنى القطيعةِ والصَّرْم، قال ذو الرُّمَّة:

إلى ظُعُن يَقرِضْنَ أقوازَ مُشْرِفٍ شَمَالًا وعن أيمانِهِنَّ الفَوارِسُ

ارْعَوى، وهُو افْعلَّ، واقْتَوى، أي: خدَمَ وساسَ، منَ القَتْو، وهُو الخِدمةُ. وقالوا: اشعارَّ رأسُه، أي: تفَرَّقَ شَعرُه (١).

الرّاغب: الزَّوْرُ: أعلى الصَّدرِ، وزُرتُ فلانًا: تَلَقَّيتُه بزَوْرِي، أو قصَدتُ زَوْرَهُ، نحوَ: وجَهتُه، وَالزَّوْرُ: مَيْلٌ فِي الزَّورِ، ﴿قَرَوُمُ عَنكَهْ فِهِمْ ﴾ أي: تَميلُ، وقُرِئَ: «تزُورُ». قالَ أبو الحسَن: لا معنى لـ «تزْوَرُ» هنا؛ لأنّ الازورارَ: الانقباضُ، وقيلَ للكذِبِ: زُورٌ لَميْلِه عن جِهتِه (٢).

وقولُه: (﴿ تَقْرِضُهُمْ ﴾ تقطعُهم)، الرّاغب: القَرْضُ: ضَرْبٌ منَ القَطْع، ويُسَمّى قَطْعُ المَكانِ وتجاوُزُه قَرْضًا، كما سُمِّي قَطْعًا. قال: ﴿ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ ﴾ أي: تَجوزُهم، وسُمِّي ما يُدفَعُ إلى الإنسانِ منَ المالِ بشَرْطِ رَدِّ بدَلِهِ قَرْضًا، وسُمِّي المفاوضةُ في الشَّعرِ مُقارضةً، والقَرْضُ (٣) للشَّعرِ مُستعارٌ استعارةَ النَّسْجِ والحَوْك (٤).

قولُه: (إلى ظُعُنِ)، وقبلَهُ:

نظَـرتُ بجَرْعاءِ السَّـبِيَّة (٥) نَظْرةً إلى ظُعُـنِ يقْرِضْنَ أقـوازَ مُشرِفِ

ضُحًى وسَوادُ العَيْنِ في الماءِ شامسُ شِهالًا، وعن أيهانِهِنَّ الفوارِسُ⁽¹⁾

⁽١) «المحتسب» (٢: ٢٥).

⁽۲) «مفردات القرآن»، ص٣٨٦.

⁽٣) في «المفردات»: «والقريض».

⁽٤) «مفر دات القرآن»، ص٦٦٦.

⁽٥) في «ديوان ذي الرمة»: «السببية»، وهو خطأ.

⁽٦) انظر: «ديوان ذي الرمّة»، ص٣١٣.

﴿ وَهُمْ فِى فَجُووَقِينَهُ ﴾ وهم في مُتَسَعِ منَ الكهف. والمعنى: أنهُم في ظِلِّ نهارَهم كُلُه لا تُصيبُهمُ الشمسُ في طلوعِها ولا غُروبِها، معَ أنهم في مكانٍ واسِع مُنفتِح مُعرَّضٍ لإصابةِ الشَّمسِ لولا أنّ الله يحجُبُها عنهم. وقيل: في مُتَفَسَّحٍ من غارِهِم يناهُم فيهِ رَوْحُ الهواءِ وبَردُ النَّسيمِ ولا يُحِسُّونَ كَرْبَ الغار، ﴿ وَلِكَ مِنْ ءَاينتِ ٱلله ﴾ يناهُم فيهِ رَوْحُ الهواءِ وبَردُ النَّسيمِ ولا يُحِسُّونَ كَرْبَ الغار، ﴿ وَلِكَ مِنْ ءَاينتِ ٱلله ﴾ أي: ما صنَعَهُ اللهُ بهم من ازورارِ الشمسِ وقرْضِها طالعة وغاربة آيةٌ من آياتِه، يعني: أنّ ما كانَ في ذلكَ السَّمْتِ تصيبُهُ الشَّمس ولا تصيبُهُم، اختصاصًا لهم بالكرامة. وقيل: بابُ الكهفِ شهائيٌ مُستقبِلٌ لبناتِ نَعْش، فهم في مَقْنَاةٍ أبدًا، ومعنى ﴿ وَلِكَ وَقِيل: بابُ الكَهفِ شهائيٌ مُستقبِلٌ لبناتِ نَعْش، فهم في مَقْنَاةٍ أبدًا، ومعنى ﴿ وَلِكَ عَلَى مَنْ اللهِ مَنْ اللهُ وَاسْلَمُوا له وجوهَهُم، فلطَفَ بهم وأعانَهم، وأرشَدَهُم عليهِم بأنهُم جاهدوا في الله وأسْلَموا له وجوههُم، فلطَفَ بهم وأعانَهم، وأرشَدَهُم عليهِم بأنهُم جاهدوا في الله وأسْلَموا له وجوههُم، فلطَفَ بهم وأعانَهم، وأرشَدهُم الله تلك الكرامةِ السَّنيةِ والاختِصاصِ بالآيةِ العظيمة، وأن كُلَّ من سَلكَ طريقة المُعتَدِينَ الراشدِينَ فهوَ الذي أصابَ الفلاح، واهتدى إلى السَّعادة، ومن تَعرَّضَ للخِذلان، فلنْ يُجِد مَن يَلِيهِ ويُرْشِدُهُ بعدَ خِذلان الله.

الجَرْعاء: الرَّمْلةُ لا تُنبِتُ، والسَّبيّةُ: المرأةُ تُسبى. شامِسٌ: مِن شَمَسَ الفَرَسُ شِهاسًا، أي: منعَ ظهْرَهُ، شَبَّهَ كَلالَ العينِ بشهاسِ الفرَس. الظُّعُن: النِّساءُ في الهَوْدَج. الأقُوازُ: جَمْعُ قَوْزٍ، وهُو الكثيبُ، مُشرِفٌ: رمْلُ معروفٌ، وكذا الفَوارِسُ: علَمُ أرمالٍ معروفةٍ بالدَّهْناء، ويُمكنُ أن يكونَ جَمْعَ فُرْسان. يقولُ: نظَرْتُ إلى ظُعُنِ يَقْطَعْنَ الأرضَ في السَّيرِ بحيثُ كانتِ الأقُواذُ عن شِمالِهِنّ وعن أيْمانِهنَّ الفَوارِسُ تحميهنّ.

قولُه: (في مُتَّسَعِ منَ الكَهْفِ)، الرَّاغب: ﴿فِي فَجُوَةٍ ﴾، أي: ساحةٍ واسِعة، ومنهُ: قَوْسٌ فَجَاءٌ وفَجْواءُ: بانَ وَتَرُّها عن كَبِدِها، ورجُلٌ أَفْجى: بَيِّنُ الفَجا، أي: مُتباعِدُ ما بينَ العُرقوبَين (١).

قولُه: (فهُمْ في مَقْناةٍ أبدًا)، الجَوهريّ: مَقْناة: نَقيضُ مَضْحاة، يُهمَزُ ولا يهمز. قولُه: (وأنّ كلَّ مَن سلَكَ طريقةَ المُهتَدين)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿مَن يَهْدِٱللَّهُ ﴾ الآية، كالتذييلِ

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص٦٢٦.

[﴿ وَتَعْسَبُهُمْ أَيْقَكَ اظُا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِبُهُمْ ذَاتَ ٱلْمَيدِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَكُلْبُهُم بَسُطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدُ لَو ٱطَلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِثْتَ مِنْهُمْ رُغْبًا ﴾ [1٨]

﴿ وَتَعْسَبُهُمْ ﴾ بكسرِ السينِ وفتحِها: خطابٌ لكلِّ أَحَد، والأيقاظ: جمع يَقِظ، كأنكادِ في نَكِد. قيل: عيونُهُم مُفَتَّحةٌ وهم نِيام، فيَحسَبُهمُ الناظِرُ لذلكَ أيقاظًا، وقيل: لكثرةِ تَقَلَّبِهم، وقيل: هم تَقَلُّبَتانِ في السَّنة، وقيل: تَقَلَّبَةٌ واحدةٌ في يوم عاشوراء.

للكلامِ السابِق، وجيء به عامًا في كلِّ مَن سلكَ طريقَ المَهْديّين، ومَن تعرَّضَ للجَدْلانِ ليَدخُلَ فيه هؤلاءِ دخولاً أوّليًّا فيكونَ ثناءً عليهم بأبلغ وَجْه، كلامٌ حسَنٌ، لكن فيه اعتزالٌ خَفِيٌّ خَفِيَ على صاحب «الانتصاف»؛ حيثُ نسَبَهُ إلى أفعالجِم، فهلا حمَله على فعُلِ الله تعالى ليُنظرَ إلى بيانِ إرادةِ الله تعالى ومشيئتِه واختصاصِهم بهذه الكرامةِ السَّنيّة، وتحريم غيرهم عنها، فيكونَ تذييلا لقولِه: ﴿ وَرَبَظنَاعَلَ قُلُوبِهِمْ ﴾؛ فيكونَ ثناءً على الله تعالى. وفي تكريرِ أمرٍ واحدٍ في الشَّرْطِ والجزاءِ في المَوْضِعَينِ للدِّلالةِ على ما قرَّرْناه. وأيضًا، لو أريدَ مَدْحُهم لاكتفى بقولِه: ﴿ مَن يَهْدِ اللهُ فَهُو ٱللهُ قَدُو (١) ﴾ فحسبُ، قال القاضي: المرادُ به إمّا الثناءُ عليهم أو التّنبيهُ على أنّ أمثالَ هذه الآياتِ كثيرةٌ، ولكنّ المُنتفعَ بها مَن وفَقَه اللهُ للتأمُّلِ والاستبصار (٢).

قولُه: (﴿ وَتحسِبُهم ﴾ ، بكسرِ السِّين): نافعٌ وابنُ كثيرِ وأبو عَمْرِو والكسائيُّ (٣).

قولُه: (وقيل: لكثرةِ تقلَّبِهم)، رَوى الإمامُ عن الزَجّاجِ: لكثْرةِ تقلُّبِهم فظُنَّ أَنّهم أَيْقاظٌ، والدَّليلُ عليهِ قولُه: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ ﴾ (٤). وقلتُ: على هذا يجوزُ

 ⁽١) في (ح): «المهتدي»، وهي قراءة، وبها قرأ نافع وأبو عمرو ويعقوب. انظر: «إتحاف فضلاء البشر»
 (١) ١٥٤).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٨٣).

⁽٣) وهما لغتان. انظر: «حجّة القراءات»، ص١٤٨.

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٠١) وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٢٧٤).

وقُرئ: (ويُقَلِّبُهُم) بالياء، والضمير لله تعالى. وقُرئ: (وتَقَلَّبُهُم) على المصدر منصوبًا، وانتصابُهُ بفعلٍ مُضمَرٍ يدلُّ عليهِ ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيَقَ اظَا ﴾، كأنه قيل: وترى وتشاهد تَقَلَّبُهُم. وقَرَأ جعفرُ الصادِق: (وكالِبُهُم) أي: وصَاحبُ كلبِهم، ﴿بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ حَكايةُ حالٍ ماضية؛ لأنّ اسمَ الفاعِل لا يعملُ إذا كانَ في معنى المُضِيّ، وإضافتُه إذا أضيف حقيقيّةٌ مُعرِّفة، كغلام زيد، إلا إذا نَوَيتَ حكايةَ الحالِ الماضِية. والوَصيد: الفناء، وقيل: الباب. وأنشد:

بِأَرْضٍ فَضَاءٍ لا يُسَدُّ وَصِيدُها عَليَّ وَمَعْروفي بها غَيْـرُ مُنكَرِ

وقُرئ: (ولَـمُلِّئْتَ) بتشديدِ اللام للمُبالَغة. وقُرئ بتخفيف الهمزةِ وقَلبِها ياء.

أن تكونَ الواوُ في: ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ للحالِ أيضًا بخلافِ الأوّل.

قولُه: (وقُرِئَ: «وتَقَلَّبَهم»). قالَ ابنُ جِنّي: وهِيَ قراءةُ الحسَن، كأنهُ قال: وتَرى أو تُشاهدُ تَقَلَّبَهُم (١٠).

قولُه: (بأرض فضاء)، البيت (٢). قيل: يصفُ حالَه في البَدُو، أي: ضيافتي في البَدوِ مشهورةٌ. وقيل: نزَلْنا بأرضِ فضاء لا يُسَدُّ بابُها عليَّ، وعِرفانُ النَّاسِ إيَّايَ بهذهِ الأرضِ غيرُ مُنكرِ عندَهم. و «لا يُسَدُّ وَصيدُها»: مِن قولِهم:

لا تَرى الضّبُّ بها ينجَحِرُ (٣)

قولُه: («وَلَـمُلِّنتَ»، بتشديدِ اللام): نافعٌ وابنُ كثير، وبتخفيفِ الهمزة: أبو عَمْرو^(،)، و﴿رُعُبًا﴾، بالتثقيل: ابنُ عامرِ والكِسائيُّ، والباقونَ بالتخفيف.

⁽١) «المحتسب» (٢: ٢٦) وانظر: «البحر المحيط» (٧: ١٥٣).

⁽٢) اختُلفَ في نسبته، فقيل لزهير بن أبي سُلمى، ولم أجده في ديوانِه، وقيل: لعُبيَد بن وهب كما في «سيرة ابن هشام» (١: ٣٦٦)، وذكره الزبيديّ في «تاج العروس» (٣٩: ٢٤١) من غيرِ عزْوٍ لأحد.

⁽٣) سبقَ تخريُجه.

⁽٤) وهما لغتان. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤١٣.

و ﴿ رُعْبُ الْهَ مِنَ اللهُ مِنَ الْهَيْبَة. وقيل: لِطولِ أظفارِهِم وشعورِهِم وعِظَمِ أَجْرامِهِم. وذلكَ لِمَا ألبَسَهُم اللهُ مِنَ الْهَيْبة. وقيل: لِطولِ أظفارِهِم وشعورِهِم وعِظَمِ أَجْرامِهِم. وقيل: لوَحْشةِ مَكانِهم. وعن مُعاوِية: أنه غَزا الرومَ فمَرَّ بالكَهْفِ فقال: لو كُشِف لنا عن هؤلاءِ فنظَرْنا إليهم، فقال له ابن عباس رضي الله عنه: ليسَ لكَ ذلك، قد منعَ اللهُ تعالى منهُ مَن هو خيرٌ مِنك، فقال: ﴿ لَو الطّلَعْتَ عَلَيْهِم لَولَيْتَ مِنْهُمْ فِرَادً ﴾ فقال معاوية: لا أنتهي حتى أعلمَ عِلمَهُم، فبعَثَ ناسًا وقالَ لهم: اذهبوا فانظروا، فقال معاوية: لا أنتهي حتى أعلمَ عليهم ريحًا فأحرَقَتهُم. وقُرئ: (لَوُ اطّلَعْتَ) بضمّ الواو.

[﴿ وَكَذَالِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَآءَلُواْ بَيْنَهُمْ قَالَ فَآيِلٌ مِنْهُمْ كُمْ لِيثَنَّمْ قَالُواْ لِبِثْنَا فَا وَيَعْمَ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ المَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّالِي اللْلَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ

﴿ وَكَذَاكِ بَعَثْنَاهُمْ ﴾ وكما أنمناهم تلكَ النَّوْمةَ كذلكَ بعثناهُم، إذكارًا

الرّاغبُ: الرُّعْبُ: الانقطاعُ منَ امتلاءِ الحَوْف، يقال: رعَبْتُه فرَعَبَ رُعْبًا فَهُو رعِبٌ، والتِّرَعابَةُ: الفَروقُ. قالَ تعالى: ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، ﴿وَلَمُلِثْتَ مِنْهُمْ رُعْبُ ﴾ والأَثّه، وسَيْلٌ راعِبٌ: يَملأُ المواديَ، وباعتبارِ القَطْع قيل: رعَبْتُ السَّنامَ: قَطَعْتُه (١).

قولُه: ﴿ وَكَنْ لِكَ بَعَنْنَهُمْ ﴾، إذكارًا). الرّاغب: أصلُ البَعْثِ إثارةُ الشيءِ وتوجيهُه، يقال: بعثتُه فانْبعَثَ، والبَعْثُ ضَرْبان: إلهٰيٌّ، وهُو أنواع، أحدُها: إيجادُ الأعيانِ والأجناسِ والأنواعِ عنِ العدَم. وثانيها: بَعْثُ الموتَى، قالَ تعالى: ﴿وَٱلْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللّهُ ﴾

⁽١) «مفردات القرآن»، ص٣٥٦.

بقدرتِهِ على الإنامةِ والبعثِ جميعًا؛ ليسأل بعضهُم بعضًا ويعرفوا حالهَم وما صنَعَ الله بهم، فيعتبروا، ويستدلوا على عِظَم قدرةِ الله تعالى ويزدادوا يقينًا، ويشكروا ما أنعَمَ الله بهِ عليهِم وكُرِّموا به، ﴿قَالُواْ لَبِثْنَايَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمِ ﴾ جوابٌ مبنيٌّ على غالبِ الظَّنّ. وفيه دليلٌ على جوازِ الاجتهادِ والقولِ بالظَّنِّ الغالِب، وأنه لا يكونُ كَذِبًا، وإنْ جازَ أن يكونَ خَطَأَ ﴿قَالُواْ رَبُّكُمُ أَعْلَمُ بِمَا لَمِثْتُمْ ﴾ إنكارٌ عليهم من بعضِهِم، وأنَّ الله أعلمُ بمدة لُبْيهم، كأنَّ هؤلاءِ قد عَلِموا بالأدلةِ أو بإلهامٍ من الله أنّ المدةَ متطاوِلَة، وأنّ مقدارَها مُبْهَمٌ لا يعلمُهُ إلا الله. ورُويَ أنهم دخلوا الكهفَ غدوةً وكان انتباهُهُم بعدَ الزوال، فظنُّوا أنهم في يومِهِم، فلمّا نَظَروا إلى طولِ أظفارِهِم وأشعارِهِم قالوا ذلك. فإن قلت: كأنّهم فان قلوا قولَم : ﴿فَا أَنْعَمُوا ﴾ بتذاكُر حديثِ المُدَّة؟ قلت: كأنّهم فإن قلت: كأنّهم

[الأنعام: ٣٦]، أي: يُحْرِجُهم ويَنشُرُهم. وثالثُها: بِعثةُ الرَّسُلِ لإرشادِ الخُلْقِ وتكميلِ النَّاقِصين. ورابعُها: الإلهامُ، قالَ تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ عُزَابًا يَبْحَثُ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [المائدة: ٣١]. وخامسُها: مُشابِهٌ لَبَعْثِ المُوتى، قالَ تعالى: ﴿بَعَثْنَهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ اَلْجُزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف: ١٢]. والضَّربُ الثاني: بَشَريٌّ، نحوُ قولِم: بعَثْتُ زيدًا في حاجةِ فُلان، وبعَثْتُ الجيشَ والبعوث، وبعَثْتُ البعيرَ: أَثَرْتَهُ وسَيَّرَتَهُ (١).

قولُه: (كيفَ وصَلوا قولهَم: ﴿فَاَبْعَـثُواَ﴾ بتذاكُرِ حديثِ الْمُدّة)، يعني: ما المناسبةُ بينَ قولِه: ﴿قَالُواْ لِبِثْنَـايَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمِ ﴾ وبينَ قولِه: ﴿فَابْعَـثُواَ أَحَدَكُم ﴾؟ وأجابَ: أنهُ مِن بابِ الأسلوبِ الحكيم، كقولِه:

وقـــد رأتِ الضِّيفانَ يَنْحونَ منزلـي هُمُ الضِّيفُ جدَّي في قِراهُمْ وعَجِّلي^(٢)

أَتَتْ تشتكي عندي مُزاولة القِرى فقلتُ كأنسي ما سَمِعتُ كلامَها:

قالَ القاضي: وقيل: إنَّهم دَخَلوا الكهفَ غُدوةً وانتَبَهوا ظَهيرةً وظَنُّوا أنَّهم في يومِهم،

⁽١) «مفردات القرآن»، ص١٣٢.

 ⁽۲) البيتان في «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص١٤٥ من غير عَزْو لأحد، وذكرهما الألوسيّ في «روح المعاني» (٨: ٢١٩).

قالوا: ربُّكُم أعلمُ بذلك، لا طريقَ لكم إلى عِلمِه، فخُذُوا في شيءِ آخَرَ ممّا يُهمُّكُم. والوَرِق: الفِضَّة، مضروبة كانت أو غير مضروبة. ومنه الحديث: أنّ عَرْفَجة أصيب أنفُهُ يومَ الكلاب فاتَخَذَ أنفًا من وَرِقِ فأنتَن، فأمَرَهُ رسولُ الله ﷺ أن يتَّخِذَ أنفًا من ذَهَب. وقُرئ: (بوَرْقِكُم) بسكون الراء والواوُ مفتوحةٌ أو مكسورة. وقرأ ابنُ كثير: (بورِقكم) بكسرِ الراءِ وإدغامِ القافِ في الكاف. وعن ابن مُحيصِن: أنه كسرَ الواوَ وأسْكَنَ الراءَ وأدْغَم، وهذا غيرُ جائز؛ لالتقاءِ الساكِنين، لا على حدِّه. وقيل: المدينة طرسوس. قالوا: وتَزوُّدُهم ما كانَ معَهم منَ الوَرِقِ عندَ فِرارِهِم: دليلٌ على أنَّ حَملَ النَّفَقةِ وما يُصلِحُ المسافرَ هو رأيُ المتوكِّلينَ على الله، دونَ المُتَكِلينَ على الاتِّفاقاتِ وعلى ما في أوْعِيَةِ القومِ منَ النَّفقات. ومِنهُ قولُ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها لمن سَأَهَا عنْ وعلى ما في أوْعِيَةِ القومِ منَ النَّفقات. ومِنهُ قولُ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها لمن سَأَهَا عنْ

قالوا ذلك فلمّ نظروا إلى طُولِ أظفارِهم وأشعارِهم قالوا هذا، ثُمّ لمّا عَلِموا أنّ الأمرَ مُلتَبسٌ لا طريقَ لهم إلى علمِه أخَذوا فيها يَهُمُّهم وقالوا: ﴿ فَابْعَـ ثُوَّا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ ﴾ (١).

قولُه: (يومَ الكُلاب)، النّهاية: الكُلابُ، بالضّمِّ والتخفيف: اسمُ ماءٍ، وكانَ بهِ يومٌّ معروفٌ مِن أيّامِ العرَب(٢)، قالَ ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعاب»: هُو عرْفَجةُ بنُ أسعدَ بن صفوانَ التَّميميُّ، أُصيبَ أنفُه يومَ الكُلابِ في الجاهليّة، فاتّخذَ أنفًا من وَرِقٍ فأنْتَنَ، فأمرَهُ رسولُ الله ﷺ أن يتّخِذَ أنفًا مِن ذهبِ(٣).

قولُه: ﴿ **وَقُرِئَ:** «بِوَرْقِكم»﴾، أبو بكرٍ وأبو عمْرٍو وحمزةُ: بإسكانِ الرّاء^(٤)، والباقونَ: بكسرها.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٨٥).

⁽٢) انظر خبره في «العقد الفريد» لابن عبد ربِّه (٢: ٢٨٨).

⁽٣) «الاستيعاب» (٣: ١٠٦٢). وحديثُ عرفجةَ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٢٨٣)، وأبو داود (٤٢٣٢)، والترمذيّ (١٧٧٠)، والنّسائيّ (٨: ١٦٣)، وغيرهم.

⁽٤) وعلَّله أبو زرعةَ بقولِه: «مَنْ سكّنَ الرّاءَ طلبَ التخفيفَ بإسكانِ الرّاء؛ لأنَّ الرّاءَ بتكرُّرِها بمنزلة حرفَيْن». انتهى من «حُجّة القراءات»، ص١٣٠.

مُحْرِم يَشُدُّ عليهِ هِمْيانَه: أُوثِقُ عليكَ نفقتك. وما حُكيَ عن بعضِ صَعاليكِ العلماء: أنه كانَ شَديدَ الحنينِ إلى أن يُرْزَقَ حَجَّ بَيتِ الله، وتُعُولِمَ منهُ ذلك، فكانت مَياسِيرُ أهلِ بَلَدِهِ كُلَّما عزَمَ منهم فوجٌ على حَجَّ أَتُوهُ فبَذَلُوا لهُ أَن يَحُجُّوا بهِ والحُّوا عليه، فيعتذرُ إليهم ويَحَمَدُ إليهم بَذْ لَهم، فإذا انفَضُّوا عنه قال لِمَن عندَه: ما لهذا السَّفَو إلا شَيئان: شدَّ الهِمْيان، والتوكُّلُ على الرحمن. ﴿ أَيُّها ﴾ أيُّ أهلِها، فحذَف الأهلَ كما في قوله: ﴿ وَسَّئُلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ١٨]، ﴿ أَزَكَى طَعَامًا ﴾ أحلُّ وأطيبُ وأكثرُ وأرخَصُ، ﴿ وَلِينَتَلَطَف ﴾ وليتكلَّفِ اللَّطف والنَّيقة فيما يُباشِرُه من أمرِ المُبايَعةِ حتى لا يُغْبَن. ﴿ وَلِينَتَاطَف ﴾ وليتكلَّفِ اللَّطف والنَّيقة فيما يُباشِرُه من أمرِ المُبايَعةِ حتى لا يُغْبَن. أو في أمرِ التخفي حتى لا يُعرَف ﴿ وَلَا يُشْعِرنَ يِكُمُ مُولِك إلله عني: ولا يَفعَلنَ أَو في أمرِ التخفي عتى لا يُعرَف ﴿ وَلَا يُشْعِرنَ يِكُمُ مَا مَا يَا الله عني ولا يَفعَلنَ ما يُؤدِي من غير قصدِ منهُ إلى الأهلِ المُقدَّرِ في ﴿ أَيُّها ﴾ . ﴿ وَيَرْجُمُوكُم ﴾ يقتُلوكُم ما يُؤدِي من غير قصدِ منهُ إلى الأهلِ المُقدَّرِ في ﴿ أَيُّها ﴾ . ﴿ وَيَرْجُمُوكُم ﴾ يقتُلوكُم فيه، الضميرُ في ﴿ إِنَهُمْ ﴾ راجعٌ إلى الأهلِ المُقدَّرِ في ﴿ أَيُّها ﴾ . ﴿ وَيَرُجُمُوكُم ﴾ يقتُلوكُم فيه، الضميرُ في ﴿ إِنَهُمْ ﴾ راجعٌ إلى الأهلِ المُقدَّرِ في ﴿ أَيُّها ﴾ . ﴿ وَيَرْجُمُوكُمْ كُولُه في الله الشَعْور بنا، فسَمَى ذلكَ إسمارً في ﴿ إِنَهُمْ ﴾ راجعٌ إلى الأهلِ المُقدَّرِ في ﴿ أَيُّها ﴾ . ﴿ وَيَرْجُمُوكُمْ في في الله اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ الله المُقدَّرِ في ﴿ أَيُّهَا ﴾ . ﴿ وَيَرْجُمُوكُمْ في في الله الله الله والمُعْلِق الله الله الله المُعْلِق المُولِ الله الله الله الله الله المُعْرَبُ في الله المُعْرِقِ الله الله الله الله الله الله الله المُولِ المُعْرِقِ الْهِ الله الله المُعْرَبِ الله الله الشَعْرَا الله المُعْرَبُونَ المُعْرَبُ المُعْرَبُ المُعْرَبِ الله المُعْرَبِ المُعْرَبِ المُعْرَبُ المُعْرَبُولُ المُعْرَبِ المُعْرَبُ المُعْرَبِ المُعْرَبُ المُعْرَافِ المُعْرِبُ المُعْرِبُولُ المُعْرَبِ المُعْرِبُولُ المُعْرِبُ المُعْرَبُولُ المُعْرَبُولُ المُعْرَبِ المُعْرِبُولُ ال

قولُه: (أوثِقْ عليك نفَقتَك)(١)، منَ الأسلوبِ الحكيم، أي: لا شَكَّ في جَوازِه، وإنّما الذي يَهُمُّك هُو هذا.

قولُه: (﴿أَزَكَى طَعَامًا ﴾: أحَلُّ وأطْيَبُ)، الرّاغب: أصلُ الزّكاةِ النّموّ الحاصلُ مِن برَكةِ الله تعالى، ويُعتَبرُ ذلك بالأمورِ الدُّنيويّةِ والأُخرَويّة، يقال: زَكا الزَّرعُ يَزْكو: إذا حصَلَ منهُ نموٌ وبرَكةٌ. وقولُه: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا آذَكَى طَعَامًا ﴾ إشارةٌ إلى حَلالٍ لا يسْتَوْخَمُ عُقْباه. ومنهُ الزّكاةُ بُحُرِجُها الإنسانُ إلى الفُقراء لِما فيها مِن رجاءِ البَرَكةِ، أو لتَزْكيةِ النَّفْس، أي: تنميتِها بالخَيْراتِ والبَرَكات، أو لِمُها جميعًا، فإنّ الخيريْنِ موجودانِ فيها(٢).

قولُه: (والنّيقة). الأساس: تَنَوّقَ في الأمرِ، وفلانٌ له نِيقةٌ، ومنَ المجازِ: تأتّقَ في عمَلِه، وفي كلامِه: أي: فعلَ فعلَ المتأتّقِ.

قولُه: (﴿ وَلَا يُشْعِرَنَ بِكُمْ آَحَـدًا ﴾) مِن بابٍ قولِهِم: لا أَرَيَنْكَ هاهُنا، ولهذا قال: «ولا يَفْعَلَنَّ ما يؤدِّي مِن غيرِ قَصْدٍ منهُ إلى الشّعور».

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (١٥٦٨٦).

⁽۲) «مفردات القرآن»، ص۳۸۰.

أَخبَثَ القِتْلة، وهي الرَّجْم، وكانت عادتَهُم، ﴿أَوْ يُعِيدُوكُم ﴿ وَالْعَوْدُ فِي معنى الصَّيرورةِ أَكثُرُ شيءٍ مِلْتِهِمْ ﴾ بالإكراهِ العَنيفِ ويُصيِّروكُم إليها. والعَوْدُ في معنى الصَّيرورةِ أَكثُرُ شيءٍ في كلامِهم، يقولون: ما عُدْتُ أفعلُ كَذَا، يُريدونَ ابتداءَ الفِعل، ﴿ وَلَن تُقْلِحُوا إِذًا أَبَكُ اللهُ إِذَا كَذَا اللهُ عَلْمُ اللهُ ا

[﴿ وَكَ لَاكَ أَعْثَرُنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓا أَنَ وَعْدَ اللّهِ حَقَّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَبِّ فِيهَآ إِذْ يَتَنَـزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ فَقَالُوا ٱبْنُواْ عَلَيْهِم بُنْيَنَّا ۚ زَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِنْ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَكَ عَلَيْهِم مَسْجِدًا ﴾ ٢١]

﴿وَكَذَاكِ أَعْثَرَنَا عَلَيْهِم ﴾ وكها أنمناهُم وبَعثناهُم، لِهَا في ذلك من الجِكمةِ أَطلَعنا عليهم، ليعْلَمَ الذينَ أطلَعْناهُم على حالهِم. ﴿أَنَ وَعَدَاللّهِ حَقَّ ﴾ وهو البَعْث؛ لأنّ حالهُم في نَوْمَتِهم وانتِباهتِهم بعدَها كحالِ من يَموتُ ثُمَّ يُبعَث. و ﴿إِذْ يَتَنَزَعُونَ ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿أَعْثَرْنَا ﴾. أي: أعثَرْناهُم عليهم حينَ يَتنازعونَ بينَهُم أمرَ دِينِهم ويختلفونَ في مُتعلِّقٌ بـ ﴿أَعْثَرْنَا ﴾. أي: أعثَرْناهُم عليهم حينَ يَتنازعونَ بينَهُم أمرَ دِينِهم ويختلفونَ في حقيقةِ البَعْث، فكانَ بعضُهُم يقول: تُبعَثُ الأرواحُ دونَ الأجساد. وبعضُهُم يقول: تُبعَثُ الأجسادُ مُعَ الأرواح، ليَرتَفِعَ الجِلاف، وليتَبَيَّنَ أنَّ الأجساد تُبعَثُ حيّةً حسّاسة ثَبعَثُ الأجسادُ مُعَ الأرواح، ليَرتَفِعَ الجِلاف، وليتَبَيَّنَ أنَّ الأجساد تُبعَثُ عيَّةً حسّاسة فيها أرواحُها كها كانت قبلَ الموت، ﴿فَقَالُوا ﴾ حينَ تَوَقّى اللهُ أصحابَ الكَهْف، ﴿أَبتُوا عَلَيْهُم مُنْ عَلَيْهِم ومُحافَظة عليهم ومُحافَظة عليهم ومُحافَظة عليهم ومُحافَظة عليهم ومُحافَظة عليهم ومُحافِظة عليها كها حُقِظَت تربة رسولِ الله ﷺ بالحَظيرة، ﴿قَالَ الذِينَ عَلَبُواْ عَلَى أَمْرِهِم ﴾ من عليها كها حُقِظت تربة رسولِ الله ﷺ بالحَظيرة، ﴿قَالَ الذِينَ عَلَبُواْ عَلَى أَمْرِهِم ﴾ من السُلمينَ ومَلِكِهم وكانوا أولى بهم وبالبناءِ عليهم، ﴿لنَتَخِذَتَ ﴾ على بابِ الكَهْف، السُلمينَ ومَلِكِهم وكانوا أولى بهم وبالبناءِ عليهم، ﴿لنَاتَخِذَتَ ﴾ على بابِ الكَهْف،

قولُه: (وكها أَنَمْناهُم وبعَثْناهُم... أطلَعْنا عليهِم)، يعني: المشارُ إليه بقولِه: ﴿ وَكَذَاكِ ﴾ ما سبَقَ منَ الإنامةِ والبَعْث، وهُو المشَبَّهُ به، والمُشَبَّه: إطْلاعُ الناسِ عليهها، ووَجْهُ التشبيه: ما اشتَملا عليه منَ الحِكمة، وفائدتُها: حصولُ اليقينِ لَمن يَشُكُّ في البَعْثِ وفي ﴿أَنَ وَعْدَ السَّعِحَةُ ﴾.

قُولُه: (وكانوا أَوْلَى بَهِم وبالبناءِ عليهِم)، هُو: حالٌ مِن فاعلِ ﴿غَلَبُواْ ﴾؛ لأنَّ القومَ لمَّا

﴿ مَسْجِدًا ﴾ يُصَلِّى فيهِ المُسلِمونَ ويتبرَّكونَ بمكانِهِم. وقيل: ﴿ إِذْ يَنَنَزَعُونَ بَيْنَهُمْ الْمَرَهُمْ ﴾ ، أي: يَتَذاكرُ الناسُ بينهُم أمرَ أصحابِ الكَهْف، ويتكلَّمونَ في قِصَّتِهِم وما أَظهَرَ اللهُ منَ الآيةِ فيهم. أو يتنازعونَ بينهم تدبيرَ أمرِهِم حينَ تُوُفُّوا، كيفَ يُخفُونَ مكانَهم؟ وكيفَ يَسُدّون الطريقَ إليهم، فقالوا: ابنُوا على بابِ كهفهم بُنيانًا. رُوي: أنَّ أهلَ الإنجِيلِ عَظُمت فيهِم الخطايا وطَغَت مُلوكُهُم حتى عَبَدوا الأصنامَ وأكرَهوا على عبادَتِها، وممَّن شَدَّدَ في ذلك دِقيانوس، فأرادَ فِتْيةً من أشرافِ قومِهِ على الشِّرْكِ وتَوعَدَهُم بالقَتْل، فأبُوا إلا الثباتَ على الإيهانِ والتَّصلُّبَ فيه، ثُمَّ هَرَبوا إلى الكهفِ ومرّوا بكلبٍ فتبِعَهُم فطَرَدُوه، فأنطَقَهُ اللهُ فقال: ما تريدونَ مِنِّي، أنا أُحِبُّ أحِبًاءَ الله،

تنازَعوا في أمرِ دينِهم، وعرَفوا حقيقةَ الحال، فمَن غالَبَ صَاحِبَه في النَّزاع، وأنَّ البَعْثَ لا بدَّ منهُ، هُو أَوْلَى منَ الآخرِ في اتِّخاذِ المسجد، وإيثارِ مكانِ أصحابِ الكهفِ لتعبُّدِه.

الأساس: تغَالبوا على البلد، وغَلَبْتُه على الشيءِ: أخذتُه منهُ، و«أَيُغلَبُ أحدُكم أَنْ يُصاحِبَ الناسَ معروفًا؟» بمعنى: أيَعجِز.

قولُه: (وقيل: ﴿إِذْ يَتَنَدَرُعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ ﴾)، اعلَمْ أنّ الأمرَ في قولِه تعالى: ﴿إِذْ يَتَنَدَرُعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ ﴾ هُو الأمرُ مِن واحد الأمورِ والشّؤون، ثُمّ لا يخلو الضّميرُ المضافُ إليه: إمّا أن يكونَ للقومِ فيُقَدَّرَ مضافٌ آخَرُ ؛ ليكونَ الحديثُ في تدبيرِ أمرِ دينِهم، وهُو المرادُ مِن قولِه: ﴿فَقَالُواْ ﴾: فصيحةٌ (٢)، فإنّ مِن قولِه: ﴿فَقَالُواْ ﴾: فصيحةٌ (٢)، فإنّ القومَ لمّا فَرَغُوا مِن أمرِ حقيقةِ البَعْثِ، وتيقّنوا أنْ لا بُدَّ منه، فآمنوا، ثُم اهتَمّوا بشأنِ أولئك الأصحاب، وتشاوَروا فيه فقالوا: ﴿آبَنُواْ عَلَيْهِم بُنْيَنَا ﴾ كما سبَق.

أو الضَّميرُ لأصحابِ الكهف، فالكلامُ حينئذِ منَ ابتدائهِ في شأنِهم، وهُو: إمَّا في كُوْنِ

⁽١) في (ح): «أمرهم».

⁽٢) وهي العاطفةُ على جوابِ محذوف.

فناموا وأنا أحرُسُكم. وقيل: مرّوا براع معه كلبٌ فتبعَهُم على دِينِهم، ودخلوا الكَهْفَ فكانوا يعبُدونَ الله فيه، ثُمَّ ضَرَبَ الله على آذانِهم، وقبل أن يَبعَثهمُ الله مَلكَ مدينتهُم رجلٌ صالحٌ مُؤمن. وقد اختَلَفَ أهلُ مملكتِهِ في البَعْثِ مُعترِفينَ وجاحِدين، فدَخلَ الملكُ بيتَهُ وأغلَق بابَه ولَبِسَ مِسْحًا وجَلَسَ على رماد، وسأل ربَّه أنْ يُبيِّنَ لهم الحقّ، فألقى اللهُ في نفسِ رَجُلِ من رُعيانِهم، فهَدَمَ ما شُدَّ به فمُ الكهفِ ليَشِخِذهُ حَظيرة لغنمه، ولما دخلَ المدينةُ مَن بَعثوهُ لابتياعِ الطعامِ وأخرَجَ الوَرِقَ وكانَ مِن ضَرْبِ دِقْيانوسَ اتهمُوهُ بأنه وجدَكنزًا، فذهبوا به إلى الملكِ فقصَّ عليهِ القِصّة، فانطلقَ الملكُ وأهلُ المدينةِ معهُ وأبصروهم، وحِدوا الله على الآيةِ الدّالّةِ على البعث، ثمَّ قالت الفتيةُ وتوفّى اللهُ أنفُسهُم، فألقى الملكُ عليهم ثيابَه، وأمرَ فجُعِلَ لكلِّ واحدٍ تابوتٌ مِن مُرتَّ وقي اللهُ أنفُسَهُم، فألقى الملكُ عليهم ثيابَه، وأمرَ فجُعِلَ لكلِّ واحدٍ تابوتٌ مِن مسجدًا، ﴿ رَبُّهُمُ أَعَلَمُ بِهِمْ ﴾ مِن كلام المُتنازِعين، كأتهم تذاكروا أمرَهم وتناقلوا الكلامَ في أنسابهم وأحوالهم ومدةِ لُبثهم، فلها لم يهتدوا إلى حقيقةِ ذلكَ قالوا: ربُّم الكلامَ في أنسابهم وأحوالهم ومدةِ لُبثهم، فلها لم يهتدوا إلى حقيقةِ ذلكَ قالوا: ربُّم أعلمُ بهم، أو هوَ مِن كلام الله عزَّ وجلٌ؛ ردٌّ لقولِ الخائِضينَ في حديثهم مِن أولئكَ المتنازِعين، أو مِن الذينَ تنازَعوا فيهم على عهدِ رسولِ الله ﷺ مِن أهلِ الكِتاب.

[﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةُ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَسَةُ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةُ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْرَقِ آَعَامُ بِعِدَ بِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلُ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِلَّ عَظْهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِنْهُمْ أَكَدًا ﴾ ٢٢]

ذلك آيةً مِن آياتِ الله، فمعنى الفاءِ: ما سبَق، أو: كيفَ يدّبَّروا أمرَ الأصحاب، وكيفَ تَجْهيزُهم؟ فالفاءُ حينَئذِ: تعقيبٌ أو تسبيبٌ^(١) عن قولِه: ﴿إِذْ يَتَسَرَعُونَ ﴾؛ لأنّ قولَه: ﴿فَقَالُوا﴾ نتيجةٌ لِما دَبَّروا في شأنِهم واتّفاقٌ سى ذلك بَعْدَ الاختلافِ فيه.

قوله: (فناموا): أمرٌ بالنّوم.

⁽١) في (ط): «تعقيب وتسبُّب».

﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ الضميرُ لمن خاصَ في قصّتِهم في زَمنِ رسولِ الله على من أهلِ الكِتابِ والمؤمنين، سألوا رسولَ الله على عنهم، فأخّر الجوابَ إلى أن يُوحى إليه فيهم، فنزلت إخبارًا بها سيَجْري بينَهم مِن اختِلافِهم في عددهم، وأنّ المُصيبَ مِنهُم مَن يقول: سبعةٌ وثامنهُم كلبهُم. قالَ إبنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: أنا مِن أولئكَ القليل. ورُويَ أنّ السَّيِّدَ والعاقِبَ وأصحابَها من أهلِ نَجرانَ كانوا عندَ النبيِّ على فجرى ذكرُ أصحابِ الكهف، فقالَ السَّيدُ وكانَ يَعْقربيًّا: كانوا ثلاثةٌ رابعُهم كلبهُم، وقالَ العاقِبُ وكانَ نِسطوريًّا: كانوا خمسةٌ سادسُهم كلبُهم، وقالَ المسلمون: كانوا سبعة وثامنُهم كلبُهم، فحقَّقَ اللهُ قولَ المسلمين. وإنَّها عرفوا ذلكَ بإخبارِ رسولِ الله على عنه السانِ جبريلَ عليهِ السلام. وعن عليٌّ رضيَ الله عنه: هم سبعةُ نَفَرٍ أسماؤُهم: يَمْليخا، ومَثلينيا، ومشلينيا: هؤلاءِ أصحابُ يَمِينِ المَلك، وكانَ عن يسارِه: مَرنوش، وافقهُم حينَ هربوا مِن ملكهمْ دِقيانوس. واسمُ مدينتهِم: أفسوس. واسمُ كلبِهم: قطمر.

فإن قلت: لِـمَ جاءَ بسينِ الاستِقبالِ في الأوّلِ دونَ الآخَرَين؟ قلت: فيهِ وجهان: أن تُدخِلَ الآخَرَيْنِ في حُكْمِ السِّين، كما تقول: قد أكرمَ وأنعم، تريدُ معنى التوقُّعِ في الفِعلَيْنِ جميعًا، وأن تُريدَ بـ «يَفعَل» مَعنى الاستقبالِ الذي هُو صالحٌ له، ﴿رَجْمًا

قولُه: (أَن تُدخِلَ الآخَرَيْنِ فِي حُكم السِّين)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: الواوُ لمَّا كانَ لَمُطلِق الجَمْع، كان ﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ و ﴿ يَقُولُونَ ﴾ في حُكم: ستحصُلُ الأقوالُ مِنهم، ألا تَرى أَنك تقولُ: جاءني الزَّيْدانِ، وجاءني زيدٌ وعَمْرٌو، ولا فَرْقَ في المعنى؟ إلّا أنّ زيدًا وعَمْرًا لا يمكنُ جَمعُهما بلَفْظِ واحد، كما أمكنَ زيدٌ وزيد. فجيءَ بواوِ العطفِ لذلك، فعلى هذا لو قيل: ﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ كانَ تكرارًا لما يَدُلُ على الاستقبال.

قولُه: (وأنْ تُريدَ بـ«يَفْعَلُ» معنى الاستقبالِ) أي: يَفعَلُ: مُشتركٌ بينَ الحاضـرِ

بِٱلْغَيّبِ ﴾ رميًا بالخبرِ الحَفِيِّ وإتيانًا به، كقوله: ﴿وَيَقْذِفُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [سبا: ٥٥]، أي: يأتونَ به، أو وُضِعَ «الرجمُ» مَوضِعَ «الظنّ»، فكأنهُ قيل: ظنّا بالغيب؛ لأنهم أكثروا والاستقبال، والسّينُ قَرينةٌ مُحصِّصةٌ لهُ، تُخصِّصُ الأوّل به، والآخرانِ مُخصَّصُها صَلاحيتُها لهُ بواسطةِ قَرينةِ المقام.

قولُه: (كقولِه: ﴿وَيَقَذِفُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [سبا: ٥٣])، أي: هُو استعارةٌ مِثلُه. قال صاحبُ «الفرائد»: معنى ﴿رَبِّمَا بِٱلْغَيْبِ ﴾ رَمْيٌ بالغائب عن عِلمِه عن الذَّهنِ، وهُو مِن قبيل تشبيهِ المعْقولِ بالمحسوس، شبَّة إخراجَ الكلام عن الذَّهْنِ بإخراجِ السَّهم عن القَوْس، ويدُلُّ عليه قولُه: رجَمَ بالظّنِّ، مكانَ قولِمِم: ظَنَّ، والمرادُ بالظّنِّ هاهُنا المظنونُ، كأتهم قالوا: رَمى عن ذِهنِه بها كان غائبًا عن عِلمِه حاضِرًا في ذِهنِه، تكلَّمَ بها ليسَ بمعلوم.

وقلتُ: بل شبّة إيرادَ الكلام - الذي لم يَخْرُجْ عن طُمأنينةِ قلبٍ، بل عن قلَقِ واضطراب؛ لأنّ معرفة عِلم الغَيْب مختصّةٌ بالله - بقَذْفِ الحجَرِ الذي يقذِفُه القاذفُ، فإنّ الحجَرَ قلّما يُصيبُ الغرَضَ إصابة السَّهم المُستوي، ولهذا قيل: ﴿وَيْمَا ﴾، ولم يُقَلْ: رَمْيًا بالغَيْب، ثُمّ استُعيرَ لجانبِ المُشَبَّةِ لفظُ الرَّجْم، فهُو استعارةٌ مصرِّحةٌ بحقيقتِه؛ لأنّ المشبّة المتروكَ عَقْليٌ، وإنّما يَصحُ تشبيهُ قولِه: ﴿وَيَقَذِفُونَ مِأَلْغَيْبٍ ﴾ إذا اجتمعا في معنى القَذْفِ لا الرَّمْي.

الرّاغبُ: الرِّجامُ: الحِجارةُ، والرَّجمُ: الرَّمْيُ بها، ويُستعارُ الرَّجمُ للرَّميِ بالظّنِ والتوَهُم، نحو: ﴿لَأَرْجُمَنَكَ وَاَهْجُرْنِي مَلِيّا ﴾ وللشَّنْم والطَّرْد، نحو: ﴿لَأَرْجُمَنَكَ وَاَهْجُرْنِي مَلِيّا ﴾ [مريم: ٢3]، أي: لأقُولَنَّ فيك ما تكرَهُ، والشَّيطانُ رجيمٌ، مطرودٌ عنِ الحَيْراتِ، وعن منازِلِ الملا الأعلى، وقالَ في الشَّهُبِ(١): ﴿رُجُومًا لِلشَّيَطِينِ ﴾ [الملك: ٥]، والمُراجمَةُ: المسابّةُ الشَّديدةُ: استعارةٌ، كالمُقاذفة (٢).

قولُه: (أو وُضِعَ «الرَّجْمُ» موضعَ «الظّنّ»)، أي: صُيِّرَ حقيقةً عُرفيّةً بعدَ الاستعارة، فاستُعمِلَ حقيقةً فيه، كالألفاظِ المترادِفةِ.

⁽١) في الأصول الخطية: «الشهاب»، وصوَّ بناه من «مفردات القرآن».

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٣٤٥-٣٤٦.

أَن يقولوا: رَجْمٌ بالظنِّ، مكانَ قولهم: ظنّ، حتّى لم يبقَ عندهُم فَرْقٌ بين العبارَتَين، ألا ترى إلى قولِ زُهير:

وما هوَ عنها بالحديثِ الْمُرَجَّمِ

أي المَظنون. وقُرئ: (ثلاثٌ رابعهم) بإدغام الثاء في تاءِ التأنيث. و ﴿ثَلَاثَةُ ﴾ خبرُ مبتَدَأٍ محذوف، أي: هم ثلاثة. وكذلك ﴿خَمْسَةُ ﴾ و ﴿سَبْعَةُ ﴾ و ﴿زَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ جملةٌ من مُبتَدأٍ وخبرِ واقعةٌ صِفةً لـ ﴿ثَلَاثَةٌ ﴾، وكذلك ﴿سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾، ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾.

فإنْ قلت: فَمَا هذهِ الواوُ الداخلةُ على الجملةِ الثالثة، ولِمَ دَخَلَت عليها دون الأوَّلَين؟ قلت: هي الواوُ التي تدخلُ على الجملةِ الواقعةِ صِفةً للنكرة، كما تدخلُ

قولُه: (وما هُو عنها بالحديثِ المُرجَّم)(١)، صدرُه مِن روايةِ الزجّاج:

وما الحَرْبُ إلّا ما عَلِمتُم وذُقتُمُ (٢)

يقولُ: ليستِ الحرْبُ إلّا ما عَلمتوها(٣)، وما هذا الذي أقولُ بحديثٍ مُرَجَّم محكوم عليه بالظّنِّ.

قولُه: (هِيَ الواوُ التي تَدخُلُ على الجُملةِ الواقعةِ صفةً للنَّكِرة) إلى آخرِه. قالَ صاحبُ «الانتصاف»: هذا هُو الصّوابُ (٤)، لاكمَن يزعُمُ أنهًا واوُ الثهانية، ويضيفُ إليها: ﴿ وَفُتِحَتُ الْوَرَبُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣] في الجنّه؛ إذْ أبوابُها ثهانيةٌ، وعَدُّوا منهُ ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَ ي ﴾ [التوبة: ١١٢] في «التّوبة»، وهُو الثامِنُ من قولِه: ﴿ التَّيَبُونَ ﴾، فهَبْ أنّ في اللّغة واوًا

⁽١) لزهير في «ديوانه» بشرح الشنتمري، ص١٨.

⁽٢) انظر: «معانى القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧٧).

⁽٣) في (ح): «جربتموها»، وفي (ط): «عهدتموها».

⁽٤) في (ح): «الجواب»، وكلاهما صحيح.

على الواقعةِ حالاً عنِ المعرفةِ في نحوِ قولِك: جاءني رجلٌ ومعهُ آخر. ومَرَرْتُ بزيدٍ

تَصْحَبُ النَّهَانِية، فأينَ ذِكْرُ العدَدِ في أبوابِ الجنّة؟ وفي «التَّوبِةِ» ذُكِرتْ لرَبُطِ الأمرِ بالمعروفِ بالنّهي عن المُنكر ﴿ وَيَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكرِ ﴾ [لقهان: ١٧]، ﴿ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعُرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَلَمْ اللّهِ عِن الْمُنكرِ ﴾ [التحريم: ٥]، وهُو غلَطٌ عَنِ المُنكرِ ﴾ [التحريم: ٥]، وهُو غلَطٌ فاحِش، فإنّها واوُ التقسيم (١) التي لو حذَفْتَها لم يَصحَّ الكلام (٢).

وقالَ أبو البقاء: الجملةُ إذا وقَعتْ صفةً للنكرةِ جازَ أن تَدخُلَها الواوُ، وهذا هُو الصّحيحُ في إدخالِ الواوِ في ﴿وَثَامِنُهُمْ ﴾(٣).

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: دخولُ الواوِ بينَ الصَّفةِ والموصوفِ غيرُ مستقيم، لاتَّحَادِ الصَّفةِ والموصوفِ ذاتًا وحُكمًا، وتأكيدًا للُصوقِ يقتضي الاثنَيْن، معَ آنَا نقولُ: لا نُسلِّمُ بأنَ الواوَ تُفيدُ التأكيدَ وشِدَّةَ اللُّصوق؛ غايةُ ما في البابِ أنها تفيدُ الجمْعَ، والجَمْعُ يُنبئُ عن الاتّحادِ بالنظرِ إلى الذّاتِ، وقد ذكرَ صاحبُ الاثنينيّة، واجتماعُ الصَّفةِ والموصوفِ يُنبئُ عن الاتّحادِ بالنظرِ إلى الذّاتِ، وقد ذكرَ صاحبُ «المِفتاح»: أنّ قولَ مَن قال: إنَّ الواوَ في قولِه تعالى: ﴿ وَمَا آهْلَكُنَامِن قَرْيَةٍ إِلَا وَلَمَا كِكَابُ مَعْلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤] داخلةٌ بينَ الصَّفةِ والموصوفِ، سَهوٌ منهُ، وإنها هيَ واوُ الحال، وذو الحال ﴿ وَرَيّةٍ مِنَ القُرى (٥).

وأمّا قولُه: «جاءَني رجُلٌ ومعَهُ آخَرُ»، فقلتُ: فيه وجْهان: أحدُهما: أن يكونَ «جاءني رجُلٌ»: جملةً، و«معَهُ آخَر»: معطوفًا على «رجُلٌ»، أي: جاءَني رجُلٌ ومعَه رجُلٌ آخَرُ(٢).

⁽١) وهي الواو التي تقعُ بين صِفتَينْ هما تقسيمٌ لَينْ اشتملَ على جميع الصفاتِ السابقة فلا يصِعُ إسقاطُها نحوَ قولِه تعالى: ﴿ ثَيِّبَنَتِ وَأَبْكَارًا ﴾ [التحريم: ٥] بعد قوله ﴿ مُسْلِمَنتِ مُّوْمِنَت ﴾ إذ لا تجتمعُ الثيوبةُ والبِكارة، فلا بُدَّ مِن توسُّط الواو بينها. انتهى من «مغنى اللبيب» لابن هشام (٢: ٣٦٤).

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١٣٧).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤٣).

⁽٤) سقط لفظ «يُنبئ» من (ح).

⁽٥) «مفتاح العلوم»، ص١٠٩.

 ⁽٦) في (ح): «ومعه آخَرُ معه».

وفي يدهِ سيف، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ وَمَا أَهَلَكُنَامِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَمَا كِنَابُ مَعْلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤]، وفائدتُها تأكيدُ لُصوقِ الصفةِ بالموصوف، والدلالةُ على أن اتصافه بها أمرٌ ثابتٌ مُستَقِرّ، وهذهِ الواوُ هي التي آذنَتْ بأنّ الذينَ قالوا: سبعةٌ وثامنُهم كلبُهم، قالوهُ عن ثباتِ عِلم وطُمأنينةِ نفسٍ ولم يرجُموا بالظّنِّ كها غيرُهم، والدليلُ عليه: أنَّ الله سبحانه أتبعَ القولَينِ الأوَّلَينِ قولَه: ﴿رَجَمُا بِٱلْفَيْبِ ﴾ وأتبَعَ القولَ الثالثَ قولُه: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَا قَلِيلُ ﴾ وقالَ ابنُ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنه:

فإنْ قيل: فالوَجْهُ أن يُقالَ: جاءَني رجُلانِ، في مثلِ هذا؟

قلتُ: فائدتُه أن يُفهَمَ أنهما جاءا مُصاحبَيْنِ. وأمّا الواوُ في مِثلِ «مرَرْتُ بزيدِ وفي يدِه سَيْفٌ»، فإنّما جازَ دخو لها بيْنَ ذي الحالِ والحال لكوْنِ الحالِ في حُكمِ جُملة، بخلافِ الصّفة بالنسبة إلى الموصوفِ، فإن: «جاء زيدٌ راكبًا» في حُكم «جاءني زيدٌ وهو راكبٌ» بخلافِ: «جاءَني زيدٌ الراكبُ»، فافهَمْهُ (١) راشدًا. سلَّمْنا أنهًا داخلةٌ بين الصَّفةِ والموصوفِ لتأكيدِ اللَّصوق. فأمّا الدِّلالةُ على أنّ اتصافه بها أمرٌ ثابِتٌ مُستقِرٌ، فغيرُ مُسَلَّم، فأينَ الدِّليلُ على ذلك؟ وقولُه: «وهذه الواوُ هِي التي آذَنَتْ بأنّ الذينَ قالوا: ﴿سَبْعَةُ وَثَامِنُهُمْ كَابُهُمْ ﴾ قالوهُ عن ثَباتِ عِلم وطُمَأنينةِ نفْس» في غايةِ البُعد.

قولُه: (والدَّليلُ عليه أنّ الله سبحانَه وتعالى) إلى آخرِه؛ إن كان المرادُ به أنهُ دالٌ على إيذانِ الواوِ على ما ذُكِر، فامْتِناعُ ذلك ظاهرٌ. فإنْ كان المرادُ به أنهُ دالٌ على صِدقِ مَن قال: ﴿سَبْعَةُ وَقَامِنُهُمْ كَلَبُهُمْ ﴾ فحاصِلُه ظَنَّ ضعيفٌ بحسَبِ أنّ ﴿رَبِّمَا لِاَلْغَيْبِ ﴾ لم يؤخّر إلى أنْ قيل (٢): ﴿سَبْعَةُ وَقَامِنُهُمْ صَكَلَبُهُمْ ﴾، وأمّا قولُه: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلّا قَلِيلٌ ﴾ فهُو غيرُ دالٌ على أنهُ أرادَ ما ذُكِرَ، بلِ على ذلك البتّة. وأمّا قولُ ابنِ عبّاس رضي اللهُ عنه، فهُو غيرُ دالٌ على أنهُ أرادَ ما ذُكِرَ، بلِ الظاهرُ أنهُ عَلِمَ ذلك مِن رسولِ الله ﷺ.

⁽١) في (ح): «فافْقَه»، من الفقه، وهو جَيِّد مُتَّجه.

⁽٢) من قوله: «فحاصله ظن ضعيف» إلى هنا سقط من (ط).

حينَ وقَعَتِ الواوُ انقَطَعتِ العِدّة، أي: لم يَبقَ بعدَها عِدّةُ عادٌّ يُلتَفَتُ إليها.

وقولُه: «حينَ وقَعَتِ الواوُ انقَطَعتِ العِدّةُ»، الظاهرُ أنّ مرادَه منهُ أنّ الذي هُو صِدقٌ، هُو الذي وقَعَتِ الواوُ فيه وانقَطعتِ العِدّةُ به.

فظَهرَ مِن هذا أنّ الواوَ في ﴿وَثَامِنُهُمْ كَالْبُهُمْ ﴾: واوُ العَطْفِ، وهِي جُملةٌ معطوفةٌ على الجُملةِ المتقدِّمة.

قلتُ ـ وبالله التوفيق ـ: واعلَمْ أنّا قَبْلَ الشُّروع في الجوابِ لا بُدَّ أن نُبيِّن المقصودَ تحريرًا للبَحْث، فالواوُ هاهُنا ليسَتْ على الحقيقة، ولا يُعتَبرُ في المجازِ النَّقُلُ في الآحادِ كما في الحقيقة، بل المُعتبرُ فيه اعتبارُ نوع العَلاقة، وأن المجازَ في عُرْفِ البلاغةِ أولى بالذَّخِرِ منَ الحقيقة، وأبلغُ منها وأحسَنُ لتزيينِ الكلامِ والمبالغةِ فيه، ألا ترى إلى قولِ المصنَّفِ بُعَيْدَ هذا: «لأنّ ما كانَ فيه مِن آفةِ الجَهْل وسُقْمِ الفَهْم أراهُ أعلى الكلامِ طبقة أدناهُ منزلةً»، فتمَحَّلَ ليرُدَّهُ إلى ما هُو عندَه أصحُّ وأفصَح ـ وعندَه أنّ ما كانَ أبعدَ منَ المجازِ كانَ أدخَلَ في الإعجاز، إلى آخرِه ـ وإلى كلامِ صاحبِ (١) «المثل السائر»: اعلَمْ أنّ أقسامَ النَّعوِ أُخذَتْ عن واضعِها بالتقليد، حتى لو عكسَ القضيةَ فيها لجَاز؛ لأنّ العقلَ لا يأبي أنْ لو جعَلَ الفاعلَ منصوبًا والمفعولَ مرفوعًا، وأمّا قسمُ البيانِ فليسَ كذلك؛ لأنهُ استُنبِطَ بالنظرِ وقضيةِ العَقْلِ مِن غيرِ واضع، ولم يُفتقَرْ فيه إلى التوقيف (٢)، بل أُخِذتْ ألفاظُ ومعانِ، على هيئةِ مخصوصةٍ وحكمَ لها العَقْلُ بمَزيّةِ منَ الجُسْنِ (٣) لا يُشاركُها فيها غيرُها، فإنّ كلَّ عارِفِ بأسرارِ الكلامِ أيَّ لغةٍ كانت، بمَزيّةِ منَ الجُسْنِ (٣) لا يُشاركُها فيها غيرُها، فإنّ كلَّ عارِفِ بأسرارِ الكلامِ أيَّ لغةٍ كانت، يَعلَمُ أنّ إخراجَ المعاني في ألفاظِ جامِعةٍ رائقةٍ حسَنةِ يلدُّها (٤) السَّمع ولا يَنْبو عنها الطَّبع غيرٌ مِن عكسِه، ولو أرادَ واضعُ اللّغةِ خلافَ ذلك لَمَا تقلَّدناه (٥).

قولُه: "صاحب" زيادة من (ف).

⁽٢) في النسخ الخطية: «التوقُّف»، والجادَّةُ ما أثبتناه.

⁽٣) قولُه: «من الحسن» سقط من (ح).

⁽٤) من قوله: «إلى التوفيق بل أخذت ألفاظ ومعان» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٥) انظر: «المثل السائر» لابن الأثير (١: ٥٥).

وقالَ أيضًا: اعلَمْ أنَّ مدارَ عِلم البيانِ على حُكم الذَّوقِ السَّليم الذي هُو أَنفَعُ مِن ذَوْقِ التعليم. مَضي كلامُه (١).

ثُمُّمُ إِنَّ المجازَكِ إِيقَعُ فِي الأسهاءِ والأفعال، قد يَقَعُ فِي الحروف، ألا ترى إلى الاستعارةِ التَّبَعيّة، فإنّ نوعًا منها الكلامُ في الحروف، ونقلَ شارحُ «اللَّبابِ» عن سيبَويْهِ أنّ الواوَ للجَمْعِ قولِهِم: بِعتُ الشاءَ شاةَ ودرهما، بمعنى: الباء، أي: بِدرهم، وتحقيقُه: أنّ الواوَ للجَمْعِ والاشتراك، والباءُ للإلصاق، والجَمعُ والإلصاقُ مِن وادٍ واحد، فسلَكَ بهِ طريقَ الاستعارة. وذَكَرَ المصنفُ في أوَّلِ سورةِ الأعراف: أنَّ واوَ الحالِ هِيَ واوُ العطفِ استُعيرتْ للوصل (٢٠) ولا شَكَّ أنّ واوَ العَطفِ تقتضي المُغايرةَ وتتضمَّنُ معنى الجَمْعيّة، فإذا أُريدَ منها معنى الجَمْعيّةِ دونَ المغايرةِ كان مِن بابِ إطلاقِ اسم الكُلِّ على الجُرْء، ونحوهُ في الاستعالِ الاستفهامُ في قولِه تعالى: ﴿سَوَاءُ عَلَيْهِمْءَ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ أَنذِرُهُمْ لاَيُؤُمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦]، فإنّ الممزةَ هُنا مسلوبُ الدلالةِ عن الاستفهاميّة لمُجرَّدِ الاستواءِ والنَّداءُ في قولِهم: إنْ نفعَلُ المُمزةَ هُنا مسلوبُ الدلالةِ عن الاستفهاميّة لمُجرَّدِ الاستواءِ والنِّداءُ في قولِهم: إنْ نفعَلُ المُمزةَ هُنا مسلوبُ الدلالةِ عن الاستفهاميّة لمُجرَّدِ الاستواءِ والنِّداءُ في قولِهم: إنْ نفعَلُ كذا أيتُها العصابةُ، لمجرَّدِ الاختصاص. وذكرَ المصنفُ في «مَرْيَم» عندَ قولِه تعالى: ﴿لَسُونَ فَي سورةِ ﴿وَالضَّحَى ﴾ فيه (٤٠)، وفي الأمثلةِ كثرةٌ.

إذا عُلِمَ هذا فقولُه: «فائدتُها: توكيدُ لُصوقِ الصِّفةِ بالموصوف»، معناه: أنّ للصّفةِ نوعَ اتصالِ بالموصوف، فإذا أُريدَ توكيدُ اللَّصوقِ وُسِّطَ بينَهما بهذه الواوِ ليُؤذِنَ أنّ هذه الصَّفةَ غيرُ منفَكّةٍ عنِ الموصوف، لازمةٌ لهُ (٥) غيرُ مُفارِقة، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: إنّ اتصافَها أمرٌ ثابِتٌ مُستقِرٌ، وليُعلَمَ أيضًا أنّ الحالَ في الحقيقةِ صفةٌ لا فَرْقٌ إلّا في الاعتبار، ألا تَرى أنّ

⁽١) «المثل السائر» (١: ٢٥).

⁽٢) انظر: (٦: ٣٢٢).

⁽٣) انظر: (١٠: ٢٤-٦٥).

⁽٤) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٧٧-٢٧٨).

⁽٥) سقط لفظ «له» من (ف).

.....

الصِّفةَ الواقعةَ عن النكرةِ إذا تقدَّمتْ عليها وهِيَ بعَيْنِها تصيرُ حالًا، ولو لم يكونا مُتَّحدَيْنِ معنى لم يَصحَّ ذلك؟ ثُمَّ قولُك: «جاءَني رجُلُ ومعَه آخَرُ»، وقولُك: «مرَرْتُ بزَيْدِ ومعَهُ آخَر» لم يَصحَّ ذلك؟ ثُمَّ قولُك: «جاءَني رجُلُ ومعَه آخَر» لم وقولُك: «مرَرْتُ بزَيْدِ ومعَهُ آخَر» لمّا كانا سواءً في الصُّورة - اللهُمَّ إلّا في اعتبارِ المعرِفةِ والنَّكرة - كان حُكمُهما سواءً في الواو. وذَكرَ نحوَه أبو البقاء (۱) في إعرابِ (۲) قولِه: ﴿عَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْعًا وَهُوَ خَيْرٌ لَي الواو. وذَكرَ نحوَه أبو البقاء (۱) في إعرابِ (۲) قولِه: ﴿عَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْعًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦]، هذا مرادُ المصنَّفِ مِن إيرادِ المثالَيْن، لا ما فَهِمَ بعضُهم.

وأمّا قولُ صاحبِ «الفرائد»: لاتّحادِ الصّفةِ والموصوفِ ذاتًا وحُكمًا فمَبْنيٌّ على أنّ الواوَ عاطفةٌ، وهِي تقتضي المُغايَرةَ كما قال صاحبُ «المفتاح»، وقدَّمْنا وَجْهَ مجازِه لمجرَّدِ الرَّبْط. وأمّا قولُه: «جاءَني رجُلٌ ومعَهُ آخَرُ» وهِي جُملتان، فسيجيءُ جوابُه. وأمّا قولُه: فـ«إنّ: جاءَ زيدٌ راكبًا، في حُكم: جاءَني زيدٌ وهُو راكبٌ» فمَنِ المعكوسُ؛ فإنّ الأصلَ في الحالِ الإفرادُ. قالَ ابنُ الحاجِبِ في قولِه: كلَّمتُه فوهُ إلى فيّ: إنّها بمعنى مُشافِهًا(٣). وقال: إنّ الجُملَ تُستعمَلُ استعمالَ المفرَداتِ ولا تُعكس.

وأمّا قولُه: «سلَّمْنا أنّها داخلةٌ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ للتأكيد، وأمّا الدّلالةُ على أنّ اتّصافَه به أمْرٌ ثابتٌ فغيرُ مسلَّم»، فممّا لا يقولُه مَن به أدنى مُسْكة: كيفَ سلَّمَ التأكيدَ ولم يُسلِّمْ فائدَته؟ وأمّا الأسئلةُ الباقيةُ على كلامِ المصنّف فمرادُه أنها أماراتٌ تدُلُّ على ما ثبتَ وتقرر.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٧٣).

⁽٢) سقط لفظ «إعراب» من (ح).

⁽٣) انظر: «شرح الرضّي على الكافية» (١: ٣٣٣).

ويُقوِّي هذا الوَجْهَ أَنَّ الجُملةَ الثالثةَ جاءت بالواو، والمعنى فيها كالمعنى فيها تقدَّم، ويتعذَّرُ أَن تكونَ صفةً معَ الواو، معَ أنّك لا تقولُ: مرَرْتُ برجُلِ وعاقل، فتَعيَّنَ أَن يكونَ خبرًا بعدَ خبر، والأخبارُ إذا تعدَّدتْ جازَ أن يكونَ الثاني بواوِ وبغيرِ واو.

هذا إن سُلِّمَ أنّ المعنى في الجُمْلِ واحدٌ. وأمّا إن قيل: إنَّ قولَه ﴿ وَتَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ فيُفهمُ على ذلك مِن قولِه تعالى، يكونُ استثنافًا لا حكايةً عنهُم، بأنّ ﴿ ثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ فيُفهمُ على ذلك بأنّ القائلينَ بأنّهم سبعةٌ أصابوا في ذلك، ولا يَلزَمُ على هذا أن يكونَ خبرًا بعدَ خبر، ويُقوِّيه قولُه قبْلَ ذلك: ﴿ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾ ، ثُمّ ذكرَ بعدَ قولِه: ﴿ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾ الجُملة الثالثة، فدَلَّ على أنّها مخالِفةٌ لما قبْلَها في الرَّجْمِ بالغَيْب، وإذا خالفَتْها (١) في ذلك وجَبَ أن تكونَ صِدقًا، ولا أنّ هذا الوَجْهَ يَضعُفُ مِن حَيثُ إنّ الله تعالى قال: ﴿ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلاَ قَلِيلٌ ﴾ ، فلو جعَلْنا قولَه: ﴿ وَقَامِنُهُمْ إِلاَ قَلِيلٌ ﴾ ، فلو جعَلْنا قولَه: ﴿ وَقَامِنُهُمْ صَكَلْبُهُمْ ﴾ تصديقًا لَمن قال: سبعةٌ ، لَوَجبَ أنْ يكونَ العالمُ به كثيرًا، فإنّ أخبارَ الله صِدقٌ ، فذلً على أنهُ لم يَصديقًا لَمن قال: سبعةٌ ، لَوَجبَ أَنْ يكونَ العالمُ به كثيرًا، فإنّ أخبارَ الله صِدقٌ ، فذلً على أنهُ لم يَصدُقُ منهُم أحدٌ ، وإذا كان كذلك وجَبَ أن يكونَ الجُملُ كُلُها متساويةً في المعنى، وقد تعَذَّرَ أن تكونَ الأخيرةُ وَصْفًا، فوجَبَ أن يكونَ الجُميعُ كذلك. تمَّ كلامُه (٢).

وقد عُلِمَ مِن مفهومِه أنَّ الواوَ هِي المانعةُ منَ الوَصْفيّة، وداؤهُ داؤهم، فالدواءُ الدواء.

وأمّا قولُه: «وجَبَ أن تكونَ الجُمَلُ كلُّها متساويةً »، فكلامٌ عن مقتضى البلاغة بمَراحِلَ ؛ لأنّ في كلّ اختلاف فوائد، والبليغُ مَن يَنظُرُ إلى تلكَ الفوائدِ لا مَن يرُدُّه إلى التطويلِ والحَشْوِ في الكلام. وأيضًا، لا بدَّ مِن قولِ صادق بينَ الأقوالِ الثلاثةِ ليَنطبِقَ عليه قولُه: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَا قَلِيلُ ﴾ معَ قولِه: ﴿رَبِّمُنَا بِالْغَيْبِ ﴾؛ لأنهُ قدِ اندفَعَ به القَوْلانِ الأوّلانِ، فيكون الصّادقُ هذا، وتعقيبُه به أمارةٌ على صِدقِه، وعلى ما ذهبَ إليهِ السّائلُ مفقودُ ذلك، ومع هذا أينَ طلاوةُ الكلام؟ أم أينَ اللَّطفُ والمرام؟ وهاهُنا نُكتةٌ لا بدَّ مِن إظهارِها؛ وذلك أنّ قصّةَ الكهفِ لاعِةٌ إلى قصّةِ الغار، ومُشابِهةٌ لها مِن حيثُ اشتالهُا على حُكم بديع الشأن (٣).

⁽١) في النسخ الخطية: «خالفها».

⁽٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٤٨-٢٤٩).

⁽٣) في (ف): «البيان»، وهي قراءة محتملة.

رَوَينا عن البُخاريِّ ومُسلم، عن أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه قال: نظرتُ إلى أقدام المُشركينَ ونحنُ في الغارِ وهُم على رؤوسِنا، فقلتُ: يا رسولَ الله، لو أنَّ أحدَهم نظَرَ َ إلى قدَمَيْهِ لأبصَرَنا، فقال: «يا أبا بكر، ما ظَنُّكَ باثنَيْنِ اللهُ ثالتُهُما؟»(١) يعني: لسنا مِثْلَ كلِّ اثنَيِنْ اصطَحَبا، لِما خُصِّصْتَ بشرَفِ صُحبةِ حبيبِ الله، والتجَأْتَ بسببِها إلى حرَم كنَفِ الله، كما قال: ﴿إِذْ يَكُولُ لِصَلَحِيهِ عَ لَا تَحْدَزُنْ إِنَ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠] فالتربيعُ والتسديسُ في قصّةِ الكهفِ ناظرانِ إلى التثليثِ في قصّةِ الغارِ، لكنْ نظرًا كلّا وإلّا فعلى هذا يجبُ أن يُجعَلَ ﴿زَابِعُهُمْ كَأَبُهُمْ ﴾ و﴿سَادِمُهُمْ كَأَبُهُمْ ﴾ تابِعَيْنِ لثلاثةٍ وخمسة، والضَّمائرُ الأربعةُ فيها راجعةٌ إليهِما لا إلى المبتدأِ. ومِن ثَمّ استُغنِيَ عنهُ بالحَذْفْ، وإلّا كان الظاهرُ أن يقال: هُم ثلاثةٌ وكلبٌ، فلمّا أريدَ اختصاصُها بحُكمِ بديع الشَّأْنِ عدَلَ إلى ما هُو عليهِ ليُنبُّهَ بالنَّعْتِ الدَّالُّ على التَّفصِلة والتمييز على أنَّ أولئكَ الفِّتيةَ لَيسوا مِثلَ كلِّ ثلاثةٍ أو خمسةٍ أو سبعةٍ اصْطَحَبوا، ومِن ثُمَّ قرَنَ اللهُ تعالى في كتابِه العزيز أخسَّ الحيَوانِ ببَركةِ صُحبتِهم معَ زُمرةِ المُتبتِّلينَ إلى الله سبحانه وتعالى والمعتكفين في جِوارِ الله، فقال: ﴿كَلْبُهُم بَكْسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ وأضافَهُ إليهم مُكرَّرًا، واختلَفتْ آراء المِلِّتين في التنقير عن قصَّتِهم والتفتيشِ عن أحوالهِم. رَوى السُّلَميُّ، عن أبي بكر الوَرّاقِ أنهُ قال: مُجالسةُ الصّالحينَ ومُجاورتُهم تَؤثَّرُ في الخلُق، وإنْ لم يكونوا أجناسًا، ألا تَرى أنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ كيفَ ذكَرَ أصحابَ الكهفِ فذكَرَ كلبَهم معَهم لُجاورَتِه إيّاهِم؟(٢).

وإذا تقرَّرَ هذا فالواجبُ أن تُراعى هذه النُّكتةُ في الفَقَراتِ الثلاث، ثُم يُنظَرَ إلى الزُّمرةِ الزائدةِ في الأخيرةِ لاختصاصِها بحَرْفِ^(٣) زائد، وهِي ما ذكرَهُ المُصنِّفُ جزاهُ اللهُ أحسنَ الجزاءِ على أنَّ تأويلَ صَدْرِ الكلامِ والعُدولَ من الوَصْفِ إلى الخبرِ لأُجْلِ عجُزِه بسببِ الواو، ليسَ أوْلى منَ العكس، واللهُ أعلم.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٦٦٣)، ومسلم (٢٣٨١).

⁽٢) انظر: «حقائق التفسير» للسُّلميّ (١: ٤٠٦).

⁽٣) سقط لفظ «حرف» من (ف).

وثبتَ أنهم سبعةٌ وثامنُهم كلبُهُم على القَطعِ والبَتات. وقيل: إلا قليلٌ مِن أهلِ الكتاب، والضميرُ في ﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ على هذا لأهلِ الكتاب، والضميرُ في ﴿ سَيقُولُونَ ﴾ على هذا لأهلِ الكتاب، والضميرُ في ﴿ سَيقُولُونَ ﴾ على هذا لأهلِ الكتاب، والضميرُ في ﴿

وأمّا قولُه: «﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾: استثنافٌ»، فقد ذهبَ إليهِ المفسِّرونَ، قالَ الزجّاجُ: دخولُ الواوِ هاهُنا وإخراجُها منَ الأوّل واحدٌ، وقد يجوزُ أن يكونَ دُخولهُا على الدّلالةِ على انقطاعِ القصّة (١١)، وهُو مِن قولِ ابنِ عبّاس: حيَن وقعتِ الواوُ انقطعتِ العِدّة.

وقالَ أبو البقاء: وقيل: دَخَلتِ الواوُ لتَدُلُّ على أنَّ ما بعدَها مستأنَفٌ حَقُّ، وليسَ مِن جِنس القولِ برَجْم الظُّنون(٢).

ولعلَّ مُرادَ ابنِ الحاجِبِ مِن قولِه: لَوجبَ أَن يكونَ العالِمُ بذلك كثيرًا، أنّ القائلَ به المسلمونَ، وهم بالنَّسبة إلى القائلين وهما السيِّدُ والعاقِبُ لل عشرونَ، كما سبَق، وجوابُه مِن وجْهَيْن، أَحَدُهما: أنّ القائلينَ منَ المسلمينَ ليسوا كلَّهم بل بعضُهم، يدُلُّ عليه قولُ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما: أنا مِن ذلك القليل. ذكرَهُ مُحيي السَّنة (٣). والمرادُ بالقائلينَ: السيِّدُ والعاقِبُ، هُما ومَن تابَعَهما، بدليلِ قولِ المصنَّف: «إنّ السيِّدَ والعاقبَ وأصحابَهما». وثانيهما: أنّ قولَه: ﴿ إِلَّا قَلِيلُ ﴾: استئنافٌ مِن أعمَّ العامِّ لكونِه مُعاقِبًا لقولِه: ﴿ قُل رَبِّ آعَمُ بِعِدَ بِمِم ﴾، ولا شَكَّ في قلّةِ المسلمينَ في جَنْبِ الناس. واللهُ أعلَمُ بالصّوابِ.

قولُه: (﴿ فَلَا تُمَارِ فَيِهِمْ ﴾: فلا تُجَادِلْ). الرّاغبُ: المِرْيةُ: الترّدُّدُ في الأمر، وهُو أَخَصُّ مِنَ الشكِّ: ﴿ وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُواْ فِ مِرْيَةِ (مِنْهُ ﴾ [الحجّ: ٥٥]، وقولِه: ﴿ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةِ) مِرْيَةِ) مِرْيَةِ) إلله مِنْ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ فَيَا فِيهِ مِرْيةٌ. قالَ تعالى: ﴿ فَلَا تُمَايِغُهُ لَهُ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهُ مِنْ أَلَا يُمَارِ فِيهِمْ إِلّا مِلَ اللّهِ مَلَ اللّهُ وَاصلُ ذلك [مِن] (عَلَى الناقة: إذا مسَحْتَ ضَرْعَها للحَلْب (٥).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧٧).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤٣).

⁽٣) «معالم التنزيل» (٥: ١٦١).

⁽٤) زيادة من «مفردات القرآن».

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص٧٦٦.

الكِتابِ فيهم كذا وكذا، ولا عِلْمَ بذلكَ إلّا في قليلٍ منهم، وأكثرَهُم على ظَنَّ وتخمين، وفَلَا ثُمَارِ فِيهِم فلا تُجادِلْ أهلَ الكتابِ في شأنِ أصحابِ الكَهْفِ إلا جِدالا ظاهرًا غيرَ مُتعَمَّقِ فيه، وهو أَنْ تَقُصَّ عليهم ما أوحى الله إليكَ فَحَسْب، ولا تزيد، مِن غير تجهيلٍ لهم ولا تعنيف بِهِم في الرَّدِّ عليهم، كما قال: ﴿وَبَحَدِلْهُم بِاللَّقِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥].

﴿ وَلِا تَسْتَفْتِ ﴾ ولا تسألُ أحدًا منهم عن قصَّتِهِم سؤالَ مُتَعَنِّتِ لَه، حتى يقولَ شيئًا فتردَّهُ عليهِ وتُزَيِّفُ ما عندَه؛ لأنّ ذلكَ خلافُ ما وصَّيتُ به مِنَ المداراةِ والمجاملة، ولا سؤالَ مُسْتَر شِد؛ لأنَّ الله قد أرشَدَكَ بأن أوحى إليكَ قصَّتُهُم.

[﴿ وَلَا نَقُولَنَ لِشَاٰى ۚ إِنِّى فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًّا * إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَٱذْكُر رَّبَكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰ أَن يَهْدِيَنِ رَقِي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَارَشَدًا﴾ ٢٣ – ٢٤]

﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَائَيَ ﴾ ولا تقولنَّ لأَجْلِ شيء تعزِمُ عليهِ ﴿ إِنِّ فَاعِلُ ذَلِكَ ﴾ الشَّيءَ ﴿ عَدًا ﴾ أي: فيها يُستَقبلُ مِن الزمان، ولم يُرِدِ الغَدَ خاصّة، ﴿ إِلَّا أَن يَشَآءَ الله ﴾ مُتعلِّقٌ بالنَّهي لا بقولِه: ﴿ إِنِّ فَاعِلُ ﴾ ؛ لأنهُ لو قال: إني فاعلٌ كذا إلا أن يشاءَ الله، كانَ معناه: إلا أن تَعتَرِضَ مشيئةُ الله دونَ فِعلِه،

قولُه: (إلّا أن تَعترِضَ مشيئةُ الله دونَ فعلِه). الانتصاف: وليتَ شِعري! ما معنى قولِ الزخشريِّ: إلّا أن تعترِضَ المشيئةُ دونَ فعله؟ واعتقادُه أنّ مشيئةَ الله لا تَعترِضُ على فعلِ الزخشريِّ: إلّا أن تعترِضُ المشيئةُ دونَ فعله؟ واعتقادُه أنّ مشيئةَ الله لا تَعترِضُ على فعلِ أحدٍ، فلم يشأ ـ عندَهم ـ فعلًا فتُرك، وتَرْكَا ففُعِل، حتّى إنهم يقولونَ: إنّ قولَ القائل: والله لا أفعلُ إلّا أن يشاءَ الله أن أفعلَه، كذِبٌ إذا كانَ مُباحًا؛ لأنّ الله لا يَشاؤهُ بزَعْمِهم، فسُحْقًا لاعتقادِهم (۱).

وقالَ ابنُ الحاجِب: الوَجْهُ فيه أن يكونَ استثناءً مفرَغًا، كقولِك: لا يجيءُ إلّا بإذْنِ زَيْد ولا يَخرُجُ إلّا بمشيئتِه، على أن يكونَ الأعَمُّ المحذوفُ: حالًا، أو مَصدَرًا، وحُذِفتِ

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢١٧).

الباءُ مِن بـ ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾، أي: إلّا بذكْرِ المشيئة، وقد عُلِمَ أنَّ ذِكْرَ المشيئةِ المُستصحَبةِ في الإخبارِ عن الفعلِ المُستقبَل هِي المشيئةُ المذكورةُ بحَرْفِ الشَّرطِ أو معناه، كقولِك: إنْ شاءَ اللهُ وبمشيئةِ الله وما أشبَهَهُما، هذا هُو المعنيُّ مِن قولِ المصنَّف. والثاني: ولا تقولَنَّه إلّا بأنْ يشاءَ الله.

وقالَ ابنُ الحاجب: وأمّا ما ذكرَ أنهُ مُتَّصِلٌ بقولِه: ﴿إِنِي فَاعِلٌ ﴾ ففاسدٌ، إذْ يصيرُ المعنى: إنّي فاعلٌ بكلّ حالٍ إلّا في حالِ مشيئةِ الله، فيصيرُ المعنى النّهْي عن أن يقولَ: إنّي فاعلٌ إنْ شاءَ اللهُ، وهذا لا يقولُهُ أحدٌ. وأمّا ما ذكرَ مِن أنهُ استثناءٌ مُنقطعٌ فبعيدٌ؛ لأنهُ يؤدّي إلى نَهي كلّ واحدِ عن أن يقولَ: إنّي فاعلٌ غدّا، كذا مُطلَقًا، قيَّدَه بشيءٍ أو لم يُقيِّد، وهُو خلافُ الإجماعِ كلّ واحدِ عن أن يقولَ: إنّي فاعلٌ غدّا، كذا مُطلَقًا، وأمّا ما ذكرَهُ بعضُ المتأخّرينَ أنّ «إلّا» ليسَتْ لجوازِ قولِ القائل: لأفْعَلَنَّ كذا إن شاءَ اللهُ، وأمّا ما ذكرَهُ بعضُ المتأخّرينَ أنّ «إلّا» ليسَتْ باستثناء لا متّصلِ ولا مُنقطع، فهُو جَهلٌ وغَباوةٌ، ولا خفاءَ في أنهُ عنى قولَه: وهُو أن يكونَ إنْ شاءَ اللهُ كلمةً تأبيد، كأنهُ قيل: ولا تقولَنَهُ أبدًا (۱).

والجوابُ عنهُ: أنّا نقلنا عن الزجّاجِ (٢) في قولِه تعالى: ﴿ خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلشّمَوْتُ وَالْأَرْضُ إِلّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾ [هود: ١٠٧] نحو هذا المعنى، وسبيلُه سبيلُ الكِنايةِ من المجموع، وَاللّاَرْضُ إِلّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾ [هود: ١٠٧] نحو هذا المعنى، وسبيلُه سبيلُ الكِنايةِ من المجموع، كقولِه تعالى: ﴿ لَا يَدُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ اللّا ٱلمَوْتَةَ ٱلأُولِكِ ﴾ [الدخان: ٢٥]، وقد عُلِمَ وحُقِّقَ أَنْ ذَوْقَ المَوْتَةِ الأولى في الجنّةِ مُحالٌ، فيكونُ كنايةً عن التأبيد، فالمعنى: لا تقولَنَّ فيها يتعلَقُ بالوَحْي: أَنْ أُخِرِكُم به إلّا أن يشاءَ اللهُ تعالى لم يشأ أن تقولَه من عندك، فإذَنْ لا تقولَنَّ أبدًا، وعليه قولُه: ﴿ لأنّ عوْدَهم في مِلّتِهم ممّا لن يشاءَهُ اللهُ ﴾، وعلى هذا جُعِلَ الاستثناءُ منقطعًا، لا تقولَنَّ يا محمّدُ فيها يتعلَقُ بالوَحْي: إنّ أُخرِكُم به، لكنْ قُلْ: أُخرِكُم بإذْنِ الله وبمشيئتِه، كقولِه تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ ٱلْمُوكَعُ * إنْ هُو إِلّا وَحْيُ وَلَا اللّهُ تعالى لنبيّه حينَ قالتِ على التقديريْن رسولُ الله ﷺ، يؤيّدُه قولُه: ﴿ وهذا نَهُ تأديبٍ منَ الله تعالى لنبيّه حينَ قالتِ على التقديريْن رسولُ الله ﷺ، يؤيّدُه قولُه: ﴿ وهذا نَهُ تأديبٍ منَ الله تعالى لنبيّه حينَ قالتِ اليهودُ لقُرَيْسُ إلى آخرِه. والحاصلُ أن خُصوصيّةَ المقام تُحوزُ كثيرًا مِن نحوِ هذا.

⁽۱) «أمالي ابن الحاجب» (۱: ١٩٢-١٩٧).

⁽٢) في «معاني القرآنِ وإعرابه» (٢: ٢٩١-٢٩٢).

﴿ وَٱذْكُر رَبَّكَ ﴾ أي: مشيئة ربِّكَ وقُل: إنْ شاءَ اللهُ إذا فَرَطَ منكَ نسيانٌ لذلك. والمعنى: إذا نسيتَ كلمة الاستِثناء، ثُمَّ تنبَّهتَ عَليها، فتدارَكُها بالذِّكْر. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ الله عنه: ولو بعدَ سَنةٍ ما لم تَحنَث، وعن سعيدِ بنِ جُبَير: ولو بَعدَ يومٍ أو أسبوعٍ أو شَهْرٍ أو سَنة. وعن طاووس: هو على ثُنياه ما دامَ في مجلِسِه. وعن الحسنِ نحوُه، وعن عطاء: يُستثنى على مقدارِ حَلْبِ ناقةٍ غزيرة،

قولُه: (هُو على ثُنْياهُ)، المُغرِب: يقال: ثَنى العودَ: إذا حَناهُ وعطَفَهُ؛ لأنهُ ضَمَّ أحدَ طرَفَيْهِ إلى الآخَر، ثُمَّ قيل: ثَناهُ عن وَجْهه: إذا كَفَّهُ وصَرَفَه؛ لأنهُ مسبَّبٌ عنهُ(١)، ومنهُ: استَثْنَيتُ الشيءَ: زوَيْتُه لنفْسي، ومنهُ: الثُّنيا بوَزْنِ الدُّنيا، وفي الحديثِ: «منِ استَثنى فلهُ ثُنياهُ (٢) أي: ما استَثناهُ (٣).

⁽١) قوله: «لأنهُ مسبّبٌ عنه» سقط من (ف).

⁽٢) هو جزءٌ من حديثِ أخرجه الدارقطنيّ في «السنن» (٤: ٥٥) من حديثِ معاذبن جبل، وذكره الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣: ٤٥٨)، وعزاه لأبي موسى المديني في «ذيل الصحابة» من حديثِ معدي كرب.

⁽٣) اللُغرِب في ترتيب المُعرب، (١: ١٢٤).

وعندَ عامَّةِ الفُقهاءِ أنه لا أثَرَ له في الأحكام ما لم يكنْ موصولًا. ويُحكى: أنه بَلغَ المنصورَ أنَّ أبا حنيفة خالف ابنَ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُ في الاستِثناءِ المُنفَصِل، فاستَحضَرَهُ لينكرَ عليه: فقالَ أبو حنيفة: هذا يَرجِعُ عليك، إنَّكَ تأخذُ البَيْعَةَ بالأيمان، أفترضى أن يخرُجوا عليه عند. مِن عندِكَ فيستَئنُوا فيَخرُجوا عليك؟ فاستَحسَنَ كلامَه ورضيَ عنه.

ويجوزُ أن يكونَ المعنى: واذكُرْ ربَّكَ بالتَّسْبيحِ والاستغفارِ إذا نسيتَ كلمةَ الاستِثناء،

قولُه: (وعندَ عامّةِ الفُقهاءِ: أنهُ لا أثرَ لهُ في الأحكامِ ما لم يكنْ موصولًا). قال القاضي: «لأنهُ لو صَحَّ ذلك لم يُقرَّرْ إقرارٌ ولا طلاقٌ ولا عِتاق، ولم يُعلَمْ صِدقٌ ولا كذِب، وليسَ في الآيةِ أنَّ الاستثناءَ المُتدارَكَ به منَ القولِ السابِق، بل هُو مقدَّرٌ مدلولٌ به عليه» (١) مثلَ أن يقولَ: أفعَلُ إن شاءَ الله، أي: ﴿ وَلَا نَقُولَنَ لِشَانَ عِإِنِي فَاعِلُ ذَلِكَ عَدًا ﴾ إلّا أن تقولَ: أفعَلُ إنْ شاءَ الله، أي: ﴿ وَلَا نَقُولَنَ لِشَانَ عِإِنِي فَاعِلُ ذَلِكَ عَدًا ﴾ إلّا أن تقولَ: أفعَلُ إنْ شاءَ الله.

قولُه: (إنّك تأخُذُ البَيْعةَ بالأيْهان، أفَترضى أن يَخرُجوا مِن عندِك فيَستثنوا؟)، الانتصاف: ظاهرُ الآية الأمرُ بتَدارُكِ المشيئةِ عندَ التَّذكارِ ولو بعدَ طُول (٢)، وأمّا حَلُّها لليمين حينَيْذِ (٣)، فلا دليلَ للآيةِ عليه (٤).

وقلتُ: مسألةُ البَيْعةِ واليمينِ جاءتْ رادَّةً لَمَن قاسَ الاستثناءَ في الأحكامِ على مسألةِ التَّدارُكِ بالتَّذْكارِ في نسيانِ ذِكْرِ الله في الأمور، وصُورةُ المُبايعةِ بأنْ يقولَ: أُبايِعُكَ على السَّمْعِ والطّاعة، ثُمَّ يؤكِّدُها باليَمين، بأنْ يقولَ: والله لا أخرُجُ من هذهِ البَيْعةِ، ثُم يَحُرُجُ ويَستثني إلّا زمانَ كذا، ويومَ كذا، ولأمر كذا (٥)، أو أوانَ يفعَلُ كذا.

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ٤٩٠).

⁽٢) قوله: «ولو بعد طول» سقط من (ط).

⁽٣) في (ط): «وأما حمل اليمين عليها»، وفي (ف): «وأمّا حُمُّ اليمين عليه».

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١٥٥).

⁽٥) قوله: «ولأمر كذا» زيادة من (ط).

تشديدًا في البَعثِ على الاهتهام بها، وقيل: واذكُرْ ربَّكَ إذا تركتَ بعضَ ما أَمَرَكَ به، وقيل: واذكرْهُ إذا اعتراكَ النِّسيانُ ليذكِّرَكَ المنسيّ، وقدْ حُمِلَ على أداءِ الصلاةِ المنْسِيَّةِ عندَ ذكرها.

و ﴿ هَٰذَا ﴾ إشارةٌ إلى نبأ أصحابِ الكهف.

قولُه: (تشديدًا في البَعْثِ على الاهتهام)، يعني: الأمرُ بالاستغفارِ مِن بابِ التغليظِ والتشديد، كأنَّ تَرْكَ الاستثناءِ منَ الذَّنبِ الذي تجبُ فيه التوبةُ والاستغفارُ.

قولُه: (واذكُر ربَّكَ إذا ترَكْتَ بعضَ ما أمرَكَ به)، فالنِّسيانُ قد يُستعمَلُ في التَّرْكِ مجازًا؛ لأنّ التَّرْكِ سببُ النِّسيان.

الرّاغب: النّسيانُ: تَرْكُ الإنسانِ ضَبْطَ ما استُودِعَ؛ إمّا لضَعْفِ قلبِه، وإمّا عن غَفْلةٍ أو عن قَصْدِ حتّى يَنحذِفَ عن القلبِ ذِكْرُه. وقولُه تعالى: ﴿ سَنُقُرِئُكَ فَلا تَسَى ﴾ [الأعلى: ٢] إخبارٌ وضيانٌ من الله تعالى أنه يجعلُهُ بحيثُ إنه لا ينسَى ما يسمَعُه عن الحقّ (١)، وكلُّ نسيانٍ من الإنسانِ ذمّهُ اللهُ تعالى به، فهُو ما كانَ أصلُه عن تعمُّد، وما عُذِرَ فيه نحوُ ما رُوِيَ في الحديث: ﴿ رُفِعَ عن أُمّتي الخطأُ والنّسيانُ (٢)، فهُو ما لم يكنْ سببُه منه، وإذا نُسِبَ ذلكَ إلى الله تعالى فهُو تركُه إيّاهُم استهانة بهم، ومجازاة لِا تركوهُ. قالَ اللهُ تعالى: ﴿ نَسُوا اللهَ فَنَسِيَهُم ﴾ [التوبة: ٢٧]، وقولُه: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَذِينَ نَسُوا اللهَ فَأَنسَنهُم ﴾ [الحشر: ١٩] فتنبية أنّ الإنسانَ بمعرفتِه بنفْسِه يعرفُ الله، فنسيانُه لله هُو مِن نسيانِه نفْسَه. وقالَ عكرِمةُ: معنى ﴿ نَسيانُه لله هُو مِن نسيانِه نفْسَه. وقالَ عكرِمةُ: معنى ﴿ نَسيانُه لله هُو مِن نسيانِه نفْسَه. وقالَ عكرِمةُ: معنى ﴿ نَسيانُه لله هُو مِن نسيانِه نفْسَه. وقالَ عكرِمةُ: معنى ﴿ نَسيانُه اللهُ إذا أرَدْتَ وقصَدْتَ ارتكابَ ذنبِ يكنْ ذلك دافعًا لك (٣).

قولُه: (﴿ هَٰذَا ﴾ إشارةٌ إلى نبَأ أصحابِ الكهف)، أي: لفظُ ﴿ هَٰذَا ﴾ في قولِه تعالى: ﴿ لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا ﴾ .

⁽١) في (ح) و(ط): «من».

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) «مفردات القرآن وإعرابه»، ص٨٠٣.

ومعناه: لعلَّ الله يُؤتيني منَ البيِّناتِ والحُجَج على أني نبيٌّ صادقٌ ما هو أعظمُ في الدلالةِ وأقربُ رُشْدًا مِن نبا أصحابِ الكهف، وقد فَعلَ ذلك، حيثُ آتاهُ مِن قَصَصِ الأنبياءِ والإخبارِ بالغُيوبِ ما هُو أعظمُ مِن ذلكَ وأدَل، والظاهرُ أنْ يكونَ المعنى: إذا نسيتَ شيئًا فاذكرْ رَبَّك. وذكرُ ربكَ عندَ نسيانِهِ أنْ تقول: عسى ربي أنْ يهديني لشّيءٍ آخرَ بدَلَ هذا المَنْسيِّ أقربَ منه، ﴿رَشَدُا﴾ وأدنى خيرًا ومنفعة. ولعلَّ النسيان كانَ

قولُه: (ومعناهُ: لعل الله يُؤتيني منَ البيّناتِ... ما هُو أعظَمُ في الدّلالةِ وأقرَبُ رُشُدًا مِن نبأِ أصحابِ الكهف)، الانتصاف: يؤيّدُه قولُه: ﴿ أَمْر حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَبَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُواْ مِنْ ءَايَتِنَا عَبَبًا ﴾، افتتَحَ القصّة بتقليلِ شأنها، ثُمّ ختَمَها بأمرِه صلواتُ الله عليه بها هُو أرشَدُ منها.

الإنصاف: هذا يُوهِمُ أنَّ أيَّ قصّةٍ ذُكِرتْ في الكتابِ العزيز ليُتَّعظَ بها ينبغي أن يُحقَّر شأتُها ويُسأَلُ إنزالُ ما هُو خيرٌ منها وأرشَدُ. جَوابُه: أنّ المشركينَ سَألوا رسولَ الله ﷺ عن خبرِهم، وقالوا: هُم فِتيةٌ ذَهَبتْ بهم في الأرض^(۱) مذاهبُ، فقَلَّلَ اللهُ ما أكثروهُ وحَقَّر ما استَعظَموهُ، ولم يَقُصَّ اللهُ نبأها إلّا لإعلام المشركينَ أنّ رسولَ الله ﷺ يتَلقّى الوَحْيَ منَ السّماءِ، وأنهُ لا يَخلو عن فائدةٍ ومَوعظةٍ وعِبرة (٢).

قولُه: (يَهديني لشيءٍ آخر، بدَلَ هذا المَنْسيِّ أقرَبَ) يقال: هداه لكذا، أو إلى كذا، لا بُدَّ مِن تقديرِ شيءٍ يَصتُّ الكلامُ معَه، فالتقديرُ: يَهْديني لشيءٍ آخَرَ يكونُ ذلك الشيءُ بدَلَ هذا المنسيِّ أقرَبَ منهُ رشَدًا، قالَ الزجّاجُ: عسى أن يُعطيني منَ الدِّلالاتِ ما يكونُ أقربَ في الرَّشَد، وأذَلَ مِن قصّةِ أصحاب الكهف(٣).

وقالَ في «المُطْلِع»: يَهدي إلى ما هُو أقرَبُ، و «أقرَبُ» في تركيبِ المصنَّفِ يجوزُ أن يكونَ بدَلِ، وأن يكونَ بدَلِ، وأن يكونَ صفةً إن جُعِلَ «أقرب» من «معرفة»، أو حالًا إن جُعِلَ نكرةً.

⁽١) في (ح): «ذهبت بهم الأرض»، وفي (ف): «ذهبوا في الأرض».

⁽٢) سقط لفظ: «وعِبرة» من (ح).

⁽٣) «معانى القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧٨).

خَيرَة، كقولِه: ﴿ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِحَيْرٍ مِّنْهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦].

[﴿ وَلِيَثُواْ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَثَ مِانَةِ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ شِعًا ﴿ قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لِيثُوا ۚ لَهُ، غَيْبُ ٱلسَّمَوَنِ وَٱلْأَرْضِ أَبْصِرَ بِهِ، وَأَسْمِعُ مَا لَهُم مِّن دُونِهِ، مِن وَلِي وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِ اَحَدًا ﴾ ٢٥ – ٢٦]

﴿ وَلَبِثُواْ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَثَ مِانَةِ ﴾ يُريدُ لُبُنَهُم فيهِ أحياءً مَضْروبًا على آذانِهِم هذهِ اللَّذة، وهو بيانٌ لِمَا أُجمِلَ في قولِه: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَلَى ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾، ومعنى قولِه: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ أَعَلَمُ بِمَالَيِثُواْ ﴾ أنه أعلَمُ مِنَ الذينَ اختلفوا فيهم

قُولُهُ: (خِيَرَةً) أي: مختارًا(١).

قولُه: (بيانٌ لِما أُجِلَ في قولِه: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى ءَاذَانِهِمْ ﴾)، فإنْ قُلْتَ: ما فائدةُ إيرادِ البيانِ في آخِرِ القصّةِ والمُبيَّنُ في أوّلِها؟ قلتُ، واللهُ أعلم: جيءَ أوّلا باختلافِ الأحزابِ في كميّةِ أُبثِهم في الكهف. وثانيًا: باختلافِهم في كميّةِ أشخاصِهم، فبيَّنَ الثاني بقولِه: ﴿ سَبْعَةُ وَثَامِنُهُمْ كَانَهُمْ صَالْبُهُمْ قُل رَبِي أَعَلُمُ بِعِدَتِهِم ﴾ وبيَّنَ الأوّلَ بقولِه: ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَثَ مِانَةِ سِنِينَ وَأَزْدَادُواْ يَسْعَا * قُلِ ٱللهُ أَعَلَمُ بِمَالِيمُواْ ﴾ وسجَّلَ لكِلتي الجُملتينِ بإثباتِ العِلم لله يعلى، وهذه الدّقيقةُ تنهى (٢) لُطفَ ما ذهَبَ إليه المصنّفُ في ﴿ سَبْعَةُ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾.

وأمّا توسيطُ قولِه: ﴿ وَلَا نَقُولَنَ لِشَائَ عِلْ فَاعِلُ ذَلِكَ عَدًا ﴾ الآية، بيْنَ البَيانِ والمُبيّن، فإنهُ من جُملةِ التأديبِ الذي الذي هذَّبَهُ مما هُو خلُقٌ لهُ، وهُو هذا القرآنُ المجيدُ؛ جاءَ مُستطرَدًا عطفًا على قولِه: ﴿ فَلَا تُمَارِ ﴾، ﴿ وَلَا تَسْتَقْتِ ﴾ مُتضمّنًا معنى ما لأجْلِهِ أبطاً عليه الجوابَ عن هذهِ القصّة، قالَ الزّجّاجُ: ﴿ قُلِ اللّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِشُوا ﴾: إخبارٌ عن الله تعالى بطُولِ لُبْيهم.

⁽١) كذا قال المؤلف رحمه الله تعالى، والظاهر أن الذي أورده الزمخشري «خَيرُة» من الخيرية، لا ﴿خِيْرة، من الاختيار، كما يدلُّ عليه استشهاده بآية ﴿نَأْتِ عِنَيْرِ مِنْهَآ ﴾.

⁽٢) في (ح) و(ط): تُنْبِئُ.

بمدّةِ لُبْثِهِم، والحقُّ ما أخبرَكَ الله به. وعن قتادة: أنه حكايةٌ لكلامِ أهلِ الكتاب. و ﴿ قُلِ ٱللّهُ أَعَلَمُ ﴾ ردُّ عليهم. وقالَ في حرفِ عبدِ الله: (وقالوا لبثوا). و ﴿ سِنِينِ ﴾: عطفُ بيانِ لـ ﴿ ثَلَاثَ مِأْنَةٍ ﴾.....

وأعلمَ أنهُ أعلَمُ بذلك، وكانَ هذا أبلَغَ مِن أن يُقال: الصَّحيحُ أنّهم قد لَبِثوا هذا العدَدَ كلَّه(١).

قولُه: (و ﴿ سِنِينَ ﴾ عطفُ بيانٍ لـ ﴿ ثَلَاثَ مِأْنَةٍ ﴾)، قالَ الزَجّاءُ: ﴿ سِنِينَ ﴾ جائزٌ أن يكونَ نَصْبًا وأن يكونَ جَرَّا، فالنَّصبُ على معنى: ولَبِثوا في كهفِهم سِنينَ ثلاثَ مئةٍ، عطَفَ «سِنينَ» على «ثلاثٍ» عطفَ البيانِ والتوكيد، والجَرُّ على أن يكونَ نَعْتًا للمئة، وهُو بالغُ في المعنى إلى ثلاثٍ، كما قال:

فيها اثنتانِ وأربعونَ حَلوبة شودًا كخَافيةِ الغُرابِ الأسحَم(٢)

جعلَ «سُودًا» نَعْتَاكِ «حَلوبةً»، وهُو في المعنى نَعْتُ لِحُملةِ العدَد، هكذا في «تفسيره» (٣)، ونَقَلَ المصنّفُ عنهُ في «المفصّل» (٤) أنهُ قال: لو انتصبَ ﴿ سِنين ﴾ على التمييزِ لوَجبَ أن يكونوا قد لبِثوا تسعَ مئة سنة. قالَ ابنُ الحاجب: وَجْهُه أنهُ قد فُهِمَ مِن لُعْتِهم أنّ تمييزَ المئةِ واحدٌ من مئة، فإذا قلتَ: مئةُ رجُلِ فمُميَّزُها رجُل، وهُو واحدٌ من المئة، فعلى هذا لو قلتَ: مئةُ سنين، فيكونُ السّنينَ واحدة من المئة، وهِي ثلاث مئة، وأقلُّ السّنينَ ثلاثة، فيجبُ أن يكونَ تسعَ مئة، وهذا الذي ذكرَهُ يرُدُّ: على قراءةِ حزةَ والكِسائيِّ، إذْ ليسَ لقراءتِهما وَجْهٌ سوى التمييز (٥).

وهذا غيرُ لازم، لأنّ الذي ذكرَه مخصوصٌ بأن يكونَ المُميَّرُ مُفردًا، وأمّا إذا كانَ جَمْعًا فيكونُ القَصْدُ فيهِ كالقَصْدِ في وقوعِ التمييزِ جَمْعًا في نحوِ ثلاثةِ أثوابٍ، على أنّ الأصلَ في

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧٩).

⁽٢) لعنترة في «ديواندِ»، ص١٩٣.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣: ٢٧٩).

⁽٤) ص٢٥٦.

⁽٥) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب (١: ٦١٢).

وقُرئ: (ثلاثَ مئةِ سنينَ) بالإضافة، على وَضْعِ الجمعِ موضعَ الواحِدِ في التمييز، كقوله: ﴿ إِللَّهُ مَنْةِ سنة). ﴿ يَسْعًا ﴾ كقوله: ﴿ إِللَّهُ مَنْةِ سنة). ﴿ يَسْعًا ﴾ تسعَ سِنين؛ لأنَّ ما قبلهُ يدلُّ عليه. وقرأ الحسن: (تَسْعًا) بالفتح، ثمَّ ذكرَ احتِصاصَه بما

التمييزِ الجَمْع، وإنَّما عدَلَ إلى المُفرَدِ لغَرَض، فإذا استُعمِلَ الجَمْعُ استُعمِلَ على الأصلِ لا على الوَجْهِ الذي ألزَمَه، فإنّ ذلكَ على المُفرَد.

وقلتُ: الذي ذَهَبَ إليه المصنَّفُ عَكْسُ ذلك؛ لأنهُ جَعَلَ المفرَدَ أَصلًا والجَمْعَ مفرَّعًا عليه لقولِه: «على وَضْعِ الجَمْعِ موضعَ الواحِدِ في التمييز»، وقالَ ابنُ الحاجِب: ﴿ ثَلَاثَ مِانَة سِنِيبَ ﴾، فيمَن قرَأَ بالتنوينِ، محمولٌ على البدَل، وإلّا لزِمَ الشُّذوذُ مِن وَجهَيْنِ: أَحَدُهما: جُمْعُ مُميَّزِ مئة. والآخَرُ: نَصْبُه، فإذا جُعِلَ بدَلًا خرَجَ عنِ الشَّذوذَيْنِ واستقامَ الإعرابُ(١)، كأنهُ قال: ولبثوا سِنيَن.

قولُه: (وقُرِئَ: «ثلاثَ مئةِ سِنينَ» بالإضافةِ)، حمزةُ والكسائيُّ: بغيرِ تنوين، والباقونَ: بتَنوين (٢٠).

قولُه: (لأنّ ما قبْلَهُ يدُلُّ عليه). قالَ الزجّاجُ: أمّا قولُه: ﴿وَأَزْدَادُواْ تِسْعًا ﴾ فلا يكونُ تسعَ ليالٍ وتسعَ ساعاتٍ؛ لأنّ العدَدَ يُعرَفُ بتفسيرِه، فإذا تقدَّمَ تفسيرُه استغنى بها تقدَّمَ عن إعادةِ ذِكْره (٣).

وقالَ الإمامُ: فإنْ قالوا: لم لم يقُلْ: ثلاث مئة وتسعَ سنين؟ وما الفائدةُ في العدول؟ قلنا: قال بعضُهم: كانت المُدّةُ ثلاثَ مئةِ سنةٍ منَ السَّنينَ الشمسيّة وثلاث مئة وتسعَ سِنينَ منَ القَمريّة، وهذا مُشكِلٌ؛ لأنهُ لا يَصحُّ بالحساب، ويُمكنُ أن يُقالَ: لعلّهم لمّا استكمَلوا ثلاث مئةِ سنةٍ قَرُبَ أمرُهم منَ الانتباه، ثُم اتّفَقَ ما أوجَبَ بقاءَهم في النّومِ بعدَ ذلك تسعَ سنين (١٤).

⁽١) المصدر السابق، (١: ٦١١).

⁽٢) انظر: «حجّة القراءات»، ص ٤١٤.

⁽٣) دمعاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧٩).

⁽٤) (مفاتيح الغيب) (٢١: ١١٢).

غابَ في السهاواتِ والأرضِ وخَفِيَ فيها مِن أحوالِ أهلِها ومِن غيرِها، وأنه هو وحدَ. العالمُ به، وجاء بها دلَّ على التعجُّب من إدراكِهِ المسموعاتِ والمُبصَرات، للدَّلالةِ على

وقالَ القاضي: وقيل: إنهُ حكايةُ كلام أهلِ الكتاب، فإنّهم اختَلَفُوا في مُدّةِ لُبثِهم كما اختَلَفُوا في مُدّةِ لُبثِهم كما اختلَفُوا في عِدَّتِهم، فقالَ بعضُهم: ثلاث مئة سنة، وبعضُهم: ثلاث مئة وتسعَ سنين^(١).

وقلتُ: ويُمكنُ أن يُقالَ: إنهُ مِن كلام الله تعالى، فإنّ أهلَ الكتابِ كها اختَلَفوا في عِدَّتِهمُ اختَلَفوا في عِدَّتِهمُ اختَلَفوا في مُدّةِ لُبثِهم، فكها جيءَ في ذلك المقام بها يَرفَعُ الاختلاف، جيءَ هاهُنا كذلك، فإنّ قولَه: ﴿وَالزَّدَادُواْتِنْعا ﴾ بيانٌ لنصوصيّةِ اللَّبثِ وتقريرٌ له، ودَفْعٌ للاحتهال، ونظيرُه الاستثناءُ في قولِه تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلّا خَسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: ١٤]، وسيجيءُ بيانُه. فقولُه: ﴿ قُلِ آللهُ أَعلَمُ بِعِدَّتِهِم ﴾ هناك. وهذا التأويلُ يُرجِّحُ قولَ مَنْ قال: إنّ هذا مِن كلامِ الله تعالى. واللهُ أعلَم.

قولُه: (وجاءَ بها ذَلَّ عليه التعَجُّبُ مِن إدراكِه المسموعاتِ والمُبصَرات). قالَ القاضي: والهاءُ تعودُ إلى الله، ومحلُّه الرَّفعُ على الفاعليّةِ، والباءُ مَزيدةٌ عندَ سيبَويْه، وكانَ أصلُه أبصَرَ، أي: صار ذا بصَر، ثُمَّ نُقِلَ إلى صيغةِ الأمرِ بمعنى الإنشاء، فبَرزَ الضَّميرُ لعدَم لِياقِ الصَّيغة، وهُو أنَّ ضَميرَ الغائبِ لا يمكنُ استثناؤُه في أمرِ المخاطَبِ أو لزيادةِ الباء، كما في قولِه: ﴿وَكَفَىٰ بِهِيهِ ﴾ [النساء: ٥٠]، والنَّصبُ على المفعوليّةِ عندَ الأخفَش، والفاعلُ: ضميرُ المأمور، وهُو كلُّ أحدٍ، والباءُ مَزيدةٌ إن كانتِ الهمزةُ للتَّعدية (٢).

وقالَ صاحبُ «الكَشْف»: وكانَ القياسُ إضهارَ «به» في الثاني؛ لأنّ الجارَّ والمجرورَ في موضع الفاعل، لكنِ استَغْنى بذِخْرِه في الأوّلِ لأنهُ لا يجوزُ العطفُ على عامِلَيْنِ كما فعَلَ في قولِ الشاعر:

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٩١).

⁽٢) المصدر السابق (٣: ٤٩٢).

أن أمره في الإدراكِ خارجٌ عن حَدِّ ما عليه إدراكُ السامِعينَ والمُبصِرين، لأنه يُدرِكُ الطفَ الأشياءِ وأصغرَها كما يُدرِكُ أكبرَها حجمًا وأكثفَها جِرْمًا، ويُدرِكُ البواطِنَ كما يُدرِكُ الطفَ الأشياءِ وأصغرَها كما يُدرِكُ الضميرُ لأهلِ السماواتِ والأرض، ﴿مِن وَلِيّ ﴾ من مُتَولً لأمورِهِم ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ * في قضائِه ﴿أَحَدًا ﴾ منهم، وقرأ الحسن: (ولا تُشرِكُ)، بالتّاءِ والجَزمِ على النّهي.

[﴿ وَٱتْلُ مَا أُوحِى إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِكُ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَنْتِهِ، وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِ، مُلْتَحَدًا ﴾ ٢٧]

كانوا يقولون له: ﴿ أَثْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَنْذَا أَوْبَدِلْهُ ﴾ [يونس: ١٥]، فقيل له: ﴿ وَٱتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ ﴾ من القرآن، ولا تَسْمَع لِمَا يَهذُونَ بهِ من طَلَبِ التبديل، فلا مُبدِّلَ لِكلماتِ ربِّك، أي: لا يَقدِرَ أحدٌ على تبديلِها وتغييرِها، وإنَّما يقدِرُ على ذلكَ هو وحدَه، ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا ءَايَةً مَكَانَ ءَايَةٍ ﴾ [النحل: ١٠١]. ﴿ وَلَن يَجِدَمِن دُونِهِ عَلَى الله إن هَمَمتَ بذلك.

أَكُلَ الْمُسرِي تَحْسبِينَ الْمَرَأُ وَنَارٍ تُوَقَّدُ بِاللِّهِ لِ نَارا(١)

أي: وكلُّ نارٍ، واستَغنى (٢) بذِكْرِهِ أَوَّلًا عن ذِكْرِه ثانيًا.

الرّاغبُ: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾ يقولُ فيه تعالى ذلكَ مَن وقَفَ على عجائبِ حِكمتِه، ولا يقالُ فيه: ما أبصَرَهُ وما أسمَعَهُ؛ لأنّ الله تعالى لا يوصَفُ إلّا بها ورَدَ به السَّمع (٣). وقدَّرَ أبو البقاء: أوقعْ أيُّها المخاطَبُ إبصارًا بأمرِ الكهفِ، فهُو أمرٌ حقيقةً (٤) والفاعلُ مضمَرٌ.

قُولُه: (وإنَّهَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلْكَ هُو وَحَدَهُ)، أَو: ﴿إِذَا بَدَّلْنَاۤ ءَايَـةً مَّكَانَ ءَايَـةٍ ﴾

⁽١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٥٥٤-٥٥٥)، والبيت لأبي دؤاد الإيادي في «ديوانه»، ص٣٥٣.

⁽٢) في (ط): «استغناء»، والمعنى واحد.

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٢٦٦.

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤٤).

[﴿ وَاَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَـدَوْةِ وَٱلْعَشِيّ يُرِيدُونَ وَجْهَةٌ. وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنِيَّا وَلَا نُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ، عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَيْهُ وَكَانَ أَمْرُهُ. فُرُطًا ﴾ ٢٨]

وقالَ قومٌ من رُؤَساءِ الكَفَرةِ لرسولِ الله ﷺ: نحِّ هؤلاءِ الموالي الذينَ كأنَّ ريَّحَهُم ريحُ الضَّأْن، وهم: صُهَيْبٌ وعبّارٌ وخبّابٌ وغيرُهم مِن فُقَراءِ المُسلمِين، حتى نجالسَك كما قالَ قومُ نُوْح: ﴿أَنُوْمِنُ لَكَ وَأَتَبَعَكَ ٱلْأَزْذَلُونَ ﴾ [الشعراء: ١١١]، فنزَلَت: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ ﴾ واحبِسْها معَهُم وثَبَتْها. قالَ أبو ذُؤَيْب:

فصَ بَرْتُ عارِفةً لذلك حُرّةً تَرْسُو إذا نَفْسُ الجَبانِ تَطَلّعُ

[النّحل: ١٠١]، أرادَ أنّ في هذه الآية الدّلالة الظاهرة على أنّ الكتابَ لا يُسَخُ بالسُّنة (١)؛ لأنهُ تعالى أمرَ نبيّه صلواتُ الله عليه بأنْ يَتْلُو ما أو حَى إليهِ من كتابِ الله حينَ قالوا: ﴿ أَنْتِ بِقُرْمَانِ غَيْرِهَ لَذَا أَوْ بَدِّلْهُ ﴾ [يونس: ١٥] وأعلَمَهُ أنْ لا تبديلَ لكلماتِ الله البتّة، لا يُبدّهُ أهُ ولا غيرُه، حيثُ نفى جِنسَ التبديلِ وخَصَّ هذا العامَّ بقولِه: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا عَلَيْهُ مَكَانَ عَايَةٍ ﴾ [النحل: ١٠١]، فبقي العامُّ فيها عداهُ على أصلِه، ولهذا أكّد دلالة الحَصْرِ في قولِه: إنّها يقدِرُ على ذلك هُو بقولِه وحده، ثُمّ أتى بتذييلِ مؤكّد لذلك المعنى، وهُو قولُه: ﴿ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِ عُلْمَاكُ ﴾ بـ(لن) المؤكّدة، قالَ المصنّفُ: تقولُ لصاحبِكَ: لأَقيمُ غدًا، كما تفعلُ في «أنا مُقيمٌ»، و«إنّي مُقيمٌ»، ثُرُّلَ صلواتُ الله عليهِ منزِلَة مَن هَمَّ أنّ له مَلْجًا يعدِلُ إليه مِن أمرِه و تَهْيِه، فقيلَ له: ﴿ وَلَن تَجِدَ مَعْدِلُ إليه مِن أمرِه و تَهْيِه، فقيلَ له: ﴿ وَلَن تَجِدَ مَعْدِلًا عن أمرِهِ وتَهْيه ولا مَلْجًا إلّا إليه (٢). وأن همَمْتَ بذلك. قالَ الزجّاجُ: ولن تَجِدَ مَعْدِلًا عن أمرِهِ وتَهْيه ولا مَلْجًا إلّا إليه (٢).

قولُه: (فصَبَرتُ عارِفةً) البيت (٣)، أي: حبَسْتُ نَفْسًا عارِفةً بأحوالِ الحَرْب.

⁽١) وهي مسألةٌ فيها خلاف بين علماءِ الأصول. انظر: «أصول البزدويّ» (١: ٢٢٢)، و«البحر المحيط في أصول الفقه» للبدر الزركشتي (٣: ١٨٦).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٨٠).

⁽٣) لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدتِه الشهيرة في رثاء أبنائه. وقيل: هو لعنترة، كها في «الصّحاح» (٤: ٢٠٢).

﴿ بِٱلْفَدَوْةِ وَالْعَشِيّ ﴾ دائبِينَ على الدُّعاءِ في كلِّ وقت، وقيل: المرادُ صلاةُ الفَجْرِ والعَصْر. وقُرئ: (بالغُدُوةِ)، و ﴿ بِٱلْفَدَوْةِ ﴾ أجوَد؛ لأنّ «غُدُوةَ» عَلَمٌ في أكثرِ الاستعمال، وإدخالُ اللام على تأويلِ التنكير كما قال:

.... والزَّيْدُ زَيْدُ المَعارِكِ

الجَوهريّ: العارِفُ: الصَّبورُ. تَرْسو: ترسَخُ وتَثبُتُ، تَطلّعُ: ينقطعُ عن مكانِه. وقيل: يَنظُرُ ساعة ويختفي ساعة، كما هُو عادةُ الجَبان، يصِفُ صَبْرَهُ وتجلُّدَه عندَ الشَّدائد، وأنَّ نفْسَهُ ثابتةٌ صابرةٌ على المكارِه في حالِ تكونُ نفْسُ الجبانِ فيها مضْطرِبةً.

قولُه: (وقُرئ: بالغُدُوةِ): ابنُ عامر، والباقون: ﴿ إِلْفَدَوْقِ ﴾ (١). قالَ أبو البقاء: «بالغَداةِ: أصلُها غَدُوة، فقُلبتْ ألفًا (٢) لتحَرُّكِها وانفتاح ما قبلَها، وهِي نكِرةٌ، وتُقرَأُ بالغُدوة، بضمِّ الغَيْنِ وسكونِ الدَّال، وواوٍ بعدَها، وقد عرَّفها بالألفِ واللام، وأكثر ما تُستعمَلُ معرِفةً عَلَمًا » (٣) بغير اللام.

قولُه: (والزَّيدُ زيدُ المعارِك)، أوَّلُه (٤):

حاجب: هو ابنُ لَقيطِ بن زُرارة، أرادَ بقولِه: «زيدُ المعارِك»: شجاعته، ذكرَه شاهدًا على صحّةِ الإضافةِ وإدخالِ اللام على تأويلِ التنكير، وفيه ضَعْفٌ؛ لأنّ العلَمَ إنّها وُضعَ لشيء بعَيْنِه غير متناولِ ما أشبَهَهُ، فإذا نُكِّرَ فقدِ استُعمِلَ على خلافِ ما وُضِعَ لهُ، ووَجْهُه أنهُ لم وُضِعَ لاَ خَرَ صاربِ نِسبتُه إلى الجميعِ نسبة واحدة، فأشبَهَ أن يكونَ مِثلَ قولِك: رجُل.

⁽١) انظر: «حجّة القراءات»، ص٤١٥.

⁽۲) في (ح) و(ف): «الياء»، والصوابُ ما أثبتناه.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩٨).

⁽٤) للأخطل في «ديوانه»، ص٣٧٩.

ونحوُه قليلٌ في كلامِهم، يُقال: عَداهُ: إذا جاوَزَه، ومنهُ قولهُم: عدا طَوْرَه، وجاءَني القومُ عدا زيدًا. وإنها عُدِّيَ بـ «عَن» لتَضمينِ «عدا» معنى: نَبا وعَلا، في قولك: نَبتْ عنهُ عينتُهُ وعَلَتْ عنهُ عينهُ: إذا اقتحَمَتهُ ولم تَعْلَقْ به. فإنْ قلت: أيُّ غَرَضٍ في هذا التضمين؟ وهلا قيل: ولا تعْدُهُم عيناك، أو: لا تَعْلُ عيناكَ عنهم؟ قلت: الغَرَضُ فيهِ إعطاءُ مجموع مَعنيين، وذلكَ أقوى مِن إعطاءِ مَعنى فَذّ، ألا ترى كيف رجَعَ المعنى إلى قولك: ولا تَقتَحِمهُم عيناكَ مجاوِزَتَين إلى غيرِهم؟ ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُوا اللهُ قَولَهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَدِينَ فَلَهُ اللهُ وَقُرئ: (ولا تُعْدِ عَينك) و (لا تُعَدِّعينيك) و (لا تُعَدِّعينيك)، مِن: أعداهُ وعَدّاه، نقلًا بالهمزةِ وتثقيلِ الحشو، ومنهُ قولُه: عَينيك) و (لا تُعَدِّعينيك)، مِن: أعداهُ وعَدّاه، نقلًا بالهمزةِ وتثقيلِ الحشو، ومنهُ قولُه:

قولُه: (عَدا طوْرَه)، أي: جاوَزَ حدَّه.

النِّهاية: في حديثِ سَطِيح (١):

فإنّ ذا الدَّهرَ أطْوارٌ دَهاريرُ (٢)

الأطوارُ: الحالاتُ المُختلِفةُ والنازِلاتُ والحدودُ، واحِدُها: طَوْرٌ، أي: مرّةً مُلكٌ، ومرّةً هُلْك، ومرّةً بُؤس، ومرّةً نُعْم. ومنهُ حديثُ النّبيذ: «تعَدّى طَوْرَه»، أي: جاوَزَ حدَّهُ وحالَه الذي يخُصُّه ويجِلُّ فيه شُربُه.

قوله: (إذا اقتَحَمَتْه)، الجَوهريّ: اقتَحَمَتْهُ عيني، أي: ازْدَرَتْه.

قولُه: (وقُرئَ: «ولا تُعْدِ عَيْنَيكَ») (٣): ولا تَصِرْ فْهها. قالَ ابنُ جِنِّي: هِيَ قراءةُ الحسن، وهذا منقولٌ مِن: عدّتْ عيناك، أي: جاوَزَتا، مِن قولِهم: جاءَ القومُ عَدا زيدًا، أي: جاوَزَ بعضُهم زيدًا، ثُمَّ نُقِلَ إلى أعدَيْتُ عَيْني عن كذا، أي: صرَ فتُها (٤).

⁽١) يعني سطيحًا الكاهن. وقد كان في العربِ كهَنةٌ كشِقٌ وسطيحٍ وغيرهما. انظر: «تاج العروس» (٣٦: ٨٢).

⁽٢) لسطيح الكاهن كما في «تهذيب اللغة» للأزهريّ (٤: ١٦٣)، و «لسان العرب» (٤: ٥٠٧).

⁽٣) في (ح): «عيناك».

⁽٤) «المحتسب» (٢: ٢٧). ومن قوله: «الحسن وهذا منقولٌ مِن» إلى هنا سقط من (ح).

فعَدِّ عَمَّا تَرى إِذْ لَا ارتِجاعَ لَهُ

لأنَّ معناه: فعَدِّ همَّكَ عمَّا ترى. نَهِي رسولُ الله ﷺ أَن يَزدَرِيَ بفقراءِ المؤمنين، وأن تَنبُوَ عينُه عن رثاثةِ زِيِّهمْ طُموحًا إلى زيِّ الأغنياءِ وحُسْنِ شَارَتِهم، ﴿ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَوْةِ الدُّنيَا ﴾ في موضِعِ الحال، ﴿ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ ﴾ مَن جَعَلنا قلبَهُ غافِلًا عن الذكرِ بالحِذلان، أو: وَجَدْناهُ غافِلًا عنه، كقولِك: أجبَنتُهُ وأفحَمْتُهُ وأبخَلتُه؛ إذا وجدتَهُ كذلك، أو مِن: أَغْفَلَ إبِلَه؛ إذا تَركها بغيرِ سِمَة، أي: لم نَسِمْهُ بالذكرِ ولم نجعلهُم من كذلك، أو مِن: أَغْفَلَ إبِلَه؛ إذا تَركها بغيرِ سِمَة، أي: لم نَسِمْهُ بالذكرِ ولم نجعلهُم من

قولُه: (فَعدِّ عمَّا تَرى إذْ لا ارْتِجاعَ لهُ)، وتمامُه:

وانْمِ القتودَ على عَيْرانةٍ أُجُدِ(١)

نَميْتُ الشيءَ على الشيءِ: رفَعْتُه عليه، والقَتَدُ: خَشَبُ الرَّحْل، وجَمْعُه أقتادٌ وقُتود، والعَيْرانةُ: الناقة، شُبِّهتْ بالعَيْر في سُرعتِها ونَشاطِها، وناقةٌ أُجُدٌ: قويّةٌ مُوثَقةُ الحَلْق، يقولُ: فعَدٌ هَمَّكَ عَمّا تَرى، فإنهُ قد فاتَ عنكَ بحيثُ لا ارتجاعَ لهُ، أي: انصرِفْ عمّا تَرى مِن تغيُّر الدّارِ وما أنتَ فيه إذا أيقَنْتَ أنْ لا رجعَةَ، وتشاغَلْ (٢) بالرِّحلة.

قولُه: (وحُسْنِ شارتِهم). الشَّارَةُ: اللِّباسُ والهيئةُ.

قولُه: (جعَلْنا قلبَهُ غافلًا عن الذِّكرِ بالخِذْلانِ، أو: وجَدْناهُ غافلًا)، الانتصاف: شمَّرَ النخشريُّ هارِبًا منَ الحقِّ، وتَجرَّأُ على نَفْي ما نسَبَهُ اللهُ اتّباعًا لهَواهُ^(٣).

قولُه: (وأفحَمْتُه)، الجَوهريّ: كلَّمتُه حتّى أفحَمْتُه، أي: أسْكتّه، وأفحَمتَهُ أي: وجدتَهُ مُفحًا لا يقولُ الشَّعرَ.

قولُه: (أو مِنْ: أَغْفَلَ إِبِلَهُ؛ إذا لم يجعَلْ لها وَسْمَا^(٤))، الانتصاف: هذا يُمكنُ معَ خَلْقِ الغَفْلة، فلا ضَرورةَ إلى صَرْفِ اللَّفظِ عن ظاهرِه^(٥).

⁽١) للنابغة الذبياني في «ديوانه»، ص١٨.

⁽٢) في (ط): «ولا تشاغل».

⁽٣) الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧١٨).

⁽٤) كذ في الأصول الخطية، وفيه اختلاف عما في «الكشاف».

⁽٥) المصدر السابق (٢: ٧١٨).

الذينَ كتَبْنا في قلوبِهِم الإيهان، وقد أبطَلَ الله تَوَهَّمَ المُجْبِرةِ بقولِه: ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَنهُ ﴾، وقُرِئ: (أغفَلَنا قَلْبُه) بإسنادِ الفِعلِ إلى القلبِ على معنى: حَسِبَنا قلبُه غافِلين، من:

قولُه: (وقد أبطلَ اللهُ توَهُّمَ المُجرِةِ بقولِه: ﴿وَاتَّبَعَ هَوَنهُ ﴾) حيثُ أسنَدَ الاتّباعَ إليهِم، وعطَفَ بالواوِ ولم يُرتَّبُهُ عليه بالفاءِ، فدَلَّ على الاستقلالِ، وأنّهم بأنفُسِهم يتَّبِعونَ أهواءهم، وليسَ ﴿أَغَفَلْنَا ﴾ سببًا في الاتّباع.

الانتصاف: قدَّمَ وجْهَ نسبةِ فعلِ العَبْدِ إلى نفْسِه، لكونِه مقرونًا بقُدرتِه، وإلى الله لكونِه مُوجِدًا له، فأدِلَةُ السُّنةِ تتْبعُهُ حيثُ سلَكَ لا محيصَ لهُ عنها(١).

قولُه: (وقُرِئَ: «أَغْفَلنا قلبُه»)، قالَ ابنُ جِنِّي: قرَأها عَمْرُو بنُ فائد^(٤)، يقال: أَغْفَلْتُ الرجُلَ، وجَدتَهُ غافلًا^(٥).

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (۲: ۷۱۸).

⁽٢) «مفتاح العلوم»، ص١٢٣.

⁽٣) في (ح): «وعرّفا».

⁽٤) أبو علي الأسواريّ البصريّ، عمرو بن فائد بالفاء. رُوي عنه غير ما حرفٍ من القراءات. روى عنه حسّان بن محمّد الضرير وغيره. له ترجمة في «غاية النهاية في طبقات القرّاء» لابن الجزري (١: ٢٦٨).

⁽٥) "المحتسب» (٢: ٢٨) وزادَ ابن جني: فإن قيل: فكيفَ يجوزُ أن يجدَ الله غافلًا؟ قيل: لمّا فعَلَ أفعالَ مَن لا يرتقبُ ولا يخاف صارَ كأنَّ اللهَ سبحانَه غافل عنه، وعلى هذا وقَعَ النفيُ عن هذا الموضع فقال: ﴿وَمَا اللّهُ بِغَنْفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧٤] أي: لا تظنّوا الله غافلاً عنكم... فكأنهُ قال: «ولا تطِعْ مَن ظنّنا غافلين عنه» انتهى.

أَغْفَلتُه؛ إذا وجدتُه غافِلًا، ﴿فُرُطًا ﴾ مُتقدِّمًا للحقِّ والصوابِ نابِذًا لهُ وراءَ ظهرِهِ من قولهم: (فَرَسٌ فُرُطٌ) متقدِّمٌ للخيل.

[﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن زَيِكُمُّ فَمَن شَآءَ فَلَيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكُفُرُ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ شُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءِكَالْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهُ بِثْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ ٢٩].

﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن زَّيِّكُمْ ﴾: ﴿ٱلْحَقُّ ﴾ خبرُ مبتدأٍ محذوف، والمعنى: جاءَ الحقُّ وزاحَتْ

قولُه: ﴿ الْحَقُّ ﴾: خبرُ مبتداً محذوف)، أي: هُو الحقُّ، كذا قُدِّرَ في «آل عمران»، والحنبرُ هُو العاملُ في الظَّرْفِ. فإن قلتَ: ما دَعاهُ إلى هذا؟ ولمَ لم يجعَلْ ﴿ مِن رَبِّكُمْ ﴾ الخبَر؟ ومعَ ذلك كيفَ قال: جاءَ الحقُّ؛ فإنهُ ليسَ بمقتضى التقدير؟

قلتُ: دَعاهُ مِحِيءُ قولِهِ: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّيِّكُمْ ﴾ كالفَذْلَكةِ لِما ذكرَ مِن مُفتتحِ السُّورةِ أو جميع ما جاء به صلَواتُ الله عليه، ثُمّ ترتَّب ما بعدَه بالفاءِ عليه، فالظَّميرُ المُقدَّر بمنزلةِ اسمِ الإشارة، ومِن ثَمّ قَدْرَ الواحِديُّ: أي: هذا الحقُّ مِن ربَّكم (١)، قالَ الزجّاجُ: الذي آتيكُمْ به الحقُّ مِن ربِّكم (١)، قالَ الزجّاجُ: الذي آتيكُمْ به الحقُّ مِن ربِّكم (١)، فيكونُ المعنى: ما جئتُكم به مِن حديثِ الكتابِ القويمِ المُعرّى عن كلِّ الاعوِجاج، الظاهرِ الإعجازِ، الكاشفِ عن المُغيّبات، المحتوي على مكارِم الأخلاق، المُزيحِ للعِللِ والأعذار، المُزيل للرِّيبِ والشُّبهات _حقٌّ واجبٌ ثابتٌ منَ الربِّ المالكِ الرِّحيم، ثُمَّ للعِللِ والأعذار، المُزيل للرِّيبِ والشُّبهات _حقٌّ واجبٌ ثابتٌ منَ الربِّ المالكِ الرِّحيم، ثُمَّ ربَّبَ عليه وعيدَ مَن كابَرَ عَقْلَهُ (٣) وعاندَ ربَّهُ، ودفعَ الحقَّ الصُّراح، ووعْدَ مَن أذْعَنَ للحقِّ وآمَنَ وعَمِلَ بمُقتضاهُ بقولِه: ﴿ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكُفُرُ ﴾ وعيدٌ من الله وإنذارٌ، وقد بَينَ عالمٌ والسُّديُّ: قولُه: ﴿ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكُفُرُ ﴾ وعيدٌ من الله وإنذارٌ، وقد بَينَ عاهدٌ والسُّديُّ: قولُه: ﴿ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكُفُرُ ﴾ وعيدٌ من الله وإنذارٌ، وقد بَينَ

⁽١) «الوسيط» للواحديّ (٣: ١٤٦).

⁽٢) امعاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٨١).

⁽٣) في (ح) و(ف): «غَفْلةً»، وهو تصحيف.

العِلَلُ فلم يبقَ إلا اختيارُكم لأنفسِكُم ما شئتُم منَ الأخذِ في طريقِ النَّجاةِ أو في طريقِ الهُلاك. وجِيءَ بلفظِ الأمرِ والتخيير، لأنه لمّا مُكِّنَ من اختيارِ أيّهما شاء، فكأنه مُحيَّرٌ مأمورٌ بأن يَتَخيَّرُ ما شاءَ منَ النَّجْدَين. شُبَّة ما يحيطُ بهم من النَّارِ بالسُّرادِق، وهو الحُجْزةُ التي تكونُ حولَ الفُسطاط، وبَيتٌ مُسَردَق: ذو سُرادِق، وقيل: هوَ دخانٌ

بعدَهُ ما لكلِّ فريقٍ مِن مؤمنٍ وكافر، فقال: ﴿إِنَّا آَعْتَدْنَا لِلظَّلِلِينَ نَارًا ﴾ الآيات (١)، فظهَرَ أنّ قولَه: «﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ ﴾، وزاحتِ العِللُ» تحريرٌ للمعنى وتلخيصٌ لهُ. واللهُ أعلَم.

قولُه: (وجيءَ بلفظِ الأمر والتخيير؛ لأنهُ لمّا مُكِّنَ منَ اختيارِ أَيُّهما شاءَ فكأنهُ خيَّرٌ مأمورٌ بأن يتَخيَّرُ ما شاءَ منَ النَّجْدَيْن)، قالَ القاضي: وهُو لا يقتضي استقلالَ العبدِ بفعلِه، فإنه وإن كانَ بمشيئتِه فمشيئتُه ليست بمشيئة (٢). المعنى: لا أُبالي بإيهانِ مَن آمَنَ وكُفْرِ مَن كفَر. وقالَ الزجّاجُ: هذا الكلامُ ليسَ بأمرٍ لهم، ما فعَلوهُ منهُ فهُم فيه مُطيعونَ ولكنَّهُ كلامٌ فيه وَعيدٌ وإنذارٌ (٣).

قولُه: (بالسُّرادِقِ، وهُو الحُجزةُ (٤)). الرّاغبُ: فارسيٌّ مُعرَّبٌ، وليسَ في كلامِهم اسمٌ مفرَدُ ثالثُه ألفٌ وبعدَه حرفانِ، قالَ تعالى: ﴿أَمَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ﴾، وقيل: مُسَرْدَقٌ: بجعولٌ على هيئةِ السُّر ادِق (٥).

⁽١) «الوسيط» للواحديّ (٣: ١٤٦).

⁽۲) «أنوار التنزيل» (۳: ٤٩٤).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٨١). زادَ الزجّاجُ: وقد بيّنَ بعدَهُ ما لكلِّ فريقِ مِن مؤمنِ وكافر.

⁽٤) في الأصول الخطية: «الحجرة» بالراء، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، وكذا في بعض النسخ المطبوعة من «الكشاف»، وأثبتُ ما يوافق الأصل الخطي من «الكشاف»، وهو الصواب، والمراد: الحاجز الذي يحيط بالخيمة يمنع الوصول إليها، كها في «التحرير والتنوير» (١٥: ٣٠٨).

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص٢٠٦. وإلى القولِ بكونِه فارسيًّا معرَّبًا ذهب الجواليقيّ في «المعرَّب من الكلام الأعجميّ»، ص٢٠٠ وعلّق عليه العلّامة أحمد محمد شاكر بقولِه: «والكلمة قرآنية،... ولم يزعم أحدٌ فيها رأيتُ للهم معرَّبة إلّا الجواليقيّ والرّاغب في «المفردات»، والكلمة عربية، قالَ ابنُ دُريدِ في «الجمهرة» (٣: ٣٣٢): «وسَرْدَقَ البيت: جعَلَ لهُ شُرادقًا»، وذكر شاهدًا من بيتِ الأعشى. انتهى كلامُه.

يحيطُ بالكفّارِ قبلَ دخولهمُ النّار، وقيل: حائِطٌ من نارٍ يُطِيفُ بهم، ﴿يُغَاثُواْ بِمَآءِ كَالْمُهْلِ ﴾ كقولِه:

.....فأعتِبُوا بالصَّيْلَم

وفيه تهكُم. والمُهْلُ: ما أُذِيبَ من جواهِرِ الأرْض. وقيل: دُرْدِيُّ الزَّيْت، ﴿يَشْوِى الْوُجُوهَ ﴾ إذا قُدِّمَ ليُشرَبَ انشَوى الوجْهُ منْ حرارَتِه. عنِ النبيِّ ﷺ: «هو كعكرِ الزَّيت، فإذا قُرِّبَ إليهِ سقَطَتْ فروةُ وجْهِه»، ﴿بِنْسَ الشَّرَابُ ﴾ ذلك، ﴿وَسَآءَتْ ﴾ النارُ ﴿مُرْتَفَقًا ﴾ والكهف: ٣١]، وإلا

قولُه: (فأُعتِبوا بالصَّيْلم) أوَّلُه:

غضِبَتْ تميــمٌ أن تُقَتَّلَ عامرٌ يومَ النِّســارِ(١)

«النّسار»(٢) بكسِرُ النّون: ماءٌ لبني عامِر. و «الصّيلَمُ»: الدّاهيةُ والأمرُ العظيم. «أُعتِبوا» أي: أُرضوا. جعَلَ الدّاهيةَ لهم مكانَ العِتابِ الذي يَجري بينَ الأحِبّة.

قولُه: (كعَكَرِ الزَّبت)، الحديثُ رواهُ التّرمذيُّ (٣)، عن أبي سعيد.

النِّهاية: العكُّرُ: الدَّنسُ والدَّرَن.

قولُه: (﴿ مُرْتَفَقًا ﴾: مُتَكَنَّا، منَ المِرفَق). الجَوهريّ: باتَ مُرتفِقًا، أي: متَّكثًا على مِرفَقِ يدِه. والمِرْفَقةُ بالكسرة: المِخَدّةُ.

قولُه: (وهذا لمُشاكلةِ قولِه: ﴿وَحَسُنَتُ مُرْتَفَقًا﴾)، أرادَ أنّ الآيةَ الثالثة مقابِلةٌ لهذه، وهِيَ مفصَّلةٌ بذِكْرِ الارتفاقِ، فأوجَبَ بموجِبِ المُشاكلةِ المُجاوَبةَ بينَ القرينتَيْنِ وإن تأخّر

وهل المُجَــرَّبُ مِثلُ مَــنْ لم يَعلَم

 ⁽١) لَبِشِرْ بن أبي خازم في ديوانِه، ص١٩١. وقَبْلَه:
 سائِلْ تميهًا في الحسروب وعامرًا

⁽٢) لفظة «النسار» سقطت من (ح) و(ف).

⁽٣) «سنن الترمذيّ» (٢٥٨١)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١١٦٧٢)، وأبو يَعْلى (١٣٧٥)، وغيرهم بإسناد ضعيف فيه رِشْدين بن سعد متكلّمٌ فيه، وأبو السمح درّاج يُضَعَّفُ في روايتِه.

فَلا ارتِفاقَ لأهلِ النارِ ولا اتِّكاء، إلا أنْ يكونَ من قولِه:

إِنِّي أَرِقْتُ فِيتُ اللَّيْلَ مُرْتَفِقًا كَأَنَّ عَيْنيَّ فيها الصَّابُ مَذبُوحُ

[﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَتِ إِنَّا لَا نُصِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿ أُولَئِكَ لَمُمْ جَنَّتُ عَدْنِ تَجْرِى مِن تَحْنِهِمُ ٱلْأَنْهُ رُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِن شُدُسٍ وَإِسْتَبْرَقِ مُتَّكِكِينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرْآبِكِ فَعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ ٣٠ – ٣١]

﴿ أُولَتِكَ ﴾ خبرُ «إنّ»، و ﴿إِنَّا لَا نُصَٰمِعُ ﴾ اعتِراض، ولكَ أَنْ تَجعلَ ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ ﴾ و ﴿ أُولَتِكَ ﴾ كلامًا مستأنفًا بيانًا للأجرِ نُضِيعُ ﴾ و ﴿ أُولَتِكَ ﴾ كلامًا مستأنفًا بيانًا للأجرِ المُبهَم. فإنْ قلت: إذا جعلتَ ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ ﴾ خبرًا، فأينَ الضميرُ الراجعُ منهُ إلى المُبتَدأ ؟ قلت: ﴿مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ و ﴿ اللَّذِينَ عَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَتِ ﴾ ينتظِمُهُما معنى واحد، فقام: ﴿ مَنْ أَحْسَنَ ﴾ مقام الضمير. أو أردت: من أحسنَ عملًا منهُم، فكانَ كقولك: السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم. (مِن) الأولى: للابتداء، والثانية: للتبيين، وتنكيرُ

المتبوعُ عن التابع، ولولا المُشاكلةُ كان إثباتُ ﴿مُرْتَفَقًا ﴾ للكُفّارِ على سَبيلِ التَّهكُمِ كإثباتِ ﴿يُغَاثُواْ ﴾ لهم.

قولُه: (إلّا أن يكونَ مِن قولِه): أي: هذا منَ المُشاكلةِ، إلّا أن يُرادَ معنى قولِ الشاعر، وذلك أنّ ﴿مُرْتَفَقًا﴾ وكأنَّ عيني إلى آخرِه: حالانِ مُترادِفان. ودَلّتِ الثانيةُ على أنّ الأولى محمولةٌ على غير المتعارَف، جعَلَ بالادِّعاءِ أفرادَ جِنسِ المتّكأِ نوعَيْنِ، على نحوِ قولِه: تحيّةً بيْنِهم ضَرْبٌ وَجيعُ^(۱).

فالمعنى إنْ صَحَّ: أن تكونَ النارُ متَّكَأً، فكأنَّ المتَّكَأَ ذاك.

قولُه: (إنِّي أرِقْتُ): سَهِرتُ، و«الصّابُ»: شَجَرةٌ لها لبَنٌ إذا أصابَ العَيْنَ خلَبَها. الجَوهريّ: الصّابُ: عُصارةُ شجرٍ مُرّ.

⁽١) سبق تخريجه.

﴿أَسَاوِرَ ﴾ لإبهامِ أمرِها في الحُسْن. وجَمَعَ بينَ السُّندُسِ وهو ما رقَّ مِن الدِّيْباج، وبينَ الإِسْتَبرَقِ وهو الغَليظ منه، جمعًا بين النَّوعَين، وخصَّ الاتِّكاء؛ لأنه هيئةُ المُنعَمِيْنَ والملوكِ على أَسِرَّتهِم.

[﴿ وَاَضْرِبَ لَهُمْ مَّثُلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّلَيْنِ مِنْ أَعْنَكِ وَحَفَفْنَهُمَا بِنَخْلِ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا * كِلْتَا ٱلْجَنَّلَيْنِ ءَانَتَ أَكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَرْنَا خِلَالَهُمَا نَهُرًا * وَكَاكَ لَهُ، ثَمَرُّفَقَالَ لِصَنْجِيهِ ـ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥ أَنَا أَكُثُرُ مِنكَ مَا لَا وَأَعَزُّ نَفَئًا * ٣٢ – ٣٤]

﴿ وَاَضْرِبُ لَهُمْ مَّمُلاً رَّجُلَيْنِ ﴾ أي: ومِثْلُ حالِ الكافرينَ والمؤمنين، بحالِ رجليْنِ وكانا أَخَوَينِ في بنيْ إسرائيل: أحدُهما كافرٌ اسمُهُ قَطروس، والآخرُ مؤمِنٌ اسمُه يَهوذا، وقيل: هما المذكورانِ في سورةِ ﴿ وَاَلْقَنْفَتِ ﴾ في قولِه: ﴿ قَالَ قَابِلُ مِّنَهُمْ إِنِّ كَانَ لِى مَوْمِينٌ ﴾ [الصافات: ٥١]، ورِثا مِن أبيهما ثمانية آلافِ دينار، فتشاطراها، فاشترى الكافرُ أرضًا بألف، فقالَ المُؤمِن: اللهُمَّ إِنّ أخي اشترى أرضًا بألفِ دينار، وأنا أشتري منكَ أرضًا بألف، فقال: اللهُمَّ إِنِي أشتري منكَ دارًا في الجنّةِ بألف، فتصَدَّقَ به، ثُمَّ تزوَّجَ أخوهُ امرأةً بألف، فقال: اللهُمَّ إِني أشترى أخوهُ دارًا بألف، فقال: اللهُمَّ إِني أشتري حلتُ ألفًا صَداقًا للحُوْر، ثُمَّ اشترى أخوهُ حَدَمًا ومَتاعًا بألف، فقال: اللّهُمَّ إِني اشتري أنوهُ بَده ثُمَّ أصابَتْهُ حاجة، فجلسَ لأخيهِ اشتَريتُ منكَ الولْدانَ المُخَلِّدِينَ بألف، فقصَدَّقَ به، ثُمَّ أصابَتْهُ حاجة، فجلسَ لأخيهِ على طريقِهِ فمرَّ به في حَشَمِه، فتَعرَّضَ له، فطَرَدَهُ ووبَّخَهُ على التَّصَدُّقِ بهالِه.

قولُه: (﴿أَسَاوِرَ ﴾). الرّاغبُ: سِوارُ المرأة: مُعرَّبٌ، وأصلُه دِسْتِوارِه، وكيفَ ما كان فقدِ استعمَله العرَبُ، واشتُقَ منهُ: سَوَّرْتُ الجاريةَ، قالَ تعالى: ﴿ فَلَوَلاَ أَلْقِيَ عَلَيْهِ أَسُورَةُ مَن ذَهَبٍ ﴾ [الإنسان: ٢١]، واستعمالُ مَن ذَهَبٍ ﴾ [الإنسان: ٢١]، واستعمالُ أسْورةٍ في الذّهبِ وتخصيصُها بقولِه: ﴿أَلْقِيَ ﴾، واستعمالُها في الفضّةِ وتخصيصُها به بقولِه: ﴿خُلُّوا» فائدةٌ، فلْيُتأمَّلُ (١).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص٤٣٣.

وقيل: هُمَا مَثُلٌ لأَخَوَيْنِ مِن بني مُخزوم: مُؤمِنٌ وهوَ أبو سَلَمَةَ عبدُ الله بنُ عبدِ الأَشَدَ، وكان زَوْجَ أمِّ سلمةَ قبلَ رسولِ الله ﷺ. وكافرٌ وهو الأَسْوَدُ بنُ عبدِ الأَسَد.

﴿ جَنَّنَيْنِ مِنْ أَعْنَبِ ﴾ بُسْتانَينِ مِن كُروم، ﴿ وَحَفَفْنَاهُمَا يَبْخُلِ ﴾ وجعلنا النَّخْلَ عُيطًا بالجنّتَين، وهذا مما يُؤثِرُه الدَّهاقِين في كُرومِهِم: أن يجعلوها مُؤزَّرة بالأشجارِ المُثمِرة، يُقال: حَفُّوه؛ إذا أطافوا به، وحَفّفَتهُ بهم؛ أي: جعلتُهم حافينَ حولَه، وهوَ متعدِّ إلى مفعولي واحد، فتزيدُهُ الباءُ مفعولًا ثانيًا، كقولك: غَشِيه وغشَّيْتُهُ به، ﴿ وَجَعَلْنَا مِتعالِمَ الْحِيارة بَانها متواصِلةٌ يَنتَهُمَا زَرْعًا ﴾ جعلناها أرضًا جامِعة للأقواتِ والفواكِه. ووصف العارة بأنها متواصِلةٌ متشابِكة لم يَتوسَّطُها ما يَقطَعُها ويَفصِلُ بينَها، مع الشكلِ الحسنِ والترتيبِ الأنيق، ونعَتهُما بوفاءِ النَّهارِ وتمام الأكلِ مِن غيرِ نَقْص، ثُمَّ بها هو أصلُ الخيرِ ومادَّتُهُ من أمرِ الشَّرب، فجعلَهُ أفضلَ ما يُسقى به، وهو

قولُه: (عبدُ الله بنُ عبد الأشدِ) بالشينِ المعجَمة. وفي «الجامع»: هُو أبو سلَمةَ عبدُ الله بنُ عبد الأسَدِ بن هلالِ المَخْزوميُّ، الأسد، بالسِّين المهمَلة (١). وفي «الاستيعاب»: هُو زَوْجُ أمَّ سلَمةَ قبْلَ النبيِّ ﷺ (٢).

قُولُه: (مُوزَّرةً بالأشجار). الأساس: ومنَ المجازِ: الزَّرعُ يُؤازِرُ بعضُه بعضًا؛ إذا تَلاحَقَ والْبَنفُ، وتأذَّرَ النَّبتُ (٣).

قُولُه: (مِن أَمْرِ الشِّرْبِ): بيانُ مَا هُو أَصُلُ الخير. الشِّرْبُ: يُرُوى بَكْسِرِ الشِّين.

الجَوهريّ: شرِبَ الماءَ وغيرَهُ شُرْبًا، وقُرِئَ: ﴿ فَشَنْرِبُونَشُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴾ [الواقعة: ٥٥] بالوجوهِ الثلاثة. قالَ أبو عُبَيدة: بالفَتْح: المصدَر، وبالضمّ والكسرِ: اسمانِ. وهاهُنا: اسمّ (٤٠).

⁽١) «جامع الأصول» (١٢: ٤٨٦).

⁽٢) «الاستيعاب» (٣: ٩٣٩).

⁽٣) وفي (ح): «البيت»، وهو تحريف.

⁽٤) قوله: «وهاهنا: اسمٌ» سقط من (ف).

السَّيْحُ بالنهرِ الجاري فيها. والأُكُل: الثَّمَر. وقُرئ بضمِّ الكاف، ﴿وَلَمْ تَظْلِمُ ﴾ ولم تنقُص. و﴿ اَنَتْ ﴾ حَمْلٌ على اللفظ؛ لأنَّ ﴿ كِلْتَا ﴾ لفظه لفظٌ مُفرَد، ولو قيل: آتنا على المعنى: لجاز، وقُرئ: (وفَجَرْنا) على التخفيف، وقرأ عبدُ الله: (كلُّ الجنَّتَيْنِ آتى أُكُلَه)

وهذا المعنى يَنظُرُ إلى ما قالَ في «البقرة» في قولِه: ﴿ جَنّنَتِ تَجْرِى مِن تَعْتِهَا ٱلْأَنْهَنَرُ ﴾ [البقرة: ٢٥]، ولو لا أنّ الماءَ الجاري من النّعمةِ العُظمى واللّذةِ الكبرى، وأنّ الجِنانَ والرّياض، وإن كانتْ أنقى شيءٍ وأحسَنَهُ لا تَروقُ النواظرَ ولا تُبهِجُ الأنفُسَ حتّى يجريَ فيها الماءُ، ثُمّ قولُه: «فجَعلَهُ أفضَلَ ما يُسقى به، وهُو السَّيْحُ بالنَّهَر» إشارةٌ إلى فائدةِ تخصيصِ ذِكْرِ النّهَرِ وأنهُ تتْميمٌ للمعنى، وترتيبُه للفائدةِ المطلوبة.

قولُه: (السَّيْحُ بالنهَرِ الجاري). الأساس: سَاحَ المَاءُ على وَجْهِ الأرضِ سَيْحًا، وماءٌ سائح، وأساحَ فُلانٌ نَهَرًا: أجرَاهُ.

قولُه: (لأنّ ﴿ كِلْتَا ﴾ لفظُه لفظٌ مُفرَد (١)، ولو قيل: آتتا، على المعنى: لَجَازَ). قالَ الحريريُّ في «دُرَّةِ الغَوَّاص»: يقولونَ: كلا الرَّجُلَينِ خرَجا، وكِلتا المرأتينِ حضَرتا، والاختيارُ أن يوحَّدَ الخبَرُ فيهِما؛ لأنّ كلتا وكلتَيْ: اسهانِ مُفرَدانِ وُضِعا لتأكيدِ الاثنَيْنِ والاثنتيْنِ، وبهذا نطَقَ التنزيلُ: ﴿ كِلْتَا ٱلجَنَنَيْنِ ءَانَتْ أَكُلُهَا ﴾، وعليهِ قولُ الشاعر:

مَا قَنَّا مِن قَنا الْحَطِّيِّ أُو مِن قَنا الْهَندِ (٢)

كلانا يُنادي يا نِرارُ وبينَا

حيثُ لم يقُلْ: يُنادِيانِ. وقالَ الآخرُ:

ونحنُ إذا مِتْنا أَشَدُّ تَغانيا^(٣)

كِلانا غَنِيٌّ عـن أخيهِ حياتَهُ

حيثُ لم يقُل: غَنيّانِ، فإنْ وُجِدَ في الأشعارِ تثنيةُ الخبَرِ عن «كلا» و«كِلْتا» فهُو ممّا مُمِلَ

⁽١) في (ط): «لأن ﴿ كِلْمَنَا ﴾ لفظه مفرد»، وفي (ح) و(ف): «لأن ﴿ كِلْمَنَا ﴾ لفظٌ مفرد»، وجمعتُ بينهما موافقةً للفظ «الكشاف».

⁽٢) للعُدَيل بن الفَرْخ العِجْليِّ. انظر: «ديوان الحماسة» بشرح المرزوقي (١: ٢٢٦).

⁽٣) للمغيرة بن حبّناء التميمي. انظر: «لسان العرب» (غني).

برَدِّ الضميرِ على «كُلّ»، ﴿ وَكَاكَ لَهُ,ثُمَرٌ ﴾ أي: أنواعٌ مِنَ المال، مِن: ثَمَّر مالَه؛ إذا كَثَّره. وعن مُجاهِد: الذهبُ والفضة، أي: كانت له إلى الجنّتينِ الموصوفتينِ الأموالُ الدَّثِرةِ من الذهبِ والفضّةِ وغيرهما، وكانَ وافرَ اليَسارِ مِن كل وجه، مُتمكِّنًا مِن عِهارة الأرضِ كيفَ شاء، ﴿ وَأَعَزُ نَفَرًا ﴾ يعني: أنصارًا وحَشَيًا. وقيل: أولادًا ذكورًا؛ لأنهم ينفِرونَ معَهُ دونَ الإناث، ﴿ يُحَاوِرُهُ ﴾ يُراجِعُه الكلام، من: حارَ يحور؛ إذا رَجَع، وسألتُه فها أحارَ كلِمة.

على المعنى أو لضَرورةِ(١) الشُّعر(٢).

قولُه: (الدَّثِرةِ). الأساس: وهُو يتدثَّرُ بالمال، ومالُهُ دَثْرٌ، وذهبَ أهلُ الدُّثورِ بالأُجورِ (٣). النِّهاية: الدَّثرُ: المالُ الكثيرُ، يقَعُ على الواحدِ والاثنَيْنِ والجمع.

قولُه: (مِن: حارَ يَحُورُ؛ إذا رَجَع). الرّاغبُ: الحَوَرُ: التَّردُّدُ إِمّا بِالذَّاتِ أَو بِالتَفَكُّر. وقولُه تعالى: ﴿إِنّهُ وَطَنَ أَن لَن يَحُورُ ﴾ [الانشقاق: ١٤]، أي: لن يُبعَثَ، وحارَ في الغدير: تردَّدَ فيه، وحارَ في أمرِه تحيَّر، ومنهُ المِحْور: للعُودِ الذي تجري عليه البكرةُ لترَدُّدِه، وبهذا النظر قيل: «سَيرُ السّواني أبدًا لا ينقطع (٤)، ومحَارةُ الأذُن: لظاهرِهِ المُنقعِر: تشبيهًا بمَحارةِ الماء، لتَردُّدِ المُعالِي المَحارةِ والقومُ في مِحور، أي: تردُّدِ إلى نُقصان. وقيل: نعوذُ الهواءِ بالصَّوتِ فيه كتَردُّدِ الماءِ في المَحارةِ، والقومُ في مِحور، أي: تردُّدِ إلى نُقصان. وقيل: نعوذُ بالله منَ الحَور بعدَ الكور (٥)، أي: منَ التردُّدِ في الأمرِ بعدَ المُضِيِّ فيه، أو مِن نُقصانٍ وتردُّدِ في الحالِ بعدَ الزِّيادةِ فيها. وقيل: حارَ بعدَ ما كارَ، والمُحاورةُ والحِوارُ: المُرادّةُ في الكلام، ومنهُ التّحاوُر، وكلَّمتُه فها رَجعَ إليَّ حِوارًا أو حَويرًا أو محورة، والحُورُ: جمعُ أحورَ وحَوْراءَ (٢).

⁽١) في (ط): «فهو مما حمُّل على ضرورة».

⁽٢) «دُرّة الغوّاص»، ص١٢٣.

⁽٣) قولُه: «ذهبَ أهلُ الدُّثورِ بالأجور» هو جزءٌ من حديثِ أخرجه البخاريّ (٨٤٣)، ومسلم (٥٩٥)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضيّ اللهُ عنه، وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند الإمام أحمد» (٧٢٤٣).

⁽٤) السواني جْمَعُ سانية، وهي النّاقةُ يُخْمَلُ عليها الماءُ دائيًا فهي أَبدًا في السَّيرُ، وهُو مثلٌ للعربِ ذكرَهُ الميدانيّ في «مجمع الأمثال» (١: ٣٤٢).

⁽٥) وهو جزءٌ من حديث السفرِ، أخرجه مسلم (١٣٤٣)، من حديثِ عبد الله بن سَرجِس رضيَ اللهُ عنه.

⁽٦) «مفردات القرآن»، ص٢٦٢. ومن قوله: «ومحارة الأذن» إلى هنا سقط من (ط).

[﴿ وَدَخَلَ جَنَّـتَهُ، وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ـ قَالَ مَاۤ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِ ٓ أَبَدًا ﴿ وَمَاۤ أَظُنُّ ٱلسَّنَاعَةَ قَـآ بِمَةً وَلَهِن رُّدِدتُ إِلَى رَبِّى لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴾ ٣٥-٣٦]

يعني: قطروسَ أَخَذَ بيدِ أَخيهِ المسلمِ يطوفُ به في الجنّتينِ ويُريْهِ ما فيهما ويُعَجِّبه منهُما ويفاخِرُه بها ملكَ من المالِ دونَه. فإنْ قلت: فلِمَ أفردَ الجنّة بعد التَّثنية؟ قلت: معناهُ: ودخَلَ ما هو جنتُه ما لَه جنةٌ غيرُها، يعني: أنه لا نَصيبَ لهُ في الجنةِ التي وُعِدَ المؤمنون، فها مَلكَهُ في الدُّنيا هو جنتُه لا غير، ولم يَقصِد الجنّتين ولا واحدةً منهُا، ﴿ وَهُو مُعْجَبٌ بِهِ أُوتِي مُفتَخِرٌ بِهِ كافرٌ لنعمةِ رَبّه، مُعَرِّضٌ بذلكَ

قولُه: (معناه: ودخَلَ ما هُو جنّتُه)، أي: ما يقالُ له: إنهُ جَنّتُه. قالَ القاضي: المرادُ ما هُو جنّتُه، وهُو: ما مُتِّعَ به منَ الدُّنيا تنبيهًا على أنهُ لا جَنّةَ لهُ غيرُها ولا حظَّ لهُ في الجَنّةِ التي وُعِدَ المتَّقون (١١)، والتعريفُ فيه للعَهْدِ الذِّهنيِّ، و «ما» موصولةٌ منصوبةُ المحَلِّ بـ «دَخَلَ».

قولُه: (ما لهُ جَنّةٌ غيرُها). الجُملةُ مؤكِّدةٌ لمعنى الأُولى؛ لأنهُ إذا كانَ جِنسُ جَنّتِه هذا، لا يكونُ له غيرُها. قالَ صاحب «الفرائد»: هناك القَصْدُ إلى أنّ لهُ كذا وكذا، فلا بُدَّ مِن ذِكْرِ الثِّنْتَينِ، وما كانَ بينَهما وما يُضافُ إليهما، وهاهُنا القَصْدُ إلى أنهُ قال وقتَ الدّخولِ ما لا ينبغي لهُ أن يقولَ، فلا افتقارَ إلى ذِكْرِ التَّنْنيةِ، بل يُكتفى بها يذُلُّ على جِنسِ ما كانَ لهُ، فالواحدُ والتَّنيةُ سواءٌ بهذا الاعتبار.

وقالَ القاضي: ويَجوزُ أن يكونَ الجُنتانِ لاتّصالِ كلِّ واحدةٍ من جَنَّتَيْهِ بالأُخرى^(٢) كجَنّةِ واحدة، أو يكونَ الدُّخولُ واحدةً واحدة (٣).

قولُه: (﴿ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ۦ ﴾: وهُو مُعجَبٌ بها أُوتِيَ مفتخِرٌ به). قالَ صاحبُ «الفرائد»: هو ناقصٌ لنفْسِه؛ لأنّ مَن كفَرَ النّعمةَ نقَصَ نفْسَه، باعتبارِ أنّ الكُفرانَ يوجبُ فُقْدانَ

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٩٦).

⁽٢) في النسخ الخطية: «من الأخرى»، وصوّبناه من «أنوار التنزيل» للبيضاوي.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٩٧).

نفسَه لسَخَطِ الله، وهو أفحَشُ الظُّلُم؛ إخبارُه عن نفسِهِ بالشَّكِّ في بَيْدُودةِ جنّبه؛ لطولِ أمّله، واستيلاءِ الحرصِ عليه، وتمّادي غفلتِهِ واغتِرارِهِ بالمُهْلة، واطِّراحِهِ النظرَ في عواقِبِ أمثالِه. وترى أكثرَ الأغنياءِ منَ المسلمينَ وإنْ لم يُطلِقوا بنَحْوِ هذا ألسنتَهُم، فإنَّ ألسِنةَ أحوالهِم ناطِقةٌ بهِ مُنادِيةٌ عليه، ﴿وَلَين رُّدِدتُ إِلَى رَبِّ ﴾ إقسامٌ منهُ على أنهُ إنْ رُدَّ إلى ربِّه على سبيلِ الفَرضِ والتقديرِ وكها يزعُمُ صاحِبُهُ ليَجِدَنَّ في الآخرةِ خيرًا إنْ رُدَّ إلى ربِّه على سبيلِ الفَرضِ والتقديرِ وكها يزعُمُ صاحِبُهُ ليَجِدَنَّ في الآخرةِ خيرًا من جنتِه في الدُّنيا، تَطَمُّعًا وتَمَنِّيًا على الله، وادّعاءً لكرامتِه عليهِ ومكانتِه عندَه، وأنه ما أولاهُ الجنتينِ إلا لاستِحقاقِه واستِئهالِه، وأنّ معَه هذا الاستِحقاقَ أينها تَوجَّه، كقولِه: ﴿ إِنَّ لِي عِندَهُ, لِلّهُ سَبِحقاقِه واستِئهالِه، وأنّ معَه هذا الاستِحقاقَ أينها تَوجَّه، كقولِه: ﴿ إِنَّ يَعِندَهُ, لَلّهُ سَبَعَة فَهِ واستِئهالِه، وأنّ معَه هذا الاستِحقاقَ أينها تَوجَّه، كقولِه: ﴿ إِنَّ يَعِندَهُ, لَلّهُ سَبَعَ الله عَنْهُ اللهُ عَنْهُ إِنْ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَنْهُ إِنْهُ اللّهُ وَلِلّه اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ وَلِلّه اللهُ عَنْهُ اللّهِ اللهُ اللهُ عَنْهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ ا

النَّعمة، فكأنَّ نفْسَهُ منقوصةٌ، أو لأنَّ الكُفْرانَ مؤدَّ إلى الهلاك، كقولِه: ﴿ وَلَهِن كَفَرْتُمُ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾ [إبراهيم: ٧].

وقلتُ: مرادُ المصنّفِ أنّ معنى قولِه تعالى: ﴿ طَالِمٌ لِنَفْسِهِ. ﴾ محمولٌ على معنى الظُّلم، وهو وَضْعُ الشيءِ في غيرِ موضعِه، وكان مِن موجِبِ دخولِ جَنَّتِه ونظرِه أرضًا جامعةً للأقواتِ والفواكِهِ معَ الشَّكلِ الحسنِ والترتيبِ الأَنيقِ، كما وصَفَهُ اللهُ تعالى: أن يتواضعَ لله ويَشكُرَهُ على ذلك بما يستطيعُ مِن بذلِ الجُهْدِ واستفراغِ الطَّوْق، فوضَعَ مكانَ الشُّكرِ والتواضع للإعجابَ والافتخارَ والكُفران، فعرَّضَ بذلك نفْسَهُ لسَخَطِ الله وغايةِ الشُّوانِ والنَّكالِ، كقولِه تعالى: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: ١٨]، أي: تَجعَلونَ شُكرَ رِزْقِكُم التكذيب، أي: وضَعتُمُ التكذيبَ مَوضعَ الشكر.

قولُه: (في بَيْدُودَةِ جَنَّتِه). الجَوهريّ: بادَ الشيءُ يَبيدُ بَيْدًا وبُيودًا: هلَكَ.

قُولُه: (﴿ وَلَهِن رُّدِدتُ إِلَىٰ رَبِّ ﴾: إقسامٌ منهُ)، أي: اللامُ مُوطَّنةٌ للقَسَم.

قولُه: ﴿ لَأُوتَيَكَ مَا لَا وَوَلَدًا ﴾ [مريم: ٧٧]): يريدُ أنّ هذا القولَ يُشبِهُ قَوْلَ العاصِ بنِ وائل حينَ تقاضاهُ خَبّابٌ مالًا لهُ عليه، فقال له: لا، حتّى تكفُرَ بمحمّد. قال: لا والله، لا

وقُرئ: (خيرًا منهما) ردًّا على الجنَّتَيْن، ﴿مُنقَلَبُ ﴾ مَرجِعًا وعاقبة. وانتِصابُه على التمييز، أي: مُنقَلَبُ تلكَ خيرٌ من مُنقَلَبِ هذه، لأنها فانيةٌ وتلك باقية.

[﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ اَكَفَرْتِ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابِ ثُمَّ مِن نُظْفَةِ ثُمَّ سَوَيكَ رَجُلا ﴾ ٣٧]

﴿ خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ﴾ أي: خَلَقَ أصلك، لأنّ خَلْقَ أصْلِه سببٌ في خلقِه، فكانَ خلقُه خَلقًا له ﴿ سَوَّيكَ ﴾ عدلَكَ وكمَّلَكَ إنسانًا ذكرًا بالغًا مبلَغَ الرجال. جَعَلهُ كافرًا بالله جاحِدًا لأنعُمِهِ

أَكَفُرُ بِمَحْمَدٍ حَيًّا ولا ميِّتًا، ولا حينَ تُبعَث. قال: فإنّي إذا مِتُ بُعِثتُ؟ قلتُ: نعَمْ (١). قال: فإذا بُعثْتُ جِئني فيكونَ لي ثَمَّ مالٌ ووَلدٌ فأُعطيك (٢).

قولُه: (وقُرِئَ: «خيرًا منهُما»): نافعٌ وابنُ عامر^(٣).

قولُه: (جَمَلَهُ كَافَرًا بِاللهُ)، أي: جَعَلَ صاحبَه كَافرًا بِاللهُ بقولِه: ﴿ أَكَفَرْتَ ﴾ لأَجْلِ شَكِّهِ في البَعْثِ، حيثُ قال: ﴿ وَمَاۤ أَظُنُّ السَّاعَةَ قَابِمَةً ﴾؛ لأنّ مَنشأَهُ الشَّكُ في كَالِ قُدرةِ الله وفي كوْنِهِ عالمًا بالحركاتِ، كَما يلزَمُ مِن تكذيبِ المُرسَلِ الكُفرُ بالمرسِل، وفيه تغليظُ إنكارِ الحَشْر. قالَ القاضي: ولذلكَ رَتَّبَ الإنكارَ على خَلْقِه إيّاهُ منَ التُّرابِ، فإنّ مَن قدرَ على ما خلَقَهُ منهُ قدّرَ أن يُعيدَه منه (١٤).

⁽١) قوله: «نعم» سقط من (ح) و(ف).

 ⁽۲) أخرجه البُخاري (۲۰۹۱)، ومسلم (۲۷۹٥) وغيرهما من حديثِ خبّاب بن الأرتّ رضي اللهُ عنه.
 ولتهام الفائدةِ انظر: «أسباب النزول» للواحديّ، ص ۳٤٩.

⁽٣) وحجَّنُهما قولُه تعالى قبل ذلك: ﴿جَمَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّيَنِ ﴾ [الكهف: ٣٦] فذكر جتّين، فكذلك ﴿مِنْهُمَا مُنقَلَبًا ﴾ وقرأ الباقون ﴿مِنْهَا مُنقَلَبًا ﴾ بغير ميم، وحجّتُهم قولُه تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّنَهُ، وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ. ﴾. انتهى من احُجّة القراءات، ص١٦ -٤١٧.

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٩٧).

لشَكِّهِ فِي البَعْث، كما يكونُ المُكذِّبُ بالرَّسول ﷺ كافرًا.

[﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَآ أَشْرِكُ بِرَتِيٓ أَحَدًا ﴾ ٣٨]

﴿ لَكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ أصلُه: (لكنْ أنا)، فحُذِفَت الهمزةُ وأُلقِيَت حركتُها على

وقلتُ: إنّما قرنَ المصنّفُ قولَه: «جاحِدًا لأنعُمِه» بقولِه: «كافرًا بالله» ليُؤذِنَ بأنّ قولَه: ﴿ وَمَآ أَظُنُ السّكَاعَةَ قَآيِمَةً ﴾ ، ولدخولِه ظالمًا لنفْسِه واضعًا مَوضعَ الشُّكرِ الافتخارَ والإعجابَ كما سبَق، فجعَلَ ﴿ أَكَفَرْتَ ﴾ مستعملًا في الكُفرِ بالله وكُفْرانِ النَّعمةِ ولكونِهما متَوافقَيْن، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ وَمَلَيْهِكَتَهُ مُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّعمةِ ولكونِهما متَوافقيْن، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ وَمَلَيْهِكَتَهُ مُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّعمةِ ولكونِهما متَوافقيْن، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ وَمَلَيْهِكَ تَهُ مُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّعَمةِ ولكونِهما متَوافقيْن، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ وَمَلَيْهِكَ تَهُ مُ يُعَالَى النَّعَمةِ ولكونِهما الله ويُعالَى المَالَّةُ وَمَلَيْهِ وَالنَّهُ وَمَلَيْهُ وَلَا النَّعْم، كذلك الكافرُ يُزاوِلُ في لَبْسِ الحقِّ بالباطل.

وقولُه: (لشَكِّهِ في البَعْث) يجوزُ أن يكونَ تعليلًا لجعْلِه كافرًا بالله، وأن يكونَ لهُ ولقولِه: «جاحدًا لأنعُمِه»؛ لأنّ في الإعادةِ نعمةً للمؤمنينَ، وأيُّ نعمةٍ ليسَتْ فوقَها نعمة؟

قولُه: ﴿ لَٰكِنَّا ٰهُوَاللَّهُ رَبِّ ﴾ أصلُهُ: «لكنْ أنا»). قالَ صاحبُ «التيسير»(١): قرَأَ ابنُ عامر ﴿ لَنكِنَا ﴾ بإثباتِ الألِف في الوَصْل، والباقونَ بحَذْفِها، وإثباتُها في الوَقْفِ إجماع.

وقالَ ابنُ جِنِي: قرَأَ أُبَيُّ بن كعْب والحسن: «لَكنْ أَنا»، وهِي أَصلُ قراءةِ أَبي عَمْرِه وغيرِه: ﴿لَكنَّ هُوَ اللّهُ رَبّي ﴾ فخُفَفتْ همزةُ «أَنا» بأنْ حُذِفتْ وألقِيتْ حرَكتُها على ما قبلَها فصارتْ «لكِننا»، ثُمَّ التَقَتِ النُّونانِ متَحرِّكتَيْنِ فأسكِنتِ الأولى وأُدغمتْ في الثانية فصَارَتْ (لكِننَا» في الإدراج، فإذا وقَفْتَ أَلحَقْتَ الألفَ لبيانِ الحركة، فقُلتَ: ﴿ لَكِكنَا ﴾ فـ «أنا» على هذا: مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه: الجُملةُ، وهِي مركبةٌ من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ: ﴿ اللّهُ ﴾، هذا: مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه: (هُوَ ﴾، و﴿ هُوَ ﴾، و ﴿ هُوَ ﴾ وما بعدَه منَ الجُملة: خبرٌ عن (أنا)، والعائدُ عليه منَ الجُملةِ بعدَه الياءُ في ﴿ رَبّي ﴾ ، كقولِك: أنا قامَ غُلامي.

⁽١) يعني أبا عمرو الدانيّ في كتابه «التيسير في القراءات السبع»، ص٩٩، ولتهام الفائدةِ انظر: «حُجّة القراءات»، ص٤١٧.

نونِ «لكنْ»، فتلاقَتِ النونانِ فكانَ الإدغام، ونحوُّهُ قولُ القائل:

وتَرْمِينَني بالطَّرْفِ أي أنتَ مُذنِبٌ وتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلَي

أي: لكن أنا لا أقليك، وهو ضميرُ الشأن، والشَّأنُ اللهُ ربي، والجملةُ خَبرُ «أنا»، والراجعُ منها إليهِ ياءُ الضمير. وقرأ ابنُ عامِر بإثباتِ ألفِ «أنا» في الوَصْلِ والوَقْفِ جميعًا، وحَسَّنَ ذلكَ وقوعُ الألفِ عِوَضًا من حذفِ الهمزة، وغيرُه لا يُثبِتُها إلا في الوَقْف. وعن أبي عمرو أنه وقَفَ بالهاء: (لكِنَّه). وقُرئ: (لكِنْ هوَ الله رَبِّ)، بسكونِ

فإن قلتَ: فها العائدُ على ﴿ هُوَ ﴾ منَ الجُملةِ بعدَه التي هِي خبرٌ عنه؟ قلتُ: لا عائدَ على المبتدأ أبدًا إذا كانَ ضَميرَ الشأنِ والقصّة؛ لأنّ المبتدأ إنّها احتاجَ إلى العائدِ منَ الخبرِ إذا كانتْ جُملةً؛ لأنّها ليسَتْ هي المبتدأ، نحو (١): زيدٌ قائمٌ أبوهُ؛ لأنّ «زَيدًا» ليسَ بقولِك: «قائمٌ أبوه» في المعنى، فاحتاجَتْ إلى عَودِ ضَميرِ منها عليه ليَلتَبِسَ ذلك الضَّميرُ بجُملتِه. وأمّا ما نحن بصَدَدِه فهُو الجملةُ نفْسُها (٢).

قولُه: (وترمينني بالطَّرفِ) البيت^(٣)، تَقْلينني: أي: تُبغضينني. قيل: «لكنّ» وجُهُه أن يكونَ أصلُهُ: لكنّهُ إيّاك، على أنّ الضّميرَ للشأنِ، ثُمّ حُذِف. ولو قيل: إنّ الأصلَ: لكنّني إيّاك، ثُمّ حُذِفَ اسمُ «لكنّ» وهُو ضميرُ المتكلِّم معَ نونِ الوقايةِ لكانَ وَجْهَا.

قولُه: (وترمينَني بالطَّرْف). الأساس: ومنَ المجازِ: رَماهُ بعَيْنِه، ورَماهُ بالفاحشة.

قولُه: (أي: لكنْ أنا لا أَقْليكِ). يريدُ: أنّ «إيّاكَ» ليسَ منصوبًا بـ «لكنّ»، وهُو ضميرُ مفعولٍ قُدِّمَ على عامِلِه، إمّا للاختصاصِ أو القافية.

قولُه: (وقُرِئَ: «لكنْ هوَ اللهُ ربّي»)، قالَ ابنُ جِنّي: هي قراءةُ عيسى النَّقَفيّ (٤)، و «هُو»:

⁽١) في (ح) و(ف): «يجوز».

⁽٢) انظر: «المحتسب» (٢: ٢٩-٣٠).

⁽٣) ذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (١: ٢٣٨) من غير عزو لأحد.

^{(3) «}المحتسب» (٢: ٢٩).

النون وطرحِ أنا. وقرأ أبيُّ بنُ كعب: (لكنَّ أنا) على الأصل. وفي قراءة عبد الله: (لكنَّ أنا لا إلهَ إلا هُوَ ربِّي). فإن قلت: هو استدراكٌ لماذا؟ قلت: لقولِه: ﴿ أَكَفَرْتَ ﴾ قالَ لأخيه: أنتَ كافرٌ بالله، لكنِّي مؤمنٌ موحِّد، كما تقول: زيدٌ غائبٌ، لكنَّ عَمْرًا حاضر.

[﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّنَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَسَرَنِ أَنَّا أَقَلَ مِنكَ مَا لَا وَلِلَّا اللَّهِ اللهِ أَلَّةِ إِن تَسَرَنِ أَنَّا أَقَلَ مِنكَ مَا لَا وَلِلَّا اللهِ اللهِ اللهِ أَنْ يَوْتَهِ إِنْ أَللَّهُ مَا أَوْ يُضْمِحَ مَا وَهُمَا غَوْرًا فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُ الطَبَا ﴾ ٣٩ - ١٤]

﴿مَاشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ يجوزُ أن تكونَ ﴿مَا ﴾ موصولةً مرفوعةَ المحلِّ على أنها خبرُ مبتدأِ محذوف، تقديرُه: الأمرُ ما شاءَ الله، أو شرطيةً منصوبةَ الموضعِ والجزاءُ محذوف، بمعنى: أيُّ شيءٍ شاءَ اللهُ كان. ونظيرُها في حذفِ الجواب: ﴿لَوْ ﴾ في قوله: ﴿وَلَوْ أَنَ

ضَميرُ الشَّأْنِ، والجُملةُ بعدَه: خبَرٌ عنه.

قولُه: (أنتَ كافرٌ بالله، لكني مؤمنٌ موَحَدٌ)، هذا تلخيصُ الكلامَيْنِ المتغايِرينِ لتصحيح إدخالِ «لكنْ» بينَها، وأمّا اعتبارُ مُفرَداتِ التركيبِ فمُفَوَّضٌ إلى الذِّهن، فقولُه: ﴿ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابِ ثُمَّ مِن نُطْفَةِ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلاً ﴾ مقابِلٌ لقولِه: ﴿ هُوَ اللّهُ رَبّي ﴾، وقولُه: ﴿ أَكَفَرْتَ ﴾ مقابِلٌ لقولِه: ﴿ وَلاَ أَشْرِكُ بِرَتِيٓ أَحَدًا ﴾ دَلَّ هذا على التوحيدِ الصِّرْفِ والإخلاصِ التامّ.

قولُه: (أو شَرْطيةً منصوبةً الموضِع). قالَ أبو البقاء: هِيَ شَرْطيّةٌ في موضع نصبِ بـ﴿شَآءَ ﴾، والجوابُ محذوفٌ، أي: ما شاءَ اللهُ كان(١).

قولُه: (ونَظيرُها)، أي: نَظيرُ «ما» الشَّرطيّةِ في حَذْفِ الجواب: لفْظةُ «لو» في تلكَ الآية، فـ «نَظيرُها»: مبتدأٌ، والخبَرُ: «لو».

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤٨).

وَمَانَا سُيِرَتَ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾ [الرعد: ٣١]، والمعنى: هَلَّا قلتَ عندَ دُخولها والنظرِ إلى ما رزقكَ اللهُ منها: الأمرُ ما شاءَ الله، اعترافا بأنها وكلَّ خيرِ فيها إنَّها حصلَ بمشيةِ الله وفضلِه، وأنَّ أمرَها بيده؛ إن شاءَ تركَها عامرةً وإن شاء خرَّبها، وقلت: ﴿لاَ قُوْتَ إلَّا إلله و الله وقلت: ﴿لاَ قُونِتَ بِهِ على عِهارتِها وتدبيرِ أمرِها إنَّها هو بمعونَتِهِ وتأييدِه، إذْ لا يقوى أحدٌ في بدنه ولا في مِلْك يدهِ إلا بالله تعالى. وعنْ عروةَ بنِ الزُبيْرِ أنه كان يثلُهُ مانطه أيام الرُّطَب، فيدْخُلُ من شاء، وكان إذا دخله ردَّدَ هذهِ الآيةَ حتى عرفاقلًا » خبرَه، والجملة مفعولاً ثانيًا لـ ﴿تَرَنِ ﴾. وفي قولِه: ﴿وَوَلَدًا ﴾ نُصْرةٌ لمن منكَ فأنا أتوقعُ مِن صُنْع الله أن يَقلِبَ ما بي وما بكَ من الفَقْرِ والغنى؛ إن ترني أفقرَ منكَ فأنا أتوقعُ مِن صُنْع الله أن يَقلِبَ ما بي وما بكَ من الفَقْرِ والغنى، فيرزقني لإيهاني جنةً خيرًا من جَنتِك، ويسلُبك لكفرك نعمته ويخرِّبَ بستانك. والحُسْبان: مصدرٌ على الغَفْرانِ والبُطلان، بمعنى الحساب، أي: مقدارًا قدَّره الله وحَسَبَه، وهو الحكمُ بتخريبِها. وقال الزَّجّاج: عذابٌ حُسبان، وذلك الحُسبانُ حسابُ ما كَسَبَت يداك. وقيل: حُسْبانًا مرامي، الواحدة: حُسبانة؛ وهي الصواعق، ﴿صَعِيدَازَلَقًا﴾ أرضًا بيضاءً يُزلَقُ عليها لمَلاسَتِها، ﴿زَلَقًا﴾ و﴿غَوْرًا﴾ كلاهُما وصْفٌ بالمصدر.

قولُه: (والحُسْبانُ مصدَرٌ، كالغُفْرانِ والبُطْلان^(۱)، بمعنى الحساب). قالَ صاحبُ «الفرائد»: هُو مصدَرٌ بمعنى اسمِ المفعول، أي: شيئًا ممّا يُعَدُّ، أي: يَدخُلُ في الحسابِ ويُعتَدُّ به، مِن أنواع العذابِ المُرتَّبةِ على الأمر^(۲) المتوقَّع أن يقَعَ بسببِ الكُفْر.

الرّاغب: ﴿ حُسَبَانًا ﴾: نارًا وعَذابًا، وإنَّما هُو في الحقيقة: ما يُحاسَبُ عليه، فيُجازى بحسَبِه (٣).

قولُه: (يُزلَقُ عليها لملاسَتِها). الرّاغب: الزَّلَقُ والزَّلَلُ متقارِبانِ. قالَ تعالى:

⁽١) في (ح): والوزان.

⁽٢) سقط لفظ «الأمر» من (ف)، وفي (ط): «الكفر».

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٢٣٢.

[﴿ وَلُحِيطَ بِشَمَرِهِ ۚ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَيْهِ عَلَى مَاۤ أَنفَقَ فِيهَا وَهِىَ خَاوِيَّةُ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَلْيَنَنِى لَدَ أُشْرِكَ بِرَتِيٓ أَحَدًا * وَلَمْ تَكُن لَهُ فِثَةٌ يُنصُرُونَهُ مِن دُونِ ٱللّهِ وَمَا كَانَ مُننَصِرًا ﴾ ٤٢-٤٣]

﴿وَأُحِيطَ ﴾ بهِ عبارةٌ عن إهلاكِه، وأصلُه من: أحاطَ بهِ العَدُوّ؛ لأنه إذا أحاطَ به فقد مَلَكَهُ واستولى عليه، ثمَّ استُعمِلَ في كلِّ إهلاك، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِلَّا أَن يُحَاطَ فِقد مَلَكَهُ واستولى عليه، ثمَّ استُعمِلَ في كلِّ إهلاك، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِلَّا أَن يُحَاطَ مِكُمْ ﴾ ومثلُه قولُهم: أتى عليه؛ إذا أهلكه، من: أتى عليهِم العدوّ؛ إذا جاءَهُم مُستَعليًا عليهم. وتقليبُ الكَفَّيْن: كنايةٌ عن الندم والتحسُّر؛ لأنّ النادم يُقلِّبُ كفَّيْهِ ظهرًا لبَطْن، كما كنَّى عن ذلكَ بِعض الكفِّ والسُّقوطِ في اليك، ولأنه في معنى الندم عُدِّي تعديتَه بـ «على»، كأنهُ قيل: فأصبحَ يَندَمُ ﴿عَلَىٰ مَا أَنفَقَ فِيهَا ﴾ أي: أنفَقَ في عارتها ﴿وَهِيَ خَاوِيَّةُ عَلَىٰ بِـ

﴿ فَنُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ أي: دحْضًا لا نبات (١) فيه، كقولِه تعالى: ﴿ فَتَرَكَهُ صَلْدًا ﴾ [القلم: [البقرة: ٢٦٤]، يقالُ: زَلَقَهُ وأَزْلَقَهُ فَزَلَقَ، قالَ تعالى: ﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كُفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ ﴾ [القلم: ٥١]، وذلك كقولِ الشاعر:

نَظَرًا يُزيلُ مواطئ الأقدام (٢)

قَالَ يُونُس: لم يُسمَع الزَّلَقُ والإزلاقُ إلّا في القُرآن، ورُوِيَ أنَّ أُبَيَّ بنَ كعبٍ قرَأَ: (وأَزْلَقْنا ثَمَّ الآخَرِينَ) [الشعراء: ٦٤]، أي: أهلكُنا^(٣).

قولُه: (ظَهْرًا لَبَطْنِ). الأساس: قَلَّبتُ الأمرَ ظَهْرًا لَبَطْن، قالَ عمرُ بنُ أبي ربيعة: وضرَ بْنا الحديثَ ظَهْرًا لِبَطْنِ وَأَتَيْنا مِن أمرِنا ما اسْتَهَيْنا(٤) نصَبَ «ظَهْرًا لَبَطْنِ» على أنهُ مفعولٌ مطلَق، أي: يُقلِّبُ كفَّيْه تقليبًا.

⁽١) في (ط): «لاثبات».

⁽٢) ذَكره ابن منظور في «اللسان» (دحضَ) و(زلَقَ) من غير عزْوِ لأحد.

⁽٣) وهي قراءةٌ شاذّةٌ، وقرأ بها ابن عبّاسٍ أيضًا. انظر: «مختَصر فيّ شواذٌ القرآن» لابن خالَوْيه، ص٢١٠٧ و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٣: ١٠٦).

⁽٤) «ديوان عمر بن أبي ربيعة»، ص٥٠٥.

عُرُوشِهَا ﴾ يعني: أنَّ كرومَها المُعرَّشةَ سَقَطَت عروشُها على الأرض، وسقَطَت فوقَها الكُروم. قيل: أرسَلَ اللهُ عليها نارًا فأكلَتْها، ﴿يَكَيْنَنِي ﴾ تَذَكَّر موعظةَ أخيه فعلمَ أنه أُتي من جهةِ شِرْكه وطغيانِه، فتمنَّى لو لمْ يَكُن مُشرِكًا حتى لا يُهلِكَ اللهُ بستانَه، ويجوزُ أن يكونَ توبة منَ الشَّرْك، وندمًا على ما كانَ منه، ودخولًا في الإيبان، وقُرئ: ﴿ وَلَمْ يَكُن ﴾ بالياء والتاء، ومُحِلَ ﴿ يَنصُرُونَهُ ، ﴾ على المعنى دون اللفظ، كقولِه: ﴿ فِنعَةُ تُعَلِّمُ لَا عَمَانَ ؟ ١٠]. فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿ يَنصُرُونَهُ مِن دُونِ اللهِ ﴾ ؟ قلت: معناه: يَقدِرونَ على نُصْرتِه من دونِ الله، أي: قولِه: ﴿ وَنِهُ اللهُ ، أي:

قولُه: (وقُرِئ: ﴿ وَلَمْ تَكُن ﴾ بالياءِ والتاء)، حمزةُ والكِسائيُّ: بالياءِ التَّحتانيُّ، والباقونَ: بالتاء (١٠). `

قولُه: (ومُحِلَ ﴿يَصُرُونَهُۥ ﴾ على المعنى)؛ لأنَّ الفئة ناسٌ وجماعة، ولوكان ﴿تَنصُرُ ونَهُ ﴾ [آل عمران: ١٣] بالتاءِ الفَوْقانيّةِ لَكَانَ حَمُّلًا على اللّفظِ، والاستشهادُ بقولِه: ﴿فِئَةٌ تُعَلَيْلُ ﴾ [آل عمران: ١٣] بالتاءِ الفَوْقانيّة، لأجْلِ الحَمْلِ على اللّفظِ.

قولُه: (معناهُ: يَقدِرونَ على نُصرِتِه)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: وَضْعُ «يَنصُرونَ» موضعَ «يَقدِرون» وَضَعُ اللازم، وهُو مِن بابِ المجاز، وترْكُ الحقيقة إلى المجازِ لا يجوزُ إلّا بقرينة، وهُي هاهُنا: ﴿مِن دُونِ اللهِ ﴾؛ لأنَّ حاصِلَ ﴿مِن دُونِ اللهِ ﴾: إلّا الله، فكأنهُ قيل: لا يَنصُرُه أَحَدٌ إلّا اللهُ، وهُو كقولِك: لم يَنصُرني أحدٌ مِن دونِ زَيْد، يُفهَمُ منهُ أنّ زيدًا يَنصُرُكَ، ولمّا لم يَنصُرُهُ اللهُ عُلِمَ أنّ المرادَ منَ النُّصرةِ القُدرةُ عليه.

وقلتُ: نَظيرُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا فَلَعِلِينِ ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] أي: قادِرين، وقولُه: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ ﴾ [النحل: ٩٨]، أي: إذا أردتَ القِراءةَ فاستَعذْ؛ لأنّ الفعلَ يوجَدُ بقُدرةِ الفاعلِ تارَةً وأُخرى بإرادتِه، فهُو مِن إطلاقِ المسبّبِ على السبّب.

⁽١) وحجَّتُهما قولُه تعالى: ﴿يَصُرُونَدُۥ﴾ ولم يقُلْ «تَنصُرُه» فكانَ تذكيرُ ما تقدَّمَ مِن فِعلِهم أَوْلَى ليأتَلِفَ الفِعلانِ على لفظِ واحد. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤١٨.

⁽٢) في النسخ الخطية: «تنصره».

هوَ وحدَه القادرُ على نصرَتِهِ لا يقدرُ أحدٌ غيرُه أن يَنصُرَه إلَّا أنه لم يَنصُرُهُ لصارف؛ وهو استيجابُه أن يُخذَل، ﴿وَمَاكَانَ مُنفَصِرًا ﴾ وما كانَ ممتنِعًا بقوّتِه عن انتقام الله.

[﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلْيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ مُو خَيْرٌ ثُوَابًا وَخَيْرُ عُقْبًا ﴾ ٤٤]

﴿اَلْوَلَيَهُ ﴾ بالفَتْح: النصرةُ والتولِّي، وبالكَسْر: السُّلطانُ والمُلْك، وقد قُرئ بهما. والمعنى هنالك، أي: في ذلكَ المقامِ وتلكَ الحالِ النصرةُ لله وحدَه، لا يملكُها غيرُه، ولا يستطيعُها أحدُّ سواه، تقريرًا لقوله: ﴿ وَلَمْ تَكُن لَهُ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُ مِن دُونِ اللهِ ﴾ [الكهف: ٤٣].

أو: هنالك السلطانُ والملكُ لله لا يُغلَبُ ولا يمتَنِعُ منه، أو في مثلِ تلكَ الحالِ الشديدةِ يتولى الله ويُؤمِنُ به كلُّ مُضطرّ، يعني: أنّ قولَه: ﴿ يَنَيْنَنِي لَمُ أُشْرِكَ بِرَتِي ٓ أَحَدًا ﴾ الشديدةِ يتولى الله ويُؤمِنُ به كلُّ مُضطرّ، يعني: أنّ قولَه: ﴿ يَنَيْنَنِي لَمُ أُشْرِكَ بِرَتِي ٓ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٢]، كلمةٌ أُلجِئَ إليها فقالهَا جَزَعًا ممّا دَهاهُ من شُؤمٍ كُفرِه، ولولا ذلكَ

قولُه: (وهُو استيجابُه أَن يُحَذَلَ)، معناهُ: أنهُ تَعالى أُوجَبَ على نفْسِه خِذْلانَهُ بِناءً على مذهبِه، اللهُمَّ إِلّا أَنْ يقالَ: الإيجابُ بمعنى الوَعْد، وفيه دَليلٌ أَنْ قولَه: ﴿ يَلَيْنَنِي لَرُ أُمْرِكَ بِرَيِّ مَذَهِبِه، اللهُمَّ إِلّا أَنْ يقالَ: الإيجابُ بمعنى الوَعْد، وفيه دَليلٌ أَنْ قولَه: ﴿ يَلَيْنَنِي لَرُ أُمْرِكَ بِرَيِّ أَمُرِكَ بِرَيِّ أَمُرِكَ إِنَّ تَلَكَ التوبةَ كانت عندَ مشاهَدةِ البأس.

قُولُه: (وقد قُرِئَ بِهِمَا)، بالكسرةِ: حمزةُ والكِسائيُّ، والباقونَ: بالفَتْح^(١).

قولُه: (يعني: أنَّ قولَه: ﴿ يَلْيَنَنِي ﴾ كلمة أُلِجِئَ إليها، فقالها)، تلخيصٌ لِما حَصَلَ مِن تفسيرِه لقولِه: ﴿ وَلَمْ تَكُن لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِن دُونِ اللهِ وَمَاكَانَ مُنْصِرًا ﴾، وجَعَلَ قولَه: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلِيَةُ لِلّهِ الْحَقِيلُ اللهُ عَلَى اللهُ يعني: لمّا رأى الوّلِيَةُ لِلّهِ اللهُ اللهُ اللهُ وهُو قد خذَلَهُ، قالها جزَعًا ممّا دَهاهُ، وهذا مُؤْذِنٌ بأنَّ قولَه: ﴿ وَلَمْ تَكُن لَهُ فِئَةٌ يَضُرُونَهُ مِن دُونِ اللهِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَيَةُ ﴾ إمّا حالٌ مِن فاعلِ يقولُ، أو:

⁽١) لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات»، ص١٨٠.

لم يَقُلْها، ويجوزُ أن يكونَ المعنى: هنالكَ الوَلايةُ لله يَنصُرُ فيها أولياءَه المُؤمنينَ على عطفٌ على يقول، وإيذانٌ بحصولِ مضمونِ الجُمْلَتَيْنِ، وبَعْثُ للسّامِعِ على التفَكُّرِ واستنباطِ الرُّتَبِ بينَهما.

ويجوزُ أن يتعلَّقَ قولُه: «يعني» بالوَجْهِ الأخير، والظاهرُ أنهُ متَعلَّقٌ بالوجوهِ الثلاثةِ المُبنيَّةِ على معنى الولايةِ منَ النُّصرةِ والتوليّ والسُّلطانِ والمُلكِ على سَبيلِ اللّفِّ والنَّشْرِ، فلمَّا فرَغَ مِن ذلكَ أتى بها يجمَعُها منَ المعنى، يعني: إنّها قالَ ذلكَ الخاسِرُ النادمُ: ﴿يَلَيْتَنِي لَمُ أَشْرِكُ مِنَ ذَلكَ الخَاسِرُ النادمُ: ﴿يَلَيْتَنِي لَمُ أَشْرِكُ مِنَ اللّهِ مَالكَ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

الرّاغبُ: الوَلَّ: كوْنُ الشيءِ بجَنْبِ الآخر، ويُعتَبرُ ذلك تارةً بالمكانِ، فيقال لهُ: الولايةُ، وتارَةً بالنَّصرةِ، فيقالُ لهُ: الولاء والمُوالاةُ، لكنّ الولاءَ على ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ باعتبارِ نسبةِ الأعلى إلى الأعلى، ولهذا يُقالُ للخادمِ والمخدوم: الأعلى إلى الأعلى، ولهذا يُقالُ للخادمِ والمخدوم: مَوْلًى ووَلِيّ؛ لأنّ كلَّ واحدٍ منهُما يوالي (١) الآخر؛ الخادمُ بالطاعةِ والنَّصيحة، والمخدومُ بالإشفاقِ والكفاية.

وقالَ أهلُ اللَّغة: المَوْلى: المالكُ والمملوكُ، والمُعتِقُ والمُعتَق، والناصرُ والمنصورُ، وابنُ العمِّ، والحَليفُ والجارُ والقَيِّم، فاعتبَروا في كلِّ ذلك المُتضايفَيْنِ؛ لكوْنِ كلِّ واحدِ منهُما مُوالِيًا للآخَو^(۲) بوَجُهُ^(۳).

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ المعنى) هذا معنى آخَرُ متفرِّعٌ على معنى الوِلايةِ إذا كانت بمعنى النُّصرةِ، مِن قولِك: انتصَرَ منهُ: إذا انتقَمَ منهُ، ويؤيِّدُ هذا الوَجْهَ قولُهُ تعالى: ﴿هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرُ عُقْبًا ﴾ [الكهف: ٤٤]، وذلكَ أنّ صاحبَهُ لمّا افتخرَ وتعزَّزَ عليه بالمالِ والبَنين وكفرَ بالله وبالبَعث، وأجابَه بها أجاب، ثُمّ ختَم بقولِه: ﴿ فَعَسَىٰ رَقِيّ أَن يُؤْتِينِ خَيْرًا مِن جَنَا لَهُ قولَه بأنْ أحاطَ بثَمَرِه وتركه مخذولا

⁽١) في (ف): «مُواني»، وهو وجه.

⁽٢) في (ف): «يُوالي الآخر».

⁽٣) «تفسير الراغب» (١: ٥٣٢)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٥٨٥.

الكَفَرةِ ويَنتَقِمُ لهم، ويشفي صُدورَهم من أعدائهم، يعني: أنه نَصَرَ فيها فَعَلَ بالكافرِ أخاه المؤمن، وصَدَّقَ قولَه: ﴿ فَعَسَىٰ رَقِىٓ أَن يُوْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَيْكَ وَرُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسَبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الكهف: ٤٠]، ويعضُدُه قولُه: ﴿ هُوَ خَيْرٌ ثُوَابًا وَخَيْرُ عُقْبًا ﴾ أي: لأوليائِه، وقيل: ﴿ هُنَالِكَ ﴾ إشارةٌ إلى الآخرة، أي في تلكَ الدارِ الوَلايةُ لله، كقوله: ﴿ لَمِنَ اللَّهُ وَقَرَأً عمرُو بنُ عُبَيْدٍ بالنصبِ على التأكيد، كقولك: هذا عبدُ الله الحقَّ لا الباطل، وقرأ عمرُو بنُ عُبَيْدٍ من أفصَحِ الناسِ وأنصَحِهم،

مقهورًا، وشَفى صدرَه. والتشَفّي مِن أعداءِ الدِّين خيرٌ منَ الحَيْراتِ، ومَوهِبةٌ منَ المَواهِب، فيكونُ موقعُ ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَيَهُ لِلّهِ ﴾ ممّا سبق، موقعَ قولِه: ﴿ وَالْحَمْدُ لِلّهِ رَبِ الْعَلْمِينَ ﴾ من قوله: ﴿ وَالْحَمْدُ لِلّهِ رَبِ الْعَلْمِينَ ﴾ من قوله: ﴿ وَالْحَمْدُ لِلّهِ رَبِ الْعَلْمِينَ ﴾ من قوله: ﴿ وَقَلْعَ دَايِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ فهما كالتذييلين؛ لأن معناهما يلتقيان في التشفي عن أعداء الدين، ولذلك قال هناك: «هو إيذان بوجوب الجهر عند إهلاك الظلمة، وأنه من أجلِّ النعم وأجزل القسم»، وقال هنا: «﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَيْهُ لِللّهِ ﴾ ينصر فيها أولياءه المؤمنين على الكفرة، وينتقم لهم، ويشفي صدورهم». [قوله]: (وقرئ: ﴿ الْحَقِ ﴾ بالرفع والجر) أبو عمرو والكسائي: بالرفع، والباقون: بالجر.

قوله: (وكان عمرُو بنُ عُبيد من أفصح الناسِ وأنصحهم). الانتصاف: وقد تقدم الإنكار عليه أن القراءة موكولة إلى رأي الفصحاء، ولا يجوز لأحدِ أن يقرأ إلا بها سمعه، ورُوي مُفصَّلًا عن النبي مخبرًا عن إنزاله من السهاء، فلا وجه لفصاحة الفصيح، ولكن الزخشري لا يفوت الثناء على رأس البدعة ومعدن الفتنة عمرو بن عبيد، فإنه من كبار المعتزلة (۱).

ذكر الإمام مسلم بن الحجاج في «صحيحه» أن سليهان بن أبي مطيع كان يقول: بلغ أيوب أني آتي عمرو بن عبيد، فأقبل(٢) عليَّ يومًا فقال: أرأيتَ رجُلاً لا تَأمَنُه على دينِه،

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۲۷٥).

⁽٢) من قوله: ﴿ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ من قوله: ﴿ فَقُطِعَ دَائِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ فهما كالتذييلين الله هنا سقط من (ح) و(ف).

وقُرئ: ﴿عُقْبًا ﴾ بضَمِّ القافِ وسكونِها، و(عُقبي) على: فُعْلى، وكلُّها بمعنى: العاقِبة.

[﴿ وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلُ الْمُحَيَّوْةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآي أَنزَلْنَهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَأَخْلَطَ بِهِ عَ نَبَاثُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا نَذْرُوهُ ٱلرِّيَئِحُ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ ثُقْنَدِرًا ﴾ 2]

﴿ فَٱخۡنَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلۡأَرْضِ ﴾ فالتفَّ بسببهِ وتكاثَفَ حتى خالَطَ بعضُه بعضًا، وقيل:

كيفَ تأمَنُه على الحديث (١)؟ قالَ الشيخُ محيي الدِّين في «شرَحِه» (٢): أمّا عمْرُو بنُ عُبَيْدٍ فهُو القَدَريُّ المُعتزِلُيُّ الذي كانَ صاحبَ الحسَنِ البَصريّ، قالَ مسلمٌ أيضًا: كان عمْرُو بنُ عُبَيد يَكذِبُ في الحديث. قال: قيلَ لأيّوبَ: إنّ عمْرَو بنَ عُبَيدٍ رَوى عنِ الحسَن، قال: لا يُجلَدُ السَّكرانُ من النَّبيذ، فقال: كذَب، أنا سَمِعتُ الحسَنَ يقولُ: يُجلَدُ السَّكرانُ منَ النَّبيذِ.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿عُقْبًا﴾، بضَمَّ القاف)، عاصمٌ وحزةُ: بالإسكان، والباقونَ: بالضمِّ (٣). الرّاغب: العَقِبُ: مؤخّرُ الرِّجْلِ. وقيل: عَقْبٌ وجَمْعُه أعقابٌ، واستُعيرَ العَقْبُ للوَلَدِ ولَولِدِ الرّاغب: العَقِبُ: مؤخّرُ الرِّجْلِ. وقيل: عَقْبٌ وجَمْعُه أعقابٌ، واستُعيرَ العَقْبُ للوَلَدِ ولَولِدِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

⁽١) «صحيح مسلم» (١: ٢٣) في المقدمة.

⁽٢) يعني «شرح النووي على صحيح مسلم» (١: ٩٠٩).

⁽٣) وهما لغتانِ بمعنى العاقبة. انظر: «حجّة القراءات»، ص١٩.٤.

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص٥٧٥.

نَجَعَ فِي النباتِ المَاءُ فاختلَطَ بهِ حتى رَوِيَ ورفَّ رفيقًا، وكان حقُّ اللفظِ على هذا التفسير: فاختلطَ بنباتِ الأرْض، ووجهُ صحَّتِه أنَّ كلَّ مختلِطَيْنِ موصوفٌ كلُّ واحدٍ منهُما بصفةِ صاحِبه. والهَشيم: ما تَهشَّمَ وتحطَّم، الواحدةُ هشيمة.

قولُه: (نجَعَ في النّبات). الأساس: نجعَ فيه الدّواءُ: نفَعَهُ، وماءٌ نَجوعٌ: نَميرٌ.

قولُه: (ورَفَّ رَفيفًا). الأساس: رَفَّ النَّباتُ يَرِفُّ، ولهُ وَريفٌ ورَفيفٌ؛ وهُو أن يهتَزَّ نَضارةً وتَلألؤًا.

قولُه: (ووَجُهُ صحَّتِه أَنَّ كلَّ مُحتلطَيْنِ موصوفٌ كلُّ واحدٍ منهُما بصفةِ صاحبِه)، قال صاحبُ «الفرائد»: حقُّ اللّفظِ كما ذكرَهُ اللهُ تعالى؛ لأنّ النباتَ هُو المختلِطُ؛ لأنّ الفعلَ مِن جهتِه؛ إذْ هُو الجاذبُ للماء، ولا فِعْلَ مِن جهةِ الماء يُعرَفُ بالتأمُّل، فيُقالُ: إنّ المصنَّفُ في صدَدِ تأويلِ قولِ القائل: نجَعَ في النّباتِ الماء، بدليلِ قولِه: هذا على التفسير، وللماء أيضًا فعْلٌ لِسَريانِه في النّامي للطافتِه، ولا نُسَلِّمُ أنّ نفْسَ الجَذْبِ الاختلاطُ؛ لأنّ الاختلاطَ منَ الجانِيَيْن.

فإنْ قلتَ: الماءُ النازِلُ منَ السّماءِ إنّها يَخلِطُ الأرضَ وأصلَ النّبات، لا النّبات، لأنهُ يُنبِتُ به جزءًا منه (١). قلتُ: للماءِ معَ النّامي أطوارٌ: ففي الطَّوْرِ الأوّلِ تختلطُ به الأرضُ وأصلُ النّبات، ثُمّ يَختِطُ بالنّباتِ فيُصبحُ مُحَضَّرًا رَفيفًا، كما أشارَ إليه المصنّفُ، ثُمّ يخرُجُ منهُ الحَبُ، كما قالَ تعالى امْتِنانًا: ﴿ وَهُوَ الّذِي آنزَلُ مِنَ السّمَاءِ مَا أَهُ فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْ قَلُ اللّهُ مَعْ وَفَأَخْرَجْنَا بِهِ مَنْ اللّهُ مَنْ وَفَا أَذَى النّبَاتِ مَنْ السّمَاءِ مَا أَهُ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مَنْ اللّهُ مَنْ وَلَا اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ مَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَلا النّالُكُ، والتشبيهُ مُخْتَصَرٌ مَا في سورة يونُسَ: ﴿ وَلا النّالُونُ وَلا النّاكُ، والمَالّةُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللللّه

الرّاغبُ: الحَلْطُ: هُو الجَمْعُ بينَ أجزاءِ الشّيئينِ فصاعدًا، سواءٌ كانا مائعَيْنِ أو جامِدَيْنِ

⁽١) قوله: «لأنه ينبت به جزءاً منه» سقط من (ط).

وقُرئ: (تَذْرُوهُ الرِّيح)، وعنِ ابنِ عبّاس: (تَذْرِيه الرياحُ)، من: أذرى، شَبَّهَ حالَ الدنيا في نُضْرتها وبَهجتها وما يتعقَّبُها من الهلاكِ والفَناء، بحالِ النباتِ يكونُ أخضَرَ وارِفًا ثُمَّ يهيجُ فَتُطَيِّره الرياحُ كأنْ لم يكنْ ﴿وَكَانَ اللهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ مِن الإنشاءِ والإفناءِ ﴿ وَكَانَ اللهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ مِن الإنشاءِ والإفناءِ ﴿ وَمُقَلَدِدًا ﴾.

[﴿ اَلْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَوْةِ الدُّنْيَ ۖ وَالْبَقِينَتُ الصَّلِحَنْتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرُ أَمَلًا ﴾ ٤٦]

﴿ وَٱلْبَاقِيَنْتُ ٱلصَّلِحَنْتُ ﴾ أعمالُ الخيرِ التي تبقى ثمرتُها للإنسانِ وتفنى عنهُ كلُّ ما تطمعُ إليهِ نفسُه من خُظوظِ الدُّنيا. وقيل: هي الصَّلَواتُ الخمس،

أو مُحْتَلَفَيْنِ، وهُو أَعَمُّ مِنَ المَرْجِ، ويُقالُ: اختَلَطَ الشيءُ، قالَ تعالى: ﴿ فَاتَخْلَطَ بِهِ عَبَاتُ ٱلأَرْضِ ﴾ [يونس: ٢٤]. ويقالُ للصّديقِ والمُجاوِرِ والشَّريك: خَليطٌ، والخَليطُ يُقالُ للواحِد والجَمْع، ويقالُ: أخلَطَ فلانٌ في كلامِه: إذا كانَ ذا تخليطٍ فيه، وأخْلَطَ الفرَسُ في جَرْبِه: كذلك، وهُو كنايةٌ عن تقصيرِه فيه (١).

قولُه: (وقُرِئَ: «تَذْرُوهُ الرِّيحُ»): حمزةُ والكِسائيُّ (٢) مُفرَدًا.

قُولُه: (وارِفًا). الأساس: ورَفَ النّباتُ وَريفًا، فهُو وارِفٌ: لهُ بَهْجةٌ منَ الرِّيِّ.

قولُه: (بُهُم يَهيجُ). الجَوهريّ: هاجَ النَّبتُ هِياجًا، أي: يَبِسَ.

قولُه: (وتَفْنى عنهُ كلُّ ما تَطْمَحُ إليه)، قيل: هو حالٌ، والظاهرُ العَطْفُ على "تَبقى» لمجيءِ الواوِ في المضارع المُثبَت، أي: تَبقى ثمرتُها لهُ، ويَفْنى عندها عنهُ كلُّ ما يَطمَحُ إليه، كأنهُ عرَّفَ «الباقياتِ» بالصَّفةِ الكاشِفة، أي: هِيَ أعمالٌ يَبقى ثوابُها للإنسانِ بعدَ فناءِ كلِّ ما رَجا مِنه الحُظوظَ؛ لأنّ البقيّةَ تقتضي ما يَفضُلُ عنهُ، كقولِه تعالى: ﴿ بَقِينَتُ اللّهِ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۲۹۳.

 ⁽۲) وقد سبق تفسير هذا الحرفِ في «البقرة» الآية (۱٦٤)، ولتهام الفائدة انظر: «حُجّة القراءات»، ص١١٨-١١٩.

وقيل: سبحانَ الله، والحمدُ لله، ولا إله إلا الله، واللهُ أكبر. وعن قتادَة: كلُّ ما أُريدَ به

[هود: ٨٦]، قال: ما يَبقى لكُم منَ الحلالِ بعدَ التنزُّو عمَّا هُو حرامٌ عليكُم، خيرٌ لكم.

وقريبٌ منهُ ما رَوَينا عن مُسلم والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ، عن عبدِ الله بن الشَّخِّير، عن رسولِ الله ﷺ: «يقولُ ابنُ آدمَ: مالي مالي، وهل لكَ يا ابنَ آدَمَ مِن مالكَ إلّا ما أكَلْتَ فَافْنَيْت، أو لبِستَ فأبْلَيتَ، أو تصَدَّقْتَ فأمضَيْت؟»(١)، أي: فأبقَيتَ.

قولُه: (وقيل: سبحانَ الله والحمدُ لله ولا إله إلّا اللهُ واللهُ أكبَر)، رَوى أحمدُ بنُ حنْبَل في «مُسنَدِه»، عنِ النُّعهانِ بنِ بَشير، عن رسولِ الله ﷺ: «ألا وإنَّ سبحانَ الله والحمدُ لله ولا إلهَ إلّا اللهُ واللهُ أكبرُ هُي الباقياتُ الصّالحات» (٢)، ونحوُه رَواهُ مالكُ بنُ أنس (٣)، عنِ ابنِ المسيّبِ (٤).

أقولُ والعِلمُ عندَ الله تعالى -: لعلّه صلَواتُ الله عليه خَصَّ هذه الكلماتِ بالباقياتِ الصّالحاتِ؛ لكوْنِها جامِعاتِ (٥) للأمّهاتِ: فالتَسبيحُ تقديسٌ لذاتِه عمّا لا يَليقُ بجَلالِه وتنزيهٌ لصِفاتِه عن النّقائص. والتحميدُ مُشتملٌ على معنى الفَضْلِ والإفضالِ المُؤذِنَيْنِ بالصّفاتِ الذاتيةِ والإضافيّةِ بعدَ السّلبيّة. والتهليلُ: توحيدُ الذّاتِ ونَفْيُ الضّدُ والنّد، وتنبيهٌ على النّبرُّو عن الحَوْلِ والقُوّةِ إلّا به (٦). والتكبير: اعتراف بالقُصورِ في الأفعالِ والأقوال، قال: «لا أُحصِي ثناءً عليك، أنتَ كما أثنيّتَ على نفْسِك »(٧)، وفي هذا التدَرُّج لَـمْعةٌ من معنى «لا أُحصِي ثناءً عليك، أنتَ كما أثنيّتَ على نفْسِك »(٧)، وفي هذا التدَرُّج لَـمْعةٌ من معنى

⁽١) أخرجه مسلم (٢٩٥٨)، والترمذيّ (٢٣٤٢)، والنسائيّ (٦: ٢٣٨).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٣٨٥٨)، وأخرجه البزّارُ في «المسند» (٤٠٥)، من حديثِ عثمان بن عفّان رضيَ اللهُ عنه، وفي الباب عن أبي سعيد الخدريِّ عند الإمامِ أحمد في «المسند» (١١٧١٣)، وأبي يعلى (١٣٨٤) وغيرِهما بإسنادٍ حسَنٍ لغيرِه.

⁽٣) في «الموطأ» (٤٩١).

⁽٤) في (ف): «عن على بن أبي طالب»، وهو خطأ، وهو بياضٌ في (ح)، والمثبت من (ط).

⁽٥) في (ح): «جامعة».

⁽٦) في (ح): «لله».

⁽٧) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجَهُ الترمذيّ (٥٦٦)، وأبو داود (١٤٢٧)، والنسائيّ (٣: ٢٤٨)، وأبو يعلى=

وجهُ الله ﴿ خَيْرٌ ... ثَوَابًا ﴾ أي: ما يَتَعلقُ بها مِن الثوابِ وما يَتَعلَّقُ بها من الأمَل؛ لأنّ صاحبَها يأملُ في الدنيا ثوابَ الله، ويُصيبُه في الآخرة.

[﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَهُمْ فَلَمْ نُعَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا * وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًا لَقَدْ حِثْنَهُمُ وَنَاكُما خَلَقْنَكُمُ أَوَّلَ مَرَّةً بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا ﴾ ٤٧-٤٨]

العُروجِ للسالِكِ العارِف، ولهذه الأسرارِ ورَدَ عن الصّادِقِ المصدوق: «لقيتُ ليلةَ أُسْرِيَ بي إبراهيم، فقال (١): يا محمّد، أقرِئُ أُمّتَكَ منّي السّلامَ، وأخْبِرهُم أنّ الجَنّةَ طيّبةُ الترُّبة، عذْبةُ الماء، وأنّها قيعانٌ، وأنّ غِراسَها: سبحانَ الله والحمدُ لله ولا إلهَ إلّا الله واللهُ أكبر». أخرجَهُ التَّرمذيُ (٢) عن ابنِ مسْعود.

ثُمْ إِنهُ سبحانَه وتعالى قابَلَ بالباقياتِ الصّالحات، الفانياتِ (٣) الزّائلات، أعني ﴿ وَاَضْرِبَ لَمُ مَثَلَ الْحَيَوْ الدُينَ كَمَا اللّهُ عَن السّمَاءِ فَأَخْلَطَ بِهِ بَبَاثُ الأَرْضِ ﴾ [الكهف: ٤٥] وخَصَّ منها ما هُوَ العُمْدةُ فيها، ويَحصُلُ منهُ تزيينُ المجالسِ والتفاخُرُ في المَحافِلِ من المالِ والبَنينَ، الا تَرى إلى أحدِ الرجُلَيْنِ في القصّةِ السابقةِ وقولِه: ﴿ أَنَا أَكُثُرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُ نَفَرا ﴾؟ وفيهِ تلويحٌ إلى بيانِ النَّظْمِ؛ فإنَّ قولَه: ﴿ وَاضْرِبَ لَهُم مَثلَ الْحَيَوْةِ الدُّنِيَا ﴾ الآية، ينظرُ إلى قولِه: ﴿ وَاضْرِبَ لَهُم مَثلَ الْحَيَوْةِ الدُّنِيَا ﴾ الآية، ينظرُ إلى قولِه: ﴿ وَاضْرِبَ لَهُم مَثلَ الْحَيَوْةِ الدُّنِيَا ﴾ الآية، ينظرُ إلى قولِه: ﴿ وَاضْرِبَ لَهُم مَثلَ الْحَيَوْةِ الدُّنِيَا ﴾ الآية، ينظرُ الى قولِه: الله عنى البتداءِ المُعْرِبُ لَمُ مَثلًا رَجُلَيْنِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَنُوسِ مَعِيدًا زَلَقًا ﴾ في معنى اجتماعِها على الابتداءِ الله عنه المُنهِ والانتهاءِ المُشورِ للجَنّةِ، وكذا ما قُوبِلَ به هذه الآيةُ من الباقياتِ الصّالحات، خبرٌ مُقارِبٌ لِما تُوبِلَ به تلك الآيةُ بقولِه: ﴿ لَلْكِنَا هُو اللّهُ رَبّي وَلا أَشْرِكُ بِرَقِ أَصُدُ لَ اللّهُ وقولِه: ﴿ فَعَسَىٰ رَبّي أَن يُؤْتِينِ خَيْرًا مِن جَنَاكُ ﴾.

 ⁽۲۷۵)، وغيرهم من حديثِ عليّ بن أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه بإسنادٍ قويّ، وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند الإمام أحمد» (۷۵۱).

⁽١) سقط لفظ «فقال» من (ح).

⁽٢) «سنن الترمذي» (٣٤٦٢)، وفي البابِ عن أبي أيوب الأنصاري عند الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٥٥٢)، و «صحيح ابن حبّان» (٨٢١)، و «المعجم الكبير» للطبرانيّ (٣٨٩٨)، وغيرهم بإسناد حسّنه المنذريّ في «الترغيب والترهيب» (٢: ٥٤٥).

⁽٣) في (ح). «المقابلة».

قُرئ: (تُسَيَّرُ) مِن: سُيِّرت، و﴿ نُسَيِّرُ﴾ مِن: سَيَّرْنا، و(تَسِيرُ) من: سارَت، أي: تسيرُ في الجوّ، أو يُذهَبُ بها، بأن تُجعَلَ هباءً مُنبَثًا. وقُرئ: (وتُرَى الأرضُ) على البناء للمفعول، ﴿ بَارِزَةً ﴾ ليسَ عليها ما يَستُرُها مما كانَ عليها، ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ ﴾ وَجَمَعْناهُم إلى المَوقِف، وقُرئ: ﴿ فَلَمْ نُغَادِرْ ﴾ بالنونِ والياء، يقال: غادَرَه وأغدَرَه؛ إذا

قولُه: (وقُرِئَ: «تُسَيَّرُ» مِن: سُيِّرتْ)، قرَأَ الكُوفِيّونَ ونافعٌ: ﴿نُسَيِّرُ﴾ بضمَّ النُّونِ وكسرِ الياء، و﴿الْفِمَالَ﴾ بالنَّصب، والباقونَ: بالتاءِ وفَتْحِ الياءِ ورَفْع ﴿الْحِبَالُ ﴾(١). و﴿تَسِيرُ﴾ بفَتْح التاء: شاذَةٌ.

قولُه: (﴿وَحَشَرْنَهُمْ ﴾: وجَمَعْناهُم إلى الموقِف). الرّاغب: الحَشْرُ: إخراجُ الجماعةِ عن مقرِّهم وإزعاجُهم عنهُ إلى الحرْبِ ونحوِها، ورُوِيَ: النِّساءُ(٢) لا يُحشَرْنَ، أي: لا يخُرجْنَ إلى الغَرْوِ، ولا يُقالُ: الحَشْرُ إلّا في الجماعة، قالَ تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ ﴾ [التكوير: ٥]، وسُمَّيَ يومُ النَّشْر (٣).

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿فَلَمْ نُعَادِرَ ﴾ بالنُّون): الجماعةُ كلُّهم، وبالياءِ: شاذٌّ(١).

الرّاغبُ: الغَدْرُ: الإخلالُ بالشيءِ وتَرْكُه، والغَدْرُ يقالُ لتَرْكِ العَهْد، ومنهُ قيل: فلانٌ غادِرٌ، وجَمعُه: غَدَرةٌ، وغَدّارٌ: كثيرُ الغَدْر، وأغْدَر واستغدَرَ الغَديرُ: صارَ فيه الماءُ، والغَديرُ: الشَّعَرُ الذي تُرِكَ حتّى طال، وجَمْعُها: غَدائرُ. وجمعُ غَديرِ الماء: غُدُرٌ وغُدْرانٌ، وغَدَرتِ الشَّعَرُ الذي تُخِلَفْت، فهي غَدِرةٌ (٥).

⁽١) وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿ وَسُيِّرَتِ ٱلِجَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ﴾ [النبأ: ٢٠] فردّوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه. انظر: «حجّة القراءات»، ص ٢٩٩.

⁽۲) في (ف): «وروى النسائي» وهو خطأ.

⁽٣) لامفردات القرآن»، ص٢٣٧.

⁽٤) وتمن قرأ بذلك أبانُ بن عاصم. انظر: «مختصر شواذٌ القرآن»، ص٨٠.

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص٦٠٢.

تَركه، ومنه: الغَدْر: تركُ الوفاء، والغَدير: ما غادَرَه السَّيْل، وشُبِّهت حالهُم بحالِ السُّنْدِ المعروضِينَ على السُّلطان، ﴿صَفَّا ﴾ مُصطَفِّينَ ظاهِرين، يَرى جماعتَهم كما يَرى كلَّ واحدٍ لا يَحجُبُ أحدٌ أحدًا، ﴿لَقَدَّ جِثْتُمُونَا ﴾ أي: قُلنا لهم: لقد جِئتُمونا. وهذا المُضمَرُ هو عامِلُ النَّصْب في (يومَ نُسَيِّرُ)، ويجوزُ أن يُنْصَبَ بإضهار: اذكُر،

قولُه: (﴿ صَفَّا ﴾: مُصطَفِّينَ)، أي: ﴿ صَفَّا ﴾: حالٌ منَ الواو (١١) في: ﴿ وَعُرِضُوا ﴾؛ وإنّما قال: ﴿ ظُلُهِ رِينَ ﴾ لأنّ المقصودَ مِن عَرْضِ الجُندِ على السُّلطانِ إظهارُهم عندَه (٢٦)، فجَعَلَ ﴿ صَفَّا ﴾ ترشيحًا لاستعارةِ ﴿ وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ ﴾، كقولِه: ﴿ وَبَرَزُوا لِلّهِ ٱلْوَحِدِ ٱلْقَهَارِ ﴾ [براهيم: ٤٨].

قولُه: (وهذا المُضمَرُ هُو عاملُ النَّصبِ في «يومَ نُسيِّر»). قالَ أبو البقاء: وقيل: ﴿ وَيَوْمَ نُسيِّرُ ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ﴿ وَيَوْمَ لَا لَهُ وَخِيرٌ يَوْمَ نُسَيِّرُ ﴿ وَيَوْمَ لَا إِنَّ فَا لَهُ وَخِيرٌ يَوْمَ نُسَيِّرُ ﴿ وَيَوْمَ لَمُ يَعْرُ اللَّهِ وَخِيرٌ يُومَ نُسَيِّرُ ﴿ وَيَوْمَ لَمُ اللَّهِ وَخِيرٌ لِمِنْ مِنْ اللَّهِ وَخِيرٌ لَهِ وَلَهِ اللَّهِ وَلَهُ إِلَى اللَّهِ وَلَهُ إِلَّهُ إِلَا لَهُ إِلَا إِلَٰ إِلَٰ إِلَا إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَّهِ اللَّهِ وَلِهِ إِلَهُ إِلَيْكُ إِلَى إِلَّهُ إِلَيْكُ إِلَى إِلَا إِلَيْكُ إِلَى إِلَا إِلَا إِلَٰ إِلَّهُ إِلَٰ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَٰ إِلَّهُ إِلَيْكُ إِلَّهُ إِلَّا إِلَٰ إِلَا إِلَّهُ إِلَيْكُونُ إِلَٰ إِلَّهُ إِلَا إِلَا إِلَّهُ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلْمُ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَا إِلَٰ إِلَّهُ إِلَٰ إِلَّا إِلَا إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَا إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّا إِلَٰ إِلَا إِلَّهُ إِلَٰ إِلَٰ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّا إِلَٰ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّا إِلَّهُ إِلَٰ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَى إِلَى إِلَى إِلَا إِلَا إِلَا إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلّٰ إِلَٰ إِلَّا إِلَٰ إِلَٰ إِلَا إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلَٰ إِلّٰ إِلَّا إِلَٰ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّا إِلَٰ إِلّٰ إِلّٰ إِلّٰ إِلّٰ إِلَّا إِلّٰ إِلْمِ إِلّٰ إِلّٰ إِلْمِ إِلّٰ إِلّٰ إِلّٰ إِلَا إِلّٰ إِلّٰ إِلَٰ إِلّٰ إِلّٰ إِلْمِ إِلّٰ إِلّٰ إِلّٰ إِلِهِ إِلّٰ إِلّٰ إِلّٰ إِ

الرّاغب: السّيرُ: المُضيُّ في الأرض، ورجُلٌ سائرٌ وسيّارٌ، والسيّارةُ: الجماعةُ، يقالُ: سِرتُ، وسِرْتُ بفُلانِ، وسِرتُه أيضًا، وسَيَّرتُه، على التكثير، فمنَ الأوّلِ قولُه تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُهُ أَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الحجّ: ٢٦]، ومنَ الثاني قولُه ﴿ وَسَارَ يِأَهْلِهِ * ﴾ [القصص: ٢٩]، ولم يجئ في القرآنِ القِسمُ الثالث. ومنَ القِسْم الرّابع (٤) قولُه تعالى: ﴿ وَسُيِرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتَ سَرَابًا ﴾ في القرآنِ القِسمُ الثالث. ومنَ القِسْم الرّابع (١٥) قولُه تعالى: ﴿ وَسُيرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتُ سَرَابًا ﴾ [النبأ: ٢٠]. والتسييرُ ضَرْبان، أحدُهما: بالأمرِ والاختيارِ والإرادةِ منَ السّائرِ، نحوَ: ﴿ هُو النبانُ عَيْرَانُ مُرْبانَ، أحدُهما: بالأمرِ والاختيارِ والإرادةِ منَ السّائرِ، نحوَ: ﴿ هُو النبانُ سُيرَتُ ﴾ [التكوير: ٣]. والسّيرةُ: الحالةُ التي يكونُ عليها الإنسانُ وغيرُه غَرِيزيًا كان أو مُكتَسَبًا، يقالُ: فلانٌ لهُ سيرةٌ حسَنةٌ وسيرةٌ قبيحةٌ (٥).

⁽١) وهو الذي جزم به أبو البقاء في «التبيان» (٢: ٨٥).

⁽٢) في (ح): «لأن المقصودَ من عرض الجُنْدِ ظهورُهم عند السلطان».

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٠).

⁽٤) سقط لفظ «القِسْم» من (ف).

⁽c) «مفردات القرآن»، ص٤٣٢-٤٣٣.

والمعنى: لقد بعثناكُمْ كما أنشأناكُم، ﴿أَوَلَ مَرَّةٍ ﴾ وقيل: جئتُمونا عُراةً لا شيءَ معكُم كما خلقناكُمْ أوّلاً، كقولِه: ﴿ وَلَقَدَّ جِئْتُمُونَا فُرَدَىٰ ﴾ [الأنعام: ٩٤]. فإن قلت: لم جِيءَ بـ (حَشَـرْناهُم) ماضيًا بعد (نُسيِّر) و(ترى)؟ قلت: للدلالة على أنّ حشرَهم قبلَ التَّسييرِ وقبلَ البُروز، ليعايِنوا تلكَ الأهوالَ العظائم، كأنه قيل: وحَشَـرْناهُم قبلَ ذلك، ﴿مَوْعِدًا ﴾ وقتًا لإنجازِ ما وُعِدتُم على ألسنةِ الأنبياءِ منَ البَعْثِ والنَّشور.

[﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِنَابُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَوَيُلَنَنَا مَالِ هَذَا الْسَكَتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَىهَا وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحْدًا ﴾ [2]

قولُه: (والمعنى: لقد بعَثْناكم، كما أنشَأناكُم): تفسيرٌ لقولِه: ﴿ وَلَقَدَّ جِثَّتُمُونَا فُرَدَىٰ كَمَا خَلَقَنَكُمُ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾.

قولُه: (للدلالةِ على أنّ حشْرَهم قبْلَ التسيير)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: الواوُ للحالِ في ﴿وَحَشَرْنَهُمْ ﴾، فلو كان للعَطْفِ، كان ينبغي أن يُقالَ: ونَحشرُهم.

قلتُ: إنَّ المصنِّفَ سألَ عن فائدةِ الاختلافِ الواقع بيْنَ هذه الأفعالِ الثلاثة، والجوابُ ما ذكرَهُ، يعني: خولفَ بينَ التسيير والرؤية، حيثُ جيءَ بهما مضارعَيْن، وجيءَ بالحَشْرِ ماضيًا، ليُشعِرَ بصيغةِ المضارعِ بأنَّ المرادَ استحضارُ تلك الصُّورةِ العجيبةِ الشَّانِ في مُشاهَدةِ السامع، ليتُعجَّبَ لها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ليُعاينوا تلك الأهوال»، ولو قيل: نحشُرُهم على مقتضى الظاهر، لَفاتَ المقصودُ. ونظرَ أصحابُ (١) المعاني إلى فائدةِ العُدولِ عن مقتضى الظاهر.

وقالَ القاضي: ومجيئُه ماضيًا بعدَ ﴿نُسَيِّرُ﴾ و﴿ تَسَرَىٰ ﴾ لتحقيقِ الحَشْرِ، أو للدِّلالةِ على أنَّ حشْرَهم قبْلَ التسيير(٢).

⁽۱) في (ط): «صاحب».

⁽۲) «أنوار التنزيل» (۳: ۵۰۱).

﴿الْكِنَابُ ﴾ للجِنس، وهو صُحُفُ الأعمالِ ﴿يَوَيَلَنَا ﴾ ينادون هَلكَتَهُم التي هَلِكوها خاصةً من بينِ الهَلكات، ﴿صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرةً ﴾ هَنَةً صغيرةً ولا كبيرة، وهي عبارةٌ عنِ الإحاطة، يعني: لا يتركُ شيئًا مِن المعاصي إلا أحصاه، أي: أحصاها كلَّها كما تقول: ما أعطاني قليلًا ولا كثيرًا؛ لأنَّ الأشياءَ إمّا صغارٌ وإمّا كبار، ويجوزُ أن يريد: وإمّا كانَ عندَهم صغائرُ وكبائِر، وقيل: لم يجتنبوا الكبائرَ فكُتِبَت عليهمُ الصغائر؛ وهي المُناقشة. وعن ابنِ عبّاس: الصّغيرة: التبسُّم، والكبيرة: القَهْقَهة. وعن سعيدِ بنِ جُبير: الصغيرة: المَسِيس، والكبيرة: الزِّني. وعن الفُضَيل: كانَ إذا قرأها قال: ضَجُّوا

قولُه: (يُنادُونَ هَلكتَهم التي هَلكوها خاصّةً مِن بينِ الهَلكاتِ)، وذلك أنّ حرفَ النّداءِ لاختصاصِ المنادى بالإقبال، وهاهُنا خَصّوا (١) الهلاكَ بالنّداء، وأضافُوا إلى أنفُسِهم قائلين: ﴿ يَحَسَّرَهُ عَلَى ٱلْعِبَادِ ﴾ ﴿ يَوَيْلَنَنَا ﴾ على الاستعارة، فإنَّ الوَيْلَ: الهلاكُ، قالَ في قولِه تعالى: ﴿ يَحَسَّرَهُ عَلَى ٱلْعِبَادِ ﴾ [يست: ٣٠]: نداءٌ للحَسْرةِ عليهم، كأنّما (٢) قيلَ لها: تعالَيْ يا حَسرةُ، فهذهِ مِن أحوالِكِ التي مِن حَقِّك (٣) أن تحضُري فيها.

قولُه: (هنة صغيرة). الأساس: وفيه هَناتٌ وهَنَواتٌ: خِصالٌ سَوْء.

قولُه: (وهي عبارةٌ عن الإحاطة)، أي: التكريرِ للاستيعاب، كما في قولِه: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكُرَةً وَعَشِيًا ﴾ [مريم: ٦٢].

قولُه: (وهِي المناقَشةُ). النّهاية: وفي حديثِ عائشةَ: «مَن نوقِشَ الحِسابَ فقد هلك» (٤)، أي: منِ استُقصِيَ في مُحاسبتِه وحُوقِقَ. وأصلُ المناقشةِ مِن: نَقَشَ الشَّوْكة؛ إذا استَخْرجَها من جِسمِه وقد نقَشَها وانْتَقشَها، وبهِ سُمِّيَ المِنْقاش.

⁽١) في (ط): «حصول».

⁽٢) في النسخ الخطية: «وإنّما». وهو خطأ.

⁽٣) سقط لفظ «من» من (ف) و (ط).

⁽٤) أخرجه البخاريُّ (١٠٣)، ومسلم (٢٢٠٥) وغيرهما.

والله من الصغائرِ قبلَ الكبائر، ﴿إِلَّا أَحْصَنَهَا ﴾ إلا ضبطَها وحَصَرَها، ﴿وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُوا حَاضِرًا ﴾ في الصُّحُفِ عتيدًا أو جزاءَ ما عَمِلُوا ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ فيكتُبُ عليه ما لم يَعمَل أو يزيدُ في عقابِ المستحِق، أو يعذبُه بغير جُرْم، كما يَزْعُمُ مَن ظَلَّمَ اللهَ في تعذيبِ أطفالِ المشركينَ بذنوبِ آبائهِم.

قُولُه: (كَمَا يَزَعُمُ مَن ظُلَّمَ الله) أي: نسَبَه إلى الظُّلم، مِن قُولِك: خطَّأَتُه، أي: نَسَبتُه إلى الظُّلم، مِن قُولِك: خطَّأَتُه، أي: نَسَبتُه إلى الخَّطَأِ، أو قلتَ له: يا خاطئ، وليسَ المعنى: صَيَّره ظالمًا، نحوُ: فرَّحتُه.

والأحاديثُ المَرْويّةُ في أطفالِ المشرِكينَ مشهورةٌ، منها: ما رَواهُ مسلمٌ وأبو داودَ والنَّسائيُّ، في آخِرِ حديثِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: «إنّ اللهَ خلَقَ للجَنّةِ أهلًا خلَقَهم لها وهم في أصلابِ آبائهم».

وفي رواية أبي داود: قالت: فقلت: يا رَسولَ الله، ذَراري المؤمنين؟ فقال: «همُ من آبائهم»، فقلت: يا رسولَ الله، بلا عمَل؟ قال: «اللهُ أعلَم بها كانوا عامِلين»، قلتُ: يا رسولَ الله، فذَراري المشركين؟ فقال: «مِن آبائهم»، فقلتُ: بلا عمَل؟ قال: «اللهُ أعلمُ بها كانوا عامِلين» (١). و «مِن» فيه اتّصاليّةُ.

ومنها: ما رَوى البخاريُّ ومسلمٌ والنَّسائيُّ عن أبي هريرةَ، قال: سُئلَ رسولُ الله ﷺ عن أطفالِ اللهُ عَلَيْهُ عن أطفالِ المُشرِكينَ عمَّن يَموتُ منهُم وهُو صغيرٌ، قال: «اللهُ أعلمُ بها كانوا عامِلين» (٢). فظهَرَ مِن هذه النَّصوصِ مَن ظلَّمَ اللهَ بسبَبِ نسبةِ رسولِه إلى الظُّلم.

قالَ القاضي: معنى ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ يَكتُبُ عليه ما لم يفعَلْ (٣). وقالَ أيضًا: كرَّرَ قولَه القاضي: معنى ﴿ وَلِا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ يَكتُبُ عليه ما لم يفعَلْ (٣). وقالَ أيضًا: كرَّرَ قولَه: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَتِهِكَةِ آسَجُدُوا ﴾ في مواضعَ لكونِه مقدِّمةً للأمورِ المقصودِ بيائها في تلكَ المَحالّ، وهاهُنا لمّا شَنَّع على المُفتخِرينَ واستقبَحَ صنيعَهم، قرَّرَ ذلك أنّه مِن سَنَنِ إبليسَ، أو لمّا بيَّن حالَ المغرورِ بالدُّنيا والمُعرِضِ عنها، وكانَ سبَبُ الاغترارِ بها حبَّ الشَّهَواتِ

⁽١) أخرجه مسلم (٢٠٥٠)، وأبو داود (٤٧١٥)، والنسائيّ (٤: ٥٠).

⁽٢) أخرَجه البخاريُّ (١٣٨٤)، ومسلمٌ (٢٦٦)، والنسائي (٢٠٨٨).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٠٣).

[﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَيْهِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِآدَمَ فَسَجَدُوَاْ إِلَّا إِبْلِيسَكَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ تَّ أَفَنَتَ خِذُونَهُ، وَذُرِّ يَتَهُ وَأُولِيكَاءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوُّا بِثْسَ لِلظَّلِلِمِينَ بَدَلًا * مَّا أَشْهَدتُهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِينَ عَضُدًا ﴾ ٥٠ – ٥١]

﴿ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ ﴾ كلامٌ مستأنفٌ جارٍ مجرى التعليلِ بعد استثناءِ إبليسَ مِنَ الساجدين، كأنَّ قائلًا قال: ما له لم يَسْجُد؟ فقيل: ﴿ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ آمْرِ رَبِّهِ ﴾ والفاءُ للتَّسْبيبِ أيضًا، جَعَلَ كونَه من الجِنِّ سببًا في فِسقِه؛ لأنه لو كانَ مَلكًا كسائِرِ مَن سَجَدَ لآدَمَ لم يَفسُقْ عَن أمرِ الله؛ لأنَّ الملائكة معصومونَ البَتَّة لا يجوزُ عليهم ما يجوزُ على الجِنِّ والإنس، كما قال: ﴿ لَا يَسْبِقُونَهُ, بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾ يجوزُ على الجِنِّ والإنس، كما قال: ﴿ لَا يَسْبِقُونَهُ, بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، وهذا الكلامُ المُعتَرِضُ تَعَمَّدُهُ الله تعالى لصيانةِ الملائكةِ عن وقوع شُبْهةٍ في عِصمَتِهم، فما أبعَدَ البَوْنَ بينَ ما تَعَمَّدَهُ الله، وبينَ قولِ مَن ضاده وزَعَمَ أنه كانَ مَلكًا ورئيسًا على الملائِكة، فعصى، فلُعِنَ ومُسِخَ شَيْطانًا، ثمَّ ورّكه على ابنِ عباس، كانَ مَلكًا ورئيسًا على الملائِكة، فعصى، فلُعِنَ ومُسِخَ شَيْطانًا، ثمَّ ورّكه على ابنِ عباس،

وتسويلَ الشيطانِ، زَهَّدَهم أوَّلًا في زخارِفِ الدُّنيا بأنَّها عُرضةٌ للزَّوال، والأعمالُ الصّالحةُ خيرٌ وأبقى، ثُمَّ نفَّرَهُم عنِ الشّيطانِ بتذكيرِ ما بينَهم منَ العَداوةِ القديمة، وهكذا مذهبُ كلِّ تكريرِ في القرآن^(۱).

قولُه: (ثُمَّم **ورَّكَهُ على ابنِ عبّاس)، الأساس**: عن الحسَن: مَن أَنكَرَ القدَرَ^(٢) فقد فجَر، ومَن ورَّكَ ذنْبَهُ على الله فقد كفَر.

قالَ في «الانتصاف»: الحقُّ معَهُ إلّا في قولِه: «وهذا الكلامُ المُعترِضُ تعمُّدٌ منَ الله»، فإنهُ يُطلَقُ على الله تعالى (٤).

⁽۱) «أنوارالتنزيل» (۳: ۵۰۳).

⁽٢) في (ح) و(ف). «العداوة». وصوّبناه من (ط) ومن «أساس البلاغة».

⁽٣) في (ح) و(ف): «حسنًا»، وهو تحريف.

 ⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٢: ٧٢٧). وعبارتُه ثمّة: «غيرَ أنّ قولَه: «تعمَّدَه اللهُ تعالى» لفظةٌ لا تَروقُ ولا تليق».

ومعنى ﴿ فَسَقَعَنْ أَمْرِ رَبِّهِ * ﴾: خرجَ عما أمرَهُ به ربُّهُ من السُّجود، قال:

فَواسِقًا عن قَصْدِها جَوائرا

أو صارَ فاسِقًا كافِرًا بسببِ أمرِ ربِّه الذي هو قولُه: ﴿ آسْجُدُواْ لِآدَمَ ﴾.

﴿ أَفَنَتَّخِذُونَهُۥ ﴾ الهمزة للإنكارِ والتعجيب، كأنه قيل: أعَقِيْبَ ما وُجِدَ منهُ

قالَ مُحيي السُّنَّةِ: كان بينَ حيِّ منَ الملائكة، يقالُ لهم: الجِنُّ، خُلِقوا مِن نارِ السَّموم(١).

وقالَ الإمامُ: وكوْنُه منَ الملائكةِ لا يُنافي كونَهُ منَ الجِنِّ، لقولِه تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُۥ وَبَعَلُوا بَيْنَهُۥ وَبَعَلُوا بَيْنَهُۥ وَبَعَلُوا بَيْنَهُۥ وَبَعَلُوا بِيَّهِ شُرَكَاءَ ٱلجِنَّ اللاستِتالِ، والملائكةُ أيضًا يَستَترون (٢)، يعني أنهُ تعالى كلَّما أرادَ أن يَنقُصَ مِن مَرْتبةِ الملائكةِ سَيَاهم جِنَّا، كذلك هاهُنا.

قولُه: (فَواسِقًا عن قصدِها جَواثرا)، أوّلُه:

يَذُهَبْنَ فِي نَجْدٍ وغَوْرًا غائرا

مَضي شرْحُه في «البقرة»^(٣).

قولُه: (أو صارَ فاسِقًا كافرًا)، وعلى هذا ﴿فَفَسَقَ﴾ متعلِّقٌ بقولِه: ﴿آسَجُدُواَ﴾، والفاءُ: للتعقيب، و﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ ﴾: اعتراضٌ، و﴿عَن ﴾ في ﴿عَنْ آمْرِ رَبِّهِ ۗ كما في قولِه:

يُنهون (١) عن أكلِ وعن شُرُبِ

أي: أُصدِرَ فِسقُه عن قولِه تعالى: ﴿ٱسْجُدُوا ﴾ أي: كان قولهم: ﴿ٱسْجُدُوا ﴾ سببًا لفِسقِه.

⁽١) «معالم التنزيل» (٥: ١٧٨).

⁽۲) «مفاتيح الغيب» (۲۱: ۱۳۲).

 ⁽٣) يعني عند تفسير قولِه تعالى: ﴿ وَمَا يُضِم لُو بِهِ إِلَّا ٱلْفَاسِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٦] ومضى تخريج الرجَزِ هناك.

⁽٤) من ناهَ ينوهُ إذاً أبى وترَك. ومنه قولُ بعض العرب: أذا أكَلْنا التمرَ وشربنا الماءَ ناهَتْ أنفسُنا عن اللّحم. أي: أبَتْهُ فتركَتْهُ. انتهى من «تاج العروس» (نوه).

تتّخذونه ﴿وَذُرِّيَّتَهُۥ أَوْلِيكَاءَ مِن دُونِ ﴾ وتستبدلونهم بي، بئس البدَلُ من الله إبليسُ لمن استَبْدَلَه، فأطاعه بدَلَ طاعتِه ﴿مَّا أَشْهَدَ بُهُمْ ﴾ وقُرئ: (ما أشهدْناهم)، يعني: أنكم اتخذتُموهم شركاء لي في العبادة، وإنّها كانوا يكونون شركاء فيها لو كانوا شركاء في الإلهية، فنفي مشاركتَهم في الإلهية بقوله: ﴿مَّاَ أَشْهَدَ بُهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ في الإلهية بقوله: ﴿مَّا أَشْهَدْتُ بعضهم خَلْقَ بَعْض، لأعتضِد بهم في خَلْقِها ﴿وَلا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ ﴾ أي: ولا أشهدْتُ بعضهم خَلْقَ بَعْض، كقولِه: ﴿وَلَا نَفْسَكُمْ ﴾ [النساء: ٢٩]. ﴿وَمَا كُنتُ مُتَخِذَ ٱلمُضِلِينَ ﴾ بمعنى: وما كنتُ مُتَّخِذَهم ﴿عَضُدًا ﴾ أي: أعوانًا، فوضَع «المُضِلِينَ» مَوضِع الضمير ذمّا لهم بالإضلال، فإذا لم يكونوا عَضُدًا في في الخلق، فها لكم تَتَّخِذُونَهم شركاءَ لي في الخلق، فها لكم تَتَّخِذُونَهم شركاءَ لي في

قولُه: (وإنَّها كانوا يَكونونَ)، عن بعضِهم: التقديرُ إنَّها يَصِحُّ كما تَبَيَّنَ، والظاهرُ أنَّ قولَه: «يكونونَ» مَزيدةٌ، كما في قولِ الفرَزدَق:

وجيرانِ لنا_كانوا_كرامِ^(١)

ويؤيِّدُه إسقاطُه في بعضِ النُّسَخ.

قولُه (٢): (﴿عَصُدًا﴾ أي: أعوانًا). الرّاغب: العَضُدُ: ما بيَن المِرفَقِ إلى الكَتِفِ، وعضَدتُه: أَصَبْتُ عَضُدَه، وعنهُ استُعيرَ: عضَدتُ الشَجَرَ بالمِعْضَد، ويُستعارُ العَضُد للمُعينِ كاليَدِ، قالَ تعالى: ﴿وَمَاكُنتُ مُتَخِذَ ٱلْمُضِلِينَ عَضُدًا﴾ (٣).

قولُه: (فإذا لم يكونوا عضُدًا لي في الخَلْق، فها لكُم تتَّخذونهم شُركاء؟) إشارةٌ إلى تحقيقِ ما أُنكِرَ عليهِم أُولًا بقولِه تعالى: ﴿أَفَنَتَخِذُونَهُ، وَذُرِيَتَهُ وَلَيكَاءَ مِن دُونِ ﴾؛ وذلك أنهُ تعالى لمّا عقّب امتناع إبليسَ عن سَجْدةِ آدَمَ ليعصيانِه وفسْقِه إنكارَ اتّخاذِه وَليًّا مِن دونِ الله استبعادًا، أرادَ أن يُقدِّرَ هذا الاستبعادَ بوَجْهِ بُرهانيٌّ، وقال: ﴿مَا أَشْهَدَّهُمُ خَلْقَ السَمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ يعني: إنّها كانوا شُركاءَ لي أنْ لو كانوا شُركاءً فيها يَصحُّ به اسمُ الإلهية،

⁽١) سبقَ تخريجُه.

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص ٥٧١.

العبادة؟ وقُرئ: (وما كُنتَ) بالفتح؛ الخطابُ لرسولِ الله ﷺ، والمعنى: وما صحَّ لكَ الاعتضادُ بهم، وما ينبغي لكَ أن تعتزَّ بهم، وقرأ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: (وما كنتُ مُتَخِذًا المُضِلِّين) بالتنوين على الأصل، وقَرأ الحسن: (عُضْدًا) بسُكونِ الضاد، ونَقْلِ ضَمَّتِها إلى العَيْن. وقُرئ: (عَضْدًا) بالفتح وسكونِ الضاد، و(عُضُدًا) بضَمَّتَين، و(عَضَدًا) بفتحتين: جمع عاضِد، كخادِم وخَدَم، وراصِد ورَصَد، ومن: عَضَدَه؛ إذا قوّاهُ وأعانَه.

[﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُواْ شُرَكَآءِى ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾ ٥٢-٥٣]

وهُو خَلْقُ السّهاواتِ والأرض، وإنّكم مُقِرّونَ بأنَّ الله تعالى هُو وحدَهُ خالقُ السّهاواتِ والأرض: ﴿ وَلَهِن سَاَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السّمَوَتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ الله ﴾ [لقهان: ٢٥]، وإذا لم يكونوا كذلك فلا يكونوا شُركاء لي، فقرَّرَ ذلك بقولِه تعالى: ﴿ وَمَاكُنتُ مُتَخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴾ أي: شُركاء، فلمّا لزِم مِن هذهِ المُقدَّراتِ تقريرُ قولِه: ﴿ أَفَنَتَخُونُهُ وَدُرِّيَتَكُهُ وَلَيْكَ أَي قَال: فها لكُم تتَخِذُونَهم شُركاء ؟ فالإشهادُ بمعنى الإحضار، أي: ما أحضَرتُهم لأعتَضِدَ بهم، قالَ الإمامُ: ما أشهَدتُ الذين اتّخذتُموهُم أولِياءَ خَلْقَ السّهاواتِ والأرضِ لأعتضِدَ بهم، والدَّليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿ وَمَاكُنتُ مُتَخِذَ ٱلْمُضِلِينَ عَصُدًا ﴾ (١).

قولُه: (﴿يَقُولُ﴾ بالياءِ والنُّون)، حمزةُ: بالنُّون (٢)، والباقونَ: بالياءِ التَّحتاني.

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٣٨).

⁽٢) وحُجّتُه ما تقدّمَ قبل الآية وما تأخّر عنها. فأمّا ما تقدّمَ فقولُه تعالى: ﴿وَمَاكُنتُ مُتَخِذَ ٱلْمُضِلِينَ عَضُدًا﴾ فكما أنّ «كنتُ» للمتكلّم كذلك «نقولُ»، وأمّا ما تأخّر فقولُه: ﴿وَجَمَلْنَا بَيْنَهُم مَوّيِقًا ﴾ انتهى بتصرُّف من «حجّة القراءات»، ص٤٢٠.

يعني: وجعلنا بينَهم واديًا من أودِيةِ جَهنَّمَ هو مكانُ الهلاكِ والعذابِ الشديدِ مُشتركًا يهلكون فيه جميعًا. وعنِ الحسن: ﴿مَوْبِقًا ﴾: عداوةً، والمعنى: عداوةً هيَ في شِدّتِها هلك، كقوله: لا يكنْ حُبُّكَ كَلَفًا، ولا بغضُكَ تَلَفًا. وقال الفرّاء: البَيْنُ: الوصل،

قولُه: (يعني: وجَعَلْنا بينَهم وادِيًا)، هذا على تقديرِ أن يكونَ الموبِق اسمَ مكان^(١). وقوْلُه: ﴿مَوْدِقًا ﴾: عَداوةً على تقديرِ أن يكونَ مصدرًا، فيكونَ مبالغةً، كقولِك: رجُلٌ عَدْل.

قولُه: (والمعنى: عَداوة هِي في شِدَّتِها هلاكٌ)، أي: وضَعَ المُسبَّبَ موضعَ السبَب؛ لأنّ العَداوةَ تَستلزِمُ الهلاكَ، أو هُو مِن بابِ المَجازِ باعتِبارِ ما يَوُولُ إليه، كأنهُ قيل: جعَلْنا بينَهم عَداوةً تَجُرُّهم وتُودِّيمِم إلى الهلاكِ والتَّلَف، كقولِه: «ولا بُغضُك تلَفًا» أي: لا يكُنْ بُغضُكَ بحيثُ يَجُرُّ إلى التّلَفِ والهلاك.

قولُه: (كقولِه: لا يَكنْ حُبُّكَ كَلَفًا). قيل: هُو مِن كلام أُميرِ المؤمنينَ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه (٢).

النَّهاية: الكلّفُ: الولوعُ بالشّيءِ معَ شُغُلِ قلبٍ ومشَقّة، ومنهُ قولُ عمرَ رضيَ اللهُ عنه: عثمانُ كَلِفٌ بأقاربِه، أي: شديدُ الحبّ لهم.

قولُه: (البَيْنُ: الوَصْل). الرّاغبُ: بيْنٌ: موضوعٌ للخَلَل بيْنَ الشيئينِ ووسَطِها، قالَ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴾ [الكهف: ٣٦]، يقال: بانَ كذا، أي: انفصَلَ وظهرَ ما كانَ مُستِرًا منهُ، ولمّا اعتُبِرَ فيه معنى الانفصالِ والظُّهورِ استُعمِلَ في كلَّ منهُا مُنفردًا، حتى قيل للبئرِ البعيدةِ القَعْر: بَيونٌ، وبانَ الصَّبحُ: ظهرَ، يقال: بانَ واستَبانَ وتَبَيَّنَ، والبيِّنةُ: الدِّلالةُ الواضحةُ، عَقْليّةً كانت أو محسوسة، وسُمِّيتْ شَهادةُ الشاهِدَيْنِ بيِّنةً، وهُو أعَمُّ منَ النُّطق؛ لأنَّ النَّطْقَ مُختَصُّ بالإنسان (٣).

⁽١) وحكاه البغويُّ عن ابن عبّاس. ونقل عن ابن الأعرابي أنه قال: كلُّ حاجزٍ بين شيئين فهو مَوْبق. انظر: «معالم التنزيل» (٥: ١٨١).

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٢٠٢٦٩)، والبخاريّ في «الأدب المفرد» (١٣٢٢)، والخطابي في «العزلة»، ص٢٣٨.

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص١٥٦.

أي: وجَعَلنا تواصُلَهُم في الدنيا هلاكًا يومَ القيامة، ويجوزُ أن يريدَ الملائكةَ وعُزَيْرًا وعيسى ومَريَم، وبالمُوْبِق: البرزخَ البعيد، أي: وجعلنا بينَهُم أمدًا بعيدًا تهلِكُ فيه الأشواطُ لفَرْطِ بُعْدِه؛ لأنهم في قعر جهنَّم، وهمْ في أعلى الجِنان ﴿فَظَنُوا ﴾ فأيقَنوا ﴿مُمَّرِفًا ﴾ معدلًا، قال:

أزُهَيرَ هل عن شَيْبةِ مِن مَصْرِفِ

قولُه: (ويَجوزُ أن يُريدَ الملائكة): عطفٌ على قولِه: وأرادَ الجِنَّ، والموبِقُ: المهلِك. المعنى على الأوّل: نادُوا شُرَكائي الذين زَعَمتُم منَ الجِنّ، والحالُ أنَّ بينَهم واديًا مِن جهَنّم، أو بينَهم عَداوة. وعلى الثاني: أنَّ بينَهم أمَدًا بعيدًا؛ لأنّهم في قَعْرِ جهَنَّم وهُم في أعلى الجِنان.

المُغرِب: ﴿مَوْيِقًا ﴾، أي: مَهْلِكًا مِن أوديةِ جهَنَّم أو مسافةٍ بعيدة (١٠).

قولُه: (البَرْزخ). الجَوهريُّ: هُو الحاجِزُ بينَ الشيئيْن.

قولُه: (تَهلِكُ فيه الأشواطُ)، المُغرِب: الأشواطُ: جَمْعُ شَوْط، وهُو جَريُ مرّةِ إلى الغاية (٢)، يعنى فيه السَّير (٣)، كنايةً عن البُعدِ البعيد.

قولُه: (أَزُهَيرَ هل عن شَيْبةٍ من مَصْرف)؟ تمامُه من «المطلَع»:

أم لا خلودَ لباذِلِ متَكلُّفِ؟﴿٤)

«زَهيرَ»: يُروى بفَتح الرّاء: ترخيم «زُهَيْرةَ» اسم امرأةٍ.

«مِن مصرِف»، الأساس: صُرِفَ عن عمَلِه: غُيِّر (٥)، وإنهُ ليتَصرَّفُ: يحَتالُ.

يقولُ: أيّتها اللائمةُ، هل يَقدِرُ أحدٌ أن يَحتالَ في تغييرِ الشَّيْبة؟ بل أتزعُمينَ أنَّ مَن بذَلَ مالَه في إنفاقِهِ لا يَبقى اسمُه مُحَلَّدًا على وجهِ الزَّمان؟

⁽١) «المغرِب في ترتيب المُعرب» (٢: ٣٣٩).

⁽٢) المصدر السابق (١: ٤٥٧).

⁽٣) في (ط): «أي: يغني فيه السير».

⁽٤) لأبي كبير الهذتي كما في «ديوان الهذليين» (٢: ١٠٤).

⁽٥) في «أساس البلاغة»: «عُزِلَ»، وهو الأشبَهُ بالصّواب.

[﴿ وَلَقَدْ صَرَّفَنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُـرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّي مَثَلِّ وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ أَكُثَرَ شَيْء جَدَلًا ﴾ ٥٤]

﴿أَكُثَرَ شَيْءِ جَدَلًا ﴾ أكثر الأشياء التي يتأتّى منها الجَدَلُ إن فصَّلتَها واحدًا بعدَ واحِد، خصومةً ومماراةً بالباطِل. وانتصابَ ﴿جَدَلًا ﴾ على التمييز، يعني: أنَّ جدلَ الإنسانِ أكثرُ من جدلِ كلِّ شيء، ونحوَه: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمُ مُّيِينٌ ﴾ [النحل: ٤].

[﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا إِذْ جَآءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّا أَن تَأْنِيَهُمْ سُنَّةُ اللَّهُ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يَأْنِيهُمْ سُنَّةُ اللَّهُ الْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ ٥٥]

(أَنْ) الأولى نَصْب، والثانيةُ رفع، وقبلَها مضافٌ محذوفٌ تقديرُه: ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ ﴾ الإيهانَ والاستغفارَ ﴿ إِلَا ﴾ انتظارُ ﴿ أَن تَأْنِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾، وهي الإهلاك، ﴿ أَنَ النَّاسُ ﴾ النظارُ أَنْ ﴿ يَأْنِيهُمُ ٱلْعَذَابُ ﴾ يعني: عذابَ الآخرة، (قِبَلًا) عيانًا. وقُرئ: ﴿ قُبُلًا ﴾ أنواعًا؛ جمعُ قَبيل، و(قَبَلًا) بفتحتين؛ مُستَقبِلًا.

قولُه: (إنْ فصَّلتَها واحدًا بعدَ واحدٍ)، وذلك مِن إضافةِ «أفعَل» التفضيل إلى الواحِد، فإنّ الإضافة فيه إذا أُريدَ بيانُ زيادتِه، يقتضي أن يكونَ المُفضَّلُ داخلًا فيمَن أُضيفَ إليهم فَردًا مِنهم ليَحصُلَ المقصودُ من الشَّرِكةِ والزِّيادة، قالَ ابنُ مالك: إنَّ أفعَلَ إذا أُضيفَ إلى نَكِرةٍ، نحو: زيدٌ أفضَلُ رجُل، وهُما أفضَلُ رجُلَين، وهم أفضَلُ رِجال، معناهُ: زيدٌ أفضَلُ مِن كلِّ رجُلَيْنِ قِيسَ فضْلُها بفَضْلِها، وهما أفضَلُ مِن كلِّ رجُلَيْنِ قِيسَ فضْلُها بفَضْلِها، وعلى هذا.

قولُه: (﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ ﴾ الإيمانَ والاستغفار) أي: منَ الإيمان.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿قُبُلًا ﴾) الكُوفيّون: بضَمّتَيْن (١)، والباقونَ: بكسرِ القافِ وفتح الباء (٢).

⁽۱) جمعُ قَبيل، وهو الصنفُ والنوع. والمعنى: أو يأتيهم العذابُ صنفًا صنفًا أي: أنوعًا من العذاب. وقـ َلَ الزجّاجُ: قبُلاً بمعنى قُبُلٍ: ممّا يقابلُهم من قِبَلِ وجوهِهم. انظر: «حُجّة القراءات»، صـ ٤٢٠. (٢) أي: عيانًا ومواجهة.

[﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۚ وَيُجَدِّلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلْبَطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقِّ وَٱتَّخَذُوٓاْءَايَنِي وَمَاۤ أُنذِرُواْ هُزُوًا﴾ ٥٦]

﴿لِيُدْحِضُواْ ﴾ لَيُزيلوا ويُبطِلوا، من إدحاضِ القَدَم؛ وهو إزلاقُها وإزالتُها عن مَوطِئها ﴿وَمَا أُنذِرُواْ ﴾ يجوزُ أن تكونَ ﴿مَا ﴾ موصولة، ويكونَ الراجعُ من الصلة محذوفًا، أي: وما أُنذِروهُ منَ العذاب. أو مصدريّة بمعنى: وإنذارَهم. وقُرئ: (هَزْءًا) بالشّكون، أي: اتخذوها موضِعَ استهزاء. وجِدالهُم: قولُهم للرُّسُل: ﴿مَا آنتُمْ إِلَابَشَرُّ مِثَلُنَا ﴾ ﴿وَلَوْ شَاءَ ٱللّهُ لاَنْزَلَ مَلَيْهِكَةً ﴾ [المؤمنون: ٢٤] وما أشبَهَ ذلك.

[﴿ وَمَنْ أَظْلَرُ مِمَّن ذُكِرَ بِعَايَنتِ رَبِّهِ - فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِى مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكُوبِهِمْ أَكُوبِهِمْ أَكُوبِهِمْ أَكُوبِهِمْ أَكُوبِهِمْ وَقُرْلً وَإِن نَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوۤ إِذًا أَبَدُا ﴾ ٥٧]

﴿ بِنَايَنتِ رَبِهِ مِ القرآن، ولذلك رجَعَ إليها الضميرُ مذكَّرًا في قولِه: ﴿ أَن يَفَقَهُوهُ ﴾ . ﴿ فَأَعْرَضَ عَنْهَا ﴾ فلم يتذكّر حين ذُكِّر ولم يتدَبَّر ﴿ وَنَسِى ﴾ عاقبة ﴿ مَا فَدَمَتْ يَدَهُ ﴾ من الكفر والمعاصي، غيرَ مُفكِّر فيها ولا ناظر في أنّ المُسِيءَ والمُحْسِنَ لا بدَّ لهما من جَزاء، ثمَّ علل إعراضهم ونسيانهم بأنهم مطبوعٌ على قلوبهم، وجَمَعَ بعد الإفراد حمُلًا على لفظِ «من » ومعناه، ﴿ فَلَن يَهْتَدُوا ﴾ فلا يكونُ منهم اهتِداءٌ البتّه،

قولُه: (مِن إدحاضِ القدَم)، الأساس: ومنَ المَجاز: دَحَضَتْ حُجَّتُه، و﴿ حُجَّنُهُمْ وَالْحَجَنُهُمْ وَالسَّورى: ٦١].

الرّاغب: يقالُ: أَدْحَضْتُ فلانًا في حُجَّتِه فدَحَض، وأَدْحَضتُ حُجَّتَه فدَحَضَتْ، وأَدْحَضتُ، وأَدْحَضَتْ، وأصلُه مِن دَحْضِ الرِّجْلِ، وعلى نحوِه في وَصْفِ المُناظَرة:

نَظَرًا يُزيلُ مواقعَ الأقدامِ (١)

 ⁽١) ذكره الآمديّ في «الموازنة»، ص٣٨، وصدرُه:
 يتقارضونَ إذا التقوا في منزل

كأنه مُحالٌ منهُم لشدّةِ تصميمِهم، ﴿أَبَدُا ﴾ مُدّةَ التكليفِ كُلَّها، و﴿إِذَا ﴾ جزاءٌ وجواب، فدلّ على انتفاءِ اهتدائِهم لدعوةِ الرسول، بمعنى: أنهم جعلوا ما يجبُ أن يكونَ سببَ وجودِ الاهتداءِ سببًا في انتفائِه، وعلى أنهُ جوابٌ للرسولِ

ودَحضتِ الشّمسُ، مُستعارٌ من ذلك(١).

قولُه: (كأنهُ مُحالٌ)، يريدُ أنهُ نَفي الاهتداءَ بـ «لَنْ»، وهِي لتأكيدِ النفْي.

قولُه: (و ﴿إِذَا ﴾: جزاءٌ وجَواب)، فيه لَفٌّ.

قولُه: (فدَلَّ على انتفاءِ اهتدائهم لدعوةِ الرّسول) بيانُ أن يكونَ جزاءً، أي: جعَلَ دعوةَ الرّسولِ سببًا لانتفاءِ اهتدائهم، فإنّ الجزاءَ مُسبَّبٌ عنِ الشَّرط، ولا يَصحُّ هذا إلّا على تقديرِ الإخبارِ والإعلام، كأنهُ قيل: إنْ تجتهدْ في دعوتِهم فاعلَمْ أنّ معَهم ما يَدْعوهُم إلى مَزيدِ ما هم فيه منَ العِنادِ وشدّةِ الشَّكيمة، أي: يجعلونَ ما هُو سببٌ للاهتداءِ سببًا لمزيدِ الضَّلال.

وقولُه: (وعلى أنهُ جوابٌ للرّسول) بيانٌ للجَواب، ولمّا كانَ مَورِدُ السؤالِ قولَه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِيمَةً ﴾ كما سيجيءُ، قَدَّرَ: ما لي لا أدعوهُم، وفيه تعشُّفٌ.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يُقالَ: ﴿إِذَا ﴾ هاهنا: جزاءٌ، أي: إنْ تدعُهُم إلى الهُدى _ وحالهُم ما ذُكِرَ _ لن يَهتدوا، أي: جزاءُ ما هُم عليه عدّمُ الاهتداء، وجوابٌ لسؤالِ الرّسولِ على تقدير: لِمَ لن يهتدوا بعدَ أنْ دعوتهم؟ فأُجيبَ: لأنّهم على تلك الحال (٢٠)؛ لأنّ ﴿إِذَا ﴾: إشارةٌ إلى ما مَرّ، وهُو ﴿إِنَّا جَعَلْنَا ﴾ الآية، وهذا أظهَرُ، والنَّظمُ لهُ أدْعى، ولا يَلزَمُ منَ التعكيس الذي ارتَكبهُ المصنف بالتعشف، كأنهُ قيل: ﴿وَإِن تَدَعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ بعدَ ما جعَلْنا على قلوبِهم أكِنةً وفي آذانِهم وَقُرًا فلنْ يَهتدوا إذًا أبدًا.

قَالَ الإمامُ: والعجَبُ أَنَّ قُولَه: ﴿ وَمَنْ أَظْلَرُمِمَّن ذُكِرَ بِعَايَنتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِىَ مَاقَدَّمَتُ يَدَاهُ ﴾ مُتمسَّكُ القَدَريّة، وقولُه: ﴿إِنَّاجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةٌ ﴾ متمسَّكُ الجَبْريّة، وقلَّما

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۳۰۸.

⁽٢) وهو أحدُ الوجهين اللذّين ذكرهما ابن عطيّة في «المحرّر الوجيز»، ص١٢٠٠ في تفسيرِ هذه الآية في كلام نافع محرَّر.

.....

تجدُ في القرآنِ آيةً لأحدِ هذَيْنِ الفريقَيْنِ إلّا ومعَها آيةٌ للفريقِ الآخَر، والتجرِبةُ تكشِفُ عن صِدقِ قولِنا، وما ذاكَ إلّا امتحانٌ شديدٌ منَ الله تعالى ألقاهُ على عبادِه ليتميَّزَ العلماءُ الرّاسخونَ منَ المُقلِّدين (١).

وقلتُ ـ واللهُ أعلَم ـ: قلَّما تَجِدُ في القرآنِ المَجيدِ كلامًا أكشَفَ وأبْيَنَ دليلًا على صحّةِ (٢) مذهبِ أهلِ السُّنَةِ مِن هذا؛ وذلك أنّ قولَه: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِرَ بِعَايَت رَبِّه ِ وَأَغَرَضَ عَنْهَا وَنَسِى مَاقَدَّمَتَ يَدَاهُ ﴾ كالتذييلِ للآيةِ السابقة. وقولُه: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا ﴾ : استئناف (٣) لبيانِ موجِبِ اعراضِ الظالم ونسيانِه، أي: تشاغُلِه وتغافُلِه عمّا يُهمّه مِن تدارُكِ ما قدَّمتْ يَداهُ منَ الكُفرِ والمعاصي بعدَ ما ذُكّرَ بآياتِ ربِّه، وإليه أشارَ المصنّفُ بقولِه: «ثُمّ علَل إعراضَهم ونسيانَهم بأنّهم مطبوعٌ على قلوبِهم».

ثُمّ في بناءِ ﴿ جَعَلْنَا ﴾ على ﴿ إِنَّا ﴾ على سَبيلِ تقَوّي الحُكم والتخصيص وتوكيدِه بـ «أنْ »، وإيثارُ صيغةِ التعظيم الدلالةُ على أنهُ فعّالٌ لما يشاءُ، ويَحكُمُ ما يُريدُ، لا اعتراضَ لأحدِ عليه، وأنهُ تعالى فعّالٌ لذلك البتّة وهو مختَصَّ به، ثُمّ أوقَعَ قولَه: ﴿ وَإِن تَدْعُهُمُ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهَ تَدُوا إِذًا أَبَدًا ﴾ نتيجة عن التعليلِ مقرِّرًا لما سِيقَتْ لهُ العِلّةُ.

والحاصلُ أَنْ لا جَبْرَ ولا قدَر، فقولُه: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِرَ بِعَايَنتِ رَبِّهِ ﴾ الآية، إشارةٌ إلى الكتُب، وقولُه: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا ﴾ الآية، إشارةٌ (٤) إلى الخَلْقِ والإيجادِ، واللهُ أعلَم.

ثُمّ استَشهدَ على ذلك بتَرْكِ مُواخَذةِ أهلِ مكّة، يعني: أخبَرَ اللهُ عزَّ وجَلَّ أنهُ تعالى بليغُ المغفرةِ والموصوفُ بالرَّحة، ثُمّ جاءَ بقولِه: ﴿ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا ﴾ استشهادًا بأنهُ بليغُ الرّحة، يعني: أنّهم استَوجَبوا بمُكابَرتِهم أنْ يُصَبَّ عليهمُ العذابُ صبَّا، ولكنْ صرَفَ ذلكَ عنهُم؛ لأنهُ الرَّبُ الغفورُ ذو الرَّحة يُمهلُ ولا يُعاجِلُ.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۱: ۱٤۲).

⁽٢) سقط لفظ «صحّة» من (ف).

⁽٣) في (ح) و(ف): «استناد».

⁽٤) قوله: «إلى الكتب، وقوله: ﴿إِنَّاجَعَلْنَا﴾ الآية إشارة» سقط من (ط).

على تقديرِ قوله: ما لي لا أدعوهُم حِرْصًا على إسلامهم؟ فقيل: ﴿وَإِن تَدَّعُهُمْ إِلَى اللَّهُ لَكُ عُلْمَ إِلَى اللَّهُ لَكُ فَلَن يَهْتَدُوا ﴾.

[﴿ وَرَبُكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُواْ لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابُ بَل لَهُم مَّوْعِدُ لَن يَجِـدُواْ مِن دُونِهِ.مَوْبِلًا ﴾ ٥٥]

﴿ اَلْغَفُورُ ﴾ البليغُ المغفرةِ ﴿ ذُو الرَّحْمَةِ ﴾ الموصوفُ بالرحمة، ثم استَشْهَدَ على ذلك بتَرْكِ مؤاخَذَةِ أهلِ مكَّةَ عاجلًا من غير إمهالِ مع إفراطِهِم في عداوة رسولِ الله ﷺ ﴿ فَلَ لَهُم مَّوْعِدٌ ﴾ مَنْجَى وهوَ يومُ بدرٍ ﴿ لَن يَجِدُواْ مِن دُونِهِ مَوْعِدٌ ﴾ مَنْجَى ولا مَلجَأ، يُقال: وَأَلَ؛ إذا نَجا، ووَأَلَ إليه؛ إذا لجأ إليه.

[﴿ وَيَلْكَ ٱلْقُرَى آهْلَكُنَّهُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴾ ٥٩]

﴿ وَتِلْكَ ٱلْقُرَى ﴾ يُريد: قُرى الأوّلينَ من ثمودَ وقوم لُوْطٍ وغيرِهم: أشارَ لهم إليها ليعتبروا. ﴿ وَتِلْكَ ﴾ مبتدأ، و﴿ الْقُرَى ﴾ صفة؛ لأنّ أسهاءَ الإشارةِ توصَفُ بأسهاءِ الأجناس، و ﴿ اَهْلَكُنَهُمْ ﴾ خبر.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَيَلْكَ ٱلْقُرَى ﴾ نصبًا بإضهارِ «أهلَكْنا» على شريطةِ التفسير، والمعنى: وتلكَ أصحابُ القُرى أهلكناهُم ﴿لَمَّا ظَلَمُواْ ﴾ مثلَ ظلم أهلِ مَكّة، ﴿وَجَعَلْنَا

قولُه: (والمعنى: وتلك أصحابُ القُرى)، إلى قولِه: (مِثْلَ ظُلم أهلِ مكّة)، هذا معنى الآية على التقديرَيْن. وفيه أنّ المشارَ إليه بقولِه: ﴿تلك﴾: ما دَلَّ عليهِ قولُه: ﴿ وَمَا نُرْسِلُ اللّهِ عَلَى التقديرَيْنَ وَمُنذِرِينَ وَبُحُدِلُ الّذِينَ كَفَرُواْ بِالْبَطِلِ ﴾ يعني: إنْ كانَ مقتضى المغفرةِ والرّحةِ ترْكَ مؤاخَذةِ أهلِ مكّةَ عاجلًا، لكنْ مقتضى الوَعْدِ إهلاكُهم آجِلًا، وبذلك مضَتْ سُنّةُ الأوّلين، وكها أهلكنا القُرونَ الماضيةَ بعدَ إرسالِ الرّسُل إليهم مُبشِّرينَ ومُنذِرين وبعدَ عُجادلتِهم إيّاهم بالباطلِ ليُدحِضوا به الحقّ، كذلك يُهلِكُ أهلَ مكّة؛ لأنهم ظلَموا مثلَ ظُلمِهم.

لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِـدًا ﴾ وضَرَبْنا لإهلاكِهم وقتًا معلومًا لا يتأخّرونَ عنهُ كها ضَرَبْنا لأهلِ مَكّةَ يومَ بدر، والمَهلِك: الإهلاكُ ووقْتُه. وقُرئ: ﴿لِمَهْلِكِهِم ﴾ بفتح الميم واللامُ مفتوحةٌ أو مكسورة، أي: لهلاكِهم أو وقتِ هلاكِهم، والمَوعِد: وقتٌ أو مَصدَر.

[﴿ وَإِذَ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَ لَهُ لَآ أَبْرَحُ حَقَى أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرِيْنِ أَوْ أَمْضِى حُقَبًا * فَلَمَّا بَلَغَا جَمَعَ بَيْنِهِ مَا نَسِيا حُوتَهُمَا فَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي ٱلْبَحْرِ سَرَبًا * فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَ لَهُ عَلَمًا بَلَغَا عَدَاءَ نَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا * قَالَ أَرَءَيْتَ إِذَ أُويْنَا إِلَى ٱلصَّحْرَةِ فَإِنِي نَسِيتُ اللَّهُ عَدَاءَ نَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا * قَالَ أَرَءَيْتَ إِذَ أُويْنَا إِلَى ٱلصَّحْرَةِ فَإِنِي نَسِيتُ اللَّهُ اللَّهُ مَا كُنَّا نَبْعُ اللَّهُ مَا كُنَا نَبْعُ اللَّهُ مِنَ عَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطِنُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي ٱلْبَحْرِ عَبَا * قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَا نَبْعُ فَارْتَدَا عَلَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِنَا ءَاللَّا لَيْنَا لُهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا وَعَلَمَانُهُ مِن اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مَا كُنَا نَعْ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْمَالِكُولُ مَا كُنَا نَعْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْلَقُ اللَّهُ عَلَى الْمَالُولُومِ الْمَاكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمَالُكُولُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمَالِمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمَالَعُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْلِقُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمَالُولُومِ اللَّهُ عَلَى الْمَالُولُومِ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْلِقُ الْمَالُولُومِ اللْمُعُلِي اللْمُلْعُلُولُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْلَى الْمَالِمُ اللَّهُ عَلَى الْمَالَةُ عَلَى الْمُعَلِي الْمَالُولُ اللَّهُ الْمَالُولُومُ اللَّهُ الْمَالُولُومُ اللْمُلْعُ الْمَالُولُ اللَّهُ الْمُنَالُولُومُ الْمُعَلِّمُ اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمَالُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعَلِيْنَا اللَّهُ الْمُعْلَمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْ

قولُه: (وقُرِئ: ﴿لِمَهْلِكِهِم﴾)، أبو بكرٍ: بفَتْحِ الميم واللام، وحفْصٌ: بفَتح الميم وكسرِ اللام، والباقونَ: بضمَّ الميم وقَتْح اللام(١١).

قولُه: (أي: الهلاكِهم أو وقتِ هلاكِهم، والمَوعِدُ: وقتْ أو مَصدَر)، قالَ صاحبُ «الإيجاز»: ﴿لِمَهْلِكِهِم﴾ مصدرٌ، كقولِه: ﴿مُدْخَلَصِدْقِ﴾ [الإسراء: ٨٠]، ويجوزُ «مَهلِكِهم»: السمُ زمانِ الهُلْك، أي: جعَلْنا لوقتِ إهلاكِهم (٢) مَوعِدًا، ولكنّ المصدرَ أوْلى لتقدُّم أهلكُناهُم، والفعلُ يقتضي المصدرَ وجودًا وحصولًا، وهُو المفعولُ المُطلَق. ويقتضي الزّمانَ والمكانَ علَّه وظرُفًا، وكلُّ فعل زادَ على ثلاثةِ أحرُفِ فالمصدرُ واسمُ الزّمانِ والمكانِ منهُ على مثالِ المفعول، وإذا كانَ المَهلِكُ اسمَ زمانِ الهلاكِ لا يجوزُ الموعدُ اسمَ الزّمان؛ لأنّ الزّمانَ وُجِدَ في المَهلِك فلا يكونُ للزّمانِ زمانٌ، بل يكونُ الموعدُ بمعنى المصدر، أي: جعَلْنا الزمانَ هلاكَهم وَعْدًا وعلى العَكْس (٣).

⁽١) لتمام الفائدةِ انظر: «حجّة القراءات»، ص٢٦١، و«معاني القراءات»، ص٢٦٩–٢٧٠.

⁽٢) في (ح): «هلاكهم».

⁽٣) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» (٢: ٥٢٤).

﴿ لِفَتَنهُ ﴾ لعَبْدِه. وفي الحديث: «ليَقُلْ أحدُكم: فتاي وفتاتي، ولا يقل: عَبْدي وأَمَتي». وقيل: هو يوشَعُ بن نون، وإنها قيل: فتاه؛ لأنه كان يخدمُه ويتبعُه، وقيل: كان يأخذُ منهُ العِلم. فإن قلت: ﴿ لاَ أَبْرَحُ ﴾ إن كانَ بمعنى: لا أزول، من: بَرِحَ المكان، فقد دلَّ على الإقامة لا على السَّفَر، وإن كانَ بمعنى: لا أزال، فلا بُدَّ من الخبر. قلت: هو بمعنى: لا أزال، وقد حُذِفَ الخبر؛ لأنّ الحالَ والكلامَ معًا يَدُلّانِ عليه. أمّا الحالُ فلأنها كانت حالَ سَفَر، وأمّا الكلامُ فلأنَّ قولَه: ﴿ حَقَّ آبَلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ غايةٌ مضروبةٌ وتستدعي ما هي غايةٌ له، فلا بدَّ أنْ يكونَ المعنى: لا أبرحُ أسيرُ حتى أبلغ على جَمَعَ البَحريُن. ووجهٌ آخر: وهو أنْ يكونَ المعنى: لا يبرحُ مسيري حتى أبلغ، على أنَّ ﴿ حَقَّ آبَلُغُ مَا أَلِيهُ مَقامَه، وهوَ ضميرُ أَن المضافُ إليه مَقامَه، وهوَ ضميرُ

قولُه: (ليقُلُ أحدُكم: فتايَ وفتاتي) الحديثُ أخرجَهُ أحمدُ بنُ حنْبلِ في «مُسنَدِهِ» عن أبي هُرَيرة^(١).

قوله: (كان يأخذُ منه العِلم) فيه إدماج أنّ مَن أخذ العلم بمنزلة العبدِ لمن يأخذُ منه (٢).

قولُه: (تَستدعي ما هِي غايةٌ له)، أي: قولُه: ﴿مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾: غايةٌ معيَّنةٌ، وهِيَ ـ أي: مجْمَعُ البحرَيْن ـ مُستَدعِيةٌ ذا غاية، وهو السَّيْر؛ لأنهُ لا بُدَّ للسَّيرِ منَ ابتداءِ الغايةِ وانتهائها.

قولُه: (المعنى: لا يَبْرُحُ مَسيري حتّى أَبلُغَ)، يعني: المرادُ منَ الآيةِ هذا، لكنِ اختصرَ، فعلى هذا متعلِّقُ الخبَر: فعلٌ خاصٌّ بقرينةِ المقام، وهُو «يَسيرُ» كها قُدِّرَ فيها مرَّ «أسيرُ»، أي: لا يَبْرحُ مَسيري حتّى أبلُغَ، على الإسنادِ المَجازيِّ، كأنهُ قال: أَبالغُ في السَّيْرِ وأبذُلُ فيه مجهودي حتّى يسيرَ سَيْري، نحو: جَدَّ جَدُّه، وطريقُه سائرٌ، ومِن ثَمّ قال: «وهو وَجُهٌ لطيفٌ»، وقد يقال: إنّ اللُّطفَ في التخريج هُو الوَجْهُ النَّحْويّ.

⁽١) «مسند الإمام أحمد» (٩٤٥١)، وأصلُه في «الصحيح»، أخرجه البخاريّ (٢٥٥٢)، ومسلم (٢٢٤٩)، وغيرهما، وانظر تمامّ تخريجه في «مسند أحمد».

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

المُتكلِّم، فانقلبَ الفِعلُ عن لفظِ الغائب إلى لفظِ المُتكلِّم، وهوَ وجهٌ لطيف. ويجوزُ أنْ يكونَ المعنى: لا أبرحُ ما أنا عليه، بمعنى: ألزَمُ المسيرَ والطَّلَبَ ولا أتركهُ ولا أفارِقُه حتى أبلغ، كما تقول: لا أبرحُ المكان. ومجمعُ البحرَيْن: المكانُ الذي وُعِد فيهِ موسى لقاءَ الحَضِرِ عليهما السلام، وهوَ ملتقى بحرَيْ فارِسَ والرومِ مما يلي المشرِق، وقيل: طَنْجة، وقيل: إفريقيَّة. ومن بِدَع التفاسير: أنَّ البحرَيْن موسى والخضر، لأنهما كانا بحرَيْن في العلم. وقُرئ: (جُمِع) بكسرِ الميم، وهيَ في الشذوذِ من «يَفعَل»، كالمَشرِقِ بحرَيْن في العلم. وقُرئ: (جُمِع) بكسرِ الميم، وهيَ في الشذوذِ من «يَفعَل»، كالمَشرِق

قولُه: (ويَجوزُ أن يكونَ المعنى: لا أبرَحُ ما أنا عليه): عطفٌ على قولِه: «هُو بمعنى: لا أزالُ». قالَ أبو البقاء: «﴿ لَا آَبْرَحُ ﴾ يجوزُ أن تكونَ تامّةً، والمفعولُ محذوفٌ، أي: لا أُفارقُ السَّيْرَ حتّى أبلُغَ، كقولِك: لا أبرَحُ المكانَ، أي: لا أُفارِقُه»(١).

قولُه: (وقُرِئَ: «جُمِعَ» بحسرِ الميم، وهِي في الشَّذوذ)، يعني به: قراءةً وقياسًا. قالَ ابنُ جِنّي: «وهِي قراءةً عبدِ الله بن مُسلم بن يَسار (٢)، المصدَرُ من فعَلَ يَفْعَلُ، والمكانُ والزّمانُ كُلُّهُنَّ على (٣) «مَفعَل» بالفَتح، نحو: «مذهب»، بمعنى: الذَّهابِ، و«مذهب» بمعنى (٤): مكانٍ يُذهَبُ فيه، و «هذا مذْهبُك»، أي: زمانُ ذهابِك، إلّا أنهُ قد جاءَ «المَفْعِلُ» بالكسرِ، نحو: المشرِق والمغرِب والمَنْسِك والمطلِع؛ لأنّه مِن يَشرُقُ ويَغرُبُ ويَنْسُكُ ويَطلُعُ. ونحوٌ مِن هذا «بَخْمِع البَحرَيْن»، وهُو مكانٌ كما ترى؛ لأنهُ مِن: جَمعَ يَجْمَعُ، فقياسُه «بَخْمَعَ» لولا ما ذكرْناهُ منَ الحَمْلِ على نظيرِه (٥).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٤).

⁽٢) له ترجمةٌ في «طبقات ابن سعد» (٧: ٢٣٩).

⁽٣) قولُه: «على»: زيادة من «المحتسب».

⁽³⁾ في (ح) و(ف): "مَفَعَل، بالفتح، كقولك: ذهبتُ مذهبًا، بمعنى الذهاب، أي: ذهابًا، ومذهب بمعنى"، والمثبت من (ط)، والأول أقرب إلى لفظ ابن جني في "المحتسب"، لكن فيه إشكال نحوي في قوله: "ومذهب"، والمثبت سالم منه.

⁽٥) «المحتسب» (٢: ٣٠).

والمَطلِع من "يَفعُل"، ﴿أَوْ أَمْضِى حُقُبًا ﴾ أو أسيرَ زمانًا طويلًا، والحُقْب: ثمانون سنة. وروي: أنه لمّا ظهرَ موسى على مصرَ مع بني إسرائيلَ واستقرّوا بها بعدَ هلاكِ القبط، أمرَهُ اللهُ أن يذكّر قومَه النعمة، فقامَ فيهم خطيبًا فذكرَ نعمةَ الله وقال: إنه اصطفى نبيّكم وكلّمَه، فقالوا له: قد عَلِمْنا هذا، فأيُّ الناسِ أعلم؟ قال: أنا، فعَتِبَ اللهُ عليهِ حينَ لم يَرُدَّ العلمَ إلى الله، فأوحى إليه: بل أعلمُ منكَ عبدٌ لي عندَ مجمع البَحريْن وهو الخَضِر، وكان الخضِرُ في أيام أفريدونَ قبلَ موسى عليه السلام، وكان على مُقدِّمةِ ذي القَرنَينِ الأكبر، وبقي إلى أيامٍ موسى. وقيل: إنّ موسى سألَ ربه: أيُّ عبادِكَ أحبُّ إليك؟ قال: الذي يذكُرُني ولا ينساني، قال: فأيُّ عبادِكَ أقضى؟ قال:

الرّاغب: ﴿ بَعْمَعَ بَيْنِهِ مَا ﴾ يجوزُ أن يكونَ «البَيْنُ » مصدرًا، أي: موضعَ المُفترِق (١).

قولُه: (فقامَ فيهم خَطيبًا) إلى قولِه: (عندَ مجمَع البحرَيْن)، ما يَقرُبُ منهُ رَواهُ الشَّيخانِ والتِّرمذيُّ عن سعيدِ بن جُبَيْر، عن ابنِ عبّاس، عن أُبَيِّ بنِ كعْب، عن رسولِ الله ﷺ (٢).

قولُه: (وكانَ الخَضِرُ في أَيّامِ أَفْرِيدونَ)، قالَ ابنُ الأثير صاحبُ «الكامل في التاريخ»: قولُ مَن قال: إنَّ الحَضِرَ كانَ في أيّامِ أَفْريدونَ وذي القَرْنَين الأكبرِ قبْلَ موسى بن عِمرانَ أَشبَهُ بالحديث، يعني الحديثَ الذي رَواهُ أَبَيُّ بنُ كَعب، ورسولُ الله ﷺ أعلَمُ الحَلْقِ بالكائنِ من الأمور، فيَحتمِلُ أن يكونَ الحَضِرُ على مقدِّمةِ ذي القَرْنَيْنِ قبْلَ موسى عليه السَّلامُ وأنهُ شَرِبَ مِن مِاءِ الحياةِ فطالَ عمرُه. ولم يُرسَلُ في أيّامِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ، وبُعِثَ في أيّامِ بَسْتاسِبَ بن هَراسِب (٣).

وقالَ الإمامُ في «تفسيرِه»: إنّ ذا القَرْنَيْنِ ليسَ الإسكندَرَ صاحبَ أرسطون؛ لأنَّ اللهَ تعالى مدَحَهُ في كتابه، وصاحبُ أرسطونَ ليسَ ممّن يمدَحُه اللهُ تعالى (٤).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص١٥٦.

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٧٢٥)، ومسلم (٢٣٨٠)، والترمذيّ (٣١٤٩) وغيرهم.

⁽٣) «الكامل في التاريخ» (١: ٩٠).

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٦٣).

الذي يقضي بالحقّ ولا يتّبعُ الهوى، قال: فأيُّ عبادكَ أعلم؟ قال: الذي يبتغي علمَ الناسِ إلى علمِه، عسى أن يصيبَ كلمةً تدلُّه على هدى، أو تردُّه عن ردى، فقال: إن كانَ في عبادكَ من هو أعلمُ مني فادلُلْني عليه، قال: أعلمُ منكَ الخضر. قال: أينَ أطلُبُه؟ قال: على الساحلِ عندَ الصخرة، قال: يا ربّ، كيف لي به؟ قال: تأخذُ حُوثًا في مِكْتَل، فحيثُ فَقَدتَه فهو هناك، فقالَ لِفَتاه: إذا فَقَدْتَ الحوتَ فأخبِرْني، فلَهَبا في مِكْتَل، فحيثُ فَقدته فهو هناك، فقالَ لِفَتاه: إذا فَقدْتَ الحوتَ فأخبِرْني، فلَهَبا موسى الحوت، فأخبرَه فتاهُ بوقوعِه في البحر، فأتيا الصخرة، فإذا رجلٌ مُسجّى بثوبه، فسلم عليه موسى، فقال: وآنى بأرضِنا السلام، فعرَّفَه نفسَه، فقال: يا موسى، أنا فلما ركبا فسلم عليه موسى، فقال: وأنى بأرضِنا السلام، فعرَّفَه نفسَه، فقال: يا موسى، أنا السفينة جاءَ عصفورٌ فوقَعَ على حرُفِها فنقرَ في الماء، فقال الخضر: ما ينقصُ عِلمي وعِلمُكَ من عِلمِ الله مقدارَ ما أخذَ هذا العصفورُ من البحر، ﴿ فَيَسِيا حُوتَهُما ﴾ أي: السفينة مَع علم عرَفوا منهُ مما جُعلَ المارة على الظّفر بالطّلْبة،

قولُه: (الذي يبتغي عِلمَ الناسِ إلى عِلمِه)، أي: الذي يَضُمُّ عِلمَ الناسِ إلى عِلمِه مُبتغيًا لهُ طالبًا، على تضمينِ «يبتغي» معنى «يَضُمُّ». الجَوهريّ: أَبَغيْتُكَ الشيءَ: أَعنْتُكَ على طلَبِه، وأَبْغَيْتُكَ الشيءَ: جعَلْتُكَ طالبًا لهُ، وابتَغَيتَ الشيءَ وتبَغَيْتَهُ: إذا طلَبْتَه.

قولُه: (كِيفَ لِي بِه؟) أي: كيفَ يتهيّأُ ويتيَسَّرُ لِي أَنْ أَظْفَرَ به؟

قولُه: (تأخذُ حوتًا في مِكتَلِ) إلى قولِه: (العصفورُ من البحر) مِن حديثِ أُبَيِّ بنِ كعبِ بالإسنادِ السابق، معَ تغييرِ يسير.

النَّهاية: المِكتَلُ، بكسرِ الميم: الزَّنْبيلُ الكبيرُ، ويُجمَعُ على مَكاتِلَ.

قولُه: (فحيثُ فَقَدتَه)، النِّهاية: فقَدتُ الشيءَ أفقِدُه: إذا غابَ عنك.

قولُه: (أي: نَسِيا تَفَقُّدَ أمرِه وما يكونُ منهُ، ممّا جُعِلَ أَمَارةً على الظَّفَر بالطَّلْبة). •وما يكونُ منهُ»: عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «تَفَقُّدَ أمرِه»، و«مِن» ـ في «ممّا جُعِلَ أَمَارةً» ـ بيانُ

وقيل: نسيَ يوشَعُ أن يقدّمَه، ونسيَ موسى أن يأمُرَه فيه بشيء، وقيل: كانَ الحوتُ سَمَكةً مملوحة، وقيل: إنّ يوشَعَ حَمَلَ الحوتَ والخبزَ في المكتَل، فنزلا ليلةً على شاطئ عين تُسمَّى عينَ الحياة، ونامَ موسى، فلما أصابَ السمكة بردُ الماءِ ورَوْحُه عاشَت، ورُوي أنهما أكلا منها، وقيل: تَوضَّا يُوشَعُ مِن تِلكَ العَين، فانتَضَعَ الماءُ على الحوت، فعاشَ ووقعَ في الماء، ﴿ سَرَيًا ﴾ أمسكَ الله جَرْية الماءِ على الحوتِ فصارَ عليهِ مِثلُ الطّاق، وحصلَ منهُ في مثلِ السَّرَبِ مُعجِزةً لموسى أو للخَضِر، ﴿ فَلَمَّا جَاوَزًا ﴾ الموعدَ وهو الصخرةُ لنسيانِ موسى تَفَقَد أمرِ الحوتِ وما كانَ منه، ونسيانِ يُوشَعَ أن يَذكُر لموسى الصخرةُ لنسيانِ موسى تَفَقَد أمرِ الحوتِ وما كانَ منه، ونسيانِ يُوشَعَ أن يَذكُر لموسى

«ما»، وهُو التوصِيةُ بأنه حيثُ فقَدتَهُ فالْخَضِرُ (١) هناك.

قولُه: (وقد قيل: نَسِيَ بوشَعُ أن يُقدِّمَه)، أي: يُقدِّمَ الحوتَ بيْنَ يدَيْ موسى عليه السَّلامُ، ونَسِيَ موسى أن يأمُرهُ بإحضارِه ليُشاهِدا منهُ تلكَ الأمارةَ التي جُعِلتْ لها، وذلك أنّ موسى عليه السّلامُ وُعِدَ أنّ لقاءَ الحَضِرِ عندَ يَجمَعِ البحرَيْن كها سبَقَ، وأنّ فِقدانَ الحوتِ علامةٌ للقائه، فلمّا بلغَ الموعِدَ كان مِن حقِّها أن يتَفقَّدا أمرَ الحوت، أمّا الفتى فلكوْنِه الحومَا لهُ، وكان عليه أن يُقدِّمَه بيْنَ يدَيْه، وأمّا موسى فلكوْنِه أميرًا عليه، كان عليه أن يَأمُرهُ بالإحضار، فنسِيَ كلُّ واحدِ ما عليه، وإنّها احتيجَ إلى التأويلِ لأنَّ النَّسيانَ لا يتَعلَّقُ بالدّوابُ، كما سبَقَ عنِ الرّاغبِ في تعريفِه: النِّسيان: تَرْكُ ضَبْطِ ما استودعَ، إمّا لضَعْفِ قلبِه، وإمّا عن غَفْلةٍ أو عن قَصْد حتّى ينْحذف عن القلبِ ذِكْرُه (٢).

قولُه: (فانتَضَحَ الماءُ)، الجَوهريّ: النَّضْحُ: الرَّشُّ، نَضَحتُ البيتَ أنضِحُه، بالكسر.

قولُه: (وحصَلَ منهُ في مِثْلِ السَّرَبِ)، الأساس: ما حصَلَ في يدي شيءٌ منهُ، أي: ما رجَعَ، وما حصلْتُ منه على شيء، المعنى (٣): ورَجَعَ منَ الماءِ في مِثْلِ السَرَّب، و (في »: تجريديّةٌ؛ لأنهُ انتَزَعَ منَ الماءِ شيئًا يُشبِهُ السَّرَبَ، نحو: رأيتُ زَيْدًا في مِثْلِ الأسد. قالَ

⁽١) في (ح): «فهو».

⁽۲) «مفردات القرآن»، ص۸۰۳.

⁽٣) سقط لفظ «المعنى» من (ح).

ما رأى من حياتِه ووقوعِه في البحر. وقيل: سارا بعد مجاوزةِ الصخرةِ الليلةَ والغدَ إلى الظهر، وأُلْقِيَ على موسى النَّصَبُ والجوعُ حينَ جاوزَ الموعد، ولم ينصَبْ ولا جاعَ قبلَ ذلك، فتذكَّر الحوتَ وطلَبه. وقولَه: ﴿مِن سَفَرِنَاهَلَا ﴾ إشارةٌ إلى مسيرِهما وراءَ الصخرة. فإن قلت: كيفَ نَسيَ يوشَعُ ذلك، ومثلُهُ لا ينسى، لكونِه أمارةً لها على الطلِّبةِ التي تناهَضا من أُجْلِها، ولكونِه معجزتَيْن ثنتَيْن: وهما حياةُ السمكةِ المملوحةِ

القاضي: نصَب ﴿ سَرَيًا ﴾ على المفعولِ الثاني، و ﴿ فِي ٱلْبَحْرِ ﴾: حالٌ مِنهُ، أو منَ «السّبيل»، ويجوزُ تعَلُّقُهُ بـ «اتّخَذَ» (١).

النِّهاية: السَّرَبُ، بالتَّحريك: المسلَكُ في الخُفْية.

الرّاغُب: السَّرَبُ الذهابُ في حُدور، والسَّرَبُ المُنحدَرُ. قالَ تعالى: ﴿ فَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ﴾، يقالُ: سَرَبَ سَرَبًا وسروبًا، نحو: مَرَّ مرَّا ومرورًا. وانْسَرَبَ انسِرابًا: كذلك، لكنّ سَرَبَ يقالُ على تصوُّرِ الفعلِ مِن فاعلِه، وانْسَرَبَ على تصوُّرِ الانفعالِ منه، وانْسَرَبَ الماءُ من السَّقاء، وماءٌ سَرَبٌ وسَرِبٌ اللَّمعُ: سالَ، وانسرَبت الحيّةُ إلى جُحْرِها، وسَرَبَ الماءُ من السَّقاء، وماءٌ سَرَبٌ وسَرِبٌ مُعَقِلٌ من سِقائِه. والسَّاربُ: الذّاهبُ في سَرَبِه أيَّ طريق كان. قالَ تعالى: ﴿ وَسَارِبُ إِالنّهَارِ ﴾ الرّعد: ١٠]. والسَّربُ: جمْعُ سارِبِ كرَكْبِ وراكب، وتُعورِفَ في الإبلِ حتّى قيل: ذُعِرَتْ سَرْبُه، أي: إبلُه، وهُو آمِنٌ في سِربِه، أي: في نفْسِه (٢)، وقيل: في أهلِه ونسائه، فجُعِلَ السِّربُ كناية، وقيل: اذَهبي فلا أنْدَهُ سِربِه، أي: في الكنايةِ عن الطّلاقِ، ومعناه: لا أرُدُّ إبِلَكِ الذاهبةَ في سِربِها، والسَّرْبةُ: قطعةٌ منَ الحَيْلِ منَ العشَرةِ إلى عشرين، والسَّرابُ: اللامعُ في المَفازةِ كالماء، وذلك لانْسِرابِه في مَرْأَى العَيْن، وكأنّ السَّرابَ فيها لا حقيقة له كالشَّرابِ فيها له حقيقة (٣).

قولُه: (﴿ هَذَا ﴾ إشارةٌ إلى مَسيرِهما وراءَ الصَّخْرة)، وفي الإشارةِ بهذا إشعارٌ بأنَّ هذا المَسيرَ كان أتعَبَ لِمُها ممّا سبَق، فإنّ رجاءَ المطلوبِ يُقرِّبُ البعيدَ، والخَيْبةَ تُبعَّدُ القريب؛ ولهذا

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۰۰۹).

⁽٢) في (ح) و(ط): «قطيعه».

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص ٤٠٥ – ٤٠٦.

المأكولِ منها، وقيل: ما كانت إلا شِقَ سمكة، وقيامُ الماءِ وانتصابُه مثلَ الطاقِ ونفوذُها في مثلِ السَّرِبِ منه؟ ثمَّ كيفَ استمرَّ به النسيانُ حتى خَلَفا الموعدَ وسارا مسيرةَ ليلةِ إلى ظهرِ الغد، وحتى طلبَ موسى عليه السلامُ الحوت؟ قلت: قد شَغَلَهُ الشيطانُ بوساوِسِهِ فذهَبَ بفكرِهِ كلَّ مذْهَبِ حتى اعْتَراهُ النِّسيان، وانضمَّ إلى ذلكَ أنه ضَرِيَ بمشاهدةِ أمثالهِ عندَ موسى عليه السلامُ منَ العجائِب، واستأنسَ بإخوانِهِ فأعانَ الإلفُ على قلةِ الاهتهامِ ﴿ أَرَهَ يَتَ ﴾ بمعنى: أخبِرْني.

فإن قلت: ما وجه التِثامِ هذا الكلام، فإنَّ كلَّ واحدِ من ﴿ أَرَّعَيْتَ ﴾ و ﴿ إِذْ أَوَيْنَا ﴾ و ﴿ وَإِذْ أَوْيَنَا ﴾ و ﴿ وَاللَّهُ مَا لَمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا لَمُ اللَّهُ مَا لَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا لَهُ مِنْ اللَّهُ مَا لَهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّ

قولُه: (وقيامُ الماء)، هُو عطفٌ على «حياةَ السَّمَكة»، والجُملةُ ـ وهي: «وقيل: ما كانتْ إلا شِقَ سمكةٍ» ـ مُعترضةٌ للتأكيدِ والمُبالغة، فإنَّ حياةَ السَّمَكةِ المملوحةِ عجيبةٌ، وكونُها نصفَ سمَكةٍ أعجبُ.

قولُه: (قد شَغَله الشَّيطانُ بوَساوسِه)، قالَ القاضي: ولعلّهُ نَسِيَ ذلك لاستغراقِه في الاستبصارِ وانجذابِ شَراشِرِه (٢) إلى جَنابِ القُدُسِ بها عرَاهُ مِن مُشاهدةِ الآياتِ الباهِرة، وإنّها نسَبَهُ إلى الشَّيطانِ هَضْمًا لنفْسِه (٣).

قولُه: (لا مُتعلِّقَ لـه)، يعني: ليسَ لـ ﴿ أَرَابَتُ ﴾ مفعولٌ، ولـ ﴿إِذْ أُونِنَا ﴾ مظروفٌ، ولـ ﴿ أَرَبَيْتَ ﴾، و «دَهاني»: ولـ ﴿ فَإِنَّ يَتَ ﴾، و «دَهاني»: ولـ ﴿ فَإِنَّ يَتَ ﴾، و «دَهاني»: مظروفٌ، وهو سببٌ أيضًا، فحُذِفَ لدِلالةِ مقام الحَيْرةِ عليه كما أشارَ إليه بقولِه: «فحذَفَ

⁽١) أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (٢: ١٧٠٤)، والطبريّ في «جامع البيان» (١٥: ٣٢٤)، وغيرهما عن أُبِّ بن كعب رضيّ اللهُ عنه.

⁽٢) سبقَ تفسيرُه، وأنه بمعنى إلقاء النفسِ على الشيءِ حرصًا ومحبّة.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ١٠٥).

يُوشَعُ ما رأى منه وما اعْتَراه مِن نسيانه إلى تلك الغاية، فدُهِش وطَفِقَ يسألُ موسى عليه السلامُ عن سببِ ذلك، كأنه قال: أرأيتَ ما دهاني إذ أوَيْنا إلى الصخرة؟ فإنَّ نسيتُ الحوت، فحَذَفَ ذلك. وقيل: هي الصخرةُ التي دونَ نهرِ الزَّيْت، و ﴿أَنْ أَذَكُرَهُ ﴾ بَدُلٌ من الهاء في ﴿أَنسَنِيهُ ﴾ أي: وما أنساني ذِكرَه إلا الشيطان. وفي قراءة عبدِ الله: (أن أَذكَر كَهُ)، و ﴿عَبَا ﴾ ثاني مفعوئي (اتَّخذَ)، مِثل ﴿سَرَيّا ﴾ يعني: واتَّخذَ سبيلَه سبيلًا عَجبًا، وهو كونُه شبيه السَّرَب. أو قال: «عَجبًا» في آخِرِ كلامِه، تعجُبًا من حالِه في رؤية تلك وهو كونُه شبيه السَّرَب. أو قال: «عَجبًا» في آخِرِ كلامِه، تعجُبًا من حالِه في رؤية تلك العَجيبةِ ونسيانِه لها أو مما رأى من المعجزتَيْن، وقوله: ﴿وَمَا أَنسَنِيهُ إِلّا الشَّيْطَنُ أَن الْعَجيبةِ ونسيانِه لها أو مما رأى من المعطوفِ عليه، وقيل: إن ﴿عَجَبًا ﴾ حكايةٌ لتعجُبِ أَذَكُرُهُ ومَا السلام، وليسَ بذاك. ﴿ذَلِك ﴾ إشارةٌ إلى اتخاذِه سبيلًا، أي: ذلك الذي موسى عليه السلام، وليسَ بذاك. ﴿ذَلِك ﴾ إشارةٌ إلى اتخاذِه سبيلًا، أي: ذلك الذي

ذلك»، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْ تَدُواْ بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَلَاَ إِفْكُ قَدِيدٌ ﴾ [الأحقاف: ١١] قال تقديره: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْ تَدُواْ بِهِ ﴾، ظهَرَ عِنادُهم ﴿فَسَيَقُولُونَ ﴾، وهذا المُضمَرُ صَحَّ به الكلامُ، حيثُ انتصَبَ به الظَّرفُ، وكان ﴿فَسَيَقُولُونَ ﴾ مسبّبًا عنهُ».

قولُه: (نهَرِ الزَّيت) سُمَّيَ به لكثْرةِ أشجارِ الزَّيتِ على شاطئِه، فقولُه: «وقيل: هِيَ الصَّخرة»: عطفٌ على قولِه: «فلهًا جاوَزَا الموعدَ» وهُو الصَّخرة.

قُولُه: (و ﴿ أَنْ أَذْكُرُهُ . ﴾: بَدَلٌ مِنَ الهَاءِ فِي ﴿ أَنْسَانِيهُ ﴾) أي: بدلَ اشتهال.

قولُه: (إنّ ﴿عَبَا ﴾ حكايةٌ لتعجُّبِ موسى، وليس بذاك)، أي: ليسَ هذا القولُ بذاك القولِ الذي يُعرَّجُ عليه، كقولِك: ليسَ بشيء، أي: شيءٍ يُعتَدُّ به، بيانُه: أنّ موسى عليه السَّلامُ لمّا قالَ ليوشَعَ: ﴿ عَلَيْهَ الْمَا عَدَاءَنَا ﴾، أجابَ بقولِه: ﴿ أَرَهَ يَتَ إِذْ أَوَيّنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ﴾، وهِيَ السَّلامُ لمّا قالَ ليوشَعَ: ﴿ عَلَيْهُ وَالنَّا عَدَاءَنَا ﴾، أجابَ بقولِه: ﴿ أَرَهَ يَتَ إِذْ أَوَيّنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ﴾، وهِيَ كلمةُ تعجُّب، فلمّا بلَغَ قولَه: ﴿ وَالنَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ ﴾ تعجَّب موسى مِن ذلك فحكى اللهُ تعلَيْه، ولا ارتيابَ في تعشَفِه وبُعدِه مِن بلاغةِ التنزيل، ولكنْ ﴿ عَبَا ﴾ مَقولُ فتى موسى: إمّا على أنهُ صفةُ موصوفِ محذوفِ، وهُو ثاني مفعولي «اتَّخَذَ» كها قدَّرَهُ المصنَّف، أو:

كنا نطلب، لأنهُ أمارةُ الظَّفَر بالطِّلْبة من لقاءِ الخَضْرِ عليه السلام. وقُرئ: ﴿ بَنْغ ﴾ بغير ياءٍ في الوصل، وإثباتُها أحسَن، وهي قراءةُ أبي عمرو، وأمّا الوقف، فالأكثر فيه طرحُ الياء اتِّباعًا لخطِّ المصحَف، ﴿ فَأَرْتَدَا ﴾ فرَجَعا في أدراجِها ﴿ قَصَصَا ﴾

لَّا فَرَغَ مِن كلامِه قال: يا عجَبًا، فحَكى اللهُ تعالى (١) ذلك منهُ. ويجوزُ أن يكونَ مِن كلامِ الله، أي: قالَ ذلك الكلامَ تعجُّبًا.

قالَ أبو البقاء: ﴿ عَجَبًا ﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ (اتّخَذَ)، وقيل: هُو مصدرٌ، أي: قالَ موسى: عجّبًا، فعَلى هذا يكونُ المفعولُ الثاني لـ (اتخَذَ): ﴿ فِ ٱلْبَحْرِ ﴾ (٢).

قولُه: (قُرِئَ: ﴿ بَغِيرِ ياءٍ فِي الوَصْلِ)، نافعٌ وأبو عَمْرِو والكِسائيُّ: أَثْبَتُوا فِي الوَصْل، وابنُ كثيرٍ: فِي الحالَيْن، والباقونَ: بالحَذْفِ فِي الحالَيْن، قالَ أبو البقاء: الجَيِّدُ إثباتُ الياءِ، والحَذْفُ على التشبيهِ بالفَواصل، وسَهَّلَ ذلك أنّ الياءَ لا تُضَمَّ هاهُنا (٣).

رَوى صاحبُ «المُرشِد»، عن أبي حاتم، أنهُ قال: ومنَ الوَقْفِ التامِّ قولُه تعالى: ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ (٤).

وقلتُ: بيانُه أنّ قولَه تعالى: ﴿فَأَرْتَدَا﴾ عطفٌ على جُملةِ قولِه: ﴿فَلَمَا جَاوَزًا ﴾ إلى آخرِه. وأمّا الفصلُ بيْنَ الأقوالِ الثلاثة، فالأولى: جوابٌ للشَّرط، والآخرانِ مفصولانِ لِما يَستدعيهِ مقامُ المقاوَلةِ منَ السُّؤالِ، وهُو: ماذا قالَ فتى موسى بعدَ قولِ موسى عليهِ السَّلامُ: ﴿ عَالِنَا غَدَاهَ نَا أَنَ اللهُ وَالنَا ﴾؟ وماذا قالَ موسى عليه السَّلامُ بعدَ قولِ فتاهُ: ﴿أَرَهَيْتَ إِذْ أُويَنَا ﴾؟

قولُه: (فرَجَعافي أدراجِهم)، الجَوهريّ: قولُهم: خَلِّ دَرْجَ الضَّبِّ، أي: طريقَهُ، والجَمعُ: الأَدْراجُ، ومنهُ قولُهم: رجَعتُ أدراجي، أي: رجَعتُ في الطريقِ الذي جئتُ مِنهُ.

⁽١) من قوله: «تعجبه ولا ارتياب في تعشُّفه» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٥).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٨٥٥).

⁽٤) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاضي زكريًا، ص ٤٧١. وهو الذي اختارَه الإمام الداني في «المكتفى في الوقفِ والابتداء»، ص ٢٧١.

يقُصَّانِ قَصَصًا، أي: يتَّبعان آثارَهما اتِّباعًا. أو فارْتَدَّا مُقتَصَّيْن ﴿رَحْمَةُ مِنْعِندِنَا﴾ هي الوحيُ والنُّبوُّةُ ﴿مِن لَّدُنَا﴾ مما يختصُ بنا من العلم، وهو الإخبارُ عن الغيوب.

[﴿ قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ أَنَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ ٦٦]

﴿رَشَداً ﴾ قُرئ بفَتحَتَين وبضَمْةٍ وسكون، أي: عِلْمًا ذا رَشَد، أرشُدُ به في دِيْني. فإن قلت: أما دلَّتْ حاجتُه إلى التعلُّم من آخرَ في عهده أنه كما قيل موسى بن ميشا، لا موسى بن عمران؛ لأنَّ النبيَّ بجب أن يكونَ أعلمَ أهلِ زمانِه وإمامَهم المرجوعَ إليه في

قولُه: (يَقُصَّانِ قصَصًا). قالَ صاحبُ «الكشف»: ﴿قَصَصَا ﴾: مصدرٌ لفعلٍ مُضمَرٍ يَدُلُّ عليه ﴿فَأَرْتَدَّاعَكَى ءَاثَارِهِمَا ﴾، واقتَصّا الأثَر: واحد(١).

قولُه: (مُقتَصِّين) أي: يكونُ المصدّرُ بمعنى اسم الفاعل، فنَصْبُه على الحال.

قولُه: («رَشَدًا» قُرِئَ بِفَتْحتَيْنِ)، أبو عَمْرِو، والباقونَ: بضَمّةِ وسُكون^(٢).

قولُه: (أي: عِلمًا ذا رَشَدِ)، قالَ أبو البقاء: ﴿رُشَدًا ﴾: مفعولُ ﴿تُعَلِمَنِ ﴾ (٣)، ولا يجوزُ أن يكونَ مفعولَ ﴿عُلِمَتَ ﴾؛ لأنهُ لا (٤) عائدَ إذن على الذي، وليسَ بحالٍ منَ العائدِ المحذوف؛ لأنّ المعنى على ذلك يَبعُدُ (٥). وقالَ القاضي: يجوزُ أن يكونَ عِلّةً لـ ﴿أَتَبِعُكَ ﴾، أو: مصدرًا بإضهارِ فعلِه (٦).

وقولُه (٧): (أنهُ كها قيل: موسى بنُ ميشا، لا موسى بنُ عِمْرانَ)، رَوينا عن البخاريِّ

⁽۱) «كشف المشكلات» للباقولي (۲: ۷۷۰).

⁽٢) وهما لغتان مثلَ الحُزْنِ والحزَن. قالَ أبو زُرعة: وأَجْوَدُ الوجهَينُ الرُّشْد بضمَّ الرَّاء، وإنّها قلتُ ذلك لتوفيق ما بيْنَه وبين ما قَبْلُه وما بَعدَه مِن أواخِرِ الآي. انتهى من «حجّةِ القراءات»، ص٤٢٢.

⁽٣) في النسخ الخطية: «تُعَلّمني» بإثبات الياء.

⁽٤) لفظة «لا» سقطت من (ط).

⁽٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٥). ووقع في (ط): «على ذلك يبرز»، وهو تحريف يُفسد المعنى.

⁽٦) «أنوار التنزيل» (٣: ٥١١).

⁽٧) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل فقرة «قوله: وعلل ذلك بأنه يتولى أمورًا»، وقدَّمتها هنا=

أبواب الدين؟ قلت: لاغضاضة

ومسلم والتِّرمذيِّ، عن سعيدِ بن جُبَير، قال: قلتُ لابنِ عبّاس: إنّ نَوْفا البَكاكِيّ يزعُمُ أنّ موسى صاحبَ بني إسرائيلَ ليسَ هُو صاحبَ الحَضِر، قال: كذَبَ عدُوُّ الله، سَمِعتُ أُبَيَّ بن كعبٍ يقولُ: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «قامَ موسى خَطيبًا في بني إسرائيلَ» إلى تمام الحديثُ (۱).

قالَ بعضُهم: التعليمُ: تنبيهُ النَّفْس لتصوُّرِ المعاني، والتعلُّمُ: تَنبُّهُها لتصوُّرِ ذلك، وربّها استُعمِلَ في معنى الإعلام إذا كانَ فيه تكريرٌ (٢)، نحو: ﴿أَنْعَكِمُونَ اللهَ بِدِينِكُمٌ ﴾ [الرّحن: ١-٦]، فمنَ التعليم قولُه تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ *عَلَمَ الْقُرْمَانَ ﴾ [الرّحن: ١-٢]، وتعليمُ آدَمَ الأسياءَ هُو أَنْ جعَلَ لهُ قوّةً بها نطقَ ووضَعَ أسهاءَ الأشياء، وذلك بإلقائِه في رُوْعِه، وكتعليمِه تعالى الحيواناتِ كلَّ واحدٍ منها فعلًا يتعاطاهُ.

وقولُه: ﴿مِمَاعُلِمْتَ رُشْدًا ﴾، قيل: عنى بالعِلم: الخاصَّ الحَفِيَّ على البشرِ الذي يَرَوْنَه ما لم يُعرِّفْهُمُ اللهُ مُنكَّرًا، وقيلَ: وعلى هذا العِلم في قولُه تعالى: ﴿اللَّذِي عِندُهُ عِلْمُ مِنَالَكِنَكِ ﴾ [النمل: ٤٠]، العِلمُ: الأثرُ الذي يُعلَمُ به الشيءُ، وسُمِّيَ الجبَلُ عليمًا لذلك، والعالمُ: اسمٌ للفَلكِ وما يَلحَقُ به من الجَواهِ والأعراض، وهُو في الأصل: اسمٌ لما يُعلَمُ به كالطابَع والحاتَم لما يُطبَعُ به ويُحتَمُ به، وجُعِلَ بناؤهُ على هذه الصِّيغةِ لكونِه كالآلة، والعالمُ: آلةٌ في الدِّلاةِ على صانعِه، ولهذا أحالَنا تعالى عليه في مَعرِفةِ وَحْدانيّتِه، فقال: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي الدِّلاةِ على صانعِه، ولهذا أحالَنا تعالى عليه في مَعرِفةِ وَحْدانيّتِه، فقال: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأعراف: ١٨٥](٣).

قولُه: (لا غَضاضةً)، الجَوهريّ: يقالُ: ليسَ عليكَ في هذا الأمرِ غَضاضةٌ، أي: ذِلّةٌ ومَنقَصةٌ، قالَ القاضي: لا يُنافي نُبوّتَه وكوْنَه صاحبَ الشريعةِ أن يتَعلَّمَ مِن غيرِه ما لم يكنْ

⁼ مراعاةً لترتيب «الكشاف».

⁽١) أخرجه البخاريُّ (٤٧٢٧)، ومسلم (٢٣٨٠)، والترمذيّ (٣١٤٩)، وغيرهم.

⁽٢) في (ط): «تكثير».

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٠٨٥.

بالنبيِّ في أخذِ العِلْمِ من نبيِّ مثلِه: وإنها بَغُضَ منه أن يأخذَه ممن دونَه. وعن سعيد بن جبير أنه قال لابن عباس: إن نَوْفًا ابن امرأة كعب يزعُم أنَّ الخضرَ ليسَ بصاحبِ موسى، وأنَّ موسى هو موسى بن ميشا، فقال: كَذَبَ عدوُّ الله.

[﴿ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِي صَبْرًا * وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَرَ يُحِطُ بِهِ -خُبْرًا ﴾ ٢٧-٢٦]

نفيُ استطاعةِ الصبرِ مَعهُ على وجهِ التأكيد، كأنَّهما مما لا يصحُّ ولا يستقيم، وعلَّلَ ذلكَ بأنه يتولى أمورًا هي في ظاهرها مناكير، والرجلُ الصالحُ

شَرْطًا في أبوابِ الدِّين، فإنَّ الرَّسولَ ينبغي أن يكونَ أعلَمَ مَّن أُرسِلَ إليه فيها بُعِثَ به مِن أصولِ الدِّين وفروعِه لا مُطلقًا (١)، ويُؤيِّدُه قولُه تعالى حكايةً عن الهُدهدِ مُخَاطبًا سُليهانَ عليه السَّلامُ: ﴿ أَحَطتُ بِمَا لَمْ يُحِطْ بِهِ عَ﴾ [النمل: ٢٢].

الرّاغب: العِلمُ: إدراكُ الشيءِ بحقيقتِه، وذلك ضَرْبان: إدراكُ ذاتِ الشيء، والثاني: الحُكمُ على الشيءِ بوجودِ شيءٍ هُو موجودٌ له، أو نَفيُ شيءِ مَنْفِيِّ عنهُ. فالأوَّلُ متعدِّ إلى واحد كقولِه تعالى: ﴿لَا نَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [الانفال: ٦٠]، وأعلَمْتُه وعلَّمْتُه في الأصل واحدٌ، إلّا أنّ الإعلامَ اختصَّ بها كانَ بإخبارِ سَريع، والتعليمُ بها يكونُ بتكريرِ وتكثير حتى يحصُلَ منهُ أثرٌ في نَفْسِ المُتعلِّم.

قولُه: (وعَلَلَ ذلك بأنهُ يتَولَى أمورًا)، أي: أكّدَ نفْيَ استطاعتِه بقولِه: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾، وهُو عِلَةٌ لَمَنْعِه منَ اتّباعِه، فإنّ موسى عليهِ السّلامُ قال: ﴿هَلْ أَتَبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعْلَمَ مَن اتّباعِه، فإنّ موسى عليهِ السّلامُ قال: ﴿هَلْ أَتَبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعْلَمِن ﴾، كأنهُ قال: لا؛ لآنك ﴿لَن تَسْتَطِيعَ مَعِي صَبْرًا ﴾، ثُمّ علّلَ العِلّة بقولِه: ﴿ وَكَيْفَ نَصْبِرُ عَلَى شَيءٍ هُو في الظاهرِ مُنكرٌ مفسَدةٌ وفي الحقيقةِ مصلحةٌ وصَلاح، ويحتاجُ في معرفتِه إلى دِقّةِ نظرٍ وفَضْلِ خبرةٍ مُستفادةٍ منَ العِلم اللّذُنيّ.

قولُه: (والرَّجُلُ الصَّالح): مبتدأً، وقولُه: «لا يتَمالكُ»: الحَبَرُ، وقولُه: «فكيفَ إذا كان

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۱۱٥).

- فكيفَ إذا كان نبياً - لا يتهالكُ أن يشمئز ويمتعض ويجزع إذا رأى ذلك ويأخذُ في الإنكار. و ﴿ خُبُرُ ﴾ تمييز، أي: لم يُحِطْ به خبرُك، أو لأنَّ لم يُحِطْ به بمعنى: لم تَخبُرُه، فنصَبَه نَصْبَ المصدر.

[﴿ قَالَ سَتَجِدُ فِي إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ﴾ ٢٩]

نبيًّا؟» موضعُه التأخيرُ، فاعترَضَ بينَ المبتدأِ والخبرِ اهتهامًا، والكلامُ مُجُرَى مُجرى المثالِ لمَّ الموسى عليه السَّلامُ، مِثلُه قولُه: ﴿وَٱلطَّيِبَتُ لِلطَّيِبِينَ ﴾(١) [النور: ٢٦] في وَجْهِ تمثيلِ لأمَّ المؤمنينَ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها. المعنى: إني أتولَى أمورًا ظاهرُها مَناكيرُ، وأنتَ لا تتَهالكُ أن تَشمئزٌ.

قولُه: (فكيفَ إذا كانَ نبيًّا لا يتَمالَكُ أن يَشمثِزَّ ويَمْتعِض)، الانتصاف: يدُلُّ عليه أنهُ قال في خَرْقِ السَّفينة: ﴿ أَخَرَقُنُهَ اللَّهُ عَلَى الْمُعْلَى الْمُوالِقُلْمُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْ

الجَوهريّ: اشمَأزَّ الرِّجُلُ اشمئزازًا: انقَبَضَ ومَعِضْتُ مِن ذلك الأمرِ أمعَضُ مَعْضًا، وامتعَضْتُ منهُ: إذا غضِبْتَ وشَقَّ عليك.

قولُه: (أو في لا تَحَلِّ^(٣)، عطفًا على ﴿سَتَجِدُفِى ﴾)، لعلَّ هذا القولَ مَبْنيٌّ على أنَّ الجُملةَ الواقعةَ بعدَ «قال»: مُستَأَنفةٌ، بيانٌ للقولِ المُضمَر؛ فلا يكونُ لها محلٌّ، كما قال أبو البقاء في قولِه تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا نُفْسِدُوا فِي ٱلأَرْضِ ﴾ (٤) [البقرة: ١١]: والمفعولُ القائمُ

⁻⁻⁻(١) في الأصول الخطية: «الطيبات للطيبين» دون واو، والمثبت لفظُ الآية الكريمة.

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٣٤).

 ⁽٣) كذا في الأصول الخطية، ومنها (ط)، وكذا في الأصل الخطي من «الكشاف»، لكن في نص «الكشاف»
 من (ط) وفي النسخ المطبوعة: «أو لا في محل»، والمعنى واحد.

 ⁽٤) قولُه: ﴿فِي ٱلْأَرْضِ ﴾: لم يردُ في (ف).

.....

مقامَ الفاعل مصدرٌ، وهُو القَوْلُ، وأُضمِرَ؛ لأنَّ الجُملةَ بعد مُفسِّرةٌ، والتقديرُ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ قولٌ، وهُو: ﴿ لاَ نُفْسِدُوا ﴾، ونظيرُه: ﴿ ثُمَّ بَدَالْهُمْ مِّنَ بَعْدِ مَا رَأَوُا ٱلْآيَدَتِ لَيَسْجُنُ نَهُ مَتَى لَهُمْ ﴾ قولٌ، وهُو: ﴿ لاَ نُفْسِدُوا ﴾، ونظيرُه: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنا بَعْدِ مَا رَأَوُا ٱلْآيَدَ بَلَا لَهُم بَدَاءٌ ورأي (١) ، كذا قدَّرَ المصنَّفُ هذه الآيةَ ، أو يقال: إنّ قولَه: ﴿ وَلاَ أَعْمِى لَكَ أَمْرً ﴾ : عطف على مقولِ القولِ باعتبارِ الجُملةِ لا باعتبارِ الإفراد، وكوْنُه منصوبًا على المصدريّةِ أو المفعوليّةِ على الخلافِ الذي سبقَ بيانُه في «البقرة»، ونحوه في الاعتبارِ قولُه تعالى: ﴿ نُقَنِلُونَهُمْ أَوْ يُسِّلِمُونَ ﴾ [الفتح: ١٦]، على تقدير: أو هُم يُسلِمونَ، وسيجيءُ بيانُه في مَوضِعِه.

ورُوِيَ عن الشَّيخِ بَدْرِ الدِّين الجُرْجانيِّ رحمه الله تعالى (٢) أنهُ قال: إنَّ قولَه: ﴿سَتَجِدُنِ إِن شَآءَ ٱللهُ صَابِرًا ﴾ بجُملتِه مَقولٌ للقَوْل، والشَّرْطُ يقتضي الجزاءَ. وقولُه: ﴿سَتَجِدُنِ السَّرَءَ ٱللهُ صَابِرًا ﴾، لا يَصلُحُ أن يكونَ جَزاءً لتقدُّمِه، لكنّه دالٌ عليه، فلا يكونُ له عكل. وقولُه: ﴿وَلا أَعْصِى لَكَ أَمْرًا ﴾: عطفٌ عليه وحدَه، فيكونُ التقديرُ: ستَجِدُني إن شاءَ اللهُ صابرًا ولا أعصى لك إن شاءَ اللهُ أمرًا، والشَّرطُ مع الجزاءِ المحذوفِ مُعترِضٌ بيْنَ المفعولَيْن.

وقَدَّرَ المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿أَدْخُلُواْ مِصْرَإِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٩]: «ادخُلوا مصرَ آمِنينَ إن شاءَ اللهُ دخَلتُم آمِنين».

أمّا بيانُ بلاغة هذا التركيب، فإنهُ لو قُدَّمَ الشَّرطُ بأنْ يقال: إن شاءَ اللهُ ستَجِدُني صابِرًا لَفاتَ التكريرُ والتوكيدُ المطلوب، ولو أُخِّرَ بأنْ يُقالَ: ستَجِدُني صابرًا إن شاءَ اللهُ لاختلَّ إدادةُ الاهتمام لكلمةِ التبَرُّك، ولَعُدِمَ حُسنُ موقع الاعتراض، فإنهُ مِن تحاسينِ الكلام، فالتركيبُ قريبٌ مِن قولِه: ﴿ لَا يَعْصُونَ ٱللّهَ مَا أَمَرَهُمُ وَيَقَعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم: ٦] فيكونُ مِن باب الطَّرْدِ والعكس.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٧).

⁽٢) لم أهتَدِ إلى ترجَمِتِه. ولعلّه يريدُ القاضي الجرجاني: أبا الحسن علي بن عبد العزيز (ت ٣٩٢هـ) له «تفسيرٌ كبير» كما في ترجمتِه من «سير النبلاء» (١٧: ٢١) و«طبقات المفسّرين» للداووديّ (١: ٤١٤).

رجا موسى عليه السلام لحرصِه على العِلْمِ وازديادِه، أن يستطيعَ معهُ صبرًا بعد إفصاحِ الخَضِرِ عن حقيقةِ الأمر، فوعَدَه بالصبرِ مُعَلَّقًا بمشيئةِ الله، عِلمًا منه بشدةِ الأمرِ وصعوبتِه، وأنَّ الحميَّة التي تأخُذُ المصلِحَ عند مشاهدةِ الفسادِ شيءٌ لا يُطاق، هذا مَع علمِه أن النبيَّ المعصومَ الذي أمرَهُ الله بالمُسافرةِ إليه واتِّباعِه واقتباسِه العلمَ منه، بَريءٌ من أن يباشرَ ما فيه غميزةٌ في الدِّيْن، وأنهُ لا بدّ لما يُسْتَسمَجُ ظاهرُه من باطنِ حَسنِ جميل، فكيفَ إذا لم يُعْلَم.

[﴿ قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْتَلْنِي عَن شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾ ٧٠]

قُرئ: (فلا تَسْأَلنِّي) بالنُّون الثقيلة، يعني: فمِنْ شرطِ اتِّباعك لي أنكَ إذا رأيتَ

قولُه: (فَوَعَدَهُ بِالصَّبِرِ)، عطفٌ على «رَجا»، و«أن يستطيعَ» مفعولُ «رَجا»، والرّجاءُ هُو قولُه: ﴿سَتَجِدُنِىٓ ﴾، و«عِلمًا» مفعولٌ لهُ لوَعْدِه الصَّبرَ معلَّقًا. و«أنّ الحَمِيّةَ» عطفٌ على شدّةِ الأمرِ على البيانِ والتفسير.

قولُه: (هذا) أي: كلَّ هذه المبالغاتِ متضمِّنةٌ معَ عِلم موسى أنَّ الخَضِرَ معَ جَلالتِه بَرِيٌّ أَن يَركَبَ أمرًا يُعابُ عليه، فكيفَ مما يُستَسْمَجُ؟ ظاهرُه ممّن لا يَعلَمُ مَرتبَتُه في الدِّين، فإنهُ لا يُطاقُ قَطْعًا، فالضَّميرُ في «معَ عِلمِه»: راجعٌ إلى المُصلِح وهُو موسى، مُظهر أُقيمَ مُقامَ المُضمَرِ إيذانًا أنّ المُصلِح شأنُه أن لا يَصبِرَ على مِثلِ تلك الحالةِ ويَرى الصّالح.

قولُه: (غَميزة)، الأساس: ومنَ المجازِ: ما فيه مَغْمَزٌ ولا غَميزةٌ، أي: مَعابٌ، وغَمَزَ فيه: طعَنَ. قالَ القاضي: وتعليقُ الوعدِ بالمشيئةِ إمّا للتيمُّن، وخُلْفُه ناسيًا لا يَقدَحُ في عِصمتِه، أو لعلمِه بصعوبةِ الأمر، فإنّ مشاهدةَ الفسادِ والصَّبرَ على خلافِ المعتادِ شديدٌ، فلا خُلْفَ. وفيه دليلٌ على أنّ أفعالَ العبادِ واقعةٌ بمشيئةِ الله(١).

قولُه: (وأنهُ لا بدَّ) الضَّميرُ للشأنِ، والجُملةُ معطوفةٌ على قولِه: «أنَّ النبيَّ».

قولُه: (قُرِئَ: «فلا تَسْأَلَنمِي»)، نافعٌ وابنُ عامر: بفَتحِ اللّام وتشديدِ النُّونِ، والباقونَ:

⁽۱) وأنوار التنزيل» (۳: ۱۲۵).

منّي شيئًا وقد عَلِمتَ أنه صحيحٌ إلا أنه خَفِيَ عليكَ وجهُ صِحَّتِه فَحَمِيتَ وأنكرتَ في نفسِك أن لا تُفاتِحني بالسؤال، ولا تراجِعني فيه، حتى أكونَ أنا الفاتِحُ عليك. وهذا من آداب المُتعلِّم مع العالمِ والمتبوع مع التابع.

[﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَى إِذَا رَكِبًا فِي ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَ ۗ قَالَ أَخَرَقْهَ اللَّغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِنْتَ شَيْئًا إِمْرًا * قَالَ أَلَوْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِي صَبْرًا ﴾ ٧١ – ٧٢]

﴿ فَٱنطَلَقاً ﴾ على ساحلِ البحرِ يطلبانِ السفينة، فلما ركبا قال أهلُها: هما من اللصوص، وأمروهما بالخروج، فقال صاحبُ السفينة: أرى وجوة الأنبياء. وقيل: عرفوا الخضرَ فحملوهُما بغير نَوْل، فلما لَجَّجوا أَخَذَ الخضرُ الفأسَ فخَرَقَ السفينة؛ بأنْ قَلَعَ لَوْحَينِ من ألواحِها مما يلي الماءَ فجعلَ موسى يَسُدُّ الخرقَ بثيابِه ويقول: ﴿أَخَرَقْنَهَ النَّفُوقَ أَهْلُها) مِن غَرِق، وأهلُها ﴿أَخَرَقْنَهَ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَرِق، وأهلُها

بإسكانِ اللّام وتخفيفِ النّون(١).

قوله: (أنْ لا تُفاتحني)، خبرُ «إنّ»، و«إذا» ظَرْفٌ، والجُملةُ في تأويلِ المبتدأ، وخبَرُه: «مِن شَرْطِ اتّباعِك»، المعنى: مِن شَرْطِ اتّباعِك عند الرؤيةِ عدَمُ المُفاتَحة.

قولُه: (بغيرِ نَوْل)، النَّهاية: بغيرِ أَجْرٍ ولا جُعْلِ^(٢): مصدَّرُ نالَه يَنولُه: إذا أعطاهُ.

قولُه: (لَـجَّجُوا)، الأساس: لِجَّجَ القومُ: دَخلوا في اللَّجِّ. الجوهري: لِجُتُهُ الماءِ، بالضمِّ: مُعظَمُه، وكذلك اللَّجُّ.

قولُه: (وليَغْرَقَ أهلُها)، حمزةُ والكِسائيّ: «لِيغْرَقَ» بالياءِ مفتوحةً وفَتح الرّاء، و«أهلُها»: برَفْع اللام^(٣)، والباقونَ: بضمَّ التاءِ وكسرِ الرّاء ونَصْبِ اللام، والتَشديدُ: شاذُّ^(٤).

⁽١) لتهام الفائدةِ انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٤٣، و٤٢٣.

⁽٢) بضمٌّ فسكون، وهو ما جُعِلَ للإنسانِ على عمل شيءٍ، وكذا الجِعالةُ بالكسر.

 ⁽٣) وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿أَخَرَفْنَهَا﴾ فجعلوا الفعل الثاني مثل الأول، ويُقَوِّي هذا قولُه تعالى: ﴿لَقَدْ حِثْتَ شَيْنًا إِمْرًا ﴾ انتهى من الحُجّة القراءات، ص٤٢٣.

⁽٤) وهي قراءةُ الحسن البصري. انظر: «البحر المحيط» (٧: ٢٠٧).

مرفوع ﴿ جِنَّتَ شَيْنًا إِمْرًا ﴾ أتَيْتَ شيئًا عظيمًا، من أَمِرَ الأمْر: إذا عظم، قال:

دَاهِيةً دَهْيَاءَ إِدًّا إِمْرا

[﴿ قَالَ لَا نُوَّالِهِ ذَنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقِنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا ﴾ ٧٣]

﴿ بِمَا نَسِيتُ ﴾ بالذي نَسِيْتُه، أو بشَيء نسيتُه، أو بنسياني: أرادَ أنه نسيَ وصيّتَه ولا مُوْاخَذةَ على الناسي، أو أخرجَ الكلامَ في مَعرِضِ النهي عن المُواخَذةِ بالنسيانِ يوهِمُه أنه قد نسِيَ ليبْسُطَ عذرَه في الإنكار،

قولُه: (داهيةً دَهْياءَ إِدًّا إِمَّرا)، أوّلُه:

قد لَقِيَ الأعداءُ شيئًا نُكْرا(١)

الدَّهياءُ: مبالغةٌ في الشِّدّة. الأساس: بَقيتُ منهُ في داهيةٍ إدّة، ولقِيتُ منهُ كلَّ شِدَّة.

الرّاغبُ: ﴿إِمْرًا﴾، أي: مُنكَرّا، وتحقيقُه مِن: أمِرَ الأمرُ، أي: كثُر وكبُرَ، كقولِهم: استفحَلَ الأمرُ (٢).

قولُه: (أو أخرَجَ الكلامَ في معرِضِ النَّهي): عطفٌ على قولِه: «أرادَ أنهُ نَسِيَ وصِيَّته» فعلى الثاني: «نَسيتُ»: مُطلَقٌ، يعني: ما نَسِيَ في الحقيقةِ لكنْ عَرَّضَ، ونَهاهُ عن المؤاخذةِ بنِسيانِه؛ لأن الإنسانَ مجبولٌ عليه، وعنِ ابنِ عبّاس: أنهُ سُمِّي إنسانًا؛ لأنهُ عَهِدَ إليه فنَسِيَ، وعليه قولُ إبراهيمَ عليه السَّلامُ: «هذه أُختي: أي: في الدِّين» (٣)، و ﴿إنِي سَقِيمٌ ﴾ [الصافات: ٨٩] أي: سأسْقَمُ، أو: سَقيمٌ لمِا أُجِدُ منَ الغَيْظ.

⁽١) ذكره أبو عبيدة في «مجاز القرآن» (٤٠٩٠١)، والطبري في «جامع البيان» (١٦٩:١٦٩) باختلافٍ يسيرٍ في الرّواية.

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص ٩٠. ووقع في النسخ الخطية: «استعجل الأمر» وهو خطأ.

^{ِ (}٣) هو جزءٌ من حديثِ أخرجه البخاريُّ (٣٣٥٧)، ومسلمٌ (٢٣٧١)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه.

وهوَ من معاريضِ الكلامِ التي يُتَقى بها الكَذِب، مع التَّوصُّلِ إلى الغَرَض، كقولِ إبراهيم: هذه أُختي، وإنِّي سَقيم. أو أرادَ بالنسيان: الترك، أي: لا تؤاخذني بها تركتُ من وصيتِكَ أولَ مرّة. يُقال: رَهَقَه؛ إذا غَشِيه، وأرهَقهُ إيَّاه. أي: ولا تَغْشَني، ﴿عُسْرًا ﴾ من أمري، وهو اتِّباعُه إيَّاه، يعني: ولا تُعسَّرُ عليَّ متابعتك، ويسَّرُها عليّ بالإغضاءِ وتَرْكِ المناقشَة. وقُرِئ: (عُسُرًا) بضمَّتَيْن.

[﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَمُا فَقَلَلَهُ، قَالَ أَفَلَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةٌ بِغَيْرِنَفْسِ لَقَدْ جِنْتَ شَيْئًا نُكْرًا * قَالَ أَلَوْ أَقُل لَكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِي صَبْرًا ﴾ ٧٤-٧٥]

قولُه: (وهُو مِن مَعاريضِ الكلام)، الأساس: عرَفْتُ ذلك في مِعْراضِ كلامِه، وقولهُم: خُذْ في عَروضٍ سوى هذه، أي: في ناحية.

قولُه: (أو أرادَ بالنِّسيان: التَّرْكَ)، الأساس: ومنَ المجازِ: نَسيتُ الشيءَ، أي: ترَكْتُه.

قولُه: (وقُرِئَ: «زَاكيةً»)، الكُوفيّونَ وابنُ عامرٍ: ﴿زَكِيَةٌ ﴾ بتشديدِ الياءِ مِن غيرِ ألِف، والباقونَ بالألفِ والتخفيف (١)، قالَ القاضي: قرّأُ نافع وابنُ كثير وأبو عمْرو: زَاكيةً، والأوّلُ أَبلَغُ، وقالَ أبو عمْرو: الزّاكِيةُ: التي لم تُذنِبْ قَطُّ، والزّكِيّةُ: التي أذنَبَتْ ثُمّ غُفِرتْ،

⁽١) انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٢٤.

لم تبلغ الحِنْثَ ﴿ بِعَيْرِ نَفْسِ ﴾ يعني: لم تَقتُلْ نَفْسًا فَيُقتَصَّ منها. وعنِ ابنِ عبّاس: أَن نَجْدَةَ الحَروريَّ كتبَ إليه: كيف جازَ قتلُه، وقد نهى رسولُ الله ﷺ عن قَتْلِ الوِلْدان؟ فكتَبَ إليه: إن عَلِمْتَ من حالِ الوِلْدانِ ما عَلِمَه عالمُ موسى فلكَ أن تَقتلَ. ﴿ فَكُرًا ﴾ فكتَبَ إليه: إن عَلِمْتَ من حالِ الوِلْدانِ ما عَلِمَه عالمُ موسى فلكَ أن تَقتلَ. ﴿ فَكُرًا ﴾ وقُرئ بضمَّتَين، وهو المُنكر، وقيل: النَّكُرُ أقلُّ من الإِمْر؛ لأن قَتْلَ نفسٍ واحِدةٍ أهوَنُ من إغراقِ أهلِ السَّفينة. وقيل: معناه: جئتَ شيئًا أنكرَ من الأوّل؛ لأن ذلك كان خَرْقًا

ولعلَّهُ اختارَ الأوَّلَ لذلك، فإنَّها كانت صغيرةً لم تَبلُغ الحُلُم، أو أنهُ لم يَرَها أذنَبتْ ذَنْبًا يقتضي قَتْلَها، أو قتَلتْ نفْسًا فتُقادَ بها(١).

قولُه: (لم تبلُغ الحِنْثَ). النَّهاية: أي: لم تَبلُغْ مبلغَ الرِّجالِ ولم يَجْرِ^(٢) عليه القلَمُ فيُكتَبَ عليه الحِنْثُ.

قولُه: (أَنَّ نَجْدَة الحَروريَّ)، النَّهاية: الحَروريَّةُ: طائفةٌ منَ الخوارج نُسِبوا إلى حَروراءَ، باللَّه والقَصْر، وهُو موضعٌ قريبٌ منَ الكوفة، كانَ أوّلُ مَجْمَعِهم وتحكيمِهم فيها، وهم إحدى فِرَقِ الخوارجِ الذين قاتَلَهم عليٌّ رضيَ اللهُ عنه، وكانَ عندَهم منَ التشَدُّدِ في الدِّينِ ما هُو معروف (٣).

قولُه: (﴿ نُكُرًا ﴾، وقُرِئَ بضَمَّتَيْنِ): نافعٌ وابنُ ذَكُوانَ في الموضِعَيْن، والباقونَ: بإسكانِها(٤).

قولُه: (لأنَّ قَتْلَ نَفْسِ واحدةٍ أهوَنُ مِن إغراقِ أهلِ السَّفينة). قالَ الإمام: النُّكُرُ: ما أنكَرَتْهُ العقولُ ونَفرتْ عنهُ النُّفوسُ، وهُو أبلغُ في تَقبيحِ الشيءِ منَ الإمر، وقيل: بالعكسِ؛ لأنَّ الأمْرَ هُو الدَّاهيةُ العظيمة المآل^(٥).

الرّاغبُ: النُّكْرُ: الدَّهاءُ والأمرُ الصَّعبُ الذي لا يُعرَفُ (٦).

⁽١) أنوار التنزيل؛ (٣: ١٣٥).

⁽٢) في النسخ الخطية: «يجري» بإثبات الياء، وهي لُغَيّةٌ غير فاشية.

⁽٣) وقد قَصَّ الكثير من أخبارهم المبرّدُ في «الكامل» (٢: ١٢٩).

⁽٤) وهما نُغتاذِ كالرُّغْبِ والرُّعُب. انظر: «حُجّة القراءات»، ص٤٢٤.

⁽٥) امفاتيح الغيب، (٢١) (١٥٥).

⁽٦) المفردات القرآن، ص٨٤٤.

يُمكِنُ تَدارُكُه بالسَّد، وهذا لا سبيلَ إلى تداركه. فإن قلت: ما معنى زيادةِ ﴿لَكَ ﴾؟ قلت: زيادةُ المكافَحةِ بالعتابِ على رفضِ الوصيّة، والوَسْمُ بقِلَّةِ الصبرِ عند الكَرّةِ الثانية.

[﴿ قَالَ إِن سَأَلْنُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَحِبْنِيٌّ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ ٧٦]

﴿بَغَدَهَا﴾ بعد هذه الكرّةِ أو المَسْألة، ﴿فَلَا تُصْحِبْنِى ﴾ فلا تُقارِبْني، وإنْ طَلَبْتُ صُحْبَتَكَ فلا تُتابِعْني على ذلك. وقرئ: (فلا تَصْحَبْنِي) فلا تكنْ صاحبي. وقُرئ: (فلا تُصْحِبْني) أي: فلا تُصْحِبْني إياكَ ولا تجعَلْني صاحِبَك، ﴿مِن لَدُنِي عُذَلَ ﴾ قد (فلا تُصْحِبْني) أي: فلا تُصْحِبْني إياكَ ولا تجعَلْني صاحِبَك، ﴿مِن لَدُنِي عُذَلَ ﴾ قد أعذَرْت، وقُرئ: (لَـدُني) بتخفيفِ النون، (ولَـدْني) بسُكونِ الدالِ وكسرِ النون،

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: خَرْقُ السَّفينةِ أقربُ إلى أَنْ يُؤوَّلَ بِهَا يَصِحُّ، بخلافِ قَتْلِ النَّفْسِ، فإنهُ ظاهرُ الفساد، فكونُه مُنكَرًا ظاهِر، أو تقولُ: قَتْلُ النَّفْسِ أَقَبَحُ؛ لأنهُ إهلاكُ النَّفْس، وخَرْقُ السَّفينةِ إهلاكُ المال، فاختِيرَ الإمرُ للخَرْقِ والنُّكُرُ للقَتْل.

وقلتُ: الذي يقتضيه النَّظْمُ أَنْ يُؤخَذَ منَ الأَغلَظِ ثُم يُنزَلَ إلى الأَهوَن، فقَتْلُ النَّفْسِ أَهوَنُ منَ الخَرْقِ وأَغلَظُ مِن إِقامةِ الجِدارِ بلا أُجْرة.

قولُه: (زيادة المكافَحة)، الأساس: كافَحَهُ: لاقاهُ مُواجهةً، وكفَحْتُ الدّابةَ وأكْفَحْتُها: تلَقَيتَ فاها باللِّجام.

قولُه: (والوَسْم)، ويُروى: والوَصْم. الجَوهريّ: والوَصْمُ: العَيْبُ والعار.

قولُه: (وإن طلَبْتُ صُحبَتَكَ فلا تُتابِعْني). راعى في هذه العبارةِ معنى المُفاعَلةِ في ﴿ ثُصَاحِبْنِى ﴾.

قولُه: (قد أعذَرْتَ)، أي: لم تُبقِ موضِعًا للاعتذار، ويُروى: «أعْذَرْتُ» على التكلُّم، أي: لم أُبقِ موضِعًا للاعتذار.

قُولُه: (وَقُرِئَ: «لَدُني» بتخفيفِ النُّون، و«لَدْنِي»، بسكونِ الدَّالِ وكَسْرِ النُّون)، قالَ

كقولهم في عَضُد: عَضْد. وعن رسولِ الله ﷺ: «رحِمَ الله أخي موسى استَحْيا فقالَ ذلك»، وقال: «رحمة الله علينا وعلى أخي موسى، لو لَبِثَ مع صاحبه لأبصَرَ أعْجَبَ الأعاجيب».

[﴿ فَأَنطَلَقَا حَتَىٰ إِذَآ أَنِيآ أَهْلَ قَرْيَةِ اسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبُوۤ الَّه يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَاجِدَارُا يُرِيدُ أَن يَنفَضَ فَأَقَامَةُ قَالَ لَوْشِتْتَ لَنَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ ٧٧]

﴿أَهْلَ قَرْبَةٍ ﴾ هي أنطاكية، وقيل: الأُبُلَّة، وهي أَبْعَدُ أرضِ الله منَ السهاء، ﴿أَن يُضِيفُوهُما ﴾ وقُرئ: (يُضِيفُوهُما)، يُقال: ضافَه؛ إذا كانَ له ضَيْفًا. وحقيقتُه: مالَ إليه، من: ضافَ السَّهمُ عن الغَرض، ونظيرُه: زارَه؛ من الازورار، وأضافَه وضيَّفَه: أنزَلَه وجَعَلَه ضَيْفَه، وعن النبيِّ ﷺ: «كانوا أهلَ قريةٍ لِنامًا». وقيل: شرُّ القرى التي لا يضافُ الضَّيْفُ فيها ولا يُعْرَفُ لابنِ السبيلِ حقَّه، ﴿ يُرِيدُ أَن يَنقَضَ ﴾ استُعيرَت الإرادةُ للمداناة والمشارَفَة، كما استُعيرَ الهمُّ والعَزْمُ لذلك. قال الراعي:

الزجّائِ: أَجوَدُ القراءاتِ بتشديدِ النّون؛ لأنّ أصلَ لدُن: الإسكانُ، فإذا أضَفْتَها إلى نفْسِك زِدتَ نونًا ليَسلَمَ سكونُ النُّونِ الأولى، فتقولُ: مِن لدُنِّ، كما تقولُ: عني ومنّي. ومَن قال: لدُنِي لم يَجُزُ لهُ أن يقولَ: عني ومِني بحذفِ النّون؛ لأنّ «لدُن» اسمٌ غيرُ مُتمكّن، و «مِن» و «عن»: حَرْفانِ، والدَّليلُ على أنّ الأسهاءَ يجوزُ فيها حَذْفُ النّونِ قولُهم: قَدِي قَدْني في معنى حَسْبى؛ لأنّ قد: اسمٌ غيرُ متمكّن، قال:

قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبينَ قَدِي(١)

ولأبي عليِّ فيه كلامٌ طويل.

قولُه: (استُعيرتِ الإرادةُ لِلمُداناةِ)، وذلكَ أنّ الإرادةَ لغةً: هِي مصدرُ: أردتُ الشيءَ؛ إذا طَلبَتْه نفْسُكَ، ومالَ إليه قلبُك، واصطلاحًا: هِي اسمٌ لنزوعِ النَّفْسِ إلى أمرٍ معَ الحُكمِ

⁽١) البيت لُحَمَيد الأرقط، قاله في هجاء عبد الله بن الزبير رضيَ اللهُ عنه. انظر: «خزانة الأدب» (٢: ٤٤٩)، و معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٣٠٣).

قَلَقَ الفُؤُوسِ إذا أَرَدْنَ نُصُولا

في مَهْمَدِهِ قَلِقَتْ بِدِ هاماتُها

فيه بأنهُ ينبغي أن يُفعَلَ أوّلًا، مضى بَسْطُه في أوّلِ «البقرةِ» وسورةِ يوسُف، وذلك في الجمّادِ مُحالٌ، فشبّهت مُشارَفةُ الجِدارِ للانقضاضِ بإرادةِ مَن هَمَّ بالانحِطاطِ بعدَ أن كان منتصبًا، والوَجْهُ: المَيلانُ، ثُمَّ استُعيرَ لجانبِ المُشبَّه: الإرادةُ، ثُمِّ سَرى منَ المصدَرِ إلى الفعل، فهُو استعارةٌ مُصرِّحةٌ تبَعيّةٌ، ويجوزُ أن تكونَ مَكْنيّةً.

قالَ ابنُ جِنّي: يُريدُ: معناهُ قارَبَ وشارَفَ، فهو عائدٌ إلى معنى يكادُ، وقد جاءَ ذلك عنهُم وحَسُنَ ذلك؛ لأنّ الإرادةَ أقوى في وقوعِ الفعل؛ لأنّها داعيةٌ إلى وقوعِه، وهِيَ أيضًا لا تَصِحُّ إلّا مِعَ الحياة، وليسَ كذلك كاد؛ لأنهُ قد يُقارِبُ الأمرَ عمّا لا حِيلةَ لهُ فيه نحو: مَيكانِ الحائطِ وإشراقِ ضَوْءِ الفَجْر⁽¹⁾.

قولُه: (في مَهمَهِ قلِقَتْ به هاماتُها) البيت^(٢)، المَهْمهُ: المَفازةُ، والهامةُ: وسَطُ الرأس، إذا أرَدْنَ، أي: شارَفْنَ الخروجَ منَ الحَشَب، ونَصْلُ السَّهم إذا خرَجَ منهُ النَّصلُ. يصِفُ شدَّةَ المفازة، وأنَّ هاماتِ النُّوقِ فيها قَلِقةٌ قلَقَ الفؤوس^(٣) إذا شارَفْنَ الخروجَ من نِصالهِا.

قالَ الصُّولي^(٤): كانَ أبو فراسٍ^(٥) سَيِّعَ الاعتقادِ بالقرآنِ متعنِّتًا ظاهرَ الكُفْرِ، قالَ لي يومًا ونحنُ بمحضَرِ منَ الناس: هل تعرِفُ العرَبُ إرادةً لغيرِ مميِّز؟ فقلت: إنّهم يُعبِّرونَ عن الجهاداتِ بالقولِ، قال:

امتلاً الحوضُ وقالَ قَطْني^(٦)

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۳۰) بتصرُّف ملحوظ.

⁽٢) للرّاعي النميري في «ديوانه»، ص٢٢٢.

⁽٣) في (ح) و(ف): «القوس»، وما أثبتناه من (ط) هو الأشبة بالصواب.

⁽٤) أبو إسحاق إبراهيم بن العباس (ت ٢٤٣هـ)، كان كاتبًا بليغًا عظيمَ المنزلةِ لدى خلفاءِ بني العبّاس. له ترجمة في «الأغاني» (٩: ٢٠)، و «معجم الأدباء» (١: ٢٦١).

⁽٥) كذا في الأصول، ولعلّ الصوابّ: أبو نواس.

 ⁽٦) لأبي النجمِ العِجليِّ كما في «الزاهر في معاني كلمات الناس» للأنباري (٢: ٢٧٠) وتمامُه:
 مهلًا روَيْدًا قد ملأتُ بطنى

وقال:

ويَعْدِلُ عن دِماءِ بَني عَقيلِ

يُريدُ الرُّمْحُ صَدْرَ أبي بَرَاءِ

وقال حسّان:

لَــزَمانٌ يَـهُـمُّ بالإحسانِ

إِنَّ دَهْرًا يَلُفُّ شَمْلِي بِجُمْلِ

وسَمِعتُ من يقول: عَزَمَ السِّراجُ أن يَطفَأ، وطَلَبَ أن يُطفَأ. وإذا كانَ القولُ والنُّطْقُ والشِّكايةُ والعِزّةُ والطَّوَاعِيَةُ والنُّطْقُ والشِّكايةُ والعِزّةُ والطَّوَاعِيَةُ وعَيْرُ ذلك مُستَعارًا للجهادِ ولِمَا لا يَعقِلُ، فها بالُ الإرادة؟ قال:

إذْ قالتِ الأنساعُ للبَطنِ: الحَقِ تقدولُ سِنتي للنَّواةِ طِنتي

وقال: لم أُرِدْ هذا، وكان غرَضُهُ قولَه تعالى: ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَ ﴾، فأيَّدَني اللهُ تعالى بأنْ ذكَرْتُ قولَ الرّاعي: «في مَهْمَهِ قَلِقَتْ» البيت، فكأنّني ألقَمتُه الحجَرَ، وسُرَّ بذلك مَن كانَ صحيحَ النِّيَّةِ، وسوَّدَ اللهُ وجْهَه.

قولُه: (إنّ دهرًا يلُفُّ شَمْلي)، البيت^(١)، يقالُ: لفَفْتُ الشيءَ: إذا طوَيتَه وأدرَجْتَه، والشَّملُ: تألُّفُ الأمورِ واستواؤها، وجُمل: اسمُ محبوبتِه، يقولُ: إنّ دهرًا يجمَعُ بيني وبينَ محبوبتى دهرٌ هَمُّه الإحسانُ لا الإساءةُ.

قوله: (إذا قالتِ الأنساعُ). مضى شَرْحُه في «البقرة».

قولُه: (تقولُ سِنتي للنَّواقِ: طِنِّي)، أوّلُه:

إذا التَقَتْ نَواتُه وسِنِّي (٢)

ويـلٌ لِبَرْنـيِّ الحـــزينِ مِنّي

⁽١) ذكره في «شواهد الكشاف» (٢: ٧٣٧) وعزاهُ لحسّان بن ثابت، وهو في ملحقاتِ «ديوانِه»، ص١٧٥.

⁽٢) ذكره في «اللسان» (طنن).

لا يَنْطِقُ اللَّهْوُ حَتَى يَنطِقَ العُودُ وشَكا إلَّ بَعْبرةِ وتَحَمْحُمِ فإنْ يَكُ ظَنِّي صَادِقًا وَهُوَ صادِقي ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن تُمُوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾ [الاعراف: ١٥٤].

تَــمَرَّ دَ مَارِدٌ وعَزَّ الأَبلَقُ

قولُه: (وشكا إلى بعَبْرة وتَحَمْحُم)، أوّلُه:

فازوَرَّ مِن وقْع القنا بلَبانِهِ ^(١)

الازورارُ: المَيْلُ، ولَبانُ الفرَس: موضعُ اللَّبَب، والتَّحمحُمُ: مِن صَهيلِ الفرَس، ما كانَ فيه، شَبَّهَ الحنينَ لفراق صاحبِه، يقول: فهال فرَسي ممّا أصابتْ صدرَهُ رماحُ الأعداء، وشَكا إليَّ بعَبْرةِ وتحَمحُم (٢).

قولُه: (فإنْ يكُ ظَنّي صادقًا وَهْوَ صادقي)، تمامُه:

بشمْلةَ يَحْبِسُهم بها مَحْبِسًا وعرا

قائلُه أَمُّ شَمْلةَ، والباءُ في «بشَملةَ» يتَعلَّقُ بـ «ظَنِّي» أو بـ «صادقي»، والمرادُ بالظنِّ: الفِراسةُ، وهُو صادقي، أي: ظنِّي يُصدِّقُني (٣)، والجملةُ مُعتِرضةٌ، تقولُ: إنْ كنتُ صادقةَ الظنِّ بابني شَمْلةَ، وظنِّي يُصدِّقُني لا مَحالةَ، فإنَّ شَملةَ يَجبِسُ القومَ بتلك المعركةِ ويَأْخُذُ بِثار أبيه.

وقولُه: (تمرَّدَ ماردٌ وعَزَّ الأبلَقُ)، قالَ المَيْدانيُّ: ماردٌ: حِصنُ دومةِ^(٤) الجَنْدَل، والأبلَقُ:

⁽١) سبق تخريجه من ديوان «عنترة».

⁽٢) من قوله: «أوله»، ثم ذكر صدر البيت، إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٣) قوله: «أي: ظنّي يصدِّقُني» سقط من (ف).

⁽٤) في (ط): «حصن ذو الرمة»، وهو تحريف.

ولبعضهم:

هَــمٌ إذا انقادَ الهمومُ تَـمَــرَّدا مَسَّ البُطونِ وأنْ تَـمَسَّ ظُهورا يَسابى على أجفانِسه إغْفَاءَةَ أَبَتِ الرَّوادِفُ والثُّدِيُّ لِقُمْصِها

﴿ قَالَتَا آنَيْنَا طَآبِعِينَ ﴾ [فُصَّلَت: ١١].

ولقد بلغني أن بعضَ المُحرِّفِينَ لكلامِ الله تعالى ممن لا يَعْلَم، كان يجعَلُ الضميرَ للخَضر؛ لأنَّ ما كان فيه من آفةِ الجَهْلِ وسَقَمِ الفَهْم، أراه أعلى الكلامِ طبقةَ أدناهُ منزلة، فتَمَحَّلَ ليَرُدَّه إلى ما هو عندَه أصَحُّ وأفصَح، وعندَه أنَّ ما كانَ أبعدَ من المجازِ كانَ أدخَلَ في الإعجاز.

حِصنُ السَّمَوْأَل بنِ عادِيا، وُصِفَ بالأبلَقِ؛ لأنهُ بُنِيَ مِن حجارةٍ مختلفة بأرضِ تَيْهاءَ، قصدَ الشَّمَوْأَل بنِ عادِيا، وُصِفَ بالأبلَقِ؛ لأنهُ بُنِيَ مِن حجارةٍ مختلفة بأرضِ تَيْهاءَ، قصدَ مَثلًا قصدَ أَم الزَّبَاءُ ملِكةُ الجزيرةِ فلم تَقْدِرْ عليهما، فقالت: «تمرّدَ ماردٌ وعزَّ الأبلَقُ»، فصارَ مثلًا لكلِّ ما يَعُزُّ ويمتنعُ عن طالبِه، عَزَّ، أي: غلَبَ، مِن عَزَّ يَعُزُّ بضمَّ العَين، ويجوزُ أن يكونَ مِن عَزَّ يَعُزُّ بضمِّ العَين، ويجوزُ أن يكونَ مِن عَزَّ يَعِزُّ بكسرِ ها(١).

قولُه: (يأبى على أجفانِه) البيت^(٢)، أي: يأبَى الهَمُّ النَّومَ على أجفانِه، وذلك الهمُّ همُّ متمرِّدٌ إذا انقادَ الهمومُ. النَّهاية: غَفَوْتُ غَفُوةً، أي: نِمتُ نَومةً خفيفةً، يقال: أغفَى إغفاءةً: إذا نامَ، وقلَّمَا يقال: غَفا.

قولُه: (أَبَتِ الرَّوادفُ) البيت (٣)، الرَّوادفُ: جُمَعُ رِدْفِ، وهُو الكَفَل، وصَفَها بأنَها ناهِدةُ الثَّديَيْنِ دقيقةُ الحَصْرِ لطيفةُ البَطْن عظيمةُ الكَفَل، فالثَّديُ يَمنعُ القميصَ أن يَلتصقَ ببطنِها، والرِّدفُ يمنعُه أن يلتصقَ بظهرها.

⁽١) «مجمع الأمثال» (١: ١٢٦) و(٢: ٤٣).

⁽٢) لم أهتد إلى قائله.

⁽٣) لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه»، ص٧٥٨.

و «انْقَضَّ»: إذا أسرع سقوطُه، من انقضاضِ الطائِر، وهو انفَعَل، مطاوعُ قَضَضْتُه. وقيل: انقضَّ من النَقْض، كاحمَّ من الحمرة. وقُرئ: (أن يُنقضَ) من النَّقْض، و(أنْ يَنقضَ) من: انقاصَت السِّنّ؛ إذا انْشَقَّتْ طُولًا، قال ذو الرمّة:

..... مُنْقاصٌ ومُنكَثِبُ

بالصاد غير معجمة.

قولُه: (انقَضَّ: إذا أسرَعَ سُقوطُه)، الرّاغب: انقَضَّ الحائطُ: وقَعَ، وأقضَّ عليه مضْجَعَه: صار فيه قَضَضٌ، أي: حجارةٌ صِغار (١٠).

قولُه: (وقُرِئَ: «أَن يُنقَضَ»)، قالَ ابنُ جِنّي: وهِي قراءةُ النبيِّ ﷺ، برَفْعِ الياءِ وبالضّادِ المعجّمة (٢). وقراً عليُّ بنُ أبي طالبٍ وعِكرِمة: «يَنْقاصَ» بالصّادِ المهمَلةِ وبالألف، وهُو مطاوع (٣) قِصْتُه، فانقاصَ، أي: كُسْرَتَه فانكسَرَ، وقد قالوا: قِضْتُه فانقاضَ، بالضّادِ المعجّمة، أي: هدَمْتُه فانهدَمَ، وقراءةُ العامّة: ﴿أَن يَنقَضَى ﴾ أشبَهُ أوّلًا منها بآخِر؛ لأنّ الإرادةَ في اللّفظِ له (٤).

قولُه^(٥): (مُنقاصٌ ومُنكَثِبُ)، أوّلُه:

يَغْشَى الكِنسَاسَ برَوْقِيْـهِ ويَهدِمهُ مِن هائلِ الرَّملِ مُنقاضٌ ومُنكَثِبُ^(٦) الكِناشُ: موضعُ الوَحْشِ منَ البقرِ والظِّباءِ يستظِلُّ به، مشتَقٌّ منَ الكَنْس؛ لأنّها تكنِسُ

⁽١) «مفردات القرآن»، ص٦٧٤.

 ⁽٢) الذي جزم به أبو حيّان في «البحر المحيط» (٧: ٢١٠) أنهّا قِراءة أبيّ بن كعب، ثمّ قال: وهي مرويّة عن النبيّ ﷺ. انتهى كلامُه، وهو كالمُستمَدّ من ابن عطيّة في «المحرَّر الوجيز»، ص١٢٠٦.

⁽٣) في (ف) و(ط): امضارع، وهو على الجادّة في المحتسب.

⁽٤) «المحتسب» (٢: ٣١–٣٢).

⁽٥) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٦) لذي الرمّة في «ديوانه»، ص٧١.

﴿فَأَقَامَهُ وَسِل: أقامَه بيدِه. وقيل: مَسَحَهُ بيده فقامَ واستوى. وقيل: أقامه بعمودٍ عَمَّدَه به. وقيل: نَقَضَهُ وبَناه. وقيل: كان طولُ الجدار في السهاءِ مئة ذراع، كانتِ الحالُ حالَ اضطرارٍ وافتقارٍ إلى المَطْعَم، ولقد لزَّتُهُما الحاجةُ إلى آخِرِ كَسْبِ المرء؛ وهو المسألة، فلم يَجِدْ مُواسيًا، فلما أقامَ الجدارَ لم يتمالكُ موسى لما رأى من الجرْمانِ ومساسِ الحاجةِ أن ﴿قَالَ لَوْشِئْتَ لَنَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ وطلبتَ على عملِك جُعْلًا حتى نتعِشَ ونستَدْفِعَ به الضرورة، وقُرئ: (لتَخِذْتَ)، والتاءُ في تَخِذ، أصلٌ كما في حتى نتعِشَ ونستَدْفِعَ به الضرورة، وقُرئ: (لتَخِذْتَ)، والتاءُ في تَخِذ، أصلٌ كما في عَبِه وليسَ من الأُخذِ في شَيء.

الرّملَ حتّى يَصيرَ إلى بَردِ النَّرى، يقال: كنَسَتِ الظِّباءُ وتكنَّسَت: استَترتْ. والرَّوْقُ: القَرْنُ، ومُنقاضٌ: أي مُنهدِم، مُنكَثِبٌ: هاثلٌ. يصِفُ الرَّملةَ يقولُ: الثّورُ يَغشى الكِناسَ بقَرْنَيْهِ ويَهدِمُ الكِناسَ، ممّا انهالَ منَ الرَّملِ وتناثَرَ وتساقَطَ قطعةً قطعة.

و «مُنقاصٌ»: يُروى بالضّادِ المعجَمة، من: انقاضَ الطائرُ وانقَضَّ؛ إذا أَسرَعَ في سُقوطِه. ويُروى بالصّادِ المهمَلة، منَ: انقاصَتِ السِّنُّ: إذا انشَقّتْ، وهُو خبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هُو مُنقاصٌ، وهُو يعودُ إلى الكِناس.

قولُه: (وقُرِئَ: «لَتَخِذْتَ»): ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرٍ و(١): بفتح التاء المخففة(٢)، والباقونَ: بتشديدِ التاءِ وفَتْحِ الخاء.

قولُه: (والتاءُ في «تَخِذَ» أصلٌ)، ذكرَ في بابِ الواو معَ الخاءِ في «الأساس»: وخَذَ يخِذُ وَخْذًا ووخْذانًا. وفي بابِ التاءِ معَ الخاءِ: اتّخذتُه خليلًا، وهُو المرادُ مِن قولِه: «وليسَ منَ الأخْذِ في شيء»، قالَ أبو البقاء: وهُو من «تَخِذَ يَتْخَذُ»: إذا عمِلَ شيئًا، وأمّا «اتّخَذَ» بالتشديدِ

 ⁽١) وعلّله أبو زرعة بها علّل به الزمخشريّ واحتجَّ لأبي عمرو بقولِ الشاعر:
 وقد تخِذَتْ رجْلي إلى جَنْبِ غَرْزِها

انظر: «حُجّة القراءات»، ص٤٢٥-٤٢٦.

⁽٢) قوله: «بفتح التاء المخففة» سقط من (ف) و(ط).

[﴿ قَالَ هَنَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَيَتَنِكَ سَأُنَبِتُكَ بِنَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ ٧٨]

فإن قلت: ﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى ماذا؟ قلت: قد تصوَّرَ فراق بينِهما عند حلولِ ميعادِه على ما قالَ موسى عليه السلام: ﴿ إِنسَأَلْنُكَ عَنشَىٰ مِبَعْدَهَا فَلَا تُصَخِنِى ﴾، فأشارَ إليهِ وجَعَلَهُ مُبتَداً وأخبرَ عنه، كما تقول: هذا أخوك، فلا يكونُ «هذا» إشارة إلى غيرِ الأخ، ويجوزُ أن يكونَ إشارة إلى السؤالِ الثالث، أي: هذا الاعتراضُ سببُ الفِراق، والأصل: هذا فراقٌ بيني وبينك، وقد قرأ به ابنُ أبي عَبْلة، فأضيْفَ المصدرُ إلى الظرفِ كما يُضافُ إلى المفعولِ به.

فَهُو: إِمَّا افتَعَلَ مِن «تَخِذَ» أو منَ الأُخْذِ، وأصلُه: أيتَخَذَ، فأُبدِلتِ الياءُ تاءً وأُدغِمَت، وأصلُ الياء هَمْزة (١).

قولُه: (هذا أخوكَ، فلا يكونُ «هذا» إشارةً إلى غيرِ الأخ)، قالَ ابنُ الحاجِب في «الأمالي»: المشارُ إليه لا يُشترَطُ أن يكونَ موجودًا حاضرًا، بل يكفي أن يكونَ موجودًا ذِهنّا، والدّليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ ﴾ [القصص: ٨٣] وهِي معدومةٌ، ومَنْ شَرَطَ وجودَ المشارِ إليه، فهُو حاصل (٢).

وقالَ القاضي: الإشارةُ بهذا إلى الفِراقِ المعهودِ بقولِه: ﴿ فَلَا تُصَاحِبْنِي ﴾. أو إلى الوقتِ، أي: هذا الوقتُ وقتُ الفِراق^(٣).

قولُه: (أي: هذا الاعتراضُ سببُ الفِراق)، في تخصيصِه دونَ الأوّلَيْنِ الإشارةُ إلى (٤) أنّ الطَّمعَ أردأُ الخِصال، فإنهُ عليه السّلامُ مهّدَ عُذْرَه فيهما لِما في ظاهرِهما منَ النَّفْرةِ في (٥) جهةِ الطّمعَ والإهلاكِ في الظاهر، وفي هذا الإهلاكُ من جهةِ الباطن وطلَبُ حظِّ النّفْس، رَوى

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٧).

⁽۲) «أمالي ابن الحاجب» (۲: ۲۰۷) وعبارتُه ثمّة: «ومَنْ شَرطَ وجودَ المشارِ إليه فهو جَهْلٌ مُحَض». . ``

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ١٥٥).

⁽٤) من قوله: «الفِراقِ المعهودِ بقوله: ﴿فَلَا تُصَاحِبْنِي ﴾ الى هنا سقط من (ف).

⁽٥) في (ط): «من».

[﴿ أَمَّـَا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَنِكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِفَأَرَدَتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكُ يَأْخُذُكُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ ٧٩]

﴿لِمَسَكِكِينَ ﴾ قيل: كانت لعشرة إخوة؛ خمسةٌ منهم زَمْنى، وخمسةٌ يعملونَ في البحرِ ﴿وَرَآءَهُم ﴾ أمامَهم، كقولِه تعالى: ﴿وَمِن وَرَآبِهِم بَرَزَخُ ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، وقيل: خَلْفَهم، وكانَ طريقُهم في رجوعِهم عليه، وما كانَ عندَهُمْ خَبَرُه، فأعلَمَ اللهُ به الخَضْرَ وهوَ (جلندى). فإنْ قلت: قولُه: ﴿فَأَرَدتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ مُسبَّبٌ عن خوفِ الغَصْبِ عَلَيْها فكانَ حقّهُ أَنْ يَتأخّر عن السبب، فَلمَ قُدِّمَ عليه؟ قلت: النيّة به التأخير، وإنها قُدِّمَ للعناية، ولأنَّ خوفَ الغصبِ ليسَ هوَ السببَ وحدَه، ولكنْ مع كونها للمساكين،

القُشَيريُّ في «رسالتِه» عن بعضِهم: لمَّا نطَقَ موسى عليه السّلامُ بذِكرِ الطَّمَع، وقالَ: ﴿لَوْ شِئْتَ لَنَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾، قالَ له الخَضِرُ: ﴿هَٰذَافِرَاقُ بَيْنِ وَيَنْنِكَ ﴾(١).

قولُه: (فكانَ حَقَّه أَن يَتأَخَّرَ عِنِ السَّبَبِ)، أي: كان حتَّ النَّطْم أَن يتأَخَّرَ قولُه: ﴿فَأَرَدِتُ ا أَنْ أَعِيبَهَا﴾ عن قولِه: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَلِكُ ﴾؛ لأنَّ إرادةَ التعييبِ مسبَّبٌ عن خَوْفِ الغَصْب(٢).

قولُه: (وإنّها قُدِّمَ للعناية)، وهِيَ أَنْ لا يُحيطَ به علمُ موسى عليه السَّلامُ، وأَنهُ العالمُ بمثْلِ ما خَفِيَ على مِثلِه، لقولِه: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِى صَبْرًا ﴾، قالَ صاحبُ «المُطلِع»: قُدُمَ ليُشيرَ إلى العناية، أي: تتعجَّبُ منهُ يا موسى، وهذا مَهَمِّيْ وأنا مأمورٌ به.

قولُه: (ولأنّ خوفَ الغَصْبِ ليسَ هُو السببَ وحدَه)، قالَ القاضي: إنّ السبَبَ لمّا كانَ مُحموعَ الأمرَيْنِ: خوفِ الغَصْب ومَسكنةِ المُلّاكِ، رتَّبَهُ على أقوى الجُزأَيْنِ وأدْعاهُما، وعقَّبَهُ بالآخِرِ على سَبيلِ التقييدِ والتتميم (٣)، وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: كأنهُ جعَلَ السبَبَ كونَها

⁽۱) «الرّسالة القشيريّة» (۱: ۲۹٦) «باب القناعة».

⁽٢) وفي (ح) و(ف): «الغضب» بالضاد المعجمة، وهو تحريف.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٥١٦).

فكانَ بمنزلةِ قولك: زيدٌ ظُنِّي مُقيْم، وقيلَ في قراءةِ أُبِّيِّ وعبدِ الله: (كلَّ سفينةٍ صالحة).

[﴿ وَأَمَّا الْفُلَامُ فَكَانَ أَبُواهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَنَا وَكُفْرًا * فَأَرَدْنَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَنَا وَكُفْرًا * فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكُوهُ وَأَقْرَبَ رُحْمًا * وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ لَعُمَّا خَيْرَةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا * وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ أَبُوهُمَا صَلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَ آأَشُدَهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَ آأَشُدَهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا وَكُلْ وَعَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ ١٠ - ٨١] رحْمَةُ مِن زَبِكَ وَمَا فَعَلْنُهُ مَنْ أَمْرِئَ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَالَمْ تَسْطِع عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ ٢٠ - ٨]

قرأ الجَحْدَريّ: (فكانَ أبواه مؤمنان)، على أنَّ (كان) فيه ضميرُ الشأن، ﴿فَخَشِينَا اللهُ مِنْ الْمُومِنَيْن طغيانًا عليها، وكُفْرًا أَن يُرْهِقَهُ مَا طُغْيَنَا وَكُفْرًا فِخِفْنا أَن يغشى الوالدّيْن المُؤمِنَيْن طغيانًا عليها، وكُفْرًا لنعمتِها بعُقوقِه وسوءِ صنيعِه، ويُلحِقَ بهما شرَّا وبلاءً، أو يَقْرِنَ بإيمانها طغيانَه وكفرَه، فيَحتَمِعَ في بيتٍ واحدٍ مؤمنانِ وطاغ كافر، أو يُعْدِيَهُما بدائِه ويضِلَّهُما بضلالِه فيرتدّا بسببِه ويَطْغَيا ويكفُرا بعد الإيمان، وإنّها خَشِيَ الحَضِرُ منه ذلك؛ لأنَّ اللهُ تعالى أعلَمَه بحالِه وأطْلَعَه على سرِّ أمرِه. وأمْرُه إيّاهُ بقتلِهِ كاخْتِرامه لمِفْسَدَةٍ عَرَفَها في حياتِه. وفي بحالِه وأطْلَعَه على سرِّ أمرِه. وأمْرُه إيّاهُ بقتلِهِ كاخْتِرامه لمِفْسَدَةٍ عَرَفَها في حياتِه. وفي قراءة أُبيَّ: (فخاف ربك)، والمعنى: فكرة ربُّك كراهة من خاف سوءَ عاقبةِ الأمرِ

للمساكينِ، ثُمَّ بيَّنَ مناسبةَ هذا السبَبِ بذِكْرِ عادةِ الملِكِ في غَصْبِ السُّفُنِ الصَّحيحة، وهذا هُو الترتيبُ: أن يُرتَّبَ الحُكمَ على سببٍ ثُمَّ يوضَّح المناسبةَ فيها بعدُ، فلا يُحتاجُ إلى جَعْلِه متقدِّمًا (١)، وقلتُ: هذا هو الوَجْهُ.

قولُه: (زيدٌ ظنِّي مُقيمٌ)، قالَ المصنِّفُ: الظَنُّ يتَعلَّقُ بالطَّرَفَيْن، بالمبتدأِ والخبرِ جميعًا، كما أنّ التعليلَ في ﴿فَأَرَدَتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ متعلِّقٌ بالمَسْكَنةِ والغَصْب، فوَسَّطَ بينَهما.

قولُه: (كاخْترامِه)، الجَوهريّ: اخْتَرَمَهُمُ الدَّهرُ: اقتَطَعَهم واستَأْصَلَهُم، وهُو خبرٌ، والمبتدأُ: «أمْرُه»، هذا بناءً على رعايةِ الأصلَح، يعني جَوازَ أمرِ الله تعالى الحَضر بقَتْلِ الغلامِ لرعايةِ الأصلح لجوازِ إهلاكِ الله واستئصالِه إيّاه لمفسدةٍ عرَفَها اللهُ في حياتِه.

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٤١).

فغَيَّرَه، ويجوزُ أن يكونَ قوله: ﴿فَخَشِينَآ﴾ حكايةً لقولِ الله تعالى، بمعنى: فكرِهْنا،

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَخَشِينَا ﴾ حكايةً لقوْلِ الله عزَّ وجلّ) عَطْفٌ على قولِه:
﴿ وَإِنّهَا خَشِيَ الْخَضِرُ منه ﴾ المعنى: أنّ الله تعالى أعلَمهُ بحالِه وأطلَعَهُ على سِرِّهِ وقالَ له: اقتُلِ الغُلامُ ؛ لأنّا نكْرَهُ كراهيةَ مَن خافَ سوءَ العاقبةِ أن يُغْشِيَ الغلامُ الوالدَيْنِ المؤمنين طغيانًا وكفرًا، ولمّا قالَ الحضر: ﴿ وَأَمَّا الْفُلَامُ فَكَانَ أَبُواهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾ جعلَ قولَ الله تعالى: ﴿ فَخَشِينَا ﴾ وكفرًا، ولمّا قالَ الحضر: ﴿ وَأَمَّا الْفُلَامُ فَكَانَ أَبُواهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾ جعلَ قولَ الله تعالى: ﴿ فَخَشِينَا ﴾ وصلةً لكلامِه بدَلَ قولِه: ﴿ وَعَلَمْ اللهُ اللهِ مَنْ اللهُ اللهُ مَنْ اللهُ ا

وأمّا على الوجهِ الآخر: فهو عليهِ السّلامُ إنّما عظّمَ نفْسَه؛ لأنهُ اختُصَّ مِن عندِ الله بموهبةٍ لا يَخْتصُّ بها إلّا مَن هو من خواصٌ الحَضْرة، قالَ الإمامُ: إنهُ عليهِ السلامُ لمّا ذكر العيْبَ أضافَهُ إلى نفسِه، وأضافَ الرّحمةَ في قولِه: ﴿فَأَرَادَرَبُّكَ ﴾ إلى الله تعالى، على نحو ﴿أَنعَتَ عَلَيْهِمْ عَيْرِ ٱلمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧]، وعند القتلِ عظّمَ نفْسَه تنبيهًا على أنهُ منَ العظهاءِ في علوم الحكمة (٣).

وقلتُ: ويُمكنُ أن يقالَ: إنّ في اختلافِ الضهائرِ رمزًا إلى الترقّي إلى معارج القُدس، والتدرّج إلى مَخْدَعِ الفَناء، ففي «أردْتُ» إثبات، وفي ﴿فَخَشِينَآ ﴾ (٤) ثبوتٌ (٥) منه، وفي ﴿فَخَشِينَآ ﴾ فناءٌ مَخْضٌ كقولِه تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَاكِكِبَ ٱللّهَ رَمَىٰ ﴾ [الانفال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَاكِكِبَ ٱللّهَ رَمَىٰ ﴾ [الانفال: ١٧].

⁽١) في «حقائق التفسير»: شاهدَ أنوارَ الملَك.

⁽٢) دحقائق التفسير؛ (١: ٤١٣).

⁽٣) (مفاتيح الغيب) (٢١: ١٦٢).

⁽٤) في (ف): اخشينا).

⁽٥) في (ح) و(ف): «سور».

كقولِه: ﴿ لِلْآهَبُ لَكِ ﴾ [مريم: ١٩]. وقُرئ: (يُبَدِّهَم) بالتشديد. والزكاة: الطهارةُ والنَّقاءُ من الذنوب، والرُّحْم: الرَّحْةُ والعطف. ورُوي أنه وُلِدت لهما جاريةٌ تزوّجها نبيًّ، فولَدَتْ نبيًّا هدى اللهُ على يَديْهِ أمّةٌ منَ الأُمَم، وقيل: وَلَدَتْ سبعينَ نبيًّا، وقيل: أبدَهَما ابنًا مؤمنًا مثلَهما. قيل: اسما الغلامَيْن: أصرَمُ، وصَريم. والغلامُ المقتول: اسمه الحُسين. واختُلِفَ في الكَنْز، فقيل: مالٌ مدفونٌ من ذهبٍ وفضة، وقيل: لوحٌ منْ ذهبٍ مكتوبٌ فيه: عجبتُ لمن يؤمنُ بالوَّذِقِ ذهبٍ مكتوبٌ فيه: عجبتُ لمن يؤمنُ بالقَدَرِ كيفَ يحزَن، وعجِبْتُ لمن يؤمنُ بالرِّزْقِ كيفَ يتعَب، وعَجِبتُ لمن يؤمنُ بالموتِ كيفَ يفرَح، وعجِبْتُ لمن يؤمنُ بالحسابِ كيفَ يتعَب، وعجبتُ لمن يعرِفُ الدنيا وتقلُّبها بأهلِها كيفَ يطمئنُ إليها، لا إلهَ إلاّ اللهُ كيفَ يَعْمَدٌ رسولُ الله.

وقيل: صُحُفٌ فيها علمٌ، والظاهرُ لإطلاقه: أنه مال. وعن قتادة: أُحِلَّ الكنزُ لمن قبلنا وحُرِّمَ علينا، وحُرِّمَتِ الغنيمةُ عليهم وأُحلَّت لنا: أراد قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ اللَّهَبَ وَالْفِضَةَ ﴾ [التوبة: ٣٤]، ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَلِحًا ﴾ اعتدادٌ بصلاحِ أبيهما وحفظًا لحقه فيهما. وعن جعفرِ بنِ مُحَمَّدِ الصادِق: كان بينَ الغلامَيْن وبينَ الأبِ الذي حُفِظا فيه سبعةُ آباء. وعن الحُسَيْنِ بن عليَّ رضيَ الله تعالى الغلامَيْن وبينَ الأبِ الذي حُفِظا فيه سبعةُ آباء. وعن الحُسَيْنِ بن عليَّ رضيَ الله تعالى

قولُه: (كقولِه: ﴿لِأَهَبَلَكِ ﴾ [مريم: ١٩])، أي: كقولِ جِبريلَ عليه السَّلامُ لَمْريم: ﴿لِأَهَبَ لَكِ ﴾، والواهبُ هُوَ اللهُ تعالى، لكنّه مُبلِّغٌ لكلامِ الله إليها.

قولُه: (وقُرِئَ: «يُبَدِّهُم)»، بالتشديد): نافعٌ وأبو عَمْرو^(١)، والباقونَ: بالتخفيف. قولُه: (الذي حُفِظا فيه)، أي: رُوعيَ جانبُهما لأجْلِه وكرامتِه. المُغرِب: الحِفْظُ: خلافُ

⁽۱) وقرأ بذلك في جميع القرآن، وهما لغتان، تقول: بدّلَ وأبْدلَ، مثل نزَّلَ وأنْزَلَ. وحجَّتُهما قولُه تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا ءَايَـةُ مَصَكَاتَ ءَايَـةٍ ﴾ [النحل: ١٠١] وقولُه: ﴿لَا نَبْدِيلَ لِكَلِمْتِ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ١٤]. انتهى بتصرُّفِ يسير من «حجّة القراءات»، ص٤٢٧.

عنها أنه قالَ لبعضِ الحَوارِجِ في كلامٍ جرى بينَهُما: بِمَ حفِظَ اللهُ الغلامَيْن؟ قال: بصلاح أبيهما، قال: فأبي وجدّيْ خيرٌ منه، فقال: قد أنْبأنا اللهُ أنّكم قومٌ خَصِمون. ﴿ وَمَا ﴿ وَمَا مُعولٌ له، أو مصدرٌ منصوبٌ بـ (أرادَ ربُّك)، لأنه في معنى: رحِمَهما، ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُ مَا رأيتَ ﴿ عَنْ أَمْرِي ﴾ عن اجتهادي ورأيي، وإنها فعلتُه بأمرِ الله.

[﴿ وَيَشْنَلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَكِيْ قُلْ سَأَتَلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِحْرًا * إِنَّا مَكَّنَا لَهُ, فِي ٱلأَرْضِ وَءَالْيَنَهُ مِن كُلِ شَيْءِ سَبَبًا * فَأَلْبُعَ سَبَبًا * حَقَّى إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْبٍ جَمِسَةِ وَوَجَدَعِندَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَلْذَا ٱلْقَرْنِيْنِ إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن نَشَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا * قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ وَوَجَدَعِندَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَلْذَا ٱلْقَرْنِيْنِ إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن نَشَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا * قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِبُهُ، ثُمَّ يُرَدُّ إِلَى رَبِّهِ عَلَيْكُمْ عَذَا بَا نُكُولُ * وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلُ صَالِحًا فَلَهُ, جَزَلَةً ٱلْحُسَنَى وَسَنقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴾ ٨٣-٨٨]

ذو القرنين: هو الإسكندرُ الذي مَلَكَ الدُّنيا. قيل: مَلَكَها مُؤْمنان: ذو القرنَيْن، السَّميان، وقد يُجعَلُ عبارةً عن الصَّونِ وتَرْكِ الابتذال(١١).

قولُه: (﴿عَنْ أَمْرِى ﴾: عنِ اجتهادي ورَأيي، وإنّها فعَلْتُه بأمرِ الله)، الأمرُ الأوّل: واحدُ الأمور، والثاني: واحدُ الأوامر. قالَ القاضي: ومَبْنى ذلك على أنهُ متَى تعارَضَ ضَرَرانِ يجبُ أن يُحمَلَ أهوَنُهما لدَفْعِ أعظَمِهما، وهُو أصلٌ مُهَدٌ، غيرَ أنّ الشرائعَ في تفاصيلِه مختلفة.

ومِن فوائدِ هذه القصّة: أنْ لا يُعجَبَ المَرْءُ بعِلمِه، ولا يُبادِرَ إلى إنكارِ ما لا يَستَحسِنُه، فلعَلَّ فيه سرَّا لا يَعرِفُه، وأن يُداوِمَ على التعلُّم، ويَتذَلَّلَ للمُعلِّم، ويُراعيَ الأدبَ في المقال، وأن يُنبِّة المُجرِمَ، ويعفوَ عنهُ حتى يتَحقَّقَ إصرارُه، ثُمَّ يُهاجِرَ عنهُ.

قولُه: (ذو القَرْنَيْنِ هُو الإسكندرُ)، قد مَرَّ عنِ الإمام أنَّ في جَعْلِ إسكندرَ ذا القَرْنَين إشكالًا قويًّا، وهُو أنهُ كان تلميذًا لأرسطا طاليسَ، فكانَ على مذهبِه، فتعظيمُ الله إيّاه يوجِبُ الحُكمَ بأنّ مذهَبَ أرسطا طاليس حتَّ، وذلك ممّا لا سبيلَ إليه.

⁽١) (المغرب في ترتيب المعرب) (١: ٢١٣).

وسُلَيْهان. وكافِران: نَمروذُ، وبُخْتَنَصَّر، وكان بعد نَمْروذ. واختُلِفَ فيهِ فقيل: كان عبدًا صالحًا مَلَّكه اللهُ الأرض، وأعطاهُ العلمَ والحكمة، وألبَسَهُ الهيبة، وسخَّرَ له النورَ والظلمة، فإذا سَرى يهديهِ النورُ من أمامِه، وتحوطهُ الظلمةُ من ورائِه، وقيل: نبيًّا، وقيل: مَلكًا من الملائكة. وعن عُمَرَ رضي اللهُ عنهُ أنهُ سَمِعَ رجلًا يقول: يا ذا القرنين، فقال: اللَّهمَّ غَفْرًا، ما رضيتم أن تتسَمَّوْا بأسهاءِ الأنبياءِ حتى تسمَّيْتُم بأسهاءِ الملائكة، وعن عليَّ رضي الله عنه، شخَّرَ له السحاب، ومُدَّتْ لهُ الأسباب، وبُسِط له النور، وسئل عنه فقال: أحبَّ اللهَ فأحبَّه. وسأله ابنُ الكوّاء: ما ذو القرنين، أمَلَكُ أم نبيً؟ فقال: ليس بمَلَكِ ولا نبيّ، ولكن كان عبدًا صالحًا، ضُرِب على قرنهِ الأيمنِ نبيّ؟ فقال: ليس بمَلَكِ ولا نبيّ، ولكن كان عبدًا صالحًا، ضُرِب على قرنهِ الأيمنِ

قولُه: (اللهُمَّ غَفْرًا)(١)، أي: اغفِرْ لهُم غَفْرًا.

قولُه: (ومُدَّتْ له الأسباب)(٢)، أي: أمكَنَهُ اللهُ مِن كلِّ شيءٍ وأقدَره.

قولُه: (فأحبُّهُ)، أي: مكَّنَهُ اللهُ مِن كلِّ شيءٍ وأقدَرَه.

قولُه: (ابنُ الكوّاء) قالَ الفقيهُ أبو حنيفةَ الدِّينوريُّ في «تاريخِه»(٣): هو: عبدُ الله بنُ الكوّاء مِن كُبَراءِ الحَوارِج، اختاروهُ ليُحاجَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله عنه في أمرِ الحكمين (٤)، وجرَتْ بينَهما مجادلاتٌ حتى قالَ ابنُ الكوّاءِ في آخِرِ كلامِه: أنت صادقٌ في جميع ما تقولُ، غيرَ أنك كفرْتَ حينَ حكَمتَ الحكمين (٥)، فقاتلَهم عليُّ رضيَ اللهُ عنه، وكان عليهم عبدُ الله بنُ وَهْبِ الرّاسِبيُّ.

⁽١) هو من كلامٍ عمر رضيَ اللهُ عنه، أخرجه الطبريّ في «جامع البيان» (١٥: ٣٩٠)، وأبو الشيخ في كتاب «العَظَمة» (٤: ١٤٨٠).

⁽٢) من كلامٍ عليِّ رضيَ اللهُ عنه، أخرجه أبو الشيخ في «العَظَمة» (٤: ١٤٤٩)، وصحّحه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١: ٢٣٧).

⁽٣) يعني كتابه «الأخبار الطوال» وهو مطبوع مشهور.

⁽٤) يعني أبا موسى الأشعريّ وعمرو بن العاص رضيَ اللهُ عنها.

⁽٥) «الأخبار الطوال»، ص٢٠٩.

في طاعةِ الله فهات، ثم بعثَه الله فضَرَبَ على قرنِه الأيسَرِ فهات، فبعثهُ اللهُ فَسُمِّيَ (ذو القرنين) وفيكُمْ مثلُه. قيل: كان يدعوهُمْ إلى التوحيدِ فيقتُلونَه فيحييهِ اللهُ تعالى. وعن النبي ﷺ: «سُمِّيَ ذا القرنين؛ لأنَّه طاف قرني الدُّنيا»، يعني: جانبَيْها شرقَها وغربَها.

وقيل: كانَ له قرنان، أي: ضَفِيْرَتان. وقيل: انقرضَ في وقتِه قرنانِ من الناس. وعن وَهْب: لأنه مَلَكَ الرومَ وفارس. ورُوي: الرومَ والترك. وعنه كانتْ صفحتا رأسِه من نُحاس. وقيل: كان التاجِهِ قرنان. وقيل: كان على رأسِه ما يُشبِهُ القرنَيْن. ويجوزُ أن يُلقَّب بذلك لشجاعتِه، كما يُسَمّى الشجاعُ كبشًا؛ لأنه ينطَحُ أقرانَه، وكانَ مِن الروم، وَلَدَ عجوزِ ليسَ لها ولدٌ غيرُه. والسائلون: هم اليهودُ سألوه على جهةِ الامتحان. وقيل: سألَه أبو جهلِ وأشياعُه، والخطابُ في ﴿عَلَيْكُم ﴾ لأحدِ الفريقَيْن ﴿مِن كُلِ شَيْء، أرادَه من أغراضِه ومقاصِدِه في مُلكِه ﴿سَبَنا﴾ طريقًا مُوْصِلًا إليه، والسَّبُ ما يُتَوَصَّلُ به إلى المقصودِ من علمٍ أو قدرةٍ أو آلة، فأرادَ طريقَ المغربِ ﴿ فَأَنْعَ سَبَنا الله وَمُوى : ﴿ حَمْقَةٍ ﴾ ، من: حَمِنتِ البنر؛ إذا وأرادَ بلوغَ السَّدِين فأتْبَعَ سببًا. وقُرئ: ﴿ فَاتَبَعَ سببًا، وقُرئ: ﴿ فَرَعَةٍ ﴾ ، من: حَمِنتِ البنر؛ إذا وأرادَ بلوغَ السَّدِين فأتْبَعَ سببًا. وقُرئ: ﴿ فَاتَبَعَ) وقُرئ: ﴿ حَمْقَةٍ ﴾ ، من: حَمِنتِ البنر؛ إذا وأرادَ بلوغَ السَّدِينِ فَأَنْبَعَ سببًا. وقُرئ: ﴿ فَاتَبَعَ) وقُرئ: ﴿ حَمْقَةٍ ﴾ ، من: حَمِنتِ البنر؛ إذا وأرادَ بلوغَ السَّدِينِ فَأَنْبَعَ سببًا. وقُرئ: ﴿ فَاتَبَعَ البَر؛ إذا

قولُه: (وفيكُم مِثلُه)، يعني به: نفْسَه، أي: لم يكنْ نبيًّا، بل كانَ وَليًّا.

قولُه: (كما يُسَمّى الشُّجاعُ كَبْشًا)، الأساس: ومنَ المجازِ: هُو كَبْشُ كتيبةٍ.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿ فَأَنْبَمَ ﴾)، الكُوفيّونَ وابنُ عامرٍ: ﴿ فَأَنْبَمَ ﴾ في الثلاثة، بقَطْعِ الهمزةِ مخفَّفَةَ التاءِ، والباقونَ: بالوَصْلِ مُشدَّدةَ التاءِ (١).

قولُه: (قُرِئَ: ﴿ مَِنَةٍ ﴾)، ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: «حامِيةٍ» بألفٍ مِن غيرِ همزة، والباقونَ: بغيرِ ألِف معَ الهَمْز (٢٠).

⁽١) وهو الذي رجّحه أبو عُبيَد لأنهًا من المسير، وأمّا الإتباعُ فمعناهُ اللّحاقُ، كقولِه: ﴿ فَأَنَّبَعُوهُم مُشْرِقِينَ ﴾ [الشعراء: ٦٠]. انتهى من «حجّة القراءات»، ص٤٢٨.

⁽٢) لتهام الفائدة انظر: «حُجّة القراءات»، ص٤٢٨-٤٢٩.

صارَ فيها الحَمَأة، و(حامِية) بمعنى: حارّة. وعن أبي ذرِّ: كنتُ رديفَ رسولِ الله ﷺ على الجَمَل، فرأى الشمسَ حينَ غابَت، فقال: «يا أبا ذرّ، أتدريْ أين تغرُبُ هذه؟» فقلت: اللهُ ورسولُه أعلم. قال: «فإنها تغرُبُ في عينِ حامية». وهي قراءةُ ابنِ مسعودٍ وطلحةَ وابنِ عُمَرَ وابن عمرو والحسن. وقرأ ابنُ عباس: حَمِئَةٍ. وكان ابنُ عباس عندَ مُعاوية؛ فقرأ معاوية: (حاميةٍ)، فقالَ ابنُ عباس: ﴿ حَمْنَةٍ ﴾. فقالَ مُعاويةُ لعبدِ الله بنِ عمرو: كيف تقرأ ؟ قال: كما يقرأ أميرُ المؤمنين، ثم وَجّه إلى كعبِ الأحبار: كيف تجدُ الشمسَ تغرُبُ؟ قال: في ماء وطين، كذلك نَجِدُه في التوراة. ورُوي: في ثَأْطٍ، فوافَقَ قولَ ابن عباس، وكان ثَمَّةَ رجلٌ فأنشَدَ قولَ تُبَع:

فرأى مَغيبَ الشمسِ عِندَ مَآبِها في عَيْنِ ذي خُلُبٍ وثأطٍ حَرْمَدِ

قولُه: (وعن أبي ذَرِّ)، الحديث، رَواهُ أحمدُ بن حنبل في «مسندِه»(١)، وأبو داودَ في «سُنَنِه»(٢).

قولُه: (فرَأى مغيبَ الشّمس) البيت، أوّلُه منَ «المُطلِع»:

قد كَانَ ذُو القَرْنينِ عَمِّي مُسلمًا مَلِكًا تَدينُ له الملوكُ وتَسجُدُ بلَغَ المشارقَ والمغاربَ يبتغي أسبابَ أمرِ مِن حكيم يُرْشِدُ^(٣)

الضَّميرُ: في «بلَغَ» لذي القَرْنَيْن، مآبِها، أي: مَغيبها، والخُلبُ: الطِّينُ والحَمَاةُ، والثَّاطُ: الحَمَاةُ، والخَلبُ: الطِّينُ والحَمَاةُ، والثَّاطُ: الحَمَاةُ، واحدُها: ثَأَطَةٌ، وفي المثَل: «ثأطةٌ مُدَّت بهاء»(٤)، يُضَربُ للرِّجل يشتدُّ حُمْقُه، فإنّ الحَمَاةُ، واحدُها: المَّاءَ إذا زيدَ على الحَمَاةِ ازدادتْ فسادًا، والحَرْمَدُ: الأسودُ، ذكرَهُ في «النَّهاية»، وقال فيها:

⁽۱) «مسند أحمد» (۲۱٤۹۷).

⁽٢) «سنن أبي داود» (٤٠٠٤)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٢٦٧) وقال: هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يُحرّجاه، ووافقه الذهبيّ.

⁽٣) الأبيات لتبّع الأكبر اليهاني كما في «شواهد الكشاف» (٢: ٧٤٤)، وعزاها ابن منظور في «اللسان» (ثأط) لأميّة بن أبي الصّلت.

⁽٤) «مجمع الأمثال» (١: ١٥٣).

أي: في عينِ ماء ذي طينٍ وحَمَا أسود، ولا تنافي بين الحَمِنةِ والحامية، فجائزٌ أن تكونَ العينُ جامعَةً للوصفَيْن جميعًا.

كانوا كفرة فخيَّرَه اللهُ بين أن يعذِّبَهم بالقتلِ وأن يدعُوَهُم إلى الإسلام، فاختار الدعوة والاجتهاد في استِهالتِهم، فقال: أمّا من دعوتُهُ فأبى إلا البقاء على الظلم العظيم الذي هو الشِّرك: فذلك هو المُعَذَّبُ في الدارَيْن ﴿ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ ﴾ ما يقتضيه الإيهانُ ﴿ وَلَمَّا الْحُسُنَ ﴾، وقيل: خيَّرَه بين القتلِ والأسْر، وسيّاه إحسانًا في

أنشدَ ابنُ عبّاسٍ هذا البيتَ وقد حاجَّهُ عمرُ في قولِه تعالى: ﴿ نَغْرُبُ فِي عَيْبٍ حَمِنَةٍ ﴾.

قولُه: (وقيل: خيَّرَهُ بينَ القتلِ والأَسْر): عَطفٌ على قولِه: «فَخَيَّرَهُ اللهُ بينَ أَن يُعذِّبَهم بِالقَتْلِ وَأَن يَدعوَهم إلى الإسلامِ» المعنيِّ بقولِه: ﴿أَن نَنَخِذَ فِيهِمْ حُسْنَا﴾، وهُو على الأوّلِ ظاهرٌ، فأمّا الأَسْرُ فليسَ فيه إحسانٌ، حتى يُقالَ: ﴿أَن نَنَخِذَ فِيهِمْ حُسْنَا﴾؛ ولهذا قال: "وسَهَاهُ إحسانًا في مقابَلةِ القَتْل»؛ لأنّ منِ استَحقَّ القَتْلَ فإذا صُولَحَ معه بالأَسْرِ فقد عُومِلَ معه بالإحسان. قالَ القاضي: ويؤيِّدُ الأوَّلَ قولُه: ﴿قَالَ أَمَّا مَن ظَامَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ مُنَّ يُرَدُّ إِلَى رَبِيء فَلَا عَلَى اللهُ فَي الدَّعُوهُ ولذلك قال: ﴿أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ أَن الشَّرِكُ ظُلُم، فأُعذَّبُهُ أَن الشَّرِكُ ظُلُم، فأُعذَّبُهُ أَن الشَّركَ ظُلُم، فأُعذَّبُهُ أَن المَّركَ ظُلُم، فأُعذَّبُهُ أَن المَّركَ فَاللهُ مِنْ الدَّنيا، ثُمَّ يُعذَّبُه اللهُ في الآخرةِ عذابًا لم يُعهَدُ مِثلُه (١).

وقلتُ: أمّا على الوَجْهِ الثاني فإنهُ تعالى لمّا خيَّرَهُ بِيْنَ القَتْلِ والأَسْر، وكانَ حقُّه أن يقولَ لهم: اختاروا إمّا القَتْلَ وإمّا الأسر، فتَرَكَ ذلك إلى الدّعوةِ، وقالَ: ﴿أَمَّا مَن ظَلَمَ ﴾، ﴿ وَأَمَّا مَن فَلَمَ ﴾، فَأَثَرَ حقَّ الله على حقِّ نفْسِه، وقال (٢) مَن ظَلَمَ، أي: بَقِيَ على شُرِكِه، فالقَتْلُ والأُسْرُ مني ﴿ ثُمَّ يُرَدُ إِلَى رَبِهِ مِن عَلَا اللهُ الجَنَةُ، منى ﴿ ثُمَّ يَرُدُ إِلَى رَبِهِ مِن عَلَى الله الجَنَهُ ، ومَن آمَنَ وعمِلَ صالحًا فَجَزاؤُه عندَ الله الجَنّةُ، وعندي القولُ الميسور، فقدَّمَ في جانبِ العذابِ ما كان منهُ على ما هُو من الله، وعَكَسَ في جانبِ الرّحة.

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۵۲۰).

⁽٢) لفظة (وقال» سقطت من (ح) و(ف).

مقابلةِ القتلِ ﴿فله جزاءُ الحُسْنى﴾ فله أن يُجازى المثوبة الحُسنى، أو: فله جزاء الفَعْلةِ الحسنى التي هي كلمةُ الشهادة. وقُرئ: ﴿فَلَهُ جَزَلَةٌ الْحُسْنَى ﴾ أي: فله الفَعْلةُ الحسنى جزاءً. وعن قتادة: كان يَطبُخُ من كَفَرَ في القُدور، وهوَ العذابُ النَّكُو، ومن آمن أعطاهُ وكَساهُ ﴿مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴾ أي: لا نأمره بالصَّعْبِ الشَّاق، ولكنْ بالسَّهلِ المُتيسِّرِ من الزكاةِ والحَرْاج وغيرِ ذلك، وتقديرُه: ذا يُسْرٍ، كقوله: ﴿قَوْلُا مَيْسُورًا ﴾ [الإسراء: من الزكاةِ والحَرَا؛ (يُسُرًا) بضمَّتَيْن.

[﴿ ثُمُّ أَنْبَعَ سَبَبًا * حَقَىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَظْلُعُ عَلَى قَوْمٍ لَّرَ نَجْعَل لَهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا * كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا ﴾ ٨٩-٩١]

وقُرئ: (مَطْلَعَ) بفتح اللام، وهو مَصدَر. والمعنى: بلغ مكان مَطلَع الشمس، كقوله:

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿فَلَهُ, جَزَلَةَ ٱلْحُسْنَى﴾، أي: فلهُ الفَعْلةُ الحُسنى جَزاة)، حَفْصٌ وحزةُ والكِسائيُّ: ﴿فَلَهُ, جَزَلَة ٱلْحُسنَى﴾، بالتنوينِ ونصبِه. والباقونَ: بالرَّفْع مِن غيرِ تنوينِ. قالَ مَكَيُّ: مَن رفَعَ «جزاء» جعَله: مبتدًا، و﴿فَلَهُ, ﴾: الخبَرُ، أي: فلهُ جزاءُ خلالِ الحُسنى، فَلَا أَحْسَنَى ﴾: مُضافٌ إليه، وقيل: هِي على تقديرِ الرَّفْع على البدَلِ مِن «جَزاءُ»، وحذَفَ التنوينَ لالتقاءِ الساكِنيْنِ، والحُسنى: الجنّة، ومَن نصبَ ونَوَّنَه، جعَلَ (١) ﴿الْحُسْنَى ﴾: مبتدأ، و (للهُ »: الخبرُ، و ﴿جَزَلَة ﴾: نُصِبَ على الحال، أي: فلهُ الجنّةُ بَخْزِيًّا بها، وقيل: جزاءً: نُصِبَ على التمييز. وقيل: على المصدر، أي: يُجزَى بها جَزاءً، ومَن نَصَبَ ولم يُنوَّنُه، حذَفَ التنوينَ على الساكِنيُنِ، والحُسْنَى رُفعَ تقديرًا، وفيه بُعدٌ (٢).

قُولُه: («مَطلَعَ»، بفَتح اللام، وهُو مَصدَرٌ) وفي «الكّواشي»: ﴿مَطْلِعَ﴾ بالكسر:

 ⁽١) من هنا إلى بداية فقرة «قوله: قرئ بالإدغام» بعد ست صفحات لم يُقابل على (ط) لفقدان بعض
 الأوراق من أصل النسخة، وليس سقطًا.

⁽٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكّي بن أبي طالب (٢: ٧٤-٧٥) بتصرُّف.

كأنَّ نَجَرَّ الرامِساتِ ذُيولَهَا

يُريدُ: كأنَّ آثارَ مجرِّ الرَّامِسات، ﴿عَلَىٰ قَوْمِ ﴾ قيلَ: هُمُ الزِّنْج. والسِّنْر: الأبنية، وعن كعبِ: أرضُهم لا تُمسِكُ الأبنية وبها أسراب، فإذا طَلَعَتِ الشمسُ دَخلوها. فإذا ارتفعَ النهارُ خرجوا إلى معايشِهم، وعن بعضهم: خَرَجْتُ حتى جاوزتُ الصِّين، فسألتُ عن هؤلاءِ فقيل: بينكَ وبينهم مسيرةُ يومٍ وليلة، فبلغْتُهُم فإذا أحدُهم يفرُش

هِي المشهورةُ، وهِي اسمٌ لوقتِ الطُّلوع أو لمَوْضِع الطُّلوع، وبالفَتح: مصدَرٌ، أي: مكانَ الطُّلوع، وهِي شاذَة^(۱).

قولُه: (كأنّ تَجَـرَّ الرامِساتِ ذُيولَهَا). تمامُه:

عليه قَضيمٌ نَمَّقَتُهُ الصَّوانعُ(٢)

قالَ في «المُطلِع»: يريدُ كَأَنَّ أَثْرَ عَجَرَّ الرّامِساتِ، أَي: جَرُّهُنَّ، والرّامِساتُ: المُثيراتُ للرَّمْس، وهُو التُّراب، الرِّياحُ الرَّوامِسُ: التي تُغيرُ التُّرابَ وتدفِنُ الآثار، ورَمَسْتُ الرّجُلَ وأَرْمُسُه: دَفَنْتُه، والقَضيمُ: الجِلدُ الأبيض، ونمّقْتُ الكتابَ: إذا حسَّنتَهُ وجوّدتَه، ولا بُدَّ مِن تقديرِ المضافِ ليَحسُنَ تَشْبيهُه (٣) بالقَضيم، وذيوها: مفعولُ بَجَرَّ، أي: جَرِّهِنَّ ذيولَها. وقضيمٌ: خبرُ «كأنّ»، وهو المُشبَّهُ به، أي: كأنّ آثارَ بَحِرِّ ذُيولِها جِلدٌ نَمّقَه الكاتبُ، ولا بدَّ مِن عامل في الذّيول، واسمُ المكانِ لا يَعمَل.

قولُه: (والسَّترُ: الأبنيةُ)، وفي «إيجاز البيان» (٤): المرادُ دُوامُ طلُوعِها عليهِم في الصَّيْف، وإلا فالحَيوانُ يَختارُ الكِنَّ (٥) حتى الإنسانُ، وهذا المكانُ وراءَ بَرْزَةَ مِن تلقاءِ بُلْغارَ، تدورُ فيه الشمسُ بالصَّيْفِ ظاهرةً فوقَ الأرض، إلّا أنّها لا تُسامِتُ رؤوسَهم (٢).

⁽١) وقد قرأً بها ابن تَحْيُّصِن وابن كثير في روايةِ شبل. انظر: «مختصر شواذٌ القرآن» لابن خالَويه، ص٨٢.

⁽٢) للنّابغة الذبياني في «ديوانه»، ص٥٧.

 ⁽٣) في (ح) و(ف): «تَشَبُّهه». وما أثبتناه هو الأشبك بالصواب.

 ⁽٤) أبي القاسم محمود بن أبي الحسن النيسابوري. سبق التعريفُ به.

⁽٥) يعنى الاستتار.

⁽٦) ﴿إِيجَازِ البيانَ عن معاني القرآنَ (٢: ٥٣١).

أَذُنَه ويلبَسُ الأخرى، ومعي صاحبٌ يعرفُ لسائهم، فقالوا له: جنتنا تنظرُ كيفَ تطلُّعُ الشمس؟ قال: فبينا نحنُ كذلكَ إذ سمِعْنا كهيئةِ الصَّلْصَلةِ فغُشِيَ عليّ، ثم أَفَقْتُ وهم يمسَحونني بالدُّهْن، فلما طَلَعَتِ الشمسُ على الماءِ إذا هي فوق الماءِ كهيئةِ الزَّيت، فأدخلونا سِرْبًا لهم، فلما ارتَفَعَ النهارُ خَرَجوا إلى البحرِ فجعلوا يصطادونَ السمكَ فيطرَحونه في الشمسِ فينضَجُ لهم. وقيل: السِّتر: اللباس. وعن مُجاهِد: مَنْ لا يلبسُ ويطرَحونه في الشمسِ فينضَجُ لهم. وقيل: السِّتر: اللباس. وعن مُجاهِد: مَنْ لا يلبسُ الثيابَ من السُّودانِ عند مَطلِعِ الشَّمسِ أكثرُ من جميع أهلِ الأرض.

﴿ كَذَالِكَ ﴾ أي: أَمْرُ ذي القرنينِ كذلك، أي: كما وصفناهُ تعظيمًا لأمرِه ﴿ وَقَدْ

قولُه: (﴿ كَذَلِكَ ﴾، أي: أَمْرُ ذي القَرْنَيْنِ كذلك)، اعلَمْ أنّ «كذلك» إمّا: خبرُ مبتدأٍ عذوف، أو: صفةٌ لموصوفٍ مذكور، أو: صفةُ مصدر محذوف، فعلى الأوّلِ المشارُ إليه بذلك جميعُ ما سبَقَ مِن أمرِ ذي القَرْنين، وفيه تفخيمٌ للفَذْلكةِ بعدَ التفصيل؛ ولهذا قالَ: «تعظيمًا لأمره»، وقولُه: ﴿ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَالدَيْهِ خُبْرًا ﴾، الجُملةُ تكميلٌ؛ لأنهُ أَرْدَفَ التعظيمَ التكثير، كأنهُ قيل: أمرُ ذي القَرْنَينِ كما وصَفْنا، ولهُ أسبابٌ عِدّةٌ غيرُ ما ذُكِر، لا يُحيطُ بها عِلمُ أحدٍ غيرَ الله تعالى لقولِه تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُو ﴾ [المدتر: ٣١]، ﴿ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْمٍمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ [الجن: ٢٨].

وعلى الثاني: إمّا هُو صفةٌ لقولِه: ﴿ سِتْرًا ﴾، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: ﴿ سِتْرًا مِثلَ ذلك السِّتْرِ»، وليسَ بذلك؛ لأنّ قولَه: ﴿ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا ﴾ لا يَحَسُنُ التثامُه على هذا؛ أو صِفةٌ لـ «قوم»، والمشارُ إليه بذلك أحوالُ القومِ المارِّ ذِكرُهم عندَ قولِه: ﴿ وَوَجَدَعِندَ هَا قَوْمَا لَمُ اللّهِ فِكرُهم عندَ قولِه: ﴿ وَوَجَدَعِندَ هَا قَوْما لَمُ اللّهِ عَلَى اللّهِ فَعَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ وَوَلَه : ﴿ وَقَدْ أَحَطْنَا ﴾، أي: أحَطْنا بها لدّيْهِ خُبْرًا مِنَ التخبيرِ والاختيارِ والدّعوةِ والإحسان.

وعلى الثالث: المشارُ إليه ما سبقَ منَ البلوغِ في قولِه: ﴿ حَقَّ إِذَا بِلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ ﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ ﴾ أي: بها عندَ ذي القَرنَينِ ممّا يتّصلُ بالبُلوغِ منَ التعبِ والمشقّةِ وإدآبِ السيرِ، فقولُه: ﴿ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ ﴾ على هَذَينِ التفسيرَيْنِ: تتميمٌ ومبالغةً.

أَحَطْنَابِمَا لَدَيْهِ ﴾ من الجنودِ والآلاتِ وأسبابِ المُلكِ ﴿ خُبُرًا ﴾ تكثيرًا لذلك. وقيل: لم نجعل هم من دونها سِترًا مثل ذلك السِّتر الذي جعلنا لكُمْ منَ الجبالِ والحصونِ والأبنيةِ والأكنانِ من كلِّ جنس، والثيابِ من كلِّ صِنف. وقيل: بلغَ مَطلِع الشمس مثلَ ذلك، أي: كما بلغَ مغرِبَها. وقيل: تطلُع على قومٍ مثلَ ذلك القبيلِ الذي تغربُ عليهم، يعني أنهم كَفَرَةٌ مثلُهم، وحكمُهُمْ مثلُ حكمِهِمْ في تعذيبِه لمن بَقِيَ منهم على الكُفْر، وإحسانِه إلى مَنْ آمَنَ منهم.

[﴿ ثُمَّ أَنْبَعَ سَبَبًا * حَقَّ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِ مَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴾ ٩٢-٩٣]

﴿بَيْنَ ٱلسَّدَيْنِ ﴾ بين الجبلَيْن، وهما جبلان سَدَّ ذو القرنين ما بينهها. قُرِئَ بالضمِّ والفتح. وقيل: ما كانَ من خَلقِ الله تعالى فهو مَضمومٌ، وما كان من عَمَلِ العبادِ فهوَ مَفْتوح؛ لأنّ السُّدّ بالضمِّ: فُعُل بمعنى: مفعول، أي: هو مما فَعَله الله تعالى وخَلقه. والسَّدّ بالفتح: مصدرٌ حَدَثَ يُحُدِثُه الناس. وانتصبَ ﴿بَيْنَ ﴾ على أنه مفعولٌ به مبلوغ، كما انجرَّ على الإضافةِ في قوله: ﴿هَنذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبِيْنِكَ ﴾ [الكهف: ٢٨]، وكما ارتفعَ في قوله: ﴿فَلَا اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ تُستَعملُ اللهِ عَلَى اللهِ التي تُستَعملُ النه من الظروفِ التي تُستَعملُ التَفَعَ في قوله: ﴿فَلَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

قولُه: (لأنَّ «السُّدَّ» بالضمِّ: فُعْلُ)، قالَ صاحبُ «التقريب»: ولا يَخفى ضَعْفُ هذا التوجيه، قالَ مُحيي السُّنّة: هذا قولُ عِكرِمةَ، وقالهُ أبو عَمْرِو، وقيل: هما لُغتانِ، وقيل: بالضَّمِّ: اسمٌ وبالفتح: مصدرٌ (٢).

قولُه: (قُرِئَ بالضّمِّ والفَتْع)، نافعٌ وابنُ عامرِ وأبو بكرِ: بضمَّ السِّين. والباقونَ: فَتْجها (١).

⁽١) لتهام الفائدة انظر: "حجّة القراءات"، ص ٤٣١-٤٣١.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٠١).

أسهاء وظروفًا، وهذا المكانُ في مُنْقَطع أرضِ التركِ مما يلي المشرقَ ﴿مِن دُونِهِمَا قُومًا﴾ همُ التركُ ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْهَمُونه إلاّ بجُهدِ ومَشْقَةٍ من إشارةٍ ونحوِها كما يَفْهَمُ إليكم، وقُرئ: (يُفْقِهُون)، أي: لا يُفهِمون السامع كلامهم ولا يبينونه، لأنّ لعَتهم غريبةٌ مجهولة.

[﴿ قَالُواْ يَنذَا ٱلْفَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْبًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَا وَيَتْنِكُمْ سَدًّا ﴾ ٩٤]

﴿ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ﴾ اسهان أعْجَمِيَّان بدليلِ منعِ الصَّرف، وقُرِئا مهموزين. وقرأ رؤبة: (آجوج وماجوج)، وهما من وَلَدِ يافِث. وقيل: يأجوجُ من الترك، ومأجوجُ من الجيلِ والدَّيْلَم (۱). ﴿ مُفْسِدُونَ فِي ٱلأَرْضِ ﴾ قيل: كانوا يأكلونَ الناس، وقيل: كانوا يخرجونَ أيامَ الربيعِ فلا يتركونَ شيئًا أخضَرَ إلاّ أكلوه، ولا يابسًا إلاّ احْتَمَلوه،

قولُه: (وقُرِئَ: «يُفْقِهونَ»)، حمزةُ والكِسائيُّ: بضمِّ الياءِ وكسرِ القاف، والباقونَ: بفَتحِها (٢).

قولُه: (وقُرِئا^(٣) مهموزَيْنِ): عاصمٌ، والباقونَ: بغيرِ هُمَزُ^(٤)، نقلَ صاحبُ «المُطلِع» عنِ الأنباريِّ، قالَ: وجْهُ هَمْزِه ـ وإن لم يُعرَفْ لهُ أصلٌ ـ: أنّ العرَبَ قد همَزَتْ ما لا أصْلَ للهَمْزِ فيه، نحوَ: لبَّأْتُ بالحِجّ، ورَثَأْتُ المَيِّتَ. وإذا فعَلوا هذا في لُغتِهم لا يَرُدُّهم ذلك في الألفاظِ الأعجَميّة، وأمّا رؤبَةُ فقلبَ الياءَ همزة كأثربيٍّ في يَثْربيٍّ.

⁽١) كذا في الأصل الخطي، وكذا وقع في النسخ المطبوعة أيضًا، ولعل الصواب: «من جيل الديلم»، وفي «الصحاح»: جيل من الناس، أي: صنف، الترك جيل، والروم جيل، وفيه: الديلم: جيل من الناس.

⁽٢) وهو الذي قوّاهُ ابن عجاهد، لأنَّك إذا ضَمَمتَ الياءَ فقد حذَفْتَ مفعولًا، والتقدير: لا يُفْقِهونَ أحدًا قولًا. انتهى من «إعراب القراءات السبع» لابن خالَويْه (١: ١٨٤).

⁽٣) في (ح): «رُويا».

⁽٤) وهو الاختيارُ عند النحويين؛ لأنّ الأسماءَ الأعجَميّة سوى هذا الحرف غير مهموزة نحوَ طالوت وجالوت وهاروت وماروت. انظر: «إعراب القراءات السبع» (١: ١٨٤).

وكانوا يلقَوْن منهم قتلاً وأذى شديدًا. وعن النبيّ ﷺ في صفتهم: «لا يموتُ أحدٌ منهم حتى ينظرَ إلى ألْفِ ذَكرٍ من صُلْبِه، كلُّهم قد حَمَلَ السِّلاح». وقيل: همْ على صنفَيْن: طِوالْ مفرطو الطول، وقصارٌ مُفرِطو القِصَر. وقُرئ: ﴿خَرَمًا ﴾ و(خَراجًا)،

قولُه: (قُرِئَ: ﴿خَرَمًا ﴾ و «خَراجًا»)، حمزةُ والكِسائيُّ: «خَراجًا»، والباقونَ: ﴿خَرَمًا ﴾(١).

الرّاغبُ: قيلَ لِما يَحْرجُ من الأرضِ ومِن وَكْرِ الحيَوانِ (٢) ونحوِ ذلك: خَرْجٌ وخَراجٌ، قالَ تعالى: ﴿ أَمْ تَسْتُلُهُمْ خَرَكًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ﴾ [المؤمنون: ٧٧]. فإضافته إلى الله تعالى تنبيه أنه هُو الذي ألزَمهُ وأوجَبهُ، والحَرْجُ أعمُ منَ الحَراجِ، وجُعِلَ الحَرْجُ بإزاءِ الدَّخل، قالَ تعالى: ﴿ فَهَلْ يَعَمُّ لَكَ خَرَمًا ﴾ [الكهف: ٩٤]، والحَراجُ مُحْتَصُّ في الغالب بالضَّريبةِ على الأرض. وقيل: العبدُ يُؤدِّي خَرجَه، أي: غَلّته، والرَّعيّةُ تُؤدِّي إلى الأميرِ الحَراجَ، وقيل: «الحَراجُ بالضَّمان» (٣)، أي: ما يُحُرجُه، أي: غَلّته، والرَّعيّةُ تُؤدِّي إلى الأميرِ الحَراجَ، وقيل: «الحَراجُ بالضَّمان» (٣)، أي: ما يُحرجُه، أي في قال المائع فهُو بإزاءِ ما سقطَ عنهُ مِن ضافِ المَبيع، والحَارِجيُّ: الذي يَحْرُجُ بذاتِه مِن أحوالِ أقرانِه، ويقال على سَبيلِ المَدْح إذا خرَجَ إلى منزِلة مَن هُو أعلى منهُ، وعلى هذا يُقالُ: فلانٌ منهُ، وتارَةً يقالُ على سَبيلِ الذمِّ إذا خرَجَ إلى منزِلةٍ مَن هُو أعلى ليسَ بإنسان، مَدْحًا وذَمَّا، والحَرْجُ : لونانِ مِن سَوادٍ وبَياض، يقال: ظليمٌ أخرَجُ، ونعامةٌ ليسَ بإنسان، مَدْحًا وذَمَّا، والحَرْجُ: لونانِ مِن سَوادٍ وبَياض، يقال: ظليمٌ أخرَجُ، ونعامةٌ خرْجاءُ، وأرضٌ مُحَرَّجةٌ: ذاتُ لَونَين، لكونِ النّباتِ فيها في مكانٍ دونَ مكان دونَ مكان أمَهُ.

وقالَ القاضي: كلاهُما واحد، كالنَّوْلِ والنَّوال، وقيل: الحَراجُ: على الأرضِ والذِّمّة، والحَرْجُ: المصدَرُ⁽¹⁾.

⁽١) قالَ ابن خالوَيْه: والأمرُ بينهما قريب؛ لأنّ الخَرْجَ الجُعلُ، والخراجُ: الإتاوةُ والضريبةُ التي يأخذُها السلطانُ من الناسِ كلّ سنة. انتهى من «إعراب القراءات السبع» (١: ٤١٩).

⁽٢) في (ح) و(ف): «من الأرض وكرى الحيوان»، والمثبت من «مفردات القرآن».

⁽٣) هذا حديثٌ ثابتٌ من حديثِ عائشة عن رسولِ الله ﷺ، أخرجه أبو داود (٣٠٥٨)، والترمذيّ (٢٠٥٨)، وابن ماجه (٢٢٤٢)، والنسائيّ (٧: ٢٥٤)، وصحّحه ابن حبّان (٤٩٢٧) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٤) قوله: «أعلى منه وتارة يقال على سبيل الذم إذا خرج إلى منزلة من هو» سقط من (ح) و(ف)، واستدركناه من «مفردات القرآن».

⁽٥) (مفردات القرآن)، ص٢٧٨-٢٧٩.

⁽٦) ﴿أنوار التنزيلِ (٣: ٥٢٣).

أي: جَعْلًا نخرجُه من أموالِنا، ونظيرُهما: النَّوْل والنَّوال. وقُرئ: ﴿سَدَّا﴾ و(سُدًّا)، بالفتح والضم.

[﴿ قَالَ مَا مَكَّنِي فِيهِ رَقِي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَيَسْنَهُمْ رَدْمًا * ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِّ حَتَّى إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا ۖ حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ. نَازًا قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغَ عَكَيْسِهِ قِطْسُرًا * فَمَا ٱسْطَنَـعُوّا أَن يَظْهَـرُوهُ وَمَاٱسْتَطَاعُواْ لَهُ,نَقْبًا ﴾ ٩٥ – ٩٧]

﴿ مَا مَكَنِي فِيهِ رَقِي خَيْرٌ ﴾ ما جعلني فيه مَكينًا من كثرةِ المالِ واليَسار، خيرٌ مما تبذُلون لي من الخراج، فلا حاجة بي إليه، كها قالَ سُلَيْهانُ صلواتُ الله عليه: ﴿ فَمَا عَالَىنِ اللهُ خَيْرٌ مِتَا عَاتَىنِ اللهُ خَيْرٌ مِتَا عَاتَىنِ اللهُ خَيْرٌ مِتَا عَاتَىنَ اللهُ خَيْرٌ مِتَا عَاتَىنَ اللهُ عَلَهِ ، وَلَيْ الله عَلَه عَلَه الله عَمَل ، وبالآلاتِ ﴿ رَدْمًا ﴾ حاجزًا حَصينًا مُوثَقًا، والرَّدْمُ أَكبرُ من السَّد، من قولهم: ثوب مُرَدَّم، رِقاعٌ فوق رِقاع. وقيل: حفر الأساس حتى بلغ الماء، وجعل الأساس من الصَّخرِ والنَّحاسِ المُذابِ والبُنيانَ من زُبَرِ الحديد،

وقولُه: ﴿ مَا تُونِ زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ ﴾ لا يُنافي رَدَّ الحَراجِ والاقتصارَ على المَعونة، كأنَّ الإيتاءَ بمعنى المُناوَلة، يدُلُّ عليه قراءةُ أبي بكرٍ: «إِيتُونِ» بمعنى: جيئوني (١٠).

قولُه (٢): (قُرِئَ بالإدغام وبفَكِّه): ابنُ كثير: بالفَكِّ، والباقونَ: بالإدغام. قالَ صاحبُ «المُطلِع»: مَن فَكَّ لأنَّ النونَيْنِ اجتمعتا في كلمتَيْنِ، والثانيةُ غيرُ لازِمة، يقال: مَكَّنَه ومَكَنْتُه (٣)، فلم يُدغِم، ومَن أدغَمَ فلاجتهاع المِثْلَينُ (٤).

⁽١) واحتجّ له أبو زرعةَ بأنّ «إيتوني» أشبَه بقولِه: «فأعينوني» لأنهُ كلّفهم المعونةَ على عمل السّدِّ، ولم يَقبل الحَرْجَ الذي بذلوه له، فقولُه: «إيتوني»معناه: جيئوني بها هو معونةٌ على ما يُفهَم من قولِه: ﴿فَأَعِنُونِ بِفُوّرَ ﴾. انتهى من «حجّة القراءات»، ص٤٣٤.

⁽٢) هنا تنتهي الأوراق المفقودة من (ط) التي تقدمت الإشارةُ إلى بدايتها قبل ست صفحات، وعادت المقابلة على الأصول الخطية الثلاثة.

 ⁽٣) كذا في النسخ الخطية. ولعل الصواب «مكّنني ومكّني» فهو الدال على المقصود.

⁽٤) وهو الذي مشى عليه أبو زرعة في «حجة القراءات»، ص٤٣٤-٤٣٤.

بينهُما الحَطَبُ والفحْمُ حتى سَدّ ما بين الجبلَيْن إلى أعلاهُما، ثمَّ وضَعَ المنافيخَ حتى إذا صارتْ كالنار، صبَّ النحاسَ المُذابَ على الحديدِ المَحْمِيِّ فاختلَطَ والتَصَقَ بعضُه ببعضِ وصارَ جَبلًا صَلْدًا. وقيل: بُعْدُ ما بين السدَّيْن مئةُ فَرْسَخ. وقُرئ: (سَوّى)، وعن رسولِ الله ﷺ: أنّ رجلًا أخبرهُ به فقال: «كيف رأيتَه؟» قال كالبُرْدِ المُحبَّر؛ طريقةٌ سوداءُ وطريقةٌ حمراء. قال: «قد رأيتَه». والصّدَفان بفتحتين: جانبا الجبلَيْن، لأنّها يتصادفان، أي: يتقابلان، وقُرئ: (الصَّدُفين) بضمّتيْن، و(الصَّدُفين) بضمّتيْن، و(الصَّدُفين) بضمّة وسكون، (الصَّدُفين) بفتحةٍ وضمّة. والقطرُ، النحاسُ المذاب؛ لأنه يقطرُ بضمّة وسكون، (الصَّدُفين) بفتحةٍ وضمّة. والقطرُ، النحاسُ المذاب؛ لأنه يقطرُ وقطراً أفرغُ عليه قِطْرًا، فحذف الأولَ

قولُهُ: (كالنُردِ المحَبَّر)^(۱)، النَّهاية: الحَبيُر منَ البرُود: ما كانَ مَوْشِيًّا مَخُطَّطًا، وهُو بُرْدُ يَهان.

قولُه: (وقُرِئَ: «الصُّدُفَيْنِ» بضَمَّتَيْن): ابنُ كثيرِ وأبو عمْرِو^(٢) وابنُ عامر، وأبو بكرِ: بضمِّ الصَّادِ وإسكانِ الدّال، والباقون: بفَتْحَتَيْن، وبضَمِّ الدَّالِ: شاذّ^(٣). قالَ القاضي: كلُّها لغاتٌ منَ الصَّدَفِ، وهُو المَيْل؛ لأنّ كلَّا منهُما مُنْعزِلٌ عنِ الآخر، ومنهُ: التصادُفُ: التقابُل (٤).

قولُه: (و﴿ وَطْ رَا﴾: منصوبٌ بـ﴿ أُفْرِغُ ﴾)، فأعمَلَ الثانيَ على مذهبِ البَصْريّين؛ لأنهُ لو أعمَلَ الأوّلَ لقيل: آتوني أُفرِغْهُ، إذِ المختارُ أن لا يُحذَفَ الضّميرُ المفعولُ في الثاني؛ لأنهُ

⁽١) هذا جُزءٌ من حديثٍ أخرجه الطبرانيُّ في «مسند الشاميين» (٢٧٥٨)، وعزاه الزيلعيُّ للبزّار في مسنده بنقصٍ يسيرٍ، ولابن مَردَويهِ والطبريِّ وغيرهم، انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٢:٣١٣).

 ⁽۲) جعلوهمًا لُغَتَين مثل: الشُّحْتِ والسُّحُتِ والرُّعْبِ والرُّعْبِ. انظر: "إعراب القراءات السبع" (۱:
 ٤٢٠).

 ⁽٣) وبه قرأ عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون (ت ٢١٣هـ)، من كبارِ أصحابِ الإمام مالك. انظر:
 المحتسب» (٢: ٣٤).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٢٣).

لدلالةِ الثاني عليه. وقُرئ: (قال ائتُوني)، أي: جِيئُوني، ﴿ فَمَا ٱسْطَدَعُوّا ﴾ بحذفِ التاء للخِفّة؛ لأنّ التاء قريبةُ المخرجِ من الطَّاء. وقُرئ: (فها اصطاعوا)، بقلبِ السين صادًا، وأما من قَرَأ بإدغام التاء في الطاء، فمُلاقِ بين ساكنين على غير الحَدِّ ﴿أَن يَظْهَرُوهُ ﴾ أي: يَعْلُوه، أي: لا حِيلةَ لهم فيه من صُعودٍ لارتفاعِه وانمِلاسِه، ولا نقبَ لصلابتِه وثَخانَتِه.

[﴿ قَالَ هَلَا رَحْمَةٌ مِن رَبِّي فَإِذَا جَآءَ وَعَدُرَيِّ جَعَلَهُ، دَكَالَّةٌ وَكَانَ وَعَدُرَقِي حَقًّا ﴾ ٩٨]

﴿ هَذَا ﴾ إشارةٌ إلى السدّ، أي: هذا السدُّ نعمةٌ من الله و ﴿ رَحْمَةٌ ﴾ على عبادِه، أو هذا الإقدارُ والتَّمكينُ من تسوِيَتِه ﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعَدُرَقِي ﴾ يعني: فإذا دنا مجيْءُ يومِ القيامةِ وشارَفَ أن يأتي جَعَلَ السَّدَّ ﴿ وَكُلُّ مَا انبَسَطَ من اللهَ يَعْمَلُ اللهَ وَقُرَى: ﴿ وَكُلُّ مَا انبَسَطَ من بعد ارتفاعِ فقد اندَكَ. ومنه: الجَمَلُ الأدَك: المنْبَسِطُ السَّنام. وقُرئ: ﴿ وَمَا اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُ

يؤدّي إلى اللّبْسِ، فالهاءُ عائدةٌ إلى ﴿قِطْـكَا﴾ وهُو المفعولُ الثاني، وإنْ جازَ حَذْفُه لكنْ لا يليُّ بفصاحةِ القرآنِ تَرْكُ الاختيار.

قولُه: (وقُرِئَ: «قال ائتُونِ»، أي: جيئوني)، أبو بكرٍ وحمزة: بهمزةٍ ساكنةٍ بعدَ اللّام مِن بابِ المجيء، وإذا ابتدآ كسَر ا همزةَ الوَصْل، وأبدَلا الهمزةَ الساكنةَ ياءً، والباقونَ: بقَطْع الألِف ومَدّةٍ بعدَها في الحالَيْنِ.

قولُه: (وأمّا مَن قرَأَ بإدغام التاء)، قرَأَ حمزةُ: «فها اسْطَّاعوا» بتشديدِ الطّاء، والباقونَ: بتخفيفها.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿وَكُمَّاءَ﴾ بالمَدِّ)، الكُوفيّونَ: بالمدِّ والهَمْزِ مِن غيرِ تنوين (١)، والباقونَ: بالتنوين من غير هَمْز (٢).

⁽١) على أنهُ صفةٌ، قالَ قطرب: والتقدير: جعَله أرضًا دكّاءَ، أي: ملساء، فأُقيمت الصفةُ مُقامَ الموصوفِ وحُذِفَ الموصوف. انتهى من «حجة القراءات»، ص٤٣٥.

⁽٢) بمعنى مدكوكة. يوضَّحُه قولُ ابن خالَويْه: والعربُ تجعلُ المصدَرَ بمعنى مفعولٍ وفاعلِ فيقولون: =

أي أرضًا مُستَوِية، ﴿وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴾ آخِرُ حكايةِ قولِ ذي القرنَيْن.

[﴿ وَتَرَكَّنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَهِ لِي مَوْجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فِيَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا ﴾ ٩٩]

﴿ وَتَرَكُنا ﴾ وجعلنا ﴿ بَعْضَهُم ﴾ بعض الخلق ﴿ يَمُوجُ فِ بَعْضِ ﴾ أي: يضطرِبون ويختلِطون، إنسهم وجنَّهم حيارى، ويجوز أن يكونَ الضميرُ ليأجوجَ ومأجوج، وأنهم يموجون حين يَخرُجون من وراءِ السدّ مزدَحِين في البلاد، ورُوي: يأتونَ البحرَ فيشربونَ ماءَه ويأكلونَ دوابَّه، ثُمَّ يأكلونَ الشَّجر، ومَنْ ظفِروا به مَّنْ لم يَتَحَصَّن منهمْ من الناس، ولا يقدِرونَ أن يأتوا مكةَ والمدينةَ وبيتَ المقدس، ثم يبعثُ اللهُ نَعَفًا في أقفائهم، فيَدخُل في آذانِهم فيموتون.

[﴿ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَهِ لِلْكَنفِرِينَ عَرْضًا ۞ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعَيْنُهُمْ فِي غِطَآءِ عَن ذِكْرِي وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ ١٠٠- ١٠١]

﴿وَعَرَضْنَاجَهَنَّمَ ﴾ وبرّزناها لهم فرأَوْها وشاهدوها ﴿عَن ذِكْرِى ﴾ عن آياتي التي يُنظُرُ إليها فأُذكرُ بالتعظيم، أو عن القرآنِ وتأمُّلِ معانيه وتَبَصُّرها، ونحوه ﴿صُمُّ ابْكُمُ

قولُه: (نَغَفّا في أَقْفائِهم)(١)، النّهاية: النّغَفُ، بالتحريك: دودٌ يكونُ في أنوفِ الإيل والغنَم، واحدتُها: نغَفةٌ.

قولُه: (عَن آياتي التي يُنظَرُ إليها، فأُذكَرُ بالتعظيم)، يعني: الذَّكُرُ لا يقالُ فيه: أعينهم في غِطاءِ عنهُ، بل في آذانهم وقُرٌ، لكنّ النظرَ إلى الآياتِ الدّالّةِ على القُدرةِ الباهِرةِ سببٌ لذِكْرِ الله عندَ مُشاهدتِها، كما يقال: ﴿رَبَّنَا مَاخَلَقْتَ هَنذَا بَنْطِلًا سُبْحَننَكَ ﴾ [آل عمران: ١٩١]، لذِكْرِ الله عندَ مُشاهدتِها، كما يقال: ﴿رَبَّنَا مَاخَلَقْتَ هَنذَا بَنْطِلًا سُبْحَننَكَ ﴾ [آل عمران: ١٩١]،

 ⁼ هذا دِرهمٌ ضَرْبُ الأمير، أي: مضروبُ الأمير. قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنْ أَضْبَحَ مَاۤ أَكُو عَوْرًا ﴾ [الملك: ٣٠] أي: غائرًا. انتهى من "إعراب القراءات السبع» (١: ٤٢٢-٤٢٣).

⁽۱) هذا جزءٌ من حديثٍ صحيح طويل أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (۱۰ ٦٣٢)، وابن ماجه (٤٠٨٠)، والترمذيّ (٣١٥٣)، والحاكم في «المستدرك» (٤٠٨٤)، وغيرهم من حديثٍ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه، وصحّحه ابن حبّان (٦٨٢٩)، وفيه تمامُ تخريجِه.

عُنَى ﴾ [البقرة: ١٨]، ﴿وَكَانُواْ لَايَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ يعني: وكانوا صُمَّا عنه، إلاّ أنه أبلَغ؛ لأنّ الأَصمَّ قد يستطيعُ السَّمْعَ إذا صِيْحَ به، وهؤلاءِ كأنَّهمْ أَصْمِيَت أسماعُهم فلا استطاعةَ بهم للسَّمْع.

[﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَنَّخِذُواْ عِبَادِى مِن دُونِ ٓ أَوْلِيَآءٌ إِنَّاۤ أَعْنَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَفِرِيِّنَ نُزُلًا﴾ ١٠٢]

﴿عِبَادِى مِن دُونِ ٓ أَوْلِيَآ ۗ ﴾ هم الملائكة، يعني: أنهم لا يكونونَ لهمْ أولياء، كها حكى عنهم: ﴿شُبْحُننَكَ أَنتَ وَلِيَّنَا مِن دُونِهِم ﴾ [سبأ: ٤١]، وقرأ ابنُ مسعودٍ: (أفظن الذين كفروا)، وقراءةُ عليَّ رضيَ الله عنه: (أفحَسْبُ الذينَ كفروا) أي: أفكافيهم ومحَسَبُهُم أن يَتَّخِذُوهُم أولياء، على الابتداءِ والخبر.

فأُطلِقَ المسبّب وأُريدَ السبَب، وكذلك الباصِرةُ لا تُستعمَلُ في الذِّكْرِ إذا أُريدَ به القُرآنُ، بل تُستعمَلُ فيه البَصيرةُ؛ ولذلك قال: «وتأمّلَ معانيَه وتبَصَّرَها»، فقولُه: ﴿بُكُمُ ﴾ مناسبٌ للتفسير الأوّل، و﴿عُمْنٌ ﴾ للثاني.

⁽١) يعني قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعْشُرُهُمْ جَيِمًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَيِّكَةِ أَهَـُّوُلِآءٍ لِيَكُرُّ كَانُولْيَعْبُدُونَ * قَالُولْ سُبْحَنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ﴾ [سبا: ٤٠-٤١].

⁽٢) قولُه: «شفعاء»: زيادة من (ف).

أو على الفعلِ والفاعِل؛ لأنّ اسمَ الفاعِل إذا اعْتَمَدَ على الهمزةِ ساوى الفعلَ في العمل، كقولك: أقائمٌ الزيدان، والمعنى: أنّ ذلكَ لا يكفيهم ولا يَنفَعُهم عندَ الله كما حَسِبوا. وهي قراءةٌ مُحكَمةٌ جيِّدة. النُّنزُل: ما يقامُ للنزيل؛ وهوَ الضيف، ونحوُه ﴿فَبَشِرَهُ مُ مِ يَعَدَابٍ أَلِيهِ ﴾ [آل عمران: ٢١].

[﴿ قُلْ هَلْ نُلْبِنَكُمُ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا * الَّذِينَ صَلَّ سَعْبُهُمْ فِي الْخَيَوْةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَهُمْ يُحْسِنُونَ صَنْعًا * أُولَيْتِكَ الَّذِينَ كَفُرُواْ بِنَايَتِ رَبِهِمْ وَلِقَآبِهِ عَنِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَمُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزُنًا * صَنْعًا * أُولَيْكِ كَا لَيْنِي كَفُرُواْ بِنَايَتِ رَبِهِمْ وَلِقَآبِهِ عَنِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَمُمْ يَوْمَ الْقِيمَةِ وَزُنًا * وَلِيكَ جَزَا وَهُمْ جَهَنَمُ بِمَاكَفُرُواْ وَاتَّغَذُواْ ءَايَتِي وَرُسُلِي هُزُوًا ﴾ ١٠٣ - ١٠٦]

﴿ ضَلَّ سَعَيْهُمْ ﴾ ضاعَ ويَطَل؛ وهم الرُّهبان. عن عليٌّ رضيَ اللهُ عنه، كقوله: ﴿ عَامِلَةٌ نَاْصِبَةٌ ﴾ [الغاشية: ٣]، وعن مُجاهِد: أهلُ الكتاب، وعن عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: أنّ

قولُه: (أو على الفعلِ والفاعل)، يعني: تَحتملُ قراءةُ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه (١) أن تَحُمَلَ على الابتداءِ والخبر، بأنْ يقالَ: إنّ حَسْبُ: مبتدأٌ مضافٌ إلى الذين كفروا، و ﴿أَن يَنَّخِذُوا ﴾: الخبَرُ، وكذا أيضًا عن أبي البقاء، أو على الفعلِ والفاعل، بأنْ يُقالَ: إنّ «حَسْبُ» بمعنى «المُحْسِب»، واسمُ الفاعل إذا اعتمَدَ على الهمزةِ يَعمَلُ، والفاعل ﴿أَن يَنَّخِذُوا ﴾ (١).

قولُه: (أقائمٌ الزَّيدانِ؟)، إنّها مثَّلَ به دونَ: «أقائمٌ زيدٌ»، لأنهُ أرادَ أن يُمثَّلَ بها يتَعيَّنُ فيه عمَلُ اسم الفاعلِ في الظاهر.

قولُه: (وهِي قراءةٌ مُحكَمةٌ جيِّدةٌ)، قالَ ابنُ جِنّي: القراءةُ ساكنةُ السِّينِ غاية في الذَّمِّ لهم وذلك؛ لأنهُ جعله غايةَ مُرادِهم ومجموعَ مَطلَبِهم (٣).

قولُه: (كقولِه: ﴿عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾ [الغاشية: ٣])، أي: عمِلَتْ ونَصِبَتْ في أعمالِ^(١) لا تُجدي عليها في الآخِرة.

⁽١) يعني قراءتَه «أتحسُبُ الذين كفروا» وانظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالَويه، ص٨٢.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٣).

⁽٣) (المحتسب) (٢: ٣٤).

⁽٤) في (ح): ﴿أَفْعَالُ﴾.

ابنَ الكوّاء سألَه عنهم؟ فقال: منهم أهلُ حَروراء. وعن أبي سعيدِ الخُدْريّ: يأتي ناسٌ بأعمالٍ يومَ القيامةِ هي عندهم في العِظَم كجبالِ تهامة، فإذا وَزَنوها لم تَزِنْ شيئًا، ﴿فَلَا بُعَمْ لَمُمْ يَوْمَ الْقِيامةِ هي عندهم في العِظَم كجبالِ تهامة، فإذا وَزَنوها لم تَزِنْ شيئًا، ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ مَنْ اللَّهِ الْقَيْمَةِ وَزُنًا ﴾ فنزدريْ بهم ولا يكونُ لهم عندنا وَزُنٌ ومقدار. وقيل: لا يُقامُ لهم ميزان؛ لأنّ الميزانَ إنها يوضَعُ لأهلِ الحسناتِ والسَّيِئاتِ من المُوحِدين. وقُرئ (فلا يُقيمُ) بالياء. فإن قلت: الذين ضلّ سعيهم في أيِّ علَّ هو؟ قلت: الأوْجَهُ أن يكونَ في محلّ الرفع، على: هم الذين ضلّ سعيهم؛ لأنه جوابٌ عن السؤال، ويجوزُ أن يكونَ نصبًا على الذمّ، أو جرَّا على البَدَل ﴿جَهَمَ مُ عطفُ بيانٍ لقوله: ﴿جَزَاوُمُ ﴾.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعِمِلُواْ ٱلصَّلِلِحَلْتِ كَانَتْ لَمُمْ جَنَّنْتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا * خَلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حَوْلِي فَا اللَّهِ عَنْهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حَوْلًا ﴾ ١٠٧ - ١٠٨]

الحِوَل: التحوُّل. يقال: حال من مكانِه حِوَلًا، كقولك: عادني حبُّها عِودًا، يعني:

قولُه: (أَهْلُ حَرُوراءً): قريةٌ بالكُوفةِ، والحَروريّةُ: فرقةٌ منَ الحَوارِج منسوبة إليها.

قولُه: (﴿جَهَنَمَ﴾ عطفُ بيانِ لقولِه: ﴿جَزَآؤُهُمُ ﴾) فـ﴿ذَلِكَ ﴾ مبتدأً، و﴿جَزَآؤُهُمُ ﴾: الحَبَرُ، والمشارُ إليه بقولِه: ﴿ذَلِكَ جَزَآؤُهُمُ ﴾، كما تقولُ: هذا زيدٌ، وتحقيقُه ما سبَقَ في قولِه: ﴿هَنَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبِيْنِكَ ﴾، وفيه بحثٌ؛ لأنهُ لا يَحسُنُ أن يقالَ: ذلك جهَنَّمُ. قالَ أبو البقاء: ﴿ ذَلِكَ ﴾، أي: الأمرُ ذلك، وما بعدَهُ مبتدأً وخبَرَ (١)، وهذا جيئدٌ.

قوله: (عادني حبُّها عِوَدًا)، النِّهاية: وفي حديثِ فاطمةَ بنتِ قَيْس: «فإنّها امرأةٌ يكثُرُ عُوّادُها»^(۲)، أي: زُوّارُها، وكلُّ مَن أتاكَ مرّةً بعدَ أُخرى، فهُو عائدٌ، وإنِ اشتُهِرَ ذلك في عيادةِ المريضِ حتّى كأنهُ مختصٌّ به.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٣).

⁽٢) هو جزءٌ من حديث أخرجه النسائي في «السنن» (٦: ٢٠٧)، وفي «السنن الكبرى» (٥٧٣٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» ٢٤: (٩٢٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣: ٦٦)، وصححه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٥٥) من حديثِ فاطمة بنت قيس، وانظر تمام تخريجِه في مسند الإمام أحمد» (٢٢٣٣٦).

لا مزيدَ عليها حتى تُنازِعَهم أنفسُهم إلى أجمعَ لأغراضِهم وأمانيهِم، وهذه غايةُ الوصف؛ لأنّ الإنسانَ في الدنيا في أيّ نعيمٍ كانَ فهوُ طامحُ الطَّرْفِ إلى أرفعَ منه، ويجوز أن يُرادَ نفيُ التَّحوُّلِ وتأكيدُ الخُلود.

[﴿ قُل لَوْكَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَنتِ رَقِى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبَلَ أَن نَنفَدَ كَلِمَنتُ رَقِي وَلَوْجِنْنَا بِمِثْلِهِ عَمَدَدًا ﴾ [﴿ قُل لَوْكَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا ﴾ [١٠٩]

المِداد: اسمُ ما تُمَدِّبه الدَّواةُ من الحِبْر وما يُمَدُّبه السِّراجُ من السَّلِيط. ويقال: السَّمادُ مِدادُ الأرض. والمعنى: لو كُتِبَت كلماتُ عِلم الله وحكمتِه وكانَ البحرُ مِدادًا

قوله: (لو كُتِبَ) يعني: لو فُرِضَ كَتْبتُها كها تُفرَضُ المُحالاتُ لا بُدَّ لهذا المفروضِ من النفاد، مع هذا يَنفَدُ حبسُ البحرِ قبلَ نفادِها.

قولُه: (كلماتُ عِلْمِ الله وحِكمتِه) يُشعِرُ بأنّ الكلماتِ في قولِه تعالى: ﴿ وَأَتَلُ مَا أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِرَيِكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ، ﴾ [الكهف: ٢٧] أخصُّ منها؛ لأنّ المُرادَ بها كلماتُ ما أُوحِيَ إلى رسولِ الله ﷺ، وهُو القرآنُ المَجيد، ومنِ اطلّعَ على أسرارِ النَّظْم، عرَفَ موجِبَ ذلك. والإضافةُ في قولِ المصنّفِ: «كلماتُ عِلْمِ الله تعالى»، تؤذِنُ بأنّها غيرُ مُتَناهيةٍ، ولَفُظةُ (فَبْل) تُوهِمُ أنّ لها أيضًا نَفادًا.

قالَ الإمامُ: تمسَّكَتِ المُعتزِلةُ بها، أنّ كلامَ الله مُحدَث، بأنّ ما ثَبَتَ عدَمُه امتنَعَ قِدَمُه. وأجاب: أنّ ذلك راجعٌ إلى الألفاظِ والحروفِ(١)، والجوابُ غير مُرضّي؛ لأنّ التمثيلَ بالبحرِ يَأْباهُ، ولأنّ هذه الآية ممّا استَدلّوا بها على قِدَمِها، فكيفَ يُلتزَمُ حدوثُها؟ ألا نَرى كيفَ استَشهَدَ بها صاحبُ «شرْح السُّنّة»(٢) في بابِ الردِّ على مَن قالَ بخَلْقِ القرآن، ووجهُه أنّها واردةٌ على التنزُّ لاتِ الرَّبانيّة، حيثُ نزَّلَ غيرَ المتناهي منزِلةَ المتناهي فَرْضًا وتقديرًا، تفهيبًا للعبادِ وتقريبًا لهم، وهُو مَن التمثيلِ الذي يَفرِضُ الممثَّلُ به فَرْضًا؛ مُثَلَث حالةُ الكلماتِ التامّاتِ في سَعَتِها وفَرْطِ كثرتِها بحالةِ ما لو فُرِضَ البحرُ مِدادًا لهُ لنَفِدَ قبلَه، ثُمَّ أدخَلَ الممثَّلُ المثَلَ

⁽١) امفاتيح الغيب؛ (٢١: ٥٠٣).

⁽٢) يعنى الإمام البغوي في «شرح السنّة» (١: ١٨٤).

لها، والمُراد بالبَحْر الجِنْسُ ﴿لَنَفِدَ ٱلْبَحَرُقَ لَ أَن نَنفَدَ﴾ الكلماتُ ﴿وَلَوْجِنْنَا﴾ بمثلِ البحر مِدادًا لنفدِ أيضًا. والكلماتُ غيرُ نافدة. و ﴿مِدَادًا ﴾ تمييزٌ، كقولك: لي مثلُه رجلًا. والمَدَدُ مثلُ المِداد، وهو ما يُمَدُّ به. وعن ابن عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: (بمثله مِدادًا)، وقرأ الأعرجُ: مِددًا، بكسر الميم؛ جمعُ مِدَّة، وهي ما يستَمدُّه الكاتِبُ فيكتُب به.

في جِنسِ الممثَّلِ به فأجْرى عليه حُكمَ الإحصاءِ والكَتْبِ والنَّفَادِ تنزيلًا وتفهيهًا، والمعنى: لو فرَضْنا أنّ غيرَ المتناهي داخلٌ تحتَ حُكم المتناهي، وأنهُ نوعٌ مِن جِنسِه، لَنَفِدَ قبْلَ نَفادِه، فكيفَ وأنهُ ليسَ مِن جنسِه؟ هيهات، أينَ الثُّريّا منَ الشَّرى! ولذلك جَمَعَ كلماتٍ جَمْعَ قلّةٍ تتمييًا للمعنى، أي: إذا كانَ حُكمُ الكلماتِ بهذه المثابةِ، فها ظنُّكَ بالكَلِم، ووَضْعُ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ في قولِه: ﴿قَبْلَأَن نَنفَدَكُلِمَتُ رَقِي ﴾ إشعارٌ بالعِليّةِ، وأنها حقيقٌ بأن تكونَ غيرَ متناهية.

وأمّا بيانُ النّظْمِ فهُو أَنَ المخالفينَ لمّا اقترحوا على رسولِ الله ﷺ أَن يُبدُلَ آيةً مكانَ آية، قيل له: ﴿ وَٱتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن حِبَابِ رَبِّكَ لَا مُبدّلَ لِكَلِمَنيهِ . ﴾ [الكهف: ٢٧]، أي: دَعْهُم وعِنادَهم (١)، واشتَغِلْ بالتّلاوةِ ودُمْ عليها، فإنهُ لا يَقدِرُ على تقديرِ كلماتِ ربّك إلا هُو، ثُمّ كشَفَ بعدَ ذلك مِن قولِه: ﴿ وَآصِيرِ نَفْسَكَ ﴾ إلى قولِه: ﴿ لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حَولًا ﴾ عن نُبذِ مِن أسرارٍ عجيبةٍ مُحتجِبةٍ وراءَ أستارِ الغَيْب، ثُمّ عقّبَها بقولِه: ﴿ فَلُ لَوْكَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لهذا الجِنسِ منَ الكلماتِ التامّات، لنَفِدَ البحرُ قبلَ نفادِها، فكيفَ أبدَّهُما مِن تِلقاءِ نفْسي؟ وأنا بشَرٌ مِثلُكم لا فَرْقَ بيني وبينكم في عدم القُدرةِ على التبديلِ إلّا أيّ خُصّصتُ بتَلقي الوَحْي، وفُصّلتُ بمَزيّةِ الرِّسالة، وإلى هذا ألمَحَ قولُه تعالى: ﴿ وَتَمَتّ كُلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَذَلًا لَا مُبَدِلَ لِكُلِمَنتِهِ ﴾ [الأنعام: ١١٥].

وقريبٌ من هذه المعاني ما في قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا تُتَلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَالُنَا بَيِنَـٰتُو قَالَ ٱلَّذِيرَ لَا يَرْجُونَ لِقَـَاءَنَا ٱثَـٰتِ بِقُـنَرَءَانٍ غَيْرِ هَلَـٰذَا أَوْ بَدِلْةٌ قُلَ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أُبَـٰدِلَهُۥ مِن تِـلْقَاتِي نَفْسِيَ ۚ إِنْ ٱنَّـٰئِهُ إِلَا مَا يُوحَىٰ إِلَى ﴾ [يونس: ١٥].

⁽۱) في (ط): «وهذيانهم».

وقُرئ: (يَنفَد) بالياء. وقيل: قال حُيَيُّ بنُ أَخْطَب: في كتابِكُمْ ﴿ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَ ۚ فَوَمَا أُوتِيتُم مِنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيـلًا ﴾ فَقَدْ أُوتِي خَيْرًا كَا لِهُ إِلَّا قَلِيـلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥]، فنزلت، يعني: أنّ ذلك خير كثير، ولكنه قطرةٌ من بحرِ كلماتِ الله.

[﴿ قُلْ إِنَّمَا آنَا بَشَرٌ مِتْ لُكُمْ يُوحَى إِلَى أَنَمَا إِلَهُ كُمْ إِلَهُ وَحِنَّا فَهَنكَانَ يَرْجُواْلِقَاءَ رَبِهِ عَلْيَعْمَلُ عَمَلًا صَلِحًا وَلَا يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِهِ قَلَيْعْمَلُ عَالَمَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَا عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَّا عَلَى اللّ

﴿ فَهَنَكَانَ يَرْجُواْلِقَآءَ رَبِهِ ﴾ فمنْ كانَ يُؤَمِّلُ حُسْنَ لقاءِ ربِّه، وأن يلقاهُ لقاءَ رضّا وقَبول. وقد فسَّرْنا اللقاء. أو: فمن كانَ يُخافُ سُوءَ لِقائه. والمراد بالنَّهي عن الإشراكِ

قُولُه: (وقُرِئَ: «يَنْفَدَ»: بالياء): حمزةُ والكِسائيُّ^(١)، والباقونَ: بالتاءِ الفَوْقاتي.

قولُه (٢): (قالَ حُمَيُّ بنُ أخطَب: في كتابِكم)، إلى آخرِه، عن أحمدَ بنِ حنْبلِ والترَّمذيّ، عن ابنِ عبّاس، قال: قالتُ قُريشٌ لليهود: اعطُونا شيئًا نسألُ عنهُ هذا الرَّجُل، فقالوا: سَلوهُ عن الرُّوح، فسألوهُ عنها فنزَلتْ: ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الرُّوجُ قُلِ الرُّوجُ مِنْ أَصْرِ رَقِ ﴾ الآية، قالوا: أُوتينا عِليًا كثيرًا، أُوتينا التَّوراةَ، ومَن أُوتِيَ التَّوراةَ فقد أُوتِيَ خيرًا كثيرًا (٣)، فأُنزِلت: ﴿ وَلَلْ الرَّالِةُ (١).

قولُه: (يخافُ سُوءَ لقائه)، الأساس: ومنَ المجازِ استعمالُ الرَّجاءِ في الحَوْفِ والاكتراث، قالَ عيى السُّنّة: الرَّجاءُ يكونُ بمعنى الحَوْفِ والأمَلَ جميعًا. قال:

 ⁽١) والحُجّةُ فيه أنّهما ذهبا بالكلماتِ إلى معنى المصدر، فكأنهُ قال: كلام ربيّ، فذكّر التذكير الكلام. والذين قرؤوا بالتاءِ أخرجوا الفِعلَ على لفظِ الأسماء المؤنثة إذْ لم يحُل بين الاسم والفعلِ حائل. انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٦٦.

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٣) قوله: «أُوتينا التَّوراة، ومن أُوتِيَ التَّوراةَ فقد أُوتِيَ خيّرا كثيّرا» سقط من (ح)

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٠٩)، والترمذيّ (٣١٤٠)، والنسائيّ في «السنن الكبرى» (١١٣١٤)، وأبو يعلى في «المسند» (٢٥٠١)، وصحّحه ابن حبّان (٩٩)، وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند أحمد».

بالعبادة: أن لا يُرائِيَ بعمَلِه، وأن لا يبتغِيَ به إلا وجهَ ربِّه خالِصًا لا يخلُطُ به غيرَه. وقيل: نزلَتْ في جُنْدُبَ بنِ زُهَير، قال للنبيِّ ﷺ: إني أعملُ العملَ لله، فإذا اطُّلِعَ عليه سَرَّني، فقال: "إنّ الله لا يقبلُ ما شُورِكَ فيه". ورُويَ أنه قال له: "لكَ أجران: أجرُ السر، وأجرُ العلانيَة" وذلك إذا قَصَدَ أن يُقتدى به. وعنه ﷺ: "اتَّقوا الشركَ الأصغرَ" قالوا: وما الشركُ الأصغرُ؟ قال: "الرِّياء".

وعن رسولِ الله ﷺ: «من قرأ سورة الكهفِ مِن آخِرها كانتْ له نُورًا من قُرْنِه إلى قَدَمه، ومن قَرأها كلّها كانت له نورًا من الأرض إلى السهاء»، وعنه ﷺ: «من قَرأ عندَ مضجَعِه: ﴿ قُلْ إِنَّمَا آنَا بُسَرٌ مِثْلُكُو ﴾ كان له من مضجَعِه نورًا يتلألا إلى مكة، حشو ذلك النور ملائكة يُصلُّونَ عليه حتى يقوم، وإن كانَ مضجَعه بمكَّة كان له نورًا يتلألا من مضجَعه إلى البيتِ المعمور، حَشْوُ ذلكَ النورِ ملائكة يُصلّون عليهِ حتى يستَيقظ». والله أعلمُ بالصَّواب.

ولا كُلُّ مَا تَرجو مَنَ الْخَيْرِ كَائنٌ وَلا كُلُّ مَا تَرجو مِنَ الشَّرِّ واقعُ (١)

قولُه: (وقد فسَّرْنا اللَّقاء)، يعني: في سُورةِ يونُسَ^(٢)، قالَ فيها: اللقاءُ مُستعارٌ للعِلم المحقَّقِ الذي هُو العِلم بالشيءِ موجودًا، شُبَّه بنَظَرِ النَّاظِرِ وعِيانِ المُعايِن. وفسَّرَه في «العنكبوت» في قولِه تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْلِقَآءَ اللّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللّهِ لَآتِ ﴾ [العنكبوت: ٥] أبسَطَ وأشرَحَ مِن ذلك، وقلت: إذا فُسِّرتِ الآيةُ بقولِه: ﴿فَنَكَانَ يَرْجُواْ ﴾ يَامُلُ حُسنَ لقاءِ ربِّه، يجوزُ أن يَجريَ على ظاهرِها على مذهبِ أهلِ السُّنَةِ.

انتهى بحمدِ الله (٣)

* * *

⁽١) «معالم التنزيل» (٥: ٢١٣). ولم أهتدِ إلى قائل البيت.

⁽٢) يعني في قولِه تعالى: ﴿قَدْخَيِـرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقِلَهِ ٱللَّهِ ﴾ [بونس: ٥٥].

⁽٣) من بداية فقرة «قوله: وقد فسرّنا اللقاء» إلى هنا سقط من (ط).

سورة مريم مكية، وهي تسعون وثهاني أو تسعُ آيات المسينة المسلمة المسلمة

[﴿ كَهِيعَصَ * ذِكُرُرَ مُتِ رَبِكَ عَبْدَهُ، زَكَرِيًّا * إِذْ نَادَى رَبَّهُ، نِدَاءً خَفِيتًا ﴾ ١-٣]

﴿ كَ هِيمَ صَ ﴾ قَرأ بفتح الهاء وكسرِ الياء حمزة، وبكسرِ هما عاصِم، وبضمُهما الحسن....

قولُه: (بفَتحِ الهاءِ وكسرِ الياء) يريدُ بالكسرِ: الإمالةَ مِن: كسَرَتِ العُقابُ جَناحَها: إذا مالَتْ للانقضاض، قالَ صاحبُ «التيسير»: قرأ أبو بكرٍ والكِسائيُّ: بإمالةِ فتحةِ الياءِ والهاء، وابنُ كثيرٍ وحَفْصٌ: بفَتْحِها، وابنُ عامرٍ وحمزةُ: بفَتْحِ الهاءِ وإمالةِ الياء، وأبو عَمْرٍو: بإمالةِ الهاء وفَتْح الهاءِ، ونافعٌ: بالهاءِ والياءِ بيْنَ بيْنَ (١).

وقالَ ابنُ جني: قرَأَ الحسنُ بفَتْحِ الهاءِ ورَفْع الياءِ(٢)، وقرَأَ أيضًا بضَمِّ الهاءِ وفَتْح الياء،

⁽١) التيسير في القراءات السبع للداني، ص١٠١، وانظر: «حجّة القراءات»، ص٤٣٧.

⁽٢) يعني: بتفخيمها، كما تدلُّ عليه تتمةُ كلام ابن جني.

وقال: الإمالةُ والتفخيمُ في حروفِ المعجَم ضَرْبٌ من ضُروبِ التصَرُّف (١)، وذلك أنها إذا فارَقَتْ موضعَها منَ الهجاءِ صارَتْ أسهاءٌ ودَخَلَها ضَرْبٌ منَ القوّةِ فتصرَّفَت، فحملَتِ الإمالةَ والتفخيم، فمَن قال: (يا) جنَحَ بالإمالةِ إلى الياءِ كما في نحوِ السَّيالِ(٢)، ومَن فَخَمَ تَصَوَّرَ أَنَّ عَيْنَ الفعلِ في الياءِ مُنقلِبةٌ عن الواو، كالبابِ والدارِ والمال، وذلك أنّ هذه الألفاتِ، وإن كانت مجهولة، لأنهُ (٣) لا اشتقاقَ لها، فإنها تُحمَلُ على ما هُو في اللفظِ مُشابِهٌ الألفاتِ، والألِفُ إذا وقعت عَيْنًا فجهلتْ، فالواجبُ فيها أن يُعتقدَ أنها مُنقلِبةٌ عنِ الواو. على ذلك وجَدْنا سَرْدَ اللَّغة، هذا قولٌ جامعٌ في هذا الضَّربِ منَ الألِفات، فاعرِفهُ واغْنَ به عها وراءَه (٤).

وقالَ صاحبُ «التقريب»: ولا تَنقلبُ الألِفُ واوًا لهذه الضَّمّة، بل تُسَمّى ألِفُها ألِفَ التفخيم.

في «اللّوامح»(٥): هذه الكلماتُ الثلاثُ مُترجَمٌ عنها بالضّمٌ، وليست مضموماتِ بالحقيقة؛ لأنّهنّ لو كُنَّ كذلك لَوَجَبَ قلْبُ ما بعدَهُنَّ منَ الألِفاتِ واواتٍ، بل نُحِيَت (٦) هذه الألِفاتُ نحوَ الواو، على لُغةِ أهلِ الحجازِ، وهِي التي تُسَمّى ألفَ التفخيمِ بضدً الألفِ المُمالة.

والمرادُ بالكلماتِ الثلاثِ: الكافُ والهاءُ والياء؛ لأنهُ رُوِيَ عن الحسَنِ ضَمُّ الكافِ أيضًا(٧).

⁽١) في «المحتسب»: «الاتساع»، وهما بمعنى.

⁽٢) وهو نباتٌ له شوكٌ أبيضُ طويل، مُفرَدُه سَيالة. «لسان العرب» مادة (سيل).

⁽٣) كذا في النسخ الخطية، وفي «المحتسب»: «أنه»، وهي فصيحةٌ عالية على عادةِ ابن جنّي في التنوُّقِ للُغتِه.

^{(3) «}المحتسب» (7: ٢٦-٣٧).

⁽٥) يريد «اللوامح» لأبي الفضل عبد الرَّحن بن أحمد المقري الرّازي (ت ٤٥٤هـ)، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١: ٧٧)، وهو من كتب القراءات كها في «هدية العارفين» (١: ٩٧)، ويُكثر الألوسي في «روح المعاني» من النقل عنه.

⁽٦) في النسخة (ح): تُجب. وهو تصحيف.

⁽٧) حكاه ابن جنّي أيضًا في «المحتسب» (٢: ٣٦)، وانظر: «البحر المحيط» (٧: ٢٣٨).

قولُه: (وقرَأَ الحسَنُ: «ذَكَرَ رحمةَ ربِّكَ»)، قالَ ابنُ جِنِّي: فاعلُ «ذَكَّرَ» ضميرُ ما تقَدَّم، أي: هذا المَتلوُّ منَ القرآنِ الذي هذه الحروفُ أوَّلُه وفاتحتُه يُذكّرُ رحمةَ ربِّك، وإنْ شئتَ كان تقديرُه: ممّا يُقَصُّ عليكَ أو يُتلى عليك: ﴿ ذِكْرُرَ حَمَتِ رَبِكَ عَبْدَهُ, زَكَرِيَا ﴾ (١).

قَالَ أَبُو البقاء: و﴿ ذِكْرُ﴾: مصدّرٌ مضافٌ إلى المفعولِ، والتقدير: هذا إنْ ذَكَرَ رَبُّكَ رَبُّكَ رَبُّكَ محتَه عبدَه. وقيل: هُو مضافٌ إلى الفاعل، على الاتساع، والمعنى: هذا إن ذَكَرْتَ رحمة ربّك، فعَلى الأوّل يَنتصِبُ عبدُه برحمة، وعلى الثاني بـ «ذِكْر» (٢).

قولُه: (راعى سنة الله)، «سنة الله» من إضافة المصدر إلى المفعول، لا إلى الفاعل، يعني: راعى زكريا سنة العبودية مع المعبود في إخفاء دعائه، فإذن ينطبق عليه التقليل بقوله: «لأن الجهد والخفاء عند الله سيّان»، وأما قوله تعالى: ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ اللَّهِ عَند الله سيّان»، وأما قوله تعالى: ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ اللَّهِ عَند الله سيّان»، وأما قوله تعالى: ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّلَّا اللَّهُ اللَّالَّةُ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّه

قولُه: (نداءٌ لا رياءٌ فيه)، فيكونُ الإخفاءُ ملزومًا للإخلاصِ الذي هُو: عدَمُ الرِّياء؛ لأنّ الإخفاءَ أبعَدُ منَ الرِّياء. ولمّا كَنّى (٣) عن عدَم الرِّياءِ بالخَفاءِ عُلِمَ أَنْ لا اعتبارَ للظاهِر، وأنّ الأمرَ يدورُ على الإخلاصِ حتّى إنهُ لو نادَى جَهْرًا بلا رياءٍ دخَلَ فيه، أو نادَى سِرَّا بلا إخلاصٍ خرَجَ منه، وفي الجمْعِ بيْنَ النِّداء والإخفاءِ إيهاءٌ إلى هذا المعنى.

الرّاغبُ: ﴿إِذْ نَادَعِ لَهُمْ ﴾: أشارَ بالنِّداءِ إلى الله تعالى؛ لأنهُ تصوَّرَ نفْسَه بعيدًا منهُ

⁽١) «المحتسب» (٢: ٣٧).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٥).

⁽٣) في النسخة (ف) و(ط): «جَوَّزَ»، ولم يتبيَّن لي وَجْه داالته.

في إبّانِ الكَبْرة والشَّيخوخة. أو: أسرَّه مِن مَوالِيه الذين خافَهم. أو: خَفَتَ صوتُه لَضَعْفِه وهرمِه، كها جاء في صِفةِ الشيخ: صوتُه خُفَات، وسَمْعُه تارَات. واختُلِف في سِنِّ زكريّا عليه السلام؛ فقيل: ستُّون، وخمسٌ وستون، وسبعون، وخمسٌ وسبعون، وخمسٌ وسبعون، وخمسٌ وخمسٌ وضعون،

بذنوبِه وأحوالِه السيَّة. وقولُه تعالى: ﴿أُولَئِهِكَ يُنَادَوْنَ ﴾ [فصّلت: ٤٤]، فاستعمالُ النَّداءِ فيهِم تنبيةٌ على بُعدِهم عنِ الحقّ، وقولُه: ﴿ رَّبَنَاۤ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَانِ ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، فالإشارةُ بالمُنادي إلى العَقْلِ والكتابِ المنزَلِ والرّسولِ المرسَلِ وسائرِ الآياتِ الدالّةِ على وجوبِ الإيهانِ بالله، وجعَلَهُ مُنادِيًا للإيهانِ لظُهورِه ظهورَ النَّداءِ، وحثَّه على ذلك كحَثُ المُنادي (١).

فإن قلتَ: كيفَ جَمَعَ بيْنَ النَّداءِ وهُو رفْعُ الصَّوتِ، وبيْنَ ﴿خَفِيْتَ ﴾ وهُو خفْتُ الصَّوت؟ قلتُ: جعَلَ ﴿خَفِيْتًا ﴾ تجازًا عن الإخلاصِ لاكنايةً؛ لأنّ المجازَ يُنافي إرادةَ الحقيقة، والنِّداءُ عبارةٌ عن إظهارِ الاستكانةِ وإبداءِ النَضَرُّع والخُشوع.

قولُه: (في إِبّانِ الكَبْرة)؛ الجَوهريّ: إبّانُ الشيءِ، بالكسرِ والتشديد: وقْتُه، وقال: الكِبَرُ في السّنّ، وقد كبر الرَّجُلُ يَكبَرُ كِبَرًا، أي: أَسَنَّ، والاسمُ: الكَبْرةُ، بفَتْحِ الكافِ وسكونِ الباء. يقال: عَلَتْ فلانّا كَبْرةٌ.

قولُه: (أو: خَفَتَ صَوْتُهه)، بالرَّفعِ والنَّصبِ. الجَوهريِّ: خَفَتَ الصَّوتُ خُفوتًا: سَكَنَ، والمُخافَتُةُ والتّخافُتُ: إسرارُ المنطِق، والخَفْتُ مِثلُه.

قولُه: (صوتُه خُفاتٌ). الأساس: خَفَتَ صَوتُه خُفوتًا، وصَوتُه خافِتٌ وخَفيتٌ، وخَفيتٌ، وخَفيتٌ، وخَفيتٌ، وخَفيتٌ،

قولُه: (وسَمعُه تارَاتُ)، أي: مسموعُه، فلا يَحتاجُ (٢) إلى التَّكرادِ. الأساس: فعَلَ ذلك تاراتِ وتارَةً بعدَ أخرى.

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۷۹۷.

⁽٢) قوله: «فلا يحتاج» سقط من (ف).

[﴿ قَالَ رَبِّ إِنِي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَكَيْبًا وَلَمْ أَكُنُ بِدُعَآبِكَ رَبِ شَقِيتًا ﴾ ٤].

قُرِئ: ﴿ وَهَنَ ﴾ بالحَرَكاتِ الثلاث. وإنها ذكر العَظْم؛ لأنه عَمُودُ البَدَن وبه قوامُه وهو أصلُ بنائه، فإذا وهن تداعى وتساقطَتْ قوَّته، ولأنه أشدُّ ما فيه وأصلبُه، فإذا وهن كان ما وراءَه أوهن. ووحَّده؛ لأنَّ الواحدَ هو الدالُّ على معنى الجنسيّة، وقصدُه إلى أنَّ هذا الجِنْسَ الذي هو العمودُ والقِوام وأشدُّ ما تركَّبَ منه الجسدُ قد أصابه الوهن، ولو جمع لكانَ قصدًا إلى معنى آخر؛ وهو أنه لم يَهِنْ منه بعضُ عِظامِه ولكنْ كلُّها. إدغامُ السِّينِ في الشين عن أبي عَمْرو.

قولُه: (﴿ وَهَنَ ﴾: بالحَركاتِ الثلاث)، بفَتحِ الهاءِ: السَّبعةُ، والضمُّ والكسرُ: شاذٌّ.

الرّاغبُ: الوهَنُ: ضَعفٌ من حيثُ الخَلْقُ أو الخُلُق، قال تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي ﴾، وقالَ تعالى: ﴿ وَلَا تَهِـنُواْفِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ﴾ [النساء: ١٠٤](١).

قولُه: (ولأنهُ أشَدُّ ما فيه)، عطفٌ على «لأنهُ عمودُ البدَن»، يعني: أصلُ الكلام: ضَعُفَ بَدَني، وإنّها كنّى عنهُ بقولِه: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِي ﴾ وخَصَّ العَظْمَ بالذِّكرِ؛ لأنهُ كالأساسِ للبدَنِ وكالعَمودِ للبيت، فإذا وقَعَ الخلَلُ في الأُسَّ وسَقَطَ العَمودُ تَداعى الخَلَلُ في البناءِ وسَقَطَ البيتُ، فالكنايةُ مَبْنيَّةٌ على التشبيه، أو أنّ العَظْمَ أصلَبُ ما في الإنسانِ فيلزَمُ مِن وهَنِه وهَنُ جميع الأعضاءِ بالطّريقِ الأولى، فالكنايةُ غيرُ مسبوقةٍ بالتشبيه.

قولُه: (وهُو أنه لم يَهِنْ منهُ بعضُ عِظامِه ولكنْ كلُّها)، قال صاحبُ «الفرائد»: ذُكِرَ في أُصولِ الفقه أنّ اللامَ إذا دخَلتْ على الجَمْعِ بطَلَ الجَمْعُ وتعَلَّقَ الحُكمُ بكلِّ فَرْدِ فَرْدِ، في أُصولِ الفقه أنّ اللامَ إذا دخَلتْ على الجَمْعِ بطَلَ الجَمْعُ وتعَلَّقَ الحُكمُ بكلِّ فَرْدِ فَرْدِ، باعتبارِ الجِنس. سلَّمْنا أنّ الجَمعَ لم يَبطُلُ ولكنْ مِن أينَ يَلزَمُ المعنى الذي ذكرَهُ وهُو القَصْدُ إلى أنهُ لم يَبِنْ منهُ بعضُ عِظامِه ولكنْ كلُّها؟ غايةُ ما في البابِ احتمالُ عدَمٍ وهَنِ البعضِ لكنْ من الاحتمالِ لا يلزَمُ الوجود، بل يُمكن أن يكونَ القَصْدُ إلى كلَّ واحدٍ من العِظام؛ لأنّ هذا من العَظام؛ لأنّ هذا الاحتمال.

⁽١) امفردات القرآن، ص٨٨٧.

شُبَّة الشَّيبُ بشُواظِ النار في بَياضِه وإنارته، وانتشارُه في الشَّعرِ وفُشُوُّهُ فيه وأخذُه منه كلَّ مأخذ باشتعالِ النار؛ ثم أخرَجَه مخرجَ الاستعارة،

وأقولُ: إنّ الكلامَ إذا كانَ مُنصَبًّا إلى غَرَضٍ منَ الأغراض جُعِلَ سِيَاقُه لهُ وتوجُهُه إليه، كأنّ ما سِواهُ مرفوضٌ مُطَّرَح، هذا نصُّ المصنف في سورة «يسّ»(١). والمقصودُ من (٢) الإيرادِ في هذا المقام: إظهارُ الضَّعفِ في البدّنِ وإبداءُ تساقُطِ القُوى؛ ألا تَرى إلى أداةِ الحَصْرِ في قولِه: «وإنّها ذكرَ العَظْمَ لأنهُ عَمودُ البَدَنِ وبهِ قِوامُه» يعني: ما ذكرَ العَظْمَ لأن الحَصْرِ في قولِه: «وإنّها ذكرَ العَظْمَ لأنهُ عَمودُ البَدَنِ وبهِ قِوامُه» يعني: ما ذكرَ العَظْمَ لأنْ يكونَ الكلامُ فيه، بل لأنْ يُنبّهَ على أنّ هذا الجِنسَ الذي هُو عَمودُ البدّنِ وقِوامُه قد أصابَهُ الوَهنُ، ولو قيل: العِظامُ لَرَجعَ القَصْدُ إلى أنّ الكلامَ في العظامِ في أنهُ لم يَبِنْ بعضُها فقطْ بل كلّها؛ لأنَّ ترْكَ المفرَدِ إلى الجَمْعِ ثم تَحليتَه باللّامِ الاستغراقيّةِ يُنبِئُ عن أنّ القَصْدَ إلى أنهُ لم يَبِنْ بعضُ العظامِ بل كلَّها، ويَخرُجُ عن المقصود، ألا تَرى إلى تصريحِه بالقَصْدِ في قولِه: لم الكانَ قَصْدًا إلى معنى آخرَ» وتكريرِه.

وَنَحْوُهُ قُولُه: ﴿ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَنَى ﴾ [طه: ٦٩]، فإنهُ لو قيل: السَّحَرةُ، لأَوْهَمَ أنّ الجَمْعيّةَ مُعتبَرةٌ في الحُكم بعدَمِ الفلاح، بخلافِ المُفرَد، فإنّ القَصْدَ فيه أنّ هذا الجِنسَ، وأنّ ما يقالُ له: الساحرُ، محكومٌ عليه بأنهُ لا يُفلِح.

قولُه: (شُبَّهُ الشَّيبُ بشُواظِ النّار)، إلى قولِه: (وفُشُوُّه... باشتعالِ النّار)، كتَبَ صاحبُ «الإيضاح» (٢) في حاشيةِ كتابِه: أنّ في جَعْلِ الآيةِ منَ التشبيهينِ نظرًا؛ لأنّ المذكورَ في طرَفي التشبيه في الاستعارة بالكنايةِ اسمُ المُشبَّه دونَ المُشبَّه به، والاستعارة بالكنايةِ تَستلزِمُ الاستعارة التخييليّة، فإنّ التخييليّة هي: إمّا إثباتُ أمرٍ مختصُّ بالمُشبَّه به للمشبَّه (٤)، مِن غير أن يكون هناكَ أمرٌ ثابت حسًّا أو عقلًا أُطلِقَ عليه اسمُ ذلك الأمر، وإمّا إطلاق كَفْظِ على

⁽١) انظر: «الكشاف» (١٣: ٢١).

⁽٢) في النسخة (ف): «ف».

⁽٣) قد تكلّم الخطيب القزويني عن أسرار هذه الآية في كتابه «الإيضاح في علوم البلاغة» ص١٨٩ -١٩٠.

⁽٤) من قوله: «والاستعارةُ بالكناية تستلزم» إلى هنا سقط من (ح).

ثم أسنَدَ الاشتعالَ إلى مكانِ الشَّعر ومَنْبتِه؛ وهو الرأس. وأخرجَ الشيبَ عميُّزًا، ولم

صُورة وهْميّة قُدِّرتْ مُشابِهةً لصُورة مُحقَّقة هي معنى ذلك اللّفظ، فلو كانَ تشبيهُ الشَّبِ بشُواظِ النّارِ كها ذكرَهُ مقصودًا في الآية لكانتِ استعارة بالكِناية، ولو كانتِ استعارة بالكِناية لكانَ قولُه: ﴿وَالشَّعَلَ ﴾: استعارة تخييليّة، وذلك لا يُمكِنُ؛ لأنهُ جعَلَ انتشارَ الشَّيبِ في الشَّعْرِ وفُشُوَّه فيه وأخْذَه منه كلَّ مأخَذِ تشبيهًا باشتعالِ النار، وهُو يُنافي ذلك الأمرَ لِما مَرَّ أنّ الاستعارة التخييليّة لا تعتمدُ المُشبَّهُ أمرًا محقَّقًا، والأوْلى أن يُجْعَلَ المُشبَّهُ انتشارَ الشَّيبِ في الشَّعْر، والمُشبَّهُ به اشتعالَ النار، والجامعُ: فُشُوُّ الشيءِ في الشيء.

وقلتُ: إنّها دَخَلَ عليه هذا مِن جَعْلِ التشبيهَيْنِ تمهيدًا لقاعدةِ الاستعارةِ المُحْنيّةِ؛ لأنّها مُستدعيةٌ لِما ذَكَر، وذهبَ عنهُ أنّ التشبيهُ يْنِ تمهيدٌ للاستعارةِ التمثيليّة وهُو أن يُنتزَعَ التشبيهُ مِن عدّةِ أُمورِ مُتصوَّرة فلا بدَّ مِن سَبْقِ تَشْبيهِ حالةِ الشَّيْبِ بحالةِ النارِ وحالةِ فُشُوِّه في الرأسِ وأُخذِه مَنهُ كُلَّ مَأْخَذ بحالةِ اشتعالِ النّارِ في الحطّبِ الجَزْل. كما قال:

واشتعَ لَ المُبْيَضُ في مُسْوَدِّهِ مِثلَ اشتعالِ النَّارِ في جَزْلِ الغَضا(١)

والجامعُ: سُرعةُ انبساطِ بَياضٍ في سَوادٍ معَ تعذُّرِ التّلافي، ثُم حُذِفَ أحدُ طرقَى التشبيه وهُو المُشبَّةُ وإخراجُ المُشبَّةِ به نُحَرَجَ المُشبَّة ليتِمَّ أمرُ الاستعارة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ثُم أخرَجَه نَحْرِجَ الاستعارة».

وأمّا اختيارُ صاحب «الإيضاح»: والأوْلى أن يَجْعَلَ المُشبَّه انتشارَ الشَّيبِ في الشَّعْر، والمُشبَّة به اشتعالَ النار، فمَرجِعُه إلى الاستعارةِ التَّبَعيّة، وهُو لا يُنافي ذلك التقريرَ، على أنَّ التشبية كلَّما كان أكثرَ تفصيلًا كانَ أدخَلَ في الحُسنِ.

قولُه: (ثُم أسنَدَ الاشتعالَ إلى مكانِ الشَّعْر)، هذا أُخُذُ في مَشرَع عِلم المعاني بعدَ الفَراغِ مِن مَشْرع عِلم البيان، يُريدُ أَنَّ أصلَ الكلام: اشتَعَلَ شَيْبُ رأسي، فتَرَكَ هذه المَرتبةَ إلى ما هِي أَبلَغُ، وهِي اشتعَلَ رأسي شَيْبًا، وكوْتُها أبلغَ مِن جِهات، إحداها: إسنادُ الاشتعالِ إلى الرأسِ لإفادةِ شُمولِ الاشتعال؛ لأنَّ وِزانَ «اشتَعلَ شَيبُ رأسي» و «اشتَعلَ رأسي شَيبًا،

⁽١) لابن دُريد في مقصورتِه بشرح ابن خالَويْه، ص١٦٢.

يُضِف الرأس؛ اكتفاءً بعِلْم المخاطَب أنه رأسُ زكريا، فمِن ثَمَّ فَصُحتْ هذه الجُملةُ وشُهِد لها بالبَلاغة. توسَّلَ إلى الله بها سَلَفَ له معه مِنَ الاستجابة. وعن بعضِهم: أنَّ عُتاجًا سأله وقال: أنا الذي أحسنتَ إليَّ وقتَ كذا. فقال: مرحبًا بمن توسَّل بنا إلينا. وقضى حاجته.

[﴿ وَ إِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَالِيَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَنِي عَاقِدًا فَهَبْ لِي مِن لَدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَآجْعَكُلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴾ ٥-٦]

كان مَوالِيه وهم عَصَبتُه: إخوتُه وبنو عمِّهِ شرارَ بني إسرائيل، فخافَهم على الدِّين أَنْ يُغيِّروه ويبدِّلوه، وأن لا يُحسِنوا الخِلافة على أُمَّته، فطلبَ عَقِبًا من صُلْبه صالحًا يَقتدي به في إحياءِ الدِّين ويَرتسِمُ مَراسِمَه فيه.

وِزانُ «اشتَعلَ النارُ في بيتِه» و «اشتعَلَ بيتُه نارًا». وثانيها: الإجمالُ والتفصيلُ في طريقِ التمييز. وثالثُها: تنكيرُ ﴿ شَكِبًا ﴾ لإفادةِ التعظيم، ذكرَهُ صاحبُ «المِفتاح» تفسيرًا لقولِ المصنّف(١).

ولمّا بيَّنَ المعنى مِن جهةِ البيان ومِن جهةِ المعاني قال: «ومِن ثَمّ فَصُحَتْ هذه الجُملةُ وشُهدَ لها بالبلاغة».

قولُه: (توسَّلَ إلى الله بها سلَفَ لهُ معَه منَ الاستجابة)، قالَ القاضي: وفيه أيضًا تنبيهُ على أنّ المَدْعُوَّ لهُ(٢) وإن لم يكنْ مُعتادًا فإجابتُه مُعتادةٌ، وأنهُ تعالى عوَّده بالإجابةِ وأطمَعَهُ فيها، ومِن حقِّ الكريم ألّا يُحُيِّبَ مَن أطمَعَهُ (٣).

قولُه: (ويَرْتسِمُ مَراسِمَه). الجَوهريّ: رَسمتُ له كذا فارتَسَمَه، أي: امتَثله.

⁽١) «مفتاح العلوم»، ص١٢٧. وللإمام عبد القاهر الجرجاني مباحثُ نفيسة في الدلالة على أسرار هذا التركيب القرآني في كتابه الفريد «دلائل الإعجاز» ص١٠٠، ٣٩٣ وغيرهما من المواطن.

⁽٢) كذا في النسخ الخطية، وكذا هو أيضًا في «تفسير البيضاوي»، يُريد: الذي وقع عليه الدعاء، أي: المدعو به، فاللام على هذا للتعدية.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٤).

ومِن وَرَآءِی ﴾: بعد مَوْتي. وقرأ ابنُ كثیر: (من وَرايَ) بالقَصْر. وهذا الظّرفُ لا يتعلَّق بـ ﴿خِفْتُ ﴾؛ لفساد المعنی، ولكنْ بمَحذوف، أو: بمعنی الوَلایة في المَوالي، أي: خِفتُ فِعْلَ الموالي؛ وهو تَبْديلُهم وسوءُ خِلافتهم مِنْ وَرائي. أو: خِفتُ الذين يَلُون الأمرَ مِن ورائي. وقرأ عثمانُ ومحمدُ بن عليِّ وعليُّ بن الحسين رضي الله عنهم: (خَفَّتِ الموالي من ورائي)، وهذا على معنيَّن: أحدُهما: أن يكونَ ﴿وَرَآءِی ﴾ بمعنی: خَلْفي وبَعْدي، فيتَعلَّقَ ورائي)، وهذا على معنيَّن: أحدُهما: أن يكونَ ﴿وَرَآءِی ﴾ بمعنی: خَلْفي وبَعْدي، فيتَعلَّق الظَّرفُ بالموالي، أي: قَلُوا وعجزوا عن إقامةِ أمْرِ الدِّين، فسألَ ربَّه تقويتَهم ومُظاهرَ تَهم بوليٍّ يُرزَقُه. والثاني: أن يكونَ بمعنی قُدّامي، فيتعلَّق بِـ (خَفَّتُ)، ويريد أنهم خَفُوا

قُولُه: (وقرَأَ ابنُ كثير)، وهِي شاذَّةٌ. قالَ أبو البقاء: وهُو مِن قَصْرِ الممدود^(١).

قولُه: (لِفسادِ المعنى)، إذِ المرادُ بالمَوالي: العُصْبة، لقولِه: «كان مَواليه وهُم عُصبتُه». وإنّم الزِم فسادُ المعنى؛ لأنّ الخوف واقعٌ في الحالِ لا فيها يُستقبَلُ، ولو جعَلَ ﴿مِن وَرَآءِى ﴾ متعلّقاً بـ﴿خِفْتُ ﴾ لَزِمَ أن يكونَ الخوفُ واقعًا فيها يُستقبَلُ، فلا بُدَّ من تقدير محذوف، أو جعَلَ المَوالي منَ الولايةِ بالكسرِ، أي: كلُّ مَن يملِكُ بعدَه لا العُصبةُ فقطْ ليصحَّ، فيقال على الأوّل: ﴿خِفْتُ الذين يَلُونَ الأَمرَ مِن عِلْ اللهُ وَفَى اللهُ وَفَى اللهُ وَفَى اللهُ وَفَى اللهُ وَفَى اللهُ وَفَى المُوالي على هذا: موصولةٌ ليتَعلَّق الظَّرفُ بصِلتِها، ولهذا قال: الذين يَلُونَ الأَمرَ مِن وراثى، وعلى الأوّل: اللهمُ: حَرْفُ التعريف. وفي الكلام لَفُّ ونَشْر.

قولُه: (خَفَّتِ المَوَالِي)، الأساس: ومِنَ المجازِ خَفَّتْ حالُه ورَقّت، وأَخَفَّ فلانٌّ: صارَ خفيفَ الحال، وفازَ المُخِفّون.

قولُه: (فَيَتَعلَّقَ الظَّرفُ بالمَوالي)، أي: خَفَّتِ الذين يَلُونَ الأَمْرَ مَن ورائي. ويجوزُ أَن يُرادَ بالتَعَلَّقِ أَنْ يكون حالًا منهُ. قالَ ابنُ جِنِّي: ﴿ مِن وَرَآءِى ﴾: حالٌ متوقَّعةٌ مَحُكيّةٌ، أي: خَفُوا مُتوقَّعًا مُتصوَّرًا كوْنُهُم بعدي. ومِثلُه مسألةُ الكتاب، مرَرْتُ برجُلٍ معَه صَفْرٌ صائدًا به غدًا، أي: مُتصوَّرًا صَيْدُه غدًا (٢).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٦)، ولتهام الفائدة انظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالويه، ص٨٣، و«حجّة القراءات»، ص٤٣٨.

⁽٢) «المحتسب» (٢: ٣٦-٣٧). وانظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٤٩) وما بعدها.

قدّامَه ودَرَجُوا ولم يَبقَ منهم مَن به تَقَوَّ واعتِضاد. ﴿مِن لَدُنكَ ﴾: تأكيدٌ لكونه وليًّا مَرْضيًّا، بكونه مُضافًا إلى الله تعالى وصادِرًا مِنْ عندِه، وإلّا فهَبْ لي وليًّا يرثُني كافٍ، أو أراد اختراعًا منك بلا سَبب؛ لأني وامرأتي لا نَصلُحُ للولادة. ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ ﴾

قولُه: (ودَرَجوا)، الرّاغب: الدَّرجُ: طَيُّ الكتابِ والثَّوب، ويقالُ للمَطويِّ: دَرْجٌ. واستُعيرَ الدَّرجُ للموتِ، كما استُعيرَ الطيُّ لهُ في قولِهم: طَوَتْهُ المنِيَّةُ، وقولُهم: مَن دبَّ ودَرجَ، أي: مَن كانَ حيًّا يمشى، ومَن ماتَ تُطوى أحوالُه(١).

قولُه: (وإلّا فهَبْ لِي وَليّا يَرثُني كاف)، يعني ﴿ مِن لّدُنك ﴾ يجبُ أن يُحمَلَ على التأكيد، وإلّا فالكلامُ مُستغنّى عنه، وذلك أنّ قولَه: ﴿ مِن لّدُنك ﴾: تأكيدٌ لمعنى قولِه: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لّدُنك وَلِيّا * يَرِثُنِي ﴾؛ لأنّ هذا المطلوبُ، وما يكونُ مِن عندِ الله وموهبة (٢) منهُ ومنسوبًا إليه لا يكونُ إلّا خيرًا تحفضًا، فأكّدَ بقولِه: ﴿ مِن لّدُنك ﴾ ذلك المعنى، فهُو على هذا ظرُفٌ لَغُوّ (٣)، أو: صفةٌ لوَليّ قُدّمت فصارتْ حالًا مؤكّدة، وهُو معنى لطيف.

والباءُ في قولِه: «بكونِه مضافًا» متعلِّقٌ بقولِه: «تأكيدٌ»، أي: تأكيدٌ بسببِ كوْنِه مضافًا إلى الله، ويجوزُ أن يكونَ ﴿مِن لَدُنك ﴾ حالًا مُنتَقِلة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «اختراعًا منك» أي: مُحترَعًا.

قولُه: (﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ ﴾)، بالجَزْم: أبو عَمْرِو والكِسائيُّ، والباقونَ: بَرفْعِها (٤٠).

قالَ الزجّاجُ: «الجَزْمُ على جَوابِ الأمر، والرَّفعُ على صفةِ الوَليّ»(٥).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۲۱۱.

⁽٢) في (ح): ﴿وهبةً﴾. وهما بمعنى.

⁽٣) في النسخة (ف): «آخر»، والمُثبَتُ هو الأشبةُ بالصواب.

⁽٤) انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٣٨.

 ⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٢١). وزاد في (ح) بعد هذا: «وهي أقوى من الأول»، وفي هذه الزيادة شائبة الإقحام.

وقالَ أبو البقاء: الجَزْمُ على الجواب، أي: إن يهَبْ يَرِثْ، والرَّفْعُ على الصَّفةِ لـ «وَليّ»، وهُو أقوى منَ الأوّل؛ لأنهُ سأَلَ وَليًّا هذه صِفتُه، والجَزْمُ لا يَحصُلُ بهذا المعنى (١).

وقالَ صاحبُ «المفتاح»: وأمّا قراءةُ الرَّفع، فالأوْلى حَمْلُها على الاستئنافِ دونَ الوَصْف، لئلّا يَلزَمَ منهُ أنهُ لم يوهَبْ مَن وصَفَ لهلاكِ يحيى قبْلَ زكريّا عليهما السّلامُ(٢).

وقلتُ: وكانَ مِن قصّتِهما على ما رَواهُ ابنُ الأثيرِ في تاريخِه "الكامل»: أنّ الله بعثَ عيسى عليه السَّلامُ رسولًا فنسَخَ به بعضَ أحكامِ التَّوراة، وكان ممّا نُسِخَ آيةُ حُرمةِ نكاحِ بنتِ الأَخ^(٣)، وكان لملِكهم (٤) بنتُ أخ تُعجِبُه يُريدُ أن يتزَوّجَها، فنهاهُ يحيى عنها، وكان لها كلَّ يوم حاجةٌ يقضيها لها، فلمّا بلَغَ ذلك أمّها قالتْ لها: إذا سألَكِ المَلِكُ: ما حاجتُكِ؟ قولي: أن تذبَحَ يحيى، وأبتْ إلّا ذلك، فدَعا بطسْتِ وذبَحَ يحيى، فقطرتْ من دمِه قطرةٌ على الأرض، فلم تزَلْ تَغْلِي حتّى بعَثَ الله بُخْتَ نصّر، وألقى الله في قلبِه أنْ يَقتُلَ على الدَّمِ مِن بني إسرائيلَ حتّى يَسكُنَ، فقتلَ سبعينَ ألفًا حتّى سكن. ورَوى السُّدِّيُّ نحوَ هذا وأبسَطَ (٥).

ولمّا قتَلَ الملِكُ يحيى وسَمِعَ أبوهُ قَتْلَه فَرَّ هارِبًا، فدَخَلَ بُستانًا فأرسَلَ الملِكُ في طلَبِه فمَرَّ زكريّا بشجرةٍ فنادَتْه: هَلُمَّ إليَّ يا نبيَّ الله، فدخَلَ وانطبَقتْ عليه، فدهَّم إبليسُ (٢)، فشَقّوا الشجرةَ بالمِنشارِ، فهاتَ زكريّا فيها، فسَلطَ الله عليهِم أخبَثَ أهلِ الأرضِ فانتقَمَ منهم.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٦).

⁽٢) «مفتاح العلوم»، ص١٤٣.

⁽٣) في النسخة (ف): «الأخت»، والمُثبتُ هو الموافق لكلام ابن الأثير في «الكامل».

⁽٤) واسمُه هيرودَس على ما صرَّح به ابن الأثير.

⁽٥) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (١: ١٧١)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣١٤٦) من حديثِ ابن عبّاس رضي الله عنهها.

⁽٦) قوله: «فدلُّهم إبليسُ» سقط من (ف).

وأمّا سؤالُ صاحبِ «المفتاح» فوارِدٌ على الوجوهِ المذكورةِ في ﴿ يَرِثُنِي ﴾ كلّها؛ لأنّ قولَه: ﴿ فَهَبّ لِي مِن لَدُنكَ وَلِيَّا ﴾ مرَتَّبٌ بالفاءِ على الدُّعاء، وهُو: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنْ اللهُ عَلَى الدُّعاء، وهُو وَصْفٌ مُناسبٌ لطَلَبِ ولَدٍ شَأْنُه أَن يَرثَ بعدَه.

ويؤيِّدُه ما أورَدَهُ مُحيي السُّنة في «المعالِم»: أنهُ خافَ تضييعَ بني عمَّه دينَ الله وتغييرَ أحكامِه على ما شاهدَ مِن بني إسرائيلَ مِن تبديلِ الدِّين وقَتْلِ الأنبياء، فسألَ ربَّه ولَدًا صَالحًا يأمَنُه على أُمَّتِه ويَرِثُ نُبوّتَه وعِلمَه لئلا يَضيعَ الدِّينُ، وهذا معنى قولِ عطاءِ عن ابنِ عبّاس (۱). ورَوى قريبًا منهُ المصنَّفُ.

على أنّ الاستئناف أيضًا رابطٌ معنويٌّ، سيّم أنهُ في هذا المقام واردٌّ لبيانِ الموجَب، قالَ المصنَّفُ في أوّلِ «البقرة»: «إنّ الكلامَ المبتدأَ عَقيبَ «المُتقينَ» سَبيلُه الاستئنافُ، وإنهُ مَبْنيٌّ على تقديرِ سؤال، فذلك إدراجٌ لهُ في حُكمِ «المُتقين»، وتابعٌ لهُ في المعنى، وإن كانَ مبتدأً في اللّفظ، فهُو في الحقيقةِ كالجاري عليه»(٢).

والجوابُ الصَّحيحُ: أنّ الأنبياءَ وإن كانوا مُستَجابي الدَّعوةِ لكن ليسَ كلُّ ما دعَوْهُ استُجيبَ لهم؛ لأنّ قضاءَ الله لا يُدفَع، ألا تَرى إلى إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ ودعائه في حقِّ أبيه، وإلى دعوةِ نبيّنا صلَواتُ الله عليه على ما رَوَيناهُ عن التِّرمِذيِّ والنَّسائيِّ، عن الخَبّابِ بنِ الأرَتِّ، قالَ: صَلّى رسولُ الله ﷺ صلاةً فأطالَها، فقالوا: يا رسولَ الله، صَلَّيتَ صلاةً لم تكن تُصلِّيها؟ قال: «أَجَلْ، إنها صَلاةُ رغبةٍ ورَهْبة، إني سألتُ الله فيها ثلاثًا، فأعطاني اثنتينِ ومنعني واحدة. سألتُه أنْ لا يُهلِك أمَّتي بسَنةٍ فأعطانيها، وسألنّه أن لا يُسلّط عليهِم عدُواً مِن غيرِهم فأعطانيها، وسألتُه أن لا يُذيقَ بعضَهم بأسَ بعض فمَنعنيها»(٣). وفي روايةِ

⁽١) «معالم التنزيل» (٥: ٢١٩).

⁽۲) انظر: (۲: ۱۲۰ – ۱۲۱).

 ⁽٣) أخرجه الترمذي (١٧٥ ٢)، والنسائي (٣: ٢٣٩)، وغيرهما، وصحّحه ابن حبّان (٧٢٣٦)، وفيه تمامُ
 تخريجه.

الجزمُ جوابُ الدعاء، والرفعُ صِفة، ونحوُه: ﴿ رِدْءَا يُصَدِّفُنِ ﴾ [القصص: ٣٤]، وعن ابنِ عبّاس والجَحدَريّ: (يَرِثُني وارِثَ آلِ يعقوب) نصبٌ على الحال. وعن الجَحدَريّ: (أُويْرِثَ) على تصغير وارث، وقال: غُليِّم صغير. وعن عليٍّ رضيَ الله عنه وجماعة: (وارثٌ مِنْ آل يعقوب) أي: يَرِثُني به وارث، ويُسمَّى التَّجْريدَ في عِلْم البَيان،

النَّسائيِّ: «وسألْتُ ربِّي أن لا يُلبِسَنا شِيَعًا فمَنعنيها». ورَوى ابنُ ماجه، عن مُعاذِ بن جبَلِ نحوَه.

وكانَ مِن قضاءِ الله وقدرِه: أن يوجِدَ يحيى نبيًّا صَالحًا ثُم يُقتَلَ ويَغلِيَ دمُه ليُتيحَ لثَأرِهِ بُخْتَ نَصَّرَ، ويُسَكِّنَه بقَتْلِ سبعينَ ألفًا، فاستُجيبَ دعاءُ زكريًّا في أنْ بُشِّرَ بغُلام اسمُه يحيى، ولم يُجعَلْ لهُ مِن قبلُ سَمِيًّا، ونُودِيَ: ﴿ يَنَيَحْنَى خُذِ ٱلْكِتَبَ بِقُوَّةً وَ اَيَّنْنَهُ ٱلحُكُمُ صَبِيتًا * وَحَنَانَا وَلَم يُجعَلْ لهُ مِن قبلُ سَمِيًّا، ونُودِي: ﴿ يَنَيْحُنَى خُذِ ٱلْكِتَبَ بِقُوَّةً وَ اَيَّنْنَهُ ٱلحُكُمُ صَبِيتًا * وَحَنَانَا مَن لَدُنَا وَزَكُوٰةً ﴾، ومُنع مِن أن يكونَ وارِثًا لأبيه مِن بعدِه. كما كانَ مِن قضاءِ الله وقدرِه: أن يُقتَلَ عثمانُ رضيَ الله عنه مظلومًا فيهدر بسبيه دمُ جمِّ غفيرٍ منَ الصَّحابةِ والتّابعينَ يومَ صِفّينَ والجملِ وغيرِهما، فاستُجيبَ دعاؤه صلَواتُ الله عليه في تَيْنِك الخَصْلَتَيْنِ دونَ الثالثة ليقضيَ الله أمرًا كان مفعولًا، والله أعلمُ بحقائقِ الأمور.

قولُه: (يَرِثُني وارِثَ آلِ يعقوبَ)، بنَصْبِ «وارِث»، قيل: هُو: حالٌ، أي: يَرِثُ عِلمي ويَرِثُ عِلمي ويَرِثُ عِلمي ويَرِثُ عِلمي أَلِ يعقوبَ. وقالَ القاضي: هُو نصْبٌ على الحالِ من أحدِ الضَّميرَيْن (١٠).

قولُه: (ويُسَمّى التجريد في عِلم البيان)، والتّجريدُ هُو: أن يُنتزَعَ مِن متّصفِ بصفةٍ آخَرُ مِثلُه فيها مبالغة لكمالِها فيه، نحوَ: رأيتُ بفلانٍ أسدًا، ولقيني منهُ أسدٌ (٢). قالَ ابنُ جِنّي: وهِي قراءةُ عليَّ وابنِ عبّاسٍ وابنِ يعمَرَ والحسنِ والجَحْدَريِّ وقتادةَ وجعفرِ بن محمّد، وهُو ضَرْبٌ منَ العربيّة غريبٌ معناهُ التجريد، يريدُ: ﴿فَهَبّ لِي مِن لَدُنكَ وَلِيَّا * يَرِثُنِي ﴾ منهُ أو به وارثٌ مِن آلِ يعقوب، وهُو الوارثُ نفْسُه، فكأنهُ جَرَّدَ منه وارثًا، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿ لَمُهُمْ

⁽١) «أنوار التنزيل» (٥: ٢١٩).

⁽٢) انظر: «التبيان في علم المعاني» للطيبي، ص١٣٤.

والمرادُ بالإرْث إرثُ الشَّرْع والعِلْم؛ لأنَّ الأنبياءَ لا تُورِّث المال. وقيل: يَرِثُني الحُبورة وكان حَبْرًا، ويَرِثُ من آل يعقوبَ المُلك. يقال: ورِثْتُه وورِثتُ منه، لُغتان.

فِيهَا دَارُ ٱلْخُلِدِ﴾ [فصلت: ٢٨]، وهِي بنفْسِها دارُ الخُلْد، فكأنهُ جرَّدَ منَ الدارِ دارًا. وقد أفرَدْنا لهذا الضَّربِ بابًا مِن كتابِ «الخصائص» فاعرِفْه، فإنهُ موضعٌ غريب لطيف(١).

قولُه: (والمرادُ بالإرث: إرثُ الشَّرع والعِلم)، قالَ الزجّاجُ: قيلَ: لا يجوزُ أن يُقالَ: إنّ زكريّا خافَ أن يُورِثَ المالَ؛ لأنّ الأنبياءَ والصّالحينَ لا يخافونَ أن يَرِثَهم أقرباؤهم ما جُعِلَ لهم، وجاءَ عن النبيِّ ﷺ: "إنّا معاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَّثُ. ما تركْناهُ صدَقةٌ "(٢).

الرّاغب: الوراثةُ: انتقالُ قُنية إليكَ عن غيرك من غير عقْد. ولا ما (٣) يجري غجرى العَقْد، وسُمِّي بذلك المُنتقِلُ عن الميّت فيقالُ للقُنْيةِ المَوْروثة: ميراثُ وإرثُ وتُراثُ، ويقال: وَرِثتُ مالاً عن زيد ووَرِثتُ زيدًا. قالَ تعالى: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ ﴾ [النمل: ١٦]، وقال: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ ﴾ [النمل: ١٦]، وقال: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ ﴾ [النمل: ١٦]، وقال: الوراثةُ الحقيقيّةُ هِي: أن يَحصُلَ وقال: ﴿ وَوَرِثَتُ عليه فيه تَبِعةٌ ولا عليه مُحاسَبة، وعبادُ الله الصَّالحونَ لا يتَناوَلونَ منَ للإنسانِ شيءٌ لا يكونُ عليه فيه تَبِعةٌ ولا عليه مُحاسَبة، وعبادُ الله الصَّالحونَ لا يتَناوَلونَ منَ الدُّنيا إلّا بقَدْرِ ما يجبُ، وفي وقتِ ما يجبُ، على الوَجْهِ الذي يجبُ، ومَن تَناوَلَ الدُّنيا على الدُّنيا إلّا بقَدْرِ ما يجبُ، وفي وقتِ ما يجبُ، على الوَجْهِ الذي يجبُ، ومَن تَناوَلَ الدُّنيا على هذا الوَجْهِ لا يُحاسَبُ عليه ولا يُعاقَبُ، بل يكونُ له عَفْوًا صَفْوًا، كما رُويَ: «مَن حاسَبَ نفْسَه في الدُّنيا لم يُحاسَبُ في الآخِرة».

قُولُه: (الحُبورة)، قيل: وُجِدَ بخطِّ المصنَّف: كأنّها مصدَرُ «حَبُرَ» الرجُلُ، كـ«قَضُوّ»؛ إذا تُعُجِّبَ مِن قضائِه، وإلّا الحُبورُ: هُو السُّرور.

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۳۸)، ولتيامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٣٨، و«البحر المحيط» (٧: ٢٤١)، و «الخصائص» لابن جني (٢: ٤٧٣).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٢٠) وانظر الحديث المذكور في «صحيح البخاري» (٣٠٩٤) من حديثِ مالك بن أوس رضيَ الله عنه.

⁽٣) سقط لفظ «ما» من النسخة (ف) و(ط).

⁽٤) لامفردات القرآن»، ص٨٦٣-٨٦٥. والحديث المذكورُ أخرجه بنحوه الترمذي بعد الحديث (٢١٥٩) موقوفًا على عمر بن الخطاب رَضِيَ الله عنه.

وقيل: ﴿مِن ﴾ للتبعيض لا للتَّعدِية؛ لأنَّ آلَ يعقوبَ لم يكونوا كلُّهم أنبياءَ ولا عُلماء، وكان زكريّا عليه السلام مِن نَسْلِ يعقوبَ بنِ إسحاق. وقيل: هو يعقوبُ بنُ ماتانَ أخو زكريّا. وقيل: يعقوبُ هذا وعِمْرانُ أبو مريمَ أخوان مِن نَسْلِ سُليهانَ بنِ داود.

[﴿ يَنزَكَ رِبَّا إِنَّا نُبَقِّرُكَ بِغُلَامٍ ٱسْمُهُ، يَعْيَىٰ لَمْ جَعْمَ لَ لَهُ، مِن قَبْلُ سَمِيًّا ﴾ ٧]

﴿سَمِيًّا﴾: لم يُسَمَّ أحدٌ بـ ﴿ يَعْيَىٰ ﴾ قبله، وهذا شاهدٌ على أنَّ الأسامي الشُّنُعَ جديرةٌ بالأثرة، وإيّاها كانت العربُ تنتحي في التَّسمية؛ لكونها أنْبَهَ وأنْوَه وأنْزَهَ عن النَّبَز، حتى قالَ القائلُ في مدح قوم:

النَّهاية: الأحبارُ: العلماءُ، جَمْعُ حَبْرِ بالفَتْح والكسرِ، وكان يقالُ لابنِ عبّاس: البَحرُ والحَبْرُ، لسَعَةِ عِلمِه.

قولُه: (وقيل: مِن: للتبعيض)، عطفٌ على قولِه: «قيل: يَرِثُني الحُبورةَ»، على أنّ «مِن» على الأوّل: صِلةٌ لـ«وَرِثَ»، لقولِه: «وَرثتُه وورِثتُ منه».

قولُه: (على أنّ الأساميَ الشُّنُعَ)، الأساس: شَنّعتُ عليه هذا الأمرَ: قَبَّحْتُه عليه، ولهُ اسمٌ شَنيعٌ، وقومٌ شُنُعُ الأسامي.

قولُه: (جَديرةٌ بالأثَرَةِ)، الجَوهريّ: استأثرَ فلانٌ بالشيء: إذا استبَدَّ به والاسمُ: الأثرةُ(١).

قولُه: (وأَنْزَهَ عنِ النَّبَزِ)، الجوهريّ: النَّبُزُ، بالتحريك: اللَّقَب، وفلانٌ يُنَبَّزُ بالصَّبيانِ: يُلقِّبُهم. قالَ المصنَّفُ رحمه الله في قولِه تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَخِذُ أَصَّنَامًا ﴾ [الأنعام: ٤٧]: «آزَرُ: اسمُ صنَم، يجوزُ أن يُنبَزَ به للُزومِه عبادته، كما نُبِزَ ابنُ قَيْسِ بالرُّقيّاتِ اللاتي يُشبِّبُ بهنَّ، وأنشَدَ بعضُهم:

كأنَّ أسهاءَ أَضْحَتْ بعضَ أسهائي (٢)

أُدعَ عَى بأسماءَ نَبْزًا في قبائلِها

⁽١) قوله: «والاسم الأثرة» سقط من (ح).

⁽۲) انظر: «الكشاف» (٦: ١٤١).

شُنعُ الأسامِي مُسْبِلِي أُزُر مُمْرٍ غَسُّ الأرضَ بِالهُدُبِ

وقال رُوْبة للنسّابة البَكْريِّ وقد سأله عن نسَبه: أنا ابنُ العجّاج. فقال: قَطَّرْتَ وَعَلَى: وقيل: مِثْلًا وشبيهًا. عن مجاهد، كقوله: ﴿ مَلْ تَعْلَمُ لَهُ اسَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥]، وإنها قيل للمِثْل «سَمِيُّ»؛ لأنَّ كلَّ متشاكِلَيْن يسمَّى كلُّ واحد منها باسمِ المِثْل والشَّبيه، والشَّكُل والنَّظير، فكلُّ واحد منها سَمِيٌّ لصاحبه، ونحو: ﴿ يَحْيَى ﴾ في أسهائهم: «يَعْمُر»، و «يَعِيش» إن كانت التسميةُ عربيَّة؛ وقد سمَّوا بـ «يموتُ» أيضًا، وهو: يَمُوتُ بن المُزَرِّع، قالوا: لم يكن له مِثلٌ في أنه لم يَعْصِ ولم يَهُمَّ بمعصيةٍ قط، وأنه وُلد بين شيخٍ فانٍ وعجوزٍ عاقر، وأنه كان حَصُورًا.

وإنَّما كان أَنْزَهَ؛ لأنَّ الاسمَ القبيحَ لا يَرغَبُ فيه أحدٌ فيختصُّ به ويُشتهَر، فلم يحتَجُ إلى التعريفِ والتلقيب به.

و «عن» مُتعلِّقٌ بـ «أنْزَهُ»، و «مِن» (١٠): محذوف، أي: التسميةُ بالأسامي الشُّنُع ليُنفَرَدَ بها ويُشتَهرَ أنزَهُ مِن غيرِها عن التلقيبِ والشُّهرة، ولهذا سَمّى كُلَيْبًا وعنترةَ وتأبَّطَ شَرًّا، كأنّهمُ اختاروا الاسمَ الشَّنيعَ لأَجْلِ الغَرابةِ لِئلّا يُشاركَهم فيه أحدٌ كـ «يحيى»، لا أنّ «يحيى» اسمٌ شنيع.

قولُه: (مُسْبِلِي أُزُرٍ مُمْرٍ)، «مُمْرٍ»: صفةُ «أُزُر»، «مُسْبِلي»: كنايةٌ عن الكِبْر.

قولُه: (مِثْلًا وشَبيهًا)، عطفٌ على قولِه: «لم يُسَمَّ أحدٌ بيحيى قبلَه».

قولُه: (وأنّه كان حَصورًا)، يُريدُ قولَه تعالى فيه: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَقِّرُكَ بِيَعْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَة قِنَ اللَّهِ وَسَيِّدَا وَحَصُورًا وَنَبِيَّا قِنَ الصَّكِلِحِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٩]. قال: الحَصورُ: الذي لا يَقرَبُ النَّساءَ حَصْرًا لنفْسِه، أي: مَنْعًا لها منَ الشَّهَوات. وقيل: هُو الذي لا يَدخُلُ معَ القومِ في المَيْسِر، فاستُعيرَ لمَن لا يَدخُلُ في اللَّعِبِ واللهو^(٢).

⁽١) في النسخة (ف): «عن»، والمُثْبَتُ هو الأشْبهُ بالصواب.

⁽۲) انظر: «الكشاف» (٤: ٩٩ - ١٠٠).

[﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَ فِي عَاقِدًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِبًا ﴾ ٨]

أي: كانت على صِفة العُقر حينَ أنا شابٌ وكَهْل، فها رُزِقتُ الوَلد؛ لاختلال أحد السَّببَيْن، أفحِينَ اختلَ السببانِ جميعًا أُرزَقُه؟! فإن قلت: لِـمَ طَلَبَ أُولًا وهو وامرأتُه على صِفة العُتِيِّ والعُقر، فلمّا أُسعِفَ بطلبَتهِ استبعَدَ واستعجَب؟ قلت: ليجابَ بها أُجِيبَ به، فيزدادَ المؤمنون إيقانًا، ويَرتِدعَ المُبطِلون، وإلّا فمُعتقَدُ زكريّا أولًا وآخرًا

قولُه: (قلتُ: ليُجابَ بها أُجيبَ به)، قالَ صاحبُ «الانتصاف»: لا يجوزُ لنَبيِّ النَّطْقُ بها لا يَسوغُ لطلَبِ مِثل ذلك، أي: لتثبيتِ المؤمنِ ورَدِّ المُبطِل، إذْ يُمكنُ حصولُه بدونِه، فإنّ زكريًا طلَبَ ولَدًا على الجُملة، وليسَ في الآية (١) ما يدُلُّ على أنهُ لا يوجَدُ وهُو هَرمٌ، ولا أنهُ مِن زوجتِه وهِي عاقرٌ، ولا أنهُ تُعادُ إليهما قُوتُهما وشبابُهما (٢)، كما فُعِلَ بغيرِهما، أو يكونُ الولَدُ مِن غيرِ زَوْجهِ العاقر، فاسْتَخْبَرَ عن ذلك، فقيلَ لهُ: ﴿كَذَلِكَ ﴾، أي: يكونُ الولَدُ وأنتُها كذلك (٣).

قلتُ: وخلاصتُه أنَّ الاستفهامَ في الآية ليس للتعجُّبِ والاستبعاد، ولهذا قبالَ الإمامُ: إنَّ المقصودَ مِن قولِه: ﴿ أَنَّ يَكُونُ لِي غُلَامٌ ﴾ هُو التعجُّبُ مِن أنهُ تعالى يَجعَلُهما شابَيْنِ (٤) ثُمَّ يَرزُقُهما الولَدَ، والدَّليلُ عليه قولُه: ﴿ فَأَسْتَجَبْنَا لَهُ, وَوَهَبَا الولَدَ، والدَّليلُ عليه قولُه: ﴿ فَأَسْتَجَبْنَا لَهُ, وَوَهَبَا الْهَلِدُ أَنهُ مَا ذَكَرَ ذلك للشَّكُ، لكنْ لتعظيم القُدرة، وهذا كالرجُلِ أعادَ إليها قوةَ الولادة (٥)، أو أنهُ ما ذكرَ ذلك للشَّكِ، لكنْ لتعظيم القُدرة، وهذا كالرجُلِ

⁽١) في «الانتصاف»: «الإجابة».

[&]quot; (٢) هذا نقلٌ غير محرَّر، وعبارة ابن المُنيرِّ في «الانتصاف»: «واحتُمِلَ أن تُعادَ لهُما قوَّتُهما وشبابُهما كما فعل الله ذلك لغيرهما». فليتأمّل.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (٣: ٦).

⁽٤) في (ط): «إن المقصود من قوله: «أنى يكون لي ولد» الاستخبار في أنه تعالى أيجعلهما»، والمثبت هو الموافق لما في «مفاتيح الغيب».

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٨٨).

كان على منهاج واحد: في أنَّ الله غنيٌّ عن الأسباب. أي: بَلغتُ عُتيًّا: وهو اليُبسُ والجَساوة في المفاصِل والعظام كالعُود القاحِل، يقال: عتا العُود وغَسا من أَجْلِ الحَبَرِ والطَّعن في السنِّ العالية. أو: بلغتُ مِن مَدارجِ الحِبَرِ ومَراتبِه ما يُسمَّى عِتِيًّا.

الذي يَرى صاحبَه وقد وهَبَ الكثيرَ الخَطيرَ فيقولُ: أنّى سَمحَتْ نفْسُك بإخراجِ مِثْلِ هذا؟ تعظيهًا للموهوب، أو أنّ مِن شأنِ مَن فُوجِئَ بيِشارةِ ما يتَمنّاهُ فَرْطَ السُّرورِ وفَقدَ الاستثباتِ والذُّهولَ عن مُقتَضياتِ الفِكْر، كما قالت: ﴿ مَأْلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَلَذَا بَعْلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ [هود: ٧٢]، حتى قيلَ لها: ﴿ أَتَعَجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ ﴾ [هود: ٧٣].

قولُهِ: (كالعُودِ القاحل)، الجَوهريُّ: قَحَلَ الشيءُ يَقْحَلُ قُحولًا: يَبِسَ فَهُو قَاحِلٌ.

قولُه: (والطَّعنِ في السنِّ العالية)، الأساس: ومنَ المجازِ: خرَجَ يَطعَنُ اللَّيلَ: يَسري فيه، وطعَنَ في السِّنِّ العالية.

قولُه: (ما يُسَمّى عِتِيًّا)، قيل: «مِن» هنا للتبعيض، حالٌ مِن «عِتِيًّا»، أي: بلَغْتُ عِتِيًّا حالَ كونِه بعض مراتِبِ الكِبَر، وعلى الأوّل: ابتدائيةٌ، أي: بلَغْتُ سِنَّا عالية ابتداؤها جهةُ الكِبَر، وقولُه: «مِن أَجْلِ الكِبَر» يُشيرُ به إلى أنّ «مِنْ» مِثلها في قولك: جئتُكَ مِن أَجْلِ الكِبَر، وتحقيقُه أنّ «مِن»: ابتدائيّة، و ﴿مِنَ ٱلَّكِبَرِ﴾: مفعولٌ له. إكرامِك، أي: لأَجْلِ إكرامِك، وتحقيقُه أنّ «مِن»: ابتدائيّة، و ﴿مِنَ ٱلَّكِبَرِ﴾: مفعولٌ له.

وقلتُ: ويُمكنُ أن يكونَ «مِن» على الوَجْهِ الأخير: بيانيّة، وهِيَ معَ المجرورِ: حالٌ من ﴿عِتِيّا ﴾ قُدِّمت لأنَّ صاحبَها نكرة. ولمّا كانت «مِنَ» البيانيةُ تجريديّة قال: «ما يُسمّى عِتِيًّا»، أي: انتزَعَ مِن مدَارِجِ الكِبَر ومَراتِهِ مَرْتبة تُسمّى عِتِيًّا، كقولِك: لقِيتُ منهُ أسدًا، يدُلُّ عليه قولُه ـ في تفسير قولِه: ﴿هَبُ لَنَامِنْ أَزْوَلِجِنَا وَذُرِيّنَانِنَا قُرَّةَ أَعْبُنِ ﴾ [الفرقان: ٢٤] ـ: «(مِن) يَحتمِلُ أن تكونَ بيانيّة، كأنهُ قيل: هَبْ لنا قُرَّةَ أَعْبُن، ثُمّ بُيّنَتِ القُرّةُ بقولِه: ﴿مِنْ الْوَجْهِ الْوَجْهِ الْوَجْهِ اللّهَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عليه قولُه ـ اللّه الكَبْر»، ولمّا كانَ معنى الابتداءِ الإنشاءَ قال: «مِن أَجْلِ الكِبَر»، يَدُلُ عليه قولُه ـ الاَخْد: ابتدائيّةٌ»، ولمّا كانَ معنى الابتداءِ الإنشاءَ قال: «مِن أَجْلِ الكِبَر»، يَدُلُ عليه قولُه ـ

⁽۱) انظر: (۲۱:۲۰۳).

وقرأ ابن وثّاب وحمزةُ والكسائيُّ بكسرِ العين، وكذلك ﴿صِلِيًّا ﴾[مريم: ٧٠]، وابنُ مسعود بفَتحِهما فيهما. وقرأ أُبَيُّ ومجاهد: (عُسِيًّا).

في تفسيرِ قولِه: ﴿أَعَيُنَهُمْ تَفِيضُ مِرَ َ ٱلدَّمْعِ ﴾ [المائدة: ٨٣]_ـ: «(من) ابتدائيَّةٌ، على أنَّ فيضَ الدَّمع ابتدأ ونشَأَ مِن معرِفةِ الحقِّ، وكان مِن أُجْلِه وسَببِه»(١).

قولُه (٢): (وقرَأَ ابنُ وَثَابٍ وحمزةُ والكِسانيُّ وحَفْصٌ)، ﴿عِتِيًّا ﴾ و﴿صِلِتًا ﴾ و﴿حِثِيًا ﴾ وجيثيًا ﴾ وجيئيًا ﴾

قولُه: (بفتحِهما فيهما)، أي: في ﴿عِتِيتًا ﴾ و﴿صِلِتًا ﴾. ورَوى ابنُ جِنّي عن ابنِ مجاهدِ أنهُ قال: لا أعرِفُ لهُما في العربيّةِ أصلًا، ويُقرَأُ معَ ذلك بضمّ الباءِ في «بُكيًا»، وأقولُ: لهُ في العربيّةِ أصلٌ وهُو ما جاءَ منَ المصادِرِ على فَعِيل، نحوَ: الحَوِيْل والزَّوِيْل والنَّخير، وأمّا البُكِيُّ فجهاعةٌ، وهِيَ فُعولٌ، كالحُثِيِّ والدُّلِيِّ والحُلِيِّ (٤).

قولُه: (أو نَصْبٌ بـ﴿قَالَ ﴾)، أي: «قالَ» الثانيةِ، وكذا عن القاضي قال: الكافُ منصوبٌ بـ ﴿قَالَ ﴾ في ﴿قَالَ رَبُّكَ ﴾ (٥٠).

وقلت: إنها أعمل الثاني دون الأول، لأنه لا يكاد يوجد في الكلام الفصيح، لاسيّما في التنزيل «كذلك» وهو منصوب، وعامله مُقدَّمٌ عليه، بل يكون موجزًا، نحو: ﴿وَكَذَلِكَ مَجْزِى الْتَنزيل «كذلك» ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ إلى غير ذلك، وذلك لأنه واسطه يلحق ما بعده

⁽١) انظر: (٥: ٩٥٤).

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٣) انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٣٩، وحُجّة من قرأ بالضَّمّ أنهُ قرأ على الأصل.

⁽٤) انظر: «المحتسب» (٢: ٣٩) وفيه تفسيُر بعض هذه الألفاظِ الغريبة.

⁽٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٧).

على ما قبله على سبيل التشبيه، بخلاف ما إذا كان مرفوعًا، فإن الجملة حينئذ للتقرير (١)، وعليه كلامُ صاحب «التقريب»: الكافُ إمّا رَفْعٌ، وذلك إشارةٌ إلى قولِ زكريا أي: الأمرُ كذلك تصديقًا لهُ. ثُمّ ابتَداً ﴿قَالَ رَبُّكَ ﴾ فينتصبُ ﴿هُوعَكَيَّ هَيِّنٌ ﴾، و «كذا» وهو على قراءة «الواو» بـ ﴿قَالَ ﴾؛ أي: قال: وهو على ذلك يهون عليّ، وإما نصب بـ ﴿قَالَ ﴾ وذلك مبهمٌ تفسيرُه ﴿هُوعَكَيَّ هَيِّنٌ ﴾ (٢)، فعلى قراءة الواو لا يكونُ تفسيرًا لوجودِ العاطفِ، فالوَجْهُ أن يُشارَ بذلك إلى ما تقدَّمَ مِن وعْدِ الله حتى لا يَحتاجَ إلى تفسير، أي: قال قولًا مِثلَ ذلك الوعد، فحينَذ يبقى ﴿عَلَيْ هَيِّنٌ ﴾ بالواوِ وبدونِها غيرَ منصوبِ بـ ﴿قَالَ ﴾ المُظهَر، لاشتغالِه بها قبلَه، فيُضمَرُ «قال» على كلتا القراءتينِ لينصِبَه، أو لا يضمَرُ؛ لأنّ الله هو المخاطِبُ.

وقلت: تمامُ تقريرِه أنّ المشارَ إليه بقولِه: ﴿ ذَلِكَ ﴾ إمّا الكلامُ السابقُ وهُو قولُ زكريّا: ﴿ رَبِّ أَنَّ يَكُونُ لِي غُلَكُمُ ... ﴾ إلى آخرِه، أو اللاحقُ، وهُو قولُ: ﴿ عَلَىٰ هَيّنٌ ﴾، فعلى الأوّلِ، ﴿ كَذَلِكَ ﴾ : خبرُ مبتدأٍ محذوف، إذِ التقديرُ: الأمرُ كها قلتَ، فتكونُ الجُملةُ الثانيةُ على تقديرِ جوابِ عن سؤالِ سائل: فهاذا قالَ الله تعالى بعدَ تصديقِه إيّاه؟ فأجيبَ: قال ربُّك يا محمَّد (٣) _ : ﴿ هُوَ عَلَىٰ هَيّنٌ كَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْنًا ﴾ . وعلى الثاني: المشارُ إليهِ ما في الذَّهن، والدالُّ (١٤) عليه قولُه: ﴿ هُو عَلَىٰ هَيّنٌ ﴾ .

وهذا إنّها يصِحُّ على القراءةِ الأولى لا على إثباتِ الواو، لوجودِ العاطِف، فحينتَذِ الواجبُ أن يُستنبَطَ وَجُهٌ يَشمُلُهُما، وهُو أن يُقال على تقديرِ النَّصب: إنّ المشارَ إليه ما تقَدَّمَ مِن وَعْدِ الله، فلا يكونُ المَقولُ مُبهَمًا لِما عُلِمَ أنهُ قولٌ مِثلُ ذلك الوَعْدِ في الغَرابة، وهُو المرادُ مِن قولِه: «لاشتغالِه بها قبلَه»، فكأنّهُ قيل: قالَ الله قولًا مثلَ ذلك القولِ العجيبِ الشّأنِ، وهُو: ﴿ يَنزَكَرِيّاً إِنَّا نُبَيْرُكَ ... ﴾ إلى آخرِه، فاتّجَه لسائلٍ أن يقولَ: ما ذلك القولُ الشّأنِ، وهُو:

⁽١) من قوله: «وقلت: إنها أعمل الثاني» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) من قوله: «و «كذا» وهو على قراءة الواو» إلى هنا سقط من (ح) و (ف).

⁽٣) من قوله: «يا محمد» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

⁽٤) في (ط): «والدليل».

المُشبَّهُ بِعَيْنِه؟ فقيل: قال: ﴿هُوَعَلَيَّ هَيِّنٌ ﴾ أو قال: أفعَلُ ذلك، و﴿هُوَعَلَيَّ هَيِّنٌ ﴾، وهو المعنيُّ بقولِه: «أي: قال: ﴿هُوَعَلَيَّ هَيِّنٌ ﴾ ".

ويجوزُ أن لا يُقدَّرَ «قال»، إذْ لا ارتيابَ أنّ المتكلِّمَ هُو الله تعالى في الحقيقةِ، فإذا اعتُبِرَ معنى التجريدِ في «قال» الثاني يُقدَّرُ ثالثٌ يَحكي (١) قولَ الله تعالى، فتقولُ: قال الله تعالى عمدُ لل لزكريّا قولًا مثلَ ذلك القول، فيتَّجهُ لهُ أن يقولَ: ما ذلك القولُ الذي قالَ ربّي؟ فيُجيبُه: قال: ﴿هُوعَلَى هَبِنُ ﴾، وإذا لم يُعتبَرُ معنى التجريد، يُقدَّرُ: قالَ الله تعالى لمحمّدِ قلتُ لزكريّا قولًا مِثلَ ذلك القول: ﴿هُوعَلَى هَبِنُ ﴾، فلا يُقدَّرُ سؤالٌ ولا «قالَ» ثالثًا.

و «قوله الحق» تذييل، كقولهم: فلانٌ ينطق بالحق والحق أبلج، وحاصله: أن المشار إليه به «ذلك» إما قول زكريا أو ما في الذهن أو وعد الله تعالى، فعلى الأول: والكاف مرفوع خبر مبتدأ معذوف، والجملة مقول القول، و «قال» الثاني استئناف، فتكون الجملة الثانية على هذا التقرير جوابًا عن سؤال مقدر، وهو: فإذا قال الله تعالى بعد تصديقه إياه؟ فأجيب: قال ربك: هو عليَّ هيِّن، أو: قال: أفعل ذلك وهو عليَّ هيِّن، وعلى الوجهين الأخيرين: الكاف صفة مصدر محذوف، والعامل «قال» الثاني: وهو مع ما في حيزه مقول لـ «قال» الأول، فعلى أن يكون المشار إليه ما في الذهن قوله: ﴿هُوعَكُنَّ هَيِّنٌ ﴾ تفسير للمشار المبهم في الذهن، فلا يجوز إثبات الواو بين المفسّر والمفسّر، وعلى أن يكون المشار إليه الوعد يجوز أن يُقدّر «قال» بعد «قال» الثانية، ليكون قوله: ﴿هُوعَكُنَّ هَيِّنٌ ﴾ قولا له بإثبات الواو وإسقاطه، فالتقدير بعد «قال» الثانية، ليكون قوله: ﴿هُوعَكُنَ هَيِّنٌ ﴾ قولا له بإثبات الواو وإسقاطه، فالتقدير فأجيب: مثله: قال هو عليًّ هيِّن، أو أفعل ذلك وهو عليًّ هيِّن، ويجوز أن لا يقدر «قال» لأن المتعلى المقول القول المتعلى المائن هو الله تعالى لمحمد ﷺ: قلت لزكريا قولًا مثل ذلك القول هو عليًّ هيِّن، أو ضع «ربك» موضع ضمير المتكلم اشعارًا بالعليَّة، وأن كل ما يقوله الرب يكون حقًا ووعده صدقًا.

⁽١) في (ط): «ثالث على».

وذلك إشارة إلى مُبهَم يفسِّره: ﴿ هُوعَلَىٰ هَيِنٌ ﴾ ، ونحوه: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَ دَابِرَ هَنُولُا عَم مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ [الحجر: ٢٦]، وقرأ الحسن: (وهو علي هَيِّن)، ولا يخرجُ هذا إلّا على الوجهِ الأول، أي: الأمرُ كما قلت، وهو على ذلك يهونُ عليّ. ووجه آخر: وهو أن يُشارَ بذلك إلى ما تقدَّم من وَعْدِ الله، لا إلى قول زكريّا. و﴿ قَالَ ﴾ محذوفٌ في كِلتْ القراءتَيْن؛ أي: قال: هو عليَّ هيِّن، قال: وهو عليَّ هيِّن، وإن شئتَ لم تَنْوِه؛ لأنَّ الله هو المُخاطِب، والمعنى: أنه قال ذلك ووَعدُه وقولُه الحقّ. ﴿ شَيْنًا ﴾؛ لأنَّ المعدومَ ليس بشيء. أو شيئًا يُعتدُّ به، كقولُهم: عجبتُ مِن لا شيء، وقوله:

فإن قلت: كيف موقع "قال" الأولى إذا كان المشار إليه وَعد الله؟ قلت: استئناف أيضًا، وذلك أنه تعالى لما أخبر النبي ﷺ أنه بشر زكريا بالولد، ثم أخبر عن تعجيب زكريا من ذلك، سأل سائل: بهاذا أخبر الله تعالى نبيَّه؟ أجاب: قال: قال ربك إلخ (١١)، إذْ لا يحَسُنُ أن يُقالَ: قلتُ: قال: ﴿هُوعَكَى هَيِّنَ ﴾، فوضَعَ موضعَ المُضمَر المُظهَر، وهُو ﴿رَبُّك ﴾ للإشعار بأنّ قولَ ربِّك حقُّ ووَعْدَه صِدْق، وهُو المرادُ مِن قولِه: و "المعنى: أنهُ قال ذلك ووَعْدُه وقولُه الحقُّ ، و "قوله الحق الحقُ بالحق والحقُّ أبلَج.

قولُه: (عجبتُ مِن لاشيءَ) يجوزُ فيه الفَتْحُ، وهُو ظاهرٌ، والجرُّ وفيه وَجْهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ «لا» زائدةً لفظًا لا معنّى، أي: لا تكونُ عاملةً في اللَّفظ، ويكونُ مُرادُه مِن حيثُ المعنى، فتكونَ صُورتُها صُورةَ الزِّيادة، ومعنى النفْي فيه: كقولِ النابغة:

أَمْسَى ببلدةِ لا عمَّ ولا خالِ(٢)

وقولِ الشَّمّاخ:

⁽۱) من قوله: «وحاصله أن المشار إليه» إلى هنا سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُه من (ط)، وزاد قبله في (ط): «وقوله: الحق تذييلٌ كقولهم: فلان ينطق بالحق والحق أبلج»، وهي زيادة مقحمة هنا، وستأتي بعد أسطر.

⁽۲) «ديوان النابغة الذبياني»، ص٧٥. وصدر البيت:بعد ابنِ عاتكة الثاوي على أبوى

إذا رَأَى غيرَ شَيءٍ ظَنَّهُ رَجُلا

وقرأ الأعمشُ والكِسائيُّ وابن وَثَّاب: (خَلَقْناك).

[﴿ قَالَ رَبِّ ٱجْعَكُ لِيِّ ءَايَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا ثُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَنتَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ ١٠]

«لا هُجوعِ»: صفةُ «ليلةَ»، أي: ليلةَ النومُ فيها مفقودٌ؛ لأنَّ الهُجوعَ: النَّومُ.

وثانيهما: أن يكونَ (لا) غيرَ زائدةٍ، لا لَفْظًا ولا معنّى، كقولِهم: غَضِبْتُ مِن لا شيء، وجِئتُ بلا مال. قالَ أبو عليٍّ: فـ«لا» معَ الاسم المنكورِ: في موضعِ جرِّ، بمنزلةِ خمسةَ عشرَ وقد بُني الاسمُ بـ«لا».

قولُه: (إذا رأى غيرَ شيءٍ ظَنَّةُ رجُلا)، أوَّلُه للمُتَنبِّي:

وضاقتِ الأرضُ حتّى كانَ هاربُهم (٢)

هُو مَاخوذٌ مِن قولِه تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ كُلُّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمَّ هُرُٱلْعَدُو ﴾ [المنافقون: ٤].

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: قولُه: «المعدومُ ليسَ بشيءٍ» هُو الحقُّ، خلافًا للمُعتزلة الذين يقولونَ: إنّ المعدومَ المُمكِنَ شيءٌ، فلهذا مال إلى التأويلِ الثاني، فنَفى كوْنَه شيئًا معتَدًّا به معَ بقاءِ كونِه شيئًا، وبقاءُ الآيةِ على ظاهرِها(٣) أوْلى(٤).

وقالَ القاضي: في الآيةِ دليلٌ على أنَّ المعدومَ ليسَ بشيءٍ (٥).

قوله: (وقَرَأَ الأعمَشُ والكِسائيُّ)، قالَ صاحبُ «التيسير»: وحمزةُ أيضًا (١٠).

⁽١) «ديوان الشمّاخ»، ص٢٢٦.

⁽٢) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ١٤).

⁽٣) في النسخة (ح): ظاهره.

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧).

⁽٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٧).

⁽٦) «التيسير في القراءات السبع» للدّاني، ص١٤٨. وانظر: «حجّة القراءات»، ص٤٣٩.

أي: اجعل لي عَلامةً أعلمُ بها وقوعَ ما بُشِّرتُ به. قال: علامتُك أن تُمنعَ الكلام فلا تُطيقه، وأنت سليمُ الجَوارح سَوِيُّ الخَلْق ما بك خرَسٌ ولا بَكَم. دلَّ ذكرُ الليالي هنا، والأيام في آل عمران، على أنَّ المنع من الكلام استمرَّ به ثلاثةَ أيام ولياليَهنّ.

[﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰ إِلَيْتِمْ أَن سَيِّحُواْ بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ ١١]

أوحى: أشارَ. عن مُجاهد، ويشهد له ﴿إِلَّارَمْزًا ﴾[آل عمران:٤]، وعن ابنِ عبّاس: كتبَ لهم على الأرضِ ﴿سَيِّحُوا ﴾: صلُّوا، أو على الظاهر، و﴿أَن ﴾: هي المفسّرة.

[﴿ يَنِيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَابَ بِقُورٌ وَاللَّائَهُ ٱلْحُكُمُ صَبِيتًا ﴾ ١٢]

أي: خُذ التوراة بجدِّ واستظهارِ بالتوفيق والتأييد. ﴿ اَلْحُكُمَ ﴾: الحِكْمة. ومنه: ومنه: واحكُمْ كَحُكم فَتاةِ الحَيِّ

قولُه: (أوحى: أشار)، الرّاغب: الوَحْيُ: الإشارةُ السَّريعةُ، ولتضمُّنِ السُّرعة قيل: أَمْرٌ وَحْي، وذلك يكونُ بالكلامِ على سَبيلِ الرَّمْزِ والتعريض، وقد يكونُ بصوتٍ مُجرَّد، وإشارةَ ببعضِ الجوارحِ وبالكتابةِ، وقد مُحِلَ على ذلك قولُه تعالى: ﴿ فَأَوْحَى َ إِلَيْهِمْ أَن سَيّحُوا بُكُرَةً وَعَشِيًا ﴾ فقد قيلَ: رمَزَ، وقيل: أشار (١١)، وقيل: كتَبَ. وعلى الوجوهِ المذكورةِ في قولِه: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِي عَدُوًا شَينطِينَ ٱلإِنسِ وَٱلْجِنِ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضِ رُحُرُفَ ٱلْقَوْلِ عُمُورًا ﴾ [الأنعام: ١١٢] (٢).

قولُه: (واحْكُمْ كحُكم فتاةِ الحيِّ) تمامُه:

السي حَسامِ شِسراعِ وارِدِ الثَّمَدِ الشَّمَدِ السَّمَدِ السَّمَةِ السَّمِ السَّمَةِ السَّمِي السَّمَةِ السَّمَةِ السَّمِي السَّمِي السَّمِي السَّمِي السَّمِي السَّمِي السَّمِ السَّمِي السَّمِي السَّمِي السَّمِي السَّمِي السَامِي السَّمِي السَّمِي السَّمِ السَّمِي السَّمِي السَّمِي السَّمِ السَّمِي السَّمِ السَّمِي السَّمِي السَّمِي السَّمِي الس

واحكُمْ كحُكم فتاةِ الحيِّ إذْ نظرت قالت ألا ليتَما هذا الحَمامُ لنا

⁽١) في النسخة (ف): «اعتبار»، ليس بشيء، وهو على الجادَّةِ في «مفردات القرآن».

⁽٢) "مفردات القرآن"، ص٨٥٨.

⁽٣) للنابغة الذبياني في «ديوانه»، ص٢١.

يقال: حَكُم حُكْمًا كَحَلُم؛ وهو الفَهْم للتوراةِ والفِقهُ في الدِّين. عن ابن عباس. وقيل: دَعاه الصِّبيانُ إلى اللعبِ وهو صبيٍّ فقال: ما للَّعبِ خُلِقْنا. عن الضحّاك. وعن مَعْمر: العقلُ. وقيل: النبوّة؛ لأنّ الله أحكَمَ عَقْلَه في صِباه وأوحى إليه.

«الثَّمَدُ»: الماءُ القليلُ الذي لا مادَةَ لهُ. «إلى حمامتِنا» أي: معَ حمامتِنا (١). و «قد» بمعنى: حسْبُ. الجَوهريِّ: قولُهم: قدْكَ أي: حسبُك، فهُو اسم، تقول: قَدِي وقَدْني، وبالنّونِ شاذّ. قالَ المَيْداني: قال النابِغةُ في زَرْقاءِ اليهامة، يخاطِبُ النُّعهانَ: واحكُمْ كحُكم فتاةِ الحَيِّ، وكانت نظَرتْ إلى سِربِ حَمام طائرٍ فيه ستٌّ وستّونَ حمامةً، وعندَها حمامةٌ واحدةٌ، فقالت:

لَيْتَ الحَمَامَ لِيَهُ إلى مَمَامَتِيَهُ ونصفَه قَدِيَهُ تَـمَّ الحَمَامُ مِيَهُ

وقالَ بعضُ أصحابِ المعاني: إنَّ النّابغة لمّا أرادَ مَدْحَ هذهِ الحكيمة الحاسِبةِ بسُرعةِ إصابِتِها، شَدَّدَ الأمْرَ وضَيَّقه ليكونَ أحسَنَ لهُ إذا أصابَتْ، فجَعَلَها حَزِرةً للطَّير، إذْ كان الطَّيرُ أَخَفَّ ما يتَحرَّكُ، ثُمَّ جعَلَه حَمامًا، إذْ كانَ الحَمامُ أَسرَعَ الطَّير، ثُمَّ كثر العدد، إذ كانتِ المسابقةُ مقرونة بها؛ لأنّ الحهامَ يشتَدُّ طيرائهُا عندَ المسابقة، ثُمَّ ذكرَ أنها طارَتْ بيْنَ نِيقين (٢)؛ لأنّ الحهامَ إذا كان في مَضيقٍ منَ الهواء (٣) كانَ أَسرعَ طيرانًا منهُ إذا اتسَعَ عليه الفضاءُ، ثُمَّ جعَلَهُ واردًا لمّا أعانَهُ الحِرصُ على الماءِ على سُرعةِ الطَّيرانُ (٤).

قولُه: (وقيل: النَّبُوّةُ)، قالَ الإمامُ: الأقرَبُ هذا؛ لأنهُ تعالى ذكرَ هاهنا مناقبَ شريفةً ليحيَى على سَبيلِ المَدْح، ولا ارتيابَ أنّ أشرَفَها النَّبُوّةُ، فوجَبَ حُمْلُه عليها^(٥). ورَوى الواحِديُّ عنِ ابنِ عبّاس، أنّ الحُكْمَ: النَّبُوّةُ، وقالَ أيضًا: المعنى: فوَهبْنا لهُ وقُلنا: ﴿يَكَيْخِيَ عُنِ ابنِ عَبّاس، أنّ الحُكْمَ صَبِيتًا ﴾، والكتابُ: التّوراةُ (١).

⁽١) قوله: «أي: معَ حمامتِنا» سقط من (ف).

⁽٢) مفردة «زيق» بكسر النون وهو الجبل.

⁽٣) في (ح) و(ف): «من الهوي».

⁽٤) «مجمع الأمثال» (١: ٢٢٢).

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٩١).

⁽٦) «الوسيط في التفسير» للواحديّ (٣: ١٧٨).

[﴿وَحَنَانَا مِن لَدُنَا وَزَكُوهُ ۗ وَكَاكَ تَقِيًّا ۞ وَبَرًّا بِوَلِدَيْهِ وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا ﴾ ١٣-١٤]

« حَنانًا»: رحمةً لأبويه وغيرهما، وتعطُّفًا وشفقة. أنشد سِيبُويه:

وقالَ الإمامُ: ويَحتمِلُ كتابًا خُصَّ به، كها خَصَّ الله تعالى الكثيرَ منَ الأنبياءِ بذلك، والأوّلُ أوجَهُ؛ لأنّ حَمْلَ التعريفِ على المعهودِ السابِق أوْلى، ولا معهودَ سوى التّوراة(١).

وقلتُ: يُحمَلُ على العَهْدِ الذِّهنيِّ لقرائنِ الأحوال، كقولِ عيسى: ﴿إِنِّي عَبْدُٱللَّهِ ءَاتَــٰنِيَ ٱلكِننَبُ وَجَعَلَنِي بِنِيتًا﴾ والكتابُ هو الإنجيل.

قولُه: («حَنانًا» رحمة لأبُويُه)، وهُو مصدرٌ بمعنى الاسم، أي: التَّحَنُّنَ، بدليلِ قولِه: «وتعطُّفًا». قالَ الرَّاغبُ: الحَنينُ: النِّرَاعُ المتضمِّنُ للإشفاقِ، يقال: حَنَّتِ (٢) المرأةُ والنَّاقةُ لوَلَدِها، وقد يكونُ مع ذلك صَوتٌ، ولذلك يُعبَّرُ بالحنين عنِ الصَّوتِ الدَّالِ على النِّرَاعِ والشَّفقة، أو مُتصوَّر بصُورتِه، وعلى ذلك حَنينُ الجِذْع، ولمّا كانَ الحنينُ متضمِّنًا للإشفاقِ، والإشفاقُ (٣) لا ينفَكُ عنِ الرَّحمة، عبَرَّ عن الرَّحةِ به في نحو قولِه تعالى: ﴿وَحَنانَا مِن الدَّنَا ﴾، ومنهُ قيل: الحَنّانُ المَنّان، وحَنائينَك: إشفاقٌ بعدَ إشفاق (٤).

وقالَ أبو البقاء: ﴿وَحَنَانَا﴾: معطوفٌ على الحُكم، أي: وهَبْنا له تَحَنَّنَا. وقيل: هو مصدرٌ، وقولُه: ﴿وَبَرَّا﴾، أي: وجعَلْناهُ بَرَّا، وقيل: بَرَّا: معطوفٌ على خبرِ «كان»(٥٠).

وقلت: وسَلامٌ: معطوفٌ مِن حيثُ المعنى على ﴿وَءَاتَيْنَهُ ٱلْحُكُمَ﴾، كأنهُ قيل⁽¹⁾ وآتَيْناهُ الحُكمَ صَبِيًّا وجَعَلناهُ بَرًّا لوالدَيْهِ وسَلَّمْناهُ في تلكَ المواطِن المُوحِشة، فعدَلَ إلى

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٩١).

⁽٢) في النسخ الخطية: «حنين»، وصوّبناه من «مفرداتِ القرآن».

⁽٣) سقط لفظ «الإشفاق» من (ح) و(ف).

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص٢٥٩.

⁽٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٨).

⁽٦) قوله: «﴿ وَءَانَيَّنَاهُ ٱلْحُكُمَ ﴾، كأنهُ قيل، سقط من (ف).

وقالَ: حَنانٌ ما أَتَى بِكَ هَاهُنَا أَذُو نَسَبِ أَمْ أَنتَ بِالحِيِّ عَارِفُ؟

وقيل: حنانًا مِنَ الله عليه. وحنّ: في معنى ارتاحَ واشتاق، ثم استُعمِلَ في العَطْف والرافق، وقيل لله: «حَنّان» كما قيل: «رحيم» على سبيلِ الاستعارة. والزَّكاة: الطَّهارة، وقيل: الصَّدَقة، أي: يتعطَّف على الناس ويتصدَّقُ عليهم.

الجُملةِ الاسميّةِ لإرادةِ النّباتِ والدَّوام، وهِي كالخاتمةِ للكلامِ السّابق. ومِن ثُمَّ شرَعَ في قصّةٍ أُخرى. وفي قولِه: ﴿وَيَوْمَ يَمُوتُ﴾ إشارةٌ إلى أنّ القَتْلَ أيضًا موتٌ مقدَّرٌ بأجَل، خلافًا للمعتزلة.

قولُه: (وقال: حَنانٌ: ما أتى بكَ) البيت (١)، رُوِيَ عن المصنِّفِ أنه قال: «ما» في البيتِ: إبهاميّةٌ، كما تقول: أمرٌ ما جاءَ بكَ هاهنا، رأى رجُلًا غريبًا أنكرَ مجيئه إلى الحيِّ فقال: قُلْ لي رحمةً منكَ: ما جاءَ بكَ هاهنا أقريبٌ ذو نسَبٍ أتى بكَ أم أنتَ عارِفٌ بالحيِّ وجئتَ لمعرفتِكَ بهم؟ أوّلُه:

وأحدَثُ عهدًا (٢) مِن أُمَيْمَةَ نظرةٌ على جانبِ العلياءِ إذْ أنا واقفُ تقولُ حَنانٌ.... البيت.

قولُه: (وحَنَّ: في معنى ارتاحَ واشتاقَ، ثُمَّ استُعمِلَ في العَطْفِ والرَّأْفة)، فيكونُ مجازًا؛ لأنّ العطفَ والرَّأفة (٣) سَببا الاشتياقِ والارتياحِ. وفي «الأساس» بخلافِه؛ لأنهُ ذَكَرَ في قِسمِ الحقيقة: حَنَّ إلى وَطَنِه، وحَنَّ عليهِ حَنانًا: ترَحَّمَ عليه، وكيفَ ما كانَ استعمالُه في حَقِّ الله تعالى استعارةٌ تبَعيّةٌ لمعنى إنعامِه على عبادِه ولُطفِه بهِم؛ لأنّ الوالدَ إذا عطفَ على ولَدِه وأظهَرَ الشَّفَقة في حقِّه لطفَ به وأنعمَ عليه.

⁽۱) البيت لمنذر بن درهم الكلبي كما في «شواهد الكشاف» (۳: ۸)، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (۱: ۲۲۰).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل صوابه: «وأحدثُ عهدِ»، ويُروى هذا البيتُ أيضًا بلفظ: «وأحدثُ عهدى»، كما في «أوضح المسالك» (١: ٢١٥).

 ⁽٣) قوله: «فيكون مجازًا؛ لأنّ العطف والرأفة» سقط من (ح).

[﴿ وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾ ١٥]

سَلَّمَ الله عليه في هذه الأحوال، قال ابنُ عُيينة: إنها أوحشُ الموَاطن.

[﴿ وَٱذْكُرْ فِ ٱلْكِنْبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانَا شَرْقِيًّا * فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ جِحَابًا فَأَزْسَلْنَاۤ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرُاسَوِيًّا ﴾ ١٦ – ١٧]

﴿إِذِ ﴾ بدلٌ من ﴿مَرْيَمَ ﴾ بَدَلُ الاشتِهال؛ لأنَّ الأحيانَ مُشتمِلة على ما فيها. وفيه أنَّ المقصودَ بذِكْر مريمَ ذكرُ وقتِها هذا؛ لوقوع هذه القصّةِ العجيبة فيه. والانتِباذ: الاعتزالُ والانفِراد، تخلَّت للعبادةِ في مكانٍ عمّا يَلي شَرْقيَّ بيتِ المَقْدس، أو مِن دارها مُعتزِلةً عن الناس. وقيل: قَعدتْ في مَشْرَقةٍ للاغتسال من الحَيْض مُحتجِبة بحائطِ

قولُه: (وفيه أنّ المقصودَ بذِكْرِ مريمَ ذكْرُ وقتِها)، أي: في الإبدالِ إشارةٌ إلى أنّ المقصودَ الأولى في هذا المقام استحضارُ ذلك الوقتِ الذي حدَثَت تلك الحادثةُ الغريبةُ فيه في ذِهنِ السّامع ومُشاهدته ليُتعجَّبَ منهُ، وكذلك فعَلَ في قصّةِ زكريّا عليه السّلامُ في قولِه: ﴿إذْ نَادَكُ رَبَّهُۥ ﴾.

قولُه: (والانتباذُ: الاعتزالُ والانفراد)، الرّاغب: انتبَذَ فلانٌ: اعتزَلَ اعتزالَ مَن تقِلُّ مُبالاتُه بنفْسِه فيها بيْنَ النّاس، والنّبْذُ: إلقاءُ الشيء وطَرْحُه لقلّةِ الاعتدادِ به، ولذلك يُقالُ: نَبُدْتُه نَبْذَ النّعْلِ الخَلق، قالَ تعالى: ﴿كُلّا لَيُنْبُذَنّ فِي ٱلْحُطُمَةِ ﴾ [الهمزة: ٤]، ﴿فَنَبَدُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾. [آل عمران: ١٨٧] لقِلّةِ اعتدادِهم به، وصَبيٌّ منبوذٌ ونَبيذٌ، كقولِك: لَقيطٌ وملقوط، لكنْ يُقالُ (١): منبوذٌ باعتبارِ مَن طرَحَه، وملقوطٌ باعتبارِ مَن تَناوَلَه (٢).

قولُه: (أو مِن دارِها)، عطفٌ على «ممّا يَلي»، بأنْ يُقدَّرَ: ممّا يلي شَرْقيَّ دارِها، أي: مكانًا منَ الذي يَقرُبُ شَرقيَّ بيتِ المقدِس أو بقُربِ شَرْقيِّ دارِها.

قولُه: (في مَشرَقةِ)، أي: موضع القُعودِ لإشراقِ الشّمس. الأساس: قَعَدوا في المَشرَقة وتشَرَّ قوا.

⁽١) لفظة: «يقال» زيادة من «مفردات القرآن».

⁽۲) «مفردات القرآن»، ص۷۸۸.

أو شيء يَستُرها، وكان موضعُها المسجد، فإذا حاضت تحوَّلتْ إلى بيتِ خالتها، فإذا طَهرتْ عادت إلى المسجد، فبَيْنا هي في مُغتسلِها أتاها المَلكُ في صورة آدميَّ شابً أمْردَ وَضيء الوجه جَعْدِ الشَّعر، ﴿ سَوِيًا ﴾ سَويَّ الخَلْق، لم يَنتقِصْ من الصورةِ الآدميّة شيئًا. أو: حَسن الصورةِ مُستوِيَ المَحلق، وإنها مُثل لها في صورةِ الإنسان؛ لتستأنِسَ بكلامِه ولا تنفرَ عنه، ولو بَدا لها في الصورةِ المَلكيّة لَنفَرتْ ولم تقدِرْ على استهاع كلامِه. ودلَّ على عَفافها ووَرَعِها أنها تعوَّذتْ بالله من تلك الصُّورةِ الجميلة الفائقةِ الحُسن، وكان تمثيلُه على تلك الصِّفة ابتلاءً لها وسَبْرًا لعفَّتها. وقيل: كانت في منزلِ الحُسن، وكان تمثيلُه على تلك الصِّفة ابتلاءً لها وسَبْرًا لعفَّتها. وقيل: كانت في منزلِ زوجٍ أُختها زكريّا ولها مجرابٌ على حِدة تسكنُه، وكان زكريّا إذا خَرَجَ أغلق عليها الباب، فتمنَّت أن تَجِدَ خَلوةً في الجبل لتَفليّ رأسَها، فانفجَرَ السَّقفُ لها، فخرجتْ الباب، فتمنَّت أن تَجِدَ وراءَ الجبل، فأتاها المَلك. وقيل: قامَ بين يدَيْها في صورة تِرْبٍ فجَلستْ في المَشرُ فةِ وراءَ الجبل، فأتاها المَلك. وقيل: قامَ بين يدَيْها في صورة قِرْبٍ لها، اسمُه يُوسفُ من خَدَمِ بيت المَقْدس. وقيل: إنَّ النصارى اتَّخذتِ المشرقَ قبلة؛

قولُه: (﴿ سَوِيًا ﴾ سَوِيَّ الْحَلْقِ)، الرّاغب: السَّوِيُّ يقالُ: فيها يُصانُ عن الإفراطِ والتفريط مِن حيثُ القَدْرُ والكيفيّةُ، قالَ تعالى: ﴿ مَنْ أَصْبَحَبُ ٱلصِّرَطِ ٱلسَّوِيِّ ﴾ [طه: ١٣٥]، ورجُلٌ سَوِيٌّ: استَوتْ أخلاقُه وخِلقتُه عنِ الإفراطِ والتفريط (١١).

قولُه: (وسَبْرًا لِعِفّتها)، المُغرِب: سبَرَ الجَرحَ بالمِسبار: قـدَّرَ غَـوْرَهُ بحديـدةٍ أو غيرها^(٢). .

قولُه: (زَوْجٍ أُختِها) قيل: الصَّوابُ: خالتِها، وقد سبَقَ في آلِ عِمرانَ تحقيقُه.

قُولُه: (لِتَفْلِي رأْسَها). الأساس: فلَيْتُ رأسي واستَفْليتُه واستَفْلَيْتُ رأسي: طلَبْتُ أن يُفْلى. ومنَ المجازِ: فلَيْتُ الشِّعرَ: تدَبَّرتَهُ عن مُعايَنةٍ. الجَوهريّ: فلَيْتُ رأسَه منَ القَمْل.

قولُه: (في صُورة تِـرْبِ لهـا)، الجَوهري: قولُهم: هذه تِـرْبُ هذه، أي: لِدَتُها، وهُنَّ أَتِرابٌ.

⁽١) المفردات القرآن»، ص٤٤٠.

⁽٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٧٩).

لانتباذِ مريمَ مكانًا شرقيًّا. الرُّوح: جبريل؛ لأنَّ الدِّينَ يحيا به وبوَحْيه. أو سمَّاه الله رُوحَه على المَجاز؛ محبّةً له وتقريبًا، كما تقول لِحَبيبِك: أنت رُوحي. وقرأ أبو حَيْوة: (رَوْحَنا) بالفتح؛ لأنه سببٌ لمِا فيه رَوحُ العِباد، وإصابةُ الرَّوح عند الله الذي هو عِدةُ المقرَّبين في قوله: ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ ٱلمُقَرَّبِينَ * فَرَقَحُ وَرَيْحَانُ ﴾ [الواقعة: ٨٨ - ٨٩]، أو لأنه من المقرَّبين، وهم المَوعُودون بالرَّوح، أي: مُقَرَّبَنا وذا رَوحِنا.

[﴿ قَالَتْ إِنِّ أَعُودُ بِٱلرَّحْمَ نِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴾ ١٨]

أرادت إنْ كانَ يرجى منكَ أن تتَّقِيَ الله وتخشاه وتحفِلَ بالاستعادةِ به، فإني عائذةٌ به منك،

قولُه: (أو سَمَّاه الله روحَهُ على المَجاز)، هذا يوهمُ أنّ الوَجْهَ الأوّلَ لا مَجازَ فيه، لكنّ هذا المجازَ في الإضافةِ للتشريفِ على نحوِ: بيتُ الله وناقةُ الله، والأوّلُ مِن إطلاقِ المُسَبَّبِ على السببِ، لقولِه: «لأنّ الدِّينَ يحيا به»، وإحياؤُه الدِّينِ أيضًا مَجازٌ عن إظهارِه وتنويهِه.

قولُه: (وإصابةُ الرَّوْح)، بالرَّفع، عطفٌ على «رُوحُ العِباد» على أَنْ يُرادَ بالرُّوح: القرآنُ، فيكونَ مِن بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ اهتهامًا؛ لأن قولَه: ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرِّمِينَ * فَرَقِحٌ فَي فَي مِن بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ العامِّ اهتهامًا؛ لأن قولَه: ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِن ٱلْمُقَرِّمِينَ * فَرَقِحُ وَرَيْحَانُ ﴾ [الواقعة: ٨٨- ٨٩] بعضُ منهُ. ويؤيدُه روايةُ الجرِّ عطفًا على «ما» في «لِما». ويجوزُ أن يكونَ الرَّفعُ عطفًا على سبيلِ البيان، كها أنَّ قولَه: «ونُوحيهِ» عطفٌ على الهاء في «به» كذلك، أي: أنهُ سببٌ لِما فيه إصابةُ الرُّوح عندَ الله؛ لأنهُ عليه السّلامُ نزَلَ بقولِه: ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ ٱلمُقرَّبِينَ * فَرَقَحُ وَرَقِحَانٌ ﴾ [الواقعة: ٨٨- ٨٩] وهُو عِدَةُ المُقرَّبِين.

قولُه: (أو لأنهُ من المُقرَّبينَ)، أي: إنّها قال: «رَوْحَنا» لأنهُ منَ المُقرَّبين، وإنّها سُمّيَ المُقرَّبونَ بالرَّوْح، لأنهم وُعِدوا به فيكونُ مَجازًا بأدنى مُلابَسةٍ، فالوَجْهانِ في هذه القراءةِ كالوَجْهينِ في القراءةِ الأولى أعلى وأسنَى.

قولُه: (وتَحفِلَ بالاستعاذةِ)، الجَوهريِّ: حَفَلتُ بكذا، أي: بالَيْتَ بـه، يقـال: لا تَحفلُ به.

كقوله تعالى: ﴿ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [هود: ٨٦].

[﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴾ ١٩]

أي: إنها أنا رسولُ مَن استَعذْتِ به، ﴿ لِأَهَبَ لَكِ ﴾ لأكونَ سببًا في هبةِ الغلام

قولُه: (كقولِه تعالى: ﴿ بَقِيَتُ ٱللّهِ خَيْرٌ لَكُمُ إِن كُنتُ مُؤْمِنِينَ ﴾ [هود: ١٨٦])، قالَ المصنّفُ فيه: «ما يَبقى لكُم منَ الحلالِ بعدَ التنزُّهِ عمّا هُو حرامٌ خيرٌ لكم إن كنتم مؤمنين»، ووَجْهُ الشَّبَه أنّ المُتقيَ إنّها يكونُ مُتَّقيا إذا أشرَفَ على محَارِمِ الله تعالى ولا يَهتِكُ حُرِمتَهُ فيها، كما أنّ المؤمنَ إنّها يَكمُلُ إيهانُه إذا اعتقد أنّ القليلَ منَ الحَلالِ خيرٌ منَ الكثيرِ منَ الحرام، وفائدةُ هذا الأسلوبِ: الانزجارُ على الوَجْهِ الأبلَغ، ولا يُسلَكُ إلّا (١) بمَن يدَّعي أنهُ متَّصِفٌ بتلك الصَّفةِ، وهُو غالٍ فيها، ومِنْ ثَمّ رَوى البخاريُّ، عن أبي وائل، قال: عَلِمَتْ مريمُ أنّ التقيَّ ذو ثَهْيةٍ حينَ قالت: ﴿ إِن كُنتَ تَقِيبًا ﴾. ذُو ثُهْيَة، أي: ذو عَقْل (٢)، وقالَ محيي السُّنة: هذا كقولِ القائل: إن كنتَ مؤمنًا فلا تَظلِمْني (٣)، أي: ينبغي أن يكونَ إيهانُكَ مانعًا منَ الظُّلم (١٤).

وقلتُ: مِثالُه في الشاهدِ قولُك لمَن تخافُ غائلته وتَعرِفُ أنهُ مَن يتقي سَطَواتِ المَلِكِ العادِل: أنا أستجيرُ منكَ إلى المَلكِ العادِل إن كنتَ تتقي سَطَواتِه، فإذا بلَغَ تماديهِ في الغَيِّ إلى أنهُ لا يَرتدعُ بمِثلِ هذا الرّادِع، قلتَ للمَلكِ العادِل: أنا أَلوذُ إليكَ وأستَجيرُ بكنفِك من مَعرّةِ فلان، فقولُها: ﴿ وَإِنِّ أَعِيدُهَا بِلَكَ وَدُرّيّتَهَا مِنَ الشّيطَنِ الرَّحِيمِ ﴾ (٥) [آل عمران: ٣٦] مِن هذا المقام.

قُولُه: (لأكونَ سببًا لِهبَةِ(١) الغُلام). الرّاغب: الهِبَةُ: أن تَجعَلَ مِلْكَكَ لغيرِك بغيرِ

⁽١) سقط لفظ «إلاّ» من النسخة (ح).

⁽٢) ذكره البخاريُّ في باب (٤٨) من كتاب: «أحاديث الأنبياء» من «الجامع الصحيح».

⁽٣) قولُه: «فلا تظلمني»: سقط من النسخة (ح).

⁽٤) «معالم التنزيل» (٥: ٢٢٣).

⁽٥) كذا قال المصنف، ولعله من بابة السهو، وكان الأولى أن يستشهد بقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ إِنِّ أَعُودُ بِٱلرَّحْمُنِ
مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴾ [مريم: ١٨].

⁽٦) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «في هبة».

بالنَّفخ في الدِّرْع. وفي بعضِ المَصاحف: (إنها أنا رسولُ ربِّك أمَرَني أن أهبَ لك). أو هي حكايةٌ لقول الله تعالى.

[﴿ قَالَتْ أَنَى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكْ بَغِيًا ﴿ قَالَ كَذَٰ لِكِ قَالَ رَبُكِ هُوَ عَلَى هُو عَلَى اللّهُ عَلَيْ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى ال

جعل المسَّ عبارةً عن النِّكاحِ الحلال؛

عِوَض، وقولُه: ﴿لِأَهَبَلَكِ غُلَامًا زَكِيَّا ﴾ نسَبَ الملَكُ الهِبةَ إلى نفْسِه لكونِه سببًا، وقُرِئَ: «لِيَهَبَ لَكِ» (١) فنُسِبَ إلى الله عزَّ وجَلّ، فهُو على الحقيقة، ويوصَفُ الله تعالى بالواهِب والوَهّابُ بمعنى أنهُ: يُعطي كلَّا على قَدْرِ استحقاقِه (٢).

قولُه: (أو هي حكايةٌ لقوله عزَّ وجلَّ (٣))، فالتقدير: أنا رسولُ ربِّك حاملًا لوحيه أني طهَّرَ تُكِ واصطفيتُكِ لأهبَ لكِ غُلامًا زكيًّا، أي: مُطهَّرًا (٤).

قولُه: (جعَلَ المَسَّ عبارة عنِ النّكاح الحَلال)، قالَ الإمامُ: ولقائلِ أن يقولَ: قولُها: ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًا ﴾ فلهاذا أعادَها؟ ويُقوِّي السُّوالَ قولُها في اَلْ عمرانَ: ﴿ قَالَتْ رَبِّ أَنَّ يَكُونُ لِى وَلَدُّ وَلَمْ يَتَسَسِّنِ بَشَرٌ ﴾ [آل عمران: ٤٧]، والجوابُ مِن وجهَيْنِ، أحدُهما: أنّها جعَلَتِ المَسَّ عبارةً عن النّكاح الحَلال.

وثانيهِما: أنّ إعادتَها لتعظيم حالِها، كقولِه تعالى: ﴿وَمَلَتُمِكَيْمِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ ﴾ [البقرة: ٩٨]؛ فذِكْرُ البَغِيِّ بعدَ دخولِه في الكلام لأنهُ أعظمُ ما في بابِه، لأنَّ مَن لم تُعرَفْ منَ النِّساءِ بالتزوّج فأغلَظُ أحوالِها إذا أتَتْ بوَلَدٍ أن تكونَ زانية (٥).

⁽١) وهي قراءةُ ورش ويعقوبَ وأبي عمرو ووافقهم الحسن واليزيديّ على معنى: ليهبَ لك الذي استعَذْتِ به منى؛ لأنّ الله هو الواهبُ على الحقيقة. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٤٠.

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٨٨٤.

⁽٣) كذا في (ط)، وفيه بعضُ اختلاف عن لفظ «الكشاف»، ولعله من باب الاختصار.

 ⁽٤) هذه الفقرة لم ترد في (ح) و(ف)، ووردت في (ط) قبل فقرة «قوله: وليس بقمن» بعد صفحتين،
 وقدَّمتُها إلى هذا الموضع مراعاةً لترتيب «الكشاف».

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٥٢٣).

وقلت: الوَجْهُ الأوّلُ أقضَى لحقّ البلاغة، ولهذا اختارَه المصنّف؛ لأنّ قولَه: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ ﴾: حالٌ مُقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، ورَدتْ على الكِنايةِ عن النكاحِ الحكلال مقرونة بأخرى لإرادةِ التقسيم الحاصر(۱)، فيُفيدُ أنّ عُلْقةَ الولَد ومَظِنَّةَ حصولِ الغلام عُرْفًا، إنّا يكونُ بطريقِ النّكاحِ أو السّفاح، وما لم يوجَدا كيفَ يُتَصوَّرُ وجودُه؟ لكنْ في تعليله جعَلَ المَسَّ عبارةً عن النّكاحِ الحكل لأنهُ كِنايةٌ عنهُ، حزازة؛ لأنهُ جاءَ في آلِ عمرانَ ولم يُرِدْ بهِ هذه الكِنايةَ، بلِ العبارةُ الجيدةُ أن يُقال: جعَلَ المَسَّ عبارةً عن النّكاحِ في هذا المقام لوقوعِه قرينةً لقولِه: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيّا ﴾ لإفادةِ التقسيم الحاصِر(١).

فإنْ قلتَ: كيفَ طابَقَ قولُها: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ قولَه: ﴿لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴾، فإنهُ نَفي كلَّ الرِّيبةِ والتُّهمة بقولِه: ﴿زَكِيًّا ﴾؟

قلتُ: كأنّها مِن فَرْطِ تعجُّبِها وغايةِ استبعادِها نبَذتِ الوصْفَ وراءَها ظِهْريَّا، وأتَتْ بالموصوفِ، وأخذَتْ في تقريرِ نَفْيه على أبلغ وَجْه، أي: ما أبعَدَ وجودَ هذا الموصوفِ معَ هذه الموانع، بَلْهَ الوَصْفَ! وهُو قريبٌ منَ الأسلوبِ الحكيم.

ولمّا كان الاهتهامُ بشأنِ النَّفي في الثاني أَتَمَّ «آثرَتْهُ»، كأنَّ الإيذانَ بأنّ انتفاءَ الفجورِ لازمٌ لها، وبعيدٌ أن تَتَّصفَ بها يُخالفُ العِفّة؛ لأنّها كانت مِن بيتِ العِفّة ومَعدِنِ الطّهارة، ألا تَرى إلى قولِهم: ﴿يَتَأَخْتَ هَنرُونَ مَاكَانَ أَبُولِهِ آمْرَا سَوْءِ وَمَاكَانَتْ أُمَّكِ بَغِيّا ﴾ [مريم: ٢٨]؟ وبهذا ظهَرَ أنّ قولَ مَن قال: إنّ هارونَ كان رجُلًا صَالحًا أخًا لها هُو القول.

قالَ الرّاغبُ: كأنّ ما استُعمِلَ منهُ في جِنسِ الشيءِ متعلّقًا بوَصْفِ له تَنْبيهٌ على أنّ ذلك الوَصْفَ لازمٌ له قليلُ الانفكاك، كقولِه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ كَفُورًا ﴾ [الإسراء: ٦٧](٣).

وقلتُ: وقد جاءَ في فَرْدٍ مِن أفرادِ الجِنس باعتبارِ وَصْفٍ يجعَلُه كالجِنس، نحوَ: ﴿ مَّا

⁽١) كذا في (ط)، وهو الصواب، وفي (ح) و(ف): «الحاضر» بالضادِ المعجمة.

⁽٢) في (ح) و(ف): «الحاضر».

⁽٣) امفردات القرآن اص ٧٣٠.

كَانَ مُحَمَّدُ أَبًا آَحَدِ مِن رِّجَالِكُمُّ وَلَكِكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّيِيتِ نَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وما نحن

كان محمد ابا الحدومين رِجالِ هم وكر هن رسول الله وحاصر النبيشين ﴾ [11 حراب. 12] وما تلعن بصدده من هذا القبيل.

فإنْ قلتَ: قولُ الإمام: و «يُقوِّي السؤالَ ما في آلِ عِمران»، يُوهمُ أنَّ القرينةَ الأولى كافيةٌ في الجوابِ عن قولِه: ﴿ لِأَهْبَ لَكِ غُلَامًا زَكِي يَا ﴾، فكيفَ وقوعُها في هذا المقام دونَ ذلك، والقصّةُ واحدةٌ؟

قلتُ: يجوزُ أن يكونَ ما في آلِ عمرانَ بِشارةً أُخرى منَ الملائكةِ بعدَ هذه البِشارة من جِبريلَ، بُشِّرتْ أوّلًا بموهوبٍ زَكيٌ ثُم بموهوبٍ موصوفٍ بتلك الصّفاتِ الكوامل، فحقيقةُ البِشارة في الكرّةِ الثانيةِ: جعلُ ذلك المهول نبيًّا ذا آياتِ بيناتٍ، كقوله تعالى: ﴿ وَبَشَّرْنَكُ بِإِسْحَنَى بَيِّاتِينَ السَّئلِجِينَ ﴾ لأن البشارة هِي الإخبارُ بها يُظهِرُ (١) سرُورَ المُخبَر، فالسرُّورُ الثاني غيرُ الأوّل، وإنّها لم يُردِفِ القرينة الثانية بها في البِشارةِ الثانيةِ؛ لأنهُ لم يَلحَقُها ما تستشعرُ معهُ الحوفَ على نفْسِها كها لَحِقَها في المرّةِ الأولى، ولذلكَ استعاذَتْ فيها بقولِه: ﴿ إِنِّ آعُوذُ بِالرَّمْ لَنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيبًا ﴾.

وأيضًا، لا ارتيابَ أنّ سورةَ مريمَ مكيّةٌ؛ لأنّها تُلِيَتْ على النّجاشيّ في أولى الهِجْرَتين. وسُورةُ آلِ عمرانَ كما قيل: مدَنيّة.

ويُمكنُ أن يقال: إنّ كلتَيْهِما قصّةٌ واحدةٌ، وإنّها اختَلَفتِ العباراتُ لِما أنهُ عَزَّ شأنُه ذكرَ قصّتَها الواحدة في كلِّ مكانٍ بحسَبِ ما يقتضيه المقامُ منَ الإطنابِ والإيجاز، فهذا المقامُ مقامُ بيانِ (٢) المقاوَلةِ التي جرَتْ بينَها وبيَن الملكِ، والحالاتِ الواقعةِ بينَهما، لا بيانِ وَصْفِ الغُلام بتلك الأوصافِ المذكورةِ في آلِ عِمران، فأطنبَ في الأوّلِ واختصَرَ في الثاني، بخلافِه في "آلِ عِمْران»، لأنهُ مقامُ تقريرِ الامتنانِ على مريمَ بموهوبِ عظيم القَدْرِ بديع الشَّأن، فأطنبَ في الأوصاف، وأوْجَزَ في بيانِ المقاوَلة، وقد ذكّرنا في شُورةِ هُود قانونًا يُرجَعُ إليهِ فأطنبَ في الأوصاف، وأوْجَزَ في بيانِ المقاوَلة، وقد ذكّرنا في شُورةِ هُود قانونًا يُرجَعُ إليهِ

⁽١) في (ط): «بما يوجب».

⁽٢) سقط لفظ «بيان» من النسخة (ح).

لأنه كِنايةٌ عنه، كقوله تعالى: ﴿ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿ أَوَ لَنَمَسُّمُ ٱلنِسَاءَ ﴾ [النساء: ٤٤]، والزنى ليسَ كذلك، إنها يقال فيه: فَجَرَ بها، وخَبُثَ بها، وما أشبه ذلك، وليس بقَمَنِ أَن تُراعى فيه الكِناياتُ والآداب. والبَغيّ: الفاجرة التي تَبْغي الرِّجال، وهي فَعُول عند المُبرِّد: ﴿ بَغُويٌ ﴾ فأدغِمتِ الواوُ في الياء. وقال ابن جِنِّي في كتاب «التمام»: هي فَعِيل، ولو كانت فَعُولًا لقيل: ﴿ بَغُو »، كما قيل: فلان تَهُو عن المُنكر. ﴿ وَلِنَجْعَلَهُ وَاللّهُ للناس فَعَلْنا ذلك. ﴿ وَلِنَجْعَلَهُ وَاللّهُ عَلَى تعليلٌ معلله محذوف، أي: ولِنجعلَه آيةً للناس فعَلْنا ذلك. أو هو معطوفٌ على تعليلٍ مُضمَر، أي: لِنبيّنَ به قدرتَنا ولِنجعلَه آية. ونحوُه:

في أمرِ قصّبةٍ واحدةٍ تَرِدُ على أنحاءٍ مختلفةٍ في مواضعَ شَتّى، وبسَطْنا الكلامَ فيه. والله أعلَمُ بأسرارِ كلامِه.

قولُه: (وليسَ بقَمَنِ)، يقالُ: أنتَ قَمَنٌ أن يفعَلَ كذا، بالتحريك، أي: جَديرٌ خَليقٌ، لا يُثَنَّى ولا يُجِمَعُ ولا يؤنَّثُ، فإذا كسَرتَ الميمَ أو قلتَ: قَمينٌ، ثَنَيْتَ وجَمَعْتَ.

قولُه: (وهِيَ فَعولٌ عندَ المُبَرِّد)، قالَ أبو البقاء: فلمّا اجتَمعتِ الواوُ والياءُ قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَتْ، وكُسِرَت الغَيْنُ إِنْباعًا، ولذلك لم يُلحِقْ تاءَ التأنيث، كها لم تُلحَقْ في امرأةٍ صَبور وشَكور (١).

قولُه: (هِيَ فَعيل)، قالَ أبو البقاء: هِيَ «فَعيلٌ» بمعنى: فاعل، ولم تَلحَقِ التاءُ أيضًا؛ لأنهُ للمبالغة؛ ولأنهُ على النَّسَبِ مثلَ: طالقي وحائِض (٢).

قولُه: (فلانٌ نَهُوُّ)، وهُو شاذٌّ، قيل: لأنهُ إذا اجتمَعَ الواوُ والياءُ وسبَقَ ساكنٌ قُلِبَت الواوُ ياءً وأُدغِم. وقالَ صاحبُ «التقريب»: نَصّوا على أنّ «نَهُوَّا» شاذٌّ ليس بقياس.

قولُه: (أو هُو معطوفٌ على تعليل مُضمَر)، والمعنى: أَهَبَ لكِ وأنتِ كذلك لِنُبيِّنَ، كقولِه تعالى: ﴿ وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَنَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْمَنِيَ ﴾ [الجائية: ٢٢] ليَستَدِلَّ بها المكلَّفُ على

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٩).

⁽٢) المصدر السابق، (٢: ٨٦٩).

﴿ وَخَلَقَ ٱللّٰهُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتَ ﴾ [الجانبة: ٢٢]، وقولُه: ﴿ وَكَانَ أَلَكُ مَكَّنَا لِيُوسُفَ فِٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِمَهُ ﴾ [بوسف: ٢١]. ﴿ مَقْضِيًّا ﴾: مقدَّرًا مَسطُورًا فِي اللَّوح لا بدَّ لكِ من جَرْبِه عليك. أو: كان أمرًا حقيقًا بأن يُكوَّنَ ويُقْضَى؛ لكونه آية ورحمة. والمرادُ بالآية: العِبْرةُ والبُرهان على قُدرة الله. وبالرَّحمة: الشرائعُ والألطاف، وما كان سببًا في قوّةِ الاعتقاد والتوصُّلِ إلى الطاعة والعملِ الصالح، فهو جديرٌ بالتَّكوين.

قُدرتِه، ولتُجزى كلُّ نفْس. وقولِه: ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَا لِيُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٥٦] لِيتصرَّفَ فيها ولِنُعلَّمَه، ونَظيرُ الأوّل قولُه في «الأنفال»: ﴿ لِيَقْضِى أَللّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ﴾ [الأنفال: ٢٤] ليقضي: متعلِّقٌ بمحذوف، أي: ليقضي أمرًا واجِبًا أن يُفعلَ دَبَّرَ ذلك. الحاصلُ: أنهُ على التقديرِ الأوّل: عطَفَ المُجْملة على الجُملة، وعلى الثاني: عطَفَ المفرَدَ على المفرَد.

فإنْ قلتَ: لِمَ يُقدِّر المُعلَّلَ مؤخِّرًا؟ قلتُ: فائدةُ هذا الأسلوب، وهُو أَنْ تُجَاءَ العِلَّةُ بالواوِ للاهتهامِ بشأنِ العِلّةِ المذكورة؛ لأنهُ إمّا أَنْ يُقدِّرَ عِلّةً أخرى ليَعطِفَ عليها، فيكونَ اختصاصُ ذِكْرِها لكونِها أهَمَّ، وإمّا أَن يُقدَّرَ معَلَّلٌ، فيجب أن يكونَ مؤخَّرًا، ليُشعِرَ تقديمُه بالاهتهام.

قولُه: (أو كان أمرًا حقيقًا بأنْ يُكوَّنَ ويُقضى)، فعلى الأوّلِ: ﴿وَكَاكَ أَمْرًا مَقْضِيًا ﴾ تذييلٌ للكلام وتوكيدٌ له، وكالمُوجِبِ لتكوين ما يَدُلُّ على القُدرةِ الكاملةِ والرَّحمةِ الشاملة. وعلى الثاني: كالمُوجَب بفَتح الجيم، وذلك بالنظرِ إلى معنى الآية، وأنّها البُرهانُ على قُدرةِ الله، ومفهومِ الرَّحمة، وأنّ ابنَها يصيرُ نبيًّا مباركًا، وأنّ كونَها منَ المصالحِ الموجِبة أن تُراعى. والأوّلُ أنسَبُ لمذهبِنا، والثاني لمذهبِه (١)، ويَدُلُّ على أنّ المرادَ رعايةُ الأصلح قولُه: «وما كان سببًا في قُوّةٍ (٢) الاعتقادِ والتوصُّل إلى الطاعةِ والعمَل الصّالح، فهُو جَديرٌ بالتكوين».

⁽١) قوله: «والثاني لمذهبه» سقط من (ف).

⁽٢) في النسخة (ح): «لوقاية»، وهي جَيَّدةٌ مُتَّجهة.

[﴿ فَحَمَلَتُهُ فَأَنتَبَذَتْ بِهِ ء مَكَانًا قَصِيتًا ﴾ ٢٢]

عن ابنِ عبّاس: فاطمأنّت إلى قولِه، فدّنا منها فنفخ في جَيْب دِرْعِها، فوَصلتِ النفخةُ إلى بَطنِها فحَملت. وقيل: كانت مدّةُ الحمل ستّةَ أشهر. وعن عطاء وأبي العالِية والضحّاك: سَبعة أشهر. وقيل: ثمانية، ولم يَعِشْ مولودٌ وُضِعَ لثمانيةِ إلا عيسى. وقيل: ثلاث ساعات. وقيل: حملته في ساعة، وصُوِّر في ساعة، ووضعته في ساعة، حين زالتِ الشمسُ مِن يومِها. وعن ابنِ عبّاس: كانت مدةُ الحَمْل ساعةً واحدة، كما حملته نبذته. وقيل: بنتُ عشر، وقد كانت حاضتْ حيضتيْن قبل أن تحمِل. وقالوا: ما مِن مولودٍ إلا يَستهلُّ غيرَه. ﴿ فَٱنتَبَدَتَ عَلَى اعْتَرَاتُ وهو في بطنِها، كقوله:

قولُه: (فاطمأنَّتْ إلى قولِه، فدَنا منها فنَفَخَ في جَيْبِ دِرعِها فوصَلتِ النَّفخةُ إلى بطنِها فحَمَلتْ)، إشارةٌ إلى أنّ الفاء في: ﴿فَحَمَلتْهُ ﴾ تعطِفُ هذه الجُملةَ على ما قبلَها بواسطةِ هذه (١) المُضمَرات، فلا يَبعُدُ أن تُسمّى فصيحةً؛ لأنّ الاطمئنان يَستدعي سَبْقَ انزعاج، وذلك أنهُ حينَ تمثّلَ لها الرَّسولُ بشَرًا سَويًّا انزَعَجتْ منهُ فاستعاذتْ بالرَّحمن، فلمّا جَرى بينَها تلك المُقاوَلةُ اطمَأنَّتْ إلى قولِه، فدنا...، إلى آخرِه.

قولُه: (كما حَمَلتُهُ نَبَذَتْه)، بيانٌ لمعنى الفاءِ في: ﴿فَأَنتَبَذَتُ ﴾، ولَفْظةُ «كما» فيها معنى المفاجَأة. قالَ صاحبُ «اللَّباب»: الكافُ قد تأتي للقِرانِ في الوقوع، كقولِك: كما حضَرَ زيدٌ غابَ عَمْرو.

قولُه: (وقالوا: ما مِن مولود إلّا يَستهِلُّ خيرَه)، «غيرَهُ»: بالنَّصبِ على الاستثناء، أشارَ بهذا إلى الحديثِ المشهورِ مضى شَرْحُه في «آلِ عِمْران»(٢). وإنّها أوما إليه وهُو أجنَبيٌّ هاهنا؛ لأنهُ ذكرَ نُبَذًا مِن أحوالِها الخارقةِ للعادات.

⁽١) سقط لفظ «هذه» من النسخة (ح).

⁽٢) عند الآية (٣٦) من «آل عمران».

تَدُوسُ بنا الجماحِمَ والتَّرِيبا

أي: تدوسُ الجَهاجمَ ونحنُ على ظُهورها، ونحوُه قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، أي: تنبتُ ودُهْنُها فيها، الجارُّ والمجرور في موضعِ الحال. ﴿قَصِيبًا ﴾: بعيدًا من أهلِها وراءَ الجبل. وقيل: أقصى الدار. وقيل: كانت سُمِّيت لابنِ عمِّ لها اسمُه يوسف، فلمّا قيل: حَملتُ من الزنى، خافَ عليها قَتْلَ المَلِك، فهربَ بها، فلمّا كان ببعضِ الطريق حدَّئَتْه نفسُه بأن يقتُلَها، فأتاه جبريلُ فقال: إنه من رُوحِ القُدس فلا تقتُلُها، فترَكها.

[﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ قَالَتْ يَلَيْتَنِي مِثُ قَبْلَ هَلَا وَكُنتُ نَسْيَا مَنسِيَّا ﴾ ٢٣]

﴿ فَأَجَآءَ هَا ﴾ أجاء: منقولٌ مِن «جاء»،

قولُه: (تَدوسُ بنا الجَماجمَ والتَّريبا)(١)، أوَّلُه:

فمَرَّتْ غيرَ نافرةٍ عليْهِم

قبلَه:

كَأَنَّ خُيولَنا كانتْ قديمًا تُسَقّى في قُحوفِهمُ الحليبا

الترائبُ: عِظامُ الصَّدر، والقَحْفُ: العَظْمُ فوقَ الرَّأس. والضَّميرُ يعودُ إلى الأعادي، والعرَبُ تسقى اللَّبَن في أقحافِ رؤوسِ والعرَبُ تسقى اللَّبَن في أقحافِ رؤوسِ الأعداءِ لإنْفِها بها، ولهذا كانت تمُرُّ عليهم وعلى صُدورِهم ونحن عليها ولم تَنفِرْ عنهُم.

قولُه: (فهَرَبَ بها)، أي: هرَبَ ابنُ عمِّها (٢) مُستصحِبًا إيَّاها، ويجوزُ أن تكونَ الباءُ للتَّعدية.

⁽١) للمتنبّي في «ديوانه»، بشرح الواحديّ، ص١٤٧.

⁽٢) في النسخِ الخطية: «عَمِّه»، والمُثبتُ هو الأشْبَهُ بالصواب، وعليه يدور كلامُ الزمخشري.

إلا أنَّ استعمالَه قد تغيَّر بعد النَّقلِ إلى معنى الإلجاء. ألا تَراكَ تقول: جنتُ المكانَ وأجاءَنِيْه زيد، كما تقول: بَلغتُه وأبلغَنيه؟ ونظيرُه «آتى» حيثُ لم يُستعمَلْ إلّا في الإعطاء، ولم يُقَلْ: آتيتُ المكانَ وآتانيْه فلان. قرأ ابنُ كثير في رواية: (المخاض) بالكسر. يقال: يَخِضَت الحاملُ مَحَاضًا ومِخاضًا؛ وهو تَمنُّخُضُ الوَلد في بَطْنِها.

قولُه: (إلّا أنّ استعمالَه قد تَغَيَّرَ بعدَ النقْلِ إلى معنى الإلجاء)، الجَوهريّ: أَجَأْتُه إلى كذا: الجَاتُه واضْطَر رْتَهُ إليه. قالَ الفَرّاءُ: أصلُه مِن جِئتُ وقد جعَلتْهُ العرَبُ إلجاءً (١). وفي المثل: شَرِّ ما يُجيئُك إلى مُخَةِ عُرقوب (٢)، قالَ الأصمَعيُّ: وذلك أنّ العُرقوبَ لا مُخَّ فيه، وإنّما يحَوجُ إليه مَن لا يَقدِرُ على شيء.

الرّاغب: المجيءُ: كالإثبان، لكنّ المجيءَ أعَمُّ؛ لأنّ الإثبانَ: مجيءٌ بسهولة، ويقال: جاءَ في الأعيانِ والمعاني، وبها يكونُ مجيئُه بذاتِه وبأمرِه، ولمَن قصدَ مكانًا أو عملًا أو زمانًا، يقالُ: جاءَ بكذا وأجاءَه، قالَ تعالى: ﴿ فَأَجَاءَ هَا ٱلْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾، قيل: ألجأها، وإنّها هُو مُعَدَّى عن «جاء»، قال الشاعر:

أجاءَتْه المَخافةُ والرَّجاءُ(٣)

قولُه: (ولم يُقَلْ: آتَيْتُ المكانَ وآتانيهُ فلانٌ)، الجَوهريّ: آتاهُ إيتاءً، أي: أعطاهُ، وآتاهُ أيضًا، أي: أتَى به، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ عَالِنَا غَدَاءَنَا ﴾ أي: اثتِنا به. وقيل: معنى قولِه: ﴿ عَالِنَا غَدَاءَ كَا أَيْ الْتِنا به. وقيل: معنى قولِه: ﴿ عَالِنَا غَدَاءَ كَا لَانٌ موسى عليه السَّلامُ طلَبَ مِن يوشَعَ غَدَاءَ كَا لَانٌ موسى عليه السَّلامُ طلَبَ مِن يوشَعَ إحضارَ الغَذَاءِ لا إعطاءهُ إيّاه، وسيجيءُ في قولِه: ﴿ إِنَّهُ رَكَانَ وَعَدُهُ مَأْلِيّاً ﴾ [مريم: ٦١] اختيارُه لغيرِ ما اختارَهُ هاهنا.

قولُه: (تمخُّضُ الولَدِ)، الجَوهريّ: مخضَ اللَّبَنَ وامتخَضَ، أي: تحرَّكَ في المِمْخَضة، وكذلك الولَدُ إذا تحَرَّكَ في بطنِ الحامِل، والمَخاصُ: وجَعُ الولادة.

⁽١) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ١٦٤).

⁽٢) «مجمع الأمثال» (١: ٣٥٨).

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٢١٦. والبيت المذكور لزهير بن أبي سلمي في «ديوانه» ص١٣، وصدره: وسار جاءً مُعتَّمدًا إلينا

قولُه: (مُتعالمَ)، الجَوهريّ: تعالَمَه الجميعُ أي: عَلِموهُ.

قولُه: (خُوْسةُ النَّفَساءِ)، الجَوهريّ: الخُوْسُ بالضمِّ: طعامُ الولادة. الأساس: أطعموا النُّفساءَ خُوْستَها، وهي طعامُها خاصّةً، وقد خُرِسَتْ فتخرَّستْ، وعن بعضِهم: الخُوْسُ بالضمِّ: طعامُ الولادةِ والوليمة، وبالتاءِ: طعامُ النُّفَساءِ.

قولُه: (مِن جُمّارِها). الجَوهريّ: الجُمّارُ: شحمُ النّخلة، وفي تذكيرِ ضميرِ هو بحثٌ؛ لأنهُ راجعٌ إلى الثّمار، اللهمّ إلّا أن يُتمحَّلُ (١) أنه نظرَ إلى الخَبِرَ، ولعلّه سَقْطٌ منَ النُّسّاخ.

قولُه: (فلموافقتها لها معَ جميعِ^(٢) الآياتِ اختارَها لها)^(٣)، الفاء: فصيحةٌ^(٤)، والمرادُ بالمُوافقةِ معَ جميعِ الآياتِ: ما ذكرَهُ:

أُولاها: قولُه: «ليُطعِمَها مِنها»، وأنّها (٥) احتَاجتْ إلى الخُرْسة، وقد أُتيَتْ بما هِي مِحتاجةٌ إليه.

⁽١) في (ط): "يتحمل".

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصُّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «مع جمع».

⁽٣) في (ح) و(ف): «اختيارها».

⁽٤) في (ط): «نتيجة».

⁽٥) في (ط): «وآيتها أنها».

وألجأها إليها. قُرِئ: ﴿مِتُ ﴾ بالضمّ والكسر، يقال: ماتَ يمُوت، وماتَ يَهات. النَّسْي: ما مِن حقّه أن يُطرَح ويُنسى، كخِرْقة الطامِث ونحوِها، كالذّبح: اسمُ ما مِن شأنِه أن يُذبَح في قوله تعالى: ﴿ وَفَدَيْنَهُ بِذِبْجِ عَظِيمٍ ﴾ [الصافات: ١٠٧]. وعن يونُس: العربُ

وثانيتُها: قولُه: «ولأنّ النخلةَ أقلُّ شيءٍ صَبْرًا على البَرْد» فصَبرتْ عليه بأنْ أَثمَرتْ، كذلك النُّفَساءُ تتَوقّى منهُ لاستضرارِها به، ثمّ إنّ الله تعالى حَفِظَها منهُ كها حفِظَ النَّخلة.

وثالثَتُها: قولُه: «وثهارُها إنّها هُو مِن جُمّارِها» أي: أثمَرتْ مِن غيرِ لقاح، وفي غيرِ الأوان.

قالَ الإمامُ: كأنّ الله تعالى أرشدَها إلى النّخلةِ ليُطعِمَها منها الرُّطَب؛ لأنهُ أَشَدُّ الأشياءِ مُوافقةً للبُّفُساءِ، ولا تُثمِرُ إلّا عندَ اللّقاح، وإذا قطعتَ رأسَها لم تُثمِر، فكأنهُ كما قيل: كما أنّ الأنثى لا تَلِدُ إلّا بالذَّكَر، كذلك النَّخلةُ لا تُثمِرُ إلّا عندَ اللّقاح، ثُمَّ إنّي أُظهِرُ الرُّطَبَ مِن غيرِ اللَّقاح، ليَدُلَّ على جَواذِ ظهورِ الولَدِ مِن غيرِ الذَّكَر⁽¹⁾.

قولُه: (وألجأها إليها)، فيه إشعارٌ بأنّ الإسنادَ في قولِه: ﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ ﴾ تجازيُّ المعنى، ألجأها الله تعالى إلى جِنْعِ النَّخْلة، وقتَ مخاضِها واختارَها لها.

قولُه: (﴿ مِتُ ﴾ بالضمّ والكسرِ)، ابنُ كثيرِ وأبو عمْرِو وابن عامرِ وأبو بكر: [بالضم]، والباقونَ: بالكسر (٢).

قولُه: (النَّسْيُ: ما مِن حقَّه أن يُطرَح)، الرّاغب: النَّسْيُ: أصلُه ما يُنسى، كالنَّقْضِ: لِما يُنقَضُ، فصارَ في التعارُفِ اسمًا لِما يَقِلُّ الاعتدادُ به. وقولُه تعالى: ﴿نَسْيَا مَنسِيًا ﴾ أي: جاريًا مجرَى النَّسْي القليلِ الاعتداد به، ولهذا عقَّبَه بقولِه: ﴿مَنسِيًا ﴾ لأنّ النَّسْيَ قد يُقالُ لِما يَقِلُ الاعتدادُ به وإن لم يُنسَ (٣).

قولُه: (وعن يونُس)، قالَ ابنُ الأنباريِّ: هُو يونُس بنُ حبيبٍ البَصْريُّ، أَخَذَ عن أبي

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۱: ۲۰۳).

⁽٢) وانظر تعليل ذلك في «حجّة القراءات»، ص١٧٨.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٤٠٨.

إذا ارتَحَلُوا عن الدارِ قالوا: انظروا أنْساءَكم، أي: الشيءَ اليَسير نحو العَصا والقَدَحِ والشَّظاظ؛ تمنَّت لو كانت شيئًا تافهًا لا يُؤبَهُ له، مِن شأنِه وحقَّه أن يُنسى في العادة، وقد نُسِي واطُّرِح فوجد فيه النِّسيان الذي هو حقَّه؛ وذلك لِما لَحِقَها من فرطِ الحياءِ والتَّشوُّر من الناسِ على حُكم العادة البشريّة، لا كراهةً لحُكم الله، أو لشدّة التَّكليفِ

عَمْرِو بنِ العلاء، وسَمِعَ منَ العرَبِ كما سَمِعَ مَن كان قبلَه، أَخَذَ عنهُ سِيبَويْهِ والكِسائيُّ والفَرّاءُ، ولهُ مذاهبُ وأَقْيِسةٌ تفَرَّدَ بها(١).

قولُه: (والشَّظاظُ). الجَوهريّ: هُوَ العُودُ الذي يُدخَلُ في عُروةِ الجُوالِق (٢).

قولُه: (تافهًا)، الجَوهريّ: التافِهُ: الحقيرُ اليسير.

قولُه: (وقد نُسِيَ واطَّرِحَ): حالٌ مِن فاعِل "يُنسى"، وهُو الضَّميرُ الرَّاجِع إلى: ﴿ فَسَيّا ﴾ و «أن يُنسى": فاعلُ "مِن شأنِه»؛ لأنهُ صفةُ ﴿ فَسَيّا ﴾ قد اعتمدَ عليه، وإنّا قال: "مِن شأنِه أن يُطرَحَ ويُنسى، وفائدةُ توكيدِه مِن شأنِه أن يُطرَحَ ويُنسى، وفائدةُ توكيدِه بِمِن شأنِه أن يُطرَحَ ويُنسى، وفائدةُ توكيدِه بِمِن شأنِه أن يُحون مَنْسيًّا، وإليه الإشارةُ بقولِه: "فوجَدَ فيه النّسيانَ الذي هُو حقُّه».

قولُه: (لا كراهةً)، قيل: هُو عطفٌ على «لِما لَحِقَها»، وإنّما حذَفَ اللامَ؛ لأنّ الكراهة فعلٌ لفاعلِ الفِعْلِ المُعلَّل، ولم يَحذِفْ في «لِما لَحِقها» لأنّ ما لَحِقَها وإن كان عبارةً عن الحَياء، وهُو فعلُه، لكنْ لمّا أسنَدَ اللُّحوقَ إلى «ما» فكأنهُ ليسَ فعلَه، أو ليُؤذِنَ أنّ الحَذْفَ جائزٌ عندَ وجودِ شَرائطِ الحَذْفِ لا واجبٌ.

وقلتُ: ويمكنُ أن يُقال: إنهُ عطفٌ على محلِّ قولِه: «على حُكم العادةِ البشَريّة» من حيثُ المعنى؛ لأنهُ حالٌ منَ الضَّميرِ المنصُوبِ في «لَجِقَها». المعنى: لِما لَجِقَها مِن فَرْطِ الحياءِ جاريةً على حُكمِ العادةِ البشَريّة لا كارهةً لحُكم الله، أو يقال: هُو عَطْفٌ على ما يتَعلَّقُ به

⁽١) انظر: (نزهة الألبّاء) للأنباري ص٤٧.

⁽٢) نوع من الأوعية، وهو مُعرَّب، كما في السان العرب، (جلق).

عليها إذا بَهَتُوها وهي عارفة ببراءة الساحة وبضد ما قُرِفَتْ به، مِنَ اختصاصِ الله إيّاها بغاية الإجْلال والإكرام؛ لأنه مقامٌ دَحضٌ قلّما تثبتُ عليه الأقدام: أن تعرف اغتباطك بأمْرِ عظيم وفضلِ باهر تستحقُّ به المَدْحَ وتستَوجِبُ التعظيم، ثم تراه عند الناسِ لجهلِهم به عَيبًا يُعابُ به ويُعَنَّفُ بسببه، أو لخوفِها على الناس أن يَعصُوا الله بسببها. وقرأ ابنُ وَقاب والأعمشُ وحمزةُ: ﴿نَسْيًا ﴾ بالفتح. قال الفرّاء: هما لُغتان كالوتر والوَتر، والجسر والجسر. ويجوزُ أن يكون مُسمَّى بالمصدر، كـ «الحمل». وقرأ عمدُ بن كعبِ القُرَظيّ: (نَسْأً) بالهمز؛ وهو الحَلِيبُ المخلُوط بالماء، يَنسؤُه أهلُه؛ لقلّته ونَزارَته. وقرأ الأعمش: (مِنْسِيًّا) بالكسرِ على الإتباع، كالمغيرة والمِنْخِر.

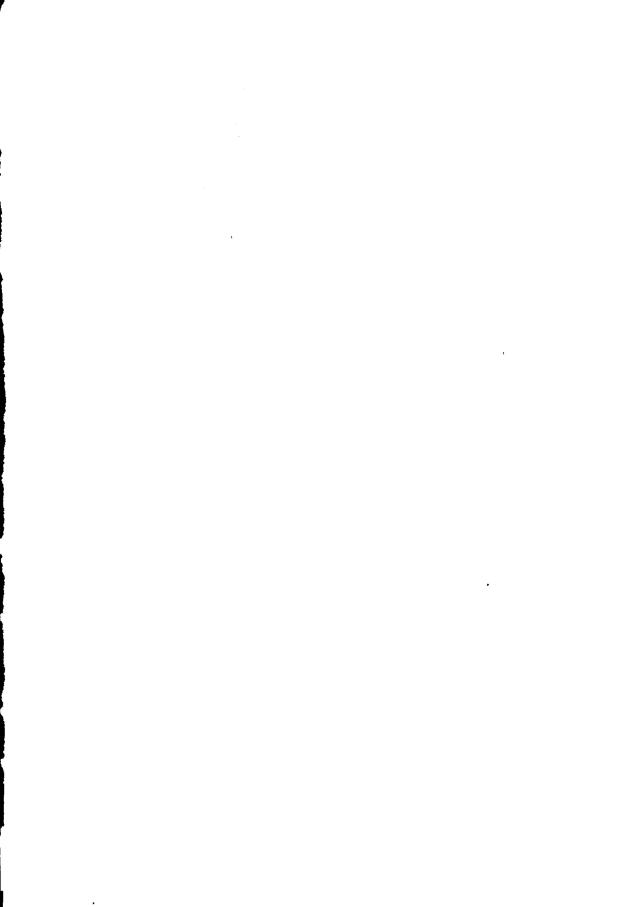
الجارُّ والمجرورُ، أي: بناءً على حُكمِ العادةِ البشَريّة لا كراهةً لحُكم الله، يدُلُّ عليه عَطْفُ قولِه: «أو لشِدّةِ التكليفِ» باللامِ، وقولِه: «أو لخَوْفِها على الناسِ» على «ما لَحِقَها»، والخوفُ فعلُها، ولأنّ «لِما لحِقَها»: خبرُ «ذلك»، ولا يَسوغُ «ذلك كراهةً لحُكم الله»، بالنَّصب.

قولُه: (أن تَعرِفَ) في موضع النَّصبِ على أنهُ مفعولٌ مطلَقٌ لقولِه: «عارِفةٌ»، أي: هِي بَرَاءةِ السَّاحةِ معرفتك اغتباطكَ بأمرِ عظيم. وعن بعضِهم أنهُ في موضع الرَّفْع خبرًا لمبتدأ محذوفٍ، يعني: هُو، أي: المقامُ الدَّحْضُ أن تَعرِفَ أنتَ، إلى آخرِه. وقيل: «أن تعرِفَ» بدَلٌ منَ اسم "إنّ».

قولُه: (وقرَأَ ابنُ وثَّابٍ والأعمَشُ وحمزةُ: ﴿نَسْيَا﴾ بالفَتح)، وحَفْصٌ أيضًا^(١).

* * *

⁽١) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٤، و (الجامع لأحكام القرآن) (١١: ٩٣).



فهرس زُمَر الآياتِ المفسّرة

-	- بن المستخدم المستخدمات المستحددة المستحددة المستحددة المستحددة المستحددة المستحددة المستحددة المستحددة المست - المستحددة المستحدد
7-0	[1]
14-1	[٣-٢]
10-14	[0-1]
10	[7]
١٦	[Y]
71-71	[٨]
19-14	[4]
Y·-19	[11-1.]
Y 1 - Y •	[14-17]
7 - 7 7	[10-18]
70-78	[٢٠-١٦]
Y0	[٢١]
77-17	[۲۲]
* - * A	[٢٥-٢٣]
۳۱-۳۰	[٢٧-٧٢]

فهرس زمر الأيات الم	
SLA	्र अधि
*************************************	[47-33]
P7-13	[{ \ - { \ 0}]
£ £ - £ \	[63-84]
£4-££	[٧٥-٠٢]
P3-Y0	[17-71]
00-04	[٧٧-٦٧]
00	[٧٩-٧٨]
04-00	[^\$-^\]
٥٧	[/0]
٥٨	[٢٨]
۸۰-۰۸	[AY]
77-7.	[^\-\^]
70-77	[41-4.]
٦٥	[44-41]
77-70	[48]
77-77	[97-90]
V·-7V	[99-94]
ىل	سورة النح
V£-V1	[1]
YY -Y o	[٢]
YA-YY	[4-3]
A• -YA	[0]

	ل رمر الأيات المفسرة
544	والأباض والمناوات
۸۱-۸۰	[٦]
AY - A 1	[v]
AY - AY	[٨]
AA -AY	[4]
9 • - 1	[11-11]
91-9.	[11]
47	[14]
94-44	[11]
97-98	[17-10]
44-47	[14]
44-44	[14-14]
1 44	[*1-**]
1.7-1.1	[77-77]
. 1.7-1.7	[37-07]
111.4	[74-77]
114-111	[44-4.]
118-118	[٣٤ -٣٣]
311-711	[٣0]
711-411	[77]
119-114	[٣٧]
171-119	[74-77]
177-171	[{+]

و المفخ	الأيلعان
178 — 177	[٤٢-٤١]
371-771	[\$ \$ - \$ 7]
771-171	[{\\-{\oldsymbol{0}}}
14114	[£A]
144-14.	[0 44]
140-144	[01]
147	[04]
144-144	[00-04]
1 8 •	[
1 £ Y - 1 £ •	[09-04]
187	[٦٠]
184-184	[71]
1	[77]
157-155	[٦٣]
731	[37-07]
10157	[77]
104-10.	[٦٧]
104-108	[\7- PF]
109-101	[٧٠]
171-109	[٧١]
171-771	[٧٢]
771-371	[٧٣]

LIA :	- Sagn
170-178	[٧٤]
971-171	[٧٥]
AF1-PF1	[٢٧]
14174	[٧٧]
177-17.	[٧٨]
177	[٧٩]
148-144	[^.]
140-148	[٨١]
177-170	[٨٣-٨٢]
۱۷٦	[%-%{]
174-177	[
144	[^]
144	[A4]
140-14.	[4.]
144-140	[17-41]
144	[4٣]
144	[48]
14144	[40]
14.	[47]
191-19.	[4٧]
194-191	[144]
198-198	[1+1]

197-198	[1.1]
194-197	[1.4]
Y 199	[1.0-1.5]
Y • \$ - Y • •	[1.4-1.4]
Y•V-Y•0	[111-11.]
Y1Y-Y•V	[114-114]
Y11-Y17	[110-112]
Y1V-Y18	[114-117]
Y1A-Y1Y	[114]
Y1A	[114]
YYY-Y1A	[177-17+]
777	[174]
770-777	[174]
777-779	[140]
771-777	[771-471]
إسرائيل (الإسراء)	سورة بني
727-777	[1]
780-787	[٣-٢]
784-780	[4-8]
70719	
Y01-Y0.	[٨]
Y0Y-Y0\	[14]

	ر زمر الأيات المفسره
Para I	7 - ~3
707-307	
700-708	[14]
707-700	[18-14]
104-P0Y	[10]
P0Y-YFY	[11]
777	[17]
777-774	[14-14]
777-777	[٢٠]
777-77	[17]
XFY-PFY	[77]
779-779	[
7414	[٢٥]
7A8 - 7A•	[77-77]
4A0-4A2	[۲۸]
711-110	[Y4]
7A4-PAY	[٣٠]
7.4	[٣١]
Y4 •	[٣٢]
Y4Y-Y4+	[٣٣]
794-744	[٣٤]
798-798	[٣0]
384-484	[٣٦]

- John Charles and	was off, france was well at chart engineering the same
W 79V	[47-47]
* 1 - * 1	[٣٩]
4.4-4.1	[[:
4.4-4.4	[{1]
*• £ - * • *	[{4-44]
٧-٤	[{ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \
*11- * ·V	[\$\lambda-\$\epsilon]
414-411	[01-59]
1-*1 *	[0Y]
*17-*1*	[01-04]
*11 - *17	[00]
44418	[04-07]
***	[•٨]
444 -44 •	[04]
444-444	[٦٠]
۳۳۵ - ۴۲۸	[10-71]
440	[77-77]
۳۳۸ - ۳۳۵	[74-7/]
455-44V	[٧٠]
454-450	[٧١]
454-454	[٧٢]
404 - 45V	[٧٥-٧٣]

العجا	الايات
707-707	[٧٧-٧٦]
T09-T07	[\ 4 - \ \]
771-77	[^•]
777-77 I	[٨١]
770 - 77	[74]
410-410	[٨٤-٨٣]
***	[^0]
***	[٨٧-٨٦]
***	[^^]
440	[^4]
***	[94-9.]
44·-464	[٩٥-٩٤]
۳۸۱	[47]
474 -47 I	[41-47]
۳۸۳	[44]
474 –474	[1]
*9. – * ^7	[1•1]
441-44	[1.1-3.1]
797-79 1	[1.0]
797-797	[1•٦]
441-44	[1.4-1.4]
799-79 7	[11.]

E+1	[111]
<i>ن</i>	سورة الكهة
£1 · - £ · Y	[0-1]
111-11.	[7]
113-713	[11-7]
£71-£1V	[14]
173-773	[10-14]
773-373	[17]
373-773	[14]
VY3-PY3	[14]
P73-773	[٢٠-١٩]
840 – 844	[11]
£ { V - { T o	[77]
£04-££V	[77-37]
104-104	[07-77]
٤٥٧	[YY]
£74-50V	[47]
£77-£78	[74]
£7V-£77	[٣١-٣٠]
٤٧٠-٤٦٧	[45-44]
£VT-£V1	[47-49]
2 × 3 - 3 × 3	[*v]

	e en
٤٧٦ – ٤٧٤	[*^]
FY3-YY3	[87-73]
£A £VA	[44-44]
£	[
449-643	[
£AV - £A0	[£٦]
£4£AV	[\
193-793	[£4]
293-793	[01-0+]
£9A-£97	[70-70]
899	[0]
899	[00]
0 • •	[07]
0.7-0.,	[0Y]
٥٠٣	[•∧]
7.0-3.0	[•4]
018-0.5	[٦٥-٦٠]
310-710	[77]
710-V10	[٦٨-٦٧]
019-014	[44]
01019	[٧٠]
071-07.	[/Y-Y1]

المدا	' - 'হায়।
19 - 17 - 17 - 17 - 17 - 17 - 17 - 17 -	[٧٣]
078-077	[٧٥-٧٤]
970-071	[٧٦]
041-040	[YY]
044-041	[٧٨]
048-044	[٧٩]
047-048	[^\-\-]
0 2 7 - 0 4 7	[^^~
010-017	[٩١-٨٩]
017-101	[44-44]
011-017	[4٤]
00011	[94-90]
001-00.	[4^]
001	[44]
007-001	[1 • 1 - 1 • •]
004-004	[1.4]
008-004	[7 • 1 – 7 • 1]
000-001	[\•\-\•\]
004-000	[١٠٩]
00A-00V	[111]
ىريم	سورة ،
P00-770	[٣-١]

	-
المفعة	٠٠٠
• • • • • • • • • • • • • • • • • • •	
770-770	[0-7]
041-044	[Y]
0VV-0V0	[٨]
0A1-0VV	[4]
014-01	[1.]
0 A Y	[11]
014-014	[14]
٥٨٥ - ٥٨٤	[18-18]
7.00	[10]
0AA-0A3	[17-11]
019-011	[14]
09089	[14]
098-09.	[
097-090	[YY]
7.1-097	[٢٣]

* * *

